



باب الفقه اخضيه ابو حنيفة	باب الفقه اخضيه يعقوب	باب فتاوى العالم الرباني
باب فتاوى الشيخ ولاضر الشيباني	باب فتاوى الشيخ وفات نعم الثاني	باب مقالات الامام الثاوي
باب الذي يخلص كل واحد بمذهب	باب الجوابات التي قاله زفر	باب فتاوى الشافعي
باب فتاوى امام مالك	زكاة	صوم
عناق	مكاتب	ولا
الفاظ كفر	استحسان	تحري
جعل الابق	غصب	وديعة
صيد والذبائح	وقف	هب
نفع	قسم	اجارات
دعوى	اقرار	توكيل
مضاربة	مزاومة	حرب
جنايات	خثي	وصايا
	فرايض	كراهه

ثم اعلم بان الشيخ رحمه الله ذكر علما ونا اسام مختلفة كالشيخ والاول
والمقدم والبدای والاكبر والصدر والاجل والاستاد لابي حنيفة
رضي الله عنه والاوسط ويعقوب لابي يوسف رحمه الله والشيباني
والعالم الرباني والاخر والاخير والمؤخر والمخاتمة لمجد رحمه الله من حقائق
المنظومة شرح نظم الخلافات لمحمود البخاري

هذا شرح كتاب نظم الخلافات فافهم ابو جعفر ع
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده المستفيض كرمه وجوده المصلي على المصلي
 بالانبياء اماما والمشييع بالملائكة وراءه وامامنا وعلى المصلي في مضمار
 الدين من اصحابه والمسلمي من الله الله اصبح في مغنم الاسلام واصحابه
اما بعد فهذا مشتمل على ذكر كثير من فوايد الكتب والدفاتر اغناء عن جمع
 جميعها في العمر القاصر للطالب الفاتر مرتب على ملخص في اشارات المنظومة
 تسهيلات للحفظ وتخفيفا للحمل كالدرر المنظومة صنفه ضعيف افني من العنكبوت
 وجنعه نحيف افني عن دود القر في البيوت وجمعه وصيف ادنى من النخل
 في الوصف والنعموت واللفه خفي في الملاء الاسفل بالتحول والتسكوت سائلا
 ربه ان يجعله معروفا في الملاء الاعلى والملكوت وهو نصير الدين بنى بن مرسل
 حشر الله والمؤمنين مع النبي المرسل والذاب فيه ان يشار الى مثل ما في النظم
 في الاختلاف بقولنا مثل كذا والى ما قاس عليه الخصم والمخالف بقولنا لا كذا
 واما قاس عليه صاحب المقالة بقولنا لا كذا وكثيرا ما وقع كذلك لبيان
 الاتفاق وما للاختصار وحسن الاتساق ومنما صرح لمساس الحاجة التبرج

والتخفيف

بسم الله رب كل عبد
 والحمد لله والى الحمد
 ثم الحيات بغير عدد
 على النبي المصطفى محمد
 وبعد قد قال ابو جعفر
 بسم الله وعقباه عمر
 هذا كتاب في الخلافات
 نظم في العيون لا النكات
 مستودع كل المراد موجز
 مستدع سهل الفيار معجز
 سهل حفظ هذا العلم
 وحفظه سهل لاجل النظم
 بذلت فيه طاقتي من جمع
 حتى تأني لي على هذا النظم
 ابوابه على النظام عشرة
 فاودعها صنفها منشورة
 اولها مفالة التعمات
 ثم مفالات الامام الثاني
 ثم فتاوى عالم الرباني
 ثم الذي تنازع الشيعاني
 ثم اختلاف الطرفين فاعلم
 ثم اختلاف الآخرين فافهم
 ثم الله يخلص كل واحد
 فيه يقول بعد جهاد جهاد
 ثم فتاوى زفر وبعث
 ما هو قول الشافعي وحده
 ثم فتاوى مالك ابن انس
 وهو اصل الفقه خير موند
 والله يحبني نصبي وكسبي
 فكل عليه وهو حسب

والتخفيف والله ولي الهداية والتوفيق وبان يجعل مقبولا جديرا وحقيق
باب الذي اختص ابو حنيفة به من المسائل الشريفة بفتح الشاء على التعدد وهو
 افصح وضمها على الزوم اي باب العلم والفقه الله اختص ابو حنيفة به وقصر
 ذلك الباب عليه ولم يجاوزه والى غيره من الائمة الثلاثة من المسائل بيان
 لابهام الوصول وهي مواضع الاسئلة يكبر القوم مع الامام لا بعد في اول
 القيام القوم اي المقتدون من الرجال انما خصه بالذكر اخيارا لابتداء الكتاب
 بمسئلة افتتاح الصلوة التي اول شئ من احكام الاسلام من الجماعة المستحبة
 والاداء الكامل على مذهب الامام الاول مع الامام مخومة حركه الخاتمة
 والاصبع على سبيل الجواز استدلالا بقوله عليه الصلوة والسلام
 فلا يخلقوا على ائمتكم وحملوا بمعنى الفاء في قوله عليه الصلوة والسلام
 اذا كبر الامام فكبروا على معنى مع والقرآن كما في قوله تعالى واذقوا القرآن
 فاستمعوا له وانصتوا الا ان وجوبه سقط للحرج فبقى الجواز لا بعد بان يوصلوا
 همزة قولهم الله براء قوله اكبر وهذا البيان مذهبا على طريق التاكيد لقا طمع
 لاحتمال مع معنى بعد كما في قوله تعالى فان مع العسر يسرا فانما وقف جواز
 الاقتداء الى تحقق الامام وقيل على سبيل الافضلية والاستحباب النيل فضيلة
 تكبيرة الافتتاح مع الامام برعاية موافقته وهما يقولان تكبيرهم بعد افضل
 لبعده عن احتمال التقدم المفسد والفضيلة تنال بالاقتراف في وقت الشاء
 وافضلية القرآن في سائر الافعال اتفاقية في التسليم عن روايتان قال شيخ
 الاسلام قوله ادق واجود وقولها ارفق واحوط ولو شرع في تلفظ قوله الله تعالى

مع الامام وفتح منه او من قوله اكبر قبل الامام لا يكون شارعا مع الامام بل يكون شارعا منفردا وفي كونه شارعا في صلوة نفسه بتكبيره قبل الامام مقتديا به اخلافه ويتجدد التكبير والاقتداء ثانيا يصير مقتديا وقاطعا للاول ويصح الاقتداء وان شك في تقديم التكبير الا ان يغلب على ظنه انه اكبر قبل الامام كذا في منية المصلي ويكتفى بالامام بالسمع في رفعه الرأس من الركوع لا كما تستغل منفردا والمفترض منفردا في الاصح عنه فيه الاكتفاء بالسمع وعنه الاكتفاء بالتحميد وفي القنية لوتركة التسميع حتى استوى قائما لا يأتى به كالمولى يكبر قال الاخطاط حتى ركع او سجد ويجبان يحفظ هذا ويراعى كل شئ في محله ولا هذا اشارة في النظم حيث قال في رفعه الرأس وموضع التحميد الاستقرار قائما وقيل الاخطاط بعد لو اكنى بالانف في سجدة جاز بلا عذر على جهته كالإكفاء بالجهة والاكتفاء للعدول بخلاف بالحد والذوق حيث لا يجوز اتفاقا مطلقا في الامر وان كان واردا يكون السجود على سبعة ادبارا انه يتأدى بالانف والجهة والحد والحد مبن ولا يلزم وضع اليدين والركبتين كذا في منية المفتى وفي الوقعات اذا لم يضع ركبتيه على الارض عند السجود لا يجزى به وهذا اختيار الفقيه ابوالليث رحمه الله وفتوى مشايخنا على انه يجوز لانه لو كان موضع الركبتين نجسا جازوا ابوالليث لا يصح هذه الرواية انه لو كان موضع الركبتين نجسا جاز ذكره في العيون وسيأتي في باب ابي يوسف والشافعية رحمهما الله ولو تلا بالفارسي مجزى وجوز ذلك عند العجز مثل سائر اللغات في الاصح ومثل سائر اذكار الصلوة والخطبة ومثل الاذان في رواية كما في التلبية

والتسمية عند الزمخ والاسلام والسلام ورده وقسمت العاطس وكوجب سجدة التلاوة وحرمة القراءة بها ومس مصحف كتب بها على المستطرفة رواية بخلاف حرمة كتابة المصحف بها وحرمة المداومة والاعتبار على القراءة بها ثم الخلاف فيمن لا يهتم شئ من البدع وقد تكلموا اكثر غير ما اول ولا محتملة للغة وزاد بعضهم وله يخل نظم القرآن زيادة اختلال بان قراء مكان ضنكا تنكروا سدا اما لوقراء تفسير القرآن فلا يجوز بالاتفاق وفي الجامع الصغير تفسد صلواته بالاجماع وقيل ان الخلاف في جريانها على لسانه من غير قصده والقاصد اما يحنون فيدها ويوزن ديق فيقتل والخلاف في الاعتداء دون الفساد على ما في البحر والهداية وفي الفساد على ما في القاضى خان والقراءة بالشاذة لا تجزى ولا تفسد وفي القنية ولو تبحر في الصلوة لا يقطع لانه قراء حروف القرآن لا ينوب عن القراءة والاصح رجوعه الى قولهما دجاجة بها انتفاخ وجد في البئر فهي منذ ثلاث فسدت في البئر لا كمن راي في ثوبه نجاسة والديك نحو الدجاج الا في باب الايمان ومن وجد في حشوته فارة يابسة ان كان في الثوب مدخل من ثقب وخرق فهو على الخلاف والافيعيد جميع ما صلى فيه كذا في الوقعات وليس يعفى الروث فوق الدرهم وقدره بالكثير المعظم الروث للدواب وكل ذي حافر ما كولا او غيره والدرهم اكثر درهم البلدان وزنا في السجدة مساحة في غيره كفا في المصنف وفي بعض الكتب الذي تبلغ وزنه مثقالا وسيأتي وجه تقدير الغليظة به في باب الشافع في قوله ولا صلوة مع ادنى خبث والكثير المعظم ربع ادنى ثوب يجوز فيه الصلوة نحو الميزان او ما سبب كثرة الناظر او شبر في شبر

وفي القنية لا ينفذ مندوبه
ونحوها مندوب علم القوم

اوزراع في زراع اربع طرف اصابه النجاسة من الثوب والاول والثاني
 رواية عن ابى صنفه والثالث والرابع عن ابو يوسف والخامس عن محمد
 رحمه الله وعند مالك الروث طاهر لعموم البلوى وعند ابن ابي ليلى لكونه وقود
 اهل الحرمين وقال فخر الائمة بديع الاوراث كلها نجسة الا رواية عن محمد فله
 قال طاهر للبلوى وسياتي في باب كل واحد انه يقول وطاهر يبول اللواتي توكل
 وكذا عن ابن مسلام في الروث الرطب من البقر ايام الربيع في الغلاد وكذا عن شاذان
 فيه وفي عصير العنب اذا دميت الرجل فسال منه وكذا العنب يأكل منه الكلب
 وقال شمس الائمة المحلوان وعن مالك البعرة طاهرة وعن ابى صنفه رحمه الله
 ان القليل من بعر الغنم لا يفسد اللبن اذا اخرج من ساعته قال ابن مقاتل
 ويوكل الخطة المطحونة ببعر الفارة ما لم يغير طعمها وكذا الدهن واللبن ولو وجد
 في الخبز سرقين الفارة وهو على صلابته يرقى ويوكل الخبز وقال نجم الائمة البخاري
 والكمال البياعي والقاضي بديع اذا طمخ الراعي ضرع الشاة بسرقيها فيبس ثم
 خلبها بيد رطبة ففي نجاسة اللبن روايتان وجللة الالية يتركها القصاب
 ما حول المقعد وهي تلطخ ببعرها وتلطها ولكن لا يرى الان عين النجاسة
 اذا التصقت بالية اخرى او منديل رطب او لحم او نحوه فالكل طاهر فالاعضاء
 اى الاغماض للبلوى اولى تمسكا بقوله من قال بطهارته وفي غير البلوى الاحتياط
 اقوى وعن ابى يوسف انه صلى بالناس الجمعة وتفرقوا ثم اخبر بوجود فاقة ميتة
 في بير حمام اغتسل منه فقال ناخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ الماء
 قلتين لم يحمل خبثا فمن نظر الى سعة رحمة الله لم يشتغل بطعن نعم الله واساة الفطن

بعبادة الله خصوص في الحليات من الاغنام وغيرها مع انه قد اتخذها الانبياء
 والاولياء مع وقوع البلوى في حقهم ايضا ومحال انه يودى الى ارتكاب المنهى وهو
 اضاعة المال ومثاله مثال الهرب من المطر الى الميزاب وانما اشترط الفحص المذكور
 في الخفيفة اقامة لذلك القدر مقام كل الثوب باعتبار اثر التخفيف الذي هو اثر
 تعارض النصين او اختلاف العلماء او اثر البلوى فانه يؤثر في الطهارة فلا يوشى
 في الخفة اولى وفي التبئين ما يدل على ان القليل من الخفيفة اذا انبسط بعد الاصابة
 حتى صار فاحشا فحشا نار الامام المرغينا في انه لا يمنع الصلوة وفي القنية اصابه
 دهن نجس قدر درهم او اقل ثم انبسط فزاد قالوا منع الصلوة وفي فناوى بحضر
 لا يمنع وبه يفتى ان الزيادة اثر وليس بعين وعكسه خمر طيور محرم والمهندوان
 بذلك يحكم وزعم الكرخي قال الاخرى الخمر كالنجس والاطاهر وخر طيور تحمل
 طاهر عندهم الاخرى البسط والا وزوال الدجاج فانه نحو النجس عند الكل لو ترك
 المسح على الجباير جازله من غير ضرر ضار على الجباير المشدودة على الجراحة
 لا للكسور فقط وعند وجوب المسح انما يجوز عليها اذا اقرتحها اذ الترتيب
 في ذلك ان يغسل ما تحت الجبيرة بالماء الحار ان فربا البارد ويمسح تحنها ان ضرر
 الحار ايضا ويمسح فوقها ان ضرر المسح تحته كذا في فناوى القاضي خان ش
 الاكرامة في الوضوء بالماء المسخن من حيث الشرع سواء سخن بالنار او الشمس
 واما من حيث الطب فكمه الوضوء بالمسخن بالشمس لقوله عليه الصلوة والسلام
 لعائشة رضي الله عنها حين سخن الماء بالشمس لا تفعل يا حميراء فانه
 يورث البرص كذا في القنية والاصح كفاية المسح مرة وقيل الاستيعاب شرط

والمسح لا يجزئ على الجوارب
 وجوزاه في الثوبين الصالب

وقيل يكنى المسح على فوق النصف دون النصف ومادونه وفي الجمع وقيل الوجوب
 وفاق وقال ابن الملك وهو الصحيح وبقي الخلاف في خرقة الجراحة وهذا هو الموافق
 لما شرحنا ودواء الشقاق ليس كالجيرة فيمر الماء عليه ولا يمسح ولوليس الخف
 على طهارة مسح الجيرة لا يمسح الخف بعد البرء لانها ليست بطهارة كاملة كذا
 ذكره الاسيحياني ويجوز قبل البرء وفي القنية نقلا عن بعض الائمة سقطت
 الجيرة من غير برء فالمسح بحاله عنداني حنيفه ويبطل عندهما وان سقطت
 عن برء يبطل عندهم وفي الوقعات اذا مسح الرجل موضع المحمة بثلاث خرقات
 نظاف اجزاء من الغسل لانه يعمل عمل الغسل ويروى رجوعه الى قولهما في مسئلة
 الجواب وعليه الاعتماد ولفظ المصنف من غير ضرورة ثم خروج الماء من
 صلوته بفعله فرض على حاله ثم خروج الماء الى اخره وينفرد على هذا الاصل
 اثني عشر مسائلا مذكورة في الكتب يسمى باثني عشرية وان كانت هذه النسبة
 غلطا من حيث العربية لان النسبة في المركبا نما يجوز الى الجزء الاول نحو اثني
 وعشري في اثني عشر وبعليك وضع الماء السرخي هذا الاصل بان صلوة المتيمم اذا
 راي الماء والماسح اذا انقضت مدة مسحه او خلع الخف برفق او خرج وقت
 المعذور انما يبطل لعمل الحدث السابق عليه لا لفوات الصنع منهم وبانه لو كان
 الخروج بصنع المصلي فرضا لا خنص بما هو قربة نحو ما في الحج ولهذا اورد اصل
 اخر وقيل بل استوى ولها واخرها في وجوب المغيرة وهذا ايضا بعارض يبطل
 البناء فيفسد الكل وهذا المعنى مفقود في اخرها وباقي الفروع تعلم الا في سورة
 بلا تلقن ووجدان العاري ثوبا وقدرة الوقي على الركوع والسجود وتذكر

صاحب الهدية وفي اختيار فخر الاسلام تمام الصلوة به اتفاق لان استخلاف
 من لا يصلح اماما فاعل مناف للصلوة وطلوع الشمس في الفجر وخروج وقت
 الجمعة وسقوط الجيرة برء والتوضي في صلوة العيد يبنى اذا احدث بالصعيد
 والتوضي اماما كان او مقتديا كالمتيمم والمبتدى والخائف زوال الشمس بخلاف
 الراحي اذ رآه شيء مع الامام بعد التوضي وبخلاف غير العيد والهداية لو اوجبت
 الوضوء على المتيمم يكون واجدا للماء في صلوته فتفسد ويختار المتأخرين ان الخلا
 فيها ولا يلزم بطلان صلوته لان نقاض تيممه بالحدث الطاري بخلاف انتقاصه
 بقدره الماء لانه انما يصير محدثا بالحدث السابق كذا في الكفاية وهذا التماس فيه
 ان لو منع الحدث المنفصل ظهور الحدث المستند وليس كذلك فانه ذكر شمس
 الائمة الحلواني ان من بال ثم بال بجبا الوضوء بالمرّة الثانية والثالثة كما تجب
 بالاولى الا ان الوضوء الواحد يكفي للكل وفي نوادر ابن سماعه من حلف لا ينوء
 من الرعاف فبال ثم رجع ثم توضاء حنث ولو حلف لا يغتسل من فلانة فجامع
 غيرها ثم جامعها ثم اغتسل حنث فعلم ان الاحداث الواردة على طهارة واحدة
 على التعاقب معتبرة فلا بعد ان يرفع وجود الماء بعد الحدث قبل حصول القصد
 حكم المتيمم من اول الامر ولا يكون شيء من الضعف في كلام صاحب الهداية
 وسيأتي تمام هذا الكلام في قوله ولوراي بلة مذى محتلم البيت والجنب القيم
 ان تيمما للبرد واجزاه خلافا لهما للبرد اي لخوف الهلاك بالبرد قبل ان يطلب
 من جميع اهل بلة ماء جازا مثل تيمم الحدث المسافر قبل ان يطلبها الماء من رفيقه
 كاجنب المسافر والمريض والحدث لا يتم بالاتفاق في الصحيح ومسك المجوس

ليس معه مطهر ولم يجب نسبته روى أبو حفص عن الأخير وفاقه له على التأخير
 مطهر ماء وتراب لا كالصوم وفي الوقعات إذا منع الأسير عن الوضوء والصلوة
 يتم وأومأ وأعاد بعد الخلاص وجوبا والمسجون إذا وجد مكانا طاهرا يتم
 وصلى وأعاد وبعد الخروج وفي القنية مسافر لا يجد الأرض نجسة مبتلة بالمطر
 ويفوت الوقت بالتأخير إلى وجود المكان الطاهر يتم ويصلى بالإيماء ولا بعيد
 والعصر حين المراءى يلقى ظله قد صار مثليه وقال مثله حين بالرفع على تقدير المضاف
 وقت وبالنصب على تقديره صلوة قد للتقريب إذا التخفيف بالساعات الجسمية
 لا يلزم مثليه ومثله سوى في الزوال إن كان والافاعتبار كل الظل ومعنى قوله
 سوى في الزوال سوى ظل وقت ابتداء رجوع الظل بزوال الشمس عن الاستواء
 بين الارتفاع والانخفاض إذا لا توقف المظل في الحقيقة ومن طرق معرفته أن يترك
 ميل ويعرف استقامته ذكره بارضاء ميزان الهندسين ويرسم دائرة حول المركز
 ويكون حد الدائرة من المركز مثل طول الميل في البعد ويجعل الجوانب الثلاثة من الدائرة
 متساوية في الانخفاض والانحفاظ بالنسبة إلى رأس الميل ويعلم على مدخل الظل
 الميل في الدائرة وعلى فخرجه ويخط من منتصف المدخل والمخرج إلى المركز فوق
 دخول الظل المخطط وقت الاستواء ووقت خروجه منه وقت الزوال ويسمى ظل
 هذا الوقت في الزوال باعتبار ما ذكرنا من التقدير لنا وخص بالعصر لأن الظل يخرج
 بالمثل في رواية عنه فيكون بينهما وقت مهمل يقال له بذلك الاعتبار ما بين
 الصلوتين ولا جلوس في اذان المغرب ولا كلام في اذان الخطب أي للمؤذن كذا في
 العناية في اذان المغرب أي بين اذانه واقامته لا كسائر الاذان والاقامة فان الوصل

بينهما مكروه له ان الفصل يقع بالسكينة قد دلت خطوات وثلاثيات قصا
 وهما لا يعتبران السكينة لوجودها بين كلمات الاذان ويقولان لا تأخير في تكبير
 المقعد من الأرض بحيث يستقر كل عضو منه في موضعه قال الحلواني
 الخلاف في الافضلية حتى لو جلس جازعته ونحتم الإقامة على مكانه اماما
 كالمؤذن أو غيره وقيل يقيمها ما شيا وفي الوقعات ان شاء الله في مكانه وان
 شاء مشى بعد ما انتهى إلى قوله قد قامت الصلوة لان ذلك ما شور وفيه رجل
 دخل المسجد والمؤذن يقيم ينبغي ان يقعد ولا يمكث قائما لان هذا ليس وان
 الشروع وفي الصلوة وفي لفظ الجلوس إشارة إلى كون الاذان قائما ويكره اذان
 القاعد بلا عذر ألا ان يؤذن لنفسه وعن أبي يوسف جواز الاذان المقيم راجعا
 ويكره في ظاهر الرواية وليس في اذان المسافر راجعا رواية الكرامة اذا نزل للإقامة
 ويكره ان يؤذن في مسجد من ثم للمسافر ترك الاذان لحضور الرفقة غالباً وترك
 الإقامة ولا يجوز للمصلي في المسجد جماعة ورى أبو يوسف عن أبي حنيفة في قوم
 صلوا في منزل فاكفوا باذان الناس واقامتهم اجزاءهم وقد أساءوا فان اذان
 المحي يكون اذا نال افراد دون الجماعات ولا يأتى بترك اجابة المؤذن بان يقول
 مثل ما يقوله المؤذن لان معنى قوله عليه الصلوة والسلام من لم يجب المؤذن
 فلا صلوة له الاجابة بالاقدام لا باللسان فقط كذا في الحانية ولا كلام الا
 مطلق وقيل اجابة المؤذن وغيرها مكروه اتفاقا وقيل كلام الناس كالصلوة
 النافلة وهو أصح كذا في الكفاية لا كالقضاء في اذان الخطب المراد وقت خروج
 الامام من المحرقة او قيامه من المحراب للصعود على المنبر لخطبة الجمعة

الى ان يفرغ منها مثل اقامتها كخطبتها لا خطبة العيد كذا في القنية وجوز الكلام
 حال سكنته الا امام وجلسته بين الخطبتين ابو يوسف دون محمد كذا في شرح
 ابن الملك والفقه في ذلك ان ما يودى الى الحرام حرام فان الجلوس في اذان المغرب
 يودى الى التأخير الحرام ولهذا كره النفل بعد الغروب قبل الصلوة والكلام
 في اذان الخطب قد يمتد ويودى الى تفويت الاستماع او اخلاله وهو حرام كذا
 في المصنف ولو شرع في الصلوة ثم خرج الامام للخطبة لا يقطعها ولو تذكر
 الفجر والامام يخطب قام وقضى وبقطع النفل قبل السجدة ثم وبعدها عند
 الركعتين ثم انه وان كان يفهم من هنا جواز الكلام عند اذان الاوقات الخمسة
 على طريق اعتبار مفهوم المخالفة الا انه ليس كذلك فانه روى عن عايشة رضي الله
 عنها اذا سمع الاذان فاعمل بعده فهو حرام وكانت تضع مغزها وابراهيم الصايغ
 كان يلقي المطرقة من رواية ورد حلف هذا الاشتغال بالنسج حالة الاذان
 وعن الساماني ان الامراء كانوا يوقفون افراسهم ويقولون كفوا كذا في القنية
 في كتاب في مقدمة الفاظ الكفران التكلم عند قراءة القرآن والاذان بكلام الدنيا
 مما يخشى عليه الكفر والشفق الذي بغيبوبته يخرج وقت المغرب ويدخل
 وقت العشاء والشفق البياض دون الحمرة وليس للسجود شكر اعبدة البياض
 في الافق الذي هو مغرب الشمس بعد حمرة وكونه الحمرة رواية عنه وهو قولها
 وقول الشافعي وعليه الفتوى قيل وهو واسع والاول احوط كذا في شرح ابن الملك
 اقول وهذا انما يستقيم باعتبار دخول وقت العشاء واما في اعتبار خروج وقت
 المغرب فالامر بالعكس وقد علم من ذلك ومن قوله والوقت للمغرب قدر ساعته

ان بين

ان بين المغرب والعشاء وقتا مهيأ على قول الشافعي واخر وقت العشاء عنده ما لم
 يذهب ثلث الليل كذا في الرعاية قال بعض المشايخ ينبغي ان يؤخذ في الصيف
 قولها الف هي الليالي وزيادة امتداد البياض وفي الشتاء قوله لطول الليالي وقلة
 امتداد وفي القنية نقلا عن فناوي صاعدا امام محلية يصلي العشاء وقبل
 غيبوبة البياض اخذ بقولها فالافضل ان يصلي وحده بعد البياض وليس للسجود
 لاجل الشكر اعتبار وحكم من السنة والبدعة وقيل بل هو مكروه عنده وعند
 قربة يجوز الصلوة بالتييم له وينقض الوضوء بالقرينة فيه كذا في المصنف ولا
 ينقض في سجدة التلاوة خارج الصلوة كذا في شرح ابن الملك له النبي عن البيراء
 في النفل حتى قالوا لا يقتدى بمصلي المغرب متفلا للزوم ارتكاب احد المحذورين
 اما البيراء او مخالفة الامام بخلاف اقتداء المقيم بالمسافر فان صلواتها كانت
 في الاصل واحدة فلا يقدر صنعته بعد فراغ الامام مخالفة وروى عن ابى
 يوسف جواز الاقتداء فيه به وتيممه شفيعين واما كراهة النفل بالجماعة
 انما يكره اذا كان على سبيل التداخي واما الواقتد به واحدا واثنان بواحد
 لا يكره وفي الثلاثة اختلاف وفي الاربعة يكره اتفاقا وفي الواقعات اذا زاد في
 صلوته ركوعا او سجودا متعمدا لم تفسد صلوته لان كلا منهما على الانفراد
 ليس بقرينة مقصودة تطوعا وهذا على قول ابى حنيفة بناء على انه لا يرى
 سجدة الشكر قربة الحاصل ان سجدة الشكر مباحة او مكروهة عنده ومستحبة
 مطلقا عندها ومستحبة عند ظهور وحرصها وان دفاع النعمة وزوالها
 في مباحته عند عدم ذلك عند الشافعي واما السجدة التي تقع بعد الصلوة

مطلد لا يقتدى بمصلي المغرب متفلا

في الوقت الذي يكره النفل مكروهة وقيل هي فكهرة مطلقا لان الجهال اذا
 رأوها اعتقدوها سنة او واجبة وكل مباح يؤدي الى هذا فكهروه كنعين
 السورة للصلوة وتعين القراءة لوقت ونحوه والوتر فرض ويرى بذكره في فجر
 فساد فرض فجر عملا فساد فرضية فرض فجر لا كسنة مثل تذكر المغرب فيه
 في حق فساد ولا يعاد الوتر او يعاد عشائه ان ظهر الفساد اذ يعاد العشاء
 لا كسنة وفي القنية اذ الميسع وقت الفجر الا الوتر والفجر والسنة والفجر فانه يوتر
 ويترك السنة عنك وعندهما السنة اولى من الوتر وفي الوقعات اذا اجتمع اهل
 قرية على ترك الوتر اذ بهم الامام وحسبهم وان لم يمتنعوا قائلهم وان امتنعوا عن اداء
 السنن فجوابا ثمة بخار ان الامام يقاقلهم كما على ترك الفرائض كما روى عن عبد الله
 ابن مبارك انه قال لو ان اهل بلدة انكروا سنة السواك نقاقلهم كما نقاقل المرتدين
 والنفل ليلا او نهارا اربع اولى وقال بالليل الى يشفع والنفل مبتداء واربع مبتداء
 ثان واولى خبره والجموع خبر المبتداء الاول والنقد ير اربع منه كقولهم البر الكريستين
 والثمانية فقط في الليل جائزة عنده خلافا لهما ولا يجوز الزيادة عليها اتفاقا
 ولا يجوز الثمانية في النهار اتفاقا كما ذكر في الجمع وشرحه والهداية وذكر في النهاية
 انه لا فائدة في تخصيص ذكر ابي حنيفة لان النافلة في الليل الى الثمانية جائزة بغير كراهة
 اتفاقا وفيما وراها مكروهة اتفاقا في عامة روايات الكتب ويمنع المسبوق عن اتمام
 ضحك امام الله اختتامه ضحك اي قهرضة امامه المطلق الكامل دون القاصر
 بعد اخذ المسبوق حكم الانفراد بتقريبك بالسجدة بعد تشهد الامام مثل الحدث
 العمل بخلاف الضحك بعد الاختتام وبخلافه قبله فانه يفسد صلوة الكل لا كالسلام

والكلام وصلوة الامام والمدر كوفي واللاحق روايتان امامتا الا في قوما مثله
 وقاريا تفسد ذلك كله تفسدا في الامامة فيذكر ويؤثت تسوية بينهما في المصدا
 لا كالا امامتا العاري العاري والمكشفي والجرح الجرح والصحيح ذلك اي القوم
 يعني صلواتهم وتوحيد الضمير لثبوت الاتحاد بين صلواتهم او تقديره يفسد ذلك
 الفعل كل العمل يعني عمل صلوة الامام والقوم جميعا وتفسد الصلوة بالقراءة
 من مصحف واوجيا اسادة وانما تفسد اذا علم ان خلفه قاريا قيل لا فصل بخلاف
 ما اذا اصليا في مسجد والقاري منفرد في الصحيح وما اذا صلى القاري على باب
 المسجد وحده بالقرآن من مصحف من امام او غيره ومن حافظ القرآن وغيره
 اذا قرأ قدر اية وقيل قدر الفاتحة اذا احتاج الى حمل المصحف او تقليب اوراقه
 وقيل مطلقا ويكره التعديد في الصلوة باليد للتسبيح والايات ويكره التعديد
 للامام وغيره في الصلوة يعني النافلة وكراهية على ما في المصنف وعدم جوازه
 على ما في شرح ابن الملك في الفرض اتفاق وقيل يعني الفرض وعدم الكراهة في النفل
 اتفاق وقيل لا فصل كما اطلق في النظم بخلافه خارجها في الصحيح بالاصابع او ما
 يعديه التسبيح من نحو خرم المنظوم فانه اسكن للقلوب وجلب للنشاط كذا
 في المصنف بخلاف العد بالقلب فيها فانه غير مكروه في رواية وباللسان مفسد
 اتفاقا وكراهة عد نحو الناس والتعال اتفاقية وجاز فعوده في النفل بعد الشروع
 قائما في الاصل بعد الشروع اشارة الى انه يجوز في الركعة الاولى وفي الثانية كالابتداء
 واصابة العذر الا انه يكره بلا عذر دون الابتداء فيما سوى سنة الفجر لا كالنذر
 بان قايم اثم عن ابي حنيفة ان القاعدة في النفل يقعد كيف يشاء وعن ابي يوسف

الاحتياط وعن محمد الترمذي وعن زفر قعود التشهد وهو المختار له ان في النذر قايما
 التزام القيام نصا كما في تذكار الحج ما شيا بخلاف الشروع كما في الشروع في الحج ماشيا
 ولذا يخصص في قرأته اقامة الغير على خلافته يحصر بفتح الياء من حصر نحو علم فهو
 حصر والحصر بفتح التين العي وعن المصنف بالضم من حصر نحو طلب بمعنى منع
 في قرأته بحيث لم يقصر ما يجوز به الصلوة الحافظ الذي يحصر لاجل جحد ولم يمكنه قراءة
 شيء من أي القرآن الا كالتكسبي القراءة اصلا فانه يصير اميا كذا قال صدر الاسلام
 ولو فتح على امام جاز ولو فتح بعد ما قرا مقدار ما يجوز به الصلوة لا تفسد صلوته
 في الصحيح ولو فتح بعد ما انتقل الامام الى اية اخرى تفسد صلوة القاطع وكذا
 صلوة الامام اذا اخذ بفتحها وكذا اذا اخذ بفتح غير المصلي وتفسد صلوة المصلي
 بفتحها على غير المصلي اقامة الغير على خلافته كما في سبق الحديث لا كما في الاحتلام في القعدة
 كذا في شرح ابن الملك ويفهم منه وجوب الاستيفاء عندهما ويفهم من وضع المسئلة
 ان طفله فازيا وقد مر قوله امامة الا في قوما مثله البيت وقال لا يتمها بلا قراءة
 كافي لم قوما فان صلوة الامام الا في وصلوة من مثله من المقلدين صحيحة عندهما
 كذا في النهاية فلا يخلو المسئلة عن صعوبة ويكتفي بآياته قصيرة وبالثلاث اوجبا
 تقديره ويكتفي اي المصلي او ابو حنيفة رحمه الله عنه في صلوة بقرينة الباء اي يحكم
 بجواز الاكتفاء فيها بآية قصيرة مع الكرامة بترك الواجب نحو قوله ثم قيل كيف
 قدروا ثم نظروا في نحو ما متان وصرق ون اختلاف المشايخ وبالثلاث اي الضم
 من الايات وهو يفهم من الاطلاق على انه مر ذكره اوجبا تقديره اي تقدير ما يكتفي به
 او تقدير فرض القراءة وفي قراءة بعض اية الكرسي ونحوها في ركعة وبعضها في اخرى لخلاف

ويلزم التكرار لمن لا يعلم الا اية عندهما خلا فانه كذا في المنية وفيه ويكره تكرار
 السورة في الفرض اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى وهذا يشعر بان قراءتها
 في ركعتين تكرار وفي النقاية مقيد بقراءتها في ركعة ومن يصل صلوات عالم
 يفوت فرض كان حقا لازما ومن يصلي بالجزم صلوات اريد بها الست بقرينة
 كون المسئلة معلوما عند الفقهاء وهذا القدر يكفي لافادة الكلام المراد ولا يلزم
 الافادة بالنسبة الى كل طائفة نحو التعريف الاسمي اذ كالاقل من الست كان حقا
 لازما يخرج التوفاته فرض غير لازم عنده ويحتمل اخراج السنان الرواتب وصلوة
 العيد لتناول الفرض والتقدير اياها ظاهرا لغة ويحتمل اخراج العصر المؤدى
 بوضوء حال ذكر اداء الظهر بلا وضوء اذ قضى الظهر دون العصر فان المغرب يجوز
 حال ذكر ما ذكرنا التردد في لزوم العصر عليه ان يقضى ذلك وحده وواجبا ذلك
 وخمسا بعد عليه حذف الفاء عن جواب الشرط للضرورة وفي المحيط انما الخلاف
 فيما اذا اراد المصلي عليه وجوب الترتيب وجواز الصلوة والا يلزم اعادة الخمس اتفاقا
 فانه ظن معتبر لانه مذيبحته وهو الشافعي رحمه الله وذلك لان المؤديات بمنزلة
 الفوايت فالفوايت التقديرية مع الفايئة الحقيقية ست فاذا قضى الحقيقية
 قبل السادسة بالنسبة الى التقديريات عادت الفوايت الى القلة وهي الخمس
 فنقدر حكم القلة وهو بقاء الترتيب في حق المؤديات فظهر واذا صلى السادسة
 المذكورة قبل الحقيقية تقدر التكريرة واستند حكمها الى الاول فظهر سقوط
 الترتيب في حق الكل عنددهما لم يقولوا بالاستناد بل قالوا ان المؤديات عند الكثرة
 جائزة قطعاً والمؤديات عند القلة فاسدة قطعاً ويجوز ان اعادتها غير مرتبة

كذا في الجامع الصغير العتابي فانتبا ^{مقدم} انتما نظرا الى المعنى وهو الصلوة ظهر وعصر
فانتبا من يومين وليس يدري اقل المتروكين قضاها ثم قضى اولاهما ولا يعيد تلك
في فتواهما من يومين النون ساكنة رعاية للوزن المتروكين ذكرهما نظرا الى اللفظ
وهو الظهر والعصر قيل الابتداء بالظهور افضل واشارة الكتاب الى انه لا فضل ثم
قيل لاختلاف في الجاصل اذ الكلام في الاستحباب وهما قائلان به ولو فات مغرب
من يوم اخر يسقط الترتيب اتفاقا لان ما بين الفوايت يزيد على ست صلوات
وقيل لا لان نفس الفوايت لم يكن ستا وعلى هذا يتصور المسئلة في خمس صلوات
كل صلوة من يوم ثم انه ينبغي ان يكون وضع المسئلة فيمن كان عالما بفواتها جاهلا
بترتيبها فيكون المؤديان بينهما سبعا فينبغي ان يكون الاختلاف فيها كالاختلاف
في المسئلة المتقدمة اللهم الا ان تكون المسئلة مبنية على القول بان الترتيب مرتبة
بين قليل الفوايت حديثة كانت او قديمة قليلة في الاصل او عائدة الى القلة وبيان
ذلك ان من اشتغل بمراعات الصلوات في اوقاتها زمانا وعليه فوايت كثيرة قديمة
فان وجوب الترتيب عادي في حقه في حق الزمان الحال والمستقبل استحسانا لحراله
عن التهاون وان من قضى بعض الفوايت الكثيرة حتى عادت الى القلة فانه يعود
وجوب الترتيب فيما بين ما بق وفيما بين وبين الوقتية ايضا بمنزلة عود حق
الحضارة بعد ارتفاع الزوجية عن الاجنبى وعود نجاسة الدبوغ بالدباغة
الحكمية والارض المحكوم بطهارتها باليبس والبئر المحكوم بطهارتها بظهور
مايتها وبها والثوب المفروق عن المنى بعد الابتنال على رواية وهو مختار صاحب
الهداية والصدور الشهيد وعند اكثرين لا يعود بمنزلة عدم عود نجاسة ما قليل

كثر

كثر بالماء الجاري ثم عاد الى القلة وانقطع الماء الجاري وهو اختيار صاحب المحيط
وعليه الفتوى في الفصلين واما اذا قضى الكل ولم يبق عليه فانتا صلا فيعود
الترتيب اي يكون صاحب الترتيب في حق المستقبل بالاتفاق كذا المفهوم من صور
الشريعة الا ان ما ذكر في الواقعات من قوله لانه لم يجاوز يوما وليلة منع الترتيب
يا بى ما اولنا فلم يتم ظهور المسئلة وتحققها بعد وفيه رجل فاتته صلوة واحدة
من يوم واحد ولا يدري اى صلوة هي بعيد صلوة يوم وليلة حتى يخرج عن العهدة
بقيين وراكب الفلك يصلي قاعدا من غير عجز لا يكون قاسدا وراكب الفلك الجارية
الغير المربوطة يصلي صفته قاعدا كالقيام والعجز يدوران الراس في القيام لا كالايماء
اذ لا يجوز به الفرض والنفل اتفاقا لا يكون فاسدا خيرا مبتدأ اي فعل الصلوة
وادواها ولكن يكون اساءة فيتوجه المصلي فيها الى القبلة في الابتداء وكذلك كمدات
والعاجز عن القيام لمرض ان قدر على قدر تكبيرة الافتتاح يصلي قاعدا وقيل يكبر
قاما ثم يقعد ولو قدر ايتين يلزمه القيام ولو تلا بالفارسي سجدة تلزم من لم يفهمها
عنده يلزم من لم يفهمها عنده اذا سمعوا فاجروا بها اية السجدة كالعربية
وفي المحيط الصحيح انها موجبة اتفاقا احتياطا نظرا الى المعنى واما الصلوة فالاحتياط
فيها في عدم الاجزاء ولا تلزم على اصم قرى عنده انه السجدة واحسن شئ من القران
وفي لزومها بالسماع من التائم والطوطى قولان كذا في منية المفتى وفي القنية ولو
فتحي بآية السجدة لا تجب ولورات ما لا يكون حيا في وقتها وقيل ذاك ايضا وبيان
الثالث ذاك الفيض فالحال موقوف وقال احبض ولورات ما لا يكون حيا
اي دما اقل من ثلاثة ايام في وقتها اي ايام عاداتها وقيل ذاك ايضا اي ما لا يكون

حيضا مثل ان رات فيها ما لا يكون وقبلها ما يكون لا كما رات فيها ما يكون وقبلها
 ما لا يكون فان الكل حبض اتفاقا ولا كما رات فيها ما يكون وقبلها ما يكون فان الكل
 حبض في رواية عنه والمرنية فيها فقط في اخرى فالحال موقوف الى النوبة الثانية
 حتى يظهر انتقال عادتها وتقضى ما ترك من الصوم دون الصلوة او عدمه فقط
 كليهما ومحمد ترك اشتراط الاعادة لنقل العادة لاستتباع المرى في ايام الحيض المرى
 قبلها وقال ابى حنيفة رضي الله عنه كلاهما على السواء في عدم عد كل منهما حيضا على
 حدة فلا يستتبع احدهما الاخر وفي النفاس لورات في الاخر وما ظهر الحشوي
 ضاير وفي النفاس اى مدته اربعين يوما فظهر الحشوي خمسة عشر يوما واكثر
 غير ضاير لكون الكل نفاسا كما دون خمسة عشر وعشرة الخلاف تظهر في البداية
 بالولادة في زمان الاستمرار والا فالعادة ماضية كانت او مستقبلية مبنية
 بصورة المسئلة بالغة بالحبل رات بعد الولادة خمسة وما خمسة عشر طهر
 ثم خمسة دما ثم خمسة عشر طهر او استمر بها الدم فنفاستها خمسة وعشرون
 وظهر ما خمسة عشر وحيضا عشرة من اول الاستمرار وقالانفاستها خمسة الاولى
 وظهرها خمسة عشر الاولى وحيضا خمسة الثانية والحمد والتسبيح والتهليلة
 كل كثر الخطبة الطويلة قوله الحمد لله وسبحان الله ولا اله الا الله لقصد الخطبة
 دون النجيب والعطاس كل اى كل واحدة من الثلاثة فما وقع في المصنف من ان الواو بمعنى
 فيد نظ لان المعنى يكون ح كل واحد من الحمد وكل واحد من التسبيح وكل واحد
 من التهليلة المسم الا ان يراد بالوحدة الشخصية لا النوعية ككل احدى
 الكلمتين صلة وقيل كلتاها اصل والمراد اثبات المماثلة من وجه وهو القيام

مقام الخطبة في اداء الفرض ودون وجه وهو القيام مقامها في اقامة السنة
 واحراز فضائل الخطبة المتوارثة بالصلوة على الرسول والدعوات والمواعظ وقوة
 كلام الله تعالى الخطبة الطويلة مقدار قوله التحيات لله الى قوله عبدك ورسوله
 ولا يقوم خطبة الصبح مقام الركعتين ولا يجوز ان يؤمر من لم يشهد الخطبة
 والجمع للجمعة شرط يلزم ثلاثة سوى الذي يقدم ويبطل الظهير المودى ان
 بجمعة ادرك اولها فاسمعا ان سعى مقبل او مسافر صحيح او مريض وخرج من باب
 داه وخطا خطوتين قبل فراغ الامام مرديا للجمعة والادراك يمكن واذا لم يكن
 مع قوله فيه اختلاف المشايخ ادرك باداء الجماعة او لا بان لم نية الى الامام قبل
 الفراغ وانتهى ولم تحرم حتى سلم الامام او شرع في الجماعة وقطعها فيعيد الظهر
 عند افساد الجماعة عنده وعندهما لا يرتقضى الظهر ما لم يؤد كل الجماعة هكذا
 روى الحسن وفي ظاهر الرواية ادراك بعض الجماعة كاف لارتفاض الظهر عندهما
 ايضا كذا في القنية ولو صلى في الجامع راغب عن الجماعة ثم رغب فيها ولم يمكن من
 ادائها لما نفع ينبغي ان يكون على هذا الخلاف وفي القنية وعن اسمعيل الزاهد دفع
 راسه من الركوع فضال يذيد القراءة فلم يقرر يرتقضى الركوع عن قياس قول
 ابى حنيفة خلافا لهما كالسعى الى الجماعة فلو شرع في السورة برتقاض بالاجماع
 ومنيه لو شئ القنوت وركع ولم يبايعه القوم فرفع راسه وقت وركع وقابله
 القوم فسدت صلواتهم لانهم اقتدوا في الركوع الثاني مفترضين بالمشغل وقيل
 لا تفسد على الروايتين يعني رواية من قال بالعود وعلى رواية من لم ير للعود
 ولم يذكرها الارتفاض والانسب للقول الثاني الارتفاض فاسمعوا الالفا

منقلبة من نون التأكيد للوقف ويحتمل ارادة تكرار الفعل كالقيام وقفا
ويحتمل الخطاب لقارى العلم وسامعه بالشركة ولا يجوز للامام الجمعة ان يقرأ
قبل سجودهم معه قبل سجودهم معه كنفرهم قبل التحريمة لا كنفرهم بعد السجود
ولا كما في حق المقتدى فانه لو سبغه المحدث بعد الشروع فتوضاء وفرغ الامام منها
يتم الجمعة اتفاقا فيتمها الامام ايضا عندهما ويستقبل الظهر عنده ان الجمعة شرط
تأكيد الشروع ولا تاكد بدون ركعة ولا ركعة بدون السجدة وفي الوقعات اذا حضر
قوم الخطبة جاز لمن لم يحضرها الجمعة وان ذهب كل من حضر الجمعة ولو تلم ولم
من القوم دانيته بعد خروج الوقت فسدت صلواته ولو انتبه بعد فراغ الامام
قبل خروج الوقت لا تفسد وما على الاعمى حضور الجمعة فان اصاب قاندا يمشي معه
صفة واقعة لوهم ارادة المجاز لعد اعتبار القدرة بالغير لانها اشترع الى الزوال وفي
وجوبها على المكاتب والعبد المؤذن اختلاف المشايخ وفي التجنيس اذا علم العبد رضو
المولى بخروجه الى الجمعة جازله ذلك والا فلا وفي الوقعات اذا لم يضر الوضوء للمريض
ولكن لا يقدر على التعرض لابعانة الغير لا يجوز له التسميع اذا كان له من يعينه
ملك او لجارة او تبرعا ولا يجوز له القيام باعانة الغير وفيه عبد مريض لا يستطيع
ان يتوضاء تجب على مولاه ان يوضئه فرق بين هذا المرأة المريضة حيث لا يجب
على الزوج ان يعاها لانهما حرة وليست بمملوكه حتى تجب على المالك اصلاح
ملكه وتحضر العجوز الا الظهر والعصر في القوم وقال اطرا هذا ليس من قبيل المستثنى
المفرغ حتى يقال عدم التمام انما يكون في كلام غير موجب بل من قبيل حذف المفعول
والمحذوف كالمفوض تقديره وتحضر العجوز الصلوة في القوم اي معهم والعصر

وفي بعض نسخ المختلف ذكر العشاء والفجر في الاثبات والظهر والعصر في النفي وسكن
عن المغرب وفي بعضها ذكر في المستثنى فيحتمل اختيار رواية في موضع واخرى في اخر
والا الجمعة كذا في الجمع والعبدان في الاثبات على ما في شرحه قال الامام الحنوبى
هذا الخلاف كان في زمانهم وامثالي زماننا فيمنع عن حضور الجماعات وكان
هذا نظيرا غلاق باب المسجد حيث جاز في زماننا ولم يكن جازيا في الاول وعليه
الفتوى وفي الوقعات الاولى ان ما ذن الزوج لها بالخروج الى تعلم ما لا بد لها
منه من العلم اذا لم يتعلمها الا اذا وقعت لها نازلة فانه يجوز لها ان تخرج بلا
ان ان ابي الاذن لان طلب العلم بقدر ما يحتاج اليه فرض على كل مسلمة والفرض
مقدم على حق الزوج التكبير اى تكبير التشريق جهر اى عرفة اى عقيب صلوة
فجر بوجهها لا تخلل ما يقطع حرمة الصلوة بينه وبين الصلوات ومجرد القيام
لا يقطع ما لم يخرج من المسجد ولمن سبعة المحدث عند السلام التكبير ولو
توضاء وعاد وكبر وكان اولى الى ثمان اى مع ثمان صلوات بدليل عرفة ابو حنيفة
رضي الله عنه وهوان الجهر في الدعوات والاذكار التي ليس مبناها على الجهر بخلاف
الدليل منه قوله تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية ودون الجهر من القول بالغلو
والاصال وما تكون بخلاف الدليل فهو بدعة ليس من مثبتات الشرع والجهر
في الاوقات الثمانية من مثبتات منقلا منقفا وفي ما فوقها الى ثلثة وعشرين
وقتا منقلا فخلقا فاذا اشتبه الامر في فعل انه بدعة ام سنة فالاحتياط في تركه
لخوف ارتكاب البدعة وهما اثنان الاحتياط في فعله لخوف ترك السنة وفيما
وراء ثلثة وعشرين من الاوقات لا قائل بانقضاء البدعة من اكابر الفقهاء

وسبيل التكبير في عرفة
الى ثمان للدليل عرفة

ولامن اصاغهم وكتبهم مشحونه بكراهة جهر التكبير وكراهة جهر الذكر مطلقا
منصوص عليها ايضا في كتبهم منها فتاوى القاضى خان والواقعات لصاحب المحيط
وذكر انقلا عن الفتاوى السمرقندية انه قد صح ان ابن مسعود رضى الله عنه
اخرج من المسجد قوما يهللون ويصلون على النبى عليه الصلوة والسلام ويرفعون
اصواتهم وقال ما اريكم الامتدعين قال السيد في شرح الهداية لانتى الجاهرين
بذكر الله في المسجد لتناول ظاهر قوله تعالى وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ
أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وان كان المراد من الذكر الصلوة بدلالة قوله تعالى وَسُحُ
فِي خُرَابِهَا كما لانتى المتفلن بالصلوة في المصل قبل صلوة العيد بقوله تعالى اريد
الذى ينهى عبدا اذا صلى وان كان المراد نهى ابى جهل صلوة رسول الله للشروعة
المستحبة وفي الكواشى وتفسير الثعلبى معنى قوله تعالى انه لا يحب المعتدين
اى الجاهرين بالذكر والدعاء وقال في الاحقاق معناه اى المشركين الذين يدعون
غير الله ترتيبا على تفسيره قوله تعالى وخفية بقوله لا على جبهة السمعة والرياء
وقال وقوله عليه السلام ان يعوا على انفسكم لستم تدعون اصم ولا غائبا
انكم لتدعون سميعا قريبا انه معكم يحتمل ان يكون في حال يقتض خفض الاصوات
حذرا عن سماع العدو والافضاء الى الشرف ما رفع الصوت بالذكر فجاز
كما في الحج والاذان والخطبة وفي منية المفتى والواقعات نقلا عن نواز
الفقيه ابى الليث لا باس في الحمام بالتسبيح والتهليل رافعا صوته ورفع
الصوت فيه بقراءة القرآن مكروه اظهار الشرفه والا فبناه على الجهر ومبنى
التسبيح والتهليل على الاخفاء وما قاله صاحب الاحقاق قول اجتهادى

في مقابلة النص المحمول على ظاهره عند الجمهور وكذا قول الاكمل في شرح المشارق
ان الجهر اشق على النفس وافضل الاعمال اشقها وكذا قوله كون مورد الذكر ومحل
صدوره القلب واللسان والصوت افضل من افضل من كونه الاولين فقط
على اننا لانسلم ان الجهر اشق بل هو اسهل على النفس لان فيه ازالة الوحشة والتأني
النفس وان بعد الاخفاء عن مظنة الرياء مقاوما بذكره من سبب تفضيل
الجهر ويان احتمال التأويل في الحديث والاية انما يصلح سند المنع حكم اثبت
الجمهور ولا يصلح دليلا لاثبات حكم ادعاء هذا القائل على ان قوله عليه الصلوة
والسلام لستم تدعون اصم الى اخره يابى ذلك التأويل لاطراد وعمومه كل حال
فانه اذا نادىك واحديا على صوته وهو عندك وانت سمع تفضيه لسوء ادبه
مع ان العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب عندنا فخصوص السبب وان
سلم لا يستلزم خصوص الحكم الا فيما يحكيه الراوى مع الحكم نحو قوله سهى
رسول الله فمسجد وزنا ما عز فرجم وهذا ليس كذلك والقياس على ما مبناه
على الجهر لا غرض متعلقه بالجهر ليس بصحيح لانه قياس مع الفارق ثم ان بعض
من لا يعاباه ولا يعلم من هو في الفقهاء جوز الجهر في سائر الزمان والمكان وروى
بعضهم الى تفصيل الجهر على الاخفاء حتى اتخذه وردا او وظيفة في السلوك من جادة
الشرعية الى حاق وسطها الذى هو الطريقة والحقيقة واتخذ مرقاة الى مقام
الولايات والكرامات مع انه خارج عن الجادة فكيف بالوسط والحال ان الله
والورع في السلوك ترك الشبهات والعمل بقوله عليه الصلوة والسلام دع ما يريك
الى ما لا يريك وعلى تقدي كون الجهر جائزا والاخفاء افضل كما روى به بعضهم

نقول ان ترك الافضل زلة بالنسبة الى الخواص فكيف يكون زلة الخواص مرقاة
الى مقام الخواص وما اذ تتم الالكلمات العرفية والحكايات الواهية الوجدانية
القاصرة ليست من الادلة الشرعية والقواعد العلمية في شئ وهذا القول منهم
خلاف دون اختلاف فلا يعتديهم ثم ترقى بعضهم الى ان يجعلوا اصواتا كثيرة كصوت
واحد باللغة في الجهر ويغيروها الى انواع ويحركوا الابدان بل يغيروا الالفاظ
والحروف ويجعلوا المستعملات من المهملات فيحصل حالة تشاكل الشوق ولكن
اصلها الهوى وخط النفس الامارة بالسوء وتلبسها وتسوقها كحصولها عند
سماع الملامى والمعازق يوبك انها تحصل لمن يبالي في الدين وفي القنية والتحفة
والاختيار وغيرها ويكره الصعف عند القراءة لانه من الريا وهو من الشيطان
وقد شذ والصحابه والتابعون والسلف الصالحون في المنع الصعف والزعق
والصباح ولئن لم يكن من الريا فلا اقل من ان يكون مظنته الريا وموضع فهمته
وقد قال النبي عليه الصلوة والسلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقرب
مواقع التهم وشرط السماع الذي جوزه بعض اصحاب الشافعي ان لا يكون لهو
ولا صعف ولا ذور ولا امرد بل يقرأ القارى ويعطى الواعظ فيستمعون ويبكون
فنعوذ بالله من شرور انفسنا ومن سيئات اعمالنا قال الله تعالى قل هل ننبئكم
بالاخرين اعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون
صنعا وسيأتى ما يشاء كل هذا الكلام في فوائد كتاب الكرامية ان شاء الله تعالى
ومن اقوى كلامهم الوقية انهم شبهوا التهليل بالسيف الذكرى من المجديد وشبهوا
القران بالسيف الذهبي ففضلوا التهليل على قراءة القران وشبهوا رفع الصوت

بالشديد في ضرب السيف وحفض الصوت بالضرب الخفيف ففضلوا رفع
الصوت على الاخفاء بل على الجهر المجرد وقالوا لا يشتغل المحارب مع العدو وعلى
الاستجماع بالتمييز بين الضرب بجديده السيف وبين الضرب بظهره وعرضه
فكذلك المحارب مع الشيطان بسيف التي التهليل يجوز ان لا يشتغل بتصحيح
الحروف والاحتراز عن التغير والغلط فلا يشتغل بتصحيح الغلط الغشوق قال
المعنى ونحن نقول ان الطرقت سيف من ذهب اذكر من ذكر الحديد واصلب
من صلبه لا كذهبنا كما انية الجنة قوارير من فضة لا كقواريرنا ولا كفضتنا
فسيف الذي ذكرنا اكثر قيمة وافوار غبة حالة المحاربة والمسالمة واما
ما ذكره من سيف الحديد فهو انقص قيمة ورغبة بالنسبة الى ما ذكرنا حالة
المحاربة ففي حالة المسالمة بالطريق الاولى والدليل على ما ادعينا ان التهليل
انما يكون سيفا تطوعا لكونه كلمة توحيد واكثر مواضع القران توحيد بالعبادة
والاشارة والاقتضاء والاستزاد ونحو ذلك يعرفه اهل المعاني والبيان فقولنا
بسم الله توحيد بطريق القصر وكذا في قولنا الحمد لله اذ القصر ههنا حاصل ايضا
على ما صرح به صاحب الكشاف تشبيها له بقوله الائمة من قرئش وكذا في قولنا اياك
نعبد وقولنا واياك نستعين اذ قصر هذه الاشياء على الله تعالى وقطع شركة الغير
فيها عن التوحيد وقس على هذا ساير مواضع القران فثبت كونه سيفا تطوعا وهو
الذي لا يمسه الا المطهرون ولا يجوز قراءته للمحايض والجنب دون كلمة التهليل فظهر
كونه ذهباً فالسيف القطوع من الذهب افضل مطلقاً من السيف القطوع
من الحديد حالة المحاربة في القيمة والرغبة واما تشبيهم رفع الصوت بالضرب الشديد

فغلط ايضا لان الضرب الشديد انما يكون افضل باعتبار الزيادة في التأثير
في المعنى المقصود وهو اهلاك العدو وزيادة تاثير التهليل في حصول التوكل المهلك
للسيطان في التباعد عن مظنة الرياء والسمعة والعمق في الاخلاص وهو في الاغنى
دون الجهر ورفع الصوت على ان هذا انما يستقيم فيمن كان الشرك معتقده ومألو
قلبه ثم انتقل الى التوحيد وبقي اثر وسوسة الشيطان في قلبه فكلما يوسوس
ويشوش ويلقي في قلبه الميل الى الشرك يرد عليه ويزيل لقوله لا اله الا الله فتكون
المحاربة مع الشيطان واما من كان التوحيد محكما في قلبه فلا وسوسة ولا محاربة
في حقه فضلا عن الشدة والاستعجال وايضا ما لم يحصل القشر لا يحصل الملك
في حق النطق بل في حق الفكر ايضا في اكثر الاحوال وقد اشار اليه السيد الشريف
حاشية شرح الشمسية القطبي في بحث الالفاظ وربما يحصل عند ترك مراعات
القشر قشر لب آخر فيحصل منه لب آخر غير مقصود بل مقرومناف للمقصود فيكون
كفر انغوز بالله واقل ما يكون في هذا الباب ان يكون اللفظ مهما للاستعمال ليدل
على معنى فيكون سعيه عبثا وتعيده حداثا على ان كلامهم متناقض فانهم تارة يعتبرون
اللفظ والصوت حيث يجعلون دفع الصوت بمنزلة الضرب الشديد وطور الا
يعتبرون حيث يجعلون قشرا بمنزلة غمد السيف وقد باحشنا بعض اكابرهم
في ذلك فيعد الالفام اضطر الى ان قال ان متاخر المشايخ احدثوا ذلك ولدا بعبوات
مبتدى السالكين كما احدثوا المتار والمدراس وتدوين الكتب ونحو ذلك من البدع
الحسنة وهو منقوض بانهم تاخذونه وولدا وان كانوا ممن يزعمون انهم من النحويين
المنتهى وهما بما ذكر السيد في شرح الهداية ان البدع الحسنة شئ لم يكن للسلف

محتاجين اليه ثم وقع الاحتياج في الخلق فالمقيس عليه كذلك بخلاف المتنازع
فيه فان الصحابة رضوا الله عنهم كانوا احرص على السلوك في الدين والارشاد عليه
وكان في الناس من هو قريب العبد من الاسلام وترك الشرك على خوف السيف تجاج
الى ورد كلمة التوحيد لتمام الانقطاع عن الشرك المألوف قليل المعرفة حتى كان
فيهم من يزني ومن يسرق وليس كلهم على الكمال والرشاد ومع هذا لم يجعلوا التهليل
برفع الصوت ورد الهمة فلما لم يفعلوا ذلك مع شدة الحرص والاحتياج علم ان احداثه
بعدهم بدعة سببية والله اعلم وان ختم عقيب عصر التشريق عندهما بالجهر
والتحقيق اى ختم التكبير بالجهر عقربا بالنصب اى عقيب صلوة عصر اخرايام
التشريق وان رفعت يكون التقدير وقت الختم عصر اخرايام التشريق والعمل اليوم
بقولهما وهو على المقيم للمكتوبة في مصر في جماعة مندوبة عند المكتوبة
اتفاقا ومنهما الجماعة دون الوتر فانه وان كان فرضا عملا عند لكنه غير مكتوبة
ولا يصلى جماعة في ايام التشريق قال ابو الليث رحمه الله لو كبير على اثر صلوة العيد
لا بأس به لتوارث المسلمين في مصر في جماعة الرجال عند ويجب على المسافرين والنساء
ان صليا خلف رجل مقيم والخلاف يفهم من ذكر القيود وكان على المصنف بيان
وفاقهاله في المكتوبة لكن اكتفى بشهرة الحال وفي القنية المنطوع اقتدى بالمقتضى
في ايام التشريق يكبر معه تبعا والمسبوق قيل لا يكبر الا بعد الفراغ من القضاء
وقيل يكبر تبعا لامامه ثم يكبر بعد القضاء مقصودا وقيل يكبر تبعا لامامه
ولا يكبر بعد القضاء وليس تكبير طريق الفطر بمذهب عند الامام الصدر
في طريق المصلى لا كتكبير عيد الاضحي ويفصل الطفل الشهيد واجب المهلكون

الطفل مثل المجنون والمجنون مثل منقطعة الحيض والنفاس قبل الاغتسال
وفي غير منقطعة الحيض عند روايتان والمهلكون اى في يد معلم عمدا بالصخور
والخشب المراد المنفل وامام مقنول اهل الحرب والبغى وقطع الطريق فباى بشئ
قتلوه لا يغسلو سواء كان مباشرة او سببا بحدية او غيرها كذا في الشروح
ولكن لا يفهم هذا التفصيل من النظم اعلم ان غسل الميت يجب على الاحياء لتوجه
الخطاب به الى بنى ادم ومتعلق الخطاب ومحل التكليف هو المحي القادر فلا يسقط
عنهم بجرى ان الماء على الميت بنفسه ثم ان الحكمة في وجوب غسله تطهيره
ليحصل بشرط الصلوة عليه فانه تجس بالموت بمنزلة ساير الحيوانات الدموتة
ولهذا يجس البئر لانه يطهر بالغسل كرامته له على ان قوله عليه السلام المؤمن
لا يجس حيا ولا ميتا وقوله تعالى انما المشركون نجس من جهة المعنى حتى يجوز
لذمى دخول المسجد عندنا فعلى هذا لا يجوز قراءة القرآن عليه قبل الغسل بمنزلة
الصلوة عليه كذا نقل عن شرح الطحاوى وقيل لا يجس حيا ولا ميتا ولهذا يجوز
صلوة حامله قبل الغسل وتنجيسه البئر لكونه احتمال اصابته بشئ منه غالبا
حال الموت او بعد فان قليل النجاسة فيها غير معضو وفي ساير الحيوانات مع هذا
الاحتمال كونها ميتات فعلى هذا يجوز القراءة عليه كما نقل عن القاضي خان هذا
والاولى ان يجوز القراءة عليه كل حال لانه في حقها بمنزلة السامع وفي حق
الصلوة عليه بمنزلة الامام وغسله بمنزلة ان يوضوه والوضوء سنة كما هو
الاصل في الاحياء الا ان الغسل فيهم سقط الى الوضوء للتخفيف ودفع الحرج
ولا يرد عليه عدم وجوب المادة غسله بخروج شئ منه لما ذكر في الهداية من الغسل

عرفناه بالنص وقد حصل مرة فلا يقاس على الاحياء في كل حكم وهذا يكتفى جوابا
عن الاشكال عن لا يصلح للامامة ولكونه بمنزلة الامام لا يجوز صلوة من تقدم
عليه وانما خص الشهيد من هذا الاصل بالحكم الوارد في حق شهداء احد واصل
الاختلاف راجع الى ان المذكورين في معينهم اولا وفي الوقعات اذا وقع الميت في الماء
القليل ان وقع بعد الغسل لا يجس لانه طاهر الا ان يكون كافرا فانه بمنزلة الخنزير
وفيه امره صلت ومعها صبي ميت فان كالم يستهل فصلوها فاسدة غسل اولا
لان بالغسل انما يطهر الميت الذي كان حيا وكذلك ان استهل ولم يغتسل وان
غسل فصلوها قامة وهذا بناء على القول الاول باب الله اختص يعقوب
وهو لطيف حسن مرغوب باب العلم الذي اختص بضم التاء وفتحها
به يعقوب اى ابو يوسف وذكر اسمه للتظم ولتناسب بحى بابه عقيب باب اى
حينفه رضى الله عنه لا يقطع الصلوة نوح يسمع وكان في التاقيف قال يقطع
للتراب عن المسجد وهو قوله اف وتفت يسمع سواء كان له حروف مهي او لم يكن
اراد به التاقيف بمعنى اظهار الكراهة والفجرة الذي نهى الله تعالى عنه في حق
الوالدين او لم يزد كغير المسموع والانين من وجع او مصيبة والبكاء المرتفع فوات
الاختيار وكالحمد لله عند عطاسه وبكى ونغم وارى عند ما عجيبته قواة الاما
لاكتسميت عاطس يبرحك الله وكان قال اولا في ارادة التاقيف المذكور يقطع
وفي ارادة تنقية المسجد لا يقطع وكان قال قيل هذا القول يقطع بكل حال وهو
قولهما وهذا حاصل ما في المخلوق والمصطفى وفي الهداية والجامع الصغير وغيرها
ان الصلوة تفسد عند بحصول الحروف فيما ذكر وفيه واج والتختم ونحو ذلك

وعندما يحصل الحرفين ولا شروع بسوى التكبير وذلك بالتعريف والتكبير
 ويشرع الامام لاحين بلغ قد قامت الصلوة بل حين فرغ ويستحب قوله اذكبرا
 وجهت وجهي في الامال ذكر او هذا في الافضلية اذكبراى بعد الشاء قبل الفراء
 وقيل قبل الشاء او بعد تخيرا وقال في الامالى احب الى ان يزيد في الافتتاح وَجَّهْتُ
 وَجْهِيَ لِلَّهِ فَطَرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اِنْ صَلَوَتِي وَنُسُكِي
 وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَا شَرِيكَ لَهُ وَيَذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ولا يقول
 وانا اول المسلمين لتلاي كذب ففسد صلوته لكن الاصح انها لا تفسد لانه انما يقول
 على انه من القران لا على الاخبار عن نفسه كذا في شرح ابن الملك وقد غير بعضهم النظم
 الى قوله اذ سبج وجهي وجهي في الامالى صرحا وعند المتأخرين ياتي به على قولها
 قبل النية ولا يوصل بالتكبير وفي شرح ابن الملك الصحيح انه لا يستحب لما فيه
 من طول المكث المفضي الى ترك المسارعة الى المغفرة وقد روى انه عليه الصلوة
 والسلام قال للمتوقفين في شروع الصلوة ما لي اريكم سامدين اى متخيرين
 قال الضعيف الاشتغال باحضار القلب الذي هو اهم الامور من مهمات الصلوة
 عين المسارعة الى المغفرة خصوصا في حق المنفرد وقال لا يكر سور المهر واجمعوا
 على ثبوت الطهر اى بلا كراهة عندك وبها عندهما تنزهها على الاصح وهذا انضرح بما
 ذكر في المصراع الاول غير مصرح بخلاف سورها الفوري بعد اكل نحو الغارة فانه
 نجس اتفاقا وهو نظير السور الفوري لشارب الخمر وغير الفوري طاهرا اما عند
 ابن حنيفة فلزوال النجس بالغاب المايع واما عند ابو يوسف فللشروع مع انتقاء
 الصب واما عند محمد فلا يطرأ فيه عن ذلك النجس الا بشرب الماء او الغسل به

لعد التطهير المايع عنده فيكون سورة نجسا كذا في الجامع الصغير العتابي ولما
 المرة نجس وكذا كسبها في قوله اكثر العلماء كذا في القنية وميجوس المرة من الاعضاء
 مكروه لا ينبغي ان يصفى بلا غسله وقيل بول السنور لا يفسد الثوب مطلق وان
 غلط نجاسته كذا في النقاية وفي الوقعات يفسد الثوب والبنير اذا وقع فيه لا يخرج
 كل ما بها وفي القنية قيل هو طاهر من غير فصل وقيل هذا في الذكر وبول الانثى نجس
 بالاجماع وفي لعاب البغل والحمار منع الصلوة حالة استكثار مثل العرق وذكر
 شمس الاثمة المحلوق ان عرقها نجس وانما جعل عنوا في الثوب والبدن لمكان الضرر
 وقيل مشكك كلعابها واليسن طاهر ولا يوك كل كذا في الجامع الصغير العتابي وفي
 القنية نجس في ظاهر الرواية طاهر عند محمد ولا يوك ومنع ما فوق الدرهم من لعاب
 الحمار روايته الكرخي عن ابى حنيفة رضى الله عنه لان لعابه الى يخلو عن قليل دم
 كذا في العتابي وظاهر المذهب انه مشكك بصير الماء القليل مشكوكا والشك
 في طهوريته في الصحيح وسيأتى بعض الكلام على البغل في باب زفرو واللغاب السائل
 من فم الغاييم طاهر الا ان يعلم ابتعائه من الجوف ومن علامته بقاء اثر اولون
 عند اليئس ويأتى في قوله في البلغم ولو عضه كلب ولا يرى بللا لا باس به اذ لا
 اصابة لعابه فلا حاجة الى التفصيل بالمزاح والغضب ولوراي بلة مذى محتلم
 لم يلتزم غسلا وقال يلتزم في قراشه او فحذه بلة مذى اى ماء يشبه بلته بلة
 مذى محتلم اى مستيقظ متذكرا احتلاما فشكل في انها مذى او منى لم يلتزم غسلا
 كالودى المحقق والمذى المحقق والرواية في البقطة بلا سبق لوم كيد كراحتلام
 بلارواية بلل ولو نزل الماء الا انه لم يطرأ على رأس الاحليل لا غسل عليه لكونه الاحليل

باطنا ولو كانا هذا في فرج المرأة كان عليها الغسل لانه بمنزلة الفم يلحقه حكم الطهيري
 كذا في الوقعات وكروية المغشي عليه بعد الافاقة والسكران بعد الصحو كذا في
 الخلاصة لا كالمني المحقق كذا في كثير من الكتب وفي كثير منها وضع المسئلة على انه
 تذكر احتلام او لم يتذكر وفي الجمع وشرحه ولم يتذكر احتلاما وعن محمد اذا وجد
 المستيقظ في تحليله باسلا ولم يتذكر حيا ان كان ذكره منتشرا قبل النوم لا يجب
 الغسل ما لم يتقن انه منى وان كان ساكنا يجب كذا في المصنف وفي الخانية انما تجب
 الغسل عند هما في المسئلة اذا كان ذكره ساكنا حين قام واما اذا كان منتشرا فلا
 يجب الا ان يكون اكثر رايه انه منى وفي المحيط والذخيرة هذا في النوم قائما او قاعدا
 وفي النوم مضطجعا يلزم الغسل مطلقا وفي الوجود بين الزوجين لا تذكر احتلام
 منهما يلزم الغسل عليها احتياطا وحكم بعضهم بالعلامة وهي البياض ونحوه للرجل
 والصفرة ونحوها للمرأة كذا في المنية وفسر منى الرجل باثر عائشة رضي الله عنها
 انه خاثر ايض يخرج دفع وينكسر منه الذكر ويخلق منه الولد والمذكبان رقيق
 يضرب الى البياض يخرج عند ملاعبة الرجل امله والودي بانه رقيق يخرج بعد
 البول وفي الخزانة والنخصل والنظح ان الودي ماء قرح يخرج بعد الاغتسال الواقع
 بعد البول الواقع بعد الوطى وقد وقع في عبارة المتقدمين وفي المذني والودي
 الوضو فانما تظهر فائدة وجوب الوضو في الودي على تفسير عائشة رضي الله عنها
 في حق سلس البول وفي التحلل الوضوء بين التبول وبين خروج الودي على ان الوضوء
 يجب من جميع الاحداث المتعاقبة والغسل يجب من جميع المجامعات المتكررة وقد مر
 في قوله والنوضي في صلاة العيد البيت وهو المذكور في المستصفي وفي شرح المغني

للنصور

للنصور نقلا عن المحيط اذا اجتمع الحدثان فالوضوء من الاول عند الجرح جاني اتحد
 الجنس واختلف وقال الهندواني ان اتحد الجنس بان بال ثم بال فهو من الاول
 وان اختلف بان بال ثم رعف فهو منهما وقال ابو حنيفة ومحمد هو منها مطلقا
 وقال الحلواني يجب الوضوء لكل مرة ونقع الوضوء الواحد للكل ولا يعيد المرء في جنبه
 امناؤه بعد سكون شهوته هذا يفيد انه اغتسل قبل ان يبول او يمشي او ينام ثم خرج
 ببقية المني مثل من احتلم او نظر بشهوة فانبعث منه من صلبه ففسر راس ذكره
 الى ان يسكن قال المني حالة السكون وفي العناية من شروح الوقاية انه لو خرج
 منه بعد البول وذكره منتشرا يجب الغسل اتفاقا ويجب اعادته عند هما لو كان
 ذكره ساكنا ولا يجب اعادة الصلوة المؤداة بين الغسل الاول والخروج الثاني اتفاقا
 مطلقا وفي سيلان ببقية المدفوق عند الخروج بعد الغسل بعد ما بال او شئ
 او نام اتفاقا في عدم وجوب اعادة الغسل وفي القنية لو انزل الصبي مع الدفع
 وكان سبب بلوغه فالظاهر انه لا يلزم الغسل وقيل يلزم وفي الوقعات اذا خرج
 من المرأة منى الرجل بعد الغسل لا يجب عليها اعادة الغسل بالاجماع وفي الوقعات
 اذا جامع قبل الصبح في شهر رمضان فخرج حذرا من هموم الصبح فامنى بعد
 الصبح ليس عليه شئ لانه لم يوجد بعد الصبح جماع لا صورة ولا معنى
 وينقص الوضوء في البلغم ان كان ما قد قاء ملا الفم كالصفراء وغيره
 وكالمغلوب في الطعام بحيث لو انفرد الطعام كان ملا الغم بان يمنع التكلم والخلاف
 في المرتقى من الجوف في الصحيح وانتفاء الحدث في المنحدر من الراس اتفاقا
 فيه وقيل الخلاف فيها وقيل جوابه في المرتقى وهما لا يجالفا فيه وجوابهما

في المخدر وهو لا يخالفهما فيه وعلى هذا يرتفع الاختلاف وفي الوقعات ماء فم
التائم ظاهر سواء انبعث من الجوف أولا لانه ينولد من البلغم فيكون طاهرا كيف
ما كان عند أبي حنيفة ومحمد وعليه الفتوى وقيل اذا ظهر لونه عند جفافه
على الثوب يكون نجسا وقد مر في قوله وفي لعاب البغل البيت ولا ينقض بقى الدليل
وان كثرت كذا في القنية وفيه الصحيح ان في الطعام بعد الوصول الى المعدة قيل
التغير ينقض ثم ان القى في ظاهر الرواية كالعذرة وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة
فما سوى المرة بغير رمل وثرى لا يجزى تيمم والنقع عند العجزى فما كان من
جنس الارض الذي لا ينطبع ولا يترمد كالحديد والخشب ^{ففي} وهو في الاصل التراب
الندى ثم اطلق على مطلق التراب والا فلا يجوز التيمم بالتراب الندى الذي لا يتعلق
باليد شئ منه عند كذا في المنية وفيه انه لا ينبغي ان يتم بالطين ولو فعل جاز
والنقع بالحجر وفي الرفع تقديره فاما تيمم به وصورة التيمم به ان يضرب مثل ثوب
او ينفضه فاذا وقع الغيار على يد تيمم به ولا يجزى اصابة الغيار بنفسه الى
وجهه وزراعيه بلا مسح حتى يمزيد به وعليه وجوز التيمم بالمسح الجلي
دون المائي وقيل لا يجوز مطلقا والسبحة بمنزلة المسح وذكر الاستحباب في شرحه
يجوز التيمم بالسبحة ويجوز بالحذف المستخذ من التراب الخالص الغير المطلق بالانك
والاعتبار في اختلاط التراب بالرماد للغالب وحاز في الشرع والاحكام تيمم
الكافر للاسلام اى اصل الدين والاحكام اى احكامه وفروعه حتى جازبه الصلوة
كتيممه للصلوة لا كالتيمم للصوم والصدقة ودخول المسجد والاذان والاقامة
ومس المصحف فان هذه الاشياء تباح بالتيمم عند عدم الماء ولا يجوز به الصلوة

اتفاقا وهذا التيمم عند وجود الماء ليس بشئ وفي قراءة القرآن روايتان كذا في الشرح
وفي القنية نقلا عن شرح الاشارة تيمم لقراءة القرآن ودخول المسجد يجوز به
اداء الفرائض خلافا للشافعي وفي المقاصد لا يجوز ان يصلي بذلك التيمم بخلاف
التيمم لصلوة الجنازة وسجدة التلاوة وينبغي ان يكون سجود الشكر نحو امثال متر
المصحف عند أبي حنيفة ونحو الصلوة عندهما وقد مر في قوله وليس للسجود شكرا
غيره ويجوز وضوء بنيته وبدونها عندنا خلافا للشافعي فيها فانه لا يعتبر نيته
قبل الاسلام ولوله جنب ثم اسلم وجب الغسل او التيمم وقيل يستحب ولو اوجب
مجنون ثم افاق قيل لا يغسل عليه كذا في منية المفتي ومن يصلي بصعيد فيجده
في الرجل ماء كان لا يدري يعد جهلا او نسيانا ذكره في الوقت او بعد وقيل الخلاف
في النسيان بان وضع بعلمه او امره وما ظن فناء وفي الجهل لا يعيد اتفاقا وفي ظن
او كون الماء عليه يعيد اتفاقا وان كان على مؤخر الداية وهو راكب عليها فعلى
الخلاف وفي المقدم يعيد اتفاقا وان كان سائعا في المؤخر يعيد اتفاقا وفي المقدم
على الخلاف والغايل لا يعيد بكل حال اتفاقا ولا يجوز صوم عن الكهارة ناسبا الطعام
في رحله او الرقبة في ملكه اتفاقا لا تقدم شرط الصوم وهو عدم ملك الطعام ^{وتت}
وكذا قالوا اباحة المال للمكفر لا يمنع صومه واباحة الماء يمنع عن التيمم كذا في شرح
المجمع وفي المنية الصحيح انه لا يجوز التكفير بالصوم عندهما خلافا لابي يوسف
وعلى هذا الاختلاف التيمم على الشط النهر وهو لا يعلم بالماء واما مرور التيمم عليه
غير عالم به او غير قادر على الاستعمال فليس بناقض ونسيان الثوب قيل على هذا
الخلاف وقيل هو ليس بعذر اتفاقا وما الى المجوس بالتيمم لم يقض بروي عنه هذا فاعلم

لم يقض كالمسافر والريض لا يمكن منعه غيره عن التوضي أو قيد حتى صلى قاعدا
 وفي النية هذا على هذا الخلاف وفي التجنيس وكذا الخلاف في اسير في يد العدو وإذا صلى
 بالنيم ثم نجا منه وليس بالتثويب بأس فاعلم في كل فرض للامير فافهم
 ومن في منعه في الاشتغال بامور الناس ومصالحهم كالقاضي والمفتي وكان رخصة
 ابي يوسف فقامهم لقيامهم باقامة امور الدين واما مشايخنا اليوم فلم يروا بأسا
 في سائر الصلوات في حق جميع الناس لتكاسلهم في الامور الدينية وجاز انهم للغير
 في الليل من بعد ذهاب الشطر دون اقامته وهو قول الشافعي ويعاد في الوقت
 عندهما وقد مر بعض كلام الاذان في الكلام في اذان الخطب ويصل الا في الذي تلا
 خليفة في الآخرين فاعقلا لو تعلما اي بالشك والحفظ باي طريق كبعد ما كان
 بلا تلقن تلا في الآخرين بكسر القاء ويجوز الفتح بمعنى تدارك كامة اعنقت فخلا
 الصلوة فسترت راسها لا كعاري وجد ثوبا كذلك ووضع المسئلة يشير الى انه
 لو تعلم بعد ركعة الفرض شيئا تلا في الثانية والثالثة اتفاقا ولكنه مسكوة عنه
 في الشروح والمقتدى بقانت في الفجر يتبعه فيه كما في الوتر اي في القنوت
 كالمقتدى بمن يزيد في تكبيرات العيد بن علي معتقدا لا كالمقتدى بمن يزيد في
 تكبيرات الخبازة على الاربع على ما يفهم من المصنف ومثل المقتدى به على ما في
 النهاية وفي الخانية لوسى الامام الى الخامسة بمكث المقتدى جالس النعاد
 سلم معه وان قيد الخامسة بالسجدة يسلم بلا انتظار ولو قام الى الثالثة
 قبل ان يفرغ المقتدى من التشهد لا يتابعه بل يتم التشهد وان فاته الركوع
 لان الركوع لا يفوته في الحقيقة لانه مدرك فكانه خلف الامام وان سلم الامام

قبل فاع الموموم من التشهد يتم ما بقى ولا يسلم معه لان سلام الامام لا يخرج به
 وعليه شيء من الواجبات كذا في الوقعات وفي الحقايق لو اقتدى بمن يقنت
 بعد الركوع او يسجد للسجود قبل السلام يتابعه في القنوت والسجود اتفاقا
 لما كان الاجتهاد ثم ان المقتدى لا يقنت عند محمد والامام يحرمه والمنفرد بخير
 بين الجهر والاخفات لكون شبهه بالقران اغلب وعند ابي يوسف يقنت ويخاف
 كل من صلى الوتر لانه دعاء حقيقة وفي الاجناس لو شك انه في الاولى والثانية
 او الثالثة يقنت في الركعة التي هو فيها ثم يصلي ركعتين بقعدتين ويقنت فيها
 لان الاحتياط في الاتيان بالواجب في مظنة البدعة قال ابو الليث اذا لم يحسن
 القنوت يقول اللهم اغفر ماثلث مرات ولو نسي القنوت فذكر في الركوع
 فالصحيح انه لا يعود الى القيام ليقنت لان فيه رخص الفرض لاداء الواجب
 ولو عاد لا يفسد صلوته ويفهم منه انه لا يعود لضم السورة ولا لقراءة الفاتحة
 بعد وجود قراءة السورة بل انما يعود لو ترك القراءة اصلا ولكن الظاهر ان يعود
 لقراءة الفاتحة وفي الوقعات اذا عاد للقراءة اعاد الركوع والقنوت وفيه اذا سلم
 الامام ويفرق القوم ثم تذكر في مكانه انه ترك سجدة التلاوة يسجد ويقعد
 للتشهد وان لم يقعد فسدت صلوته لكونه دافضا للتعبد وجازت صلواتهم
 لا لقطع متابعتهم ح واذا شك في الوتر في حال القيام انه في الثانية لم في الثالثة
 يتم تلك الركعة ويقنت فيها بجوازها الثالثة ثم يقعد ويقوم ويضيف اليها ركعة
 اخرى ويقنت فيها ايضا هو المختار والمسبوق بركعتين الاخيرة اذا قام الى القضاء
 في قولهم جميعا وكذلك اذا ادرك الامام في الركوع من الركعة الثالثة لانه مدرك

بهذه الركعة وهي محل القنوت فيجعل ادراك محله بمنزلة ادراكه مع الامام وكذا
 اذقنت في الاول وفي الثاني ساهيا لا يقنت في الثالثة ولو شك في الثالثة انه قنت
 ولا تحرى فان لم يحضره رأى قنت ثم قيل ان القندي بقانت في الفجر ليسكت قائما
 عندهما وقيل جالس تحقيقا للمخالفة اى من حيث انه غير مذهبه ومعنقه بناء
 على انه منسوخ ليس محل الاجتهاد لا من حيث انه امامه فان مخالفة الامام منهية
 قالوا وهذه المسئلة يدل على جواز اقتداء الحنفى بالشافى فقليل هذا اذا لم يعلم المعتد
 من الامام ما يفسد الوضوء على رايه وسيأتى تمام الكلام في باب الشافى في قوله
 وليس في غير السبيلين وضوء ومن يصلى اربعا تطوعا وما تلا شيئا قضاهما اربعا
 اصله ان التحريم لا يبطل بترك القراءة اصلا وحكم بقاء التحريم وجوب الشفع
 الثانى فاقى شفع وجد القراءة في ركعتيه فقد ادنى واى لا فقد وجب قضاءه
 واصل محمد انه يكفي في ابطال التحريم ترك القراءة في احد الشفع الاول واصل
 ابى حنيفة انها انما يبطل بترك القراءة فيهما جميعا فعلى اصل محمد ان صح الشفع الاول
 بوجود القراءة في ركعتيه وجب قضاء الثانى ان فسد وفقضاء الاول وعلى اصل
 ابى حنيفة ان صح الشفع الثانى في صورة لزومه وجب قضاء الاول في صورة فساده
 ففي هذه المسئلة ثمانية اوجه مستخرجة من هذه الاصول الثلاثة ومن نواها اربعا
 حين شرع كان عليه اربع اذا قطع ومن سعى عن سورة في الفرض في ثالث
 ورابع لم يقض قضاء اربع ركعات اذا قطع بلا قعود في راس الشفع الاول
 بناء على لزوم اتمامه اربعا عنك وفي عدمه نية العدد لا يلزمه اكثر من ركعتين
 اتفاقا ولو نوى اكثر من الاربع لا يلزمه هذا هو الرواية المشهورة عن ابى يوسف

وروى عنه ان من نوى التطوع اربع ركعات وسلم على رأس ركعتين قضى اربعا
 وقالوا عليه من قید سنة الظهر بالسجدة فاقیم للفرض فانه لا يقطعها بل يتها
 اربعا عنك لان الكل بمنزلة صلوة واحدة واجبة ففى حال قطعها يجب
 قضاؤها اربعا وبه كان يفتى بعضهم وفرعوا عليه ان الشفعة لا ينطل بالانقلا
 الى الشفع الثانى بعد العلم بالبيع وان الانقلا المذكور لا يمنع صحة المحلوة كذا
 فى الجامع الصغير العتبانى وفى اطلاق النظم اشارة الى هذه الرواية تعديل
 الاركان الصلوة فرض وترك ذلك للصلوة نقض تعديل اركان الصلوة اى وكان
 بالطمأنينة فيه قدر سجدة وتمام القيام بعده وسجودها بالطمأنينة فيه كذلك
 وتمام القنوت والجلسة بين السجدة تين فرض وهو قول الشافى ومالك واحمد
 نقض هذا الدفع وهم ان يراد بالفرض الواجب وعندهما فى رواية الكرخى الاطمينان
 واجبان والاطمينان سننان وفى رواية الجرجاني الكل سنة ولو لم يجلس بين
 السجدة تين فعن ابى حنيفة انه ان كان الى القعود قرب جازت سجدة الثانية
 لانه يعد قاعدا والا لانه يعد ساجدا وهو مخار صاحب المحيط لوضحك
 المستخلف والمسبوق اذا شهدوا يستقبلون حيث لا ان الصلوة تفسد بفساد
 صلواتهم بناء على فساد صلواته دون انقراض طهارته فلا يفسد الضحك بالقرع
 كما ذهب اليه بعضهم وهذا ليس بمسئلة منع ضحك الامام لدى الاختتام عن
 اتمام المسبوق سيقتبلون كما يستقبل المسبوق وكما فى الضحك قبل تمام الشهد
 وفى انضاح البول والشفع بنى ان هو للوضوء والفعل انتنى قد روى عن البر من
 اى طرف كان على بدن المصلى وفوقه على ثوبه وقد رها عفو في الثوب عندهما وان ظهر

اثره وزاد على قدر الدرهم للضرورة ولو نزع ما اصابه البول من ساعته وبقى عليه
 ثوب طاهر بنى بالاتفاق كذا في المحيط حمار بال في الماء فاصاب من دشه ثوب انسان
 لا يمنع حتى يستيقن انه بول وبه اخذ الفقيه وفي فتاوى القاضى فان اذا بال
 في ماء راكد فاصابه الرش يمنع وعن محمد بن الفضل اذا كان في رجل الفرس نجاسة
 فشي على الماء فاصاب ذلك الرش ثوب الراكب صار الثوب نجسا راكدا كان الماء
 اوجاريا وان لم يكن في رجله نجاسة فلا يضطره وسئل بعرضه عن يغسل الدابة
 فيصيبه من ذلك الماء او عرقها قال لا يضطره قيل وان كانت تمرغت في بولها او روثها
 قال اذا جف وتناثر وذهب عنها لا يضطره ايضا وسئل نجم الائمة البخارى وعلى التمسك
 عن الصلوة في الصوق للتلبد والصلوة عليه مع ان القم كانت تربض في مراتب فيها
 البعر الرطب والبول بحيث يتلوث بها صوقها فقال لا هو عفو وجوز الصلوة وفي
 الذخيرة اذا التقى الحجر الملطخ بالعدرة في الماء الجارى ما ارتفعت قطرات فاصاب ثوب
 انسانا اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر لا يجب غسله الا ان يظهر فيه لون النجاسة
 وقال نصر غسله والمرادة بمنزلة البول وانتضاح القطرات من الكلب المنفض
 بعد اخروج من الماء يفسد دون الانتضاح منه بعد اصابة المطر كذا في الوقفا
 وفي القنية لا عبرة للغيار النجس اذا وقع في الماء انما العبرة للتراب والشج من نحو
 انسان او مدرسا قط بمرور ما لا اكسيان الدم من جراحته بحاكة ثوب
 من غير قصه كذا في الخانية واما في الشج من ساقط بلا ضرر شئ فقيل البناء
 على هذا الخلاف وقيل اتفاق بنى قياسا على سبق الحدث كغسل ما اصابه من النجاسة
 بسبب الحدث نحو القى والرعاق لاصابة الجنابة كذا في المصنف اذ هو للضوء

في الشج والغسل في الانتضاح انشئ اى انصرف بلا لبث قدر امكن اداء ركن على
 ما هو مذهبه وقال استناف لانه ليس في معنى المنصوص على خلاف القياس
 فمران موضع انتضاح البول قدر رؤس الابر من الثوب لا ينحس بالابتنال بالماء
 ولو وقع ذلك الموضع في الماء القليل قال بعض مشايخنا ان قيل لا ينحس فله وجه
 وهو الاصح وليس ما بين العذار والاذن من وجهه بعد النبات فاعلم الكفيف
 بحيث لا يربها تحته بباد النظر النظر والاذن كدقن كشاف اللحية ويجب اصال الماء
 الى اصولها واحصول الشعر للرجل والمرأة في الكفيف وغيره والمفتول وغيره في الغسل
 والى اثناء المفتول لرجل غير معناد للقتل والمتعارف بذلك نحو العلويين والازك
 روايتان ويجب اصاله الى ثقب القرط وتحت الحاتم الضيق والعجز الخاف وجلد
 السمك ودخل جلده الاقلف لا الحناء والطين والدرن والعلك الملتصق بالشقاق
 اذا ضرت الايصال الى ما تحته وعليه الفتوى ولا يلزم اصال الماء اى ما تحت جلده
 مرتفع الوسط وملتزق الاطراف في طرف منه ثقب يمكن دخول الماء في جوفه
 في الوضوء ولا يلزم امر الماء على موضع الحلق والقلم ونحو ذلك وعن ابى يوسف
 انه اذا بل وجهه وبعضه وضوئه بالماء ولم يسلم الماء على اعضاء الوضوء جاز
 ولكن قيل تأويله انه سال من العضو قطرة او قطرتان ولم يتدارك فقال شمس الائمة
 الحلواني بناء عليه يكفي ان يبل ما بين العذار والاذن ولا يجب اسالة الماء عليه كذا
 في صدر الشريعة فعلى هذا الخلاف له فيما بين العذار والاذن وعند مالك
 لا يدخل ما وراء العذار في وجوب الغسل قبل البناء وبعد كذا في التسهيل وكشف
 ربح الساق عضو اذا ما كان دون النصف ايضا فكذا من المرأة باعتبار ضم الكعب

اليها في الصحيح مثل الفخذ مع ركة ايضا كذلك ومثل البطن والاذن والشعر
 نازلا كان او ما على الرأس في المخارقات لا يجوز النظر الى صدغ الاجنبية وذلها
 ومنع الشاب عن كشف وجهها لاداء الفتنة كذا في المنقوش وعن ابي يوسف بلحمة
 النظر الى ذراعيها كذا في العناية ومثل العورة الغليظة باعتبار انفراد الذكر عن
 الاثنين وباعتبارهما عضوا واحدا بدونه في الصحيح نحو ما في الدية وكل من الاثنين
 عضو على حدة والدبر ثالثهما في الصحيح وما بين سرة الرجل الى عانته عضو على حدة
 وثدى المرأة حالة النهود تابعة بصدرها وبعد الكبر عضو على حدة كذا في اليتين
 ويجمع متفرق الانكشاف على الاعضاء ليقدر برجع ادى عضو وكذا متفرق
 الطبيب في حق الحرم كذا في العناية وكذا النجاسات على الاعضاء وعلى الاثواب بخلاف
 الحروف على الخفين بل انما يجمع ما على خف واحد ولو نظر الى عورته من جيبه
 ففي فساد صلوته اخلاف ويفسد الصلوة في قيصر واسع الذيل بلا سراويل
 ولا منطقة وليس الثوب الرقيق الذي لا يكون حائلا بين النظر والبدن لا يكون
 سراويل منية المفتى اذا لم يسترها ثوبها الا ثلثة الارباع من ساقها صلت قاعدة
عفو عنه خلافا لهما وفي النصف عنه روايتان واثنان في الجمعة جمع وكذا
 سد الطريق ومجازاة النساء وقد الحق بابا بن حنيفة رضي الله عنه قوله
 والجمع في الجمعة شرط يلزم البيت وقد تبين لي وجهه بما في الرعاية من قوله
 واقلم ثلثه عند الامام يعني ابا حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف مع الامام
 يعني امام الجمعة ومحمد مع الامام في الاصح سد بالرفع والجبر الطريق الذي
 يمكن مرور العجلة فيه خلف الامام او بين الصفين او النهر او الموضع الخالي مقداره

والمكان صحرا وقيل مقدور صفين بخلاف المسجد ومصل العبد واما كون المسجد
 الكبير بمنزلة الصحراء مع انشاء حرة المرور بين يديه المصل وراه منتهى الخطابة
 باعتبار نظره الى موضع سجوده واخلاف مجلس قالى اية السجدة دون انقطاع
 صف عن الامام بالمكان الفاصل وفي الوقعات اذا صلى قوم خلف الامام عند
 المقصورة في غير يوم الجمعة وقام صف في اخر المسجد جوزه بعضهم ومنعه
 بعضهم فان قام في الطريق مقتد ولحد جاز ويكره ولن قام خلفه وراء الطريق
 مقتد او اكثر لا يجوز اتفاقا وفي قيام الثلاثة في الطريق يجوز اقتداء من وراء الطريق
 اتفاقا والاختلاف في الاثنين ومجازاة النساء المرأة في صف الرجال تفسد صلوة
 ثلاثة رجال من جوانبها الثلاثة فقط اتفاقا من كل جانب صلوة رجل والثلاث
 المجموعة تفسد صلوة رجلين من جانبيين اليمين واليسار وثلاثة ثلاثة الى اخر
 الصفوف من جانب الخلف اتفاقا والمرأتان تفسدان صلوة رجلين من جانبي
 اليمين واليسار واما من جانب الخلف فصلوة رجلين فقط عندهما وعنده صلوة
 رجلين رجلين الى اخر الصفوف ويروى عند جعل الثلاث كالاثنتين في عدم سرية
 الفساد الى اخر الصفوف وحكم المنفردات المتخللات بين الرجال يعرف مما ذكرنا
 وذلك لان الاتصال بين الامام وبين المتحاذي مع المرأة حاصل واحدة كانت
 او جمعا فاذا وجد بينه وبين المرأة ستره من رجل او فوجة تسع رجلا او شئ
 نحو مؤخرة الرجل او ارتفاع مكان احدهما يقدر قامة انسان جازت صلوة لاختلاف
 مكانيهما حكما والتاخير المأمور انما يتصور في اتحاد المكان والجهة وكذا الامر
 في المتأخر عنها اذا لم يكن جمعا واما الجميع فقطع حكم الاتصال المذكور فلا ينفعه التؤ

لحديث المحدث في الله جاء ما لم يكن الطريق اوتياء كذا في الوقعات ويفهم من هذا
عدم جواز قيام الرجال فوق النساء المتقدمات من سمت اقدامهم مع حلولة السرير
بينهما وقد صرح بذلك في فتاوى القاضي خان والفتاوى الجلالية والتخصيص لنفوسهم
وان كان يشعر بجواز التسفل على طريق المفهوم لانه يحتمل التخصيص بالذكر على طريق
الاكتفاء لدلالة المذكور على حكم مقابلة المساواة بينهما فذلك ان القوس التي هي نصف
الدائرة من سمت رأس المصلي الى سمت قدمه سمت القبلة ولهذا لا يضره تحويل الصلوة
الى السماء ولا تخرج بالسجدة عن استقبال القبلة ولو كان موضع راسه اخفض
من موضع قدميه والدائرة المستديرة من سمت راسه الى يمينه وسمت قدميه
وشماله الى رأس دائرة المحاذاة فيكون التسفلات المتقدمات من سمت اقدامهم
والنفوقات المتقدمات من سمت رؤسهم متقدمات عليهم ولا ينفع الحائل
عند تقدم الجمع منهن ويتضح هذا بما ذكر في الوقعات ان قوما وصلوا على ظهر ظلة
في المسجد وتحتهم وقدامهم نساء يعني تحتهم نساء اقرب منهم الى جهة الامام لا يخرجهم
صلواتهم فان كان الذين فوق الظلة بمحذااتهم من تحتهم نساء اجزائهم لانه ليس بينهم
وبين الامام نساء فلو فسدت الصلوة انما تفسد لكان المحاذات وبينهم وبينهم
حائلا فلا تفسد وفي جواز قيام المتقدم على السطح بمحذاة رأس الامام اختلاف
وتقدم المتقدم على الامام تفسد ون تأخر الامام والاعتبار فيه للتقدم
دون الرأس وفي موضع من الوقعات فان وقع قدام الامام او حرقه عن القبلة
ينبغي ان لا تفسد صلوة ما لم يركع او يسجد ولو رفع راسه من ركوع او سجود
قبل امامه قيل يعود وقد ظهر مما قدرنا ان في لفظ المحاذات مسالحة وخفة

ان يقول

ان يقول وتقدم النساء اذ في المحاذات لا يختلف الحكم في الفرد والجمع وانما يختلف
الحكم في التقدم لو ذكر الله مصلح يخبر بما يسر او يسوء يعذر يريد جوابه الخبر
كن ذكر الله مریدا اعلام انه في الصلوة لا يمكن ان يأخذ الكتاب بقوة المريد الخطأ
ليحيت وذلك بان يقول فيما يسره الحمد لله وفيما حزنه لاحول ولا قوة الا بالله وفيما
يعجبه سبحانه الله وفيما يهول ان الله والنفل للراكب في البلدان يجوز قال ذلك
بالاستحسان متناول للستن الروايت فانها جازية على الدابة وعن ابى حنيفة ^{عنه}
انه لا يجوز كما لا يجوز سنة الفجر والفرض لا يجوز الا بعذر من حموج الدابة وشبهها
بحيث لا يمكن الركوب بعد النزول ومن خوف العدو ومن عدم موضع يابس
او طاهر ولا يلزمه الا عادة اذا قدر ووصل بايماء قائما اذا عجز عن السجود في القعود
في الطين وفي الخانية اذا صلى على الدابة بعذر او لم يقدر على ابقائها يجوز الايماء
عليهما وان كانت تسيران قدر لا يجوز الاختلاف المكان بسيرها وفي القنية اذا سيرها
راكبها لا يجزئ الفرض ولا التطوع ولا يمنع عن الصلوة ما في موضع جلوسه
او في ركابه من النجاسة عند الاكثرين للراكب واما النفل بالاياء للماء شئ والشئ
في البحر فلا يجوز واما العجلة المربوطة على الثور فبمنزلة الدابة تسير او لا وغير
المربوطة بمنزلة السهير في البلدان كالحارج قدر ميل وقيل قدر فرسخين والاصح
جوازة في موضع يجوز ان يقصر المسافر فيه قال ذلك هذا لفظ المصنف وكتبوا كما
والجوز بالاستحسان ثابت بالانزكية لا ينقطع عن النافلة او القافلة وماله
البناء في النزول يعيد ما او ما في القفول اريد بالقفول كونه خارج المصير
ليصور خلافا وقيد بالاياء لان الاحرام ينعقد على التخيير بين ان ينزل

ويتم بالركوع والسجود وبين ان يؤمن راكبا وقيدا بالنزول اذ في الركوب لا يبني اتفاقا له انه بناء القوى على الضعيف كبناء زائل المرض بعد اليماء وقال ان ايماء المريض خلف عن الركوع والسجود وايماء الراكب اصل قوى ولهذا جاز ابتداءه مع القدرة على النزول وهذا البيت من الملحقات وطهر ذي العذر كما يزول عند الخروج فكذا الدخول ولو سجدت في مكان ذي قدر يجوز لو اعدته حين ظهر يجوز اى الصلوة لو اعدته اى السجود بناء على ان الفساد عندك للسجود فقط كذا في المصنف والمذكور في المختلف في بيان التعليل اسد وهو وقوعه غير معتبر اذ القول بفساد جزءه ما لا يتجزى صحة وفساد قول بفساد كله ثم المعتبر في طهارة المكان ما تحت القدم حتى لو افتتح الصلوة وتحت قدميه بخاسة اكثر من قدر الدرهم لم يجز صلوته وان كانت في موضع سجوده فيجوز في روايته عن ابي حنيفة رضي الله عنه كذا في الخلاصة وقد مر نظيره في قوله لو اكنى بالانق في سجدة وسياق في باب الشافع قال هذا الضعيف الصحيح وجوب طهارة مكان الجهة لان المقصود الاعم والركن الاشرف من الصلوة والسجود وهو موضع الجهة على الارض واليه اشارة قوله تعالى والركع والسجود الآية وايضا رواية الخلاصة مخالفة لما في النظم وهو مخالف لما في قوله ومن بدت عورته الى اخره نظر الى اطلاق قوله او موضع الانجاس ولا تصير حائضا بكثرة الا بسبق حمرة او صفرة بدو فرق التعريف لفظ المصنف وهو ما على لون الماء الكدر الا بسبق حمرة سواء كانت في الايام او قبلها نحو ما ذكر في الحصر والتقييد في المختلف باخر الايام لا يفيد اوصفة وهو ما يعده الناظر اصفر وقيل ما يشبه صفرة الانسان وقيل

لون الكرياس قبل غسل القصار ثم ان اعتبار الصفات حاله الرطوبة لا اليسر فلو تغير البياض باليابس الى الصفرة لا يكون حيضا والحيض يومان وليلتان واكثر الثالث عند الثاني اثلاث عشرة ساعة ومرة تكفي لنقل العادة واشترط للعادة الاعادة ومرة بالرفع عن المصدر ويجوز بالنصب اى ورواية المخالف مرة تكفي لنقل العادة الاصلية وهي ما ثبت بال تكرار من المقدار والمحل مثلا معتادة بعشرة في اول كل شهر اذ ارات خمسة وما من اول شهر مرة انتقلت من العشرة الى الخمسة في الشهر الثاني وكذا الورات عشرة وخمسة من اوسط شهر انتقلت عادتها من الاول الى الاوسط او من الاول والعشرة معا الى الاوسط والخمسة كالعادة الجعلية وهي ما ثبت بلا تكرار لان العادة الاصلية من الطهر ينتقل الى الحيض بمرة فكذا هذا واشترط للعادة اى لنقل العادة الاصلية من اول صيرورته عادة اصلية لان العادة المقدرة بسبب العود والتكرار لا ينتقض الا بمثلها نظر الوطن الاصل في حق السفر فانه ينتقض حكمه باتحاد وطن مثله في موضع اخر دون وطن الاقامة والفراش في حق اليمن فانه يبطل حكمه بفراش اخر فوجه دون القرام ومن اتى ركوع عيد سبعا ولم يكبره وبعبكس صرحا اى ادرك الامام في الركوع في صلوة العيد كبر في ركوعه ولا يرفع يديه عندهما تسبيح تسبيح الركوع عنده وان وسعها الركوع في ظنه فالجمع حسن وان رفع الامام رأسه قبل تمام التكبيرات والتسبيحات سقط عنه الباقية وفي ركوع غير العيد ليستغفل تسبيحات الركوع دون الشاء بالاتفاق كذا وما صلوة الخوف بالمشروعة في يومنا الكها مرفوعة الى يوم القيمة غير عائد مشروعتها في زمانها

وايضاً قسم لا يجوز فعله من اقسام الغير المشرع ويغسل السقط السوخلة كما تلف خرقة ما فاقم هو او غير قام المخلوق لا يغسل اتفاقا والمستهل يغسل ويكفن ويصلى عليه اتفاقا اذا خرج اكثره حيا وفي الوقعات رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط قد استيان خلقه ان جاءت لاربعة اشهر جاز النكاح وان جاءت لاربعة اشهر الا يوما لم يحز النكاح لكون الولد من الزوج الاول لان خلقه لا يستبين الامانة وعشرين يوما ويشرع المسبوق في الجنازة بلا انتظار فله اجازة يشير الى ان الخلاف فيمن حضر بعد ما كبر الامام واما الحاضر عنده فيكبر عند تكبير الامام اتفاقا لانه مدرك فلو حضر بعد الافتتاح يكبر له عاجلا عنده ثم يتابع الامام في الباقي وهو لا يعد مسبوق بشئ ولو بعد الثانية او الثالثة يكبر له ايضا ويتابع فيما بقي على الامام ثم يقضها فاته بعد سلام الامام قبل رفع الجنازة من الارض ولو بعد الرابعة قبل السلام يكبر للافتتاح وبعض الثالث بعد سلام الامام ويأتي بالادكار المتخللة بين التكبيرات ان شاء ان امن رفع الجنازة من الارض والا فلا وان رفعت ترك واما عندهما فهو الاول يكبر عند تكبير الامام ثانيا ويقضى بعد سلام الامام ما سبق من التكبير الاول وفي الثاني يكبر عند تكبير الامام ثالثا ورابعا ويقضى بعد سلام الامام ما سبق من التكبيرتين او الثلاث قبل رفع الجنازة من الارض فان رفعت ترك وفي الثالث لا صلوة له لانها قد فاتت وقاتل النفس بلا صلوة عليه قديدا كالبلغة وقطاع الطريق فانه لا يصلى عليها اجماعا اذا قتل لاجل البغي وقطع الطريق وفي غسلها اخلاف المشايخ وقيل هذا اذا قتل في حال المحاربة واما اذا قتل

بعد

بعد ثبوت يد الامام عليها فيفسلان ويصلى عليهما ومشايخنا جعلوا حكم الفتوى بالمعصية حكم اهل البغي على هذا التفصيل كذا في النوازل وقال لا يصلى على قاتل نفسه لانه عاص لا ساع بالفساد هذا اذا كان عمدا وفي الخطاء يغسل ويصلى عليه اتفاقا واليه اشير بلفظ قد وفي المنق والوقعات من قتل ظالما يغسل ولا يصلى عليه بعكس الشهيد لانه ساع بالفساد وفي منية المفتي من اقصر عنه يغسل ويصلى عليه والنفل بعد الجمعة الست ولا يكفيه فعل اربع تنفلا لاجل ما تنفلا لدفع وهم ان يكون شفع الاربعة ركعتي الجمعة والاحوط في موضع يشك في جواز الجمعة ان تقول نويت اخر ظهر ادركت وقته ولم اصل بعد فالاولى ضم سورة الى الفاتحة في الشفع الثاني وقبل المختار ان يصلى الظهر بهذه النية ثم اربعانية السنة كذا في القنية فعلى هذا الاولى الاقتصار على الفاتحة في الشفع الثاني ثم يصلى ركعتين ان شاء رعاية بقول ابى يوسف وجعل محمد في صدر الشريعة مع ابى يوسف وسيأتي في باب كل واحد **باب** فتاوى العالم الرباني زيادة الالف والنون للبالغة في النسبة الى الله يعمل بعلم الله تعالى والشيخ يربى المعلمين بصغار العلوم قبل كبارها وياخذ اليدين حين يقرأ ما ذاك كل قيام ينشأ الى المصل اذ كتاب الصلوة وذكر القيام والقراءة قواين لمرجع الضمير والاخذ وضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى وتحليقه بالابهام والنخضر على الرسغ هو الصحيح والارسال ترك الوضع المذكور فالوضع سنة قيام فيه قراءة عنده وسنة قيام فيه ذكر مسنون عندهما وهو الشاء بعد التحريمة والقراءة والقنوت ودعوات صلوة الجنازة وخلال تكبيرات الاعياد ليس منه في الصحيح لا يغسل المات الذي يستعمل

وطاهر بول اللواتي توكل

في الايدان اي للوضوء او الغسل عند خلوا العضو والبدن عن نجاسة الحقيقة
ثم ان الاصل في الاستعمال التغير فلما في النجاسة ثبت الطهارة ضرورة وبقي من حكم
التغير عدم الطهورية في حق النجاسة الحكيمة واصله ان اعضاء المحدث طاهر
حتى لو صلى حاملا لم يحدثا جاز صلواته والماء المستعمل حار بمنزلة بدن المحدث
فجازت صلوة من اصابه دون صلوة من توضأ به وذكر هذه المسئلة في هذا الباب
وهي من باب كل واحد نظر الى انه عنده طاهر وعندهما نجس واما النزاع بينهما في صفه
النجاسة فاختلفا في اخر محله باب تنازع الشيخين الا انه لم يذكره هنا الكفاية بما
ذكره في باب كل واحد ولم يكف به في حق قول محمد بل اثبت طهارته هنا وأشار الى
عدم طهوريته هناك تيمنا للفائدة بتكرير العائدة هذا خلافا طاهر الرواية وظهر
الرواية التي هو مخار فخر الاسلام ان الماء المستعمل طاهر عند اصحابنا جميعا وفي
الواقعات فيه عن الامام ثلاث روايات روى عن محمد عنه انه طاهر غير طهور
والفتوى عليه لعموم البلوى الا في الجنب وبه اخذ الفقيه ابو الليث وفي القنية لعل
وضوء الصبي مبني على اختلافهم في صلواته فمن جعله صلوة حقيقة جعله الماء
مستعملا ومن جعله تحلقا واعتياد افلا وفي التهذيب على مذهب الشافعية انه غير
ظهور ووضوء الحائض مستعمل وغسالة يد المحدث من العجين مستعمل دون المقوض
وغسالة غير اعضاء الوضوء بنية القربة مستعمل وفي عدم نيته القربة لاختلاف
في كونه مستعملا بول اللواتي توكل بحديث العربيين لا قبول اللواتي لا توكل وفي
غاية البيان القوام الدين الاتقاني من شروح الهداية بول الفارة والخفاش ليس
بنجس للضرور وفي الذخيرة يفسد الماء دون الثوب وفي بعض الفتاوى فيه قولان

وقدم

وقدم ذكر بول السنور في قوله وقال لا يكره سور البيت وفي الوقعات والقنية
مرارة كل شيء بمنزلة بوله في الحكم والخلاف وقيل كدمه وقدم بول الصغد
البري بنجس وبول الفرس نجاسة خفيفة وقيل غليظة كذا في القنية والثوب
لا يطهر بالغسل اذا غسلته بما يع ليس بما وفي البدن قد وافقه ابو يوسف
في رواية لجذبه بحرارة مع تعذر العصر ثم ان ذكره ههنا يوهن زوال الحد بالماء
عندهما وذكره في باب الامام لا يلفظ نظرا الى وفاقا ابى يوسف اياه فيه فلم
يدكر في واحد منها ولو قال في باب اختلاف الطرفين والجسم يزكو عن نجاسة
اذا غسلته بما يع ليس بما كان بما يع اي ذائب سائل نحو الخل وماء الواد
وماء الملح وهو قول الشافعية عملا بالقياس ونجس الملاقى شيئا فشيئا في غير
مورد النص كغير المايح من نحو الدهن والسمن قال الزبلي في شرح الكونون
ابى يوسف لو غسل الثوب من الدم بدهن او سمن او زيت حتى ذهب اثره جاز
وفي كلام الترمذاني ما يدل على ان الحقيقة من النجاسة المايعة تخفف
نجاسة محل اصابته الغليظة بالغسل عند ما حتى لا يمنع جواز الصلوة
ما لم يفسد والطل الذي يقع على الكلام في المروج وقت الغداة قيل هو ليس بماء
مطلق بل نفس داية في البحر ونداوتها والظواهر انه ماء كذا في الوقعات
ولا يرى في فاحش المباشرة نقص الوضوء للوجوه الظاهرة وهي الصاق
بشرة احد الزوجين ببشرة الاخر عند انتشار الالة وتماس الفرجين بلا النقاء
الخنانين قبلا كان او دبرا لا كروية الببل ولا كالنقاء الخنانين في الغسل حيث يجب
الغسل فيه انزل ولا عندنا وفي الوقعات لا يجب الغسل على واصل هو ابن عشرين

باب التطاير الخنازير

ويجب على موطئة البالغة ويجب على البالغ دون المراهقة ولكن يؤمران به كجوار
بالصلوة توطئنا وتمرينا لها على العبارة للوجوه الظاهرة كأنه جعل عدم خروج
الجنس تحقيقا وجهها وعدم خروجه تقدير في زعمه لعدم توارى الخرج عن بصرها
اخرى وكفى الوجهان للجمع اواني بالجمع للنظم على طريق الفاء معنى الجمعية بالالف
واللام واردة الجنس والبتير بالدلو الاخير تطهر والدلو في الهواء يقطر اي هو
البتير تقطر بالتأنيث فان البتير والدلو مؤنثان سماعا كما لو نحي الدلو عن رأس
البتير لا كعول ماء من الدلو بعد التخييه فانه يجب نزحها ثانيا ولا ككون الدلو
في الماء بعد ويلزم على قوله ان ينحس البتير ثانيا ما يقطر من الدلو بنحس انفاقا
وفي القنية واساقى من البتير لا يملك بنفسه ملاء الدلو حتى يخيه عن رأس
البتير خلافا لمحمد بناء على مسئلة البتير في الطهارة واما المخطب فيملك المخطب ينفسر
الاحتطاب ولا يحتاج الى ان يشد ويجمعه وهذا يشير الى ان ماء الدلو الاخير طاهر
عند قبل التخييه وبعد التخييه بالطريق الاولى وهو خلاف ما ذكرنا نقلا عن سير
الكتب والشروح ويظهر البتير بالنزح والدلو والرتاء التالدلو وهي الحبل
او الكرم بطهارة البتير بمنزلة عدوة الابريق حيث يطهر بطهارة اليد الخمسة في المرة
الثالثة ويد المستنجى بطهارة المحل ومستقر الخمر من الدن بتخللها كذا في التبيين
وفي الوقعات يطهر الخبز كله الفارغ والمستقر لعموم البلوى ويظهر الماء المخطط
لاجزاء الفارة ولا الخمر المختللة التي وقعت سفينا الفارة ولم تخرج بالكلية
قبل التحليل وان لم تستفخ فاخرجت ثم تخلل بجوز اكله كذا في الكبرى وقيل اتفقوا
في الفارة تقع في الخمر فيخرج ثم يصير الخمر خلاا انه بنحس كذا الكلب اذا ولغ في عصير

ثم تخمر لا يحل اكله لان لعابه قائم فيه وانه لا يصير خلا وفي القنية ونزع البتير
الى ان لا يمثل الانصف الدلو نزح لكل ماها والعذر بمنزلة النزح كلا وبعضها
وهذا نقله عن شداد ونقل عن الخمر الائمة البخاري ان ما دبشير بنحس ثم تنقص
ثم نزح لا يطهر ولا يبل بما نزح من البتير بنحس طين بطرين به المسجد وارضه
بخلاف سرتين جعل في طين فطين به لان فيه ضرورة الى اسقاط اعتبار النجاسة
فان ذلك النوع لا يتهيأ الا بذلك النوع كذا في الوقعات ولا يصلي قاعا بقاء
وعادم الماء بغير عادم يركع ويسجد بقاء يركع ويسجد بخلاف قاعا يدوي وقلم
يدوي فان الفساد في الاول والجواز في الثاني اتفاقا كاقضاء الكاسي بالعاصم
والقاعا بالمومي والقاري بالامى لا كاقضاء الفاسل بالماسح على الخفين واللبا
وفي فساد جهة الفريضة فساد اصل هذه النوبة بتذكر الفاشة اثنا
الوقية وخروج وقت الجمعة قبل تمامها وطلوع الشمس في الفجر قبل تمام صلوة
وتقييد الخامسة بالسجدة ممن قام اليها ساهايا عن القعدة الاخيرة وتاركا
لها وعندهما حول نقلا واصح انه لا يسجد للسهود وما ذكر في منية المفتي
انه صلى ثلاثا ثم علم انه لم يصلي في المسجد قيل لا يقعد في الرابعة حتى ينقلب
نقلا فيصلي مع الامام انما يستقيم على قولها دون قول محمد فساد اصل هذه
للنوبة لعدم تمكنه من اخراج نفسه عن العهدة بالمفتي في تلك الصلوة لا كونه
تمكنه منه نحو من صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت فانه يضيف لها ركعة اخرى ثم
تقطع فيشرع مع الامام احراز للنقل بالاتفاق كذا نقل الامام ظهير الدين عن ابيه
وثمره فساد الاصل انه لا ينتقض وضوءه بالقهقهة في هذه الاحوال ولا يجوز اقله

احد به فيها خلافا لما فيمكن والشمس في الفجر اذا ما طلعت لم يبق حرمته وانقطعت
عندهما حتى اذا طلعت الشمس تمها نقلا كما ذكر في المصنف نقلا عن المغني وبعض
الكتب والمذكور في الجمع وشرحه انه تمها نقلا عند ابى حنيفة وفرض عند ابى
يوسف ومن ثمة الخلاف انه اذا صلى الفرض اربعا ولم يتشهد بعد فاقيمت جازله
ان لا يجلس على الرابعة حتى سقلت نقلا ويصل مع الامام عند ما خلا فانه كذا في المنة
وقيل لا خلاف قياسا على صوم من صار غنيا اثناء التكفير به فانه يبقى نقلا اتفاقا
والشايخ على الاول قال النبي عليه الصلوة والسلام من ادرك ركعة من الفجر قبل
طلوع الشمس فقد ادرك الفجر ومن ادرك ركعة من العصر قبل الغروب فقط ادرك
العصر وهذا يقتضي ان يستوى الفجر والعصر في هذا الحكم الا ان هذا الحديث معارض
بحدوث النهي عن الصلوة في الاوقات الثلاثة فرجنا بالقياس هذا الحديث في صلوة
العصر لتحقق النقصان في اخر الوقت لكونه وقت معبودية الشمس للكفار لكونها
فوق الافق بخلاف الفجر فرجنا حديث النهي به فيه وقلنا معنى الحديث فقد ادرك
وقت وجوب صلوة الفجر ليقضى ومن تلافى النقل في الاولى وفي رابعة بركتين
يكفي بناء على اصله المذكور في باب ابى يوسف في قوله ومن يصل اربعا تطوعا البيت
وقادر القيام بعد ما قعد اذا بنى ولم يستقبلها فسد اي البناء كما لو قدر على الركوع
والسجود بعد المائما لا كما لو مرض بعد ما صلى بعضها قائما فانه يتمها بحسب حاله اتقا
كذا في المنة ومن صلى اربعا وما قعد وفي وسطها وذلك في النقل فسد القياس
فيه التحريك والتخفيف للضرورة وقوله رواية عنهما وفي الصلوة على النبي عليه
الصلوة والسلام في تشهد الوسط والاستفتاح في الثالثة روايتان ايضا

ان كل

ان كل شفع صلوة ولها ان الاربع صلوة واحدة يجمعها تحريمة واحدة وسنة الفجر
لها قضاء من بعد ما ينتشر الضياء وحدها كقضاها تبعا للفرض في وقت
الزوال صلى جماعة او واحدة وفيما بعد اختلاف المشايخ لا قبل طلوع الشمس
ولا كسائر السنن فانها لا تقضى بعد الوقت وحدها اتفاقا وفي قضاها تبعا لخلاف
المشايخ وثمره الخلاف كونها سنة الفجر عنده ونقلا مطلقا عندهما ولعل فائد
يظهر فيمن حلف بان يصلي الفجر سنة الفجر وقيل لا خلاف في الحقيقة لانه لا شيء
عليه بترك القضاء عند والقضاء مستحسن عندهما ويدل على قوة سنة الفجر
تحويل مشايخنا الفتوى بترك سائر السنن سوى سنة الفجر لقوله عليه الصلوة
والسلام صلوا سنة الفجر وان طردكم الخيل وقوله عليه الصلوة والسلام
ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي قضاء ما افسد من سنة الفجر بعد ما صلى
الفجر اختلاف ونقل عن المحيط من كبر للسنة ثم كبر للفريضة كان خارجا من السنة
وشارعا في الفريضة ولم يكن مفسدا للعمل بل المنقلا من عمل الى اخر فلا يكره
له قضاء السنة بعد الفراغ من الفرض قبل طلوع الشمس اقول ولكن هذا كلام
فيه تأمل ولونذر ان يصلي سنة الفجر اربعا لا يلزمه وينبغي ان يصليها في وقت
اخر كما في صوم يوم النحر والشارع في اربع من النقل قبل ان يجازي الصبح اذا صلى
الاخرين بعد طلوع الفجر ينوب عن سنة الفجر عندهما وهو واحد الروايتين
عن ابى حنيفة وكذا اذا صلى ركعتين على ظن الليل فبين ان الفجر طالع كذا في الخيرة
وفي الواقعات ويقضى الغاية بين العصر وغروب الشمس ولا يقضى ما افسد من
التطوع قبل العصر ولو شرع في التطوع في ذلك الوقت منع عن اتمامها ولم يقطعها

قضاء سنة الفجر بعد الفرض

انتشار الضياء ما ذكر في الاصل انه اذا ارتفعت الشمس قدر ربح اي بيقين اورحين
اي بطن يباح الصلوة وقال الفضلي اذا عجز عن النظر الى قرص الشمس يباح الصلوة
وان قدر لا كذا في المغنى والهداية والبرهاني وعلى هذا الاباحة والكراهة في صلوة
العصر كذا وفي سوى الفجر يصل ما تلا في الركعة الاولى فيتلو كما اى كاطاله
قراءة اولي الفجر على الثانية لا كما للجمعة والعيدين كذا في نظم البزدوى واما اطال الثانية
على الاولى في الفرض قدر ثلث ايات فمكروه اتفاقا وفي المنية تطويل الثانية في جميع
الصلوات مكروه وفيه ويكره تطويل الركعة الاولى في التطويل على الثانية الا ان يكون
مرويا او ما ثور اقبل الخلاف في الايام والمنفرد يقرأ كيف يشاء ولا يكره تطويل
الركوع رائدا على عادة قدر ما لا يستثقله من خلفه لاجل جاء اذا قصد اعادته
على الطاعة دون الميل اليه كذا في الوقعات سلام من كان عليه السهولا
يخرجه عن الصلوة فاعفلا اصلا وعندهما يخرج به على سبيل التوقف ان عاد
الى السجود عادت الحرمة والا فلا يصح اقتداء الغيرة وينقض وضوءه بالتهمة
ويغير الفرض بنية الاقامة في هذه الحالة مطلقا عند وبالعود الى السجود عند
وقول غير اساهى يخرج به قيل ان يقول عليكم حتى لا يجوز الاقتداء به الا يرى انه
لو اراد ان يسلم على احد في صلوة ساهيا فقال السلام ثم سكت تفسد صلوة
كذا في الوقعات وموضع الادعية الثانية اعقل من التشهدين دون الاول
وهذا الخلاف مبني على الخلاف في المسئلة المتقدمة ومنهم من اختار الدعا فيها
واختار صاحب الهداية قول محمد يسلم الساهى يمينا مرة ثم سهو مئة ويسرة
بمصول الفصل بين الاصل وبين الزيادة الملحقة به تسليمة واحدة وقال المنعاف

التسليمان وقيل المختار لا امام قول محمد لصون الجماعة عن شغل منافى
الصلوة والمنفرد قولها وفي تنكير اسهواشارة الى تداخل السهوات وهذان
البيتان من الملحقات ولا يسجد المأموم اذا ترك امامه والمسبوق ينتظر
ويسجد مع الامام ثم يقوم للقضاء وان لم يسجد مع الامام تجب عليه قضاء
سجود السهوى في اخر صلوة استحسانا كذا في تحفة الفقهاء ولا يسجد لسلام
مع الامام ويسجد لسهوه بعد قيامه الى القضاء ولو سجد الامام بعد قيامه
الى القضاء عاد ما لم يقيد الركعة بالسجدة ومخرج القوم من التحريمة تحلل
الامام بالتسليمة لا كما للمسبوق واللاحق كالحديث العمد والتهمة والكلام
حتى لا ينقض وضوءه بالتهمة قبل سلامه بعد سلام الامام عنده ومن
السنة في حق الامام ان يكون التسليمة الثانية اخفض من الاولى ويكره له بعد
الفراغ استقبال الناس بوجهه اذا كان بجذائه مصلي ولو كان في الصف الاخر
والاولى استقبالهم في العشرة دون مادونها ولا يصلي عاريا اذا قدر على البعد
كله مع القدر وجوبا وعندهما افضله كله كالثلاثة ارباعه لا كعدم الثوب
اصلا فانه يخير بين الصلوة بايماء قاعدا افضلية وبين الصلوة قائما جواز
ولا يجوز بيع عظم الفيل والانتفاع منه بالقليل لكونه نجس العين كالتخزير
لاكسائر السباع لو خرج الامام فاستخلف من به اقتدى من خارج فهو من
من المسجد الملا من الصفوف الى الخارج لسبق الحدث وفي الوقعات البت
بمنزلة المسجد وكذا مستقر الصفوف في الصحراء وفي حق المنفرد البيت ليس
بمنزلة المسجد بل مصلي الرجل والمرأة في البيت بمنزلة المسجد حتى لو ظن احدهما

انه احدث فاستدير القبلة وتولى عن مصلاه فسدت صلوة قبل ان يخرج
من البيت فهو اى الاستحلاف حسن جائز غير مفسد لصلوة الكل كاستحلاف
من اقتداء به في المسجد لمساواة الخارج والداخل بحكم اتصال الصفوف لهما في الحكم
القيام في مقامه مادام في المسجد لان له حكم المكان الواحد ولهذا الوقت كى بالامام
فيه عن بعيد صح اذا لم يشبه حال امامه ولو اقتدى به في الصحراء وبينهما قد اختلف
وعند خروجه عن المسجد يخلو مكانه عنه حقيقة وحكما فيفسد صلوة الق
لبقائهم بلا امام والمستخلف منهم ح واما صلوة الامام فالاصح انها
لا تفسد لانه في حق نفسه بمنزلة المنفرد لنفسه استخلافه ولو اقاموا واحدا
مقامه قبل خروجه من المسجد لا تفسد صلواتهم لان تقويم بمنزلة تقديمه
ولو اشار الى من اواسط الصفوف في المسجد بالتقدم وخرج منه قبل ان يقوم
المشار اليه مقامه تبطل صلوة من تلام المشار اليه لتقدمهم على خليفته
مسافر في شفعه لم يقرأ نوى المقام قاعدا فليبدأ علا او في قيام الثالثة او ركوعها
وقومته فليبدأ اى فليست انف صلوة المقيمين لبطلان التحريمة وقال ان ثبت
على السفر تبطل والا لا بمنزلة توقف سجود السهو حيث سجد بعد الركعتين ان ثبت
على السفر والا فبعد الرابع ونقلا القراءة الى الشفع الثاني ويعيد القراءة التي
وقعت في الثالثة قبل النية لوقوعها نفلا لا ينوب عن الفرض واما اذا نوى في سجود
الثالثة فيستقبل اجماعا ويسجدون ما تلاه المقتضى بعد الفراغ فاحفظ
واجهد كما تلاه الخارج وكلاوة الحائض والمجنب لا يقبل الفراغ وغير المسموم
ومن انت بالولد الكبير كنفاسها من الاخير اى ما فوق الواحد ولم يمض

بين الولادتين سنة اشهر نفاسها من الاخير كانه قضاء عدتها وهو قول
زفر وعندهما من الاول وان كان بين الولدين اربعون يوما كذا في الهداية فلا يستر
الدم بالمنعادة بعشرة حيضا وعشرين طهرا بعد الولد الاول وجاء الولد الثاني
على تمام الستين فعندك يعد بعد الثاني اربعون نفاسا ثم عشرون طهرا ثم
عشره حيضا وعندهما اربعون بعد الاول نفاس ومن رأس الاربعين الى رأس
الستين طهرا ثم بعد الولد الاخير عشرة حيض وعشرون بعده طهرا ثم عشرة حيض
وهكذا اتدور كذا في المصنف ولو تحمل اربعون يوما بين الولادتين قيل نفاسها من
الثاني بالاتفاق وقيل لا نفاس عليها كذا في المحيط ووضع المسئلة في التومين
يدل على ان مادون ستة اشهر محل الخلاف والحيض لا يبدأ بالطهر لا يجتم
ايضا وهما قد فعلا لا يبدأ بالطهر اى وان يعدم على الاول دم ولا يجتم
اى وان تاخر عن الاخر دم وصورته معتادة بعشرة رات قبل ايامها يوما دما
وفي اول ايامها يوما طهرا ثم رات ثمانية ايام حيضا ثم رات يوما دما فعنده
حيضها الثمانية لا غير وعندهما العشرة كلها وصورة لذى معتادة بعشرة
وعشرين رات تسعة عشر يوما طهرا ثم يوما دما ثم عشرة ايام طهرا ثم يوما دما
فعنده هذه امرأة لم ترقى ايامها شيئا من الدم وفاصل طهر الثلاث فاعلم
بين الدمين ان يزد عليهما وليس نصف الشهر شرط الفصل واشترط ذلك
في الفصل وفاصل طهر الثلاث لا كما دونه ان يزد عليهما لا كما مساوى
وعند الفصل ان امكن جعل احد الجانبين حيضا لوجود النصاب جعل والا
فلا وفي كون كل من الجانبين مصبا يجعل الجانب المريح له بالقرينة والسبق

وعندهما الأفضل بما دون خمسة عشر يوما وعند الفصل بها يجعل النصاب
مطلقا حيضا بالاتفاق ثم ان وجد في عشرة طهران احدهما نصاب يغلب الدين
المحيطين به ان عدا الاخر طهرا ويغلبا انه ان عد ما عدا ما وجعل حيضا مؤخر كان
او مقدما وبعدك ابوسهل طهرا وقد ذكر ان المعنادة التي عاداتها ان ترى يوما دما
ويوما طهرا هكذا الى عشرة ايام فاذا رأت الدم تترك الصلوة والصوم فاذا ظهرت
في اليوم الرابع اغتسلت وصلت هكذا الى العشرة كذا في صدر الشريعة اقول
والله اعلم وتفعل غير المعنادة هكذا بالطريق الاولى لا يقطع الجمعة ذكر الفجر
في حال فوت هذه لا انظر لا كادرا لشيء منها كمال فوت الظهر بناء على ان الفرض
الاصلي الجمعة عندك والظهر عندهما كذا في المصنف والمختلف ولكنه لا يستقيم بما
سياق في باب زفر رحمه الله والاولى ما ذكر في شرح الجمع من انه نظر الى كون
فرض الوقت الجمعة وهو لا ينافي في اصاله الظهر وهما الى كون الظهر ومدرك
الجمعة في التشهد ويتم الشفعين فاحفظ واجهد لا كالركوع في الركعة
الثانية ويكون الاربع ظهرا محضاً عند الشافع لعدم ابتداء صلوته
على تحريمه الامام عند وفوات الجمعة في حقه وعند محمد ظهر من وجه لذلك
الفوات وجمعة من وجه لا دراكم شيئا منها حال بقا تحريمها فيقع في
الركعة الثانية البتة وفي رواية ويقرأ في الشفع الثاني احتياطا وينوي الجمعة
اجمعا الاصل فيه ان لا يبنى الظهر على تحريمه الجمعة لكونها فرضين متعاضين
ولقوله عليه السلام ما ادركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا والاثر المذكور لمحمد
هذا الاصل وهو قوله عليه الصلوة والسلام ومن ادرككم قعود اصلي اربعا محمول

على القعود بعد الفراغ وفي من ليس يقام الجمعة ويخلع الميت بغسل الجمعة
الغالب فيه الصرف والتذكير وقد يكتب بالالف كذا في المغرب ليس مقام الجمعة
في اقامه الموسم لكونه من القرى كالعيد وهو قول زفر وقال العيد لا يصلح الاستقاء
الحاج بالناسك لعدم المصرية وبقاء المصرية ليس بشرط في كل الامصار هذا
اذا كان امير مكة او الحجاز او الخليفة واما امير الموسم فليس له اقامة الجمعة
الا اذا ولاه الخليفة او كان له امير ذلك الولاية وهو مقيم كذا في المختلف ويقوم
من قوله فليس له اقامة الجمعة نفى الجواز دون نفى الوجوب فيكون ح محل نظر
لان الاقامة شرط الوجوب دون الجواز ولو كان المراد نفى الوجوب يستقيم الكلام
مع عدم اشتراط الاقامة في الخليفة بناء على ان السلطان لا يكون مسافرا
في مملكته ويخلع الميت بالتخفيف اي عن الكفن كغسل لعة غير المكفن وكالخلع
للعضو نحو اليد والمخلاف في نحو الاصبع هذا اذا وضع اللبن على اللحد ولم يهل
التراب عليه وبعده يصلي على قبره ثانيا استحسانا لان الصلوة على غير المغسول
وقت امكان الغسل ح وكون الصلوة دعاء من وجه ومن غسل وسوى اللبن
على الحن قبل ان يصلي عليه يخرج ويصلي عليه كذا في الكفاية ومن على الميت بالتيمم
صلى فللثاني بعيد فافهم فللثاني معتد اي اذا لم يتمكن من الوضوء للثاني ايضا
وفي الموضع المخلاف فيما اذا لم يتمكن من التوضي بين الصلوتين اما اذا تمكن ثم فلت
التمكن بعيد التيمم اتفاقا **باب فناء الشيخ** اي ابي حنيفة رضه الله عنه ولا
نصر عن الشيباني اي منفردا لانه قال واصطرب الاخير في ذا القبل ومسح
ربع اللحية المفترض لاكلها ولا الجميع يرفض اي ربع ما يلاقى بشرة الوجه

منها في الاصح كذا في الايضاح وفي الجامع الصغير للقاضي خان وفي اشهر الروايتين
عن ابي حنيفة رحمه الله مسح ما يستتر بالبشرة فرض وهو الاصح المختار وهو
احد قولي ابي يوسف وفي المسترسل منها خلاف الشافعي المفترض اي ثابتا
قطعا عند او معناه مقدر فيندفع الاشكال المبني على كون الفرض ما ثبت
بدليل قطعي لاشبهه فيه وكون المجتهد فيه مما فيه شبهة لا كلها بالربع عن
المصنف اي لا كلها بمسح او ممسوح فرضا او لا مسح كلها يفترض او مفترض
وقيل بالخر عطف على ربع في رواية عن ابي يوسف اذ هو يعتبر قيام المسح عليها
مقام غسل ما تحتها حتى لو خلقت بعد لا يجب غسل ما تحتها كذا في الوقائع
ويمنع الحاقها بالراس لعدم هذا المعنى فيه حيث مسح ربعه ولو مخلوقا بخلاف
الذوق ولا الجميع برفض نفى اخرى عند وسقوط غسل موضع العضو المقطوع
اتفاق وفي الوقائع وينبغي للرجل ان يأخذ شيئا من شاربه حتى يصير مثل
الحاجب قال الفقيه ابوالليث وقد استدلل بعض المشايخ من اصحابنا بهذه المسئلة
على ان لا يلزم وصول الماء وتحت الشارب قياسا على عدم لزومه في الحاجب وبه
ناخذ والفتوى عليه ومن يخف خروج بول فانصرف لم يبرهن بعد طهره بل يتوقف
ثم سبقه الحدث ويفهم هذا من قوله بعد طهره وفي منية المفتي والوقائع
نزع الماء من البئر يمنع البناء وكذا الاستنجاء وفي كشف ذراعها عند الغسل
الاصح صحة البناء وسيأتي تمام الكلام في باب الشافعي رحمه الله ان شاء الله
وليس في الكسوف جهروا بي يعقوب ذلك والاخير اضطرربا وليس في الكسوف
اي في قراءة صلوة كسوف الشمس **باب** فتاوى الشيخ وفات نص الثاني

ايضا

ايضا منفردا وناقض وضوء في الدم وليس شرط نقضه ملائم في الدم
اي السائل الخارج من الجوف بقوة نفسه دون قوة البزاق كالنازل من الرأس
لا كالعلق الجوف بخلاف العلق الراسي فانه لا ينقض اتفاقا مطلقا وهذا في القيوف
البزق يعتبر الغلبة اتفاقا وفي المساو القياس النقض وفي الاستحسان لا ينقض
ولو ظهر اثر الدم على عضو من اصول اسنانه يضع يده على ذلك الموضع فان
ظهر اثر الدم ينقض والا فلا وان خرج قيح من الاذن ان كان لوجع ينقض والا فلا
كذا في التبيين وما من الارض وان لم يلتصق باليد فهو بالتراب ملحق
واليوم واللييلة بالساعات في مسقط الاغماء لا الاوقات في مسقط الاغماء
اي في اسقاط وثمرة الخلاف تظهر فيمن اغشى عليه عند الضخوة ثم افاق من الغد
قبل الزوال بساعة فهذا زيادة على عدم يوم عنده محمد يمتد الى وقت الظهر على
ما في مبسوطي شيخ الاسلام وفخر الاسلام والمفتي وهو الاصح وحتى يمت
الى وقت العصر على ما في الشرحين ولا تعتبر الاوقات المتخللة اذ لم يكن لها وقت
معلوم معتاد لا يسقط الاغماء بالبنج كما بالخمر لا بالخوف فاسمع وافهما
بانه حصل بضع العيد والنص ورد في الحاصل بافه سماوية وهذا البيت من
المحققات ولا يصلوا الجمع في استسقاء وليس فيه قلب للرداء اي لا يصلوا
بجماعة وجوازها بدونها اتفاق وقال محمد الخطيب الامام خطبة بعد الصلوة
ركعتين بقراءة جهريه وتكبيرات زوايد كما في صلوة العيد ويقلب راداه عند
صدوره عن الخطبة بان يجعل اسفل الربع اعلا وايمين المدور ايسر **باب**
مقالات الامام الثاني وفات نص ابي حنيفة رحمه الله عنه منفردا ايضا

فهي المسائل الظرفية بالطاء المهملة العجيبة او الجديك والحديثه ولفظ
 للصنف بالمعجم وفي بعض النسخ الشريفة ويستعيد المقندي بعد الشنا
 ولا يقول من يقوم للفضا ويستعيد اشارة الى اختيار ما اخاره الكسائي
 من القراء وصاحب الهداية من الفقهاء من لفظ الاستعاذة الموافق للقرآن .
 بان يقول يستعيد بالله من الشيطان الرجيم المقندي هذا محل الخلاف في
 قوله بعد الشنا ولكنه اشارة الى تبعية الاستعاذة له عندك لا للقراءة من يقوم
 للقضاء اي من المسبوقين وهو يقرأ الشنا بعد القيام للقضاء اتفاق وفيه
 للسبوق يأتي بالشنا اذ ادرك الامام حالة الخافضة ثم اذا قام الى قضاء ما سبق
 يأتي به ايضا واذا ادرك الامام وهو يجهر يستمع وينصت وقال بعضهم يأتي بالشنا
 عنه سككات للامام كلمة وعن الفقيه ابي جعفر اذ ادرك للامام في الضامته
 يثنى بالاتفاق كذا في الذخيرة ولو شرع والامام راكع ان غلب على ظنه انه يدركه
 في الركوع بشئ بعد الشنا يأتي بالشنا ثم يركع ولا يترك الشنا ولو شرع وللامام
 قاعد يترك الشنا ويقعد وقيل يثنى ويقعد وفي صلوة العيد عند الابتداء
 فبداء الصلوة لا القرآن ذا تفسير لما تقدم اي ذلك التعوذ مبدأ الصلوة
 لا مبدأ القرآن وذكر في الهداية قول ابي حنيفة مع قول محمد رحمهما الله ويستعيد
 في صلوة العيد بعد الشنا قبل التكبيرات عنده وعند محمد بعدها لو ادخل الرأس
 لمسح في الانا جاز ولم يفسد والخف كذا لا رادة مسح الرأس كما لو لم يزد قياسا
 على مسئلة محط كذا في المصنف الا ان عدم زوال الحدث ثمه عندك لا اشتراطه
 الصب والاسالة وان شرط كون الماء مستعملا عند محمد النية وفي شرح الجمع

لابن الملك فيه اشارة الى ان نية التقرب في قول الوضوء غير كاف لاجزاء هذا السمع
 بل لابد فيه من نية مخصوصة لكونه وارط على غير صورة المسح جاز لوجود
 الاصابة ولم يفسد لعدم للاسالة وعند محمد صار الماء مستعملا خارجا
 عن حد التطهير باول الملاقات لوجود التقرب والخف كذا لا كالجيزة حيث لم يفسد
 ويفسد كذا في الحقايق وحكم غسل العضو في الاواني والغسل في الابار للانس
 وحكم غسل العضو النجس في الاواني وفي اناء بمياه جديد لا كالحياض الكبيرة
 والغسل بلا استنجاء بالماء في الاواني والابار لا الماء الجاري افسا كل الماء لا التطهير
 وبالثلاث طهر الاخير افساد كل الماء نجاسة الى غير النهاية عنده وافساد كل
 المياه الثلاثة عند محمد لا التطهير عنده ما لم يصب عليه الماء ليشاكل الجاري
 وبالابار الثلاث طهر محمد العضو والبدن وسائر المياه الثلاثة نجاسة وفي التوبة
 رواية الاختلاف ورواية الاتفاق على الطهارة بالعصر في كل مرة وفي كون العضو طاهرا
 عن النجاسة الحقيقة والجنب مستنجيا افساد كل الماء استعمالا لا التطهير
 عند ابي يوسف وبطهر بالاولى وهي سائر ما مستعمله عند محمد وفي القضية
 غسل الثوب النجس في الطشت فانه يغسل الطشت من بعد عصر الثوب وقال الباقون
 يغسل الطشت في الاولى ثلاثا وفي الثانية مرتين وفي الثالثة مرة وقال عند الرحم
 المحتجى طاهر ما اشار اليه في الجامع انه لا يحتاج الى غسل الاجزاء كالرشاء
 والدلو في نزع البئر في البئر والماء القليل او فساد الماء وافساد صلوه حامله
 فوق الدرهم وكذا اذا وصله الخراز يحيطه فجعله في فيه حتى ابتل وابتل به المحيط
 فانه ينجس عنده وعند ان عظمه طاهر اذا لم يكن عليه رسوم كذا في المصنف

وفي سقوط شعر من خنثى
 في البئر افساد الماء البئر

والفوق بين ادخال رجلاه المحدث الخالية عن النجاسة الحقيقية للغسل في الاناء وبين
ادخال راسه للمسح فيه حتى كوز المسح ولا يكون الماء مستعملا في الثاني ولا يحصل
الغسل ويكون مستعملا في الاول عند ابى يوسف لم يظهر له بعد سوى ان المسح يحصل
بالاصابة من جانب الراس اذ مطلق الاصابة هو المراد واما المد فلا يكون مستعملا الا
باصابة من جانبه اذ بذلك يكون بالاصابة في المسح بمنزلة الصب في الغسل واما الغسل
فلا يحصل الا بالصب والاستعمال فيه لا يحصل الا بالغسل والاسالة والى هذه الرواية
عنه اشار المصنف بقوله في باب كل واحد والكل بالحال يفتوى الثاني واما على الرواية
الاخرى التي اشار اليها ههنا فلا يظهر لنا الا الحكم بفساد الماء لوقوع رجل المحدث فيه
وعدم فساده بوقوع راسه فيه وحاصل الفرق وغايته ملاقة المسوح وملاقة
المغسول وما باحراق يزول القدر ولا حار صار ملحا يطهر وما باحراق
الى اخره وهو قول الشافعي كذا في صدر الشريعة والمخالف فيه قول محمد ومن
الاحراق طبخ الكوز والقدر المتخذ من طين نجس ولو مسح التنوير وكسر
الفرون بخرقة نجسة واكثت حرارة الغار بلة الماء طهر المحل ولو احرق بالنار
رأس شاة حتى زال الدم طهر بلا غسل كذا في الوقعات وفيه ان رماد
العذرة او الخشب المتنجس يفسد الماء عند خلافا للمحدث وفي الفنية تنوير اجمن
بالعذرة او الخطب النجس فعند ابى يوسف يحمى بالطاهر ثلاثا فيطهر وعند محمد
لا يطهر ابد ولو احمى بالطاهر ثم بالعذرة يحمى بالخطب الطاهر مرة وفي شرح
اليزدوي هذا اذا احمى اول مرة بالنجس والا يكفيته الاحار بالطاهر مرة عند
ابى يوسف وهذا قول ابى حنيفة في الظاهر وبه يفتى ولو مسح التنوير بخرقة

بنجسة رطبة اورش مما نجس ثم الزرق الخبز لا باس به وعن ابى يوسف احرق
السرقين بتنوير يكره اكل خبزهم وفي شرح الرضى لا باس به وقال ابو حامد بشعر التنوير
بالاختاء والاوراث يكره الخبز ولو ورش بالماء بطلت الكراهة لو نجس الشئ
الذي لا يعصر وهو بثلاث الجفاف يطهر بتشرب النجس شرب نحو السكين
نحو الماء النجس في نحو الخرف والاجر والخشبة الجديدة والحصير وانتفاخ نحو
الخططة واللحم به فيمره السكين ثلاث مرات بالتبريد والتزك الى انقطاع النقاطر
كل مرة ويغسل نحو الخرف والاجر والخشبة والحصير ويخفف كذلك وينقع
ويقلى بطبخ الخططة واللحم بالتنفيخ والتبريد والتجفيف ثلاثا ما لم تعلق الخططة ويغسل
الدهن النجس بالماء ويرفع منه شئ ويفعل ثلاثا مرات ويطبخ نحو الغسل والذير
بالماء الى ارتفاع قدر الماء ويفعل ثلاث مرات فيطهر كل منها بشرط انتقاء اللون
والطعم والريح وغير المتشرب نحو الخرف العتيق يطهر بالغسل والتخفيف ثلاثا
اتفاقا وكذا نحو السكين المصقول الغير المتشرب يطهر بالمسح الى ان يزول النجس
والصحيح فيما لا يعصر الاعتبار بالظن كذا في الجمع وفي فناوى ابى الليث يطهر الخف
البطن بالكر باس بالغسل والدلك بلا عصر لتعسره فيه ولا يحكم بنجاسة خف
جري تحته ماء الاستنجاء ويحكم بطهارة العروة عند طهارة اليد ويطهر الساط
اذا بات في نهر جار ليلة ويطهر ثديها بارتفاع ولدها ثلاثا ورم شارب الخبز
بمرور ساعات يمكن زوال اثرها بلعابه ويكفي صب الماء على البول والماء النجس
فيطهر بلا عصر على ما روى عن ابى يوسف ان صب الماء على الجنب وعلى ازاره في العلم
يكفي لا بطهارة بدون العصر ويطهر الارض قبل الجفاف بغسلها ثلاثا عن بول

ونشف الماء بنحو حرقة ويظهر السلق بالغسل ثلاثا اذا ماتت في حب قارة
بعد ما تشرب الماء وصار حامضا لم يعتبر اي لم يجز ما صلى كما انه يكره قيل
لا خلاف في الحقيقة لان جوابه في تحيط مضرب وجواب محمد في تحيطه غير
مضرب وقيل انما الخلاف في الثاني والاول ثوب واحد اتفاق وقيل الاول والثاني
ثوبان اتفاقا وغير المحيط غير المضرب ثوبان اتفاقا بالاخلاق ولو صلى على خشب
وفي جانبته الاخر نجاسة ان كان غليظا يقبل الشف يجوز والا فلا كذا في الخلاصة
وسياتي الكلام في الاجر المرفوع الغير المفروش المضر في الارض في باب زفر في قوله
والارض ولا يظهر باليبس البيت ولو صلى ولم يخلع نعله وكان تحته نجاسة لم تجز
صلوته لان ملبوسه بمنزلة بعض جسده ولو خلع نعله وافترشه جازت ولهذا
جرت العادة ان يخلعوا النعال ومفترشوها في صلوة الجنازة كذا في الوقفات
وعلى هذا قاسوا حرمة مس المصحف بالكم للحدث ويصلى على طرف بساط او حصير
طرف اخر منه نجس تحرك احدهما تحرك الاخر والا كذا في المحيط وهو الاصح وقيل
انما يجوز في الكبير لا يتحرك احد طرفيه تحرك الطرف الاخر كذا في البيان ولو اتى
الطرف الطاهر عليه للنجس على الارض ولا يتحرك ما على الارض يتحرك ما عليه يجوز
صلوته فيه كذا في العناية والوقفات ويصلى في يوب ظهر فيه ندوة ثوب نجس قدر
ما لا يقط منه شيء لو عصر وفي ثوب القى رطبا على ما طين بطين فيه سرقين ويسر
كذا في الوقاية ولو مشى على فرش الحمام او الواح المشرعة حافيا بعد الغسل او الوضوء
لا يعيد غسل القدم ما لم يعلم وضع رجله على موضع النجس لان منه ضرورة وبلو
وكذا اذا مشى على اتركب تواضعا ووضع رجله على ارض نجس فذهب ولم عليها

ان كانت الارض صلبة يابسة لا يعيد غسلها ولو كان الموضع رطبا والرجل يلبسه
قطرت الرطوبة في قدمه فعليه اعادة غسلها مبطن باطنه فيه قدر
صلى على ظاهره لم يعتبر ولو نوى فرضا ونفلا اذ شرع فذا في فرض ليس
بلغوا ما صنع البيت ولو نوى مكتوبين في التي دخل وقتها ولو نوى فائتين
فهما للاولى منها ولو نوى فاتته وقتية فهي للغائبة الا ان يكون في اخر وقت
الوقتية ولا يصح الجمعة بنية فرض الوقت كذا في المنية لوقاء مرات وبالجمع
الغلب والمجلس الجامع ذلك لا السبب اي غلبة القى بان يكون ملا الغم
لا يمكنه امساكه وضبطه الا بكلفه الجامع خيرا للمجلس وذلك مفعول الجامع
اشارة الى القى المدلول بقوله لوقاء مرات والسبب الغثيان والهيجان الحاصل
لنفس وهذه المسئلة على اربعة اوجه اتفاقا لجمع لاتحاد المجلس والسبب
معا واتفاق النوي لاختلافهما معا الا على قول ابى على الدقاق فانه يجمع اتحا
واختلفا واتحادهما دون الاخر وقول محمد اصح كذا في المبسوط وغيره لان
المحال شروط الاحكام تضاف الى الاسباب دون الشروط فان العبد بعد
برئه عن مرضه في يد البائع اذا مرض في يد المشتري بالسبب السابق يمكن من الرد
والا فلا وقد يعتبر المجلس عند تعذر اعتبار السبب وفي منية المفتي اخذ خاتما
من اصبع نائم او دراهم من كيسه او خفا من رجله ثم اعادته الى مكانه وهو نائم
او اعادته بعد ما انتبه ونام نومة اخرى ان كان في مجلسه ذلك لم يضره الا بالتحويل
ولو اعاد سنه لا كسنة غيره على رواية ان عظم الانسان نجس وظاهر المذهب
طهارته وهو الصحيح ويفسد الماء مقدار الظفر من جلدة الانسان دون

ولو اعاد سنه الى نفسه
نجس وان جاوز قدر الظفر

ظفره الفتوى على ان شعره لا يمنع الصلوة وان زاد على قدر الدرهم كذا في الواقعة
وفيه انه اذا صلى ومعه اذن المقطوعة يجوز وناذر الصلوة لا بالطهر يلزمه
ذلك بطهر فادر ذلك اي المندور كادها بلا قراءة حيث يلزمه بها كما في قوله
في اخر كلامه رجعت عن نذري لا كقوله ان شاء الله لان التزام بما لا صحة له
الابنه كذا قالوا وهذا انما يستقيم في السكوت عنه دون النفي وقال محمد ان الصلوة
بلا طهارة لا تكون عبادة اصلا بخلافها بلا قراءة وفي جعل وان كفي الماء الوضوء
وحده او غسله لمعته ان وده اللعنة في مقابلة الوضوء ومعاوضته اشارة
الى سبق الجنابة فغسلها الواجب والتيمم وجاز في التيمم التقدم للحدث
اتفاقا اذا كان لم يتم له وجاز في التيمم التقدم عنه خلاف لمحمد وفي بعض النسخ
لا التيمم اي اذا كان تيمم للحدث بناء على انه لا يرفع تيمم الحدث عنه فعلى هذا الخلاف
في المصراعين على تقديرين فيكون تقديره وجاز في التيمم عند عدم التيمم السابق
للحدث التقدم على غسل اللعنة بناء على استحقاق اللعنة الصرف اليها تعيينا ازالة
للحدث الاكبر بالاصل واكفاء لازالة الاصغر بالخلف كنقد استحقاق العطر
الصرف اليه على الحدث لا كنقد الجناسه في استحقاقها الصرف اليها على الحدث
ولا كاستحقاق كل من الجماعة بطريق الاباحة فانه لا يجوز تقدم تيممهم على وضوء
احدهم به ويمتنع وترتفع يتم من ملكوه او ابا حوه منهم او من غيرهم ولو استخف
كل منهم الصرف اليه بطريق الملك والشركة لا يمتنع ولا يرفع تيممهم لعدم كفاية ما اصاب
كلانهم وضوءه والماء الغير الكافي لواحد منهما يصرف الى اللعنة تقبيلها وفي قوله
للجنابة تسامح الاعلى قول من يقول تجزئها والكافي لاحدهما تعيينا دون الاخر

يبطل يتم ما يكفي اتفاقا وفي الوقعات جنب وميت وماء لا يكفي الا لغسل
احدهما يغتسل الجنب ويتم الميت تقديم المائت بالكتاب على الثابت بالسنة
ولو ايج ماء لا يكفي الا لغسل واحد بجنب ومحدث يمتنع وترتفع يتم كل واحد منهما
ولو كان لا يكفي الا وضوء واحد يرتفع ويمتنع لیتيم المحدث دون الجنب ومسئلة
الكتاب على ثمانية اوجه لانه اما يجرد الماء قبل التيمم للحدث او بعده وعلى التقديرين
اما ان يكفي كليهما او احدهما عين او غير عين او لا يكفي لواحد منهما وسجدة
الصلوة بالوضع تتم والرفع لا يشترط حتى يختتم وسجدة الصلوة
لا كسجدة التلاوة في ظاهر الجواب يختتم بالتذكير اي الساجد وثمره الخلاف
تظهر فمن قيد الخامسة بالسجدة ساهيا فسبقه الحدث منها حيث لا يصح
اصلاحها بالتوضي والتسليم عند حتى حكى عنه انه قال تعريض المحدث
صلوة فسدت يصلحها الحدث والفتوى على قول محمد لانه ارفق واقيس كذا
في الجامع البزدوى ولوراي مكتوبة مستفهما لم تفسد الصلوة مما فهمما
كما لو نظر غير مستفهم والخلاف مذكور في الوقعات واخذ ابو الليث بقول محمد
وبعض المشايخ بقول ابى يوسف فراغ من ام عن التشهد معتبرا لا قدرا سمع
واجهد والخلاف مذكور في القنية وفيه اذا فرغ المقتدى عن التشهد قبل
امامه فذهب بجازت صلواته فرغ المقتدى عن الصلوة والدعوات لما فرغ اما
عن التشهد لا يكره فرغ المقتدى عن التشهد قبل امامه فانه يسكت وكل من
هذه المسائل روايته عن واحد من العلماء والسنة الاولى من الظاهر اذا
اذافات فقبل شفعا لها القضا فقبل شفعا لها القضا رعاية للترتيب

والاتصال بالفرض جميعا ومنهم من لم يقل لقضائها والاختلاف في الجامع الصغير للصمد الشهيدي والقاضي خان على عكس ما في المنظومة وشرحها وهو اصح نظر الى قوله ومن اتى ركوع عيد سجدا ولم يكبر لان التسبيح في محله دون التكبير ومن بدت عودته فمأسرة حتى مضى الوقت في ركعة قدر اي غير بدليل ما ذكر في الوقائع انه اذا صلى بغير ازااد وهو محلول الجيب جاز سواء كان عريضا للحية او خفيها وهو المثار لان السرا انما يجب عن الغير لان حكم العورة انما يظهر في حق الغير في صف النساء في صلوة مستركنة تحريمه واداء واما المشي من صف الى صف والى صفين او الى مقدار صفين بمرتبتين لا يفسد والمشي الى مقدار صفين دفعه يفسد كذا في الوقائع اوصار للزحمة في صف النساء او موضع لا نجاس او نجسا كان التراخي للصلوة مفسدا والشرط امكن الاداء لا الاداء او موضع الا نجاس هذا مخالف لقوله ولو سجدت في مكان ذي قدر الى اخره او نجسا من التلويح الى شرحه في قوله وفي انتفاخ البول البيت ولو انصرف بلا تراخي لغسل ما اصابه من النجاسة ان كانت قدر ما يمنع جواز الصلوة بني والاستئناف لوجوب الغسل في الاول دون الثاني وان كان مستحبا عند الامس عن نوت الجماعة او الوقت او حول صدك او وقع قدام امامه وان تعلو شيئا منها فسدت صلوة وفي الفنية ركب على ظهر الساجد مرة او صبي غير مستمسكا وعليه مقدار المانع من النجاسة فسدتان مكث قدرا كن وان كان الصبي مستمسكا لا يفسد لان ثباته تبع ويغفر من هذا التعليل ان الصبي النجس البدن يفسد مطلقا وكذا لا يفيد استمسك المهره ومن يصلي الظهر خمسا وقعد ثم اقتدى في نفل به احد

فان يصلي الظهر خص بذكره لورحه الحديث كذلك ولا نها اول صلوة فرضت وقعد اي على الرابعة بدلالة قوله كان عليه نفيه لا ما مضى وهو اذا افسد الشفع قضى وعكسه في الجامع الصغير قد جاز في التقديم والتأخير كان عليه اي على المقتدى نقله اي الركعتان لا ما مضى اي الاربع وقول محمد اقيس وعليه الفتوى ولو لم يقعد لا ينافي قول محمد لبطلان اصل الصلوة بطلان فرضيه عنده وهو اي المقتدى اذا افسد ما قضى اذا الشفع عنده وعند محمد لا يلزم بشئ كذا ذكر في الاسلام ومنهم عن قول عند محمد يقضى ست ركعات والفتوى على قول ابى يوسف وذكر في الهداية وخلاصة الفتوى ان هذا الخلاف بين محمد وبين صاحبيه وجه اللزوم التزام الاداء بما بخلاف الامام فان شروعه على عزم ان يسقط الواجب لا على ان يلتزم الاداء ووجه عدم عزم جواز كون صلوة المأموم مضمونا لصلوة الامام غير مضمون لكونه بمنزلة اقتداء المفترض بالنفل ثم ان الامام لما قام الى الخامسة ينبغي للقوم لان لا يتابعوه بل عليهم ان ينظر واعوده فيسلمون معه وان لم يعد فيسلمون بدونه كذا في منية المفتي ومن تلا في ركعتين سجدة فسجدة تكفي قياسا عندك فسجدة تكفي قياسا على تكريرها في ركعة حيث يتكرر الوجوب سجد للاولى اول كذا في الحقايق فانها في حكم الاتحاد في حق السجدة والتعدد في حق الصلوة فلا يكون احد الركعتين بمنزلة الخالية عن القراءة لا كعادتها في صلوة اخرى او في الشفع الثاني من النفل وفي الحقايق وهذا اذا سجد للاولى ثم قرأ اذ لو لم يسجد للاولى فاعادها في الثانية تكفي بسجدة واحدة بالاتفاق وهي من المسائل التي رجع فيها ابو يوسف من الاستحسان الى القياس

وله اطلع على ثمة الخلاف ولعلها تظهر عند فساد تلك الصلوة حيث تفسد في ضمن
فسادها السجدة كما كانت تؤدي في ضمن ادائها تكفي قضاء سجدته عند خلافه فالحمد
ولو سجد فيها سجدة ثم فسدت صلوته لا يسجد عنده وعند محمد يسجد اخرى
لأنها لا يفسد بفساد الصلوة لاستقلالها اداء وعليه سجدة اخرى فيسجد
واليه اشارة في القنية لو ماتت المرأة وهي معسرة كان على الزوج جهاز المقبرة
لو ماتت المرأة لا يكون الزوج معسرا او موسرا وهي معسرة هذا قيد فلا
فانوة نظرا لما ذكر في الخلاصة والغنى ان الجهاز اى ما يحتاج اليه الميت من الكفن
وغیره على الزوج مطلقا وعليه الفتوى واما بالنظر الى تعليل الوقعات فهو مفيد
حيث قال لانه لو لم يجب عليه لوجب على غيره هو كان اوفى ما يجاب الكسوة عليه
حال حيوتها فيترجح هو على سائر الاجانب وقال في موضع اخرى من الوقعات اذا
ماتت المرأة ولا مال لها قال ابو يوسف يجبر الزوج على كفنها واصله ان كل من يجبر
على نفقته في حيوة يجبر على تكفينه بعد موته كما في القريب مع القريب والعبد
مع المولى وعند محمد لما لم يجب في الاعسار ففي اليسار اولى واما ماء الوضوء والغسل
في الحيوة فعلى الزوج بالاتفاق كذا في الوقعات ويفصل المقتول ان اوصى بشئ
او انقضى ثلثا نهار وهو حي ومات تمام اليوم شرطا يابى ان اوصى بشئ
ما من الدنيا وى والاخر اوى كما يفصل في اكله وبيعه وقيل لا اختلاف في التحقيق
لان جوابه في الوصية بامور الدنيا وجواب محمد بامور الآخرة وقيل انما الخلاف
في الوصية بامر ديني وفي الاخرى لا يفصل بالاتفاق وقيل في الاخرى وفي الدنيا
يفصل اجماعا او انقضى ثلثا نهار حيا بلا عمل بشئ وعنه انه يفصل بمضى

وقت صلوة كامل ولو مضى عليه وقت صلوة وهو عاقل يفصل اتفاقا كذا في شرح
الجمع **باب الفقه والعلم الذي يختص كل واحد بمذهب والباب ذو فوائد**
بفتح الياء واللام اوضحها على التعمد او فتح الياء وضم اللام على اللزوم ويقدر فيه
في الثاني والثالث للربط الى الموصول واحداى من العلماء الثلاثة المذكورة المبرورة
ذو فوائد كثيرة صاحبة من كثرة الاصول وكثرة الاختلاف الذي هو من اثار
الرحمة اذ فيه توسعة للامة في دائرة الشرع وتوفير لثواب المجتهدين والماء يستعمل
في الابدان فذاك كالحجر لدى النعمان والماء يستعمل اى على وجه القربة
ليتصور فيه قول محمد في الابدان وفي نحو الثياب والاوانى لا يتغير بالاستعمال
فان تغير تغير بشئ اخر كالحجر في منع ما فوق الدرهم عن الصلوة والسؤال عن
التخصيص سوال دورى مع ان خفة اللفظ وتوافق الوزن وزجر متناول الخمر
بيان وصفها وكون التشبيه بينهما اتم الكون بنجاستهما عارضة وعدم اطراف
التشبيه في البول والدم لا اختلاف اوصافهما طهارة ونجاسة فان بول الخفاش
والدم في المذكا ودم البق والبراغيث طاهر وفي بول الماكول ودم السمك اختلاف
اسباب متعاضدة للتخصيص وهذه العلاقات من فوائد المصنفى وليست بمطردة
في قوله وهو كبول شاة عند الثاني ويشبه الخل لدى الشيبان اى باعتبار
مذهبه يعنى في كونه نجاسة عند ويشبه الخل في كونه طاهرا غير مطهر للاحد
ويذكر في بعض الكتب ان الفتوى على قوله الا انه لا يستقيم بما ذكر في صدر الشريعة
انه لو كان طاهرا لما عارض الشرب الوضوء في الصرف في حق المسافر لا مكان الشرب
بعد الوضوء ولم يقل به احدا الا ان له ان يقول ليس كل طاهر حلال الاكل والشرب

وهذا منه والتغير قد يورث في ذلك دوا نجاسة كطعوم استحالة تراها بالي بمرور
الازمان وعلى هذا كان ينبغي ان يقول المصنف ولين البغل لدى الشبان وفي المصنف
اذا دخل الصبي يدك في الاناء على وجه القربة لاذكرك هذه المسئلة في شيء من الكتب
والاشبه ان يصير مستعملا اذا كان عاقلا وفي النقاية غسالة الصبي والميت
واليد قبل الطعام او بعده مستعمل ولا يظهر ان الاولين على ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله وغسالة بعض العضو اختلاف وفي المنية المفتي غسالة الميت لا تجزى
ثوب غاسله ما دام في غسله ولا يحل شرب بول الغنم ونحوها في كل حال فاعلم
وجوز الثاني لاجل السقم وطاهر عند الاخير فافهم ونحوها في كونها مأكولة
اللحم في كل حال اى للتداوى وغيره وقيل اذا تيقن الشفاء فيه يحل كالميتة لدفع
الجوع المفرط والخمر لدفع العطش المفرط وطاهر عند الاخير ويحل شربه مطلقا
كذا في المختلف وقد مر ذكر الماء والبول في باب محمد في قوله لا ينحس الماء الذي يستعمل
البيت وفي الوقعات ويكره ادخال المرارة في الاصبع للتداوى عند ابي حنيفة خلافا
لابي يوسف وبه اخذ ابو الليث بمكان الحاجة ولا باس بان يكتب فاتحة الكتاب
بالدم او البول على الجهة لدفع الرعاف اذا علم فيه شفاء ولكن لا يفعل لان الحرمة
تسقط عند الاستشفاء بمنزلة سقوطها عند قصد دفع الهلاك من الجوع
والعطش وفيه ان التداوى بلين الاقان حرام والاستشفاء بالمحرم حرام وذكر
اذا اضطر لا باس به وفيه نظر لانه حرام والحرام لا يجوز الاستشفاء ويطهر
الخف بفركه يوجد في يابس من نجس يستجسد ويطهر الخف ونحوها
من النعل والقفش في حق الصلوة ويعود نجسا اذا اصاب موضعه بل في رواية عنه

ولا يطهر نحو الثياب والبساط في الرطب واليابس والمائع والمستجسد الا بالغسل
وفي المفتي اختلاف بفركه وهو الغمز والحك والاحت باليد الى تفتته يستجسد
بفتح الياء من الجسد سواء كان جسدا من نفسه نحو الروث والعذرة والدم
او من غيره نحو البول الذي لطين به التراب ثم يمس بجذبه الرطوبة الى نفسه بعد
اليابس كذا عن يعقوب رطب مفسد وموجب غسلها محمد نحو بول
ونجس اذا مشى على التراب فالترقي به ثم مسح بالمبالغة وفي المصنف وعليه فتوى
مشايخنا للضرورة مفسد صفة كاشفة لرطب وليس بقيد وموجب
غسلها في غير يابس المني وروى رجوعه الى القول بالطهر عند مشاهدة
كثرة السرقين في طرف الري وقد مر ذكر هذه الرواية في قوله وليس يعفا الروث باليت
والجنب الداخل بترائغمس للدلو لا يطهر والماء نجس ولجنب المستنجي بالماء الذي
ليس على ظاهره بدمه نجاسة وفي هذا الكلام اشارة الى ان المسح يقلل النجاسة
ولا يطهر حتى يعود باصابة الماء بنجاسة وايضا النجاسة على بدن الواقع بالثر
معتبرة وليت بمعفوة فعلى هذا يشكل توقيف وجوب نزع ماء البثر على موت نحو الشاة
والدجاجة وعدم وجوب نزع الكلب في بعض الحيوان وتفصيل في اخراج غير الكلب والخنزير
حيا بالسوء واصابة الفم وغير ذلك من الاعتبارات مع ان حفظ البدن عن النجاسة
من الانسان متعسر فكيف بالحيوان ينحس للدلو ولول للطهر كاه الخلاف بين
ابي يوسف ومحمد وقد مر في بابها نظيره في قوله لو ادخل الرأس لمسح في الاناء البيت
وفي قوله وحكم غسل العضو في الاواني لا يطهر اما عن الجنبات او عن نجاسة
الماء المستعمل وفائدة التردد يظهر في قراءة القران وهو اعم فائدة من قوله يجاله

وعنه ان الرجل طاهر اذا حصل المضمضة والاستنشاق والماء نجس وهو الاصح وفي
 الشق الاول من الترديد اشارة الى تجزى الجنبابة وفي الثاني اشارة الى عدم تجزئتها
 والكل بالحال بضموى الثاني وقد روى طهرها الشيباني والكل الى الجنب والماء
 بالحال جنبابة وطهارة وعنه ان الجنب جنب والماء نجس وثمرة الخلاف تطهر بالنامل
 في جواز الصلوة او القراءة وعدم الجواز في البترو بعد الخروج وينقض المسح زوال
 العقب وعند يعقوب خروج الاغلب زوال العقيب بكسر القاف مؤخر
 الرجل وهذا في النزاع قصدا ثم التزم بداء يدل عليه قوله في المغنى ولا يفرج خروج
 العقيب عند رفع القدم وعودها عند وضعها لكون الخف واسعا الاغلب
 اى من ظهر القدم والمسح يبقى حين يبقى ما كفى للمسح في قول الاخير فاعرفا
 ما كفى للمسح قدر ثلث اصابع اليد من ظهر الرجل ومن يكن نبذ تمر عند
 لا الماء فالفرض الوضوء وحده والنبذ المختلف فيه المحلول السائل على العضو
 وعند يعقوب هو التيمم والجمع في قول الاخير يلزم وقاطع صلوة ذى التيمم
 روينه نبذ تمر فاعلم وهو اصح الروايتين عن ابى حنيفة وهو المختار وفي غيره
 من الانذة وفي المسكر والمطبوخ منه والعصير يتم اجماعا والغسل مثل الوضوء
 في الاختلاف وعن يعقوب يتم المعتقد وليمض في قول الاخير فليعد
 وليمض لان قطعها لا يجوز بالشك ثم لا يعيد التيمم بعدها لان تقديم النوضي
 بالاولوية وقد سقطت بالمضى وقد اجمعوا على الجمع في سور البغل والحمار
 ولو جمعوا في جامعين في بلد فهو اوفى شئين عن يعقوب رد ثم راي الاثنين
 ايضا باطلا ان لم يكن نهركبير فاصلا وجوز الجمعة في الجوامع محمد في كل مصر جامع

ويلزم الجمعة من خراجها مع خراج البلدة استخراجها لوجعوا اى شهدوا
 الجمعة وقضوا الصلوة في جماعتها كذا في المغرب لا كفر بصلوة العيد فهو
 فالسابقة صحيحة لا غير وان ادوا معا وجهلوا كيف ادوا بطل الكل عندك في
 مثل هذا الموضع وفي موضع اشتباه كون المصرا معا او غير جامع يصل بعد
 الجمعة اربعا حتما احتياطا والاحسن في بينها ان ينوي فرض الوقت الذي يكون
 عليه في اخر الوقت ولم يصل بعد حتى اذا لم تجز الجمعة كان خارجا عن عمدة الظهر
 وان جازت اجزائه الاربع عن ظهر فانت عليه وفي ضم السورة في الاخيرين منها
 اختلاف وعلى هذا الخلاف في قضاء الصلوة احتياطا ثم يصل اربعانية السنة
 كذا في القنية اقول ثم يصل ركعتين رعاية لمذهب ابى يوسف رحمه الله وقدم
 في باب ومن وراء السور عند الثاني وسامع الداعي لدى الشيباني ومن وراء
 اى داخل السور اى حائط المدينة المراد به الحد الثالث من فارقة مثبت له حكم السفر
 ومن دخله ثبت له حكم الإقامة الداعي اى اذان مؤذن الجمعة والمختار للفنوى وجها
 على اهل فرسخ من خارج المصر وهو يسمى مرة وقد روى يعقوب تكرارا وفنوا كذا
 مرة اى في اول الصلوة فقط في رواية الحسن تكرارا بان يسمى في اول كل ركعة قال
 السيد في النهاية من شروح الهداية رواية الحسن في الوجوب وراية ابى يوسف
 في الاستحباب فيكون الخلاف في محل الوجوب فعند لا يجب الا في الاول وعندهما
 يجب في اول كل ركعة وكذا الاخر الا اذ جهر وهكذا جوابه بين السور الا اذ جهر
 اشارة هذا وما اترحين الى انه لا يسمى عند الجهر لاني اول الركعة ولا في اول السورة
 ويسمى عند المخافتة فيها وفي المغنى وعن محمد انه يأتي بالقيمة عند افتتاح كل ركعة

وعند افتتاح السورة ايضا الا في الجهرية فانه لا يأتي بها فيها بين الفاتحة والسورة
عند خلاف الشافع اصل الشافع كونها من الفاتحة ومن اول كل سورة واصل ابى
حنيفة كون كل الصلوة شيئا واحدا واصل ابى يوسف كون كل ركعة صلوة محتاجة
الى تعويذها من شر المفسد بالحفاظ القادر واصل محمد متابعة المصحف
فيما لا يؤدي الى الجمع بين الجهر والاختفاء فان التحرز عنه واجب كذا في المختلف
وفي القنية خافت الامام بالفاتحة في الجهرية سهوا بجهري بالسورة ولا يعيد الفاتحة
وفيه لو خاف المنفرد في العشاء الى بعض الفاتحة او اخرها فاقتدى به رجل له ان
يجهر فيما بقي ونقل عن خلاصة الفتاوى انه يقرأها ثانيا جهر وفي العناية فان الاختلاف
بين الجهرين شفيح فلا اشكال فيه بخلاف ما في المختلف فانه بنى على اشارته دون
عبارة المغني وفي القنية الاحسن ان يسمى في اول كل ركعة عند اصحابنا جميعا
لا خلاف فيه ومن زعم انه يسمى مرة في الاول فحسب فقط غلط على اصحابنا
غلطا فاحشا عرفه من تأمل في كتب اصحابنا رحمهم الله والروايات عنهم لكن
الخلافا في الوجوب فعندها وهو رواية المعلي عن ابى حنيفة انها يجب التسمية في الثانية
كوجوبها في الاولى وفي روايتها ورواية الحسن عن ابى حنيفة انها لا يجب الا عند الافتتاح
وان قواها في غيره فحسن والصحيح انه يجب التسمية في كل ركعة وعن القاسم
بن محمد الخرمي اذا ترك التسمية في اول كل ركعة يلزم السهو ومنهم من اوجبه بتركها
بين الفاتحة والسورة **باب الجوابات التي قال زفر** مخالفا لاصحابه فيما ذكر
وقدم قول ابى يوسف في باب ويشترع الامام لاحين بلغ البيت والكعب والرفق
ليس في الوضوء واصبع للمسح مدت صح هو واقوى ادلتنا بيان فعل النبي

عليه

عليه الصلوة والسلام لجمال الآية والمراد بالكعبين في الآية الكعبان في كل رجل واما
العظمان الناتيان للذنان ينتهي اليهما عظم الساق لا الواحد في وسط كل رجل عند
معقد الشراة كما زعم هشام لان اختيار لفظ المشي دليل على ان المشي يقابل لكل
واحد من افراد الجمع لعدم امكان ارادة انقسام الاحاد على الاحاد فيه فان قيل
فعلى هذا كان ينبغي ان يثنى اليد والرجل لان لكل واحد من افراد الجمع من مخاطبين
يدين ورجلين قيل قد يعدل عن هذا الاصل اعني انقسام الاحاد عند مقابلة الجمع
بالجمع على ان زفر ينكر هذا الاصل وان الفرض ثبت في أحد اليدين وأحد الرجلين
بعبارة النص وفي الاخرى بدلالة كذا في المصنف واصبع او صبعان للمسح على الرأس
او الخف مدت حتى صار ثلاث اصابع او ربع الرأس كسحه بها في مواضع بمياه
وكسحه بجوانبها الاربع في الاصح وكسحه بالاستباحة الابهام وما بينهما من الكف
وعدم اجزاء وضع الثلاث بلا مد رواية عن ابى حنيفة وابي يوسف ولو مسح برؤس
الاصابع وجاز في اصولها والكف لا يجوز الا ان يبتل من الخف عند الوضع مقدار
ثلث اصابع كذا في المحيط وذكر في الزخيرة ان المسح برؤس الاصابع يجوز ان كان الماء
منقلا ولو مسح بظهر الكف جاز والسنة ليست كذلك كذا في صدر الشريعة
وانما يحصل اقامة السنة بمد الثلاث عندنا واقامة الفرض بامر الماء من طرف
عضو الى اخر بترك القياس للاحتياج فالرأس والخف كالمفسولات في المسنون
دون المفروض فان الاحتياج في الاول يجوز المد نحو تحويزه الامرار في المفسول وعند
في الثاني يمنع عنه لعدم اداء العمل بالقياس الى المخرج ثم على تقدير بثبوت تجوز همرمة
الثلاثيتم الربع نظر الى رواية كون المفروض قدر الربع كما وقع الاشارة اليه شكل

عدم يجوزهم مد الأصبعين وقد مر أن الأصح إجراء المسح بأربع جوانب أصبع
ونقل عن النهاية أن الأصبع عدم اجزائية ولعل الأول بالنظر إلى رواية قدر ثلث
أصابع والثاني بالنظر إلى رواية الربع ولو توضحنا محدث بماء فهو طهور جملة
الاشياء قيل في نسخة المصنف كذلك وليس كذلك فقد ذكر في كثير من
النسخ والكتب أن زفر قال إن كان المستعمل متوضأ فهو طهور ولا فطاهر غير طهور
فالصواب ولو توضأ طاهرا وضوءا على الوضوء قوية دون التيمم على التيمم كذا
في القنية وترتيب هذه المسئلة على ما قبلها إشارة إلى أن تلك مبنية على هذه
وزوت ما يוכל فيه خفه وحرمة الأكل تقوى وصفه استعاره الفقهاء
في الذي صافر لما سائر البهائم وليس يعفا الروث في الدرهم مطلقا عند أبي
حنيفة رضي الله عنه وقد رآه بالكثير المعظم كذلك وطاهر عند مالك
وما بدأ في بدن من الخبث أين بواوكم بدأ فهو حدث أعني من المعناد وخيره
خلاف مالك في المعناد وما خرج حدث اتفاقا من بدن أي من بدن من ينصرون
يعتبر فيه الحدث أين بدأ أي من السيلين معتادا كان أو غير معتاد دخول الدور وفي
الريح الخارجة من القبل والذكر قبل يجب الوضوء مطلقا وقبل لا يجب ولكن يستحب
في المفضاة ولا ينقض الدور الخارج من الإحليل لأنه خارج من الجرح وخروج اللقطة
المغيبية في الإحليل حدث مطلقا وغير المغيبية بشرط ظهور البلة عليها أو غير السيلين
خلاف الشافعي فيه وكذا بدأ أي كثيرا سائلا أو قليلا غير سائلا خلافا لنافيه وقول
صاحب المصنف هنا ولا شك أن البادي خبث فعند ذلك الخبث حدث موجب للوضوء
وعندنا غير موجب مع قوله في كثره لا ما لم يك حدثا يعني لا يكون خبثا ما لم يكن

الخبث الطاهر من بدن الإنسان قبل الوضوء
حدث عند زفر فهو لا يشترط السيلين
ولا ملأ الفم وعندنا يشترط السيلين
وضع في بدن أي في السيلين لا يشترط
السيلان إجماعا والمراد من بدن
بدن الخبيث في البيت لا ينصرون الحدث
من مسح الخرجين بدن محمد بن داود للولوة
بخاري

حدثا فيه أشكال فقولنا هنا يشير إلى قولهم في تعليلنا أن نجاسة المستقرة
في موضعها ليست بناقضه نحو ما في الأمعاء من الفرث والمثانة من البول ولما
ليس بمنع عن الصلوة بمكان الضرورة لا لعدم كونه نجسا وهو رواية غير الأصول
عن محمد وقوله في الكثر يشير إلى ما قيل إن الدم ما لم يكن مسفوحا لم ينصف بصفه
النجاسة أذابه النجاسة في الكل حرمة الأكل في المأكول والمسفوح ما سأل بطبعه
بعد انقراح منفذ ومخرجه أذ هو الخارج النجس والمقصود غير السائل مخرج
وغير خارج في الحقيقة وفي القنية قال أبو بكر العاضى الدما، كلها نجس مسفوحة
أو غير مسفوحة وقال عبد الله القلاش الدم الذي ليس مسفوح طاهر والمجتمع
في جوف المدبوح نجس وفي دم القلب اختلاف والدم الباقي في العروق والحم والذبح
طاهر وفيه لوصلي مع مذبوح غير مخرج ما في بطنه أو مع بيضة مذرة قال محمد
ما جازت صلوة لأن الخ وما في المعدة لا يأخذ حكم النجاسة مادام في مستقرة
وفيه نقلا عن بعض الأئمة أن طهارة ما لم يكن حدثا من دم وقيح قول أبي يوسف
وعند محمد بن نجس وعن محمد إذا كان بسيل الدموع من عين شيخ فيها مدامره
بالوضوء لوقت كل صلوة لاحتمال أن يكون صديدا وفي الفتاوى الغرب في العين بمنزلة
الجرح الغرب الدم مع الخارج من العين بسبب الودم نحوه كذا في فجل اللغة وفي شرح
القدوري للذهبي وبعض نسخ القنية وهذا شيء سكت وقوعه والناس عنه
غافلون ولو عصر القرحة وتجاوز وكان بحال لولم يعصرها لم يتجاوز أو بمعنى شيئا
أو خلل أسنانه أو أدخل أصبعه في أنفه فإى أثر الدم لأعلى وجه الغلبة والحمة بل على
وجه الصفرة ولونها واستثنى مخرج من أنفه الدم علقا مثل العدس لا متقاطرا

الابتقض عندنا خلافا فالزفر وكذا امثاله البق والقراد الصغير بالمصر ما لم يسيل
وكذا اذا خرج من وسط الموضع المخرج الذي يضره التطهير فسال عن موضع المخرج
ولم يخرج عن موضع المخرجة وكذا لو نصد فاندفع قطرات قليلة على وجه الدفق
فسد منفذها ومخرجها بحيث لم يتجاوز حول المخرج واخل الجالدة للاقلف هما
يلحقه حكم التطهير عند البعض بناء على ان ايصال الياء اليه في الغسل واجب عنده
خلافا للآخرين واما انتقاض الوضوء بمخرج البول اليه فنفق عليه وماء خرج
من اذنه لا ينقض كيف ما كان وقيل ينقض اذا دخل ثم خرج والقيح ينقض ان كان
من وجع الاذن والا فلا كذا في القنية وبعد نزاع احد الموفين يعاد مسح الخف
لا الاثنين البادي من تحت الموق المزروع لا الاثنين اى لا يلزم نزاع الموق
الاخر ومسح الخف الذي تحته وعندنا يلزم في احد الروايتين المشار اليها في النظم
اذا الاثنان يستعمل في الجنس المتحد خصوصا عند سبق ذكر احدهما دون الاخر
وفي اخرهما المشار اليها في الشرحين يلزم المسح على الحجر موق الباقي دون نزاع وفي
حمل النظم عليها يكلف لما مروى في كتاب الصلوة لابي عبد الله الزعفراني رجل مسح
على خفيه ثم دخل الماء في خفه ان ابتل جميع احدى قدميه ببعض مسجد والا فلا
وقال الفقيه ابو جعفر وكذا اذا احسب اكثر القدم كذا في صدر الشريعة والرملة
ليس في معناه وظهور بطلان الخف المخروزة معه بالخرق لا يمنع المسح ولا يرفعه
وان كان من كريات كذا في الذخيرة ولو مسح على خفين ذي طاقين فنزع احد الطاقين
لا يعيد المسح على الطاق الاخر ولا يمس الخف بطهر العذر ي مسح مقدار صحيح تطهر
اشارة الى ان منقطع العذر عند الوضوء واللبس جميعا في حكم من لا عذر له

في حق المسح اجماعا والخلاف في الوجوه الثلاثة وفي غاية البيان من شروح الهداية
المعدور في الشرع هو الله استغرق عذره وقت صلوة في الابتداء ولا يخلو وقت
صلوة عنه في البقاء قال الامام الذاهد ليس المراد به دوام وجوده وقت صلوة
كامل بل المراد به ان لا يوجد في الوقت ساعة خالية عن الحدث يمكنه الوضوء
وإداء الفرضية لكن المذكور في الجامع الكبير لفخر الاسلام والجامع الصغير للقرنا
شيء والمصنف دوام السيلان من اول الوقت الى اخره شرط في حاله الثبوت اعتبار
الطرف الثبوت بطرف السقوط فان للاستحاضة اذا انقطع دمها وقت صلوة كامل
خرجت من الاستحاضة وفي اقل من ذلك لا تخرج وعن هذا قال في الوقعات
اذا سال دمه انظر الى اخر الوقت فان لم ينقطع توضا وصل قبل خروج الوقت
فلو خرج الوقت ودخل وقت صلوة وانقطع الدم توضا واعاد الصلوة
وان لم ينقطع في وقت الصلوة الثانية حتى خرج الوقت جازت صلوة وفيه انه
ان كان لا يبسط تحت المعذور شي الا ينحس من ساعته له ان يصل على حاله وكذلك
ان لم ينحس الثاني الا انه يزاد مرضه ويلحقه مشقة والارض لا يطهر باليبس على
والار تداد ناقض التيمم اصلا باليبس مطلقا مثل الاجر المفروش والكلا
القائم والخصر كالثوب والكلاء والشجر المنقطع والبساط وهو يطهر من جري الماء عليه
ليلة وكلا لاجر المرفوع فان الصلوة على جانبه المتنجس لا يجوز الا بعد الغسل ثلاثا
بدفعة واحدة في العتيق المستعمل وثلاثا بتحقيق في كل مرة في الحديد كذا في الطاقين
والوقعات ويجوز على الجانب الاخر قبل الغسل وكذا اللوح الغليظ القابل لان يجعل
لوحين بالشق في تقليب اللبدا اختلاف ويصب الماء على الرطوبة فيدلك فينشف

بنحو خرقة ثلاث مرات او زال النجاسة يصب الماء الكثير الى انفاء اللون والريح
تكون الارض طاهرة كذا في الخلاصة وتطهر هي والخشب باصابة المطر وازالة
الاثركذا في القاضي خان وكذا انثر التراب عليها نثر بحيث لا يوجد راحة النجاسة
وعندنا تطهر الارض في حق جواز الصلوة عليها دون التيميم منها في ظاهر الرواية
وعن بعض اصحابنا انه يجوز التيميم منها ايضا كذا في المنية والارتداد ناقض التيميم
كالرضاع ناقض النكاح لا كالوضوء فلا يصلي بذلك التيميم بعد العود الى الاسلام
عنه وانما يتاخر هذا الخلاف على رواية اشتراط النية في التيميم وهو في التيميم المنوي
نظر الى ان ليكه يقضى كونه عبادة حتى تبطله الردة لنا ان الردة تبطل ثواب
العمل لازوال الحدث والمتوضي خلف من تيمما اذا راي الماء مضى وتسا
لانه لا يفسد صلوة كصلوة الامام لا كالمقتدى التيميم لا كالمحرم الزاعم
ان امامه مخالف له في الجهره وباطل تقدم التيميم لمن له سور الحمار فاعلم
والبغل المتولد منه واما المتولد من البقرة فما كول اللحم طاهر السور بناء على ما ذكر
في غاية البيان للسروجي ان الحمار اذا نزل على الرمكة لا يكره لحم البغل المتولد بينهما
فعلى هذا الايصير سورة مشكوكا فيه ولهذا الوزى ذيب على شاة فولدت ذيبا
حل اكله ويجزى في الاضحية ثم ان واحد سور الحمار لو توضا به وصلى ثم احدث
وتيمم واعاد الصلوة كان جامعا بين الوضوء والتيميم في حق تلك الصلوة وفي الهدية
وسور الفرس طاهر عندها وكذا عنده في الصحيح لان كراهته اكل لحمه لاظهار
شرفه وفي مبسوطه خواهر زاده ويول الفرس ملحق بيول ما يؤكل لحمه عندها
وكذا عنده لان كراهته لحمه عندك لاحترامه وضحه في موضع السلام لا يوجب الوضوء بالالزام

وضحه اي قهقهة ذكر الجزوارا الكل كما هو دأبه في موضع السلام اي قبله
وبعد التشهد لا يوجب الوضوء كما لا يوجب عادة الصلوة بالالزام
لا كاستحباب وفي المغني والخلاصة ان اعادة الوضوء بعد الغيبة وانشاد الشعر
والقهقهة خارج الصلوة مندوب فما ظنك في موضع الخلاف في الوجوب وعن
انصر رضى الله عنه عن النبي عليه الصلوة والسلام ان يعفطر الصيام ويتقصر
الوضوء ويهد من العمل الغيبة والكذب والنميمة والنظر الى محاسن المرأة ومن يسقين
اصول الشجر كما يسقى الماء اصول الشجر وفي التزام ركعة لا يلزم شئ وشفيع بالثلاث
يختتم وعندنا يلزم ركعتان وعندنا الربع وفي التزام ركعتين بلا قرأة لا يلزم
عنه شئ وعندنا يلزم ان بالقرأة كالتزام ما بلا وضوء حيث يلزم ان بالوضوء
عندنا يوسف كايقاع نصف طلاق اي قاع للطلاق وفي الوقعات اذا قال
يقر على ان اصلي الظهر ثمان ركعات او ان رزقني الله ما في درهم فعلى ركعة باعشرة
او على حجة الاسلام مرتين لا يلزمه شئ زائد على قدر الفرض وهو الاستحلف
انتي صليت خليفة النساء فيما افترحت لاحتياج المقتدى الى الامام
دون العكس لنا ان الخليفة تكون اما ما لا امام فبفساد صلوة الامام
تفسد صلوة الكل لا بتناها عليها ولهذا قالوا المقتدى الواحد متعين للخلافة
استحلفوا لا نوى ولا ففساد صلوة مفترض احدث وخرج من المسجد كان
خليفة مقتدى واحد منتفلا لا انقلاب الامر وانعكاسه وفي الوقعات اذا
اذا ام واحد فاحد ثابجا وخرجا معا من المسجد فصلوة الامام تامة لانه
منفرد ويبني على صلوة المقتدى فاسد لبقائه بلا حكم الامامة والافتناء

وليس له حكم الانفراد وجائز امامة المحدث لغير ذي العذر بلا قصور
 كذا البناء بعد فوت العذر يجوز ايضا فامل تدر نحو امامة العاقل للآس
 والامحى للقارى والجرىح للصحيح والموحى للراعى والساجد كما يجوز امامة المتيمم
 للتوضي والماسح للفاسل مثل البناء بعد فوت العذر بان كان عاجزا عن الاركان
 فقد روي في اثناء صلوة وفي القنية الصحيح جواز امامة للعذر وبعد قال في الجامع
 الاضغر صاحب الجرح السائل ام قيل لا يجوز للمقندين وقيل يجوز لها وبه
 اخذ ابو يوسف وعلى هذا الخلاف البطون والمستحاضة وفيه عا د وصاحب جرح
 سائل لا يؤم احدهما صاحبه لانه اقتداء كاسى بعار واقضاء صحيح بصاحب
 عذر ونذره النقل بلا قواة لا يوجب الاصل ولا ايفاء اي الصلوة بلا قواة
 ولا معها كما هو مذمنا او فعسى الوجوب ولا وجوب الاداء وليس للنادر في مكان
 فعله في ادون كالزمان واشرف الاماكن المسجد الحرام ثم مسجد النبي عليه
 الصلوة والسلام ثم مسجد بيت المقدس ثم الجامع ثم مسجد الحى ثم مصلى البيت
 وسياى في كتاب الصوم وقصده امامة النساء ليس بشرط صحة الاقتداء
 كما في الجمعة والعيد والجماعة في رواية عن ائمتنا وهو الصحيح لا كقصده للمقندين
 الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام بظن انه زيد فاذا هو عمر وصح اذا قال قلنت
 زيد فاذا هو عمر وقانه لا يصح اقتداؤه وفي النظم اشارة الى ان الاختلاف انما هو في صحة
 الاقتداء دون صحة صلواتها حيث يصح اذا قرأت وفي الوقاية اشارة الى فساد صلواتها
 ولكن ذلك بناء على عدم قراءتها كذا في صلب الشريعة وفيه اشارة الى ان الخلاف
 في اقتدائها محاذية للامام اول رجل اخر وامانى اشتراط السنية في اقتدائها متاخرة

فروايتان عن الثلاثة ترتيب افعال الصلوة قد فرض وعند المظنون يقضى لو انفرد
 ترتيب اى نفس ترتيب افعال الصلوة المكررة في جميع الصلوة قد فرض في جميعها
 وترتيب افعالها المكررة في ركعة قد فرض في تلك الركعة حتى لو اخور كما منها عن
 محله لا يجوز صلوة قطعا فيما لا يمكن اعادته الى محله وما لم يعد الى محله فيما
 يمكن فلو بدا لللاحق بما فيه الامام قبل ان يودى ما فاته لا يجوز لان ما فيه
 الامام اخر صلوة لماسياتى لا كما لمسبق فان ما قضاه اخر صلوة لا صلى مع
 الامام كغير المكرر في جميع الصلوة نحو الترتيب بين كل من ساير الاركان وبين
 القعدة الاخيرة او في ركعة منها نحو الترتيب بين القيام او القراءة وبين الركوع
 والتسجود فان نفس الترتيب فيها فرض اجماعا فلا يجوز الصلوة حتى يقع هذه
 الافعال مرتبة ابتداء او باعادة المؤخر الى محله وعن الانسليم ان ما قضاه للمسبق
 اخر صلوة لماسياتى ولما يفهم من قوله عليه الصلوة والسلام ما ادركتم
 فصلوا وما فاتكم فاقضوا ونرى رعاية الترتيب بين الافعال المكررة واجبة موجبا
 تركه سهوا وسجود السهو نحو ما لو اخر سجدة من الركعة الاولى الى ما قبل القعدة
 الاخيرة فانه يسجد ها في تلك الحالة ويسجد للسهو ولا يعيدها الى مكانها وانما
 لا يلزم الا لحف سجود السهو بتاخير ما فاته عما فيه الامام لكونه خلف الامام
 حكما حيث يسقط فرض القراءة عنه بقراءة الامام فان سهوا المقتد خلف الامام
 لا يوجب سجود السهو الا ان ركن الصلوة لم تؤد لتوفقه في الحقيقة وضرورة
 اقتداء المسبوق حال ادراك الامام ومتابعته اياه حذرا عن فواته استدلالا
 بالحديث تعاضل اصل وجوب رعاية الترتيب وتوجب تاخير ما سبق حتى لا يجوز

تقديمه ما سبق على ما فيه الامام بعد ادراكه سواء كان قبل اقتدائه او بعده ولا
 ترى فرضا موجبا تركه اعادة المؤخر الى محله وبطلان الصلاة الحاصل ان رعاية
 الترتيب واجبة مطلقا بالاتفاق ونفس الترتيب فرض عندك مطلقا ايضا وعندنا
 انما فرض بين المتحد والمتحد في ركعة وبين المتحد والمتعدد فيها وبين كل من اركان الصلوة
 والمتحد في جميعها وقال صدر الشريعة من ان مراعاة الترتيب وغير المتكرر في ركعة
 واجبة ايضا توضيح لما قلنا وانما فرض نفس الترتيب في المتحد لتعذر استيفائه
 من جنسه لا تحارة فيراعى وجوده صورة ومعنى في محله اذا والاخر عن محله ولم يعد
 الى محله لم يكن موجودا فيه لاصوره ولا معنى وفي المتكرر يوجد رعاية الفرض بوجوده
 في محله معنى لا مكان استيفائه من جنسه وان لم يوجد رعاية الواجب وهو وجوده
 في محله صورة ومعنى والله اعلم وعندك المظنون وجوب من الصوم والصلوة
 غير واجب يقضى لو نقص بعد الشروع وهو رواية الطحاوي عن ابي حنيفة ومن مثله
 انه قيد الركعة الخامسة بسجدة بعد القعدة الاخيرة في الظهر فانه لا يعود الى القعود
 للسلام محل الرقص مادون الركعة والركعة بسجدة واحدة يكون صلوة غير محل
 للرخص حتى يحت بها الخالفان لا يصلي ويضم ساوة فيكون الركعتان نفلا مظلونا
 وجوب غير ثابت عن السنة في الصحيح وكذا يتم شفعان في الفجر والعصر في الاصح
 وهي رواية هشام عن محمد والفتوى عليه وفي رواية اخرى لا يضم لكرامة النطوع
 ولا سهو عليه في القياس لان سجود السهو شرع في اخر الصلوة ولم يوجد اخرها
 لانه لم يوجد اخر الفرض ولا اخر النطوع بدخول الواسطة وهي الركعة الزائدة
 في الاستحسان عليه سجود السهو لتمكن النقصان في الفرض بالخروج لاعلى الوجه

المسنون وفي النقل بالدخول لاعلى الوجه المسنون كذا في الهداية ولو صلى ركعة
 من النفل ثم طلع الفجر يضيف اليها ركعة اخرى ولو افتح المكنوب ثم ظن انها قطوع
 فصل على نية النطوع حتى فرغ في المكنوب ولو كان على العكس في النطوع كذا في الغنية
 والواقعات وفيه اذا ظن ان عليه ذكوة او ان رجلا لها محل فاذا هاتين ان لازكوة
 او الذي دفع اليه غير محل لها لم يسترد ما دفع واعاد ثانيا في الثاني ولو كان الواجب
 عليه عشرة فظن انه خمسة عشر فاذا احتسب الخمسة من الستة القابلة وفيه
 اذا كبر للنطوع فم كبر ونوى به الفرض فصل في الفرض ولو كان على العكس فهي
 النطوع وفيه رجل صلى ركعتين من العشاء او الظهر فظن انها تروية او جمعة
 فسلم استقبل اذا صلى من المغرب ركعتين وقعد قدر التشهد وسلم وتذكر انه لم يتم
 فحسب ان صلوة قد فسدت فقام وكبر للمغرب ثانيا وصلى ثلاثا ولم يقعد على
 رأس الاولى منها لم يخرج من لفوات القعدة الاخيرة عن محله اذا صلى وسلم فذكر
 انه ترك فيها سجدة ساهيا قام واستقبل الصلوة لا يخرج به الاولى ولا الثانية
 لان التكبير لم يخرج به من الاولى ودخوله في الثانية لغو فيكون خلط المكنوب
 بالنافلة قبل الفراغ من المكنوب وفيه رجل لم يعرف ان الصلوات الخمس فرضه
 على العباد الا انه يصليها في موقتها لا يجوز وعليه قضاءها ولم يعلم ان منها فريضة
 ومنها سنة ولا يعرف الفريضة من السنة لم يخرجها ايضا الا اذا كان صلى خلف
 الامام ونوى صلوة ولو علم الفرض من السنة من الصلوة ولم يعلم الفرض
 من السنة من افعال الصلوة جازت صلوة والنفل لا يلزم بالشروع في حالة
 الغروب والطلوع مثل الاستواء والانصاف دلالة وهذا كصوم يوم العيد

وايام التشريق ولو تلا عند الطلوع وسجد عند الزوال واذا غابت قسده ولو
تلاها راجعا ثم نزل وحين عاد راجعا ادى بطل البيت ونظيره ما ذكر في الوقت
ان رجلا اخرج خاتم رجل من اصبعه وهو نائم ثم اعاده في هذا النوم يبرأ من
الضمان وان استيقظ ثم نام فاعاد لا يبرأ لان في الوجه الاول الواجب الرد الى هذا
النائم وقدره وفي الوجه الثاني وجب الرد الى المستيقظ فلا يبرأ بالرد الى النائم
وفيه ايضار رجل ضمن لآخر بنفسه فحبس المطلوب في السجن فاتي به الذي ضمنه
الى مجلس القاضي فدفعه اليه لا يبرأ ولو ضمنه بنفسه وهو في السجن فدفعه
اليه في السجن يبرأ فان خلى عن السجن ثم حبس ثانيا فدفعه اليه فان كان الجسر
ثانيا في امور التجارة او نحوها صح الدمع لانه من جنس الاول وان كان في امر
من امور السلطان لا يبرأ ومن نذر اعتكاف شهر رمضان فاعتكف شهر
رمضان الاول يحرّم وبعد ما لا يجوز قضاؤه في رمضان الثاني وانما يجوز
بصومه مقصود وان اسلم كافر في وقت الاحمرار وقضاها في اليوم الثاني في وقت
الاحمرار فانه لا رواية فيه وقيل انه لا يجوز والفرق عندنا ان كلاما من الاعتكاف
والصلوة قربة مقصودة بخلاف سجدة التلاوة وانما المراد منه مجرد ما يصلح
تواضعا فلا يلزم من عود ما يجب قربة مقصودة الى الكمال بعد انفصاله
عن السبب الناقض عود ما لا يجب كذلك اليه بعد ولا يلزم عليه ما لو
شرع فيه في نفل فانه يجوز قضاؤه حاله الغروب بعد ما افسد وان كان
قربة مقصودة لان باب النفل واسع ولهذا يجوز اواره قاعدا وراجعا مع القدرة
على القيام والنزول ولان اللزوم بالشروع لضرورة صون المؤدى عن البطالات

فينعذر

فينعذر بقدرها ولا يظهر في اللازم الكامل حالا او مالا او مالا او مالا ويقعد
اللاحق للاول وان لم يقعد الامام فاعلم واستبين فلاولى اى للقعدة الاولى
في موضع القعود كالمسبوق كذا في شرح المجمع وفيه اشارة الى ان المسبوق بثلاث
ركعات يقعد بعد ما قضى ركعة وكذا المسبوق بركتين في صلاة المغرب كما
صرح به في التحفة وقيل نقلا عن الكفاية في التجنيس والقاضي حان هذا قولهما
واما ابى حنيفة فيقعد بعد ما قضى ركعتين وفي القنية ادرك الامام في القعدة
الاولى فقام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يتشهد تبعا لتشهد امامه
ولو نسي المقتد التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام فعليه ان يعود ويتشهد
بخلاف الامام والمنفرد وعندنا لا يقعد كما لا يقرأ ولا يسجد للسهو بخلاف
المسبوق فانه منفرد كما من وجه حتى يقرأ أو يسجد للسهو دون وجه حتى لا يصح
الاقتداء به بخلاف المنفرد المطلق كذا في الخالية وفي الوقعات اذا اقتدى احد المسبوقين
بالآخر في قضاء ما سبقا فسدت صلوة المقتد قراء اولم يقرأ وهو المختار ان ليس من شأنه
الانفراد وفي منية المفتي اذا سلم المسبوق ساها بعد الامام لزوم السهول لا مقارناته
وفيه ان قعود المصلي نائما لا يحتسب من القعود لانه لاحق يجب عليه اتمام القعود
مستيقظا وفي القبة لا يجب وفي الوقعات اذا قراء او ركع وسجد وهو نائم فصلوته
فاسدة لانه زاد ركعة لا يعتد بها وان نام في ركوعه او سجوده جازت صلوته
ولا يعيد شيئا ولو سجد سجدة وهو نائم اعادها والمختار ان القراءة كذلك وقيل
انها نفع معتد بها لان السجود ركن اصلي من كل وجه لا يسقط بحال عن اصله
وخلفه والقراءة ركن زائد قد يسقط لا الى خلف ويلزم الايمان بالقلب اذا

لم يفوان يوى بالراس كذا

بعد العجز عنه بالعين وبها بعد العجز عنه بالحاجب والاعادة بعد الصحة وفي العين
رواية عن ابي يوسف ما حمل المصنف لم يذكرها كذا ان كلزومه بالراس عند القدوة
عليه به وعندنا سقط عنه الصلوة مطلقا في رواية حتى لا تدخل تلك الصلوة
تحت الوصية بالغدية الا انه اذا صح تجب عليه قضاءها وفي اخرى ان ابتداء العجز الى اكثر
من يوم وليلة مطلقا وفي اخرى شرط زوال العقل فلا فدية ولا قضاء في هذه
الصورة وكذا يجوز التأخير بخوف التراق وقطاع الطريق وللخوف على الولد للقبالة
وسياق في باب مالك مريضا لا يمكنه الاداء الا بثلقين غيره لغلبة النعاس من
الضعف وتفتت الخاطر بحيث يشبه عليه الاركان واعداها لا يلزم الاداء ولو
دى بثلقين غيره جاز ولو لم يمكنه الا بصلوات وتاوة يجب عليه ان يصل اغفل
لسانه يوما وليلة فصل صلاة الاخرى ثم انطلق لسانه لا يلزم القضاء كذا في الفقه
وفي الوقعات مريض يفيق الا انه لا يقدر على الوضوء ولا على التيمم وليس عند من
يوضوه او يومه تسقط عنه الصلوة مادام هكذا حتى لا قضاء عليه بعد الصحة
ولا وبال بعد الموت وعلى قول ابي يوسف كذلك يصل وقال محمد في النوادر ولا صلوة
على مقطوع اليدين والرجلين من المرفقين والكعبين بل فسد الركوع لا الصلوة
بيان لمعنى الاجزاء المنقبة انه عدم الصحة لاعدم وسعة الفعل مع صحة النصف
كالطلاق حاله الحيض والصلوة في الارض المغصوبة فلا بد له ان يقوم ويركع
ليقع ركوعه بعد ركوع الامام ولو لم يدركه في الركوع تفسد صلواته اجماعا
ولوركع معه وقام قبله يجوز الركوع اجماعا وفي القنية رفع راسه من السجود
قبل امام يعود اليه من اقتدى عند الركوع فركع بعدها تصاب الاصل الجزى مانع

الجزى ما صنع اى كان شارعا في تلك الركعة مع الامام لاحقا في حقها ان يمكنه
الركوع فيأتى بها قبل فراغ الامام وان لم يمكنه لا يجوز اتفاقا كذا في المصنف وفي النهاية
تمكن من الركوع اولا ويكون مسبوقا ياتى بها بعد فراغ الامام عند ثاولوركع قبل
انقصاب الامام وادركه قدر سجدة كان مدركا لتلك الركعة بالاتفاق وان يقف
بعد التكبير في القيام اصلا لان قيامه حاله التكبير ويكفى وقراءة الامام تنوب عن
قراءته ولا يكون شارعا بالتكبير حالة الاخطا ولا بطول الامام للركوع للشارع
ولورفع الامام راسه من الركوع حين سبج المقندى مرة لايتها ثلاثا وقيل تهما
الداخل في الركوع دون الراكع مع الامام ومن يسافر حين لا يتسع لركعتين
فعليه اربع لا يتسع وقت الصلوة لركعتين لنقد السية عنه حينذ بلا
انتقال الى قدر الحرمة الا انه يشكل عليه ما اذا اقام المسافر في اخر جزء من الوقت
حان عليه لربع ركعات اتفاقا وفي الوقعات اذا سلم بعد ما سار بعض ما قصد من
مسيرة ثلاثة ايام قصر فيما بقى من سفره لانه من اهل النية في الابتداء بخلاف الصبي
اذا بلغ حينذ فانه لا يقصر ويلزم الترتيب في الفوات شهر ونص الفضل غير
ثابت ومن يصل الظهر لا بالطهر والعصر بالطهر وكان يورى وجهه من
في دار حرب اسما بالفرض لا ينفي الوجوب فاعلم ونص الفضل على الشهر
عن زفر غير ثابت وهو كلام المصنف وجاز على ضعفه ان يكون من كلام زفر
وفي الايضاح وقال زفر لا يسقط الترتيب اذ كما قاله بشر وعنده ابن ابي ليلى الى
سنة وهذه المقالات تؤدي الى تفويت الوقتية لاجل القاننة الله الا ان يكون
مرادهم الترتيب بين الفوات فقط وهو يدري اى دكر للظهر المودى لا لظهر

حال الذكر اى للعصر لا كالنسيان وقد ثبت في كثير من كتب الفقه ان الخلاف فيما اذا عزم ان العصر جائز وهو محتهد واما في زعم القلند فلا يجوز المغرب باتفاقا واصل الفرق عندنا ان فساد الصلوة لتترك الطهارة فساد قوى مجمع عليه فيظهر اثره فما يؤدى بعده اما فساد العصر بسبب ترك الترتيب فساد ضعيف مختلف فيه فلا يتعدى حكمه الى صلوة اخرى كسرأية العناد في الجمع بين المحر والعبد في البيع وعدم سرأية في الجمع بين المدبر والقن وفي الجمع ولو ظن اجزاء العصر امرنا باعادتهما اى الظهر والعصر جميعا لعدم اعتبار ظنه لعدم ابتناء على دليل شرعى بخلاف في حق المغرب لما امر لا الظهر وحدها نظر الى مجرد ظنه كما قاله ذو محاصرون حصن كفارنوا اقامة لشوكة فقد ثبوتوا حصن كفار في دارهم اويقاة في دار الاسلام كذا في شرح ابن الملك نووى اى العسكر والملك اذنية كل شرط اذا لم يكن رزقهم منه وكذا نية الزوجة شرط اذا لم تستوف المهر المجل وان كان رزقهم منه واستوفت المهر فقد اقاموا نية وان لم يعلموا بها وهي بنية الزوج والاجير بنية مستاجر في موضع الاقامة كذا في المحيط والمغارة موضع الاقامة لاهل الاخبية في موضع بشرط كفاية الماء والكلاء او في موضع بالانتقال من مرعى الى مرعى ليس بينهما مسافة سفر وكذا شرط السفر مسافته في الارتحال من مشيتهم الى مصيفهم ومن مصيفهم الى مشيتهم ولو عزم اى يقيم في موضعين بان يبيت في احدهما ويكون نهارا في احدهما لا يكون مقيما بدخول الموضع النهارى ما لم يدخل الموضع الليل ولو عزم البيت فيهما لا يكون مقيما اصلا الا ان يكون احدهما تابعا للآخر فيقيم بدخول احدهما كان لشوكة والافلا اقامة اجماعا

فقد

فقد ثبوتوا اى اقاموا مطلقا بلا شرط الابنية وعن ابى يوسف صحة الاقامة في الابنية دون الصحراء ولاحق مسافر قد رجعا للظهر في المصر اتم اربعا وكفى كالمسبوق وفي النية المفتى خرج مسافرا ثم بداله ان يرجع وبينه وبين مصر اقل من ثلاثة ايام اتم وفي الوقعات اذ خرج من مصر مسافرا ولم يفطر ثم رجع لشيء نفسه فاكل في منزلة شيئا وخرج كان عليه الكفارة لانه لما رجع رفض سفره فكان مقيما في المصر اى في مصره لا كغير مصره بعد فراغ الامام كقبلة ولو تكلم مثل نية للاقامة حال اداء ما فات كالمسبوق مسافر في العصر غابت شمس ثم اقام فليتم نفسه شمس اى شمس المسافر او العصر وادى في الملايسة تصحيح الاضافة ثم اقام اى نوى الاقامة نفسه بالرفع تأكيد اى نفس المسافر او بالنصب فليتم المسافر نفس الفرض والصلوة اربعا والمقنذى يرفع ثم المقنذى يلحقه لم يجزه بل فسادا ومن يؤدى النفل خلف مفترض ثم اى منه فساد معترض فهو ابتداء لا قضاء المنقضى متفضل اقنذى بمفترض منه اى من المقنذى ثم اقنذى اى بذلك الامام في هذا الفرض كاقتناء به في فرض اخر وكاقتناء بمعترض بنية قضاء ما افسدك من نفل شرع فيه وحده وكاقتناء احد مفسد النفل بالآخر لقضاء الفاسد والحیض حين الوقت لا يتسع لفرضه وجوبه لا يمنع وجوبه لا يمنع وفي المقنض ما للنفي وهو جاز محرى الاستفهام في اقضاء صدر الكلام فلو كان لا بمنزلة يكون نصبه بمضمير يفسد الظاهر وفي الظاهر انعكس الخلاف واصله اصل قوله ومن يسافر حين لا يتسع البيت وفي انقطاع الحيض ما لم يغتسل فوطها الزوجها ليس يجزى ما لم يغتسل في العشرة وما دونها وعندنا يجزى

الانقطاع بالعشرة ومضى وقت صلاة كامل فيما دونها بعد الانقطاع كذا في المصنف
وفي شرح ابن الملك اراد به ادقاه وهو ان يمضي من الوقت قدر ان يقدر فيه على الاغتسال
والتحريمة لان يدوم الانقطاع من اول الوقت الى اخره فاذا بقى هذا القدر تجب عليها الصلاة
بلاغتسال فيجل وطها ولو اسلمت بعد الانقطاع لا تجب عليها الغسل فيجل وطها
لزوجها المسلم بلا غسل بخلاف الاسلام بعد الجنابة حيث يجب الغسل كذا في صدر
الشريعة وطهر ذي العذر الوقت دخل تبطل لاحين الخروج قد حصل اذا الوقت
دخل يبطل باتفاق بينه وبين ابى يوسف حيث قال وطهر ذي العذر كما يزول البيت
وانما وصفاه بالانقراض مع انه غير معتبر عنده قبل الموت في حق فرض الوقت
باعتبارهما اياه في حق غير فرض الوقت من الصلوات ثم ان لو تأثرت بالمعذور باثر
العذر حال العذر يمنع جواز صلوة معه اذا لم يؤد اذ اليه الى المخرج وقيل يمنع
ما اصاب خارج الصلوة مطلقا دون ما اصاب فيها وصاب العذر اذا منع
الخارج عن الخروج بالعلاج يخرج من ان يكون صاحب غدر بخلاف الحيض اذا سالت
بعد وضوء صاحب الجدرى القرحة التي لم يكن سائلة ينقض وضوءه وعلى هذا
سئل المصنفين لو اوجبت نفلا غدا تم بدا في الغد حيض لم يكن فيه قضا لقوله
لله على ان اصوم يوم حيض ولو اتى الجمعة من لا يلزمه فرضه الظهر الذي
يقدم من لا يلزمه من المريض والمسافر والعبد يقدمه اي صلى مقدما على الا
تيان حتى لو افسد الجمعة لا يعيد الظهر ولو اتى بالايدي من اقتدى به فيه ولم يحضر
الجمعة اصلا وتظهر فائدة الخلاف ايضا في حق المحنشر البرقي اليمين ويظهر الفائدة
في هذه الوجوه ايضا في قول ابى حنيفة رضي الله عنه ويبطل الظهر المؤدى ان سعى البيت

واجزنا اما متهم فيها ما عدا المرأة وقال زفر لا يجوز بناء على المسئلة المتقدمة لكونه
بناء احد المفرضين المتغايين على الاخر عند وحاصل الكلام في هذه المقام ان الظهر
اصل في حق الكل لتوقف الجمعة على شرائط لا يمكن تحصيلها على الانفراد الا ان غير
المعذور ما مور باسقاطه باءاء الجمعة والمعذور من خص في تركها تر فيها له مالم
يظهر زوال عذره فاذا ظهر بمباشرة في اقامتها زال الرخصة مع بقاء اصاله
الظهر وهو لجعل الجمعة اصلا لغير المعذور ويكره للمعذورين اداء الظهر بجماعة
يوم الجمعة اتفاقا لاداءه الى تعليل جماعة الجمعة ومعارضة لها وفي القنية اهل مصر
لم يصلوا الجمعة لما منع كره لهم اداء الظهر بجماعة وان يؤدى من عليه جمعة ظهرا
فبعد فوتها اعادة وان يؤدى الظهر من عليه جمعة قبل ان يصلها الناس
فبعد فوتها اي بعد ما صلها الناس تحت اعادة في الوقت وبعد ولا يجوز للامام
الجمعة وان نضروا قبل قعودهم معه ولا يجوز للامام الجمعة بل يستقبل
الظهر قبل قعودهم قدر التشهد وعند ابى حنيفة رضي الله عنه لا يجوز للامام
الجمعة ان نضروا قبل سجودهم والمسبوق بركعة يتمها جمعة اتفاقا ولو كان دول الجماعة
شرطا لما جاز ذلك وبعد موت الزوج مهما ارتدت يحل ان تغسله ما اعتدت
ثم اسلمت وعكسه الاسلام حال العدة من المجوسية والمرتبة بعيد موت
زوجة المجوس مسلما كذا في الشرح وفناوى القاضي خان وفي المبسوط انها لا تغسله
عندنا خلافا لابي يوسف والمرتبة بان تجتست كتابية تحت كتابي وبقاء النكاح نحو
الابتداء ثابت فاسلمت بعيد موت مسلما بلا ابائها عن العرض للاسلام او المراد
بالمرتبة المشتركة الناقضة لعهد بلى الذي وقع جوابا لا كنت بركم اذا اسلمت بعيد

موت زوجها مسلماً فيكون من قبيل التعميم بعد التخصيص وقيل المرتبة مع زوجها
 عن الاسلام اذا اسلمت بُعيد موت زوجها راجعاً الى الاسلام بلا ابائهما عن المرء
 للاسلام وان يموت عن وطى اخت امرأته بشبهة فابليت بعدته وانقضت
 العدة بعد ميته فلا يحل غسله لزوجته فابليت اى الاخت الموطوءة وحرم
 وطى المنكوحه حتى تنقضي العدة مثل من وطئها غير زوجها بشبهة محرم وطئها الى
 زوجها حتى تنقض عدها فانقضت بعيد موته فالحاصل ان المعتبر في حل الفسل
 واهليته حالة الفسل وعندنا وعندنا حالة الموت وغسل ام الولد المولى يسع
 ومقتضى كبر خمساً يتبع يسع اى يجوز كعتدة الموت او الطلاق من نكاح صحيح
 لا كالمعتده من نكاح فاسد كبر خمساً اى في صلوة الجنازة يتبع كتكبيرات العيد
 اذا زاد على معتقد المقتد وعندنا يسكت ويسلم مع الامام في رواية وهو المختار
 ويقطع في الحال في اخرى ونظيره مقتضى فانث الفجر وقد مر في باب ابى يوسف والمقتد
 بقائت والفجر البيت والفرق ان الخامسة في الجنازة منسوخة ولا متابعة في
 المنسوخ بخلاف ما في العيد فانها مجتهد فيها ويجوز فيه المتابعة وقد عرف في موضعه
 وفي نظم الذندوستى الخلاف فيما لا اسمع التكبير من نفس الامام ويتابع فيما سمع
 من المنادى اتفاقاً **باب فتاوى الشافعى** يسن في الاجار يستنجى بها تثليتها
 لما روي في بابها يسن كذا في اخصر والمختلف والنافع وفي الهداية وكما من الكتب
 ما يشير الى انه فرض وفي اخر منها التصريح بالفرضية بناء على ان الجنازة القليلة
 مانعة عن الصلوة عند الاكفاء بالاجار في الاستنجاء للضرورة فيحمل
 على الروايتين عنه او على ان المراد بالسنة الفرض لثبوت بالحديث او لكونه طريقة

مسلوكة في الدين يستنجى بها حال من الاجار وصفة لها على زيادة الالف واللام
 تثليتها قايم مقام فاعل يسن حتى لو ترك التثليث لم يجز صلوته كذا في شرح ابن
 الملك لما روى الحديث في باب سنية الاستنجاء او في باب الاجار التي يستنجى بها
 وهو قوله عليه الصلوة والسلام من استنجى منكم فليستنجى بثلاثة اجار لانه
 يحل الاستنجاء فيحمل على المحكم وهو قوله عليه الصلوة والسلام من استنجى
 فليوترن فعل فحسن في من لا فلا حرج وكيفية الاستنجاء بالاجار ان يأخذ الذكر
 بشماله وغيره على جدار او حجر على الارض او في يمينه ولا يحل الحجر كذا في العناية وشرح
 ابن الملك وغيرهما من بعض الكتب ورايت في كتاب من كتب مقدمة الصلوة من مسج
 ذكره على الجدار فكانما مسح على جدار الكعبة والغسل افضل اذا امكنه من غير
 كشف العورة والافبا الحجر افضل كذا في الحانية وينعين الغسل للزايد على قدر الدر
 في المخرج او مع المنى وز عند محمد وفي الخارج بلا اعتبار المخرج عندهما كذا في الحانية
 وما اصاب المخرج من خارج اكثر من قدر الدرهم فالصحيح انه لا يطهر الا بالغسل
 كذا في القنية وفي الوقعات يطهر وهو المختار وسيأتى عن قريب وفيه انه اذا دخل
 اصبعه عند الاستنجاء في دبره ينقض في ضوئه ويغسل صومعه لعدم حلول الاصبع
 عن البلة السائلة ثم ان الاستنجاء مقدمة الطهارة وهي شرط الصلوة يسبقها
 فالابتداء بالذكر به اولى ويؤخذ الماء بكف للغم والانف نصفين ثلاثاً فاعلم
وسنة غسلها للجنب واتوا الوضوء يعتبر ورتب للجنب كالمحدث واتوا الوضوء معتبر
كالتييم والوضوء ينبيد التمر وسور الحمار على ما ذكر في الكفاية وفي التيمم خلاف زفر كذا
في صدر الشريعة والوضوء بلانية القرية انما ينعى في التعليم والنبرد واصابة الماء

راسه او خف قبل مسحه قصدا وجريان الماء على اعضاء وصوم والنية اراده مالا
يستغنى عن الطهارة بان ينوى رفع الحدث واستباحة مالا يباح الا بالطهارة وفي
المسح ما يشعر انها عند التضمضة اولى وعند غسل الوجه واجبة عند الشافع ثم لا يضر
غيوبتها بعده ثم ان تاويلنا قوله عليه الصلوة والسلام انما الاعمال بالنيات الى
انه انما ثواب الاعمال بكونها عبادة وكونها عبادة بالنيات بعد قولنا خبر الواحد لا يعاقر
النص لا يخرج الحديث عن الاستدلال به في فرضية النية في العبادات فان النية في كون
الوضوء عبادة شرط عندنا ايضا دون كونه مفنا حال للصلوة ولا يلزم ان يكون لكل
عبادة ثواب لتخلفه في نحو صلوة المرنى والا ان يكون كل منوى عبادة لتخلفه في نحو الخياطة
وانما قلنا لا عبادة الا بالنية لانها هي الميزة للعبادة نحو حركات الانسان لادكان الصلوة
لارادة الصلوة وحركاتها لا ارادة الحكاية او التعليم او نحو ذلك ونحو الامساك للصوم
والامساك للاحتماء او لعدم الطعام فالحديث نتيجة المقدمتين اخيرت للايجاز
واما ثواب من صلى جاهلا بنجاسة ثوبه غير مقصر في التحري والاجتهاد فلا خاصة
دون افعاله لقوله عليه الصلوة والسلام نية المؤمن خير من عمله ورتب بتقديم
ما قدم الله في الغسل من الاعضاء وتأخير ما اخره الله دون تقديم اليمنى على اليسرى
من اليدين والرجلين وفي انقاس الحدث في الماء مع النية روايان عنه اعتبارا بعد
الترتيب واعتبارا يكون جمع الاعضاء بمنزلة عضو واحد له ان التعقيب المستفاد من الغاء
في اية الوضوء معتبرا الا اننا نقول المستفاد منه تعقيب جملة الوضوء على القيام دون
تعقيب بعض اجزائه على بعض كذا في الهداية وغيره وفي الاصول انه قال بعض اصحاب
الشافع ان الواو يوجب الترتيب حتى قالوا في قوله **فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ** وايديكم

يوجب الترتيب قلنا الدليل على انه ليس الترتيب فيه نحو اشتراك زيد وعمر في هذا العين
ولم يقل احدا انه مجاز ويكفي انفض قوله تعالى **وَأَسْبِغْهُ** واركتي وفي بعض الكتب
الشافعية انه عليه الصلوة والسلام توضحا مرة فقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة
الا به وكان مرتبا فعلم ان الترتيب فرض قلنا وكان فيه التيامن والاولا ايضا فلا يجمع
لاحدا الاوصاف بل قوله عليه الصلوة والسلام يرجع الى اصل الوضوء وداته
وهو كون مرة مرة وذكر في صدر الشريعة انه يفرض تقديم غسل الوجه يقتضي
الغاء في فرض الباقي مرتبا لان تقديم غسل الوجه مع عدم الترتيب في الباقي خلاف
الاجماع ولنا ما مر في نقل الهداية وان سلم فني استدلال المجتهد بهذه الاية لم يكن
الاجماع منعقدا فاستدل الالة بها على ترتيب الباقي استدلالا بلا دليل وتسلل بمجرد
زعمه لا بالاجماع قطراى مسح بقطر جنب او جمع للفطرة ويردى بالضم بمعنى الناحية
ثم المقد رفيه عندك مقدار ثلاث شعرات كذا في بعض الكتب وفي بعض اخر اقل ما ينطق
عليه اسم البعض وفي خلاصتهم ولو على شعرة وعند مالك الباء صلة فيتعد الفعل بلفظه
الى المحل فيقتضى التيفاه وقلنا ادخل اللطيف بعباده الباء في المحل ليشعد الفعل الى الالة
ويقتضى استيعابها ويقوم اكثرها وهو ثلاث اصابع مقام الكل ويكون الفرض مقدرا
وانما فعل ذلك يتسير العبادة فعلى هذا الاجماع في الاية في حق المقدار وانما بين فعل
النبى عليه الصلوة والسلام سنية المسح على مقدم الراس فان خير الواحد لا يصلح
لنسخ اطلاق الاية في حق جواز المسح على اى جانب كان او نقول الاية فحالة في حق المقدار
اذ تارة يقتضى الاستيعاب كما في مسح الوجه في التيمم ومرة معتبر التبعيض فيها كما في قوله
في التيمم وايديكم بدون قوله الى المرفقين حيث لم يشب المسح اى الا بظن ثم يدل على كون البعض

مطلبا لاعمال بالنيات

محلا غير منصرف الى الاوفى عدم كفاية المسح على الاذنين وغسل الوجه وكون المسح خلفا عن الغسل ليس بموثر في تسوية قدر غسل الوجه واليد ومسحها من خلفه في مسح الخف فانهم حرقوا بخلفية مسحة عن الغسل ايضا مع تفاوت قدر المسح والغسل وان كان الفرق ثانيا بسراية الحدث الى الوجه واليد دون القدم في الخف فوق فعل النبؤ بيانا ان المراد مقدار الناصية وهو ربع الراس والربع قائم مقام الكل لا يقال يحتمل انه عم بين قدر السنة مع ان الفرض يتأدى باقل من الربع لان السنة لاستيعاب وان بيان قدر الفروض اقدم من بيان قدر السنون ثم ان استيعاب الراس بالمسح سنة عندنا وفي القنية اذا اداوم على ترك استيعاب الراس بالمسح من غير عذر ثم مسح الراس قطرا وقل والسنة التثليث في كل المحل التثليث اي بالماء المختلفه والا فالتثليث بالاستيعاب حاصل عندنا ايضا واما اخذ الماء مرة بعد اخرى فبدعة كما في الاسرار والاذن بالماء الجديد تمسح والقول باستيعابها لا يصلح كما اذا لم يق على يده بلة ولا يكفي مسحها بمسح الراس بالاتفاق كما لا يكفي الحطيم للتوجه في الصلوة ومسه الفرجين بالكف حدث وهكذا امس النساء للعبث ومسه اي التوضي الفرجين اي القبل والدبر او فرج الرجل والمرأة النفسه او غيره سوى مس دبر غير لا كسر فرج البهيمه بالكف حدث اي بياظنها بلا حائل لا كظاهرها ولا كروس الاصابع وما بينها ونحوه تمسح قوله عليه الصلوة والسلام لا لمن قال افتوضا من مس الفرج وهكذا امس النساء بشق الرجال والرجال بشرة النساء بالكف او غيرها حال الشباب او غيرها لا كسر الرجل الرجل والمرأة ولا كسر الشعر والسن والضعفيرة واختلف قوله في اشتراط الشهوة وعدم المحرمية وفي انتقاض وضوء المسمى من احد الزوجين

لصاحبه للعبث يحتمل ان يكون معناه للملاعبة والشهوة اشارة الى اشتراطها كقول مالك او يكون معناه بلا غرض صحيح اشارة الى عدم اشتراطها لانها غرض صحيح وجه الاول حمل قوله تعالى اولستم النساء على قراءة على ظاهره دون الجماع ولكن جملة على الجماع اولى لتكون بيانا ان التيمم رافع للحدث الصغير والكبير مع احتياج الناس الى بيانها ووجه الثاني انه مظنة خروج المذي قلنا انما مقام السبب مقام للسبب اذا كان غالبا وفي القنية حنفى شاهد شفعوا بان مس امرأة ثم صلى قبل الوضوء قيل يجوز اقتداؤه وقيل لا يجوز وبه اخذ الاكثر ولو غاب ثم اب ثم صلى يجوز اقتداؤه بحملا لامره على الاحسن والاحوط وهو التوضي وليس في غير السبيلين وضوء ولا اذا قمته في الصلوة هو وليس في غير السبيلين وضوء وفي القنية حنفى شاهد شفعوا بان رفع ثم صلى قبل الوضوء منه قيل يجوز اقتداؤه وقيل لا يجوز كما مر ولا اذا قمته اي ضمن ضمها مسموعا لغيره والمسموع لنفسه فقط يفسد الصلوة فقط اجماعا وغير المسموع لا يفسد ولحا منها في الصلوة المطلقة الكاملة كما في الجنازة وسجدة التلاوة وان ابطلتها هو اي العمل المكلف اذا الخطاب له وبيان الاحكام في حقه كما في الصبي وان بطل اصلوته وعندنا يفسد التيمم ولو وضوء القصص وفي الضممتي اي الحاصل في ضمن الغسل اخلافا للعد والسهم وفيها سواء وانشاء الصلوة واخرها وخالة التوضي لاحق بالحدث سواء والصحيح عدم نقضها الوضوء والصلوة حالة النوم في الصلوة وفي المنام قاعدا قولان وناقض في سائر الاركان وفي المنام اي في نقض النوم الواقع في الصلوة بدلالة قوله في سائر الاركان وخارج الصلوة حدث عندك بكل حال وعندنا ليس بحدث في الصلوة على اي هيئة كان وخارج الصلوة نوم المضطجع والمتكى والمستند حدث كذا في المصنف وفي شرح الجمع لابن الملك ان نوم القاعد

خارج الصلوة ليس يحدث اتفاقا ونوم المترج المستند ليس يحدث على ظاهر المذهب
وان سقط عند زوال المسند وفي الوقعات ان كان التباه مستوتين مستوشقتين
على الارض فلا وضوء عليه لعموم البلوى وعدم خروج الحدث غالبا واما الاغماء
في هذه اليات مناقض اجماعا وفي المحيط انما لا ينقض نوم الساجد اذا كان رافعا بطئه
عن فحذه بجافيا عضديه عن جنبه وسجدة التلاوة بمنزلة خارج الصلوة والسكر
التام بمنزلة النوم في الخارج كذا في منية المفتي وفي الوقعات بمنزلة الاغماء وفيه ان نوم
المريض في الصلوة مضطجعا ناقض وفي موضع منه ان السكر غير ناقض وطهر ذي
العذر لفرض فرد ليس لكل الوقت بالمند لفرض فرد ويجوز النوافل تبعا للفرايض
ثم المتى من الرجل والمرأة وله في منى سائر الحيوانات قولان الا منى الكلب والخنزير فانه
نجس عنده قول واحد كذا في خلاصتهم وفي البسيط والمذهب وغيرهما منى المرأة نحو
منى سائر الحيوانات ثم المتى ظاهر بلا حرج والاعتسار واجب كيف خرج بلا حرج
واقع في الحكم بنجاسته وشقة تطهيره او معناه طاهر بدليل العفو وسقط الغسل
والاكتفاء بالفرك مع انتفاء المخرج في غسله ونحوه لان سلم انتفاء المخرج بسهل هو نظير
ما اصاب الخف ومحل الاستنجاء من النجاسة بخلاف نجس اخر حيث لا يطهر
بالفرك لانتفاء المخرج فيه لندرة اصابته بالنسبة الى المتى لاصابته من الخارج
او حاله القشردون التستر وغفلة النوم ونقول انه نجس ثم انه ينبغي ان يغلف على
قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه لعدم تعارض النصين واردين فيه لكون احدهما
محتلا والاخر محكما وهي قوله عليه الصلوة والسلام لعائشة رضي الله عنها افركه
ان كان يابسا وهو محتمل بالامر بالفرك للفلة او لمعنى يفرك به الخف وقوله عليه الصلوة والسلام

لغسل الثوب من خمس بول وغائط وقئ ودم ومنى وهو محكم وان يخفف على قياس قولهما
للاختلاف فيه ثم انما يكتفى بالفرك ليطهر المحل من الثوب ومن البدن الا في رواية عن ابي
حنيفة بشرط خلوه عن المذي واثر البول ونحوه من النجاسة الكائنة على راس الذكر
وبشرط كونه غليظا من منى الرجل غير رفيق لمرض ولكونه منى المرأة بشرط وقوع الفرك
في طاق الاصابة دون الطاق الثاني من ذي طاقين فان الطاق الثاني لا يطهر الا بالغسل
في رواية عن محمد لنقض البلة اليه دون الحرم بشرط كون الثوب غسلا جديدا كذا في
البيان لقوام الدين الاتفاقي من شروح الهداية وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ان الفرك
ليقل النجاسة لا يطهر المحل فيعود نجسا عند الابتلال بعد الفرك فعلى هذا لا ينبغي ان يفتى
بالشرائط المذكورة نحو الخف المفرك والارض اليابسة والبنير الفائرة الماء بعد التجسس
وجلد الميت المدبوغ بالدباغة الحكنة فان كلها على الروايتين في عود النجاسة
والماء لا ينجس بالورود على النجاسات من الصعود والماء لا ينجس اي ما لم يتغير
وفي وقوع النجاسة فيه بنجس مادون القلطين بلا تغير والقلتان بالتغير عند الفلة
اسم تسع مائتين وخمسين رطلا من الماء كذا في الكفاية وعندنا نجس مادون
عشر في عشر وفيه تفاصيل والعصير بمنزلة الماء فيه كذا في منية المفتي والواقعة
وفي القنية نقلا عن شرح صدر القضاة اذا كان عمق ماء البئر ثمرة اذرع لا ينجس
لوقوع النجاسة فيه في اصح الاقوال وفيه نقلا عن جمع النفاة بقا اذا كان في البئر بقية
المحوض الكبير لا ينجس لوقوع النجاسة فيه بالورود على النجاسات مطلقا
كالودود والصدور على وجه الجريان بلا تغير وفي منية المفتي اذا كان اكثر السطح طرا
او كان العذرة عند الميزاب لكن اكثر الماء لا يلاق العذرة فالماء الجاري في الميزاب طاهر

ما لم يغير باثر العذرة ويفسل الاثناء سبعا ان ولغ في ذاك الكلب بحديث قد بلغ
ان ولغ اى شرب قد في الاثناء كلب وفي الخنزير له قولان بحديث قد بلغ وهو قوله
عليه الصلوة والسلام اذ ولغ الكلب في اناه اقدم فليفسله سبعا احديهن بالتراب
ثم هو يقول المستحب ان يجعل التراب في غير السابعة وحديثنا قوله عليه الصلوة
والسلام يفسل الاثناء من ولوغ الكلب ثلاثا من نحو بوله يطهر بالثلاث اتفاقا بل
بالمرة عند بناء على قوله وكل شئ لا يرى من العذر اذا غسلت مرة فقد طهر
كذا في الهداية وغيره وفي الحقايق قيد الولوع اتفاقا اذ نجاسة دمة وسائر اعضائه وبوله
سواء يفسل سبعا وهذا عندك كالنجاسة الحكيمة لا المريئة وقياسنا عليها بناء على
انها انما تزول بالثلاث غالباً قياس الغائب على الشاهد والافال شرط زوال عينها الاثلاث
واصلنا المطرد حديث المستيقظ وانما المعتبر غلبة ظن المستعمل لا يرى انه يطهر بفسل
الصبي والمجنون ولا ظن لهما وفي الكفاية عن ابي يوسف ومحمد انه لو جرى الماء على ثوب
نجس حتى يغلب على الظن انه طهر طهر بلا عصر ولا ناسل ثمه واماماً ما وقع في بعض
الكتب حتى يغلب على ظن الغاسل فبا اعتبار اتحاد الغاسل والمستعمل غالباً وعن محمد
العصر في المرة الثالثة كاف وفي ظاهر الرواية لا بد من العصر في كل مرة لان غلبة الظن
انما يحصل عندك غالباً وفي الخائنة لا بد من المبالغة في العصر بقدر طاقته الى ان لا
يسيل منه الماء وصيانة الثوب ليس بعدد في ترك المبالغة وكل شئ يرى من القلة
يطهر محله بقلع عينه بالغسل ولو مرة اتفاقاً وقيل يفسل بعد القلع ثلاثاً عندنا
الحاقاً له بغير المرفق باعتبار بقاء رطوبته وقيل يفسل مرتين باعتبار ان غسله لقلع
المجرم ثالثاً وان تعدد ولا يضر بقاء اثره لازم حتى اثر الحناء والصبغ النجس

في البدن والثوب وطاهر سبوع سبوع البر وكان جميع خمر كل طير سبوع البر
اي الوحش احتراز عن الكلب الا هلى والخنزير ليس من السباع فسوف فيما نجس
اتفاقاً واحترازاً ايضا عن الهر وسباع البحر والهواء لان سورها طاهر اتفاقاً كل طير
ما كوله او غيره وقولنا في الدجاج والبط والاوز من المأكول نحو قوله وخر غيرهما
منه طاهر وفي غير المأكول قد مر في قوله وعكسه خمر طيور تحرم البيت في باب ابي حنيفة
رضيه الله عنه وله في الماء المستعمل من الطير قول كقول محمد وقول كقول زفر في الشربة
وفي خلاصتهم ان المستعمل في الحدث طاهر غير ظهور فقول الثلاث فيه واحد وان
توضاء طاهر بماء فهو طهور جملة الاشياء اي النجاسة الحقيقية خلافاً لابي
حنيفة له وابي يوسف والحكيمة خلافاً لهما ومحمد فمافي النظم قوله الموافق لقول زفر
على ما خطى لفظ محدث في بابيه وهما يقولان ان ملاقات الطاهر الطاهر لا تؤثر
في شئ من التغيير وقال محمد اقامة القرية تؤثر في زوال الطهورة دون الطهارة وقال
ابو حنيفة وابو يوسف تطهير النجاسة الحكيمة تؤثر في النجس ولهذا نهى النبي عن
عن الاغتسال في الماء الدائم كما نهى عن البول فيه ولكن ابي يوسف اعتبر الاختلاف فيه
فحكم بالخفة وله ويفسد الماء بموت العقرب والنمل فيه والربا والاختط في نحو
الربا اي الجراد قبل ان يطير والاختط اي الدويبة الخضراء ذات ارجل ست يقال
بالفارسية تشش ما به وهي اطول من الجراد والعقرب والنمل والبعوض ليس
له نفس سائلة وفي افساده الماء القليل بالموت فيه قولان ايضا وعصب الميتة
والعظام والشعر ايضا نجس حرام وعصب الميتة وعظامها وشعرها وصفوها
وريشها وقرونها وظلفها نجس سوى نحو الصوف المجذوز من حي المأكول وله

في شعر الانسان قولان والمذكور في الحاوي وشرحه جلد الميتة من المأكول وغيره
 وصرح فيه بنجاسة الشعر على الجلد المدبوغ فاطلاق النظم يشير اليه اذا المختار ما ذكر
 واخير فيهما وجاء التخصيص بغير المأكول في قول ضعيف ثم ان صاحب الحقايق قال
 قال في المبسوط جلد ما لا يؤكل لحمه لا يطهر بالدباغ عندك ثم قال فلا جرم اراد في القلم
 غير مأكول اللحم قول كيف اراد ما لا يدل عليه كلامه راغب عن القول المشهور في القول
 المجهول والمستور على ان ما في المبسوط لا يدل على التخصيص الا بالاعتبار غير باعتبار
 وهو مفهوم المخالفة فعلى هذا يشكل الامر في لبس الغرو من الحرمان كالوشق والدلف
 مطلقا بل من المأكولات كالتغلب حتى يعلم وقوع الذبح من الصايد للشافعية
 تشريعا تنزعا وقورا والجلد لا يطهر بالدباغ وسيعه بعد بلا سباع بعد
 اي بعد الدباغ وفي الوقعات اذ اصل ومعد جلد حية اكثر من قدر لدرمه لا يجوز صلواته
 مذبوحة كانت او غير مذبوحة لان جلدها لا يحتمل الدباغ لقيام الدكاة مقام الدباغ
 وفي القنية الجلود التي بدغ في ديارنا ولا يغسل مديحها ولا يؤتى النجاسات في دبقها
 ويلقونها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تلم الدبغ في ظاهرة يجوز اتحاد الخفا
 والمكعب وغلاق الكتب والمشطر والقرب والدلاء رطبا وبابسا ولا يجوز اكل يضطير
قد ملك قبل استرداد القشر قد ملك اي الطير وهذا مبني على مسئلة العظم
 فعندنا ظاهر مطلقا وما كؤل من المأكول ولابناء بعد سبق الحدث ولا صلوة مع
 ادنى نجس بعد سبق الحدث كالعمل والاحتلام والاعمال والجنون والفرقة
 والفعل المنوي للصلوة واخذ النعلين والتجاوز عن موضع بقدر فيه على التوضي
 والكت في موضع الصلوة بعد سبق الحدث مقدارا اذ ركن بنية والترتيب في غسل

عضو في الوضوء وكشف العورة قدر ما يمنع ولو نسي ثوبه في موضع الوضوء فاته
 ثانيا لاجله او نسي ركعا من اركان الوضوء وتذكر بعد ما قام في البناء استقبل ولو تذكر
 قبل القيام اتم الوضوء وبني وفي القنية سبق الحدث اشارة الى انه لا بناء مع ذهاب
 وقت المسح اتفاقا فلا يجزى ان يغسل رجله وبني وان امكن خلع خفيه بعمل يسير
 واما اذا ذهب وقت مسحه بعد الانصراف للوضوء فله البناء بعد اتمام الوضوء
 يغسل الرجلين كذا في الوقعات وفي القنية احدث في ركوعه فاستوى قائما او في سجوده
 فاستوى جالسا فسدت لان ادى جزاء مع الحدث ولو تأخر محدوديا مخفضا يبنى
 والافضل للباقي عوده الى مصلاه ولا يضره التسبيح صلواته مطلقا ونفسها
 القراءة ذامبا وفي افساد القراءة جائيا اخلاف والرجل والمرأة فيه سواد والاستحلاف
 للامام جائزا اتفاقا فالوايل واجب عليه صيانة لصلوة القوم حتى لو خرج من المسجد
 او في الصفوف في الصحراء بلا استحلاف منه ومن القوم ولم ينقدّم واحد بنفسه
 مقام الامام تبطل صلواتهم وما دام في المسجد او في الصفوف فهو على امامته حتى
 لو اقتدى به انسان حجازا لبقاء تحريمه اذ هي شرط لم يشترط لها الطهارة ولو توثق
 في جانب المسجد وانظر القوم اجزاءهم وانما يصير المقدم خليفة بنية الامامة كذا
 في معراج الدراية وينبغي للنصرف للوضوء ان يضع يده على فمه مؤمها انه رفع
 وشوذا محدوديا غير رافع راسه لو احدث في الركوع والسجود واراد البناء يشير
 المستخلف للنصرف من الركوع بيده الى ركبته ومن السجود الى جهته ومن القراءة
 الى فمه ليفهم الخلفية ما يضع واذا استخلف المسبوق الذي لا يعرف كم صلى الامام
 وكم بقي يصلي في الرباعية اربع ركعات ويقعد في كل ركعة كذا في الخاتمة ويقدم المسبوق المستخلف

عند اتمام صلوة الامام مدركا ليسلم بالقوم وتقوم هو الى قضاء ما سبق وكذا
 اذا استخلف المسافر يتيمنا ليم صلوة الامام ويستخلف مسافر ليسلم والنفرد
 اتم عند موضع وضوءه والرجوع الى موضع افتتاح الصلوة اولى وكذا المسبوق
 وجاز استخلاف من لم يدخل في صلوة بعد ولو قدم محدثا ولم يقدم حتى قدم متوضئا
 صح ولم تفسد صلواتهم مع ادنى حيث يمكن التحرز عنه كالحديث بخلاف الذباب النجس
 يقع على الثياب ودم البراغيث لتجر النص عن التفصيل بالكثرة والغلظة والخفة لنا
 ان المخرج لو لم يكن ثانيا في قدر الدرهم لما يعنا المقعدة وانما عدلنا عن التقدير بالاستقنا
 لذكرها في المحافل وله ان يجب بان المخرج فيها انما هو من جهة الاحتياج الى كشف
 العورة دون القلة ويكون الاستنجاء فرضا عنه وان لم يتجاوز الخارج المخرج واشترط
 تنقية ما يمسح به وجعل الشرع المسموح منقيا لذلك بخلاف سائر الاعضاء وبخلاف
 غير المنقى والاستنجاء بالاشياء المنهية من العظم والروث والمطعوم واليمن بعده
 جعل الشرع منقيا لهذه الاشياء فلا يجزى الاستنجاء بها عند كذا في شرح ابن
 الملك وايضا تمسكا بعفو المقعدة انما يستقيم على قول محمد حيث يوجب الغسل
 تجاوزا في شئ عنها واما ابو حنيفة وابو يوسف رضي الله عنهما فلا يوجبان الغسل
 ما لم يتجاوز الخارج المخرج اكثر من قدر الدرهم كذا في صدر الشريعة ويؤيد ما ذكر
 في الجواب ما ذكر في الوقعات ان موضع الاستنجاء اذا اصابته نجاسة اكثر من قدر
 الدرهم فاستنجى بثلاثة اجار ولم يغسله بجزء وهو المختار لانه ليس في الحديث المروي
 فصل فصار هذا الموضع مخصوصا من بين سائر مواضع البدن حيث يظهر من غير
 غسل وسائر مواضع البدن لا يظهر الا بالغسل وفيه ان رجلا دخل في الصلوة الامام

قوى في ثوبه اقل من قدر الدرهم من النجاسة اذا لم يمكنه غسله واستيناف الصلوة
 بذلك الامام او بغيره قبل خروج الوقت اتم صلوة مع تلك النجاسة وان امكنه
 ذلك غسل واستانف للجواز يقيين باداء اتفاق ولو ادى ذلك في ثوب الامام
 وهو يرى ان لا يجوز الصلوة معه والامام يرى ذلك جازا يعيد المقتدى عملا بزم
 ولو كان الزعم بالعكس بان رأى الامام فسادها دون ولم يعلم الامام بالنجاسة لا يعيد
 المقتدى ولو كانت النجاسة وقت الاصابة قليلة ثم كثرت بالانبساط اعتبر بعضهم
 وقت الاصابة وبعضهم وقت الانبساط ولا على الارض التي قد نجست ثم عفت
 اثارها اذ يستمر في باب زفر دم الحيض غبيط اسود والحيض
 في الحامل ايضا يوجد اي تازة غبيط طوى اسود واصفر واكدرو عند ناسوء
 البياض الخالص ايضا كالحائل يوجد اي في ايام عاداتها لا كغير ايام عاداتها كذا
 في شرح ابن الملك ولا تنقض به العدة عنه وان اتصل بالولادة فذلك حيض على
 اصح الوجهين واليوم واللييلة ادى مدته ونصف شهر هو اقصى غايته
 كلاهما ثلاثة ايام الحاقا بالمقسط بالمقسط وقال من ذى الاصل والاساس
 ستون يوما اكثره النفاس وقال من ذى الاصل اي بناء على كون اكثر الحيض
 خمسة عشر يوما لان الاجماع على ان اكثر النفاس قدر اربعة امثال اكثر الحيض
 وحيض من تبلغ باستمرار ليل ضمناه الى نهار مثل صلة كفاي قوله عليه
 الصلوة والسلام اغنوه عن المسئلة في مثل هذا اليوم وفي قولهم مثلك لا تبخل
 ات لا تبخل وقال ايضا ان حيض متما مقياسه حيض نساء اهله مقياسا
 اي قياس حيضها يعتبر بحيض عشرين نساء وفي قول له سبعة ايام

لو طهرت في وقت عصر وعشاء فالظهر والمغرب في حد القضاء وحيزها بعد
مضى قدر ما فيه فصل ليس يسقط القضاء فالظهر في الاول والمغرب في الثاني
من حد القضاء بناء على اتحاد وقت الاول مع الاول من الزوال الى الغروب والثاني مع الثاني
من الغروب الى ثلث الليل باعتبار جواز الجمع لعذر على اعتبار الجمع في العسرات ومزلة
والفرق في حق الاداء بلا عذر فكانا متحدين في حق الضرورة ومختلفين في حق السعة
ولهذا لا يجوز الجمع فيها ولا يجب الثاني على من خرج من الاهلية في الاول اتفاقا وفي الغنى
وهذا لا ينافي قوله ومن يصبر اخروقت الفرض اهلا فلا فرض عليه يعصى وقوله
وحيزها بعد مضى قدر ما فيه يصلي ليس يسقط القضاء بناء على اعتباره اول الوقت
لان قوله في وقت عصر وعشاء مطلقا فاذا طهرت في الاول منها فقد طهرت في وسط
الوقت اقول وهذا لا يشفي الان الشافعي لا يعتبر ما بعد قدر يسع فيه فرض الوقت
من اول الوقت فكيف يعتبر وسطه على ان المذكور في خلاصتهم انه اذا مضى اهلا
وقد بقى وقت تكبيرة من النهار والليل وجب الظهر والعصر معا والمغرب والعشاء معا
وفي التنبيه والمهزبان انه اذا صار اهلا قبل طلوع الشمس بركعة لزم الصبح وفيما دونها
قولان وان كان ذلك قبل الغروب او قبل طلوع الفجر الثاني بركعة لزم الظهر والمغرب
ايضا في القول الجديد وفي القديم انما يجبان اذا تمكن من ادائها والشروع في العصر
والعشاء بركعة وفي كلام المزي ما لم يدرك ركعة لا يلزم صلوة وهذا كله صريح في
اعتبار اخر الوقت اوجيع اجزاء مناقض لضمون البيتين او قلها اللهم الا ان يحتمل على
روايتين انار المصنف الى احدهما في موضع والى الاخرى في اخر ويفهم ايضا مما ذكره
سبذكر ان في اخروقت العشاء عنه روايات اوله فيه اقوال وسياتي ببقية الكلام

في قوله

في قوله والسبق في كل صلوة احسن وظهر للعشر ما لم تغتسل ليس يسبح وطهرها
ولا يحل وظهر للعشر ذكره نظر الى مذهبنا والا لا ينتج الوطى طهرها بخمسة عشر
ما لم تغتسل عند فكيف بالعشرة فقوله كقول زفر في الاطلاق مخالفا لقولنا في الغسل
والتيميم وهو قولنا انما يلزم الغسل فيما دون الاكثر ويفيد في الصلوة مطلقا ولكن انما
يفيد في حق الوطى اذا اتم عاداتها وقولنا مضى وقت يسع فيه الغسل والتيميم قائم
مقام الغسل ثم انه لا يحجز صوم نهار طهرت فيه قبل الاكل ويجزئ صوم غد طهرت
في اخر ليلة ولو كان الباقي من الليل لحجة ان كان لتام عشرة وبشرط بقاء مقدار ما يسع
الغسل ان كان الاقل من عشرة وبطل صومها اذا حافت ولو كان في اخر النهار وعليها
قضاؤه لو فرضا لانفلا بخلاف صلوة النفل اذا حاصت في خلاصتها كذا في صدر الشريعة
ولا يجوز سوى التراب يتم ولا بلا استيعاب ولا يجوز بسوى الترتيب وقال
ابو يوسف حنك والنقع عند الفجر ولا الى استيعاب كالوضوء ومن علمتا من فتي
بطلان تيمم من ترك شيئا قليلا حتى تحت السوار والختام وما بين الحاجب والعين
وبين الاصابع حتى اذا لم يدخل الغبار بينها تحملها بقربة ثالثة كذا في صدر الشريعة
ومنهم من جوز به ترك الاقل من الربع ومنهم من جوز به ترك اقل الكف والذراعين
ولا لفرضين وقبل الوقت ولا بغير طلب وفوت ولا لفرضين واما النوافل
فتوابع للفرض وقوله في التيمم كقول مالك وصاحب العذر وفي الخلاصة اذا
تيمم لم يجز ان يودي به الفرض عنه وهذا مبني على ان التيمم خلف عن الوضوء والتراب
من الماء حتى يكون طهارة ضرورة نحو طهارة صاحب العذر ولا يكون ولا بغير
طلب للمسافر في الوقت مطلقا من الجوانب الاربعة قدر غلوة اي دمية سهم

عن قوس ثلثمائة ذراع الى اربعمائة ولا يبلغ ميلا لكن في العمرانات لاكن اخبر بعدم الماء وعندنا انما يلزم لطلب اذا غلب على ظنه ان بقربه ماء او اخبر به والقرب ما دون الليل وفي رواية الحسن انما التقدير بميل واحد فيما دون القدام وانما الاعتبار فيه الميلان وعن ابي يوسف ان غيبوبة القافلة عن بصره في الطلب مجوزة للتيمم واستحسنة صاحب المحيط والامر على مذهبننا اسير هنا بخلاف مسألة الشرافات على مذهبه ايسر فيها حيث يقول لا يجب عليه شرب الماء باكثر من ثمن المثل باعتبار اقرب مكان عذفيه الماء قل الذائد على ثمن المثل او اكثر وعندنا يجب الشرايين يسير وهو ان يشتري ما يساوي درهما بدرهم ونصف والشراب درهمين غبن فاحش وما ذكر في المجمع ليس على ما ينبغي وهذا الكلام في الطلب من المعدن من الرقيق فواجب عندهما لان الماء خصوصا للطهارة مبذول عادة وليس سوال في ما يحتاج اليه مذلة وخرج الا في رواية حسن بن زياد فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض الحرج والتيمم انما شرع لدفع الحرج كذا في المبسوط فلما اعطى بعد ما صلى يعيد على القول الاول دون الثاني بخلاف ما لو منع قبل الصلوة واعطى بعد ما فانه ينوضا ولا يعيدها باتفاق الروايات ويسنوي في ذلك غلبة الظن والشك واما في عروض في الصلوة فقليل يقطع ويسال وقيل يتم ويسال فان اعطى يعيد والا فلا وهذا انما يستقيم على القول الاول ولا يلزم طلب الدلو ولو طلب فغال انظر وجب الانتظار الى خوف فوت الوقت عند ابي حنيفة وعندهما انظر وان فات الوقت بالاتفاق وله المشي الى ما راى في الصلوة فظنه ماء يفسد صلوة بظهوره سرا وليس لواهب الماء التيمم ما لم يعرض عن الرجوع مانع كذا في المحيط وما ذكره في فقهية مرصوص راسها يمنع التيمم في البادية ما لم يحف العطش والحيلة ان يهرب من غزو

ثم

ثم يستودعها منه ثم يستوهبها بعد الخروج من البادية كذا في الوقعات ويعلم ما نقل عن المحيط ان اثر هذه الحيلة انما يظهر اذا حصل المانع عن الرجوع ولا يجوز غير التيمم للسافر عند الماء الموضوع في نحو الخبز في الطريق الا ان يستدل بكثرة على اباحة الشرب والنوضي جميعا ويستوى في الشرب منه الغني والفقير وكذا الثمار المجمعوله للمارة بخلاف الصدقة فانها عليك من الفقير خاصة وتلك اباحة للغني والفقير جميعا ونظيرها المسجد والمقبرة وسرير الجنائز وثيابها والرباط واجزاء المصحف ونحو ذلك كذا في الوقعات التوضي من ماء السقايات والحياض المعدة في الطريق منهم من جوز مطلقا ومنهم من منعه مطلقا ومنهم من جوز ان استدل بكثرة الماء على الاجازة فيكون جواز التيمم وارتفاعه بذلك الماء على هذا الاقوال والنفاصل ولا يجوز الحمل الى البيت لشرب اهله ما لم يعلم الاذن وان كان قد انجحد وفوت اي فوت الماء وخوف فوت الصلوة الى اصابة الماء القريب اقل من قدر الميل واستعماله لا يجوز التيمم خلافا لنا في صلوة الجنائز والعيد وفي قول له يصلي بالتيمم ثم يعيد واصله كون التيمم بدلا عن الوضوء غير رافع للحدث كوضوء اصحاب الاعذار بل مبيح للصلوة حتى ينوي فيه استحابة الصلوة دون رفع الحدث وعندنا التراب بدل عن الماء رافع للحدث ولا يزول بوجود الماء من بعد ما يشرع في الاداء كما لا يزول بماء يباع بزيادة دانق على الثمن اذ حرمة الصلوة اقوى من حرمة دانق من بعد ما يشرع الى ان يفرغ من التشهد فيمضي في صلوة وفي قول له ينوضا ويبنى وقع فافر في الحدث وقول له مثل قولنا انه ينوضا ويستقبل الصلوة وان دابة قبل السلام عند ابي حنيفة رضي الله عنه لقوله ثم خرج المرء من صلوة بفعله فرض ولا يجوز لمريض لم يخف ذهاب نفسه في العضو او طرف

ولا يجوز لريض في قوله الجديد وقوله القديم كقولنا انه يجوز بخوف الازدياد
والاشتداد والامتداد والغاية الرسغتان في اليدين فيه وهذا اول القولين
وهذا اول القولين وقوله الجديد كقولنا وانجنب المجرع ثلثاه اعلم يغسل ماصح
مع التيمم وانجنب المجرع ثلثاه المراد اكثره وكذا اعضاء وضوء المحدث باعتبار
العدد ومنهم من اعتبر في كل عضو على حدة ثم مذهبه الجمع بين الغسل والتيمم
مطلقا ومذهبا الجمع بين الغسل والمسح فوق العضو والخرقة في كثرة الصحيح
والتيمم فقط في كثرة المجرع ولا رواية في المساوي فالحق به بعضهم بالاول وبعضهم
بالثاني وهو اصح كذا في المصنف وفي شرح ابن الملك والاول الصحيح لانه احوط فعلى
هذا الخلاف في الموضعين على نوعين ومودى النظم الخلاف في موضع على نوع ويجوز
تيمم العاجز عن استعمال الماء لقروح يديه مع القدرة على الاستعانة بالغير وفي
انعدام المعين اتفاق وان يصب ماء لبعض طهره فليتم بعد غسل قدره
كواحد ثوب يستتر بعض عورته لا كما الماء النجس والمهبال للشرب وليس للباغى الجنب
الفاجر ترخص برخص المسافر وليس للباغى وقاطع الطريق والعيد الا بوق
برخص للمسافر من القصر والافطار واستكمال مرة مسح المسافر وتناول الميتة
حالة المخصة لا كما المقيم العاصي وفي الحقايق الاختلاف في انشاء السفر على اللصية
اذا لو انشاء سفر مباحا ثم غير الفصد الى معصية فانه يترخص اتفاقا وكذا الخلاف
اذا لم يكن للمسافر غرض صحيح نحو طوف صوفي لرواية البلاد ولا يجوز مسح خف
قد لبس قبل تمام الطهر او طهر بكبس قبل تمام الطهر بان يلبس اليمنى بعد غسل
اليمنى قبل غسل اليسرى او طهر بكبس بان يلبسها بعد غسل اليمنى قبل غسل الوجه

واليدين ومسح الرأس بناء على اشتراط الطهر الكامل عند اللبس واشتراط الترتيب
في الوضوء ولا على الجرموق فوق الخف وما منع عنه قليل الكشف مثل الخف
على الخف الخلاف فيما لبسه على طهر لبس الخف عليه ولو لبسه على الرجل جاز
مسحه اتفاقا ولو كان الموق من الكرياس لا يجوز المسح عليه ان يكون رقيقا
يصل البلل الى ماتحته كذا في الحقايق وكذا على الخف الكرياسي فوق الرجل لا يجوز
ونقل عن الفتاوى الشاذي ان ما لبس من الكرياس المجرى تحت الخف يمنع المسح
على الخف لكونه فاصلا وقطعة كرياس تلف على الرجل لا يمنع لانه غير مقصود باللبس
ولكن ينبغي ان لا يمنع الاول ايضا قياسا على ما ذكر في الكافي من ان الخفين الغير
الصالحين للمسح يخرقهما لا يمنعان المسح على الموقين فوقهما اتفاقا ويجوز على خف
ذي طاقين اجماعا وعلى الخف المستخذ من اللبد كذا في الخلاصة وعندنا يجوز للمسح
على الجرموق المذكور في النظم بل يجب اذا لم ينزعها لانه لو ادخل يده في الموقين ومسح
على الخفين تحنهما لا يجوز وعن ظهير الدين المرغيناني تجوز المسح على الجرموق الواسع
الذي يبد وللناظر الكعب وقال اللفقه ابو جعفر الجرموق والخف بجعلان الخف
واحد في هذا الموضع فيجوز المسح على ما كان ملبوسا فوق الاخر وان كان فيهما اوفى
احدهما خرق كبير بعد ان كان الصحيح منطبقا على الخرق بحيث لا يبد ومنه مقدار
ثلاث اصابع من القدم ولو كان الخرق في الفوقاني يجوز المسح عليه وعلى ما يبدو
ومن الخرق من التحناني وهذا الخلاف المذكور في النظم بناء على انه خلف الخف والرجل
وما منع عنه اى عن المسح قليل الكشف اى الخرق الكاشن في موضع فرض الغسل وهو
قول زفر وان يسافر بعد ما المسح بدي لم تزد المدة فاحفظ واحمد بعلم المسح

إشارة إلى أنه إذا لم يحدث واحد لم يسمح حتى سافرا ثم مدته اتفاقا بناء على أن اعتبار
 المدة في أحد قوليه من وقت المسح وإشارة إلى أنه بعد ما المدة انقضت ينزع اتفاقا
 وإشارة إلى أن المسافر إذا قام قبل استكمال مدة للقيم يتمها وبعد ينزع وقال بالترجيع
 والأفراد ولا يرى التشويب للنادي والترجيع في الأذان سنة مؤكدة كذا
 في خلاصتهم وعندنا ليس سنة وهو أداء الشهادتين بحفظ الصوت ثم يرفعه وفي
 العناية وكذا لا يحل الترجيع في قراءة القرآن ولا النظرب ولا يحل الاستماع إليه والأفراد
 في إقامة الأقول قد قامت الصلوة فانه مثني ولا يرى التشويب في صلوة بل يكرهه
 وقوله القديم كقولنا انه سنة في الفجر وهو قوله الصلوة خير من النوم وقيل هو
 النداء ابتداء بالصلوة والفلاح بعد الأذان بزمان وقد مر قول أبي يوسف وليس
 بالتشويب بأس البيت ولا يقيم غير من يؤذن والسبق في كل صلوة أحسن
 إذا كان حاضرا فانه مكروه كما إذا حق وحشة والسبق أي الأداء في أوائل الاوقات
 أحسن إلا في اشتداد الحدة وأما الإبراد بالظهر فافضل كذا في خلاصتهم وغيره
 وقال ابن الملك المفهوم من شرح المصنف للجمع أن الشافع قال إن كان يصلي الظهر
 وحده يجعلها وإن كان يصلي بمجاعة يؤخرها يسيرا وكذا يبرد الجمعة في رواية عنه
 ولا يبرد في أخرى شدة الخطر في قواتها وحده التعجيل أن يقع الأداء في النصف الأول
 من الوقت عندك وعندنا إلا في العشاء له قوله عليه الصلوة والسلام أول الوقت
 رضوان الله والآخره عفو الله ونحن يحمل العفو على الفضل استشهاده بقوله تعالى
 يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ يَعْنِي انْفَقُوا مَا فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِكُمْ وَقُوَّتِ عِيَالِكُمْ
 وحمل معنى الحديث على سائر الأدلة المثبتة لفضلية التأخير وهذا الخلاف

في الأفضلية وله خلاف من وجه آخر وهو أنه قال يجب أداء ما في أول الوقت على
 سبيل التوسعة والتخير كان الشارع قال إذا الصلوة في هذا الوقت ما في أوله
 أو وسطه أو آخره وقال شاذية من الشافعية أن الوجوب يتعلق بأول الوقت وفي الآخر
 قضاء كذا في شرح المعنى للنصوري وعندنا نفس الوجوب في الأول ووجوب الأداء بتوجه
 الخطاب في الآخر وبقي الثمرات والتفريعات في الأصول وقد مر من نظائر هذا الكلام
 في قوله لو طهرت في وقت عصر وعشا البيتين ثم حدثا خيرا في الفجر انه إذا أراد تطويل
 القراءة بيندي بالجلس وتختتم بالشويز والاسفرا ابتداء بحيث لو ظهر فساد صلوته
 بعد فراغه من فعلها على وجه مسنون لا يمكنه إزالة المفسد وإعادة تعاد بالقراءة
 على وجه مسنون قبل طلوع الشمس وتأخيرنا الشروع في العصر إلى ما قبل تغير
 ضغر الشمس في صفاء الهواء أو تغير قوضها بحيث لا يتخير فيه البصر في الصحيح ويكره
 تأخير الشروع إلى التغير دون مدا الأداء وتطويله إليه في الصحيح واشتباك النجوم
 في المغرب كثرها وذلك إنما يقع في النصف الآخر من وفيه وما في الكثر من أن تأخير
 العشاء إلى ثلث الليل مندوب محمول على ما في الفدوري والهداية من أن تأخير
 إلى ما قبل الثلث مندوب إذا ما صلما في التحقيق واحد لعدم دخول الغاية وهو مضمون
 أخرجه من الثلث في الندب لكونه إلى الملك الحكم بمنزلة الليل في حق الصوم
 وقيل في الصيف يجعل كذا في الهداية ومرر نظيره في مسئلة الحمة ثم التأخير إلى
 نصف الليل مباح وإلى النصف الأخير مكروه لما فيه من تعليل الجماعة وقد انقطع
 السمر قبله كذا في الهداية وإيضافه الوقوع في شبهة الخلاف إذا خرج الوقت حينئذ
 عند الشافع وكل ذلك في انتفاء الاشتباه في دخول الوقت وفي الوقوع في الوقت المكروه

واما في واقع الاشتباه من الازمنة والامكنة فالمستحب التأخير في الاول
والتهجيل في الثاني وعن هذا قال ابو حنيفة رضي الله عنه فيما رى عنه التأخير
مستحب في جميع الاوقات في يوم القيم احتياطا بجواز الصلوة بعد الوقت
لاقبله وفي القنية الاسفار سنة الفجر افضل من الغليس وقبل المستحب
فيها اول الوقت وجوز التكرار للجماعة في كل مسجد باذان واقامت ولم يكرهه
تكرارها بهما لاهله بعد ما صلى بهما غير اهله وفي مسجد لاهله نحو
مسجد الشارع وجوز ابو يوسف لثلاثة او اربعة ممن فاتتهم الجماعة بان يصلوا
باذان واقامة في زاوية غير موضع الامام كذا في المصنف وفي العناية ان صلى فيه
اهله او بعضهم باذان واقامة يكره لغير اهله وللباقي من اهله ان يعيدوها
وفي شرح ابن الملك لو صلوا فيه ثانيا بلا اذان ساح اتفاق وفيه انه لو فاتته
جماعة لا يجب عليه الطلب في مسجد اخر وفي القنية فاتته الجماعة في مسجد اخر
فيه جماعة فهو افضل في المسجد الحرام ومسجد النبي عليه الصلوة والسلام
وفيه مؤذن مسجد اذان واقام وصلى وحده ليس لمن يجي بعده الجماعة
والوقت للغرب قدر ساعة مقدار ما ينظر ويؤذن ويقيم ويصلي ثلث ركعات
وقيل مقدار ركعتي السنة وثلث ركعات الفرض ويطلق اي يجوز الجمع
بين الصلوتين اي الظهر والعصر بان يصلها في وقت الاول والثاني وبين المغرب
والعشاء كذلك لاجل السفر الذي يقصر فيه الصلوة في اصح قوليه وهو مسير
يوم وليلة عند بين الصلوتين وعذر المطر الذي يبتل منه الثياب وقد امتد من قبل
دخول الوقت لا كما لمطر الواقع ابتداءه بعد دخول الوقت ولا كما خوف الظلمة

والريح والمريض ولكن يكون هذه الاشياء عذرا للترك الجماعة وقد مر نظير هذا
في قوله لو طهرت في وقت عصر وعشاء البيت ولا فساد اصله الرجل
بامرأة حاذية فاسمع واعقل وفي شرائط المحاذاة وتفصيلاتها وحمل الشكالاتها
مشقه وقد ذكرت مسئلتها مرة في قول ابى يوسف وكذا سد الطريق ومحاذاة
النساء ولا بان يستل في الصلوة من ربه الاملاك والزوجات الاملاك والزوجات
ما يجوز الدعا ند خارج الصلوة وما لا يستحيل سؤاله من الخلق فهو من كلام
الناس لا يصلح في الصلوة شئ منه عندنا حتى لو قال وقنا عذاب الفقر يخرج من
الصلوة ان قعد قدر التشهد والافسدت صلوة كذا في شرح ابن الملك وقوله
في الادعية وترحت بلا تشديد خطأ وجاز ما مائة الصبيان للبالغين في اي
صلوة كانت وذوى الاسنان الظاهر انه بيان وتأكيد وان فسر في المصنف
بالشيخ اذ لا فرق في حق الصلوة اللهم الا ان يقال ان في الشيخ مظنة الجواز
عندنا ايضا بخلافهم عن مفسدة الشهوة فرد هذا الظن الى اصل اخر وهو فساد
بناء الفرض على النقل والنقل المضمون على غير المضمون او النقص والنقص على
قول بعض واما بناء النقل المضمون على مثله فغير فاسد بالاتفاق ولكنه مكروه
عندنا ويجوز ان يؤتم الناذر بشرط اتحاد المندوبين بان يقول احديهما نذرت ان صلى
الركعتين اللتين نذرهما فلان وان يؤتم الحالف والناذر الحالف كذا في الحائبة والوتر
فرد ركعة في قول وثلث بقعة في اخر وثلاث بتسليتين في اخر وبعد ما يركع
يدعو اي يقنت في النصف الاخير من رمضان فقط هذا الخلاف في محل القنوت
وزمانه جميعا ويؤدى النظم الاول وهو في الفجر كذا اي بعد الركوع ايضا لكن

في جميع السنة وفي أولية الجهر والاختفاء فيه اختلاف في حق الامام واما للفتنة
 فان شاء قنت سرا وان شاء امن كذلك والمسبوقا نما يقنت مع الامام
 وان يصلي المتحرى بالتجهد سيد البيت الحرام فليعد فليعد كغير المستمرى
 مثل المتيا من المنيا من في اصح قوله بعدم اصابة الجهة لنا ان ما يجب توجهه اليه
 حالة الاشتباه جهة تحريم وقد وجد اصابته افران فرض القبلة اصابة عين الكعبة
 للمكي ظاهرة كانت او وراسعائل واصابة الجهة للغايب في الصحيح لقوله عليه الصلوة
 والسلام ما بين المشرق والمغرب قبله معنى لمن في جانب المدينة ولا يشترطية
 عين الكعبة للغايب عند الاستقبال اقامة نيتها مقاما اصابة عينها كذا في التجسير
 فعلى هذا لا يرد عليه ما اورده صاحب العناية وصاحب البيان من صحة صلوة
 صف زاد طوله على قواعد البيت وعن ابي حنيفة ان المشرق قبله اهل المغرب وهو
 قبله اهل الجنوب وقال بعضهم الكعبة قبله من في المسجد الحرام وهو قبله من في
 خارجه من بيوت مكة ونواحيها وهي قبله الافاق اطراف العالم ثم ان تحويل
 الصدر عن القبلة ينبغي ان لا يفسد الصلوة مطلقا عند ابي حنيفة وبشرط عدم
 امتداده مقدار اداء ركن عند محمد ومقدار امكنه عند ابي يوسف والفرض
 لا يكره عند المطلاع ولا الزوال والغروب فاسمع وما بين شروع صاحب الشمس
 في الظهور وبين ارتفاعها قدر ريج او ريجين مطلع وما بين ابتداء التغيير والمغيب
 غروب وهكذا عبارة الشرحين ويكون نقيضه يكره وعبارة المختلطات والمسبوق
 لا يجوز فيحمل الاول على الثاني لاستلزام الكراهة النقصان للاستلزام لفساد الكامل
 خصوصاً كراهة التحريم وهذا التاويل يستقيم استثناء وقتا عصر يوم الغروب

بعد ذكر الكراهة بناء على وجوبه على النقصان ويستثنى ايضا صلوة جنازة حضر
 فيها بل لا ينبغي ان يؤخر وسجدة تلاوة تليت فيها فان المستثنيات جازة مع الكراهة
 والنقصان لوجوبها كذلك كذا في الكافي وفي شرح الكثر للزيلي يجوز سجدة التلاوة
 من غير كراهة لنا اطلاق النص الناهي عن الصلوة في الاوقات واما قوله عليه
 الصلوة والسلام فليصلها اذا ذكرها الحديث محمول على النذكر في غير هذه الاوقات
 واما اذا وجبت سجدة التلاوة او صلوة الجنازة بسبب قبل هذه الاوقات ففي رواية
 يجوز مع الكراهة وفي اخرى لا يجوز اصل يعرف ذلك من البيان كذا في العناية
 واختار بعض كبار الفقهاء ان لا يمنعوا الكسالى المتوجهين الى الصلوة عند طلوع
 الشمس لان توقيفهم الى ارتفاعها يؤدى الى الترك والصلوة على مذهب محمد
 من الترك والنفل في البيت الحرام جاز فيهما وما عن الجوارح حاجز البيت الحرام
 اى مكة بذكر الجزء وارادة الكل كما في قوله تعالى هديا بالغ الكعبة اى الحرم له
 استثناء النبي عليه الصلوة والسلام ممكنه في حديث النهى عن النوافل في هذه
 الاوقات قلنا حديث الاستثناء غريب لا يزاويه على الحديث المشهور فيها اى في هذه
 الاوقات والنفل بعد الفجر والعصر اذا كان لذلك سبب فهوذا بعد الفجر والعصر
 اى بعد اداء فرضها ما طلوع الشمس وتغيرها فهوذا اى جاز غير مكروه ايضا
 يجوز ركعتي الفجر والطواف وتحية المسجد لا كابداء النفل بلا سبب ظاهر
 اذا الاشتغال بالدعاء اوى حينذ وهو قبيل العيد فقد اى جاز بلا كراهة
 في المصنف وغيره وعندنا يكره مطلقا بل هو نقل في ذاته وان وجب لغيره فلم
 يجوز ركعتا الطواف لان وجوبها يخنم الطواف بالصلوة وكذا لم يجوز نفل شرع فيه

ثم افسد لان وجوب لصيانة المؤدتي عن البطلان كذا في الكافي بعبارة لم يجوز
 فعلم من هذا ان ما قاله بعض الفقهاء اذ اخاف فوت فرض الفجر عن الجماعة يشرع
 في السنة فيقطعها فيقضيها قبل الطلوع مرورا على ان الامر بالشروع للقطع
 قبيح شارعا كذا في شرح ابن الملك وانما اطلقنا الكراهة في النفل بسبب وبلا سبب
 تفريغا للوقتين الا شرقيين على غيرها اشغلا بالفرض ولو كان تقدير الان الفرض
 التقديرى اقوى ثوبا من النفل بخلاف الواجب بعينه فانه اقوى من التقديرى
 فيجوز سجدة التلاوة لوجوبها بايجاب الله تعالى وانما ايجاب العبد التزاي وان
 نذر ان يقرأ آية السجدة فهي من جنس الواجب بعينه المحقق بالفرض وكذا المنذور
 ملحق به عند ابى يوسف خلافا لما رجم الله لوجوبه بايجاب العبد قصد وايضا
 اطلقنا الكراهة في النفل قبل اداء صلوة الفجر بعد طلوعه لقوله عليه الصلوة
 والسلام اذ اطلع الفجر فلا يصلوا الا ركعتي الفجر ولو طلع بعد ركعة التهجدة كما
 الاتمام افضل كذا في التجنيس ولا يندب عن سنة الفجر كذا في العناية ولا يجوز
 قضاء ما افسد من سنة الفجر بعد الشروع بعد صلوة الفجر وقيل يجوز كذا
 في العناية وهذا نظير ما مر من كلام الفقهاء ومن اوقات كراهة النفل ما بعد
 شروق الامام فان كان شرع في النقل قبله يقطع على راس الركعتين مطلقا
 وفي السنة قبل الظهر روايتان في عدم فوت الجماعة ويقطع عند الخوف رواية
 واحدة ويقطع عند الخوف سنة الفجر ما لم يقيد الركعة الثانية بسجدة وبعد
 اتمام فرضه لا يفيدى بالنقل وكذا بعد العصر وبعد المغرب في ظاهر الرواية
 لاستلزام ارتكاب البتراء او مخالفة الامام وتركه الترتيب في الفوائت يجوز

في
 سجدة
 التلاوة
 لا يجوز

يجوز ورعايته افضل والاحتجاب غير ثابت قطعا بل على احتمال تأويل النص والدليل
 والاشارة الى الاشكال والجواب مر في قول ابى حنيفة رضى الله عنه ومسح ريع
 الحية المفترض وهو وارد في كثير من المواضع وانما ان هذا بعد حصول المقصود
 ويقول يجوز لدفع توهم عدم الفعل وسقط الفرض بعده عندنا نحو وجوب
 الامتناع عن الصلوة في الارض المغصوبة ولو اكتفى بالثاني لثوهم وجوبه عندنا
 كوجوب الفاتحة حيث يسقط الفرض بتركه فلا انظم لعدمها الى الاخر افاد وجوب
 لا يسقط الفرض بتركه وما القليل من كلام الناس بموجب قطع صلوة الناس
 والقليل اى القدر الذى لم يفرق سببه نظم الصلوة كذا في الاسرار وفي الكافي كلمة
 واحدة من كلام الناسى والخطاى والمكروه اذا كان من جنس كلام الناس من يقطا
 ومن نائم في الخمار وقهقهة النائم في الصلوة غير معتبرة بالانفاق كالفظة القران
 والاثار وكقيل فعلم لا كالعهد والكثير من القول والفعل وهذا اولى من تفسير
 الاول بجمع الانسان كذا في المفتى والظاهر ان الاولى ان يجعل الاول جمع انسان ليفهم
 اشتراط كون الكلام من جنس كلام الناس من البيت ويجعل الثاني اسم فاعل من
 النسيان ليفهم قيد النسيان للخلاف ولا يكون ذكره عبثا الحاصل ان ما الخير
 في المفتى فيه ترك ما حقه الذكر وذكر ما حقه الترتيب بخلاف ما اخترنا ومعرفة
 كثيرة العمل موكوله الى الاحتياج الى اليدين او استكثار الناظر وظنه انه ليس في
 الصلوة فلا حاجة الى ما في بعض الكتب من ذكر الجزئيات من الامثلة وفي الوقعات
 المصلى اذ ادعاه احد ابويه فلا يجيبه ما لم يفرغ من صلوته الا ان يستغث بشئ
 منه وكذلك الاجنبى اذ اخاف ان يسقط من سطح او يحرقه النار او يغرق في الماء

وجب عليه ان يقطع الصلوة قال الطحاوي هذا الجواب في الفريضة ولو ناداه
 احد ابويه عالما بانه في صلوة التطوع لا بأس بان لا يجيبه ولو ناداه غير عالم
 بذلك يلزمه ان يجيبه وعليه قوله عليه الصلوة والسلام لو كان جريح الراهب
 فقيها لاجاباته وفيه وللصلي ان يقطع الصلوة فرضا كانت او تطوعا ليسترد ما
 منه في الصلوة اذا كان مقدار درهم لقوله عليه الصلوة والسلام قاتل دون
 مالك من غير فضل والمال لا يصدق على ما دون درهم حتى لو اقر بمال لا يصدق
 تفسيره باقل من درهم ولا افتتاح بسوى التكبير وبطلان التقليل للتغيير
 اي الله اكبر والله الاكبر وزاد ابو يوسف ضد قوله الله كبير والله الكبير حيث
 قال ولا شروع بسوى الكبير البيت وبطلان التعليل بانه ثناء خالص يقوم مقامه
 كل ثناء خالص حيث يضح عند ابى حنيفة ومحمد بكل ذكر هو ثناء خالص لله تعالى نحو
 التهليل والتسبيح والتحميد وكل اسم موصفه نحو الرحمن اعظم والرحيم اجل سواء كان
 يحسن التكبير او لا كذا في الحقايق وفي صحة شروع بقوله الله رويتان كذا في المسنة
 وفيه ان اكار ما نفع للشروع ويفسد في الحلال لانه اسم للشيطان وفي القنية
 من اسماء اولاد ابليس ولانه جمع اكبر نوع من نبات الارض وفي اكبر بالكاف الصغير
 اختلاف الاصح المنع والافساد ومذاهد الالفين مفسد عند الاكثرين وقيل بمف
 فن لا يميز وفي تفسير القاضي وحذف الف التثنية المحذوفة عن الخط بين اللام والهاء
 نحن تفسد بصلوة ولا ينقصد به صريح اليمين للتغيير اي تغيير لفظ التكبير
 الى لفظ اخر او معناه يبطل لاداءه الى تغيير حكم النص وهو قوله عليه الصلوة
 والسلام تحريمها التكبير لان من شرط التعليل ان لا يغير حكم النص قلنا حكم النص

تعظيم الله تعالى بكل جزء من البدن واللسان منه دون اللفظ واللغة فلا تغيير
 وفي القنية اذا قال في ابتداء الوضوء لا اله الا الله او الحمد لله واشهد ان لا اله الا الله
 صار مقبلا السنة التسمية وانه من الصلوة عند سنة وجهت وجهي بعد
 وانه اي تكبير الافتتاح من الصلوة حتى لا يجوز بناء النفل على تحريمه الفرض مثل
 ان الاحرام من الحج حتى لا يجوز قبل اشهد كسائر افعاله وجهت وجهي اي ايتوجهت
 وجهي الى اخرها فنص الى عليها لا على الشاء كما هو مذهبنا ولا يجمع بينهما كما هو مذهب
 ابى يوسف وقد مر في قوله ويستحب قوله اذ كبر البيت بعد اي بعد التكبير والحمد
 في كل قيام يقرأ فرضا وبسم الله جهرا يبدأ والحمد اي سورة الحمد فرض وعندنا
 وجوبا يقرأ مع البسملة تمام حروفها وتشديد يداها فاركان الصلوة عند اثني عشر
 النية والتكبير الاوح والقيام وقراءة الفاتحة والركوع والرفع عنه والسجود والرفع
 عنه والقعدة الاخيرة وقراءة التشهد فيها والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام
 والتسليم كذا في خلاصتهم وبسم الله جهرا يبدأ اي يقرأ في ابتداء الفاتحة جهرا
 في الجهرية بناء على انها اول الفاتحة قول واحد وفي اويل السور له قولان وهكذا
 التامين فيه الجهر وموضع الكفين فيه الخمر وعندنا يكره الجهر فيها فيه اي
 في القيام الخمر اي وضع اليدين على الصدر كما في النساء وعندنا تحت السر في حق
 الرجال وسنة رفع اليدين ادر كع وعند رفع الرأس منه اذ رفع منه اي من
 اي من الركوع اذ رفع هذا البيان ان رفع اليدين مقارن لرفع الرأس ليس نحو قولهم
 الجراء ينزل عند الشرط اي بعده المولد بالهوض القيام في الثانية والرابعة وللنوم
 جلسة لا تترك وسنة في القعدة النورك جلسة لا يترك استحبابا وعندنا يكره

في القعدة الأخيرة لا كالاولى التي يفترش رجله اليسرى فيها ويجلس عليها ونصب
اليمنى التورك اخراج الرجلين من الجانب للأيمن والصاق الاليتين بالارض
كذا في المحيط والمصنف والهداية وغيرها وما ذكر صاحب المجمع وشرحه لا يلبس
على البيتية ونصب رجله اليمنى ويخرج اليسرى من تحتها غير مخالف لهذا الذي شرط
تحدا افتراض الرجلين ولازم اى فرض وعندنا واجب تشهد الفعود الاخير
واما الفعود ففرض اتفاقا قدر الفرض مقدار التشهد فلو تشهد المقتدى قبل
تشهد الامام نفعل ما يخرج به عن الصلوة فصلوته جائزة لان الفعود تتم
في حقه كذا في الوقعات فلو تركه وقيد ركعة بعد حمله بسجدة بطلت فرضية
صلوته ولا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرباعية الغائية للزوم اقتداء المفترض
بالمستفل في حق الفعود ولو تذكر بعد الفعود بسجدة التلاوة وعاد اليها ارتفعت
القعدة وعليه اعادتها ولو حصل الفعود في حالة النوم لا ينوب عن الفرض
وعليه اعادته في اللفظة وهو المختار وكذلك ركن وقع في النوم لا عبرة به ولو كان
خلف الامام يكون لاحق واما القعدة الاولى فقد ذكرها بعضهم بانها واجبة
وقال بعضهم بوجوب التشهد في القعدتين وبعضهم بوجوبه في الثانية وكونه
سنة في الاولى وفي القنية اقتداء مقيم بمسافر وترك القعدة مع امام فسدت صلوة
فالقعدتان فرض في حقه وقيل لا تفسد وهي نقل في حق المقتدى ولو اقتدى
مسافر بمقيم وترك القعدة الاولى فالاصح انه لا تفسد صلوة المسافر والواو
في التشهد بالافراد والتوحيد تأكيد وهو على ما في الشرحين التحيات لله والصلوات
الطيبات الزايات الناميات لله سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلام

علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهدان لا اله الا الله واشهدان محمد رسول الله
وعلى ما في الاسرار والمبسوط والمختلفات والايضاح والهداية وخلاصتهم
التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله سلام عليك الى اخره بغير واو وفي
شرح الطحاوى انه عند بغير واو فيجعل على رواية عنه بواو واحدة وقد اخاره
صاحب المنظومة واخرى بغيرها وقد اخاره صاحب المجمع وعلى التقديرين هو
تشهدان عباس رضى الله عنهما والمراد الاشارة الى هذا التشهد بذكر علامته الخ
افراد الواو والافا لخلاف ليس في افراد الواو فقط بل في اشياء اخر منها تقريب السلام
وتجريد ومنهم من اخاره تشهد ابى موسى الاشعري التحيات لله الطيبات والصلوات
لله ومختارنا تشهد ابن مسعود رضى الله عنه وفي الوقعات ولا يشير بالسباحة
عند قوله اشهدان لا اله الا الله وعليه الفتوى والصلوة فيه للالزام
وهكذا التحليل بالسلام والصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام واقفا
الهد صل على محمد فيه اى في القعود المذكور ولو زاد في القعود الاول اللهم صل
على محمد يلزم سجود السهو في السهو وعن ابى حنيفة لزوم زيادة حرف وفي الوقعات
رجل قال في صلوة صلى الله على محمد ان لم يكن مجيبا لا يفسد صلوة لانه دعاء
بصيفته ولم يوجبوا باحتي بغير وفيه الافضل للعاطس المصل ان يسكت ولو قال
الحمد لله لم يفسد صلوته وقال ابواليث ينبغي ان يقول ذلك في نفسه وفيه انه
لا يجب على قارى اسم النبي عليه الصلوة والسلام في تلاوة القرآن الصلوة
عليه لان قراءة القرآن على نظمه وتاليفه افضل من الصلوة على النبي عليه
الصلوة والسلام فاذا فزع من قرأه ان شاء فاذا لم يجب عليه فلان لا يجب

على السامع منه اولى للالزام اى فرض وعندنا سنة فيه وفرضيتها في العمرة
وقيل يجب على الذكور والسماع عند كل ذكره خارج الصلوة عليه ولا يجب بذكره في ضمن
الصلوة عليه لاداءه الى التسلسل المؤدى الى المخرج اذ لا تدخل في حقوق العباد لاجبا
حتى قالوا ينبغي ان يشتم في كل عطسة ترتب عليها الحمد وان تكررت مرارا كثيرة الاثمة
المذكور فيه بخلاف سجود التلاوة وشكر النعمة ونحو ذلك من حقوق الله تعالى فان
الداخل فيه جاز لغناه وهكذا فرض التحليل والسلام واقله السلام عليكم وعندنا
سنة والاصح انه واجب وما قاله الشافعي في التكبير وارد مهننا الا انا نقول في الحديث
بيان ان التحليل يقع بالتسليم وليس فيه نفى غيره على انه بمثل هذا الخبر لا يثبت
الفرضية ومن سعى قبل السلام يسجد ولو على الكور سجدت يفسد ومن
سها بزيادة او نقصان سجد للسجود قبل السلام سنة وبعد جواز وعندنا السنة
بعد والكراهة قبله لعدم تنامي زمان العلة اذ ينصorian يسهو ثانيا بعد
السجود له فيلزم الترك الغير المشروع والتكرار الغير المشروع ولو على الكور سجدت
يفسد كما لو منع وجود حجر الارض وعندنا يكره ولا يفسد صلوة ولو بسط
سنة او ذيله على شئ بنفس فسجد لا يجوز وقبل في رواية يجوز ولو وضع كفيه او بسطه
حرقه على شئ طاهر للحجر او البرد او للتراب وسجد جاز والكلام في الكراهة ولا يجوز
على غير المستقر من نحو الثلج والحشيش والخبث في المحلوج الذرة بحيث لا يجدي منه
الحجم والصلابة ويجوز على فخذ الضرورة الزحام عند ابى حنيفة وعلى طهر رجل في
الصلوة ولا يجوز على ركبته ولا على رجل ليس في الصلوة ولا يجوز ارتفاع موضع
السجود عن موضع القدمين اكثر مقدار نصف ذراع والركبتان واليدان ان يقع

الركبتان واليدان

والركبتان

والركبتان واليدان كالقدم والوجه بناء على ان وضع اليدين والركبتين ليس
بفرض عندنا حتى لا يمنع الجواز تركه اخيارا كتركه اضطرارا وهو الصحيح والنفى
به ومختار ابى الليث في تركه وضع الركبتين او وضعهما على النجاسة كقول الشافعي ولو
وضع احد قدميه في السجود ورفع الاخرى جاز كذا في المنية وقد مر في اول باب الامام
والمقننى منفرد فلو ظهر من ام غير طاهر فلا ضرر والاقضاء بالامام الموحى
يجوز للقائم الماموى غير نصب على الحال كالمقننى عالميا يكون الامام غير
طاهر ولا يظهر كافر او امرأة ولم تنب قراءة الامام عنه ولا التسميع للقيام
عنه اى عن الماموم فيسكت الامام سكتة بعد الفاتحة في الجهرية حتى يقرأها
للمقننى ولا يفوت سماع قراءة الامام ولا يقرأ السورة في الجهرية وعندنا
لو سكت بعد الفاتحة مقدار ركن او تشهد فعليه سجود السهو في السهولة ^{خير}
الواجب وهو السورة ولا التسميع اى ولم ينب تسميع الامام عن القوم فيقول
الامام والقوم سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد وعندنا يقول المقننى واما
لل امام فيكفى بالتسميع عند الامام ولا يكفى عندهما للقيام اى حالة القيام
من الركوع في النفل كاقضاء المتنفل بالمفترض ابتداء او في الشفع الثاني لا يقرأ
كيف يصح هذا والمقننى مفترض في القراءة والامام متنفل فيها في الشفع الثاني
لانه ايضا متنفل اذ لم يلتزم الا ما لزم الامام ولهذا لو افسد المقننى في الشفع
الثاني ما شرع فيه يلزمه الشفع الاول ايضا وايضا يتم صلوة مع صلوة الامام
وان لم يقرأ في الشفع الثاني بخلاف قضائه منفردا بعد الافساد وبخلاف نذره
النفل بلا قراءة خانه يلزمه مع القراءة لعودها واجبة لانقضاء السقوط بتبعية الامام

ومن يصل الظهر خلف من شرع في النقل أو في العصر جاز ما صنع أو في العصر
أو في الظهر المغاير لظهر القندي بأن يكون أحدهما ظهر اليوم والآخر ظهر الأمس
جازله المضي بالقراءة فيما بقي من غير استقبال كتحمل الأمانة بعد العتق في أثناء
الصلوة ومضيتها فيها وعندنا يستقبل وما نفع كشف قليل العورة عن الجواز
ثم منها السرة عن الجواز أي عن جواز الصلوة مثل الجحاسة القليلة الصحيح
أن ستر العورة عن نفسه ليس بشرط فلا يمنع نظره إلى عورته من جيبه كذا في الثنين
منها أي من العورة السرة كالركبة كذا في الشرحين والمصنف وفي الهداية والرعاية
أن الركبة ليست بعورة عندنا وعورة عندنا وإليه إشارة النظم فيها روايتان
عنده وفي الجمع ويجعل الركبة منها وفي شرحه لابن الملك الأقول من مذهبه
أن السرة ليست بعورة عندنا كذهبا فيكون فيها أيضا روايتان عنده الحاصل
أن الركبة عورة والسرة لا عندنا وهو يوافقنا في رواية في السرة وفي أخرى الركبة
وقائدة الاختلاف في الظهر اظهر وفي حق منع الصلوة وعدمه أيضا ظاهرة على
تقدير كونها عضوا على حدة أو منضجة إلى الفخذ وقد مر في باب أبو يوسف
وليس للعارض الصلوة قاعدا بل قائما أو راكعا أو ساجدا ما دار جلبيه
إلى القبلة واضبع يديه على فخذي والفتوى على أن يجلس على هيئة تشهد غير
العادي من المريض والمنفل وعندنا هو أفضل من القيام بناء على أن رعاية حق
الله المختلط بحق الناس الذي هو ستر العورة الغليظة أولى من رعاية الأركان
التي هي حق الله فقط وصلوة القراءة وحدها متباعدين أفضل فان صلوا جماعة
قا مواضوا واحدا وقيام الامام وسطهم أولى واستعارة الثوب عند الامكان

وان يصل ركعة حتى
ثم لا جازله المضي

واجب كاتهاب الماء واشترائه بمثل الثمن وفي لزوم اشتراء الثوب بمثل الثمن اختلاف
المشايع ولو كان يبطل بحديث وعدم الاستطاعة على القراءة بفعل ركن من أركان
الصلوة ترك ذلك الركن إلى خلفا جنتا با عن الحدث وترك القراءة واليوم الليلة
أدنى سفر مثل كونه أدنى مدة الحيض وليثان في قول له وأثنى عشر يريدا في آخر
وكل يريدا أربعة أميال فوسخ فيكون ثمانية وأربعين ميلا وستة عشر فوسخا
كذا في المضي واخير في المختلف تفسير آخر على قول آخر وأربع اقامة في الحضر
أي أدنى مدة الإقامة أربع ليال وهو قول عثمان وقال على عشرة أيام وعندنا خمسة
عشر يوما وهو قول ابن عباس وابن عمر رضوان الله عليهم اجمعين فيصير مقيما
بمجردنية الإقامة في موضع أربعة أيام عنده وخمسة عشر يوما عندنا ولا يصير
مسافرا إلا بنية مسافة السفر مع الخروج والمحاوزة عن بيوت مصره من وطن
خروجه فلو عاد من أقل من مسافة السفر يصير مقيما بمجرد الرجوع ولو عاد
من مقدار مسافة السفر لا يصير مقيما حتى يدخل مصره والقصر يحزى لأنه
رخصة كالقصر والتمام أفضل بناء على أنه الغريمه عنده وعندنا القصر والتمتع
في اقتداء للسافر في الشفع الاخر حيث لا يجوز عندنا لأنه لا يصير فرض بالانتماء
حتى ينقلب الشفعان فلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف إذ لم يقعد على الركعتين
وتبطل الصلوة عند محمد في قضاء الفايئة اربعاعه وشفعاء عندنا فلو اتم
المسافر وقعد الأولى ثم فرضه وإساء لتأخير السلام وشبهة عدم قبول
صدقة الله تعالى وما زاد نقل كذا في صدر الشريعة وتارك الصلوة مرة
في الصحيح من مذهبه وقيل في الرابعة لأنه لا يعرف تركه للنهاون بمدونها

كذا في الوسيط عمداً ابن غرسنين يصر بوبالغا يقتل حداً بعد الامهال ثلاثاً
ايام استحباباً على الاصح فيصل على عليه ويدفن في مقابر المسلمين لان معنى قوله
عليه الصلوة والسلام من ترك الصلوة متعمداً فقد كفر فقد استحق جزاء الكفر
وماله جزاء من احكام الدنيا غير القتل بالاجماع فغيب وعنه احمد بن حنبل انه يقتل
ارتداد اعملا بظاهر الحديث وعندنا معناه جاحداً فرضيتها او معناه فقد
قرب الى الكفر في شدة العصية وقبح الحال لان فعله ليس بفعل المؤمنين بل خصلة
خصلة المنافقين ولانه كفر بنعم الله بترك شكره بالعبادة البدنية وبهذا الحق
اول قوله عليه الصلوة والسلام اتق دعوة المظلوم ولو كان كافراً من لم ير استحبابه
دعوة الكافر فيصير الى الكفر والارتداد بالتدريج في المال بل يستتاب بلا حشر
ولا قتل وفي المحبوبي ان يضرب حتى يسيل الدم وتخصيص الصلوة لتعظيم امرها
لكثرة مؤمنها وعموم زمانها وفي القنية عن ابي القاسم الحكيم من غزا في هذا الزمان
ففاتته صلوة عن وقتها يحتاج الى مائة غزوة لتكون كفارة لها قال هذا الضعيف
وقس على هذا الحج ولهذا اوردته في كتاب الحج وفيه من اكل في رمضان شهرة متعمداً
يوم يقتله واما قارء الجماعة تكاسلاً ففاسق ومتاولا باشتراط العصمة او نحو
ذلك فبندع فوق الفسق وسياتي باقي الكلام عليه في ذكر القوايد والوقت
يستوعبه الاغناء وليس في صلوة قضاء الحاقاً بالجنون وعندنا عليه القضاء
الحاقاً بالنوم وانما يلحق بالجنون ان زاد على يوم وليلة وبه قدر الجنون في رواية
عن اصحابنا والنفل ليلاً ونهاراً مثنى وسنت السجدة فيما يتلى والنفل ليلاً
ونهاراً اربع اولى البيت وفي الوجيز السنة قبل الظهر ان يصلي اربعاً بتسليمتين

بلا نقل قول اخر عنه وكذا نقل مذهبه في الهداية وشروحه والمري في راجها
بماثلاً وهو على الارض يجوز فاعقلاً وهو على الارض حال عن الثاني وهو بناء
على انها خير واجبة عندك وليس في سورة صاد سجدة والحج فيه سجدة واحدة
ثم لها التحليل والتحريم وذلك التكبير والتسليم بان تكبر رافعا يديه فاذا تكبر
تكبر للسجود بلا رفع اليد ثم تكبر للرفع ويسلم وقيل ان يقوم ويكبر ويحزن
ساجدا ويرفع راسه ويقعد ويسلم بتسليمين وقال الشافعي في كتابه ليس فيه
تسليم ولا تشهد وبه اخذ بعض اصحابه وعندنا هي سجدة واحدة الى غير حتى
لولا لم يكبر يجوز كذا في المخلفات وقال لوصلي المريض مومياً فليضطجع
للجنب استحباباً لا مستلقياً على قناه ما دارجليه الى القبلة قبل هذا بناء على
ان هواء الكعبة الى السماء قبله عندنا خلافاً له ولكن كون الاختلاف في الاولوية
يدل على انه ليس بمنى عليه ثم ان الاولى وضع وساقية تحت رأس المستلق
ونحوه مثل الامام وتعليم القران والفقهاء كبناء المسجد وتعليم الانجيل والنور
لا كالصوم والصلوة وليس شرط الجمعة المصرو ولا بد من بقعة جامعة
لابنية لا يضمن اهلها صيفا ولا شتاء ثم ان الخلاف في الجواز والوجوب اسفر
منتفا اتفاقاً وذكر في التكملة انه يعاد الظهر فيها بالجماعة على مذهبنا ولا ذوالا
ولا ذان لكن اربعين رجلاً ذكرهم مسلمون احرار مقيمون بلا نقصان رجل من
اول الخطبة الى اخر الصلوة والجمع للجمعة شرط يلزم البيت واثنان في الجمعة جمع البيت
ولا يجوز الا امام الجمعة ان نفروا قبل سجودهم معه ان نفروا قبل تعودهم معه
البيتين وفي منية المفتي يجب الجمعة على العبد الماذون للجمعة وتلزم قووع

نوى ان يمكث في مصر الى وقت الجمعة وقيل لا تلزم حتى ينوى ان يمكث فيه يوم الجمعة ولا يخرج في يومه والكل احرار مقيمون وقد الى شهود جامعين في بلد لوجموا في جامعين في بلد البيت وجائز رد السلام في الخطب وسنة الجمعة فيها يستحب وجائز رد السلام مثل تحت المسجد وهذا مطلق الا انه يفهم من تقليدنا بترك الاستماع التخصيص بالجماعة ولكن ينبغي ان لا يكون حال الخطبة ادنى من حال الاذان والفضل بين الخطبتين فرض يجلسه ولا يجوز الرفض والفصل بين الخطبتين بجلسة خفيفة فرض ويفهم منه فرضية الخطبتين لاستلزام البين اياها ثم ان فرض الاولى عند الطهر والستر والقيام عند القدرة والتجديد واقله الحمد لله والنصليه واقله الحمد لله صل على محمد واله والنوصيه بنقوى الله واقلها اوصيكم بنقوى الله القراءة اقلها اية وكل فرض في الاولى فرض في الثانية الا ان فيها يدل القراءة الدعاء وما زاد على ما قلنا فهو سنة وقد مر قول ابي حنيفة رضى الله عنه والحمد والتسبيح والتلهيلة البيت وعندنا يكره ترك تلك المذكورات لمخالفة السنة وكون الخطبة قائمة مقام الركعتين من جهة الثواب لا من كل وجه ولهذا لم يشترط فيها استقبالا القبلة والطهارة وجاز الجماعة بمن جاء بعد الفراغ عن الخطبة ولا يجوز الرفض لدفع توهم الفرض اللغوي الذي هو تقدير الفصل بجلسة الضمير لو خرج الوقت وفيها شرعا لم تنقطع لكن يتم اربعاً في فيها وفي ينقطع الجمعة وهذا بناء على انها ظر مقصود عند وشرط القصر الوقت عند وعندناهما فرضان منفيران ملا يجوز احدهما بخرامة الاخر ويغسل الميت في ثيابه ومضمضوا واستنشقوا في ثيابه اريد بالثياب قبض واسع المكين او محزوقتهما وان كان ضيقا مجرد

اتفاقاً

اتفاقاً والاختلاف في انه السنة ام التحديد ومضمضوا واستنشقوا اراد بها المستقبل ليناسب المعطوف والمعطوف عليه في باب اي في باب غسل الميت وهو يجعلها سنين في الميت والحى الجنب ونحن تراها ساقطين في الاول وفرضين في الثاني واذ تمضمض وتبى في اسنانه طعام فلا بأس به وان كان الميت صبياً لا يعقل لا يوضئه الفاسل لانه كان لا يصل وفي الخائنه الصغيرة اذ لم يبلغها حد الشهوة يغسلها الرجال والنساء ولا نه ليس لعضائهما حكم العورة والصحيح ان يكفي ستر العورة الغليظة ممن لعضائهما حكم العورة بالغان او غير بالغ تيسيراً للفعل لكن يغسلها بحرقه في يده وسر حوائجته وشعره وقصرها شاربه وظفره وسر حوائجته بمشط واسع ويستحب خلق شعر الابط والعانة وشعر الراس ممن كان يحلق لا كالحائض وجائز للزوج غسل زوجته بعد الوفاة وانقطاع وصلته غسل زوجته وام ولدك كغسلها اياه وانقطاع وصلته اشارة الى دليل مذهبنا وهو كونه اجنبياً جازله نكاح اخنها والاربع لو ادخلت في المسجد الجنائز لكي يصلوا فيه فهو جائز فهو اى الادخال جائز وهكذا عن ابي يوسف كما في العذرو في وضع الجنائز خارج المسجد وقيام الصنفوف فيه لاختلاف مشايخنا بناء على ان علة الكرامة توهم تلويث المسجد ام كون بناء المسجد لاداء المكتوبات والنوافل شرعت فيه تبعاً لها لكونها من متمماتها ولا كذلك صلوة الجنائز حتى لو بنى مسجد خاص لصلوة الجنائز يجوز الصلوة فيه اتفاقاً واما صلوة عليه الصلوة والسلام على سهيل فيه فلعذر المطرف فردى يسلم تسليمته واحداً يبدئها من يمينه ويختمها في يساره مدورا وجهه وعندنا يسلم تسليمين

ينوي بها الجماعة والحفظة وينوي الميت كما ينوي في الصلوة الامام وعند
 السلام فيها فرد وترفع الابد وتبلى الحمد وتبلى الحمد وفي خلاصتهم ان التكبير
 الاربع اركان ثم ركن بعد الاولى الفاتحة كما في سائر الصلوات لا كسجدة التلاوة
 وبعد الثانية النصلية وبعد الثالثة الدعاء للميت وللمسلمين وبعد الرابعة التسليمة
 الواحدة وان شاء سلم تسليمين وعندنا يسلم تسليمين من الجانبين ولا يرفع صوته
 فيها بخلاف سائر الصلوات كذا في المختلفات ويرفع الابد اي فيها كما في تكبيرة افتتاحها
 وتكبيرات العبدن واختار اكثر مشايخ بلخ الرفع في سايرها ومنهم من كان يرفع
 تارة ويترك اخرى ولم يكرهوا ايضا قراءة الفاتحة على سبيل الدعاء وجاز
 في فعلها التكرار وفي القبور يدخل الاوتار اي الصلوة عليها ثمانية جماعة او فردا
 ما لم يدفن يقع فرض كالاولى غير ان من صلى مرة لا يطوع ثمانية وعندنا صلوة
 الجنازة متى وقعت موقعها لا يعاد وفي المحيط لو صلى على الميت واحد يكفي ولو اجتمع
 الحناجر يجوز ان يصل عليهم دفعة واحدة ثم ان تكرر صلوة الصحابة على النبي
 عليه الصلوة والسلام ورضوان الله عليهم اجمعين افواجا على التعاقب كان
 من خواصه وكان امره على اليتز عن الاعداء ولهذا قال عمر ستر انا اضرب عنق
 من يقول ان محمدا مات وكان المكان لا يسع كل الجماعة دفعة وحق المصلي في اصابة
 الثواب تابع لحق الميت في الصلوة فلا يبقى بعد استيفاء حق الميت اذ لو كان باقيا
 لصل الناس على قبر النبي عليه الصلوة والسلام الى يوم القيمة بحرمه محوم الانبياء
 على الارض كذا في شرح الجمع لابن الملك وفيه نظر لان الشافعي لا يقول بالصلوة
 بعد الدفن وتمام التسليم الى الله تعالى الا في الدفن بلا صلوة فح لا يتم التسليم

الى الله يدخل الاوتار كالغسل والتجبر والتكفين لا يحمل من المنزل الى القبر فانه
 باربع عندنا وباشين عنده وهي على الغائب والعضو تصح وذلك في حق
 الشهيد قد طرح على الغائب عن البلد لا كالغائب فيه اعلم ان الصلوة
 على الغائب التي تقع في عرف اهل زماننا فيها عدة مواضع اصلا فيه والعاقبة
 الغيبة والتكرار والدفن خصوصا بعد الانفساخ والبعد عن الجماعة وكون
 الميت محاذيا ومتاخرا عنهم في امر القبلة فلو نظر الى مجرد كونها دعاء فساير
 الاوعية مستوية الاقدام فيه وليس في مجردة اشتراط الامامة وهيئة
 الجماعة وذليله صلوة عليه الصلوة والسلام على النجاشي في جوابه بعد تسليم
 ان عليه الصلوة والسلام صلى ولم يقتصر على الدعاء ان الغائب كان كاتم
 حاضر قريب في حقه عليه الصلوة والسلام على طريق الكشف وطى بعد الاثر
 وكان عليه الصلوة والسلام اصلا فيه قايما مقام كل الجماعة وكان عليه الصلوة
 والسلام في جانب من بيت الله والميت في جانب اخر وحيد لا يضر كون الميت
 الذي بمنزلة الامام ابعد عن الكعبة من الجماعة كما في صلواتهم متعلقين حول
 الكعبة وصلى عليه الصلوة والسلام عليه قبل الدفن والعضو ككثر البدن
 وكنصفه مع الرأس وعندنا يغسل نصف البدن بلا رأس ويكفن ويدفن ولا
 يصل عليه وكذا الاقل من النصف مع الرأس ويدفن نصف المشقوق بنصفين
 دفن لحم والقافة على هذا كذا في منية المفتي وذلك اي الصلوة بتاويل الدعاء
 او المذكور ذكر في المختلفات انه يحتمل ان يكون للشافعي قولان في الصلوة على
 الشهيد يعني انه تارة لا يقول بالصلوة عليه وتارة يعلل الصلوة على العضو

بصلوته عليه الصلوة والسلام على حمزة سبعين مرة باعضائه وهو من شهداء
 احد فيلزم ان يكون له فيه قولان وكون الشهيد طاهرا عن الذنوب لانقيه
 عن الله كما في الانبياء والاطفال وكونهم احياء في حكم الآخرة دون الدنيا ولهذا
 تقسم موارثهم وبنين ازواجهم واما قول جار لم يصل النبي عليه الصلوة والسلام
 على شهداء احد فعنه لم يصل على كل واحد منهم على حد على ان النفي لا يعارض الاثبات
 وحديث حمزة محمول على انه عليه الصلوة والسلام صلى عليه بعد جمع
 اعضائه ثم صلى على سبعين نفرا سبعين مرة ودعا في كل مرة بحمزة ثم بالشهيد
 عند قتل المعركة غازيا وعندنا قتل حرى مطلقا وقتل مسلم اوزى قتلا لا يؤث
 دية بنفسه ظلما والموجود في المعركة وبه اثر ومشيه امامه من الغرب وحملها
 بين العمودين احب ومشيه امامها بالقرب افضل من المشي خلفها شفاعته
 لها وعندنا المشي وخلفها بحيث يريها افضل تعظيمها لها وتمتيا بخدمتها والاعتبار
 والاتعاظ لها الا انه لا بأس ان ينقدمها نضيا للزحام وتشبيعها ما شيئا افضل
 من الركوب عن ابي يوسف رايت ابي حنيفة ينقدم الجنازة وهو راكب ثم قعد حتى
 ثابته كذا في النوادر وعن ابن مسعود رضي الله عنه ان فضل المشي خلف الجنازة
 على المشي امامها كفضل المكتوبة على النافلة وقيل اجمع اصحابنا على كراهة التقدم
 لمشابهة اهل الكتاب وكذا رفع الصوت في الذكر في تشبيعها لان فيه موافقة لهم
 وتجلس في مصلى الجنازة انظارا لها وحملها بين العمودين بان يضع رجل
 مقدما على عاتقه ويا قد قامت يا يدي ورجل مؤخرها على صدره ويا خذك الله
 وهو مكروه عندنا كذا في المختلفات وغيره اذا التعظيم في حمل الجماعة دون الحمل

حمل الخشبة ثم السنة عندنا ان يحمل من جوانبها الاربع فمن اراد ان يحمل كل
 جانب لنال ثواب حمل الكل يضع اليمين المقدم على كفه الايمن ثم اليمين المؤخر
 على الايمن ايضا ثم اليسار المقدم على كفه الايسر ثم المؤخر على الايسر ايضا ولا
 ياتهم حاملها من بلد اى بلد لان النقل مباح كذا في منية المفتي وليس في الاكفان من
 سريال اى قيص بل للرجال ثلاث رباط بيض وكفن الكفاية ازاد ولفافته
 اتفاقا وهو اولى عند قلة المال وكثرة العيال عند الكل ويكره الحبر والمزحف
 في تكفين الرجال اعتبارا للكنف للناس الحيوة والحق للولى لا للولى وهو اقدم
 من السلطان وغيره وعندنا تقدم السلطان ثم القاضي وامير البلد ثم امام الحجة
 ولو اوحى بان يصلى عليه غيرهم فلان فالوصية جائزة وفي المنقذ انها باطلة ويعيد
 الولى ان شاء ان يصلى غير المذكورين الا ان يرخص به او تابعه وصلى معهم ولو اعادها
 ليس لمن صلى عليها ان يصلى مع الولى مرة اخرى كذا في القنية وترتيب الاولياء
 كترتيبهم في العصوبة والانكاح الا ان الى الميت وابنه اذا اجتمعا كان الاب اولى وان
 لم يكن له ولى فالزوج اولى ثم الجيران وكذا السلطان يعيد اذا صلى غيره
 وفي القبور السلطان ان توضع عند اخر القبر حتى يكون راسه باذا موضع قدميه
 من القبر ثم يجذب الى القبر وعندنا الوضع على شفيرة القبلى ثم الرفع والادخال
 وفي القبور السل والتربيع ويحسن التلقين والتسميع والتربيع والتسطيع
 اعتبارا بالبيت وعندنا يسمن مرتفعا من الارض قدر شبر او اكثر قليلا اعتبارا
 بالمهد وبخالفه لاهل الكتاب ولا يزداد عليه من غير تراب القبر شيئا ولا يطين
 وكره بعض رشح الماء عليه دون الفاء الاحجار حواليه ولى فيه اشكال

في قباب الاصحاب والصلحاء والسلف بلا استثناءهم في كراهة البناء على القبور
وتخصيصها واما قبور الانبياء عليهم الصلوة والسلام فسيأتي ان الدفن في البيوت
من خصايصهم ويحفر القبر قدر نصف القامة او الصدر والزيادة حسن ويلجأ الى
جانب القبلة ولا يشق بان يجعل حفيرة في وسط القبر وتوضع فيه الميت
وفي النبين ان كانت الارض رخوة فلا بأس بالشق واتخاذ الثابوت ولو من حديد
ولكن السنة ان يعرّش فيه التراب وسطين باطن اعلاه ويكره اجز وخشب الا ان
توضع فوقه عصمة عن السبع او يكون الارض رخوة وفي كراهة القصب المعمول نحو
بوربا والحصير اختلاف ويكره الكتابة عليه الا للاحتياج الى التمييز ورفع الانبياء
والاستنباه ويحسن التلقين والسميع وعن القاضي خان انه قال ان كانت
التلقين لا ينفع لا يضر ايضا وهوان يقال يا فلان ابن فلان اذكر دينك الذي ائت عليه
رضيت بالله ربنا وبالاسلام ديننا ونحمد صلى الله عليه وسلم رسولا ولا يغطي
راس كل محرم ووجهه ان مات فاعرف واقفه ولا وجهه ولا يخط ولا يطيب
خلافنا وذكر الوجه متروك في الاسرار وخلاصتهم وهو موافق لمذهبه ان لحر
الرجل في راسه لا وجهه كما يحى في الحج في النظم وقد نص في الهداية انه يجوز للمحرم
الحى عند تغطيه الوجه فلا بد من ان يحمل قوله ولا وجهه على الاستحباب كما
في حالة الحيوة او يكون له فيه قولان واما التخصيص بالمرأة كما اشير في الهداية الى
ان المرأة لا تغطي وجهها عند فقوله كل محرم يا باه الا ان يؤول وفي صلوة الخوف
مما انبعت طائفة في ركعة تسرعت فمما انبعت اي الامام فاكلت منه
المفارقة ويسلمون فاكلت من قبله ورجعت واقلت طائفة فسرعت

من قبله

من قبله اي من قبل الامام اذ المفرد للعنوى كالمذكور ورجعت اي الى العدو
واقبلت طائفة اخرى وركعة مع الامام ركعت ثم قضت في مكانه ما ضيعت
في مكانه اي مكث الامام بلانية المفارقة ويسلمون معه وفي قول له يصل بالطلقة
الاولى تمام صلوته وبالثانية مرة اخرى بناء على جواز اقتداء المفترض بالمتفعل و
وقوله الثالث نحو قولنا ان الطائفة الاولى ترجع الى العدو قبل التمام ثم يرجع الثانية
ايضا بعد سلام الامام ثم الطائفة الاولى ثم الثانية وقول ابي يوسف مرة بابه
ومما صلوة الخوف بالمشروع البيت وشرطها اخذ السلاح فيها وفي الوجير عنه
فيه قولان وفي خلاصتهم انه مستحب كما في قولنا وما القتال ضائرا اليها
بالافساد في قوله القديم فان كانوا في المقاتلة قبل الشروع وكاد الوقت يخرج عننا
يؤخرون الى ان يفرغوا من القتال استدلالا بفعل النبي عليه الصلوة والسلام
يوم الخندق وعنده يصلون ويعيدون ونص على الاعادة في كتابه وقال ابن
شرح لا يعيدون وفي الكسوف ركعتان يركع بعد القيام مرتين فاسمعوا
اذا خسفت الشمس في وقت مكروه او غيره نوذي وصلى الامام بالناس في المسجد
ركعتين يقرأ الفاتحة وسورة البقرة اخفاء ثم يركع ويسبح فيه قلدة مائة اية
ثم يرفع راسه ويقرأ ال عمران دون الفاتحة ثم يركع ويسبح فيه قدر ثمانين
اية ويسجد على قدر الركوع بين ويقوم ويقرأ الفاتحة وسورة النساء ثم يرفع
ويسبح قدر سبعين اية ثم يرفع راسه ويقرأ سورة نحو سورة المائدة دون
الفاتحة ثم يركع ويسبح قدر خمسين اية ثم يسجد ايضا على قدر الركوع سجدة
ثم يتشهد ويسلم ولو اقتصر على قصار السور مع الفاتحة فلا بأس بعد القيام

ان هذا دفع الوهم تبدل موضع الركوع عند تبدل وجه الركوع وعند تكبير الفجر
سواء والعيد تكبيراته في الاولى سبع وخمس في ابتداء الاخرى سبع
وخمس اي زوايد لان المراد بقوله في ابتداء الاخرى قبل القراءة وتكبيره
الركوع يكون بعدها وبقوله تكبيراته المخصوصة له وتكبيره الافتتاح والركوع
ليستاً مخصوصين وعند الزوايد ثلاث وثلاث وبين القراءتين مولاة وموضع
الثناء بين الافتتاح والزوايد اجماعاً ويذكر التسبيح في خلاله مع صلوة
المصطفى وآله ويذكر التسبيح بان يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر في خلاله اي خلال المذكور خلال تكبيرات الجنازة في حق الذكر السنو
وعندنا يسكت بين كل تكبيرتين قدر ثلاث تسبيحات بناء على ان نصب الشرايع
بالرأي لا يجوز ومبدأ التكبير ظهر النحر والقطع في الرابع بعد الفجر ومبدأ التكبير
اي تكبير التشريق نحر النحر وفي قول له مغرب ليكتة وقول له نحو قولنا والقطع
في الرابع بعد الفجر وعند الظهر في قول له وعند العصر في قول اخر له كما في قول ابو
يوسف ومحمد وقد مر ومبدأ التكبير فجر عرفه البيت وهو تكبير الصلوة عادة
ثلاث مرات بلا زيادة ثلاث نصب على المصدر او رفع بالخبرية بان يقول
الله اكبر الله اكبر الله اكبر بلا زيادة وعندنا يزداد عليه قوله لا اله الا الله والله اكبر
الله اكبر والله الحمد والنفل قبل العيد نوع مره وتبطل الصلوة فوق الكعبة
وفي خلاصتهم للناس النفل قبل العيد لا للامام عند ثم الكراهة عندنا
في المصلي خاصة وقيل في الكل عامة وقال ابو بكر الرازي معنى قول اصحابنا الاصيل
قبل صلوة العيد ان ليس فيها صلوة مسنونة لانها تكروه وتبطل الصلوة فوق الكعبة

بلاسترة مثل عرصتها بلا حيطان ولا استرة لالا للصلوة فوق ابى قبيس
وعندنا يجوز ويكره بناء على ان القبلة البناء والبقعة عند لكن السترة نحو البناء
وعندنا هو الكعبة وعرضته دون بناء وان يصل كافر في الجمع فلا مسلم في الجمع
في الجمع وفي الانفراد روايان عن ابى حنيفة رضى الله عنه فلا يعد مسلماً كالصوم
والحج ومن يود الفرض ثم يرتدد في وقته وفيه نأب لم يعد كالطهارة واستقبال
القبلة لا كافر اسلم الان وهو اذا اسلم بعد الردة فيلحق بمتروك ذلك الملة
كالمتروك مشتغلاً بفسق اخر لا كاسلام الكافر الاصل باب
فناوى مالك ابن انس وفيه يسر الحفظ للقبس لاجل التظم لكل ولقصره
بالنسبة الى الابواب الطويلة كاثواب الثلاثة والشافع والكمال استغداد القارى
اليه وقوة حفظه وضبطه ولغراية مسائله لعدم ذكرها في الكتب الحنفية الا
نادراً كذا في المصنف وفيه وجه اخر وهو مجرد الترغيب عند محي الفارى ولغريم
كيلا يترك حفظ هذا الباب تكاسلاً ومسح كل الرأس فوض في الوضوء كذا
لولا فاسمعوا واحفظوا وفوض مسح الرأس قطر اقل البيت واصبع للمسح مد
صح هو البيت كذا الولاء بان يجمع بين اعضاء الوضوء في الغسل في موضع واحد
بلا اشتغال لعمل اخر في الوسط كذا في المغنى وهو احد قول الشافع وفي المبسوط ذكر
الجفاف وقال ابن ابي ليلى من علمتا ان جفت المغسول في طلب الماء لا يعيد غسله
ولا يعيد فعله قال ذلك لرعاية السنة ويشرع الامام اذا قىما وقيل ان الصف
قد اقيم اذا قىم اي للصلوة ان الصف قد اقيم اي سوى ويشرع الامام لا يدين
بلغ البيت قد قامت الصلوة للقيام البيت له ان اقامة الصف من عام الصلوة

وعن النبي عليه الصلوة والسلام يكتب للذي خلف الامام بحذائه في الصف
 الاول ثواب مائة صلوة وذلك في اليمين خمسة وسبعون وذلك في اليسار خمسون
 وذلك في سائر الصفوف خمسة وعشرون كذا في القنية وفيه ان القيام في الصف
 الاول افضل من الثاني والثاني افضل من الثالث وهكذا لانه ذوى هكذا
 في الاخبار وهو ان الله تعالى اذا نزل الرحمة على الجماعة ينزلها اولاً على الامام
 ثم يتجاوز عنه الى من بحذائه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى اليسار ثم الى
 الصف الثاني ولا شروع سوى ما يعرف من لفظ تكبير لا يعرف من لفظ
 تكبير ولا تعرف ولا شروع بسوى التكبير البيت ولا افتتاح بسوى التكبير البيت
 وبدا الامام بالحمد بلا تسمية منه وعود وثنا اى قراءة سبحانك الى اخره وفي
 الامالى لو ادرك الامام قارياً جهر ايتراً ولو ستر ايتراً به وقيل بمثل يامر
 الانصات ولو ادركه راكعاً يكبر قائماً فيركع ويترك الشاء ولو ادركه ساجداً
 يكبر ويأتى بالشاء قائماً ثم يكبر ويسجد وترسل البدان اذ يقيم وامن المأموم
 لا الامام اذ يقيم اى حين قام المصلى بقدره الله واقامته اياه بنو فقهه وقد
 مر في باب محمد وليس في الركوع ذكر مستند وترك تسبيح السجود مفسد
 وفي ابتداء يدك او ركبته بخير الواضع في سجدة والقعدة ان فيها النور
 وفاسق يدام لغو يترك فما النور وسنة في القعدة النور البيت لغو
 يترك ليس كالصلوة في الارض المصوبة ولا كما مائة العبد والاعراب فانها
 لغو لا يترك بل يعتد به ان وقع وفي المحيط اذا عجز الجماعة عن منع امامهم عن
 فسقه فلا يأمرون بتحويلهم الى مسجد اخر يعنى وان ادى ذلك الى تعطيل

مسجد الفاسق وانتقال بعضهم احياناً الى عالم ودع فالظاهر انه جازى بل
 مستحسن لقوله عليه الصلوة والسلام من صلى خلف عالم تقى فكان ماصلي
 خلف نبى كذا في شرح ابن الملك وهذا الايناف ما ذكر في القنية لانه لا يترك مسجد
 محلته لزيادة تقوى غيره او علمه لان الترك غير الانتقال احياناً وقال بعضهم يجوز
 الصلوة مع الكراهة خلف من يستكره امامته الا ان يكون غير مستحق للامامة
 لفساد فيه فح لا يجوز الصلوة مع الكراهة خلفه اصلاً وفي الواقعات
 لا يصلى خلف من كان معروفاً باكل الربوا لانه من اهل الاهانة والافتداء من
 الكراهة وقوله عليه الصلوة والسلام صلوا خلف كل بر وفاجر بناء على ان
 الاصل كون الامام الساطان والحاكم وهو امر بالطاعة المؤدية الى اجتماع
 المسلمين على امر واحد ونظام كامل حذر عن الاختلاف المغضى الى تفرق
 جماعة المسلمين وفساد نظامهم وفيه اذا صلى خلف فاسق او مبذع نبال
 فضل الجماعة دون فضل من صلى خلف تقى ودع لما ذكرنا من الحديث ثم ان نيل
 فضل الجماعة انما يحصل اذا لم يكن مستكرهاً لا امامته لعدم علمه بفسقه وبذ
 وفيه رجلان هما في العفة والصلاح سواء الا ان احدهما اقراء فقدم اهل
 المسجد الاخر اساً واولى لكن لا يثمن وما يعود الختم فرضاً يلزم ومرة تلقاه يسلم
 فرضاً يلزم مرة فاندته في قوله بصوت فرض كان حقاً لازماً تلقاه اى تلقاه
 وجهه ويصرف ذلك عندنا الى اليمين فيعيد عن يساره كذا في المحيط في الثلاث
 اى ثلاث ركعات اقامة للاكثر مقام الكل وعندنا في الاوليين الحاق الثانية بالاولى
 دلالة بمشاكلها اباها ولا كان ينبغي ان لا يفرض القراءة الا في ركعة كما قال زفر

لان الامر لا يقتضي التكرار وقوله عليه الصلوة والسلام لاصلوة الا بالقراءة
لا يقتضي ان يكون في كل جزء منها الفرض ان يقرأ في الثلاث وما استحضات
من الاحداث وما استحضات بانواعها من الدم الزايد على العشرة والاربعة
والناقصة من اقل المدة والرئي للحامل وصاحب العذر لكل وض وكل نفل يحدث
الوضي وصاحب العذر اى غير المستحاضة فانه لا يعذرها من اصحاب الاعذار
ودليله كون وضوء طهارة مقدرة بقدرها كذا في المختلف وذكر في المصنف
انه مع عدم علة الاستحاضة من الاعذار تمسك بطاهر قوله عليه الصلوة والسلام
المستحاضة تنوضا لكل صلوة بلا تقدير وقت مضاف فقييل ونظيره ما جاء في الحديث
هل اثمتم هل دلتتم فاستدل للناية على تحريم ذبيحة المحرم مع انها لا تحرم باشارة
ودلالية لان الدليل قام على انتساخ هذا الحكم المترتب على الاشارة والدلالة فبقى
في الباشرة ومالك بدى انتساخ الحكم المترتب على المستحاضة بقوله الصلوة والسلام
صل وان قطر الدم على الحصيد وبقائه في ساير اصحاب الاعذار ونحن نقول تقديره
صل في الوقت الى اخره والاستنجاء على مستحاضة لوقت كل صلوة بلا بول ولا غائط
كذا في منية المفتي والاثرا الطعم واللون والريح لا ينحس الماء القليل بالقدر
ما لم يبين فيه له نوع وليس سور الكلب والخنزير بزائل الطهر ولا النظهير
ولا النظهير بناء على السابق وهو عدم ظهور الاثر وكذا يقول في الماء المستعمل ليس
بزائل الطهر ولا النظهير بناء على هذا الاصل ولهذا الكنفى عنه بذكر هذا ويلزم الغسل
ليوم الجمعة ولا يحل تركه في الشريعة فيه تصريح بان الفرضية والسنية لليوم لا للصلوة
كما اخاره الحسن خلافا لابي يوسف وفي شرح الجمع لابن الملك ان قول ابي يوسف

اصح لان الصلوة افضل من الوقت اقول وايضا كمال اجتماع الناس المحجوج
الاراحة بعضهم بعضا عن الاذى ورايحة الدرن وضوءه بالازالة بالاغتسال والطيب
وقت اداء الصلوة فمن اغتسال قبل الصبح وصلى به الجمعة راعى السنة عند ابي
يوسف لا عند الحسن كذا في الكافي قال ابن الملك وفيه اشكال لان طهارة الغسل
السابق كما يكفي للصلوة فكذلك يكفي لليوم واما المغتسل بعد الصبح والمصل بوضوء
عن حدث بعد الغسل فحل الخلاف بلا اشكال اقول الاصل كون السنة انشاء
الغسل لكنه لا ينص في حق الصلوة لكون الطهارة شرطا لها سابقا عليها بخلاف
اليوم والله اعلم ولا يحل تركه لدفع وهما ان المراد بالزوم لزوم السنة دون لزوم
الفرض وناقض نوم القعود ان يطل ومساها ان انتهى ذاك الرجل نوم القعود
لا كالقيام ولا كالركوع والسجود في قول بعض اصحابه وينقض نوم جالس على التور
مد ليارجليه كذا في الجانية ان يطل بحسبه العرق وفي الحقايق ان في كتاب على
مذهب مالك ان قدر ما بين العشاءين تطويل ومساها اى مس الرجل المرأة متر
في قول الشافعي وهكذا مس النساء للعبث والاغتسال شرطه ذلك البدن
ويقرأ القرآن في الحيض اعلن والاغتسال كذا في الحصر والمبسوط وفي الاسرار
ذكر ذلك في الوضوء وفي المختلف ذكر فيه وفي الغسل فعلم ان الخلاف فيها قاس
على الثوب وهو قاس مع الفارق لكنه يتم فيكون مستحبا في الحيض لا كالحجامة
والحيض ما يوجد قل اوكثر والظهر ما يحصل جل او صغر قل اوكثر لكن لا يراى
على عادة المعتادة الاثنية ايام كما يحجى بعد هذا وعندنا معروفة المعتادة هي الحيض
والزيادة استحاضة اذا جاوزت لعشرة واليوم واللييلة ادى مدته البيت

والظهر في التمرار ذات العادة بعد الثلاث من دم الزيادة والظهر مبتدأ وبعد
الثلاث خيره ومن دم الزيادة بيان الثلاث وقع موقع الحال عنه وفي التمرار
ذات العادة ظرف الحكم تلخيصه في التمرار دم المعنادة انما يحكم بالظهر بعد ثلاث
ايام زائدة على عاداتها لان معروفاتها هي الحيض وكل الزيادة استحاضة اذ تجاوزت
العشر من اعتادات العشرة فاستمر بها الدم فعنده انما يحكم بالاستحاضة بعد ثلاث
عشر وعندنا ما فوق العشرة استحاضة وان اعتادت بسبعة فالعشرة كلها حيض
عنده وعندنا السبعة فقط واكثر النضاس سبعون وفي مسح الخفاف نوع ضعف
فاعرف وقال من ذا الاصل والاساس البيت ولذي سافر ان يمسح ما بدله
من غير قدر فاعلم ولا يجوز للقيم طنعه كالغصرو والفطر وليس في الحرف الكبير
منعه ما لم يكن اكثر القدم وما نفع عنه قليل الكشف البيت وفي القنية نقلا عن
شرح السرخي الحرق المانع مقدرب ثلاث اصابع في اى موضع كان من القدم وعن
شرح بكر خواهر زاده انما يعتبر ثلاث اصابع في موضع الاصابع وفي القدم يعتبر
اكثر القدم كما في قدم ليس فيها اصابع وانحف بعد الظهر لو لبسته تسمع فوق
ظهر وتحت تسمع فوق ظهر بان يضع يمينه على ظاهر الخف فيجره الى الساق وتحت
بان يضع يساره على مؤخر اسفله فيجره الى الاصابع وهو قول الشافعي ولو مد
في الظاهر من الساق الى الاصابع او الى العرض جاز ولكن السنة ليست كذلك ولو مسح
على ظاهر القدم لا يجوز ولو فضل حقه قدر ثلاث اصابع فمسح عليه وفيه بعض
القدم جاز مادام البعض فيه وان زال البعض عنه اعاد المسح على ما فيه القدم كذا
في القنية وفيه نقلا عن العلاء الترمذى المسح على الخفين افضل من غسل الرجلين

اخذا باليسر وعن اجناس الناطقي وشرح ابى ذر الغسل افضل وموضع التيمم
الاكف يتبعها من الذراع النصف والعاتم الرسعان في اليدين البيت وفعله يندب
وسط الوقت لا عاجلا ولا بقربا الضوت وعندنا يستحب لراحي الماء التأخير
الى اخر الوقت بحيث لا يؤدى الى دخول وقت الكراهة وفي الاذان المشرع المشرع
تثنية التكبير لا الترتيب المشرع بالمجريدل والمشرع صفه والجموع الله هو
في مشرع الاذان المشرع خبر وتثنية التكبير مبتدأ وحيز الترتيب بالحوار
او المشرع مرفوع مبتدأ والمبتدأ خبر نحو ما وقع في نسخ ثقه لو المشرع
مبتدأ والمشرع صفته وتثنية التكبير بان يقول الله اكبر الله اكبر بلا زيادة
على هذا كساير كلمات خبر ولا اذان للمصلي وحده في بيته ولا البرادى عنه
ولا اذان ولا اقامة لانها من شعار الصلوة بالجماعة كذا ذكره صاحب الجمع
في شرحه له وعندنا من سنن الصلوة مقيما كان او مسافرا الا ان اذان مسجد
الحى يكفيه ومرة يقام للضوايت بلا اذان فهو غير ثابت والنقل خلف من
يصلى الفرض يبطل والعكس كذا ايضا ومرة نصب على المصدر تقديره اقامة
واحدة فهو اى الادان او الجموع المذكور الذى هو الاقامة بلا اذان فغير بالغير
المعجمة والراء على الاول وبالغير المعجمة والنون على الثانى وعندنا كل فرض اذا كان
او قضاء يؤذن به ويقام سواء اداه منفرد او جماعة الا الظاهر يوم الجمعة في الم
فان اداه باذان واقامة مكروه وكذا اذاؤه بجماعة لا يسقط الترتيب بالنسيان
ولا بضيق الوقت والزمان بالنسيان اشارة الى انه اذا شكر ان عليه فائنة
ام لا فنبين بعد ما صلى الوقتية ان عليه فائنة فانه يعيد الوقتية بعد ما قفى

الفائتة عندنا كذا في مينة المفتى ولا يضيق الوقت عن الجمع بين الفائتة والوقية كضيق نفس الصلوة المحاضرة مع سعة الوقت نحو صلوة الجمعة مع تذكر فوات الفجر وفي النهاية انه لا يجوز الوقية التي شرع فيها في سعة الوقت واطلما الى ان يضيق فعليه ان يقطعها وشرع فيها ثانيا ثم ان المعبر في الضيق والسعة الوقت المستحب للوقية عند محمد واصل الوقت عندهما حتى يسقط ترتيب الظهر الفائت على العصر اذ لم يسع ما بين اقدم المصلي الى تغير الشمس الصلوتين بل ضاق عنهما عندك خلافا لهما ولو لم يسع الوقت الا فرضه يقدم ولو وسع معه بعض القضا يقدم ما يسعه من القضاء ويؤخر الذي لم يسعه كذا في صدر الشريعة لما لك عموم الدليل المثبت الترتيب وهو قوله عليه الصلوة والسلام من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذ ذكرها الحديث لنا ان الوقية فريضته بغيره فلا يجوز تفويتها الرعاية الترتيب الواجب غير الواحد وفي النسيان والكثرة بالترك الفجر وانخرج مع ان الاشتغال بالفوات يؤدي الى تفويت الوقية وهذا الحجة على ذفر في قوله لوجوب رعايته الى شهر اعتبارا باجل السلام وقال الشافعي ان الفوات مطلقه عن الاوقات ثابتة في الزمة فانفي الترتيب الثابت لضرورة الاوقات وفي الواقعات ويجوز تاخير الصلوة مخوف القابله على الولد والمسافر من اللص على ماله كتاخير النبي عليه الصلوة والسلام يوما اخذ دق وقد مر في باب زفر وهو يرى كراهة السجود على المسوح على الجلود والمسوح جمع المسح بكسر الميم وهو بلاس والسهو عن ثلاث تكبيرات فيه سجد السهو في الحالات الصحة والمرض والامامة والسفر والجماعة والانصر والنفل والاقتراض

وسجد

وسجد الساهي الذي زاد اذا سلم والبعض على خلاف ذلك والبعض على خلاف ومن سها قبل السلام يسجد البيت ويرد على الشافع السهو بعد السجود قبل السلام وعلى ما لك الزيادة والنقصان معا لان تكرار السجود غير مشروع اجماعا قال صاحب الهداية الخلاف في الاولوية وفي النوادر انه في الجواز يعني اذ اسجد للسهو قبل السلام لا يجزى عندنا فعلية الاعادة وفي الخاتمة قالوا لا يسجد للسهو في العيدين والجمعة كيلا يقع الناس في الفتنة والبرد الاربع من ادنى سفر وان اميال البريد اثني عشر فيكون ستة عشر فسخا وفسر الميل بمدة البطر وفسر ثلاثة الاف ذراع وخمسائة ذراع الى اربعة الاف ذراع وفسر ثلاثة الاف خطوة فهو ثلث الفرسح وهو ربع البريد فالميل نصف سدس البريد واليوم والليله ادنى سفر البيت مسافر ادرك دون ركعة خلف مقيم لم يجاوز شفعة دون يمحى للقريب والتحت والقليل فكانه اراد بالركعة الصلوة وبالذن القليل فيكون المعنى ادراك القليل من الصلوات التي هي من ذوات الاربع بدلالة قوله لم يجاوز شفعة وذلك ان يدرك في الشفع الاخير وهو في حكم القليل لعدم دخوله في حد الكثرة وليس في السبع الاخير سجدة وهن عشر ثم اخرى عنده في سبع الاخير اي سورة النجم والانشقاق والعلق ولولا تلاها من يصلي وسمع غير المصلي فالوجوب مندفع ورجل يسمعها من تاليه فلا وجوب فاحفظوا مقالیه من تاليه اي امرأة تالية او غير مكلف تالي وفي السماع من النائم والطوطى والمجنون قيل يجب وقيل لا وفي وجوبها على النائم اختلاف ويجب عن السكران التالى وعلى السامع منه

مطال السهو في الجمعة والعيدين

ويجب على السامع ولو حينا غير قاصد للسمع بعد ان يكون اهلا لوجوب الصلوة
وماء مقاليه للسكت وختمه الجمعة وقت العصر والافتتاح جازان فادرك
الى اخره بناء على اتحاد وقت الظهر والعصر لما مر في قول الشافعي لو ظهرت في وقت
عصر وعشا البيت ويطلق الجمع لاجل السفر البيت وفوق قوله عن قول الشافعي
ان الطائفة الثانية يقضى الركعة الثانية بعد سلام الامام عنده وقيله عند
الشافعي ويقلب الامام والقوم الرداء وليس يحنض بذلك المقلدا وقد مر الخلاف
بين ابي حنيفة ومحمد في قوله وليس فيه القلب للرداء والفرص في الكعبة غير
معتبر ومطلق النقل يجوز بالخبر بلا تخصيص نوع دون نوع الماء الذي
فيه زرع منصل او قصب منصل يخرج عن كونه خديدا عظيما يمنع اتصال الماء
وكذا الثلج على وجهه الطحل بحيث يمنع الماء عن التحرك بالتحريك وكذا الثلج غلب عليه
الحمد المنكسر كذلك والغدي المطبق وجهه بالحمد اذا ثقب موضع منه يكون الثقب
بمنزلة البثران كان الماء متصلا بالحمد والا فكالغدي واختلفوا في ارتفاع النجاسة
بكثرة الماء بعد وقوعها ويجوز الوضوء من حوض قدر اربع في اربع وقع فيه نجس
والماء يدخل من جانب ويخرج من اخر وفيما فوقه لا يجوز الا في موضع الدخول
والخروج ويظهر ذلك الحوض بخروج قدر من الماء وقيل مثل ما فيه مرة وقيل
ثلاث مرات والثلج المنقاط بمنزلة الماء دون الذي لم ينقاطر وجريان الماء مطهر له
ولو مسافة يسيرة رزقا كان مجراه او ميزابا وتنجس ماء حوض الحمام باذخال
النجس اليك لطلب القصعة عند ابي حنيفة وان لم يكن على يده نجاسة حقيقية
وفي المشكلات ويفسد الماء باذخال النجس رجله دون وعن ابي يوسف ماء الحمام

ولا زعم شهورها من موضع
بعد مياث ثلاث فاسمع

بمنزلة الحمامي لا ينجس باذخال اليد وان كان عليها نجس حقيقي فقبل هذا مطلق
وقيل معناه اذا كان الماء يجري من الانبوب الى الحوض والناس يعترفون غرامته
ولا يتنجس بايدي الصبيان والكفار الطاهرين عن النجاسة الحقيقية اتفاقا وما
لم يتيقن باصا به النجاسة الاية وماء الحوض الباقي من اغتسال احد وان لم
يجر الماء من الانبوب عليه وفي الوقعات يكفي ترح ماء البثر على النفاذ بق في الامام
اذا بلغ الخارج حساب مقدار الواجب ويترك الاستنجاء اذا كان سنه ولم يمكن
بلا كشف العورة ولم يمكن الاستنار والتباعد عن الرجال ولا يترك الغسل اذا كان
فرضا ونحوها وما هو استروا المرأة توخر عند الرجال دون النساء كذا في القنية وفيه
يضر الغسل راسها وتركه ولا تمنع نفسها عن زوجها في الوطئ وقيل لم يجز الا اذا
مسحت جميع راسها مسافرا معه ماء زايد عن شربه لكن لا يجزئ اليه بطبخ
التماج ان كان معه خبز كفيه قال شرف الائمة يتم وقال القاضي بدع لا يتم
ودم الشهيد ما دام عليه فهو طاهر واذا ابين منه كان نجسا ودم البراغيث
معفوق عنه الا اذا كثرت يندرو وقوعها وبلة سوق يغلب فيه النجاسة تمنع
الصلوة وفي سوق لا تغلب لا يمنع الا اذا ظهرت وكذا الطين المسرقن يعتبر فيه
الغلبة او الظهور وبشرة النتن لا يخرج الماء عن الطهارة وكذا البيضة واللبن و
تحول البيضة وما ينجسه وقيل يتنجس الطعام ببشرة النتن والتغير الفاحش
وذكر الطحاوي في مشكلات الاشارة ان اللحم يحرم اكله بالنتن دون الدهن والسم
والزيت واللبن وقال نجم الائمة الحمامي لا يحرم اللحم والفواكه ببشرة النتن ووقوع
الدود وقال الدودة اليابسة المتولدة من العذرة تنجس نحو الماء خرا الطاوس

والدرج بمنزلة خراج الحمام اذا خلط نصف درهم من الغليظة وثلاثة ارباع درهم من الخفيفة او بالعكس منع جواز الصلوة لان الغليظة تحول الخفيفة غليظة ولو اصاب ثوبا قدر ثلاثة ارباع درهم من الغليظ واصاب طرف اخر منه قدر ثمن الثوب من الخفيفة يمنع والا فلا وعلى هذا اعتبر حتم احديهما على الاخر في المنع جروا كلب وقع في بئر فخرج حيا فاصاب ثوبا بنجس الماء والثوب عندهما خلا فالابى حنيفه رضى الله عنه بناء على انه بنجس العين عندهما خلا فالكذا في القنية اوصل يده الى ذكره بعد فراغه عن الصلوة فوجد على كثرته بلا لا يشف من احليله لكنه لا يعلم انه خرج تقبضه او في الصلوة لا يعيد ما قيل الامامة او تمسكا بفعل النبي عليه الصلوة والسلام والخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم اجمعين ولا منهم ضمنا مع انهم امناء فثالم مثال جاسي الامانة التي عرضت على السما والارض والجبال فابين ان يحملنها واشفقن منها وقيل التاذين اسلم لكون المؤذن امينا ايضا منا قال رسول الله ﷺ الائمة ضمنا والمؤذنون امناء ولا يعيد ما يلفظ من كلمات الاذان للوقوفه للتنح والتعال ما لم يطل الوقفه وينبغي ان يكون المؤذن مرييا ونفقا حوال الناس وزجر المخلفين عن الجماعات وفي القنية نقلا عن الملقط لا ينبغي لاحد ان يقول لمن فوقيه في العلم والجاه حان وقت الصلوة الا ان يكون مؤذنا ويكره تاخير العشاء الى النصف الاخير من الليل والعصر الى احمر الشمن والمغرب الى اشتباك النجوم كراهة يحرم وفي زماننا الذي هو ليس بزمان الورع والاحتياط لا ينبغي ان يصلي على بساط مسجد تلطخونه لما تلطخت به اقدامهم من عذرت السكك والاسواق وشرقنها لاعتيا دهم المشي

حفاة حتى تلقى عليه شئ طاهر فيحاط في امر الصلوة التي هي وجه الدين ونما ولو صلى على هيئة الركوع بعد رانخفاض السقف والدخان ان كان الى القيام فرب جاز ولا فلا ولو صلى على زجاج على مكان بنجس جاز وفي الثوب الرقيق الذي يرى المكان بنجس تحته اختلاف كبر وغفل عن النية يجوز ان يفرها الى الثناء وقيل الى الملبعة وقيل الى ما بعد الفاتحة وقيل الى الركوع ولو شرع ثم اتم يشغل التفكير في نحو الفجاة او المسئلة لا يعيد وقيل لا ينقص اجراءه اذا لم يكن لتقصير منه قيل الامة كالرجل في رفع اليدين الى الاذنين في التحريمة لكونها كالرجل في حق التستر والذكر باللسان افضل في نية الصلوة فيقول في السنن والنوافل اللهم اني اريد الصلوة فيسترها لي وتقبلها مني وفي الفرض اللهم اني اريد فرض الوقت او فرض كذا فيستره لي وتقبله مني وفي صلوة الجحاة اللهم اني اريد ان اصلي لك وادعوك هذا الميت فيستر لي وتقبل مني ويقول القديس اللهم اني اريد فرض الوقت متابعا لهذا الامام فيستره لي وتقبله مني ومن لا يقدر ان يحضر قلبه لينوي به يكفيه التكلم بلسانه وقيل السنة الاقتصار على نية القلب فان عبر عنه بلسانه جاز وقيل اللسان بدعة الا ان لا يمكن اقامتها في القلب الا باجرائها على اللسان فح ساح والاصح ان لا يحتاج الى نية القبلة اذا صلى الى سمت المحارب القديمة وان بعد المصلي عن القبلة اداد المرور بين يديه المصلي فان كان معه شئ يضعه بين يديه ثم يجوز وبأخذه ان يقوم امام احد ويمر من وراءه اخر ويجوز المرور متسيرا بالداب لاركابها عليها والمار من المقارين الذي يصلي المصلي ولمن دخل المسجد ورأى فرجه في الصف المقدم ان يتخطى رقبة من لم يسد ها وتعد في الصف المؤخر ليصل اليها ويسد ها صلى شد ود الوسط لا يكره صلى بقاء يشد

وسطه ففيه تشهير لعبادة ربه واختلافوا في كراهة الصلوة مع تشهير الكبر
 لعمل كان يعمل قبل الصلوة يطرح القباء الذي اراد ان يصلي عليه على الارض ويجعل
 قفاه تحت رجله ويجعل الطهارة فوقه والبطانة تحته ويسجد على ذلك ورأسه
 الصبي لا يفسد صلوة امه مطلقا في الاصح وقيل يفسد لنزول اللبن وقيل بالمصر
 ثلاثا سجد الامام للتلاوة فركعوا لم يفسد صلواتهم ولو سجدوا اخرى فسدت
 تقدم المصلي بامر غيره اول دخوله في الصف لتوسيع المكان عليه فسدت صلواته
 وينبغي ان يمكث ساعة ثم ينقدم برأى نفسه اذا كان مطر او برد شديد او ظلمة
 شديدة او خوف او حبس فذلك عذر يمنع وجوب الجماعة والسفر ليس بعذر
 الاشتغال بالجماعة افضل كيلا تفوت ركعة او اكثر من اسبغ الوضوء وتثليثه
 وقيل التوضي ثلاثا افضل من ادراك التكبير الاول يدرك التكبير الاول في مسجد
 تفوت ركعة او اكثر فسجد افضل ترك الجماعة بغير عذر يجب التعذير وما ثم الجيران
 بالسكوت عنه يشتغل بتكرير الفقه ليلا ونهارا ولا يحضر الجماعة لا يقبل شهادة
 ولا يعذر الامام والمؤذن للمسلمين وفي علم اللغة لا يعذر ولا يقطع ما يشترع فيه
 من الغائية التي لا توجب الترتيب لحوف فوت الجماعة ثم ان الجماعة سنة مؤكدة
 غاية التدكيد وقيل واجبه وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين وبه اخذ داود بن علي
 الاصمغاني واحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وابن خزيمة حتى قالوا الوصل وحده
 لم يجزه والاصح ان اقامتها في البيت كاقامتها في المسجد الا في الفضيلة وهو ظاهر
 مذهب الشافعي مصلى راي على ثوبه قدر ما لا يمنع من النجاسة يغسله وان فاتته
 الجماعة وقيل الجماعة اول من غسله وان كان تفوته الوقت لا يغسله بالاتفاق وان كان

قدر المانع ينظر الإقامة لدخول المسجد فهو مسمى ارفع رأسه من الركوع والسجود
 قيل امامة يجب عليه العود ومتابعة الامام والمعتبر هو الاول امامه لا يأتي
 بالطمانينة لا يعذر في الاقدام به فيقتدي بمن يأتي بها اذا لم يقبل الامام تعليمه
 المقتدي في حق الطمانينة انتهى الى الامام في الركوع مقتدي به في الصف الاخير ان
 تفوته الركوع بالمشي الى الصف الاول ولا يكبر عند الباب اذا خاف فوت الركعة ولا
 بأس بالجماعة في قنله المسجد للحرج والاصح ان من لا يجدي في الصف فرجة ينظر الى الركوع
 فان لم يجد من يقوم معه دخل في الصف او جذب الى نفسه رجلا وقيل يجزيه
 بلا انتظار وقيل يقوم وحده بلا جذب والانتظار وقبل القيام وحده اولى فزمانا
 لغلبة الجهل على العوام فربما يؤدي الجذب الى فساد صلواته ليس في المحلة الا واحد
 يصلح للامام لا يلزم ولا ياتم بتركها علم الامام فساد صلواته الاصح ان لا يلزم
 الاخبار به وان كان الفساد متفقا عليه وقيل يلزم الاخبار للمقتدي بقدر الامكان
 وان كان الفساد مختلفا فيه جربا على العمل بمعتقد وفي صحه اقتداء المحدثين بالمتقدمين
 والضالة بالضالة اي التي غلطت ايام حيضها روايتان الاستحسان في الجواز
 والقياس في العدم عليه سنة العشاء وقام الامام الى التراويح يقدم سنة ويقف
 الترويجة ولو صلى على النبي عليه الصلوة في القعدة الاولى من الظهر يلزم سجود
 السهوان كان سهوا وصل لا يلزم ولا يصل في الاربع قبل الجمعة وبعد ما اذا قام
 الى الثالثة لا يستفتح وفي البواقي يصل ويستفتح اخر السنة بعد الفرض ثم اداها
 في اخر الوقت لا يكون سنة وقيل يكون سنة اذا خاف الشارع في سنة الفجر
 ان تفوت الجماعة فله ان يقصر على قدر الفرض من الاركان ولترك السنن في القراءة

والتسبيح والثناء وغير ذلك لان ترك السنة جائز لا درك الجماعة فترك سنة
السنة أولى وقيل لا يقتصر على اية بل يتم الفاتحة ولو ادرك الامام في التشهد في الفجر
يتابعه ويترك سنة الفجر اقام المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر يود بهما ولا يجب
اعادة الاقامة اداء النفل بعد النذر افضل من ادائه بدون النذر فاذا اراد ان يصل
نوافل ينذرهما ثم يصلهما كما هي شرع في الطلوع ثم علم انه لو اتى بها يفوته الفرض
عن الوقت لا يقطعه كما لو شرع في النفل فخرج الخطيب للخطبة شك الامام انها
الثانية او الرابعة فانظر قيام القوم او قعودهم ونبي عليه جاز لانه طالب الامة
بخلاف ما اذا دخل في صلوة رجالا معافا فرغ شك احدهما في كونه مسبوقا
او في قدر ما سبق فاحتذى بفعل صاحبه واعتبره يفسد صلوته ولو فعله رجل
غلب عليه وسوسة وتفكر بحيث لا يضبط الاركان فاعتمد على من شرع في هذه
الصلوة حين شرع هو وليس احدهما مقننا بالآخر لا يفسد صلوته فرغ من
الفاتحة وتفكر ساكا اى سورة بقراء مقدار ركن يلزم السهو ويلزم السهو
بترك الجهر والتراويج والوتر والمذهبان لا يجب السهو بترك الاقل من الفاتحة وعن
ابن يوسف اذا عا د في الاخرى ما قوا في الاولى في الفرض يسجد للسهو وسجد للنفل
للسهو وعند صعود الخطيب المنبر دون وقت اصفرار الشمس في صلوة العصر والكلام
بعد الفرض لا يستقط السنة لكن ينقص ثوابه وقيل وكذا كل ما نيا في التحريمة صلى
الفريضة فجاء الطعام فان ذهب بعض حلوته بالتأخير عن السنة تناوله ثم يأتي
بالسنة الا ان يخاف فوت الوقت فياتي اولاً بالسنة ويستحب ان يقدم التالى في السجدة
ورفع الرأس عنها ويستحب ان يقوم للسجدة ثم يخرج منه الى السجدة وان كانت كثيرة

واراد ان يسجد ما مترادفة ولا يجب نية النيتين في السجرات ويلزم السجود
بقوله واسجد وان سكنت عن قوله واقرب ولا يلزم تهجي معروفها ومجلس
الدرس والتذكير لا يخلفا بدرس سبقات وذكر قصص وان طال قام
الامام في الظهر الى الخامسة بعد ما قعد في الرابعة فعليه ان ينهوه فان عاد
سلموا معه وان لم يعد وقيد الخامسة بسجدة سلموا بانفرادهم ولو قال
في التشهد الاول اللهم سل يفسد صلوته يعناد المروري في الجامع ياتم ويفسق
وليس له ان يزجج من شغل موضعه المعناد في المسجد ويكره تخصيص مكان
فيه لنفسه له متاع في المسجد يخاف عليه يتم ويدخل في الصلوة ولا يعيد
بعده ولا يضمن رافع مكعب غيره من بساط المسجد الى رفة اذا واهى صاحبه
ويكره الدخول في البيعة والكنيسة لانها مجعما الشياطين ويجوز ادخال
الحبوب واثاث البيت في المسجد للخوف في الفتنة صلى بعض صلوته في جماعة
جامع مضرة قيل هو افضل وقيل صلوته في جماعة مسجد حيه افضل مسجد
السوق مسجد حى للسوقين ماداموافيه ومسجد السكة في سائر الاوقات
اذا كان متفقا فجماعة مسجد استاذة لدرسه او لسماع الاخبار او مجلس
العامة افضل بالانفاق ويسلم من يدخل المسجد اذا كان فيه فارغ عن الصلوة
والا فلا يكون بتركة تارك السنة ويكره الكلام في المسجد وخلف الجنازة وفي
الخلاء والجماع ويصلى في اقدم المسجدين ولو استويا فيه ففي اقر بهما ولا يحضر
في المسجد بتر الماء ولو كان حفر من ماله ترك كبر زمرم وان حفر من مال الوقف
ضمن اذا فانت الجماعة وهو في المسجد لا يخرج ويصلى وحده ولو لم يكن في المسجد

خير في ان يصلي في اى مسجد شاء لا ينبغي ان يصلي في مسجد بنى على سور المدينة
وقيل ان فتحت عنوة جازا اذا ضاق المسجد لمن خلف الامام لا باس ان يقوم
الامام بالطاق ولا ينتقل من مسجده الى مسجد لكثرة جماعته لان رغبة حق
مسجده افضل من كثرة الجماعة ولو كان مسجد الجامع ومن كان له ضرورة
في اتخاذ طريق في المسجد للروى من جانب الى جانب اخر جازله ذلك ويكفيه صلوة
في كل يوم مرة للتحية وتكرارها بتكرار الروى ساقط ويكره مسح طين الرجل
على اسطوانة المسجد وحايطة وترابه المنبسط دون المجتمع وقطعه خشبه
او حصر ملقاة فيه ويكره تطيين المسجد بالطين النجس نجاسة الماء والتراب
او بهما ويكره التوضي في غير موضع متخذ له بحيث لا يصلي فيه من المسجد ويكره
ان يكون قبلة المسجد الى متوضي او مخرج او حمام ويكره الدخول فيه متفلا ويكره
ان يعمل في المسجد عمل الدنيا ويجوز لمن يعلم القرآن بالاجرة لعذر ويجوز العمل
الحسبي ولا يكره عقد النكاح فيه بل يسحب ويكره النوم والاكل فيه لغير
المعتكف فاذا اراد ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل ويذكر الله مقدما ثم
او يصلي ثم يفعل ما شاء وسيأتي في الدييات في قوله ومن ينم فيه ويجلس للكلم
البيت ويكره الجلوس فيه للصيبة وترخص في غير المسجد ثلاثة ايام للرجال ويكره
افضل لقوله عليه الصلوة والسلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر
ان يجتد على ميت فوق ثلاثة ايام الا على زوجها الحديث والاختفاء احسن وفي
الجامع الصغير لفخر الاسلام اشارة الى جواز دخول المحدث في المسجد الاحسن
ان يلبس احسن ثيابه للصلوة قال الله تبارك وتعالى خذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ

وفي الحديث صلوة مع عمامة خير من سبعين صلوة بغير عمامة وروى مهمل
جيبه مشدود كان خيرا ممن صلى سبعين صلوة وجيبه مكشوف والقاء الثوب
على الراس او المنكبين سدل مكروه في الصلوة ويكره ان يصلي في قباء غير مزد ولا
مشدود والوسط لمشاكلته السدل كذا في المنية ويكره في ثياب البذلة والمهنة
ويكره فيها تغطيه الغم الا عند التثاوب اذا لم يستطع على الكظم ويكره ان يلف بعض
العمامة على راسه ويلف بعضه حول وجهه مثل معجر النساء وان يشهد حول
راسه بخومنديل ويبدى هامنه ويكره وضع العمامة من راسه على الارض
او من الارض على راسه بيد واحدة ولا تفسد صلوة ويكره ان تمسك جسده
مرة او مرتين او مرات غير متوالية وتفسد بالنوايات وكذا قتل القملة وكذا
الترويح به ووجهه وتفسد صلوته بنقبيل امراته دون نقبيل اياه ولو مشى
الى القبلة مشيا غير متلاحق لسد فرجة في الصف الثاني لا يفسد ولو في الصف
الثالث او مستدير القبلة تفسد وان تذكر القنوت بعد الركوع لا يعود وفي تذكره
في الركوع روايان وقال الناطغي عاذا ولم يعد سجد للسهو ويجب سجود السهو
بتأخير السلام ساهيا بان ظن انه خرج عن الصلوة واطال القعود وفي المنقط
المسبوق اذا سلم مع امامه او كبر تكبير التشريق مع امامه فعليه السهو ويتابع امامه
في سجود السهو وان قام قبل سلام الامام وقراء وركع ولم يسجد حتى يسجد الامام
للسهو يتابعه ويرفض قيامه وركوعه وان لم يتابع يسجد اذا فرغ وان سها فيما يقف
يسجد ايضا ولا عبره لفعل المسبوق قبل فراغ الامام من الشاهد حتى لا يؤدى
به ركعا من اركان الصلوة ما لم يقع بعد فراغ الامام قدر ما يؤدى به الركن

وفي الوقعات رجل قرأ في الصلوة الحمد بالماء والضاد بالظاء او بالعكس او اللام
او قل اعوذ بالذال الغير المعجمة او السمد بالسين ان كان يجهد فانه الليل واطراف
النهار في الصحيحة الى ان يصح ولو الى اخر عمره جازت صلوته وبفسد في اوان
ترك الجهد ولو كان الثغ ينلفظ السين بالشين او بالشاء او اللام بالياء ولا
يطاوعه لسانه فان كان فيه تبدل الكلام تفسد صلوته ولو قرأ خارج الصلوة
لم يكن ما جور مان امكن ان يتخذ من القران ايات ليس فيها تلك الحروف يتخذ
والايسكت وعن قياس المسئلة الاولى ان كان بتدل جهك ولم يقدر لا يفسد
صلوته وبه فاحذ وان كان لا يتبدل الكلام ان كان يمكن ان يتخذ ايات ليس فيها
تلك الحروف يتخذ الا فاتحة الكتاب فانها لا تدع قراءتها في الصلوة والاصل في
تغيير القراء ان كان كل قراءة يكون في القران مثلاً لا يفسد الصلوة بها وصاد
كانه قدم او اخر ولا ينبغي لغيره ان يعدى به لان صلوته ناقصة قرأ في الاولى
قل يا ايها الكافرون وابتدأ في الثانية انا اعطيناك الكوثر سهوا يتم عند بعضهم
ويقطع ويبدا اذا جاء نصر الله عند اخرى ولو ابتدأ في الثانية الم تراوحت يتم
قرا بعد الفاتحة من وسط السورة لا يكره وقال بعضهم يكره بالاجماع الاتيما
لورده فاتحة السورة في ركعتين يكره بالاتفاق وكذا خاتمة السورتين في ركعتين
او خاتمة سورة في ركعة عند الاكثر وقيل يكره وقيل لا يكره فيهما ولا يكره الجمع
بين السورة ركعة وقيل يكره ولو قرأ السورة في ركعة ثم كررها في الثانية يكره
الا في النوافل ويكره ان يفصل بين الركعتين بسورة او سورتين قراءة الفاتحة
ثم السورة واجبة لكن قراءة الفاتحة اوجب حتى لو تركها في الصلوة يوم ربا عارة

الصلوة ولو ترك السورة لا يؤمر وهذه المسائل من القنية وفيه ان القراءة المستوية
يستوى فيها الامام والمنفرد فيما روى عن ابي حنيفة رضي الله عنه والناس عنها
غافلون متمسكين بقوله عليه الصلوة والسلام اذا كان احدكم اماما ما فليخفف
اذا صلى لنفسه فليطول ما شاء قراءة سورة الحديد كالواقعة بل اتم وان كانت
تسعا وعشرين آية والواقعة سبعا وتسعين والاخرس الذي يعلم القراءة يؤمر
بتحريك اللسان والشفنين وقيل لا يلزمه ذلك وقيل ذلك في الامي وفيه نظروا
بدا بالسورة في الاولى فعليه السهو وان قرأ حرقا وفي فساد الصلوة بالوقف عنه
قوله لا اله الا الله والابتداء بقوله لا هو وعند قوله ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب
من قبلكم والابتداء بقوله واياكم ان اتقوا الله والابتداء بقوله واياكم ان تؤمنوا
بربكم ونحو ذلك وفي وصل حرف من كلمة الى اخرى بان قرأ كعبدة وكنتستعين
وكالكوثر وانصر الله وكرب العزة وما اشبه ذلك اختلاف المشايخ وقيل ان علم
ان القران كيف هو الا انه جرى على لسانه كذلك لا يفسد وان كان في اعتقاده
ان القران كذلك يفسد ولو قرأ الهد او كل هو الله ان كان لا يقدر على غيره لا يفسد
وقد ذكرنا شرط الجهد على الاصلاح فيما فقلنا من الوقعات والمذكور هنا
من منية المصلي وفيه لا تفسد لقراءته قل اعوذ بالذال الغير المعجمة ولقراءته
فساء صباح المنذرين بكسر الذال وفي السمد مكان الصمد اختلاف ولا تفسد
بقراءته يدغ اليتيم بسكون الدال او فقها وترك تشديد وفي فناوى الفاخر
خان تفسد وفي وصل قوله اولئك اصحاب الجحيم مكان اصحاب الجنة الى قوله
ان الذين امنوا وعملوا الصالحات مفسد دون الوقف وعدم الوصل عند

بعض المشايخ ويفسد فيه ايضا عند الآخرين ولا تفسد بقراته قد سوله بكسر
اللام على صورة العطف على الشركين ولو قراء انا كما منذرين بفتح الذال تفسد
وكذا يتخلون بالتاء مكان الدال ولو قرا خلقنا كما مكان جعلنا كما واياك بالتحفيف
او اياك تعيد بالتاء لا تفسد عند المتأخرين ولو قرا ما اضطررت بالذال او بالزاي
او بالطاء تفسد ولو قرا ما اضطررت بالتاء لا تفسد ولو قرا من خطف الخطف
بالتاء فيها تفسد ولو قرا فهل عسيتم بالصا لا تفسد ولو قرا قل هو الله اح
بالتاء تفسد ولو قرا الشيتان بالتاء لا تفسد رجل شك في صلوته انه صلى
ام لا ان كان الوقت باقيا صليها والا فلا شئ عليه ولو شك في نقصانها ان كان
فيها اتمها على حسب الشك والا فلا شئ عليه كذا في الوقعات وهذا يخالف ما اذا
شك انه توضع ام لا وان احدث ام لا حيث يحكم بان محدث في الاقل دون الثاني
ولو شك في انه ادى الزكوة ام لا يعيد لان العمروقت للزكوة وهو باق ولو دخل
في صلوة الظهر ثم شك في اداء صلوة الفجر وينقن بعد الفراغ انه لم يصليها يصل
لفجر ثم يعيد الظهر بمنزلة المسافر اذا دخل في الصلوة بالتيمم وراى سرايا فغضى
على صلوته ثم ظهر انه ما ينوضا ويعيد الصلوة اذا كان الامام على يقين في انه
صلى اربعا لا يعيد بقول القوم صليت بنا ثلثا وكذا لو كان بعض القوم معه
في زعم التمام وان كان على ظن دون بعين الامام اذا فرغ من الصلوة يسمي ان
ينحرف الى يمين القبلة وكذا يكون تطوعه فيه ويمينها يسار مستقبلها كذا في الوقعات
وفيه الحليفة اذا سافر يصلي صلوة المسافر لانه مسافر كغير الحليفة اذا سال
العبد مولاه اقصد مسيرة مرة سفرام دونها ولم يخير يصلي اربعا ويفعل الثانية

ولو لم يقعد ثم اخبر بالسفر لعيد ولو قرا الفاتحة في ركعة من الشفع الاول مرتين
متواترين سهوا لا يجب عليه سجود السهو ولو قرا متواترين او في ركعة من
الآخرين يجب وقراءة اية السجدة بايهما لا يوجب السجدة ولا يقطع الصلوة ولو
شرع في السورة قبل الفاتحة ولو حرفا ثم عاد الى الفاتحة سجد للسهو وقد مر
انفارجل تذكر وقت الجمعة انه لم يصل الفجر بعضى الفجر ولا يسمع الخطبة التراويح
سنة مؤكدة للرجال والنساء اقامتها ازواج النبي عليه السلام نحو عائشة
وام سلمة اقامت بمجاعة النساء اقامتها مولاتها ام الحسن وكانت في صفين
خلاف البعض الروافض في سنتيها وبعضهم في سنتيها للنساء والجماعة فيها
سنة على الكفاية فالمصلي في بيته منفردا بعد ما اقامتها الناس بالجماعة
في المسجد لا يكون مسيئا ولا تاركا للسنة ولكن يكون تاركا لفضيلة الجماعة
وهذا هو الصحيح وعن بعض العلماء افضلية الانفراد في البيت بلا شرط وعن
بعضهم بشرط ان يصلي فيه كما يصلي في المسجد بجماعة كذا فتاوى الفاضل خات
اقول يستنبط من هذا افضلية انفراد المرأة في بيتها وفيه انهم ان صلوا بجماعة
في البيت ففي اختلاف المشايخ والصحيح ان لفضيلة الجماعة في المسجد منزلة على
فضيلة الجماعة في البيت فان احب البقاء الى الله مساجدها وكذلك الحكم
في المكتوبات ويصلي التراويح مع الامام من لم يدركه في الفرض ويصلي الوتر
معه من يصلي التراويح وحده لا من لم يصلها اصلا ولا يجوز التراويح عتيا
اذا صلوا الفرض فرادى ولو صلى العشاء بامام والتراويح باخر فظهر حدث
امام العشاء والتراويح لان وقتها بعد صلوة العشاء ولو فاتته ترويحته

مجلس التراويح

او ترويحان قيل يوترع الامام ثم بعضى وقيل يصلى الترويجة المتروكة ثم يوتر
وله ان يصلى الوتر مع الامام وان لم يصلى معه شيئا من التراويح بان ترك اصلا
او صلى خلف امام اخر وهذا يخالف ما ذكرنا قيل هذا فسدت ترويجة فقضاها
يكون ترويجة دخل للمسجد والامام فى التراويح قال اصحابنا يصلى العشاء اولا ثم
ينابغى فى التراويح قراء فى قيام الليل انه تعدل ثلاثا قصارا فهو مسنون كذا فى القنية
وذكر فى الملتقط انه يقرأ فى التراويح مقدار ما لا يودى الى تنفير القوم كذا فى القنية
اذ لم يتهيا من الخوف النزول للجماعة صلوا فرادى ولا يجوز بالجماعة ركبا ويجوز
فى الجمعة والعيد من سواء كان من سبع اوعده وصلى التراويح فى بيته والناس يصلون
فى المسجد ترك السنة ولم يكن مسيئا ولو ترك الناس قامةها فى المسجد وصلى كل
واحد فى بيته فقد اساءوا ولو لم تجدد لكل شفيع التراويح نية جاز وانظر تكبير
الامام نية ويجوز ادواها قاعدا ويجوز الاقتصار فى التسليم دون القعود
بل يقعد على راس كل شفيع امام يصلى التراويح على سطح المسجد لعذر المحر
ونحوه قيل مكروه وقيل لا ادرك الامام فى السجود يكبر للافتتاح ثم ثلاث خطاط
ثم سجد ولا يركع ولو ركع فسدت صلوة طاطا راسه للركوع اقرب من القيام
جاز والافلا ويكره قيام الامام فى غير المحراب بالضرورة اقتضى بمقيم ثم افسد
لزم ركعتان مسافرنوى الظاهر اربع فسلم على ركعتين لاشئ عليه صلى مسافر
بمسافر ومقيم فاحدث فاستخلف المقيم لم يلزم المسافر الا تمام التيمم عن الحدث
اولى بالامامة من التيمم عن الجنابة ولا يجوز امامة الخنثى المشكل بمثله ولا بغير
مثله صاحب البيت اولى بالامامة من غيره والمستاجر من الاجر تشهد قبل ما

وفعل ما بنا فى الصلوة جازت صلوة كذا فى منية المفتى شرع فى صلوة العيد
ثم افسد لا قضاء عليه عند ابى حنيفة رضى الله عنه وعندهما يقضى ركعتين
ولا يكبر للزوايد يفصل بين كل تكبيرين من تكبيرات العيدين لقدر ثلاث تسيحات
ولا يقول شيئا وقيل التسبيح اولى من السكوت قامة صلوة العيد فى الرستاق
يكروه كراهة تحريم وقيل مبيح تهنية الناس فى الفطر والاضحى بقوله قبل الله
مناد منكم وتلاقم بالدعاء قيل مكروه وقيل لا بأس به تاخير الاكل عن صلوة
الاضحى فى حق من يضحي لياكل من اضحيته اولا واما فى حق غيره فلا كذا فى القنية
وتجبل صلوة العيد واجب والاولى ان لعيد الصلوات المؤداة بشرائطها وان كانها
احتياط الاحتمال فسادها او بفسادها فى قول وهو يرى جوازها او لعدم طيب
قلبه بالصلوات التى صلها فى شبابها ولو فعل لا يصلها فى الاوقات المكروهة وقيل
يكروه ذلك انه امر لا دليل عليه وقيل الاعادة احسن اذا كان فى جوازها اختلاف
من المجتهدين وقيل فى مقروء تعديل الاركان يومها بالاعادة فى الوقت لا بعده
وقيل القضاء اولى فى الحالين وكل صلوة اديت بالكراهة ينبغي ان يقال بالاعادة
لا على وجه الكراهة كذا فى القنية والهداية وشرح المغنى للنصيصلى خلف امام
يلتحن فى القراءة ينبغي ان يعيد ومن اراد قضاء صلوات غمره ثانيا الشبهة الخلاف
فى الجواز او فى وقوعها على وجه الكراهة يصلى المغرب والوتر اربعين ثلاث قعدت
وقيل يصلها ثلاثا ثلاثا او يصل العيد فى مصر ان يصل ثانيا اذا دركها فى مصر اخر
ولا صلوة على من قطعت يده ورجلاه من المرفقين والكعبين صلى قاعدا مقيدا اعاد
اذا قدر على القيام يجوز صلوة الاخرى واذا قدر على الاقضاء بالقارى والمسبوق

العانت مع الامام في الوتر لا يقف في قضاء ما سبق اهل قرعة تركوا الوتر يؤدون فانه
ينزجروا بقاقلون وكذا ترك التراويح دخل في الوتر مع الامام تطوعا ثم افسد عليه
اربع ركعات نذر الطهر ثابا لم يلزمه الا الاربع نذر ان يصلي اربعاً بتسليمين وتسليمة
جواز وعكسه لا نذر ركعتين فصل قاعد اجاز وعلى الدابة لا نذر ركعتين اليوم فلم
يصلم اقصاهما حلفان يصلي اليوم كذا فلم يفعل كقر بلا قضاء شرع حلفا حتى ثم تكلم
لا شيء عليه سنة الفجر لا يجوز قاعد بلا عذر للسافر لا يترك السنة الا بعذر قراء
في اول شفيع النفل المعوذتين وفي الثانية تبت والا خلاص لا يكره ويجوز قطع الصلوة
لفوت مسلم اشرف على الهلاك المصلي لا يجيب احدا بويه الا ان يستغيث اليه كذا في مينة
المفتي وقوله عليه الصلوة والسلام لو كان جريح ففيها الاجاب انه يدل على اولوية
الاجابة وفي القنية ويلزم حضور الجمعة في القرى ويعمل بقول على رضي الله عنه اياك
وفي يسبق الى القلوب الكاره وان كان عندك اعتذاره فليس كل سامع نكرا تطيق
ان تسمعه عذرا ويشترط ان يصلح الخطيب للامام للجمعة فلا يجوز ان يخاطب
صبي ولا يجوز صلواتهم وان قدموا بالفاوقيل يجوز اذا كان له منشور من الوالي
وصل بالناس بالعلم ولا ينبغي ان يصلي غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كشيء
واحد اذا قصر الخطبة فلا يقيمها اثنان كذا في الكافي وهذا يؤيد القول الاول امل
مصر ان يصلوا الجمعة لما منع يكره لمراد الظاهر بجماعة لا يضمن الوصي ثمن التابوت
مطلقا ويضمن الوارث اذا اشتراه بلا اذان الباقيين والارض مما يقبر فيها الوتر
من غير تابوت امرأة امت في صلوة الجنازة لا يعاد وقال بعضهم اذا لم يوجد رجل
فصلت عليها النساء جاء ويقدم المغرب على صلوة جنازة حضرت في وقته

وفي تقديمها على سنة اختلاف وقد جاء تأخيرها عن صلوة العيد وتقديمها
على خطبة اتباع الجنازة افضل من النوافل اذا كان بجواز او قرابة او صلاح مشهور
والا فالنوافل افضل صفوف الرجال في الجنازة اخرها وفي غيرها اولها اظهارا
للتواضع ليكون شفاعته ادعى الى القبول والراس المجرد لا يغسل ولا يصلي
عليه ولو غسل لكون غسلته مستعملا ميت وجد في الماء تحرك بنية الغسل
ولو بشر ميت يكفن ثانيا بلا اعتبار الثلاثة ويكره النداء في الاسواق ان فلانا
مات ولا بأس ان يعلم بعضهم بعضا وصلوة الجنازة في المسجد ورفع الصوت
بالذكر وقراءة القرآن لمشتبهها مكروه كراهة تنزهه ويفرش في التابوت التراب
ويجعل على يمين الميت ويساره اللبن الخفيف ويطين بطين الطبقة الاعلى
ليصير كاللحد والمستحب في زيادة القبور ان يسقذير القبلة مستقبلا لئلا
وان يسلم ولا يمسح القبر ولا يمسه بيده ولا يقبله فانه من عادة اهل الكتاب
فيكون بدعة وقبل لا بأس بوضع اليد عليه وفي تقبيل المصحف اختلاف
والظاهر جوازه جاءت الرخصة في الجلوس في غير المسجد للصبي للرجال ثلاثة
ايام وتركه احسن ويمنعون القراء ولا يعطون لهم شيئا ويكره اتخاذ المقابر في السكك
والاسواق ولو اتخذ كاشانه ليدفن فيها موتى كثيرة يكره ايضا لان البناء على
المقابر اختلاف ويكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل المدت ويكره الصلوة في التابوت
وراي ابو بكر رضي الله عنه رجلا اخذ مسحاة يريد ان يحفر لنفسه قبراً فقال
لا تعذ قبر النفسك واعذ نفسك للقبر ولا بأس برفع ستر الميت ليرى وجهه
قبل الدفن ولو اراد الاكفاء بصلوة واحدة على رجل وخشي وانثى بوضع الرجل

مما يلي الامام والخني خلفه الى القبلة والانشى خلف الخني والاولى الافراد بالصلوة
لان الجمع مختلف فيه وفي الدفن في قبر واحد يجعل الخني خلف الرجل ويجعل
بينهما حاجز من التراب والمرأة خلف الخني كذلك كذا في الرعاية ويكره ان يعلم
على القبر علامة زائدة وفي النطين اختلاف ولا ينبغي ان يدفن في الدار لانه
الانبياء خاصة كذا في منية المفتى والوقائع فيفهم من هذا استثناء البناء
على الانبياء عن الكراهة ويبقى الاشكال في قبات قبور صلحاء السلف رحمهم الله
في شرح المصايح لزين العرب ومدايح السلف البناء على العلماء المشهورين
والمشايخ المعظمين مثل الرباطات والمساجد ليستريح فيه الزدار والوصية
بان يدفن في داره باطلة ودفن من مات في السفينة القاؤه في البحر ويكره كتابة
شيء في الكفن وبطل الوصية بتطين القبر وبناء القبه عليه ورفع شيء الى من
يقرا عند ان اخذ الشيء للقراءة لا يجوز لانه كالاجرة كذا في الاختيار وفي الواقع
ولا معنى للوصية بقراءة القرآن عند قبره ولا معنى ايضا لصلوة القاري يقرأ
القرآن لان ذلك يشبه استيجاره على قراءة القرآن وهذا باطل ولم يفعل مثل
ذلك احد من الخلفاء وفيه ان الفقهاء اذا سألوا الناس شيئا في المجلس لا يجلب
لهم ذلك لان ذلك يكون اكتسابا لهم بالعلم والطاعة وهذا لا يجوز سواء سألوا
لانفسهم او لغيرهم ومن تتبع قول العلماء المشروط عرفا كالمشروط ذكر او شرط
والمذكور دلالة كالمذكور صريح او تدبر في مغايبه تقدر في قلبه هذه الاقوال
وسياتي في فوايد الوفاق مسئلة وفق الصنعة على القاري عند قبره وفي شرح
للشارق لابن الملك وقوله عليه الصلوة والسلام ان احق ما اخذتم به الاجر

كتاب الله تمسك به الشافع ومالك على جواز اخذ الاجرة على تعليم القرآن وانكره
ابي حنيفة واحمد متمسكين بما روى عن ابي بن كعب انه قال علمت رجلا القران
فاهدى لي فرسا فذكرت ذلك للنبي عليه السلام فقال اخذتها اخذتها فرسا
من نار فرددتها اجاب بعض عن الحديث بحمل الاجر فيه على الثواب لكنه غير
مناسب بسياق الحديث وتين ابن الملك قافلين للحديث النسبها ان الرقية
بالقران ليست بقربة محضة فجاز اخذ الاجرة عليها وتقدير الحديث ان لحق
ما اخذتم به الاجر رقية كتاب الله على حذف المضاف اي الرقية بكتاب الله وفي
الكلام في احقيه وتعليم القرآن قربة محضة فلم يجز اخذ الاجرة عليه وقد جوزه
المتأخرون اذ لم يكن متعينا لذلك بان يوجد في ذلك الموضع معلم اخر للضرورة
صونا عن التعطيل وحذرا عن الانقطاع لتكاسل اهل الزمان وتوابعهم في الاختلاص
لله تعالى وجعلوا المعقود عليه الحفظ والتأديب والتعليم تابعا لذلك كما
انهم جعلوا خدمة الظن للصبي اصلا وارضاء اللبن تابعا لها وسياتي بعض
هذا الكلام في كتاب الاجارة في باب الشافع رح واذا اوحى بان يصلى عليه فلا
فالوصية باطلة وفي نوادر ابن رستم انها جائزة والاعتماد على الاول والفنوى
على ان لا يجوز الصلوة على ميت على دابة وفي ايد الناس ويجوز تكفينها بالبحر
دون تكفينه به ولا يبقى اولى بالصلوة من الاب والابن وان كان حزين وتدفن
زوجة المسلم النصرانية القرية الولادة في مقابر المسلمين في الاصح وقيل في مقابرهم
وقيل في مقبرة على حدة وتوجه الى الشمال ورأسها الى المشرق على ما قيل وعلى هذا
اختلف موتينا بموتيم على السواء بلام تمييز ويمتيم المسئلة المحرم بالاخرة في يد

والاجنبى بخرقة اذا ماتت ولم يوجد امرأة ولو وجدت كافرة او صبية لا يشترى
 بفسلان بالتعليم ويتم الرجل الحر الاجنبى بالخرقة والحرم والامة له ولا غير بالخرقة
 ولو وجد كافرا او صبية لا تشترى بفسلان بالتعليم ويفسد الماء القليل بوقوع
 مقدار خف فيه من جلد الادمى والميتة والحجرة بمنزلة السرقة وفي منع اكثر
 من مقدار الدرهم من شعر الانسان وسنة جواز الصلوة اخلاف ويمنع
 جلد كلب الزق بالجراحة ويمنع حمل جرو الكلب دون الهرة والحية والفارة والميت
 الغير المغسول ولا يمنع نجاسة ثوب صبي محمول لها ولا دم شهيد محمول للصلي
 كذا في الملنقط وفي العيون ويمنع جواز صلواتها حمل صبي ميت الا ان يكون مستهلا
 مغسولا ولا يمنع حمل قارورة بول دون بيضة صار تحتها دما وفي مينة المفتق
 ويمنع حمل الجنب دون المحدث وفي نجس المقعد بخروج الريح عقيب الاستنجاء قبل
 اليبس خلاف ولا نجس به السراويل الرطب خلاف للوط افض والجهد للتعقد
 من البخار المرتفع من العذرة نجس واثر الكلب على الطين والتنج الرطب نجس ولا
 نجس الثوب بفض الكلب مطلقا ما لم ير بلل من لعابه وقيل نجس بعضه منزعا
 مطلقا ونجس باصابة ما انضح بانتقاض الكلب المنفحس في الماء مطلقا دون
 ما اصابه المطر ما لم يصل الى جلده ويظهر العنقود الذي اكل بعضه كلب يغسله
 ثلاثا وفي المحيط لا نجس العصير السائل يسيلان دم قدم العاصر فيه ما لم يظهر
 اثره عند ابى حنيفة وابى يوسف ودم الصحال والكبد طاهر وفي مجاوزة الثوب
 الطاهر النجس الرطب اغبر النقاط من الطاهر في حق نجسه بها وقيل بقتل
 اليد اذا وضعت عليه ويعتبر ظهور الرطوبة في العدم اليابسة الموضوعة على الارض

الرطوبة النجسة ولا شئ في وضع القدم الرطبة على الارض اليابسة النجسة اذا
 لم يبل رفعها عنها سريرا وجد سراويله اثر الاحتلام ولم يذكروا بعيد صلوة
 يوم وليلة ولو راى في ثوبه نجاسة لا يرى متى اصابته لم يعد شيئا ويفسد
 صلوة من راى على ثوبه امام شيئا فظن انه نجس يمنع الصلوة وان لم يكن كذلك
 مريض بحمى ثوب نجس ولو بسط اخر نجس من ساعته ويلحقه مشقه لم ان
 يصل كذلك المستحاضة لا يلزمها غسل ثوبها لكل وقت في الاصح والفنوى على ان
 لا يشترى بالسياحة في الشهد وشرب الماء ينوب بضمه الجنب وقيل بشرط
 كونه غير فقيه والدخول في الصلوة بالفرض وهو التكبير والسنة وهو رفع
 اليدين ولو تذكر وابتعد ما اها لوالتراب على الميت انهم لم يغسلوه اعادة والصلوة
 لان طهارته انما شرطت للصلوة عند الامكان فلم يقع الصلوة الاولى معتدا
 بها لفوات الشرط والثانية معتبرة لعدم اشتراط الطهارة عند النذر وذلك
 لانها صلوة من وجه ودعاء من وجه **كتاب الزكوة ح** ولا يضمن
 ثمن الثوائم من بعد ما زكى الى الدراهم وما وراء الاربعين في البقر في الكل
 فرض والحساب يعتبر وكان يروى اسد عنه كما قال الى ستين عفوفا علما
 وابن زياد قد روى العفوالى خمسين عن صد والعلوم والعللى الى الله
 والذناير ومال التجارة لا كثر الطعام المعشور والعبد المؤدى فطره والارض
 المخرج خراجها والسوائم التي جعلت علوفة بعد اداء زكوتها ثم يبعث
 والابل العين لصداق الحائلة في يد زكوة عنها زائلة ونحو الابل من المواشى
 مثل الدراهم والذناير على ما في الكافي العين وغير المعين في الذمة فلا يكون سائمة

لصداق بالكسر والفتح سمي به لظهور صدق رغبة الزوج به كالدية ويدل الكلام
 والموهوب لا كالموروث والمشارك والموصى به الحائله اى الدائرة في المدعى اوصف السنة
 وصف الابل بها التعلق النصاب بالحول كنهارك صائم او معناه الحائل عليها السنة
 او بمعنى المحمول عليها اى التى حال عليها السنة كعيشة راضية اى مرضية او ذات
 رضى في يد بان فبصت بعد تمام الحول وهى غير مدخول بها وهو الاصل المفهوم
 عند الاطلاق عنها اى عن المرأة نظرا الى سوق الكلام ومحل الخلاف اوعن الابل
 نظرا الى عدم وجوب الزكاة على الزوج ايضا والخيل ان كانت لنسل يلزم في الولد
الدينار او يقوم والخيل بخلاف الحمير والبغال وبخلاف الابل والبقر والغنم الستائمات
ان كانت سائمة لنسل بخلاف ما كانت للركوب او الحمل او الجهاد وبخلاف ما كانت
للتجارة فانها تركى باعتبار القيمة اذا بلغت نصابا من احد الثمينين الدينار او عشرون
درهما او يقوم فيودى من كل مائتى درهم خمسة دراهم قبل هذا التحديد في افراس العرب
اما في سائر الافراس فلا يعتبر الا القيمة ولا وجوب بانفراد الذكران وفي الاناث
وحد هارواينان فاوجب الكرخى وهو الراوى عنه ويروى عنه الطحاوى
 رواينان نظرا الى العجز الحالى عن النسل ونظرا الى غرض القدرة عليه بالاستعارة
 وانما شرط النسل بتحقيق معنى التماء اذ هو لا يعتبر السمن فيها لعدم قوله باكلها
 وصما لا يعتبر ان السمن والنسل جميعا عملا بالحديث الثانى لوجوبها وهو يحمل
 النفي على ما لم يوجد شرط وجوبها ثم ان نصابها اثنتان او ثلاثة او خمسة او افضا
لها وما وراها المائتين يلزم عند تمام الاربعين درهم عند تمام الاربعين
 يعنى ما بين رؤس الاربعينات التى بين النصب فوق المائتين عفو قاتما الوجوب

عند رؤس الاربعينات المذكورة واربعة متاقيل التى فوق العشرين من الدنانير
 نحو الاربعين التى فوق المائتين من الدراهم في هذا الاعتبار والدراهم ماضية بمر
 رضى الله عنه وتعلق به الاحكام نحو الزكاة والخراج ونصاب السرقة والديات
 والمهور وهو اربعة عشر قيراطا كل قيراط خمس شعيرات والضم في الصفراء
والبيضاء يجعل بالقيمة لا الاجزاء يجعل بالقيمة لا كالمضات والمعد
وبعد قبض الاربعين يلزم في دين مال التجار درهم في دين مال الاتجار
الله هو الدين القوي نحو القرض وبديل مال التجارة وغلته واشترط الاربعين
نحو اشترطها فيما مر وبعد قبض المائتين يومر في دين مال ليس فيه بخر
الذى هو الدين الوسط نحو بديل ثياب البذلة وعبيد الخدمة ودور السكنى
وغلته وبعد ما قلنا وحول حالا في كل دين لم يقابل مالا وبعد ما قلنا
اى قبض المائتين في كل دين لم يقابل مالا الذى هو الدين الضعيف نحو المهر
المجل على الزوج الموسر وبديل الخلع والصلح عن دم العمد والكتابة والسعاية ودين
الميراث والوصية من الوسط في رواية ومن الضعيف في اخرى والحق الاوسط
بالاخير في قوله الكرخى بالنقير في قوله اى قول ابى حنيفة رضى الله عنه
بالنقير اى الدليل وفي المحيط الخلاف فيما اذا لم يكن له مال غير الدين فان كان
فيضم ما قبضه الى ما عنده والكل قال فيه ما اصابه زكاة الا العقل والكتابة
ففيهما تمام حول حائل شرط على قبض نصاب كامل ما اصابه اى قل او اكثر
بناء على اصلها الا العقل اى الدية قبل القضاء بها وهو الاصل الذى ينصرف اليه
مطلق الذكر لا اخذ للعاشر من رطاب على تمام الحول والنصاب لا اخذ بل يومر

المالك باداء الزكاة بنفسه للعاشر سمي به لآخذه العشر من احربيتين اذا علم اخذهم من العشر او جهل من رطاب نحو القثاء والبطيخ والباذنجان والعب والسفرجل والرمال والثين ونحو الكراث بقول غير رطاب على تمام الحول بان من على نصابه اكثر الحول ثم اشترى به رطاب بالتجارة ثم تم عليها الحول وقيل ان الامام قاتل بالآخذ عند مكانها للفقراء او حرقها الى القمال اجزه لهم قبل الفساد وهما قاتلان بعده عند عدم الامكان فلا خلاف بينهم والعشر في الباقي غير الباقي من غير شرط خمسة الاوساق والعشر يجب اوجب في الباقي وغير الباقي اي فيما اجرحت الارض سواء كان باقيا سنة من غير تكلف نحو الحنطة والشعير وغير باق نحو الرطاب والبقول والرياحين من الخضروات دل على ما قلنا عبارة المختلف ظاهرا ان الخلاف في الثاني وهذا نحو قوله خمس من الفواسق يقتلن في المثل واحرم وقوله وللوكيل بيع ما وكل به بما عذاوهون كالزكاة فان صاحب نصيب اذا اشترى به خضرارات في اخر الحول للتجارة فتم عليها الحول يجب فيها الزكاة اتفاقا وما يبق بالتخفيف بعشر عندها اذا بلغ الرطب منه مقدار ما يكون خمسة اوسق بالتخفيف ويضم بعض الانواع الى البعض ليبلغ خمسة اوسق ويؤدى من كل نوع حصته عند ابى يوسف خلافا لمحمد وعز ابى يوسف ان ما ادرك في وقت واحد نحو الحنطة والشعير يضم والا فلا كذا في المحيط وفيه انه لو كان شجرة صمرة في دار رجل لا عشر فيها لان بقعة داره ليست بعشرية من غير شرط خمسة الاوساق المراد في اشتراط النصاب مطلقا لان المعنى وهو وصفه المالك والمالك ليس بشرط في العشر حتى يجب في ارض الوقف والصبي والمجنون

والمالك وفي ضمنه بيانا نصاب شرطاه بالخير وذكر في الكفاية تفصيل قولهما وحاصله ان ما يبق بعد التخفيف غالبا اذا كان قد مر ما يبلغ بعد خمسة اوسق يجب فيه قبله وبعده اولى ويضمن الوكيل شريكا كان او غيره ان اقاها من بعد ما امره اداها اي اعطاء من مال الامر ذكره لشموله العشر والزكاة وانما خلاف في اداه غير عالم باداء الامر في رواية الاصل ومطلقا في رواية الزيادات وذكر في الرعاية ان المأمور يذبح دم الاحصار اذا فذبح بعذر واولي الاحصار قيل لم يضمن مطلقا وقيل يضمن عندهما اذا علم دليلهما على رواية الاصل ظاهر لا على رواية الزيادات وله انه مخالف لعدم وقوع فعله اداء زكاة وهو المأمور به على ان الوكيل ينجز بفعل الموكل المأمور به بنفسه وعلم الوكيل بالجزل الحكمي ليس بشرط في انجزاله ما في ركايا الدار اي معدنها كالكنز فان اطلاقه على المعدن حقيقة وعلى الكنز مجازا للملوكة للانسان خمس وفي الارض روايتان الواحد كذا يضم من المصنف والظاهر انه للنظم والاحتياط عن المباحة على تقدير الامكان او للنبوة لتقييد الارض والافلا فرق بين ان يكون مملوكة للواجد وغيره نظر الى الدليل ولنا ان نقول انما الواجد في الحقيقة المالك لكون الموجود له وان كان الاطلاع اولا من غيره والفرق بينه وبين الكنز الجاهل حيث يكون الاول للمالك عند الوجود اتفاقا والثاني للمخبط له اولا قضى مالك بن نافع في الاسلام عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله لتبعية الجزء الكل وانتقاله بانتقاله في الا دون الثاني اذ هو نحو الدرّة في السمكة وسيأتي في باب معقوب في قوله والكنز للواجد لا المخبط البيت وفي الارض المملوكة روايتان نظر الى ان الجزء لا يخالف الكل في الكل ونظر الى حرية الدار وسقوط مؤنتها من العشر والخراج دون الارض

لا كالارض المباحة ولا الخمس فيها عند الشافع اصلا لانه مباح سبقت اليه يد
 الواحد بمنزلة الصبيد وعندنا خمس معدن ارض عشرية او خراجته ويعطى اربعة
 الاخماس للواحد ولو عبد او ذميا ويؤخذ الكل لو حربيا والارض تستاجر وهي عشر
 يعشرها الاجر لا المستاجر يعشرها على بناء المفعول اي يعشر لها ويؤخذ العشر
 من الاجر لاجلها كقوله واذا كالموهم اي كالموهم ويجوز بناء الفاعل من باب طلب اي يأخذ الاجر
 العشر من تلك الارض ويدفعه الى الساكن او العامل او هو من الاضداد يستعمل
 للاخذ والاعطاء واستعمله فيه مسامحة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 لمن قال ان لي تحلا عشرها وفعل الاجارة يستعمل ثلاثيا كقوله على ان تاجرني ثمان
 حج واستفعا لا وفعالا ويعشر المستعبر اجماعا الا في رواية ابن المبارك عنه فانه
 على المعبر فيها عند مثل خراج المقاسمة وهو ان يكون الواجب جزا شايعا من الخراج
 نحو الربع والخمس ونحو ذلك كخراج الموظن كذلك من يدفعها مزارعة يدفع ذو
 الارض بلا مدافعة يدفع ذو الارض جميع العشر لان الحاصل له في الثمن
 فكانه باع الغلة من المستاجر والمزارع بعد الخروج بلا مدافعة ولا مزارعة
 للمزارع بان لا يدفع كل عشر حصته يجب في عينه وفي حصته المزارع يكون دنيا
 في ذمته فيسقط الاول بالهلاك دون الثاني وهذا انما يتاقي على رواية الحصري
 في تحويز الامام المزارعة بالنفريعات والاشتراطات كذا في المصنف والمختلف وفي
 شرح الجمع لان الحاصل لرب الارض ان كان البذر له وللعامل اجر مثل عمله وان
 كان للعامل فلرب الارض لجر مثلها فيكون العشر عليه كما في مسألة الاجارة
 وليس يجزى امرأة بحال ايتاوها الزوج زكاة المال بحال اي من احوال

فقر الزوج وغناه وكونها في نفقته وعدم ذلك كصرفه زكاة اليها لا كالنفل
 اذ زكاة وجبت في بر ثم غلا او جاء رخص السعر يدل على ان البر كان للتجارة
 يبلغ قيمته نصا او حال عليه الحول فالغرض ربع العشر اجماعا ان ادى من عينه
 او قيمة ذايوم تمام الحول بناء على ان الواجب من الابناء العين او القيمة على اليد
 عنده لا يوم الاداء وعندهما يوم بناء على الواجب خوف من النصاب وانما ثبت له
 ولاية النقل الى القيمة بالاداء وقالوا جميعا وفي ازدياد الوصف بنحو الجفاف يوم
 يلزم ان ادى القيمة لان الزيادة على النصاب بعد الحول لا تنضم اليه في حكم الحول قالوا
 وفي النقص بنحو الابتلال اذا سلم لان ينقصان النصاب فنقص الواجب وهذا الحكم
 جار في ساير الكميات والموزونات والمعدودات من يجزى ارضا ميتة فهي له
 بشرط تجويز الامام فعله فهي له ملكا وقيل اختصاصا ومناسبة هذه المسئلة
 لهذا الباب ان ولاية الصرف في العشر والزكاة وارض الموات الى الامام وايضا ليجعل
 ان يكون الارض بعد الاحياء عشرية ولو فسدت ارض وخرجت عن صلاحية
 الانتفاع بالزراعة والعمارة بوجه من الوجوه ثم عادت الى الصلاح وفيها اثر
 ورسوم للعمارة القديمة ولها ارباب لكن لا يعرفون فهي موات يكون لمن احيها
 عند ابي يوسف وعند محمد هي باقية على ملك اربابها لا يسع لاحد ان يحييها ويأخذ
 منها طينا ثم اذا ثبت احدا انها كانت ارضه او ارض مورثه فهو اولى عند ابي يوسف ايضا
 كما في العبد الماسور يجده المالك القديم وقال الشافع ان كانت من املاك المسلمين
 لا يملك بالاحياء كذا في القنية ولم يجز فيه التفصيل بين اهل الزم واهل الحرب
 وفي قول صاحبين بين اهل الاسلام واهل الكفر ذميا وحربيا والظاهر ان

لا عبرة لملك المحذني وملك الذي معتبر عندنا كالمسلم خلافا للشافع بالثلاث
 اثبات اعتبار القطعات او باعتبار ان كل سهم للفارس السهمان من الغنمة وبالثلث
 اوجبا تسمية غنمة تسمية اي تميم سهم الفارس وفي الوقعات لا يستحق
 من شريك فارس سهم فارس لانه لا يستحق كل واحد منهما على القنال فارسا ثم ان
 ولاية النصرف في الغنمة ايضا الى الامام فلا تبين بين هذه المسئلة وبين الباب
 ايضا **ترحم** ويلزم الزكوة في الفصلان وفي العجايل وفي الحملان وفي العجايل
 جمع مجول نحو سنور ولفظ في يدل على ان الواجب واحد منها عنده لان ذكر الظرف
 يدل على وجود المظروف فيه وقال زفر وتلزم الزكوة في الصغار بقدر ما يلزم في الكبار
 وصورة المسئلة ان يشتري نصابا من هذه الانواع ويحول عليه الحول من حين
 ملك وقيل صورتها ان قلد الاصول النصاب في اثناء الحول فملك وتبقى الاولاد ثم
 مضى عليها باقى الحول لو قال قداد تيتها مصدا قاتلك وفي السنة مصدا قخر من غير
 يمين صدقا كاظهار الحلف واخراج البراءة معا وقد صرح بعدم اشتراط البراءة
 ايضا في المختلفات والنظم موافق لما فيه مخالف لما في الشرحين من اشتراط وفي الحلف
 بلا براءة يصدق على رواية الجامع الصغير ويرد على رواية الاصل وفي البراءة بلا يمين يصدق
 في قياس قول صاحبين بناء على جواز اداء الشهادة بالخط عند عدم تذكر الحادث عندهما
 ولا يصدق في قياس قول الامام بناء على عدم الجواز المذكور عنده وهذا ايضا مخالف لما
 في الشرحين فان قيل كيف يصدق بلا براءة ولا يمين عنك في رواية النظم والمختلفات
 ولا يصدق به بلا يمين في قياس قوله قيل لاحتمال اعتماده على الكتاب في الثاني وتذكره
 الحادث في الاول ثم ان دعوى الدفع الى الفقير في المصير في الاموال الباطنة مقبولة بلا نقاش

مقالات لامام ثاني

الى الاثبات وعدمه واماد عوى الدفع اليه فيه في الظاهرة وفي خارجه في الظاهرة
 والباطنة فغير مقبولة قطعا ايضا ومسئلة الكتاب ادعاء دفع زكوة المال ظاهرا
 كان او باطنا الى عاشر اذ بلا يمين فعلى هذا يشبه ان يكون قوله في المختلف اذا مال صاحب
 السائمة اذ تيتها الى اخر قيد اتفاقا دين زكوة المال قد اتواه لا يمنع الوجوب بسواء
 قد اتواه اي المال الباطن بعد حولان الحول كالتوى اذ لا دين فيه اصلا وفي الاول طلبا
 من جهة العباد كدين النذور والكفارات لا بقاء المال اذ لا دين مطالب من العباد
 حينئذ وهو العاشر اذ امر به عليه خلافا لزر فانه ايضا لا يمنع عنده ولا كدين العباد
 ومهر المرأة حال الاكل او موقلا وهما يقولان ان حق الاخذ في الاصل للامام في المالين جميعا
 وانما فوض عثمان الاداء الى ارباب الاموال الباطنة حذرا عن فتنة التفتيش وتوحي حكم الاصل
 في منع وجوب الزكوة وصورتها الملق نصابا حوليا من الدراهم وملك نصابا اذ منها
 وحال عليه الحول فانه نصاب تام عنده وناقض قدر خمسة دراهم عندهما والكزن
 للواجد لا المخط من بعد ما ينجمه بالشرط للواجد كالموجود في المباعة وكل
 التجارية الحاصل عند البائع والظاهر عند المشتري وتقدير مسائله مستوفى في
 الهداية لا كالدرة الموجودة في السمكة عند المشتري وقد مر في ذكر ركاز الدار وفي البناء
 والواقعات احطاد سمكة فوجد في بطنها لؤلؤة فهي له فان باع السمكة فوجد المشتري
 اللؤلؤة ان كانت في صدق فهي للمشتري والا فللبائع الصايد وفي الوقعات اللؤلؤة
 الموجودة في بطن الدجاجة المشتراة للبائع لا المخط له وورثته ولا لا قصي مالك
 يعرف في الاسلام وورثته عند جهالة الاول وذكر الخمس ليس للخلاف بالشرط
 المعروف بان يعطى لذوى القربى واليتامى والمكنت اذا اشترى ذراعا وكان بقبلا فتم لعاشر
 عليه كذا

والخمس في العنبر واللؤلؤ لا في زريق وبجسكان فاقصلا

في العنبر لا كالمسك في الذبيق كس المسك بعد العنبر المسك في الذبيق كس المسك في الارض المسك في
 في المسك لا كالحديد والرصاص والكز الجاهل الموجود في الارض المسك في

فتم اى ادركه عند المشتري لتركه باذن البايع بل ما وراء قيمة الفصيل وهو على البايع
بالدليل وهو اى عشر الفصيل وفي بعض النسخ هي اى عشر قيمته بخلاف قطعه في الحال
فانه على البايع حينئذ اجماعا وقال في تعجيل عشر الشجر يجوز من قبل خروج الثمر
عشر الشجر اى عشر ثم الشجر بدليل اخر الكلام كادائه بعد خروجه وكتعجيل عشر
الذرع بعد البنات قبل انعقاد الحب وبعد الذرع قبل البنات على الخلاف في الاصح
كذا في الحقايق والاصل في هذا النوع من المسائل ان الحكم لا يسبق السبب وسبب
وجوب العشر الارض النامية بالخارج ولم يوجد ولهذا لو قطع التحل وسائر الاشجار
لم يكن فيها عشر ولو فصل الذرع يجب العشر فيه اجماعا لان العشر يجب في التبن وحب
في الحب كذا في المصنف وفي بعض شروح الوقاية ولا شيء في السعف والتبن وكل ما
لا يصلح للزراعة نحو بذر البطيخ والقثاء وفيما هو تابع للارض نحو التحل وسائر الاشجار
ما لم يستغل بها الارض وكل ما يخرج منها من نحو القمح والقطران ويجب في العصف
والكتان وبذره وفي العشر في السعف والتبن مذكور في الهداية ايضا اللهم الا ان يرد
بما في المصنف بين زرع ولم يحصل منه حب سبب من الاسباب اذ هو المناسب لسوق
كلامه لاله لتبن التابع للحب ويأخذ العاشر للخبز عشر من الذي بالمرور
ويأخذ العاشر بالمرور عليه لا العامل بتبعية الخمر في رواية عنه فوحده ايضا في اخرى
عشر اى نصف عشر القيمة اطلق اسم الكل على بعض الاجل النظم كاخمر المنفردة والفرقة
معه وقال زفر بعشرهما جميعا كيف كان ويعرف قيمة الخمر بالرجوع الى اهل الذمة كذا
في الكافي والاولى ما في الغاية انها تعرف بقول فاسقين تابا او زميتين اسما وجلود
الميتة بمنزلة الخمر على ما روى عن الكرخي ودافع الزكوة والعشر بالتحري والظن بان مصرف

بخلاف الشك والوهم والظن بان مصرف فانه يعيد اجماعا الا ان يظهر كونه مصرفا
يعيدان بان غنيا فادر اريد به غير مصرف بان ظهر انه غنى او ذمى او ابوه او ابنه
او هاشمى وفي شرح الآثار عن ابي حنيفة ان الصدقات كلها جائزة على بنى هاشم
لعدم وصول خمس الخمس لهم قال الطحاوى وبالجواز ياخذ ويدخل في هذا العموم
الوفى وذكر في البدايع ان سمي الوفا بنى هاشم يجوز الوقف عليهم كما لو سمي الواقف
الاغنياء وان لم يسهم لا يجوز وهذا كظهور كونه عبدا او مكاتبه وكالمصلى بطهارة
فاسدة في الوضوء او الثوب او المكان والفرق عندهما عدم امكان معرفة المرغى
نفسه وفقره قطع الاحتمال دين مورث او احتمال موت مورث الغنى فضلا عن غير
وامكان التثبت وتر الغضله والنقصير في الظير ولو دفع بلا تحري ولم يظهر حاله
فهو على الجواز وليس له استرداد ما ظهر وقوصه في غير مصرف بالانفاق وفي طيبة
له على قوله اخلاف والاولى تملكه من المغطى ثانيا او صدقه كذا في النهاية واما ما
اخذه الظلة في زماننا من عشر حاصل الزارع فلا تقوم مقام العشر وان نواه عند
الدفع الا ان يكون فاقرا ويصرفه الى مصرف العشر واما ما قيل انه يقوم مقام
العشر بنيت عند الدفع لكونهم فقراء نظر الى ان ما عندهم من الامتعا بما عليهم
من التبعات فالمراد في المفهوم منه سقوط العشر عن المظلوم نظرا له ودفع الحج
عنه دون جواز اخذهم وحل تصرفهم بالفقر التأويل وتام الكلام في صدر الشريعة
ذوالافراس فوق الواحد لاثني وقد منها وهو خمسة اسهم مثل نفعه الخادمين
للزوجة قالا لاجل واحد من ذلك العدد وهو سمان عند الامام وثلاثة اسهم
عند محمد وقد مر ذكر مناسبة المسئلة الباب حس

هلاك بعض العفو والنصاب يسقط قسط ذلك في الإيجاب والعفو لا يلازم
 مصرف وقسط قوت الأصل بعد حذف هلاك أربعين شاة لمن لستين يسقط
 نصف الشاة الواجبة في الجميع عندهما وعنده ثلثها ومن الثمانين لا يسقط شاة
 عندهما وعنده يسقط نصفها كالرهن فان هلك منه ينصرف إلى الدين وإلى الفضل
 على وجه الشروع إجماعا حتى لو هلك قدر الدين وبقي الفضل لم يكن مستوفيا
 لتمام الدين بل يعنى الراهن الفضل بحصته من الدين لإكمال المضاربة حتى ينصرف
 الهلاك إلى الفضل أولا ثم إلى الأصل إن زاد عليه والعفو لا ينصور عند صاحبه
 إلا في السوايم ثم إن زاد الهلاك على العفو يصرف الزايد إلى النصاب الأخير ثم إلى الله
 يليه ثم وثم إلى انتهى عند الإمام وعند أبي يوسف يصرف إلى النصب شايعا
 بيانها إذا كان له مائة واحد وعشرون شاة هلك بعضها وبقي أربعون فعند الإمام
 يجب شاة واحدة وعندهما أربعون جزء من مائة واحد وعشرين جزء من ثلثين
 لأن الواجب شايع في هذه الصورة إجماعا بينهما أما عند محمد فابند وأما عند
 أبي يوسف فلعدم مصرف الهلاك من العفو وراء الثاني وإذا كان مائة وخمسون
 شاة هلك مائة فعنده يجب شاة أيضا وعند محمد ثلث شاتين المشبوع الإبتدائي
 وعند أبي يوسف يجب خمسون جزءا من مائة واحد وعشرين جزءا من شاتين لصرف
 الهلاك إلى العفو وشيوع الواجب في النصابين ويظهر فايده الصرف إلى العفو بالنظر
 إلى أن الهلاك ثلث المال في الصورتين تقدير في الأولى وتحقيقا في الثانية مع انقضاء
 الواجب في الثانية أقل منه في الأولى وفي الثانية هو عشرة أجزاء ونصف من حصة
 شاة وفي الأولى عشرون جزءا ونصف منها دين على مفلس تقضية من بعد حول لا زكوة فيه

دين على مفلس مقر كجأ حد لابنه عليه وفي البينة اختلاف المشايخ وكالدين
 المؤجل لا كمعسر مقر أو مبرهن غير مفلس ولا كالدين المؤجل في مال الضمار
 والنعلبتي يشتري العشرية لم يجب العشران في القضية والنعلبتي بكسر اللام
 وإن كان الفتح جائزا منسوب إلى بني تغلب قوم من أنصاري العرب قالوا لناشوكة
 فانف عن أداء الجزية بل تلحق بأعدائكم بارض الدوم إلا أن تأخذ وأما ضعف
 ما تأخذون من المسلمين فصالحهم عمر عليه وقال هذه جزية ستموها إلى شتم ولم
 ينكر عليه أحد فحل محل الإجماع لم يلزم العشران كالأخرجه المشتراة لمسلم حيث
 لا يتبدل إلى العشرية بتبدل الملك فيصرف إلى مصارف العشر في رواية عنه وعنده
 أن المأخوذ من عشر ملك الأرض يصرف إلى مصارف الخراج وأما الزكوة فيؤخذ
 مضاعفه من سوائهم إذا لم يكن للصبي اتفاقا فلو أسلم بعد أن ضوعف عليه العشر
 فالواجب بماله الضعف عند أبي حنيفة ويرفع الضعيف عند أبي يوسف والأصح
 أن محمد مع أبي حنيفة إلا أن قوله لا يأتى في الضعف الأصلي بأن كانت أرض تغلبية موروثة
 مضاعفا عشرها لا الضعيف الحادث لا يتحقق عنده لما مر والعكس لأعبرة
 للأعداد بل ما هو الأنفع للعباد الفقراء من الأعداد والقيمة وزفوا إنما يعتبر
 القيمة فإذا أدى خمسة زبوقا عن خمسة تجياد لا يجوز عندهما حتى يؤدي الفضل
 إلى تمام قيمة الواجب والعكس بأن أدى أربعة جيدة يبلغ قيمتها قيمة خمسة ردية
 فإنه لا يجوز إلا عن الأربعة عند الثلاثة فلا فالزفرو عليه أن يؤدي درهما لأن رعا
 القدر والقيمة هنا النفع والخمسة المجتدة عن مثله الردية جازية عند الكل هذا في أداء
 الربوي من جنسه وفي الأداء من غيره وفي غير الربوي إذا لم يؤد من عينه يعتبر

القيمة بالاجماع فان قيل لاربوا بين المولى وعبده قيل يحرى الربوا بين المولى ومكاتبه
ولعمالته تع معنا معاملة المكاتبين والاحرار استقرض مناس من
ولا زكاة عنده في مال من في اكثر الحول يجره فاعلمن جنونا عارضا لا اكصوم
شهر رمضان بخلاف الاصل فانا انعقاد الحول فيه بعد الافاقه بالانفاق والاخيار
لا امتناع وجوب الشفعة بان يبيع داره الامقدار ذراع من طول الحد الذي يلي
الشفيع او يبيع ذلك المقدار او لا يثن غال يابى عنه الشفيع ثم يسع الباقي من ذلك
المشتري بعد ترك الشفيع بثن رخيص لا كالاحتيال لاسقاطها بعد الوجوب بان
يقول المشتري للشفيع انا ابيعها منك بما اخذت فلا تشتغل بالشفعة فقال
الشفيع نعم او يصالح منها على عوض او الزكاة مطلقا في الشرعة بان يستبدل
السائمة بغيرها في اخر السنة او به النصاب فيه ثم يسترد بعد تمام الحول بالجوع
او الاستيهاب وفي الاستبراء ان علم عدم وطى بايعها في ذوات الطهر فعلى قوله وان
قوله بافعلى قول محمد كذا في صدر الشريعة والفنوى في الشفعة على قوله وفي الزكاة
على قول محمد مثل الحيلة لاسقاط الاستبراء بان ينكحها من لم يكن تحننه صفة شر
يشترها او ينالكها البايع او المشتري بعد الشرا قبل القبض من يوثق به ثم يشتري
ويقبض او يقبض فيطلق الزوج قبل الخلوة فان الاستبراء انما يجب باستحداث الملك
واليد مقارنا للحل بالملك وفي الاول مقارنا بحل النكاح دون الملك ولا يجب بالنكاح
ايضا وفي الثاني والثالث لاحل وقت الاستحداث وقت تحل وعن ابى يوسف كفاية
الحضة قبل القبض وسياتي في الاختلاف الاخرين في البيوع وذكر الشفعة استطر
جمعابين المستثنين في جواب واحد وسيد ذكر الكلام في فتاوى كتاب الشفعة

ان شاء الله تعالى يقوم الشيء الذي لا يوسق ثم يادى جنس ذلك يلحق اى يادى
جنس ما يدخل تحت الوسق وهو مدلول غير مذكور وهو الذرة في زماننا وقد ر
العسل بعشرة ارطال مستثنا اياه بالخبر ولا عشرة في عسل الحبل عنده وعند الشافع
في الكل قياسا على البرسيم وقد راى خبر ابا الحسن بما به تقدير ذلك الجنس ذا
بالخمس اشارة الى الذي لا يوسق وعلم به اعلى المقادير لان المطلق ينصرف الى الكامل
اذ لان الوسق اعلى المقادير فيما يوسق فكذا في الذي اقيم مقامه يعتبر اعلى المقادير
ففي نحو الفطن خمسة احوال كل حمل ثلثانة من وفي الزعفران خمسة امنا وفي
العسل نحو ذلك في رواية وعشر قرب في اخرى كل قرية خمسون منا وخمسة اوقا
في اخرى كل فرق بفتحين ستة وثلثون رطلا والجملة ماله وتسعون منا كذا
في المختلف وفي الصحاح مكيال ياخذ ستة عشر رطلا وكل ما يستقي به ركب
فهو خراخي وليس بعشر به ركب نحو الفرات كالانهار التي ساقها الاعاجم
لا كالبحار ومياه الامطار والعيون وعائل اليتيم ان اطعمه عن الزكاة صح مسلم
وعائل اليتيم اى قائمته والمنفق عليه صح ماسله اشارة الى انه سلم عين الطعام
اليه ليكون تملكها فاما التقديم اليه على وجه الاباحة فالصحيح انه لا يكفي للزكاة
بالاجماع لان الاتي المأمور به لا يتحقق الا بالتسليم فحل الاختلاف في حيد كون
اليتيم المذكور معرفا دون فعل المذكي وعلى هذا الفرق بين الطعام والكسوة هذا
اذا كان الصبي يعقل القبض بان لا يرمى به ولا يمدع عنه والا لا يجوز بالانفاق
فيكون بمنزلة وضع زكاة على موضع واخذ فقير منه كذا في الحائنية بالغزوم
ومن عليه الدين بالغرام مثل نصاب عنك تمام ابراه في العام للانعام وتم لم يلزم زكاة العالمة

اذ هو اشرا الدائم والعذاب في الاصل وفيه اسارة الى انه مطالب من جرة العباد
 ح س م اذ اشترى الذمي ارض عشر يلزمه المخرج عند الصدر يلزمه المخرج
 يجعل الجوسى داره بستانا ويلزم العشرات عند الثاني ويصرف مصرف المخرج
 وهي كما كانت لدى الشيبان فيه خذ العشر ويصرف مصرف الصدقات في رواية ومصرف
 المخرج في اخرى قال وجوب العشرة في الثمار حال ظهورها من الاشجار وحالة الادراك
 عند الثاني وحالة الجذ الذي الشيبان وثمرة الخلاف فظهر وجوب الضمان
 بالانقلاب وما نلف من المخرج بغير صنعه فالعشر ساقط عنه كذا في المحيط
 ومال في امتعة التمار قومت بالانفع للاعسار وبالذي اشترى به في الثاني
 وغالب النقد لدى الشيبان ومذهب الثاني كقول الثالث فيما سوى المشتري
 في المباحث قومت اي بشرط بلوغ قيمتها نصبا في طرفي الحول قوله بالانفع
 اي بالاسرع وجوبا من الدراهم والدنانير وقدم الكلام على الاذدياد بعد الحول
 شعرا او وصفاذ ويلزم الزكوة في الصغار بقدر ما يلزم في الكبار وان بيع
 سائمة بمثلها لم ينقطع بذلك حكم حولها بمثلها بان يبيع الغنم بالغنم في اثناء الحول
 عرق بالسياق كاستبدال الذهب بالفضة وعروض التجارة لا كاستبدالها بخلاف
 الجنس ويلزم الزكوة في الدين المحمود والغصب والابق والمفقود على الموسر
 بلاينية مثل المال الضمار والنف مرقبضت وحالت فنصفت زكوة نصف ذلك
 والنف مهر كالعين والحيوان بعينها او لغير عينها على ما في الحقايق فنصفت بان
 طلقها زوجها قبل الدخول بها زكوة نصف عائد الى الزوج زالت اي سقطت
 لانصاح الاخذ من الاصل قلنا ذلك في العين لاني الدين ولو مضت المائتين بحق

الذي يخرج كل واحد
 بمذهب

دفع
 ح
 م
 ن

وقدم

وقدمت في باب ابى يوسف في قوله دون زكوة المال قد اتوا وحكى انه قيل لابي
 يوسف ما جئتك على زفر قال ما جئتني من موجب في ماتي دوهم اربع مائة درهم
 في ثمانين سنة والمال لا يسقط عن المال واجبه لو كان لا بالحكم عادوا به على
 الموهوب له من الزكوة دل عليه اخر الكلام وهو محل الاختلاف واوله اشارة انه
 يسقط عن الواهب اجماعا اذ نفى الوجوب له اعنى المال لما صرف الى الموهوب له
 بقى السقوط ثابتا في حق الواهب وهذا كنية جديدة من الموهوب له للواهب والاستئثار
 لا كالهلاك لنا انه مضطر معنى لانه لو لم يفسخه القاضي جبرا اذ لا مانع من رجوع
 فيكون القضاء وعدمه سواء ودفع الزئوف عن جيار والعكس بالقيمة لا الاعداد
 وان يكن ذوا المائتين بحولا زكوة الف لم يجز ما استفضلا بالقيمة لا الاعداد
 وقدمت في باب محمد في قوله في اداء الدين عن جيار ولو اعاد ارضه من مسلم
 للزرع فالعشر على المسلم فالعشر على المسلم اي المعير كذا الارض في الاجارة
 والمزارعة على اصل ابى حنيفة والفرق عدم حصول الشئ للمعير وهو ينظر الى ان
 المعير اقام المستعير مقام نفسه فكانت وهب الغلة اياه بعد الخروج ويحفظ
 النعيين في الذور في اليوم والدرهم والفقير والفقير وفي الوقعات اذا قال
 مالي صدقة على فقراء مكة فيصدق على فقراء بلخ او قال مالي صدقته على فقراء
 الغزاة او الحاج فيصدق على غيرهم من الفقراء جاز وهذا قول ابى يوسف وقال زفر
 لا يجوز بل حقه في كل خمسين ^{يكون} والاربعون فرضا بنت لبون يعني في مائة ولعمد
 وعشرين ثلث بنات لبون وفي مائة وثلثين حقه وبنت لبون ثم في كل اربعين بنت
 لبون وفي كل خمسين حقه وعندنا يستأنف الفريضة بعد المائة والعشرين من الشاة

الى بنت مخاض وبنت لبون وحقه ثم يستأنف ابد بعد المائتين نحو الاستئناف
بعد المائة والخمسين من الشاة وفي نصاب اثنين والمديون فرض ومال الطفل للجدة
وفي نصاب اثنين المخلط في اسباب الامة مشاعا كان او مقبزا في الملك سبب
لوجوب الزكاة وكال النصاب عنده مثل الدراهم والدنانير بين اثنين في قوله
الحديد واليه اشار المصنف باطلاقه بشرط اتحاد الراعي والمرعى والكلب والبيتر
والدلو في السائمة كذا في المختلف وفي الحصر ومعية السرح والحلب والسقي وانزاع
الفحل وكون كل من اهل الزكاة فلا تصح بين المحد والمكاتب والمسلم والزمي وكونها
بقصد ما وحوالان الحول من وقفها والمديون للعباد في قوله الجديد وفي القديم
يمنع الدين الزكاة مطلقا وله في دين الزكاة قولان ما دام عينا ونحن نقول كيف
يجب الصدقة على من يحمل له اخذها قال تعالى الغارمين وفي الكافي لافرق في الدين
بين المؤجل والحال وقال الامام البرزوي لا يمنع المهر المؤجل وقال القدوري لا يمنع
دين النفعه ما لم يقض بها القاضي وقال الامام الترمذ في رواية في المؤجل
غير المهر فكل من المنع وعدم وجه ومال الطفل والمجنون كالعشر والخراج
وصدقة الفطر لا كالصوم والصلوة فيؤدى الولي او يأخذ الامام بنفسه
وفي الزكاة باطل دفع القيم وجاز اخذ الجزار في الغنم دفع القيم مثل العشر
والخراج والكفارة وصدقة الفطر والنذر كالمهدي والاضحية لا كالجزيه فانه يجوز
اداء الثياب مكان الدنانير كذا في مختلف صدر الشهيد ولا كاداء البعير مكان شاه
عن خمسة من الابل فاذا اوجب سن وفقد اخذ المصدق الاعلى او الادنى ورده
واسترد عندنا كذا في الجمع وفي الشين لو دفع القيمة او الاعلى او الادنى مع وجود

السن الواجب جاز وايضا الصواب ان الخيار لرب المال لانه شرع رفقا عليه ويجوز
الساعي على القبول الا اذا رفع الملك اعلى من الواجب وطلب الفضل لانه شراء بالزيادة
ولا اجبار فيه وللصدق ان يطلب الواجب والقيمة ولا يجوز بعض المنصوص عن البعض
باختيار القيمة في الفطرة نحو ربع صاع بر عن صاع شعير ويجوز عنه نحو الذرة
بالقيمة وفي الواقعات رجل قال ان يخوت من الغنم فعلى ان اتصدق بعشرة دراهم
خبرنا جاز له ان يتصدق بقيمته ولا يتصدق بالخبر لان دفع القيمة في حقوق الله
جاز وفيه رجل اوصى بان يتصدق قوا هذا الثوب فان شاؤا تصدقوا بقيمته ولمسكو
وان شاؤا باعوا وتصدقوا بثمنه كما اوصى بان يباع هذا العبد ويتصدق بثمنه
تصدق قوا بنفسه او بقيمته ولو اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم خطة جاز
واعطاء الخطة واعطاء الدراهم ولو كانت الوصية بالدراهم فاعطاء الخطة المبيع
لا يجوز وبه اخذ الفقيه في الغنم اى الضأن لا كالمعز كالا ضحية وعندنا لا يجوز مادون
الثني الا اعتبار القيمة وروى عن ابي حنيفة وهو قولهما انه يؤخذ الجذع وهو
ما الى عليه اكثر السنة ولا يجوز اخذ الذكر عندنا الا عند ذكره كل النصاب كذا
في الرعاية ولا يضم فضه الى ذهب لا خلافا جنسهما عنده كالسوائم لا كالمعز
والضأن وعروض التجارة والضم في الصفراء البيضاء البيت والمستفاد كذا مع
النصب بسبب مقصود نحو الارث والهبة كالارباح في قوله لا كالا اولاد
ولا وجوب في نصاب قد كمل في طرفي حول وفي الوسط خلل وفي الوسط خلل
بنقصان وزوال العين كزوال وصف الاسامه اذا اشترى سائمة متجرا في اثناء
الحول فتم عليها زكي بوصف السوم اى بشاة في خمس من الابل ونحو ذلك

لا وصف الشرى اى بخمسة دراهم من قيمتها ونحو ذلك له انه انفع للفقير لان
الشاعى بلخذ زكوة السائمة جزم او في عروض التجارة يقع التقصير من طرف المالك
لكونه مفوضا اليه لنا ان الاسامة بطلت بالشراء للتجارة للناس في لاقتضاء
احدهما الامسالك والاخر الاخراج ولا نسلم انه ليس للساعى ولاية الاخذ
في الاموال الطاهرة للتجارة ولو جعلها بعد سائمة يعتبر الحول من وقت الجعل
لا من وقت الشراء ولا بد لكون المعرض للتجارة من النية مع العمل الا اذا اشترى
بعرض التجارة عرض اخر واخذ قاتل عبك للتجارة فطاء مكانه لان البدل حكم الاهل
والمملوك بالارث لا يكون للتجارة وان نواها والمملوك بالهبة او النكاح او نحوهما يكون
لها بالنية قبل عمل التجارة فيه عند ابى يوسف خلافا لما لو اشترى شيئا للاستعمال
والاستخدام ثم نواه لها لا يكون لها حتى يبيع بعروض ونوى فيها لها ولو نوى في مال
التجارة ان لا يكون لها فخر النية يكفي فيه ولو اشترى الصباغ شيئا ليصبغ به ثياب
الناس بالاجران كان مما سبق اثره نحو العصفري كون في حكم مال التجارة والا لا نحو
الحنال وحطب الخباز ولا يعتبر حرم المكارين والآتم وان اشترىها ليواجرهما
والحق من الزكوة والعشر والخراج لا يسقط بالهلاك مطلق في قول له وبعد التمكن
من الاداء في اخر كالوديعه في الكار المودع او منعه عن صاحبها بعد الطلب والتكسر
وكالاستهلاك وكصدقة الفطر وسائر الديون لا كالعبد الجاني والتمكن في الاموال
الباطنة بالظفر باهل الاستحقاق وفي الظاهرة بالساعى كذا في النهاية والاخذ
بأن يجزى لى الامسالك بلا اداء ولا رضا في زكوة السوايم كسائر حقوق الناس من
نحو الديون اذا ظفر صاحبها بخمس حقه وحق الشفع لالا لاموال الباطنة

من

من التقدين وعروض التجارة وعندنا يجتس ويومر حتى يؤدى لنفسه اذا عبارة
الا بالاختيار فلا يجبر فيها بل فيها الامر والطلب والاخذ ان مات بلا اعطاء من جملة
المال بلا ايضاء واخذ بعض السبعة الاصناف لصحة الايتاء غير كاف كسائر
ديون الناس وان مات بلا اعطاء زكوة السوايم وعندنا بلا ايضاء وهو تبرع
مبداء فيعتبر من الثلث ويرجى ان يعفا عنه ما جنى من التفريط غير كاف بل تصرف
الى ثلثه من كل صنف كالايضاء الى اصناف فسمين قلنا الاية لبيان المصارف دون
الاستحقاق اذ هو من المجهول غير منصرف بل انما الحق لله تعالى وانما الفقراء
مصارف نيابة عنه تعالى بعله الحاجة وهي شئ واحد واسبابها مختلفة وهذه
الاسماء اسبابها وهم بجلتهم للزكوة نحو الكعبة للصلوة وكل صنف منهم نحو جزء
من الكعبة يجوز في الصلوة التوجه اليه ولا زكوة في قوله الجديد في الحل فادر
للنساء كتاب البذلة والمهنة لا كحل الرجال والمنقوش بصورة حيوان وما يخرج
مستقلا للعشر اى في الارض الخراجية الخراج والعشر جميعا مثل الزكوة معهما
ان كانت للتجارة وما نفع الفرض من السوايم بنفسه الفقير غير غازم غير
غازم في احد قوليه كالاموال الباطنة وكدفع المشتري من الوكيل الثمن الى الموكل
بنفسه لا كدفع المشتري من الوصى الثمن الى الصبي قلنا الموكل يقبض عن يفوض
لا عن ولاية ويخرج عن عهدة الوجوب بذلك الرفع اجماعا ان عجل الساعى من غير
سؤال من المالك والفقير فادى الى الفقير ثم من الفقير ذوالاخذ ذال الفقر
او مات وارثه فالساعى ضمن الا ان يكون اليسار من ذلك المال وان كان التعجيل يسؤال
من المالك او الفقير فالضمان في ماله ولا يزكى ربحه المفارض وبيع ما فيه الزكوة دا حاض

ربحه اى قسطه من الزبح لأكسبة رب المال عنه المقارض اى المضارب وقيل اى
 المفاوض وليس بصحيح راحض اى باطل في حصّة الزكوة بناء على انها حق الفقراء
 عنده كبيع احد الشريكين في حصّة الاخر وكبيع العبد المديون والمستاجر قلنا الكل باق
 على ملكه حتى لو كانت جارية للتجارة يحل له وطئها لان حق الفقير وان كان في النسيئة
 نكته له ولاية النقل الى الغير كذا في المصنف في التحقيق انه لاحق للفقير في الزكوة بتغير
 بالاعليل اذ لو كان له حق لما حل له ولحق الجارية المشتراة للتجارة بعد الحول قبل اداء
 الزكوة كالجارية المشتركة ولما حل اكل طعام وجبت فيه الزكوة قبل اداها ولما جاز
 تصرفه في مال الزكوة بعد وجوبها بدون اذن الامام ومالهما واحد لان التصرف
 اختيار لدفع القيمة شرعا وهو لا يتوقف على اذن الامام ولو باع الطعام المعشور
 لم ينفذ بيعه في مقدار العشر لانه للفقراء ولهذا منع المالك عن الانفاق به قبل
 الاداء والصدق ان يأخذ عشرة عن المشتري وان تفوقا ولو باع المصدق زكوة
 نصاب لم يجز بيعه لانه ليس شريك ولو باع عشر الطعام من رب الارض او من غيره
 قبل قبضه جاز لانه شريك فيه كذا في المحيط ولعل التحقيق في الفرق لنا بين العشر
 والزكوة انها عبادة محضة متعلقة بالاخيار لا ابتلا او مؤنة غلبت عليها جبهة
 العبادة وهي عند الشافعي والعشر عند الكل مؤنة فيها معنى العبادة ولهذا يجب الزكوة
 عنه في مال الصبي والمجنون والعشر عند الكل في خارج ارضها وارض الوقف وعلى
 الفقير ومعنى المؤنة يرجع الى حق الحماية فان العشر والزكوة مقداره لقوة فقراء
 المقاتلة صورة ومعنى لذهم الاعداء بالقتال وتكثير السواد او ما حتى يفي الارض
 والاموال سالمة لاهلها فعلى هذا يكون قول الشافعي الجهر اذا اصل ان حق الاخذ في الكل

للإمام الا ان عثمان رضي الله فوض امر الاموال الباطنة الى اربابها حذرا عن فتنه
 التفتيش ولكن بالنظر الى الوجه الثاني مما ذكرنا يكون الفرق اظهر ولا وجوب
 عنه في الخضر ويؤخذ العشر من المستاجر عبد قبيل المولان قيمته صارت
 نصابا ومبت فريضته في الخضر من المستاجر وهو قول ابى يوسف ومحمد والعشر
 في الباقي البيت والارض تستاجر البيت وملك خمسين من الدراهم يمنع اخذ كل حق
 لازم خمسين اريد به ما يكفي من الكسب والمكسوب وعندنا قدر نصاب فاضل
 عن الحاجة الاصلية من اى مال كان بلا استراط النماء فيه حتى يحتسب ما فضل
 عن حاجته استعما لا واستغلا لا من الثياب والكتاب والاثاث والدواب والدور
 والحوانيت والكروم والاراضي ولو كان يصرف غلة ما كان له من هذه الاشياء الى
 قوته وقوت عياله يحسب ايضا عند ابى يوسف خلافا لمحمد وفي الواقعات اذا اشترى
 طعاما للنفوس مقدار ما يكفي شهرا يساوى ما في درهم فلا باس بان يعطى له
 من الزكوة وان كان اكثر من الشهر لا يعطى لان الشهر هو الوسط فيما يدخر الناس
 لانفسهم قوتا فكان مشغولا بحاجته وفيه الدين الموجب لا يمنع اخذ الزكوة الى الحول
 الاجل كل حق لازم من الزكوة وصدقة الفطرو على هذا وجوب صدقة الفطر
 والاضحية وليس في العشر وجوب في العسل. فاحفظ بالجهد ودع عنك الكل
 في العسل اى الخارج من الارض العشر كالخارج من الخراجية والابدسيم ك
 عرض اتجار فض والدين قبض بعد سنين فالحول يقتضى نصاى نقد بعد سنين
 بان يبيع بالدراهم والدنانير والدين بالنصب او الدفع على الغريم من الدراهم
 والدنانير والعروض قبض على الفاعل او المفعول بعد سنين فالحول واحد

يفترض على بناء المفعول والفاعل منعديا مسندا الى الله تعالى وسبق الذكر
 للاضمار انما اشترط في محل الخفاء والالئباس وقد يستغنى عن سبقه للظهور
 والرضوح ونظائره كثيرة فلا حاجة الى الذكر وواجب في البقر العوامل زكوتها
والابل الحوامل في البقر العوامل والابل الحوامل يوم هذا التقسيم والتفصيل
 عدم جواز حمل البقر وكذا ما ذكر في الحديث من شكاية البقر عن الحمل وقوله
 ما خلقت لهذا الا انه يجوز مذكور في الضاوي وسيأتي في فوايد كتاب الكرامة
 لو عجل الزكاة في الحول بطل وبعد ملحال يعبد ما فعل بعيد ما فعل كصلوة
 وقعت قبل وقتها وعندنا يقع المعجل عن الزكاة اذا حال الحول والنصاب كامل في يد
 او مع ما اخذه المصدق والمباخوذ قايم فان يد الساعي والامام يد المالك في حق
 تكميل النصاب وان انتقص النصاب بعد النجول والمجمل ليس بقايم عند تلم الحول
 فلا يقع المعجل عن الزكاة فيسترد القائم وثن المبيع لا المصروف الى الفقير فانه يصفو
 فضلا اذا اشترى الذي ارض عشر هذا المصراع بعينه ما مر في باب الثلاثه
 كلف بيع ما اشترى بالجبر دون مجرد الامر كالصحف والعبد المسلم وليس
 في المعدن شيء الا زكاة ما تم نصابا اصلا وان يقل مالى ومملكى صدقه
 يلزمه في ثلاثة ما اطلقه مالى اى جميع مالى وعندنا يقع على جميع اموال العشر
 والزكاة ومملكى اى جميع مملكى وهذا اخذ ذلك عندهما وعند ابي يوسف نعم جميع
 ما يملكه يلزمه في ثلثه كالوصية وسيأتي في كتاب الهبة في باب زفر ويخرج عن هذه
 العهدة بان ينصدق على فقير بثوبه ثم يستوهبه منه كذا في المنية كتاب الصوم حسم
 اذ انوى في رمضان في سفر عن واجب اخر فهو معتبر في رمضان كما في وقت النذر

المعين في سفر لا كالمرض في الصحيح عن واجب اى فرض اخر نحو القضاء والكفارة
 ومن ثمرة الخلاف انه صام شهرين متتابعين للنذر والكفارة فلما بقى يوم ادركه رمضان
 فله ان يسافر وينوى عليه من ذلك الواجب عنده خلافا لهما ولو نوى النفل فغن
 صدر الاصل روايتان فاحفظوا بالاكسل ويفسد الصوم دوام قد حصل
 في الجوف من جافة اذا وصل دواء رطب واكثر المشايخ على اطلاقه اذا وصل تأكيد
 لشرط علم الحصول في الجوف واشارة الى ترتيب الحكم بلا تراخ نحو قوله حين يوجد
 او بيان ان الحصول كان سبب الوصول من الحائفة لا بطريق اخر كسنان وصل
 الى الخوف بالطعن وانفصل عن قنانه وبقي في الخوف وفي الواقعات رجل ادخل
 المحقنة ثم اخرجها لم يكن عليه الوضوء وكل شيء اذا ادخل بعضه وطرفه خارج
 لا ينتقض وضوءه وليس عليه قضاء الصوم وكل شيء اذا غيبه ثم اخرج به او خرج
 فعليه الوضوء وقضاء الصوم لا يجب التكفير بالافطار عما اذا نوى الصوم
 من النهار لاحاجة الى التقييد بنية الافطار نحو ما وقع في الشرحين فان معتاد
 الاكل في رمضان تهكا او ترخص بسفر تبدل اقامة في ذلك النهار قبل النية والافطار
 والنائم والمقضى عليه من قبل غروب الشمس الى ما بعد طلوع الفجر لا يكون ظاهر
 حاله دليل على الغربة ويؤتى ما ذكرنا ما ذكر في المحيط اصبح في رمضان لا ينوى
 الصوم ثم نواه قبل الزوال ولا ياكل العمد بعد اذ طعم في حالة النسيان والحكم علم
 وعلم الحكم اى عدم فساد الصوم بالاكل ناسيا كما اذا لم يعلمه وزعم انه فطر لا كما
 في المحتجم فانه اذا اكل منعدا كفرا اتفاقا وان اعتمد على حديث الحمام الا ان يعتمد على
 فتوى الفقهاء اياه بفساد صومه موافقا لقول الاوزاعي عملا بظاهر الحديث كذا

في الجامع الصغير العتبات وفي شرح الجمع لابن الملك اذا سمع الحديث ولم يعلم تاويله
لا كفارة عليه عند ابى يوسف ولا كما في المغتاب فانه يكفر اتفاقا وان اعتمد على حديث
الغيبه وفنوى الفقهاء اياه بفساد صومه فان طاهر الحديث غير مأخوذ لاحد
وفي القنية حلف لا يدخل هذه الدار فادخل مكرها ثم دخل طايحا حث لا فطر
في العبيد بين اثنين وواجبا عليهما نصفين للعبيد للخدمة فوق الواحد عليهما
اي على كل منهما ما يخصه من الرأس دون الاشقا ص عن واحد في الاثنين وعن اثنين
في الاربعة لا عن الثالث والخامس وهذا بناء على قوله ولا يجوز قسمة الرقيق وقيل
لا فطر في الا فطر في الاشتراط على احد مطلقا اتفاقا وهو من الذيب نصف الصاع
وجه قدر الصاع بالاجماع نصف الصاع كالحظنة لا كالشعير والتمر وفي الوقعات
لو ادنى لكل مسكين فلسا بحيث لو جمع ذلك الفلوس لبلغ قيمة نصف صاع من الحظنة
يجوز ولكن ينبغي لا يفعل لان الاغناء لا يحصل بذلك والاعتكاف بالخروج يفسد
يفضل ويكثر حين يوجد والاعتكاف الواجب وفي النفل يعود للمريض ويشهد الجحانة
ثم قيل انه واجب وهو المنذور سنة وهو في العشر الاخر من رمضان ومستحب
وهو في غيره من الازمنة بكل الشهر المعهود وهو شهر رمضان ويروى بكل شهر
بالتكبير بناء على انها لا يوجد في سنة الامرة في رواية وفي الوقعات رجل قال انت
طالق في ليلة القدر ان كان عاميا لا يعرف اختلف العلماء تطلق في ليلة السابع
والعشرين من شهر رمضان من هذه السنة لان العوام يعرفون ملك الليلة
ليلة القدر وبه ولا كثير من الاخبار وان كان فقيها يعرف اختلف العلماء ان كان
حلف حين مضى بعض رمضان لا يطلق حتى يمضي ذلك البعض من رمضان السنة

وضربه ساقط اعتبار
حتى يكون اكثر النهار

وليلة القدر بكل الشهر
دايرة وعينها قادر

الثانية عندهما وعند حتى يمضي البعض الاخر من رمضان السنة الثالثة وعليه
الفنوى سحرم يفطر الاقطار في الاحليل واضطربا الاخر في ذال قيل يفطر
الاقطار ماء او دهن او وصول الى الثانية والضرع في الاحليل اى يخرج البول واللب
من ثقب الذكر والفرج والتدى كاقطار الدهن في الاذن لا كالاقطار في العين وفي
اقطار الماء في الاذن لا يفسد كذا في الهداية وفي الحائض الصحيح انه يفسد بمنزلة
ادخال خشبة في الدبر وتغييرها وفي الوقعات والخنا وان لاشئ عليه في دخول
الماء في اذنه وفي صبه فيها متعمدا وفي جوامع الفقه لو ادخلت الصائم اصبعها في فمها
او دبرها لا يفسد على الخنا الا ان يكون مبلولا بماء او دهن وكذا لا يجب الغسل في الا
مكفر بالصوم كالاطعام للظهار كالا فطار والقنل جامعها بالليل كجماع غيرها
عن تذكر مثل النسيان بطريق الدلالة وبإشارة قوله او ناسيا جامع بالقطر
اذ يفهم منه ان لا قصر في الاول بالنهار بخلاف العمد فيه فانه يقطع التابع بافساد
الصوم دون الاول مضى على الصوم على اعتبار المضى على الصوم ووقوعه عن الكفارة
من غير وجوب الاعادة والقضاء احتراز عن مضى المجمع في الاحرام على الناسك
بلا اعتبار ووقوعه عن الواجب حتى يجب عليه القضاء وقالا يستأنف وفي
الجماع بين اعتاق الشقصين من عبد يجب الاستيناف بتحرير رقبة اخرى عند
ابن حنيفة خلافا لما اوسيا في مرة اخرى ولو جامعها في اليوم الاخير من الشهرين
قبل غروب الشمس عمدا استأنف ولو قدر ح على الاعتاق اعتق ويصير صومه في صوة
عدم الاعتداد تطوعا ثم ان صام شهرين بالاملة اجزاه وان كان ناقصين ولا فلا
يجوز الاستون يوما كذا في المحيط وصوم العيد يقضى اذا شرع فيه على نقل ثم قطع

مقالات الامام الثاني

تفضل كالترام بالندور والشروع في الصلوة في الاوقات المكروهة لكنهما قالان الشروع
في الصوم ارتكاب بالنهي دون النذور والشروع في الصلوة حتى تحت الحالف في الاول
دون الثاني ودون الثالث حتى يتم ركعة وذكر في الهداية والمختلفات الخلاف بين الامام
وصاحبيه لوقال الله على صوم ذا وهو به اليمين والندور نوى صوم ذا اي رجب
او خميس مثلاً فهو نذر ليس باليمين وانما هما على النعنين حتى يجب عليه القصد
اذا نذر دون الكهارة كعدم نية شئ وكنية النذر مع الاعراض عن اليمين او مع عدم
خطور اليمين بباله بخلاف نية اليمين مع الاعراض عن النذر فانه يمين اجماعاً حتى
لو افطر خيساً كفر يمينه ثم لا صوم عليه بعد ذلك لا بخلاف اليمين وبخلاف نية
اليمين مع عدم خطور النذر بباله فانه يمين لا غير عند النعينة بنية وان كان مجازاً
ونذر بصيغته ويمين بموجبه عندهما فلا جمع بين الحقيقة والمجاز من جهة واحدة
وان الحقيقة يثبت بلفظ على والمجاز بلفظ اللام في لله وهي والباء يتعاقبان في اليمين
نظيره شراء القريب فانه تملك بصيغته تحرير بموجبه والمبة بشرط العوض فانها
هبة ابتداءً ويوع انتهاءً وفي الوقعات رجل اراد ان يقول لله على صوم يوم فحجى
على لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر وكذا اذا اراد شيئاً فحجى على لسانه الطلاق
او النذر او العناق لزم ذلك لقوله عليه الصلوة والسلام ثلاث جد من جد وهن
لمن جد الطلاق والعناق والنكاح والنذر في معنى الطلاق والعناق لانه لا يخلل
الفسخ بعد وقوعه والقدر في الصاع السوي العدل خمسة ارطال وثلاث رطل
وهو صاع اهل المدينة في الاخر اثمانية ارطال وهو صاع اهل في الاول اورد
هذه المسئلة معنا لكونه محل ذكر صدقة الفطر المقدرة بالصاع ونصفه

لا يصح

لا يصح الذي قط مصرفاً للصدقات الواجبات فاعرفوا الذي كالحرب والوجبات
نحو الفطر والكهارة والنذر كالفرض اي الزكاة لا التطوع واذ راعتكاف يومين كذب
يبدأ قبل الفجر دون المغرب لعدم دخول الليلة المنقذمة كما في نذر يوم واحد يوم
لا كما في انا زرايام منصلة بالنعين او متتابعة بالتكثير فان التابع في الاعتكاف لازم
وان لم ينوه عندنا ولا يصح التزام اعتكاف ليلة وفي دخول الليلة المنقذمة من ثلاثة
ايام خلاف الشافعي وسيأتي محس الشهر المهور تذكر الكتاب وهو شهر رمضان
ولومريض الشهر صريح عشر ومات كان الفرض هذا القدر صريح اي بعد عشر
اتفاقاً اذ لا فرق بين القليل والكثير بعد ان لم يكن شهراً تاماً وانما انشأ بنا ويل للبيالي
الداخلية فيها الايام على ما عرف كان الفرض اي وجوب الوصية بالطعام وعنها
يروى وجوب الكل وليس هذا الخلاف في كتاب الاصل اي المبسوط بل فيه ذكر
الاجماع على وجوب قدر الصحة وقال الطحاوي انما الخلاف فيما اذا نذر المريض وهو
في رجب مثلاً صوم شهر كشعبان مثلاً ثم راى يوماً منه مثلاً ولم يصم فانه لزم
ان يوصي بجميع الشهر عندهما وعندك بقدر ما صح لا كالصحيح فانه لو مات بعد
ادراك بعض ايام ذلك الشهر وصيامه اوصى بباقية ولو لم يصم اوصى بكلمة اتفاقاً
ما صدقات الفطر كالديون لازمة الصبي والمجنون كالديون اي المذمة المحقة
نحو نفقة الدوجات بل مونة غلبت عليها جملة العباداة كالزكاة حتى لو ادى الادب
من مال الصبي يضمن ولا يرى التعجيل قبل الشهر في صوم نذر واعتكاف نذر
في صوم نذر اي في نذر صوم ذلك الشهر مثل نذر الصلوة فيه لا كذا الصدقة
فيه ح لا يفطر المقطر في الاحليل واضطرب الاخر في القليل لا يفطر ولا يذ

فتاوى العالم الرباني

الذي تنازع الشيوخ

في الفطر وإنما أورد المسئلة في الباب من نظر إلى اضطراب محمد وقوقفه فيها في آخر عمره فعلى هذا يكون تقدير قوله ولا نص عن شيبان منفردا اسم وبالنهار ان روى هلالا فليظروا ان سبق الزوالا فليظفروا اذا اراده في آخر رمضان مثل ان يمتدوا اذا اراده في آخر شعبان ان سبق الابصار الزوال اي ان كان قبل زوال الشمس لكونه ليل الماضي او المستقبل اذ بالشك لا يثبت غير الثابت ولا بزوال الثابت وعن ابي حنيفة ان راوه امام الشمس فن المستقبل فعلى هذا لا يكون قوله مع قول محمد ولهذا الوردت المسئلة في هذا الباب والافوضها باب الله اخص به يعصوب كما اوردت في الجمع هناك وفي القنية ولوروا الهلال في ثلثين نهارا لا يفطرون في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف ان راقبل الزوال افطروا لان من الليلة الماضية وبعد الا فان افطروا الا كفارة عليهم لانهم افطروا ابتاويل يعني بقوله عليه الصلاة والسلام وافطروا الروية لوقاء ملائمة ثم رجع فالتقوم قد فات بلا صنع صنع ثم رجع القى الى الخلق رجوعا بلا صنع اي استقاء ولا اعادة كالتقى ملائمة والاعادة لا كبولاعود ولا كالتقى مادون ملائمة والغم والعود وعدخ وعكسه اي عكس هذا الخلاف لوقاء مادون الغم ثم اعاد ذلك ففكرتهم ذلك وهكذا ان استقل علمنا مادون ملائمة الغم فافهم راشدا وهكذا عطف على عكسه اي لا يفسد علمنا تاكيد ونفي للنسيان مادون ملائمة الغم في الاعادة والعود وعدمها لا كاستقاء ملائمة الغم والاعادة والعود وعدمها وهذا كله اذا كان ذاكر الصوم والافهوك الناس فلا يفسد صوم كذا في الحقايق وواطى يسك للفجر طلع اشارة الى كونه ذاكر الصوم لنقض الصوم الذي فيه شرع يعني لم يصح شرعه وبطلانية المنقذة لا كالتاسي

ودفعه

الاخلاق الاخرى

مطلوع
وقول ابو حنيفة ومحمد لا يفطروا

ودفعه فطر عبيد سكتوا مصر اسواه حيث هم لايحيث هو حيث هم لايحيث هو كالزكاة فانها حيث المال لايحيث المالك وكذا في الوصية يعتبر مكان المال دون مكان موت الموصي اذ امات في غير وطنه وماله في وطنه او بعضه فيه وبعضه معه حيث يصرف الذي في الوطن الى فقراء الوطن ويصرف الذي معه الى فقراء ذلك المكان والابن بين الابوين فطره يلزم كلاكه لا شطره في نذر صوم يوم عثمان يصل يقضى اذا جاء ضحى وقد اكل يقضى الناذر اذا جاء عثمان ضحى وقد اكل او جاء بعده ولم يواكل كما لو نذرت صوم شهر يلزمها قضاء ايام الحيض وما اكل فيه وفي القنية اذا قدم في يوم نواه تطوعا ينوب عن النذر ولا يلزمه لنية التطوع شئ اذ رمضان والنذر المعين وعن ابي يوسف اذا قدم في يوم هو صائم فيه من رمضان او كفارة او تطوع يجز به بما هو صائم به وعليه صوم يوم لقدم عثمان ح شرم ثم اقل اعتكاف النفل يوم لدى استادنا الاجل يوم لا اشتراط الصوم له كالتواجب بالنذر واكثر النهار عند الثاني وساعة في مذهب الشيباني واكثر النهار لقيام مقام الكل بان يدخل المسجد قبل طلوع الفجر ويخرج بعد غروب الشمس واكثر النهار وساعة لعدم اشتراط الصوم في رواية ومع اشتراطه في اخرى بان يدخل المسجد وينوي الاعتكاف بان له ثواب المعتكفين مادام فيه فاذا خرج انتهى اعتكافه ومرجع الاختلاف الى كونه عبادة دون لزوم بالشرع فانه لا يلزم الاداء ولا قضاء اذا الفجر طلع وهذا نحو قول ابي يوسف وواطى يسك للفجر طلع او ذهب النسيان فالصوم انقطع في النهار لا كالكف عن الاكل والشرب وهذه غير مسئلة المفطر والمتسحر بطن الليل وصوم شهر الصوم بالابنية يحصل للمسك للعينية لا بالنية اصلا ولا بتعيين اللوصف

الذي يختص كل واحد بذهب

وواطى كف اذا الفجر طلع

للمسك عن المفطرات الثلاث المقيم الصحيح اذ المرض والسفر عارضان لا يدخلان
في مطلق الذكر وما في ذكرهما للعينية اي لكون الوقت متعينا لهذا المشروع في حق
الصحيح المقيم كعبة النصاب من الفقير ولو نوى في مرض او في سفر باليوم صوم
شهر لم يعتبر صوم شهره اي شهر الصوم وقد مر ذكره ولم يعتبر كالقضاء والكفارة
والنذر المطلق ويسقط التكفير لو سوف به كرها عقيب الفطر عما فيه لو سوف به
كرها بان اركب على الدابة ولخرج الى السفر مكرها كالحيض والمرض لا كسفره اختيارا
وان تحض من شرعت ما فطرت فلا قضاء لا كما لو نذرت فانها لو نذرت صوم الغد
ما فطرت ثم حاضت فيه لا يسقط عن القضاء اتفاقا وفي الوقعات رجل قال ان
لم تصومي غدا فالت طالق ثلاثا فصامت من الغد فخاضت حث او مال ان تصلي السات
فانت طالق فقامت مكبرت فخاضت حث وفي ابتلاع الشيء الباقي في اسنانه
كما او غيره وما ذكر في الهداية من ذكر اللحم بناء على العادة كما لو اخرج من فم اخذه
بيده ثم ابتلعه بلامضغ في القليل ولو بالمضغ في الكثير ولا كاهارة في ذلك بخلاف البلع
من خارج ابتداء فطر وان قل كما في قدر الحصة وفي مينة المفتي لا فطر فيه وان كان
قدر حصته في الاصح على لسانه اي على لسانه زفو وقوله او تقديره مرد او مقبلا
على ذلك الشيء على اللسان المتلع ونافم في حلقه الماء يصب فلا فساد والقضاء
ما وجب والقضاء ما وجب تأكيد وفي الوقعات اذا دخل في فم الصائم من الدموع
او عرق الوجه قطرة او قطرتان ونحو ذلك فابتلعه لا يفسد صومه ولو دخل كثير
بحيث يجد ملوحتة في جميع فمه فابتلعه يفسد لا مكان التمزع عنه وكذا الغبار
والذباب لا يفسدان ولو دخل حلق الصائم ما خرج من اسنانه من الدم ان كان الدم

غالب

غالب على البزاق يفسد وان كان بالعكس لا ينقض وان ساويا يفسد استحسانا وجها
للفساد احتياطا وفطر عبد بيع بالخيار على الذي له الخيار جاري كالتفقه وفي
خيارها على البائع وعندنا على من يستقر عليه الملك وفي البيع البات على المشتري
بالاتفاق وان قبض بعد يوم الفطر ولو هلك قبل القبض لا يجب على احد ولو رد
بخيار العيب والروية ان كان قبل القبض فعلى البائع والا فعلى المشتري بالاتفاق كذا
في المحيط وناظر الصلوة في ماوى اذا مثل الصوم في زمان فناسبا يراد هذه
المسئلة ههنا وايضا وقع في الكتب المطولة على وجه التفرع والاستطراد فيه فذكرت
ههنا اخذا منها اقام في الادون لا يجوز ذافا على الاماكن المسجد الحرام ثم مسجد
الرسول ثم مسجد بيت المقدس ثم الجامع ثم مسجد الحى ثم البيت فان صلوة
في المسجد الحرام تعدل الف صلوة في مسجد الرسول وصلوة فيه تعدل الف صلوة
في مسجد بيت المقدس وصلوة فيه تعدل الف صلوة فيما سواها من المسجدا
وهذا ثابت بالحديث النبوي المذكور في المصنف وايضا ثبت بالحديث المذكور فيه
ان صلوة المرأة في بيتها افضل ثم في صحن دارها من صلواتها ثم في مسجد فيها
ثم بين هذا وبين ما مر في الزكاة من معين اليوم والدرهم والفقير على قوله فوق
ظاهرو في القنية اوجب على نفسه صلوة في وقت بعينه يتعين ولو مات يتيمها
كالصوم وفيه اذا اوجب على نفسه الصلوة في غير الارض المغضوبة فاذا لها فيها
لا يجزئ وما اذا الصلوة المطلقة فيها فجاز مع الكراهة عندنا وكذا عند الشافعي
وهو يقول وان كان اصلي ان يكون قبم المنى بين الانور الشرعية في عينه كما في الحية
حتى لا يصح عدم بقاء مشروعية الا ان الدليل دلها على كون القبح في غير هذه الصلوة

دون عينها وغير جائز عند احمد وبعض المتكلمين واهل الظاهر والامامية والزينة
والايام فخر الدين الرازي من اصحاب الشافعي كذا نقل المنصور في شرح المغني وسيا
ذكر الثوب المغضوب في كتاب الكراهة في قوله لبس الحرير في الحروب يكره البيت
ونادرا عتكاف رمضان اذا صام ولم يعتكف فلا قضا فلا قضاء في شهر اخذ
رمضان كان او غيره كما اذا صام واعتكف لا كما اذا لم يصم ولم يعتكف لمرض او سفر
او اعتكف فيه ولم يصم بناء على ما ذكر في الجامع الكبير وغيره وعندنا بقصيه في شهر
غير رمضان لعوده شرطه الى الكمال ع صومه في رمضان لو حصل من غير تعيين
من الليل بطل ينضم من عدم جوازه بمطلق النية كالقضاء الكفارة لا كالفضل
خارج رمضان ولا كالحج واداء جميع المال في حق الزكوة ورد الوديعة والغصب
والمبيع في البيع الفاسد فانه يخرج من العدة بلا تعيين انه رد الوديعة والغصب المبيع
بالاجماع وبنية النفل ونية من النهار ولو نوى قبل غروب الشمس صوم العدة
ونام او اغشى عليه حتى زالت الشمس من العدة لم يجز لان بعدم النية على الصوم
انما جازيا اعتبار الحاجة والحاجة اندفعت بتقديم النية في ليلة هذا اليوم فلا
يجوز التقديم على ليلة وفعل ممسك عن الصبح يصح بنية بعد الزوال لا تصح
اي لا ترفع الصوت بالمنع والبحث فانه مبني على تجزئ الصوم عند فيكون صائما
مثابا بقدر معارته امساكه بنية وفطر من لم يقبلوا شهادته على الهلال
موجب كفارته بالجماع بعد الشروع متيقا بالرؤية وفي فطره قبل الرد قولان
منا والصوم لا يفسد في قوله الاخير بالماء يقع في حلقه ان مضمض لا يبتلع
بلا قصدى ومبا لغته في المضمضه مثل وصول الماء الى دماغه في الاستنشاق

مقالات الامام الشافعي

ايضا وان كان ذكر الصوم ومستئلة والصبي في النوم كذا فيستمع ووطنها في النوم
ايضا ان صنع صب الماء في حلق النائم مرت في باب زفر النقل من الصلوة والصوم
لا يلزم من فيه شرع اتمام هذا اصل وما القضاء لازما اذا قطع فرغ له
وفي الوقعات روى عن النبي عليه الصلوة والسلام انه قال من افطر بحق اخيه
يعني لرعاية قلب اخيه المصيف وتسليه يكتب له ثواب صوم الف يوم ومتى قضا
يوما يكتب له ثواب صوم الف يوم وفيه ذكر القضاء وقال المنصور في شرح المغني
ومن تمسكاته اباحة الفطر بقدر الصتافه بقوله عليه الصلوة والسلام اجب
اخاله وافطروا قضا يوما مكانه ومن العجب انه لم ينظر الى ذكر القضاء وفي نظم
الذند وسنى يفطروا يقول ابن صايم حتى لا يعلم الناس سره وهذا مشروط
بان لا يفطر لشهوته بل لسرور اخيه المصنف ولا يكون في سوى في الموافقة
الموافقة من الجماع واللوطة واثان البهمة والميته وعندنا الكفارة فيها انزل
اولاد عن نقيذ القول فيما سواها باكل ما ينغدى او يتداوى به وشربه ما وسياق
في باب مالك وقال بعض اصحاب الشافعي انما الخلاف في وجوب الكفارة العظمى بل
نحن نقول بوجوب الغداء بالاكل والشرب متعمدا وذكر خلاصتهم اذا جتمع
زوجته مرارا الكفارة الواحدة بخيرية على اظهر القولين كفارة ولا على المطاوعة ابتداء
في قول وفي قول نحو قولنا انه يجب عليها الكفارة ولكن يتجملها الزوج الواطي ان كان
محسسه بمنزلة ثمن ماء الاغتسال للدخول المال في كفارتها دون الفقيرة ولو اكره الزوج
على جماعها لا كفارة عليه عند ابى يوسف ومحمد واليه رجع ابو حنيفة لغيره في
طريقه الكر منى الحرة البالغة العاقله اذا مكنت نفسها من صبي او مجنون

فإنها فعلها الكفارة بالاتفاق وفي النودر على قياس الحد لا يلزمها وعلى جماع
 المجونة الكفارة ولا رواية في الصغيرة التي لا تشتهى مثلاً وقيل هو كالجماح وقيل
 لا يجب عندها خلاف لابي يوسف كما في حرمة المصاهرة وجماع من لف ذكره
 بخبره يوجب التكفير وبثبت به التحليل إذا لم يمنع الحرقة وصول الحرارة اليه
 وقوله وهي إذا ما وجبت لا تدرى لأجل حيض أو سقام يعتري لا يندر
 لأجل حيض تفرع على القولين الآخرين أو أحدهما وهذا كالوسوفين والفرق
 لنا السفر لا ينافي الصوم ولهذا إذا عرض السفر بالنهار لا يباح له الإفطار لأنه
 تعلق باختياره فجعل كالعدم والفطر بالوطئ إذا تكررا تكرر الواجب كيف ملجأ
 إذا تكرر بان جامع متمداً في نهاره رمضان ثم جامع أيضاً في نهار آخر منه
 لا تكرره في يوم واحد تكرر الواجب ككفارة الظهار واليمين كيف ما جرى
 أي تحلل التكفير أو لا وعندنا عدم التحلل كفضه كفارة واحدة وهكذا
 الحكم في الإفطار في رمضان في ظاهر الرواية والأفضل الإفطار في حال السفر
 يلحق ولا يلحق النفس الضرر مطلقاً وعندنا بشرط حقوق المشقة والضرر وعند
 محققها الفطر أفضل والصلوة على عكسه وعبارة الجمع ويفصل الصوم للمسافر
 قال ابن الملك أورده بصيغة المجهول مع أن المسئلة خلاف للشافعي لأن الأصح من
 مذهبه أنه يوافقنا قول أن الصيغة يصلح للخلاف أيضاً وإن يفته رمضان وانفق
 وانقضى أكثر من عام أي معنى رمضان الثاني فدى إذا قضى الأول بحد من
 طعام أكل يوم وعندنا قضاء لا غير وصوم تكفير اليمين مطلق يجمعه أن شاء
 ويفرق وعندنا بجمعه لقراءة ابن مسعود رضي الله عنه فصيام ثلاثة أيام متتابعات

والابن عن والد يصوم
 وبالصلوة بعد يقوم

وهو لا يحمل المطلق ههنا على المقيد في كفارة الظهار والقنل لتعارض الاشياء وهي
 المذكور وصوم النعمة وهو ليس بحجة عندنا على أن صوم النعمة ليس بكفارة بل هو
 نسك بمنزلة أراقه الدم الذي كان الصوم خلفاً عنه وأيضاً أن الصوم قبل مضى
 أيام الضر لا يجوز لأنه لم يشرع لأن التفريق واجب لا يرى أنه أضيف إلى وقت الوقت
 بكلمة إذا كان كالظهر قبل الزوال وسقط جنون بعض الشهر بقدره الصوم
 تأمل تذكر ككراهة الكفر والصبي لا كالنوم والاعماء والاستيائك برطباً أو يابس
 وقال مالك وكراهة رطب السواك في الصيام آخر النهار أي بعد الزوال ويستحب ثأله
 يكره للصائم باختياره لا باكره واضطرار ونذره بصوم يوم الضر وبه الفطر
 والتشريق غير نذر غير نذر شرعاً وهو قول زفر لا كذا الصلوة في الأوقات
 المكروهة وقد مر مسألة شروع الصوم في يوم العيد في باب زفر وعندنا نذر
 في فطر ويعضى ولو صام صح عن نذره لأنه أدى كما التزم وعن أبي حنيفة
 رضي الله عنه أن نذره إنما يصح إذا لم يصرح بيوم العيد بل قال عدا وكان الغد
 يوم العيد نظيره أنها لو قالت لله على صوم يوم حيض لم يصح نذرها ولو قالت
 صوم غد وصار الغد يوم حيضها يصح نذرها وحامل قد افطرت أو مرضع
 بين القضاء والقضاء يجمع وحامل أو مرضع بلا قضاء لعدم اعتبار الحدوث
 والتعدي والتعلق بالمفعول ولو اعتبر ذلك لدخول التام قد افطرت للخوف على الولد
 لا كالخوف على النفس كذا في الجمع وشرحه وفي الكفاية المراه بالمرضع الظاهر أنها
 لا يتمكن من الامتناع لوجوبه عليها بالاجارة وأما الأم فليس عليها الارضاع
 إلا إذا امتنع الأب من الاستيجار مرضع أخرى كذا في شرح ابن الملك المفهوم من كثير

من الكتاب ان ليس للاب الامتناع المذكور لا للنذر وفي الوقعات امة افطرت في يوم
من سهور رمضان من ضعف اصحابها في عمل السيد من طنج او خبز او غسل الثياب فان
كانت ضافت على نفسها بسبب الصوم كان عليها قضاء يوم لا غير لانه افطر بعذر
لانها تحت يد المولى ولها ان تمتنع من الاسمار لامر المولى اذا كان يعجزها عن اداء الفرائض
لانها مبقاة على اصل الحرية في حق الفرائض وفيه ان الغازي اذا كان باراء العدو ويعلم
يقينا انه يقاتل العدو في شهر رمضان وهو يحيا في الضعف على نفسه فله ان ياكل قبل
الحرب وان كان مقيما وكذا يباح له الاكل يوم حماء ولكن اذا تخلف الحمى عن ذلك اليوم
يلزمه الكفارة بجمع في اصح قوليه وفي زكاة الفطر صاع بز ووقتها اول ليل الفطر
اول ليل الفطر في قوله الحديد وهي على من نال فوق القوت عن كل من يموت في
اليوت من نال اى ملك فوق القوت ليوم الفطر وليلته لنفسه وعياله قدر
صاع يموت اى يقوم بكفايته تلزمه عن نسوة في عقد ومن يموت من كبار ولده
عن نسوة الى اخره تفصل من يموت وبيان لهذا الاصل وعبد اشتراه لا تجار
والاعبد الا باق لا الكفار بناء على وجوبها على العبد عنده لا كالزكاة وعندنا
على المولى بسبب كالزكاة الا باق بناء على مسئلة الضمان وقدم في باب زكوة الزكاة
فانها منفقان على وجوب الزكاة فيه لا الكفار بناء على جملة المطلق على المقيد وواجب
في العبد بين اثنين يوديان على النصفين بناء على اعتباره النصاب المشترك
ثم تحلها المولى عنه فان العبد كامل في نفسه وهما يمونا انه هذا الذي يمكن بينهما
مهاياة واما لو كانت ووجدت اللوقت في نوبه احد هما فالفطر عليه خاصة في قول
والاعتكاف لا بالصوم جائز وليس للتقبل فيه حاجز حتى لا يلزم الصوم

بندر

بندر الاعتكاف الا بالنقييد حاجز اى مانع ومفسد وان اتزل وقال ايضا نفس
ذالك بلا اتزال مبطل وعندنا يبطل حين ينزل بالقول بفساده بالاتزال ولو ات
الجمعة فيه يفسد وشهوة المطلق لا يقيد فيه اى في الاعتكاف الملزم بالتابع
يفسد اعتكافه فيستقبل كالحروج للجنازة وانجاء الطريق لا كالوضوء ومقدمانه
وعندنا يخرج اليها بعد الزوال ولا يبطل بمكثه في الجامع ولو يوم ما فاتها لا تسقط به
بالانفاق الا ان الشافع يحكم بفساد الاعتكاف لامكانه في الجامع ابتداء للقيد
بالتابع كنذر الصوم المطلق لا كاليامين والاجارة وناذرا اعتكاف شهران بقى
عشرين لم يلزمه ما لم يلحق ما لم يلحق ما لم يدركه الكل وعندنا يلزمه ولان بقى
يوما حيا فيطعم عنه ولديه عن جميع الشهر لكل يوم نصف صاع من تراد اوصى وان
كان مريضا وقت النذر ولم يبرأ حتى مات لاشئ عليه وان صح بعض الشهر ومات
قبل تمامه فقل مسئلة الكتاب كقضاء رمضان لا كعروض الاهلية بعد قضيق
الوقت الى قدر ما يكفي للتحريمه من وقت الصلوة وفي اعتكاف في الثلاث موجب
يبدأ قبل الفجر دون المغرب موجب بفتح الجيم وقد مر نظير هذه المسئلة في باب
ابى يوسف **ك** وفي الهلال رمضان يشترط شهادة العدلين لا عدل
لا عدل اذا كان في السماء علة وهذا يشير الى عدم قبول خبر الواحد الا بالعدالة
وفي الهداية وغيره في تاويل قول الطحاوى عدلا او غير عدل ان يكون مستورا ثم
اذ اصحابا موثقين يومها بشهادت ولم يروا هلال شوال لم يفطروا في قول ابى حنيفة
وابى يوسف ولو كانوا بشهادة شاهدين ولم يروا فطروا وان لم يكن في المطلع علة
الصيم والغبار فيشرط خبر جمع لوجوب اخبارهم العلم والاولى في حد ذلك النفوذ

مقالات امام مالك

الى راي الامام ولعل المراد من العلم هنا غالب الراي لا العلم القطعي كذا في شرح ابن
الملك والاكفاء بالاثنتين وقت انكشف المطلع رواية عن ابي حنيفة وذكر الطحاوي
سمع شهادة الواحد اذا كان خارج المصر لقلة الموانع فيه وكذا اذا كان على مكان
مرتفع في المصر وفي الواقعات شهر رمضان اذا جاء يوم الخميس وجاء يوم عرفة
يوم الخميس كان ذلك اليوم يوم عرفة لا يوم اضحى ولا يعتمد على قول من قال يوم
الاضحى يوم الصوم معتمدا على قول على رضى الله يوم مخرم يوم صومكم لان يحتمل
انه كان ذلك في العام الذي قال فيه لا على الابد وفي الفنية بعد ما ذكر انه قال بعضهم
لا باس بالاعتماد على قول المنجمين اذا اتفق عليه جماعة منهم وقال بعضهم لا يجوز
تقليد المنجم لافي الصوم ولا في الفطر وقال بعضهم لا يؤخذ فيه بقول المنجمين
قال محمد الاعمى القرجماني فاذا اتفق اصحابه ابي حنيفة الا النادر والشافع انه لا اعتماد
على قول المنجمين في هذا وفي مينة المفتي تقبل شهادة واحد على شهادة واحد في
رواية هلال رمضان ولو صلى الامام العيد بشهادة الشهر ورضي الناس فنبين
اذ يوم عرفة اجزأتهم الصلوة والذباغ للضرورة ونية واحدة تكفيه لصوم كل
رمضان فيه كالاكتاف الشهر المندور بنية واحدة عن غيره الضمائر كلها عائدة
الى رمضان وان يصم عن غيره فيه اعتبر اعتبر اى عن الغير ان ظنه شهرا
سواه فادكر وان علم انه من رمضان يكون عابثا لانه خالق الشرع قصدا والقل
بالنية من نهار لغو في حق لزوم الاتمام وكونه صوما ماب وما فيه من اعتبار
في حق لزوم القضاء وعند بالحوز بنية قبل نصف النهار اى اليوم فانه قد يستعمل
مقابلا لليل ونصفه الضموة الكبرى فيجوز بنية قبلها لوقوعها في اكثر وقت الصوم

وهو من طلوع الفجر الى غروب الشمس هذا هو المذكور في الجامع الصغير وهو اصح
من اعتبار القدورى حيث قال نية قبل الزوال لان الزوال نصف النهار وهو
ما بين طلوع الشمس الى غروبها وان يتابع اى يدم نظرا فان ذلك قضى الصيام
فاسمعاه واعقلا كالاتزال بالحس لا كالفكرة وليس في كفارة الافطار
ترتب بالعسر واليسار بل هو في الجملة بالخيار في الجملة اى في الاعسار واليسار
بالمخيار كفارة اليمين وجزاء الصيد لا كفارة الظهار وفي التجسس لو صام
احدا اوستين يوما للقضاء والكفارة ولم يعين اليوم للقضاء جاز فيصرف اليوم
الاول الى القضاء ويوجب التكفير وطى الناس واكل ما ليس غداء الناس
وطى الناس كالذاكر كما يفسد الحج قال صاحب الجمع في شرحه المشهور من
مذهبه في الناس كذهبا ما ليس غداء الناس وفي المحيط كل ما يؤكل عادة
لما انه يعافه الطبع او لمعنى اخر ملحق بما لا يتعدى به نحو الحصة والحديد والخشب
والشعير الغير للقل والسفرجل الغير المدرك الذي لم يطبخ والعجين واللقمة المخرجة
من الغم بعد المضغ ونحو ذلك واما الطين الارضى فمما يندوى به وفي الفنية
انظر في رمضان مرة بعد اخرى بترابا ومدرا لاجل المعصية فعليه الكفارة زجرا
له وبه اخذ ائمة الامصار والفنوى على ذلك وفيه ابتلع بزاق حبيبه كفرو قيل
وصوم يوم هو فيه يسلم يلزم قضاء ذلك فاعلموا لا يلزم قضاء ذلك
كهروض الاهلية بعد بقاء ما يكفي للحرمة من وقت الصلوة واكل ذى النسيان
فطروكه رطلب السؤال في الصيام فانتبه واكل ذى النسيان كاكل الذاكلت
بين الصوم والفطر وفي الفنية لا يفسد الفرض والنفل عندنا وقال مالك يقضى

الفرض ونحن نعمل بقوله عليه الصلوة والسلام تم على صومك فانما اطعمك الله وسقاك ثم الأفضل لمن عند الاكل فاسيا النذير للشباب وترك النذير للشيخ ولو اخبر ولم يندكر كونه صائما كان عليه القضاء وهو المختار كذا في الوقعات وعلى من رأى متوضعا من حوض نجس ان يخبره وقبل لا يجب عليه ان يخبره وعلى من رأى على ثوب رجل نجاسة زائلة على قدر الدرهم ان يخبره ان ظن انه يشتغل بالزنها والا فلا يلزمه ذلك وعلى من سمع رجلا بقراء القرآن محسنا اصلاحه وتعليمه ان يظن انه يقبل ولا يتوحش والا فلا يلزمه ذلك في الصيام اول النهار كان او اخره لا كالفمضة وليس في جنون كل الشهر سقوط صوم الشهر فاعلم وادر كجنون بعضه كالانما لا كالنوم المراد استيعاب الايام والافاق كذا في النهاية وفي الفصول الصحيح انه يلزم المضي بعد الزوال في اليوم الاخير وما على الشيخ الكبير فدية في قوله فلا تكن في مرة وهو يوردى الفطر عن مكاتبه وليس عبد عبدك في واجبه فدية عن صوم اصل نفسه لا كصوم كفارة الصوم الذي هو بدل الرقبة وعندنا عليه فدية لكل يوم ويجوز التقدير والتأخير والمقارنة وجاز في ذلك صاع من فطر بلا اعتبار قيمة فيه شرط شرط اى الاعتبار وبعد صوم رمضان يكره اتباع ست فيهم تشبه يكره اتباع ست وعندنا لا يكره وان اختلف مشايخنا في ان الاصل فيه التفريق او التتابع اذا سافر بعد ما أصبح في اهله كره له الاظهار ولو اكل قبل ان يخرج من العمران كفر كذا في المنية نذر صوم ابد فضعف لاشتغال المعيشة له ان يفطر ويفدى وان عجز استغفر الله تعالى رجل ان صام يصلي قاعدا وان افطر فقام يصوم ويصلي قاعدا وعن ابي حنيفة انه كره الصوم في طريق مكة

الفوائد

ولا

ولا يتنفل العبد والاجير والزوجة الا باذن السيد والمستاجر والزوجة اذا اخرج الصوم بالحكمة نذر صوم رجب بعد مضي بعد ايام لزمه باقى ايامه دون الماضي وفي الوقعات رجل صام يوما تطوعا ثم قال بعض النصارى على ان اعتكف هذا اليوم لا اعتكاف عليه لان الصوم المنعقد من اول النهار تطوعا فيقدر جعله واجبا ولو اعتكف في مسجد جماعة جاز اذا مات ناذرا لا اعتكافا واوصى يفدى عنه ولا يسقط الفطرة عمن سقط عنه الصوم بعذر ولو قال الله على ان صوم جمعة يعجل بنية ان نوى والا فيصوم اسبوعا لا يوم الجمعة فقط لان استعماله فيها اغلب ويجوز التتابع في النذور متفرقا وتوحيد التسليم في الصلوة المنذورة بتسليمين دون العكس وناذر صوم هذه السنة يقضى الايام الخمسة دون رمضان وناذر صوم سنة يقضى خمسة وثلاثين يوما وناذر صوم يومين من اول الشهر واخره يصوم الخامس عشر والسادس **كتاب الحج ح س** لا يجب الحج على الضرير مع الغنى والقادة الكثير سمي الضرير به بصيغة الفاعل الدوام ضرره مثل المقعد في احد الروايتين عنه وسياتي والقارة الجميع الكثير ملكا او اجارة من نظيره في قوله وما على الاعمى حضور الجمعة وفي جوار المسجد احرام اثم ولا جمع بلا امام ويفرد الحج فذاك افضل من منعة يؤتى بها وتفعل معتمر في اشهر الحج وقد جاء من الكوفة والبيت قصد جواز اى مجاورة ولا جمع بين العصر والظهر في وقته بعرفان لا كالجمع بين المغرب والعشاء في وقته بالمرد لفة بلا امام اكبر فيها ولا احرام فيها وقالوا لا يشرط احرام الحج في العصر وحدها واما الامام فلا يشرط اصلا وظاهر الرواية اجماعهم على افضلية التمتع تجزئ ذلك العام بعد الرجعة

مقالة النعمان

عن سفر البصرة فهو متعة

وعكسه مفسد تلك العمرة قضى وحج بعد عود البصرة بعد الرجعة عن سفر
 البصرة بعدنية الإقامة بها خمسة عشر يوما فهو متعة أي يجب دمها كما لو أقام
 بمكة حتى حج أو لم ينو الإقامة بالبصرة خمسة عشر يوما لا كما لحج بعد الرجعة عن
 سفر الكوفة وهذا الخلاف على قول الطحاوي وقال الجصاص أنه متمتع أجماعا
 تأخير نسك الحج أي أموره وأفعاله عن أيام وزمانه نحو تأخير الحلق أو طواف
 الزيارة إلى ما بعد أيام النحر أو رمي جمرة العقبة إلى اليوم الثاني أو وظيفة اليوم الثاني
 من الجمار إلى الثالث أو الثالث أو الكل إلى الرابع كالتأخير من المكان من نحو الزبح خارج
 الحرم والأحرام بعد المجاوزة عن الميقات والأفاضة من عرفات قبل الغروب أو نحو
 قبل الطواف وحلقه الحج في أحرام بفتح الميم والجيم موضع الحجمة بالكسروهي ماروة
 فعل الحجام والحجامة حرفته كالابطر والعانة وكالشارب في رواية عنه والزيت
 الخالص كالمطيب والمطبوخ بالقاء الطيب فيه والنخطين العراقي على ما قيل مستا
 أي أصابا وعن المصنف مسابض الميم أي استعمالا معرفة بكسر الراء وقيل
 الفتح لغة في كله قبل الحلق دم وقيل هذا إذا استكثر منه بأن يستكثره الناظر وفي
 القليل الصدقة أجماعا وقال الصدوق أي فيما سوى التأخير فإنه لا شيء فيه عندهما
 ويحتمل أن يكون فيه عنهما رواية في وجوب الصدقة ورواية في عدم شيء وكل
 صدقة في الأحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من برء في قتل القملة والجراحة
 والدم تيادى بالشاة إلا في موضعين وأكل طيبا كثيرا فيه دم وفي القليل
 قدره وما انعدم كثيرا بأن يلزق بأكثره وفي القليل قدره أي الصدقة لا أكاله
 في الطعام وما انعدم الوجوب في الكثير والقليل إذ لقوله قدره عرف قولهما بالانعدام

في القليل فأنما يفيد صرفه إليها لا إليه فقط وأما توهم وجوب صدقة أقل من
 نصف صاع في القليل نحو ما في قتل القملة والجراحة ووجوب نصف صاع في الكثير
 عندهما فرائل بالرجوع إلى النفقش في إطلاق نفى الوجوب ح وفي صحة لفظ انعدام
 تشنيع مذكور في المصنف وفي الوقعات الاختتان ليس من محضورات الأحرام
 وجاز في الحج رمي الرامي قبل الزوال ثالث الأيام ثالث الأيام باعتبار أيام الشروق
 وبروي رابع الإمام باعتبار يوم النحر لا كالرمي من قبل الزوال أول أيام وثانيها وجاز
 ذبح دم الإحصار قبل زمان النحر لاستسار دم الإحصار لا كدم المنعة والقرن
 ويغرم المحرم أيضا ما أكل من بعد ما أدى جزاء ما قتل أيضا نحو نحر أمته فلا
 يكفيه التوبة والاستغفار من بعد ما أدى كمثل أكله قبله على ما في المبسوط لا أكاله
 قطبه على في الشرحين ولا كأكمل غير القاتل وإن أكل القاتل من الجزاء يضمن بغيره ما أكل
 أجماعا ويكره الأشعار في الهدايا ومنع النقصان في الضحايا ويكره الأشعار
 الجرح في أسفل سائر أسنام قل يحتمل أنه كرهه بناء على عادة أهل زمانه في الملبقة
 فيه على وجه يخاف أسراية منه سد الباب عليهم أو كرهه أشياده على التقييد نحو إثارة
 نكاح الكتابية على المسلمة وعندهما ليس بسنة ولا مكروه دلا مباح وعند الشافعي
 سنة وسيأتى في الهدايا في الأبل كالأشعار البقر والغنم ومنع النقصان الفاحش
 في العضو وهو عنك الربع في رواية والزائد على النصف في أخرى وفي النصف رواية
 عنه والثالث في رواية الكتاب وعندهما النصف في الضحايا والهدايا ولا يمنع
 النقصان الحاصل بنحو أصابة السكين وقطع الأذن أو فني العين بعد الانجاء
 لكونه من مقدمات الذبح والنصيحة نظيره النقصان الحاصل باعتاق نصف العبد

لكفارة الظهار فانه لا يمنع اعتاق النصف الاخير قبل المسبر لتنميم الكفارة على مذهب
 ابي حنيفة واما عندهما فالكفارة تامة من اول وقت العتق لعدم تجزئته عندهما وقت
 في الصوم في باب ابي يوسف وفوت ثلث العضوفوت وجوز في فوات الاقل والصيد
 مما بلغت قيمته ما لا يضيح لم يجز ذبحته ما لا يضيح نحو الحمل والعناق وادى
 ما يضيح جذع من الضان ذبحته بكسر الذال وقيل الفتح اصح اى لم يجز من حيث
 الهدى واما التصديق من حيث القيمة فيجوز لا كذبح الاولاد الموجودة لشاة الاضحية
 والهدى تبعا ومعنى بلغت يجوز ان يكون على سبيل الازدياد والارتقاء وعلى
 سبيل النقصان والنزول فلا حاجة الى تغيير البيت الى قولهم مما قصرت قيمته
 عما يضيح وفي يد المحرم صيد هوله بضمه من من يديه ارسله وفي يد المحرم
 يد حقيقة كما في يد الحلال هوله بان اخذه قبل الاحرام والا فلا يملكه وعليه
 ارسله ولا يضمن مرسله بالاجماع من نحو ما كان او حلالا ارسله على طريق
 الاتلاف من كل وجه اذ كان يمكن لصاحبه ترك التعوض بحيث يمكنه الاخذ
 بعد الاحلال فتذكر المغرف حيث كان يمكنه ترك استعماله على اللهو باستعماله الت
 لشي اخر من المباحات والاحتساب حاصل بالامر بالترك والاتلاف زائد لكاله
 خرم مسلم ولا كشق زقها على قول ابي يوسف وان يك المأمور بالحج اى المفرد قرن
 فانه مخالف لا مؤتمن بان اعتمر لنفسه على ما يفهم من المخلف وفي الكامل ومبسوط
 شيخ الاسلام بان قرن المأمور بالافراد بحج او عمرة عن الامر واما اذا فعل احديهما
 عن غير الامر فخالف يضمن النفقة اجماعا كما تمتع عن الامر بالافراد وفي فعل العمرة
 عن نفسه بعض الحج عن الامر وهي ويرد حصه العمرة من النفقة في رواية

ابن سماعه عن ابي يوسف فعلى هذا لا يستقيم ما في المخلف وان يمت هذا فحج
 يوتنف من منزل الامر لا حيث تلف هذا اى المأمور بالتفادى الموت مثل موت
 الحاج عن نفسه في الطريق في رواية ابي حفص لا موت فيه في رواية ابي سليمان
 وفي منية المفتي اذ حج عن عام وجوبه فمات في طريقه ليس عليه ان يوصى بالحج
 والرجل المغيب عليه العاجر ان احرم مواعنه فذا الجائر من جاوز الميقات ثم
 احرم ما فكلهم قد اوجبوا فيه دما فان يعد ملبيا فقد سقط واسقطاه عنه
 بالعود فقط العاجز اشارة الى علة نفود تصرف الرفقة فيه ولا يفرم عليه
 احرموا اى الرفقة جاز كما لو طافوا جاز كما لو طافوا به او وضعوا الجار على يده وروا
 بها وكما لو احرهم بذلك قبل الاغناء والنوم مقدار ذلك لاستمراده منهم دلالة
 فان الثابت بها نحو الثابت صريحاً حتى لا يضمن طائفة ثم قدر منصور على كائون
 فيه نار وخطب وذبح شاة شرية للغير للاضحية ويجزئ عنها كذا في المشقى ولو طاف
 وهو حائز لغيره باحرم يجزئ عنهما وفي منية المفتي اذ مات في البادية فلتصاحبه ان
 يبيع بعيره ومتاعه ويحمل الدراهم الى اهله وان بعد الى ميقات من المواقف قبل
 الاستغال بافعال الحج والرجل المكى قد طاف الاقل لعمرة لبي الحج واهل
 فليرفض الحج اذا وليقضه واقتيا برفضها لا رفضه المكى الممنوع عن الجمع بين
 الحج والعمرة بخلاف الافاق كطائق الاكثر لاكن لم يطف لها اصلا وانما احتيج الى
 بيان قولها صريحاً للورد توهم قولها برفضها او اخذها من حرم لوطاف اسبوعين
 لم يصل للفصل لم يأت ثم بهذا الفعل اسبوعين اى فوق الواحد والاسبوع
 اسم لسبعة اشواط من الطواف لم يأت اى لم يكره اذا انصرف عن وثلاثة

او خمسة او سبعة لا كالا انصراف عن شفع اثنين او اربعة او ستة وهذا مبنى
على ان صلوة الطواف بمنزلة سلام الصلوة الا ان الصلوة شوعت اشفاعا
والطواف اوتارا وقال لو كان كذلك يكفي ركعتان لاسباع وليس كذلك بل هو
بمنزلة قعدة الصلوة وفي شرح لم يأت بقوله لم يكره اشارة الى ان ارتكاب المكروه
اثم وسياتي الكلام عليه في كتاب الصيد في قوله واكل لحم الخيل قال يكره البيت
ومن يصل فرض المزدلفة قبل الوصول جاز بعد عرفة قبل الوصول اليها وقتا
يعيدها ما لم يطلع الفجر ولا يقضيها بعد بعد عرفة اي بعد وقوفه او بعد منى
يوم عرفة ولو وصلها قبل المضي يقضيها مطلقا اجماعا لو حلق المحرم في غير
المحرم في الحج والعمرة لم يلزم دم الحلق في الحج ينوقت بالمكان والزمان عند
الامام وعند يعقوب لا ينوقت بهما وعند محمد ينوقت بالمكان دون الزمان وعند
زفر على العكس والخلاف في حق النضمين بالدم والتحليل حاصلا بالاجماع واما
في العمرة فلا ينوقت بالزمان اجماعا وبالمكان ايضا عند ابى يوسف ويخلق
المحرم في الاحصار من بعد ذبح الهدي لاستيسار ويخلق وجوبا بحيث يجب
الدم بتركه في رواية وفي اخرى لا يتحلل ما لم يخلق بعد الذبح واخرى لا شئ عليه
بتركه ويتحلل وفعله حسن وهو قولهما في رواية عنهما وفي رواية لاحسن
ولا قبح وفي الاحصار قيل في غير المحرم وان كان فيه فعلية الخلق اجماعا
لاستيسار متعلق بذبح الهدي وفي بعض النسخ ذى استيسار رصفة لله
على اعتبار زيادة الالف واللام او بدل بالاسفاد المجازي والبدن منها
وجبت بنذرهما فاسوى مكة ما سوى نحرها والبدن كالهدي لا كالجذور

ومحرم لنفسه من احراما عن واحد من امرية فاعلم ومحرم لنفسه حتى ضمن
النفقة كمن احرم عنها الاكثر احرم عن ابويه بحجة فجعلها لاحد ما وجاز بيان
قبل الشروع في الافعال عندهما ولو احرم عنهما او لم ينو واحد منهما وادى على
على الابهام كان مخالفا اتفاقا ولا يتدارك بالنعيين ولو احرم عن ابويه بلا امرهما
ونفقتهما كان له ان يجعله عن ابويه اتفاقا يعطى دم الاحصار ومن فلا
ليس على الامر شئ ابدا اى لا ابتداء ولا بالرجوع عليه بعد البعث والذبح
ولو دعى الانسان ما لا في المحرم فمابه باس وقالا قد ظلم ما لا اى نعم الا كالقطع
ورعى الادخر وقطعه جاز اجماعا ماحس وقيل ان يحرم لو تطيب يكره فيما
ريجه لم يذهب ريجته يعنى عينه لا بقاء مجرد ريجته لم يذهب الى ما بعد
الاحرام وهذا يدل على جواز تحريك الساكن بالفتح للنظم ولو اهل الوقوف
محرم بحجة اخرى فليست يلزم ولو اهل اى احرم في الوقوف اى في وقته قبله
فليس يلزم بناء على ان في الجمع بين الاحرامين معية او ترتيبا يلزم احدهما الوقت
عنده وعند الشافعي كالتحرمة للصلوتين معا وقالا يلزمانه وان الجمع بدعة
لو قصر خمسا اى خمسة اظا فير من يديه محرم لفظ المصنف كقولها من يد
واحدة لم يكفيها تصديق لكن دم بقلم ظفر طعام مسكين فيما لم يتحلل التكفير
وعندهما يكفيها حتى اذا بلغ قيمة الطعام وما ينقص عنه ما شاء وقصة الكل
بموضعين فيه دم ككفارة بالافطار منفرقا وكره المجازي ايام الضحى الثلاث
وخلق ربع اخر منه في مجلس اخر وواجبا دمين كما في اى السجدة وفي قتل صيد
مثله من النعم ان كان ذا مثل خلفه نحو الارنب والعناق والا فالحكم اى وان لم يكن

له مثل من النعم نحو الحمامة فاعتبر المثل في القيمة لتقويم الحكمين يقضى بصوم
 او بطعام او بدم واوجبا الشيطان في الكل القيم ثم لهذا القائل الخيار ثم في الحكم
 والاطعام والصوم وتم يقضى اي الخيار اي الحكمين ان حكما باليد يجب النظر
 وان حكما بالصيام والاطعام فعلى ما قال في الكل اي فيما له مثل من النعم خلفه وفيما
 لا مثل له كذلك اذ المثل عندهما القيمة في الكل ثم على التقديرين من خيار الحكم او الجاني
 ان ذبح الدم في المحرم يخرج عن العدة بالاراقة حتى ان تلف بعد لا يجب عليه
 شئ وان اعطى كله فقير او احدا وان ذبحه في غير المحرم يجوز ايضا من جهة التصديق
 فيجب تفريقه على المساكين بان يصل لكل مسكين من اللحم ما في قيمته قيمة نصف
 صاع فان تلف يجب قيمته كذا في التبيين من ساق للثقة هدا واعتمر واب قبل
 حلقه الى المقر ورجع بعد عوده من عام لم تكن للثقة من احكامه من اي الافاق
 واعتمر اي في الشهر الحج الى المقر اي منزله وهما لم يجعل الا امام صحيحا المنع سق
 الهدى عن التحلل ش وياكل الميتة من يضطر في احرامه فلا يصيد فاعرف
 فلا يصيد اي لا يصل الصيد لان التعرض لمحق الشرع الغنى اهون وعند ابى يوسف
 التعرض لما يحرم بالكفارة اهون ومن اهل جنتين لم يصبر رافض حج واحد
 ما لم يسر والاخر الواحد فيه يعتبر ومن اهل جنتين من الليقات وغيره لا يلزمه
 الا احديهما عند محمد وعندهما لزماه لكن اذا توجه الى احديهما يرتفع الاخرى
 عند ابى حنيفة رضي الله عنه فيقضيهما في العام القابل فلو احصر قبل التوجه يتحلل
 بدمين ولو جنى يؤخذ بكفارتين وقال ابو يوسف يرتفع من ساعته قبل التوجه
 والسير فيكفي هدى وكفارة واحدة في الصورتين المذكورتين والسير سببا قيم

الكتان في الشيطان

مقام

مقام المسبب وهو الاشتغال بفعل من افعال تلك ولهذا قيل في الشرحين لم يرتفع
 لهديهما ما لم يشتغل بالفعل من م واثم موخر عن اول علم وجوبا حج في الحال العقل
 الاصل فيه ان الحج موقت بوقت يشاكل المنضيق نحو اخر وقت الصلوة ويشاكل التمتع
 نحو او ايل وقتها وواسطه ووجه المشاكل مبين في موضعه من الاحوال فاعتبر
 ابو يوسف مشاكلته المنضيق ورجحها واعتبر محمد مشابته بالمتوسع ورجحها
 فلا ياثم الا بالنضوب على سبيل التفريط دون مجرد التاجير فلا يترتب عليه الحكم
 الفساق من رد الشهاد وكراهة الامامة وقبح المصاحبة ونحو ذلك وعند ابى
 يوسف يترتب ذلك ولكن يرتفع الاثم بالاداء اخرا الامر بمنزلة من ارتكب ذنبا ثم تاب
 عنه وتفسير التفريط يعرف مما ذكر الشيخ ابو الفضل الكرماني في اشارات الاسرار
 في كلام محمد انه اذا مات قبل ان نبح مات فجأة لم يلحقه اثم وان بعد ظهور امارات
 تشبه قلبه بانه لو اخرجت ليجل له التأخير وبصير منضيقا عليه لقيام الدليل
 فان العمل بدليل القلب واجب عند عدم الادلة بقوله عليه الصلوة والسلام استفد
 قلبك كذا في التحقيق وفيه ما يعلم منه ان لا ياثم عند الشافعي وان مات بلا اداء
 من يتخذ مكة دارا بعد ان حج وحل نضره الى الوطن من يتخذ اي يجعل مكة دارا
 اي بنية الإقامة فيها نضره اي رجوعه الاول وهو في اليوم الثاني من ايام التشريق ولما
 نفر الثاني فهو المكث الى اخر ايام التشريق حتى يرمى الجمار كلها فساقط عنه طواف
 الصدر وباتفاق قبل نفر النفر وعند محمد لا يسقط لتأكيده بمجيء وقته بمنزله
 شروعه في الطواف وباتفاق من الائمة يسقط الصدر بالاقامة قبل او ان رجوع
 الرهط والقافلة وجاز اباحة الطعام في حلقه الرأس من الهوام

اختلاف الآخرين

من القوام أي القمل والاشارة الى القمل والدلالة عليه بمنزلة الاشارة والدلالة على
 الصيد ولو القى ثوبه في الشمس لنقل القمل فبات القمل فعليه نصف صاع من برا
 ان كان القمل كثير وليس في القائه بلا قصد القتل شيء اباحه الطعام كالكفوة
 حاسم موصي نجح افروز والمأذو ما لا فضاء كان حيث ما غبر افروز وأي
 الاولياء او الاوصياء فضاء أي في يد المأمور ما غبر له وباقي الثلث عند الثالث
 ولم يجب شيء لدى الشيباني له أي بقي نجح او الاوصياء او الموصي من التركة وباقي
 الثلث أي بقي شيء منه وابو حنيفة يجعله كالملاك قبل الافراز ومحمد كالملاك بعد
 افراز الموصي ومن يصلي الظهر ثم احرم ما جاز له العصر يجمع فاعلم ويخطب الامم
 يوم التروية ويوم تعريف ويوم تضحية جواز الجمع بين الظهر والعصر في وقته انما
 يتعلق بالسفر والطريق عند الشافعي وعند الصالحين من غلق باحرام الحج للعصر وحدهما
 وعند الامام من غلق بالجمع العظيم والامام الاعظم أي السلطان واحرام الحج
 للظهر والعصر جميعا وعند زفر من غلق بما علقه به الامام الا انه في حق الصردون
 الظهر وعلى هذا كلام النظم مشكل اذا اجاب في الذي قاله زفر مخالفا اصحابا يقول
 يجمع بالامام في العصر ولا يشترط فيهما ولا ينبغي اعتقلا بالامام أي بشرط فيهما
 أي في الظهر والعصر احتراز عن قوله أبي حنيفة رضي ولا ينبغي احتراز عن قولهما
 وعندنا يخطب يوم السابع من ذي الحجة بمكة بعد صلوة الظهر خطبة واحدة
 ليس فيها جلسة قبل الصلوة وعندنا إلى منى وإلى عرفات ويوم حادي عشر
 وتاسع أي يوم عرفات بعرفات بعد الزوال خطبتين بينهما جلسة قبل الصلوة وعند
 بعدها يعلم الناس الوقوف بعرفة والافاضة إلى المزدلفة والوقوف بها ورمي الجمار

والنحر

والنحر والحلف وطواف الزيارة ويوم حادي عشر بعد صلوة الظهر خطبة واحدة
 بلا جلوس يعلمهم رمي الجمار وطواف الصدر وان يوسط فرض مزدلفة فلا
 يؤذن ثانيا واستأنفه وياخذ الحلق فيما قد ضمن حالقه بغير اذن فاستبين
 يؤذن ثانيا كما يقيم ثانيا بل مطلقا عند وكما يؤذن ثانيا حينئذ في جمع عرفات
 والاقامة فيه مكررة مطلقا اتفاقا اذا لمعرب في عرفات يعيد فان لم يعد حتى طلع
 الفجر انقلب جازا كما في منية المفتي وقص اظفار ثلاث من يد واحدة فيه دم
 لانصف صاع مع صاع يلتزم اعتبار اقيام الاكثر مقام الكل ونحن نقول
 انما الربع مقام الكل مرة فلا نقيم اكثر الربع مقام اخرى لاداء إلى ما لا يتناهي
 ومحرم يقتل صيد مثله وضمننا جزاءه بفعله بفعله أي بفعل القاتل
 لم يرجع الصائد في مغبته على الذي اتلفه بقيمته في مغبته أي عاقبته
 لا كرجوع الزوج على شاهد الطلاق قبل الدخول عند الرجوع عن الشهادة
 ومنكبان يجعلان في القبا بلا يدين قدم قد يوجب قدم كما في ذرة ويضم
 منه عدم وجوب شيء عندنا وهو عارض يحتاج إلى القيد والبيان وحيث
 اطلق انصرف إلى الاصل ولا يجوز الصوم في الجزء لقادر الاطعام والابتداء في الجزء
 أي جزاء الصيد ككفارة اليمين اذا اشترى محرمة وما درى فالرد لا التحليل فيما
 قد شري محرمة وهما في الشرحين من قيد العقد وقع اتفاقا بيانا للواقع ومن
 اذن المولى فلجواز التحليل اجماعا عند عدم الاذن وما في الاذن والتحليل من البيع
 جازم مع الكراهة بالاتفاق لما فيه من خلق الوعد ومن المشتري عندنا بالكرامة
 لعدم ذلك الخلف والتحليل من ايها كان بغير اجماع من المست والقصر والقلم

مقالة النعمان

اولا ولا يحصل بقوله حللك فان حلت قضت بعد العنق وهكذا كاحدة محرمة
 ليس له تحليلها ان علمه لو احرمت بغير اذن البعل فحلت وكان ذاتي النفل
 بمحرم حج النفل ان علمه تنميم للبت وبيان للواقع فان قصد التحليل لا يصور
 بدون العلم بلحرامها كاستري ام تزوجت باذن المولى البائع ليس له ابطال نكاحها
 ثم حج هذه من عامها فعمرة تلزم في تمامها ثم حج هذه المرأة باذن بعلمها
 فعمرة تلزم لانها كانت بمنزلة فانت الحج لكون الحججة دينا في ذمتها فيشترط نية
 القضاء حتى يقع عن الاولى كما اذا تحولت السنة وعندنا اديت في وقتها فلا يلزم العمرة
 ونية القضاء لو جاوز الميقات ثم احرما والدم فيه صار حقا ملزما ثم احرما
 بالحج او العمرة صار فاعلان لم يعد الى الميقات قبل الاحرام وقبل دخول مكة لازما
 حتى لم يرتفع بعوده ملبيا وبالفساد والقضاء ثانيا لم يرتفع بعوده تلبيا كما
 اذا عاد بعد الشروع في الطواف وكما اذا عاد المفيض من عرفات قبل الغروب فان
 بعد ملبيا فقد سقط البيت وهو اذا جاوزته ثم قرن يلزم فيه دمان فاعلمن
 وعند المجاوزة عن الميقات بلا احرام جنابة واحدة فلزم حجة او عمرة لدخول مكة
 ودم لمجاوزة الميقات بلا احرام ولواتي بمكة غير محرم فالحج العام اسقاط الدم
 ولواتي الا فاني بخلاف غيره فان اهل الميقات ودخله من اهل مكة وغيرهم يمتثلون
 من الميقات بعد اخروج منه بلا لزوم احرام مكة لنفسك او غيره من الحاجات
 غير محرم يكون مباشرة سبب وجوب الاحرام اعني دخول مكة بمنزلة التزام
 الاحرام بالنذر وبعد لزوم الاحرام يلزم حجة او عمرة يلتمضي عليه ويخرج عن عمرة
 الاحرام ويلزم ايضا المجاوزة الميقات بلا احرام على ما ذكر في الشرح الطحاوي

ونظم الفقه للذندوستي فالحج العام اي حج ما عليه في العام من حجة الاسلام
 والنذر وغير ذلك سوى ما يلزم من دخوله مكة في هذا العام من حجة او عمرة
 اسقاط الدم واسقاط ما يلزم من حجة او عمرة مطلقا اعني سواء رجع الى الميقات
 وانفشا الاحرام منه او لم يرجع واحرم من مواقيت الداخلين كما اذا تحولت السنة
 لا كما اذا نوى الحج العام مما يلزم من دخوله ولا لقية المسجد حيث يسقط باي صلوة
 كانت في الدخول الاول وينقرر عليه بالخروج بلا صلوة اصلا ولا كذا اعتكاف
 رمضان حيث يكفي صوم رمضان ما لم يتحول السنة فوضع الخلاف الاطلاق
 المذكور في سقوط ما يلزم من حجة او عمرة بحجة اخرى في هذه العام ثم ان فهم
 الاطلاق حاصل من الاطلاق ما فهم عدم سقوط ما يلزم من البيت فحاصل
 بطريق الدلالة وهو قبيل الاكتفاء اعتمادا على الفهم بذلك الطريق وصرفي البع عن الكبار
 الدم الى ما يلزم مطلقا وما كان حجة او عمرة باعتبار عموم المجاز او باعتبار اطلاق
 الجزء على الكل نحو اطلاق كل من الركوع والسجود على الصلوة ثم قال ولو غير النظم
 كان بان يقال فالحج العام حط الملزم او حذف الملزم وهذه المسئلة نظير ما مر
 في قوله ثم حج هذه من عامها في الجملة لو قتل الحلال صيد المحرم فلا يجوز المنة
 دون القيم الحلال لا كما المحرم فلا يجوز في قوله وفي رواية عن مشايخنا ذبح المنة
 عنه بدل قيمته وتصدق لحمه على الفقراء وقيل ان كان في لحمه وفاء بقيمته حيالها
 ايضا والا فعليه ان ينصدق بتمام القيمة ويحزبه وكما في اطلاق حيوان مملوك فلا يتاذى
 الواجب اذ تلف قبل النصدق وفي ظاهر الرواية عنهم يجوز المنة بشرط ان يكون قبل
 الذبح مثل قيمة الصيد فتاوى الواجب بالاراقه ولو تلف المذبوح قبل النصدق

به وكالصوم في رواية المختلف وفي رواية المداية والايضاح الخلاف فيه على العكس
 اي لا يجوز عندنا خلافا للزفر والشافعي دون القيم اي يجوز ان يصدق بقيمة
 على الفقراء اجماعا على التمام اي بالغة ما بلغت وعندنا لا يتجاوز ما وقال الكرخي
 لا يبلغ دما وعند الشافعي لاشي في الصنع وسيات وان من دل على صيد الحرم
 فهو حلال فجزء يلزم وهو اي الدال حلال كالحرم الذي هو نظير المودع الدال سارق
 على الوديعة لا كغير المودع الدال اياه على سرقة ولورحي الحلال وهو في الحرم
 في الحل صيدا لم يكن عليه دم وهو اي الراعي ككون الراعي في الحل ايضا الوصار
 اهل الحج بالاسلام والبلوغ عند مبنته قبل وقت الحج فباطل اصابه بجحته
 لعدم وجوبه عليه لاشتراط مكته الاداء مثل الاهلية في الوقت المضيق للصلاة
 وما على قاتل خنزير ولا فرد ولا فيل جزاء فاعقلا الى اخره كالا على نظر الى المسألة
 في الدور كالوحشي نظرا الى توحشها في الاصل قيم نحو الصبي فيمن قداهل
 بالغة بلغت ان قتل نحو الضبع من غير ما كول اللحم قداهل اي لبي للاحرام
 وعندنا لا يجاوز قيمة الشاة ولم يحر تعدد الجهات في الذبح للسبعة شقائي
 الجهات اي جهات القرية نحو ان يكون مقصود احد هجر جزاء الصيد ومقتضو
 الاخر دم القران مثلاً افراده من القران افضل والاعتماد لازم لا يهمل
 افراد وهو ان يقدم الحج وحده ثم اذا فرغ خرج الى الحل واعتمر كذا في خلاصتهم
 من القران وهو ان يطوف طواف واحد وسعى سعي واحد فيكون محرما باحرام
 واحد ومن التمتع افضل على ما هو المذكور في عام كنه وفي بعضها التمتع افضل
 من الافراد فخص القول في النظم اعتبارا بهذا فيتنى هذا الخلاف على الخلاف

في الافراد

في الافراد والخلاف في القولين ويفرد الحج فذاك افضل البيت والاعتماد لازم
 اي فرض عين وعند الفضلي فرض كفاية لا يهمل تأكيد يدفع بوجه المباعدة والترتيب
 والسعي للقارن فرد وكذا فعل الطواف والجزء لوجني والجزء لوجني بناء على انه
 محرم باحرام واحد بناء على انه يدل محض فكانت العبرة للصيد وعندنا كراهة وبدل
 ولو ان مكة لا لزروه فاعليه حجة او عمرة ولو ان مكة بغير احرام لا لزورة
 ذكر في خلاصتهم من اراد دخول مكة للزيارة وجب عليه الاحرام في اشد القولين
 ثم يحلل بعمل عمرة فان ترك هذا الاحرام فلا قضاء عليه ضرورة محج عن سواء
 او نقله ففرضه اداء ضرورة اي الذي لم يحج او نقله اي نقل نفسه وعندنا
 يقع عما نواه وذكر في خلاصتهم وشرط وقوع الحج نفلا بعد البلوغ والحج براءة
 الزمة عن حجة الاسلام فحجة الاسلام منقذة في الترتيب ثم النذر ثم النيابة
 ثم النقل هو غير هذا الترتيب لم يؤثر نيته وانقعد على الترتيب المذكور ففرضه اداءه
 حتى يرد النقص مثل العمرة بناء على انها فرض عين عنده والعاجز فيه القادر لانه
 اذا حصر وقع حجه عن حجه الاسلام وخو طيب الكفار ارتداد الا الكافر الا على
 بالشرايع والحج منها ما له من مانع من العقوبات فيما اعتقدوا والمعاملات
 في حكم الدنيا كافي حكم المواخنة في الآخرة وكافي الايمان وهو مذهب مشايخنا
 العراقيين وعندنا لا يحاطبون باداء ما يحتمل السقوط من العبارات حتى لو اسلم
 المرتد لا يلزم قضاء صلوات اوقات الردة وعندنا يلزم واما اراؤهم في حال
 كعدمهم فلا يصح اجماعا حتى لو احرم كافر بالمبقيات ويجاوز ثم اسلم فلا بد له من
 تجديد الاحرام بعد الاسلام ليس وجج انني ليس بالحرم مع الامنيات بغير محرم

مقالات الشافعي

بالمحرم وعندنا كراهة التحريم وكذا الخلوة مع الرجل مطلقا وان كانت معها اخرى
ومن تداركه ان تزوج نفسها من عبد الغير بلا علمه بان عقدت مع مولاه ثم
يملكه بعد الفراغ عن الحج وسفره والعبد لو احرم بعد الاذن له فليس للسيد
ان يحله والعبد مثل الامة كالزوجة والزمن الذي ينال الركبا والزاد فالحج عليه وجبا
والزمن ومقطوع الرجلين والمملوج فالحج عليه وجب بالاجماع خلافا لابي
حنيفة في ظاهر الرواية عنه فعلى هذا ربط النظم بقوله باب فناوى الشافع وحده
ومما به قال وقتناضك وتطبيقه به مشكل والمفهوم من كلام صاحب الهداية سكوت
ابي يوسف فيه وفي الحقايق عن الصحاحين في المقعد والمفلوج روايتان فعلى هذا
ترفع الاشكال وباطل احرامه بحجته قبل شهر وحجته ومدة وباطل احرامه
اى لا ينعقد على الحجة بل على العمرة حجة يقع بالتاء والماء وهواء الى الارجاع الماء
التي في منزلة الى المضاف بنية بدون نحو التلبية او ما يقوم مقامه في احد قوليه
كالصوم لا كالصلوة ثم يصير محرما بنية ويكره المزيد في تلبيته ويكره المزيد
في تلبيته في احد الروايتين عنه كالاذان والاقامة والتشهد لا كالادعية الماثورة
بعد التشهد ولا يصير محرما السوق هداية قلد والتوجه ولا يصير محرما
الى اخره كتخليل البدنة واشعارها وتقليد الغنم والتوجه اى مع السوق الى مكة
في الشهر الحج في قوله الاخر لان السوق لا يقوم مقام التلبية عنده وعندنا يصير
بالسوق محرما نوى الاحرام او لم ينو كذا في شرح الطحاوى وفي الهداية اذ البنى فقد لم
معنى اذ نوى لان العبادى لا ينادى بالنية الا انه لم يذكرها لعدم الاشارة اليها
في قوله اللهم انى اريد الحج الى هذا كلامه لو لم يبت كل الليالى بمنا كان عليه الدم فيه اذ جوف

كل الليالى الثلاث ولبه مدة من الطعام في قول وثلاث الدم في اخر وفي ليلتين مدان
او ثلثا الدم وعندنا ساء ولا شئ عليه وليلة النحر اى في الجمع بين المغرب والعشاء
بمزدلفة اقامتان لما في الجمع في عرفه وعندنا تفرد كالاذان اى كافولا الاذان في الجمع
بالانفاق وهذا الشارة الى قوله القديم واما في الحديد فلا ادان عنده ولا اعتبار
للطواف ناكسا ومحدثا وعاريا وفارسا ومحدثا وجنبا وحائضا ومحمولا ولا وقفا
اى راكبا حصن به للنظم وعندنا يعاد ان امكن ولا يحبر بالدم ويقع به التحليل اعتبارا
ولا وجوب في الطواف للصدر والسعى فرض لازم فلا نذر لازم فلا نذر
تأكيد وبيان للحكم مع انه تنميم للبيت ورميه الجمار قبل الفجر عند حمر العقبة يجوز
في ليلة يوم النحر اى بعد نصف الليل وفي شرح الطحاوى وقال الشافع لا يجوز الا بعد
طلوع الشمس فيحتمل ان يكون عنه روايتان واما عندنا فاما يجوز بعد طلوع
الفجر ولا يجوز في الجمار المدر وبابس الطين وترب ينثر وقبضه قواب ينثر
كالعضد والرهب والحشش والخشب لو ترك الترتيب في الجمار فاما ما ساقط
اعتبار بان رمى من الاولى اربع حصيات ثم من الوسطى كذلك ثم من العقبة كذلك
على ما ذكر في الشرحين واما على ما ذكر في الجامع الصغير لفخر الاسلام بان رمى
الجمرة الوسطى والثالثة في اليوم الثاني ولم يرمى الاولى فان اعادتها بعد رمى الاولى
افضل غير واجبه عندنا خلافا للشافع وايضا استقبال الثانية والثالثة بعد انتم
الاولى افضل غير واجب في الصورة الاولى وانما عليه اتمام كل واحد بما بقى عندنا
خلافا له كما اذا رمى من كل واحد ثلثا او اقل وكما اذا سعى قبل الطواف والرى
تخليل فليس يلزم من بعد باللبس والطب دم والرى اى رمى جمرة العقبة

يوم النحر التحليل قبل الحلق وهو نظير التسليم في الصلوة لا الحلق والبدن في التزامها
 بلانية تعيين شئ من البعير والبقر ولا يفهم للبعير ان ليس للبقر وسن اشعار
 الهدايا في الخبر وعندنا لها ويكره الاشعار في الهدايا البيت وياخذ الحلق يوم النحر
 من شارب وحية وظفر وعندنا ليس عليه ذلك ولعل فعل ابن عباس وقع
 اتفاق قصدا بانه نسيك في نفس لبس الثوب ايجاب الدم وماتام اليوم والليلة
 شرط افا علم كسائر المخطورات وعندنا مقدر بالكل يجب تصديق ثلث الدم بلبس
 ثلث اليوم وبالنصف النصف وبالثلاثين الثلاثين ولو لبس ثوبا وحفين يلزم دم واحد
 وليس في لبس السراويل اذا لم يجد الميزد ايجاب الجزاء السراويل اي المحيط الميزد
 اي الازار الجزاء اي الدم كالوفقة ولبسه وقلنا الاضطرار لا ينافي الجزاء ومن
 امثله الحلق وقيل الحمل الصائل ولهذا لو لبس الخفين بلا قطعهما اسفل من
 الكعبين لزمه الجزاء ولا يلبس العصفري لا كالزعفراني والورسي والغطا الوجه
 والتوفيق بين هذا وبين قوله في كتاب الصلوة ولا يعطى راس كل محرم ووجهه اذ
 ان كشف الوجه من الاحرام مستحب رعايته في الحى والميت غير واجبة فلا يلزم
 بتركه شئ وهذا اولى من قوله يحتمل ان يكون فيه عنه قولان او يكون ما في كتاب
 الصلوة مخصوصا بالمرأة بار تكاب تاويل قوله كل محرم بذكر ولكن الجزاء للفرس
 بالدم يجب بشتم الطيب ذاومسه وعلى هذا يدل ظاهر النظم وصرح في المخلفات
 بالصدقة وابهم في الشرحين حيث قيل فعليه ما على المطيب وعندنا يكره ذلك
 ولا شئ عليه واللبس والطيب على النسيان كالاكل والشرب في الصوم لا كما هما
 في الصلوة وقلنا لا عفو فيما فيه مذكر نحو الصلوة والمجح وانما العفو فيما لا مذكوره

نحو الصوم وحديث رفع الخطاب والنسيان محمول على حكم الاخرة عفو ولا عفو
 عن الصبيان لاستلزام تساوي الاسباب تساوي الاحكام قلنا لا نسلم التساوى
 فانه لا حظ في حقه اذ لا تكليف فيه وحلق شعرات ثلث وملزم من الراس كنهال النحر
 لا بناء على اصله في المسح وعندنا فيما دون الربع صدقة وما اهل النكاح المحرم
 بالرفع على القول بابطال عمل ما عند تقديم الخبر وبالنصب على القول بعلمه حينئذ
 لاكثر الامة والثوب وما على المحرم في قتل الضبع مبتد يا شئ في كل السبع مبتد يا
 لا كالا صائل وفي المحيط ان امكن دفع الصائل من غير قتل فقتله فعليه الجزاء وقب
 قيمة الجمل الصائل لما لكه امكن الرفع او لا بخلاف العبد الصائل بالسلاح اذ لم يمكن
 رفعه الا بقتله فانه لا يضمن قيمته لما لكه لانه ادى مكلف في حق نفسه فلا
 يراعى حق ما لكه عند وجوب قتل نفسه الظاهر انه علك بالسبعية والجملة على
 الاذى الحاقا بالقواسق الخمس المستثنات من غير النفقات الى ابطال العدد وعدم
 المساواة التي هي شرط الاحاق فان من طبع الخمس البداهة بالاذى ومن طبع غيرها
 المجازاة بعد التاذى غالبا وان علل بما في الشرحين من عدم كونه ما كول اللحم كان
 متناقضا بقوله في كتاب الصيد والصبب والثعلب والضباع كذا حال طيب متاع
 الله الا ان يكون فيه له قولان او يكون هذا القول منه بيان حكم يلزم على من يقول
 بحرمة نحو بيان ان حنيفة احكام المزارعة على قول من يميزها في شرح ابن الملك
 علل بكونه من جنس الكلب المستثنى بحمله الخمس الا انا لا نسلم تناول اسم الكلب
 اياه الا يرى ان عمر رضى الله عنه قتل سباعا فامدى كبشا عملا بقوله عليه الصلوة
 والسلام الضبع صيد وفيه كبش ورفقة تقتل صيد فيه جزاء واحد عليهم

ورفقة محرّمون جزء واحد اعتباراً بوحدة الصيد الذي هو المحل كما في الرفقة الحلال
وكرجلين قتلارجلان خطا تجب عليهما دية واحدة لأكرجال قتلوا رجلاً عمدًا وعندها
الجزاء جزاء الفعل والجناية على الاحرام وهو يتكرر بتكرار الفاعلين وهي يتكرر بتكرار
الاحرامات لو ذبح المحرم صيداً لم يصر ميتاً وحل الأكل فاسمع واذكر لو ذبح
أو قتل بالبحر مسمياً وحل الأكل وإي للحلال في قول وتركه واجب فله كان أو غيره
لأن المحرم ما دام محرماً كذب شاة الغير لا كذب المجوسى ولو نوى ظمى على الشاة فما
انت به فقتله قتل الطباء قتل الطبا لا قتل الغنم في عدم جواز التضحية ووجوب
الجزاء بقتله اعتباراً بالاب كما في الرق والمحرمية باعتبار الام لو ادخل الحلال صيداً
في الحرم لم يجب الأرسال بالادخال ثم ويلزم المحرم ان يرسل ما في بيته من
الصيود فاعلم لم يجب الأرسال لان الأخذ حلال والمأخوذ ليس من صيد
الحرم وعندنا صار من صيد وهو اذا نال صيوداً قاصداً تحللاً فالحرم اذا
وهو أي المحرم قاصداً بأول صيد منها تحللاً بان قتله على تأويل ان يخرج من
الاحرام قياساً للبحر على الصوم والصلوة لان الاحرام لا يرفع بالتأويل لا كالدفع
عن الباغي عند اتلاف مال العادل ودمه بالتأويل وعندنا التأويل الفاسد ملحق
بالصحيح في احكام الدنيا اذا كان عن دليل شرعى وقد وجد وقال لاجزاء صيد
قتل على الذي دل عليه ففعل في صيد قتل فيه اطلاق الفاعل فلا يغنى
عن قوله ففعل فان فيه تعبته بتعليقه بحرف الفاء فقوله دل عليه أي مصداقاً
في دلالة غير عالم بمكان الصيد محرماً او حلالاً كعادة المسكين وكون الدال حلالاً
في صيد المحرم وغيره وكذا لان انسان على قتل انسان او سرقة ماله لا دلالة للودع

سارقاً على سرقة مال الوديعه وقد مر في باب زفر في قوله وان من دل على صيد المحرم
البيت لو قتل الحلال صيداً في الحرم فالواجب التكفير لا عزم القيم فيدخل الصيام
والاطعام فيه وقلنا الواجب الغرام فيدخل الصيام باذائك كل من من الطعام من
قيمة المقتول يوماً اذا كان معسراً ككون القاتل محرماً لا كضمان الشجر لو قتل الحلال
صيداً محرماً والزمان المحرم حكم المقدم لو قتل الحلال البيت عرق في باب زفر
في قوله لو قتل المحرم صيداً مثله البيت فاعلى القاتل عدد فاعلم وسنة تقليك
للغنم وسنة تقليك وهو ربط نخوة قطعة فعل او عروة مزادة او محى شجرة على
عنق دابة وجعلها ملاقلادة للغنم كالبدن ومحم جبر بان كان ضمان المحل أي قتل الحلال
صيداً محرماً ويجوز ان يراد به ما اذا طاف محدثاً او غير ذلك او جزاء للفعل بان كان
القاتل محرماً ويجوز ان يراد به جزاء الصيد او جزاء يسرق فواجب بالقيمة النصارى
او بهلك وهو نظير مسئلة التفريط في الزكوة وعندنا لا شيء عليه وفي جزاء الصيد
والفدية لم يكفان اطعم لاهل الحرم والفدية في نحو خلق الراس لغدر يجوز لوطق
الحرم راس غيره لم ينصدق خاتفاً لضيره خاتفاً منعقاً تحل دون لم ينصدق
كذا في المصنف فح وجب ان يرجع الضمير في ضيره الى الراس دون الحالق والغير لذاها
الوهم الى الجبر والاكراه واذا تعلق بلم ينصدق يعود الضمير الى الحلق ويكون المراد من
الضمير الاثم وهذا كالباس المخيط للغير وتطيبه وعندنا على الحالق الصدقة قطعاً
وعلى المخلوق المحرم دم بالاتفاق ولا شيء على المخلوق الحلال بالاتفاق وثابت في حرم
المدينة احكام ارض مكة المكنية احكام ارض مكة من اخذ الصيد ومحصره
الحج عليه حجه بلا اعتماد لانعدام الحج عليه حجه من قابل بلا اعتبار

كما لا يلزم على المحصر عن العمرة في قضائها شيء غيرها وعندنا عليه عمره عند
 القضاء ان كان لم يعتمر عام الاحصار والمحصر المعبر بالصوم يحل والحل بالانحر
 قلنا لا يحل بالصوم يحل بان يقوم شاة وسطا فيصوم بازا كل مديوما كما في
 المتعة وكفارة حلق الراس عن الاذى والحل اي التحلل لا يحل اي لا يباح بل سقى
 محرما ابدا ايضا اي كتبته في الحل فيتحلل بالهدى دون افعال العمرة وعندنا ان
 قدر على الاداء ادى وان دام العجز حتى مضى الوقت فحكمه حكم فانما الحج فيتحلل
 بافعال العمرة وعليه قضاء حجة لا غير للتقديم العمرة ثم الخلاف في المحصر عن الوقوف
 فقط او عن طواف البيت فقط وقيل في الاحصار عنهما ايضا واحصار النبي
 عليه الصلوة والسلام بالحدسية كان زمان كون مكة دار الحرب وبشت
 ايضا في الحرم وهو يكون بالعدو لا بالسقم لا السقم الذي يقعد عن الذهاب
 والركوب الا بزيارة مرض وما على المحصر في الحج النقل قضاء لا كالدخول للخروج
 وهذه مسألة الشروع في النقل كذا ذكر في المحرر والمذكور في الحاوي والوجيز
 انه لا قضاء عليه مطلقا اي فرضا كان او نفلا لانه ممنوع بعد ريس من جهة
 والحج والعمره في ذلك سواء في عدم وجوب القضاء بعد تحقق الاحصار فيها
 في احد قوليه على ما ذكر في المختلفات او في عدم القضاء اما في الحج فوجوبها واما
 في العمرة فنصورا لا مكان الاداء بعد زوال الاحصار بالكت بناء على قوله الاخر
 وعندنا بتحقيق الاحصار فيها ما يحل له التحلل بالهدى لدفع الحرج في البقاء على الامر
 منه غير معلوم والذبح للاحصار في غير الحرم يجوز في المأوى لك احصرت
 احصر ثم استدلالا بقصة الحديدية وقلنا انه عليه الصلوة والسلام

بعث هديا فذبح في الحرم وايضا بعض الحديدية من الحرم وقد اشرنا اليه انفا
 لو افسد بالوطى حجا فاذا ما قضيا يفترقان في القضاء يفترقان اي في مكان
 جماع الافساد وفانت الحج اذا تحللا بعمره اراق ايضا فاعقلا فاعقلا
 ان الدم بالنقصان واجب وبالعادات وهو اعلى واولى عند عدم النظر الى ارتفاع
 النقصان بالقضاء وعمره في الشهر الحج وحجة للافاق في عام واحد ورجعة
 بينهما فان ذلك متعة الى اهله ولوالى مصر اخر يكون الخلاف بين الامام وحنبلية
 لو صام للمنة بعد عمرته اي بعد احرام عمرته وقوله لا يجزئ عن الثلاثة اجماعا لانه
 اي ثلاثة ايام قبل افتتاح حجته اي قبل اخراها لم يجز كذا صيام السبعة بعد تمام
 الحج يعني بعد ايام التشريق قبل الرجعة اي الى اهله لو لم يصم ثلاثة التمتع حتى اق
 الاضحية فبعد الاربعة وعندنا لم يأت في وقت اداء افعال الحج بذلك الصيام ولم يصلح
 زمان النهى اي يوم الضحى وايام التشريق للصوم او لم يصلح ولم يصح صوم للمنة
 في زمان النهى فاذا كان كذلك فالواجب دم اعاده للاموال الاصل لتعذر الخلف
 او تقدير البيت وعندنا لو لم يصم ثلثة التمتع حتى اق الاضحية فالواجب دم لانه لم يأت
 في الحج ولم يصلح زمان النهى ومن فانت حج محرر من حيث قد احرم قبل فاعلموا
 وعندنا من وضع البيقات ولا يضر ترك الفضلات فانت حج بالافساد
 بالجماع او بوجه اخر وبعد ما قلد هديا محرر وعندنا يؤخر للمقدم يؤخر
 للمقدم اي يحرم ثم يقلد وانما الخلاف في الاولوية بناء على انه بالتقليد يصير محررا
 عندنا لكنه غير مسنون فالتاخير اولى بعد الوقوف اي بعرفه قبل رمي الجمار
 ووطئه بعد الوقوف مفسد والمك بالوطئات لا بعدد وقيل يوم الترميد بحان يجوز فاحفظه على ايقان

مفسد اى يحج كالاكل في اواخر النهار في الصوم والكلام في اواخر الصلوة بالوطنات
فوق الواحد بعد الوقوف لا يعدد بل يكفي دم واحد وعندنا الحجب للاول جزور
وبما بعد لكل شاة ولا يحل الاكل للانسان واطعام الغنى لالا ضحية من دى
المتعة والقران لكونها دم جبر كدم الكفارة لترك الافضل وهو الافراد لا كدم
نفسك بفعل الافضل الحاصل ان من الدماء ما يختص بالزمان والمكان نحو دم
المتعة والقران ودم الاحصار عندهما ومنها ما يختص بالمكان فقط نحو دم
الجنائيات والاحصار عنده ومنها ما يختص بالزمان فقط نحو دم الاضحية ومنها
ومنها ما لا يختص بواحد منهما نحو دم النذر عندهما خلا فالانى يوسف معتمر
اى محرم بالعمرة من قبل ان طاف وقف اكثر الاشواط السبعة في عرفات فهو رخص
بالشئوين اى ظاهر ما يتنفى اى لم يترك ولم يستأنفه تحقيقا في الشرع وفي
بعض النسخ ليس رفض ما التفت اى ليس هو رفض الشرع فيه وعمرته وقوانه
باق وهذا في قولنا بانه رفض تحقيقا في الشرع فيلزمه الدم لرفض احرام العمرة
قبل اداء افعالها والقضاء فقيل هذا بناء على عدم العجز عن احرام العمرة لنيابة
طواف الزيارة عن طواف العمرة لوجه الطواف والسعي في القران عنده وللأصح ان
النيابة مبنية على عدم الارتضاء ويقصد اللحم شريك الذابح ويركب بالبدن
على التسامح اى بلا ضروره كالمستعير والمستاجر لا كالفاسب ويضمن النفس
الحاصل بالركوب اجماعا وقادر المشى عليه الحجة وفقد المركب ليس
حجة واشهر الحج من الفطر الى اخر ذى الحجة لا العشر بلى من الفطر
اى من اول شوال بلى اى نعم وفائدة الخلاف فيما يطلق وما يكره في الشهر الحج

مقالات امام مالك

وحكم الاحرام بالحج فيها والعمرة وغير ذلك على الملبى القطع عند عمره وعندنا عند
جدار العقبة عند عرفه اى عند الافاضة منها عند جدار العقبة اى عند رمى
جوارها وانما يقطعها من اعتمر عند لقاء البيت لا من الحجر من اعتمر
اى احرم بالعمرة من الحرم وان احرم من اليقات فانه يقطعها عند دخول الحرم لا من
الحجر الاسود من اول شوط ثم الوقوف بالنهار لو حصل بدون ليلة الفجر بطل
ثم الوقوف اى بعرفان ولا يجوز رمى جمر قدرى به سواء قبيل ذلك فاعلم
سواء اى سوى الرمي للدلالة الرمي عليه كالماء المستعمل في الغسل والوضوء
لا كما غسل به ثوب طاهر ولا كتوب صلى فيه او عليه احد ثم صلى فيه او عليه
اخر طواف القدوم واجب لاسنة والافضل المتعة فاعلمه والافضل
اى من الافراد والقران وكون التمتع افضل من الافراد قول جميع اصحابنا في ظاهر
الرواية وقد مر ذكره وذكر الافراد في غير ظاهر الرواية عن ابي حنيفة في باب وفرد
الحج فذلك افضل البيت من يعتمر اى احرم بالعمرة في رمضان اى قبل اشهر الحج
وطواف اكثر الاشواط اسبعة ثم حل في اشهر الحج وبالحج اى اتم العمرة وحل بالحلوق
فانه تمتع ممن فعل كن طواف اقل الاشواط السبعة قبل الشهر الحج وحاضر المسجد
اهل مكة ما معهم لمن يليهم شركة لمن يليهم من اهل الحرم على ما في المختلف
ومن اهل داخل المواقيت على ما في الهداية والاختلاف في جواز التمتع والقران
في حقهم والمفسدان الحج بالوطى كما تعدى مصرهما تفرقا والمفسدان
من الزوجين وقال الشافعي يفترقان اذا اتيا موضعا افسدا فيه بالوطى وقد
مر ويكره استغلال من قد احرمما بالنطع والقسطاط والثوب اعلم

والثوب المرفوع على العود لا يدخل المسجد واليبس وهكذا يكره شد منطقه
 فيها الانسان سواء نفقه فيها الانسان سواء نفقه اولاً نفقه فيه فانه
 يشبه اللبس بلا ضرورة وقاتل الحمامة المسرولة ليس عليه غرم فيما فعله
 المسرولة التي في رجل اريش نحو السراويل وما على قاطع اشجار الحرم غرم
 وفيه ما ثم بما احترم اشجار الحرم اى الرطبة التي بنت بنفسها وهي من ما
 لا يثبت الناس عادة كاليانبة والاصناف الثلاثة الاخر فانه لا اثم فيها ايضا
 وعندنا على القاطع المخاطب بالشرع ان يصدق بقيمته على فقير نصف صاع
 من برقي اى الا ما كن شاء او يذبح بها في الحرم هديا ولا يصوم محرما او حلالا
 وبعد ما ذكرنا يكره له الانتفاع بالملقوع ما اصطاده الحلال ثم بعده
 احرم لم يرسل صيودا عنده لم يرسل صيودا عنه لانه ملكها فلا يلزم ابطال
 ملكه قلنا لا يلزم الا بطلان الارسال بل يسترد ممن وجده في يده بعد التحليل
 وقال الشافعي لو ادخل الحلال صيدا في الحرم البيت ويلزم الحرم ان يرسل ما في بيته
 البيت من لم يصم ثلاثة التمتع حتى في الاصح فيبين الاربع فيبين الاربع
 اى يصومها في ايام النحر والتشريق وفي بيت الشافعي فبعد الاربع وهذا جاز ايضا
 عند مالك وجاز بعد الرجوع ايضا تلك الثلاث قبل سبع يقضى والبدن
 تلك ابل لمن نذر وما بدون العجز فحريه البقر والبدن تلك ابل لمن نذر
 وقال الشافعي والبدن للبعير ان ليس للبقر البيت **كتاب النكاح ح سم**
 حل العقد عقد نكاحين للسلم وهذا قصدى لان الكتاب كتاب وهو سبب
 تخصيص النساء بالذكر وذكر الزكوة استطرادى والا فليت بخصوصة بالانثى

مقالة النعمان
 الصبيات كالكتابيات
 في حكم حل العقد والزكوات

والعموم

والعموم فيها يعرف بطريق الدلالة وهذا العقد الذمة وغيره من الاحكام ثم قبل
 انهم قوم يزعمون انهم على دين نوح وقلبتهم مهاب الجنوب وعلى هذا يحتمل كون الاختلاف
 في الحقيقة وقل انفسهم بانهم قوم عدلوا عن النصرانية الى قراءة الزبور ويعظم
 الكواكب يعظم القبلة وانما فسرهم بانهم يعبدون الكواكب نحو ما فسر وافي الكشاف
 وعلى هذا يرجع الاختلاف الى التفسير فلا يكون في الحكم اختلاف في الحقيقة والاخ
 لابوين والاب والمطلق ينصرف الى الكامل والكمال بالعصوبة يكون والمجد بالاب
 بما ذكرنا وما المجد الفاسد والاخ لام فلا يتيان فيهما الخلاف اصلا لعدم قول
 محمد بولايتهما في التزويج وعدم ثاني قول ابو يوسف فيهما الكونه مع ابي حنيفة
 في رواية ومع محمد في اخرى واما عند ابي حنيفة فينبغي ان يقدم الاخ لام على المجد
 الفاسد لنقدم صاحب القرص على ذوالارحام اذا ما اجتمعا اى في الوجود والحق
 حتى ينكح الاخ عند غيبة المجد غيبة منقطعة اتفاقا فالمنكح المجد وقالا اى
 للصغير والصغيرة بل معا اى لا يختص المجد بالولاية بل هي تعمها بلا اشتراط اجتماع
 نحو ما بقوله مالك والحلاق محكي عن الكرخي بناء على اختلافهم في الارث
 والاصح دون الخمول بالتخدر فيناول الكل يعوم المجاز على ان الجمع بين الحقيقة
 والمجاز يجوز عند اختلاف المحل عند البعض ويشتمل الاب عبارة والابداد دلالة
 لا كالعالم والاخ وجاز للاب تزويج الولد الصغير الذكر والانثى لا كبيع ماله بفأش
 الغبن اى بما لا يشغاب الناس فيه وفي الجامع الصغير نحو تزويج من مهر مثلها
 الف عشرة وتزويج ابنه من مهر مثلها عشرة بالف كاليسير لا كما اذا عرف سوء
 الاختيار منه سفها او طمعا او في حاله السكر مثل تزويجه من غير كفوء ومثل

تزوج الوكيل كدم في المحيط وقال لا بل يرد اى الغبن واما النكاح فجائز بمهر المثل والاصح
ان يرجع الغنير للمستتر الى التزوج والامام نظر الى قيام قوب القرابة وكمال الشفعة
مقام النظر كما في السفر مع المشقة اذا ولي ذكر او انثى اقرب بالتزوج فهو دعوى
اذا ادعى رجل نكاح صغيرة او امرأة نكاح صغير عند القاضي فاقر الولى بالتزوج
او صدقه الرجل والمرأة على ما ذكر في مبسوط شيخ الاسلام ولم يذكر دعويها
عند القاضي فعندها سعد اقاربه وثبت النكاح في الحال بلاينة وعند اقاربه
دعوى والاعتبار باقرار الصغير والصغيرة ولا بانكارهما فلا يثبت النكاح الا بان
ينصب القاضي هو الصحيح وقل الخلاف فيما اذا انكر النكاح بعد البلوغ واقر
الولى كذا الوكيل للذكر والا انثى اذا اقروا انكروا كذا مولى الذكر اذا اقروا انكر العبد
وصدقوه في الاما ان اقر يكون اقاربه على نفسه لكون منافع بضعها له
اذا ادعى الزوج رضاها ونفت رضاها بالسكوت او بالصرح بعد ما زوجها
لبوها بكر بالغه او وقت الاستيذان وقد وضع المسئلة هكذا ولكن الخلاف
والزوج منكر يحلف بالله ما هي زوجة لي وان كانت هي زوجة لي فني طالق
باين لان الاستخلاف يجري في النكاح عندهما وهو المختار ويجوز ان يكون هو
كاذبا في الحلو فلا يقع عليها الطلاق فتبقى معلقة بالقول ما قالت وقال
حلفت بلا تخليف واني اقام البسه على دعواه قبلت لان السكوت وان كان نفيا
الا انه يضمن امر او جوديا وان اقاما فيبينتها اولى اتفاقا ولو ادعى الزوج سكوت
من لم يخيار البلوغ او العنق عند البلوغ او العنق وادعت رد النكاح فيه كان
القول قول الزوج اتفاقا وقول زفر فيه يذكر في بابيه ولغظ المصنف

وليس يستخلف في النكاح
والنفى والرجعة للاصلاح

فليس بالفاء للتعليل وقد يدخل الفاء على العلة اذا كانت مما تدوم نحو ما في قوله
اد الى الفاف انك حرو و عدم الاستخلاف مما تدوم للاصلاح قيد لموافقة قوله
تعالى ان اراد اى بالرجعة اختلاف والرق والولاء والولاد وفي مجود المر لا استيلا
والولاء عتاقا ومولا قاتا وفي مجود المر خص به لعدم تصور المدعى من جانبه
اذ لا عبرة في مقابلتها لانكار الامه واما في غيرها من المسائل الست باعتبار عذ
الولاد والاستيلا واحدا بجامع ثبوت النسب فينبصورد المدعى من الجانبين
ثم عدم الاستخلاف عنده في عدم قصد المال اما اذا قصد الارث والنفقة في النكاح
او النسب او قصدت نصف المهر بادعاء نكاحه وطلاقه قبل الدخول او امتناع
الرجوع عن الهبة فيستخلف الخصم ويثبت بنكوله هذه الحقوق دون النكاح والنسب
ولا يستخلف وانكاره فذ ف موجب للحد او للعان ويخود لك من باب الحد و اتفاقا
الا اذا تضمن معنى يستخلف فيه بان كان عنقه معلقا بزناه او قد فم فبنكول
المولى عن اليمين يثبت العنق دون الزنا والقدف الا بالبسه ثم ان الفتوى في الاشياء
الستة على قولها كذا في شرح الجامع الصغير للقاضي خان وقيل ان كان المدعى
متعنتا فيؤخذ بقولها وان كان مظلوما ظاهرا فبقوله وقد خص الحدود من
قوله عليه الصلوة والسلام اليمين على من انكر فيجوز تخصيصه بالقياس وهو
كون النكول بذ لا غير سامع في الحدود وفي الاشياء الستة وعندها اقرار
وليس يبذل وباقي المباحثات في المطولات وفي منية المفتى تزوج امرأة فادعى
اخرها اعراسه وتزوج قبله ولا بينة له واراد ان يستخلف المرأة فلا عين عليها
عنده خلافا لها ثم عندهما لا يستخلف المرأة فيحلف الزوج الثاني ولا بالله ما لم تقم

انه تزوجها قبلك فان حلف برئ وهي امراته وان نكل تحلف المرأة على البنات فان
حلفت برئت من دعواه وان نكلت فرق بينهما وبين الثاني وهي امرأة الاول والعب
العاقل الماذون له يستحلف ويقضى عليه بنكوله ويستحلف في دعوى التعذير
ولا يستحلف الاب في مال الصبي والوصى في مال اليتيم والمنولى في مال الوقف
ومن نزل عذرتها زناها فزوجت نصمتها رضاها زناها ثبتها وتعيسها وجرها
لاكوطنها بشبهة او نكاح فاسد ولا كما اذا شهدت بالاعتبار او اقامة المحل
واليه الاشارة بقوله فزوجت بقاء الوصل والنقيب ثم ان شرط كون السكوت
رضي تسمية الزوج وتسمية مقدار المسمى من المهر مساويا بهر مثلها او اكثها
فيما اذا كان المزوج غير الاب والمجد ويكون السكوت رضيا ولو كانت قالت لا ليها
لانتزوجني فلا نافي لا اريده كذا في الواقعات وقبول الثيب التهنية رصادون
قبول هدية الرجل وخدمته واكل طعامه كذا في المحيط زميه تفقد اي عقد النكاح
لمسلم او زنى ولا ينصوّر العقد لحرقه لانه ان كان في دار الاسلام لا يبق حريبا
وان كان في دار الحرب لا يبق زمية وهي بعد اي بعد قصد العقد والشروع فيه
في عدة الكافر جازا العقد الذي او الحبر من الطلاق او الوفاة يؤيد هذا الاطلاق
مسئلة المراغة لانها تعم المهاجرة بقبول الاسلام والذمة على ما ذكر في مبسوط
فهو زاده وان وقع الاشارة الى قيد الاسلام في المختلف نحو وقوع وضع المسئلة
في الذمية المعتدة من الذي فيه والنظم الموافقة لهذا الوضع ان يقال وجاز
تزوج الزميه في عدة الذي في القضية ثم ان قول العلماء ههنا مضطربة على قول
ابي حنيفة رضي الله عنه والظاهر ان مدار اعتبار العدة عنده اسلام احد الزوجين

المفارقين وكون الزوج المفارق غير حربي تركا للقياس المقتضي لزوال النكاح
بالطلاق وانتهائه بالموت عملا بقوله تعالى والذين يتوفون منكم الآية خطابا
للمؤمنين ويذرون ازواجهن مطلقا مسلمات كن او كتابيات وما ظهر فيها من الحكمة
حرمة ماء المسلم وعصمته عن الاضاعة من الغير وقوله تعالى والمطلقات يتربصن
بأنفسهن الى قوله كن يؤمن بالله واليوم الآخر حتى تعتد من اسلمت وابت زوجها
الذي بعد العرض لعصمة ماء نحو عصمة دمه واما مسئلة الكتاب على وضع الخلف
فمشيرة الى ان لها عدة تلك العصمة لكن لا تعتبر بها اذا اعتقد واجوز نكاحها عملا
بقوله عليه الصلوة والسلام اتركوهن وما يدينون فان ما هو مبذول عندهم
من حقوقهم لا يكون معصوما عندنا حيث قيل في عدة الكافر جازا العقد
ولم يقل لعدة على زمية من الذي واما الصحابان فنظر الى عموم قوله عليه
الصلوة والسلام لعن الله من سقى ماءه زرع غيره فالنكاح سبب غالب اقيم
مقام سقى الماء فلا يصح والله اعلم تزوج الذي بالحرام يلق بالعقد الصحيح
اللازم الصحيح اللازم فان الصحة لا تستلزم الزوم في العقود نحو وسع المعير
بلا علم للمشتري وشرط البراءة من العيب والبيع بشرط الخيار وبلا روية المشتري
المبيع وتزويج المرأة نفسها من غير كفوح حتى يجب عليها المطاوعة وللاولياء التفريق
وتزويج غير الاب والمجد الصغير والصغيرة حتى يجوز للزوج القذفان ويجرى
بينهما النوارث ولهما خيار البلوغ وتزويج الام بالنظر الى خيار العتق وغير ذلك
فليس للحكم ان تفرقا بينهما الا اذا ما اتفقا يطلب احدهما ماداما على الكفر
وبعضي بالنفقة ولا يزول احصانها بالدخول بها فيجد من نفدق احدهما

بعد الاسلام لكن لا ارث بهذا التزوج بالاجماع وعند ما يفرق الحاكم والمحكم
وفي منية المفتي يشفعوى المذهب ادعى شفعه بالجوار من المشايخ من قال لا نفى
له ومنهم من قال بنقضه بما هو حق عند القاضي وان كان المدعى لا ينعقد ذلك وان
كان المدعى عليه شفيعا والمدعى حنيفا يقضى بما هو مذهبنا ومذهب القاض
بالاجماع ومنهم من قال اذا كان المدعى شفيعا يسأل القاضي هل ينعقد هذا
ان قال نعم قضى له وان قال لا لا وهذا العول اعدل لفظ المصنف كذا اذا اطلقها
مرات اريد به الطلقات الثلاث مرة او مرات وفي بعض النسخ كذا التي وانحسر
والاثنين في الزوجات بالحد عطفاً على المحارم لتقدمه على قوله كذا تقدير
على ان عطفه جائز بلا تقدير التقدم والمهر في النكاح اهل الذمة كالنفقة والسكن
كذا في شرح ابن الملك لو نفياء وفي السكوت روايتان لم يجب في الذمة اذا دانا
ذلك وان دانا وجوبه عند النفي وترك التسمية يجب وعند ما يجب مهر المثل
مطلقاً حربية كحزني فانه لو خرج الينا تبين امراته لتباين الدارين ولا عدة عليه
في حق اختها واربع نسوة سواها اجماعاً قد خرجت الينا امرأته لقبول الاسلام
او الذمة في الاصح تبين في الحال باتفاق بيتا وبين الشافع والعدة غير لازمة حتى
يجوز لها التزوج في الحال حاملاً او حائلاً وفي ظاهر الرواية ليس للحامل ذلك مع
عدم العدة ولا يلزم زوجها الحزني ولدها الذي ولد لتام ستة اشهر مروة
الخروج وان كان حملها ظاهراً عنده وعند ما يلزم الى سنين اذ اخرج الينا
مسلاً كونها معتدة عندهما والنزاع في العدة يؤذن بكونها مدخولاً بها فلا
حاجة الى التصريح به وهذه الاكذمية اسلمت وابي زوجها بعد عرض الاسلام

ووارثوا الزوجين منهما اختلفوا او في اختلاف الزوجين في اصل التسمية واختلاف
احدهما مع وارث الاخر فيه مهر بالاجماع في المهر اى في اصل التسمية وجدت
ام لا لم يقض بشئ فاعرفوا لان شبه مهر المثل بالتسمية في كونه قيمة البضع وان كان
موجباً لكن شبهه النفقة والعلة في جوبه بغير شرط مسقط ولان موتهما
مشعر بموت اقرانهما من نساء العشيرة فتعذر الوصول الى مهر المثل وفي المختلف
وجه اخر لا يليق ههنا فيكون القول فيه لمن ينكر التسمية عند وفي اختلاف
الوارثين في قدر التسمية يسمع قول وارث الزوج مطلقاً عند ابو يوسف يستثنى
دعوى مادون العشرة عن القبول وعند محمد يحكم بمهر المثل والخادم واحد
الخدم غلاما كان او جارية وهي اريدت ههنا كذا في المصنف المهر صفته باربعين
من الدنانير خبره ويا الخمسينا عطف عليه في البيض جمع بيضاء ذاك الى الخمسون
لان الوسط من البيض ما يساوى الخمسين وذلك اى الاربعون والسوداء
واعتبر بالرخص والغلاء لان الوسط من السود ما يساوى الاربعين والصحيح
ان هذا اختلاف حجة وبرهان لا اختلاف عصر وزمان والصحيح قولها والبيض
والرخص احق بالنقديم والوسط في الخادم المطلق الغير الموصوف ادنى الاتزال وعلى
المسود ويتعين العبد المضاف للتسليم بان قال على عبدك هذا حيث لا تجبر على قبول
القيمة كذا في الحقايق ومن ههنا تبين ان العبد والامة سواء في الخلاف وان نصف
بان مطلقها قبل الدخول بها وقبل القبض تحقيقاً للمساواة في عدم التقابض ولا يفرق
الذكر المطلق الى الاصل الوصيف المهر واحدة الوصفاء الغلمان والوصفية ولعمرة
الوصائف الجوارى فكل كسبه لها اى مكسوب الا كالزوايد المنصلة والمنفصلة

المثولة من العين المستفاد بسببها نحو السمن والجمال ونحو الولد ونحو العقر
ولارش لا الشطر احتيج اليه لدفع توهم كون الكل للزوج عندهما ولا يكون شفعة
في بقعة من الزوج قابلا مال وملك متعه من المرأة وهما يقسمان البقعة على المال
وعلى مهر مثلها ويجوز ان بالشفعة في حصه المال واورد المسئلة ههنا نظرا
الى اصابة عقد النكاح ومقصوديته وان كان محلا كتاب الشفعة نظر الى حقوقها
ولو كان الاصل السبع كان فاسدا لكون النكاح شرطافيه واما النكاح فما لا يفسد
بالشرط الفاسد وفي الوقعات رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهر فقال
جعلت دارى هذه مهرك لاشفعه فيها ولو قال جعلتها بمهر لم يجب فيها الشفعة
لانها جعلت بدل المهر دون نفس المهر فكان معاوضة المال بالمال وان بدا
المهور المعين من الخل خيرا اذ لا ينصور ذلك الظهور لابن المعين ومن الخل يقضى
لها بمهر المثل لبطالان التسمية لوقوعها على دلت الخمر بالتعيين والاشارة لا كمالا
والاستحقاق لا المسمى اى قدر ذلك المعين من خل وسط احتيج اليه لدفع توهم
وجوب قيمة الخمر ويفهم من اشارة المصنف ان هذا الاختلاف مبنى على الاختلاف في ان
الاشارة ابلغ في التعريف وقطع الشر ك ام التسمية وسياق تحقيق هذا الكلام
فيكون بتاتا لا ابتداء ومن يسم الغير ان كان كذا نحو اخرجها من بين اقلها
وتزوج امرأة عليها والالفان كان كذا نحو اقامته بها بينهم او ترك تزوج امرأة عليها
فالمذكور الاول الصحيح اكثر المسلمين كان واقعا مثل قوله في باب الاجابة لو قال
خطب اليوم والاجر كذا البيت ومثل التزوج على الفان لم يكن له امرأة والغير
ان كان قوله فيه لورد والاجر يتردد العمل البيت لا كالتزوج بالالفين ان كانت

جميله وبالالف ان كانت قبحة ولا كقوله ان حطت رومبة فبدرهم وان حطت
فارسية فبدرهم والفرق ان المخاطرة دخلت في التسمية الثانية لانه لا يدري
ان الزوج يخرجها او لا اما ههنا فلا مخاطرة في التسمية الثانية لان المرأة على
صفة واحدة قبحة او جميلة لكن الزوج لا يعرف ذلك وجهالته لا يوجب الخطر
دون المذكور الثاني وصح في قولها الشرطان فيجب في الطلاق قبل الدخول نصف
المذكور او لا وفي الدخول والوفاء بالشرط المذكور او لا وفي ترك الوفاء مهر المثل
لا ينقص عن الاقل ولا يزيد على الاكثر والعقد بقوله تزوجتك بالالف والالفين
نقد كان الاول او نسيت اذ شرط الخلاف انما هو كون الثاني فقدا او ما في كونه
نسيت الاول نقدا فالخير معند فيصح باختيارها انما شاءت اتفاقا وهذه
العين او تلك في عينين العين من نحو التجارية والدابة واحديهما اقل قيمة من
ال اخرى يوجب ابو حنيفة او العقد بدلالة السياق ما شابه مهر المثل في غير
صورة من الصور الخمس اذ فيها مهر المثل وهي كون مهر المثل بين الادنى والاعلى
لا كما في الخلع لانه ليس فيه موجب اصلي وسخلى وهذا انه لما عاد الواجب الى
الموجب الاصل بفساد التسمية روعيت بقدر الامكان لوجود الرضا ولا
يمكن في تلك الصورة فكان تقدير الكلام يوجب المسمى مع فساد التسمية ان شانه
للموجب الاصل على طريق كون الوصف شرطا للحكم في المنكر فبقى ما لم يشابهه غير
مرعى فان كان مثل الادنى او اقل فلما الادنى وان كان مثل الاعلى واكثر فلما الاعلى
وجعله اى القعد موجب الاقل بكسر الجيم لتيقنه واعتبار ايا الاقرار والوصية
وبدل الخلع والعنق وبذل الصلح عن دم العمد والخيار في الزيادة الى الزوج وان طلبها

قبل الدخول فلما نصف الاوكس اتفاقا وفي الخائفة الا ان يكون نصف الاوكس اقل
 من المنعة فيكون لها المنعة ونالك الثنين بالالف وقد صح على احديهما ما قد عقدت
 بمفهوم المخالفة على عدم صحة عقدا الاخرى بان كانت مجوسية او منكوحه او معنة
 للغير او ذات رحم محرم من النكاح وللمفهوم اعتبار في المعفولات اجماعا بل عدم اعتباره
 عندنا في الروايات ومتغاهم الناس كان لها الالف على التام واعطياها القسط اي
 قسطها بانقسام الالف عليها على اعتبار مهر مثلها ولا شيء للآخرى اجماعا الا ان يخل
 بها فيكون لها مهر مثلها بالفا ما بلغ على قياس قوله وعلى قولها لا يجاوز حهرتها
 من الالف وينقسم الالف على صحة النكاح على اعتبار اجماعا وفي الوقعات اذا طوى
 مراد في النكاح الفاسد او وطى جارية ابنه او امراته او مكاتبته مراد او وطى منكوحته
 مرار ثم طهراته حلف بطلاقها يلزم مهر واحد لان له شبهة ملك وفي الجارية
 المشتركة وجارية الاب والزوجة لكل وطى مهر لان له شبهة اشتباه وفعل ولوجع
 بين حرو عبد او حي وميت او خل ونحر في صفقة واحدة يفسد البيع في القن والحج
 والخل لانه لم يدخل في الاجاب اصلا فيكون بايعا لما هو محل له حصته ابتداء ^{للك}
 باطل الجهالة والفرق بين هذا وبين مسألة الكتاب عندك ان العوض في البيع ينقسم
 على اجزاء المعوض فلا يخلو الشيء مما جعل مبيعا عن ان يكون مقابلا بشئ من الثمن
 ومستحقا به فلو قلنا بوجوب كل الثمن بمقابله القن لما كان العوض منقسما
 على المعوض وينصر المشتري حيث لم يرض بالتزام ذلك القدر من الثمن لا بمقابله
 مجموع المعوض بخلاف باب النكاح فانه لا يوزع فيه لعدم تجزئة الحل وانما يقابلها
 باعتبار المزاومة فاذا لم يصح نكاح احديهما لم يوجد المزاومة فلا ينقسم وصار

كما اذا وصى لزيد وعمر وثلث ماله فاذا عمر وميت يكون الثلث كله لزيد وكذا
 اذا وصى لزيد ومجدار كذا في شرح المنصور للفنن وامرأة العنين بعد حولها العاجز
 عن وصوله اليها بكر اكانت وشيئا لمرض زول او ضعف حلقه او كبر سن او تاخذ
 وجبس من السواحر اذا لم تعام حاله حالة العقد ولم ترض بعبء وان مكشيتا بما
 بعد العلم فرفعت الى القاضي فاجلها حولتين بعد حولها المعهود بالنفريق من القاضي
 لا بقولها اخترت نفسي وان حررت اسنونا في غير ظاهر الرواية في ظاهرها تبين اجماعا
 نفى قولها بالقول والنفريق جميعا وفي الوقعات يحتب ايام حيضها وايام سفر الرجل
 من الحول دون ايام مرضه عند محمد وعليه الفتوى وان اقامت معه بعد الرجل
 مطاوعة له في المضاجعة لم يكن هذا رضا كذا مال ابو يوسف وعليه الفتوى فاذا
 رفعته الى القاضي فان قامت من مجلسها قبل ان يختار نفسا فلا خيار لها كذا
 عن محمد وعليه الفتوى لانما بمنزلة الخيرة ولو تناكح بعد التفريق لم يكن لها اخلاء
 ولو تزوج العنين امرأة وهي عالة بعنته ذكر هنا ان لها الخيار وذكروا في كتاب كالح
 الاصل انه لا خيار لها وعليه الفتوى وفي عنة زوج الامة الخيار للمولى عند ابي
 حنيفة وعليه الفتوى لان المقصود الولد وهو حقه ولهذا كان للاذن في الغل
 للمولى عندك وذكروا في الوقعات ان الصحيح ان يوجب العنين سنة قرينة لان المفلوق
 هو سنة والسنة مطلقا ينصرف الى القرينة وعليها حساب اهل الشرع وهي
 ينقص عن الشمسية باحد عشر يوما ويجوز التفريق بالعنة والاختيار بالبلوغ
 والعنق في حاله الحيض بلا كراهه وفي القنية رجل له اله قصيرة لا يمكنه ادخاله
 داخل الفرج ليس لزوجه حق المطالبة بالتفريق وخلوة المنيب كالدخل

مقطوع الذكر والخصيتين موجهها المهر على التكميل بفتح الجيم وبالحاء لفظ المصنف
ويروى بالكسر والثاء كخلوة الصغير الذي يترك الله ويشتهى وكوجوب النفقة وثبوت
النسب إذا علم أنه ينزل كذا في النهاية لا كخلوة صبي بقدر الإيلاج ولا يشتهى ومره
قادر عليه لم يشتهه ولا كخلوة الصغيرة التي لا تنسق الجماع وفيما إذا خلا الكبير مع
الكبيرة ولم تمكنه من نفسها اختلاف من المأخوذ كذا في القنية وأما العدة فواجبة
صحيحة كانت المخلوة أو فاسدة ألا إذا فسدت بالنحر عن الجماع حقيقة كذا ذكره الفقهاء
خان والقدر يرى ثم إن المخلوة تقوم مقام الوطئ في بعض الأحكام من تأكيد المهر
وثبوت النسب وحرم نكاح اختها وأربع سواها ووجوب العدة والنفقة والسكنى
في هذه العدة وإن وقع طلاقا آخر في هذه العدة فالصواب أنه تقع بابتنا كذا في الأخيرة
ولا يقوم مقام في بعضها من الإحلال للزوج الأول والرجعة والأرث حتى
لو طلقها بعد المخلوة ومات وهي في العدة لا ترث منه ولا حصان حيث لا يصير
محصنا بالمخلوة كذا في شرح الوافي وفي الوقعات ولا امرأة المجنون الخيار وإن سكنت
زمانا تنقضه وانما كان لها الخيار إذا لم تكن رتقاء والحرمة لا كالامة المبانة
كالرجعي المحرمة لقطع احتمال المبانة لمعا في آخر فاتها وإن كانت أيضا من الكايلة لكنها
بمنزلة الصريح لانضمامها بالأولى على أنها كثيرة الاستعمال عدتها لنكاحها
مانعة عقد الامة لا عقد الحرمة وعدة العتاق وهي في أم الولد تفسد عقد
اختها إذا عقد ثلاث حيض عندنا وجواز نكاحها في العدة وحرم ما قرباها في المدة
وجواز إلى آخره توطئة لقوله وحرم ما إلى آخره ويسقط المهر المسمى كلا ونصفا
ومقبوضا وغير مقبوض ويرد المقبوض واختيار لفظ السقوط بالنظر إلى عدم

القبض أذهول الأصل عند عدم الدخول للساعات يقتل السيد قبل دخول الزوج
فاحفظ واجهد العاقل والصبي في رواية امتد التي زوجها لا يقتل غيره ولا يقتل
زوجها ولا يقتل نفسها في رواية كنعينها بحيث لا يقدر عليها كذا في المصنف والخلاف
والمحيط لرباعها على وجه لا يغدر الزوج عليها لا لا يملك مطالبته المهر عند خلاف
لها لا يقتل الحرمة نفسها وإذا لم يعده مثل التوكيل في رواية لا كره في أخرى والنفوذ
عليها ومثل الخلف بالتزوج في رواية أيضا كره في أخرى أن ينكحها ينظم الفاسد
والمصحح امرأة معينة أو مطلقة كاذن له بان يبيع وفائدة الخلاف تظهر في الدخول
بالنكاح الفاسد بأول خد العبد بالمهر في الحال لم بعد العتق وفي انهاء الأذن به والاختيار
إلى إذن آخر لنكاح آخر وعدم الانهاء ولا يجوز عقد الوكيل بالنكاح الفاسد
مطلقا بطلان التوكيل ويجوز للوكيل بالبيع الفاسد أن يبيع صحيحا الصحة التوكيل
لإفادة الفاسد الملك كذا في المحيط وفي الوقعات رجل قال كل امرأة أتزوجها
فهي طالق وتزوج نكاحا فاسدا تزوجها نكاحا صحيحا يطلق ولو قال كل عند
اشتريتك فهو حر فاشترى شراء فاسدا ثم اشترى شراء صحيحا لا يعتق تقدير
الكلام وبعد حولين رضاع معتبر نصف من الحول وقال الأبله مدر في نصف
الحول بعد الحولين على أن الظرف الثاني خبر المبتدأ وهو رضاع معتبران في ثبوت
حرمة الرضاع واستحقاق المطلقه أجز الرضا على الأب وقيل في هذا هدر أجماعا
وفي العود بعد القطام والاستغناء بالطعام في المدة روايتان وقيل لا يحل شربه
بعد الاستغناء بالطعام كذا في النهاية واللبن من المرأة الغالب بحيث ينقأ طرعا
رفع التهمة وقيل الخلاف في عدم النقأ طرعا لمطبوخ والمستل في الطعام لا يثبت

الغير المانع كالماء والرواء والدهن ولبن البهيمة والطفل يسقى لبنى ثنتين
 البيت بجى في باب محمد ورجل حر ونكح واحدة بالاضافة بمعنى صدور العقد
 حتى يكون قوله اذا ذابح شاتك اقرار بصدور الذبح منه او بالتثنية بمعنى
 الوعد حتى لا يكون قوله اذا ذابح شاتك اقرارا بقدا عنقده وامرأتين وثلاث في عقد
 اى عقد قلبه على محبتها والرغبة فيها او عقد عقد النكاح وقد تقع في بعض النسخ
 انعقد اى النكاح وهذا على تقدير القطع لتادية المعنى المراد وعلى تقدير الاضافة
 للتأكيد والاشارة الى صحة عقد الواحدة بكل حال وقوله قد اعتقد وقد مات
 صفنان لنكاح واما قولهم قد انعقد فينبغي ان يكون حالا قدمات قبل الوطى
 المفيد للبيان فاريد به البيان دلالة وطنا كان او طلاقا او ظاهرا او ايلا والبيان
 اريد به الصريح وهذا يدل على جهالة الترتيب ولو كان هاهنا الجهالة له في حيوة
 لا يفيد الخبر على البيان في حال بينه وبين غير الواحدة وامرها في حق المهر ظاهر
 واما البواقي فبعد دخول كل من مع جهالة الترتيب لكل المسمى لها وخصتها منه
 وان كان اقل من مهر مثلها ومهر مثلها مع نصف زيارة المسمى او زيارة الحصة
 منه ان كان اكثر ولا يتزوجن بزواج اخر احتياطا فالارث بين جملة النسوان والظرف
 خبره او غو وقوله سبع من الاربع والعشرين اى من الارث قالوا لمن افردها
 استيناف او خبره والمبتداء مع خبره خبر نكاح والالف واللام في مقام العايد الاصل
 فارثه وانما خص به لكون الاختلاف فيه الا ان محله كتاب الفرائض وقد ذكر في هذا
 الكتاب احكام في غير ابوابها المناسبة مسارة الى افادتها بغير اى حال كونها
 معينة ويقسم الباقي على التصفين بين الثلث قال والثنتين وجعل للرايتين جمعا

جمعا اى جملة من السهام ثمانية على تاويل القطعة بدل من جمعا او نصفه او مضافه
 حال كون الرايتين جميعا او مجموعتين او حال كون الامامين جميعا او مجموعين فيكون
 مفعول جعل ثمانية لها صدق لكل واحد نصف صدق عندهم على حدة وحق
 الوفاة الا ان قرب الكل فالحض بها محاسب وهذا من المحقات وقد اعتبر
 الامام المتارعة في المهر دون الميراث لتزيله الواحدة منزلة المعدومة وكون
 نكاح احدى الفريقين فاسدا قطعاً حينئذ واعتبرها ابو يوسف فيهما ومحمد
 الحال فيهما فالعين مع العين والحاء مع الحاء ثم ان للواحدة ثلثا اربعة من اثني
 عشر اوربعا ثلاثة منها فبالنصف ينكسر على النصف فيضرب مخرجه في اثني عشر
 تضعفت فتضعف نصيبها وضر سبعة وباقي التقسيم والنصيب يعرف باعتبار
 ما اعتبره الصاحبان ومقاعدة النصيب فقد اشرنا الى ان وطى الكل بلا افادة
 البيان للترتيب في حق الميراث نحو عدم الوطى واما في حق المهر فنحو ما بيناه في فضل
 حيوة واما بيان حكم وطى البعض مع جهالة الكمية او النعيين في الحيوة والموت
 في المهر منصله وفي كيفية العدة وبيان حكم موت احدى الفريقين وحيوة الزوج وكو
 احدى الثلاث ام الاثنين او ام احديهما وكون احدى الثنتين ام الثلاث او ام اثنتين
 منهن او ام احديهن وكون احدى الثنتين او الثلاث او اثنتان منهن ام فبعضه
 المذكور في بعض الشروح فليطلب ثم من نكح المرأة وابنتها في عقد ولم يصل اليها
 وابنتها مثل نكاح ابنتها وامها او اخت امها في رواية والاصح اتفاقهم فيه على
 الثلث في عقد ثلث اذ جمع الاثنين والثلاث في عقدة بين الفساد فتعين نكاح
 المنفردة للصحة فالمهر والميراث بعد الحين نصف لها والنصف للثنتين بعد الحين

أي الهلاك والموت حال عدم الوصول إليها وعدم البيان الصريح يدل على هذا
 السياق والسباق نصف من المهر والميراث والنصف الآخر منها وصير إذا المهر والميراث
 بين الثلاث كلها اثلاثا أحدهما مفعول ثاني والاخر حال والامتناع لا ابتغاء الصدقة
 من المرأة عن الجماع أو السفر معه لطلب كل المهر المبجل يقال للمهر صدقة وصدوق
 لكونه علامة صدق الرعية نحو دلالة الصدقة على صدق إيمان الصدوق بعد الدخول
 بها راضية عاقلة بالغة غير متسلسلة فإن الأكره والصبي والمجنون وتسلم المهر
 من العوارض الغير المنقمة من الكلام المطلق على أن مطلع الكلام يتأدى على عدم
 التسلم والصبي والمجنون ليستا من أهل الرضا ولا يصح تسليم الولي إذ ليس له
 إبطال حقها لا يكون نشوزا يزيل النفقة كالا امتناع قبل الدخول فيما لم يكن
 كله موجلا بل فيما كان كله موجلا أيضا على قول أبي يوسف وليس للحاكم بيع عرض
 كالعقار لغرض أهل وقضاء فرض أي زوجة طالبة النفقة لزوج حاضر ممتنع من
 الانفاق كالغائب ولكن له حبسه حتى يبيع مثل ساير الديون ولفظ المصنف أهل
 وفي بعض النسخ زوج وجاتر للاب في الأعسار بيع عروض الولد الكبار لا للام
 وسائر المحارم عروض لا كالدور والعقار الولد يطلق على الفرد والجمع الكبار الغيب
 ويعرف من إشارة الكلام وأبطلوا في الدور والعقار وجوزوا ذلك في الصغار
 لعروض الصغار ودورهم عقارهم في الغيبة والحضور وكل ذلك مفهوم من هذا البيت
 الإنادور الصغار وعقارهم فاحتج إلى البيت الثاني زوجان ماذون وحرخصما
 وفي مناع البيت قد تكلم ماذون بالتجارة أو مكاتب فذلك أي المتاع المشكل علمنا ذكر
 في المحصر السراجي والشرح الجمع والمشكل وغيره على ما في الجامع الصغير لفخر الإسلام

ومختلف الفقيه وشرح الأقضية وإشارة النظر إليه كالمحجور لاكتنازع ثوب
 في أبيها لأن يد أقوى ويد المملوك ليس بيد ملك فذلك للحر وقال الإمام على الثاني
 التي عرفت فيما إذا كانا حزينين لأن الماذون والمكاتب يدا معتبرة في الخصومات حتى
 لو اختلف أحدهما مع المولى في شيء هو في أيديهما قضى بينهما لاستوائهما ثم إن تغليل
 الفريقين وإطلاق النظم تنصرف إلى الأصل وهو الحيوة يدل على أن الخلاف في حيوتها
 وقد صرح به في الهداية والجامع الصغير للصدر الشهيد وفخر الإسلام والقاضي خان
 وأما بعد موت أحدهما فلا يد لليت فخلت يد الحي عن المعارض وقال شمس الأئمة الشرح
 في شرح الجامع الصغير وكذلك أن مات أحدهما فهو للحر منهما وبتمام تفاصيل المسئلة
 يذكر في باب كل واحد إذا ادعى نكاحها ففقات نكحت حتى قبل واستطالت
 قبل أي قبل الوقت التي تدعى الآن نكاحي فيه واستطالت أي تمردت العالم أوقات
 تمردت اختي ونشرت وغابت أطالت مدة نكاحك أياها وأثبتت أي الرجل والمرأة
 ذلك بالشهود أي نكاح الحاضرة ونكاح الغائبة والاخت في الغيبة المذكورة العروت
 لا الشهود أي الحضور فهذه أي الحاضرة يقضى بزوجيتها بالتدكيذ تعديته مثل
 تعدية ممرور في ممرور بها حتى يقال هندی بها بنذكر الفعل ووقفها إلى حضرتها
 بالتحقيق والتشديد أي نكاح الحاضرة والغائبة إلى حضرته أي الغائبة فإن حضرت
 وأقامت بينة على ما ادعت لها الحاضرة يقضى بزوجيتها ويفرق بينه وبين الحاضرة
 ابتداء ولا فتزوجيتها **س** **ح** **م** يصح الشهاد أي قوله للشاهدين هذا كتابي إلى فلانة
 بنت فلان على الكتاب من المحاطب إلى المخطوبة وقد كتبت فيه تزوجتك على كذا
 بلا بيان مقضى الخطاب أي علام مضمون الكتاب وأخبار ما فيه من الغرض

لطلب الشاهدين كما لو علمها به فان الكتاب من الغائب نحو الخطاب من الحاضر
حتى يقال الكتاب احد اللسانين وهذا مثل كتاب القاضى الى القاضى كما اذا كتب
فيه زوجى نفسك متى فانها حينئذ تتولى طرفى العقد بالوكالة اجماعا وكما
في البيع لا كالمصك فان الشاهد الذى يكتب فيه شهادة لا بد ان يعلم ما فيه
اجماعا ثم انها اذا علمتها بما فى الكتاب قراءة او اخبار فقالت زوجت نفسى
من فلان او من صاحب الكتاب ينعقد النكاح عنده وان لم تعلم لا ينعقد
اتفاقا لانها لم يسمعها كلام الزوج ولا يقوم مقامه وثمرة الخلاف انما تظهر
في جمود الرجل الكتاب اذا قبل شاهدتهما حيث لا يقضى بالنكاح عندها
خلافه لو نكحت من غير كفوفرضوا الا قليلا جاز ان يعترضوا ومن
على الانفاق والمهر قدر كفول من فاق عنها وظهر الا قليلا من الاولياء
بالنسبة الى الكل لا بالنسبة الى البعض الاخر كاصحاب الدين لا كولاية الامان
والعفو عن القصاص حيث اذا بطله احدهم لا يبقى ضرورة اجماعا ثم ان معنى
الاعتراض ان يطلبوا التفريق من الحاكم وهذا يدل على ان نكاحها صحيح باق مع
احكام الى ان تفرق القاضى وعن ابى حنيفة انه غير صحيح وفي الخانية هذا القول
اصح واحوط والمختار للفتوى في زماننا اذ ليس كل ولى يحسن المرافقة الى القاضى
ولا كل قاض يعدل فسد هذا الباب اسد وفي الحقايق المطلقة ثلاثا اذا تزوجت
نفسها من غير كفوف ودخل بها الزوج ثم طلقها لا يحل للزوج الاول على ما هو المختار
وهذا لما يجب حفظه وسكوت الولى لا يكون رضا ولو خاصم في نفقته او قبض
يكون رضا ولو فارقه بعد رضا الولى بنكاحها ثم تزوجت منه بدون رضاه

فله ان تفرق بينهما لان حق الفسخ يتجدد بالنكاح كذا في المحيط ولا يكون هذا التعريف
طلاقا لا فسخا لاحل النكاح ولهذا لم يجب عليه شئ لم يدخل بها وفي النكاح
في هذا اذ لم تلد وان ولدت فليس لهم حق الفسخ كيلا يضع الولد عن بريبة
ولا يضر عجزه عن مهرها الذى تقارفوا بتجيله فان ما وراه مؤجل عرفا
سواء قدر على النفقة او لا وجاء في العجز عن الانفاق ذاى عدم الضرر
في الكفاءة في رواية حسن بن زياد عنه وضد ذاى ضد عدم الضرر وهو
الضرر في رواية حسن بن مالك عنه سواء قدر على المهر او لا كذا في المصنف
والظاهر ان هذا فيمن كان قايما على المرأة او مساويا لها في المال او في عدمه
والسابق فيمن كانت فاتقة عليه في الغنى فلا حاجة الى الحمد على روايتين
عنه كما ذهب اليه ابن الملك على ان انقضاء اشتراط القدرة على الانفاق والمهر
في البيت السابق انما هو بطريق مفهوم المخالفة ولا يعد في الكفاءة الحرف
والاب مثل الابوين في الشرف ولا يعد وفي بعض النسخ وهو يعد واحدهما
يوافق لما في بعض الكتب والاخر لما في البعض الاخر واستثنى صاحب الجمع
الفاحش عن عدة نحو الحياكة والصرفا ومن هاتين ان لكل من الثلاثة
روايتين فيه وقال شيخ الاسلام هذا اختلاف بمصرو زمان فان بعض الحرف
في بعض اهل الرمان والعرف لا يعد ويعداها في بعض اخر في الشرف اى بالاسلام
والحرية وهذا بناء على الاستغناء بذكر الاب عن الجد في التعريف عند خلافا
لها واثبات الشرف بنفسه لا يكون كفوالنا ناله باب اتفاقا وفي الكافي هذا الخلاف
في العجم لان مفاخرتهم بالاسلام والحرية لا بالانساب واما العرب فبالاسلم

بنفسه منهم يكون كفوا لامرأة لها بوان في الاسلام لا مفاخرتهم بالانثى
ونسب كل شريف لاتصاله بآبراهيم عليه الصلوة والسلام وعقد غير
الاب والمجد بولاية والحكومة للصغير والصغيرة من كفوا بلا خيار فسخ
بالبلوغ فاعقلا كالاب والمجد فيه اشارة الى ان الفرقة بخيار البلوغ
فسخ ولهذا صح من الاثنى ولا مهر لها بلا دخول الزوج بها مطلق وبعد
لها كل المسمى مطلقا ايضا اى باختيارها كانت الفرقة او باختياره
وجاز توقيف شرط العقد على قبول نكاح بالبعد شرط العقد في النكاح بلا
الكتاب وسياق الكلام كالعقد بالوكالة لنفسه والخلع من جانبه لا كما
في البيع ولا كما اذا اجاب فضولى وقيل فضولى اخر بعد المجلس ويفسر الشرط
بان يوجب الاجاب من طرف ولا يوجب القبول من اخر في المجلس رجلا كان
المجيب وامرأة اصيلا كان او فضوليا محصا وحاصل هذا ان الواحد لا يبيع
فضوليا من الجانبين او اصيلا او وليا او وكالا من جانب فضوليا من اخر
عندما خلافا قاله وفي النهاية هذا اذا تكلم الفضولى بكلام واحد واذا تكلم
بكلامين بان قال زوجت فلانة من فلان وقبلت منه ينوقف اتفاقا
بالبعد اى بالغيبة وفي المختلف ويصح رجوع المجيب قبل الاجازة وبطل الاجاب
سقط العقد لتمامه فيدل على ان الخلاف فيما اذا بلغ خير الاجاب الطرف الاخر
وقبل قيام المجيب عن مجلس الاجاب وفي اباة الزوج حكم الفرقة الاهل
للطلاق عن الاسلام بعد عرضه عليه لاسلام زوجته وفي اباة اهل
المجنون والصبي الغير العاقل بعد العرض عليه وفي المصنف يعتبر اباة الصبي

العاقل وفي الافاضة وشرح المنار يؤخر الى حين بلوغه وفي شرح الجمع لابن
الملك الى حين تعقله والاسلام وفيه ان اباة الزوج طلاق باين عندهما وان
كان غير اهل للطلاق بان كان صبيا والظاهر ان اباة معتبر في حق التفريق
والفسخ اذ هو مواخذ بحقوق العباد وهو هنا لا مسالك بالمعروف اذ الشرع
بالاحسان وليس باهل للطلاق ويحصل المقصود بالفسخ وفي المحيط ان
اباة الضرائية تجتست بعد اسلام زوجها طلاق واما اباة من كانت بحوسية
وقت اسلامه ففسخ وعلى هذا ينبغي ان يكون ردة الزوجة طلاق وليس كذلك
حكم انفساح العقد دون الطلقة حتى لا ينقص عن عدد الطلاق كما بانها
واما حكم الفرقة برودة ففسخ عند ابي حنيفة خلافا لمحمد رحمهما الله والقول
في الصداق قول البعل اى في قدره بدلالة السياق ان لم يكن مستنكرا في العقل
كان اشارة الى احد قولى العلماء فيه وهو ما لا ينزوح مثله عاده دون
ما دون العشرة اذ هو مستنكر في الشرع فان الاقرار بما لا يجزى شرعا اقرار
بكله فلا يكون مستنكرا في التحقيق فيكون القول قوله في العشرة عندنا
قليل في المصنف وليس كذلك فان عندك فيما اذا كان مستنكرا يقضى لها
بمهر المثل لانه لما لم يقل صار وجوده وعدمه بمنزلة ولم يحكم فيه مهر المثل
بعد التحالف في الصداق الثلاث وهي كون مهر مثلها قدر ما يد عنه او اقل
وكونه قدر ما ادعته او اكثر وكونه بينهما وقيل بعد التحالف في الصورة الاخيرة
وفي الاولى القول قوله مع اليمين والمسموع دعويها مع النكول وفي الثانية القول
قولها مع اليمين والمسموع دعويها مع النكول وهذا كله بيان قولها قياسا

على التحالف في البيع إلا أن النكاح لا يقلل الإقالة والتراخي مع أن الموجب الأصلي يظهر للحق قائم مقام المسمى بخلاف البيع والإجارة في نحو صنعة الصبغ وليس رهن المهر رهن المتعة أن وقع الطلاق قبل الوقعة المهرى مهر المثل بدلالة السياق قبل الوقعة أي الدخول بها بعد عقد الرهن فليس لها حبسه وبهلك أمانة عند قياس أول قوله قولها وهو الاستحسان لا يكون رهن المسمى رهنًا بنصفه إذا أطلقها قبل الدخول ورهن للقبض رهنًا بقيمتها ورهن المسلم فيه رهنًا برأس المال عند انقضاء السلم وللنعة ررع خمار وملحفة وفي ظهور المهر حرا قيمته عبدًا وقال مهر مثل مخلته قيمته كالهلاك والاستحقاق وفاسه الإمام على ظهور الخمر أو قال محمد الاختلاف بين الطاهر وبين المسمى وصفي هنا الاتفاق منافعها فينعلق الحكم بالمشار إليه فطلت التسمية وهناك ذاتي فتعلق الحكم بالمسمى وإن يكن صداقها أي كله مؤجلًا أي مك معلومة بالتأجيل في العقد أو بعدت فقبل نقد مهرها الدخول لا الدخول لا أي لا يلزم عليها التطاوعة لا كما لو شرط الزوج الدخول قبل الأجل في العقد ولا كما لو أجل لطلق لا كالمبيع بالثمن المؤجل وأول قوله قولها وليس لها الامتناع بعد حلول الأجل لأن العقد لم ينقصد موجبها حق الامتناع فلا يثبت بعد كذا في الحاشية وسيأتي في اختلاف الآخرين - والمهر مهر السر لا العلانية أن عقد النكاح الثانية مهر السر المسمى في العقد الأول كما إذا شهد على المذكور في العقد الثاني علانية لغو ثانية أي مرة ثانية إشارة

إلى تكرار العقد فإذا تواضعا في السر وعقدًا علانية بلا إشهاد لغو الزيادة فالمر المسمى عند العقد وبالإشهاد المسمى في السر أجماعًا وبملك المأذون تزويج الأمة كالمكاتب تزويج الأمة لا كالعبد وصاحب العنان والمضاربة كالمفاوض والاب والوصي والقاضي قال ابن الملك في عامة الكتب لكن جعل صاحب الهداية تزويج الوصي على هذا الخلاف جاز للاب مثل الوصي كذا في البسوط لعدم لزوم المهر على العبد مهنا وقال الحكة المحكم تراعى في الأخماس لا في الأربعة وهذا معنى قول علماء العربية طرد الباب وعنتها بقبول قوله اعتقته على أن تزويجي نفسك وعنتها صداقها من بغلها أن وقعت وصار بغلها ولم يسم لها مهرًا وان لم يف ولم تزوج نفسها منه فعليها قيمة نفسها وقال زفر الساعية عليها وفي المحيط لو تزوجها على عنتها فقبلت لم يصح لأن النكاح يقارن العتق ولا يمكن تقديم أحدهما على الآخر كذا ذكرها على سبيل العوض والمعووض والعتق يصادقها وهي أمة ويوجب أن فيه مهر مثلها أي في هذا النكاح لأنه مدلول البعد لو طلق العبد ثلاثًا من كبح بغير إذن فاجيز فافتتح فاجيز كما لم يحز وجدد العقد باذن مؤتلف لم يكره العقد لأجل ما سلف تفسير الافتتاح وقول محمد مضطرب كنفيل اتفاق لكل شهر على الزوجة عن الزوج يؤخذ بكل شهر مادام النكاح قادر كما لو قال أيدا أو ماد متها زوجين لا كما لو قال ما غصبت فلان فاناضاً^{ته} والزمان ذاك لشهر وتزويجها له ما وراءه ومدة العمر معلومة وفي النوادر لو أبرأت الزوج عن نفقتها أبدا فالبراءة باطله ولو أبرأت النفقة المفروضة

والاب لو زوج مملوكه الصبي
مملوكه الصبي جاز للاب

لها كل شهر انما يصح في الشهر الاول مبانة لرد رقبها مستوفية بلا اعتراف الانفصال
 الجانية بآبن لاكثر من الحولين لارد عن نصفه في الحالين اي لارد واجب عليها
 عن نصف حول اي لايجب عليها ردف نفقة ستة اشهر في حال كون الولد من الزنا
 وحال كون من زوج لغر لوقوع الشك بالاحتمال وقال لا عبرة باحتمال الزنا لوجوب حمل
 امرها على الصلاح مهما امكن تفرض للرد ذات الخدم لاثني لا الواحد منهم فاعلم
 ذات الخدم وقدرانه يطلق على المتوحد والمنعقد والذكور والانثى والمملوك وغيره وقيل
 اسم للمملوك فلم يكن لها خادم اصلا ولم يكن مملوكا لها على القول الثاني لا يستحق النفقة
 الا الواحد لرفع توهم وجوبها لكل وعدم وجوبها اصلا ثم اذا قال الزوج انا اصلح امورها
 وانتم مصالحها او كان معسرا يقبل ويسقط نفقه الخادم وعن ابى يوسف عدم قبوله
 وفي نواز ابى الليث اذا كانت المرأة تفقد على الخدمة بنفسها تحبر عليها لان النبي عليه الصلاة
 والسلام جعل خدمه داخل البيت على المرأة وخارجها على الرجل وكذا قضى بين عتي وفاطمة
 رضوان الله عنهما والامة لا يستحق نفقه الخادم وفاسد نكاح جلي كجلى من السبتي
 وعندهما يجوز العقد ويؤخر الدخول من ذنا وجاء من محمد ايضا كذا من غيره او منه
 وهو لا يقرب كون الحمل منه ويصح نكاح المقر اتفاقا فتستحق النفقة لانه غير ممنوع عن
 وطئها وقيد الاقارم مذكور في النهاية دون التبيين وابو يوسف يعتبر كون النكاح بمنزلة
 الوطئ لكونه سببا غالبا فيكون ساقيا مائة زوج غيره وهما يعتبران حقيقة الوطئ
 في هذا المعنى والوطئ سبب للعلق في الظاهر فلا يعتبر انسداد ثم الرجم من الجلي على انه
 جاني اخبر ان سمع الحمل وبصره يزداد ان حدة بالوطئ ولو جاءت بسقط استبان
 خلفه لاقبل من اربعة اشهر من وقت التزوج والزوج غير مقر يكون السقط منه ظهري

فساد النكاح على قول ابى يوسف الا ان يكون السقط ثابت النسب فيكون الفساد اتفاقا
 ولو كان مقر اوجاءت لاكثر من اربعة اشهر لا يكون فاسدا اتفاقا في وطنه صغيره لا شئ
 صهرية ثابته حرمتها كوطئ يجوز لا شئ والفرق صلاحية العلوق في الجوز كما في
 قصته ابراهيم وزكريا عليهما السلام وعدم احتماله في الصغير وبتت تسع مشتهاه
 وبتت خمس غير مشتهاه وما بينهما ان كانت ضخمة كانت مشتهاه والا فلا كذا في التبيين
 م محسنة كبيرة في السن تزويجها للاب لا لابن للاب دون الابن لا ككونه
 للابن دون الجدة على ما ذكر في المختلف وذكر في شرح الجمع لابن الملك وكذا الخلاف لو كان
 مكان الاب جد والصحيح هو الاول بخلاف يصرف المال فانه للاب ثم الجدة دون الابن
 اجماعا وهذه احدى مسائل العشر من عدم قيام الجدة مقام الاب اربع في الميراث
 حجب الاخوة وحجب الامام من ثلث الكل الى ما بقي وحجب ام الاب وكون سدس الولد
 للاب دون الجدة عند الاجتماع مع الابن على قول ابى يوسف ست في غير الميراث وهي
 هذه وكون المنكح الجدة ولا ح مع عند الصاحبين وكون الاب وحده بالاتفاق واسلام
 الصبي باسلام ابيه دون جدته وجوب صدقة الفطر عن الاولاد الصغار على الاب
 دون الجدة في الوصية للاقارب دون الاب وبعده ولاء الولد للاب دون الجدة وعن
 ابى يوسف تقديم الاب على الابن احترامه له مع ثبوت الولاية لهما وهذا في المجنونة واما
 المجنون فالابن ايضا عند ابى حنيفة والاب عندهما كذا في المحيط وفي الوقعات
 للعتوه مثل الصبية حتى اذا زوج الاخ او القم ثم جعلت فلما الخيار في تزويج الاب
 والجدة والابن والفسق ليس يسقط الكفاءة الا انما ادنى الى الدفاعة الى الدفاعة
 بان يخرج سكران ولعب به الصبيان ونحو ذلك ناكح معتد قد طلقها وقبل ان يقرها فارقتها

ناكح معذته فيه اشارة ظاهرة الى الدخول وكون الطلاق بائنا وقيل ان يقر بها فارها
عطف تفسير لقوله طلقها وفيه اشارة ايضا الى كون الطلاق بائنا فمن النصف ولا يكل
والعدة الاولى ولا يستقبل ولا يكل لدفع توهم عدم وجوب شئ عندهما وفي الواقعات
من تزوجها حالة الزنا بها فعليه مهر المثل باول الايلاج لسقوط الحد بالعقد قبل تمام
الجماع والمهر المسمى بالنكاح لان اخر الجماع ام موجبا من الخلوة وفي القنية تزوج بامرأة
وهي حلال له بمهر معلوم لا يجب المهر الا ان يكون التجديد للزيادة لا للاحتياط وقيل
في وجوبه اختلاف بين ابي يوسف ومحمد ولو كان التجديد بعد الابراء عن المهر الاول
لوهبته والاصح انه ايضا على الاختلاف والعدة الاولى اي عدتها عدة الاولى عدتها
ولا يستقبل لدفع توهم عدم وجوب شئ نحو ما يقول زفر لاكثر الفاصب
المغضوب من المالك فانه يتأكد عليه الثمن بلا قبض جديد لو كبح المسمى اي المنفاد
ذوالايمان ذمية لم يكف ذميان اي المصدق كالنفي بينهما حقيق والائتقاد
وحكم شرعي عندنا ونسبة المولود في الفاسد من وقت الدخول الى سنة اشهر لا النكاح
الى سنة اشهر فاستين ان النكاح الفاسد ليس بداع الى الوطى لانه حرام فيه فلا
يقوم مقام الوطى والفتوى على قول محمد هكذا اختيار الفقيه ابي الليث ورده الزوج
طلاق زوجته وهي لدى الشيخين فسخ عقده لا كردها لانها لا تواتر
في فساد النكاح ولا تؤمر بتجديده عند مشايخ بلخ لهذا الباب عليهن وعند عامة
مشايخ بخاري وخوارزم توثروا لكنها تجبر على النكاح مع زوجها الاول بمجرد القاض
بمهر سر ولو بدى نكاح فسخ عقده لدفع توهم عدم التأثير وبقي النكاح بعد الابداء الى
تفريق القاضى ولا يبقى بعد الردة نظر الى منافاتها النكاح حكما ويقع طلاق المرتد

بعد الردة نظر الى عدم النفا في حقيقة عملا بالشبهين كذا في شرح الجمع لابن الملك
اسلم حرمي مع النسوان وهن خمس اوها اختان حرمي من الكلام في الزنى في قوله
تزوج الزنى بالمحارم الى اخره يختار منها اي من النسوان الثلاثي معه اربعا او اثنا
من الخمس كيف تزوجن وقل لا يختار من لم ينصو فساد نكاحها واحدة او اثنتين
او ثلاثا واربعاً والبنت ان يقرن بام بنتا يحرم من بابي يضرب وينصو وهذا لان تأخير
لنكاح البيت لا يفسد عند ما لم يدخل بالام ومحمد نكاح البيت محرم الام والفتا
في النكاح المحارم معتبر في حق الحر في اتفاقا وفي دخول البيت واحديهما تفاصيل يعرف
بالتأمل او الرجوع الى الشروح لا يمنع الزيادة المتصلة بنحو السمن والجمال لا كالمفصلة
نحو الولد الثمر تنصف المهر الذي قد اوصله الزوج الى المرأة ثم طلقها قبل الدخول بها كغير
المقبوض ففي صورة النع يجب عليها رد نصف قيمة الاصل يوم قبضت وفي صورة
التنصيف له نصف الاصل والزيادة ولهذا ذلك كذلك وفي المنقح لو طالت النكاح فيها
يكون على هذا الخلاف ولو ادرى الذرع ولا سبيل الزوج عليه اتفاقا بخروجها عن
الحالة الاولى وتبدل له غيرها فعليه رد نصف قيمته يوم قبضت ولا ينصف ما زاد
الزوج على المسمى بعد العقد اتفاقا ولو تزوجها على الف بعد ان تزوجها على الفين
لا يلزم الا الف على الزوج عندها لان العقد الثاني لما لم يثبت لعدم انقضاء العقد
الاول لم يثبت ما في ضمنه وهو الزيادة خلافا لابي يوسف لان الزيادة مستغنية عن الثبوت
في ضمن شئ اخر كذا قال ابو بكر البخاري المعروف بخواهر زاده في شرح المبسوط والقول
في مقدار مهر المثل لوارث المرأة لافي الفضل في الاختلاف في قدر المسمى لوارث المرأة
في مقدار مهر المثل لافي الفضل على مهر المثل بل القول فيه لورثة الزوج

والقول في ذلك في الحالين لو ارث الزوج لدى الشئخين اي فيما اذا شهد مهر المثل لورثتها
 لو لم يشهد الا ان ابا يوسف يرد قولهم في المستكر في حالة الحيوة والموت وقد مر نظير هذه
 المسئلة في قول ابي حنيفة ووارث الزوجين هما اختلفوا البيت وفي قول ابي يوسف والقول
 في الصداق قول البعل البيت وان يك المفروور في تزوج امرأة بانها حرة وان ولده منها يكون
 حرا عبد فالولد حر على القيمة لا عبد يرد او مكاتب او مدبر او فظاهرة كالحرة رعية لجاني
 الولد وللولى الا انما قالوا انما تركنا القياس في الحر ترجيح الاجماع الصحابة على القياس
 فلا يقاس عليه ما ليس في معناه اذا حر بطالب بالقيمة في الحال والعبد بعد العتق ينحس
 نحو الجنون والجذام والبص كما لو وحدته عينا او مجبوا لا كطريانا بعد الدخول
 ولا كالدفوف والنحر والقروح الفاحشة والفرق بينه وبينها انه يمكن من الطلاق دونها
 وقالوا الفصوري في الاستناع لا يدرث الخيار وردها الزوج بعيب ينحس يجوز كالايسر
 لتعيش والطفل يسقى لبنى ثنتين خلطا وكانا منفا وثنتين خلطا اي مخلوطتين
 صفة لبنى اثنتين كان الرضاع منهما والاكثر لا يسقط الاقل بل يقرر لتعين المعنى
 المراد ودفع توهم سائر الاحتمالات وعندهما الاعتبار للغالب نحو اعتبارنا في الاختلاط
 بالطعام المذبح والماء والدواء ولبن شاة فان المغلوب بمنزلة المعدوم ولهذا قالوا شرب
 الحمر للمغلوب بالماء لا يوجب الحد حتى ويسكر وايضا لا ينجث الحالفان لا يشرب لبنا
 بشرب المغلوب بالماء. واما تجسس القليل من النجاسة نحو الختم واجب فلكون ما دون
 عشر في عشر قليلا حكما فيعارضه القليل من النجاسة فيخرج جانب النجاسة احتياطا
 وموت او موتها في المدة فيما استجلبته من النفقة والكسوة كما اذا استجلبت الاجنبية على
 مواعدة النكاح فاما احدهما قبل النكاح رده اي رد نفقه باقى المدة من المستجيلة القائمة

الذى تنازع الشئخان

او المستهلك لا كالمالكه **ح** **س** من نكحت من كفور وقصرت المهر عن مهر مثلا مقدار مالا
 يغابن الناس في مثله فللولى لها الاعتراض فادر كما في نكاحها من غير كفور وان تم
 المهر والقول للاخريه لا يرد فعنده نكاحها لا ينقذ فعنده اي عند الآخر وهو محمد وكما
 لا ينقذ نفاذ ابل منعقد موقوف او ان كان من كفور مهر تام لا اشتراطه الولي فكيف يجوز
 قوله في الاعتراض وعنده الا اذا ما اكرهت مع الولي من السلطان على تزويجها من
 كفور مهر قليل نزال الاكره بعد العقد ثمة ترصني فيجوز اي ترصني دون الولي ما تلى
 وتصرف بحكم نفسها وليس للولى الاعتراض ويفهم من دلالة هذا ان الولي اذا اذن
 لها بالتزويج ولم يسم مهر افقدت على هذا الوجه ان قوله فيه نحو قول ابو يوسف وعنه
 وجوعه الى القول بنفاذ عقد من نكحت وقصرت في المهر بلا توقف الى اجازة وبلاحق
 الاعتراض للولى وللعمل بهذه الرواية وكره صاحب الهداية مع ابي يوسف في خلافه ابا
 حنيفة رحمهما الله وقال في عنه زوج امته له الخيار لالهائي فرقة له الخيار
 في فرقة مثل الخيار في الاذن بغزل الماء عنها لو طلبت من زوجها كفيلا ينفق
 لما خافت الرحيل لم يجب القاضى وقال الثاني يعطى لشهر وهو باسحقان
 لم يجب القاضى ولم يسمع قولها في طلب الكفيل يعطى بكسر الطاء فجب للفرض لا مكوث
 الزوج معها كنفقة المحرم وكما لو لم يدخل بها والمراد بالدخول تسليم نفسها اليه
 وعند ابي يوسف اما نفقه شهر في الذهاب والباقي في الرجوع على سعر بلكها
 دون سعر مكة اعقد لو اذهب العذرة عن منكوحته بالدفع لم يجعل كوطي زوجته
 اذا اطلقها قبل الدخول بها والخلوة معها كون لها نصف المسمى وعند محمد وزفر تمامه
 واضطرب الاوسط اي ابو يوسف فقل انه مع ابي حنيفة وقيل مع محمد وفي منية

لنفتى ولو ذهب بكارة المرأة بمحر او غيره بجم المهر ولو دفع بكر الأجنبية فسقطت
فذهبت عذرتها فعليه مهر المثل في ماله والتعزير ولا فرق بين الصغيرة والكبيرة دفع
امراة غيره فذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها فلها مهران جارية دفعت جارية
نخري فذهبت عذرتها قال محمد عليها صدق مثلها قال كذا بلغنا عفا عمر في جاريته
تدفعنا في حمام وقد رفعت هذه بخارا والام والخال وكل ذي رحم للمهر تزوج من له
يختم وكل ذي رحم على ترتيب العصباء عند عدمهم من لم يختم اي لم يبلغ من الذكر
والانثى وللأخيار للصغراء الذكور والانثى وقت البلوغ ولأخيار بعد عقد القاضي
للصغراء والنكاح ما ضنى بعد عقد القاضي على ما ذكره في مبسوط شيخ الاسلام
والمحصر والخلاف على العكس على ما ذكر في مبسوط شمس الأئمة والمختلف والايضاح
والمغنى وفي الجمع الخيار هو المختار كما افتى به اي محمد ثم للقاضي ذلك عن عدم قريب
وموت المولاة على قول الامام وعند عدم العصباء على قول محمد وانما ثبت له ذلك
اذا شرط له السلطان في منشوره ولو فعل من غير تعويض السلطان فاجازه صح على
الأصح استحسانا ثم ينبغي لمن له خيار البلوغ ان يختار ويفسخ النكاح عند ظهور
علامة البلوغ وان كان في الليل فيقول فسخت نكاحي ويشهد عليه اذا أصبح ولو لم يفسخ
باللسان لزم النكاح ولو اجتمع خيار البلوغ والشفعة في وقت يقول اطلب الحقيز
ثم يبتدى في التفسير بخيار البلوغ ثم الفسخ ان وجد بعد الدخول فلها مهر المثل
كما لا يكون طلاقا ولو وجد قبله لا يجب نصف المسمى وانما لا يقبل النكاح الفسخ
بعد التمام لا قوله والحرمة ان سمي لها خدمتها بنفسه مبينا مدتها والحرمة لها
خدمة العبد اجماعا منها وعلى دعي الغنم يجوز في رواية ابن سماعه دون رواية الاصل

بنفسه وعلى خدمة عبيد او خدمة حرا خري مجوز وهذا التسمية المحر لا كالنكاح على
عبد غيره وما اثبتها اي القيمة او مقالة نفسه لوقال هذه الثياب العشرة مهر
وهي التسع في المهر هذه الثياب العشرة من غير توصيف ولو وضعها بخوارق
يجب معها ثوب اخر هروى وسط اتفاقا كذا في المحيط في اي التسع المهر اي الستة
يقال مهر اي اعطى المهر وامر اي سمي المهر وهو مهر مثلها قد وفره وهو اي محمد
وفره اي تمه معنى بوجوب هذه التسعة الى تمام مهر مثلها م قال اب زوجت
والزوجان قد تحاصما ويشهدا ببناءه يرد زوجت البيت والزوجان قد تحاصما
بان ادعت البيت النكاح وانكر الرجل كجودها ورضاها وكونها صغيرة لا كدعوتها
وجود الاب في البيت ومسلم زوج نصرانية تجسأت قطع الزوجة تجسأ
كما اذا تهود او لم يثبتوا حكم تجسأ مع زوجة اليهودية ولا حكم تصرفها لانها ص
بطريق الدلالة لو ادعت نكاحه وبرهنت للسبق والاخذ كذلك بيئت كذلك
بيئت اي اقامت البينة على نكاحها معه وعلى السبق نحو ما فعلت اختها ولم يبين
فرقوا والمهر لا الزوج بان يقر نكاح احدهما ويجهل تعيينها او ينكاحها ترتابا ويجهل
الترتيب ولم يبينوا حكم انكاره وهوتها تد البينتين فرقوا على بناء الفاعل اي القضاة
بينه وبينهما او على بناء المفعول والمعنى ما ذكرنا والمهر لا في غير رواية الاصل الجملة
المقتضى لها كما اذا قال لاحد كما على الف حيث لم يجب شيء واوجب الاخر مهرها في غير رواية
الاصل ايضا الصحة نكاح احديهما وعدم تطليقها ونصف مهر في كتاب الاصل الى البسوط
بينهما على اتفاق القول من المجتهدين لان تفريق القاضي قائم مقام التطليق فينصف
اقل المستمين وواطى احدي ثلاث قد نكح جميع من جملة والعقد صح بالقطع

للوذن لكن بمعنى الإضافة والعرق ما حرق في قوله ونأخ واحد حملة قيد اتفاق وقع
 في البسوط فاتبعه المصنف إذ لا فرق بين الجمع والتفريق في العقد صحيح والعقد صحيح بان
 كان حراً وكن أجنبياً من الزوج وبعضهن من البعض طلق أحدهن كل ما ملك من طلقاً
 وهي الثلاث قيد دفع أيضاً في المبسوط والزيا ذات توطئة لبيان حكم الميراث
 فاتبعها المصنف ولا قائدة في ذكره في حق المهر وغيرها واحدة ثم هلك أي واحدة
 أخرى واحدة وسكت عن الثالث ثم هلك بلا بيان صاحبة الدخول والطلاق
 بما فعل من الطلاق قبل الدخول إذ لم يطلق كان لها مهران وهو قول محمد على ما في
 الزيادات لأن أحد غير المدخولتين مطلقه فيسقط نصف المهر وبقي في آخرهما
 احتمال الطلاق وسقوط النصف وعدمها فسقوط نصف النصف وهو الربع ففي
 في الثبوت مهر وربع قللتی جامع مهر وحصل مهر وربع لهما بما فعل
 فالثلث الربع لدى الشيباني وفي الزيادات كقول الثاني على ما في كتاب الأصل لأن مهر
 اسقط بطلاقين ففي مهران بين الثلاث لكل ثلثاء ثم بعد تنعيم مهر المدخول بها بقي
 مهر وثلث وإنما قلنا بقي مهران بين الثلاث ولم نقل بقي مهر بين الشنتين لأن المدخول بها
 في حق غير المدخول بها نحو غير المدخول بها فيقسم المهران على الكل ولا يعين مهر لهما ومهر لهما
 وإن يكن صداقهما مؤجلاً فقبل نقد مهرها الدخول لا كالباع إلا أن يشترط الزوج
 في العقد أن يدخل بها قبل النقد ففي ديارنا إذا أدى المجل ولم يؤد المؤجل فله أن يبني
 لأن الدخول عند أداء المجل مشروط عرفاً فصا كما لو كان مشروطاً نصاً والكل إذا كان مؤجلاً
 فالمدخول غير مشروط لأعرفاً ولا نصاً فلم يكن له أن يبني على قول أبي يوسف خلافاً لمحمد
 كذا في الوقعات وقدم في باب يعقوب النصاب الفاضل عن الحاجة الأصلية بلا اشتراط

النمو وجنس الزكوى فإنه يتنوع إلى ثلاثة أنواع متعلق وجوب الزكوة ومنعلق وجوب
 صدقة الفطر والاضحية وحرمان الزكوة نفقة ذي الرحم المحرم المعتبر ومبلغها
 معروف في بابها ومنعلق حرمة السؤال وهو ملك خمسين درهما وعادم النصاب
 غير واجب عليه اتفاق على الأقارب ولا يرى على مقل يعجل في الشيء من فوت عيال
 يفضل يفضل أي في شيء بفضل من فوت عياله نحو من يكسب كل يوم درهما وفوت
 عياله ثلاثة أرباع درهم وفي رواية عن محمد يجب على من يقدر على الفاضل عن نفسه
 وعياله شهر الأكنفقة القريب بالولاد وهذا البيت من تمة الأول وليس بثابت
 وبعض النسخ **س** الحرة والخنزير بمهران عيين والزوجان كافران بمهران
 يسميان مهران وزوج عيين حال كونهما معينين والزوجان أي كون الزوجين كافرين
 فاسماً يقضى لهما بالعين وأوجبت قيمة خمر الدين أو أحدهما قبل القبض بالعين يعني الخمر
 والخنزير خمر الدين أي غير المعين وكان في الخنزير مهر المثل والكل فنوى صدرنا الأجل
 في الخنزير أي غير المعين وفي المنية والدم روايتان عنه ومهر مثل قدره الثاني في كله
 والقيمة الشيباني في كله أي في الخمر والخنزير المعينين وغير المعينين قالوا في تقليل أبي
 حنيفة بخلاف ما لو باعها أو اشتراها ثم أسلم قبل القبض لأن النصف يستفاد
 بالقبض فيصير مملوكاً أو مملوكاً بعد الإسلام ولو أمر العبد والواحد حر فالعبد
 كل المهر والأمر أن ساوى عشرة كسمية ثوب يساوى خمسة فإنه لا شيء عليه غير تملك
 العشرة يسر نحو سهل وزنا ومعنى إذ في استخراج القيمة ومهر المثل كلفه كلها تأكيد
 وعند يعقوب مع العبد لهما قيمة هذا الحر عبد كلها وأوجب الأخر عين العبد
 وما يتم مهر مثل العقد ولو بداعين الصداق حراً والمحل خمر أو الفاني الذكر

فهو اى ابو حنيفة رضى الله عنه الفا الذكر اى التسمية حتى حكم بموجب مهر المثل
 واعتبر الثاني وفي المحرقضى بقيمة والخلف في الخمر راي اى ابو يوسف الذكر والتسمية ومن
 هو اليدى معطوف على الثاني الاوسط المنسوب يعنى ابا حنيفة عنه والاصل فيه انه
 اذا اختلف المسمى والمشار اليه في الجنس يكون اعتبار التسمية وهى معرفة للماهية والمعنى
 اولى من اعتبار الاشارة المعرفة للذات والصورة واذا اتحد فيه واختلفا في الوصف
 يكون العبرة للمشار اليه لوجود المسمى فيه ذاتا والوصف يتبعه وهذه القاعدة مجمع
 عليها حتى لا ينعقد بيع فض زجاج على انه ياقوت وينعقد بيع فض ياقوت احمر على انه
 اخضر وبيع كبش على انه نجعة فقال ابو حنيفة رضى الله عنه لا يتحقق مغاير الجنس الا
 بتبدل المعنى والصورة معا لان قيام الشئ بهما فالعبد والذكية والخلف متحد مع المحر
 والنية والخمر صورة فيقع التزوج على غير مال لكون العبرة للمشار اليه ح وقال ابو يوسف
 الاختلاف يتحقق في حق المهر لصلاحية احدهما له دون الاخر فينعلق حكم بالتسمية والمسمى
 مال وقال محمد رحمه الله الاختلاف يتحقق بتبدل المعنى المطلوب من الذات وذلك
 موجود في الخلف مع الخمر والذكية مع الميتة والمسئلة المنعقدة مبنية على هذا الاصل
 اقول كان محل مسئلة ظهور العبد حرامقالة ابي يوسف رحمه الله ومحل مسئلة ظهور الخلف
 خمر مقالة ابي حنيفة وقد ذكر في محله ووافق الثاني في الثاني ومن هو البيت في البيت
بن الحسن كذلك الفا الشيخ خمر على نمرة اوميتة وبالاختلاف يظهر الى اخره
 في رواية محمد عنه بناء على ان اعتبار الموجب الاصلى اولى من اعتبار الاشارة وانما
 اعتبرنا الاشارة ثم لادانته الى الموجب الاصلى وجاء عنه وهو قول الثاني ابي يوسف
 وهو الاصح ان المشار المهر بالفيان بناء على ما اختاره في الفصل الاول اعتبار الاشارة

وهو قول الثاني وقد اعتبر الاشارة ههنا واصله اعتبار التسمية لكون المسمى
 غير مال واوجب الاشارة الاكل لكن راي في الحل مهر المثل الى اخره مستمرا
 على ااصله ولولبون طلقت فانه قطع عن الزوج بالكلية بانقصان العدة
 فنكحت اخر فجلت ونزل لها لبن فارضعت طفلا قبل ان تلد فهو اى للرضاع
 من الزوج الاول عند الامام الاول بخلاف ارضاعها بعد الولادة وعند يعقوب
 كذا اى يكون من الاول في المشكل بان لا يعرف بالرقعة والغلظة وهو من الثاني
 اذا نزل بان يكون رقيقا ومنها بكفوا الاخير ما احتمل اى الذى احتمل التوضيف لكشف
 دون القيد والاحتراز ولا اشارة الى التعليل على طريق الاحتياط نحو ما رهب اليه
 في الطفل يسقى لبنى ثنتين خلطا وكافا متاوتين كل من الزوجين ما يصلح له
 من المتاع فهو في النزاع له مع يمينه وانما المشكل للزوج اذا عاشا فان مات
 فللمرأة ذا للزوج مع يمينه ذا اى المشكل ويجعل الاخير ما فيه يشك لو ارث
الزوج اذا الزوج هلك ما فيه يشك وهو ما يصلح لهما وصير الثاني جهازا مثلا
 لها وما وراءه لبعائها جهازا مثلا من المشكل على اشارة القاضي فان وما يصلح
 للنساء على اشارة فخر الاسلام اورد قول الامام في حكم الحيوة والموت ثم رتب على حكم
 الموت قول محمد رحمه الله عنه لا اختصاصه بالموت واخر قول ابي يوسف لشموله
 الحيوة والموت ثم لا فرق بين ما اذا كان الاختلاف في حال قيام النكاح او بعده
 ما وقعت الفرقة وقد مر ذكر بعض شعب هذه المسئلة في باب ابي يوسف وفي
 مينة المفتى اذا عزلت قطن زوجها بقوله اغزليه لى باجر كذا فالغزل له والمسمى
 وان لم يذكر اجر فالغزل له وهى متطوعة والقول في الاختلاف في ذكر الاجر

قوله مع البين وقوله اغزليه ليكون الثوب لي ولك استجار فاسد فيكون لها اجر
لثل نحو دفع الغزل الى حائك ليكون الكرياس بينهما نصفين ومجرد الامر بالغزل
استخدام وبعد النسي غصب فالغزل لها وعليها مثل فطنه نحو طعن حنطة مفصولة
والغزل عند السكون عن الامر والنهي يكون خدعة له الا ان يكون للتجارة او امر بالحفظ
فيكون الغزل لها وعليها مثل حنطة لان في كونه للتجارة دلالة للنهي وفي اختلاف
لذلك والغازل في الاذن وعدمه بان ادعاه المالك وانكره الغازل يكون الغزل
لذي القطن لان عدم الاذن وان كان اصلا لكن هذا ظاهر وبذلك يريد استحقاق
قطن غيره والظاهر لا يكفي للاستحقاق وان كان يكفي للرفع وفي الوقائع الغزل
من المثليات وفيه منكوحة او معدة ايت ان تطبخ او تخبز فان كانت بها علة لاشته
على الطبخ والتخبز او كانت من الاشراف فعلى الزوج ان ياتيها بمن تطبخ وتخبز لانها غير
متعينة فاما اذا كانت تقدر وهي من تخدم نفسها بطبخ وتخبز لانها متعينة
فان رسول الله جعل خدمة داخل البيت على المرأة وخدمة خارجه على الزوج وهكذا
قضى بين علي وفاطمة عنهما وقدم لو قال زوج المرأة للعند قد اخبرتني
بانقضاء العدة بانقضاء العدة في مده يقضي في مثل العدة وكذبت في الله
كان ادعا لم يتزوج اخا واربعاً واربعاً سواها كبقاء النفقة والسكنى لا كإقطاع
الرجعة قلنا يصدق كل منهما في حق نفسه كما يصدق قولها حضت في وقوع طلاقها
والنكاح في عدم طلاق الضرر عند تعليقها بحيضها وقال حد الغيبة المنقطعة
ان لا يكونوا عارفين موضعه موضعه اي موضع الغائب واقرب اقوال علمائنا
فيه ان يفوت الكفو بالانظار فيفوت النظر عن الصغير والولي للنظر فلا يجوز

بهنوت النظر للنظر واختار اكثر المشايخ الشهر لانه اعدل الاقارب وفي المغني والوقفا
الفنوي على ان تقلد بثلاثة ايام وليا لها ومبطل عود الولي الاقرب ما عقد
الابعد للغيبة عن موضعه لانه لم يكونوا عارفينه لا كالفدرة على الماء بعد الصلوة
بالتيمم وما ذكر في الكتب من عدم تجوز عقد الابعد عند غيبة الاقرب غيبته
منقطعة محمول على الغيبة التي على تفسيرنا وهو اولى من جملة على الروايتين عنه
والخلاف في الاب والجدة والاخ وابنه والعم وابنه وان يكن ابو الصغير قد ضمن
عنه لها المهر فمات ودفن ابو الصغير سكتوا عن الحد لظهور انه مثل الاب الكبير
الغير الامر بالضمان لا كالكبير الامر به وكاد به صحيحا او مريضاً على قول الجيوسف
وفي غيره من الاولياء والوصى الرجوع في مال الصغير اجماعا اذا ادى من ماله
وان لم يشترط الرجوع قد ضمن اي في حال الصحة وهي الاصل المنفهم عند الاطلاق
فان كل دين ضمن عن وارثه او لوارثه في مرض موته فهو با وقيلت المرو لم تلخذ
ودفن وانفن عليه حقه المقدم على الدين من التجهيز والتكفين وفيه اشارة ايضا
الاحتراز عن الموت الحكيم من الكفر والجمل واخذت من ماله اي الاب لم يرجعوا اي
الورثه بذلك المهر في سهم الصغير فاسمعوا عند القسمة او على الصغير بعد اخذ نصيبه
ولا يكون الاب فاعلنا ولي من بعد البلوغ جنا الاب مثل الجدة نحو ما مره ولي
اي في التزويج لا كالمال ولا كالجنون الاصل والقول الى اخره الاصل ان الاستصحاب
دافعه ليست بملزمة عندنا خلافا له فالزوج والعبد وان تمسكا بالاصل الا انها
يلزمان النكاح والعنق والمرأة والولي وان ادعى امر عارضاً صورة لكنها تذكر حصول
النكاح وهو ينكر زوال الملك والمعاني احق بالاعتبار من الصور بمنزلة المودع

إذا ادعى رد الوديعة فإن القول قوله لأنه منكر معنى وعند زفر يلزم النكاح عليها
 إلا أن يثبت ردها بالبينة وفي الوقعات رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم أودعت
 بعد الدخول أنها قد ردت النكاح حين زوجها الأب وأقامت على ذلك بينه بقولها كذا
 ذكرها الصحيح أن الإمام نظيره والقول قول زوج بكرا دعاء سكوتها لا قولها
 ردت كذا كذا أن لم تدخل الدار عدا فانت حران لم يقل للعبد كذا واختلفا
 من بعد الوقت انقضى فالقول قول العبد والعنف مضي وفاسد نكاح زمين
 أن عقد بغير شاهدين بغير شاهدين كذا حران في عدة كافر قول صاحبين
 إلا أن التعرض قبل العرض والإسلام ساقط عن الولاية والحكام كعبارة النيران
 والأصنام وهي تبين أنهما ارتد معا كما إذا تعا قبا فاستعيا ارتد هذا
 مقام معرفة تفاصيل الارتداد ورفع الغضلة عما يجري على الناس على الاعتياد
 وتبطل النوقيت في النكاح ويجعل العقد على الصلاح النوقيت بأن تزوج بشهادة
 شاهدين مدة معلومة طال حيث لا يعيشان أكثر منها غايبا أو قصرت في الصحيح
 وفي الوقعات إذا العبد انت حران مت إلى متى سنة ثم باع جازيعة ولو تزوج
 امرأة إلى متى سنة لا يجوز النكاح لنصوران لا يموت إلى متى سنة ومحل الخلاف
 لا يعرف بدون قوله ويجعل إلى آخره وأصلنا فيه أن التزوج يحتمل أن يراد به المنعة
 مجازا والنوقيت محكم فيها وحمل المحتمل على المحكم أصل كل بخلاف ما إذا شرط أن يطلقها
 بعد شهر فإن اشتراط القاطع يدل على الانقضاء وعبد مهر قبضته زوجته
 وقعت قبل الدخول طلقت قبضته كما إذا لم يقبض وأصل دعواه انتقاض ملكها
 في النصف بالطلاق قبل الدخول وعوده إلى ملك الزوج قبل القضا أو الر

بالرد لا كالموهوب والمقبوض بالشر الفاسد فانها لا يعودان إلى ملك الواهب والبايع
 بمجرد الاسترجاع والاسترداد إجماعا وعق كل منهما في نصف إذا يجوز قبل الرد حكما
 أو رضا وعندنا اعتاقها في الكل ينقد وعليها نصف القيمة لا ينقد اعتاق هذا البعل
 فشيء وللقى تمهيد الدين أن أي المسمى الموصوف في الزمة فخوان يقول على حرير هرو
 أما في غير الموصوف عن الثوب والحيوان فظاهر المثل إجماعا لا تأخذ القيمة جبرا فاعلم
 كما في المثل الموصوف والمعين والثوب الموصوف المضاف إلى نفسه بأن يقول على ثوب كذا
 كذا في المحيط لا كالاتيان في الثوب الموصوف في الذمة ولا كالحیوان الموصوف في الذمة
 فانها تحير على عينه وقيمتها إجماعا وجاء في عدم لزوم أخذ القيمة عن شيخهم أي
 حيفه رضي الله عنه وهو الأصح كذا في المختلف وواقعه أبو يوسف في النخل خمسة
 أراد بها مادون العشرة وأن يسلم خمسة في المهر ويقضي مهر المثل بالدخول
 والموت وبالممنوعة بالطلاق قبل الدخول لا بالعشر بالدخول والمهر ونصف العشرة
 بالطلاق قبل الدخول ويسقط المهر بقتل النفس من حرة أن قبل الدخول فاستبت
 أن منع المبدل يوجب منع المبدل إلا أنا نقول أنها تخرج عن كونها أهل المنع وقت
 تحقق القتل وقدم باقي الكلام في قوله ويسقط المهر بقتل السيد البيت هكذا
 أورد الخلاف صاحب الجمع حيث قال بعد قوله ولو قتل أمته قبل دخول الزوج
 فالمهر ساقط وعكسناه في قل الحرة نفسها ولهذا الحقنا هذا البيت وسيأتي في باب
 الشافع فملك لهلاكه قبل الطلاق وأن تطلق قبل وحل فملك رهن الصداق
 عزمت المسمى في النصف لك يشير إلى أن للضمون أقل من نصف قيمته ومن نصف
 المهر حيث لم يقل عزمت النصف وفي المختلف تغرم نصف المهر يعني إذا كان قيمة الرهن مساو

للمهر المسمى كما صرح به في الخلافات والاصل فيه ان الرهن متى برئ عن الدين من غير
 اذ ينحو ابراء المرتين من يخرج الرهن من الضمان الى الامانة عندنا خلافا له فنفذ
 الرهن صار كذلك في مسئلتنا لبراء الزوج عن نصف المهر وههنا زيادة تفصيل
 المذكور في المصنف والمخلوق في مخالفة وعدم الوفاء بان مضت ايام ولم يطلقها
 في شرط طلاق تلك لا نحو ان يقول على الف على ان يطلق امرأه اخرى وامافي قوله
 على الف وعلى طلاق فلانة فانها تطلق بفسد العقد ولو قال على الف وكرامتها
 وايصال الهدية اليها كان لها المسمى ان وفي والا فمهر المثل يوجب تبليغ الصداق
 كمالا المسمى الاقل من مهر المثل وتتميم الى مهر المثل بنفي مهر وجب المنفى اي مهر
 للمثل والمهر في نكاح اهل الذمة البيت بالعيب اليسير كالفاحش وهو ما ينقص من
 المالية مقدار ما لا يدخل تحت تقويم المقومين واليسير ما ينقص مقدار
 ما يدخل تحته كالبيع وكالمثلثات من نحو المكيل والموزون لنا ان التفاوت الحاصل
 بالعيب اليسير حاصل بتقويم القمي فلا ينجز النقصان بالرد واحد القيمة لان التقويم
 انما يكون بالظن دون اليقين بخلاف الفاحش اذ القيمة فيه اعدل منه بخلاف البيع
 اذ رد المعوض والنكاح لا ينقل ذلك والمهر بالعيب اليسير يوجد به يرد فاحفظوا
 ويجهدوا يرد اشارة الى انه مقبوض وفي حدوث عيب قبل القبض لها اخذه ولو اخذ
 قيمته يوم العقد اجماعا وفي تعييبه لها اخذه وفيه النقصان واخذ قيمته اتفاقا
 لو نكحت بغير اذن فحصل عتق فلا ينفذ ذلك بل بطل لو نكحت او نكح والتخصيص
 توطئه لما ذكره بعده ثم الاعناق ان وقع بعد دخول الزوج بها فالمر للمولى ولا لها
 وعدة ام الولد مانعة ففاد النكاح اتفاق كذا في المحيط ولم يذكر حكم ما بعد العدة

عربية ينكحها عربي

ولو

ولو حصل الاذن بالنكاح فلحارت ذلك النكاح يجوز كذا في الجامع الصغير
 وان يرثها او شرها رجل لا يملك الوطى فايبضا تبطل لا يملك الوطى بالمهر
 بالرضاع والمصاهرة او كونها موطوءة الاب ونحو ذلك له ان التوقف انما كان
 على اجازة الاول وانقطعت ولايته لنا ان الثاني قائم مقام الاول في صورة
 انتفاء محل ووطى الثاني واما في صورة الحل فطرو الحل النافذ على الحل الموقوف لبطله
 للتناهي بين الحلين في محل واحد حتى لو وطئها الزوج في حال التوقف ثم باعها للمالك
 صححت الاجازة من الثاني لان ووطى الزوج يمنع ثبوت الحل المشتري فلم يرتفع الحل
 الموقوف كذا في المحيط لو اعتقت منكوحه باذن المولى مكاتبه كالحرة لا كالاتم ثبت
 الخيار والمطالبة اي بالفرقة لان رضاها يعتبر بعدم اجبارها على النكاح وعندنا
 ثبت الخيار لا زيدا ملكها من الفرائين والطلقين الى الثلاثة وقبل الاصل فيه
 يفاد تزويج نفسها بلا توقف الى اجازة المولى وعدم نفاذه بدون وفي المحيط الزوج
 مكاتبته الصغيرة برضاها يكون لها خيار العتق دون البلوغ لان في حال الكفاية
 نحو رضا البالغة ولو بعد رضاها توقف على اجازتها ولو لم تجز حتى عتقت لم يجز
 الا باجازة المولى لانها قبل العتق بمنزلة المبالغة وبعد صغيرة لا تملك انشا
 النكاح فلا تملك الاجازة وان عجزت بطل النكاح لان طرو الحل النافذ وهو حل
 المولى يبطل الموقوف وما منع عتق ام الولد تزويج الاربع فاحفظ واجتهد وعدة
 العتاق في ام الولد البيت وغسل ام الولد المولى يسع البيت وثبت الحرمة بالرضاع
 الى ثلاث حجج بتاع وبعد حولين رضاع معتبر البيت وقبل مدة خمسة عشر
 سنة وقبل اربعون سنة وقبل لا تقدر بل منيا شرب لبن امرأة ثبت حكم الرضاع

وعندنا يجوز ان احازها
 وان تقع في ملك شئ فكأنه

نكاح معتدة والفرقة بلا دخول قاطع للعلاقة قاطع للعلاقة بالعدة السابقة
 أي لعدة عليها من هذه الفرقة نكاح معتدة طلقها البيت وقدم في باب محمد إلا
 أن زفر يوافقها في المهر دون محمد لو ادعت نكاح زوج مرتحل وبرهنت لأجل
 اتفاق قبل مرتحل غايب بالسفر لأجل اتفاق أي يعرض النفقة أولاً من
 بالاستدانة أو وضع المسئلة فيمن لا مال له كمن له مال حاضر ينكر في يد المال
 الزوجية أو المال ولا علم للقاضي حيث لا يقل بينه المرأة فيه لأن في يده المال ومن
 ومن عليه الدين لا يكون خصماً عن الغائب وأما لو أقر من في يد المال بالمال
 وبالزوجية أو كان بها علم القاضي فيحلفها القاضي على عدم استيفاء النفقة ويأخذ
 منها كفيلاً فيعرض فيه نفقتها وكذا نفقه ولد الصغير والديه إذا كان المال
 من جنس حرقهم لأن ذلك واجب بلا قضاء والقضاء أعانة بخلاف قضاء دينه
 فأن يجب بالقضاء والقضاء على الغائب لا يجوز ويضمن من في يد المال بالاتفاق
 بلا قضاء ولا يرجع على من انفق عليه بما ضمن لأنه صار متبرعاً عليه وفي النواذر
 إذا لم يكن في مكان يمكن استطلاع رأي القاضي لا يضمن استحسان وعلى هذا الدماء
 بعض الرفقة في سفر فباعوا مباحه وجرهزوه ثم نه أو اغمى عليه فانفقوا عليه من ماله
 لم يضمنوا ثم إذا حضر الغائب في مسألة الكتاب وصدها أو أقامت بينه عليه أو نكل
 عن اليمين فقد أخذت حقها وإن حلف يضمن هي أو كفيلاً أو عمل القضاء اليوم على
 هذا أنه يقضى بالنفقة على الغائب للمرأة بل لكل صاحب حق أن يأخذها إذا طغر
 بجنسه بلا رضا رخصه بحديث هند كما في نفقه الدابة أو دعيه واستحسنه
 أكثر المشايخ فيفتي به أو امرأة الغائب باستدانة أو ماله بالأخذ من أمانة والاستدانة

أن تشتري

أن تشتري بالنسيئة ليؤدي من ماله من أمانة أي ودعيه في مقرها وبالزوجية
 لو أن مولاً الأمة المطلقة بواها الزوج عليه النفقة بواها وكان لم يواها
 قبل الطلاق والتبوية التحلية بينها وبينه في منزله بلا استخدام لا يكن أسلمت في العدة
 بعد الفرقة بارتدادها وإنما الخالة من أم الأب أولى بأمسك الصغير فأكبت
 أم الأب أولى أي أولى من أم الأب لأكام وفي متاع البيت مهما اختلفت وأما مشكله
 بينهما ثم الكل أخذ ما صلح له من ذلك المتاع فاحفظ مسئله مهما اختلفت
 بعد الفرقة كذا في المختلف فأنما مشكله بينهما إنما الخلاف فيه دون البيت الثاني
 كل من الزوجين ما يصلح له البيت زوجان ماؤذون وخر خصماً البيت ولو تخلى
 للصلاة الرجل فإنه من النكاح أفضل للصلاة ونحوها من العبادات مثل التعليم
 والتعلم كذا في الحقايق من النكاح أي عقلاً والقيام على مصالحه والاستغفار بتدبير
 الأهل والمنزل كما إذا خاف الجور لا كما إذا قامت نفسه إلى النساء لا يشيت المصاهرة
 بالزنا بالزنا كاللواط والنظر المحل أي الحلال وهو ما يكون في الملك لما في حرمة
 المصاهرة بالفعل الحرام بقي احتمال ثبوتها بالفعل الحلال وطناً كان أو نظراً فدفعه
 في قوليه والنقبيل من أنواع المس والشهوة وانتشار لالة وأزد يادله لمن شأن ذلك
 بهذا القيد إلى الفرج كذا الداخل عن شهوة كالنظر إلى سائر الأعضاء مثل مسه ومسه
 بشهوة في أصح قوليه والنقبيل من أنواع المس والشهوة انتشار الالة أو ازد يادله لمن شأن
 ذلك في الإشتهاء بالقلب لمن ليس شأن ذلك وعند ثابت بنظر أحد الشخصين من الرجل
 والمرأة إلى فرج الآخر شهوة ولو من وراء الزجاج بخلاف النظر في المرأة وبحبس أحدهما
 الآخر شهوة ولو بجائز غير مانع وصول الحرارة بشرط أن لا ينزل ولو خطاً أو نسياناً

أو فان اتزل بالمنز والنظر لا يشيت حرمة نفسه

او اكرها حلالا او حراما والاعتماد في خبر الشهوة على قوله في حقه وعلى تصديقه في حقها
 كذا في التبيين والقاضي خان وثبت بالوطي بينكاح فاسد ووطي بجارية مشتركة وفروجة
 من الغير وجارية الابن اتفاقا وفي منية المفتي اذا قبل أم امرأته او بنتها ما نعتى بالحرمة
 ما لم يتبين انه لغير شهوة وفي المس والنظر يفتي بشرط الشهوة واما المعافاة ^{نقله} كالفيلة
 صبي لا يجامع مثله ادخلت امرأة فرجه في فرجها لا يحل للاول ولا يثبت حرمة للمصاهرة
 وكذا الف الذكور مخرفة بحيث لا يصل حرارة احد الفرجين الى الاخر وفي الفينة ثبت في مسئلة
 ادخال الذكر وفيه وحرمة المصاهرة ولا يرتفع النكاح حتى لا يحل لها التزوج بزوج
 اخر الا بعد للتاركة والوطي فيها لا يكون زنا وفي موضع اخر منه اوقعت بين الزوجين
 حرمة المصاهرة ثم وطئها قبل التاركة لا يحد وعليه مهر المثل وبعد التاركة يحد
 وبنه من الزنا بان زنا بكر او امس كما حتى ولدت بنتا والا لا يثبت بينه بالاحتمال العلوق
 من ماء اخر اللهم الا ان يقام الوطي الظاهر مقام العلوق لكونه سببا غالبا والاعتبار
 بالاحتمال الناشئ لاعن دليل او يقر بانها من ماء على ما ذكر في الحقايق تحمل له
 مثل انها لا يعتق عليه بالملك والنكاح فاحفظه مسئلة كما لا يعتق بنسب المربية
 به فالاختلاف هنا في الحرمة بالبنتية لا المصاهرة نحو ما توهم بعض اصحابنا وهو
 ينظر الى عدم ثبوت النسب منه ونحن الى الجزئية في الحقيقة ونحرم المناكحة بين المرأة
 وبين ابنها من الزنا بالاتفاق والفرق عندنا ان يفصل عنها وهو انسان ويفصل عنه
 وهو نطفة فالبعضية بينه وبين الام اظهر واتم من البعضية بينه وبين الاب وجاز
 عند الطلاق البست اى البايين لا الرجعي وعبارة المختلف من طلاق باين او ثلاث
 فيفهم من هذا ان البينونة في الثلاث جلت من المعنى فلا ينافي كونه صريحاً بالحق البايين

في عدة الاخت نكاح الاخت واربع سواها كوجوب الحد واطمئنا عالمنا بالحرمة والعقد
 في النكاح والبيع والاجارة وغيرها من الفضولي والعقد لا توقف للاجازة اوجبت
 اصلا فاعتم اجازة ممن عقد عليه لعدم انعقاده اصلا وعندنا ينعقد اصله
 وينتوقف نفاده على الاجازة ولا يجوز في النكاح اى في انشاءه الا كالاقارب ولا
 كالمال يا ابيه هاؤه منقلبة من التام للوقوف عبادة الانثى ولا لفظ الهية البالغه
 اصالة وولاية ووكالة وتوكيل لا لغير الولى بغير اذن الولى مثل تصرف الصبي العاقل
 وهو قول مالك وعند ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله يجوز مطلقا الا ان الاول
 حق الاعتراض في تزويج نفسها من غير كفؤ وفي رواية الحسن لا ينعقد هذا العقد
 ولهم ذلك ايضا في النقص عن مهر المثل عند اداء الزوج عن التكيل وعن محمد بنو قف
 على اجازة الولى مطلقا ولا لفظ الهية باللفظ النكاح والتزويج فقط وفي الحقايق انما
 ينعقد بلفظ التزويج عنده اذا اريد به النكاح او ذكر المهر وعندنا ينعقد بكل لفظ يدل
 على تملك على العين في الحال من نحو التملك وصدقه والهبة والبيع والشراب بشرط ذكر
 المهر والنية دون الاجازة والاعادة والاباحة والوصية ولو قال اوصيت لك بنتي في الحال
 ينعقد ولم يقل في الحال لا ينعقد واما بلفظ القرض فقد ينعقد وقيل لا ينعقد
 وعن ابى حنيفة انعقاده بلفظ الاجازة وهو مخنار الكرخي والصحيح هو الاول
 وكل هذا مذكور في جوامع الفقهاء ويكفي كون واحد من لفظ الايجاب والقبول
 والقبول ماضيا نحو ان يقول تزوجك وتقول قبلت او يقول تزوجك وتقول قبل
 لانه تحقيق في الحال ما تقدم من الرسالة والخطبة اذ النكاح بغتته غالبا
 بخلاف البيع في قوله زوجني او تزوجني توكل في ضمن الامر فباختبار كونه توكل لا

ينزل الواحد في النكاح وباعتبار كونه في ضمن الامر بتقييد بالمجلس بخلاف البيع فان
 المحقوق فيه ترجع الى العاقد والوكيل فيلزم ان يكون طالبا ومطلوبا في حالة واحدة
 وفي النوادر لو قال جئتك خاطبا فقالت زوجت نفسي منك فعقد ولا نكاح شرط
 الخيار ثلاثة ايام كالمثمة وعندنا يصح النكاح ويبطل الشرط ولا نكاحا نكحي الشفار
 شئ لوجود نكاحين بان زوج موليته منه على ان يزوج هو موليته منه ايضا على
 ان يكون بضع كل صدق الاخرى لا كما لو ترك الشرط الاخير بلا تسمية او تسمية مهر لكل
 ولا كفء الساكن بل مثل عقد الشارط في قول احدهما على ان يكون بضع موليتي صدق
 لموليتك وسنكون الاخر عن ان يقول مثل ذلك وعندنا يجوز النكاحان بهر المثل والشفا
 الخلو وههنا الخلو عن المهر ولا الشهود العمي والمحدود في القذف والفسق المردود
 الى اخره لعدم ظهور اثر شهادتهم عند التجاحد لا كشهادة من له قرابة الولاد
 ولا اثنتان ضمتا الى ذكر مثل نحو الطلاق والعناق كالحود والقصص الاكالا مال
 والفسق الظاهر الفسق لا كاستور الحال ونحن نقول اهل تحمل الشهادة يصح توقف
 انعقاد النكاح على حضوره غاية ما في الباب انه لا يظهر عند التجاحد ولا يقبل الاداء
 على هذه الصفة وفي الحقايق محل الخلاف قبل ظهور التعرية اذ بعد انعقاد الجماع لا ينعقد
 النكاح بشهادة العبد والسكران الذي لا يعقل في شهادة الملائكة كذا في منية الفقي
 ولا ولي فاسق كذا ذكر في غير الاصح من قوليه قبل هذه المسئلة منية على كون الاعمال
 من الايمان عند فيجزي الخلاف في مال الطفل ولا نكاح الامة الذمية محر ولا لعبد
 مسلم لا كوطئ يملك اليمين والشيب الصغيرة الصبية تاكيد لدفع توهم الصغير
 في حال اي ليس للولي تزويجها فلا يجوز نكاحها حتى يبلغ وترضى لا اذ بلغت مجنونة

تابعه الى النكاح لا كالصبي للاب والمجد وهذا مبني على ان دليل العجز فيها البكارة
 عنده وعندنا الصغير وعلة الولاية العجز بالاتفاق والخلاف في البكر البالغة عكر
 الخلاف في مسئلة الكتاب ولا خلاف في الولاية على البكر الصغيرة وفي عدمها
 على الشيب البالغة ولا فناء مؤمنة مع طول محرمة من الحر وان كانت كتابية عند
 عدم القدرة على المسئلة اصح قوليه ولا مع رضاها بلا مهر احد الوجهين ايضا
 والطول الفضل وقيل الغنى ولا مع عدم خوف العنت وهذا الشرط غير مذكور في الكتاب
 وهو معتبر عند في حق الحر لاسناده الاباحة الى الضرورة حذر اغترار اقا فاما
 المحرور حرته وفردة عند انعدام القدرة في حق الحر لاندفع الضرورة بها ولا اذ النكح
 جبر اي بلا رضا هم فيته اي عبيده في احد قوليه كالمكاتب والمكاتب لا كالا مال
 ولا كالصغار منهم ولا يجوز نكاح كل الاباذن المولى او اجازته وعند جواز بيعه
 العبد في المهر مرة ويستوفى الباقي بعد العتق ان لم يقدر المولى وبيع مرارا في النفقة
 ويسقط دين المهر والنفقة بموته ويسعى المدبر والمكاتب او زوج الابن اباه امته
 امته لتفرلها منزلة ملك الاب لصحة استيلا دها بالانكاح او زوج الابعدد
 الوالى حين يغيب اقرب الموالى يغيب غيبه منقطعة كما في ماله وقد مر في باب زفر
 ان تفوت النظر بالنظر الى النظر ليس من النظر ومبنى الولاية على النظر الا انه يقول
 زوجها القاضى فلا يفوت النظر كما كان حاضرا فاعطل ولا الولي الفرد والوكيل
 به يتم العقد والقبول في احدى الروايتين عنه لا كما في الرواية الاخرى فيه كما في البيع
 وفي شرح الجمع لابن الملك اذا وكلت بتزويجها من رجل فزوجها من نفسه لم يجز
 لان البكرة لا تشمل المعرفة بالمخطاب وفيه وقد ينعقد البيع مجرد الايجاب فيما

اذا اشترى الاب من ابنة الصغير او باع منه فيقوم عبارة منه مقام عبارتين ويكون
اصيلا في حق نفسه ثابتا عن الصغير حتى لو بلغ الصغير كانت العهدة عليه لا على ابه
بخلاف اذا باع ماله فانه لا يبرأ عن الدين حتى ينصب القاضى وكلا لا يقبضه فيرده
فيكون امانة عنده كذا في التجريد ورفقه الردة والاباء وهجرة كانت من النساء
من احد الزوجين ان يك بعد المس والافضاء اى الدخول موقوفة الثلاثة الاقراء
لا كما اذا كانت قبل الدخول حيث يقع في الحال والاباء اريد به ما اذا اسلم احد الزوجين
الزويتين بعد الدخول يكون بينهما موقوفة الثلاثة الاقراء وان كان قبل الدخول
بانت في الحال اسلم الاخر الى في الوجهين وعندنا ان اسلم بعد العرض او كان من اسلم
هو وهى كتابية بقيا على كاحما في الوجهين وان ابى بانت في الحال في الوجهين او ابت
وهى غير كتابية افرقت بانفساخ النكاح في الوجهين ايضا فعلى هذا قوله والاباء
وقع نظر الى مذهبنا ولا فينبغي ان يقول والاسلام وهذا الخلاف في السلام الزوجة
او زوج المجوسية في دار الحرب حيث لا يقع الفرقة بينهما الا بمعنى ثلاث حيض
في الوجهين اعنى قبل الدخول وبعد ولهذا لا يعد هذه الحيض من العدة بل تشتط
الاقامة بشرط البينونة في الطلاق الرجعى مقام تفريق القاضى لتخليص المسلم عن مذلة
الكافر فلوها جرت اليها بعد انقضائها يجب عليها العدة عندها خلافا الى ابي حنيفة
ثم عنهما روايتان في كون هذه الفرقة طلاقا او فسخما وهجرة من دار الحرب الى دار
الاسلام لا لقبول الاسلام ولا لمرأمة الزوج من النساء فانها بين في صورة الدخول
بعد ثلاث حيض لنا كذا النكاح بالدخول وفي عدم الدخول في الحال لعدم التاكيد
وعندنا في الحال في الوجهين لتباين الدارين وتبين المهاجرة للاسلام والمرأمة في الحال

اتفاقا وانما يكون الخلاف ابي حنيفة وبين صاحبيه رحمهم الله في العدة حرية قد خرجت
مرأمة الست وفي خروج زوج الكتابية مسلما او ذميا لا يقع الفرقة عنده فالمراد
باحد الزوجين فما قيل في الشرحين اذا اسلم احد الزوجين المحرمين الى اخره الزوج ذو الزوجة
وعاجل تفرق الزوجين بالسبى لا تباين الدارين وعاجل ثلاث حيض فان
سبيا معا تبين عنده كما اذا سبى احدهما وتبين فاما ان اشترط السبى لتجمل
الفرقة في حق الدخول بها اذا التجمل في غير صورة الدخول حاصل في تباين الدارين
عنده ايضا وعقد غير الاب والجداد على الصغار ظاهر الفساد من العصباء
كما في المال والكبار بالاجبار لا كزوجيها القاضى وتزوج رجل اخاه المجنون على
احد قوليه والابان زوج بنتا بكرى بالغة جازرضا وجبرا والاب والجدد بنا
اى بنته الاصل مامر في الثيب البصية ومن يزل عذرتها الثوب والحيض
والتعنيس فمن ثيب الوثبة هي الطفرة وفيها وفي الحيض له قولان عنست الجارية
تعنس بالضم عنوسا وعناسا فمن عانس وذلك اذا طال مكثها في منزلها بعد
ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار بلا تزوج اصلا او الجراحة ونحوها مثل ما ذكرنا
والاصل فيه ان البكر عندنا من يكون مصيبها اول مصيب لها تحقيقا او تاويلا من
التبكر المشعرا بالاوليه ولهذا الواصى لا بكارى بنى فلان استحققت في هذه الوصية
والثيب من الثوب المشعرا بالعود والتكرار وعندنا من عذرتها وهي الجدة المعروفة فانه
وملخيار العتق حين الزوج حر وحين عتق معها او بعد ما قبل عليها عتق نفسها
او عتق بعضها والزوج عبد وعله الخيار ملكها بعضها والشافع يضم اليه عدم الكفاة
ثم ان الفرق بين خيار العتق وبين خيار البلوغ ان الاول لا يحتاج الى القضاء بخلاف الثاني

وانه لا يبطل بالسكوت وايبطل الثاني به اذا بلغت بكر اعالمه بالنكاح وان يقصر
 على المجلس دون الثاني وانه لا يبطل بجمل الخيار ويبطل الثاني لعدم كون الجمل غدا
 في دار السلام في حقه لعدم الاشتغال بخدمة المولى كذا في المحيط والمهر ما تسمى
 قل واسقص من العشرة او اكثر وساواها او زاد عليها ولا صداق ان نفاه او سكت
 ان مات عنها والدخول ما ثبت ان مات او ماتا قبل العرض ويلزم المنعة عند
 الفصل وان تعدت نصف مهر المثل ويلزم المنعة وهي ذرع وخمار وملحقة
 عندنا وذكروا في خلاصتهم انها غير مقدرة والاولى ان يكون شيئا نفيسا على حسب
 حالها وحسن ان يكون قدر ثلثين درهما فصاعدا عند الفصل اي الطلاق قبل الدخول
 وان تعدت اي تجاوزت وعندنا لها المنعة ان كانت قل من نصف مهر المثل والنصف
 ان كان اقل من المنعة وفي الحقايق وشرح النصور للغنى صورته ان قالت البالغة للمولى
 زوجني بغير مهر فزوجها وفي المهر او سكت من ذكره او زوج السيد امته ونفى او سكت
 ولا ينصور ذلك في صبوية ولا بجنونة اذ ليس لاحد اسقاط فهو رهن وفي المحيط لزوم
 امته من عبد بغير مهر لامر لها عليه لانقضاء الوجوب ابتداء وقيل للسقوط بعد
 الثبوت لتعذر بقاءه على العبد حق للمولى وحيث ما ينصف المسمى تلزم المنعة ايضا
 حتما حتما فاكيده وعندنا والفرض بعد العقد مثل الذكر استحبابا في العقد في حكم
 انصاف المهر وعندنا يكون لها المنعة ويسقط المهر بقتل الحرة قبل الدخول بنفسها ^{الفقرة}
 في احد قوليه لا كالقتل بعد الدخول ولو قتلت الامه نفسها او قتلها سيدها فلا مهر لها
 وقدم في قول ابي حنيفة ويسقط المهر بقتل السيد البيت وصالح خدته زوج حرم مثل
 تعليم القران كرمي الغنم على رواية ابن سماعه عن المتناويز قولنا في باب اختلا الطرفين

في قوله والحران سمي لما خدمتها الى اخره مهر او يجرى شفعة في المهر كالمجوعول اجرة بنحو
 داروينت اخلاف من وجه اخر مرفى قوله ولا يكون ولا يجوز الحيوان المسمى المبهم
 مهر المثل فيه يلزم اي غير الوصوف مخوفس وعبد وامة مثل كبر مطلق كغير المسمى
 نحو دابة ورقيق وداروثوب وعندنا في المسمى الوسط وفي المحيط لو تزوج على بيت يقع
 على بيت من شعر ان كان بدويا وان كان بلديا فلها مهر المثل ولا يكون الخلوة الصحيحة
 مكلة الصداق للكنوحة وملزم العدة وردها اي رد الزوج اياها بالقران بسكو
 الرء ما يمنع سلوك الذكر فيه اما عدة غليظة او مرتقة او عطر والرقم هذا الفسق
 ويفتح التاء مصدر قولك امرأة رتقا بينه وبالرقم يخص وبالجحون والجزام والبرص
 اي لا استطاع جماعها لارتفاق ذلك الموضع منهما فاما متغايران في اللفظ متغايران
 في المعنى مخض لا كالحرب والبحر والدفن والقروح الفاحشة وزاد بعضهم الحاق كل عيب
 يكسر سورة التوافق كذا في الوسيط والنيابة ليست بعيب بالانفاق الا انه اذا
 تزوجها بان زيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هي ثيب لا يجب الزيادة كذا في الفتية وله
 في حدوث هذه العيوب بعد النكاح قولان والمثبت للخيار من البرص والجذام ما لا نقل
 العلاج ولا يفصيل في الجحون كذا في الحقايق وهو يفتن على الجب الا ان الفرق انه يتمكن
 من الاستتاع بامرأة اخرى وانها لا يتمكن منه برجل اخر ثم لامر لها في الرد قبل
 الدخول ولها مهر المثل في الرد بعد الدخول بلا علم العيب ويرجع به من زوجها واما ^{الفقرة}
 والسكنى فلا يجب ان كانت حائلا ويضم فمذاكرنا انه لا خيار له بعد الدخول بها
 علما بعيبها للبكر سبع قبل قسم الاقدم وللتى ثابت ثلاث فاعلم للبكر سبع
 اي سبع ليال فاعلم ان عندنا يجب التسوية بين الجديدة والعقيقة مطلقا مكاتب

الى اخره اى تزوج مكاتب قد مات مولاه فسد عقد على بنت الذى مات عقد
مكاتب بنت مولاه يفسد عقده بموت مولاه كما اذا عجز ورد في ولها مهر في رقبته بقدر
حصته غيرها من الورثة ان دخل بها والا فلا مهر لها والنسقات للنساء ما مضى
دين بلا سبق قضا او رضا دين كالاخرة لا كفقه القريب هل يسقط للقضى
والمصطلح من رزقها بالموت لا يسخ له ما مر ولنا ايضا ما مر انها صلة يسقط
بقدر ما مضى من المدة وانما يتأكد ويبقى المصطلح في حق الحيوة ويسقط بموت
احدهما لعدم تمامها بانقضاء القبض بخلاف الاستدانة بامر القاضى فانها بمنزلة استدانة
الزوج بنفسه اعلم انه اذا مضت مدة بعد القضاء بنفقة الوالدين وذوى الارحام
سقطت بخلاف نفقه الزوجة الا ان يؤذن لها بالاستدانة وفي الذخيرة نفقة ما دون
الشهر لا يسقط لانها لو سقطت بالمدة اليسيرة لما امكنهم استيفاؤها وفي الحاوى نفقه
الصغير يصير دينيا بالقضاء دون غيره ولو ضاعت نفقه او كسوة مقدرة للمرة لا يجب
نفقه اخرى لعدم اعتبار حاجتها لاستحقاقها النفقة مع الغنى ولو ضاع نفقه الاقارب
قبل مضى الوقت لم نفقه اخرى لتحقيق حاجتهم لكون سبب استحقاقهم الحاجة والفقر
كذا في التبيين وليس في غير ولا نفقة على قريب مع فرط الشفقة والا فراط
التجاوز عن الحد والاسم منه الفرط بالتسكين كانه اشارة الى اتحاد الدين وهذا نظير
خلاف الشافع في العتق يملك القريب ثم انها يجب عندنا لكل ذى رحم محرم مسلم فقير
غير قادر على الكسب لاثباته اوزمانه او على قدر الميراث نظر الى ان قراءة ابن مسعود
وعلى الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك ليست بانزلة في روايته لا يشترط في الوالدين لا الفقر
حتى يجبر الابن على انفاقهما وان كانا قادرين على الكسب في ظاهر الرواية ترجيحهما

على سائر المحارم كذا في الذخيرة وفي الوقعات النفقة على الابن والبنت نصفان لان
سبب الوجوب هنا الولادة وعلى الاخ والاخت اثلاثا باعتبار الارث لان سبب الوجوب
فيها الارث ومن نفقه الاب زوجته وليس نفقه زوجة الابن من نفقته لعدم
وجوب خدمة الابن على الاب فلا يجب عليه نفقه من ذكرنا مهر من المعذورين على بيت
المال اذ لم يكن من يجب عليه نفقتهم على صفة المغنى ويجبر المولى على انفاق العبد اوسع
وكذا الشريك الممتنع في الدابة وفي غير المشتركة روايتان ويثبت للعجز عن الانفاق
للموس حق طلب الفراق في شهر القولين بعد الامهال ثلاثة ايام كالجب والعنه لا كالعجز
عن المهر وعندنا بامر القاضى بان تستدين وتحيل الغريم عليه وان لم يرض الزوج بذلك
او يرجع به على تركته او مات ويجبر بالحبس اخو زوجة للعسر الغنى وابنها من غيره العقر
على الانفاق عليها ولها الرجوع على الزوج اذا اليسر وكذا ينفق على صغار اولاد المعسر
من كان عليه يجب نفقته لولا ب ثم يرجع به على الاب اذا اليسر ولا يرجع في نفقه
الكبار لانها لا يجب على الاب مع الاعسار كذا في الاختيار والتبيين قال صدر الشريعة
علماؤنا استحسبوا ان ينصب القاضى نائبا شافع المذهب يفرق بينهما لان دفع
الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة ولا يوجد من يقرضها وغنى الزوج موهوم
فالتفريق يصير ضروريا اذا طلبته هذا اذا كان الزوج حاضرا وان كان غائبا لا يفرق
لان عجزه غير معروف في حال غيبته وان قضى بالتفريق قاض لا ينفذ قضاؤه لانه ليس
في نجهته فيه لما ذكرنا ان العجز لم يثبت كذا في النهاية اقول ولكنه ينفذ اذا قضى به بعد
اربع سنين نظر الى قول مالك وسياتي في باب في كتاب الطلاق على انه نقل عن بعض
شيوخ الحاوى جوازه في الغيبة ايضا عند الشافع وعليه عمل عامة الناس اليوم

فحزمت كل واحدة منهما بان كان قبل الدخول اجماعا واكدت نصف الصداق
للضرة غرمت اي غرمتها الزوج النصف ورجع به عليها بعد دفعه اياه الى الضرة
شدت بتحريمها بان علمت النكاح ووقوع المحرمة بالارضاع وعدم هلاك الضرة
بالجوع عند ترك الارضاع او اكرمت بان لم تشاء تحريمها بل بحسبة والاصل ان العلة
الارضاع وهو فعل الصغيرة وانما الارعاع سبب او شرط وانما يستند الحكم الى صاحب
السبب والشرط بالتعدي والتعدي انما يكون بالتعمد والرضعات الخمس في خمسة اوقات
الحاجة بحيث يكتفي بالصبي بكل واحدة منهما ولبن الميته بالتحقيق اي المرأة الميته
بالتشديد كوطئها في حق حرمة المصاهرة والفرق عندنا حصول الجزئية التي الحرمة
في الاولى باثبات اللحم وانشار العظم دون الثانية لعدم تصور العلوق والولادة
بالدواء مثل الطعام ارضعت كبيرة اجبيته هذا اي احدهما وتلك اي الاخرى
يحرم التي ارضعتها احيرة من حيث الزبان فقط على الزوج في حد قوله لا كارضاعها
مع ابني لها رضيع اريد الاقرار بحرمة الرضاع بين المقر وبين اخر الرجوع بان قال
اوصمت اذا خطأت في وقت الاقرار او في وقت اخر ما لم يثبت على الاقرار اذ لو ثبت عليه
زمان ثم رجع لا يصدق اتفاقا **ك** لو نكح او شرط اعلان صح وان لم يشهد مكانه
فانه وجد الاعلان في مجلس العقد بالدق او بالصوف او بعد يجوز والا لا وان
وجد الشهود وان هما تناكحا واشهدا وشرطا كتمان هذا فسد فسد الابن
للاطلاق لا التشنية قلنا لا كتمان مع عرفان الشهود اذ نحن بشرط حضور شخيتين
من اهل الولاية لان الشهادة من بابها ينفذ على الغير رضيا او لا والشرط حضورهما
في مجلس العقد دون سماعهما معا حتى لو سمعا على النعاقب بان اعبد العقد بالجلس

مقالة الامام مالك

مرة اخرى يجوز كذا ذكره في المتن وكذا قال الامام السورى حتى جوز شهادة الا
في النكاح وفي المحيط شهدا احدهما انه تزوجها امس والاخر انه تزوجها اليوم لا يقبل الا شرا^ط
حضورهما بخلاف البيع وفي الوقعات اذا لم يعرف الشهود الغائبة لا بد من نسبتها الى
جدها في العقد وكذا في الحاضرة المنقعة اذا لم تكشف وجهها وعند نصر بن يحيى وفي التي
تعرفها الشهود يكفي ذكر اسمها اذا عرفوا ان التي ذكرت في العقد من ومن كانت لها اسمان
يذكر باقويهما مشهورة وتعرفوا ولو قال تزوجت امرأة وكلني لا يجوز ولو قال تزوجت هذه المرأة
التي في هذا البيت وقبلت وسمع الشهود مقالها ولم يروا شخصها ان كانت منفردة
فيه جاز ولا لا وعلى هذا التفصيل لو وكلت وسمعتا توكلها ولم يروا شخصها وانما
الحكمة الكفار باطلة ساقطة للاعتبار تاكيد ومنكح الابن الصغير يفرم
صدقه حين الصبي معدم معدم اي فقير لضمانه دلالة وتخير المرأة في المطالبة
اذا ضمن وليها او وكيلها بالنكاح فان اذى الوكيل لم يرجع على الزوج بخلاف الوكيل بالخلع
اذا ضمن للمال فانه يرجع به عليها ولا يضر الفقر والدناءة فيه ولا يعتبر الكفالة
فيه اي في النكاح حتى للاولياء الحق الاعتراض في تزوجها من غير كفوف ولا يابى الجدة الصغار
فاعلم ويملك العبد النكاح فافهم اي بلا اذن المولى كالطلاق والعفوة عن نصف الصداق
تلاب اذ منه عقدة النكاح فاكتب تلاب والمرأة عند الطلاق قبل الدخول وهو احد
قولي الشافعي وعندنا بالاب لا يملك اسقاط حق المرأة وفي التي تطلق قبل الوقعة
ولا مسمى يستحب للثقة ولا يرى وجوبها في الشرعة قبل الوقعة اي الدخول لخلع الزوجان
هذه المسئلة مسبعة ذكر الاقوال الخمسة في الكتاب وقال ابن ابي ليلى المتاع كله للزوج
وانما لها النيات التي على يدنها وقال الحسن البصري المتاع كله لها وتجب الامام على ان تضعه

ان لم تكن شريفة مرتفعة

ان لم تكن شريفة فان الشريفة ينضرر بالاخبار اكثر مما ينضرر الولد بترك الارضاع قلنا انضر
الولد يدفع بارضاع الظهير او لم يرضع غيرهاه تجبر الام عندنا ايضا وكذا تجبر اذا كان الاب
معسرا ولم يكن للولد مال ولم يوجد من ترضعه تبرعاً لان هذه المواضع مخصوصة
عن قوله تعالى ولا تنصار والدك بولدها **د** رجل له ابنة واحدة اسمها فاطمة فقال
زوجت ابنتي عايشة منك ولم يقع الاشارة الى شخصها لا ينعقد النكاح ولو قال زوجت
ابنتي منك وله ابنة واحدة ولم يزد على هذا جازلانه امكن تصحيح النكاح بالتسمية ولو كان
له اثنتا كبرى اسمها عايشة وصغرى اسمها فاطمة فقال زوجت ابنتي فاطمة وقصد
الكبرى ينعقد النكاح على الصغرى ولو قال زوجت ابنتي الكبرى فاطمة يجب ان لا ينعقد
على واحدة منهما رجل زوج ابنته بحضرة السكارى وهم عرفوا النكاح غير انهم لا يذكرون
بعد ما صحوا كما هو من عادتهم انعقد النكاح لانه نكاح بحضرة الشهود كذا في الواقع وفيه
امرأة غابت غيبته بمجولة من عند زوجها لا يكون للاولياء مواخذة بطلبها رجل يتام
حتى انقضت عدتها قابت ان تزوج نفسها منه فان كان الانفاق بشرط ان تزوج نفسها منه
رجع بالنفقة عليها والا فلا ولو وكل بالتزويج ممن يرجع الى دين وعلم بمشورة فلان فزوج
ممن على هذه الصفة بلا مشورة جاز لتحقيق المقصود رجل اشهد ان لها عليه كذا من مهرها
بعد ما وهبت مهرها له جاز اقاروه في اختيار الفقيه ابى الليث بان يحمل على الزيادة على المهر
هبة المهر وهي جائزة بشرط قبول المرأة حلف لا يعقل حراما فتزوج نكاحا فاسدا ودخل بها
لا يحنث لانه ليس بحرام مطلق بعث اليها شيئا معيناً كما هو العادة ثم تزوجها ثم حلفت
نفسها منه بنصف المهر قبل ان يخلوها له ان يطلب المبعوث او عوضه بعث اب الزوج الى
خطيبه دست يمان ثم اختلفت بالمهر ونفقة العدة فليس للاب ان يطلبها بما بعث اليها

وفي شناع اختلف الزوجان
فكله بينهما نصفان

النسوة

ولو بعث اليها لاجل التهنئة يرجع بالقائم دون الهالك بعث الى المخطوبة لابن الصغير نذر ان
فسد المصاهرة فالمبعوث للابن وقيل ان عقد النكاح فهو للابن ولو مات الاب ان تمت الوصلة
فهو لابنه والا فورا وان كان الاب حيا يرجع الى ابنة ولو مات الابن قبل الزفاف يرجع الاب
بالقائم دون الهالك ولو كان بعث الهدايا من مال ابنة برضاها لا يرجع بعث اليها قدرا
من العين والفواكه وبعث اليه اشياء معنائة ثم فسدت المصاهرة فهما بخاسبات
ويتراد ان الفضل ولا يتراد ان فيما انفقا في الضيافات من الجانبين ولو تفرقا بعد الزفاف
ليس له ان يحسب ما بعث اليها من المهر الا اذا كان صريح به عند البعث ولم تبعث اليه شيئا
ولم يعين هويته اخرى غير المهر عند البعث بعث اليها متاعا وبعث ابوها اليه متاعا ثم ادعى
الزوج ان مبعوثه كان صداقا فالقول قوله مع يمينه فان حلف فالتناع قائم فللمرأة رده
والرجوع بما بقى من المهر وان كان ما كالا لا يرجع بالمهر وما بعث ابوها اليه ان كان هاكلا لم يكن
على الزوج شيء وان كان قائما وقد بعثه من مال نفسه يرجع وان كان بعثه من مال البنت
برضاها لم يكن له ان يرجع تزوجها وبعث اليها هدايا وعوضته على ذلك ثم زفت اليه ثم فارقا
وادعى ان ذلك عارية فالقول قوله فان استرده فلا يسترد ما عوضته عليه قيل لا يرجع
كل واحد ما فرق على الناس صاحبه باذنه صريحا او دلاله ولا بالما كولات من الاطعم
والفواكه الرطبة زوج ابنة وجهرها ما متعة معينة ولم يسلمها اليها ثم فسح العقد
وزوجها من اخر فليس لها مطالبة الاب بذلك الجواز لان التجهيز تملك فيشترط فيه
التسليم ولو كان لها ابها دين فقال جهزتها بهيها على او قال كان لاقها على ما تم دنيا فالتخذ
المهر ابنوها وقالت بل مالك فالقول للاب وقيل في المسئلة الاولى للبنت ثم قبل ولعل
الفرق بينهما عند القائل ان دين البنت على الاب معلوم في الاولى وقد ادعى البراءة

عنه فلا يصدق وفي الثانية انما عرف الدين باقراره ولكن مع البراءة عنه فكان القول له
 كمن قال للقاضي بعث هذا العبد من فلان وغاب قبل فقد الثمن ببيعة القاضي وبوفيه
 الثمن وان كان قضاء على الغائب لان كون العبد للغائب انما ظهر باقراره مشغولا بحقه فلا
 ما اذ كان قبله معلوما حيث لا يبيعه دفع الى ام ولد شيئا لتخذه جهازا للبنت ففعلت
 وسلمته اليها لا يصح تسليمها ابوها او سلمته باذنه وفي الصغيرة يكفي لشئ الملك لما في الحديث
 نفس الاتخاذ لما بعث الى الخطوبة دست بيمان وزفها الاب اليه بلا جهاز فله ان يطالب به بقدر
 البعدت جهازا و قيل يطالب به بجهاز مثله فان امتنع فله ان يسترد ما دفع اليه من دست
 بيمان وهو اختيار اكثر العلماء الكبار وان كان الجهاز قليلا فله ان يطالب به بما يليق بالمبعوث
 في عرفهم قال نجم الائمة نفى بانه اذا لم يحضر بما يليق بالمبعوث فله استرد او ما بعث وللعبر
 ما يتخذ للزواج لا ما يتخذ لها ولو سكت بعد الزفاف زمانا يعرف بذلك رضاه لم يكن
 له ان يخصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شئ نسجت جهازا بمال امرأته او غيرها او سعيها حال صغرها
 وكبرها فانت امرأته وسلم ابوها جميع الجهاز اليها فليس لاقوانها دعوى ضيبتهم من جهة الام
 نسجت في بيت ابيها شيئا كان يشتريها ابوها ثم مات الاب فهذه الاشياء لها باعتبار
 العادة جهز ابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان استرداده منها وعليه الفتوى قيل
 الصواب والصحيح في تسليم ثياب الختن ما اصاب بنجم الائمة انه اذا حملت الثياب التي
 اتخذت باسم الختن الى بيت الختن ثبت الملك له فيها اذا لم يكن الحمل اليه للرفقة والانس
 بعد ما وان كان وضعوا في الجهاز ثيابا باسم اخ الختن الى بيت لا يثبت لاخته الملك
 ما لم يقبضها او سل الى ختنه ثيابا ليس له استردادها اذا قبضها وخاطرها الختن
 بعثت الختنها ثيابا قبل الزفاف ليس لها الرجوع وان كانت قائمة في يد لان ذلك

بمنزلة الهبة بشرط العوض وقد حصل بخلاف البعث بعد الزفاف فان لها الرجوع فيه
 في القائمة دفعت في تجهيزها لبنتها شيئا من امتعة الاب بحضوره وعلمه وكان ساكتا
 وزفت الى الزوج ليس لاب ان يسترد ذلك من بنته وكذا لو انفقت الام في جهازها ما هو
 العناد والاب ساكت لا تقبضه بعث عند الخطبة اليها شيئا مرسومة فيها وبيع ثم
 زفت اليه ثم قال اخذت الديباغ من البزار لارده اليه ليس له ان يسترده منها جبر اذا بعث
 اليها على وجه التملك افترا قا وفي بيته ما جارية نقلتها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج
 عالم به ساكت ثم ادعيها بالقول له لان يره كانت ثابتة ولم يوجد المزيل ومن اشتغل عن
 صحة امرأته بالصيام والقيام او بصحبة الامام قل يومر بليلة من كل اربع ليال نظرا
 الى ثلاث سواها اذله تزوجهن والصحيح ان يومر بان يونسها بصحبة احبانا من غير
 توقيت فيه وطاهر الرواية ان يومر الزوج بان يراعي قلب الجارية ويبت معها احبانا من
 غير توقيت لليلتين من الاسبوع ولا يجوز المناكحة بين بنى ادم وبين الجن وانسان الماء
 ولو ضمن الزوج اجرة سكن الزوجة واداهما لا يرجع بها عليها وان بامرها ونفقة الاقارب
 يومر ثانيا بعد الضياع بعد التسليم دون نفقة الزوجة استدانة الام وانفقت على
 الصغير بامر القاضي لا ترجع بها عليه بعد البلوغ انفق على اخيه الفقير من نصيبه
 من الترك ان كان طعاما لم يضمن وكذا ان كان دراهم وكان في حجره او في غير ذلك يضمن
 الا ان يكون وصيا انفق المودع او المديون او ولد المودع او الدائن او امرأته يضمن المودع ولا
 يبرء المديون ولا يرجعان على المنفق عليه ليس على معنق صغير او صغيرة نفقته ليس
 على الاب نفقة زوجة ابنه ولا يصح الابراء عن نفقة مرة بقاء النكاح وفي المفروضة
 لكل شهر صح الابراء عن الشهر الاول بن كبير مشغول بالتعلم لا يهتدى الى كسب فنفقته على ابيه

لا يجبر الحر على نفقة ولله من امة الغير العبد لا يجبر على نفقة اولاده من الحره كانوا ومن
الامة ويقوم الخلوة الصحيحة مقام الوطى في حق كمال المهر دون الرجعة وبكل المهر مخلوة
الرتقاد ونقلها الى الرستاق من غير الطريق المجازة خلوة صحيحة دفع شيئا الى المرأة مطلق
والجدها والى امها وهي في عيالها على ان يتزوجها عليه فهو بمنزلة المهر لا رجوع فيه ولو
لم يكن في عيالها او دفع الى العصابات له ان يسترد القاييم ويضمن المالك بالمثل وبالقيمة
يوم القبض والاصح انه لا مائة لا يضمن الا بالنعدي والقالين المدقوع الى اهلها امانة الى
يوجد العقد ولو بين قيمة الشاة التي بعثها الى اهل زوجته ليدزوجها في مائتها الى الرجوع
يضمنها والا فهو متبرع **كتاب الطلاق** الطلاق بمعنى التخليق نحو اسلام بمعنى
التسليم والتفصيل للتكثير لوجود اذالة القيد الحسى والشرعى ورفع ووجود الاول
فقط في اطلاق البعير والاطلاق كفاية في الطلاق وكذا التبعي بالطلاق والتبعي بانه صحيح
ليست بثلاوة وحذف القاف بالترخيم في النداء صريح وفي غيره كناية او مصدر من
طلقت المرأة بالضم والفتح من باقى حمل وفسد فعناه في الشرع رفع القيد والحل للثابت
بالنكاح او ارتضا عهما وفي الوقعات رجل اراد ان يطلق امراته بغير ذنب منها بسعة ذلك
بينه وبين الله تعالى اذا سرحها باحسان وهو ان يعطيها مهرها ونفقة عدتها لما روى عن
نحسن بن رضى الله عنها انه كان كثير النكاح ف قيل له فقال احب الغنى والله تعالى جعل
الغنى في هذين معنى النكاح والطلاق قال الله ان يكونوا افقراء يعنيهم الله من فضله وقال
وان ينفراقا يغن الله كلا من سعته وفي تفسير الفقيه ابى الليث رجل شكى الى النبي عليه
الصلاة والسلام عن الفقر فامر بالتزوج فتزوج ثم شكى اليه عن الفقر ايضا فامر بالطلاق
ف قيل له فقال امرت بالنكاح رجاء ان يكون من اهل هذه الاية وقلا الاية الاولى

وامرت بالطلاق رجاء ان يكون من اهل هذه الاية وقلا الاية الثانية **حسم** حيض
وفيه طلقه ورجعة في طهرها التخليق غير بدعة حيض اى مدته ووقته لانه
مصدر او اسم للدم فلا يكون ظرفا للطلاق والاولا كيد لصوق الصفة بالموصوف
في طهره اى طهر الحيض ويروى في طهرها اى الحيضة والاضافة بادنى ملابسة وهي
الاتصال وعدم الجماع هو الاصل المنعم من الكلام المطلق والطلقان هكذا في طهر
بينها الرجعة بغير جماع او في شهر في حق الايسة والصغيرة ولا يكون التفريق الضرر
حالة الحيض بدعي اطلاقا كان او فسحا نحو التفريق بالعنة وخيار العنق ومن يطلقها
ثلاث السنة في حال من شهوة فهنة للسنة بان قال اخذ ابيدها للشهوة انت طالق
ثلاثا للسنة فهنة الفاء الجزاء الشرط والماء للوقوف والسكت يقعن في الحال على الولاء
واو فعاد ذلك في الاقراء في الاقراء اى في الاطهار المعهودة وهي التي تترتب على قوله وامر
الخلاف في ان الرجعة ترفع حكم الطلاق ويجعل الطهر خاليا عن الطلاق حكما اوليا ولو لم يكن
حال من شهوة يقع على الاقراء بالاتفاق ولو وكله ان يطلقها ثلاثا للسنة فقال انت
طالق ثلاثا للسنة وهما في حال محل للسنة وقعت واحدة ولا تطلق في الطهر الثاني والثالث
كذا في منية البقي لو قال راجعت فقالت انقضت تقبل ما قالت وتقضى ما قضت
فقال مجيبة له انقضت عدتي فلو سكتت ساعة ثم اجابت يصح الرجعة اجماعا
لان اخبارها لم يكن عن سابق على انشاءه ويستخلف المرأة هناك بخلاف الاشياء الستة
ثم اذا نكحت ثبت الرجعة بناء على ثبوت العدة بنكولها كذا في النبين ولو قال طلقك فقالت
انقضت عدتي وقع الطلاق بالاتفاق ما عندهما فظاهر واما عند فباعترار رجعة الاجناد
به كذا في الكافي ولو قال الموكل اخرجك من الوكالة فقال قد بعته امس لم يصدق لانه اخبر

حين لا يملك الانشاء ولو اقر الوكيل بالبيع لانسان فقال الموكل قد اخرجك من الوكالة
بما ربيع اذا ادعى المشتري ذلك لانه اخبر حين يملك انشاء لو انكرت الامة رجعت
اي الزوج والمولى اي مولاهما يقر في الانكار منها اولى اي من اقرار المولى ولو كذب المولى
وصدقته فالانكار منه اولى اتفاقا اذا اقرت بانقضاء العدة بالحيض والشهران
ادنى مدة اذا اقرت اي الحرة بدلالة السياق ادنى مدة النصور والتفصيل بان يكون
طلاقا في اول الطهر تحرزا عن الايقاع بعد الوقاع وطهرها خمسة عشر وحيضها خمسة
اختيارا للوسط او في اخر الطهر تحرزا عن تطويل العدة وحيضها عشرة وطهرها
خمس عشر اختيارا للاكثر الحسابين واول الاخر نظر الزوج والزوجة والحصول التعادل
والنوسط واكتفيا بتسعة الايام الى الثلاثين على انضمام على انضمام اي على انضمام
التسعة الى الثلاثين او مع نحو ما يقال فلان على صغر سنة يقول الشعر اى مع ويصدق
الامة في اربعين او خمسة وثلاثين على قوله وهذه هي فائدة اختلاف الترخمين على قولين
وعلى قولهما في احد وعشرين وقد زاد شيخ الاسلام ثلاث ساعات لا غشال الا انه يقول
الامين اذا ادعى شيئا بخلاف الظاهر لا يصل قوله نحو الوصى اذا ادعى انه انفق على
الصبي ما لا كثير من طلق في سفر ياتنا وفي الرجعي لا تفارق الزوج او مات عنها في بلد
او يدب الما من لم تمض نحو مصرها ان كان اليه مدة السفر وتمضى الى مقصدها ان كان
دون مدة السفر ولم تمض الى المقصد ان كان مدة السفر وتمضى الى مصرها او الى ان
كان كل دون السفر والمحرر ليس بشرط فيما دون مدة السفر ولم تمض الى واحد منهما
في عدة ان يك كل سفر او ان كانت في غير ما من انتقلت الى اقرب ما من من الما من الى
دون السفر وجوز المحرم وخيرا في كونها في ما من وكون كل سفر سيدا ولد والبعل

ماتا ولا يعرف اى قبل ولا الذى بينهما من الاجل اقدر شهرين وخمس اقل تربصت
بعد شهر اربعة عشر او ما اقواها شرطامعه اى مع التربص لان جانب عدم الوجوب
راجح والوجوب في مقابلة الراجح معدوم كما حرقى والغرقى والمدى كما اذا علم معية الموتين
اما اذا علم كون الاجل اقل من قدر شهرين وخمس فليس عليها الاقراء بالاجماع بل عليها اكثر
الاحتمالين من عدة الزوج احتياطا اذ ليس عليها عدة من المولى ح بكل حال واما اذا علم
كونه قدر ذلك فنقول تربصت بعد شهر اربعة عشر اسوى الاقراء عندهم معه اذ عليها
ثلاث حيض من المولى على تقدير موته اخراج لو شهدت قابلة او غيرها من النساء مسلمة
عادلة بالولد اى على ولادته وتعيينه لم يعتبر ذلك اى الشهادة بتاويل الاخبار عند كتابة
الزوج او ورثته في حق ثبوت النسب ووقوع المعلق بتلك الولادة بلا مؤيد او شهادة
اخرى مع رجل وهو اى المؤيد فراش قايم او ما ظهر بان لم يقع الفرقة بالبيت والموت
من جمل او اعتراف بالرفع مطلقا على ما ظهر وبالحرة على ح قد صدر اى من الزوج
وان يعلق من اقرب الجبل طلاقها بوضع ما في البطن حل ما في البطن حل اى ما حل
في البطن ثم تقول قد ولدت صدقت فيه بلا قابلة وطلقت فيه اى حق الطلاق
لا كالنسب واصلا قبول شهادة واحدة فيما لا يصلح لاطلاع الرجال واصله عدم
جواز تمثيل النسب على الغير بلا حجة كاملة وهى البينة او ما ذكرنا من المؤيد وشهادة
القابلة معه لتعيين الولد ثم ان وقوع المعلق انما يفتقر الى ثبوت نفس الولادة وثبوت
النسب الى تعيين الولد ايضا فلا ينفي النسب بالنفي بعد ذلك بل يلزم اللعان ان كان الفرقة
قائما مبلغه اى وقت بلوغ الغلام وحذاء رآه نهاية من بعد تسع تسع على رواية الحسن
ومن بعد عشر تسع على رواية شيخ الاسلام في مبسوطه وفي كتاب ابى سليمان حتى يستكمل

تسعة عشر سنة وهذا يمنع عن توفيق بعضهم بان المراد منها تمام ثمانية عشر الطعن
في تسعة عشر والحواري بعد عشر سبع على رواية شيخ الاسلام واما بدلية بلوعها
فانني عشر سنة وتسع سنين اجماعا ومناسبة هذا الكتاب الطلاق مساس الحاجة
الى صحة تطبيقه تعليقا وتنجيزا بديل وبدونه والى وجوب الحداد عليها وخيار
البلوغ يشملها والخمس بعد العشرة الا فيهما وذلك حد مبلغ يكفيهما لو وهبت
نصف من الصداق اي بعض حال كونه دينيا في ذمته للزوج دينام مع قبض الباقي
من غير ان تهبه او معناه وهبت البعض الدين الذي في ذمته مع البعض الآخر المقبوض
والحاصل هبة كل المهر بعد قبض القبض وكان المهر مما ثبت في الذمة نحو الدار والاهل والذليل
فطلعت قبل الدخول ما قضت اي ليس عليها ان تقضي وتسلم الى الزوج شيئا الا
ان يكون المهر بقل من النصف فيرجع عليها الى تمام النصف وقال لا يقضي ويسلم
نصف ما قد قبضت اعتبار القبض بالكل ولكون هبة البعض الغير المقبوض حطا
فيجري التضييف في الباقي لكونه هو المهر الا انه منقوض بعدم وجوب تمام العشرة
عند كون الباقي ما دونها وذلك لان الزيادة والمخط لا يلحقان باصل العقد في
النكاح لعدم قبوله الفسخ بطريق الاقالة وتجدد العقد بالزيادة والنقصان بخلاف
البيع واما في هبة كل العين من نحو العروس والعبيد او بعضه قبل القبض او بعد
فلا يرجع عليها بشئ لو جود عين حقه اليه زوردة بدار حرب يلحق فقد لغا طلاقها
لمعلق فقد لغا فلا ينقص عدد الطلاق بوجود الشرط كما لو وجد بعد الموت ثم حتى
لا كما لو وجد بعد الجنون اذا قال لست امرأتى او قال ما اولست زوج هذه او ما انا
او قال ما اى ما انت امرأتى او ما انا اي انا زوجك فانها تطلق ان كان نوى

تطلق

تطلق ان كان نوى كما في قوله لا نكاح بيني وبينك لا كقوله ثم اتزوجك وقوله
ما انت لي بامرأة وقوله لا جواب لمن قال هل لك امرأة لتعين هذه الصور الثلاثة لا خبا
وعلم احتمال الانشاء فيها وهذا يوهى الاجماع فيها الا ان ما قيل في المصنف على ان الخلف
ثابت في الاخرين منها ياباه لو قال انت طالق واستثنى فمن بعد ما قال ثلاثا مثني
واستثنى اي قال لمن شاء الله فان فيه معنى الاستثناء باعتبار مع منع الحكم مثني
اي مرتين بان قال ثلاثا وثلاثا واما موضع في الشرح بالواو لانه لو قال عبدى حر
ان شاء الله لا يعنق وقعن واستثناء لا تعتبر وصحاح والطلاق هدر
وقعن لا كقوله انت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله وهكذا خير التكرير في الخبرين منه
كذا خبره ايضا والمبتدأ محذوف في التقريب اثبات القرب بين المستثنين في الحكم
والجواب بارادة الاتحاد من القرب والنقض يرا ثبات القرار في الدليل وقد تجد الجواب
وتختلف التفرقة في بعض المواضع ما زائدة في اذا ما اطلق حث في اشارة الى ان التعليق
يمن حتى لو حلف ان لا يحلف معلق حث بالموت لا بعد قليل بلث اي يقع
الطلاق ان كان المعلق ذلك باخر جزء من اجزاء حيوة من مات من الزوجين اذ لم يوشيا
كما اذا نوى الشرط الذي هو معنى ان لا كما اذا نوى الوقت الذي هو معنى متى واصله عدم
زوال الاصل المتيقن بالشك ولهذا لا يخرج المشية من يدها بعد المجلس في قوله طلق
نفسك اذا شئت لا لكون اذا الوقت وترث المدخول بها منه للفرار ووجود الموت
في العدة وفي الوقعات اذا قال اذ امت فانت بري من الدين الذي لي عليك فانت فموت
بخلاف قوله ان مت لان الاول وصية له بالدين بعد موته وهو جائز والثاني تعليق
البراءة بالشرط وهو غير جائز لانه تعليق التملك وان يقل انت طلاق في عقد

وقال نوى العسر يستبعد

طلاق اي طالق في غدا لا كقوله غدا ولا كعدم النية انقضى العصر اي اخر النهار استدلال
على الفرق بين عدمه بوجوب صوم العمر في قوله لله على ان اصوم عمري دون قوله في عمري
ولو قال في رجب يكفي صوم يوم فيه ولو قال رجب صام كله انت كذا قبل مما ذكر
بمدة مستدلا مقتصر كذا اي طالق من ذكر اي فلان بمدة من نحو شهر لا يقع اذ وقع
الموت قبل تمام المدة واما اذا وقع لتمامها فانه اي الحكم من نحو الطلاق مستند الى اول المدة
في الصحيح وقيل متبين لا مقتصر على الموت كما في قوله قبل رمضان بشهر حيث يقع في اول
شعبان بلا انتظار الى محي رمضان لا كقوله قبل قدوم فلان بشهر لكون القدم معلقا
به لكونه صامحا للشرط لكونه على خطر الوجود وكون الموت ورمضان يحقق الوجود
ومع في الوقت المضاف اليه الطلاق وفي المختلف اذا قال انت طالق قبل موت فلان
وفلان بشهر يقع بموت احدهما تمام الشهر ولا ينظر بموت الاخر ومثالا لا مستند
والاقتصار الخاليان عن النزاع ملك المضمون عند اداء الضمان مستند الى وقت
وجود السبب ووقوع الطلاق مقتصر على وقت انشائه ولنبوت الحكم طريقان اخران
طريق النبين نحو ان يتبين اليوم وقوع الطلاق الذي علق امس كون زيد في الدار
لما تبين اليوم كونه فيها امس وطريق الانقلاب وهو انقلاب ما ليس بعلقة علة
فان قوله انت طالق ليس بعلقة لوقوع الطلاق عند التعليق علة عند وجود الشرط
والفرق بين النبين والاستناد من وجوه وقد كثرت في المستصفي في باب السمع وقمة
الاختلاف في ان اعتبار العدة من اول الشهر ام من وقت الموت وقيل من وقت الموت
اتفاقا احتياطا وهل يكون وطئها في الشهر رجعه في الوجعي ام لا وهل يغرم العقر في الثلث
ام لا وهل يبطل الخلع الواقع في الشهر في البائن او الثلث اذا مات فلان لتمام الشهر

وهي في العدة من الخلع ام لا عندهما يبطل ويقع ايضا المعلق واما اذا مات بعد
العدة بوضع الحمل او بعدم لدخول فلا يقع المعلق لكون المحل شرطا في الاقضاء ^{ستاد} ودولا
بخلاف النبين اذا الحكم في الاستناد ثبت للمحال ثم يستند فلم تثر في قوله شروع في
فوائد الاختلاف سوى ما ذكرنا انت كذا اي طالق قبل وفاتي او وفاتك بكذا اي بمدة
ايضا من نحو شهر اذا مضى اي مات الذي علق الطلاق بموته او مضى الوقت والمدة
اولا يقع الطلاق بالموت قبل مضيه ولها الميراث اتفاق كذا في اخر ما سيملك من
الرقبة او البضع يستند الجرح حين يهلك اي بعد ما لك رقبة او بضع اعلى الواحدة
اذا الاخر فرد لاحق يقضي السابق والاولى في التزوج اولى وان اخرجت بالطلاق وتجب
النكاح بخلاف التاخير بالبيع والشراف الرقيق كذا في النهاية وفوائد الخلاف تظهر بالتأمل
لو قال من نكحت فني طالق وطالق لم يملك الا السابق مثل قوله ان دخلت الدار
فانت طالق اذا دخلت قبل الدخول بها لا كقوله انت طالق وطالق ان نكحتك ولا
كقوله انت طالق وطالق ان دخلت الدار اذا دخلت قبل الدخول بها وفي الواقع والغنى
رجل قال لامرأته قبل الدخول بها انت طالق ثم طالق ان دخلت الدار عند ابني حنيفه
والمسئلة بحالها عند تعليق الاولى بالدخول وتجزئ الوسطى وبطل الاخيرة وعندها
لا يقع شيء حتى تدخل فاذا دخلت وقعت واحدة وانت ما بين كذا او من كذا الى كذا
يدخل فيه المبتدأ المنتهى ولا يدخل واحد منهما عند زفر ولما بقي احتمال العكس
رفعه بقوله كذا في اقراره بالدين ويدخلان فيها الحدين واما قوله من
واحدة الى واحدة فواحدة عندهم في الاصح وفي قوله من واحدة الى اثنين واحدة عنده
وثنتان عندهما على خلاف ادخالها الحدين وفي القنية اذا قال انت طالق من ثلث الى واحدة

يقع ثنتان عنده وثلاث عندهما وفيه اذا قال انت طالق اكثر من واحدة واقل
من ثنتين يقع ثلاث وشاهد بطلقة وشاهد بطلقتين لم يثبت واحد
لم يثبت واحد كقول احدهما انه قال في مذكرة الطلاق انت خلية وقول الاخر انه
قال انت برية لا كشاهد بمات وشاهد بماتين كذا ان شأت ثلاثا وهو قد
خيرها في واحد من العدد وموقع الاكثر ما قد امر ليس بما وكل فيه مؤتمر
فلو وكله بطلقه وطلق ثنتين لم يجز عنده وقال لا وقعت واحدة كذا في مينة وقابل
في مرض قد طلقت وقد مضت عدتها فصدقت في مرض الموت اقرب الدين لها
او اوصى ومات فمضى يستحق الادنى يستحق الادنى من الميراث والاقرار والوصية
لاحتمال التهمة ويجب العدة عليها من وقت اقراره وعليه الفئوى ويكون النوى عليها وعلى
سائر الورثة نظر الى ان ما يستحقه ارث وليس لها ان ياخذ من عين التركة اقتساما بل
باعطاء الورثة نظرا الى زعمها انها تاخذ بطريق الدين على كذا كما اذا قال الكفار امنونا
سنة على الف فامنوهم ثم نقضوا في نصف السنة لا كقوله بكذا لو طلبت طلاقها
على كذا فوقع الواحد فالمال لغا فالمال لغا دون الايقاع مثل ان يطلب طلاقها والاف
ضرتها على الف فوقع طلاقها وحدها فلما لم يقابل الواقع المال كان رجعيًا وعندهما
لم يلغوا المال كلا بل يجب قسط الواحد وقسط صاحبة الضرة ويكون الواقع باثنا
كذا في ايقاع الثلث وهي قد في وقوع ما وقع مع مخالفة الامر وفي لغو المال
قابلت المال بفرد لا العدد بان قالت طلقني واحدة بالف او على الف فقال انت طالق
ثلاثا ولم يذكر الالف وان تجبها بثلاث وذكر على كذا في القول يعتبر وان تجبها
اي المقابلة المذكورة وذكر الالف بعلى والباء في القبول يعتبر بناء على انه ابتداء

وصحى اقاربه بالدين
لها وما اوصى لها من عين

في حق الكل لا كما اذا قال طلق نفسك واحدة فطلقت ثلاثا وعندها بناء وتماز في حق
الواحدة ابتداء واستيناف في حق الثنتين وانما يقعان بغير شيء بالقبول وقد يقع
هذا البيت في بعض النسخ المقيب قوله وليس في جواب طلقني فيحمل ترتيبه عليه وترتبه
على البيت الاول وليس في جواب طلقني ولك الف لزوم المال او في ذلك في جواب
طلقني بقوله طلقتك وانت طالق اذ في ذلك شك لاحتمال استعارة الواو للباء وان
كان ظاهرة وحقيقته انه امر بالطلاق واقاربا بالالف وطلاق ودعوى الف وعكس
ان بد الزوج بها بان قال انت طالق وعليك الف تطلق من غير قبول ورضا وهذا
البيت من المحققات لا كقوله خذ هذا العبد وعليك الف درهم ولا رواية في قوله
لعبد اذ الى العاوانت حروف في هذا اللفظ بحث مذكور في شرح البزدوى وحاصله
ان تقديره كن حرا وانت تؤدى الى الفاعل طريق القلب او انه حال مقدرة لا منتقلة وفي
شرح النووى رحمه الله واذا صار الواو للحال وهي بيان هيئة الشيء حال وقوع الفعل منه
او وقوعه عليه فيكون الحرية هيئة للتؤدى فلا يثبت الحرية قبل اداء الالف ويوجد
عند وجود الالف فيكون اداء الالف شرط للحرية دون العكس من غير نظر الى ان الاحرار
شروط وهذا الاعتبار غير اعتبار البزدوى وحاز في الخلع من جانبها شرط الخيار رضا
صاحبها من جانبها لا كجانبه وعندهما الطلاق واقع والمال لازم في الحال في الوجهين
ثم لا يثوق فبايجابها على ما وراذ المجلس ويصح رجوعها وينوق فبايجابها ولا يصح رجوع
وهذا يدل على انه نحو البيع من جانبها واليمين من جانبها والبيع يجزى فيه الخيار
انت طالق كيف شئت موقع تطبيقه تشاء او لا فاسمعوا تطبيقه رجعية نشاء
في المجلس او لا لان التخيير في الصفه مستلزم وجود الموصوف لا كقوله كرسيت وماتت

فان شامت في المجلس باينة او ثلثا موافقة لنية الزوج وقعت واصلها ان ما لا يقبل الانشاء
فحاله ووصفه بمنزلة اصله فينعلق بعلقه ولا مشية لغير المدخول بها عنده اصلا وعلا
لما نكح في اصل الطلاق ووصفه وقوله اخيارى اذا تكرر عم وان خصت هي التخيير
اذا تكرر اثلاثا عم بان طلقت ثلاثا وان خصت بان قالت اخبرت الاولى او الوسطى او الاخيرة
كافي تكرار التعليق بخود دخول الدار وكافي قولها اخبرت او اخبرت نفسي اختيارا او مرة او مرة
او واحدة او بولحدة لا كافي قولها اخبرت بتطبيقه او التطبيقه الاولى وليس في اخيارى
من الطلقات ما شئت شمول كلهما قسما في اخيارى خبر ليس شمول اسم لا كقوله خذ
من مال ما شئت فان من ههنا للبيان والمقام مقام اظهار الجود وموقع الولد ثلثه
بعد زمان اى قال في العدة جعلتها ثلثا ومن هذا يعلم انها مدخول بها صح اما السقطة
بتاويل ضمنت اليها اثنين تصحيحا للكلام وسياتي في باب محمد قوله وموقع الرجل لا يملك
ان يجعل ذلك باينا فيعلن حراما على كظهر اى ليس يصير طلاقا بالغرم اى ينيتها بل يكون
ظهارا اى شئ توى مظاهروا وزوجه ارتد معا كان الاظهار قائما ان رجعا معا
للتاكيد اذا الواو قد يحى بمعنى او والتشنية بمعنى المفرد ان رجعا اى عن الارتداد ورجع
الزوج وتزوج بعد ارتداده وحده لا كاليمن بالله يكون الرجل في قوله ان نكها في حرام صريح
وطيتهما والمصدر النيك واما الرفث والدخول والممس والمباشرة والوطى والافشاء
والايتان والقربان والغشيان والجماع والوقاع والنكاح فكنايات ويجوز ينوى به اليمن
كنية الطلاق وكقوله ان قربنك فعلى يمين وكقوله ان قربنك فانت على كظهر اى لا كقوله
ان قربنك فوالله لا اقربك حوليا حال الكلام لاحال القربان لانه انما منع لنفسه عن
القربان الاول فلا يؤخر التعليق المنع عنه ولا يصرفه الى القربان الثاني وثابت لا يلا اهل الذمة

بالله كحلقه على ترك القربان بالطلاق وفي المصنف بطلاق الضرورة ولا حاجة الى هذا التخيير
لان بطلان التعليق بالتطبيق عندنا انما هو في الثلاث والصور المنعورة غير منحصرة
فيه بل لا يضر ايضا بطلانه بالثلاث او العتاق لا كحلقه بالصوم والصدقة والنجس
لانه من اهل اليمن فلا يمكن له القربان الا بالحث وعدم لزوم الكفارة بعدم رفع الائم
في حقه ولا لعان ولا حد قال ابو حنيفة في نفى الحمل وان تلده نصف حول واقل
وقوله هو من الزنا كما في قوله ان كان بكر حمل فهو من الزنا وقالوا لان ولدته لاحل من سته
اشهر من وقت النفى وجب للعان وقول الشافعي في بابه وان نفى بحضرة الولادة
اى في اليوم او اليومين وفي رواية الحسن بن زياد في سبعة ايام ولم يوقت فيه وقتا فلعله
وصححا في الاربعين فافهم بل فوضه الى راي القاضى ووقته باربعين يوما وقت
بلوغ الخبر نحو وقت الولادة في الغائب عنده وعند ابى يوسف ان فات مدة النفا
الذى هو الاثر القوي للولادة يعتبر الاثر الضعيف وهو الرضاع وعند محمد يعتبر
مدة النفاس ح ايضا صح ولا صحة اى النفى حتى يجري فيه اللعان في الزيادة
اى على حصره الولادة وفي التبسين شرط اللعان بنفى الولدان يكون العلوق في حال
اهليتها للعان حتى لو علقت وهي امه او كافرة ثم عتقت واسلمت وقذفها بنفى الولد
لا يلاعن لان نسبته كان ثابتا على وجه لا يمكن قطعه فلا يعتبر بعد وان تمت
بنت اللعان لا كابنه عن ولد ذكر او انثى حتى ولا يصدق في الميت مطلقا اعنى
في الاول والثاني على النسب والميراث ويحد ثم ادعاء من نفى البنت فسد اى ادعواه
ويحد **س** حد تقديم ان شاء وتأخير الجزاء اى الشرط والتعليق بمشية بان قال
ان شاء الله انت طالق بغير فاء هو والفاء سواء اى الجزاء في صحة التعليق وعدم وقوع

كأخبره الأقوام أي الحيض من وقت الطلاق والعدة والأقوام في القرار لا الجمع بعد موت شيخ الدار في القرار أي بعد موت شيخ الدار في عدة الطلاق البائن أو الثلاث الواقع في مرض الموت للقرار من أن تترك لا الجمع بينهما وبين أربعة أشهر وعشرة أيام من وقت الموت وفي الزوجي عدة الوفاة فقط إجماعا وعدة الحمل بموت بعلمها القيام حسابها يوم الموت بالولادة بعد أقل من ستة أشهر طفلا شهرا دون وضع حملها أربعة وعشرة أيام صغيرة مرافقه بآنت فجاءت بآبن ولم تقر بشئ من الحمل وانقضت العدة فهو من الزوج إلى الحولين كما إذا أقرت بالحمل عند مضي ثلاث أشهر لا كما إذا أقرت بانقضاء العدة وفضل بالمجد عن المصنف عطفًا على الحولين ويجوز تقديره ويزاد ويشترط فضل بالرفع ربع الحول وهو ثلاث أشهر فيصير الكل سبعة وعشرين شهرا في الطلاق ذي الرجعة لا كما إذا أقرت بانقضاء العدة أيضا ونفيا بعد الشهور التسعة مبتوت من بعد حولين تلد فالزوج ما انفقه لا يسترد في الفصلين تشبيها بالسكوت بالاقرار بعد الشهور الثلاثة بانقضاء العدة وهو من الزوج إذا جاءت به في التسعة وإن أقرت بانقضاء العدة بعد الثلاثة إجماعا لأن قرار الحمل على الخطأ حاثنا إلى الاسترداد في نفقة قدر نصف الحول والابن منفي بكل قول لحمل ولادتها عليها عن زوج آخر حملا لا مرها على الصلاح مما أمكن ونصف الحول أقل ما يتصور فيه الولد مخرج فيه عن كونها معتدة الأول وإن لم تقر بانقضاء العدة والسكوت أصل يفهم من سكوت المصنف في هذه المسئلة وفي المقدمة لو قال أنت طالق سنية أو عدة أو عدة دلة أو حسنة أو جميلة فالظاهر الذي إجماع فيه للشرطية للوقوع كما في قوله أعدل الطلاق وأحسنه ولعله إلا أنهما فالأحسن في الوقوع يكفي في الأول ولا يكفي إلا في الوقوع

والإيقاع جميعا في الثاني لو قال إن قوتها فكل ما ما أمك في مستقبل فهو كذا كقوله ما اشتريته لا كقوله إن قوتك فعلى سجة بعد ذلك بسنة أو قال لا أقرب حتى اعتقه فليس بالإيلاء ما قد أطلقه أو حتى أطلق امرأتك كقوله حتى يادني فلان أو حتى يموت لا كقوله حتى يموت أو حتى تموت ولو مات ذلك العبد يسقط الإيلاء اتفاقا ولو باعه ثم اشتراه عاد الإيلاء عندهما من وقت الشرائن لم يبطأ فيما بين البيع والشراء وأدخلوا في الإيلاء في قوله لا أقرب أحديكما أو أحديكن مجهولة لا تعرب أي غير مبينة فان تبين بمدة قد انقضت المجهولة كالبيان إليه ولم تبين المرأة الأخرى منها أو منهن بمضي مدة باخرى إن مضت خاليه عن القربان لا كما لو مات أحدهن بعد المدة وعند تبين واليه البيان أيضا في المتعددة ولا يصح بيان قبل مضي المدة نظير تعليق طلاق أحدهن بمجيئ الغد حيث لم يجز بيان قبله لو قال أنت طالق إلى كذا فطالق للحال لا إذا مضى وهو قول زفر كما لو نوى التخييز لا كما لو نوى التأخير وعدم النية أصل يكفي السكوت عنه للبيان لفظ المصنفان دون لو ولهذا يخرجهم لو قال إن أكنها فهي كذا من قبل ذات طلق إذا شرط أني تطلق كما في قوله أنت طالق اليوم عدا حيث يكفيوا ولا يقع شئ لو قال كل امرأة لي فكذا دفعا بنظر العرس بان قالت له أنك تزوجت على امرأة فالغير عنى أي لا يطلق المحاط به وهما يقولان إن العبرة لعموم اللفظ لا بخصوص السبب لا يلتقي المتلاعنان أبدا عقدا وإن أكنها ثم عقد نفسه أو خرس أو خد في القذف أو أقرت المرأة بالزنا أو وطئت حراما وهو قول الشافعي وأصل خصيها أن الحكم المترتب على اسم يبقى بقاءه ونزول بزواله وأما قول أبي بصير ولو والسلام المتلعنان لا يجتمعان أبدا فعناء ما دام متلاعنين فيزول حكم حرمان الإجماع

يزول اسم الانعان كما يزول حكم قطع النسب بذلك **محصر** تطبيق جلي كل شهر مرة
ليس بمستون بيان الضد لمذهبها وهذا يكره بيان لمذهبها لا للصغيرة
والايسة وبطل الرجعة بالتيمم في آخر العدة منها فاعلم من المرأة المسلمة للسنة
الغير الولادة الماء للعنادة باقل من عشرة ايام بعد انقطاع حيضها الثالثة فيه وان لم
يشرع في صلوة ولا تتزوج بزواج اخر اتفاقا وقد رجح محمد التيمم على الطهارة بالماء هنا
عكس ترجيحه في باب الامامة حيث شرط الشروع في الصلوة بعد الاغتسال ولم
يشترط في التيمم وقد بين بعضهم الفرق بوجه ضعيف بركنه بضعفه بل اصل هذا
ضعيف ايضا فان المفهم من المختلف ساواة التيمم والاغتسال عند انقطاع الحيض
بمجرد فعلهما بلا اشتراط في الصلوة ويؤكد ما ياتي في قوله معناه قد يركب من غلطا
البيت وعندهما الانقطاع الرجعة حتى يصلي بالتيمم فرضا او نفلا وتفرغ في الصحيح
لتيمم فحمل التيمم ان يبطل محله برؤية الماء قبل الفراغ او يمضي هذا المقدار من الوقت
ويلزم عليها من احكام الظاهرات وتنقطع عن الكافرة بجمرد الانقطاع بالاجماع
صغيرة كالمقرة بانقضاء العدة بعد اربعة اشهر وعشر لا كالكبيرة معتدة الموت
نلد وذكر معتدة الطلاق مرفى باب ابى يوسف صغيرة بانث البيت ما دون نصف
الحول بعد اى بعد انقضاء عدة الموت اربعة اشهر وعشرة ايام يكون المجموع عشر
اشهر وعشرة ايام يستند الولد الى الزوج الميت وثبت نسبه منه فلما لم يتضح المراد
مقوله يستند الى بقوله فهو من الميت فاحفظ واجتهد ثم لما لم يتضح المراد به وهو
قصر المدة لثبوت النسب بل بقي احتمال ان عندهما لا يثبت النسب في تلك المدة اى بقوله
وثبت ايضا لدى الشيخين نسبه منه الى الحولين اى كنبوته في تلك المدة وقد مر مرارا

ان السكوت عن الاقرار بانقضاء العدة اصل من فهم عن سكوت المصنف لا يهدم الثاني
من الزوجين تطبيقا الاول والثنتين زوج مطلق لامرأة زوج متزوج اياها
بعده وهو قول الشافعي لانه نمائة للحرية بالنصر فيكون منهيما لها ولا انها اقبل الثبوت
ولا بى حنيفه وابى يوسف رجما الله قوله عليه الصلوة والسلام لعن الله المحلل
له المحلل له شماء محملا وهو المثبت للحل الكامل بمقتضى الاطلاق وله حمل على
المعهود الثابت في اية التحليل غاية ما في الباب انه اريد فيه شرط جالب للكرامة والولاية
والاية في حق المطلقة بالثلاث ولما ان ينسكا باشارة حديث العيلة المشهور المذكور
بعبارة الوطى وتمام تقديره مذكور في الاصول في مباحث الخاص من اقسام الكتاب
وله ان يحمل هذا الحديث ايضا على الاية بدلالة المورد حيث قالت امرأة رفاعه ابن
رافع طلقنى رفاعه ثلاثا ونكحت لعبد الرحمن الزبير واتمته بالغته فقال النبي عليه
الصلوة والسلام اريد من ان تعود الى رفاعه قالت نعم فقال عليه الصلوة والسلام
لا حتى تذوقى من عسيلته ويذوق من عسيلتك وان يدعى ثبوت اشتراط الوطى باشارة
الاية يحل النكاح عليه اعمالا للفظ في الحقيقة وحمل الكلام على الافادة دون
الاعادة اذ القعد يفهم من لفظ زوجا يحمله ايضا على الحقيقة دون المجاز والسمية
به باعتبار ما يؤول اليه غاية ما في الباب ان اضافة الوطى اليها مجاز بالتسبب ومطابق
الوطى فان ارتكاب مجاز واحد واعمال الحقيقةين اولى من ارتكاب مجازين واعمال
حقيقة واحدة ثم الاختلاف لاحد في اشتراط الدخول سوى سعيد بن المسيب
وقوله غير معتبر حتى لو جرى بينها وبين الزوج الاول تداع وتناكر بعد المفارقة
عن الزوج الثاني قبل الدخول بها فقضى قاض النكاح لا ينفذ بشرط مالك الازال

تمسكاً بحديث لعيله ونحن نقول الصغير يدل على كفاية ادنى الزوق وهو يحصل
بلا انزال محسوس ولا عبرة بادخال الذكر بمعدة الاصبع وتبعيتها ولا عنه بوطى الفخذ
ولا سحق المني بالان تحبل ولا عبرة بوطى غير كفوتزوج بغير اذن الولي وقدم في
شرح قول ابى يوسف لو نكحت من غير كفوفرضوا البيت ونقل ابن ابي ابي عن الشكليات
ان المطلقة بالثلاث قبل الدخول يحل لمن طلقها بلا محلل لانه اية التحليل في حق الموطوءة
وفيه اشكال فان سكوت العلماء عن استثنائها وتخصيصها مع مساس الحاجة
الى البيان واستغلامه ببيان تعدد طلاقها وتكرره بيان انها داخله في العمومات
الواردة في التحليل وفي مينة المفتى الثاني وسيأتى بقية الكلام في باب كل واحد
لوعلق المولى عتاق امته وطلقها زوجها بعد دونه غدوته قيل فتح العين اصح
فعكة من الغدو وحل بالشرط الجزاء ان راي ابي حنيفة الغدر اى رجعتها فيما
ابو حفص روى كما في قوله انت طالق ثنتين مع اعشاف مولا اياك وفيه البوسيلان
روى قوله نحو قولها ومن يقل في اليدين كلما نكحها في طلاق مبهما ان يتزوجها
ثلاثا ودخل كل عقد وهو في يوم حصل ثلاثا والمهر اربعة ونصف مهر واجب
ايضا معه ويوقعان ههنا ثنتين ويوجبان النصف والمهرين مبهما اى مطلق
عن القيد والوصف بالرجعي والباين ويفسره قوله وان يزد مع الطلاق باينا فقد
راوا وقع الثلاث كائنا وان يزد مع الطلاق باينا والمراد بالقييد باليوم وقوع
الوطى في العقد الثاني قبل مضي مدة العدة ليكون رجعه عندها اذ ذلك مبنى
الخلاف وهو مبنى على ان الدخول قبل النكاح بنكاح او شبهة دخول فيه عندها وباني
التقديرات يفهم من هذا حتى لو وقع العقد الثالث لغوا عندها واتباعا خسا من البور

فيما لا فرق الى الاجابة

خمسا مفعول اول لا يتبعوا نصف ما مفعول ثان له فان ينكح اى بعد الولد الثالث
والنفاس او بعده اذ الدخول في النكاح الاول ليس بدخول في النكاح الثاني عنده
والطلاق يكون سنيا في حال غير الطهر في حق غير المدخول بها فطلاق وان ينكحها
فثان يقع ولم يقع من بعد شئ فاسمعوا فان يقع بالكلام الثاني المقدس في ولادة
الثاني وهو قوله انت طالق للسنة لارتفاع الحمل المانع عن تعدد الطلاق السنى
ولم يقع من بعد شئ وان تزوجها ثالثا لان الكلام الثالث المقدس عند ولادة الولد الثالث
مصادق انقضاء العدة فلم يوجد الملك والاضافة اليه فيلغوا ووقعوا بعد النفاس
بعد الولد الاخير وابتدأه من الولد الاول عندهما ومن الاخير عنده الاول اى الطلاق
الاول لتاخره عن النفاس اذ هو موجود بعد الكل ليس يحل للطلاق السنى فيفرق الثلاث
على الاظهر بعد وعنده عقيب الولد الاول ليس بنفاس فهو محل للطلاق السنى ولا يطلق
الحامل للسنة الواحدة فلا تاخير ولا تعريق عنده واثنين في الظاهرين بعد فصولا اى
ابو حنيفة وابو يوسف والقول للمرأة انت طالق واحدة او لطلاق فارق او ثنتين
او ثلاثا لان الشك دخوله في العدد دون الايقاع كما في قوله هذه طالق وهذه اوهذه حيث
يطلق الاولى دون الاخريتين وقوله هذه طالق وهذا اخر اولا حيث يقع الطلاق دون
العناق لا كقوله انت طالق او لا فارق بين الزوج والزوجة وعندهما اذا وصف الطلاق
بالعدد بالايقاع وباطاله يظهر في العدد فيبطلان الوصف يبطل الاصل ولهذا لو قال
لغير المدخول بها انت طالق ثلاثا يقع ثلاثا ولو قال انت طالق ومات قبل ذكر العدد
او قال انت طالق ثلاثا ان شاء الله لا يقع شئ وموقع الرجعي لا يملك ان يجعل ذلك
باينا فاعلم ان البيت اى في العدة قبل الرجعة كما بعد ها وموقع الواحد ثلثة البيت

لو قال كلما ولدت يا باني
فطالقت طلاق السنة
فولدت ثلاثة في بطن
فواحد حل يا اول ابن
ولم يقع ثان بيان ومضت
بالثالث العدة منها وانقضت

وان يعلق رجل زوجته طلقاها بفعلها في صحته في صحة لا كوجود التعليق والشرط
في المرض ولم تجد بدا نحو الصلوة والصوم والاكل واشرب وكلام وطلب الحقوق بالخصوص
كما لو وجدت بدا نحو كلام زيد وجد التعليق في الصحة او المرض وحال علقه بفعله تحرم
عن وراثته كفعله حال صحته لو علق المذبح بالقلب لها الطلاق لم يقع بالكذب
بان قال ان تحبيني وتفضيني بالقلب فان طالق لا كالتعليق بالمحبة او البعض لا كالتهديق
الزوج لان التقييد بالقلب بطل كون اللسان خلف عما في القلب حصارا كالتعليق بمشية
الله لما ان القيد زايد لا خصا ص المحبة بالقلب فالاطلاق والتقييد عندهما سواء
وفي النهاية ان التعليق بالمحبة يقتصر على المجلس لما فيه من معنى التخيير يجعل امر الطلاق
الى اختيارها دون التعليق بالحيز وان الطلاق واقع فيما بينه وبين الله في صورة الكذب
في مسئلة المحبة دون مسئلة الحيز وان الطلاق مقتصر على وقت الاخبار بالمحبة
وقوعا وحكما به ويقتصر على اول رؤية الدم وقوعا لاحكامه وانما الحكم به بعد استمرار الدم
ثلاثة ايام او بعد انقطاعه بعد تحققه حيزا في قوله ان حضت حيضه او نصف
حيضه حتى لو تزوجت الغير المدخول بها بزواج اخرجين رات الدم يحكم بصحة تزوجها
بطريق التبين وفي التبيين انما يقبل قولها اذا اخبرت والحيز قائم فان القطع لا يقبل
قولها وانما لا تطلق ضررها اذا كذبها الزوج فان صدقها بطلق ضررها ايضا بمعنى في
تعليق طلاقها بحيزها ولو كانت حايضا وقت التعليق يكون التعليق بحيزه سوى
هذه الحيضة ولو قال اذا حضت غدا فانت طالق هو يعلم انها حايض فهذا على دوام هذه
الحيضة لانه لما علم انها حايض علم انه اراد به دوام هذه الحيضة فنطلق عند انشفاق الفجر اذا
دامت الحيضه اليه وكذلك لو قال لها وهي مريضة اذا مرضت فانت طالق ولو قال لها

ان مرضت غدا فانت طالق فهذا على الاول والصحيح انه اذا قال صححت فانت طلاق يقع
الطلاق حيث سكت لان الصحة امر ممتد فكان كبتائه حكما لابتداء فصار كل سكت بمنزلة
صحة جديده وكما لو قال اليصير ان ابصرت والقاعد اذا تعدت والقائم اذا امت والمالك
اذا ملكك فانت حر واما المرض والحيز وان كان امر اعتد الا ان الشرع لما علق بهذه
الجملة حكما جعل حالة المرض والحيز حالة واحدة وفي الوقعات رجل قال ان سررتك
فانت طالق فضرها فقالت سررتي هذا لا تطلق لظهور الكذب ولو اعطاها الف درهم
فقالت لم يسرني فالقول لها الاحتمال عدم الرضا الرجاء الفين وطعها وفيه اذا قال
لعبد المراهق اذا احتلت فانت حرا ولا مته ان حضت فانت صرة فاخير بوجود الشرط
عتقوا في القنية ان سرقت مني وبينهما رقيق فاخذت منه لا يحنث الا باخذ الزيادة من نفسها
ولو اقرت بالسرقة لا يحنث ما لم يصدقها الزوج بخلاف الحيز ونحوه لانه يمكن الوقوف
على السرقة في الجملة فلا يثبت بقولها بخلاف نحو الحيز قالت لي وجع البطن فانكره وقال
ان كان بك وجع البطن فانت طالق لا يقع بقولها كذا في الجامع الاصغر وقال برهان الدين
صاحب المحيط القول قولها كما في الحيز وفيه والمسرة كالمحبة وكذا العبرة باللسان
لا بالقلب بالكذب فيما بينه وبين الله كذا في المصنف ولعل معناه بالكذب في نفس الامر
اذ لا يحكم بالكذب ولا بالصدق فيما بين الناس والعلوم من تعليله الى الطلاق غير
واقع عندك مطلق لو كور الايلاء بان قال والله لا اقربك والله لا اقربك والله لا اقربك
في مجلس واحد للتشديد اي نور والتغليظ وهو الابتداء دون التكرار والتاكيد او نحو
شيئا تكرر الطلاق للتعدد لتعدد الايلاء كتكرار الايمان وكاختلف المجالس بخلاف
ارادة التكرار فان كلاما من اليين والايلاء واحد فيها حتى لو قرأها ثلاث كفارات

بالاجماع ولو لم يقربها اربعة اشهر تبين بطلقه بالاجماع ثم اذا مضت ساعة تبين
 بانخري ثم اخرى بمضى اخرى عندك الا ان يكون مدخول بها الاكما اذا قال اذا جاء غد فوالله
 لا اقربك قلها ثلاثا حيث يتحد الايلاء وينعقد اليهين عند مجي الغد **ح ش**
 وان يقل انت كذا ثم كذا ثم كذا اذا دخلت دارا بل اخر قول الجاهل التراخي منزلة
 ما لو سكت ثم استأنف لان التراخي راجع الى الوجود دون التكلم لم يتعلق كله
 بل اخره وكان تنجيز الطلاق سائر سائر اي باقى الاخر وهو الاول والثاني ويقع
 الاول في الحال ويلغو سائر في غير المدخول بها وعند ابى يوسف ينزل الاول عند وجود
 الشرط فيها ويلغو سائر بعد ما يتعلق الكل به واما في تقديم الشرط في الدخول فينعلق
 به الاول ويقع الثاني والثالث في الحال عند الامام وعند ابى يوسف التاخير والتقديم
 في حكم سواء وفي غير المدخول بها ينعلق الاول ويقع الثاني ويلغو الثالث عنده وعند
 ابى يوسف ينعلق الكل ينزل الاول ويلغو الباقي عند وجود الشرط **ح م** انت على
 مثل امي ان ذكر او كافي لا كقوله كظري او كبدن وما نوى شيئا فلو نوى البر والكرامة
 صدق ولو نوى الطلاق بانت فلاظهار بل هدر لانه منكر من القول وذو روقا يمكن
 الحمل على الصلاح وهو ارادة البر والكرامة ثم ان الظاهر تشبيه الزوجة او عضو منها باعتد
 به عنها او عن جزء شايع بعضو محرم عليه النظر اليه ممن يحرم كالحا ابا اتفاق وقيد
 الاتفاق المذكور في النهاية نقلا عن شرح الطحاوي احتراز عن الحرمة المؤبدة بالمعاهرة
 بالزنا وفي شرح المختار يكون مظاهرا عند ابى يوسف خلافا لمحمد هذا بناء على ان القاضي
 اذا قضى بجواز نكاحها ينفذ عنده خلافا لابي يوسف وفي المحيط لو شبهها ببنت من
 قبلها او بمسها بشهوة لا يكون مظاهرا عند ابى حنيفة ولا يشبه هذا وطنها لان حرمة

بأن تخرج تشيخا

اختلاف الضرفين

منصوص

منصوص عليها وحرمة الدواعي غير منصوص عليها وفي مسئلة الكتاب تشبيه الذات
 المستجمعة للصفات بالذات المستجمعة لها ولا رادة التشبيه عموم في محل بصله على ما ذكر
 في الاصول والناول بالعموم قطع في لا يحتاج الى النية وهذا المعنى يرجح قول محمد **ثم**
 طلقها في عدة فقد لغاوى اذا اشترت واعتقت زوجها البعض النسخ فلغرد
 اي بالاجماع وان يطلقها اي في العدة لغاوى في بعضها لم تعدد اي في حق وقوع الطلاق
 اي لم تظهر عدتها في حق الطلاق وانما يظهر اثرها في حق منع التزوج بزواج اخر وان يطلقها
 لغاوى وانما تركب بهذا التاويل لكون العدة واجبة بالاتفاق وانما لم يجعله عطف على
 ما تقدم بدون حرف العطف ليكون معناه لم تنقض عدتها بعد الخلو اذ اعى الجواب
 ح والفاء ليس بمفعول وجعل الواو زائدة خروج عن كلام العرب كذا اذا طلق منها
 جري اليها مسلا قبل انقضاء مدة العدة قدما جرت من قبله فليعلن اليها مسله
 مثل طلاق من اشترت امراته فاعتقته فطلقها في العدة ولا فيه قول الامام لانهما تبين
 والعدة غير لازمة عنده معتدة قد تركت من غسلها انقطع حبسها الثالثه لا قل من شق
 ايام وهذا يفهم من ذكر الاغتسال مضممة والاستنشاك كترك نحو اليد لا كترك نحو
 الاصبع لم ينقطع من بعلا فصحا في مدة ثم كح فقال بالقول الى المرأة صح اي
 لم ينقص مدة الرجعة في رواية عنه لان من زمان الاغتسال وزمانه من الحيض حتى
 لو وقع الانقطاع المذكور قبل طلوع الفجر من رمضان ولم يتمكن من تمام الاغتسال
 قبل الطلوع لا تصوم هذا اليوم وعن محمد ينقطع ولكن لا تزوج بزواج اخر احتياطاً فهو
 ما قالوا ذلك في ترك نحو الاصبع مولى بايلا يطلق عن النفقة والتقييد مريض الى
 من امراته على الابد وبانت بمضى اربعة ثم صح بعد مريض عاجز عن النفق بالفعل

اختلاف الآخرين

له بقا بقول بالوقت المعهود وهو مدة الايلاء اربعة اشهر بحسب اى حال مجيئه
ومجيئه مصية لامضى بعضه او في مدة يوم او ثلاثة ايام ثم نكح اى بعد ما مرض ثانيا
فقام بالقول صح لان كل مدة من مدلت ذلك الايلاء مستقلة على حدة وعند محمد جميع
مدة اليمين بمنزلة مدة واحدة في حق النوى فالقدرة على الاصل مدة تمتع عن الحلف
ولا يعود صحة الخلف بعود الفجر عن الاصل وان يقل انت ثلاثا الا بان تشاء الواحد
الا فلا فشات الواحد كان واحدا فلا يكون ذلك لغوا فاسدا كان واحدا كقوله
انت طالق ثلاثا لا واحدا الا ان تشاء واحد في اثبات شية الواحد بها لا كقوله الا
ان يقدره فلان ولا كقوله ان تشاء واحد فان طالق ثلاثا في حمل الا ان على الشرط
مجازا لكون الطلاق لا يثبوت وان كان اصله الغاية فيما يثبوت نساء مصرى ان طالق
مانوى العرس وهى من نساء مصره يقل اى يقول ابو يوسف عرسه لا طالق مثل دخوله
الدار بعد قوله كل من دخل هذه فامرته طالق بلانية نفسه خلافا لحد كذا في المحيط وفيه
ان الصحيح وقوع الطلاق بقوله طلاق على واجب دون العتق بقوله عتقتك على
وجب وناذر الصلوة بالعتق بالوطى لم يول على التحقيق وناذر الصلوة كصلوة
لجنازة وسجدة التلاوة في كونه مما لا يخلف به عادة لا كصوم والحج في كونه مما يلزم
بالنذر لو علق الطلقة بالمجامعة فاللبث في جماعها مراجعة وان يكن ذلك
بالثلاث يلزم مهر المثل باللباث باللباث بفتح اللام مصدر نحو اللبث وانما
لا يجب التحمل لشبهة الاتحاد وانما لا يعتبر اللبث في حق تكرار العقر في الوطى بشبهة لان
المناع المستوفاة بالاجل اجات بقومت بعموما واحدا **ح** **م** لو شرط التحليل في
العقد بان قال تزوجتك على ان حللك نصا او قالت ذلك كما لو اضر الثاني فقبل الاول

ان يخطب كل واحد منهما

للاول ولم يشترط في العقد لفظا وكما لو نوى التاجيل فالشرط جاز فيجوز على الطلاق بعد
الوطى اذا ابى والصحيح قوله كذا في الحقايق دليله قوله عليه الصلوة والسلام لعن الله
المحلل له وهذا يقضى صحة النكاح والحل للاول والكرامة ولعن النبي عليه الصلوة والسلام
بمعنى اعادة النفس في الوطى لعرض الغير بتلك الحمية ولهذا قال عليه الصلوة والسلام
هو التيسر المستعار وانما يكون مستعارا اذا سبق التماس من طرف الزوج الاول وهو عمل
الحديث وامام من طلب الحل من طريقة فلا يستوجب للعن وكذا الزوج الثاني لا يستغنى
اذا كان قصد الاصلاح بل يكون ما جورا فيه وفي النهاية لو خاف ان لا يطلقها المحلل ففاز
زوجك نفسي على ان امرى بيدي اطلق نفسي كما اريد فقال الرجل قبلت جازا لنكاح وكان
الامر يدها كذا ذكره الامام القمى تاشى وانما يظهر تحليل الثاني بالاحبال في المحبوب
والمغضاة وفي القنية عن الصدرين البزد وتين محمد وعلى ان سعيد بن المسيب رجع عن
مذهبه في عدم اشتراط الدخول في التحليل ومن احبال في التزويج للاول بالتحليل ولله
الرشوة بذلك سود الله وجهه ويبقى من البلد ولو اقر به فقيه يعذر بالخلوة والموت
والايتان في الدبر يقوم مقام الدخول في التحليل وهدم ما دون الثلاث وقد مر بعض
الكلام في باب محمد محلا وعند يعقوب فسد لكونه بمعنى النوقيت وجاز في قول الاخير
العقد ولا يحل للبدى بعد لانه استعجل ما اخره الشرع فيجوز منع مقصور بمنزلة
قتل المورث والمخلع بشئ مسمى معروف غير اودين او بشئ من المهر قبل الدخول او بعده
للاسقاط عند الضرر لكل حق لكل واحد من الزوجين على الاخر مما يتعلق بالنكاح
فحق طلبها المهر وحق استرداده نصف المهر واما الدين الواجب بسبب اخر
فلا يسقط عنى ظاهرا رواية وكذا الثقة العدة ونفقة العدة انما يسقط بالشرط

بالإتفاق في مؤنة الأرضاع بالشرط والنوقت كذا في الكفاية ذالوقعات امره المثلث
من زوجها على مهرها ونفقة عدتها وعلى ان تمسك ولدها منه ست سنين بنفقتها فلما
مضى على ايام ردت عليه الولد اجبرت على ان تمسكه بنفقتها ست سنين وان تركته على
زوجها وتوارت وهربت فللزواج ان ياخذ قيمة النفقة منها لانها امتنعت عن انقاع
بدل الخلع بوجب عليها قيمة البدل كما لو اختلفت على عبد وواى العبد كانت عليها قيمة
كذا المباراة بترك الهمة للنظم وان كان خطا في السعة اى المباراة بشئ من المهر او من غيره
نحو ما يتناى الخلع والفرق بينهما في اللفظ والعبادة بان يقول فيه خالعت وفيها برت
من النكاح الذى بينى وبينك فتقبل ولفظ البيع والشراء منزلة الخلع والمباراة في الصح
تأمل تدري فيما فيه من التفاصيل والوجوه الاربعه المذكورة في المطولات وفي المباراة
وفاق الثاني فعلى محل مسئلة المباراة باب محمد وفيه ما يخالف الشيباني فعلى هذا محل
مسئلة الخلع باب ابى حنيفة لان المصنف اعتبر افتراق الثلاث بالنظر الى مجموع السنين
وغيره موافقا من في رجب يحلف لا يقرب تلك للغضب للغضب للنظم ولو وقع
الايلاب بسبب الغضب غالبا حتى يتم صوم شعبان الاحب وعند يعقوب اذ يوم
ذهب الاحب للنظم ولكونه مرغبا فيه باحاديث كثيرة لفضائل حجة منه وما صام
فايلا موجب وهو لى الاخر لخال سبب منه اى من شعبان وجب اى ثبت لانه ح
يصير ممن لا يمكنه قربانها الا يلزم مشى لبقاء الغاية ببقاء اليمين على اصله للحال في
وقت الحلق بمنزلة قوله حتى اصوم شهر الكون القضاء بدلا لصوم شعبان فلا يتحقق فوات
الغاية على قوله فان صام شعبان او شهر اقبل معنى اربعة اشهر سقط الايلاء و ابو حنيفة يمين
صوم يمين شعبان بفوات الغاية يبطل اليمين لكون تصور المحلوف عليه شرطا في انعقاد اليمين

وبفاتيته عندك وعند محمد خلا لا بى يوسف وبذكر هذا الاصل في مسئلة الكوز
اذا صبت ماؤه وباحتمال بطلان اليمين قبل مضي اربعة اشهر يبطل الايلاء ابتداء لانه
يمكنه قربانها في الملا بلا لزوم شئ وقيل ثلث الحول شهر اكسب صوما لغا ايلاؤه
فليكتب اذنى زمان عدة تصدق فيه التى عند الولاد تطلق فيه اى في الزمان
التى متصل بنصدق عند الولاد يطلق اى بالعليق كذا في الشرحين وفي المصنف وتعين
صورة التعليق باعتبار انه لا ينصور في التخيير هي الثمانون بخمس يقرن فيما رواه محمد
بان يقدر حيضاتها خمسة ومائة فيما رواه الحسن بان يقدر عشرة عشرة والاظهر
خمسة عشر خمسة عشر والنفاس خمسة وعشرون في الروايتين جميعا والخمس والستون
عند الثاني بان يقدر الحيضات ثلاثه ثلاثه والنفاس احدى عشرة وحط احد عشرة
الشيباني التى قدرها ابو يوسف نفاسا واستثناء ساعة من الخط مضمرة سنة
من ليست يخص بعد ما توطأ بشهر في الطلاق فاعلم في الطلاق متعلق سنة
من ليست يخص وذلك لصعرا ولا ارتفاع فيما قبل البلوغ الى احد الاياس او بلوغها
الى احدى وهو ستون سنة او خمس وخمسون في الاولين يجب استيناف العدة لعروض
الحيض قبل تمام العدة ولا يجب بعد تمامها في الثالث المختار انها ان رأت دما قويا نحو
الاسود والاحمر القاني كان حيضها ويبطل الاعتداد بالشهر قبل التام لابعده وان رأت
صفرة او خضرة او تربية ففى استحاضة هو جعل مدار السنة والكراهة وجود زمان
تحدد الرغبة وعدمه ومن جعلناه مطنة براءة الرحم عن الماء وعدمها وفي انقطاع الحيض
ما لم تغتسل فرجعة الا زواج تبقى وتحمل ما لم تغتسل اى المسلمة بدلالة ان الاصل
في الخطابات للمسلمون والمسلمات سواء كانت ايامها عشرة اود ونها مضي عليها وقصولة

اولا وعندنا ينقطع بمجرد تمام العشرة في العشرة بمضى وقت يسع الاغتسال
في التحريم بعد الانقطاع فيما دونها وتخل اي الرجعة فان البقاء والحصول لا يستلزم
الحل نحو الطلاق حاله الحيض والبيع وقت النداء من المسئلة في باب في الصلوة
لوسافر الزوج من طلقها رجعية فالشرع قد اطلقها طلقها اي المسافرة بان
قال عليه الصلوة والسلام الزوج احق برجعته الناظر قوله تعالى ولا ترجعوا
من بيوتهن اي المطلقات طلاقا رجعييا لو ولدت معنة الوفاة بعد مضي عدة
المات لنصف حول لم يكن نسبه ذا منه وان لم تعترف بالانقضاء منه اي من الليت
كما لو اقرت بالانقضاء وثبت مولود لاقول من نصف من وقت مضي اربعة اشهر وعشر
تفاتي وان يقل انت حرام ونوى بقوله ثنتين صح واستوى حرام مثل ساير
نكاحيات ومن يقل انت الطلاق ان نوى بقوله ثنتين صح مثا قوله انت طالق
الطلاق او طلاقا واستوى اي استقر ولزم فان الصحة لا يستلزم لزوم نحو ما قبل
كما لو نوى الثلاث لانها فيها وبعضها وهو قول مالك والشافع لنا ان معنى التوحيد
مراعى في الفاظ الوجدان فلا يكون الا الفرد الحقيقي او الاعتباري والمثنى يعذرهما
كذا في الهداية وفي الاصول تورده هذا الكلام على المصدر المستنبط من الامر واسم
الفاعل وبيان قولك انت واحدة كسائر الالفاظ الواردة فيه من النكاحيات وعندنا
الواقع به وباعتدال واستبري رحمك رجعي وواصف الطلاق حين اوقعة بالطول
والعرض له المراجعة لا كالعظم بخلاف قوله من هنا الى الشام بائن عندنا والمثبته
بشي بائن مطلق عندنا حنفية وعندنا ان ذكر معه العظم كان بائنا قوله انت طالق
كعظم راس الابرة وعند زفران وصف المشبه به بالشدة او بالعظم كان بائنا والافور حتى

كذا في شرح ابن الملك نقلا عن المحيط وفي التوضيف بالحسن وبالعدو السنة يكون رجعييا
اتفاقا ولهذا الاصول زيادة توضيح في الهداية لا يبطل التعليق ثلاث تطليقات نحو
ان يقول ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا بالاطلاق والعضو منها قابل الطلاق اي
بالارسال بثلاث تطليقات شاذ هو الاطلاق الكامل كما لا يبطل بالاطلاق بما دون
الثلاث حتى تطلق بوجود للشرط بعد عودها من زوج اخر كدخول العبد بعد العود
من ملك الغير ولو قال كلما دخلت الدار فانت طالق فطلقت ثلاثا تطلق بالدخول بعد
العود من الزوج اخر عنده ايضا وعندنا لا يطلق في الوجهين ولو قال كلما تزوجت لا ينتهي
التكرار بل يثبت في كل مرة ولو بعد زوج اخر اتفاقا وفي رواية المنقبة عن ابي يوسف هذا
في المعينة واما لو قال كلما تزوجت مرة فهي طالق فلا يطلق المرأة الواحدة بالتزوج
في المرة الثانية وعلى هذا قوله كلما اشتريت هذا الثوب فهو صدقة وكل اشترت ثوبا
فهو صدقة وقد احققنا البيان هذا الخلاف قولنا لا ينتهي التكرار بالثلاث في كلما دخلت
دار ليت والعضو مطلق وان لم يعبر به عن الكل نحو اليد والرجل منها اي من المرأة كالغير
به عند الحنابلة الشايع نحو الراس والربع لا كالظفر والريق وهو قول الشافع لو وهبت
لزوجها ما قبضت من مهرها العين المثلثة قد اقضت العين للنظم والا فالعين نحو
العبد والدين نحو الانف سواء كذا في المصنف والظاهر انه احتراز عن الصورة الاتفاقية
من الصور الاربعة وطلقت قبل الدخول عزمتم لزوجها النصف المثلثة قد سلمت
اي نصف قيمته والحكم فيما وهبت قبل القضا في مهرها الدين وفي العين كذا
قبل القضا كل الدين وتفصيل المسئلة انها ما هية المثلث من النقود وسائر الموزونات
والمعدودات المتقاربة والمكيلات فانه يرجع عليها بمثل النصف او قيمته اتفاقا

لعدم تعيين هذه الاشياء في العقود والفسوخ فكانها وهبت له من مال اخر المهر المقبوض
 باقى عندها ولما هية ذلك الحيوان الموصوف او الثوب الموصوف قبل القبض فان القياس
 وهو قول زفران يرجع عليها بمثل النصف او قيمته ايضا اذ بالهبة تم تصرف القبض كما
 وان كان اسقاط ما في الذمة حقيقة فان المهر ليس كالبيع والتمس في كثير من الاحكام فلما
 وصل اليه حقه من غير جهة استحقاقه كان كأنها قبضة ووهبت له من ماله اخر
 لها زمان جهة الوصول الابرأ وجهه الاستحقاق الطلاق قبل الدخول وذكر في المختلف
 كأنها وهبت لاجنبي ثم وصل اليه من جهته وذلك لان اختلاف جهة الاستحقاق بمنزلة
 اختلاف العين واختلاف الذمة واتا هبة العرض المعين قبل القبض او بعد او الموصوف
 بعد فان ذكر التمسك بالقياس وذكر وجهه مرتين نظيره ادعاء رجل اتيه باب الامت
 وانكار المولى وادعاه تزويجهما منه فان اختلاف جهة الحل كان كاختلاف الامة فكان
 الرجل يقول وهبت لى ربحانة ويقول المولى لابل الربحانة او يقول زوجها منك ويقول
 الرجل بل الربحانة وكذا اختلاف جهة الولاية واشتبهها فيسقط حق استيفاء القصد
 عند محذووجه الاستحسان ان للمعبر حصول المقصود وهو وصول عين الحق المستحق
 لا ينافيه اختلاف الجهة ما دام بغير عوض فانه لو سلم البيع بيعا فاسدا والمغضوب
 الى المالك بطريق البيع او الاجارة او الاعادة او الرهن او الوديعة او الهبة يقع عن التسليم
 الوجوب ويلغو ما صرح به من البيع وغيره وكذا قال عمر بن قيس سمو ما شئتم فانه حراج
 حين قالوا نعطى ضعف ذكوة المسلمين واما انتفاء محل للامة فلعدم اثبات كل ما ادعى
 لا لاختلاف الجهة هذا هو التفصيل الموافق للنظم والهداية والمختلف والجمع وقد وقع
 اضطراب في كلام ابن الملك في هذا التفصيل ولا يصح في الثلاث السنة بان قال في طرهما

انت طالق السنة منية وقوع من جملة الى اخره بل يقع في اوقات السنة كما اذا لم ينو
 وعندنا يقع في الحال وهو نظر الى كونه بدعي في الايقاع ونحن نظرن الى كونه سنيا في الوقت
 حيث ثبت وقوعه بالسنة وهو قوله عليه الصلوة والسلام طلقت امكم ثلاثا والباقي
 اثم على اليكم لمن قالوا ان ابانا طلق امنا الف تطلقه وفي متى ما لم اطلق لو ذكر تعليق طلاقا
 اى لو علق ثلاث طلاقات واستمر اى استحكم في البر وايقاع الواحدة وصلا لم يبر اى لم يصدق
 في يمينه بل يقع الثلاث وهو مذهب القياس لوجود زمان خال عن التطبيق وهو ان
 التكلم بان انت طالق قبل ان يلفظ بالانفاق ونحن نظريا الى كون استثناء زمان التمكن
 من البر مقدار الكون اليمين للبر وعند الابانة المعلقة بالباين الناجز غير ملحق
 الابانة اشارة الى ان المعلق هو السبب دون الحكم وهو البينونة بخوما بقوله الشافع
 المعلقة قبل البين الناجز اى التام المنقضى من من مجز الشىء بالكسراى نقض وتم
 اريد به السابق وقوعه القائم عدة سواء كان بطريق الارسال او بتعليق اخر غير ملحق
 وان وجد الشرط في العدة كما لو وجد بعد ها وكما لو ابانها ثم خالها او عكس والفرق عندنا
 ان في الابانة يمكن جعل الكلام الثانى على الاخبار عن زوال الوصلة دون ماتا زعنا
 فيه من صورة التعليق ولا نسلم ان المحلية زائلة في العدة واما الصريح فتعين للاشياء
 شرعا فلا يكون الامكان والاحتمال المذكور موثرا فيه وطلقة قبل قدوم من ذكره عدة
 مستند لا مقتصر لقوله قبل رمضان بشهر واما قوله قبل وفات من ذكره فقد مر في
 ابى حنيفة واطول العرسين عمر في المستقبل طالق في ساعى هذا مطلق وفي الشرح قيد
 بالثلاث فصل بهذا الحق بهذا المذكور في الاستناد الى تلك الساعة عند موت المرأة
 وذكر في غير المدخول بها تطبيقه ونصفا قبل الدخول واحدا لا ضعفا مثل قوله واحد

مطروحة لم يمت طلقت امكم ثلاثا

وعشرين في وقوع الوحدة والتعدد وهي الثلاث هنا كقولها واحدة وواحدة في العطف
والترتيب لا كقولها احده عشر واثنى عشر تطبيقه في وقوع التعدد وهي الثلاث هنا
ايضا قلنا انه كلام واحد معنى لا يمكن ان يعبر عنه باو جز منه وقد يعبر عن النظر بالثنين
وعند ذكر غايته معدود لا يدخل الحدان في الحدود كما في قوله بعث من هذا الحائط
الى هذا الحائط حتى لو قال من واحدة الى اثنين لا يقع شئ عندك وقد مر ذكر اختلاف الثلاثة
في باب الامام في قوله وانت ما بين كذا الى كذا البيت وطائفتين في ثنتين ان به الضرب
ثلاث فاستبين لاي اذ انوى الظرف بخلاف ما لو انوى الجمع استعما الى معنى مع نحو ما
في فادخلوا في عبادي فانه يقع الثلاث فيه اجماعا وهو اعتبار بحرف الحساب ونحن
نقول الضرب يوجب تكثير الاجزاء لا زيارة العدد فلا يزيد على الثنتين وكل يوم
طال قانت اذا لم ينوشيا كما ان انوى الثلاث كان للتعدد اذا اى يقع الثلاث في ثلث
ايام وعندنا يقع تطبيقه واحد وما كذا اى ليس للتعدد وليس كالمسئلة الاولى
قوله انت كذا اليوم وغد وعكسه اذا زاد العدد وعندنا في تقديم الغدي يكون
للتعدد والفرق احتمال الاخبار باللاحق عن السابق دون العكس وكفاية الواحدة
للايضاف بها كل يوم بلا احتياج الى التكرار ونحن قلنا في غد في اليوم لعكسه
تعدد يا قوم لو شهد اطلق بعض هؤلاء عينا ولكنها نسبنا قبلا عينا كما لو شهد
على طلاق احد من غير عين والفرق عندنا اقارها على غفلتها في الاولى دون الثانية ثم
الطلاق المبهم والعنق المبهم يحجر المبهم على البيان بناء على انه اظهر من وجهه اى حكم
مخصص بالموقع لانه زال في حقه لانقضاء الابهام في جانبيه ونخرج من مات بعد الاطاع
عن كونه محلا للبيان بناء على انه انشا من وجهه اى في حق حكم مخصص بالحمل لانه غير نازل

في حقه فلو ابرم الطلاق في الاربع قبل الدخول بهن وبين بعد تزوج الخامسة صح
نكاحها العدا لجمع بين الخمس عملا بالوجه الاول لانقضاء حكم المحل وهو العدة ولو بعد
الدخول بهن لم يصح نكاح الخامسة لوجود الجمع بين الخمس عملا بالوجه الثاني لوجود
حكم المحل وهو العدة من وقت البيان باعتبار الانشاك في الكشف فخلا عن الزيادات
وفي المحيط لونسى لا يقرب الكل احتياطا لان العمل بالتحريم في الفروج غير صحيحه ولو قرب
واحدة تعينت الاخرى للوقوع اوبقى الايقاع مبهما في الاخر محلا بفعله على الصلاح ولو
عين من مات بعد الايقاع صدق في حق الوقوع فلا تراث منها ولا يصرف الوقوع عن الباقي
لتعيتها للوقوع طاهرا اوبقى الايقاع مبهما في الاخر ايضا ويرث من ميراث امرأة مات
قبل البيان بالفعل الذي للغير منه بدا ولا بد له لوعلق الزوج طلاق امرأته بالفعل
من غيرها في صحته من غيرها كفعل نفسه الذي له بدا ولا بد له منه كان التعليق
في الصحة او المرض ان كان الفعل في المرض وكفعلا الذي وجد في المرض بعد التعليق
منه ولا بد لها منه وان كان التعليق في الصحة فكذلك عندنا حنيفة وابي يوسف خلا
ولمجد كان قرار فعله في علته في صحته كتعليقه مرضه في علته لا كفعله في صحته ولا مل
ان المعلق بالشرط كالمجنون عند وجوده فيصير ايقاعا في المرض قلنا بل لكن حكما لا قصدا
ولا ظلم الاعن ظلم قصد بخلاف الصور الغير المذكورة من الفصول الثلاثة المنسعبة الى
السنة المنقسمة الى ثمان عشرة وجها باعتبار فعله وفعله وفعل غيرها باعتبار لزوم
كل وعدم لزوم وباعتبار وجود التعليق والشرط في الصحة ووجودهما في المرض ووجود
التعليق في الصحة والشرط في المرض فان في بعضها الارث القاضى وفي بعضها الحرمان
طلقها بعبد فقبلت فقيمة العبد عليها حصلت والاختلاف من جميع المال لاثنته في ماله اعتلال

ومرض موتها عن جميع المال لكونه معاوضه لان البضع بعد ما لا عند الدخول فملك
 الفروج فكذا عند الخروج كثر المريض عبدا بمثل قيمته وكثر وجه امرأة بمهر مثلها وعند
 عن الثلث لكونه تبرعا وان يقل ان شئت فقل انما كذا فاشأت طلقت فاحكما كذا اي طلقا
 فشاءت احدها طلاق نفسها وحدها طلقت هي وحدها كما في قوله ان ركنها اذ ابتيكا
 او دخلتما داركما ونحو مركبا القياس هنا للعرف اذ هو يقتضي انقسام الاحاد على الاحاد
 فيه ونحو القياس ثمه وهو ان تشاء كل طلاق نفسها وطلاق صاحبها وطلاق
 انت غدا ان شئت كقوله ان شئت فانت طالق غدا في طاهر الرواية عن ابي حنيفة
 لا كرواية ابي يوسف عنه في الامالي ان قال فاجلس للتوقيت وتقييد المشية بالجلس
 والطلاق بالغد لا للتوقيت المشية والطلاق الى الغد لو جوزت في يومها وبعد غد
 فردت الاول والثاني فسد فسد اي ارتدا اختيارها بعد الغد كاختيار اختيار اليوم
 كما في قوله اليوم وغدا لو طلق زوجتي ان شئت لا يقتضي بالجلس التوقيت ويملك
 عزله لانه توكل اذ لم يعتبر قوله ان شئت لانه انما يعمل بمشيته كما في قوله عدي
 هذا ان شئت وعندنا يملك باعتبار ذكر المشية اذ المالك هو الذي يقصر عن مشية
 نفسه بخلاف البيع فانه غير قابل للتعليق فيبطل ذكر المشية وفي المحيط لو قال طلق
 امراتي ان شاءت لا يصير وكيل ما لم تشاء ولما المشية في مجلس علمها فاذا شاءت
 فصار وكيلها فطلاقا فاما يقع في مجلس مسيتها وهذا مما ينبغي ان لا يفعل عنده
 ومنع التكفير جبا وخصا وقطع اذ نين لما قد نقصا اي الاعتاق فكفارة الظهار
 لكونهم مستهلكين لوجوب كمال الدية في كل من هذا النقصان ولم تعتبر بقاء جنس
 المنفعة ونحو تغبر والفى للحرم بالقول اذ كان تمام مرة اربعة اشهر من وقت الايلاء

الى الاداء بلح هو اعتبار العهر شرعا ونحو اعتبارنا القدرة حقيقة ولو ذكرت سنة مستثنا
 يوما كما في قوله الا نقصان يوما او ينقصان يوما فماذا ان ذلك اليوم ختم وكنت موليا
 اي منصرف الى اخر ايام السنة كما في الاجازة اما الوقربها وقد بقي من السنة اربعة اشهر يكون
 موليا اجماعا لو قال لا اقرب احدي هولا هل يسقط الايلاء وطى البعض وانما يسقط
 اذا كان الايلاء من واحدة منهن لا اي لا يسقط بل هو مول في حق البواقي كما في قوله ولمن
 منكن لو قال لا اقرب احدي الاربع ايلاء بعد الثلاث فاسمع لا يبطل الايلاء ان بان به
 ثلاث مرات تفكرت فقه بعد الثلاث اي بعد وطئهن ومحت بالاتفاق بالوطئ بعد
 وطئ الثلاث منهن وهو القياس كقوله لامراته وامته والله لا اقرب كما فانه لا يصير
 موليا حتى يطأ الامة وعندنا يصير موليا منهن فلو مضت اربعة اشهر بلا قربان بقي
 جميعا وهو الاستحسان به اي بالايلاء الغير الموقت والموقت باكثر من ثلث مدات
 الايلاء ثلاث مرات بمعنى ثلاث مدات الايلاء فامل انها بناء على مسئلة النجيز
 وبثبت الفرقة من غير قضائها بعد اللعان منها قد انقضت من غير قضائها وعندنا يفرق
 الحاكم وينفر بينهما ع ارسال طلاقات ثلاث جملة او تفريقا في ظهرها واحد بلا رجعه
 بينهما حل اي حلال لا يكون عاصبا به ولكن منافق للاستحباب والاصل ان المشروعية
 لا يجمع الخطر عنده وعندنا المشروعية في ذاته لا ينافي الخطر بمعنى في غيره نحو الطلاق
 في حالة الحيض وللطلاق عضوها محل حتى الدم والشعر وقد مر في باب زفوف في الواقعات
 رجل قال امراته دبرك طالق لا يطلق ولو قال فرجك يقع وكذا هذا في غنق الجارية ومبطل
 جبر طلاقه مفعوله الاجبار ثم قروا العهد الاظهار اي الاكراه مبتداء كطلاق
 الصبي والمجنون والنائم وكالاقرار به بذلك لا كطلاق السكران على الاصح من مذهبه

واختار صاحب المجمع عدم وقوع طلاق السكران على مذهبه ولهذا الحقناه قولنا
وهكذا في الشارب بالاسكار تسوية بين المكره والنايم في انتفاء القصد لنا قوله عليه
الصلوة والسلام كل طلاق واقع الاطلاق الصبي والمجنون فبقي طلاق السكران ولكره
في عموم صدر الكلام وايضا يدعي في السكران معنى الزجر ثم انه لا يتجدد باقراؤه في سكره
بما يوجب حد لغيره لانه لقيام سكره مقام الرجوع الا ان فعل حالة السكر لان الفعل
لا يحتمل الكذب هذا اذا بالمحرم واما اذا سكر بالمباح فلا تعتبر تصرفاته لانه بمنزلة
الانغماء وفي السكر يشرب المحرم اكرها قليل لا يقع طلاقه وقيل يقع كذا في المنفى قلنا
الاقرار انما يقبل اذا تزوج صدقه ولا رجحان له عند الاكراه حتى لا يثبت المحرم بالاقرار
بالرضاع بالاكراه وتثبت بالارضاع به وسيأتي تمام التقدير ولا يجوز النذر والعنا
البيت في كتاب الاكراه قروا وجمع قروا بفتح القاف العدة المذكورة في قوله تعالى وللطلقت
يتربصن بانفسهن ثلاثة قروا الاظهار وعندنا الحيض بكسر الحاء وفتح الياء جمع حيضة
وبعد تسك الفريقين بالخبر قلنا يلزم على قوله ابطال العمل بالخالص وهو قوله ثلاثة
باعتبار عدة الطهر الذي وقع فيه الطلاق من الثلاثة والحال انه ناقص في بعض الطهر
ليس بطهر لانه في اللغة اسم لما تخلل بين الدين ولهذا لا تنقضي العدة بطهر واحد باعتبار
تقطيعه ثلاثا ولا يضرنا لزوم ذلك المحذور باعتبار عدم عدة الحيضة التي دفع فيها
الطلاق لان الاصل في بيان الخالص حكم الطلاق الواقع في طهر لاجماع فيه وغيره
ثابت بالقياس عليه ثم ان ضرورة عدم تجزئ الحيضة توجب تيممها بتمام الرابعة
دون بعضها وترك مقتضى الخالص في الفرع بالضرورة ليس كتركه في الاصل بالضرورة
فان اكمال الطهر ببعض الرابع منصوص وقول صاحب التفتيح ان بعض الطهر لو كانت طهرا

في الاول كان طهرا في الثالث ولا تنقض العدة بمعنى بعضه صحيح يقويه ما ذكره الفقهاء
في التلويح ان الامور المستمرة تحت العدة كما ينوقف على الانتهاء وينوقف على ابتداء نحو
اليوم الواحد بالنسبة الى اول النهار واخره فاطلاق الطهر الواحد على البعض من الاول
بجرد الانتهاء الى الحيض وعدم الاطلاق على البعض من الثالث بمجرد الابتداء من الحيض
تحكمه فيظهر مضعف قول منصور القاء في شرح المغني ان الاول قد انتهى بالعدة فلا
يعدان بدخل تحت العدد بخلاف الثالث والخم فسخ عندك لا يلحقه الطلاق الصريح
والباين المعلق قبل الخلع كالتجوز والطلاق بعو الفرقه بخثار البلوغ والعنف وعدم الكفاة
وكما في غير المدخول بها وكالطلاق بعد العدد بخلاف الطلاق بعد الفرقه باباء الزوجة
عن الاسلام فان الخلاف فيه على العكس وليس للبينة الغير الحامل الانتفاق
كالشوفي عنها زوجها الا كالرجعية وهو نظير الى انها مرتبة على الملك وعن الى انها جزء
الاحتيااس حتى يسقط بخروجها من بيت العدة وتعود بعودها وفي الواقعات المختلفة
بنفقة عدتها لا يخرج في جوارحها بالنهار في المختار لانها هي التي ابطلت حقها في النفقة
فلم يصح الا بطلان فيما يؤدى الى ابطال حق الشرع وهو حرمة الخروج نهارا في العدة بفعل
من نحو الوطى والمس والنظر الى الفرج الداخل لشهوة مع القدرة على القول ولا يصح
الرجعة بالفعل بشرطها الاشتهاد عند القول بلفظ راجعها واسكنها والا لانها
لانه في معناه ولفظ هي عندي كما كانت او هي امرأتى بالنية لكونه غير صريح في ذلك
ولو تزوجها في العدة يكون مجانا عن الرجعة لتعذر العمل بحقيقته النكاح عند محمد و
يفتي وعندنا في حيفه لا يكون رجعة لان انشاء النكاح في المنكوحة باطل فلا يثبت
ما في ضمنه كذا في النيسين وفي القنية وكذا وطها بعد النكاح لانه بناء عليه ثم ان الفعل

الوُدَى إِلَى الرَّجْعَةِ مِنْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ رَجْعُهُ أَيْضًا عِنْدَهُمَا خِلَافًا لِابْنِ يَوْسُفَ كَذَا
 قَالَ الْقَاضِي خَانَ وَقَوْلُ الشَّافِعِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الرَّجْعِيَّ يُحْرِمُ لِلْوَطِيِّ وَالرَّجْعَةَ
 انْشَاءَ النِّكَاحِ دُونَ اسْتِدْمَةِ الْمَلِكِ عِنْدَهُ فَلَا يَفِيدُ فِيهَا الدَّلَالَةَ لِأَنَّ سَقَطَ الْحَاقِ
 أَلَا أَنَّهُ لَاحْتِاجُهُ إِلَى وَطِيِّ وَلَا مَهْرٍ وَلَا رِضَاهَا وَذَكَرَ فِي شَرْحِ ابْنِ الْمَلِكِ أَنَّ اشْتِرَاطَ الشَّهَادَةِ
 قَوْلُ مَا لَكَ أَيْضًا دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى عَقِيبَ ذِكْرِ الرَّجْعَةِ وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مَعَكُمْ
 وَخَرَجْنَاهُ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ وَتَجِبُ مِنْ أَمْرِ مَا لَكَ حَيْثُ لَمْ يَشْتَرَطِ الشَّهَادَةُ فِي النِّكَاحِ
 وَشَرَطَ الرَّجْعَةَ وَمَوْقِعَ الرَّجْعِيَّ لَا يَجَامِعُ فَإِنْ فَعَلَ يَغْرِمُ الْعَقْرَ وَلِزْمِهَا عِدَّةٌ أُخْرَى
 مِنْ وَقْتِ الْإِصَابَةِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي هَذَا نَظَرُ إِلَى لَفْظِ الرَّدِّ وَالْوَدْنِ لِإِعَادَةِ الذَّائِدِ وَخَرَجَ
 إِلَى لَفْظِ الْأَمْسَاكِ الْمَشْعُرِ بِاسْتِدْمَةِ الْقَائِمِ وَإِلَى لَفْظِ الْبَعْلِ حَتَّى تَزُوجَ حُرَّةً فِي عِدَّةٍ
 أَمَّا فَلَهُ أَنْ يَرَجَعَ الْأَمَةَ لَهَا ثُمَّ الْكُتَايَاتِ أَيْ لِلْمَرْأَةِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ لَهُ أَيْ الطَّلَاقُ وَلَوْ جَعَلَ
 كَمَا فِي قَوْلِهِ اعْتَدَى وَاسْتَبْرَأَ رَجْعًا وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ فَالطَّلَاقُ مُعَقَّبٌ لِلرَّجْعَةِ وَأَمَّا مَرَجَ
 بِنَفْسِهَا كَمَا فِي الصَّرِيحِ يَصِيرُ فِيهَا وَرَقَهُ مُنْصَفَ الطَّلَاقِ لِأَرْقَاهَا وَالْأَصْلُ بِالطَّلَاقِ
 أَيْ رَقَهُ يَنْصَفُ الطَّلَاقُ عَلَى الْإِطْلَاقِ سِوَاهُ كَانَتْ زَوْجَتُهُ حُرَّةً أَوْ أَمَةً وَعِنْدَنَا رَقَاهَا
 مُنْصَفٌ سِوَاهُ كَانَ زَوْجَهَا حُرًّا أَوْ عَبْدًا أَوْ مَعْنَاهُ الْأَصْلُ أَنَّ الزَّوْجَ مُنْصَفٌ لِلْأَحْكَامِ
 أَلَّا أَنْ اعْتَبَارَ رَقَهُ أَوَّلَى رَقَاهَا وَلَوْ نَوَى الثَّلَاثَ بِالطَّلَاقِ كَمَا فِي قَوْلِهِ أَنْتِ طَالِقٌ
 الطَّلَاقُ وَقَوْلُهُ أَنْتِ بَايِنٌ وَالْفَرْقُ أَنَّ الطَّلَاقَ فِي الْأَوَّلِ مُقْنَضٌ وَلَا عَمُومَ لَهُ عِنْدَنَا
 بَلْ نَعْتَ فَرْدٌ لَا يَحْتَمِلُ الْعِدَّةَ وَفِي الثَّانِي عِبَارَةٌ وَلَهَا عَمُومٌ وَإِنَّ الْبَيْنُونَ مَشْنُوعَةٌ إِلَى الصَّغَرِ
 وَالْكِبَرِ طَلَحَ أَنْ يَقْعَ بِهِ الطَّلَاقُ بِالْنِيَّةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ أَنَا مُنْكَرٌ بَايِنٌ أَوْ عَلَيْكَ حَرَامٌ وَالْفَرْقُ
 بَيْنَ قَوْلِهِ أَنَا بَايِنٌ وَقَوْلِهِ أَنْتِ بَايِنٌ حَيْثُ لَا يَقْعُ الْأَوَّلُ حَتَّى يَقُولَ مِنْكَ الْخُصْمُ

وَصَلَّتْهَا بِدُونِ وَصَلَتِهِ بِهَا حَيْثُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَهُ نِسَاءٌ أُخْرَى وَبَاطِلٌ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ
 إِلَى وَجُودِ الْمَلِكِ بَانَ قَالَ أَنْ تَزُوجَكَ فَانْتَ طَالِقٌ أَوْ مَنَى نِكَحَهَا فَمَنَى طَالِقٌ وَهَذَا بَغْيٌ عَلَى
 أَنَّ الْمَعْلُوقَ هُوَ الْحَكْمُ عِنْدَهُ وَعِنْدَنَا السَّبَبُ بِالْإِطْلَاقِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا فَصَلْنَاهُ وَهُوَ خَيْرٌ
 عَنْ قَوْلِ مَا لَكَ فَإِنْ عِنْدَهُ يَجُوزُ فِي فَضْلِ التَّخْصِصِ دُونَ التَّعْمِيمِ وَقَوْلُهُ لِحَسَانَتِهِ أَنِّي رَاجِعٌ
 فَانْتَ طَالِقٌ تَعْلِيلٌ بِالتَّزْوِجِ بِحَازِلٍ كَذَا فِي الْمَحِيطِ وَكُلُّ انْتِزَاعٍ لَزْمٌ مَعَ عِدَّةٍ بَوَاطِلٍ بِشَبْهِهِ بِالنِّكَاحِ
 أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٌ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِ الْعِدَّةِ الْأَوَّلَى وَقَدْ مَرَّ قَوْلُهُ فِي وَطِيِّ صَاحِبِ الْأَوَّلَى فِي عِدَّةٍ
 لَمْ يُمْضِ بِمُدَّةٍ مِنْ تَوَفَاتِ الطَّلَاقِ حَاصِلُ الْخِلَافِ رَاجِعٌ أَنَّ الرُّكْنَ فِي الْعِدَّةِ عِنْدَهُ الْفِعْلُ
 وَأَدَاءُ الْعِبَادَةِ وَالْمُدَّةُ نَحْوُ الْمَعْيَارِ وَعِنْدَنَا التَّرَلُّ وَمَعْنَى الْعِبَادَةِ تَابِعٌ وَيَسَعُ وَقْتُ وَلَمُدَّ
 تَرَكَ أَعْمَالًا كَثِيرَةً وَعَقَّبَهَا فِي عِدَّةٍ التَّحْرِيمُ بِغَيْرِ الْعِدَّةِ بِالتَّعْمِيمِ أَيْ الطَّلَاقُ الْبَايِنُ كَالرَّجْعِيِّ
 لَوْ مَاتَ زَوْجُ الْحَامِلِ الصَّغِيرِ فَأَمَّا عِدَّتُهَا الشُّهُورُ الشُّهُورُ لَا وَضَعَ الْحَمْلَ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ
 ابْنِ يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَحَيْضُهُ عِدَّةٌ أَمَّا الْوَلَدُ بِالْعِنَاقِ بِمَوْتِ السَّيِّدِ وَالْعِنَاقُ إِذَا لَمْ يَكُنْ
 مَنُكُوحَةً أَوْ مَعْنَةً لِأَنَّ تَصَرُّفَ بَرَاءَةِ الرَّحْمِ يَحْصُلُ بِأَحْيَاؤِهِ لَا كَعِدَّةِ الطَّلَاقِ وَفَوْقَهُ
 الْعَيْنُ فَسَخَّ الْعَقْدَ كَرَدِّ الْمَبِيعِ بِالْعَيْبِ وَعِنْدَنَا طَّلَاقٌ وَفِي فِرَارِ الزَّوْجِ بِالثَّلَاثِ
 لِأَحَقِّ لِلْمَرْأَةِ فِي الْمِيرَاثِ بِالثَّلَاثِ الْبَيْنُونَةِ عِنْدَهُ أَمَّا يَكُونُ بِالثَّلَاثِ أَوْ بِالطَّلَاقِ عَلَى
 مَالٍ وَلَا تَرْتَفِعُ فِيهِ وَفِي الْخُلْعِ لَوْ جُودَ الرِّضَا مِنْهَا فَتُعِينُ الثَّلَاثُ لِلْفِرَارِ وَالْخِلَافُ فِيهَا
 فِرَارُ الزَّوْجَةِ عَنْ مِيرَاثِ زَوْجِهَا أَنْ تَرْتَدَّ وَهِيَ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ فَيَرِثُ مِنْهَا وَمَرَضُ الْمَوْتِ
 مَا يَكُونُ الْمَلَالُ فِيهِ غَالِبًا وَمِنْهُ انْكَسَارُ السَّفِينَةِ وَالْأَحْضَارُ لِلْقَصَاصِ وَالْبَارِزَةُ
 لِلْقَتْلِ خَارِجُ الصَّفُوفِ وَنَحْوُ ذَلِكَ وَفِي الْقِيَةِ مَرَضُ الْمَوْتِ مَا نَحَاقَ الْمَرِيضُ عَلَى نَفْسِهِ
 أَلَا هَلَاكٌ فِيهِ وَإِنْ مَاتَ فِيهِ بِجَهَةِ أُخْرَى لِأَنَّهُ بَانَ بِمَوْتِ الْمَرِيضِ بِالْقَتْلِ أَوْ غَيْرِهِ وَالْمَحْضَرُ

للقتل بالحوف واشتقاق المرارة او غيره ومنكسر السفينة بالبرد او امتناع التماس
او غير ذلك وواقع ظهار اهل الذمة وعودة الامساك دون الغزمية لكونه اهلا
للاطلاق ويكفر بالعق وعندنا غير واقع لكونه غير اهل للكفارة التي هي العيادة
لا يعنق المظاهر المكاتب والمكافر المدبر فيما استوجبا اى من كفارة الظهار مثل
كفارة اليمين والصوم كفارة القتل كالمرتد مثل المرتدة وكالمدبر وام الولد وكالكاتب
التي ادى شيئا من بدل الكتابة وفي الغير المشهورة عن امتنا يجوز اعتاقه لكونه
بطريق النجس وماله شر القريب قاصدا كفارة الظهار فافهم راشدا اى الى
انه مثل الاتهاب وقبول الوصية كالارث وشر الخلق بالعق بلائنه كذا كفارة
عند الخلق بل عند الشر او الى انه مثل سائر الكفارات الامساك بعد الظهار والسكوة
زمان امكان الطلاق وان مات بعد السكوت المذكور دون الغرم على جماعتها حتى
يسقط الكفارة لو مات بعد موت قبل التكفير او لا يجب لو لم يغرم على ذلك وهذا
بناء على ان الظهار سبب لترك المرأة او لترك جماعتها حتى يكون العود ضد ذلك ثم ان
الحرم بالظهار لا يرتفع بسبب الا بالكفارة حتى لو ارتدت وطقت بدار الحرب ثم سببت
فاستراها او طلقها ثلثا بعد زوج اخر لا يحل له وطئها ولا تكفير كذا في شرح المجمع
لابن الملك وقد مر بعض من هذا الكلام في قوله مظاهر وزوجه ارتدا معا البيت
والتي بعد موت الايلاء في ولم يجز فلاقضاء وكان لها طلب الجماع او الطلاق
بعد اربعة اشهر لا لوليها ولا لسيد الامه فان استهل لا يهمل اكثر من ثلثه ايام فان
جامع ولا امر بالطلاق فان طلق ولا يطلق عليه السلطان وهذا الصريح من ان معز
ليطلق قول والقياس ان يكون الامر في الظهار هكذا بان يؤمر بالتكفير والجماع بطليها

وانما بين التفريق او بمعنى المدة مع سقوط مطالبة الزوج بالوطئ حكما بعد حصوله
مرة جزاء من الشرع بما ترك مقضى الديانة وظلمها بحسبها بخلاف عروض العنه ورقها
لا يوجب النصف لمدة الايلاء منها فاعرفا ولا يكون النقص باللسان بالسقم مسافة
البلدان مسافة البلدان اراد به مسافة لا يقدر ان يصل اليها في مدة الايلاء
وليس بالشهادة اللعان لكنها الفاظه ايمان فيشترط فيه اهل اليمين دون الشهادة
وعندنا شهادات مؤكدة بالايمان مقرونة باللعن فاهله اهل الشهادة ومنهم
الفاسق والاعمى لانها من اهلها حتى انعقد النكاح بهما وثبت الفرقة باللعان من عند
اى من عند الزوج قبل لعان الثاني اى لعان المرأة وعندنا لا يثبت ما لم يفرق القاضي
بعد فراغها من اللعان والنكاح فيما بين فراغها وبين التفريق فاسد لا يقع لا يجب عليه
المحد بوطئها اشتبه عليه الامر او لا وبه نص محمد في الاصل كذا في النبين وهذا يدل
على وجوب تجديد النكاح لئلا يترك نفسه ح فخذ لكن المذكور في شرح ابن الملك انشاء
الوجوب المذكور ويوجب اللعان في الحبل من قبل وضع الحمل اى في الحال وانما الخثار
هذا اللفظ للاشارة الى مذهبي يوسف ومحمد واما ابو حنيفة فقد مر قوله في قوله
ولا لعان قال في نفى الحبل البيت لو شهد الزوج عليها بالزنا في غير حالة الفذف مع
الشهادات الثلاث لم يجز من الرجال الثلاثة وقد روى فيلا عن ولا يحد وظهر قوله
حد في القذف والولد العاقل في التفريق يلحق اى الابوين ينفي بالتفريق بين امة وبيه
نحو الطلاق ينفي اى يخار ويعد نفيا لا كغير العاقل ولا يمكن لم يبلغ سبع سنين ولا يمكن
كدر الاختيار واكثره اما اذا قل بان اخثار الام بعد اختيار الاب فانه يجوز اليها
وعندنا الام ثم المجد اولى به حتى يستغنى وبها حتى يحض والخلع فسخ وعلى الذميمة

في قوله ان يذكر الطلاق او ينوي بخلاف عدم النية وترك ذكر المال فانه لا يفسخ ولا طلاق فيه بالاتفاق لانه من الحكايات الا ان ذكر المال معنى عن النية في حق الفسخ عند وفي حق الطلاق عندنا وتبين بالنية وترك ذكر المال مجازا اجماعا ولا اثر لنية الفسخ عندنا واثر كونه فسخا عدم الحرمة الغليظة بالخلع ثلاث مرات والطفلة المحل والمجنونة في المنية اى في عدة الموت وليس في البيت حداد فاعلم في اصح قوله كالرجعة ولا من الزوج الذي ارضعت زوجته لبن ولد ولد غيره رضاع فافهم في احد قوله وقول مالك لنا قوله عليه الصلوة والسلام لعائشة رضيت الله عنها ليبلغ عليك الفلج وفانه عمك من الرضاعة وكانت ارضعتها امرأة اخيه لها ان الحرمة لشبهة البعضية وانما اللبن بعضها ودليلنا وهو ثبوت البعضية بين الزوج والزوجة وكون جزاء الجزاء جزاء واستثناء الزوجين عن الحرمة لكان الضرورة بطول التقدير مذكور في الاصول في مباحث حرمة المصاهرة استأجر العرس التي منها له طفل رضيع جاز هذا فافهم وانهما اجنبية في عدم وجوب الارض عليها كما في ولد من غيرها وعندنا لا يجوز لظهور قدرتها بالاقدام على ما كان من حملة مصاحح البيت التي كانت واجبة عليها وانما كانت غير مجبورة عليه لاحتمال عجزها عنه وكذا المعتدة عن رجعي وفي المبانة روايتان عن ائمتنا **ك** وليس تفريق الثلاث سنة بل واحد لا غير فاعلمنه فاعلمنه اى الحكم المذكور او الهاء للسكنى والاستراحة لوقال من نكحها فهي كذا ان خصها صم وان عم لغا ان خصها مصر او قبيلة او صنف الكون الجمالة الفاحشة مانعة كذا في المصنف في المختلف وفي شرح الجمع لما فيه من تعريض نفسه على سد باب استراحه البضع عليها وعند الشافعي لا يصح مطلقا لانه تطليقا في الحال عند فلا يصح بدون الملك

جوابه ما مالك

وعندنا يصح مطلقا لانه يمين في الحال فيصح بدون الملك والوصل بالطلاق ان شاء الله لا يقتضى تعديل حكم العلة فان الحكم للعلة الموضوع له يثبت معها اذ لم يوجد مانع ولم يوجد مانع ولم يوجد لان الله تعالى لم يشأ طلاقها بما جرى التطليق على لسانه لا كالتعليق بمشية افسان غائب لا يوفق عليه قلنا المنازع فيه تعليق وليس بتطليق بل باطل عند محمد حتى اذا كان قال قبل ذلك اخلعت بطلاقك فانك طالق لا تطلق به ايضا عند خلافا لابن يوسف وفي المحيط لو سكت قد اما يتنفس الانسان او عطس ثم قال ان شاء الله صح الاستثناء لكان العذر ولو حرر لسانه بالاستثناء ولم يكن مسموعا يصح عند الكرخي ولا يصح عند الهذلي وفي الزيادات وقال انت طالق بمشية الله او بارادته لا يقع لانه يستعمل للتعلق ولو قال لمشيية الله او لارادته يقع لانه للتعليل ولو قال بامر الله يقع للحال لانه للتحقيق ولو قال بامر الله او في ارادته لا يقع لانه مجاز عن الشرط لو طلق من طهرها مئدة فالاشهر التسعة مكث بعد مكث بعد لينظر ارجل لو كان لعدم الياس عنه والظهور في هذا الوقت عادة وبالشهور الثلاثة بعدها اى بعد التسعة معند لكونها في معنى من لا يخص كاليسة والصغيرة لا يمكن تخصر لو غفقت في مفسح الطلاق لم تزد عدة بالعناق بالكسراى صريحه كما في البيت والموت وفي اختيار النفس للخيرة وفي الحكايات ثلاث نيرة للخيرة بقوله اختيارى نفسك طلاقات ثلاث نيرة اى ظاهره الوقوع بلا توقف نيتها ونية الواحدة لا يعتبر في حق المدخول بها وعندنا في الاخبار لا يصح نية الثلاث وفي باقي الحكايات سور الثلاث فثلاث والا فواحدة ولو قال طلقت نفسي في جواب قول الزوج اختيارى

فالمذكور في النهاية انما رجعية وفي الكافي شرح الوافي الصواب بانها باينة لان العامل
في وصف الطلاق تحييز الزوج دون ايقاعها الا الطلاق الذقبل الدخول يذكر
وفي فرائد الزوج ارت عند قبل نكاح الغير بعد العدة قبل نكاح الغير بيان لمذهبه
اذ نكاح الغير اسقطت حقها برضاها لا اعتراضها عن الزوج الاول بعد العدة للاثلة
الى مذهبنا انها لا ترت بعدها من مس من ظاهر منها قبل ان كفر بالا طعام
حل فاعلمن بالا طعام لا كاعتاق والصيام وهو نظرا الى كون الاطعام مطلق
عن قيد التقديم على المسيس لوقال انتن كظهر احمى فحسبه كفارة في الحكم كما
وفي الايلاء قلنا هي فيه حرمة الاسم وذكره واحد وفي الظاهر لانها المحرمة وهي
منعدة للبعد دهن فينعدد المنى والحكماء اللذان اى حكمها الزوجان عند مشاغل
وقعت بينهما يملكان الفرقة اى التفريق حكما على الزوجين بين الفرقة اى بلالها
الرضا هما به دلالة قلنا ما رضيا الا بالاصلاح وهذا ليس باصلاح وامرأة
المفقود بعد اربع اعوام فقد تفرق اسمع انما انت الاعوام بتاويل السنين ومعا
يفرق القاضي بينه وبين امراته ومعددة الوفاة ثم تزوج من شاءت لان عمر
هكذا قضى في الذي استهواه الجن بالمدينة ولانه منع حقها بالغيبة كما في الايلاء
والعنه فيؤخذ الاربع من الايلاء والعام والعنه عملا بالشبهين ولنا قوله عليه
الصلوة والسلام في امرأة المفقود انها امراته حتى ياتيها البيان وقول على فيها هي
امرأة ابليت فلنصبر حتى تستبين موت او طلاق ولان النكاح عرف ثبوت والغيبة
لا يوجب الفرقة والموت في حيز الاحتمال فلا يزول النكاح بالشك وعمر رجوع الى قول
على ولا معتبرا بالايلاء لانه كان مجعلا فاعتبر في الشرع موجلا فكان موجبا

للفرقة ولا بعد وجود الوطى مرة لا يضر المنع والا لزمان يضر به عروض العنة
بعد الوطى وليس كذلك ولا معتبرا ايضا بالغنة لان الغيبة تعقب الاوية والغنة
فلما نخل بعد استمرارها سنة كذا في الهداية ثم بالنظر اما هذه الوجوه القوية ينبغي
ان لا يقضى بمذهبه لان شرط جواز القضاء بالمذهب المجتهد فيه ميل القلب
الى قوة الادلة دون مجرد الهوى اللهم الا ان يؤيد دليله بفساد الزمان واعتياد
الناس ترك الشواب في البيوت معلقات معرضات على الزنا واتخاذهم الغيبة في اكثر الامار
ادطا فاقضاء الاوطان في الاقطار احيا فاميل قلب القاضي الى دليله فيقضى
بالفرقة شفعة عليها وحفظها من الزنا وجراله ومن كان في قصده ذلك يكون
ذلك نظيرا استحسانا العلماء تفريق الحاضر العاجز عن النفقة ونظيرا كون عمل
القضاء اليوم على انه يقضى بالنفقة على الغائب كحاجة الناس والقضاء بالنفقة
على الغائب مجتهد فيه لزوم في القينة القاضي المقلدا اذ قضى على خلاف مذهب لا ينفذ
وانما اختلاف الروايات في قاض مجتهد اذ قضى على خلاف مذهب ورواية وسيأتي
مسئلة المفقود في كتابه مرة اخرى وفي الواقعات قالت لزوجها انت برى من
نفقتي ايدا ما كنت امراتك فالبراء باطل الا اذا كان فرض القاضي لها كل شهر مقدارا
معلوما فيصحب الازد في حق لشهر الاول فقط وكذا اذا قالت ابرأتك من نفقة سنة
وقد كان فرضها القاضي نفقة كذلك ولو قالت بعد ما مكثت شهر ابرأتك من نفقه
ما مضى وما يستقبل براء من نفقه ما مضى وما نفقه ما يستقبل بفدر نفقه
شهر فقط ونظيره رجل استاجر غلاما بخدمة كل شهر عشرة دراهم ثم ابراه المولى من
اجر الغلام لا يبرأ الا من اجر شهر رجل طلق امراته ثم صالحته من نفقة عدة ان كانت

عدها بالشهر حجاز الصلح وان كانت بائناً لا يكون العدة معلومة في الاول دون الثاني
 كذا في مسئلة الابرأء عن الفقه يكون ابراء قبل الوجوب مطلق في غير المفروضة وفي
 حق ما وراء الشهر في المفروضة ولا تطلق امراته وهي فاطمة بنت زيد الجرجانية بقوله
 فاطمة بنت عمرو طالق ولا بقوله فاطمة بنت زيد الفرغانية قال طلقت امرأتك فلانة
 بنت فلان وسميتها بغير اسمها لا تطلق الا بالنية ولو قال فلانة بنت فلان طلاق
 وسميتها باسمها ونسبها الى غيرها لا تطلق الا بالنية ولو قال انت طالق لا قليل ولا
 كثير ان قدم القليل يقع ثلاث وبالعكس واحدة وقوله بوشد ودم من الفاظ الصريح
 وقوله قودم من الفاظ الكناية ولو قال ان دفعت من مالي الى فلان فانت طالق لا تطلق
 بدفع ما ينحل الزوج بمثله ولا لا يضائق في اعطائه ويقع الطلاق بقوله ان كان اللعب
 بالشرط نجح حراما فامراته طالق لان حرمة ثابتة باقرار الصحابة وبالقياص الصحيح
 والكوسج من كانت اسنانه ثمانية وعشرين والمخارانه من كانت حبة خفيفة غير
 منصلة ويقع الطلاق بقوله انا بري من نكاحك دون قوله من طلاقك رجل قال
 ان لم اشبعك من الجماع فانت طالق فجامعها ولم يفارقها حتى ازل لم يقع الطلاق ولو قال
 من له نساء حلال الله علي حرام وقع على كل واحدة منهم تطليقة رجل اقراه طلاق امراته
 منذ سنين مثلاً فان كذبت المرأة وقالت لا ادرى يجب العدة من وقت الاقرار وان
 صدقته قال محمد في الاصل يجب العدة من وقت الطلاق والمخار للشع انه يجب
 العدة من وقت الاقرار زجراله لكتمه ولا يجب لها نفقة العدة ومونة السكنى لاقرها
 ان لاحقها في ذلك ولها ان تأخذ منه مهرها ثانياً بالدخول كذا في الوقعات ولو قال لها
 خذي طلاقك فقالت اخذت طلقت سكران اعطى امراته درهما فقالت تأخذ مني

اذا صحت فقال ان احدث طالق لا يطلق ما لم يأخذ بعد الصبح وقوله قد
 طلقك الله او اعتقك الله تطليق واعناق رجل قال لو اديت ان تزوجت امرأة مادمتما
 في طالق فتزوج امرأة طلقت ولو تزوج امرأة اخرى في حياتهما لم تطلق ولو قال كل امرأة
 او هو في طلاق كل امرأة تزوجها فاذا ما حيين فان مات احداهما فعن محمد انه يسط
 اليمن وبه اخذ ابو الليث رجل قال اذا طلقك اليوم فلانا فانت طالق ثلاثاً فطلقها ثلاثاً
 على مال ولم يقبل ومضى اليوم طلقت فلانا في الروايات الظاهرة وروى عن ابن حنيفة انها
 لا تطلق وعليه الفتوى رجل قال لها لك الطلقات الثلاث او عليك او تراسه طلاق
 او اوج طلاق سكا تطلق ثلاثاً رجل طلق امراته ثنتين فقال رجل اطلقها ثلاثاً
 فقال نعم واراد الكذب فله الرجعة والامسالة وليس لها ان تطاوعه اذا سمعت قوله
 اذا شهد ذلك استثنيت موصولا وهو لا يذكر ان كان من عادته لا يذكر ما جرى
 على لسانه عند الغضب بعمل يشهد بهما ولا فلا رجل قال ان غسلت ثيابي فانت طالق
 فغسلت لغافه او كمه او ذيله لا يحنث ويدخل اللفافة في الوصية بالثياب رجل
 قال لمحنثه لا تسافر حتى تطلق ابنتي فقال دختر تراسه طلاق فلم يخرج حتى قال
 له انوا امراتي وانما نويت ابنتك الاخر صدق ديانته لا قضاء قال ان اكلت من مال
 خنتي شيئا فامراته طالق لا يحنث باكل خبز جعل في عجينه عجين حامض للخن ولو قال
 ان شربت من شرابه او اكلت من ملحجه فجعل في عجين فاكل منه لا يحنث ايضاً امرأة قال
 عند اداء الزوج عن الطلاق اذهب فاتزوج فقال شوي كرخاوي كرخاوي وخواهي
 سه لا يقع لانه امر بالمعصية مع بقاء النكاح قال انت طالق على دخولك الدار ان قبلت
 يقع والا فلا لانه استعمل الدخول استعمال الاعواض فكان الشرط قبول العوض

قبول العوض لا وجوده امرأة سمعت زوجها طلقها ثلاثا او كان قال ان شربت من
المسك فانت طالق ثلاثا فشرى وصح شربه عندها وزاده خارجا من مجلس الشراب
فجد وشهد واعدا الحاكم بما زاده فالحاكم لا يقضى بالفرقة بشهادة من لا يعاين
الشرب وينبغي ان تجهد في الفرقة بالغدار وغيره فان لم يتخلص وهو يقصد ان مقرها
ولا يقدر ان تدفعه عن نفسها الا بقتله يسعها ان تقتله بالدواء دون الجرح لثلاث
يجب الفصا ص ولا يقتل نفسها كذا في الوقعات رجل قال لامرأته ان غرت من
الضرة او الجارية او عاديتهما فانت طالق فغارت او عادت يقلبها ولم تظهر بطلا
وقولها لا يطلق قالت كابن تينجشيدم جنك از من باز داران لم يطلقها الا براء من
للمر لان هذا جعل المهر عوضا عن الطلاق عادة رجل له على آخر درهم ثمن شيء
فقال ان احدث ثمن ذلك الشيء فكذا يبحث ياخذ غير الدرهم مكان ذلك الثمن
رجل قال ان حلفت بطلاقك او اقورت لك بعشرة دراهم فكذا يبحث لقوله ان يترك
فانت طالق ان شالته وقوله لك على عشرة دراهم الا درهما يبحث بمجرد الجماع في
قوله ان اغتسلت منك جنابة فانت طالق قال لابنه ان تركت تعمل مع فلان فكذا
بترجده النهي اذا كان بالغ لا يقول معه الاب رجل قال اكرجز از ترزن كنم او قال
جز از نو مرزن باشد فهي طالق فتزوج امرأة ثم اخرى تطلق الاولى دون الثانية
لانتهاء اليمين ولو قال هر زن في تطلق الكل قال انت طالق خمسين تطليقه ففالك
يكفي ثلاث لك والبواقي لصواحبك وله ثلاث نسوة سواها تطلق ثلاثا ولا يقع
عليهن شيء لكون الصرف لغوا لكونه صرف للغير رجل قال لامرأة له ان دخلت الدار
فنسائي طواق فدخلت طلقت هي معهن ولو قال لامرأة له امر نسائي بيدك او قال

طلق اي نسائي شئت لا يكون لها ان يطلق نفسها قالت تركت مرري عليك على ان
جعلت امرى بيدك ففعل ذلك فمهرها قايم ما لم تطلق نفسها ولو قال جاري على هذا
على يعتق عبدك فلانا فوضي بذلك ودفع الجارية اليه لا تكون الجارية له حتى
تعتق عبدك قال انت طالق نصف تطليقه وثلاثها وربعا يقع تطليقتان هو
للخيار لانه متى جمعت هذه الاجزاء زاد على تطليقه واحدة والجمع من الفضول
من طرف المرأة مع ضمان المال تطليق الزوج على المال والمال على الفضول وشرط
الوقوع قبول الفضولي ولا يشوقف على قبول المرأة الا ان يكون بلا ضمان عليها فالك
زوجت منك نفسي فقال انت طالق يقع ولو قال انت طالق لا كذا في المعنى
والواقعات رجل قال ان تزوجت امرأة وامرت ان تزوجينها فهي طالق فامر رجلا
فزوجها اياه لم يطلق لان الحلال اليمين بالامر وعدم بقائها وقت التزويج وكذا قوله
ان خطبتك او تزوجت قال ان فعلت كذا ما دامت في نجاري فامرأته طالق فخرج
من نجاري ثم دخل وبفعل لا يبحث لانتهاء اليمين قال انت طالق ان شئت وان ليت
فسكت حتى فانت من المجلس لا يقع رجل اعتق عن ظهاره عبدا امر بضيان كان
يرجا ونخاف يجوز وان كان يخاف فقط لا يجوز قال ان قريبك فعبدى هذا حر
ففرق القاضي بالايلاء ويان انا العبد حر الاصل بطل الايلاء وانفسخ التفريق
التفريق طلق الوكيل بالطلاق ثلاثا فان نواه الموكل صحت والا فلا عند ابن حنيفة رضي
حلف بطلاق امرأته ان يقضى حاجته زيد له ان يكذب زيد في قوله حاجتي ان
تطلق امرأتك رجل ادعى على اخر الف درهم وقال امرأته طالق ان لم يكن لي عليك
الالف وانكر الاخر وقال امرأته طالق ان كان لك على الالف واقام المدعى البينة على حقه

فوق القاضي بين المدعى عليه وبين امراته هكذا انقض عن محمد ولم يحك خلاف وذكر
في إيمان العيون خلاف فقيل عند أبي يوسف فرق وعند محمد لا فاذا فيه عن محمد
روايتان فيفتي بأنه مفرق فلما قام المدعى عليه البينة انه قد اوفاه الف درهم
قبل دعواه وكان لفرق القاضي بينه وبين امراته باطلا لانه تبين انه اخطا فيه
وتطلق امرأة المدعى ان زعم انه لم يكن له على المدعى عليه الا هذا الف لانه تبين
انه حانت واما اذا اقام المدعى البينة على اقرار المدعى عليه بالالف لم يفرق القاض
بين المدعى عليه وبين امراته لان الاقرار يحتمل يصلح للحكم بالالف دون الحكم بالطلاق
قال صاحب الوقعات هكذا ذكرنا وفيه نظرا قال ابنة فلان طالق ولم يستم
باسمها او قال زينب طالق وله امرأة اسمها زينب وتسبها الى بيها او امها او ولدها
ولم يستم باسمها ثم قال لم اعن به امراتي طلفت ولم يصدق لانه خلاف الظاهر
الا من امرأة فقال لا اخرى اشركك في ايلاتهما لم يصح ولو قال طاهر منها ثم اشرك
اخرى فيه صح اذا قال للرجل قل لا امراتي انها طالق تطلق قال او لم يقدر ولو قال
لها قولي لها قولي انا طالق لا تطلق ما تعل لانه امر بالانشاء والاول امر بالاجار
وقوله اية امرأة اتزوجها يقع على الواحدة الا ان ينوي الجميع والحق بعضهم قوله
هر كذا من زني كذا بزي كذا بكل امرأة وبعضهم باية امرأة وهو المختار قال لها استنكف
منك فقالت كالبزاق في الفم فارم به فقال تف تف ودعي البزاق وقال رميت
ونوى به الطلاق لا تطلق كما لو بال ونوى به الطلاق ويقع الطلاق بقوله لم يبق
بين وبينك عمل اذا نوى به الطلاق قال ان فعلت حراما فانت طالق وجرت على
لسانه كلمة الكفر ولم يعلم بوقوع الفرقة حتى اقاما على ذلك لم يحك لان اليمين

انصرف الى الزنا عرف لا الى كل فعل حرام والوطى على تأويل النكاح ليس بزنا لوجود
الشبهة قال عند الرجعة زدت مهر كصح بشرط قبولها الزيادة وكونها معلومة
ويقع الطلاق باللفظ به بالاكره دون الكتابة قال طلق امراتي بمحض رائي فلان
او بمحض شهود او قال بيع عبدى بمحض الشهود فطلق وباع لا بمحض فلان ولا شهود
جاز ووقع والضربة بيد لا تنعد باعتبار الاصابع وباليدين بنعد باعتبارهما
والطلاق الكثير ثنتان والاكثر ثلاث وقوله المرأة على حرام اقدار بالايلاد وقوله انت
على حرام انشاء الايلاد قالت انت قوطبان فقال ان علمت ابني قوطبان فانت طالق
لم تطلق ما لم تقل علمت انك قوطبان لان علمها انما يعلم بخبرها كخبها وبغضها وحبها
ولو قال اعرتك طلاقك فقالت طلقت نفسي يطلق قالت طلق فاشار اليها بثلاث
اصابع واراد بذلك ثلاث تطليقات لا يقع ما لم يقل بلسانه ولو قال انت طالق
واشار اليها بثلاث اصابع واراد الثلاث لا يقع الثلاثة ما لم يقل بلسانه لانه
الطلاق لا يقع بالضمير وهذا يدل على ان القاء الاحجار الثلاثة ليس بشئ وهو
الوقوع في عرف اهل زماننا قيل له اعنقت عبدك هذا فاومأ براسه اى نعم
لا يعنق ولو قيل له هذا الصبي ابنك فاومأ براسه اى نعم ثبت منه لا
ثبوت العنق يتعلق بالعبارة والاشارة لا يقوم مقامها الا عند العجز وثبوت النسب
لا يتعلق بالعبارة وسيأتى نظير هذا في كتاب الاقرار في مسئلة الصدق وفي كتاب
ادب القاضي في ادب المفتي ولو باع منها تطليقه بمهرها وهو يعلم انه لا مهر لها بان
كانت قد وهبت له او خالها على ما في البيت من الشاع وهو يعلم انه لا امتاع فيه
يقع الطلاق مجانا رجعا قال للرجل طلق امراتي فطلقها بمهرها ونفقة عدتها

ان كانت مدخولها لا يجوز لانه خالف الى شرو هو البينة وهو الغنى به وفيه
اقاويل غير هذا قال بعت طلاقك منك فقالت اشتريت يقع مجافا رجعيًا ولو كان
مكان الطلاق نفس يقع باثنا الزيادة في بدل الخلع وبدل الصلح عن دم العمل باطلة
تزوجها بمهر مسمى فابانها ثم تزوجها بمهر آخر ثم خالها على مهرها يسقط المهر الثاني
دون الاول ولو لقنها بالعربية حتى قالت اخذت منك بالمهر ونفقة العدة وبراءة
عن المهر والنفقة وهي لا تعلم بذلك ان قبل الزوج صح الخلع وان لم يقبل لا يصح
وبرئ الزوج عن المهر والنفقة فيما مضى لان ذلك تفويض من الزوج والتفويض
لا يصح بدون العلم كالنوكيل فاذا قالت اخذت نفسي منك بالمهر ونفقة العدة
كان هذا ابتداء ايجاب منها فيصح وان لم يعلم ذلك لمن طلق او اعتق او دبر بالعربية
وهو لا يعلم معنى ذلك واذا صح ان قبل الزوج صح والا فلا ويراء الزوج عن المهر والنفقة
فيما مضى فالبراء صريح والمخار ما ذهب اليه بعض المشايخ انه لا يصح الخلع ولا
يقع براءة الزوج ما لم تعلم المرأة ذلك لان الخلع معاوضه فصار كالبيع والعموم لولا
بعنا واشترينا وهم لا يعلمون ذلك لا يصح فكذلك هنا بخلاف العتق والطلاق
والنذير لان ذلك ليس في معنى المعاوضه بل اسقاط والبراء عن المهر والنفقة اسقاط
لكن اسقاط يحتمل الاقالة والفسخ فصار شبه البيع لاشبه الطلاق والعتاق
والنذير فلا يصح من غير علم وسياتي نظير هذا في كتاب الاقرار في مسئلة الصك
طلقها ولم يعلمها ثم اعلمها فالعدة من وقت العلم بخلاف ما اذا مات الزوج الجهرت
كلمة الكفر مغايضة على زوجها او فرار عنه تحريم وتعزير خمسة وسبعين وليس لها
الا التزوج بهذا الزوج ولكل قاض ان يجبرها على الاسلام ويجدد النكاح بينها بمهر يسير

ولو بدینار رضیت اوبت وفي القنية ما حاصله ان المرأة اذا تزوجت بزواج اخر وعادت
الى الاول بطريق تجديد النكاح والزوج لا يعرف وقوع الطلاق وتزوجها بزوج اخر
وكان ينكر الطلاق وحلوق قد علمت الطلاق بالمعانية او بشهادة شهود ما توافوا عليها
قبل الشهادة عند القاضي لا يجوز ما فعلت ولا يحل بذلك الاول قضاء وفي جوازه
ديانة الاختلاف ومن لم يجوز يقول لا يسعها المقام معه ولان التزوج بالغير لا يعد
تفريق القاضي حتى قيل اذا كان زوجها فاسقا لا يمنع عن وطئها مع علم الطلاق
وهي لا تتخلص الا بقتله فلها قبله بالتسم دون السلاح كتب الى احدى ان طلق امرأته
ان شاءت لا يصير وكيلها ما لم تشاء في مجلس عليها ثم بطل التوكيل بالقيام عن المجلس
وقيل ينبغي ان يحفظ هذا فان البلوى تعم فان عامه كتب الطلاق بهذه المثابة والاولاد
يؤخرون الايقاع عن مشيتها ولا يدرون ان الطلاق لا يقع وقد مر مرة قال ان
شربت مسكرا بغير اذنك فاحرك بيدك ثم شربه واختلف في الاذن فالقول للزوج
والبينة للمرأة مريض اكره على طلاق امراته ثلاثا فطلق لم يصرفا فلا ترث منه
ولو طلقت نفسها ثلاثا في مرض موته فاجاز الزوج الثلاث وما ترث منه لان
المبطل اجازته وبراء المطلقة الزوج عن المهر السابق بشرط التزوج غير صحيح لان
العوض على المرأة في النكاح ممتنع فيكون رشوة وشرط الامسالك بالمعروف في ابرائه
عن المهر صحيح والبراء بشرط تجديد المهر والنكاح غير صحيح لفساد الشرط قال
تزوجتك على ان تعطيني عبدا هذا فاجابته بالنكاح بغير المثل ولا شئ له
من العبد ولو اخذت بمهرها ونفقة ولدها عشر سنين وهي معسرة لا يقدر على
نفقه ولدها فلما ان تطلب الزوج بنفقة الولد لان بدل الخلع دين عليها فلا يسقط

نفقه الولد عنه بدين له عليها كما اذا كان له عليها دين اخر وهي لا يقدر على قضائها
 قل وعليه الاعتماد لا على ما اجاب به سائر المتقدمين انه يسقط حلف بالطلاق
 ليصلين الظهر في مسجد ثم ذهب الى قرية لورجع الى مسجد يذهب الوقت يصل
 هناك ويطلق امراته ولا يؤخر الصلوة وقتل في الثلاث يؤخر وليس لها ان تطلب
 بيتا مجردا عن الضرة او الالة بعد ان يجر عليها المعنة اذا لم تلزم بيت العدة بل تسكن
 زمانا وتخرج زمانا لا يستحق النفقة لانها ناشئة تزوجت في علة الغير ودخل
 بها الزوج الثاني ففرق فعلى الزوج الاول نفقتها في الطلاق البائن بخلاف الرجعي
 حيث لا نفقة لها على احد والفرق وجود معنى النشوز في الثاني دون الاول وعن
 ابي يوسف انه لا نفقة لها مطلقا فتى بوجها مد بعدم وجوب فقد طلبة العلم
 على انهم لفساد احوال اكثرهم فان من كان منهم حسن السيرة مشغلا بالعلوم
 النافعة ينصب الالباء الى الاتفاق عليهم وانما يطالبهم فساق المندرجين الدين
 شرهم اكثر من خيرهم يحضرون الدرس ساعة بخلافيات ركيكة ضررها في الدين
 اكثر من نفعها ثم يشغلون طول النهار بالسخرية والغيبة والوقوع في الناس اى
 يستحقون به لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فيقذف الله البغض في قلوب
 وينزع عنهم الشفقة عليهم فلا يعطون متاهم في الملابس والمطاعم فيطلبونهم
 بالنفقة عليهم ويودونهم مع حرمة التافيف ولو علم السلف سيرتهم يجرموا الاتفاق
 عليهم ومن كان بخلافهم نادى في هذه الزمان فلا يفرد بالحكم دفعا مخرج التمييز بين
 المصلح والمفسد قال الزاهدى لكن ندى طلبة العلم بعد الفتنة العامة مشغولين
 بالفقه والادب الذين هم اقواعد الدين واصول الكلام العرب والاشتغال بالكسب

ينعم عن التحصيل ويؤدى الى ضياع العلم باسره والتعطيل فكان المختار الان قول
 السلف وهفوات البعض لا يمنع وجوب النفقة كالاولاد والاقرار بالنفقة تابعه
 للملك حتى يجب نفقه الموهون على الراهن والمبيع قبل القبض على المشتري وقيل
 الصحيح انه على البائع ما دام في يده لكن للبائع ان يرفع الامر الى الحاكم فياذن له
 في بيعه او اجارته ونفقة المبيع بالخيار على من له الملك وقت الوجوب فيستدل
 فيرجع على من يصير له الملك كصدقة الفطر ونفقة ولد العبد من الحره عليها وان
 كانت معسرة فعلى من ترث الولد الاقرب فالاقرب ومن المكاتبه عليها ومن المدبرة
 وام الولد وامه الغير على مولين لان اولادهم بمنزلة من ولو كان مولد الالة فقيرا
 يلزم الاتفاق والمبيع ولو كان مولد المدبرة وام الولد فقيرا والاب الحى غنيا يؤمر
 لاب بالاتفاق ومسئلة المكاتبه مسكوت عنها لاتفاقها مما ذكر وقوله وهبت
 لك طلاقك تطليق وقيل جعل الايقاع اليهما وفي قوله اغرتك الطلاق يصير الطلاق
 بيدها وقوله اترضنك الطلاق تطليق دون قوله رهنك وفي قولها اشترت جوابا
 لقوله بعثك طلاقك يقع رجعى وكذا اخذت بعد قوله خذى الطلاق وقوله
 لغيره اخبر امرأتى بطلاقها او شرها به او اخبرها انها طالق او احمل اليها طلاقها
 تطليق ولا يقع في قوله قل لها انت طالق ما لم يقل المامور ذلك وقوله طلاقك
 على واجب ولازم تطليق بلانية في الاصح وقوله يا طالق تطليق وقوله المنكوحه
 ان تزوجتك ينصرف الى التزوج وقوله لها ان نكحتك ينصرف الى الوطى وقوله لمعه
 عن رجعى ان تزوجتك ينصرف الى التزوج ويصح نية الرجعة ويصح التعليق بطلاق
 اجنبية الاتعليق طلاقها وتعليق طلاق المنكوحه فاسدا بطلاقها ينصرف

الى الطلاق باللسان وكذا قوله لتطلقن اليوم فلانه ثلاثا وهي امته او محرمة او مطلقته
ثلاثا وقوله لمنكوحة الغير لان زوجها اليوم ينصرف الى النكاح الفاسد وفضولي زوج
رجلا ثم حلفان لا يتزوج ارجلا ثم اجاز هذا النكاح لا يحنث ولو زوجه بعد اليمن
فاجاز بالقول جاز وحنث وبالفعل لا يحنث وكل رجلا ان يزوجه ثم حلفان لا يتزوج
فزوجه حنث وكذا الوجه امرها بيدها ثم حلفان لا تطلق وكذا الوكيل بالاعتاق
قال ان كلمت فلانا فكل امرأة تزوجها فهي طالق بتقديم الشرط تطلق المتزوجة بعد
الكلام لا قبله وقت اولاد ولو اخر الشرط ان وقت التزوج بان قال ابدا والى سنة
مثلا تطلق المتزوجة بعد الكلام وقبله بعد ان يكون متزوجة في تلك المدّة
وان لم يوقت تطلق المتزوجة قبل الكلام لا بعده وذكر القادرى انه مطلق المتزوجة
بعد الكلام ان كلمة ثانيا حتى تصير متزوجة قبل الكلام الثاني قالت انت
قوتبان فقال ان كنت كما قلت فانت طالق طلقت سواء كان كما قالت او لا ولو
نوى الشرط رين وقوتبان من يرى مع امراته او محرمة رجلا فيدعه خاليا بها
وفل المسبب للجمع بين اثنين لمنع ممدوح وفل الذي سعت امراته مع غلام يبيع
او مزارعه الى الضيعة او اذن لها بالدخول عليها في غيبة وفل كسحاره وهو مراء
سمع ان رجلا مديره الى امراته بسو يبال به جامعا في الحيض ثم طلقها في الظهر
لا يكون سنيا قال عبد قران لم يكن دخل فلان الدار ثم قال امراته طالق ان كان
دخل ولم يد رانه دخل ام لا عتق وطلق بخلاف كون مطلق كل رجلا اخر تزوجت
على ان امرها بيدها تطلق نفسها متى نشاء صح النكاح والشرط وقد مر في باب كل واحد
ومن تدرك الاحتياط في امر التحليل ان يقول المرأة لا اطاعك حتى تحلف بثلاث

طلاق ان لا تخالفني فيما اطلب منك فاذا حلف وقربا مرة تطلب منه الطلاق
فنتطلق طلق او لا ومنه ان تزوج نفسها من عبد فتملكه بعد القربان حتى ترتفع
النكاح وفي الوقعات اذا قال لعبد زوجت امتي هذه منك على ان امرها بيدها اطلقها
كلما اريد فقال العبد قبلت صار الامر بيده لان العبد فوض الامر اليه بعد النكاح
ولو قال العبد زوجت امتك هذه على ان امرها بيدها تطلقها كلما تريد فتزوجها
لا يكون الامر بيده ولو جرى هذا بين الرجل والمرأة يكون تعويضا في ابتداء المراء ويقول
الزوج دون العكس ولو قال الزوج تزوجتك على ان امره بيدها بعد ما تزوجتك
تطلقن نفسك كلما تريد فقالت قبلت صار الامر بيدها بعد النكاح
كتاب العتاق ح اسم لو شهدا على عتاق المولى في العبد لم يقبل بدون الدعوى
المنكر اى عتاقه في العبد المنكر كالمال لا كالا لامة اذ في عتاقها تحرم الفرج نحو الطلاق
حتى اذا شهدا على عتق احدي امتيه لا يصل ايضا عنده لعدم حرمة الفرج بلايين
لعدم نزول العتق عنده قبله وعدم تصور الدعوى من المجهول بخلاف طلاق احدي
نساءه فانه يحبر فيه على اجماع الا كالعتق الاصل في قول البعض ولاشارة الى هذا
اصاف العتاق الى المولى احتراز عنه واختيار هذا القول والخلاف مبني على ان حق الله
غالب فيه ام حق العبد وفي منية المفتى تسمع البيعة على الطلاق وعتق الامة حسبة
من غير دعوى ذكر محمد ما يدل على انه يحلف وفي القضية سمع العتق من مولاه وهو محمد
بمحض الجمع ولا يترك خد متة واما الامة فانها تقا تلها بالدواء كالحرة اذا حذر زوجها
البين وفي عتاق اى عتاق احد العبدان او الامتين او واحد من العبد والامة كذلك
لا تقبل من هدين اذا كان في الصحة لما مر واذا شهدا في مرضه او بعد موته بانه اعنى

احد عبديه في مرضه فالخصم في الوصية الموصى او الوارث حلف عنه وهو مدعى مؤ
متعين وان كان منكرا لان انكاره فرد وملكوته عناد اوسفها فبالنظر الى كونه
مدعى يصل الشهادة بالنظر الى انكاره يجعل مدعا عليه ويجبر على البيان وايضا
العتق شيع بالموت فيهما فصار كل منهما خصما متعينا فيتحقق الدعوى منهما وهكذا
التدبير الا ان وقوعه في الصحة والمرض سواء ولو شهدا بعد موته باعتناق احدهما
في صحته قيل يقبل للشروع وقيل لا لانه ليس بوصية وانما قلنا التبرع في مرض
الموت وصية لانه ملحق بالموت محافظة لحقوق الورثة والفهاء والوطى في العتق
على الالهام ليس ببيان اى غير الموطوء معتقة ولا اعلام بان الموطوء مملوكه
لا كالوطى في الطلاق المهر ولا كالبيع والتدبير والاستيلاء والحكابة والاجارة والرجوع
ولا كما دعت الموطوء منه اذ فيه صار فعلا استيلاء دلاله واطلق بان حل
قيد ولا ضمان محل الحال لو قال ان لم يك وزن قيد ذا رطلين او اطلق فالعبد كذا
فاشتور طلا وبالعق حكم فحل عن رطلين فالكل عزم فالكل من المثبتين عزم
لنفاذ القضاء بشهادة الذور ظاهرا وباطنا ووقوع العتق بها وصدور التلف
من قبله عنده وعندهما لا يعرفون لعدم نفوذ القضاء بشهادتهم ووقوع
العتق بعد ذلك بالحل ولهذا الاختلاف فوائد غير هذه في هذه الصورة وانما يميز
عندك وان كانوا مشبني الشرط دون التعليق واليمين لانهم اثبتوا ان التعليق كان
بشيء موجود في الحال فكان شهادة على التجيز وقد استشكله صاحب الكافي بعد
هذا التنبيه حيث قال انما ينفذ القضاء اذا لم يتيقن بطلانه وقد يتيقن بطلان
قول الشهود حين كان وزن القيد اكثر من رطل فصار كما لو تبين انهم عبيد او كهار

واثبتته ابن الملك في شرحه للجمع لكن في تبينه العلامة النسفي كناية فان اغلال
القيد عن رطلين طريق معرفة كونهم شهود زور لا غير فكانهم شهدوا باعتاقه
وقضى القاضي بشهادتهم فثبت بوجه من الوجوه انهم شهود زور وظهورهم عبيد
او كهارا طريق معرفة كون القضاء بلا شهود فثبتان ما بين القضاء في رجوع استكاله
الى نفوذ الحكم بشهادة الزور والاشكال في انه نافذ مطلقا او ظاهرا فقط لو شهدا
بالتعق ثم رجعا فضمنا واحزان اجتماعا فيشهدان بعناق قبله فذلك لا يقبل
فاحفظ قوله بعناق اى اعتناق قبله اى قبل زمان شهادة الاولين كشهادتهم
باعتاقه بعد فذلك اى قول الشاهدين لا يقبل بالتدكير واما لم تقبل ولا تقبل اللذين
مرافيجوز التدكير بتاويل القول والتأنيث باعتبار الشهادة وعندهما يقبل حتى
يسقط ضمان قبل هذا فرع نفاذ القضاء بشهادة الزور فيستوى فيه العبد
والامة وقيل فرع اشتراط الدعوى اذ لا دعوى لعدم الاحتياج اليها للحصول العتق
بالشهادة الاولى فنفرق بين العبد والامة كذا قبل ولكن الظاهر ان انشاء الدعوى
بحصول العتق بناء على نفاذ القضاء بشهادة الزور واطلاق المصنف يسير الى
اختيار هذا الاحتياج الى دعوى العتق السابق المنضم للمحقق ترتب الحرية قبل
العتق اللاحق ثابت وفي تجزى العتق اى الاعناق طلاق الاسم المسبب على السبب
وقرينه قرينه وهي كلمة والتدبير مثل الاستيلاء اذ لو استولد نصيبه من مبرة
يقنصر عليه واما كما له في القنة فلذلك نصيب شريكه بال ضمان لا كالعتق والطلاق
والعفو عن القصاص وفي الوقعات اذا قال انت طالق ثنتين ونصفا الا نصفا
او ثلثا الا نصفا كان الاستثناء باطلا لان النصف الباقي يكفي لوقوع الكل

مسائل الاصل على الكثير من البسوط او مسائل وفروع مبنية على هذا الاصل وليان
هذا وتحقيقه تقايد وتفاصيل والحاصل ان هنا اشياء اربعة الرق والعق
وهما لا يخفى بان اجماعا لعدم تجزئ الشخص ضعفا وقوة حتى اذا اقتبحه بول النسب انصفه
لفلان انه يجعل عبدا في شهادته وفي جميع احكامه وحتى لا يثبت شئ من العنق ولا يزول
شئ من الرق في اعتاق البعض بل يكون كالمكاتب الا انه لا ينصرف فيه الرد الى الرق
بالجزء عند وعندهما يثبت تمام العنق وبزول الرق بالكلية واذالة الملك وهو متجزئ
اجمعا حتى يجوز تملك بعض رقيقه من الغير وانما الاختلاف في الرابع وهو
الاعتاق بناء على انه ازالة الملك ام اثبات العنق ومعنق البعض مطلقا اعني في الصحة
والمرض مديونا كان او غير مديون او الكل في المرض يسعى لاجل فكك الرقبة فككه
كحكمه عبدا كاتبه للمولى ولشريكه او لورثته بناء على الاصل المذكور لا كالمكاتب لا لاجل
الرقبة بل في بدل رقبة الذي لزم بالعنق او في رقبة لاجل بدل شرط عليه
اولد ينثبت نحو العبد المرهون بعنقه الراهن وهو معسر ونحو الامة التي اعتقها
سيد هان يتزوجها فابت ونحو العبد المديون بالاذن اذا اعتق وهذا على ما ذكر
في الايضاع مطلق يقتضي الاعتاق في الصحة واما المديون المعتق الكل في المرض فن
الفضل المختلف فيه على ما ذكر في المصنف نفى بنائه على الاصل المذكور خفاء الله
الا ان يكون دينه غير محيط برقبته وما غنى المعتق من احد الشريكين لا كاعتاق
الراهن المرهون غنى وقت الاعتاق وهو وقت وجود الشرط في المعلق ووقت البيان
في المبهم بان يكون ما كالمقيمة نصيب الساكن فاجنلا عن ملبوسه وقوت يومه
لنفسه وعياله وهو الصحيح وعليه العامة فاما منع على تقدير كون الغنى اصليا

سعاية العبد لداي للشريك الساكن قيمة نصيبه يوم الاعتاق نحو ما في الضمان
وعن محمد اعتبار قيمته يوم تملكه بالاعتاق في العنق المبهم بان قال احد شركي العبد
احدهما حر فليس رفعين احدهما ويرفع اى وما هو مما رفع السعاية على تقدير كونه عارضا
فلا بالفقر العارضى ثبت ولا بالغنى الطارى تسقط وفي بعض النسخ يدفع الدال
دون الرأى فيكون تأكيدا في المصنف وهذه المسئلة فرع تجزئ الاعتاق كذا في الزيادة
ويعرف بالتأمل في ان الاصل فيها ان المالية اذا احتبست عند احد له ولاية التفهيم
موسرا كان او معسرا كما اذا اقلت الربح ثوبا انسان في صبغ غيره فعلى صاحب الثوب
قيمة الصبغ موسرا كان او معسرا وكما اذا ابتاع بطن احد درة غيره فعلى صاحب الدرة
قيمة الاقل كذلك ومالية المولى احتبست عند العبد فله ان يستسعيه لو اشترى
اى اتى او قبل صدقة او وصية كالوارثة مع امر لاكثر ابعثر منه بعد شرا
امر بعضا منه قوبه الذي يعتق عليه فالعق الذي حصل التملك لا يغرم الاغرام
والنفريم بمعنى نصيبه اى نصيب امر علم ولا في ظاهر الرواية بل يعتق الشريك نصيبه
او يستسعى العبد وعندهما السعاية في الاعسار والغرامة في اليسار لانه اتلاف
الا انه يقول انما يودى الاتلاف الى الضمان اذا كان لا بالرضا والمباشرة بالسبب
رضا بالحكم مالك نصف العبد قوم شهدوا اى الحاضر بالعنق من شركه ومجدا
فالشئ لا يقبل ما عليه وهو خلاف صاحبيه الغائب والعبد يدعيه وهذا
بناء على تجزئ الاعتاق وعدم اخاه او من له قرابة متوسطة كالقريبة وهي الولاد
لا كالبعيد مكاتب قد اشترى اخاه لم تكتب ما قد اشتراه حتى يجوز بيعه
لان تغيير الملك على المالك لا يجوز الا بالدليل وهو حصول المقصود وموصلة القرابة

أو الاشراف على المقصود الآخر وهو حرية الأصل والفرع وحرية فرع آخر للأصل
مقصود غيرهما فلا حصول لصله القرابة والاشراف على المقصود الآخر في المنازع فيه
بل فيه الاشراف على المقصود الغير الآخر وهو لا يكفي دليلا على التغير المذكور وإنما الأول
في كون المشتري حرا والثاني كون المشتري أصلا وفرعا في كذا بالزوج أي الزوجة
التي لم تلد منه أو ولدت ولم يملك الولد كما في شراء امرأة الحر التي لم تلد منه وكثيرا ما كانت
زوجها بذل يحكم أي بعدم التكاثر حتى يجوز بيعها لأكثر من ولدت منه وهلك
الولد معها وعند ما يكون بمنزلة المكاتب في عدم جواز بيعها والأصل فيه أصالة
الفرع في هذا المعنى ولم يوجد هذا المعنى في حقه ليكون أصلا لأصله فلا فرع بلا
أصل وما لا م ولد تقوم فيه المدير ثلثا قيمة القن وقل نصف قيمته قنا وهو فوق
بقيمة أم الولد ثلث قيمتها فله فلا ضمان على معقها موصرا المساك من الشريكين
بعد ما ادعى ولدها معا ولا سعاية عليها لمن بقي من موليه بعد موت أحدهما عند
خلافهما فيهما وما بها عزم وبالدبر لو هلكا في البيع عند المشتري عند المشتري
لأنه قبض بأذن المالك وليست بمحل للبيع حتى يكون القبض على سوم الشرا محلقا به
والقول قول العبد مما اختلفا في قدرها كاتبة به اعرفا مع يمينه وصاحبه
وجبا تخالفا في هذه الاختلاف وتفا سحا في الكتابة أو هو عقد يفسخ ويقال كالتمن
والاجرة إلا أنه يقول ما ثبت بخلاف القياس يقتصر على مورد النص وإنما وزع غير الخالف
في معاوضة مال بمال والمشتري لو قال ان العبد قد وبره بايعة ثم عقد
ثم عقد عقد البيع وانكر البايع التدبير فانكر البايع والعبد جنى فالامر موقوف
وقال يسعى موقوف الى ان يتبين حاله بنصديق لهما صاحبه كالنفقة حتى

يؤدى من كسبه وبحال بينه وبين المشتري لا قراره بحرمة استرقاقه ويعتق بموت
البايع لا بموت يبناء على زعمه والأصل تعذ القضاء على المجهول إلا أنها يقولان أنه يمكن
بالطريق المذكور وقوله أول ما يولد حر مقيّد بالحر فاحفظه ومر فاحفظه
أي المذكور وأراد به المسئلة ومر غيرك بالمحفظ والعمل به أو تجاوزا إلى غيرها المحفظ
والأصل ان الحرمة لا تخل إلا في المحي لكونها قوة حكيمية فكان قوله المطلق صورة مقيدا
معنى حتى لو كان الجزا حرمة الام لا يقيد بالمحي إجماعا لو وقع المحر في عتق مثله
ثم لغا ان هو لم يخله عتق مثل التدبير والكتابة مثله لا كالعبد المسلم والذي
ثم أي في دار الحرب لا كاعتاقه في دارنا لم يخله لا كتحلية حتى إذا أسلم أو صار ذميا
فهو ملكه لا يؤمر بتخليته خلافا لما قيل إنما الخلاف في الولاء دون نقود العتق
فالا أنه تصرف من أهله مضافا إلى محله وهو يقول أنه اعتاق باللسان في استرقاق
بالبیان ولسان الحال نطق من لسان القال ولان الاستيلاء الطارى ترفع الحرمة فالقنا
أو إلى ان يدفعها لان الدفع اسهل من الرفع لو علق الحرى العبد العتق بما يملك في المستقبل
العتق بان قال ما املكه فيما استقبل أو الى ثلثين سنة أو ابدأ فهو حر كقوله كل مملوك
املكه فهو حر لا كقوله اذا عتقت فكل مملوك املكه بعد ذلك فهو حر لغا وعند ما
يعتق ما يملكه بعد عتقه لان المعلق بالشرط كالمفوض عند وجود الشرط وهو يقول
من لا يؤهل لتخير العتق لا يؤهل لتعليقه وفي النسخ يذكر هذا البيت عقيب قوله أول
ما يوحده حر ثلثا نسبتة بينهما باعتبار انهما اعتبرا الاطلاق الظاهر فاما وهو اعتبر القيد
المعنوي كانه قال املكه في المستقبل في حال ردة مكاتب وبره مولاه مات ولا مال
له سواه في ثلثي القيمة أو ثلثي بدل يسعى وقال لا يجب الا الاقل أو ثلثي بدل

الكتابة لاعتناق ثلثه بالموت وبقاء حتى آخره في الثلثين للبدلين معجل بالندب
ومعجل بالكتابة فيفيد التخيير لاحتمال اختيار الكثير المعجل على القليل المعجل وعند
لما عتق كله بلا انتظار الى الاداء لا يفيد التخيير لنعين القليل للاختيار مكاتب
قد ملك الابن قيل في المصنف تقديره مكاتب زهواى مات وخرج روحه وقد
ملك ابنه فلا درى ما جرة الفوار عن الصفة الله الا ان يثوم عدم مقارنة
الملك الموت لكن السياق يدفع ذلك الوهم ان معجل الابن والا يستوق الابن ان لم يترك
ابوه وفاء وان ترك معنقان قيل موته ويؤدى البدل ويرثه لا كما لو جود في الكتابة
لان متصل وقت الكتابة فيسرى الحكم اليه دون المنفصل ح مكاتب صالح عن
عند اقر فالصلح بعد العجز للمال هدر عن قتل عمد في حال الكتابة اقرب ووجب
القصاص بعد العجز بخلاف ادائه قبل العتق او بعده فانه يجوز ويطلب به في مال
الكتابة لانه يؤدى من كسبه للمال هدر اى في حق المولى حتى يؤخذ به بعد الحرية
عند كبحر اقر يقتل عمد فعنا بعض اولياء وصار ما لا فانه لا يؤخذ به ما لم يعتق
بخلاف القصاص فانه يعجل من كوتبت ثم انت بانثى وهذه جات بنت اخرى
فاوقع المولى عتاق الوسطى فعتقها يوجب عتق السفلى فعتقها اى عتق الوسطى
كعتق العليا فانه يوجب عتق الوسطى والسفلى جميعا اجماعا هما يجعلان السفلى
تابعة للعليا دون الوسطى وهو محتمل تابعه لها بواسطة الوسطى وهذا كبراة
الكهيل وكفيله براءة الاصيل لو قال عبدى او حمارى حر فالعبد حر واستبأ الامر
او حمارى او جدارى او دارى ونحو ذلك مما ليس بقابل للحرية وسيأتى نظيره في قول
على الف او على هذا الجدار البيت لان اولاهما على احتمال النعين حتى لزم النعين

في مسئلة العبدین والعمل بالعمل اولى من الاهداء فجعل ما وضع لمحققته مجازا عما
يحتمله وان استحال حقيقة وهما لا يجوزان الاستعارة عند استمالة الحكم فيكون
للسك والاصل اليقين لا يزول به وفي الوقعات اذا قال امرأتى طالق او عبدك حر ثم
مات قبل البيان عتق العبد وسعى في نصف قيمته وبطل الطلاق عند ابى حنيفة
س حم وفي التيسر فيمن قال اذا تسرى منك فانت حرة وهو اتخاذ الجارية سرية من
فعلية السر الجماع او فعولة من السر والشرف او من السر الخفاء ضد العلانية بقلب
الراء الثانية ياء طلب الولدان بان يجامعها ولا يعزل عنها شرط مع الخصمين بان يمنها
عن الخروج والبروز والاسكان بان يبقوها بيننا والاصل فيه عند طلب الولد في العرف
والعادة وعندهما عدم انباء هذا اللفظ عنه لو علق العتق لدفع نقد لم يقتصر على
مكان العقد حتى اذا ما باعه ثم اشترى الزم ان يقبله ان احضر بان قال ان ادبت
الى فانت حر كمتى واذا والتخصيص بان يفهم من الاطلاق المنصرف اليه لاصالته
في الشرط لانه تعليق ولهذا لا يثوق على قبول العبد وعندهما تخيير كقوله انت حر
ان شئت فيقتصر على المجلس الزم اى اجبر ومعنى الاجبار ههنا وفي سائر الحقوق ان
العبد اذا احضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضة وخلق بينه وبين المولى انزل المولى
فايضا وفي الايضاح بعنق بالاداء من مال المولى الوجود الشرط فيرجع بالالف
عليه لان العوض لم يسلم له وان يكاتبه على الالف على رد وصيف جاز اذا
اوبطلا جاز اذا اى المذكور وهو الكتابة ويقسم الالف على قيمة المكاتب وقيمة
عبد وسط فيبطل منها حصته العبد لانها بمنزلة البستثنى من بدل الكتابة لكون
العقد بيعا فاسد في حق الوصيف للجهالة ويكون مكاتب ما بقى لتعمل الجهاد السيئر

في الكتابة حتى لو كاتب عبده على عبده يجوز وينصرف الى الوسط كما لو عين الوصيف
 فاستحق وقال انما استثنى قيمة العبد وهي لا يصح بدلا فكذا استثنى فصار بمنزلة
 ما لو قال كاتبك على حصتك من الالف لو قسمت عليك وعلى وصيف وسط بخلاف
 استحقاق الوصيف المعين لان ثمة صحت التسمية ثم تبطل بالاستحقاق وفي
 حصة المستحق وهو تطل استحقاق العبد المشرى بعقد والمتنازع فيه نظير
 شرع عبدا وحر بعقد فانه لا يجوز في حصة العبد ايضا والعجز ما لم يدرك عن نجدين
لغير النسخ ورد العين عن نجدين للكتابة ورد العين اى نفس المكاتب الى الرق
 او ما في يده من الاكساب الى المولى وبعد النجدين عنده وبعد الانتظار ثلثه ايلم عند
 رجاء وصول مال او في الحال عند عدم الرجاء عندهما لا ينفرد المولى بالنسخ بل يسمع
 بالتراخ او يقضاه القاضي مكاتب المسلم بالخرم دفع المسلم فان الظاهر ان المسلم لا يكتا
 الذي لانه عقد افاق اليه تلك الخمر عينها قبل الترافع الى القاضي والعنق وقع كما يقع
 اليه قيمتها ثم سعى في الاصل اى نفسه فانها في العقد الفاسد هو الموجب الاصل بمنزلة
 المسمى في العقد الصحيح ذا اى العنق ياد الخمر منفق عليه بين الثلاثة وعنهما في رتبة
 اخرى ليس يعنق او معناه في الاصل اى المبسوط ذا منفق وعنهما في غير رواية الاصل
 بالخمس ليس يعنق ويمكن التوفيق بان الاتفاق في صورة التعليق ونفى العنق في اداء عين
 الخمر في صورة العقد الخالي عن التعليق مولى المولاة وانفق معنقه بينهما الاولاد منه
 معلقة كولى عتاقة لا كونه عبدا او مكاتبا فم لمولى الاب دون الام لان الرابع
 بحاله وافنيا بعكس هذا الحكم لان الحكم اقوى من قابل الفسخ وثبت النسبة فيمن
 اى في حق مقرر قد اقرب نسب ولد بالابوة او معناه في حق مولود قد اقرب نسب بالابوة

مع امتناع نقل ام من ذكر المقر بان ولد عن حالها الى امومة الولد له وصورة ولده
 عند مشتريها الاقل من ستة اشهر منذ بيعت فاعنقها المشتري دون الولد
 ثم ادعى البايع الولد يثبت نسبه منه وحرية اذ كان العلوق عنده وان لم يكن بان
 اشتراها حاملا وباعها لا يثبت حرية وعندهما لم يصرام ولد له لم يثبت نسبه
 وصورة اخرى باعها مع احد النوامين فاعنقها المشتري ثم ادعى البايع الولد الذي
 عنده من النوامين يثبت نسبه باو بر حصة الابن الذي باعه عن الثمن وينتقض
 عتق المشتري في الولد ان كان العلوق عند البايع وان اعنقها دون اخذ البايع ان كان
 العلوق عنده وجوابها ما مر وصورة اخرى ولدت فبيعت لور و هبت او كوتبت فادعى
 الولد اب المولى يثبت النسب ويغرم قيمته وان لم تصر الجارية ام ولد له وفي بعض النسخ
 زيدت هذه الصورة وهو قوله باع قناة لابنها ثم اقربيه اب البايع بالنسبة قر
 وان يقل اعنقه عنى ففعل كان عن الامر لا من امثله قال ابو يوسف ح م اذا قال
 اعنق عبدا عنى بغير شيء فاعنقه يقع عن الامر ويثبت الملك بالهبة وان لم يوجد
 القبض لان الملك ثابت هنا بمقتضى العتق فيثبت بشرائط العتق وسقط اعتبار
 شرط الهبة وهو القبض كما سقط اعتبار القبول في البيع اذا كان مقتضى ابل اولى
 لان القبول ركن في البيع والقبض شرط في الهبة فلما سقط الركن ثمة مع ان الركن
 اقوى لان يسقط الشرط هنا اولى وقال ابو حنيفة ومحمد رضى الله عنهما يقع العتق
 عن الامور لان الملك بالهبة لا يحصل بدون القبض ولم يوجد فلم يمكن تنفيذ من
 الامر والقول يسقط القبض باطل لان المقتضى تقع للمقتضى اتفاقا فلا يصح جعله
 تبعا لما لا يصح ثبوته مقتضى والقبض ليس من جنس القول ولادونه في الرتبة

وذلك ظاهر فلا يصح جعله ساقطاً تبعاً للاعتاق لانه انما يسقط به ما يحمل السقوط
في الجملة الا يرى ان البيع ينعقد بالتعاطي في الخسيس والنقيس في الصحيح وقد سقط
الايجاب والقبول ومن قال لغيره بعثك هذا الثوب قاطعه فقطعه ولم يتكلم صح
البيع ويسقط القبول كذا في شرح المنصور للمغني وسيأتي تمام الكلام في باب زفر
ان شاء الله تعالى **محص** عنقان احد هما بين خارج وثابت والاخرين الثابت والداخل
مع البيان الفات بان قال في صحته لعبيده احد كما حرر فخرج احد هما من عنده
ودخل ثالث فقال ثانياً للثابت والداخل احد كما حرر ومات قبل البيان المحاصل من
من العنق للثابت الثلاث الارباع بالاجماع والنصف للخارج بالاجماع ايضا والربع
للداخل في فتواه لانه لا نصيب له من الكلام الاول واما الثاني فتردد بين حال
الثبوت انشاء وبين حال السقوط اخبارا فعند التوزيع للمحالين شئت نصف عتق
وبين الثابت فله نصف النصف وهو الربع كما ان للثابت ذلك منه والنصف فيما
قاله شيخنا لان العنق لم ينزل في الثابت بالايجاب الاول لان الثابت عين من
الاولين والنازل بالايجاب الاول عتق في المنكر فكان الايجاب الثاني صحيحاً من كل
وجه واقعا بين العبدین فقبل حرية رقبة كاملة بين الداخل والثابت فيصيب
الداخل النصف والثابت النصف الا ان نصف هذا النصف لاقى الحرية في الثابت
لاستحقاقه النصف بالايجاب الاول فيبطل والنصف الاخر منه لاقى الرق فيه فصح
فيه الطريق اصابه من الثاني الربع دون النصف ثم جعل في يوسف العتق المبهم
فازال في المحل وفي بناء المسئلة على هذا النزول وعدمه وعلى تجزئ الاعتاق بسط بطلب
الطالب المحرر في المطولات وان قال ذلك في مرضه فان خرج قدر ما عتق وهو رقبة

وثلاثة ارباع رقبة عندهما ورقبة ونصف رقبة عند محمد من الثلث اوجاز الورثة
فالحكم ما مضى وان لم يجزوا ولا مال سوى العبيد بضرب كل منهم بقدر حصته وحصته
الجميع باعتبار الارباع سبعة فباعتبار كونها ثلثا يكون جميع المال اخدا وعشرين
فيسعى الثابت في اربعة وكل من الخارج والداخل في خمسة ويعتق من كل منهما سهمان
ومن الثابت ثلاثة اسهم وعند محمد حصته الجميع بذلك الاعتبار ستة فيكون جميع
المال ثمان وعشرين يسعى الثابت وثلاثة ويعتق منه ثلاثة والخارج في اربعة ويعتق
منه سهمان والداخل في خمسة ويعتق منه سهم لو ادعى على الشريك في الامت
بان استولدها فاستعظم يستعظم الشريك وانكره فالنصف موقوف عن خذمة
سيدها بالاجماع ونصف المنكر سعاية حتى تعتق باعطاء النصف قيمتها المنكر
ولا سبيل للمقر عليها الا خذمة ففكر وعندهما تخدم المنكر يوما ويرفع عنها الخذمة
يوما ونصف كسبها للمنكر والنصف موقوف ونفقها في كسبها فان لم طعام كسب
فقصها على المنكر لو اعتق العبد على خدمته حولا فقبل العبد ومات العبد عن ساعته
او للمولى قبل الخذمة فانه اى المولى يرجع او الوارث في نعمته اى في مال العبد مثل استحقاق
البجارية في بيع نفس العبد منه بجارية ومثل العتق الذي العبد الذي ومعتق العبد
على الخمر اذا اسلم ذال ذلك فالحكم كذا تلزمه قيمة تلك الخمر لاقية النفس تامل تدر
تامل تدر ان الاصل ان بدل العتق متى تعذر تسليم يرجع بقيمة البدل عن وفاء الاكن
يقضل لاعن وفاء مكاتب يقتل عمدا عن وفا فان القضا ص فيه للمولى وان كان له
ورثة احرار والوارث المولى جملة حاله يفيد الحصر والتعريف والتقديم كمن له وارث
غير المولى فانه لا قصاص فيه وان اجتمعا فلا يقص ذاك القاتل لان اشتباهة

الولاية كاشتباه الولي خلافا لهما لان اختلاف السبب لا يعتبر عند اتحاد الحكم وعنده
 المنازعة بمنزلة ما اذا قال لك على الف من ثمن عبد وقال المقر له لا بل فرض فانه يلزمه
ح وان يقل للعبد وهو ينطق وهو شطوق اي والحال ان المولى ينطق باللسان بقوله
 انك لله ولا يقتصر على القول بالجنان فليس يعنق وان نوى العنق والحلاق القظم يشير
 اذ هذا الاطلاق لان هذا الوصف ثابت له قبل العنق كما في قوله انت عبد الله ونظر
 ابو يوسف الى ان خلوص الاضافة الى الله تعالى الذي يقبضه لام الاختصاص انما يكون
 بزوال ملك الخلف وفي الواقعات ولو قال ثلث مالي الله فالوصية باطلة على قول
 ابو حنيفة وعند محمد جائزه ويصرف الى وجوه البر وهذا على ما لو قال لعبد انت لله
 في قول ابو حنيفة لا يعنق وعند محمد يعنق ان اراد العنق وان اراد به لله سائر الناس
 فهو صد ولا يعنق وجاز في احدى الروايتين عند لو كاتب بالعين ولا الحاصلة
 في يد العبد الماذون بالكسب والتجارة نحو الثوب والدابة والارض كالدرهم
 ولدنا نير وفي كتابته على عين في يد الغير واجازته روايتان ولا يميز يعقوب
 في احد الروايتين عنه ويروى عكس ذاي تجوز يعقوب ومنع ابو حنيفة وجه النع
 سلامة العين للمولى وعدم جواز الكتابة بغير بدل ووجه التجوز كون العين مختصة
 بالعبد بالتسمية كالمسئوب في الكتابة **س** م لو قال ان كذا فانت حر
 فقال قد كلمني فلان بما يسر ويفرجه بالعنق او بما يسر وسهل له من الكلام
 ويشهد ابناه به فذاك رد والعنق لم يثبت اذ المولى محمد منصل بلم يثبت او يشهد
 وان مولى الفن والمدبر لو قال شخص منكما اي احدا كما محرري فالعنق للفقن كما اذا
 قدم التدبير وقال احدا مدبرا والاخر حر وعند محمد يتبع العنق فيهما بالموت بلا بيان

خلاف الاخيرين

ونصف

ونصف الفن مدبرا ايضا كانه التزم تجزى العنق والتدبير ظاهر او ليس كذلك
 وانما صاحبه مدبر فالعنق للفن على التقرر وانما التدبير وصف اخر ولم يشيعا
 فيهما فاستبصر والعبد بين اثنين لو حرره هذا وذاك معه دبره فضا من نفسه
 من حررا قتال من دبر لا مدبرا لا مدبرا بطلان التدبير في جنب العنق وقال محمد
 صح في الابتداء ثم لغا الغلبة العنق فيعتبر في **ح** **س** م جارية اثنين بقول واحد
 شريكي استولد وهو واحد يغرم نصف ما جنته المنكر والنصف موقوف بقول
 الاكبر قال الاكبر اي ابو حنيفة رح لان الكل لو كان موقوفا كانت الجناية موقوفة
 عند قمار في بابه فالامر موقوف وقال لا يسق البيت وادت الموقوف عند الثاني
 لان الكل لو كان موقوفا كانت الجناية عليهما عندك واعطيت الكل لدى الشيباني
 لانها تسعي للترك ولا تخدم واحدا منهما بمنزلة المكاتب لما مر في بابه ونصف المنكر
 سعاية لاحد من البيت ولو جنى عليها يكون النصف موقوفا عندك وعند ابو يوسف
 النصف لها وعند محمد الكل لها والعبد بين اثنين لو علق ذا عناق به ففعله يوم كذا
 بفعله اي بفعل فلان وذا بترك الفعل فيه ومضى والفعل لم يبد ولا التزبد
 ومضى اي اليوم والفعل لم يبد لواحد منهما بان اتفقا انهما لا يدريان انه فعل
 فالنصف لابلجان حروسى اي بلا بدل في نصفه بكل حال لهما في يسارهما
 او اعتبارهما او يسار احدهما واعسار الاخر بناء على قوله وما عني المعنق مما يمنع
 سعاية العبد البيت كذا لدى الثاني ولكن لا يرى سعاية لذى اليسار منهما
 لذى اليسار اي عند اليسار منهما اما عند يسار احدهما فهو يسعي للموشرع
 قيمته ولا يسعي للعسر وغير البيت بعضهم ولكن راي سعاية لذى اليسار منهما

لأصاحب الأعراس عند اختلاف الحال وبعضهم قال ولكن لا يرى سعاية لدى
 العسار أي لصاحب الأعراس وذكر في الطلبة العسار غير مسموع وهو خطأ محض
 وإن ارتكبه المرتكب لمزاوجة العسار وهو لدى الآخر يسعى لهما في الكل حال الفقر
 لأحال العنا في الكل أي في النصف لهذا وفي النصف لهذا محمد يعنبر جهالة المقضي
 عليه بمنزلة تعليق كل واحد منهما بذلك الفعل ولترك عتق عبد نفسه الحال
 عن الشركة إلا أنها قال هذه الجهالة ترتفع بالتوزيع على أن المقضي له معلوم بخلاف
 المثال فإن كلام من المقضي عليه والمقضي له مجهول فيه مدبر كاتبه مولاه ومات
 لأمال له سواء في ثلثي القيمة أو كل البذل يسعى وهذا مذهب الصدر الأجل
 وهو لدى يعقوب يسعى في الأقل من ذا وإذا بالأخبار يحتمل كذا لدى الآخر قد جعل
 مكان كل بدل ثلثي بدل بالأخبار لعدم تجزئ الاعتاق وقد مر الكلام فيه في قوله
 مكاتب دبره مولاه البيت لو كاتب المرتد عبدا وقتل عندهما جاز وقال بضمتل
 وقتل أو مات على رده وكلا الأصحاء رآه الثاني أي يعتبر من جميع المال وكالمريض
 عند الشيباني أي يعتبر من ثلث ماله في الحقايق ذ لو شهد اعتق بعض هو
 لأعينا ولكننا نسينا قبلا مثل قوله في الطلاق لو شهد أطلق بعض هو لأعينا
 البيت والعنق لو علق بالتسرى صح وكان الفعل فيمن يشتري بالتسرى مطلقا
 بأن قال إن تسريت جارية فهي حرة أو قال لامة الغيران تسريتك فانت حرة صح التعليق
 أو العنق حال كون فعل التسرى ووقوعه في جارية اشتريها أو تقديره والعنق لو علق
 بالتسرى وحصل فعل التسرى في جارية اشتريها صح العنق كما في وقوع التسرى
 في جارية كانت في ملكه وقت التعليق لأن التعليق وإن لم يصح إلا في الملك أو مضافا

إلى سبب الملك نحو الشري إلا أن الشري لما كان مما لا يصح إلا في الملك كما ذكره ذكر الملك
 كانه قال إن ملكك وتسريت لا كقولك إن وطنتك وجارية فحرة وباطل للرجل الشخ
 المخاطب بالشرع يعني العاقل البالغ اعتاقه ابن عبد المكاتب الموجود في الكتابة
 أو المشتري لا كاعتاقه المكاتب ولا كاعتاقه ابنه الذي كاتبه معه كتابة واحدة لأن
 فيه إبطال حق المكاتب في أكساب الابن قلنا المقصود من أكسابها حصول عتقها بطل
 بدلا وقد حصل بعض المقصود واستغنى عن بعض الأكساب ولو اعتق المكاتب سقط
 البذل عن الكل وكذا الوارث عنه لأن الإبراء في معنى الاعتاق لكن المال يبقى عليه دنيا
 إذا قال لا أقبل لأن هبة الدين مما ترد بالرد فيجعل الكتابة باقية في حق المال كذا
 في شرح ابن الملك ولو جنى مكاتب مرارا قبل أن يقضي للأولى تكررت قيمته تكرارا
 كما لو كان بعد القضاء للأول قلنا الفرق أن بالقضاء للأول صار دنيا عليه مطلق
 وصارت قيمته فارغة والثاني شغل مبتدأ أو ما قبل القضاء فلم يكن مانعا
 عن الأولياء الأربعة واحدة لا امتناع دفعها فلا يغرم الأقيمة واحدة ولو جنى
 مكاتب وهو خطأ يؤخذ للحال وباع فيه بعد العجز من غير قضا أي إذا عجز قبل
 أن يقضي عليه بالقيمة كعجزه بعد القضاء وعندنا غير مولاه بين الدفع والقد بمنزلة
 القن من الأصل لا يومر المولى بدفع أو فدى ووارث مرتد تولى الوارث عبد أي
 عبد المرتد كتابة فالقتل يمضي أي يتم عقده للكتابة اعتبارا بآثره بعد الزدة
 بطريق الإسناد إليه من وقت القتل ونحن لا نقول بالإسناد مكاتب يطلق
 بعد رده بدار حرب فهو مثل مبيته حتى يؤدي بدل الكتابة من كسبه
 للعناق ووقف قبيل الحقوق اعتبارا يكون المحقوق بمنزلة الموت في قولنا حتى تضاف

كافي الحر اى قتل او مات ويؤدى ح او يعود مسلما ويؤدى بنفسه رعاية كحقيهما
 لو قال ان مات فلان او انا فانت حر فهو تدبير لكذا اى او مت انا لان عتق يعلق
 بموت كل منهما على الانفرد قلنا نعم الا ان احتمال موت فلان قبل المولى قائم فلا
 يكون شرطا كايضا الاحالة فيكون مدبرا مقيدا وفي هذا الكلام تنبيه على ان مقتضى
 او هنا ان يكون معنى الكلام ان مات فلان قبل موتى فانت حر بطريق التعليق
 وان مت انا قبل موته فانت حر بطريق التدبير على ان التعليق غير المكرر بشيئين
 بتعاقبين غالبا غير معلومى الترتيب تعليقا على الانفرد يقتضى القبلية في كل من
 المعلق بنحو قوله ان مات فلان فانت حر من جميع مال وان مت انا فانت حر من ثلث
 مالى فلا يتأتى قول ابن الملك فعلى هذا التعليق كان ينبغي ان يقول او اذا قبله اذ بدون هذا
 القيد لا يطابق تعليقه لمداه كذا جوار قبل موتى بكذا فلا يجوز فيه بيع وشراء
 من الاوقات لانه تعليق العتق بالموت وهو التدبير المطلق ان تعليقه بشرط قد لا يوجد
 ليس بتدبير مطلق وذلك بان يموت قبل تمام ذلك الوقت فيقتل الفسخ بالبيع
 والشراء مدبرا الذى الذى حر حين يحكم عليه بالقيمة حين يسلم حر وقلنا انه
 مكاتب ماله يسلم فانه يطالب بخلاف القر فانه يومر بازائه بالبيع والاصل
 دفع الذل عن المسلم وحفظ حق المولى مما امكن رعاية للجانبين قلنا رعاية الجانبين
 لا تستقيم فيما قلت عند فلاس المدبر وانما يستقيم فيما قلنا لان دفاع الذل
 تحدية يدا وبقاء حق المولى في كسبه وان يقل اعتقه عن يكذب لا يقع الاعتاق عنه
 باقتضا اذا قال لغيره اعتق عبدك عني بالف درهم فقال المأمور اعتقت وقع
 العتق عن الامر عندنا وعليه الالف خلاف الزفر لانه لا اعتق فيما لا يملكه ابن آدم

بالحديث فبازاد البيع على هذا الكلام اقتضاء تصحيحا الكلام فكانه قال ج عبدك
 هذا منى بالف وكن وكلا عني باعتا قد فيكون امرا بالبيع منه وبالاعتاق عندهما
 فيثبت بشروط المقتضى وهو العتق لانه لما ثبت ضمننا وتبعاله كان المنظور اليه
 الاصل المنضم دون التبع حتى يسقط اعتبار القبول فيه ولو كان الامر من لا يملك
 الاعتاق لا يثبت البيع بهذا الكلام ولو كان العبد ابق يعتق عن الامر لان كونه مقلدا
 التسليم شرط البيع لا شرط العتق ولو صرح المأمور بالبيع بان قال بعته منكرا بالف
 فاعتقته لم يجز عن الامر بل كان مبتدئا ووقع العتق عن نفسه لان شرط للمقتضى
 ان لا يصرح به والا لم يبق مقتضى فيكون مستقلا معتبرا بشروط نفسه لخروجه
 عن التبعية وملكه ذال رحم المحرم في غير الولاد فاعرف المحرم بالجر بنحو الاخ
والعم كالرحم الغير المحرم بنحو بنى الاعمام والاخوان والحرم الغير الرحم بنحو زوجة ابنة
 وابنة لا كقربة الولاد بنحو والدين والمولودين لانه لا بعضية قلنا انها صينت عن
 ادنى الذل وهو الاستفراش لا دايه الى القطيعة المحترمة فلان يسان عن اقويهما
 وهو الاسترقاق اولى وفي عبدة ثلاث متساوية فيتمم اغتقوا ولم يسع في مرض الموت
 لكل ثلث المال حكم بالقرع وكيفية القرعة ظاهرة فانها طريقه مشروعة كان يفعلها
 النبي عليه الصلوة والسلام في نسائه اذا اراد السفر بواحدة منهن وقلنا التساوى
 في السبب يوجب التساوى في الاستحقاق والفرق ان التعديل في القسم لا يمكن في السفر
 بالتوزيع اذا الحاجة كانت ماسة الى احدهن وفي اخراج كل من خرج وكذا في الناقية
 اذا الاسفار لم يكن متساوية الازمان ولا معلومة الاعداد ولا بالمحاسبة ^{حجة} لا بمنا
 السفر ليست بمساوية بمصاحبة الخضر وحيد يسقط القسم الا يرى ان لا

ان يستحب واحدة منهم في تلك المسرة الا انه عليه الصلوة والسلام فعل ذلك
لنظيف قلوبهم رعاية للأولوية والافضلية لوقال لامته انت طلاق وقد نوى
او بان به العناق صح نيته وقصد واستوى اى تم العنق واستقر واستوى
الطلاق مع العناق في الوقوع بهذا اللفظ واستوى في صحه استعاره لفظ كل
واحد منهما للآخر واستعماله فيه اذ المناسبة والمشاكلة بين الشينين يقوم
بالطرفين بمنزلة المشابة بين الحسنين في كونها ابني على قلنا ذلك انما يكون في قضا
الحكم بالعلة للتلازم بينهما واما اتصال الفرع باهوسبب محض فلا يجزى فيه
الاستعارة السبب للحكم للزوم السبب للحكم من غير عكس وتام التقرير والبيان
في موضعه في الاصول من ولدت من زوجها الله عقد ثم اشتراها لم يقصر الولد
الذي عقد عقد النكاح فيكون تاكيدا او عقد قلبه وقصد به شراءها ثم اشتريها
بعد الولادة او عقد عقد الشراء بعد ما فيكون اشتراها تاكيدا او بياضا اعتبر كون الولد
رفيقا وقت العلوق كما اذا ملك الزاني التي علفت من زناه قلنا المعبر فيها بحزنية
المؤثرة في النسبة وثابت نسبه مولود الامة من مالك اقرب الجامعة اقامة للسبب
مقام المسبب قلنا السبب الصالح للقيام مقام المسبب الفراش ولا فراش بدون
ثبوت النسب الا بالنكاح في حق الامة ثبوت النسب بالسكوت موقوف على الفراش
والفراش موقوف على ثبوت النسب بالاقرار والدعوة فخرية التوقف بتعايرتان
فلا يكون دورا وعن ابي حنيفة رضي الله عنه اذا وطئ امته وحصتها ولم يعزل
عنها فعليه ان يدعى نسب ولدها وعن محمد رح ينبغي ان لا يدعى النسب الا يعلم
انه منه ولكن يعنق ولدها ويتعنق بعد موته احيا طام الجانيين كذا في الكافي

وهذا محمد قول ابن الملك ان علوق الموطوءة في العنق المبهم بيان اتفاق الحصول معنى
الاستيلاء وظهور انها غير مرادة بالاعناق ثم ان كون الاستيلاء فراشا وسطا
انما هو في الامة المختصة والمباحة للوطئ واما المشتركة بعد استيلاء الشريكين معا
والحرمة بالمصاهرة فلا فراش فيها وان ثبت النسب بالدعوة كذا في المحيط وفي القنية
ومتى ولدت التجارية من مولاها صارت ام ولد له في نفس الامر وانما يشترط
دعوته للقضاء ولهذا يصح استيلاء المغنقه والمجنون مع عدم الدعوى منهما
وياقاره عبده امته منه ثبت امية الولد اذ ثبت ولادتها حيا وسقطا مسيين
المخلق ويضمن العقر الذي يستولد تجارية الابن ومن يراود تاكيدا للاستيلاء
ونميم للبيت واسارة الى ان الاب وطئها فولدت فادعاه فانها تصير ام ولد
صدقه الابن او كذبه ويضمن الاب قيمة التجارية لا قيمة الولد ولا قيمة طعام الابن
اذا اكله اتفاق وهذا اذا دامت له ولاية التمكن من وقت العلوق الى وقت الدعوة
حتى لو جلت في غير ملك الابن او جلت في ملكه ثم خرجت عن ملكه ثم عادت الى
ملكه لم يصح دعوته الا ان يصدقه الابن فان صدقه ثبت نسبه منه ولا يملك
التجارية ويعنق الولد لزعمه انه ملك اخاه للشافع ان حكم الاستيلاء ضمان العقر
كما في دعوة احد الشريكين في التجارية المشتركة واجمال دليلنا استناد الملك الى
ما قبل الوطئ يصح الاستيلاء اذا لا يصح بدون شائبة الملك بخلاف احد الشريكين
وتفصيله في المطولات والجد بمنزلة الاب في هذا الحكم عند مجي الولد لاكثر من ستة
اشهر من وقت موت الاب ورقه وكفره بمنزلة موته كذا في الكفاية توسم القانق امر
معتبر الا اذا رجع شبه من كفر معناه اذا ادعى الشريكان معا نسب ولد التجارية المشتركة

بينهما يرحم الاب على الابن والمسلم على الذمي والذي جبلت في تكلمه قبل شركها ملكا
اتفاق واذا استويا ما لا يعتبر قول القائف حين الحق اسامة ابن زيد الى ابيه لما
نظر الى عقابيهما وعندنا ثبت نسبه منهما ويضمن كل عقر نصيب الاخر وقيمه
لقول عمر هو ابنهما يرثهما ويرثانه وسرور النبي عليه الصلوة والسلام كان لانقطاع
طعن الكفار في نسب اسامة باعترافهم ان قول القائف حجة وهذا في ظهور الجبل
في ملكهما اما اذا ملكاها جلي فيثبت النسب منهما ولا يجب على كل منهما العقر لعدم
الوطئ في الملك ويجب عليه نصف قيمة الولد ويثبت لكل منهما فيه الولاء لانه
تحرير على ما عرف في موضعه كذا في التبيين **كتاب المكاتب** **خ** سم مكاتب
النصف له من كسبه نصف ونصف كسبه لربه بناء على تجزى الاعتاق لانه
فوعه وعندهما كل كسبه له بناء على عدم التجزى مستأمن يتباع عبدا مؤمنا
يعتق ان اخرجته من ههنا مؤمنا او ذميا كذا اذا اسلم عبدا ثم فابتاعه المسلم
او ذممه عبد لحزبي فاتباعه ولا يعتق بمجرد الاسلام عندهم لانه وان كان مستحق
الاذالة لكن لم يوجد ما يمكن تعليق الزوال به مسلم او ذممه او حرزى كما اذا غنم
للمسلمون وكما اذا اسلمت امرأة الحزبي ثم حيث تبين بثلاث حيض قبل التفريق وموضع
المستلثين كتاب السير ولكن ذكر في المبسوط في كتاب المكاتب على وجه التفريق
مكاتب اوصى بثلاث وعشق فمات بعد العتق فالموصى به من المال المكسوب بعده
لاستحق كما في المكسوب قبله لا كما في قوله اذا غنقت فقدا وصيت بثلاث مالى والاهل
ما مر في قوله لو علق الحزبي والعبد البيت **خ** س كاتبا واشترط الخيار له
فولدت فحمة الخيار فهلك فيها في نسخة المصنف فبطلت اى الكتابة مبطله خياره

مقالة النعمان

فتاوى عالم الربان

لانفساخها

لانفساخها وفي بعض النسخ فابطله اى هلاكها ابطل عقد الكتابة لان للعقود عليه
فات في مدة الخيار كما في البيع وابقيا خياره وعقده فان اجازها يسعى الولد على نجوم الام
ويعتق هو وانها في اخرجوها وابطل ما هو حق عنده اى ثابت لان عقد الكتابة مندوب
اليه شرعا فيبقى ما امكن وقد امكن بان يقوم الولد مقامها بخلاف البيع فان ولد
المبيعة لا يقوم مقامها مات مريض كاتبا العبد على الف يساوى نصفها الى كذا
يساوى العبد اى قيمتها نصفها اى نصف الالف يتاويل الدراهم كالعكس بان كان
كان بدل الكتابة نصف قيمة العبدان لم ينقص يقض ثلثي قيمته حالا والباقي الى
الاجل لان لم يقض ثلثي المشروط من كتابته حالا والثلث الى اجله **خ** س
وجاز كتابه العبد على عين له في يد ان قبلا عين له اى من كسبه بان كان ما ذونا
في التجارة وكسبه قبل الكتابة لانها كتابه على بدل معلوم مقدور التسليم وروى
ابو يوسف عنه انها لا يجوز لانها انما شرعت على مال مكتسب للعبد بعد العتق للرد
بالعين ما ينعين بالنعين نحو الثوب كالدرهم في يده وهي كسبه وكدرهم معلومة
لغيره ولو كاتبه على عين في يد غيره فعنه انها جائزة حتى اذا ملكها وسلمها عتق وان
عجز عن تسليمها رد الى الرق وعن ابى يوسف ان اجاز صاحب العين العقد وجب تسليمها
ولا وجب تسليم القيمة وعن محمد ان اجاز صاحبها العقد جاز ولا **س** م
مكاتب اثنين وذا بحصته اعشق فالباقي على كتابته اعشق وهو موسر واعتقاه
ثم ثانی فرفته قد جعل المضمون نصف قيمته فالمضمون نصف قيمته كالفن الانقاس
الكتابة بالاعتاق حتى اذا قبله رجل غرم القيمة دون بدل الكتابة بالاتفاق وان كان معسر
يسعى العبد في النصف واوجب الاخرى ذاك الاقل من قيمة النصف ومن نصف البدل

الذي تقاضى الشيخان

اختلاف الاخرين

ضمانا وسعي الكونه متيقنا بمنزلة مكاتب عتقه مولا حريص فمات مديونا حيث سعى
في الاقل من قيمته ومن بدل الكتابة ولا يتاقي قول ابي حنيفة لقوله بالتجزئ فيعين عنده نصف
بدل الكتابة ضمانا وسعي افعلي هذا موضع المسئلة باب ما تفرد كل واحد **ح س م**
والباقي ياتي في النسخ بالواو والفاء اي فالشريك الباقي او النصيب الباقي واعتقاه
اي حكمه بعتقه وافنيا بذلك ثاني فرقته اي ثاني فرقة الباقي او ثاني فرقة الباب على طريق
الاضافة بادى ملابسه نحو ما في قوله على كتابته والفرقة العلى الثلاثة وثانيهم
ابو يوسف ذاك اي سببا لاعتاق والاصل ما مر قبيل ز ولو قضى اى ادى وسلم في
فاسد المكاتبه اى في الكتابة الفاسدة نحو ان كاتب على الف على خدمته ابد او قيمته خمسة
لعتق ولا اجل حصوله ما شارط فيه اى المشروط في عقد الكتابة صاحبه ومالكه وذلك
اى المشروط فوق قيمة المحل للعقد وهو العبد كان له استرداد اى لكاتب ذلك الفضل
على القيمة من المشروط كما ان للمولى استكمالها لو كان الالف انقص منها كما في البيع الفاسد
قلنا العتق انما حصل بحكم الشرط وبدون تمام الالف لا يوجد الشرط وباسترداد
بعض الالف يبطل بعض الشرط بخلاف البيع فان الشرط فيه غير مراعى بل اعتبر فيه
العقد فلا يوجب اكثر من القيمة ثم انه انما يعتق عنده اذا كان المسمى من جنس القيمة
اما اذا كان غير القيمة نحو ان يكتب مسلم عبك على خمر فانه لا يعتق باء القيمة اتفاق
لان البدل في الكتابة الفاسدة هو القيمة ولا يعتق المكاتب باء غير البدل وعند يعتق
باء الخمر صرح بذكر الشرط او لا وفي غير ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رح استرط النص
على الشرط وعند ابي يوسف يعتق باء قيمة الخمر ايضا وانما قيدنا بالمسلم لانه لو اسلم
بعد الكتابة لا يعتق باء الخمر اتفاقا والفرق المذكور في النبيين وعبارة الكثر واى اسلم له

لا ينفك عن صاحبه

جواب ما مر

قيمة

قيمة الخمر وعتق بقبضها وبينها وبين عبارة النبيين فرق معتبر ولو كان المسمى غير مال
من كل وجه نحو الدم والميتة والخنزير فانما يعتق باء نص على الشرط ويعتق باء قيمته نفس
المكاتب اذا كوتب عليها لان جهاتها جهالة فاحشه وقد راينا اثر في فساد العقد
لا في اعتبارها فيه بخلاف ما لو كوتب على ثوب حيث لا يعتق باء ثوب وحيثما عتق
المكاتب بغير وصول البدل الى المولى بسعى في قيمته بالغة ما بلغت غير ناقصة
عن المسمى لرضا المكاتب بالمسمى وعدم رضا المولى بعتقه بخانا وتعذر رده الى الرق
لوقوع العتق بحكم الشرط كاتب عبيدين كتابة واحدة على ان يحرز اعتقا وينا لاه ان اديا
عتقا ومهما عجزا بدل الكتابة رد الى الرق فادى واحد نصف اذ لا المؤدى للعتاق
واجب ونايل له مثل ما مر في الطلاق في قوله وان يقل ان شئنا فانما كذا البيت لا كقول
ان دخلنا هذه الدار فانما حران حيث لا يعتق احدهما بالدخول وحده واصلنا ما مر
ان حكم الشرط لا ينزل لا بوجود تمامه وهو اعتبار العقد دون الشرط لو كاتب العبد
الصغير بدر وجاز بيع الذي يدبر العبد الصغير الذي يعقل لان البيع سالب
والشرع جالب كالى لا يعقل فان القبول لا يتحقق منه حتى لو ادى عنه غيره لا يعتق
ويسترد ما دفع وهو بناء على انه من اهل التصرف عندنا خلافا له وجاهز بيع
الذى يدبر مطلقا كالمقيد عند الحاجة لفعل النبي عليه الصلوة والسلام كما في سائر
الوصايا وسائر التعليقات فان التعليق عندك وان كان يمنع الحكم دون السبب لان
السبب لا يمنع التصرف بدون الحكم ولنا قوله عليه الصلوة والسلام المدبر لا يبيع
ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث وهذا الحكم وفعله انه لا يكون حجة عندنا
لاحتماله الاختصاص او وقوعه لمعنى خفي لم يدركه الراوى يحتمل الاجارة في المقيد

جواب ما مر شافعي

وصدوره وقت جواز بيع الحر واما قضية التعليق فانه وان كان يمنع السبب والحكم عندنا
 الا ان العتق بما ينزل بادي سبب نحو ان الحدين يدرى بادي شبهة وينعقد سببه لازما
 حتى لا يجوز ابطاله فقلنا ههنا ينعقد سببا للحال ويتأخر الحكم الى ما بعد الموت ضرورة
 تنافي الموت الاهلية ولزم بطلان السبب بعد وباطل كناية بلا اجل كما قلنا في السلم
 ولا بد من نهي لان البديل يؤدي من الكسب لنا اطلاق النصوص المقضية جوازها
 فلا فصل فوهم القدرة بالاستقراض يكفي بمنزلة الثمن في شر المفسر بخلاف السلم
 لان المسلم فيه معقود عليه فلا بد من القدرة عليه تحقيقا او تقديرا وفيه حتم
 حظه ربع البديل اعتبارا بظاهر الامر بقوله تعالى واتوهم من مال الله الذي اتيكم قلنا
 مع انه يحتمل الاعانة بفك رقبته بمال الزكوة محمول على الندب بمنزلة الامر بالكتابة
 وموت من كوتب فسخ العقد يموت عن ملاءة او فقد عن ملاءة بالمداي غنى
 بالقصر كالومات لاعن وفاء للتنا في بين العجز والضعف الذي هو الموت وبين القوة
 لتمي العتق بعد الموت ولعدم الاداء قبله قلنا نجعله حيا تقدير الحاجة الى العتق في
 حق اولاده واكسابه بمنزلة موت المولى حيث عقد الكتابة لحاجته مع ان الموت انفي
 للمالكية وباقي القدير يفهم مما مر في المدبر ولم يخرج كناية على نعم بلا بيان وصف مسمى
 نعم من نظيره في قوله ولا يجوز الحيوان المبهم مهر البيت كما فيما لبين جنسه نحو دابة
كتاب الولاء **خ** سم ينبغي ان يعلم قبل الخوض في المسائل ان ولأه الموالة لا يثبت
 بمجرد الاسلام من شخص على يد احد بدون عقد الموالة وان الطاهر ان يرث الاعلى
 من الاسفل ويعقل الاعلى جناية الاسفل من غير عكس غير ان الثوارث يحرى من
 الجانيين اذ شرط اذ ذلك وان كون الاسفل مجهول النسب والاسلام على يد من تواليه

مقالة النعمان

ليس

ليس بشرط ان والت المرأة ثم ولدت يتبعها المولود فيما عقدت او والت على نفسها
 وعلى ولدها الصغير او اقرت بولائها شخص وفي يد ها ولد صغير لا يعرف ابوه تبعها
 الولد في ذلك لان الصفات الحكيمة الثابتة في الاخوات يسري الى الاولاد وقال لا ولاية
 للام على ماله فكيف على نفسه وهو يقول الولاء بمنزلة النسب نفع محض كقبول الهبة
 والطاهر ان المسئلة الثالثة تشمل ولأه الموالة والعنافة وان اقرب ولأه العتق فقلنا
 بل واليتنى بالحق اى على سبيل الجدد دون الهرل ثم اراد الانتقال عنه اى المقر فان ذلك
 الانتقال لا يجوز منه لنصا دقما على اصل الولاء مثل من اقرب نسب كذا اذا كذب فيما
 اقاربه لغيره لا يعتبر المقر له في الولاء اصلا بان قال ما اعتقك ولا اعزمتك ثم
 اقرب الولاء لآخر بناء على ان الثابت عندهما ولأه المواة لآه وهو يقبل النقل لانه يثبت
 بالتصديق فيثبت بقدم ما صدقه وعنده ولأه العنافة وهو لا يقبل النقل لان المقر
 بعامل باقراره لانه بحق في زعمه وفي زعم عليه ولأه العنافة حتى لو كان على القلب فله
 ان يتحول لان الثابت هنا ولأه الموالة بلا خلاف لان التصديق يعمل فيما اقربه **رحم**
 عبد لاني اعنقته قد هلك وهو اب الموالاة والابن تركه عبدا وامه لاني اودكر
 والتخصيص بالاني لدفع توهم ان نبات المولى ما لم ترث من العتق جازان لا يرث بالعتق
 وابنها والابن اى وابنها فماله بينهما اسداسا ويحرمان الاب عند اسداسه للاب
 والباقي للابن لان الاب مع البنت عصبة فكذا مع الابن لان مع الابن صار صاحب فرض
 لكن في حق الميت عصبة وقال لا يظهر عصوبة الاب مع الابن كذا في الشرح والوجه الا
 وجزيه كونه بناء على ان الولاء ميراث امر مابه الميراث ولقد اطنب المصنف حيث اراه
 بالبيتين مع انه يحتاج الى زيادة تأمل في استخراج معناه لعدم تعيين نصيب

وان اقوت انها مولاة
 يلزم في الطفل الذي في يدها

مقالة الامام الثاني

كل واحد منهما ولتجريد الابن عن الاضافة الضريحة ولا يقع السامع في وهم التخصيص
بالانثى لفايدك دفع وهم واه وقد ذكرناه في نظم الفرائض بقولنا بقي بالمعتق وابنه
ففي مذهب يعقوب له السدس نفى ولو كان الاب جدي له شيء وفاقا فاحفظ المسئلة
ثم قال الفاضل امين الدولة لا نقل عندي في ابن الابن لكن الاظهر ان تراث ابن الابن عند
ابي يوسف ايضا لانه اشبه بالابن من الجدة بالاب حيث لم يكن استعماله باسم اخر
بخلاف الجدة وايضا يحجب ابن الابن الاخوة وفاقا في حجب الجدة بخلاف لو اعتق الحر عبد
مثله في دراهم كان ولاؤه له وخلاؤه لان الولاء لمن اعتق وقال محمدان احكمه ^{الاسلام}
لم يحر عليه وقال ابو حنيفة وايضا انما اعتق التخلية دون الاعناق بمنزلة المراغم
فله ان يولي من شاء واما اذا اشتراه المسلم الداخل دراهم او من اسلم ثم فاعنته فانه
يعتق قبل التخلية استحسانا ويكون ولاده له عند ابي يوسف اعتبارا برأيه في اعتاق
الحر واستحسانا بالخبر خلاف لابي حنيفة وان اسلم العبد لعلم جريان الحكم الاسلامي
نحو قوله في قبل بعض الاسراء بعض البيت ومحمد معه في رواية ومع ابي يوسف في اخرى
لانه لم ينقطع عنه احكام المسلمين ولا تراث بالموالاة ولا عقل بها وباطل
هذا الولاء وبطل هذا الولاء لان الارث اما الفرض او التعصيب ولم يوجد ولنا
قوله تعالى الذين عقدت ايمانكم فاقولهم نصيبهم والاية في الموالاة د قال لعبد
انت حرة اولامته انت حر يعتق لان عتق الرجال والنساء واحد ولو قال لرجل يا زينة
لا يحد لان زنا النساء من الرجال لا يتصور فلا يكون قد فاقا موجبا للحد كما لو قد ف
المحبوب ولو قال عبدا هل مكان كذا احرار ونساء هم طواقي وهو من ذلك المكان
او قال كل من دخل هذا المكان ولم ينو عبده وزوجه قال ابو يوسف في نوادره لا يقع العتق

جواب الشافعي

والطلاق وهو المختار للفنوي وقال محمد في نوادر ابن سماعه يقع وقدم في مقالات
الامام الثاني في كتاب الطلاق ولو قال ولد ادم كلهم احوار لا يعتق عبيد بالاتفاق ولو
قال كل رجل قد اعتق عبدا فاشترى عبدا لا يعتق بالاتفاق ولو قال كل عبيد في هذه
الدار احوار عتق عبيد بالاتفاق قال لامتيه احديكم احره ثم قال عن هذه عتقت
الاخرى ثم قال لم اعن هذه الاخرى عتقت الاولى فيعتقان جميعا وهكذا في الطلاق
ولو قال لاحد هذين علي الف درهم ففعل له هو هذا فقال لا لا يجب للاخر شيء والفرق
انه يجبر على البيان في الاول دون الثاني ويقع الطلاق بقوله طلاقك على واجب دون
العتق بقوله عتقتك على واجب والفرق كون العتق واجبا عليه في الجملة دون الطلاق
عبد دفع الى رجل ما لا او قال اشترى من مولاي فاعتقني ففعل نفذ في الاصح وعلى
المشتري الثمن مرة اخرى قيل يفسخ الكتابة بموت المكاتب لا عن وفاء وقيل انما يفسخ ^{الكتاب}
حتى يعتق شبرع الغير ببدل الكتابة بعد موته قبل فسخ القاضى ونحوه يبيع عبد قال
مولاه ان احببت الى بيعه ابية وارده فهو حر بعد موته والاصح المغني به ان قيمة المدبر
في الغصب نصف قيمة القرن بسقوط احد نوعي المنفعة وهو غير التملك وبقاء الاخر
وهو الاجارة ويعتق العبد بهبة نفسه منه قبل اولا وكذا بيعه من نفسه قال ان اعتقني
والا قتلتك فاعتقه بطل وبيان العتق المبهم المعلق لا يصح قبل وجود الشرط قال لعبد
احديكم بالف والاخرى بالشيء عتقا بالاشي اذ قبلوا والتدبير على الفتد بغير بلاشي
قوله كل مملوك املكه حر بعد موته تدبير مطلق في حق من في ملك حينذ ونقيضه في حق
من ملكه بعده والزائد على ما لا بد للعتق من الثياب للمولى قال ان بعته فهو حر لا يعتق
بالبيع الجائز وفي الفاسد اذا كان في قبض المشتري ويعتق به اذا لم يكن في قبضه قال لعبد له

والطلاق

أي عبيد شئت عتقه فاعتقه ليس له أن يعتق بنفسه هبة بدل الكتابة للكاتبة
اعتاق اعتق عن أبيه الميت فالقول له والولا للابن **كتاب الإيمان** اليمين معة
القوة وشرعية الاستشهاد بالله تعالى وركنا ذكر اسم الله أو صفته في اليمين بالله
وحكما وجوب البراءة والكفارة خلفا وشرطا في الانعقاد والبقاء تصوري المستقبل
عندما وعند أبي يوسف الإضافة فعل في المستقبل بلا نظر إلى التصور وعدم

ح س م وليس في إيجاب مشى الحرم للحرم بأن يقول على المشى إلى الحرم والمسجد
الحرام مشى يلتزم بأن يقول على المشى إلى المسجد الحرام كما في قوله على الذهاب والسفر
أو السعي والخروج والأتان إلى مكة أو المشى إلى الصفا والمروة كما في قوله إلى بيت الله
أو إلى الكعبة أو إلى مكة والأصل فيه العرف فانه روى أنه عليه الصلوة والسلام
امر من نذر أن يمشى إلى بيت الله بأن يركب أو يدبح شاة ويحرم بحجة وعمرة والزما
حجة وعمر وحمل على الوجوب امره وإن يقل ما اكتسى من غزال إذا هدى فذاك
لازم إذا اكتسى هدى صدقه بمكة من سبخ أي منسوخ قطن يشتري في المؤتلف
ويشترط أن ملكه حين جلف أي في المستقبل بعد النذر في المناظرة ههنا شبه المناظرة
في مسئلة التعليق بالنسري في كتاب العناق في باب زفران المعناد غزال المرأة من قطن
الزوج فذكر غزالها ذكر ملكه وفي القنية أن لبست من غزال أو ثيابك فليس ثياب
غزالها من جوز قته لا يحنث إلا إذا نوى ذلك ولو قال أردت اتخاذ ثوب بعد اليمين
لا المتخذ قبل ما يصدق ديانته وقيل قضاء ولو باعت ثيابها منه ولبسها لا يحنث إلا
إذا نوى غزالها أو كان الحلف لمعنى في الثوب دون الملك ولو لبس ثكبة من غزالها يحنث عند
أبي يوسف وعن محمد روايتان ولو لبس قباء ظهره من غزالها وبطانته لا يحنث والمعتبر

مقالة النعمان

ما يجوز فيه الصلوة باعتبار بدن شخص متوسط القامة والضخام والراس في يمين
من لا يشتري أو لا يأكل على رأس غنم وبقرى عند عدم النية ووقوعه على رأس الجزر
رواية عنه وعندهما على رأس الغنم خاصة ولا يقع غير ذلك من نحو الجزور والطيور
بالنية والخلاف مبني على الخلاف عرف زمانها مع عرف أهل زمانه إذا راس في اليمين
ما يباع في السوق والاختلاف الحقيقي ما وقع عن حجة وبرهان دون اختلاف بمصر وزمان
والبيض يقع على ما يقصد في العادة نحو بيض الدجاج والبطردون بيض نحو العصا
فيروا الدجاج يعم الفرخ والتخصيص بالكبيرة في النية مصدق ديانة والخبز في يمينه
لا يأكل من هذه الحنطة ليس يدخل كما لا يدخل اللبن والسمن في يمين من لا يأكل
من هذه الشاة والعصير والزبيب في يمين من لا يأكل من هذا العنب والدبس والنبيد
في يمين من لا يأكل من هذه الشجرة وغير الثمن فيما لا ثمر له لأن الحقيقة المستعملة أول
من المجاز المتعارف وعندهما بالعكس فيحنث بالخبز والقضم بعموم المجاز نحو ما يحنث
بالدخول حافيا وراكبا في أن لا يضع قدمه في دار فلان ولا يحنث بمجرد وضع القدم
وفي الحقايق هذا إذا لم ينوشيثا وإن نوى أن لا يأكل حبا حبا لا يحنث بأكل خبزها
اتفاقا وفي القنية حلف لا يأكل من هذه الشجرة فوصلوا بها عصنا من أخرى وأثر
الوصل فاكل لا يحنث وقيل يحنث وفيه حلف لا يأكل من هذه الشاة فاكل من لبنها
أو سمنها لا يحنث إلا بدلالة الحال عليه وهو كون النزاع في اللبن دون اللحم وثقيد
في هذا الجنس بالعين لا ياتولد منه إلا بالقرينة الصارفة حيث العنب كأنه أراد
به نفي ما وراء الحب في العنقود كالخيار والقند والجزر كالنبن والنفاع والخوخ
ولا كما إذا نوى لأن الحقيقة قد تترك بدلالة اللفظ في نفسه لقصور في المسمى

عن الاسم كما في لحم السمك والكاتب في قوله لا اكل اللحم وقوله مملوك الى حر والمدبر وام
الولد والشلاء والعاء كما في قوله تعالى فخر بر رقبة فان الكاتب كامل الرقبة قاصر
للكمال والمدبر وام الولد عكس ذلك وصلوة الجنازة من قبيل القاصر لكون الصلوة
عبارة عن الاركان المعلومة على ما ذكر في المغني في بحث المجاز ولكن ذكر فيه في بحث
العام ان قوله تعالى اذ قمتم الى الصلوة سنن اول صلوة الجنازة اول قصور الاسم عن
المسمى مثل ما في هذه الصور فانها تفصل للفداء مع انها تكون تابعة له وليس من
فاكهة حب العنب كذلك الرمان ايضا والرطب ولان الرمان والرطب معطوفان
على الفاكهة وهو معطوف على العنب في قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان وفي
قوله وفاكهة بعد وعنب وفي المحيط الياس من ثمار الاشجار فاكهة الا البطيخ وذكر
الشمس لانه السر حتى في شرح البطيخ ليس من الفاكهة لان ما لا يكون يابسة
فاكهة في عامة البلدان فوطبة لا يكون فاكهة ولا اللآلى وحدها من الحل ماله
تكن بين الحل فاعقل من الحل بضم الحاء وتشديد الياء جمع حل يفتح الحاء
وسكون اللام نحو يدى وتدى اى بلانية في حق من حافظ ان لا تلبسه وجدها
مثل الذر جدد بين الحل من ذهب وفضه ومرصعا بهما او باحدهما لانها لا تسمى
حلياء عرفا ولا تحلى بها عادة وما ذكر في قوله تعالى ويستخرجون منه حلية تلبسونها
مجاز كقوله لحما طريا فكان بناء المسئلة على اختلاف العرف فلا يكون اختلافا في الحقيقة
ويقتضى بقولهما جريان العرف عليه وليس شحم الظهر شحما فاعرف في حق من لا ياكل
منه يحلف شحم الظهر من اللحم الذي على الظهر وعلى هذا قوله اظهر وقيل شحم الكلية
الذي متصل بالظهر وقولهما على هذا اظهر وقيل هذا بالعربية فاما اسميه بالفلسفة

فلا يقع على الشحم الظهر بحال هكذا عبارة المصنف ويبحث باكل الشحم المتصل اتفاق
كذا في شرح ابن الملك بالاكل او الشرهما تسمية الله تعالى له شحما في قوله ومن البقر
والغنم حرمتنا عليهم شحومهما الا ما حملت ظهورهما الا انه يقول هذا استثناء منقطع
بمعنى لكن فلا يقضى المجانسة فبقى الرجوع الى العرف وفي يمين الشرب من ذال الشرح
من نحو وجلة لاحث في ذاك ما لم يكرع ولم يشرب من نفسه ولو شرب من زهر اخر
من وجلة لا يبحث اجماعا لحدوث النسبة الى غيره ولو نوى الاغتراق صحمت نيته عنده
ديانة لا قضاء فصحة نية الكرع عندهما قضاء وديانة كذا في الحقايق لا كقوله
من ماله حيث يبحث فيه بالكرع والاغتراق والشرب من زهر اخر منه اجماعا
بخلاف من هذا البئر فان الحقيقة فيه منعدرة فيمنع من الاغتراق ولا يبحث
بالكرع اجماعا والدهر ازيد به المنكر كان المنكر هو المنكر عندك هو الصحيح واما الفرع
فالمرجع اوقيل الخلاف فيها او التظهير اليه لا يدري ذلك الامام عند عدم النية
مثل وقت الختان وحال الخنثى للشكل من الذكورة والانوثة ومحل اطفال المشركين
من الجنة والنار وهذا دليل كماله في العلم لان التوقف عند عدم دليل الوقوف
من امارات الوثوق وفي الواقعات رجل قال اذ بلغ ولدى الختان فلم اخشه فامرا في
طالق قال الفقيه ابو الليث ينبغي ان يبحث اذا خرج عن عشر سنين لان ابتداء الوقت
المستحب للختان اذ بلغ سبع سنين الى عشر سنين لانه اذ بلغ سبع سنين
يؤمر بالصلوة فيؤمر بالختان حتى يكون بلغ في التظهير للصلوة ونهاية الوقت
عشر الوقت عشر سنين والختان انه لا يبحث ما لم يؤخر عن اثني عشر سنة لان
هذا في وقت اذ الحائض الصبي يحكم ببلوغه وقد راى ان بنصف العام

والقدر في الايام الشهور وفي السنين العشر من مذكور وجمعه وسنة والعمر
عندهما لما ذكرنا القدر بمنزلة الحين والزمان معترف ومنكر والقدر في قوله
لا اكمل فلانا اياما او شهورا او سنين بلائية ثلاثة من ذلك اتفاقا على ما ذكر
في الجامع الكبير لانه اقل الجمع الصحيح هذا هو الصحيح وذكر في المبسوط ان النكوة
والعرف في هذا سواء وفي المعرفة اذا لم ينوشيتا فعندك على عشرة من ذلك لانها
نهاية ما يذكر بالجمع يقال ثلاثة ايام الى عشرة ايام وكذلك في الباقي ويصرف
من هذا قدر الا زمنا المذكورة المعرفة على كل من المذهبين ما ذكر في النظم واما
المنكر فقوله فيها مثل قوله في المعرفة في رواية المبسوط وكقولها بانه ثلاثة من
ذلك في رواية الجامع الكبير هذا حاصل ما في المختلف والمصنف والحقايق والرعاية
واما في المنكر فيصرف الى ثلاثة من ذلك عندهم الا في الايام فان في منكرها عن ابي
حيفة روايتين في رواية المبسوط ينصرف الى عشرة وفي رواية الجامع الكبير الى
ثلاثة وانما عرف العمر يكون ايام الحياة معلومة وتقدير الكلام والقدر بما ذكرنا من
الايام جمعه ومن الشهور سنة ومن السنين العمر عندهما اعتبار للعهد فيما يصلح له
وللبنس فيما يصلح له وهو السنون **س** **ر** **ح** **م** وليس في النذر بدخيم الولد بدخيم
الولد ونحن ونخصيته كالنذر بقتله والنذر بدخيم احد ابويه وفي الحقايق شرط بعمه
النذر بدخيم الولد عندهما في عامة الروايات ان يقول عند مقام ابراهيم او بمكة ايجاب
ذبح الشاة وحفظ واجهده لقوله عليه الصلوة والسلام لا نذن بمعصية الله تعالى
وعندهما ينعين الشاة محلا لوجوب الذبح بايجاب ذبح مضاف الى الولد كما في قصة
اخليل عليه الصلوة والسلام فان الاصل وان كان وجوب عين ما تناوله

مقالات الامام الثاني

بطريق الابتداء لقوله تعالى وليوفوا نذورهم الا انه لما لم يجب بغير ما تناوله
بطريق الفداء صيانة لامر الله تعالى عن التعطيل فلا يكون ندرا بالمعصية وقول من
قال وحق الله كقول والله الحق بلا اشتباه حاصل العرف بالحلف به والا فلا اشتباها
والاحتمال ثابت لاراده حقوق الله تعالى على عبادة من ترك الاشارة به شيئا وانما
الصلوة وايتاء الزكاة وغير ذلك اعتقه عنى قال منه غير بدل يجري عن الامر
هذا ان فعل من غير بدل اي بلا ذكر بدل كما في قوله بالف وكفوله اطعم عنى عشره
مساكين حتى يحذل عن كفارة الامر والفرق عندهما ان العتق عن البدل هبة وهي
لا يفيد الملك بلا قبض والعبد لا يصير قابضا للامر قبل العتق والمقابل بالبدل
بيع وهو يفيد قبل القبض واما الفقير في مسئلة الاطعام فهو قابض للامر ولا ثم
لنفسه ثانيا حكما وتمام التحقيق فيه انه قال الامر بالعتق عنه بالمال بقبض البيع
منه وبغير المال بقبض الهبة والمقتضى لا عموم له فلا ثبت الا بشروط المقتضى وهو
العتق وليس فيه اشتراط القبض والقبول وقال المقتضى تسع للمقتضى والقبض ليس
من جنس القول ولادونه لاتباعه فلا يسقط به ما لا يحتمل السقوط اما القبول فيحتمله
حيث يسقط في النعاطي وفي قوله بعنك هذا الثوب بكذا فاقطعه ولم يتكلم صح البيع
وباق التحقيق من بيان التبعة المذكورة وعدم العموم وغير ذلك في موضعه من الاصول
لوقال لا اسكن دار الفضل لم يكن حثا ملك وقت الفعل ملك وقت الفعل دون
اليمين كغير الدار من المملوكات بخلاف الطعام والعبد على ما في الحقايق لا كقوله لا اكمل
عبد فلان على ما في المختلف انه انطلق لفظا قديقا بالعرف ويتبادر افهام الناس
واوهافهم اليه وهما يقولان باستمرار العادة واطراد وفي الوقائع حلف لا يدخل

دار فلان فدخل بعد بيعه ان كان حلف غبظا لله ارحم والافلا وان يقل اذنت
فاذهب وارجع فهو له اذن وان لم يسمع وان يقل من قال ان كلمت زيدا بغير
اذني فانت طالق اذنت وان لم يسمع الماذون كما في قوله بغير رضاي فرض ولم يعلم
الا كاذن العبد بالتجارة وعندهما السماع وفهم المعنى بشرط صحة الاذن حتى لو اذن
بالعربية وهي لم تفهما لا يكون اذنا ولو كلفه بغير اذن الزوج وزيدنا يم بحث يسمع
لو لم يكن فائما بحث وايضا به شرط في رواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه لو قال
لا اكل بسر فاكل من رطب ادناه بسر لم يبل لم يبد اي لم يغم بالبحث والشرط منها
كان اكل الرطب فالمر لا يبحث بالمدن بالمدن بكسر النون الذي بدا الارطاب
من قبل ذنبه واريد به ما ادناه رطب كالحلف بالشر او كلين صب فيه ماء فيمن
حلف لا يشرب لبنا الا كالفالب فيهما ولا كالميز ولا كالسمن المرى في السويق فيمن
حلف لا يشرب ياكل سمنا وكخطة فيها حيات شعير فيمن حلف لا ياكل شعير الا ان
البسر والرطب جنس واحد لاجتماع الغلوب مستهلك بالغالب وان اتخذ جنسها
في اصله خلافا لها والمحوت لحم عنده فليكتب نظر الى لفظ القران حتى روى عنه كون
دم من قبيل النجاسة المخففة واستدل بسكونه في الماء على ان دم ليس بدم
حقيقته لان الحرارة التي هي طبع الدم ينافي البرودة التي هي طبع الماء ولهذا يحل بلانجه
والحم ينبي عن الاشتداد والنقوى بالدم فخصص بالكامل بطريق المجاز ولا يتناول
القاصر عن الاسم وفي شرح المغني ذكر فيه خلاف مالك دون خلاف ابي يوسف قال
العنابي ولا يبحث ايضا بلحم الخنزير والانسان لعدم استعمالهما استعمال اللحوم وعليه
الفنوى وان يقل والله لا شرين اليوم ذا وفي المحيط لا بد ان يكون الحلف في الالابات

مقرونا بكلمة التاكيد وهو اللام والنون حتى لو قال والله افعل كذا او لم يفعل لا يلزم
الكفارة لان هذا مستعمل في كلام العرب بلا قصد اليمين ذاي الماء الذي في هذا
الكوز او ان لم اشربه اليوم فامراته طالق او عبدك حر فصب قبل الليل او لم يكن فيه ماء
علم عدم الماء فيها ولا في الصحيح فهو حانث اذا مضى اليوم وعندهما ليس بحانث
اصلا وان لم يذكر اليوم يبحث في الاول عقيب الصب وفولت تصور البراجماعا
وفي الثاني يبحث عند ابي يوسف ايضا في الحال وعندهما لا يبحث اصلا وقس على
هذا التفصيل المسائل الاليتة هو يقول في الفرقان التوقيت للتوسعة فلا يجب
الفعل الا في اخر الوقت فلا يبحث قبله وفي المطلق يجب البر كما فرغ وقد عجز في بحث في الحال
وما يقولان ايضا في الفرقان البر يجب في المطلقا كما فرغ في متصور البر فبولت
البر فبولت ما عقد عليه اليمين يبحث بمنزلة موت الحالف حال بقاء الماء وبمنزلة
الحلف على صعود السماء وقلب الحجر ذهابا وفي الموقت يبطل اليمين لانعدام محلية البر
في اخر الوقت واصل الفريقين مرة في اول الكتاب كذا في موت من يقول الحالف اقله
اليوم قبل مضى اليوم واكل ذاك الطعام فيمن يحلف ويقول اكله اليوم قبل مضى اليوم
ومعناه وكذلك اكل غير الحالف ذاك الطعام المحلوف عليه قبل مضى اليوم بقريته
فحوى الكلام وان يقل لا قتلن جمعفرا وكان مات قبله وما درى وما درى
لانصرف يمينه الى ازالة الحيوة الحالية بجمعفرو ليس له حيوة الحالية كالوعلم
بموته قبله لا مكان ان يحيى وينقله لان يمينه ح ينصرف الى ازالة حيوة مطلقة
بجمعفرو بخلاف مسألة الكوز الخالي عن الماء حيث يستوى فيما العلم والجهل في انشاء
مصرف اليمين وانعدام محل انعقادها اصلا اذا الماء المحلوف فيه بعد اليمين لا يبحث

في ذلك نقعا لان اشارته في كلامه يقتضي الوجود وقت اليمين فلا ينصرف بمينه
الى الوجود المطلق وهذا حاصل الفرق المذكور في الحكاية وقد خفي الفرق على صاحب
الجمع حيث اعترض عليه في شرحه وفي القينة حلف لا باكل من هذا القدر ولم يكن
فيه شيء ثم طبع فيه شيء واكل منها فان كان يعلم انه ليس فيه شيء يبحث وان لم يعلم
لا يعتقد اليمين عندهما خلافا لابي يوسف من حلف ان لم اجامعك الليلة وكان
الفجر طالعاً فان كان يعلم الطلوع فهو على الليلة المستقبلية وان لم يعلم لا يعتقد اليمين
عندهما او قال قضى حقه لا البت فانه للحال فيه يبحث وان يقل ان اري عقوبتي
اعلمك فالعبد كذا كما زعم لا البت اى قضى اليوم فسقط الحق قبل مضي اليوم بخو
الابراء للحال اى عقوب سقوط الدين ثم راه معه فما نطق شيئا ولم يعلمه فالعبد عتق
قيد اتفاق تنهيم للبيت حيث يبحث عندهما وان نطق واعلم لان الاعلام انما
يحصل عند سبق الحمل بازالته وهذه ست مسايل مبنية على اصل واحد وذلك
للاصل مبنى على ان اليمين لا بد له من محل لكونه عقدا من سائر العقود وذلك المحل الغير
في المستقبل عند سواء كان الحالف قال داعليه او لقياسا على مسئلة متر السماء
وعندهما الخبر الذي يحتمل الصديق قياسا على ان الخبر الكذب في الماضي ليس بمحل
لانعقاد اليمين اذ بين المستقبل المذكور في هذه المسائل وبين الماضي ساواة في عدم
التصور واما متر السماء فتصور بطريق الكرامة خصوصا من الملائكة وبعض الانبياء
ولكن البحث فيه يحكم العجز الحالى **الحس** ونذر ذبح العبد مثل الولد فيوجب الشاة
لدى محمد مثل النذر بذبح الولد في وجوب الغداء بالشاة لكونه في معناه في ثبوت
الولاية عليهما ونفيا كون الثقب بالنذر بذبح الولد مثل الثقب بالنذر بذبح العبد

فتاوى العالم الرباني

فلا يلحق ابو حنيفة رضي الله عنه ما هو على خلاف القياس باهو منصوص عليه ولما
ابو يوسف فلما لم يوجب في الاصل لا يوجب في الفرع بالطريق الاولى اطعام عشر
ولكل تما صاعا حشنتين يجوز عنهما ان لم اجمع العالم فالعبد كذا ان قاله وقال
اديب ذا اطعام عشر مساكين وقع من حانت مرتين وتم لكل مسكين صاعا
لكيفارت حشنتين انصاف الصاعان لاحديهما والانصاف الاخر لآخرهما يجوز عنهما كما
لو كان عن افطار وظهار وقال الاثرية النعيين والتمييز انما هو في الاجناس المختلفة
دون الافراد من جنس واحد فلا يقع الا عن واحدة منهما وشهد بخبر في الكوفة
يحكم بالحرية الموفقة لا كشهادتهما بانه لم يحج لانهما ثبثان لفظا بقولهما اخر ومعنى
لاداء شهادتهما الى ثبوت العتق وقالان ان الخرج لا يدخل تحت الحكم لانه لا طالب له
ولا يجبر عليه حتى يثبت ويثبت في ضمنه انتفاء مانح فيكون شهادتهما على النفي للمعص
والعدم الصرف وفي شرح ابن الملك والواقعات لو شهد انه قال المسيح ابن الله ولم يقل
معه قالت النصارى انما يقبل وبنين امراته لانه الطلاق ما يدخل تحت الحكم وكشف
المنار لو شهد اعلى انه قال المسيح ابن الله ولم يقل شيئا غير ذلك او طلق امراته ولم يستش
نقل وان كان شهادة على النفي لانه ما يعرف بدليله فهي شهادة عن دليل موجب للعلم
وما لا يسمع لا يكون كلاما بل دندنة ورواية القدوري ومختار بعض المناخين من نحو
صاحب الوقاية وغيره ان الكلام يحصل بتصحيح الحروف ولا يشترط الاسماع
ولو شهد انه قال المسيح ابن الله او قال انت طالق وقال اوله نسمع غير ذلك فالقول
قوله في دعوى قوله قالت النصارى ودعوى الاستثناء وكذا في مجرد التداعي والتأني
بين الزوجين بلاينية ويبحث الداخل بعد البيع في دار فلان هذه في الحلف

في دار فلان هذه والمتكلم لعبده هذا والراكب دابته هذه واللابس ثوبه هذا عند
عدم النية كما لو نوى الفعل بعد البيع لا كما لو اقصر على الاضافة وترك الاشارة واهل
النية على رواية الجامع الصغير وفي رواية الزيادات عن محمد حنثه فيه ايصاله ان
الاشارة ابلغ تعريفا من الاضافة والمشار اليه قائم فالترجيح بها اولى عند اجتماع
الدليلين كما في الصديق والزوجة وسياق ذكر ترك الاشارة فيها في فتاوى الشيخ
والشيباني خالفه اخلاف الطرفين وقالوا انما يعار الى الترجيح عند تقدير العمل بالدليلين
وههنا يمكن العمل بهما بان يعتبر معنى في الدار ونحوها ومعنى في ملك المالك حتى اذا
اجتمع اظهر داع الى الجحان واذا افتراق لم يظهر ذلك واما الصديق والزوجة فمتن
يعادى لنفسه ثم قال بعض المشايخ ان هاجت اليمن من جهة صاحب الدار فكما قال
اوان هاجت من جهة الدار بنحو الضيق وزوال الامن عنها او غيرها فكما قال محمد كذا
في القنية ولو حلف لا يكلم صاحب هذا الطلسان او هذا الشاب او هذا الصبي او لا
ياكل ثم هذا الحمل ففعل بعد يعبر الاضافة والوصف بحيث اتفقا والدابة المستعارة
لفلان ليست من دوابه وكذا المستأجرة بخلاف الدار والبيت فانه يحث بالاستعارة
والوقوف كذا في المحيط وفي درر الفقه ان كان له دار اخرى ملك له لم يحث ولا في حث ودار
زوجة فلان من دورها ان كان سكن معها فيها ودار زوج فلانة من دورها ان كانت
تسكن معه وفي يمين اكل هذا البر اكل سويق منه ترك البر منه اي من البر
والاصل ما مر في قوله والخبز في يمين من لا ياكل من هذه الحطة ليس يدخل الا ان
ايابوسف بصرف اليمن الى ما ينعارف كده وهو الخبز وامثاله لا السويق وان كان لما يتخذ
منه والبيض والليم ادم والجبن فلا تن في الاقباس لانهن والجبن يشدد ونخفف

فلاتن ولا تن لاتن ولا تنزل هو اعتبار الموادم والملازمة وهما الاخلالات
والاصطباغ والقيام بالخبر تابعه له وهذا عند عدم النية ومركب الماذون في الالية
مركب المولى بغير نية في الالية اي اليمن بغير اشتراط نية وعدم دين وعند ابى
حنيفة يشترط النية وعدم الدين وعند ابى يوسف يشترط النية فقط وموضع
المسئلة باب الثلاثة وذكرته ههنا باعتبار اشتراط النية وعدمه فقط ولو ذكرت
في باب ابى حنيفة باعتبار اشتراط عدم الدين وعدم اشتراط كان ح س
وقول من قال ووجه الله ليس من الايمان بلا اشتباه اي بلا شبهة في عدم
كونه يمينا وقيل ليس من الايمان باشتباه ولا اشتباه لاستعماله لذات الله تعالى
ولرضاء وثواب وقيل بالاشتباه وللأشياء بكسر الالف فتحها اي لاستلزام
كلام ان يشبه الله تعالى بالمحدثات او لاستلزام ان يكون له الاشياء والامثال
في الوجه والصورة ح م لاحث كذا في الجامع الصغير وفي الزيادات بحث فحل
على الروايين عنه وقيل الاول قوله والثاني قول محمد في لا اكلم صديق ذور وجهه
بغير اشارة اليهما الا كافي الاشارة وقد نفع في الحصر والمختلف بالاشارة فكان غلط
من الكتاب والوجه ما مر قبيل بالفعل مهما انقطع عن صحبته والتكلم حلف
لا يكلمه فقال يامناط كذا وكذا لا يحث وان كان غرضه السماع كذا في منية المفق
وفي النهاية من خلف ان لا يكلم زيدا انما يحث اذا كلمه بكلام منقطع عن اليمن
فلا يحث بخوان يقول ان كلمتك فعبدى حرفا ذهب لانه من تمام الكلام الاول
الا ان تريد به كلاما مستانفا وليس في النذر منجر نفسه ايجاب ذبح الشاه بين جنسه
بين جنسه اي بين جنس النذر والذبح وانواع مسائلة وهي النذر بذبح الولد

الذي تنازع الشيعان

اختلاف الطرفين

وبذبح العبد ونحر النفس ومعناه ونحوها عدم لزوم الشاة بمسئلة نحر
النفس من بين مسائل فلا يكاد يستقيم المعنى بل الاول ان معناه نحر نفسه بين
جنسه من الناس والمجى الماخوذ هذا التحمل ضرورة البيت وحفظ الوزن ورعاة
النظم ولهذا المسئلة مناسبة لباب الثلاثة باعتبار الثلاثة حيث يجب الشاة
في الولد دون العبد والنفس عند ولا يجب شئ في شئ من الثلاثة عند الثاني
ويجب لشاة في كل من الثلاثة عند الثالث ولما ايضا مناسبة لباب محمد باعتبار
الفرعين وهما مسئلة العبد ومسئلة النفس لكون ابى يوسف مع ابى حنيفة
في عدم الوجوب فيهما وايضا مسئلة العبد مناسبة لهذا الباب لان الشيخ
يفتى فيها بعدم الوجوب ومحمد يخالفه وفاته نص الثاني اذ نهى عن الوجوب
انما يأتى في الاصل الذى هو النذر بذبح الولد لانه لما لم يجب عنده في الاصل لم يرد
الفرع مع عليه فقات نصه في حق الفرع لا يخزى التكفير في النذر الله علق بالغير
المراد الماخوذ اى غير مطلوب بالحصول نحو قوله ان كلمت زيدا فله على كذا ان يجب
الفاء باستثناء كما في التعليق بما يرد نحو قوله ان شقى الله مريض وكالمطلق غير المعلق
بشئ والرواية الصحيحة عند المرجوع اليه في اخر عمره اجزاء التكفير في المعلق بما
لا يرد وهو قول محمد والشافعي في الحديد وهذا مؤدى عبارة الجمع وشرحه للصف
وان كانت لا يخلو عن تسامح في لفظ الزوم وبيان الوفاق مكان بيان الخلاف
والتعقيد في فهم المقصود في باب ابى يوسف من كتاب الصوم في قوله لوقال الله
على صوم ذى البيت وفي الكنز من نذر صوم يوم النحر افطر وقضى وان نرى عينا كفر
ايضا وهذا في المطلق وفي الهداية في المعلق ونخرج عن العهدة بما سمى ايضا يعني كخروجه

اختلاف الآخرين

عنها بالتكفير وسيأتى في باب الشافعي ان شاء الله تعالى **س م** لوقال ان اكلت
يوى الا خبز افطر عبيدى كلا فاكل الخبز يلجم اوجبهن اويضنة فالتحت فيه
لم يكن وكان هذا تبع الخبز وفي ذكر الادم يعكسان فاعرف وفي ذكر الادم
اى في قوله لا اكل ادا ما يعكسان اى في الاصل والآلاف اجواب في المسئلتين تحت
عند محمد وعدم عند وذلك ان كلاما من الاشياء الثلاثة قد يجعل مقصودا وقد
يجعل تبعا فكان مشكوكا كافي امره فمال ابو يوسف في المسئلة الاولى الى النبعة
وفي الثانية الى الاستقلال در الحث ضد البراذ العارض لا يثبت بالشك
لوقال ما املكه بالرفع غدا كذا اى حر تناول الحارث فيه اى في الغد لاسوى
اى لاسوى ذلك وهو ما يملكه في حال اليمين وبقي الى الغد وما ملكه في اليوم
بعد اليمين وبقي الى الغد لانه وان احتمل ابتداء الملك وبقاءه الا ان ذكر الغد
جمع بجانب الابتداء والاستقبال فتخى وناخر جانب البقاء والحال كقوله ما اشتريه
غدا كذا لوقال لا ادخل بغداد فمر في الفلك في الماء ولم يخرج هدر ولم يخرج
اى من الفلك الى الشط هدر اى مروره في حق الحث لان دجلة ليست من بغداد
اذ لغد وقوع ايدي اهلها عليها فلا تعد منها عرفا واما الاقامة فبني على الحقيقة
دون العرف فيقيم المسافر بالدخول المذكور ولا يصير قاريا بان نظر وليس
لحم الثور من لحم البقر بان نظروا فهم ولم ينطق به لان القراءة فعل اللسان كما
في القراءة في الصلوة وقال محمدان الخالف يحث عندي وعند المجاز المتعارف وان كانت
حقيقته مستعملة واما قراء الصلوة فليست عينية على العرف بل درود الامر المطلق
فيها يقتضي الحقيقة وهذا في الشرح مقيد بكتاب فلان والنظم مطلق من لحم البقر

اي البقرة ففيه ترحيم معنى فمن حذف لا ياكل لحم البقرة او لا يشتري البقرة والوكيل
بالثرى مخالف لا كما في البقر خلافا لمحمد فانه يجعل الماء للوحدة والجسد دون الثالث
ومن ينم على فراشين فقد نام على الاسفل في حلف عقد في حلف بفتح الحاء اي
وبالكسر يكون بمعنى العبد بين قوم عقد بان ينام او لا ينام على هذا الفراش فلم على
فراش وضع عليه كمن حلف لا ياكله فكله مخاطبا له ولاخر لانه فان لم يكن الشئ
مستتبعا للمثله الا انه فائم عليه حقيقة وعرفا لوقال لا اللفظ حتى تلفظا
فاستبقا لم يكن حشا فاحفظا فاستبقا ان تكا معا بعد ما اراد كل سبق الاخر
في الكلام لان معناه في العرف لا السبق في الكلام وان كان في الحقيقة للغاية
لوقال زوج الامة الموافق ان مات مولاه فانت طالق فمات الزوج اخوه فورث
كان الطلاق واقعا وقد حثت اخوه اي اخ المولى ووراثه وقد حثت اي في هذا اليمين
وهو عطف التفسير والنظم على اطلاقه مفيد وان قيد في الشرح بالثنتين للحرمة
الغليظة والبينونة الكبرى لا كما في قوله انت طالق مع انقضاء عدتك واذا مات
مولاه وملتك فانت طالق وهذا مبني على ان ملك الوارث بعد موت المورث ام بعد
استغنائه عن حوائجه من نحو التجهيز ان فعلت فعل كذا وقوله الا بامرى ان مروا
فانت كذابه وعم وقته ثم حث بان قال اذنت لك في الفعل كلما شئت فجاء الشخص
المخاطب بالفعل بعد الحجر والمنع بعد ذلك الاذن العام فلا حث حصل وخشوه
في خصوص ان فعل بناء على ارتقاء اليمين بالاذن وعدم عودها بالنهي لا كما اذا
اذن بالفعل مرة فلم يفعل حتى نهى ثم فعل لان اليمين باقية لبقاء الشرط في الجملة وهذا
معنى قوله وخشوه الى اخره لوقال لا انك عرسا بنسب لزوجوه امرأة حيث وصف

حيث وصف اي بنسب فاجازته بها اي بيلج بان بلغها الخبر بان فضوليان زوجها
من رجل وهي ينكح فاجازته بها لم يكن حشا والشراء هكذا لم يكن حيث بالرفع
لفظ المصنف بناء على ان المعتبر فيه مكان تمام النكاح بالنفاذ دون نفس النكاح خلافا
لمحمد وفي النية حلفت ان لا تتزوج فزوجها فضولي ثم اخبرت فقبضت المهر لم تحت حلف
لا يطلق فلانة فحلها الجنبى ودفع بدل الخلع الى الزوج لم يحت وكذا لو امر
الكبيرة ان ترضع الضرة الصغيرة ح س م ان ينو وقت الحلف مركبا العبد ايضا
مركب عبد المهر من مركبه في الحث ان ينوى ولادين به ولاد من به مستغرق
لرقبة الماذون وكسبه به اي بالعبد واول الوضعين عند الثاني شرط ولم يشرها
الشيباني اي النية وعدم الدين وقدم التفصيل في باب محمد في قوله ومركب الماذون
من مركبه البيت له ان العبد وما في يده لمولاه من غير فصل قال ابو يوسف نعم
ولكن عبد العبد مضاف الى العبد عرفا وعبد ابى حنيفة رح استغراق الدين يمنع
ملك المولى وفصل اعثقت عبدي وله عبيد عبد فالاخلاق مثله وفصل امته
خبره ولا يشكل قول ابى يوسف لان اعتبار العرف ليس بمقصود على الايمان ويزن لا
يحلف ان لا يسكن في الدار ان ينقل ما قد يمكن نقله من الامتعة ولا يضر بقاء
ونذ ومكنسة وقطعه حصير ونحو ذلك واكثر المتاع عند الثاني وغيره
لدى الشيباني اي ما يقوم به ضروراته وعليه الفتوى وينبغي ان ينقل الى منزل
اخر بلا تاخير ولا يفيد الانتقال الى السكة والمسجد ولا يضر التأخير بقدر طلب
المنزل اذا لم يفرط في الطلب ولو حلف لا يسكن هذا المصرف فخرج وترك اهله فيه
لم يحت والقربة نحو المصير والصحيح والحلة والسكة نحو الدار ولو شق عليه

نقل المئاع عاجلا يكفي له ان يبيع المئاع فن يتقوه ويخرج بنفسه واهله ثم يشتري
المئاع منه في وقت ينسر عليه التحويل كذا في النية وفي الوقعات هذا اذا كان
الخالف مستقلا في السكنى اما اذا كان في عيال غيره او كان ابنا كبيرا يسكن مع
ابيه او كانت امرأة فخرج بنفسه فاشانه فيها لا يثبت لان السكنى لا ينسب اليه
وذلك كله اذا كانت اليمين بالعربية فان كانت بالفارسية اذا خرج على نية لان
لا يعود لا يثبت في الاحوال كل لا في العجم لا يعد ساكنا وفيه تنساج نقل متاعه
الى دار استاجرها وترك الغزل في بيت شهر الذي كان ساكنا فيه معه فضاع الغزل
فلا ضمان عليه عنده لانه لما بقى الغزل ثم بقى ساكنا فيه وعلى قولهما يضمن

جواب مام زفر

وقوله اشهد ما لم يقل بالله ليس اليمين فاعقل وقوله اشهد واحلف واقسم
واعزم ليس باليمين ما لم يقل بالله ما لم ينو لاحتمال ارادة الحلف بغير الله قلنا
الطلق ينصرف الى المشرع المعهود بمنزلة ما في قوله تعالى يَحْلِفُونَ لَكُمْ لِتَرْضَوْا عَنْهُمْ
اِذَا قَسَمُوا لَكُمْ بِمَا مَضِيَّ مِنْهُنَّ قَالُوا اشهد انك لو رسول الله ثم قال تعالى اتَّخَذُوا
اِيْمَانَهُمْ جُنَّةً وَقَدْ سَمِئَ يَمِينَا وقوله اعنقه عنى بكذا ليس عن الامر ان اعتقذا
بكذا وقد مر في باب ابى يوسف في قوله اعنقه عنى قال من خير بدل البيت ليس
الى العتق المدلول بقوله اعنقه ان اعتقذا الى المامور المدلول وهو في محل الرفع
او العبد وهو في محل النصب وهذا مبنى على عدم قوله بالاقتضاء فلا يقول بالملك
به فيعتق عن المامور ويكون بلاؤه له عنده ولا يجزى عن كفارة الامر ومعنى
الرقاب عن ايمان ليس عن الجمع ولا الوجدان ولا الوجدان ولا عن الواحد
واحد الوجدان بالضم نحو شاب وشبان وراكب وركبان لان الرقاب تنقسم

على

على الايمان بالاشقاق دون الروس وعندنا يجوز عن الكل لان النعنين عند
اتحاد الجنس لغو فلا يشترط بل انما يشترط تكميل العدد بخلاف الاخبا من الخلفة
نحو اليمين والقتل والظهار فان النعنين فيها مفيد فيشترط اشتراط العدد
من يعط كل واحد من عشرة صاعا من الحلقين فهو هذرة اى لم يحز وعنها
جاز لدى محمد وصاحبه جواز عن مفرد عنهما ولا عن احدهما اذا لم يفرق
بالدفع ولم يختلف السبب وقد مر قولهم في باب محمد في قوله اطعام عشرو لكل ثمة
اليث لان صاحبه فرقا بين مسئلة الاعتاق والاطعام نظر الى ان المامور به
في كل كفارة اعتاق رقبة واحدة وقذاق به وههنا المامور به اطعام عشرة مساكين
في كل كفارة وهو جعل اطعام العشرة عن كفارتين وهذا باعتبار ترجيح اعتبار محل
الاطعام ومحمد نظر الى ترجيح اعتبار قدر الطعام ليقوم كل مسكين مقام مسكينين
بذلك الاعتبار بخلاف الطعام خمسة مساكين لكل مسكين صاعا واطعام
عشرين مسكينا لكل مسكين ربع صاع لكفارة واحدة فانه لا يجوز اجماعا لان
نصف الصاع ادى الى المقادير فلا ينقص عنه وعشرة مساكين معتبر بظواهر النص
فلا ينقطع ايضا بالتاويل فيعتبر قدر الطعام وقد مر محل الاطعام في كفارة واحدة لهما
وبخلاف اطعام عشرين مسكينا لكل مسكين نصف صاع لكفارة يمين بلا تعيين
فانه يجوز اجماعا لاتحاد الجنس وحصول رعاية الفدر في الطعام والمحل جميعا
والمستحيل عادة لا ينعقد فيه يمين الناس فاحفظ واجهد والمستحيل عادة
نحو تحويل الحجر ذهابا ومسا السماء كالمستحيل حقيقة نحو شرب ماء الكوز الذى
لا ماء فيه وعندنا ينعقد فيحتمل في المطلقة في الحال وفي الموقه بعد مضي الوقت

فاحفظ المسئلة واجهد في درك ان العجز الغالب الحائي لما اعتبر للاغلال عندكم
فكيف لا يعتبر المنع عن الانعقاد واصلنا امر في باب ابى يوسف رح في المسائل
ولا يكون هبة في الحلف ان هبته او لا هبته الا بقبض في احدي الروايتين عنه
وقبول رواية واحدة كما في حق ثبوت الملك للموهوب له وكما في البيع فاعرف ان تمام
الهبة بالقبول لنا ان عقد القبرع يتم بنفس التبرع بمنزلة الاقرار والوصية بخلاف
المعاوضة وفي الشراء لو اشتراه فاسدا فالقبض شرط الحث فافهم راشدا
او بشرط الخيار لان تمامه بالملك والملك بالقبض قلنا انه سعه حقيقة وان
يغايه كيفية ان الغموس من يمين العقد واللغو ما قال بغير العمد يمين
العقد لانها معقودة ومقصودة قد قصد بها الكذب فيها كقارة وعندنا
ليمين عقد ورد على الخبر المستقبل لتحقيق الصدق منه قولا بغير عمد سواء كان
في الماضي والمستقبل وعندنا ان يخلف على شئ في الماضي او الحال على ظن انه كذلك
فاذا هو بخلافه والمج في المطولات وما على الخاطي والمكره من كقارة بالحث فاعلم
واستبين انه لغوعنده وعندنا معدور من الثلاثة التي جدهن جده وهن لين جده
وجاز تكفيره بالمال من قبل ان يحث في المال بالمال من الاعناق والاطعلم والكو
لا كالصوم مثل تعجيل النذر المعلق من المال كالتكفير بعد الجرح وتعجيل الزكاة قبل
الحول وتعجيل الدين قبل الاجل لكونه اداء بعد السبب وهو اليمين والتعليق هنا
والفرق تغاير الفعل مع المال واتحاد فعل الصوم مع الاداء فلما تاخر الاداء لم يبق الوجوب
في الصوم بخلاف المال ولا يرد عليه الصلوة بقوله بوجوب ادائها في اول الوقت على سبيل
النوسعة والتخير كالشارع قال اداء الصلوة في هذا الوقت اما في اوله او اوسطه او اخره

جوابات الشافعي

على ان شرذمة من الشافعية قالوا ان الوجوب يتعلق باول الوقت وفي الاخر قضاء كذا
في شرح المغني للنصوري القاء اني وقد مر في باب الشافع من كتاب الصلوة ثم ان فرقة بين
المالي والبدني ساقط لان حق الله تعالى في المائي فعل الاداء ايضا والمال والبدني
وفعل الناس فيه فعليه لحصول المشقة بالامر بقطع شقيق الروح بخلاف البدني وانما
يقصد المال في حقوق العباد حيث يجوز لهم استيفاء حقوقهم عند الظفر على جنبها
بغير رضا الخصم وفعله ومحرم فيها تبرع الغير بخلاف حقوق الله قلنا اليمين انما
هو سبب للبر في الحقيقة دون الحث الذي شرط الكقارة وانما يجعل سببا مجازا وتمام
حقيقة انه اعتبر التعليق بالشرط عاملا في منع الحكم دون السبب ولهذا بطل تعليق
الطلاق والعناق بالملك ونحن اعتبرناه عاملا في منع انعقاد السبب قبل الشرط فيكون
الملفوظ عند التعليق كالمملووظ عند وجود الشرط ولا يضر انقضاء الاهلية فيما بينهما
بخو الجون لاستغناء بقاء صحة الكلام فيها وقوله عليه الصلوة والسلام فليكفر
يمينه ثم ليات بالذ هو خير معناه فليقصد وليتصور وليقد كفارة يمينه ثم ليات بالذ
هو خير بزيادة الرواية الاخرى وهو قوله عليه الصلوة والسلام فليات بالذ هو خير ثم
ليكفر يمينه او نقول ان ثم يستعمل استعمال الواو ومستعار له على ما ذكر في الاصول والمقد
على الحث تبرع وقوله ان غاب فهو كافرا ويهودى او نصراني او برى من الله تعالى ليس يميننا
والدليل ظاهر انه حلف بغير الله فلا ينعقد لنا رواية ابن عباس رضي عنهما عن النبي عليه
الصلوة والسلام من حلف باليهودية والنصرانية فهو يمين ولا نه ابلغ في ايجاب تحريم الحلال
وذلك في معنى اليمين بالله ولو حلف هكذا على شئ فعله في الماضي قيل يكفر بالتعليق بشئ
كائن تخييز فيكون اقرارا بانه يهودى وفي الهداية الصحيح انه لا يكفر في الماضي كما لا يكفر

في المستقبل ان كان يعلم انه يمين لان قصده هذا ترويج الكذب لتحقيق وان كان عالما
انه يكفر به يكفر فيها لانه رضى بالكفر وفي المحيط لوقال يعلم الله انه فعل كذا ولم يفعله
يكفر لانه وصف الله بانه يعلم شيئا غير موجود موجودا وهو وصف بالجهل قال
ابن الملك والاصح انه لا يكفر لانه قصد هذا الكلام اثبات صدقه وخبره لا وصف الله
ومثل هذه الاقوال يؤذن ان الشرط في الكفر القصد والمطابقة ولا معتبر بالنظم
والالتزام لكون مرجعه الى الاعتقاد والفصد الذي هو عمل القلب والفرار عن تكفير
الجهال والعوام من القبلة فانهم لا يعرفون الفاظ الكفر ولوعرفوا لم يتكلموا وميل اهل
الفنوى اليه عملا بقوله عليه الصلوة والسلام يسروا ولا يعنبروا قول صاحب
المحيط وامثاله ممن يقولون لفظ الكفر من غير اعتقاد بطوع رد دين باغتفال
مبنى على عدم كون الجهل والغفلة عذرا في دار الاسلام وعلى الاستخفاف في امر الدين
وامم الامور وترك الشبث فيه وان يعلق نذره بما عرف ان لا يريد كونه فهو حلف
نحو ان فعلت كذا فعلى حجة او عمرة او صوم سنة لا كذا الذي يريد كونه نحو ان شقي مرضا
وعن ابي حنيفة رضى الله عنه اخذ هذا في اخر عمره ووجهه قوله عليه الصلوة والسلام
النذر يمين وكفارة يمين وفي ظاهر الرواية هذا محمول على ما اذا لم يسم المذور بان
قال لله على نذر عملا بقوله عليه الصلوة والسلام من نذر وسمي فعليه الوفاء بما سمي
ولقوله تعالى او فوا بالعقود وعلا باصلنا وهو ان العلق بالشرط كالمفوض عند وجود
فكانه قال عند ذلك على حجة فلا يرتفع المسمى بالكفارة وقد مر في باب اختلاف الطرفين
وجوز التفريق في الصيام ولم يشترط تتابع الايام لاطلاق قوله تعالى فمن لم يجد
فصيام ثلثة ايام ذلك كفارة ايما كنتم اذ حلقتم ولنا القراءة في المشهورة لاي مسطورة

فصيام ثلاثة ايام متتابعات والشرط في اطعام الايتام وليس بالاجابة اكتفاء
كما في الزكاة لانه حق مالي قلنا حقيقته جعل الغير طاعما في قوله تعالى من اوسط ما
تطعمون اهليكم والتملك ملحق به دلالة بخلاف الابناء فان حقيقته التملك فلا
يلحق الاطعام به لقصوره عنه والوضع في المسكين الواحد في الايام يخرج عن الولاء
تمام العشرة كدفعه اليه في يوم واحد مرة واحدة واما الدفع الى واحد في عشرة دفعات
في عشر ساعات من يوم واحد فضيه قولان من متبعي الامم يخرجى بفتح الياء لان
المقصود عشرة مساكين وهذا واحد قلنا المقصود سد عشر خلوات ودفع عشر
جوعات وقد حصل بذلك ثم اعتبار الفقر فيه حتى يجوز التكفير بالصوم والغنى
حتى لا يجوز الا التكفير بالمال وقت وقوع الحث لا وقت الاداء في اصح قوله كذا
في خلاصتهم وفي المبسوط احدا قوله نحو قولنا والثاني اعتبار حاله الوجوب والثالث
عدم جواز الصوم ما لم يكن معسرا من وقت الوجوب الى وقت الاداء واصلنا شرعية
البذل عند عدم القدرة على البذل كالوضوء مع التيمم واما احد العبد بعد العنق بعد
الزنا فليس يبذل عن محله الحر فالقياس عليه قياس مع الفارق والعنق في اعتقه
عن تكفيرى بالف عن معتقه المأمور عن تكفيرى مر في باب زفروابي يوسف
والمكاتب الذي لم يؤد شيئا من البذل كالذي ادى منه شيئا وكالدبر واما الولد
ومعتق الكافر والمكاتب في الحث غير مسقط للواجب والظهار وفي العقل لا يجوز
الكافر اجماعا واصله في الكافر حمل المطلق على المقيد وعندنا لا يحمل بل يعمل في المطلق
باطلاقه وفي المقيد بقيده واصله في المكاتب نقصان رقه قلنا ان لم يمنع الكتابة
جواز التكفير فذاك ولا فيصح له بالفسخ لانه قابل له ولو نواه اي التكفير بشرا

اي بقرابة الولاد اذ بغير الولاد لا يعتق عند كفا في شر المخلوق عليه يعتقه لان
 العلة عند القرابة وعندنا الشر لانه الوصف الاخير قال النبي عليه الصلوة وسلا
 لن يجزي ولد ولد الا ان محم مملوكا فيشترية فيعتقه وفي من الكافر وحنثه
 كافر الكفارة بالمال دون الصوم مثل ظهاره كما ان العبد يكفر بالصوم دون المال
 ولو حنث بعد الاسلام كفر بالصوم اذا لم يجد المال لانه اهل اليمين بالطلاق ويختلف
 في المظالم والخصومات فيكون اهلا لليمين بالله قلنا اليمين يعقد لتعظيم الله والكفارة
 عبادته فلا تعظيم ولا عبادة مع الكفر فلا يمين ولا كفارة ولا يصح يمين الصبي
 والمجنون والنائم اتفاق والدار في الحلف لا يدخل دار فلان بالملك لا الاجارة
 والاعادة لا امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز لا خلفه لا يضع قدمه في دار فلان
 في تناوله انواع هيئات الدخول وشموله اياها وعندنا يمتنع الكلي بعموم المجاز اذ في
 نسبة الملك نسبة السكنى **ك** وتحمل الالفاظ في الايمان على معاني كالم
 القرآن على معاني كالم القرآن لانها على اصح اللغات وافصحها حتى يحث الحالف لا يستغنى
 بالسراج باستضاءته بالشمس لقوله تعالى وجعل الشمس سراجا **والشافعي** اعتبر
 الحقيقة وعندنا العرف هو الطريقة **اعتبر الحقيقة لان الحقيقة حقيقة بان تزد**
حتى لا يحث الحالف لا يدخل دار فلان الا بدخول دار هي ملكه عنده وعندنا العرف
لان الاعتبار بفرض الحالف ومقصوده ومن حلف لا يطلق امراته بحنث بانثالته
 منها ويمنونه يمضي المدة لا باحرام امراته الكبيرة بان ترضع الصغيرة ولا يفرق
 القاضي اعنه ولو قال اذ اطلقك فانك طالق واذا لم اطلقك فانك طالق فلم يطلقها
 حتى مات تطلق ثنتين لانه محقق العدم فطلاق اليمين الثانية وصار مطلق فيقع

جوابات امام مالك

نفوذ

اخرى باليمين الاولى كذا في الوقعات ولا ادري ما فائدة تعدد الطلاق ح
 اللهم الا ان يكون حلف على ان لا يبعد منه الطلاق واوصى بالكفارة على تقدير
 النعد وحلف ان لا يقرب امراته يحث بمحصل الجماع مستلقيا على قفاه عليه
 الفسوى ويحث الحالف ان لا يتزوج بالنوكيل دون تزويج الاب بعد جنونه قال
 ان فعلت كذا خالف درهم من مالي صدقة ففعل وماله امانة درهم لا يجب
 عليه الا التصديق بما ملك وهو المايه وهو المختار ولو لم يكن له شيء لا يلزمه شيء
 ولو قال مالي في المساكين صدقة ولا مال له لا يلزمه شيء حلف لا يدخل كادار
 فلان فصعد على سطحها او ارتقى غصن شجرة ما نل عليها بحيث لو سقط يسقط في الدار
 يحث في عرف العرب دون عرف العجم حلف لا يخرج من الدار فارقت غصن شجرة ما يل
 الى الخارج وجذعها في الدار فصار يحث لو سقط يسقط في الخارج لا يحث في العرفين
 جميعا حلف لا يشرب من دار فلان فاكل منها شيئا قال محمد بن سلمه يحث قال صاحب
 الوقعات والمختار عنده انه لا يحث الا اذا نوى جميع المأكولات ونخرج الماء عن كونه
 ماء بانجماده ويعود بالذوب ونخرج عن كونه بساطا باحتماذه خرجونا ويعود بيقته
 وجعله ثانيا بساطا فلا يمنع التغير عن الحنث اذا وجد الفعل بعد العود حلف
 لا يلبس من غزلها لا يحث بلبس ثوب خيط به وبه اخذ ابو الليث ويحث بلبس
 تكة من غزلها عند ابى يوسف والفسوى على قول محمد انه لا يحث ويكره لبس تكة من
 الحرير لان سبب الكراهة الاستعمال والزر والعروة يقال بالفارسية اكلك
 وكوبله لا يحث وفي اليمين ولا يكره في الحرير وكذلك اللينة والزيق يقال بالفارسية
 حشك وزه كريان يعني لا يكره في الحرير ولا يحث في اليمين وذكر ابو الليث ان هذا

الجواب صحيح في الحرير انه لا يكره لانه مستعمل له تبعا خصار كما لا اعلام اما في اليمين
فلا لانه يسمى لا بسا بهما ولو ليس قلنسوة او شبكة عن عزها لا يحث عبد هرب
في دار رجل فحلف انه لا يدري اين هو واد مكانه في الدار لا يحث البلد العيران وكذا القرية
وليست النواحي عنهما في اليمين واما النواحي وبلد مدينه بلع فيعزم الارض قال ان فعلت كذا
فالق درهم من مالي صدقة لكل مسكين درهم فحث وتصدق بذلك على مسكين
واحد جاز ولو وهب له المسكين بعد ذلك جاز واول الصيف والشتاء يعرف بقول
اهل الحساب وان لم يوجد فباشتغال الفرد وشتاء الشتاء واستخفافها والربيع
من اخر الشتاء الى اول الصيف والخريف من اخر الصيف الى اول الشتاء حلف لا يكلم الى
قدوم الحاج انتهى بمينه بقدم واحد منهم والحبس تعذيب قاهر لا ينال له المطلق
الا بالنية لا يهبه ولا يبيع منه عبده فوهب او باع نصفه لا يحث وبيز الحالف الى
ياكل اللقمة التي في فمه وان لا يخرجها البعض واكل البعض حلف لا ياكل من هذا الطعام
ما دام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم اكل ما بقي لا يحث حلف لا يتزوج من اهل هذه
الدار وبنات فلان ولم يكن لها اهل ولا له بنات فحدث فتزوج فعلى قياس قول محمد فيمن
حلف لا يكلم امراته فلان وليست له امراته فحدث ثم كلمها لا يحث وعلى قياس قولها
فيه يحث ولو قال من اهل الكوفة فتزوج من ولدت فيها بعد اليمين حث بالاتفاق
حلف لا يسكن هذه الدار فقيدا واغلق الباب بحيث لا يمكنه الفتح والخروج او قال ان
اخرج من هذا المنزل اليوم فكذا فقيد ومنع من الخروج حتى مضى اليوم او قال لمن في
منزل والدي لم تحضري الليلة منزلي فانت طالق ففعلها الوالد فالحنار في المسئلة الاولى
ان لا يحث في القيد والاغلاق جميعا بالافرق ويحث لو منعه المرض والحنار للفنوى

في المسئلة الثانية ان يحث وهي معذورة في عدم الخروج في الليل دونه قال المورث انك
من مالك فكذا فاكل بعد موته لا يحث الا بالنية او قوله بعد موتك وفي ان اكلت كسبه
يحث مطلقا حلف لا ياكل لحما شتر فلان فاشترى فلان بسخلة فذبح فاكل منها
لا يحث الحطاب الى صبي لا يعقل بالشكاية عن رجل لا يكون شكاية الى من يفهم
عنده حلف انه لم يسرقه ولم يره وقد كان رابه قبل ذلك لا يحث هو المختار حلف
لا يترك ان يفعل كذا ففعل بالقول بزوان لم ينه ان لم يكن مملوكا له وقال لغريمه والله
لا ادع عليك مالي اليوم فقد ذهبت الى القاضي وحلفه او لانه الى الليل بزوان لم يجده
مالا بزوان حلفه اعطى مالي لازم غريمه فقال والله لا ادعك لذهب حتى تعطيني
حقني ثم قام فذهب الغريم فلما انبعث بعد الانباء لا يحث ولا يحث حلف لا ينام
على الفراش فاخرج الحشومنه او رفع الظاهر ونام على ما سوى الحشوا وعلى الصوف
والحشوا لا يحث ولا يحث الحالف ان لا يكسوا ولا يجعل له ثوبا باعادة الثوب منه
ليلبس رجل يعلم انه على ابيه الميث دين فشهد عنه عدلان ان اباك قضى هذا الدين
لا يبيع للابن ان يحلف عند القاضي ان لا اعلم ان له على انا دنيا لان شهادتهما عنه
ليست بحجة حلف لا يبيع عبده فباع نصفه من ثمن الكل ووهب له النصف الاخر
لا يحث حلف لا ياكل من مال فلان ثم شاهد معنى اخرج كل واحد من الرفقة بنفقة
على قدر نفقه صاحبه فاكل الحالف لا يحث لانه اكل مال نفسه في العرف حلف لا يعمل
مع فلان شيئا فعمل مع شريكه يحث ولو مع عبده الماذون لا يحث حلف لا يشرك
فلان فشركه شريكه لا يحث حلف لا يقبل فلانا فالحنار انه ان احلف بالفارسية لا
الانقبيل الوجه وان حلف بالعربية ان كان المخلوق عليه متلعيا يحث بنقبيل اليد

والرجل ايضا والا فلا يحث الا بتقبيل الوجه حلف لا يزوده حيا ولا ميتا لا يحث
بتشيع جنازته ويحث بزيادة قبره حلف لا ياكل لحم شاة فاكل لحم عا قيل لا يحث
سواء كان الحالف قرويا او مصريا وعليه الفتوى لانهم لا يفرقون بينهما عادة حلف
لا يبطئها في هذه الحجة فتحو لا الى حجة اخرى فعاد اليها فوطئها لم يحث حلف لا يصطاد في هذه
البلدة مادام فلان فيها فخرج فلان منها وعاد فاصطاد لا يحث حلف لا يركب فركب ظهر
انسان لا يحث لان الاوهام لا يسبق اليه والضرب بمقبض الفاس لا يكون ضربا بالقتل
قال ان فعلت كذا فانابري من جحى التي تحث او صلواتي التي صليت ففعل لا يلزم شئ
لانه انما تبرأ عن فعله لا عن الحجة المشروعة والصلوة المشروعة ولو قال فانابري من
القرآن الذي تعلمه يلزم الكفارة لانه تبرأ عن القرآن الذي تعلمه والقرآن قرآن قبل تعلمه
والنبري عنه كفر حلفه ان بطيعة في كل ما امر به ونهاه عنه ثم نهاه عن جماع امراته
فجامع لم يحث اذ لم يكن هناك سبب يدل عليه لان الجماع لا يراد بهذا النهي عادة حلف
لا قضين دينه غدا فغاب الدائن قيل لا يحث عليه والخنا للفتوى انه لو دفع الى الفاسي
او وكيله يبرأ ولا يحث قال الله على عشرون حجة او ان اصبح عشرين سنة فمات قبل ذلك كان
عليه بقدر عمره بعد قوله حلف لا يطحن على هذا الماء وكانت عليه طاحونه فحول هذا الماء
الى نهر اخر عليه طاحونة اخرى وماؤه اكثر لا يحث بالطن فيها حلف لا يكلم فلان فقرع
فلان الباب فقال كست لا يحث ولو قال يحث حلف لا يتكلم فقرا القرآن ان كان اليمين
بالعربية انما يحث بالقراءة خارج الصلوة وان كانت الفارسية يحث بالقراءة مطلقا
والقراءة والركوع والسجود قراءة وركوع وسجود مطلقا والقيام على سطح ليس بدخول
والاخراج في عرف العجم رجل حلف رجلا ان كان اليمين بالطلاق والعناق او ما يشاكل ذلك

فالنية للحالف ظالما كان او مظلوما وانما التفصيل في اليمين بالله حلف لا يخرج امراته
الا بعلمه فزوجه خروجه علم منع او لا حلف لا ياكل هذه البيضة انما يحث باكل كلها اكلها
يوكل في مجلس واحد حلف لا ياكل زيت هذه الخابية فاكل بعضه حثا لا ييوكل كله
في مجلس واحد بخلاف البيع حلف ان لا يعبر ثوبه من فلان فاعاده من وكيله الفتوى على
انه يحث لان الوكيل رسول في باب الاستعارة والقرآن لا يفعل كذا ليس بيمين وكذا
والرحمن ان اراد به السورة وادخل رجل واحدة في السر او بل والحفين ليس بلبس حلف
لا ياكل ملحا او خلا فاكل طعاما فيه ملح او خل لا يحث ما لم ياكل عينها الا ان يدل دليل
على ارادة الخلوط وفي الفلفل يعبر فظهر طعمه في الطعام لان يمينه غير ما كول عادة ومنهم
من الحق الملح بالفلفل اكره امراته على هبة مهرها فوهبت ثم ادعى الهبة فيبغى لها ان تقول للمالك
سله انه يدعى هبة بالطوع او الكره فان ادعى الهبة بالطوع فلما ان تخلف انها لم تهب عن
طوع حلف ان لا يفرط عما نقلت منه فرطة لا يحث لانعدام النعم والثوب الخلق
الذي ينفع به قدر اكثر من المجد يدغري عن الكفارة والنظر الى الوجه انما يحصل عند
انكشاف اكثره عن النقاب حلف لا يشتري بهذا الدرهم تمر او لا ياكل فاشترى فصاع
التمر ثم عاد الدرهم اليه فاشترى به تمرا فاكل لا يحث لانتهاء اليمين بلا حث حلف ان لا
يخرج بهذا الدرهم شيئا فهذا الدرهم صدقه فاشترى الى الكوفة فخرج الى مكة ونحو
ان لا يترى بالكوفة ثم بدله فترى بها لا يحث قال ان اشتريت بهذا الدرهم شيئا فهذا الدرهم
صدقه فاشترى به شيئا لزمه لانه حث والدرهم في ملكه ولهذا جازله ان يعطى بايع
الشيء غير هذا الدرهم حلف ليضرب به حتى يموت بربضه بالشديد ولو قال حتى يصح او سكي
او يبول او ليضرب به بالسيف حتى يموت لم يترى الا بحقيقته واكل كل لقمة اكل على حدة وشرب

كن نفس شرب على حدة وعود ساعه بعودات لان الدوام على الفعود بمنزلة فعود مستقبل
 حلف بكلمة فكلم عند حائط لا يحث حلف لا يقرأ القرآن اليوم فصل الفرائض بجماعة
 لا يكون قاريا فيها ولو فاتت ركعة ففرضا حث وان اراد الوتر وكان في غير رمضان ينبغي
 ان يقندي برجل لو تزحى لا يحث قال الحمر على حرام ثم شرها الخمار للفنوى انه اراد به
 التحريم دون الاختيار بحج الكفارة بمنزلة قوله والله لا شر بها ودخول الدار بالعشرة والنفق
 في دخل الباب دخول دون الدخول بدفع الريح وشموس الدابة حلف لا يعمل اليوم فحل كربا
 الى الخياط وامره ان يخطه قيصا لا يحث لانه ليس بالعمل المعروف الذي يعمل في سائر الايام
 حلف لا يخرج لا يعلمه لا يحث بالخروج بعد الاذن وان لم يقف على الخروج حلف لا يضرب
 بنصل هذا السكين او بزوج الريح فنزع هذا النصل والزح وادخل اخر فضربه به لا يحث والروية
 من ورله ستره او زجاجة روية في حق اليمين وحرمة المصاهرة وحصول الرجعة وشروط
 الخيار لا الروية في المرأة قال اذا القيتك فلم اضربك فكذا فرأى من قدر ميل او على
 سطح لا يصل اليه لا يحث وكذا لو قال ان رايت فلانا فلم اعلمك فراه مع المخاطب
 لا يحث بترك الاعلام قال ان اشتريت هذا العبد باذني فاشتراه بعد ما اذن له في التجارة
 يحث ولو كان بعد الاذن في شر البز لا يحث حلف لا ياخذ من فلان ثوبا فاخذ منه جرابا
 فيه ثوب قد دسه فيه فلان ولم يعلم الحالف لم يحث ديانته وحث قضاءه وكذلك لو حلف
 لا ياخذ منه درهما فاخذ فلوسا فيها درهم قدرته فيها ولم يعلم الحالف ولو اخذ
 دقيقا او ثوبا فيه درهم لا يحث ديانته وقضاءه حلف لا يقبض دينه من المطلوب اليوم
 يحث بقبضه من وكيل المطلوب وكفيله والمحال عليه دون المشرع ولهذا المسئلة تفصيل
 وتفاريع مذكورة في الواقعات فيطلب ثم حلف لا يصالح ولا يجاصم فلا لم يحث

بالنوكيل ويحث في لا يهب ولا يقضي حلف لا يساكن فلانا او لا يسكن الكوفة
 لا يحث ما لم ينزل في منزل ويمكافيه خمسة عشر يوما او يدخل الكوفة وينوي الاقامة
 فيها خمسة عشر يوما والمساكنة انما يكون في المنازل التي فيها المادى دون حوائت
 السوق التي يباع فيها ويشترى حلف لا يساكن فلانا فدخل فلان داره غضبا حث
 الا ان ياخذ في النقلة ولو سافر الحالف وسكن المحلوف عليه مع اهل الحالف يحث
 عند ابن حنيفة والفنوى على قول ابن يوسف انه لا يحث حلف لا يدخل هذه الدار مادام
 فلان فيها مخرج فلان باهله ثم عاد فدخل الحالف لم يحث والدخول في سرداب وقناة
 تحت الدار ليس بدخول الدار الا ان يكون الى الدار خرجه بحيث ينتفع اهل الدار منها
 بنحو الاستقاء ودخول بغداد في السفينة ليس بدخول فيها في حق اليمين ودخول البغداد
 من الموصل فيها بالسفينة دخول في حق تمام الصلوة حلف لا يدخل هذا القسطنطين
 فدخله بعد نقضه وبصه في موضع اخر حث حلف لا يكتب بهذا القلم فكسره فبراه
 فكتب به لم يحث حلف لا ينزل بالكوفة شهرا او لا يسكن بها شهرا فسكن يوما
 حث ولو حلف لا يقيم بالكوفة شهر الا يحث حتى يقيم شهرا حلف لا ياكل من كسب
 فلان فاوصى له انسان فاكل الحالف حث وان ورث فاكل منه لا يحث لان قبول
 الوصية كسب ولا حاجة الى القبول في الارث ولا يحث باكل ما وهب له المحلوف عليه
 بعد القبض او وصى له ويحث باكل ما ورث منه والبصل ليس بيقبل الا ان يعتقد
 الحالف انه بقل حلف لا يلبس من ثياب فلان او لا ياكل من طعامه فلبس او اكل بعد
 الشرا منه حث لكون المجاز مراد اغالبا حلف لا ياكل حراما فاكل خبز غصبية حث
 ولو باعه واكل بدله لا لانه ليس بحرام مطلق لانه ملكه ولو غصب برافطه ان كنه

بعد اعطاء مثله لم يحث ولا حث للملكه بسبب خيبت لم يزل خبثه باءاء البدل
 حلف لا ياكل هذا الدرهم فاشترى به فلو ساء او دينارا ثم اشترى بذلك طعاما
 فاكله حث ولن بدل الدرهم بالعرض ثم بدل العرض بالطعام فاكل لم يحث العنب حسب
 وقشر وما فاكل اثنين منها اكل العنب لا اكل الواحد حلف لا ياكل حراما فاكل ميتة للفروج
 المختار انه حث لان الموضوع هو الاثم دون الحرمة والثوب الجديد لا يغسل من
 الدرن قوله لا اكل اليوم ولا غدا ولا بعد غد يقضى التخصيص بالنهار وقوله وغدا
 وبعد غد يقضى اقضاء الليالي والانهار حلف لا يوم فشرع بنية ان لا يوم فاقتدوا
 به حث في القضاء الا ان يكون قد اشهد قبل الشروع انه يصلي لنفسه ولا يوم ولا
 ولا يحث بالامامة في الخبازة وسجدة التلاوة قال ان لم تضاجعني الليلة حتى لجامعك
 فانت طالق فضا جعية ولم يجامعها حث عند ابى يوسف والفتوى على قول محمد انه
 لا يحث واسم امراته يشتمل الصغيرة في لا يتزوج دون لا يشتري دفع ثوبها الى
 الصباغ وحره ان يصبغ فاعصينه فقال ان صبغته فكذا فصبغة الصباغ لا يحث
 لانه لم يامر به بعد اليمين والضرب بعرض السيف ضرب بالسيف والضرب به وهو في
 غمده ليس بضرب به قال ان صليت ركعة فكذا لم يحث ما لم يصل ركعتين واذن ليلها
 حث مسند الى الركعة الاولى وقوله لها اعطى السائل هذه الكسيرة ولا تقدر الاعطه
 الا بالخروج باذن الخروج ولو كانت تقدر بلا خروج ثم خرج السائل تخرجت حلفه
 لا يكون اذا حلف يتزوج سرا بز بالتزوج بشاهدين دون ثلاثه والمولودة بالبر
 من نساء البصرة وان نشأت بالكوفة وتوطنت بها عند ابى حنيفة وهو المختار قال
 لا اخرج حتى اريك نفسي فاراه نفسه من مكان بعيد او حث لا يقدر ان يوصل اليه

ان عرفه حين رايه برليعنقن مملوكا بالف درهم فاشترى بها من تساوى ما به
 فاعنته بزوله نظائر مذكورة في الوقعات حلف لا ينفق دراهم يقضى بها
 دينه حث لجرده كل شهر كذا ثم حلف لا يواجر هذه الدار عن الخصومة في شفعه
 الى ان تبطل ليس تسليم حلف لا يواجر حقه الى شهر فسكت عن تقاضيهما حتى مضى الشهر
 لم يحث حلف لا باذن لعبد في التجارة فرايه يبيع ويشترى فسكت لا يحث حلف
 لا تاذن في تزويجها وهي بكر فروجها ابوها فسكت لا تحث قال اذا استبان الى
 حبلك فلم اخليك فكذا فالاستبانة على الولادة ثم هو على يمينه في الحلف الى الموت
 لان اليمين ليست على الفور عادة ولو قال ان ركبت دابتك فلم اعطك دابة نفسي ضربة
 حر فركب فلم يعط دابته يحث لان اليمين على الفور عادة ودخول السفينة والجسر في الفرك
 ليس بدخول الغرات ما لم يدخل الماء حلف لا يدخل دار فلان فدخل دار يمينه وبين غيره
 وهما يسكنان فيها حث وخروج المسلق والمضطجع يحصل بخروج اكثر من من الدار
 ولا يكون القائم والقاعد خارجا ما لم يقم على قدميه خارج الدار حلف لا يخرج الا باذنه
 فابانها ثم تزوجها فخرجت بلا ذنه لا يحث لانتهاء اليمين ولو اذن لخرجة ثم نهاها عن تلك
 الخرجة بعد تنبيهه وقوله لغيره اذن لها ليس باذن وان اذن لغيره ولو اذن في غيبة فلغيره
 به انسان يكون اذا وقوله ان فعلت كذا فقد اذنت لك لا يكون اذا ساء سلطان حلف
 رجلا ان يرفع اليه كل بغي يعرفه ثم عزل ثم ولي ثانيا لا يلزم الرفع اليه لانتهاء اليمين
 ايضا والنظر في سورة الى اخرها ليس بقراءة لها بالاتفاق وكذا كتاب فلان عند ابى يوسف
 وقال محمد المقصود منه هو الفهم وقد حصل والفتوى على قول ابى يوسف غرق من قدر
 في قصعة فقال والله لا اكل من هذا القدر فاكل ما في القصعة لا يحث وبلغته واحدة

لا يكون تعشياً والصبيبة امرأة في أن تزوج امرأة دون أن كلمت امرأة حلف لا يتزوج
 امرأة ما دام في الكوفة فقارقتها ثم عاد إليها فتزوج لا يحث لا أن ينوي كونها وطناً له
 وقوله أنت طالق إن شاء الله ليس بطلاق عند محمد والفتوى على قول أبي يوسف أنه تطلق
 لكن لا يقع الطلاق فيحث به عند في قوله أن حلفت بالطلاق فكذلك حلف لا محل
 تكية إلى الحرام يعثر برئيته في إرادته حقيقة وإرادة الجماع الذي هو مجازة حلف
 لا يدخل دار فلان فدخل دار امرأته وهو يسكن معها فيها وليس دار نسبت إليه
 سواها حث حلف لا يدخل على فلان فدخل منزله ونوى الدخول على رجل آخر إن كان
 أو نوى بالدخول رفع شيء من الامتعة التي في ذلك المنزل لا يحث لا يشرب شراباً لا يحث
 بالماء إلا بالنية لأنه لا يسمى شراباً عرفاً وأهل البيت لا يتناول بنت البنت حلف مديونه
 أن يؤدي دينه في يوم كذا في موضع كذا فجاء المديون ذلك الموضع في ذلك اليوم ولم
 يجب الطالب وفي بعض الكتب لكن المختار أن يدفع إلى القاضى حتى لا يحث ويحث
 في موضع لا قاضى فيه وبه يفتى حلف ليا تين غداً من لزوم فاقى موضع لزوم ولم يجز
 لا يبرح حتى يأتي منزله في وقت محينه ولا يبر باتيان منزله الذي كان له قبل محينه حلف
 ليأخذن حقه غداً وحلف المطلب لم يمنع حقه غداً فنع وأخذ الطالب جبراً لا يحث
 ولحد منهما قال في حلفت أن لا أكفل بكهالة وقد كان قال أن كفلت كهالة فله على
 أن تصدق بغلس واحد لا يكون كاذباً وإذا تكفل وفي تصدق الغلس حلف لا يكمله
 إلى عشر أيام يدخل اليوم العاشر بالعرف في هذه الصورة حلف لا يبيع داره فتزوج عليها
 لا يحث وإن تزوج على دراهم وأعطى الدار بدل الدار ثم حث حلفه ملك أن لا يخرج
 من مملكته إلا بأذنه فعزل وعاد ملكاً فخرج لا يحث وكذلك لو حلف لا يخرج عبده

الإبازنه فباعه ثم اشتراه ثم خرج حلف لا يزوج بنته فزوجها أجل بغير امره وبلغ
 الخبر إليه فأجاز جاز ولا يحث في يمينه دهن الكراع دهن في اليمين بالاكل دون البير
 بالشر حلف لا يشرب الخمر إلا بأذن لها فاذنت له أن يشربها في دار كذا فشر بها في غيرها
 حث حلف لا يخرج من نجار إلا بأذن هؤلاء الثلاثة فجن أحدهم لا يخرج لانه لو أفاق
 المجنون يحث ولو مات أحدهم لا يحث لبطلان اليمين قال لها أن خرجت إلا بأذن فانت
 طالق فوقع في الدار حرقاً وعرقاً غالب فخرجت لا يحث تزوج وتضجر لقله جهازها فاق
 أن أصلحت هذا الأمر في معنى طالق فاصلحها بنفسه من غير أن يستشيرهم لا يحث
 ولو قال أن أصلحت فاصلحها غيره بغير امره لا يحث في بعض الأمر حلف لا يتزوج من
 قبيلة فلان لا يحث يتزوج بنته حلف لا يتزوج بأكثر من دينار لا يحث بالزيادة بعد
 العقد أن أصلحت امرئتي مع فلان فالحلال عليه حرام وهي بالغة لا يحث بحضوره
 ولا بسكوته ولا بنصوبه إذا أصلحه اجنبي قال أن تزوجت امرأة اسمها اسمك في طالق
 فتزوج امرأة اسمها عند ولادتها ذلك لكن لها اسم آخر معروف ومشهور لا يحث إذا حلف
 ذكر مستعلق في فرجها قاعدة عليه تحدهى وكذا هو أن كان مستيقظاً والفتوى على أنه
 يحث أن كان حالفاً أن لا يطبخها إلا أن يكون تاماً حلفت لا يأكل اليوم طعاماً مفضغة
 لصبيها فسبق إلى حلقها بشئ منه يحث وقيل لا خصوصاً إذا كان يسيراً والأصل
 في كل المحلوف عليه بعد ما خلط بخلاف جنسه أن كان قائماً من وجهه يحث والأصل في دخول
 موضع نزع الثياب دخول وقيل لا لا يسافر مع فلان فسا فر في قافلة فيهم فلان
 حث وقيل لا حتى يجمعها الطعام الواحد والضرب الغير المولم فوق الثياب ليس بضرب
 والرمي بخو المدرة ليس بضرب أن دفعت إلى ولدك من أشياء فأخذ ولدكها من أشياء
 بأذنها

ووضعت الخبز عند اودفعت بنها اليه باذنها حث قال للقصار ان لم اكن دفعت ثوبي اليك
ثم ظهر انه دفعه الى ابن القصار او تليزه لا يحث اذا كان في عيال القصار الا اذا نوى نفس
القصار ان دفعت هذا الشيء الى احد فارس اليها احد اقلوسا لما ذلك الشيء من عنده
فدفعت يحث ولو قال زوجها بسال هذا الشيء لا يحث ان جامعك او باضعك فهو على
الجماع في القبل ويصير موليا فان قال عنت فيما دون الفرج حث به ايضا باقراره ولا يصدق
في بطل الاول قضاء حتى ياتي الايلاء مات واخذ الوالي امواله الظاهرة وحلف ورثته انه ليس
عندنا من امواله ولا نعلم له اموالا ولا من وجوهه شيئا البتة يعذرون ان عنوانا ^{مواله}
الملك حلف لا يحدث هذا الحديث عند فلان فحدثه عند اسطوانة وقلان حاضر يحث
ولو كان قال لا يحدث لفلان لا يحث لاشتراط الخطاب ولم يوجد ولسرنا يكون سرا ^{نسبة}
الى من لا يعرفه فلا يحث الحالف ان يقسبه بافتشائه الى من يعرفه وحث به الحالف ان لا يقوله
حلف لا يكلم عبيد فلان او اخوته او نحو ذلك عن ابي يوسف ان كان له عبيد وقت يمينه
بجمعهم تسليم واحد لا يحث الا بالتكلم لكل وان كان اكثر من ذلك لا يحث ذاتكم واحدا منهم
وكذا في الثياب ان كان له من الثياب وقت الحلف ما يلبس بلبسه واحدة لا يحث الا بلبس
كلها ولا في حث بلبس واحد منها والصبي والغلام فيما قبل البلوغ والشاب والفتى فيما
بعد الى ثلثين او ثلث وثلثين والكهل فيما بعد الى خمسين وبعد شيخ الارملة التي بلغت
ومات زوجها او فارقتها دخل بها او لا الايم التي لا زوج لها وقد جومت بنكاح صحيح
او فاسد او فجور الثيب التي جومت بحلال او حرام لها زوج او لا البكر التي لم تجامع بنكاح ولا
غيره ان ذهبت الغررة بمحض ونحوه ولكن هي في حق الرد بالعيب ليست ببكر حليف القوم
من يقول نامكم ويحلف على ذلك ويحلفون له على الحوالة اول الشهر عند عدم النسبة النصف

الاول واخره النصف الاخر غرة الشهر في العرف الليلة الاولى ويومها وسلحه فيه يطلق على
التاسع والعشرين والعدة من الفجر الثاني الى ما قبل الزوال والسر من بعد ذهاب ثلثي الليل
الى الفجر الثاني وصلوة الظهر وقتها كله ووقت الضحوة من حين تبيض الشمس الى ان تزول
والصيف في العرف ما دام على الاشجار الاوراق والثمار والخريف اذا تناثر الثمار وبقى الاوراق
والشتاء لم يبق واحد منها والربيع اذا ظهر الاوراق والازهار ولم يبد الثمار والنيروز
نوروز المسلمين وهو نوروز الخليفة ووقوع الثلج عند عدم النسبة وعند ارادة التحقيق
ان حال يحتاج الى كنيسته في بلدة فيها الحالف ولا يعتبر ما يطير في الجو او ما لا يستبين
على الارض الا على روس الاشجار او الحيطان او الحشيش ولو كان في بلاد لا يقع فيها الثلج تاند
اليمن ولو اراد به وقت وقوع الثلج فهو الشهر الذي يقال بالفارسية ازدار وفي قدوم الحج
يكفي قدوم واحد الايام الست يشتمل على الشوال كله فالرمض الشوال لا يتحقق مضي الاياه
الست والكتابة والاشارة لا يكون كلاما والاخبار والاقرار والاشارة يكون بالكتابة
والكلام ولا يكون الاشارة والاظهار والاعلام والافشاء يكون بالاشارة ايضا ولو نوى
في الاظهار والافشاء والاعلام والاخبار والكلام والكتابة دين لافي القضاء حلف لا يحدثه
لا يحث الا بالمشافهة حلف لا يعرف فلانا وهو يعرفه بوجهه لا باسمه ونسبه لا يحث
حلف لا يعادي فلانا فعاداه بقلبه وحفظ لسانه وحوارجه لا يحث والاكل ذوق
وكذا الشرب وهما غيران في لغة العرب وعينان في الفارسية حلف لا يشرب الشراب يقع على
الخمر عند عدم النية حلف لا ياكل هذا الزغيف فاكل اكثره يحث الا ان ينوى كله فيصدق
ديانة وفي القضاء روايتان حلف لا ياكل من مال فلان فغصب منه خنطة فطحنها فاكل
حث وقيل لا حلف لا يشرب مع فلان حث باتحاد المجلس وان تغاير القصاص والاوان

وفي اكل الطعام انما يحنت باتحاد الانية وفي مطلق الاكل باتحاد المائدة وفي لا ياكل عنيا
انما يحنت باكله مع الحب والجوز اليها ليس فاكهة وفي لا يتغذى وفي لا يتعشى لا يحنت بلقيين
وفي لا يشرب دواء لا يحنت بشرب العسل وفي لا يلبس يحنت بالقلنسوة والعمامة وفي
لا يلبس ثوبا لا يحنت بهما والسدل ليس وينبغي ان لا يكون لبسا فيان على عدم وجوب الجزاء
على الحرم بذلك وكذا الاتذاد والارتداد بالشوب وليس ثوب وبيعه من غزلها وغزل غيرها
من غزلها فيمن حلف لا يلبس من غزلها ولا يحنت في لا يلبس ثوبا من غزلها ولا يحنت
يلبس عمامة من غزلها فيما روى عن محمد قال هذا الثوب على حرام فهو على اللبس والخروج
من غير باب الدار خروج منه حلف لا يلبس هذا حتى ياذن له فلان فمات فلان سقطت اليمن
حلف لا يدخل على فلان فدخل مسجدا هو فيه لم يحنت حلف لا يذهب اذن عزيمه قفقو
الدين سقطت اليمين والبيع الفاسد بيع لا الباطل وبيع المدبر والبيع الذي فيه خبايع
عند محمد خلافا لابي يوسف والشر الفاسد شر قبل القبض وبعده وكذا بيع الفضولي قبل
اجازة المالك ونكاح الفضولي نكاح عند الاخارة بالاجماع قال لا يبيعه بعشرة فباعه
بتسعة لم يحنت ولو قال لا اشتريه بعشرة فاشتراها بحد عشر يحنت قال ان اشتريت
عبدا فهو حر فاشترى نصفه فباعه ثم اشترى الباقي يعنق وفي ان ملكك لا يعنق ماله
ينوى التفريق وكذا ان ملكك الفاقه صدقة قال ان ملكك عبدا واشترى ثوبا فبعته كذا
فلما عبدا بينهما واشترى احدهما وباعه من الاخر يحنت قال ان كنت املك الاخمين درهما
ولم يملك الا عشرة لم يحنت ولو ملك خمسين درهما وعشرة دنانير او شيئا للتجارة لو سائة
حنت وان ملك مع الخمسين شيئا غير التجارة لم يحنت لانه اراد به المال وانه ينصرف الى المال
الزكوة حلف ان يبعه اليوم فقدم ببيعه بشرط الخيار ثم يفسخ ونحو اية الذهب ذهب

حلف لا يشتري بهذا الدرهم غير الرقيق فاشترى ببعضها رقيقا وبعضها شيئا اخر لم يحنت
حلف لا يعنق فاشتراها بابه يحنت وكذا اذا كانت عبدا فادى الكتابة او امر غيره باعنا وفعل
حلف لا يتزوج فتزوج فاسد لا يحنت في الاصح واجازة بيع الفضولي ليس بيع الا ان يكون
من لا ينوي العقد بنفسه حلف لا يضرب لا يحنت بالامر به غير السلطان والقاضي ومو
العبد قال المنكوحته نكاحا فاسدا ان طلقك فبعته حر فيمينه على الطلاق باللسان قال
لمن لا يحل له نكاحها ابدان تزوجك فبعته حر فتزوجها حنت علم بالحرمة او لا حلف لا يتزوجها
اليوم ولها زوج بر النكاح الفاسد حلف ليطلقها اليوم ثلاثا وهي غيره محل للطلاق اليوم
لكونها اجنبية او محرمة او مطلقة ثلاثا بنطليقها باللسان وقوله لمن يانت منه ان حنت
على التزوج والمنكوحه على الرجعه حتى اذا راجعها وقد مر امثال هذه المسائل في فوايد الطلاب
حلف لا يترك المستاجر في داره والمدة باقية بترقبه اخرج من دارى حلف لا يدع فلانا
يدخل الدار فهو على النفي ان لم يملك منعه ولا فعل النفي والمنع حلف ليقتضين حقه اليوم
فاعطاه ولم يقبل فان وضعه بين يديه بحيث تناوله يد لوار لم يحنت حلف ليقتضين حقه
راس الشهر فهو الليلة الاولى منه ويومها وان قضاه قبله او مات الطالب او المطلوب لم يحنت
ليقتضين الى خمسة ايام دخل اليوم الخامس في اليمن واستيفاء العرض مكان الدرهم استيفاء
والبيع ليس بدابة بلانية والبرذ وليس بفرس ويبض الطير يبض في اليمن والتقييد يبض
الدجاجة في التوكيل لا يصوم ابد لا يحنت بيوم والا بديقع على جميع العمر لا يصوم شهر رمضان
في الكوفة فهو على جميع الشهر كله لا يفطر بكوفة وكان بها يوم الفطر ولم ياكل يحنت لا يصلي
فصلي بغير طهارة حنت والنوم جالس ليس بنوم في اليمن حلفت لا اغتسل راسها عن
جنانة زوجها فهو على التمكن بالجماع لا يحل لكنه لامرأة فجامع بالاحل لم يحنت ان لم يند

والقتل مقنصر الى وقت الموت غير مستند الى وقت الجرح نذر معصية يمين نذر ان يشرب
 فشرب عليه كفارة يمين نذر بنا الرباط او الفطرة او المسجد او السفاية او نحوها لم يصح وكذا
 قراءة القرآن نذر صدقة ولم ينوشينا فعليه نصف صاع من بر الكفارة ترفع الاشوا
 لم يوجد النوبة عن تلك الجنابة دفع مدا قيمته قيمة ازار سابغ جاز وثوب خلق يعلم
 انه ينفع به او اكثر من نصف مدة الجدي جاز ولا يجوز اعناق المرتد عن الكفارة بخلاف
 الا بقله منعها عن صوم لزم بايجابها كصور الكفارة ونحوه وفي انعقاد اليمين بقوله بله
 بالقصر اختلافا فان لم يخرج بيت فلان غدا فقيده ومنع حتى مضى الغدا المختار للفقهاء لاحت
 ان لم اذهب بك الى داري فالخرجها من دارها ففرت ولم يقدر على اخذها حث لا يسكن
 هذه الدار فاتفق فلم يقدر على الخروج لا يحنث وفي عجزه عن فتح الباب اختلافا فان ائت
 الليلة في هذه الليلة في العجز عن الخروج بالحجر يحنث دون القيد ليركن هذه الدابة اليوم
 وحبس حتى مضى اليوم حث وعلى قياس مسألة اسكني لا يحنث الاصل في جنس هذه المسألة
 انه متى عجز عن الفعل المخلوق عليه واليمين موقته بطلت عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله
 خلافا لابي يوسف رح ثم ان كل فعل يرجع حقوقه الى المباشر لا يحنث الخالف بمباشرة المؤثر
 لوجوده منه حقيقة وحكما ويحنث المأمور ولو كان خالفا ويحنث الامر بالخالف ان نوى الفعل
 بالتوكيل ايضا او كان ممن لا يباشر مثل ذلك الفعل ويعتبر الغالب فيمن يباشر تارة ويفوز
 اخرى وقتل يعتبر السلعة وذلك نحو البيع والشراء الاجارة والاستجارة والصلح عن مال
 والقسمه والحضومة وضرب الولد وضرب الرجل الحر لان يكون ممن يملك الامر به حدا وتغيرا
 وكل فعل يرفع حقوقه الى الامر يحنث فيه بفعل المأمور وبالمباشرة وذلك نحو النكاح والطلاق
 والخلع والعنق والكتابة والصلح عن عدم عمد والمهبة والصدقة والقرض والاستقراض

وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايداع والاستيداع والاعادة والاستعارة
 وقضاء الدين وقبضة والكسوة والحمل ثم ما وقع في هذه النوايد وغير من صورة التكرار
 كل منها منقول من كتاب لفائده زائدة في بعضها وللعاصد بعضها ببعضها وتكرر
 الثواب بتكرار ذكرها ولزيادة الاستحصار به **كتاب** الحدود الحد المنع فحدود
 البغاء موانعها عن الاختلاط جمعا ومنعا وحدود الشرع موانع قبل الوقوع في موجباتها
 وزواج ربعة وحد الحد شرعا انه اسم لكل عقوبة مقداة يستوفى حق الله تعالى والقصاص
 حق العبد والتعزير غير مقدّر ثم ان الزواجر خمسة القتل وحد الزنا وحد الشرب وحد
 القذف وحد السرقة شرعت بصيانة النفوس والفروش والعقول والاعراض والاموال
ح سم اذا زنا بامرأة مستاجرة لذلك اي للزنا احتراز عن الاستجارة نحو الطبع والخبر
 وغسل الثوب وعز الاهداء اليها من غير شرط التمكن حيث يجد في كل ذلك اتفاق واحتراز
 ايضا عن قوله امرت كذا الا ذى بك حيث لا يجد اتفاقا لم يلزم اي الزاني المدلول حد
 الفجرة اي الزناة بل ما رايه الامام من التعزير والتاديب لوجود العقد على منفعه البضع
 على سبيل الشبهة والزنا الموجب للحدان يكون حاليا عن العقد وعن شبهة ولا اثر ثم ان
 الماخوذ من الاجرة حرام لاتفاق العلماء على حرمة في قوله عليه الصلوة والسلام ان من
 الشحت ثمن الكلب ومهور البغاء وما قاله صاحب المحيط من حل الماخوذ يعقد
 الاجارة عند ابى حنيفة محل اجر المثل في الاجارة الفاسدة ومن حرمة ان كان بغير عقد
 لكونه بغير شيء بعد تصحيح النقل وتسليم فقياس لا يعارض النص التثنية والعلماء
 على ظاهره على ان كلامه مضطرب حيث قال لوجوب رد ما اخذه النايحة والمغنية باللعقد
 وايضا ما اخذناه بلا عقد عكس ما قال به هنا وايضا ما ذكره فخالف لما في الفينة حيث

قيل فيه دفع الى اجنبية عيننا لارادة الزنا فان قال دفعها اليك لاذني بك فلم
 الطلب وان وهبها لارادة الزنا وهي قائمة فله الاسترداد والافلا وما قيل من حل المأثور
 قبل الزنا وحرمة المأخوذ بعده فخالف لقانون الفقه اشبه المخالفة وقد ذكر في موضع
 من المصنف ان من يتوصل به الى الحرام فهو حرام وما يتوصل اليه بالحرام فهو حرام وايضا
 استحقا وجبر المثل انما يكون بعد استيفاء العقود عليه على ان هذا عقد باطل لعدم
 اضافته الى المحل اذ البضع ليس محل للاجارة واما النكاح فليس من نوع الاجارة لا يرى
 انه لا يشترط بيان المدة بل يفسد ببيانها ولا ينعقد بلفظ التجارة فلا يتصور اجر المثل
 في الاجارة الباطلة حتى يقاس على اجر المثل في الاجارة الفاسدة على ان حل المحاصل بالعقود
 الفاسدة غير مسلم ثم بعد تسليم ترجيح قياسه فالكلام فيه نحو الكلام في حرمة الانتفاع
 بالمغصوب المغير قبل اداء الضمان فانه وان جاء في باحته رواية عن ابي حنيفة ايضا عملا
 بالقياس الا ان الذين شاهدوا فساد الزمان استحسنوا ان يفتوا بخرجه من سد الباب
 الظلم وان عصرنا هذا والله المستعان عليه والمشتكى من اهليه اليه يلعبونه من غير مله
 وضبح ويسكرون من قبل خمر ونج وبنون الحانات واسواق الخمود والفجور وبنون
 بنساء مستاجرات للهور والاجور فنعود بالله من شرورنا نفسنا ومن سيئات اعمالنا
 ومن ان نفتح ابواب الفساد بفتوانا واقوالنا على المزيكين ضمان من رحم ان ظهر الشاهد
 عبدا وعلم واوجب اثمان هذا المثل في بيت مال المسلمين فاعرف وفي المزيكين
 اذا هم رجعوا كذا وقالوا لا عزروا او رجعوا وانما ذكر كورة المزيك في الحد مشروط بغير
 سكي على المزيكين الذين قالوا ان الشهود احرار ثم قالوا بعد الرحم انهم او بعضهم كانوا عبيدا
 وقد ركبناهم عالمين بذلك وحمله على ما في المبسوط والايضاح والهداية

والجامع الصغير للقاضي خان وللصدر الشهيد اوى من حمله على الرويتين نظر الى اطلاق
 النظم والمختلف والجامع الصغير لفخر الاسلام والمستلة الثانية فيما اذا رجع المذكور
 فحسب فلا تكرار واما اذا لم يرجعوا وكانوا قالوا لا يجدون ولم يقولوا احرار او قالوا اخطانا
 في التزكية فلا ضمان عليهم اجماعا الاصل ان الحكم قد يضاف الى علة العلة لا كشهود
 الاحصان فانه شرط محض ليس فيه معنى العلة وعلى هذا اشتراط زكورة المزيك
 والجلدان يخرج فقال واحد كذبت لا يضمن هذا الشاهد ان يخرج او يهلك لا يضمن
 هذا الشاهد الرابع ولايت المال ارش الجراحة والدية كغيره من الشهود والجلاد وضمانا
 فان اجيب اى وجد ذلك الشاهد عبدا ولم يقل كذبت لا يضمن احدا ايضا عند
 قال بيت المال قال لا يفدى لان فعل المأمور ينقل الى الامر عند صحة الامر والامر انما
 فعل ذلك بالجاه شهادتهم الى اقامة الحد حتى لو اخره يفسق ولو انكره يكفر فيضمنون بالرجوع
 وعند عدمه يجب على بيت المال لانه عامل للمسلمين فيحب الغرامة في ما لم لكنه يقول انما
 المأمور به ضرب مؤلم غير خارج والجرح يقع بضعف المحل او تحرق الجلاد الا ان الضمان عنه
 ساقط كيلا تمتنع الناس عن اقامة مخافة الغرامة زوال عقل المزمع لا يفرق
 بين السماء والارض حد السكر في ايجاب احد من غير الخمر احتيا لا للدرء واكتفيا بالحد
 واختلاف الكلام لانه هو المنعارف ومبنى الحرمة مقتصر على القدح المتصل به او مستندا
 الى كل الاقداح ويختار للفتوى لو شهدوا على زنا رجل بامرأة ثم شهد على زناهم اى على زنا
 الشهود بذلك المرأة بان قالوا انهم هم الذين زنوا بها اى هم الذين فعلوا ذلك لا الاول نفر اى
 جماعة كما عهد اى ذكر سابقا وهو الزنا بذلك للعينة او كما عهد بان الشهود اربعة عدل
 مسؤولون عن ماهية الزنا وكيفية فلا يجد احد وقال لا الشهود والاولون ولا المشهود

عليه حد الشهود الاولون وحدهم لا المشهود عليه كالاى ليكون عقوبة تنكل
وتمنع الفاعل وغيره عن الاقدام على مثل تلك الجناية يقال نكل اى امتنع لان زناهم ثبت
بالشهود ويسقط شهادتهم بالفسق لانه قال لما حصل بشهادة الاولين شبهة بثبوت
زنا الاول بناء على اهلية الفاسق للشهادة حصل شبهة انتفاء زناهم لان النفي والا
اثبات دأبنا على زنا واحد والحد مما يندري اى شبهة لو اثبتوا الزنا بطوع الرجل
واختلفوا في طوعها لم يقبل قولهم وشهادتهم لعدم اتفاقهم لان الفعل المشترك
في الاسم والموجب حدين غير الفعل المشترك والموجب حد واحد وهما نظرا الى اتفاقهما
في حق الرجل شهادة الرامى بسوط تهدر وجاء عنه اذ تقام الاكثر الرامى اى الغاذق
لان جراحة الكلام اشهر من جراحة السهام تهدر نحو تسقط بابا وزوما ومعنى فيجوز
على بناء المعلوم والمجهول لان رد الشهادة من جملة الحد بشرط العجز عن اقامة الشهود
على مدعاه والعجز انما يظهر بتجيز القاضى بضرب سوط حتى اذا ضرب كافرا وتم بعد الاساءة
ردت شهادته عنده وقبلت عندهما وتقبل بعد الاسلام بعد الاتمام ولا يقبل بعد
العنق اجماعا اذ يقام الاكثر لقيامه مقام الكلام وجاء عنه الرد حين تمسأ
فذلك قول صاحبيه فاعلم حين تمسأ لانه حكم الجلدات التي هي حتى حد لا يتجرى ولا
يجدان اقر بالزنا اى اربع مرات في اربعة مجالس بها فقالت ما ذنى وما جنى على العموم
من الجماعة والمعانة والملازمة لان الفعل وهو الزنا هنا لا يصور بدون محله وهو
المرأة ومحليتها منفية في حقها بانكارها فتمكنت شبهة الانتفاء في حقه وان قالت زناى
وكذبها لا يجدا حد عنده وعندهما يجدان ولو قال صدقت حدثت دونه ما لم يقر اربع
مرات وليس في لواطه ما من اللواطات من حد ومن جلد ورجم بل يعزى وحبس ان يثوب

وعندهما فيها الرجم والجلد على الفاعل والمفعول كذا في المختلف وغيره وفي التقنية يكتفى
الايلاج في الدبر عندهما الوجوب الحد ولا يشترط الانزال وقيل انما الخلاف في الغلام
وفي المرأة يحد بالاخلاف وقيل لا يحد في عبده وامته ومنكوحته ولو بالعقد الفاسد
بلاخلاف ويحد في الاجنبية بلاخلاف ولو حلف لا يزنى فأتاها في دبرها فعن ابي
القاسم انه على الجماع في الفرج ولو حلفت ان لا تزنى فبسط بها فعن عمر النسي انها تحت
وقال الامام ظهير الدين المرغيناني ان نوت الزنا في القبل لا يثبت وان نوت ما هو الاعم
وفي منية المفتى ولاحد في وطئ البهيمة ثم ان كانت ماكولة تذبح وتحرق ويضمن الواطئ
قيمتها ان كانت لغيره وان كانت ماكولة تذبح وتوكل وعن ابي يوسف انها تحرق ايضا
ويضمن القيمة ان كانت لغيره وزعم السرخسي وجوب الاحراق ليس مذهبنا ولا يوطئ
الاخت اى المحرم بعد العقد والتزوج وان علم بالحرمة بأعلم بالحرمة كما في عدم العلم بها
بل تعزير في العلم بها مثل المطلقة الثلاث ومنكوحه الغير ومقتدة كوطئ امه هي
اخته من الرضاع قال ابو الليث رح ويقولها اخذ وشاهد قذف اذا ما اختلفا
في الوقت او مكانه لم يصرفا في الوقت بان قال احدهما قذف في اليوم وقال الاخر قذف
في الامر او مكانه بان قال احدهما قذفه في هذه الدار وقال الاخر قذفه في تلك الدار لم يصرفا
اى لم يردا بل يقبل شهادتهما كالاخلاف في القذف بالزنا بنين وبزيد لا كالاخلاف
في العربية والفارسية في لفظ القذف والانشاء والاقرار كذا في التمه دليلها ظاهر
ودليله ان ذكر المكان والزمان بيان ما لا حاجة الى بيانه فلا يعتبر وهذا الظاهر قول
شهود الموت والوارثية لاحد لانعلم له وارثا اخر في المصر حيث يقبل عنده خلافا لما من
تقبلها اى بشهوة اولستها بها او نظرت الى فرجها الداخل كذلك وتنكح بنتها او امها

لم يسقط الاحصان ان وطئها حتى يحد قاذفه لان حرمتها انما ثبت بضرب من القياس
حتى لو حكم حاكم بصحة النكاح وابعاده الوطني بنقد قضاؤه ويعزرقاذف العيق الغير
المحصن بالزنا اجماعا **س** **ح** وثبت الاحصان المعتبر في حد القذف في القضية هـ
اي في حكم الشرع لو اطمى المنكوحه الزمية وبهذا الوطني ثبت لها ايضا بعد الاسلام
بعد هذا الوطني وعندهما لا يكون واحد منهما محصنا ما لم يدخل بها وهما مسلمان
وكل حد غير حد الخمر من حد الزنا والسرقة فهي على المستأمنين يجري كحد القذف و
كالقصاص كما في الزحى وقالوا انما الزم ما التزم وهو حقوق العباد ضرورة التمكن من
الرجوع لاحقوق الله تعالى ولو زنا المؤمن بالمستأمنة حد او قال احد لا الممكنة
ولو زنى المؤمن الى اخر ولو زنى مستأمن بمؤمنة حد وقالوا هو كالمستأمنة ولو
زنى مستأمن الى اخره مبنيتان على المسئلة المتقدمة والراس في الحد له نصيب يضرب
كي يرتد المضروب اشارة الى ما في الهداية انه انما يضرب سوطا اذ النكرة في موضع
الاثبات تختص لا تزور عن ابى بكر وقالوا الحد زاجر لا مئلف والذي في الاثر محتمل ان يكون
حرما مباح الدم وان يغيب شهود درج خصروا حد بما قالوا لم ينظروا شهود درج
كالحد ولم ينظروا في غير ظاهر الرواية لان بداية الشهود انما شرطت في الحضور وفي ظاهر
الرواية ينظرون اجماعا بالاثرا حيا لا للدرم باحتمال امتناعهم وليس بالثلقين من القاضي
للشهود بان يقول تشهد بكذا وكذا كالثلقين بعض الشهود للبعض باس وهذا في سوى
الحدود فعلى هذا ذكره في كتاب الحدود غير مناسب هو نظر الى الاحتياج اليه لمهابة المجلس
وقالوا ان القاضي ما مورى بالاحتراز عن الميل وشبهته فيكره وان يطأ صغيرة لا تشتهى
لم يزوج امها ونسبها بان كانت بنت ما دون تسع وعليه الفتوى وقيل اذا بالغ السائل

في بنت سبع او ثمان بان قال انها عبله ضممه مغن بالحرمه اذا وطئها في القبل وفي الشرجين
ذكر الاقضاء فلعله خارج مخرج العادة وعلى اعتبار الظاهر الغالب والافقيدها عن
الفائدة كوطئ كبيرة لا تشتهى لالا للواطئة وقالوا الوطني المحرم بان يكون سببا للولد
فالفرق ظاهر وان زنا بمن حبت عليه جنائية فيها قصاص كذا في الشرحين وفي مختلف
الفقيه والفتاوى الظهيرية جنائية خطأ وفي الحد لاحد عليه في قولهم فلا زنا ان دفعت
اليه اى لاحد عليه وهو استحسان مثل التزوج بعد الزنا بها ومثل شري الامة بعد الزنا
بها في غير ظاهر الرواية عنه وذكر صاحب الايلاء انه لاحد عليه عند ابى حنيفة خلافا
لابى يوسف رحمه الله ومثل ضمان قيمتها بعد غضبها بعد الزنا بها كضمان قيمتها بعد
الزنا بها بعد غضبها والاصل ان العارض بعد الوجوب قبل الاستيفاء في الحد ودفع العار
قبل الوجوب كملك السارق المسروق قبل الاستيفاء وقالوا لم يملك ما وجب عليه الحد
بنتاوله وهو منافع البضع المستوفات بالزنا بخلاف السرقة فانه ملك المسروق لا يضرب
الشارب بالاقرار الا اذا شابه بال تكرار مثل القطع في السرقة لالا القذف والقصاص
ويسقط بالرجوع عن الاقرار اتفاقا واكثر التعزير حد الخمر في الحر الخمسة هل تدر
اى خمسة وسبعون سوطا باعتبار اصاله الاحرار ولما روى ان عليا رضي الله عنه
فعل كذلك وتسعة مع الثلثين على قولهما اكثره والفضل لا باعتبار النقص عن اقل
جنس الحد ولا ينقص اقله عن ثلاثة اجماعا وهذا فيمن يضرب بالسوط ومنهم من
يكتفى بضربه ومنهم من يكتفى بجنبيه ومنهم من يعذر باخذ المال على ما ورى عن ابى يوسف
رحم والندبير في رعاية مناسبة الجرائم الجنائية والمحل مفوض الى راي الحاكم دون هواه
وفي النهاية تعزير العلماء والعلوية ان يقول القاضي بلغنى انك تفعل كذا بالنظر اليه عبوس

قيل كذا اذا زنى ثم عقد
عقد نكاح او شره لم يحل

وتعزير الامراء الجرائم القاضية والخصومة في ذلك والتعزير من حقوق العباد يثبت بما
يثبت به المال ويحرم فيه الشهادة على الشهادة كذا في التبيين **ما حرم** زان قضى القاضى
ولم يحكم وشاهد يرجع حد واحد حد الشاهد الرابع وحد دون الزانى والباقي
من الشهود كما لو رجع بعد الزعم وهو من ربع الدية لا كما لو رجع قبل القضاء ثم يجوز
ان يكون زان مبتدأ موصوفا بالجملة وشاهد عطف عليه وهو موصوف بالجملة
ايضا واخر البيت خبرا عنهما والاصل ان الاقضاء من القضاء في الحدود فصار الرجوع
بعد القضاء نحو الرجوع قبله وهذا يلحق اسباب المخرج الحادثة في الشهود بعد القضاء
كالموجود قبله لو امر القاضى برجم وجهه لم يفعلوا ما لم يروا ما قد شهد وجهه
فتح الماء اصح الا ان توافق شهد رجح الكسر منها ما لم يرد اوله يشاهد واشهادة
من قد شهد في ظاهر الرواية عنه لان خبر الواحد يحتمل الصدق والكذب وان كان وليا
واستحسن مشايخنا رواية محمد لفساد في القضاة ولا يخبرهم نحو خبر الجماعة
بحكم الولاية والامانة والحاجة ما تنسب الى قبول قوله في هذا الباب لان احضار القوم
الشهادة والقضاء منعذر فصار كقبول قول النساء فيما لا يطلع عليه الرجال وقيل
يقبل قول العالم العادل مجمولا ومفسرا وقول العادل الجاهل مفصلا لا مجمولا ولا يقبل قول
الجاهل الجائر لان من شأنه ان لا يوجد ولئن وجد فانه منزل منزلة الجاهل وية
تقرضهم الفقه بانه معرفة الاحكام الشرعية العملية بالاتفاق والعمل بها والعقر
لا يسقط في القضاء عند كمال دية الاقضاء المفضى الى عدم استمسك البول بان
صار مسلك البول والغائط وقيل الحيض واحد حين زنا بصغيرة لتفويت جنس
المنفعة على الكمال وفيه التعزير دون الحد وجب العقاب جماعا وعليه الغسل وامان الكثرة

المطاوعة بلا دعوى شبهة فعليها الحد ولا عقرو ولا شئ في الاقضاء وفي غير المطاوعة
بلا دعوى شبهة يجب عليه لاعليها ولا عقرو ويجب ارش الاقضاء الثلث في الاستمسك
والكل في عدمه ولا حد في الكثرة مع دعوى شبهة وفيه ارش الاقضاء ثلثا وكلاهما
على الخلاف المذكور والاصل دخول ضمان الكل فراغ عن تكرار الضمان في مقابلة شئ واحد
بمنزلة الشئ ونثر الشعر وان التزلزل والعقل والبصر ونقول انه ضمن المحل فلا يضمن بذلك منفعة
بمنزلة سقوط اجر مستاجر شرا في اول المدة وهو لقول الدية باتلاف العضو والمهر باتلاف
المنفعة فاختلف السبب فلم يتنافيا لو ابتوا الزنى باثنى فحكم واخرون بسواها فحكم
فلا تحدون اذا هم رجعوا وكلهم على الضمان اجمعوا فلا يحدون اى الفريقان اذا هم
رجعوا اى الفريقان جميعا وكلهم اى كل الائمة على الضمان اى على وجوب الدية على الفريقين
اجمعوا وتفقدوا مثل ان يرجع اكثرهم ويبقى اقل من اربعة لا كما لو كانوا اربعة فرجعوا
وليس الابن البنت لا لولد الابن حق الحد في غير ظاهر الرواية عنه لعدم حقوق الشين كما
لانتسابه الى قوم اخرين غير المقدوف وجه ظاهر الرواية مساواة الفريقين في حقوق
العار بقذف في حق موزية الحد لانه للباغية نحو رواية لكثير الرواية وعندهما لا حد
فيه لاحتماله التفريع تشبيها له بامرأة زانية وقوله لقد زنا في الجبل ليس بقذف
اذا قال غنيت به الصعود لا كما اذا لم ينوش شيئا ولا كقوله يا زانى فالصعود محتمل ونيت
محتمل الكلام معتبرة وفي يستعمل بمعنى على نحو قوله ولا اصلبكم في جزوع النخل اى على
جدوع النخل وقالانية خلاف الظاهر مسموعة على ان تليين المهور وهما المدين شياع
وليس في الشرب بقاء الریح شرط في البينة والاقرار اذا لم يتقادم بشهر لا زعمان
يحتمل انهم جاؤا به من بعيد ولا اشتباه بالنسبة الى المستدل بل بالنسبة الى امر لا يعرف

الذي تنازع الشيخان

الخلافة عشرين

الخلافة لآخرين

الذي تنازع الشيخان

جواب امام زو

مثل الاقرار صاحب **س** في امة يزني بها فيقتل فالحمد بالقيمة ليس يبطل في امة
 كالحرة فيقتل اي يفعل الزنا كقتلها بوجه سحر لا يملك السارق المسروق في سقوط الحد
 لما مر في باب ابى يوسف في قوله ومن زنا بمنزحت عليه الى اخره **ح** وثبت الاحصان
 بالاجماع اي المعتبر في الرجم لو شهد بال عقد والجماع للنكاح الصحيح بامرأة عاقلة
 بالغة مسلمة اذ حرف التعريف للعهد وهكذا جوابه لو ذكر اي جواب ابى حنيفة رضي الله
 لفظ الدخول مكان لفظ الجماع لا الجماع بالنصب عطف على لفظ ويجوز بالجر عطف
 على الدخول مظهر حال من الجماع او الدخول لان الدخول بها انما يستعمل في الوطى وفي
 غيره انما يقال دخل عليه وفي القينة ينبغي ان يصح رجوعه عن الاقرار بالاحصان كرجوعه
 عن الاقرار بالزنا **س** لو شهد واعلى زناه وقضى القاضي به فاقرب بما حكمه مرة فقد عده
 لا اقراره اربع مرات في باب محمد في قوله زان قضى القاضي ولم يجده بيت من ان العارض
 بعد القضاء قبل الامضاء بمنزلة العارض قبله ولهذا اذا تزوج السارق المسروق منها بعد
 الحكم قبل القطع سقط القطع وهو يقول ان الشهادة وقعت معتبرة فلا تبطل الا باقرار
 المعتبر في الباب **ح** **س** ذمية او ذات اسلام زنا بها الذي استامن حدت وهو لا
 ويضربان الحد عند الثاني ولا يجذان لدى الشيباني الذي استامن فاعل زنا والاصل
 مر في باب ابى يوسف في قوله وكل حد غير حد الخمر البيت ز شهادة الرجال المعهودة
 في سائر الشهادات وهو الواحد والنسوان المعهودة فيها ايضا وهي الثنات
 تردان قامت على الاحصان في الرجم والاصل ان المكمل للعقوبة نحو الموجب لاصلا
 وبعبارة اخرى انه شرط في معنى العلة لانه موجب تغليظ الجناية فيلحق بالعلة وهو
 الزنا في اشتراط الذكورة وقلنا الاحصان شرط في معنى العلامة لان الشرط الحقيقي

ما يمنع

ما يمنع ثبوت العلة الى ان يوجد الشرط والزنا اذا وجد لم ينوقف حكمه على احصان
 يحدث بعد ذلك فانه اذا زني ثم احصن بعد ذلك لا يرجع لكن للاحصان اذا ثبت
 كان معرفا للحكم الزنا فثبت انه علامة وليس بشرط فلا يكون في معنى العلة فلا يضاف
 اليه الحكم اصلا وبعبارة اخرى انه شرط الاهلية لان الزاني به يصير اهلا للرجم والحكم
 لا يضاف الى الاهلية فكيف يضاف الى شرطها والشاهدون بالزنا الورجعوا او رجع
 بعضهم من بعد رجم لا كالرجوع من قبل رجم لم يجدوا فاسمعوا اي كلموا وبعضهم حد
 القذف ويضمن الدية كلم او بعضهم نصيبهم بالاجماع والاصل ان الشهادة انما تنقلب
 قذفا بالرجوع لان نقض الشهادة به فيصير في الحال كانه قدف ميتا بمنزلة اكراب الملاعن
 نفسه بعد تفريق القاضي بينهما فانه يحد وان كان نفيا للقذف في الحال وهو يقول انه
 بمنزلة موت المقدوف بعد القذف وحد القذف مما لا يورث عندنا وبعبارة اخرى انه
 لم يمكن جعل كلامه قذفا لاحال الشهادة لانه وقع شهادة ولاحال الرجوع لانه نفى
 للقذف والزنا ولان جعل قاذفا في الحال فقد قذف من قضى القاضي بكونه زانيا
 وهم اي شهود الزنا مع الشهود بالاحصان في العزم مما رجعوا سيان وشاهد الزنا
 متى ما اختلفوا في موضع الفعل فهم قد قذفوا بعد الرجم ستيبان على اصل المسئلة الاولى
 من هذا الباب في موضع الفعل او زمانه مثل كونهم او بعضهم فسقة كرجل وامرأتين
 والعيان والعبيد والمحدودين في القذف اذ لا شهادة لهم بخلاف الفاسق لانه متى لم يثبت
 الزنا بقوله صاروا قذفه ونحن نقول انه شهادة من وجه فتمكنت فيه شبهة ثبوت الزنا
 فيندري حد القذف وليس بشهادة من وجه فتمكنت فيه شبهة عدم الزنا فيندري حد الزنا
 ولو زني في ملك لم اواب وقال قلظنت حلا يضرب كجارية الاخ للظنون حلا عندك

لأجارية الابن المظنون حرمتها عنده لأنه وطئ حرام بلا تاويل قلنا ان لم يكن فيه شبهة في المحل ففيه شبهة في الفعل وهو ظن غير دليل الحل من كثرة المخالطة والمباشطة دليلا ويضرب المكره كالكتسب أي الطافع لوجود علامة الطوع وهي انتشار الالة قلنا ان اضطراره في العجز عن دفع الانتشار مثل اضطراره في الفجر عن دفع الاكراه في انتفاء الاختيار والابن لو ساهل في قذف الاب لم يكن لابن الابن حق الطلب ساهل بانه عفا وترك المطالبة كولاية الاعتراض في الكفاءة قلنا هذا الحق انما بطريق الاصل دون الوراثة ولكن شرط ظهوره عدم الطالب الاقرب ومن يقل القاذف لقد صدق حد كما لو كان بالقذف نطق لقد صدق كما لو قال صدق هو كما قال لان تصديق القذف قذف قلنا في غير المصريح تكرر الشبهة لاحتمال تصديقه في سائر اقواله دون القذف ع النفي في البكر مع الجلد يجب والعقر في الكره مع الجلد يجب النفي أي التفريق ان ينفي من بلدة الى مسافة يجوز قصر الصلوة واحدة وتضمن المرة اذا غرت ما امكن ويغرب الرقيق في اصح قوليه ثم اقيس قوليه فيه ان يغرب نصف سنة لقوله عليه الصلوة والسلام جلد مائة وتغريب عام وهو وان كان خبر الواحد يصلح بيانا للنص عندك وعندنا زيادة عليه لعدم اجماله واحتياجه الى البيان على انه يابى الزيادة لاشعار الفاء الجزائية بالكفاية خصوصا في باب الحد واما النفي بطريق السياسة فجاز عندنا ان رأى الامام فيه مصلحة ولا يخلص ذلك بالزنا وقد روى انه عليه السلام نفى الحنث وعمر غلاما صيححا بفتن به الرجال والنساء فقال الغلام ما ذنبى فقال عمر انما الذنب لي حيث لم اظهر دار الهجرة منك والعقر وهو الصداق الواجب بالوطئ بشبهة في الكره في كون المرأة مكرهه والرجل طائعا مثل القطع مع الضمان

جواب امام شافعي

لانه وجد الزنا واقلا فاما منافع البضع بغير رضاها فيرتب على كل موجبة قلنا منافع البضع تقوم لمحق الشرع فلا ينفرد ثانيا لحقها ويرجم الذمى ايضا في الزنا وهو مع الكفر يكون محصنا لان الكفار جنس يجلد بكرهم مائة فيرجم شتيهم ونحن نقبل عليه ونقول المسلمون انما يجلد بكرهم لان شتيهم يرجم ولو اطاعت في الزنا مجنونا عاقلة حدث به يقينا يقينا اي حدا متيقنا وجوبه لاشبهة فيه للمفتي به كالعاقل البالغ الزاني بصبية او مجنونة لنا ان التمكين من فعل الصبي والمجنون ادنى جنايته من التمكين من فعل العاقل البالغ واما فعل العاقل مع الصبية والمجنونة فساوى بفعله مع مثله من النساء في الجناية والحد والجلد في الظهر لاكل البدن الا الوجوه والفرج فاعلم ولم يذكر الرؤس بخلاف ابى يوسف الاصل ان الامر بالجلد مطلق الا انه زاجر لامتلف وقوله عليه الصلوة والسلام لهلال ابن امية حين نسب حمل امراته الى شريك بن حمار شهودك ويجلد ظهرك لا ينفي الجلد على غير الظهر على مذهبنا ومن اقره به يحد بلا اشتراط اربع من العدد اعتبارا بنسائر الحقوق ويقول عليه الصلوة والسلام نصيق فان اعترفت فارجمها بلا اشتراط تكرار قلنا معناه اعترفا معهودا متعارفا ولا فلا اخر النبي عليه الصلوة والسلام حد ما عزا الى اربع اقرارين والتاخير عن وقت الوجوب غير سائغ خصوصا للنبي عليه الصلوة والسلام ولولا الدين لم يكون اقامة الحد ودنقل القضاء لا كالمكاتب والمرأة والزنى ان يقيموا في الزنا ونحوه حد العبيد والاماء ونحوه مما هو محض احق الله تعالى وفي حد القذف والقصد له قولان والاصل وجوب الحد باعتبار معنى النفسية دون المالية والعبد باعتبارها مبق على اصل الحرمة حتى يصح اقراره بالحد ودولا يصح اقرار المولى عليه بها فيكون المولى فيه

كاجنبى اخر بمنزلة طلاق زوجته واما قوله عليه الصلوة والسلام اقيموا الحدود
على ما ملكتم ايمانكم فمعناه ارفعوا امورهم الى الحكم ليقيموا عليهم الحدود والله اعلم
والراجعون بعد رجم الرجل كالا او بعضا بان قالوا تمذنا او جاء المشهود لقنله حيا
او القصاص يقتلون فاعقل بالرجم في الرجم وبما وقع القصاص في القصاص لا كفوفهم
اخطانا وعندنا لا يقتلون بحال بل يجب المال والاصل يحى في الديات ان شاء الله تعالى
وجاز ان يشهدوا بفرقه بان جاء احد وشهد ثم جاء اخر وشهد ثم وثم كالذين جاءوا
معاشه وبالنعايق لان قول كل واحد منهم شهادة ونحن نقول لا نسلم ان قول كل
واحد منهم شهادة ونحن نقول لا نسلم ان قول كل شهادة لا قول الراعى قذف قبل
قول غيره فلا يتطلب شهادة ولئن سلمنا فان الاثر مقدم على القياس عندنا وهو قول
عمر رضى لوجاء وامثل ربيعة وحضر فراد مجلد تم وقاذفون خبر شاهد وه الفسقه
مبتدأ بناء على ان لا شهادة لهم عندنا حتى لا ينقض القضاء بشهادتهم عندنا فينفذ
ومن رضى جماعة بولصه اى يقذفه وكلمة واحدة او واحد امر واحد لكل واحد على احد
من الجماعة ومن المرار وعندنا ان قد فهم كلام واحد يتداخل ولا يتعدد والقذف
يجرى الارث في الحد والعفو ايضا فهو حق العبد فهو حق العبد فيه غالب لحجته
وغنى الشرع ومال بعض اصحابنا اليه والنظر بحق العبد شرط فيه الدعوى ولا يبطل
بالنقاد ولا يصح الرجوع عنه بعد الاقرار ويقام على المستامن في دارنا وعندنا حق
الشرع غالب لان مال العبد ينولاه مولاه فيصير حق العبد مريتا به ولا كذلك عكسه
فانه لا ولاية للعبد في استيفاء حقوق الشرع الانبابة والنظر بحق الشرع بقيمة القاضي
بعلم نفسه ويتصرف بالرق ومفوض الى السلطان وهذا الاصل دليل الفروع الثلاثة

الداخل وعدمه وحريان الارث وعدمه والعفو وعدمه ويشهد الحدود في القذف
ما تاب والقاضى به يضمن القضا الى اخره الاصل ان الكلمات المعطوفة اذا ذكر الاستثناء
في اخرها ينصرف الى جميع ما تقدم عندنا الى ما يليه فقول تعالى الا من قاب
ينصرف الى قوله واولئك هم الفاسقون وعندنا اليه الى قوله فلا تقبلوا لهم شهادة
ابدوا ربعون كل حد الشرب اى في الحر والعبد فإزاد فخره وروى عندنا في الحر ثمانون
تمسك بضرب النبى عليه الصلوة والسلام وابى بكر رضى الله عنهما رعين بفعلين مرة
ويجديد نين اخرى وتمسكن ويقول على رضه وحد المفترين يعنى السكارى ثمانون
وبفعل عمر رضه مستشير فى ذلك وشارب الدوى من الخمر وهو ما سبق في اسفل
نحو الزيت اهل الضرب اى الحد وعندنا لا يحدم ما لم يسكر لانه بغلبة النفل صار
كسائر الاشربة في حق الحد وكالمغلوبة بالماء لاحد فيها عندنا ما لم يسكر والخمر غير
جائز تغليبها ولا لاجل الحاصل به قول واحد ان كان بالقضاء شىء وفى احد قوليه ان كان
بالنقل من الظل الى الشمس او بالعكس لا كدفع الجلد وغسل الثوب الخس وعندنا اذا
صار الخمر خلا يطهر ما يوازيها فاما اعلاه الذى نقص منه الخمر فليل يطهر طبعاً وقيل
لا يطهر الا اذا غسل بالخل فيتخلل من ساعته والمسكرات لم تنج قليلا من الثلث الذى
ذهب ثلثاه بالطبخ القوي الغالى المشتد مثل النبيذ قليلة حرام يحدمه قياسا على
الخمر وعند محمد حرام لكن لا يحدمه حتى يسكر لشبهة الاختلاف وعندنا حيفه وابى
يوسف رحمهما الله لا يحدم حتى يسكر لكونه مادون السكر غير محرمة عندهما
لوجبت بغير زوج حدث وان هى ادعت نكاحا ردت ردت اى المرأة يعنى قولها
اودعونيها ولو اقربا بالنزاع حتى فالحد عنه زائل منتهى ولو اقربا كالشهادة

وقوله ما انا بالزاني ولا احي زنت قذف اذا تقاولا تقاولا وتخاصما بالقول
وعندنا لا يعمل في الحدود بالكايات لضرب قصور فيها الاحتياجه الى النية د
ومن جملة ما يعزى بالشتم به ولا يحذف قوله لمسلم يا فاسق ويا خبيث ويا منافق ويا
ويا وطني ويا اكل الربوا ويا شارب الخمر ويا ديوث ويا قوطبان اى الخالى من الحمية والعار
اد هو الذى يرضى بخلوه غير المحرم مع امراته ولا يعزى بياكار ويا خنزير لظهور الكذب
المؤدى الى عود الشين الى الشاتم الا ان يكون المشنوم شريفا بالعلوية والعباسية
والفقه على احد القولين ومجمل ضعيف الخلقه الذى يخاف عليه الهلاك جلد
خفيفا مقدارا ما يحتمله امر النبي عليه الصلوة والسلام بعشكال فيه مائة تسرع
كذا في منية المفتي وتعزى العبد لسواد به للمولى الى المولى كان تعزى الزوجة الى الزوج
والزنا بامرأة ميتة تعزى ولا يحذف ويجب اللعان بشهادة الشاهدين تقذفه رباها
بالزنا عندنا بى حنيفه روح ضرب بعض حد الشرب فهرب وثوب ثانيا يضرب جدا مستقبلا
ثمانون سوطا وكذلك حد الزنا وفي حد القذف ان حضر المقذوف الثانى دون الاول يضرب
حدا مستقبلا وان حضر جميعا بكل الاول فقط كان القاضى الثانى هو الاول ولا
وانكار الاقرار رجوع ويحبس السارق بعد القطع الى ان يتوب ولا يحبس الزانى بعد
الحد وانشاء موجب الحد من السكران معتبر دون الاقرار به ودون الردة واصل النفر
اما القذف بمعصية او احاق الشين بلا ظهور كذب القاذف ويقتل الساحرة اذا كانت
يعتقد ذلك لارتدادها بذلك وان كانت المرتدة لا تقتل عندنا لمحي الاثر فيه وجد
سكران يوجد منه الرايحة يعزى قل من اربعين سوطا ولو وجد رايحة الخمر دون السكر
يعزى ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يحمل انية فيها خمر يعزى والحاصل

ان باب التعزير منير على الغالب والعالب في مثل ثولا المجانة والفسق فيعزرون بناء
على الطاهر ولو شهدا بشرب الخمر وتوجد منه الرايحة عند اولى الامر كالقاضى المحاسب
يحد والا فيعزرو ويضرب مسلم ببيع الخمر ضربا وجيعا بخلاف الزمى قبل التقدم اليه
فان باع في المصر بعد التقدم ثم اسلم لم يسقط الضرب فلا يسقط الحد والتعزير بالنوبة
سكر الزمى عن المحرم احد في الاصح ولا تقبل شهادة فيما بينهم ويضمن مرقق خمر حتى
اظهر يعرفها في المصر وان كان ممنوعا الا ان يكون اما ما يرى ذلك قال محمد كل شئ يمنع عنه
المسلم يمنع عنه الشرك الا الخمر والخنزير وينبغي ان يكون العضوفى التعزير الواجب حقا
لله الى الامام وفي الواجب حقا للعبد الى العبد المجنى عليه راي غير على فاحشة موجبة
للتعزير فعزى بغير اذن المحتسب فللمحتسب ان يعززه بعد الفراغ منها ولو عززه حال كونه
مشغولا بالفاحشة قل ذلك وانه حسن لان كل واحد ما مور بالنهى عن المنكر والنهى
انما يصور عن الحال والمستقبل دون الماضى والضرب بعد الفراغ يتحقق تعزير او ذلك
الى الامام وينكر على كاشف الركبة برفق ولا ينازع ان يحج وعلى مكشوف الفخذ يعنق ولا
يضربه ان يحج وعلى مكشوف السوء بعنف وادبه على ذلك ان يحج لما مر ان كان لكل حد اقله
التعزير حال فعل الفاحشة ويعزى مدعى السرقة عند الجز عن اثباتها ضرب غيره بغير
حق وضربه المضروب ايضا انما يعزى ان ويبدأ باقامة التعزير بالباى منها لانه اظلم
والوجوب عليه اسبق احرس زنا بفصيحة او عكسا لم يحذف استلحق على قفاه فقعدت
على وقضت حاجتها بحد اعمى دعا امراته فجاءته غير هافوطى حد ون ما تعين دعا
انا فلانة لم يحذف كافر زنا وثبت زناه ثم اسلم لم يبطل القاضى لا يقيم احد الخالص لله
بعمله اذا اجتمعت الحد ويبدأ بالحد القذف ثم اذا برى خير بين تقديم حد الزنا وبين

تقديم حد السرقة ويؤخر حد الشرب ويسقط الحد بزنا المذوف قذف خنيشا بلغ
ولم يستبين حاله لم يجد وفي القذف بالواطئة الحد انكر وجوب التعزير والنفساء كالزيف
في قامة الحد والحايض كالصحيح ويجوز الدخول على اهل الفسق بغير اذنهم للمنع لانه فرض
كتاب السرقة ح سم ويوجب الضمان كسر المعرف قيمة لغيره فاعرف للعرف
اله للهومن الطنابر والبرابط والزامير والدفوق والطبول وغير ذلك اذا كان لمسلم غير
الدف والطبل الذي يباح ضربه لاهل العرس والغزاة والحج فانه يضمن قيمته بالغة
ما بلغت اتفاقا لا كارقاه خمر المسلم وفي شق زقرها اختلاف بين الصحابين
والفتوى على قول ابي يوسف انه لا ضمان فيه قيمته لغيره لو حتى اذا كان قيمته
عشرة لاجل اللووردما لغيره يجب كسره درهم ولو لم يصلح لعمل اخر لا يجب شئ
لان الاحتساب يحصل بالمنع والاخذ ولان الثابت بالضرورة ينقدد بقدرها
وهذه الاشياء اموال منقومة في الاصل وانما سقط تقومها لاجل اللووفيتقدر
بقدرها كما في اتلاق الجارية المعنية قال في المحيط وعلى هذا الخلاف النرد والشرط
والفتوى على قولها لكثرة الفساد بين العباد وفي النهاية لا يضمن الدقاق بالكر
باذن الامام ولا باس يهدم البيت على من اعاد الفسق وبراقي عصيره قبل ان يشتد
ولو هدم بيتا مصورا من تماثيل الطيور والادحي قال محمد يضمن قيمة البيت غير
مصور بمنزلة ما لو احرق برطافانه يضمن قيمة العود وان كسره لا يضمن شيئا لانه
لم يستهلك الخطب كذا ذكر في فناوى القاضي خان والاختلاف في باحة الكسر بمنزلة
الحمل الصائل وسياتي باقي الكلام في اللووفى فوايد كتاب الكراهية ان شاء الله تعالى وانما
اورد المسئلة ههنا وان كانت من باب الغصب بمناسبة سقوط العصم بالسرقة

مقالة التعان

والهو والكلام فيه في حق قطع اليد تجي في باب الشافع في قوله وسارق المصحف
البيت لو شهد واعلى استراق البقر واختلفوا في لوها لم يضمن في لوها مطلقا
اعنى تشابه اللونان نحو الخمرة والصفرة او لافض السواد والبياض هو الصحيح وعن ابي
جعفر ان الخلاف في المتضادين دون المتقاربين اذ يقبل فيه بلا خلاف وعن الكرخي
انه في المتشابهين وفي المتضادين لا يقبل في قولهم جميعا كذا في القنية لا كالاختلاف
في الذكورة والا نوثه ولا كالاختلاف في الغصب والسرقة لان البيئات بحج الله
فيجب قبولها ما امكن وقد امكن لان السرقات يقع في الليل غالبا وهو زمان الاشتباه
واللونان قد يشابهان او يجتمعان باعتبار الجانبين وما مور على حد اذا اوضحه
هو الصحيح ولو قطعها واحد قبل ان يامر به الحاكم يقتض في العمد ويدي في الخطا اتفاقا
ولو قطعها غير من امر به الحاكم بعد الامر لا يضمن عند في الصحيح كذا ذكره في الاسلا
في الجامع الصغير قطع اليمنى صريحا واما لو قال قطع يده فلا يضمن اتفاقا وكذا اذا
اخرج السارق يساره فقال هذه يميني لانه قطعها بامر من سارق ارش بقطع اليسرى
عند اقطعها خطأ في الاجتهاد والعمل باطلاق الاية اوفي معرفة اليمن واليسار هو الصحيح
وقال زفر يضمن في هذا الخطا لانه غير معفو في حق العبد كذا في شرح ابن الملك كالرجوع
عن الشهادة على غيره ببيع ماله بمثل قيمته لان الاتلاف مع الاختلاف بمنزلة عدم
الاتلاف وقال انه قطع يدا مقصوفة بلا امر ولا شبهة لكن القصص من سقط شبهة
استحقاق القطع في جنس اليد وما قطع السارق عن حيل للبعث يبرأ عن ضمان الكل
عن حيل اى الجماعة منعلق بالسارق للبعث منعلق بلو قطع بان حضر البعض وقطع
بطلبهم والبعض الاخر غائب كما لو كان الكل حاضرا لان مبنى خالص حق الله من الحدود

والهو

على التداخل وخصوصاً البعض شرط لظهور السرقة وعند الظهور والقطع يقع لكل
فلا يعتبر البعض بالكل في انتفاء القطع وفي شرح ابن الملك وعلى هذا الخلاف إذا سرق
عن واحد نصيباً مراراً فخاصته في بعضها فقطع لنصاب واحد لا يقطع السارق
من بيت الخائن والصهر المراد به المحرم غير ذي الرحم نحو امرأة أبيه وابنه أو زوج البنت
وإبن امرأته وأبويها والصهر لا المعطى له أجر الوطى بفتح الطاء وضم الراء وعن المصنف
كسر الأول وفتح الثاني تقدير الأول يقطع الأجر السارق من بيت أجره وهو في يد
المستاجر وتقدير الثاني يقطع الأجر السارق من بيت المستاجر بالنسبة المجازية تمثل
المستاجر السارق متاع الأجر من منزلة على ما في بعض النوادر وإما روايته
الحيط والإيضاح وغيرها فيقطع أجمعاً وقاطع الطريق إن كان قتل وأخذ الأموال
منهم وأحبل فإنه يقبل بعد القطع ويوجب القتل دون الجمع منهم أي من المارّة
على الطريق عرف بالسياق لأن للجناية اتحاداً في المعنى وتعدد في الصورة ولكل موجب
فيختار الإمام إيا شاء من الميل إلى المعنى والصورة **س** **س** **س** ويقطع النباش لكن من سرق
ويقطع النباش وإن كان القبر في غير بيت مقفل لقوله عليه الصلوة والسلام
سارق مواتنا سارق أحيانا ولقوله عليه الصلوة والسلام من نبش قطعناه
وعندهما لا يقطع وإن كان القبر في بيت مقفل لأن بيت القبر لا يبنى للحرز فيكون
بمنزلة المسجد المقفول وأيضاً دخوله يتأول بالزيادة ولهذا لو سرق ما لا موصفاً
فيه أو مدفوناً في القبر لا يقطع وفي القنية ويقطع بسرقة المدفون في المقبرة ولنفعاً
في النسر ظاهراً بعد التأمل وإزالة الخفاء بمنزلة زيارة في الطر ويجوز أن الحديث بعد
القبول على السياسة وأيضاً الأعموم للتشبيه فلما كانت المشابهة في الإثم ومكالم الأثر

مقالات الإمام الثاني

مرادة

مرادة لم يبق حكم الدنيا مراد عبد صغيراً لم يجب قطع بحق لا يعقد ولا يتكلم كالله
معتبر عن نفسه وكالحز الصغير لا كالدابة نقيب الدار وأخذ القطع بلا دخول موجب
للقطع القطع بساط متخذ من الأدم حصص بالذكر اتفاق وللظن وعندنا لا يقطع
لأن كمال هتك الحز في الدخول فيما يمكن بخلاف الصندوق والجواري وفي القاصر
شبهة العدم لو شق ما يسرق في الخدع وبعد أخرجه لم يقطع في الخدع متعلق
بلوشق أي شقاً فاحشاً واختار المال كالأخذ الشيء وتضمن النقصان كما لو رزق الشيء
واختار تضمين قيمته صحيحاً وكما لو لم يبلغ قيمته عشرة بعد الشق لا كما لو كان الشق
بسيطاً فإنه يقطع ويضمن النقصان أجمعاً لأن القطع والضمان لا يجتمعان وقال الأجمع
لأن الأول بالسرقة والثاني بالخرق فلا يؤدي إلى ترتيب خزان على جناية واحدة قال
أبو يوسف وهو قول قول الشافعي وسارق المصحف قال يقطع والحز طفاً غير مميز
مثل كلب مطوق لا كالمميز فإن له يد على نفسه وعلى ما في يده فيكون خداعاً أو غشياً
لا سرقة كذا في التبيين بحلى ينزع متعلق يسارق لأن خلاف الشافعي واقع في المصحف
محلياً كان أو غير محلياً وعن أبو يوسف مثله ويضم من هذا أن الخلاف إنما هو فيما
إذا كان المقصود بالسرقة مما لا يقطع فيه وكان معه نصاب مما يقطع فيه وأما إذا
كان مما يقطع فيه وكان معه ما لا يقطع فيه نحو غسل في جوف قطعة من الخشب
ففيه القطع أجمعاً وهو ينظر إلى أنه سرقة المال المحرز لا سرقة ثوب خلق لا يساوي
شيئاً في ظرفه عشرة دراهم مضروبة لم يعلم به السرقة إذ الوعلم بها قطع وهما ينظران
إلى كون ما لا يقطع فيه متبوعاً وما يقطع فيه لا يقطع السارق بالأقوال تابعاً
أقروا إلا إذا شاء بال تكرار يروى عنه أنها في مجلسين مختلفين مثل الأقوال في شرب الخمر

وان يقل ذلك الفتى كان معي وذلك ينفية فذا لم يقطع فذا اي القائل لم يقطع
وهذا نظير قوله في مقاله النعمان في الصورة دون الحكم ولا يحذر ان اقربا لها فقلت
ما زنى وما جنى **محس** يصنع ما يسرق اي لو ناس من الالوان نظر الى مذهبه وغير
السود نظر الى الاختلاف واما السود فمهم بمنزلة غير عند ابى يوسف وعندهما
يؤخذ الثوب منه ثم يقطع كذا في الكتب الكثيرة وفي الشرحين والاسرار يقطع ثم
يصنع والحكم لا يختلف يرد به وبالنزير يرجع مثل السويق بالثمن ولا كالغضب
لان القطع والضمان لا يجتمعان وقال اذا تعارض ضربا ترجيح كان الرجحان في الذات اول
من الحال ثم حق السارق موجود من كل وجه وان كان تابعا وحق المسروق منه مالك
من وجهه وان كان اصلا فكان الاول **ح س** نقد زيف اي عشرة دراهم ردية لان
نقصان الوصف يؤثر في نقصان المالية بمنزلة نقصان القدر فيمكن الشبهة **ح م**
تحت الرجل والمرأة قطع في رواية ابن زياد عنه وفي الايضاح اذا سرق من تحت راسه
في حمام او خان لا يقطع في رواية عنه وهو رواية ابن سماعه عن محمد سواء كان نائما
او يقظا ناو في الهداية اذا سرق من الحمام او بيت اذن بالدخول فيه للناس ان كان نهرا
لا يقطع الا اذا كان باب الحمام مغلقا وان كان ليلا يقطع لاختصاص الاذن بالنهار
الاصل ان الخبز بالمكان معتبر دون الحافظ عند عدم الاختلال بخو الاذن واما عند
الاختلال فالحافظ معتبر دونه عند ابى حنيفة وكلاهما معتبر عند محمد وما ليس محرز
بالمكان نحو الصحراء والمسجد فانه لم يبين لاحتراز الاموال فالحافظ معتبر فيه ولو كان
ح س لو سرق المسروق من انسان لا رد بعد القطع عند الثاني ورد بجنايا النعمان
وقوم الصبح لدى الشيباني لو سرق اي السارق عند الثاني قدم لكونه مختارا ولتقدم العبد

فتاوى العالم الرباني

ومعنى سارق نقد زيف
قطع وان كان يروج فاعرف
الذي تنازع الشيخان

اختلاف في تعريف

الذي يخص كل واحد بذهب

على الوجود خصوصا عند الاحتياج الى التفصيل في بيان الوجود والكلام في غير
السود مر في باب محمد في قوله يصنع ما يسرق ثم يقطع البيت بان الزيادة لا يمنع الرد
عنده بمنزلة النقصان الا ان ابى يوسف رح تعالى وافقه في ان لا نقصان في السود
بل فيه الزيادة وهذا مبني على اختلاف العصر وعرف اهله لوقال محجور سرق من على
هذا ومولاه يقول العين لي محجور بخلاف الماذون فانه يقطع اتفاقا للصحة اقراه
في حق القطع تبعا لاقراه بالمال الذي فيه هذا والعين يشيران الى ان يقطع اجمعا
في الاقرار بسرقه مال مستهلك فالقطع والرد لدى النعمان والقطع دون الرد عند
الثاني وقد نفى كليهما الشيباني وقال بعد العتق بالضمان والرد اي رد العين
الى على الاصول حجة اقراه في حق القطع حيث انه ادعى غير مقيم فيه لكونه مبقى على اصل
الحرية فيما هو من خصائص الادمية ثم في حق المال ضرورة او كونه متمما في المال دون
القطع او زور في القطع بعد الصحة في المال ولو اقر بزن او سرقه تقادما رد
كقول الفسقة بزن او رد ههنا اقتداء بالفقيه فانه اورد هذه المسئلة في كتاب السرقه
في المختلف استطراد الاخذ القذف وسائر حقوق العباد فانه لا يبطل بالتقادم في البينة
والاقرار اجمعا تقادما بستمه اشهر او بشهر هو الاصح اذا لم يكن بعد القاضي سافه شهر
الظاهر ان التأخير من حين امكان الوصول الى القاضي ان كان اكثر من شهر بعد تقادم ما
ولا فلا لزوال المانع غالبا الى شهر كقول الفسقة اي قياسا للاقرار على الشهادة فان
الشهادة اذا قصد واحسبه تحمل الشهادة واداءها عملا لقوله تعالى وقيموا الشهادة
فاخر الاداء بلا عذر ظاهر ثم ادى لا يقبل شهادة واذا اختار واحسبه الستر على ابقوله
تعالى عليه الصلوة والسلام من ستر على مسلم ستر الله عليه عوراته يوم القيمة

جواب امام زكي

فالاقدام على الاداء انما يكون بضمينة هيئته وعداوة حركته ونحن نفرق بين
 شهادة الضمينة وشهادة المحسبة بالنقداء وعدمه اذ نحن مكلفون بالحكم الظاهر
 ثم انا نفرق بين الشهادة والاقرار بحجران تهمة الضمينة فيها دونه وردها بالفسق
 دونه وليس يستوفى بدعوى المودع قطع يد السارق فاسمعه وع مثل المستعير
 والمستاجر والمضارب والمستبضع والقابض على سوم الشرا والمرتهن ممن له يد
 حافظة لتمكن شبهة الاذن بالاخذ والتملك من المالك عند خصومة هو لاقلنا
 انما المؤثر شبهة توهم في الحال لا ما يتوهم اعتراضها ولوردي الداخل ثوبا واخذ
 بعد الخروج لم يجب قطع وجهه وجداى قطع من قبيل ترادف الالفاظ للتاكيد
 وتحسين الكلام وترتيبه ورعاية النظم قال ان الرمي والالفاء في الخارج فعل غير موجب
 للقطع والاخذ من الخارج فعل اخر غير موجب له ايضا كالاخذ غيره من الخارج وكاخذه
 منه من غير رميته والقائه اليه وكتركه في الخارج وعدم اخذه منه قلنا كلاهما من
 متمات فعل السرقة وجميعا عوسارق المصحف والثمار يقطع والربع من الدينار
 وسارق المصحف مذكور في باب ابى يوسف يقطع لانه سرق مال محرز قلنا فيه
 شبهة الاذن بناء على عدم الضمة بالمصاحف للقراءة ولانه مما تاذل بالقراءة نحو دفاتر
 غير الحساب واما في دفاتر الحساب فيقطع لانه ينفع بغير صاحبه فيكون المقصود منه
 الكاخذ وما يتاؤل فيه الانكار من الات الهوم من الدفوف وغيره والاشربة المطربة والنزد
 والصليب من الذهب لاحتمال ان يقول سرقها للكسر والاراقة واما الدنانير التي
 عليها التماثيل فيقطع فيها لانها معدة للتمول الى للعبادة وفي طبل الغزاة قولان نظرا
 الى الاباحة في صلاحية الهو والثمار الرطبة والاطعمة مما يتسارع اليه الفساد

جواب شافعي

لقله

لقله عليه الصلوة والسلام لا قطع في ثمر ولا كثر الا ما اواه البحرين وهو بالراء
 المهلة بعد الجيم الموضع الذي يجمع فيه الثمار بعد الصرم ولا فساد في ثانی الحال
 لا يمنع ما ليته في حال السرقة قلنا الذي يؤول به البحرين هو اليابس ولا تراعى فيه وما
 ما يتسارع اليه الفساد قاصرة لعدم تمام الرغبة فيه لعدم صلاحيته للاذخار
 لوقت الحاجة قالوا هذا اذا سرق في ايام الخصب واما في ايام القحط فلا يقطع في سرقة
 الطعام لان الضرورة تبیح الشاؤل وعلى هذا الخلاف الاشياء المباحة الاصل نحو الحطب
 والسمك والطير والذريع وهو نظري انه سرقة مال محرز ونحن نظرن الى قصور المحرز
 باعتبار شركة العامة في الاصل قبل الاحراز والحدود مما يندري بادي شبهة الكثر
 الفضل الصغير من النخل يصلح للعرس والعمار وهو شحم لبن احلى يخرج من راس النخل والربع
 اى ويقطع سارق ربع دينار وهو ثلاثة دراهم باعتبار كون قيمة الدينار اثني عشر
 درهما على عهد النبي عليه الصلوة والسلام الاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام
 لا قطع فيما دون ثمن المجسن اى قيمته وكان قيمته عشرة او خمسة او ثلاثة واخذ
 مالك والشافع الاقل لتيقنه ونحن الاكثر احتيا لا الدر الحد والمعتبر عند الضرورة
 حتى لو سرق من ثمن الذهب ربع مثقال لا يساوى ربعا مضروبا لا يقطع في الصحيح
 عند كذا في خلاصتهم والمعتبر عندنا في التقدير الدرهم المضروبة وان كان المسروق ذهبا
 ونقرة فضة حتى لا يقطع لسرقه نقرة فضة وزنها عشرة دون قيمتها ومسئلة الزكاة
 مرتبة باب الشيخين ثم العنبر من الدرهم ما يكون عشرة منها وزن سبعة مثاقيل كافي
 الزكاة وهذا المذكور نصاب القطع واما في خيار العيب لرد الغلام فليس لسرقته حد
 مقدور وهذا كله من شرح الجمع لابن الملك وقاطع الطريق بالنهار بين السواكن وفي الامصار

بالنهار اى ولو كان بالنهار بين السوادين والمخلفين المنقطعة احديهما عن الاخرى
وفي الامصار المنصلة محلاتهما حتى يستحق جزاء قاطع الطريق حد الاحق للخصومة وعندنا
لا يستحق الا التاديب والتعزير والحبس لئلا كان او نهار الحقوق الغوث ظاهرا كذا في المصنف
وفي الجمع ولو قطع الطريق بقرب العمران بمنعة يعنى بجماعة وكثيرة او قوة وسجاعة او اخذ
في المصر ما لا مغالية لا يجعله قاطعا اتفاقا بخلاف بعد العمران فانه قاطع فيه مطلقا
وقد قال ابن الملك ومن شرط كونه قاطعا يعنى على مذهبن ان يكون بعيدا من العمران
مسيرة سفر فعلى هذا يشكل التعليل للحقوق الغوث فيما دونه وقال بعض هذا الحكم مبنى
على عاداتهم لانهم كانوا يحملون السلاح مع انفسهم في الامصار ويقدرون على الدفع
واما في زماننا فهد العادة متروكة فيتحقق قطع الطريق اتفاقا وفي المحيط لو دخل النصارى
دار انسان بين العشائم والعتمة والناس يذهبون ويحيثون فهو بمنزلة النهار وفي شرح
الجمع الخفية انما شرطت في ابتداء السرقة دون انتهائها اذا كانت بالليل حتى اذا نكت الجدار
سرا واخذ جهر يقطع ومعنى الخفية ان ياخذ على زعمان الخصم لا يعلم حتى لو اخذ على زعمه
انه عالم لا يقطع وسارق وهو خير ليندأ مضمروا وهو السارق او تقديره ويقطع سارق من
زوجة اى من بيت امرأته على تقدير حذف المضاف وعبارة المختلف نحو عبارة التظلم حيث قال
السارق من بيت زوجته يقطع لانه سرقة مال من حرزه كامل وعدم المساكنة ظاهرة منه
ومن عدم تصور السرقة من بيت نفسه على قول احد لانه ليس بحرزه في حقه وهذا الكلام
في الاخذ من البيت من غير تفصيل لان الاخذ من نفس المرأة حال كونها في البيت بمنزلة الاخذ
من البيت لعدم اعتبار الحافظ في الحرز قاصر اكان نظرا الى زمان الاذن بالدخول وكلاما
لعدم الاذن احصا او اما الاخذ من خصوص صندوق لها في بيت المساكنة فينبغي ان يعتبر

في هذا القول ولكنهم لم يبينوا حكمه ويفهم من تخصيص سرقة الزوج ان الزوجة لا يقطع
اتفاق كذا في الكافي وحديث هذه امرأة ابي سفيان مشهور وفي المصنف ان اصح القولين
ان لا يقطع احد الزوجين في مال الاخر وان كان محرزا اختيارا لما اخذته صاحب
الهداية حيث قال بعد ما قال واذا سرق احد الزوجين من الاخر لم يقطع لوجود
الاذن بالدخول عادة واذا سرق احد الزوجين من حرز الاخر خاصة لا يسكونان
فيه فكذلك عندنا خلافا للشافعي لبسوسة بينهما في الاموال عادة ودلالة وهو
تظهير الخلاف في الشهادة وبيان الدلالة انها لما بذلت نفسها وهي انفس من المال
فلان تبدل المال اولى فعلى القول الاول مورد الشبهة الحرز وعلى الثاني بما لا ايضا
وقد اطلق صاحب الجمع جريا على هذا الاختيار الا انه اخل بافادة تمام الخلاف
وسارق من زوجة ومحرمة والقطع غير مسقط لمحرمة ومحرمة من غير الولاد
كالرضاع لا كالولادة لوجود سرقة من حرز كما لو سرقة من بيت غيره او من نفسه
قلنا نعم لكن المخالطة والمباسطة بينهما تورث نقصان في الحرز لثبوت الاذن بالدخول
ولا اثر للمخالطة والمباسطة في درء الحد في الزنا بجارية بظن الحل اتفاق غير مسقط
المحرمة كالغصب لنا رواية قول النبي عليه الصلوة والسلام لا غرم على السارق بعد
ما قطعت يده ودراية ان المال بالقطع لا ينبغي معصوما حقا للعبد وتمهيد يعرف
في الاصول في مباحث الخاص من اقسام الكتاب ولهذا اذا اخذ المالك الضمين
لا يقطع عندنا كذا في الكافي وعن ابي حنيفة رضي الله عنه ضمانه في الاستهلال دون
الهلاك والمالك بعد الحكم بالقطع اذا اذا صار اى المالك له بوجه من الوجوه
لم يسقط القطع بذا اى بذلك الملك كما بعد الامضاء لا كما قبل القضاء لان الطرق

اعتبار المنع من عدم اعتبار منع المستاجر المتوكل من دخول ملكه على قولها وقد
مر في قوله لا المعطى له اجر الوطن والحد في القطاع بالغلب ذلك على التحير لان
اول ذلك كما في كفارة اليمين لا الترتب يجعل او بمعنى بل لنا ان الصحابة رضوان الله عليهم
اجمعين فسروا الآية على هذا الوجه وكل ما كان حرز في الأصل في الجملة اذ فسد
كونه حرز بالاذن لا يعتبر الحافظ فيه فلا قطع فيه لا باعتبار المكان ولا باعتبار
الحافظ والمسجد مما ليس بحرز في الأصل فيعتبر فيه الحافظ والحمام مما هو حرز في الأصل
في الجملة فلا يقطع السارق منه وان اخذ من حافظ عند محمد رحمه الله واختاره
ابو الليث رحمه الله وعليه الغنوي وعند أبي حنيفة رحمه الله عنه يقطع ولا يقطع
اذا كان المقصود بالسرقه مما لا قطع فيه وان كان له تابع تمام فيه قطع رجل سرق
بخوارزم فليس لقاضي بخارا ان يقيم الحد لانه ليس في ولايته سرق مما يساوي خمسة
فاخرجه ثم دخل واخرج ما يسرون ايضا ما دون العشرة لا يقطع عشرة فسوة قطع
الطريق واخذن المال ولم يفعل ذلك واحد من الرجال لا تقتل المرأة ويقتل الرجال
عند أبي يوسف خلا فالحد سرق دينار الايساوي عشرة دراهم لا يقطع كذا قال
محمد رحمه الله رجل سرق احد عشر درهما لا يروج بين الناس يجب القطع هكذا ذكر
عن أبي حنيفة رحمه الله وان كان وزنها عشرة ولا يساوي عشرة لاحت القطع ما لم
يكن وزنها عشرة فصاعدا وهي تساوي عشرة جيادا وما ليتها ولو سرق ذهبا يساوي
عشرة دراهم جيادا قطع سرق كوزا يساوي خمسة وفيه غسل يساوي خمسة او سرق
حمرا يساوي مع اكافه عشرة قطع ولو ابتلع دينارا قبل الخروج من البيت يضمن ولا يقطع
ولا ينظر الى خروجه من بطنه لان مقتضى الاستهلاك الضمان دون الاستحصال

الفوائد

والاعتبار في كمال النصاب ونقصانه وقت القضاء ومكانه لا وقت السرقة ومكانها
ولا يقطع في جلود السباع المدبوغه ما لم تتخذ شيئا اخر من المصلي والبساط ونحو
ذلك ولا يقطع في السمك وان كان ما لحا في القدير من اللحم لانه لحم رجل ادعى على رجل
سرقة فقدم الى السلطان وطلب منه ان يضرب حتى يقر بالسرقه فضرب مرة
او مرتين ثم اعيد الى السجن من غير ان يعترف فخاف المحبوس فيصعد خوفا من التعذيب
فسقط ومات وقد يحقه من هذا الحبس غرامة وقد ظهرت السرقة على يد غيره
كان لورثته ان يأخذوا صاحب السرقة بديه مورثهم وبالغرامة التي ادى الى السلطان
لان الكل حصل بتسليمه وهو تعذ في هذا التسليم والسطح حرز و يقطع سارق
زكوة مفرزة موضوعة في مكان ليؤدي الى الفقراء وان كان السارق فقيرا قوله انا
سارق هذا الثوب بالاضافة الخفية اقرار بالسرقه وبما يقطع وعده بالسرقه
في المستقبل ويسقط القطع ولا يبرأ عن الضمان برد السرقة الى دار ما الكهال اول
من في عياله سرق عشرة عند انسان لعشرة رجال قطع سرق اناه فيه مله اشرب
لا يقطع سرق من محرمة من الرضاع قطع واخراج الحمام والحمار والماء المشاع من بيت
لا يوجب القطع ولو اقر بالسرقه بعد الاقرار بالاخذ وتوجه الضمان لا يقطع سرق
السكران يقطع وباقراره بها لا يقطع في الحر الشديد وفي البرد الشديد للامام
ان يقتل السارق سياسة لسعيه في الارض بالفساد مع قطاع الطريق والمستغاث
ان يقاتل السارق بجضرة المستغيث وبغيبته اذا عرف ساعه وقد رعى رد عليه
كتاب السير جمع سيرة من السيرة سمي الغزوية لان معظم امره
السير الى العدو وهو فرض ابتداء ويكون فرض عين عند كون النفي عا ما فيجب على كل

والاعتبار

من يسمع وله الزاد والراحلة لا يجوز الخلف الا بعد ريتين ولوان امرأة سبيت بالشرق
وجب على اهل المغرب ان يستنفذوها ماله ندخل دار الحرب كذا في بعض الشروح المستوفى
وغیره وفي صدر الشريعة اذا جهم العدو على تعد من الثغور يصير فرض عين على من كان
يقرب منه وهم يقربون على الجهاد واما على من وراهم فاذا بلغ الخبر اليهم يصير فرض
عين عليهم اذا احتيج اليهم بان حيف على من كان يقرب منه بانهم عاجزون عن اللقاء
او بان لم يعجزوا ولكنهم تكاسلوا ثم وثم الى ان يصير فرض عين على جميع اهل الاسلام
شرقا وغربا وهذا نظير صلوة الجنازة يضير فرض على حيرانه دون من هو بعيد
عن الميت فان اقام بها الاقربون او بعض سقط عن الكل وان بلغ الى الابدان الاقربين
ضيعوا حقه فعلى الابدان يقوم فان ترك الكل فكل من بلغ اليه خبر موته يصير اثما
ح سم لوابق العبد اي الرقيق المسلم وفي الكافله قولان لا يمكن ارتد في دار الاسلام
ثم ابق الى الكفار لم يك بالاختلاف لاهل الدار من اهل الحرب لا كالدابة لانه لا بد
لها ولا كالاخذ من دار الاسلام لان يد المالك مانع عن الاستيلاء بد الغير عليه
لكن اذا زال الكافر يد المالك باحرازه الى دار الحرب استولى يد فملكه واما اذا زالت
يد المالك عنه بانفضاله من دار الاسلام فقد استولى عليه يد غيره لا يرى
ان المكاتب لا يملك بالقهر فلا ينقطع عنه ملك المولى مع ظهور يد على نفسه حتى
اذا وجد في يد احد في دار الاسلام ياخذ بلا شيء مشتريا كان او غازيا وهذا
هو ثمة الخلاف حربي له مال كسب ذو ذمة او مسلم منه غضب الى اخره صفة
بعد صفة تقديره له مال غضب منه ذو ذمة كغضب الحربي او مودع منه لدى
الحربي شئ ثم على الدار ظهر نافر في لدى الحربي لا كالمودع لدى المسلم او الزمي

لها ان يد المودع الحربي يده ومعنى وبالعصب يزول ملكه فلا يزول عصمته له ان يد الحربي
غير محرزة ولا عاصمة والغاصب لا يحجز المال المالكه قصار كمال ضايع فيملك بالاستيلاء
ويسقط الجزية للسنة الماضية على سبيل التداخل اذا تكرر مجذ فاحدى التان ان افتح
اولى على سبيل البيان تقديره بان مرحولان بها واكثر بناء على ان وجوبها يتعلق بالمر
الحول فلا تحقق الاجتماع الا بمضى الحول الثاني ايضا كما قال بعض المشايخ فيحمل قوله في
الجامع الصغير وجاءت سنة اخرى على مفتى ومضت سنة اخرى مجازا وبعضهم حملوه
على الحقيقة وقالوا الوجوب عنداني حنيفه يتعلق باقوى الحول فيتحقق الاجتماع بمجرد
الجي وبطالب بالسنة التي هو فيها اجماعا والا لا يمكن التداخل فيحمل قوله ان من
حولان مضى ان مضى اكثر الحولين باطلاق اسم الكل وارادة الجزا ويحمل كل على الحقيقة
بناء على الروايتين وقوله مبني على الجزية من اجزية الكفر وعقوباته وهي تداخل
لكونها من انواع الحدود وقولها مبني على انها عوض عن القتل ولا تداخل في الاعوان
ولو اتانا من دار الحرب كافر بلا امان واحد لا يجي جماعة منهم واسر جماعة منا
اياهم مستقبليين فهو لاهل الدار في اي للمسلمين غنيمة غمو ما وعن علي بن عيسى
النفى اسم لكل ماصار للمسلمين من اموال الكفرة والغنيمة اخص منه والنقل اخص
منهما كيف كان اي اخذ مسلم حال كفره او بعد اسلامه في دارنا فلا يخمس وقيل
لا خلاف في وجوب الخمس وفي القنية الخلاف في ماله الذي ادخله في دار الاسلام
كالخلاف في نفسه وعلى هذا اموال الخطاين حين كانت في بلاد الاسلام التي تحت
قهرهم وولايتهم كنجار او سمرقند ثم اغار عليها عسكر خوارزم الاصل فيه ان يد
على نفسه حقيقة بمنزلة يد اخذ وقهر الدار واستيلاء يدها عليه يد حكيمة

وبدالدار الحكيمة اقوى عند ابى حنيفة في دفع حكم يد الحربى الداخل فيها قبل
ان ياخذ وقبل ان يسلم وتنعقد على وفق ما يقتضيه ابتداء السبب من العموم
وعندهما اليد الحكيمة دون الحقيقة فلا يرفع يد الثابتة على نفسه وقت
دخوله في دارنا فهو لمن ياخذ عندهما لكون يد اخذ اقوى بانضمام يد الدار
او مثلهما والمثل جاز ان يرفع المثل وحرراى حكما بحريته ان كان قبل الاخذ اسما
للحقوق العصمة قبل استيلاء يد عليه من اراد زياده التقرير والتحقيق فليطالع
النصنى ولا يضر مؤمنا يستامن اى بالحرمة ربوا او تمارع الذى هناك يؤمن
كالربوا او التمارع مع الكافر الحربى لا كالواقع بين اسيرين هناك ولا بين الحربى المستأمن
وبين المسلم في دارنا لعدم العصمة الا انه ممنوع التعرض بمقتضى الاستيمان وعدم
العصمة يورث عدم خطر المحل وهو يورث عدم النقوم نحو الماء والتراب الواحل اليه
الايدى بلا مدافعة ولا منازعة ثم ان النقوم المبني على العصمة انما اعتبر بالاعتزاز
يمنعه المسلمين دون المشركين لان المشرع سلطنا على ابطالها واما احراز ماله
الذى معه سوى العقار عن ايدى الظاهرين عليه فلقوله عليه الصلوة والسلام
من اسلم على مال فهو له واما قول صاحب الهداية ولان يد الحقيقة سبقت اليه يد
الظاهرين عليه فانما تمتشى على مذهبهما او المراد بالسبقة السابقة بعد الظهور
بلامقابلة عليه مع كونه من جملة الظاهرين على كفار دار الحرب وكسب حال
الارتداد قبل القضاء بلحق المرتد بدار الحرب في اى موضوع في بيت المال وليس
للوأثر المسلم منه شئ ككسبه بعد القضاء لا ككسبه قبل الارتداد والكل
في عند الشافع وذلك انه لما قتل ذهبت العصمة الثابتة بالدار والاسلا و صار

بمنزلة الحربى في دراهم اذا صار مقهورا في ايدينا في ايجاب ذوال الملك واما كسب
الاسلام فوجود في وقت يستند اليه الحكم بموته وهو قبيل الردة اذ الردة سبب
الموت فيكون توريث مسلم من مسلم في المعنى بخلاف كسب الردة فانه معدوم ح
وشروط الميراث وجود التركة وقت الموت وهما يجعلان كسب ما قبل القضاء بمنزلة
كسب الاسلام وبمنزلة الموجود في وقت يستند اليه الحكم بالموت واما المرتدة فلما
كانت مجبرة على المقام في دار الاسلام غير جازة الاسترقاق والاستخدام دل
على قيام عصمة الدار والاسلام فلا يكون مالها فيا ومن ضرورية التوريث بالتأويل
المذكور في قولهما ثم المغبر في الارث عنده وجود الوارث حال الردة والموت جميعا
في رواية الحسن وحال الردة فقط في رواية ابى يوسف وحال الموت فحسب في
رواية محمد وتفصيل قضاء ديونه المذكور في الجمع وصرفه في ماله موقوف
تفصيل ما اجمله معروف وذلك ان بيعه وشراؤه وعنتقه ورهنه واجارته وصية
وقيضه الدين نافذ غير موقوف عندهما لكن عند ابى يوسف ينفذ نفوذه من الصحيح
وعند محمد نفوذه من المريض وموقوف عنده فان اسلم صحت هذه التصرفات وان
مات حقيقة او حكما بطلت لولايته على اولاده الصغار ومعاصيته لا تقبل
المهبة والاستيلاء وطلاقه وتسليم شفيعته وحجره على عبده الماذون بخلاف
النكاح والديعة والشهادة والارث فانها باطلة اتفاق شروط جعل الدار دار
الحرب اى شروط الحكم بصيرورة دار الاسلام دار الحرب ثلاثه على طريق الاحتياط
فيه لا كشرط جعل دار الحرب دار الاسلام نظيره الصغير يصير مسلما باسلام ابيه
ابويه ولا يصير كافرا ابردا في جميعا وتحاقبها به بدار الحرب وتصور ذلك ما بغلبة

اهل الحرب على دار من دور المسلمين او يارتداد اهل مصر وغلبتهم عليه او ينقض
عقد الذمة وعقد هاهنا من اهل الذمة وعن ابي القاسم السمرقندي ان البلاد التي
في ايدي الكفار بلاد الاسلام لانهم لم يظهر فيها حكم الكفار بل القضاة مسلمون
والملوك الذين يطيعونهم عن سعة او ضرورة مسلمون ومن وافقهم من المسلمين فهو
فاسق غير مرتد وتسميتهم مرتدين من اكبر الكبائر وكل مصرفيه والى مسلم من جبهتهم
يجوز منه اقامة الجمع والاعياد واخذ الخراج وتقليد القضاة وتزويج الايامي واما
بلاد عليها ولاية كفار فيجوز للمسلمين اقامة الجمع والاعياد ويصير القاضي قاضيا
لترائح المسلمين به ويجب عليهم ان يلتمسوا عنهم لاجل هذه البلاد واليا مسلما عادلا
عفيفا مصلحا ورعا اتصال التراب بحيث لا يتخلل بينهما بلد من بلاد الاسلام وان
غلبوا على هذه الدار فيصيرون غالبين من وجه مغلوبين من وجه فيبقى ما كان على
ما كان او يتروح غلبة الاسلام لانه يعلو ولا يعلى عليه الا يرى انا نقول لا يملك
الغنية في دار الحرب لانا مغلوبون باهل الدار من وجه وان يزول امن كل اهلها
من اهل الاسلام واهل الزمة بحيث لا يبقى واحد منهما امانة قبل استيلاء
الكفار لا للمسلم بامان الاسلام ولا الزمة بامان عقد الزمة لان البقاء على
الامان الاول دليل بقاء المنعة فيكون بداهل الاسلام قائم من وجه كما كان يدهم
قائمة فيبقى ما كان على ما كان اولترجح يداهل الاسلام على ما حروا ويجوز حكمهم
في كل ما ينفذ حكمهم على سبيل الظهور والاشتهار وعن شمس الائمة الحلواني
وان لا يحكم فيها بحكم الاسلام لانه مع بقاء حكمه يكون الدلائل متعارضة فيبقى
ما كان لو يتروح غلبة الاسلام على ما حروا ايضا والاما ما كان ثابتا لا يزول ما بقي اثر من آثاره

وله نظائر مذكورة في المصنف واكتفينا في جعلها مقامهم ان يظهر في هذه احكامهم
وقاتل الشاهر في مصر عصا اى رافعة والحامل به على انسان قاصدا قتله يقتل
ان كان نهارا ما عصا اى عصيانا لا كالسيف لانه لا يلبث فلا يلحقه الغوث غابا
في زول عصمة الشاهد ويجب على المشهور عليه دفع الضرر عن نفسه وفي الهداية
فان كان عصا لا يلبث يحتمل ان يكون مثل السلاح عند هاهنا وعبارة الجامع الصغير
فلا شيء عليه اى فلا قصاص عليه ولا دية ولا كفارة وللسائل الاتفاقية المشار اليها
بالقيود الظاهرة في قتل بعض الاسراء المسلم بعضا مسلما منهم كما اذا كان كلاهما
واحد هاهنا وميا واسلم ثم لا كما اذا كان كلاهما مستامين مادية في الخطاء بل
كفارة فقط على القاتل للمسلم ولا قصاص فرضا في العمد لان الدار ليست بدار
استيفاء العقوبات وعند هاهنا الدية في مال القاتل لعدم العاقلة لانها من اهل
دارنا حقيقة عبد لنا اسره قد ملكه بعض الغزاة بعد وقوع المعركة بان استولى
غزاة للمسلمين عليهم واحرزوه بدارنا ووقع بالقسمة في ملك بعضهم يفتقون عنب افر
لا كهمية بافة سماوية فيغرم ثم يحمى المالك المقدم الفاقى قيمته للمالك المذكور
ويأخذ الجثة العيا فانه اى المالك القديم يأخذ بقيمته اعنى وقال ابل على سلا
اى العبد والجثة من الجاني كفتى عين مشتراته فان بيعها مرا بجة لا يجوز من غير
بيان بخلاف اذا عورت وكالولد حيث يسقط حصته من القيمة لان الاوصاف
انما لا يقابلها شيء اذا لم يكن مقصورة بالتناول واما اذا كانت مقصورة فهي
بمنزلة الاعيان لا يطلق الاسير وجوز ابا المسلم الخبير اى جوز اطلاق اسيره
يلخذ اسيرنا المسلم العالم بالله صفة كاشفة تميم للبيت وذكر حكم المال يحمى

في باب الشافع **س** احم عفار من في دار حرب اسلم المحرني اذ ليست تصير للفرقة
 مغنا وثبت العصمة للاسلام بلا اشتراط الدار للاحكام ليست اثباتا باعتبار
 ان العقار كمال له اصل من دار وضعية مغنا اي غنية كالمنقول الذي في يد والفرق
 ان اليد على البقاع حكية ودار الحرب ليست بدار الاحكام فلا يد قبل ظهور الغزاة
 وبعده اليدين حكم ان يرى اي ياخذ المال بالربو او القمار او نحو ذلك من الحرني ولما
 من اسلم ثم فقد حر حكمة في باب ابي حنيفة في قوله ولا يضر مؤمنا باستمان البيت
 هو ينظر الى حرمة الربو والقمار وهما الى اباحة اموال اهل الحرني في رقابهم في الاصل
 برضاهم في المستمان ومطلقا في غيره وفي الجمع في باب الربو ولا تثبت بين السلم
 والحرني قال ابن الملك في شرحه وقال الشافع ثبت لان المسلم التزم بالامان ان لا
 يملك ما لم لا يعقد صحيح كما ثبت بين مسلم ومستمان في دارنا ولنا قوله
 عليه الصلوة والسلام لا ربوا بين المسلم والحرني في دار الحرب حرمة العطا منعه
 من حد ضرب كذا في المصنف وفي الحقايق حرمة منعه من حد علم ولا يجي في المعادر
 الا في باب فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر يقتل مورثة العادل
 وقوله انا على الحق كقولك كنت على باطل يوم قتله لا كقتل العادل مورثة الباغي وهو
 قول الشافع عن ارثه وذلك حكم القاتل اشارة الى التعليل بغير حق موجب حرمان
 الارث وقال التاويل الفاسد ملحق بالصحيح في حقه لانه بظنه كذلك ولهذا لا يجب
 عليه شيء من القضاة والدية والكفارة ولا يؤخذ العادل بضمان مال اضطر الى
 اتلافه حالة القتال فاتلفه وهذا تاويل ما ذكر في الهداية **م** حسن عبد مجر عن القتال
 كالمادون فيه وكالامان الموب وهو عقد الزمة مع الكفار فانه يحرم الخروج الى دار الحرب

ونسلم لدخل دار الحرب
 ليس له في بيعه ان يرب

ويحرم الباغي قبل العادل

فتاوى عالم زمان

ونافذ امان عبد مجر

وحكم

وحكم اي حكم امانه مثبت في الشرع مقرر عند الامام لا يجوز له نقضه وقال المادون
 يصير شركا في الغنية فيلزمه التصرف في حق نفسه ثم ينعدي فلا يكون من باب الولاية
 بل بمنزلة شهادة بهلال رمضان والمجور ليس كذلك وفي المختلف ادلة من الروايات
 المحاولة المحتملة **م** ولا يطا جارية نهي او اخبار في صورة النهي شرها في دار حرب
 وان استبرأها اي من اهل الحرب ولا التي امام اعطاها لكن اذا خرجها اياها اياه
 على طريق التنفيل بان قال من اجاب جارية فهي له هو ينظر الى عدم تمام الملك قبل
 الاخراج بدار الاسلام ومحمد الى مجرد وجود سبب الملك لو خاض ماء فيه خوف
 الهلك خوف الهلك اي علم الفرق جاز فزارا عن حررق اهلك اي خاص بعلمه به ايضا
 جاز لان له اختياره هون البليتين ومحمد لا يجعل الاحتراق بالصبر اختيارا بل اضطر
 وسياتي نظير هذه المسئلة في كتاب الاكراه في باب ابي حنيفة في قوله لو اكره الانسان
 بالسيف على دخول دار البيت وايرادها في كتاب السير لاحتمال لقاء الكفار النار في
 فلك المسلمين **س** م لو اسروا جارية من عندنا ثم غدت ماسورة لجندنا
 فاشترت فولدت فماتت والابن باق بعد ما قد فاتت فللقديم اخذه اذا فقد
 ما فقد المتباع لا قسط الولد لو اسروا اي الكفار بالاستيلاء غدت اي صار مائة
 المتباع لان الفرع والجزء يعمل الاصل ويقوم مقامه يجعل كان الاصل قائم وقدمات
 بعض اطرافه لا قسط الولد بان يكون قيمته عشرة دنانير مثالا وقيمته اربعين
 والتمثلتين فقط من الثمن السدس وهو خمسة دنانير ومحمد ان الولد لما بقي الى وقت
 الاخذ صار اصلا فلما فات بعض الاصل وبقي بعضه انقسم الثمن عليهما ونظيره
 م في قوله ابي حنيفة عبد لنا في اسرهم البيت وجاز ان يوسروا اي اهل الحرب او يفسلوا

اختلاف الطرفين

اختلاف الآخرين

ويؤخذ منهم الجزية والخراج اذ هم على حكم الاله انزلوا بان قال الغزاة لاهل حصن
او نحوهم وهم يحصرون انزلوا على حكم الله فيهم احدهم الامور فيحكم الامام بمأمو
للمسلمين فان الخيار له عند ما قوله عليه الصلوة والسلام فلا تنزلوا على حكم الله
فانكم لا تدررون هل تصيبون فيهم حكم الله ام لا فعناه والله اعلم فانكم لا تدررون هل
تحفظون عهد الله وزمته او تخفرونه بل انزلوا هم على حكمكم فان اخفار عهدكم اسهل
واقون من اخفار عهد الله وقيل كان ذلك في ابتداء الاسلام قبل استقرار الاحكام ولما
بعد استقرار الاحكام بالاحكام عن النسخ فيجوز لنا ان ننزلهم على حكم الله واخلاف
العلماء في حكم فيهم لا يورث الجحالة لان الامام المنزل يعرف مذهبه ويعمل به ولا
عبء عنده بمذهب غيره وعند محمد يعرض عليهم الاسلام فان اجابوا فلهما كالحرار
المسلمين والاوضع عليهم الجزية وعلى اراضيهم الخراج ولا يزداد في خراج الاصل بكونها
مطابقة للفضل اي الموظف على الوظيفة التي وضعها عمر اذا اراد الامام توظيف الخراج
على ارض ابتداء كما لا يزداد عليها في ارض وظف عليها عمر وكما لا يزداد عليها بعد توظيف
مثلا على ارض على ما في المغني والخلاف في هذا على ما في الشرحين لا كما ينقص عند عدم
الاطافة بنقصان ريعها وقلة حاصلها واما الخراج المقاسمة فلا يزداد على نصف الخراج
اجماعا والتقدير فيه مفوض الى الامام والموظف ما كان الواجب مقدرا مقررا
في ذمة المالك والمقاسمة ما كان شايعا في الخراج نحو الربع والثلث غ ودار اهل الحرب
والاسلام واحدة في جملة الاحكام واحدة لانها دنيا واحدة وبلادها اجزاؤها
وعندنا داران لتغاير اسمها وموضعها فمنه لا فوقه للزوجين تحدث من تباين
الدارين فمنه اي من حكم الاتحاد وقد مر في كتاب النكاح في باب في قوله وعاجل

نفق

نفق الزوجين بالتسبي لاتبان الدارين وعنه ليست رحلة المرتد اليهم كونه اي لحاقه
بدراهم والفقد تأكيد وتتميم للبيت في ارثه وعق ام ولد الى ان اعاد مسلما فيكون
له اومات بالقتل او سبب اخر فيكون لبيت المال ودينه وفي حلول الدين الموجب للثمن عليه
وفي انقضاء عقده للاجارات لانه نوع عينه وعند ابى حنيفة رضه ما كسب في
اسلامه لورثته المسلمين والباقي في وعند ابى يوسف ومحمد كسبه قبل القضاء
بلحقاقه لهم وما كسب بعده في ولا يكون تورث مسلم من كافران الموت المحكي
الحاصل بالقضاء مستند الى وقت الارتداد بمنزلة المفقود فانه اذا قضى بوته
بعد مضي مدته المعهودة يستند الى وقت فقده ويخل الديون وتنسخ الاجارات
لانه بالحق صار من اهل الحرب وهم اموات في فوق احكام الاسلام لا تقطع ولاية
الالزام بمنزلة انقطاعها عن الموت الا ان سببية الحاق لا تقطع العصمة وزوال
المالك انما تصير بحكمة بالقضاء وقطع احتمال العود واظهار عدم العود في الظاهر
والغائب اذا اصل في كل متردد ان يكون حكم الحاكم موثقا في ترجيح احد الجانبين
ومنه لا عصمة للاقوام بالدار لكن هي بالاسلام حتى يجب القصاص في العمد
والدية في الخطا في القتل مسلم مسلما اسلم ثم ولم يهاجر بوجود العاصم الذي هو
الاسلام وعندنا ليس في ذلك القتل الا الكفارة في الخطا بقوله تعالى فان كان
الى المقتول من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة فانه اوجب الكفارة
الدية واما قوله عليه الصلوة والسلام فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم
فالمراد منه العصمة المؤتممة دون المقومة بدليل قوله عليه الصلوة والسلام في
على الله ومنه ان يزن هناك فانما الحد عليه يلزم وعندنا لا يلزم وان خرج

جواب الامام بن شاذلي

الينا او فتحنا دراهم لانه لم يقع موجبا لعدم ولايتنا على تلك الدار حنذ وهي
 شرط الاستيفاء انتفاء تصورا لاستيفاء ينفي اصل الوجوب ويقيم الامم الحد
 على من رقا في عسكره في دار الحرب اتفاق وكذا امير السرية اذا فوض اليه ذلك
 ومنه لا يعني دخول الدرب الدرب معروف وفي الاصل المضيق في الجبال والبالا الواسع
 على السكة ذافرس ان مات قبل الحرب كبعه قبله لان سببا استحقاق سهم
 الفارس وهو القتال فارسا لم يوجد قلنا القتال على حقيقة القتال وكيفيته
 منعذ رفته على الحكم بدليله وهو مجاوزة الدرب على قصد القتال وقد وجد في
 مات قوسه دون البائع والموجر والراهن في ظاهر الرواية عنه ان هؤلاء يستحقون
 سهم الفارس ايضا والمقاتل راجلا لضيق المكان يستحق سهم الفارس بالاتفاق
 ومنه كانت قسمة الغنمة في دارنا وتم مستقيمة لقسمة الصيد لقسمة النبي عليه
 الصلوة والسلام غنائم خيبر واوطاس وبني المصطلق في ديارهم لوجود سبب
 الملك وهو الاستيلاء على مال مباح ولهذا يعنق الرقيق ويطلق المرأة بالخروج من
 دار الحرب اليهم قلنا ما لم يوجد الاستيلاء التام لم يوجد الملك التام النبي عليه صحة
 القسمة فان احتمال قدرتهم على الاسترداد والاستقلال باق بخلاف الصيد واما الاماكن
 المذكورة فقد صارت من دار الاسلام بالاستيلاء التام والفتح الظاهر ولهذا
 قسم غنائم بدر بالمدينة وغنائم حنين بالمؤنة بعدما انصرفت من الطائيف
 ولو جاز في موضع اخر لما تحمل مشقه حملها واما عنق المرائم وطلاق المرائمة فلزوال
 قهر المولى والزوج عنهما فاذا ملكوها في دار الحرب اذا ملكوا فلم يشاركهم مدد
 وشيت الارث لوارث من مات في دار الحرب في حصته من الغنمة وعمل الخلاف

ان عوت بعد استقرار الهذبة قبل القسمة ولا ارث ممن مات حال فور الهذبة
 اتفاق ويورث ممن مات بعد القسمة في دار الحرب وممن مات بعد الاخراج الدار
 الاسلام مطلقا اتفاق والزام الولد اي اثبات نسبه ممن وطئ بجارية من
 الغنمة فولدت فادعاه وصيرورة الجارية ام ولد له عندنا لا يثبت لعدم الملك
 ولا يجب الحد لوجود سببه وعليه العقر ويقسم الجارية والولد والعقربن الفايين
 ولا يصير مالنا بالقهر والاخذ والنقل لاهل الكفر كرقبتنا لان الاستيلاء
 انما ينعقد سببا للملك اذا وقع على مال مباح وهذا معصوم حقا للمسلم قلنا
 انما عصمته في حقنا دون اهل الحرب لانقطاع ولايتنا عنهم ومرجع هذا
 الى الاختلاف في اتحاد الدارين واختلافهما في الحكم وكونهم مخاطبين بالشرائع
 التي من جملتها حرمة التعرض لاموالنا وغير مخاطبين فيكونان فروع الاصل الاول
 ومن فوايد هذا الجنس من المسائل ما ذكر ان مسلما وجد ماله الذي احرزته الكفار
 بدراهم بعد استيلائهم عليه مستا منهم في دارنا لا يؤخذ منه بالقيمة ولا بجنا
 ولو اسلم المستامن يطيب له ذلك ولا يجب تصدقه عليه ونحوه الماخوذ
 منهم خفيه بالنقص كما لو دخل باذن الامام في قوم لهم منعة لا كالاكتساب
 والاصطياد والاحتطاب والحول شرط لوجوب الجزية فلا يطالب بها قبل تمام
 الحول كالزكاة قلنا هي عبارة مناسبة لرعاية التيسر فيها والجزية عقوبة
 ما تليق بالتيسر في اخذها في اول الحول الا ان يريد الامام التخفيف والتيسر
 بالاخير الى الحول لا يسقط الجزية بالاسلام حتى لو مضت سنون اخذ ذلك
 كله منه بعد اسلامه ومن تركه بعد موته لانه دين في ذمته كسائر الديون

وعندنا عقوبة الكفر فيسقط بالاسلام والموت والخيرية اثني عشر وعندنا اي
من الدراهم او دينار على كل راس من غير تفاوت في كل سنة وعندنا ذلك على الفقير
المعتل الذي بقدر على العمل وان لم يحسن حرفته وعن عيسى ابن ابان انه لا يملك
ما في درهم وفي الكافي لا بد ان يكون المعتل صحيحا في اكثر الحول والا فلا جزية عليه
وفي المحيط وهذا الخلاف في جزية يبدا الامام بوضعها اذا اقرهم على املاكهم واما
الجزية التي وضعت بالتراض او بالصلح فيقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق تضعف
ايضا اي يزداد مثل اثني عشر ويجعل اربعة وعشرين على الوسط الذي يهلك زائدا
على المائتين الى عشرة الاف ثم يضعف ايضا بالغنا ويجعل ثمانية واربعون
على الشيء الذي يملك اكثر من عشرة الاف والاصح انه يعتبر في كل بلدة عرفا من
علة الناس فقير او غنيا او وسطا فهو كذلك والتزك والدليم والهنود جليل من
الناس قبولنا جزيتهم لا كاسترقاقهم مردود مثل عبدة الاوثان من العجم عبدة الاوثان
من العرب لا كاهل الكتاب والمجوس لان قبولنا في حق اهل الكتاب والمجوس بالخبر وهو
قوله عليه الصلوة والسلام في مجوس حجر سنوا بهم سنة اهل الكتاب غيرنا
كنساتهم واكل ذبايحهم فبقى من وراءهم على الاصل الذي هو اما السيف واما الاسلحة
ومن عليه القتل بالقصاص والرجم او لكونه مرتدا او حربيا لوجاء الحرم ملجئا
اليه لم يسقط القتل وحاز القتل ثم تفسير لقوله لم يسقط القتل اذا القتل لا يسقط
عندنا ايضا بل لا يطعم ولا يئسى ولا يؤذى حتى يخرج فيقتل لان قوله تعالى ومن
دخله كان منا حرام لم يلحقه الخصوص فلا يجوز تخصيصه لقوله عليه الصلوة
والسلام الحرم لا يعيد عاصيا ولا فارابدم لانه خبر الواحد وعندنا العام المذكور

يحتل

يحتل الخصوص بخبر الواحد والقياس ومال اهل الارتداد في وليس للوارث
منه شيء مرتبة اول هذا الباب في قوله في ارثه وعتق ام ولد ومرتبة ايضا في هذا
الكتاب في باب ابي حنيفة في قوله وكسب جال الارتداد في وخيل اهل البغي والسيار
لنا بها قتلهم جناح كاستعمال غيرهما من اموالهم والاشتقاق بها لكن توضع حتى
يثوبوا او يزول منقمتهم لانها مال مسلم فلا ينتفع به الا برضاه قلنا للامام ان يفعل
ذلك في سلاح من لا يقاتل من اهل العدل وفي من يقاتل من اهل البغي اولى
اختيارا لا لحاق الضرر الا في الخاص لدفع الضرر الاعلى العام ولكن توضع لزوال
الاحتياج حال القتال ويرد عليهم بعد تركه وكل مقتول من البغاة بكرم قبل
الدفن بالصلوة قبل الدفن اشارة الى انه مجمع عليه كرامة له عندك واما طاعة
للادى عندنا قال الباغي احوح الى الشفاعة وقلنا علينا منابذتهم واجتنباهم في
في حال الحيوة لاجل الدين وبعد الموت والباس عن توبتهم وفي اليهودى اذا انتصرا
حبس وقبل وعلى العكس كذا حبس وخبر على ان يعود الى ما كان عليه كذا في المغني
والمختلف وفي النهاية لا ينبغي ان يطالب بالعود الى دينه لان طلب الكفر كفر والوجه
ان يقال هو غير مقرر على دينه عندك ويطالب بالاسلام فان عاد الى دينه فهل يترك
فعنه قولان اصحها الاجبار وعبارة الجمع ايضا المجبر على الاسلام وقتل ان لم
يعد وعلى العكس اي على تهود النصراني مثل تجسس احدهما وتنصر المجوسي وتهوده
لقوله عليه الصلوة والسلام من بدل دينه فاقتلوه ولكون الكفر مالا متعدد
وعندنا الكفر كله ملة واحدة لانهم متفقون على الكفر بالله وانكار الاسلام ومعتون
في الاخرة في النار وان اختلفت مذاهبهم في الدنيا بمنزلة اختلاف مذهبنا ومعتني الحديث

من بدل دينه الاسلام بدين آخر من الكفر والمراد من قوله عليه الصلوة والسلام
لا ينورت اهل ملتين ملة الاسلام فلتان ذاوذا ولا يرى ارتا ولا نلتكابينهما
والكفر وقال اسلام الصبي العاقل اي المميزين الكفر والاسلام مثل ارتداده لكن
الخلاف فيه لا يحنيفه ومحمد رحمة الله كالذي لا يعقل يعني انه باطل واهل
اسلاب القتل القاتل في حق احكام الدين من النوارث وفرقه الزوجين وغير ذلك
واما في حق سعادة الآخرة فالايان صحيح لان الصبي فاسد العبادة فيما صار موليا
عليه نحو البيع والاسلام فانه مانع لا يوبى فيه صحيح العبادة فيما لم يصير موليا عليه
نحو العبادات النافلة والوصية بالقرب والاول سمة العجز والثاني
علامة القدر وهما متضادان وعندنا صحيح العبادة فيما ينفعه
من كل وجه على كل حال نحو الايمان والانهاب فاسدها اضلا
فيما يضره من كل وجه نحو الطلاق والعتاق صحيحها في حق الاعتقاد
نظر الى اصل الاهلية موقوفها الى اجازة الولي في حق التمام فيما يتردد
بين النفع والضرر نحو البيع والشر نظر الى قصورها وفيما جعلناه وليا لم يجعله
فيه موليا عليه وفيما جعلناه موليا عليه لم نجعله وليا فيه هذا ما في المعنى
ولو ضح من هذا من تمام التقريب ان فعول حجة مجوز الاسلام والارتداد
وهو ابو حنيفة ومحمد حصول الاعتقاد حقيقة بظهور دليله عن طوع كما في
سائر افعاله التي توجب غرام واستحقاق ملك بان جنى او سبقت يده الى صيد
ونحو ذلك لا مرد للحقيقة بعد حصولها واما العبادة وان كانت ركنا في الاسلام
فانها من ادلة الاعتقاد وامارة وهي مقبولة فيما لا يصرف الا من قبله كعبادة الله

في حق جيبها ومحبتها وانقضاء عدتها ونحو ذلك ولهذا الابرة بواحد منهما من
الصبي الغير المميز والمجنون والسكران لعدم الاعتقاد فيهم وابو يوسف رجع هذا
الدليل في الاسلام لعظم نفعه تحقيقا واحتمال خيره اليسير الفاني احتملا امر جوهرا غير
معتبر في جنب النفع المذكور الى عظم ضرر المحض الباقي تحقيقا اذا المرتد لا يرث من احد
والاقرار وان كان دليلا على الاعتقاد لكننا بنى الاحكام على الدليل لغيبة المدلول
عنا وقد تقرر ان قوله غير نافذ في الضرر المحض ولا يجبره الجبر على الاسلام وهذا هو
حجة زفر والشافع الا انها جعلت احتمال الضرر كافيا في عدم نفاذ قوله مخالفات تبعية
الابوين ولهذا ارد الاسلام ايضا الاحتمال حرمانه عن ارث مورث الكافر وفرجه الزوج
وحكم وجود الحقيقة في حق الآخرة بينه وبين الله ويفرض الاحكام في احكام الدنيا
الظاهرة لا الامور الباطنة وعن ابو حنيفة رجوعه الى قول ابو يوسف كذا في المحيط
ثم يجب على الصبي العاقل الاسلام في اختياره منصورا لما تريد وكثير مشايخ العرق
حتى يدع الاسلام ويلازم على تركه كما يدعي ويلازم البالغ ولا يجب في اختيار الامام
الرخي كذا في الحقايق القاتل مقبلا من اهل ان سيم له اظهار اللنفاوت والرضخ
للعبد وهذا الجنس في الخمس لا فيما وراء الخمس للعبد المقاتل مع مولاه لا لخدم
له وهذا الجنس من نحو الصبي والمرأة والقائمة على مداراة الجرحى ومصالح المرضى
والمدعى المقاتل باذن الامام والمكاتب في الخمس لان ما وراءه للغانمين فلا يزعم فيه
غيرهم وعندنا يرجح لهم من اربعة انجاس الغنمة لانه انما ترضع لهم بحر ايضا على القتال مع
اظهار الخطا بتمهم فصاروا على هذا من جملة الغانمين وجاز للامام ان يقتلوا
بعد الرجوع فاعقلا لما انه عليه الصلوة والسلام كان يفعل ذلك قلنا كان ذلك القتل

بما يصيبه بعد الرجوع من اموال الكفار واما المصاب قبل الرجوع فحق الكل فلا يجوز تخصيص البعض به خصوصاً على مذهبه حيث يعتبر ملكهم يجوز التقسيم والثبوت وغير ذلك ولا نقل بعد الاخراج الا من الخمس ولا يجوز استغراق بالنفيل لادائه الى ابطال حق مصارفه كذا في الكفاية ثم ان النفيل بكل ما اخذ بان يقول للعسكر كله ما اصبتم فهو لكم باطل لان فيه ابطال القسمة المشروعة في الغنمة كذا في شرح الجمع والكافي في شرح الوافي وفي السير الكبير اذا قال الامام للعسكر ما اصبتم فهو لكم بعد الخمس لا يجوز لان المقصود من النفيل التحريض على القتال وانما يجعل ذلك بتخصيص البعض بشيء وفيه ابطال تفصيل الفارس على الراجح ثم ان نقول اذا كان النفيل المؤدى الى حرمان الفضل او الى حرمان مصارف الخمس باطلا فالنفيل المؤدى الى حرمان اصل السهم من نصيب المقاتل باطل بالطريق الاولى ولم نطلع على قول ورواية تدل صريحاً على جواز هذا النفيل مع ان احداً لا ينكر على من فعل ذلك في زماننا على وجه الاعتقاد ولا يمنع من تناول والتمول والاستعمال والاستخدام والاستفراش من الغنائم المحاصلة بمثل ذلك النفيل ولم نجد عن ذلك مخلصاً الا بالحيل المؤدية الى المجاعة واطهر الخالص فيه ان ما في يد كل بعد التفرق وتعذر الرد على الفاعلين بمنزلة اللفظة فيجب بصدقة الان ان يكون فقيراً قياساً على ما اذا فضل شيء مما كان باكل من الغنمة وبقي في يده بعد القسمة ولم يدخل تحت القسمة فانه بمنزلة اللفظة يجب على الغني تصدقه ويجوز للفقير تصرفه كذا في شرح ابن الملك وعلى قول الشافعي يستوي فيه الفقير والغني على ما سياتي في اللفظة واما ذكر في القاضى خان فاذا نقل الامام فقال من اصاب شيئاً فله فاصاب واحد منهم شيئاً في دار الحرب فاصاب يكون ميراثاً عنه وفي المسئلة الامام

اذا قال من اخذ شيئاً فله دخل الامام تحت الاذن فانه دل على العموم بان يقول للعسكر كله الا انه يحتمل الخصوص بان يقول ذلك لسرية من سرايا العسكر لا للعسكر كله اذا حنيد لا يبطل القسمة المشروعة ويكون المحتمل محمولاً على المحكم نحو ما مر انفاً في قوله عليه الصلوة والسلام من قتل قتيلاً فله سلبه فلا يخرج هذا النقل القضية عن الاشكال والاشتباه واما القول بحكم العصر والعرف فانما يستقيم اذا اقتضاه العصر كتركية الشهود والضرورة دعت اليه كالمسلم والاستصناع وليس كذلك على ان ما قرره الشرع لا يغبره العرف ككيفية الحبطين وموزنية الحجرين بل العرف انما يغبر ما لم يقرره الشرع ولم يرد فيه النص اذ هو حاكم للشرع لاحكام عليه الا يرى ان ركوب الفروج على السروج ودخول الحمامات بلا استئذان عرفاً في بعض البلاد ولم يقل بجواز احد اعتبارا بالعرف وايضا ان النفيل العام سبب لا قديم الاقوياء واجام الضعفاء وفيه قلة السواد والخاص سبب الاقدام الكل وفيه كراهة السواد وهي اولى من الاولى بدليل العقد وبدليل النقل وهو نزول الآية في تخطية راي ابي بكر وتصويب راي اسارى بدر وقضية اسارى بدر معروفة في موضعها من التفسير ولئن كان علم بالحرية ان النفيل المذكور انفع في حق الفتح والغلبة خراجاً بحقوق العباد التي هي الاحتراز عن حرمانهم اوجب لفقرهم واحتياجهم من رعايه حق الشرع الذي هو اعلاء كلمة الله لغناه اللهم الا ان يكون في ترك هذا النفيل تقويت الاعلاء وحرمان الكل وهذا انما يصور فانما يصور في محاصرة بلدة او قلعة لا في سائر البيئات وعرات القرى والابخية وايضا ان القراءة اذا اكلوا على اخذهم بايديهم يقول كل منهم ما اخذته يحتمل ان يبقى في يده فيشتغل بالاخذ الشاغل عن القتال ويعلم ان خير الاخذ محروماً منهم

العدو ولا واد الخلو على القسمة وعدم فولت الحصة اشغلوا بالقنال دون اخذ
الغنيمة وحفظها الشاغل والمنازع عن القنال والهزيمة وهو اشد على الاعداء في النكبة
وبعد الهزم يسلم لهم الغنيمة البتة ومما يتادي على ادعينا من عدم جواز التنفيل العلم
ان امة احد تركوا المذكور وتوجهوا الى اخذ الغنيمة حين انهزم الكفار في اول المحاربة
ظانين يقول الرسول عليه الصلوة والسلام من اخذ شيئا فهو له ولا يقسم
الغنائم ويبقوا محرومين عنها ان ثبتوا في المركز فنزل وما كان لنبى ان يغفل سمي
التنفيل العام علولا وقيل انه عليه الصلوة والسلام بعث طلوع فغنم النبي عم
فقسم على من معه ولم يقسم على الطلاع فنزلت وسمى حرمان بعض المستحقين
غلولا كذا في تفسير القاضي وينادي على ما قدرنا صدر الشريعة التنفيل اعطاء
شي زائد على سهم الغنيمة والتركيب يدل على الزيادة وفي الاختيار علم ان النقل
في اللغة اسم الغنيمة وفي الشريعة اسم لما خصه الامام ببعض الغزاة فخر بها لهم
على القنال لزيادة قوة وجره منهم وفي الرعاية ولا ينبغي ان ينقل جميع الماخوذ ولو
فعل مع سرية جاز وجعل الجواز مقابلا لا ينبغي يدل على ان المراد منه عدم الجواز
وفي القنية ذكر محمد في السير الكبير ان الامير اذا قال لمجاعة من العسكر من قتل
منكم قتيلا فله سلبه فقتل واحد منهم قتل فله اسلامهم فلو قال لانسائه من صعدت
السطح منكن فني طالق فصعدت احد من ثلاث مرات ينبغي ان يقع الثلاث
ومن اسرنا من ذوى الطغيان يطلق بالمال والجنان بالمال كما يطلق بالاسير للسلم
على قول ابى يوسف ومحمد وكما يقتل او يسترق وفي اللنية اذا تمكن من تخليص احد الايتن
فتخليص الجاهل اولى من تخليص العالم وبالجنان لا كذا سلاحهم اليهم لقوله تعالى

فاما منا

فاما منا بعد واما فداء قلنا لا يجوز ذلك الا حجة كذا في المختلف وفي الجمع ولا
نجيزه اى فعل المغادرة بالمال في المشهور اى في النقل المشهور عن ائمتنا وقيل جوزه
محل اذا احتياج اليه المسلمون كذا في شرحه بل يترك حرازية للمسلمين اذا اختار
الامام ترك قتله واسترقاقه لان الآية منسوخة لقوله تعالى اقتلوا المشركين
لان سورة براءة من اخر ما نزل كذا في المصنف وفي المختلف ذلك في حال قيام الحرب لقوله
تعالى حتى تضع الحرب اوزارها جائز والوماء به ايضا جائز لفعل النبي عليه الصلوة
والسلام مع اهل مكة قلنا انه منسوخ بقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا
ترجعوهن الى الكفار ويحتمل انه عليه الصلوة والسلام فعل ذلك محاراه معهم
لعلمه ان الله تعالى يتم امره وينجز وعده وينجي المردود اليهم عنهم فيكون هذا الفعل
من خاصا يصبه عليه الصلوة والسلام يعرف ذلك من اطلع على حكاية ابى بصير
وذلك جاء النبي عليه الصلوة والسلام فاسترده منه رجلا من اهل مكة فسلمه
النبي عليه الصلوة والسلام اليها فلما ساروا مرحلة قتل ابو بصير احدهما بسيف
نفسه وهرب الاخر الى المدينة وابتعه ابو بصير فلما راي النبي عليه الصلوة والسلام
المهارب قال لقد راي هذا دعوا وما ادرك ابو بصير قال عليه الصلوة والسلام
وسلمه مسرعا حرب لو كان له احد فظن ابو بصير ان النبي عليه الصلوة والسلام
وتمكن في موضع وجعل يقطع الطريق على اهل مكة وجعل حريدا والبحر من اهل مكة
يهاجرون اليه حتى اجتمع عنده مقدار ثلثمائة رجل ثم لما جمع النبي عليه الصلوة والسلام
عساكر الفتح التحق به ابو بصير مع اصحابه وتم امراته فلم يضر هذا الشرط اسلام
من ارادة وهجرة اذها والمن في المفتوح قهر الا يصلح فانما مكة بالصلح فتح

من انا ما
يكنى
من انا ما
يكنى

والمن اي ترك املاكهم في ايديهم على ملكهم لانها صارت للفاغين فلا يجوز اعطاؤها
 لاهل البلد ودليلنا فعل النبي عليه الصلوة والسلام باهل مكة وهو يجب بقوله
 وانما مكة بالصلح فتح ذكر الفعل بنا ويل البلد والمكان لانها فتحت بلا قتال ولقوله
 تعالى لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين قلنا قد انهرمو ابلات قتال لغلبة الرغبة
 وعدم طاقتهم على القتال بدليل قوله تعالى وهو الذي كف ايديهم عنكم وايديكم
 عنهم ببطن مكة من بعد ان اظفركم عليهم وكان ذلك في يوم الفتح كذا في الكشاف
 واما الآية التي تلاها فكان ذلك قيل فتح مكة في عمرة القضاء بدليل قوله محققين
 رؤسكم ومقصرين ولقوله عليه الصلوة والسلام من دخل دار ابي سفيان فهو آمن
 ومن القى السلاح فهو آمن ومن اغلق بابا فهو آمن ولقوله عم ان الله حبس عن مكة
 الفيل وسلط عليها رسوله والمؤمنين وانها لم يحل لاحد كان قبلي وانها احلت
 في ساعة من نهار وانها لا تقل لاحد بعدى والاستدلال به من وجوه تظهر بالام
 ولقوله عليه الصلوة والسلام ان مكة حرمها الله ولم يحرمها الناس فلا يحل
 لاحد يؤخر بالله واليوم الآخر ان يسفكن بها دما ولا يعضد شجرة وان احدهم خضر
 بقول رسول الله قد اذن لرسوله ولم ياذن لكم وانما اذن لي فيها ساعة مع نهار
 ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالامن وليس بلغ الشاهد الغائب وثابت سهم ذوى
 القرابة. ونقل المرتدة الكذابة من خمس الخمس وهم بنوها ثم وبنو المطلب غنيهم
 وفقيرهم وكبيرهم وصغيرهم سواء ولكن للذكر مثل حظ الانثيين ويجب استفتاء
 حقه بالقسمة حينما كانوا العلية ماخذ الاشتقاق وهو القرابة قلنا بلى ولكن
 المراقب نصرة الاجتماع حال ما هجر الناس على ان اللزامة سبب الفقر الداعي

الى الاستفتاء

الى الاستحقاق بدليل ان النبي عليه الصلوة والسلام اعطا يوم حنين بنو هاشم
 وبنو المطلب ولم يعط عثمان ابن عفان من بنى عبد شمس وجبير بن معطم من بنى
 نوفل وقال هكذا امر في جبرائيل انهم لم ير الوامع في الجاهلية والاسلام هكذا
 وسبك بين اصابعه وتقتل المرتدة لعموم قوله عليه الصلوة والسلام من
 بدل دينه فاقتلوه قلنا انه خص بما ردى انه عليه الصلوة والسلام نهي عن
 قتل النساء ولان ردتها لا تودي الى الحرب والاحياج دفع الشر ولكن تجبر على
 الاسلام بالحبس حرة او امة او خنثى وعن ابي حنيفة رضى الله عنه انها تخرج كل يوم وتفرز
 تسعة وثلاثين سوطا تم تعاد الى الحبس ولا يجالس ولا تؤكل ولا تباع حتى تتوب
 او تموت ولا تسترق مادامت في دار الاسلام الا في رواية عن ابي حنيفة وتسترق
 بعد سبينا اياها بعد محوها بدار الحرب وتجبر مع ذلك على الاسلام كذا في العلية
 وتقتل الساحر والساحرة وقد كتب عمر رضى الله عنه الى توابه انه اقتلوا الساحر والساحرة
 وقال ابو حنيفة رضى الله عنه في الحجر الساحر يقتل ولا يقتل توبته في تركها السحر كذا في شرح
 الجمع لا عقرت اي قطعت قوائمها لتلا ينفعوا بها بعدوها اليهم ذبحت وسعرت
 اي احرفت بعد الذبح لاقبله لقوله عم لا يعذب بالنار الا ربها لانهم ياكلون
 الميتات وينفعون بها فلا يحصل المقصود بالعقر ذولا يخرج المديون الى العز
 وما لم يؤد الدين او يستاذن من الغريم اذا صلى دراهم فيها تماثيل ملك فلا باس به لان
 هذا يصغر عن البصر وذكر هذه المسئلة في كتاب السير لوقوع الضرورة اليها
 في سفر الجهاد وقوله خذ هذا المال واغز في سبيل الله اقراض الا ان ينوى به الصلوة
 مسلم مستامن وجد لفظة في دار الحرب عرقها ثم تصدق بها على فقراء مسلمي دار الحرب

جواب امام مالك

لغواند

وان لم يجد فعلى فقراء دار الحرب اخرج صبيتا من دار الحرب الى دار الاسلام فهو مسلم اذا كان بطريق السرقة ولو كان بطريق الشراف فهو على دينه الا ان يخرج احدا بويه الى دار الاسلام مسلما قبله او معه والفرق انه ملكه في الاول ههنا وفي الثاني ثم ويكره حمل رؤس الكفار الى دار الاسلام ويكفي الكتاب والخبر ومن له حاجة الى ذي لباس بان يسلم عليه لانه ليس للتوقيف وقوله عم القاتل والمقتول في النار محمول على ما اذا كانا باغيين يقتلان لاجل الدنيا والمملكة وكذا اذا قتل اهل المحلة للحمية والصبيبة فلا ينبغي لاحد ان يعاون لاهل احدهما ويجوز ان يكون بعض قرية خراجية وبعضها عشرية بان من فتحها عنوة ببعضها على اهلها ووضع عليهم الخراج وقسم بعضها بين الفاضلين ووجب فيها العشر اذا لم يتيسر مفارقة الصالحاء عن اهل الفسق في طريق العز والغلبة الخوف فلا باسراهم بان يخرجوا معهم ولم اجزهم وعلى اهل الفسق انهم وهكذا صلوة الجنازة مع النايحة المرتد لا يرفع الى من انتقل الى دينهم لبدنوه في مغايرهم بل يحضره فيلق فيها كالكلب ولا يجوز تزوج من لا تصف دينه ويصير الوثني مسلما بقوله لا اله الا الله ويقول لا اله الا الله مريدا به الاسلام دون قوله الله والمجوس يصير مسلما بقوله اسلمت مطلقا والكتابي لا يكون حتى يقول لا اله الا الله محمد رسول الله ويتبراعا كان عليه من النصرانية واليهودية ويقول دخلت في الاسلام لاحتمال انه من القاتلين برسالة النبي عليه الصلوة والسلام خاصة الى العرب واحتمال ارادة الانتقال عما كان عليه الى الاخر من الكتابية بقوله اسلمت ويقول اردت به الدخول في دين الاسلام او صلى مع جماعة المسلمين او قال ذلك مجيبا لما قال

اسلم

اسلم ويصير مسلما بقوله دخلت في الاسلام وان لم يقل تبرأت عما كنت عليه عند بعض المشايخ وكذلك الصلوة مع جماعة بلا اقرار بالاسلام وفي الواقعة رجل صلى بالناس شهرا ثم قال اني كنت مجوسيا فصلوتهم جائزة ويضرب هذا ضربا شديدا ويجري على الاسلام لان الصلوة عنه دليل الاسلام والاخبار بالمحبوسية ارتداد منه وكذلك الصلوة في وقتها الى القبلة دليل الاسلام وان كان منفردا عند بعضهم وكذا الاذان والاقامة في الوقت دون الحج والصوم والزكاة في ظاهر الرواية وعن محمد لا يصير مسلما بقراءة القرآن وتعليم وتلقين الاسلام لغيره والولد يتبع خير الابوين دينه ولو في دار الحرب والصبي المسبي يتبع الدار والمولى بعد الاخراج من دار الحرب دون ابويه ثم اذا استحسنت ان الحق بهذا المقام ما خفي امره مما ظفرت عليه من الفاظ الكفر دون ما ظهر كونه كفر اطلاقا للاختصار لكون معرفتها للاختصاص عنها من اهم الامور في الدين وذلك ينقسم الى فصل يجمع عليه والى فصل يختلف فيه في كونه كفر او الى فصل يخشى عليه الكفر والى فصل في الكلمات القبيحة وما في الفصل الاول الرضى بكفر نفسه ونيته بعد زمان وتعليقه بشئ به الرضى بتكلم الغير او فعله واستحسانه والضحك منه ووصف الله بما لا يليق به من نحو المحي والنزول والجلوس وغير ذلك من امارات الحدوث والاستهزاء باسمه او امره او شئ من القرآن ومن تظاير الاستهزاء بالقرآن ما حكى ان الصدر الشهيد لما قدم من خراسان وكان لقبه برهان الدين استقبلوه وقراء وقارئ يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربيكم قال الامام المعروف بالذاهد غلامتهم كفر ورب العزة ومنها قوله عند رؤية جمع وحشرناهم فلم نقادر منهم احدا وقوله فجعلناهم جمعا وانكار وعد الله ووعدته واراده الجارحة عند

مطلب الفاظ الكفر

قوله يد الله واردة المكان عند قوله الله في السماء وعلى العرش وقوله لا يخلو الله
مكان او هو يوجد في كل مكان وقوله الله فوق وانت تحت وقوله انصف الله
ينصفك يوم القيمة وقوله افعل بلا ان شاء الله وقوله لنفسه منسى الله او كافرا
وبرى من الله او النبي او القران او احد ود الله او الشرايع او الاسلام بلا تعليق بشئ
وملك وضراط الحمار سواء او ما اعرف حكم الله او ما يجري حكم الله ولا ينفذ منها
اوليس منها حكم الله او ههنا دبوس ابس يجعل الحكم وقوله انت احب الى من الله
او النبي او الدين وقوله اخذ ظلمي منك وكنت الهاء او ظلمي الله او هو ظالم او هو احس
في حق الكل واساء في حق وقوله لا يبرأ من قومي عنده ليس وشتم ملك الموت وشتم
محمد عليه الصلوة والسلام بالاكرام بلا قصد غيره وصرفه عنه وقوله لو كان
فلان نبيا لا اومن به وفي القنية لا يكفر لانه لا يكون ولو امر في الله بكذا لم افعل اولو
صارت القبلة الى هذه الجهة لم اصل اليها ولا اعلم النبي انسيا ام جنيا وقوله انا
لا احب القرع مجيبا من قال كان النبي عليه الصلوة والسلام محب القرع بلا بيان
انه يخالف مزاجه وقوله سمعت هذه الكلمات كثير اغضبا عند سماع علم وقوله
بسم الله عند كل اكل حرام او شربه او ابتداء فعل حرام وفي قوله بعده الحمد لله
اختلاف واستعمال المسئلة في موضع الاستخفاف وبذلة الكلام ومنه قوله عند
دعوة غيره الى فعل بسم الله مكان قوله افعل وقوله يا عبد اللوي بالنصغير وقوله
عبد الله كافي الخطاب وقوله من يقدر ان يتم هذا الامر معنى امر نحو الصلوة
من او امر الشرع وقوله العاقل لا يشرع في امر لا يقدر ان يتم وقوله من يقدر ان يأت
بما يقول اهل العلم وقوله مالي ومجلس العلم وقوله الناس يصلون لاجلي او غسلت

راسي من الصلوة او اعطيتها للزراع حتى يزرعها اوفق حتى يحج رمضان تفصل جميعا
او حرمت اني اذا صليت يصيبين مصيبة من نقص النفس والماء والجوع او الخوف او نحو
ذلك والصلوة وتركها سواء وقوله اصلي منفرد فان الله قال ان الصلوة تنهى قوله
لا اصلي ولا اركي سجودا واستخفافا وقوله لا اصلي با حرك او لا اصلي اليوم مكنونة
او ابدارة او قول العبد لا اصلي لان الثواب ليس يكون للتسديد وقوله لمن اصلي لازوجة
ولا ولد قوله شيعت من الصلوة وقوله انها شديك الثقاله او الصعوبة على وكذلك
اذا قال ذلك في الصوم تضجرا واستثقالا دون بيان تعب نفسه والصلوة مع الجماعة
بغير طهارة عمدا كذا في الفناوى الصغرى وجواهر الفقه ولم يذكر شرط الجماعة في
الواقعات وفي تمة الفناوى سجوده او صلوة محدثا رياء وقيل انما يكفر بالصلوة بغير
طهارة اذا فعل استخفافا وصلوة مع ثوب نجس مع القدرة على طهاره والصلوة الى غير
القبلة او الى جهة التحرى عمدا وفي توافقه في ذلك القبلة اختلاف وسجوده للسلطان
بلانية شئ او نية التعظيم وانما يكفر في غير السلطان شرط نية التعظيم وقوله ليست
رمضان لم يكن فرضا او هذا ضيف ثقيل او هات كل الحلال اسجد له واعززه اوليست الزنا
او اللواط او الظلم او قتل النفس حلالا ولو تمن ان لا يحرم الخمر لا يكفر واستحلال وطو
زوجته حالة الحيض واللواط معها واستحلال الوطئ قبل الاستبراء وقيل ان اغتد
ان النهي ليس للتحريم لا يكفر وفي المنية استحلال الجماع في حالة الحيض كفر وفي حاله
الاستبراء بدعة وضلال ورجاء الثواب من دفع الحرام الى الفقير وتأمينه دعاء الفقير
حد ذلك الدفع ويكفر الفقير اذا علم انه حرام ودعا وانكاره ثبوت حرمة الخمر بالفران
واستحلال بيعها والجمل بالحرمة ليس بعذر وقوله ابن كان الشريعة حين اخذ الدرهم

وتصديق كلام اهل الاهواء وقوله بارك الله في كذبك ووعظ على سبيل
الاستهزاء وقوله للفرط في الذهب على مهلك حتى لا تقع وراء الجنة وتقبض
قصر الشارب وقلم الاظفار وارضاء طرف العامة وقوله لا ادرى اين مصير
الكافرو اهل الاهواء وقوله سخي الكافرو اهل الاهواء يدخل الجنة وقوله
من يعرف ان رحم الله الكافرو الشيطان والمنافق او اهل الاهواء وقوله الشيطان
اله عظيم وقوله ليتني لم اسلم فارث من مورث الكافرو وقوله لغيره لو لم تسلم
حتى تاخذ ميراثا وتمت الكفر تسلم فيعطى خلعه حين راي غيره كذلك لو لم تسلم
النصرانية الجميلة في التزوج وتلبية لمن قال ياكافرو وقوله اذيتني حتى كدت اذا
كفرو وتعليم ارتداد المطلقة الثلاث لتحل لزوجها الاول بلا يحمل جرياً على مذهب
الروافض والفلاسفة وفي المسنة من لقن انسانا كلمة الكفر كفر بالمؤمن وان كان
على وجه اللعب والضحك وكذا من امر امرأة بان ترتد حتى تبين من زوجها فهو
كافرو من افق به فهو كافرو وان لم يكفر المأمور وقوله هذا زمان الكفر مابق زمان
الاسلام وقوله لولده ودابته التي تحت عنقه يا ولد الكافرو دابة الكافرو وقوله ذلك
لما لم ينتج عنه اذ انوى نفسه وقوله بحبيب المن قال ياكافرا انا هكذا اوهكذا انا
وشد الزنار الالدخول دار الحرب لتخلص الاسير بالحيلة وشد الحبل وقوله هذا
زنار وفي القنية لو قال كنت استهزى بهم ولم اعتقد دينهم صدق ديانته وقوله
لو اعطاني الله الجنة لا اريد ما اولاد دخلها دونك اولو اموتى الله بدخول الجنة
معك لا ادخلها اولو اعطاني الله الجنة لاجلك اولاجل هذا العمل لا اريد ما
وانما اريد رويته وفي خلاصة الفناوى لو قال اريد اللقاء ولا اريد الجنة كفر

وقوله

وقوله لا ادرى لما ذا خلقت الله والاعنفاد بقدم الزمان او الروح اولاً فلا
وتحقير النبي عم وتوقير الكافرو وقوله لا اترك النفد يعني بالنسبة يعني العقير
واذعاء علم الغيب واشهاد النبي عم على فعله لزعمه انه يعلم الغيب وهذا موضع
الانتباه على تلقين المكروه من بعض المتشبهة وتلقن المريدين اياه وتصديق
الكاهن وقوله فلان مات وسلم روحه اليك وقوله احب الحمر ولا اصبر
عنها وقوله اعمل من الطين مريد به الخلقة وقوله انصرك بالحق وبغير مواعنة
القوم عند تكلم المذكر بما يوجب الكفر وقيل سكوتهم وحلوسهم عنده بعد
تكلمه بذلك وانكار الخبر المنواترو وانكار اصل الوتر واصل الاضحية لان اصلها
مجمع عليه دون فرضيتها ووجوبها كذا في القنية وانكار فرضية صلوة الجنان
وكفارة الظهار وحقية التيمم في السفر والمرض لاصدق الفطر والمسح على
الخفين والعشر قبل لو انكر الخراج والعشر لا يكفر ولا يفسق خصوصاً ما في
زماننا ولا قول صاحب مذهب ولا اخر ليس محمولاً يجوز العمل به وقوله راي
منبر النبي عم وخطرت له ارشيتا من رياض الجنة وقراءة القرآن على ضرب الله
والقضيبي والتعدي في قراءة الظاء مكان الضاد واصحاب الجنة مكان اصحاب
النار او على العكس وليس في الخطاء الا فساد الصلوة في الخمار واستخفافاً ما عظم
الشرع من نحو المسجد والمصحف وقوله شبت عن قراءة القرآن وانكار كون العود
من القرآن بلا تاويل وقيل لا ينفعه التاويل وقوله خذ اجرة المصحف وقوله
القرآن عجبى وقوله الله نقص مال وانا نقص من حقه والتشبه بالمعلم بغير
ارجل الصبيان وقوله لا اعرق الطلاق والملاق ينبغي ان يكون والد الولد

في البيت وقولها اللعنة على الزوج العالم وتصغير صيغة العام والعلوي للاستحقاق
وسمية كتاب منشأ أو الضحك عن التيمم وقوله لا اعرف الحلال والحرام وقوله
ما اعرف الله أو العلم أو الشرع وقوله نعم لمن قال تعلم هذه الاعمال فلا تعرف الله وقوله
لا لمن قال تتناقل عن الصلوة أما تعرف الله وقوله أنا وضعت أو أعددت والقيت
نفسى أو سادى أو مرفقتى في الحميم وقوله لا اعرف صفة الاسلام وحكم بلوغ
صغيرة مسلمة عاقلة غير عارفة الاسلام ووصفه وبلوغ نصرانية صغيرة
تحت مسلم غير عارفة دنيا من الدين ان حكم الارتداد لا تنفع الدين النبعى بزوال
النبعية وعدم معرفة الدين فنيين من زوجها وتحسين فعل واقع بظلم وقوله
اللعنة عليك وعلى اسلامك وقوله ان جالست المسلم فانا مسلم وان جالست النهراني
فهو نهراني وقوله لا اخاف مجيبي لمن قال اتق الله وخفه أو اتخاف الله وهو يفعل
فعلا حراما وقوله لاجية لى لمن ولادى لى مجيبي زوجته حين قالت ليس لك حمية
ولادى اذ ترضى بخلونى مع الاجانب ولا يحرم عليه القرآن بقوله لزوجته يا كافرة لو انك
كافرة وقوله لو لم اكن كافرا لما سكنت معك لمن قال يا كافرونى وقوله لو كنت كذلك لفارق
اختلاف وقوله اعتقادى كاعتقاد فرعون وابليس وقوله أنا فرعون وابليس ليس يكفر
وقوله أنا لا العن مجيبي لمن قال ان الله لعن ابليس وصنعه صنما وتلقين الكفر للغير
واحره به وعززه على امره به وقوله أنا ملحد وان لم يعلم انه كفر والسكوت عن قوله لا اله
الا الله حين قيل له قل لا اله الا الله كذا فى الحاوى فى الفتاوى وفى تسمية الفتاوى قوله
لا اقول بلانية او نية التأييد ولو نوى الان لا يكفر وفى القنية مريض قيل له
قل لا اله الا الله فقال لا اقول لم يكفر وقوله لمن قال الست بمؤمن لا اعدا وقولها

لزوجها كوفى كافرة خير من كوفى معك وقوله ما امرنى فلان افعل ولو كفر وقوله
الخيانة شر من المجوسية واستدام بيضة يوم النير وزالى المجوسى أو اهدأ شئ الى
انسان لتعظيم ذلك اليوم أو شراء شئ لتعظيم أو الخروج الى الشدة وتحسين رسوم
الكفار لتحسين معاملتهم بالنسبة الى معاملة بعض المسلمين ولا باس
بلجاجة دعوة اهل الذمة اذ لم يكن فيه تعظيم شعائرهم المخصوصة بهم والسلا
على اهل الذمة على سبيل التجنيل والكلام معه كذا نحن وان يقول يا استاذ كفر
وقول مرتكب الصغيرة ما فعلت شيئا احتاج فيه الى النوبة وقوله للمعاصى
هذا طريق ومذهب وقوله لفاعل القبيح احسنت والنثر على من يتدى بشرب
الخمر وقوله ليكن مباكا وان لم ينثر وقوله يعلم الله انى فعلت كذا وكان لم يفعل فانه
نسبة الله الى الجهل وقوله بعلم الله انك احب الى من ولدى وهو كاذب وفى قوله الله
يعلم انى لم ازل اذكر كذا بدعاء الخير اختلاف وقوله كافرا ان كان فعل كذا وهو قد فعل
او ان فعل ثم فعل وهو معتقد بانه كفر وقوله بتراب قدمك وفى قوله بروحك وراسك
وجيوتك اختلاف فان فيه تعظيم غير الله على الله لان اليمين لتأكيد جانب صدق
الكلام بالاستيثاق بحرمة اسم من هو فى نهاية العظمة ولهذا قال ابن مسعود رضى
لان احلف بغير الله صادقا اشد على من ان احلف بالله كاذبا وقوله لغير الله القد
او القيوم او الرحمن او غير ذلك من الاسماء المختصة بالخالق وفى خلاصة الفتاوى
والفتاوى الصغرى والواقعات وفتاوى العصر للترجمانى قال الامام ابو منصور
المازى رضى الله عنه من قال لسلطان زماننا عاد لكفر وقال السيد الامام ابو القاسم
لا يكفر لانه عدل فى شئ ويجوز لمن كان اسمه محمد ان يكتب بابى القاسم وقوله عليه السلام

والسلام سمو باسمي ولا تكونوا بكنيتي منسوخ لان عليا اخي كني محمد بن الحنفية
 ابا القاسم وقوله في الميت كان ينبغي لله فقبحه وانكار حشر الحيوانات وقوله
 يارب اخذت مالي واخذت كذا وكذا فاذ اتفعل او ما ذا تريد ان تفعل او ما ذا تقوله
 تفعل او ما اشبه ذلك من الالفاظ وقوله اذا اعطى عالم درهما يضرب الطبل
 في السماء وانكار كون الشر ينقذ الله واثبات خلق الافعال للخلق وتجويز البلاء
 على الله والقول بتناسخ الارواح ورجعة الاموات الى الدنيا وانتقال روح الاله
 الى الامة وخروج امام باطن وغلط جبرائيل في الوصي الى محمد دون علي واحكام اهل
 هذه المذاهب احكام المرتدين واكفار جميع الامة سوى الخوارج واكفار علي وعثم
 وطلحة والزبير وعائشة وانتظار نبي من العجم نسخ ملة محمد عليه عم ونفخ صفات الله
 تعالى والشفاعة يوم القيمة وروية الله تعالى هذا ما يتسر لي من الفصل المجمع عليه
 وقد ضاق نطاق النطق عن استيفاء جميع الاقسام فيه غير ان ضبطه سهل بالبناء
 على الاستخفاف جدا وهو لا فيما يجب تعظيمه وتكرمه وعلى الاستحلال فيما يجب اجتنابه
 وتحريمه وحكم هذا الفصل انه ان وجد وجه يمنع التكفير فعلى المفتي ان يميل الى ذلك
 قال النبي عم لا تطين بكلمة خرجت من في اخيك سواء وانت تجد لها محلا في الخير
 واعتبر عليه الصلوة والسلام اسلام المكرة تحت طلال السيوف فانه لو عرف انه
 كفر لم يتكلم به ونحن نهينا عن تكفير اهل القبلة وهذا قال ابو منصور لا ينبغي ان يسأل
 العامي عن التوحيد ولكن يقال له اليس التوحيد كذا يقول مع كذا في النفاة لكن اذا
 لم يوجد وجه يمنع التكفير لا ينفعه الحمل على الصلاح لانعدام محله ولا ينفعه جملة
 انه كفر في الصحيح ولئن كان عذرا في حق البعض فلا يكون عذرا حق من اتخذه مذهبا

لعدم انصرافه عنه بالصرف والبيان وكونه من قبيل وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا
 فيخرج عن كونه اهل القبلة فيؤمر بتجديد الايمان والرجوع عما قال اذ لا يرتفع الكفر
 الا بالنبرتي عن ذلك في الخنار ويؤمر بتجديد النكاح برضاها ويجبر المرأة عليه ان كان
 الكفر منها وباعادة المسح المؤداة في الوقت الذي ارتد وتاب فيه الا انه لا يبادر بقتله
 ونفيه ابقاء لكثرة سواد المسلمين وكفى لذلك حجة اجزاء احكام الاسلام من صاحب
 الشرع عليه لم صلوة على المنافقين مع الوحي الناطق بنفاقهم فاما تمتعت في اجزاء
 بدعته ولم يعاند في تنفيذ هواه لا يضر سوادنا وعدم قتله ليس برضا للكفر
 عند استكراه امره وحصول الامر بالايمان واحكامه بمنزلة ترك اهل الذمة على
 حاله بالاقضار على الدعوة للهدى الا ان تمتعت ويعاند وح يكون ضرره اكثر من
 نفعه لقصد هدم قواعد الاسلام بالحيلة عند عجزه عن الغلبة على اهله وفي
 الفناوى الظهرية ثبت انه ساحر باقراره او بالبيينة ولا يقبل قوله اترك السحر واتق
 ولو قال كنت ساحرا وترك مذ زمان قبل الاخذ قبل ولا يقبل وكذا الوثبت بالشهود
 وكذلك الكاهن وفي المنية الساحر لا يستتاب في قوله ابى حنيفة ومحمد خلافا لابي
 يوسف رحمه الله والزنديق يستتاب عند ابى يوسف ومحمد وعن ابى حنيفة رحمه الله
 روايتان وذكر في جمع الفناوى وفناوى النسق اباحة قتل الاعوفة والظلمة واسما
 في ايام الفترة لفرحهم بحزن المؤمنين وحزنهم بفرحهم ومن شرائط الاسلام الشفاعة
 على المسلمين واعترض عليه بانهم يتركون السعي في الفساد ايام الفترة واجب
 بان ذلك ترك ضرورة ولورد والمأثم واعنه واما من جرى لفظ الكفر على لسانه من غير
 قصد واختياره او خطريه له وهو كرهه فهو معذور في قولهم جميعا وفي المنية

والواقعات من قال لا اله الا الله فليكن له ما يشاء من غفران ولا يكفر لانه معتقد
على الايمان وقف في كلمة الشهادة بين النفي والاثبات من غير مانع ولم يرد في معبود
غير الله بها قال الوري يطلق هذا الالباب في النجيب فان عنى هذا لم يكفر وقال ابو ذر
عظيم ولا يكفر كذا في القنية في عدم ارادة النجيب تكفيره واستعظامه فيظهر من
هذا قبح صنع المهملين برفع اصواتهم واقفين بين النفي والاثبات رعاية لمقامات
الاصوات ونفاتها وما في **الفصل الثاني** قوله هو بري من الله ان فعل كذا ثم
فعل وان كنت فعلت وقد كان فعله وفي اعتقاده انه ليس بكفر غيره قال صاحب
المحيط قد ذكر شيخ الاسلام ان الرضى بكفر غيره وانما يكون كفر اذا كان يستجيني
ويستحسنه اما اذا احب ان يموت المودى الشديدا ويقتل على الكفر حتى ينتقم الله
منه فهذا لا يكون كفر او من قام في قول الله تعالى ربنا اطمس على اموالهم واشدد
على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الاليم يظهر له صحة ما ادعيناه وعلى هذا
اذا قال الظالم امانك الله على الكفر او قال سلب الله عنك الايمان بسبب ما جرت
على الله وكابر في ظلمه ولم يترحم عليه ادنى ترحم لا يكون كفر او قد اثرنا على رواية
ابن حنيفة رضى الله عنه ان الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيل وقوله الله يظلمك كما
ظلمتني وقوله لا اريد يمينك بالله بل بالطلاق والعناق وقوله لشعر النبي ؑ ثم شير
وقوله لو لم ياكل ادم الحنطة ما وقعنا في هذا البلاء وقوله انا احكم لا بالشرع وقوله
بين بين وجهها فميتها هذا الذي قلناه عمل السفهاء وليس ثوب مخصوص بالكفار بلا
ضرورة وقيل الضرورة مندفة بالشق والاخراج عن وضعه وقوله النصراني
خير من المجوسي وقوله ابن تيمية في المحشر وقوله اعطى عشرة اخرى وخمسة عشر

يوم القيمة وقوله الكفر خير مما تفعل وقوله ما دام هذا الذهب معي ما يعودني
رزق ورد حديث مشهور وانكار كون المعوذتين من القران بتاويل وترك الصلوة
تهوانا وقوله انا مؤمن او مسلم ان شاء من غير ارادة وقت الموت وتاويله وقوله
لمن قال اعرض على الاسلام اذهب الى فلان العالم وفي قوله اصبر الى اخر المجلس
اتفاق انه كفر وقوله لمسلم يا كافر اذا سكت المخاطب وقوله حلقه الله ثم طرد
من عنده وقوله لدابة لم تنج عنده يا دابة الكافر ولم ينوشينا وقوله معتدرا كنت
كافرا فاسلمت وقوله اسجد للصنم ولا ادخل هذا الصلح ووضع قلنسوة للمجوس
على راسه بلا ضرورة والصحيح مطلقا وقوله مفضيا الكسوف بعد اليوم قلنسوة
المجوسي ولا ينفعه نية استقامة القلب وقوله نعم الامراكل الحرام وقوله لا اؤذي
محببا لمن قال اد الزكوة وتطيره لا اصلي ولا اقول مجيبا لمن قال صل الصلوة وقل
لا اله الا الله بلا نية شئ من الرد والثوقيت ولهذا قالوا لا ينبغي للملقن المختصر
ان يقول قل اشهدان لا اله الا الله حرزا ان يقول لا وقوله اعينك بحق وبغير
حق وسبحوده لغير السلطان لغير اهل الاكراه بنية التحية وقوله لا ادرى
لم خلق الله اذ لم يعطني من الدنيا شيئا وقوله انا بري من الثواب والعقاب والموت
والثواب وقوله لقد خلقتك هكذا او اى جرم لى حتى خلقتي هكذا وحكم هذا
الفصل ان ينكر عليه امره ويذل على التوبة بطريق الفتوى دون الامر وما في
الفصل الثالث قوله عند بيان الفقيه وجهها فقها هذا عمل الفقهاء او فعل
معى مجمل الفقهاء لا تفعل فانه لا تمشى الا حروفه النعنة ويفيض عالم من غير
سبب ظاهر والتكلم بكلام الدنيا عند سماع القران الاذان وقوله لصاح

صورته عندى كصورة خنزير وقوله اريد المال سواء كان حلالا او حراما
 وقوله اقربهما حصولا احب الى وقوله ما نقص الله من عمر فلان زاد في عمره
 وقوله لا يساوى درهما من لادهره وفي جامع البردوى من طاق حول مسجد
 سوى الكعبة يخش عليه الكفر والتشبه باهل عرفات يوم عرفه في الوقوف في
 موضع اخر قيل ليس بشئ وقيل بدعة وما في **الفصل الرابع** قوله يد الله طويل
 يعنى به القدادة وقوله الله يطلع من السماء او العرش او نحن بين يدي الله وقوله
 يارب لا ترض هذا الظلم وقوله افعل شغل الله فالله يفعل شغلك وقوله اصاب
 فلانا قضاء فاسوى الله وقوله لا تخف من الله في حالة الظلم وقوله لو كان
 فلانا نبيا اخذ حقى منه وكان يطلب حقه وقوله لصبى استغفر الله وقوله ليت
 كانت النمر حلالا وقوله خشيت الكفر وقوله المجوسى شر من الكتابى وقوله في
 النعزية مصيبة عظيمة وقوله اعطيت واحدا واخذته يعنى الله تعالى وقوله
 تاخذ ممن له واحد ولا تاخذ ممن له عشرة وقوله ها انت وها الله وقوله هذا
 الامر ارى من الله ومنك دون قوله ارى من الله والسبب منك وحكم هذين
 الفصلين الاستغفار ثم ان المؤمن ينبغي ان يعوذ ذكر هذا الدعاء صلبا ولسا
 فانه سبب النجاة من الكفر بوعد النبى عم الله ان اعوذ بك من ان اشر بك
 شيئا وانا اعلم واستغفر عما لا اعلم وجملة ما ذكرنا في هذه الفصول من هدية
 الاعتقاد والمحيط والملتقط وجواهر الفقه وشرح الطحاوى وكتاب معرفة
 الفاظ الكفر وكتاب فوز النجاة والكمال في التفاوى وخلاصة الفتاوى والعصم
 من عصم الله ونحن فنصم بالله ونسأله ان يحفظنا عما لا يليق بدينه ولا يكلنا

الى انفسنا ربنا لا تقاخذنا ان نسينا او اخطانا ربنا واعف عنا واغفر لنا
 وارحمنا انت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين **كتاب الاستحسان**
 ماتحت الازار اى ما بين السرة الى الركبة ويستمنع ما وراءها حال كونها متزده
 عملا باطلاق قوله تعالى فاعتزلوا النساء في المحيض الا ان ما وراء الازار خص
 بالاجماع بالحديث لا الفرع لا غير اى لا كما قال محمد وهو الاجتناب عن
 الفرع لا غير بلا شرط الا زار ومارواه محمد من الحديث المقضى للاجتناب
 عن شعار الدم لا ينافى ما قلنا لان ماتحت الازار شعار الدم لان الدم قد ينعكس
 اليه بلا اعتلال اى بلا علة في السماء من العيم والغيار قلنا التهمة ثابتة عند
 استواء الناظرين والمنظر بمنزلة حكاية واحد من جملة جماعة الجامع واقعة
 من شأنها ان لا يخفى على الناس بخلاف الاعتلال فان انشقاق الغيم عن موضع
 القمر واتفاق نظر واحد اليه في تلك الساعة منصور بمنزلة حكاية واحد واقعة
 من شأنها ان يخفى على اكثر الناس ومارواه من قبول النبى عم شهادة اعرابي
 محمول على الاعتلال **كتاب التحريم** وهو في الاصل الطلب ثم استعمال في طلب
 الصواب وقيل طلب اخرى الامرين من حرم وشارع اى في الصلوة لا بالتحريم
 وطلب جهة القبلة لو علم فانه اصاب يمضى ويتم اى في الصلوة وعندهما
 يستقبل لضعف حاله قبل العلم بالنسبة الى ما بعده فلا يبنى القوي على
 الضعيف وغاسل لا بالتحريم طرفا من ثوب نسي الطرف للنجس منه يصل فيه مالم
 يظهر له خطأ وقيل يغسل الكل وقيل يتجرى وفي الجمع ويجيز صلواته للاجابة في العدة
 من جهة التحريم حتى لا يستأنف بعلم الاصابة فيها ولا يعيدها بعلمه بعد اتمامها

عنده كالإصابة في الأواني الطاهرة المختلطة بالنجاسة في العدول عن تحريمه والفرق
أنه ما مورد التحريم دون إصابة القبلة لأنها ليست في وسعة مع أن المرء مواخذ
بزعمه وكان زعم الخطأ حتى لو لم يعدل عن جهة التحريم لا يستأنف لو علم الخطأ
فيها بل يستدير إلى القبلة ولا يعيد لوعله بعد تمامها بخلاف الأولى ولا يلزم
على التحريم ترك اجتهاده باجتهاد غيره وفي الخلاصة إذا لم يسأل عالم القبلة
وهو حاضر وأصاب في التحريم جاز والأفلا ولو لم يخبره حين سأل ثم أخبره
بالخطأ بعد ما صلى بالتحريم لا يعيد ولا يجوز التحريم في عالم الاستدلال بالنجوم على
القبلة في وقت نجوم النجوم كذا في التحفة ويظهر الذهاب والباقي بلا غسل من الجبوة
التي بالفيها ما يدوسها من الدواب بالعدل على وجه التقسيم والمهبة والصدقة
ونحو ذلك احتمال كون النجس في الذهاب في اعتبار منصرف الباقي واحتمال كونه
في الباقي في اعتبار منصرف الذهاب لكان الضرورة كذا في صور الشريعة وغيره
وفي الوقائع قرية اسلوا بالدياسة بالخرم فبالتأريث لا بأس به لأن عموم
البلوى يوجب سقوط اعتبار النجاسة وهذا مطلق عن قيد التفريق وشرطه
ومن اعتبار احتمال ذهاب الأجزاء المنجسة ولا يجوز بيع ومن سقطت نجاسة
ما في وسطه واختلطت إشارة الغلبة الدهن كالمساوي والمغلوب واطلاق الشرع
محول على هذا وعندنا يجوز الاستصحاب به ودفع الجحد وبيعه بشرط بيان
الغيب وهو يدعي استحالة الدهن نجسا كاستحالة العصير خمر أو لبغ
دما فيصير نظيره ذلك الميتة ونحن ند مجاورة معه بمنزلة الثوب النجس حيث
يجوز بيعه وإن لم يكن الصلوة معه وما قيل في المصنف أنا أورده في كتاب التحريم

لهذا

لهذه المناسبة لا يغنينا عن طلب المناسبة وفي الأواني والأقل طاهر فوض
التحريم للوضوء طاهر والأقل طاهر مثل المساوي على ما في المصنف نقلا عن
المبسوط كالتياب للوضوء والشرب في الاضطراب وعندنا لا يتوضأ منها أصلا
لكن الأولى أن يريق كل الماء أو يخلط بقاء للشرب في الضرورة ثم يتم لأن احتمال
الإصابة في التحريم راجع عند كثرة الطاهر والحكم للغالب فيتحريم ويريق مطلقون
النجاسة وهذا المعنى معدوم في غير الكبير وفي الأناث يريق الكل أو يخلط وسم اتفاقا
كذا في شرح الجمع لابن الملك وهو يخالف لما في المصنف والفرق بين الماء والثوب أن رفع
الضرورة بوجوده ما يقوم مقام الماء في حق الأواني دون الثياب كتاب اللقيط
ندباخذ وعند خوف الضياع يجب وليس لأحد من الأجانب أن يأخذ من يد
الملقط وليس له أن يسترده بعد دفعه إلى غيره كذا في المحيط شرح وقائل اللقيط
لا تقيص به وإثباته للإمام فأنبته لا تقيص به كما لا يعفا لا كما يصالح على
مال لأن احتمال وجود الولي ثابت والسلطان ولي من لا ولي له وقاله معناه
من لا ولي له في الطاهر إذ وجود الولي الذي لا يصل إليه ولا ينتفع برأيه بمنزلة
عدمه ويحكم القائف في اللقط أي عالم الآثار واشبه في الأولاد والآباء إذا
ادعاه اثنان عن تخليط وإقام البيئة وهو يحتج بالآثر وعندنا ثبت نسبه منهما
بقول عمر رضه هو ابنهما يرثهما يرثانه كـ لو شهد اللقيط حين يدرك على الزنا
يرده ويترك يرد أي يرد الإمام قوله أو نرد نحن معاشر المجتهدين والمفتين لأنه
يحتمل أن يقصد اثبات شبهة بنفسه وهو ولد لام له قلنا العدة يمنع عن ذلك
كتاب اللقط شرح من يلقطه للرد شيئا فردى لم يجب العزم وإن لم يشهد

مقالات الإمام الثاني

جواب الشافعي

جواب المالک

مقالات الإمام الثاني

فردى اى هلك كالاخذ باذن المالك لا كالاهلاك والقول قوله مع يمينه انه
 اخذها ليرها كما اذا ادعى انه لم يجد من يشهد او خاف عليه ان ياخذ الظالم
 ان اظهر واشهر كذا في الخائنة ولو ادعى المالك انه غضبه يضمن اتفاقا كذا في شرح
 المجمع وفي النوادر لو ضاعت من يده لا خصومة له مع من وجدها في يده بخلاف
 الوديعة وقال الا اذن الشرع مقيد بالشهاد فلا يكون اخذه باذن الشرع حتى يكون
 كاذن المالك وايضا اخذه للرد لا يظهر الا بالبينه كذا في المختلف وللغنى الاكل
 مما بلنقط من بعد ما عرفه كما اشترط وللغنى الاكل اى التملك بنصفه بخلاف
 فيه في احد قوليه وفي قوله الاخر يملكها بالاخذ بشرط لقمان لصاحبه اذا حضر
 كالقرض وهذا لان يرغب في النقطة ولا يرغب عن الحفظ الا بدى والضمان بعد
 التصرف وعندنا ان شاء حفظها ابدان شاء تصدق بها على فقير وان نفسه
 على ان صاحبه اذا حضر ان شاء اخذ ثواب الصدقة وان شاء ضمن الملتقط والفقير
 هلك في يده ولا رجوع لواحد منهما منها على الاخر وهو نظير مسئلة غاصب الغاصب
 في هذا الحكم وله الاسترداد الفقير ان كان قائما لئلا ان العنى ليس يحمل التصديق وما رواه
 من قوله عليه السلام لا يبي في مائة دينار وجدها وعرفها ثلاث سنين احفظها
 بمالك فان جاء صاحبها فادفعها اليه ولا فان نفع بها فانها رزق ساق الله اليك
 مبنى على فقره وكون ماله دون النصاب وفي مينة المفتى غريب مات في بيت رجل
 وليس له وارث معروف وخلف مالا وصاحب البيت فقير فله ان يصدق بها على
 نفسه كما اشترط اى سنه في غير التافه في موضع الالتقاط وفي المحافل وابو المساء
 وسائر جوامع الناس ما لنقط العبد وانواه وما عرفه ففيه دفع او فدا

جواب شافعى

جواب مالك

وهو

ومو عليه دون مولاه اذا ما كان بعد مدة التعريف ذا ففيه دفع او فدا بالاجماع
 اى الاتواء والانلاف لان الشرع اذن له في ذلك فصار ضمنا نايخصه فلا يظهر في حق
 المولى قلنا انه ضمان استهلاك والحكم فيه ما ذكرنا ذوله ان يسترد حماما اذا
 اختلط بحمام غيره لانه بمنزلة الضال واللقطة ولو افترخ فالفرخ لصاحب الام
 وكذا البيض لصاحب الانثى والثوب الواقع في الطريق من السكران بمنزلة اللقطة
 دون الذى تحت راسه ونحو ذلك رجل دفع الى دراهم ليحفظها ودار اليعمرها فغاب
 بحيث لا يدرك حاله فله حفظ الدراهم دون عمارة الدار بلا اذن الحاكم الاحتمال موته وهو
 بوصى ولصاحب من مات في البادية بيع دوابه وامتنعه وحمل دراهم الى اهله السلطان
 بمنزلة وصى كل من الرعية حتى لا يستحق الجعل يرد عبد ابق لواحد منهم لانه فعل هو
 واجب عليه ولا جعل لراد عبد ابق لليتيم وكذا ربه بان شحمه كاد وان اذارد المال من
 ايدى القطاع لاشئ له لما قلنا رجل ارسل صيدا اودية فله ان يسترد عن اخذ الا
 ان يقول عند التيب جعلتها لمن اخذها وان اختلفا فالقول قول صاحبها مع يمينه
 البعير المذبوع في طريق البادية اذ لم يكن قريبا من الماء ووقع في قلبه ان صاحبه
 فعل ذلك لا باس به لانه اباحة للناس بالاخذ والاكل لان الثابت بالدلالة كالثابت
 بالصرح ولا جعل لمن قال نعم حين قال سيد ابق له اذ وجدتم فخذ لانه التزم الامانة
 وفعل ما التزم ويسقط الجعل اذا وهب المولى الا بقى للفراد قبل القبض منه لا بعد
 ولو كان مكان الهبة بيع كان له يجعل في ثمنه وللمو واسترداد الوديعة ممن وجدها
 في يده بعد الفقد دون الملتقط لان الثانى في حق اللقطة كالاول وهلاك اللقطة
 من غير حسبها لا يمنع الرجوع بالنفقة على صاحبها اذا كان الاتفاق بامر الحاكم

المؤند

الملقط اذا امر بختان الصبي فملك يضمن لانه ليس له هذه الولاية اذا ترك الملقط
 الاشتهاد عند اول من لقبه فهو ضامن ولا يصدق لقطة ذي بل يوضع في بيت المال
 للنواب لانه ليس من اهل الصدقة **كتاب المفقود** ح سم وياخذ المفقود بعد
 حيره اى رجوعه زوجية ولدها من غيره وفي المغنى قال ابو حنيفة رضى عنه النفي
 بالكذب احق بالولد لقيام فوارثه وهما يعارضان بان الثاني صاحب فراش حاضرا
 والفساد لا يخل به كالتي زوجها بغير شهود ودخل بها في الوقعات رجل غاب عن
 امراته وهي بكر او ثبت عشر سنين مثلاً فتزوجت وجاءت بالاولاد قال ابو حنيفة رضى
 الاولاد من الزوج الاول حتى جاز للزوج الثاني دفع الزكاة الى هؤلاء ويجوز شهادتهم
 له وروى عبد الكريم الجرجاني عن ابي حنيفة رضى عنه ان الاولاد من الثاني رجع الى هذا القول
 وعليه الفتوى لان هذا امر قبيح وسياتي في باب كل واحد من كتاب الدعوى ك
 بعد اربع اخذ من عدد شهر الايام من السنين اخذ من مدة العنة عملاً بالشبهين
 وهو الظلم بالامسالك بغير معروف واختيار الطول المدة نظر الجانبين بانت بينونة
 موقوفة بنفريق القاضى كما في العنة لزيادة مشابهة في العذر وبعد قدر عنة
 الوفاة من وقت تفريق القاضى من الوفاة اى الرجال الوافين في زعمها فانها تنفرت
 من الجاني الغالب بانت اى صارت ببينونة قطعية زالت التوقف فلا يكون له عليها
 سبيل كذا في الشرحين وفي المبسوط فان جاء زوجها الاول فعنده بالخيار ان شاء
 تركها على الثاني واخذ منه المهر وان شاء فسخ نكاح الثاني وتزوجها وقد مر بعض الكلام
 في باب كتاب الطلاق **كتاب جعل الإيقاع** سم من رد المورث عبد او وصل وجاءت
 قبل القبض فاجعل بطل من رد عبد المورث اليه وهو من يستحق الجعل بالرد

جواب مالك

مقالة النعمان

بان لم يكن ولد ولا احد الزوجين ووصل الى مصر مالك العبد فمات اى المورث
 قبل قبض العبد فاجعل بطل كوت العبد وعندهما له الجعل في حصة بآ
 الورثة بمنزلة الاجير المشترك اذا عمل لمورثه ثم مات قبل التسليم اليه بدون
 مولى اى بعينه بلا انتظار الى حضوره كما يقطع باقراره عند غيبة المولى لانه
 بمنزلة الحر في حق الحدود ولما ان البينة قامت على المولى ايضا فشرط حضوره
 لا مكان ان يدعى شبهة مانعة عن قبول الشهادة بخلاف الاقرار فانه لا يمكن
 فيه الشبهة او رده ههنا لاحتمال ان يكون الغيبة عن المولى بالاباق في العبد
 للضرورة المحوجة الى الكتاب لغلبة الاباق فيه كالدين والمغضوب والنكاح
 لا كالاته وسائر المنقولات بالرد اى برد الكتاب لوجود الاشارة اليه عند الدعوى وصورة
 الكتاب ان يقيم المولى شاهدين عند قاضى بلد على ان العبد المحبوس عند فلان في بلد كذا
 مملوكه مبنيا حليته وصفته وقامته فيكتب القاضى بطلبه الى القاضى الذى جسر
 العبد في بلده ان فلان بن فلان وفلان شهدا عندي بان عبد فلان اسمه كذا و
 حليته كذا وقامته كذا البق منه ويعلم شاهدى الطريق ما في الكتاب الى المكتوب
 اليه يحضر العبد مع اخذه وحابسه ويشهدان بالذين حضرا مع الكتاب اعني شاهدي
 الطريق بان الكتاب كتابه والختم ختمه ويشهدان بما فيه فاذا قبل شهادتهما ثبتت
 عدتهما عنده ففتح الكتاب فاذا وافق وصف العبد بما في الكتاب دفع العبد الى المدعى
 واخذ منه كفيلا بنفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتم رصاص حتى لا يتعرض له احد
 في الطريق بدعوى السرقة وغيره ويكتب جوابا لذلك ويعلم في شهود الطريق ايضا ما
 في الكتاب فاذا بلغ كتابه الى الكتاب الاول وشهد شاهدان انه كتاب ذلك القاضى

بان لم يكن

وختم امر المدعي حتى يقيم بنية اقامها اول مرة فاذا شهد بمعاينة العبد انه عبد
المدعي وملكه يكتب جوابا يحكي الامر على حسب ما جرى عنده ويشهد شاهدين
ايضا على كتابه وختمه وبعث العبد الى ذلك القاضي فاذا وصل الكتاب اليه قضى
على من كان العبد في يده وحسبه بحضرته بانه عبد المدعي وملكه وبراء كفيله
فهذه صورة كتاب القاضي الى القاضي في العبد الايق عند ابي يوسف وعندهما فيما
يجوز كتابه القاضي الى القاضي كذا في المصنف **س** يكمل الجعل لمن يقوم بنصفه
ولا يحيط درهم بنصفه اي نصف الجعل وهو اربعين درهما في الرد من مسيرة
ثلاثة ايام مثل ان يقوم بقدر الجعل كصدقة الفطر لانا المقادير انما تعرف بالشرع
وقد ورد بذلك القدر بلا فصل ولا يحيط درهم اي من قيمته وعبارة المختلف
وهي قوله ينقص من الجعل درهما محمولة على هذا نظر الى فعليله بان وجوبه يثبت
احياء لحقوق الناس نظرا لهم وليس من النظر ايجاب اربعين رد ما لا يساوي ذلك
اذ تقدير كلامه ينقص من الجعل درهما من قيمته على طريق الاختصاص اى يجعل
الجعل ناقصا من قيمته قدر درهم غايته انه لم يتعرض لتقوم بقدر الجعل
وليس بالواجب جيل الايق بالرد الا باشتراط سابق لانه تبرع كما في درضال
لنا اجماع الصحابة على اصل الوجوب وان وقع الاختلاف في تقديره باربعة اوبان في
عشر اوبدينار وللعقول وهو الاداء الى ضياع اموال الناس لعدم الرغبة في الرد
بلاشئ نحو ما قال في اللقطة بخلاف الضال فانه طلب باب المولى وما هرب وولى
ثم انه انما يستحق الجعل عندنا اذا شهد على انه اخذه ليرده على مالكة ولم يستعمله
في حاجة نفسه فلو استعمله في الطريق ثم ابق منه بضمن كذا في القنية

اختلاف الطرفين

جواب الشافعي

كتاب الغصب عند فركته الاصل ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطله ضمن
وعند الشافعي على العكس فالزوايد عندنا امانة لعدم ازالة اليد المحقة لعدم ثبوت
يد المالك عليها وهذا لان الواجب ضمان جبر والجبر انما يشرع عند النفوت وعنده
مضمونه لوجود اثبات اليد المبطله والضمان حكم لازم للغصب واما الماثم فانهما
يكون عند العلم **س** وقد مر مسألة كسر المعزق في كتاب السرقة لا يضمن الزيادة
المنصلة بالبيع والتسليم فاحفظ مسألة لا يضمن اي لا يضمن الغاصب للمالك
للمصلحة بان زاد المغضوب خيرا في يد الغاصب لانه اوصف فلا يقبل ما بشئ من الثمن فلم
يرد عليها البيع كما اذا لم يسلم كذا في المصنف وفي المختلف لانه لم يخرجها من ان يكون
منشغعا بها في حق المالك لكونها ممنوعة عنه يمنع الاصل فلم يكن مستهلكا حقه
فيرجع هذا الى قولنا لم يوجد فيها ازالة اليد المحقة بخلاف المنفصلة فانها مقصورة
بالبيع لان في مقابلتها حصنة من الثمن ولان مسلم الامانة الى غير المالك بمنزلة المودع
وقال للمالك ان يضمن الغاصب قيمته يوم التسليم واجمعوا على ان له تضمين قيمته
يوم الغصب ويكون البيع جائزا او الثمن للغاصب وله تضمين المشتري قيمته يوم التبرع
ويبطل البيع ويرجع بالثمن على الغاصب وهذا كله بعد الهلاك واما اذا كان المغضوب
قائما اخذه صاحبه ولو اهلكه الغاصب ضمنه مع الزيادة ولو هلك ضمنه دونها
لا يغرم الاطراف من يملكها ان امسك الجثة من يملكها الاطراف اي العينين
واليدين ونحو ذلك لا كما في غير واحدة وغير ذلك ولا كما في تحريق الثوب لانه هذا
ضمان كل البذل لانه بقدره فيؤدي قوله الى الجمع بين البذل والبلد منه في ملكه
فتضمن الاطراف يزول الجثة عن ملكه وفي الوقعات رجل فسق بمنى عبد ثم قطع يده

مقالة النعمان

نخر كان على الفاقى عند أبي حنيفة رضى ما نقصه وعلى من قطع اليد نصف قيمته
مقفوا العينين وهذا استحصان والقياس ان لا يكون على الفاقى شئ ويقرّب من هذا
قوله في السير عبد لنا في سيرهم قد ملكه بعض الفزاة البيت ان السواد موجب النقصان
وهو خلاف ما اثر الالوان ان السواد اذا صبغ العاصب الثوب اسود موجب النقصان
كخر يقه اشارة الى خيار المالك بين تركه للغاصب وتضمن قيمته ابيض وبين اخذه
وتضمن النقصان على ما صرح في شرح الطحاوى وذكر في الايضاح ان له يتضمن قيمته
ايض واخذه ولا شئ للغاصب وعندهما موجب الزيادة فله يتضمن قيمته ابيض واخذه
وغرم ما اذا صبغ فيه وهذا اختلاف عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان صاغها
بان ضربهما انية او اتخذهما حليا فياخذها المالك ولا شئ للغاصب وقال لا يملكها
الغاصب وعليه مثله لان حق المالك ينقطع اذا احدث الغاصب في المغصوب صنعة
منقومة وصبر حق المالك هاك من وجه وهو يقول لا يتحقق هذا المغنى في مال الربوا
العدم اعتبار الجوده والصياغة فيه حتى لا يتضمن الكاسر نقصان كسره لان معنى الغير
يتبدل بالصنعة وهو الثمنيه وكونه موزونا بخلاف الحديد فان تقوم الصنعة معتبر
فيه نحو اعتبار نقصانها وعاصب دايع جلد الميتة لا يمنع المالك عن قبض ذهب
وفضة صاغها من اغضب ودائع المغصوب بالمقوم اذا هو استهلكه لم يغرم
المغصوب بالمقوم نحو الفرط والعفص لا كدعيه بالقيمة له نحو التراب والشمس اذا هو
استهلكه كلاكه وكبقاء حيث لا يملك ان يتزل على الغاصب ويضمن فيه جلد كذا في شرح
المجمع لا كاستهلاك غيره وجعله فروا استهلاك كذا في التبيين وفي النهاية لا شئ فيه عليه
الا ان يكون جلد زكية فيجب عليه قيمته يوم غصبه لان الاصل وهو صنعة الغاصب

غير مصمون وهو منقوم باستعماله ما لا منقوم ما فيه والجلد لا يفارقه تبع له في
حق النقوم كذا في المصنف والنظم يوافقه في الاطلاق وفي المختلف بضمنه المالك قيمته
جلد طاهر اى ذكى او ياخذ الجلد ويضمن له ما زاد الدبغ فيه وله حبسه لاستيفاء
حقه فلو هلك بعد حبسه سقطت قيمة الزيادة واذا هو استهلكه لم يغرم عند
لانه محبوس عند بديل استحققه على صاحبه فيكون مضمونا به لا بالقيمة كالبيع في
يد البائع مغصوبه ردت لا كالحرة فمات بولد بان ماتت في النفاس والحال ان الحمل
حصل حال الغصب اى في يد الغاصب من الغاصب او غيره بعد ان كان بالزنا لم يبر
برد الغاصب عن ضمان قيمتها يوم علفت كما لو حبنت في يده قد فعمها المولى الى ولى
الجنابة لا كما لو جلدت عند المالك بزنا عند الغاصب ويضمن النقصان اتفاقا بموتها
عند المالك بجمر عند الغاصب لان هذا اداء قاصر يمكن ان ينقلب كاملا فيكون موقوفا
الى ان يبرأ من الشغل فينقلب كاملا مبرئا عن الضمان او يثلف ويتقرر القصور
والضمان واما الجلد الواقع فغير الجلد الذى وقع الزنا سببا له شرعا لان ذلك
غير يثلف ثم لما فهم من عبارة النظم عدم برأته عن ضمان قيمتها لزم ان يكون قولها
البراءة عنه موافقا لما في المختلف باعتبار زوال عيب الحمل بالولادة وعبارة للمجمع
والقاضى خان وقال عليه ضمان نقصان الحمل باعتبار بقاء اثر العيب لكون الولادة
بسبب الحمل لو ركب الخمار للغير اعلم ما لم يحول موضعا لم يغرم وفي الواقعات
رجل ركب دابة لرجل غير اذنه ثم نزل فماتت اختلفت الروايات والصحيح ان على
قول أبي حنيفة رضى عنه لا يضمن حتى يحولها عن موضعها لان غضب المنقول
لا يتحقق الا بالنقل وفي القنية لوسا قاتان الغير من موضع فذهب معها الجش

ثم اتى بها الى ذلك الموضع فجاء معها المحش واكله الذئب بضمن وثبت بهذا انه قد يصير غاصبا وان لم يوجد منه فعل في الغصب ولو كان ذلك بحول بقرة فيبس لين ام بضمن نقصان البقرة ومسا في الفوائد ما يخالفه وذكر ان المحش لو كان يتعرض في الذهاب والمجي في الطريق بضمن ولا فلا **حس** وبضمن المراء بغصب الدار وحق فعل الغصب بالعقار بغصب الدار بان دخلها بغير اذن صاحبها ووضع متاعه فيها ثم انهدمت وحق بفتح الحاء اي ثبت في العقار اشارة الى ان الكلام غير المنقول والمحول بناء على ان الغصب المستلزم للفرم انما يتحقق بالنقل والتحويل عندهما لان ازالة يد المالك انما يكون بذلك فيكون هذا تصرف في المالك لا في المحل بمنزلة تبعية المالك عن مواشيه وتلفها بعد وهو يقول ازالة تعتبر من الوجه الذي يعتبر الثبوت واعتبار الثبوت كان من حيث الاشفاق وقد زالت ثبوت تلك اليد بمحدث ثبوت يد اخرى من تلك الحيشة لوقال من سرق لم يتبع ذاليدان ان اثبت ملك المودع سق كقوله غصبت كلاهما على ما لم يسم فاعله لا كقوله سرقته او غصبة لم يتبع القائل المدعي ذاليد المدعي عليه ان اثبت ذواليد بالينة ملك المودع اي ايداع غائب او اعادته او جارتة او رهنه او قال غصبه منه لا كقوله تبعته منه كدعوى للدعي ابتياعه من فلان الغائب ودعوى ذى اليد اخذه من فلان ذلك باحد هذه الوجوه المذكورة فحينئذ دفع الخصومة بلا بينه الا ان يبرهن المدعي على توكل الغائب المذكور اياه بالقبض لمحمد انه لم يدع فعله لهما الظاهر انه ادعاه لا يحتز عن كشفه لانه لاحسبة فيه واما ادعي انه ملك وادعي ذواليد اخذه من فلان الغائب باحد الوجوه المذكور فقال ابن ابي ليل يندفع الخصومة وان لم يبرهن وقال

فتاوى عالم الزمان

ابن شبرمة لا تندفع وان برهن وشرط محمد في الاذفاق كون ذلك الفلان الغائب معروفا الاسم والنسب ولم يشترطه ابو حنيفة وشرط ابو يوسف كونه غير متم بالاحتيال لان الختال قد يدفع ما في يدك الى من يد يد السفر والغيبة ثم يأخذ منه لدفع صاحب الحق بذلك الحيلة ثم ان حق مسئلة الكتاب كتاب الدعوى والسرقة ولكن ذكرنا هنا اتباعا لما اخذ الكتاب وقد ذكرت فيه هنا استطراد او سياتي المسئلة الاخيرة فجاب كل واحد في كتاب الدعوى مع التقدير والمسئلة الاولى في الودعة بلا فقر غير يجوز عتق ممن غصب عتق المشتري اي اعناقه العبد المشتري من الغاصب لا كبيعته من اخر ولو من الغاصب لا ينفذ البيع الاول ولا الثاني لما عرف في البيع الفاسد انه اذا وصل البيع الى البايع باى وجه وحيل يفسخ البيع اذا جيز البيع والثاني اضطرب اي اذا اجاز المالك بيع الغاصب لا كاداء الغاصب الضمان لان العتيق يتوقف ضرورة توقف المالك فاذا تم الملك باجازه المالك وزوال توقفه نفذ من حين العقد فدفع العتق لصا دفته الملك واما في صورة الضمان فيثبت ملك المشتري من جهة الغاصب وملك الغاصب يثبت بطريق الاستناد فكذا ملك المشتري والسند ثابت من وجه دون وجه ولهذا يملك الغاصب بعد الضمان اكسابه دون اولاده والمالك الناقص كفي لنفوذ البيع دون العتق كلك المكاتب ومحمد لا يقول بتوقف العتق لقوله عم لا عتق الا فيما يملكه ابن ادم سم لواقف الذي خرم مثله لا كما لواقف المسلم خرم الذي ابتداء يبرء ان اسلم بعد فعله ان اسلم المثلث كاسلام صاحب الخمر لان الاتلاف انغقد موجب للخمر ولا يمكن تسليمها لان السلم ممنوع عن تمليك الخمر وتملكها ولا يرى محمد براءته بل كل حكمي عن شيخه مقالة يوجب عليه قيمة الخمر اقامة للبدل مقالة

اختلاف الطرفين

اختلاف الآخرين

عند تعذره ومن يشق زرق حرم مسلم يجوز فيه الحركات الثلاث لم يكن في الزرق ضمان
 فأعلم لانه من ضرورات الامر بالمعروف ككسر المعارف والفنوى ايضا على عدم الضمان
 وفي الوقعات مسلم له خمر ايضا عند محمد وعند ابى يوسف يضمن فان كان الخمر
 في جانب في بيت مسلم يريد ان يتخذها خلافا فليس يضمن الخابية ولو كانت الخمر لمشارك
 فشوقها لا يضمن الخمر ولا زرق في خول ابى يوسف اذا حملها للشرب لان فيه اظهار
 الفساد وعند محمد يضمن الزرق والخمر تقدير الكلام وليس للمالك اخذ الغاصب يدفع
 جعل بالابق واجب بدفع جعل واجب في الاباق بان ابق العبد من يد الغاصب
 فرد على المالك لا يرجع بالجعل على الغاصب كغير الواجب بان يستعين باحد على رده
 او يكون الراد اخذ لا للرد بطريق الغصب ثم رده لا كالدفع والغدا بمنجاة هذا الغاصب
 لان الجعل بمنزلة الاجر فيكون على من كان العمل له لو برهن الغاصب ان المقتضب مات
 للمالك والمولى قلب اى برهن انه مات لدى الغاصب فالقلب اولى والضمان قد وجب
 اورد هذا في الامالى وكتب والضمان قد وجب على الغاصب مثبنا لحدوث سقوط الضمان
 على الاصل الذي هو ثبوته **ح** رسم لو غصب المثل ثم انصرما فالواجب القيمة يوم الخفض
 لو غصب المثل نحو البر والشعير وفي كون اللبن والاجر مثليا روايتان عن ابى حنيفة رضى
 ولا برسيم مثلي ينبغي ان يكون من ذوات القيم ولو اختلف مستومة للغنل يضمن قيمته
 والغزل مثلي مصبوغا كان او غير مصبوغ وقال صاحب مينة الفقهاء وفي كون الغزل مثليا
 روايتان كالبرسيم والسلج مثلي والفحم مثلي والتراب من ذوات القيم وقيل مثلي والديس مضمون
 بالقيمة لتفاوت صانعيه في الخدمات ولا يجوز جعله اجرة في الاجارة ومنهم من اعتبر مثله
 حتى جوز استقرضه والعصير مثلي والمخلوط من المحبوب قيمى وفي شرح الطحاوى كل مزون

مثلي

مثلي قال صاحب الخلاصة فينبغي ان يكون اللحم مثليا والعنب مثليا والكواعد
 والبن والجند والماء مثلية وفي اللبن روايتان واللحم المطبوخ والالية فيميان وفي القيمي الواجب
 القيمة يوم الغصب اجماعا ثم انصرف جنسه عن ايدى الناس بعد هلاك الغصوب
 بحيث لا يوجد ثمن رخيص ولا مال وقيل انقطع عن الاسواق يوم اخضع الى المالك
 والغاصب لان وجود الجنس قبله ممكن وانما يضطر القضاء الى انتقال الحق الى القيمة
 ويوم غصب العين عند الثاني نظر الى السبب وحالة الفقد لدى الشيبان لان حقه
 انما ينقل الى القيمة يوم الانقطاع فيصير يومية بمنزلة ما لا مثله **ع** زوايد
 المعصوب في الضمان منصلة نحو السمن والجمال وزوال بياض العين او مفصلة
 نحو الولد واللبن والصوق وعندنا هي امانة ان هلك عند الغاصب من غير منع
 ولا منع لا يضمن وقد مر بعض البيان والنقد في اول الكتاب وهكذا منافع الاعيان
 المملوكة مضمونة باجر المثل بالغصب والاتلاف تعطيلا واستعمالا كما اذا غصب
 غير مملوك نحو حر او زنا بجمرة طوعا او شتم رائحة الطيب لانها اموال منقومة حتى يضمن
 بالعقود كالاعيان قلنا لان سلم انها منقومة اذ ليس لما لا يبقى زمانين صفة القوم
 فلا مماثلة بينهما وبين الاعيان فلا يجري ضمان العدو ان الذي هو مقيد بالمثل بالنصر
 بخلاف العقود لان للرضا اثر في ايجاب الاصول والفصول حتى يجب المال بالشرط مقابلا
 بغير مال يجوز بيع عبد قيمته الف بالف وشئ من ذلك لا يثبت بالعدوان على ان قلنا
 ان المنافع منزلة منزلة الاعيان في الاجارات لمكان الضرورة وعلل في المختلف بانها
 حدثت في يد الغاصب والحصول في اليد سبب للملك فلا يضمن من ملك نفسه
 بمنزلة نحو السنا بل وقشور الزمان المنقطة بغير اذن صاحب وان كان للمالك

جواب الشافعي

لدى بحث كل واحد نحب

استرداد العين حال البقاء وهذه المسئلة على اربعة اوجه العين بالعين مضمونة
اتفاقا والمنفعة بالمنفعة غير مضمونة بالاتفاق والعين بالمنفعة غير مضمونة
اجماعا وانما الخلاف في المنفعة بالعين الاول اى المالك الاول لان الغاصب مالك
ثان عندنا كذا في المصنف ويحتمل ان معناه المنصرف الاول حتى يستقيم على مذهبه قال
الرجحان في الذات اول من الرجحان في الحال المتبوعة الذات وتابعة الحال وقلنا القائم
من كل وجه وهو صنعه الغاصب وان كان تابعا اولى من الغائب من وجهه وان كان
اصلا متبوعا وفي المختلف لا بد ان ينقطع حق احدهما صيانة للآخر وقطع حق
المالك اولى لانه يعوض فيملك الغاصب حتى يجوز تملكه من غير منزلة المقبول بالبيع
الفاقد ولا يحل الانتفاع بالقبض القاضى بالضمان او بآدائه استحسانا ووجهه
قوله عم اطعموها الا ساوى في حق الشاة المذبوحة المصلية بغير رضا صاحبها
واضافه فتح باب الغصب وتقوية داعى الفساد وترسية مادته على الجهلة الذين
يغدون بحل الماكل ويغفلون عن تبعات المظالم وفي قول الحسن وزفر وما روى
الفقيه ابو الليث عن ابي حنيفة محل وهو القياس حتى قال لقم عند المصنف حرام
يكون عند الابتلاع حلالا ووجهه ثبوت الملك المطلق للنصرف لعل هذا من سعة
رحمة الله وتوسيع دائرة الشرع خصوصا في الرمان الذي كثير فيه افضاب الحرام
من ايدى الظلمة على ايدى الخواص والعوام وغلب فيضان الفضية المضروبة دراهم
خرانتهم والناس بمنزلة المضطرين في تناول فان ابا حنيفة رحمه وان لم يقل بان
الضرب اهلاك الا انه قال واخلف في الدراهم استهلاك والطحن لا يقضى حق الاول
كذلك جعل الساج جذع المنزل وشئ شاة غيره بعد ربحها وغرس غصن غيره

فان

فان جعل المنقول غير منقول بالتركيب بغير المنقول الى ان يثبت فيه الشفعة تغيير
وفي الزخيرة هذا يعنى انقطاع حق المالك عندنا اذا كان قيمة الساج اقل من قيمة البناء
ونظيره مسئلة الدرة والبطر والكبش والذن وفي النهاية وعلى هذا الاعتبار البناء والقر
عند لزوم نقصان الارض المغصوبة بالتفريق بالضمان اى عند تقدير الضمان على الغائب
وعندنا تلك بالغصب عند اداء الضمان بالقضاء او الرضا من وقت الغصب كمالا يجمع
البذل والمبدل منه في ملك شخص واحد يحتمل ان يكون المراد به عند الضمان ولهذا ذكر في
المختلف تارة بالياء وتارة بعند وغلط صاحب المصنف التقدير المطابق بالياء فانما
افادة الاقتصار وفيه نظر لانه لا يلزم منه الاختصار ولا الظهور ولا يلزم من طريق
الاستناد المخطور وثمره الخلاف تظهر في نفاذ بيع الغاصب المغصوب قبل الضمان ولا
كسبه له وظهور الغائب حقه له دون المغصوب منه عندنا خلافا له قال ان العدو المحضر
لا يصلح سببا للنعم والملك وهذا مثل حرمة المصاهرة بالنزاهة والرخصة بسفر العصية
وملك اهل الحرب اموالنا بالاستيلاء قلنا ينضرر المالك بنقص منافع الملك وينضرر الغائب
بالضمان فيجب دفع الضررين بملك المالك الضمان والغاصب المضمون فلا يكون الملك
مقصود بالغصب حتى يرد ما قال بخلاف المدبر واد الولد فانها لا يفيضان القتل ويضمن
الحق مسئلة الطحن والساج بهذا الاصل فنقول لا يجعله سببا للملك من حيث مخطو
بل من حيث احداث الصنعة وهو شروع في نفسه وانما حرمة لمعنى غيره وهو انه جعل
مال الغير له فاشبه الاحتطاب والاصطياد بفاس الغير وقوس الغير ولا يصير
بالضمان ما ضمن ملكا لمن ادى الضمان فاستثنى وغاصب الشئ اذا ما اطعمه ملكه
وليس ندرى غرمة اذا ما اطعمه ملكه فاكله او كساه فلبسه حتى افناه غرمة اى المالك

الغاصب لانه ليس باداء مأمور به بل غرور نظرنالى وصول ماله اليه وهو اداء حقيقته
وسياقى وضع الثوب في حجره وهو لا يعلم انه ثوبه عن قريبان شاء الله تعالى وما على
المسلم غم وان ذبح خنزير ذمى او اخرج سفع سفع اى سفك كاتلاف مية وكما في السلم
لانهم اقباع لنا في الاحكام لنا قوله عم اتركوه وما يدنيون فيكون بمنزلة كالح المشتراك
وطهين لا يبرأ الغاصب عن نقصانها اى عن ضمان نقصان الامة المخصوصة بالولادة
وان وفى الموجود في ضمانها اى جبر نقصانها وهو القياس لان الولد ملكه ومافات من ملكه
لا يجبر به كما اذا اخصى عبد غيره فازداد قيمته حيث ياخذ صاحبه او يضمن الغاصب
قيمه غير خص قلنا ان سبب الزيادة والنقصان واحد وهو الولادة فلا يظهر نقصان
نظيره ان البيع بقتل البيع عن تلكه ويدخل الثمن فيه فلا يعد نقصاناً حتى لو شهد على
بيع شئ بمثل القيمة ثم رجعا لم يضمننا شيئاً والزيادة في المالية انما تحقق برغبة العامة
وانما يرغب في اخصى بعض الجاهل لفسادتهم بعجزه عن فعل الفحل وعدم مبالاةهم بحرمه
دخوله على غير المحرم من النساء **ك** وقال في غضب الثياب والنعم ونحوها مثلها
دون القيم ونحوها اى مما لا مثله من جنسه لان ضمان العدو ان مقيد بالمثل
بالنصر والمثل المطلق ما يماثله صورة قلنا القيمة هي المثل العدل فيما لا مثله ولا اعتباراً
للصورة للاختلاف في المالية **د** وبراء الغريم عن الدين وهبته منه بسماع وموته براء
مطلق فليس له ان يرجع به عليه عند ظهور جبوته اذا امتنع رب الثوب الذى اسهله ولعد
فما بقيته ان لقبيل قيمته او يجعل في حل يرفع الامر الى الحاكم حتى يجبره على القبول وان
يرفع فلا يبرأ الا بالوضع في يده او حجره ولا يبرأ بالوضع بين يديه لان الواجب في باب
الدين القبض لتحقيق المعاوضة والقبض لا يحصل الا بذلك والواجب في الوديعة

وعين

وعين للغصب الرد وهو تحقق بالتولية وهي تحصل بالوضع بين يديه ولو وضع
الثوب للغصب في حجر الغاصب منه وهو يعلم بالوضع لكن لا يعلم بانه ثوبه المختار انه
يبرأ عن الضمان اذا لو اطعمه الغاصب بالغاصب يبرأ وان كان لا يعلم وفي القنية نقلاً
عن صاحب المحيط غضب خطبا واستاجر الغاصب منه فاقدها في قدر الغاصب
ولم يعلم الغاصب منه بانها خطبة فالقياس ان يبرأ كما لو غضب طعاما فاطعم المالك
قال صاحب منية الفقهاء في الاصل تلفه المالك في مقصوده ولا كذلك في الفرع
فاfter قارجل قلع قال فمن ارض اجل وغرسها في ناحية اخرى من تلك الارض فكبرت فنى
للغارس وعليه قيمتها يوم قلعها لان الشجرة حصلت بصنعه ويؤمر الغاصب بقلع
الشجرة فلو كان القلع بضر الارض يعطيه صاحبها قيمتها مقلوعة وظلامة الكافر
اشد من ظلامة المسلم لانه من اهل النار ابدأ ويقع له التخفيف بالظلامة التي
له قبل الناس ولا يرجع ان يتركها والمسلم يرجع منه العفو فاذا اخاصم لا وجه ان يعطى
ثواب المؤمن ولا وجه ان يوضع وبال كضره على المؤمن من فتعين العقوبة ولهذا قالوا
خصوصية الدابة على الادنى شر لهذا ومختار الاقوال المفتى به ان لا يضمن مخرج دابة
الغير من زرعه بل ارفع الامراء صاحبها ويضمن بالسوق تعبر الاخراج سواء كان
لاجل التباعد عن الذرع او لم يكن وكذا الراعى اذا وجد البقر بقرة عربية فطردها
قدر ما يخرج من الثلاثة روى عن جرير بن عبد الله الجلي انه راح مسرعة فوال فيها
لغيره فطردها وقال لا ياوى يعنى لا يسلك الضالة الا الضال ودافع مال الغير
الى السلطان بنهيد يد خلا من الا ان بخلاف تلف النفس والعضود مخرج دابة اظن
في بيته بغير اذنه غير ضامن بخلاف الثوب ويسقط الضمان بالقيمة عن هادم

جواب امام مالك

انقروا

بحداد وفاق الثوب ذابني وخاط كما كان اولا قبل الخصومة رجل غصب طاحونة
وجرى ماءها في ارض غيره بغير عيب نفس صاحب الارض لا يحل للمسلمين الانتفاع
بهذه الطاحونة اذا علموا بذلك لا تخنوا ولا اشرا ولا اجارة ولا عارية وما دام دارض
امرهم لقطع الطريق عن دار نفسه ضامن غيره اثم كقاتل الحمل الصائل واكل طعام
الغير عند الاضطرار وليس لها ان تاتي من ان يقيم مع الزوج في ارض السلطان وان تاكل
من عطايه من قبل السلطان لان ذلك نشوز وهو عليها حرام والا اثم على الزوج اذا
لحق من غصبت منه سفينة او دابة وسط البحر او للغازة المهلكة لا يسترد بل يواجر حتى
يهلك الغاصب ويحصل رعاية الحقيين من الجانبين وخرس الغريم من يد صاحب الحق
يعذر ولا يضمن رجل سرق مال احد فقدم وهو يخاف من ان يعاقبه ان اخبره به الا اثم
بترك الاخبار ولكن يوصل اليه حقه لا بطريق الاخبار بل بطريق اخر الحال اذا تبطل بلا
ضرورة في موضع مغلب فيه الامطار والسرقة يضمن ما ضاع من المناع ونصيب
الأكرة من الارض الجزروهي التي لا يعرف لها مالك واكثر ما يكون بين القريتين لا يعرف
انها من هذه او من تلك يطيب لهم اذا اخذوا بزراعه او اجارة من السلطان وكذا الاشجار
لان التدبير في معاملتها الى السلطان وصار بمنزلة ارض بيت المال هذا نصيب الأكره
واما نصيب بيت المال فينبغي للسلطان ان يصدق به فان لم يفعل فلا اثم عليه اثم
ذكرنا طريق الحكم واما طريق الاحتياط فيا روى عن خلف بن ايوب رحمه الله انه كان
لا يأكل من الطعام بسلخ الابوقت يساج له الميتة وكان لا يأكل قدر الشبع لان السلطان
اخذ ضياع علي بن عيسى لنفسه لكن في هذه الزمان الاجتناب عن هذه الشبهات فلما
يمكن كذا روى عن مكى بن ابراهيم انه سئل عن هذه الشبهات فقال ليس هذا زمان الشبهات

مظن من هذا زمان الشبهات

ان احتبنت ما عاينت من الحرام كالك زق انفتح او انفق فحضره رجل ان اخذه وتركه
وصاحبه تمايب يضمن والا فلا وكذا الحكم في الساقط من كم انسان نقض تاليه حصير
او تركيب سلم او سردسيران امكن اعادته الى حاله بلا عيب ونقصان امرا بالاعادة والا
فبالضمان واخذ النقص ولو امكن بالعيب والنقصان امرا بالاعادة وضمان النقصان رجل
هشم ابريق فضة لرجل ثم اهتم ثانيا برى الاول عن الضمان ويضمن الثاني مثله
وكذا الوصت على خبطة ماء ثم صبت عليها ثانيا ماء ثانيا وزاد في نقصانها برعى الاول
ويضمن الثاني قيمتها يوم صبت الثاني لانه لا يمكن لصاحب الابريق والخبطة ان يرد
الابريق والخبطة الى الحالة التي فعل الاول ليضمنه المثل والقيمة فلو ضمنه ضمان النقصان
كون بواقول فعلم من هذا ان الخبطة المبولة من ذولت القيم دون الامثال كما ان
المخلوطة بالشعير كذلك وخارقا الصك يضمن قيمته مكتوبا في قول اكثر المشايخ وهو
المختار ومنهم من قال يضمن على قدر ما ينفع به صاحبه وكذا دفتر الحساب رجل جلد
في الطريق فوقع عليه ماز ولم يصره فمات الجالس لاضمان على الماز الواقع لانه ماذون بالمز
بان الراي للقاضي ويملك الغاصب بطبخ اللحم وطحن البر بالضمان وحل له اكله قبل اداء
الضمان خلافا لهما وهذا مذكور في الوقعات نقلا عن نوازل الفقيه ابى الليث رجل دفن
في رثوب غصبه فلصاحب الثوب قيمته من تركته او من منبرع عنه وان لم يحصل له ذلك
فله ان ينبت قبل مضي ثلاثة ايام والترك افضل لدينه ودينه ولو نبش ووجده فاسلا
منقضا فله ان يضمن الدين كفنه لانهم صاروا نماصين ظهر بياض في عين عبد فيد
الغاصب فرد وضمن الارش فباعه المالك فزال البياض رجع الغاصب على المالك بما
ضمن من ارش العين ويضمن والكلب والقرد بالقتل دون الذئب والاسد ولو دفع

المطلوب دينه الى الطالب فقال انتقد فهلك حالة الانتقاد لا يسقط من الدين شيء
ولو لم يقل ذلك فدفع الطالب الى المطلوب وقال له انتقد وقال له انتقد فهلك في يد المطلوب
هلك من قال الطالب وسقط الدين وراش الماء في الطريق على سبيل الاستيعاب الزائق
به من حيوان او انسان ولو كان الرش بامر اخر فالضمان على الاهزو وواضع الخشبة على يد
داره في احد جانبي السكة بحيث لا يضر بالمادة ولا يضلح عليهم طريقهم برى عن ضمانه
ما نلف به ولو امر صاحب الحنطة بان يدخلها الطحمان في بيت الطاحونة فلم يدخلها حتى
ثعبت الدار بالليل فسرقت الحنطة من صحن الدار ان كان الصحن محوطا بحائط مرتفع
مقدار ما لا يرتقى يسلم لاضمان الطاحونة ولا فعله الضمان رجل انتقد دراهم غيره
ولم يحسن الانتقاد فلا يعرله ولا ضمان عليه اذا اجل المصوب منه المصوب للغاصب
وكان قائما يبرأ الغاصب عن ضمانه ويصير عند امانة لان كون العين مضمونة
فاذا ابراه صح بنى حائط في ارض غصبها من ترابها فليس له ان ينقضه اذا اخذ الارض
رهبها لانه لا فائدة له في النقص لعدم تصور نقل النقص والاضمان بكسر جوز فاسد ويمن
فاسد وستوقه من الدراهم رجذ زرع ارض غيره بغير امره ولم يثبت بعد فان شاربها
تركها حتى نبت ثم امر الغاصب بقلع الزرع لان التفريع الارض انما يحصل لذلك وان ثاب
اعطى ما زاد البذر فيها فتقوم الارض وليس فيها بذور وتقوم وفيها بذور كذا روى هشام
عن محمد وروى المصنف عن ابي يوسف يعطيه مثل بذره والخيار انه يضمن قيمة بذره
لكن مبذورا في ارض غير ان تقوم الارض غير مبذورة وتقوم مبذورة ببذر لغيره حق
النقص والقلع اذا ثبت ففضل ما بينهما قيمة بذره مبذورا في ارض نفسه كيف او مبذورا
نوظلة شارع الى طريق نافذ فمن خاصم فله قلعه ضارا كان بالقياس او لا في قول ابي حنيفة

لانه تصرف في حق العامة فلم ولاية النقص فان كان قديما فكذلك لان طريق العامة
ايضا قديم ولا ينصور الحق في طريق العامة رجل هدم بناء انسان قيمته مائة بغير ارضه
وقيته التراب المهذوم ثلاثون فربا الارض ان شاء ضمنه مائة والتراب للمادم وان شاء
ضمنه سبعين وليس للمادم من التراب المهذوم شيء وكذا اذا كسر غصنا من اغصان شجرة
لان هذا استهلاك من وجه وحكم الاستهلاك من وجه في الشرع هذا ويضمن البعنة
المقصوبة وفرخها الحاصل من حضانه دجاجة الغاصب له مطلقا وفي الوديعة
اذا وضعها تحت الدجاجة فكذلك وان حضنها الدجاجة من غير صنعه فلا ضمان
عليه والفرخ لصاحب البيضة قال الاخر احفر لي بابا من هذا الحائط او قال احفر لي
حائطي وكان مساكنا في تلك الدار او مستاجرا لها فحفر فاذا الحائط لغيره يضمن الحافر
ويرجع على الامر ولو لم يقل لم وحائطي او لم يكن ساكنا ولا مستاجرا لا يرجع ولو قال اشتري
عبدا بالف واشترى عبدا بالف من مال اودفع اليه الف او قال اشتري عبدا بهذه الف فاشتري
بكون العبد للامر ولو قال اشتري عبدا بالف درهم ولم يقل شيئا من ذلك ولا دفع اليه
فهو للوكيل ويضمن المأمور بالنظر الى الدرهم او القوس دون الغمز والقرع اذا غمز وترع
فاكسر الدرهم او القوس وكبر يدى الجارية المصوبة فاهلك نقصان دون القمار الامر
فتح باب الفقص او الاصبطل او الرزق والسمن جامدا وحل قيد العبد فخرج الطير والذئبة
او ذاب وسال السمن او ابق العبد لا يضمن عند ابي حنيفة روح لانه يخلل بين ذلك وسطة
لا يفعلها فلا يحال النلف اليه دابة دخلت في دار رجل فماتت فيها فاخرجها على صاحب
الدابة ولو ماتت في بيده فاخرجها على صاحبها ونزع على صاحب البئر ولا شيء على رجل
بعضا من قطار الابل لعدم تحقق الغصب وما نفع الماء لا يضمن اذا فسد لعدم السقي

التي بدرها في أرضه ثم التي غيره وقلب الأرض أوسق قبل ان ينبت البذر الاول فنبت
البذر ان فمأنت يكون للآخر عند ان ينفقه رضة عنه لان الخط عند استهلاكه وعليه
للاول قيمة بذره مبذور في أرض ملكه ولو التي صاحب الأرض بذرا ايضا بعد ما التي
الغاصب قبل ان ينبت فقلب الأرض أوسق فمأنت من البذر وكله له وللغاصب مثل بذره
مبذور في أرض غير ولمعرفة ذلك تفاصيل مذكورة في الوقعات ولا يبرأ ببرد ما غصب
من صحن لا يعقل اليه ولا باعادة سبع اخذه من ظهر دابة اليه وفي الصبي العاقل يبرأ
ما ذونا او غير ما ذون ولو استهلك ورد البذر لا يبرأ الا في الماذون وقطع يد اذابة
المأكولة استهلك من وجهه دون وجهه فيخير المالك بين تضمين الكل ودفع اللحم وبين
تضمين النقصان وامسأله اللحم وفي غير المأكولة استهلاك من كل وجه ففيه تضمين الكل
فقط وسرقين الانسان مضمون بالقيمة بالانلاف وما ربح عاصبا الحانوت بالنجارة فيه
يطيب له رجل دفع الى اسكاف خف لخر ذ فوضعه الاسكاف في حانوته الخارج وذهب
الى الصلوة وترك باب الحانوت مفتوحا من غير حافظ فسرقت الخف من الاسكاف كذا
ذكر في كتاب الغصب من الوقعات نقلا عن النوازل وذكر في كتاب الوديعه مسنه نقلا
من النوازل ايضا ان سوقيا قام من حانوته الى الصلوة وفي حانوته ودائع فضاع شيء منها
لا ضمان عليه لان جيران يحفظونه من غير ان يكون هذا ايداعا منهم رجل تعلق برجل
وخاصم فسقط عن التعلق به شيء وصاع ضمن المتعلق بخلاف قوط سقط من اذن امرأة
بخرق ذنها عند المشاهدة ويضمن القاتل ما ضاع من مال المقتول وثيابه بعد موته
عقيب ضربه ولو كان مكان الموت الاغناء لا يضمن ولا ضمان باخراج ثوب من حجرة من دار
ووضعه في حجرة اخرى من تلك الدار عند عدم نقصان الحجرة الثانية في كونها حرا بالنسبة

الى الاول رجل دفع قلنسوة غيره من راسه ووضع على راسه اخر وطرح الاخر من راسه
بحيث يراها صاحبها ويمكنه دفعها من ذلك الموضع فضاع الاضمان على الطارح ولا يضمن رجل
هدم دار نفسه فانهدم بذلك منزل جاره لا يضمن لانه غير متعدي لال دفع ثوبا الى رجل
على سوم الشر او نسبه وقد ادن له بالدفع للسوم لا يضمن ولا يضمن رجل اخذ عضاه
من بيتاع الخنزف لينظر فيها فوقع من يده فانكسرت لا يضمن ولو اصابته غصارات اخر
فانكسرت ضمن ما سوى المأخوذة قصارا ان ثوب رجل على الخنز كما يلف المنديل على
ما يجعل فيه وحمله الى موضع القصارة فسرق يضمن وان عقدت الثوب تحت ابطة
ودس فيه الخنز لا يضمن ولو امر حناط بان يحيطه له هذا الكرويا سقيصا فحاط قيصا
فاسد فاعلم فساد له وليس سقط حق التضمن ولا يحل رش الماء في الاسواق زائدا على
قد الحاجة وهي تسكين الغبار وقد مر الكلام في حق ضمان المتلف به رجل مزق شرب
غيره او القاء في الماء بامر ياتم ولا يغرم ومثلها الجوازات على الاشجار قبل تاهي عظمها
يضمن نقصان الاشجار باعتبار قيمتها مع الجوزات رجل دخل كرم صديقه وتناول
شيئا بغير اذنه ان علم ان صاحب الكرم لا يبالي به ارجوان لا يكون به باس لانه ما ذون
ظاهرا وله ما لا يجري الشبع في استعماله لا يكون استعماله غصبان من الضيف كرفع
المرات للتظرفيه والكوز بشرب الماء منه فلا يضمن بالضياح لوجود الاذن دلالة
ولهذا لا يضمن الشريك اذا طهر نجار شريكه بلا اذنه فمات النجار باكل الحنطة وكذا الاب
مع الابن والزوج مع الزوجة حتى لو ارسل جارا ينها في حاجة نفسه بغير اذنها وبقت
لا يضمن هدم جدار غيره يقوم الدار مع الجدار انها ودون هذا الجدار فيضمن فضل
ما بينهما وفي جدار المسجد يؤمر بشوقيه واصلاحه وقيل الموازنة بالقيمة او التقصا

في الجدار الخشب أو العنق وفي الحديث يومر باعاده وقيل يواخذ بالقيمة وقيل بالنسبة
بلا تفصيل وملق النجاسة في البئر خاصة يؤخذ بالنقصان وفي العامة بالزح ولو
العيب الذي ضمن نقصانه رجع بما ضمن ولو ادخل الحمار المغصوب في اصطبل مالكه وجرح
به فقال نعم ما فعلت لا يبرأ عندي حيفه لان الاجارة لا يلحق الافعال عنده ويبرأ
عند محله لا يملح الافعال عنده وينفذ القطن وجعل الخطة كشكا وكسر الجذوع
وسائر الخشب كسرا متفاحشا لا ينفع حق المالك وان زاد القيمة بخلاف جعل الدقيق
عجينا وفي تبيض الارز والسهم اختلاف وتوالت في خمر غيره ملحاضا خلا فمؤله وان
له ينقل الدن عن مكانه ولا يملك الغاصب العبد بضمانه بعد القتل حتى لا يكون عليه
الكفر قطع شجرته فوقعت على شجرة جارية فانكسرت يضمن وقال شرف الامة العقيل
هدم جداره فسقط خشية على جدار جاره فهدمه لا يضمن اذا نقص جدار مشترك
وضمن لجاره ما ضرب من داره بنقصه فاذا ناله جاره بالنقص بذلك الشرط لا يكون
ضامنا لما ضرب بلا مباشرة كما قال ضمت لك ما يهلك فانه لا يصح وكذا لو اذن له
بالنقص بشرط ان ينصب الاخشاب فلم يفعل وقيل يضمن ولا يضمن فاتح راس الحمار
اذا اذابت فتح كوة بيت فيه بطايلج او ثمار فهلك بالبرد ان جردت في الحال يضمن ولا
فلا كما لو حمل السفينة المشدودة بالشط ويضمن فاتح باب المسجد بلا اذن خادمه
ما تلف من متاعه من البسط والسرج وغير ذلك ومثل الجول يضمنه لانقصان
اه وان يست ضررها كذا في القنية ومرة في اخر باب الامام ما يخالفه ولو امسك رجلا حتى جاء
اخر وخذ ماله لا يضمن الممسك قال القاضي علاء المروزي سعى لرجل الى السلطان فأنه منه
ما لا يملك يضمن الساعي دون هذا عن زفرويه اخذ كثير من مشايخنا المصلحة العامة

وقال

وقال ركن الدين الصباغ اذا كانت السعاية لحق كما اذا اذاه انسان اود وامر على الفسق ولا يغند
بالعظة فاخبر السلطان فغرم السلطان مالا لا يضمن وان اخبره انه وجد كنزا او لقطه وكذا
فيه فغرم بقوله يضمن بلا خلاف كشاهد الزور ارجع اما اذا اخبره بان فلانا ياتي امراته
فيختبئ بها او يغترمته فيطأوها وكذب في قوله وغرم السلطان فقيل يضمن الساعي على قيد
قول محمد حيث قال ان كان السلطان جازا يعرف انه بغرمه وقد لا يغرم لا يضمن مطلقا وهو قاي
ظاهر الرواية اخبر الظلمة ببيع او شرا وان لفلان خنطة مطبورة فاخذوا الدمان والخنطة
فاسد مظلوم ان يرجع على المخبر وكذا علم الظالم لكن امر الساعي بالاخذ يضمن قال التمام لفلان
فوس جيد فاخذ منه فهو ضامن شكى عند الدال بغير حق واتى بقايد فضرر المشكوة عنه يضمن
الساعي ارش ما تلف من بدنه كالمال ولا يضمن الدية اذا مات لندرة الموت فيه قوم الدلال للناع
للأمراء بما لا يغابن فيه الناس فاخذ منه بذلك القدر يضمن الدلال اذا علم تمام القيمة اشترو
خمر من زنى فاتفقوا شرا او غير لاضمان عليه ولا ثمن ولو غصبها منه ثم تلف يضمن كسر
اضلاع ثور غيره ضمن قيمته عند أبي حنيفة وعندهما نقصانه ولا يضمن الغاصب نقصان
السعر تساو وقوسا فذا بالمر البايع فما كسر ضمن وان قال البايع لاضمان عليك ان انكسر وكذا
للقبوض على سواد الشرا من سائر السلع وقد مر اننا نظير مسئلة القوس قال ادفع هذه القيمة
الى احد من الصغارين ليصلحها فدفعها الى احد ونسيه لم يضمن كاللودع نسي الوديعة انما في
موضع قال ادفع هذا الغزل الى ستاج ولم يعينه ولم يقل الى من شئت فدفع وهرب المدفوع
اليه لا يضمن قال ادم فاسى الى وبينهما نهر فرمى وضاع في الماء يضمن اذا وقت قوته بالايعمال
الى الشط امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الاخذ لان الامر لم يصح ثم ان دفع للمخوذ
الى الامر رجع عليه وان هلكه عند او استهلكه لم يرجع استعمل عبد غيره فهو بمنزلة نفسه

حتى لو هلك من ذلك العمل بعث المودع العبد الوديعة في حاجته صار غاصبا امر عبد غيره
بالا باق فابق قال لعبد الغير او مبيته ارتق الشجرة وانقض الثمر لنا كله قيل يضمن وقيل لا ولو
قال حتى اكل يضمن ولو قال حتى ناكل يضمن النصف وادخال الخاتم في خنصر اليد اليمنى او اليسرى
استعمال لا حفظ وان جعل الفص الى باطن الكف والاصح ان ادخاله في لينصر حفظ الاستعمال
كسائر الاصابع وادخال خاتم على خاتم حفظ ممن لم يعرف بالترتين بخاتمين واستعمال ممن
عرف به وكل اصبع من اصابع المرأة اصبع استعمال لا حفظ وتقلد سيف وسيفين استعمال
وتقلد الثالث حفظ وليس الثوب على وجه العادة استعمال واللقاء على العاتق حفظ حل قيد
عبد فابق لم يضمن الا ان يكون العبد مجنونا حل قيد مجنون وفتح اخر الباب فذهب فلها
على الفاتح فتح باب القفص فطار الطير لم يضمن خلا فالحمد وعند الشافع ان طار في فوه
ضمن والا فلا وعلى هذا الخلاف حل رباط الدابة وفتح الباب ولو حل رباط الزوق فان كان
ما فيه دابة يضمن وان كان جامدا واذاب بالشمس لا ولو شوق زق سمن ذائب فساوق حمله
او سار الجمال عالما بالشق لا يضمن الشاق ما سال بعد وقد مر نظائر هذه المسائل من فوائد
كتابنا وهكذا اذا ساق التكرار في الظاهر في اكثر المواضع ويضمن ذابح شاة القصاب
الا اذا كان شذرجها للذبح ولو وضع قدر فيه ماء وجم على كانون فيه حطب او ربطا الحمل
في مدار الرحي وجعل الخطة في دلوه فاشغل اخر النار او ساق الحمار حتى صار اللحم طيخا
والخطة دقيقا لا يضمن وايضا لو امال جرة الى نفسه فاعان اخر على رفعها فانكسرت
او سقط حمل دابته على الطريق فاراد حمله عليها فاعانته اخر فملك شئ من الحمل والدابة لا يضمن
لان الاذن في هذه المواضع ثابت دلالة قتل رجل في مفازة ومعه مال فضع ضمن للمال
وقيل لا وهو اليق يقول الامال غصب صبيلا فمات في يده فجاءه او بجى لم يضمن وعقره

سبع او نشنه حية او اصابته صاعقة فمات فعلى عاقله الغاصب الدية ولو قتل الصبي
نفسه ضمن الغاصب انفلتت دابة ليلا او نهارا وفسدت الزرع لم يضمن ما الكماحس
صاحب المواشي حتى ضاعت لم يضمن خرج من خان ليلا وترى الباب مفتوحا فسرقة من الخازن
شئ لم يضمن نقب جدار انسان بلا اذنه فسرقة منه شئ لم يضمن الناقب غصب جارة فغلز
عجوزا وعبد اقرارا ففسى وصار شيخا اخذ العين والنقص ابقت الجارية من يد الغاصب
اوزنت او سرق ولم تكن فعلت قبله ضمن ما نقصت بسبب ذلك وكبر الصغير عند
العاصب ليس بمنع عن الاسترداد اتخذ كوزا من تراب غيره فالكوز للذي اتخذه فاذا كان
للتراب قيمة يضمنها او لا فنقصان الارض ان نقصت والصحيح ان الحرق الفاحش ما فأت
به بعض قيمته ما وهذا جواب الاصل وقيل لا يضمن الا التي استهلكها غاصب الغاصب يرد
بالرد على الغاصب كالد على المالك وقيل لا يبرأ غصب عسيرا فصار خلا او عينا فصار
ريبا ان شاء المالك اخذه وان شاء ضمنه مثله غصب خمر مسلم فخلها فلصاحبها ان
يأخذها وقد مر غصب ثوبا فقطعه قيصا او قبا ولم يخطه ان شأ تركه وضمنه
او اخذه وضمن نقصان القطع غصب عبد اخر يحا فداواه حتى برأى اخذه المالك غصب
خطة فعفت في يده فان شاء اخذها ولا شئ له وان شاء تركها او ضمن مثلا اشترى
طعاما او جارية بثوب مغصوب لا يحل له الاكل والوطئ قبل اداء الضمان بخلاف التزوج
بالثوب المغصوب ويضمن مثلف حمام لقاية وقوع منقش وجارية مغنية وكبس نطوح
وديك مجادل القيمة الحالية عن هذه الاشياء استر المغصوب واخذ نقصان العين والفرج
والحمى ثم ارتفع البياض او برا الفرج او زالت الحمى في يد يرد ما اخذ من النقصان وقد مر
تظيره غصب ثوبا فغسله فلصاحبه ان يأخذه بلا شئ واستعمال النقص منه المغصوب

استرداد وقبض حتى يبرأ به الغاصب وان لم يعلم انه ملكه ردة الغصب الى احد ورثة
المغصوب منه لم يبرأ عن نصيب الاخرين اذ كان الرد بغير قضاء من عليه الدين اذ قضى
اجود مما عليه قيل يجبر على القبول وقيل لا وبه يفتى تزوجها في ارض غصب فابت للمقام
فيها معه ليس ذلك والاثم على الزوج وقد مروى يجوز اخذ مئة مداد من محبرة واحد من
الحاضرين في مجلس النعمان لاصلاح كلمة وذلك بغير اذن صاحبها للاذن دلالة ما
لم يقابل له المنع صريحاً فانه لا يخل في مثله عادة رجل حضر قبرا في غير ملكه ليدفن فيه
الميت قد فن غيره لا ينشئ لكن يضمن قيمة حفره ولو دفن الميت في ارض غيره فلما لا خيار
في تكليفه بالاخراج وزرع الارض فوقه ولا ضمان على اخذ ماء الملح من ملك غير ما يهر
ملحاً ويجوز المدور والزلزل بارض غيره اذا لم يكن لها حائل من نحو حائط اذا لم يجد مسكاً
في الطريق لوقوع نحو الماء فيجوز مطلقاً ما لم يته صاحبها صريحاً او كونها مزروعة او مكرمة
منزلة المنع الضرع الا فيمن اشتبه عليه الطريق فيجوز له المشي فيها بشرط الاجتناب عن طو
الزرع والافساد وفي الوقعات وهذا في حق الواحد وما الجماعة فليس لغيره ان يبرأ بغير رضاه
لانه لا رضاه فيه دلالة ويجوز بالطريق المحدث في ارض الغير ما لم يعلم انه احده غير
صاحبها بالارضاء وفي الوقعات ويشي في الطريق في المعتبرة اذا لم يقع في ضميره انه محدث
واذا كانت الارض للكافر او فيها زرع فلا يصلح الا في الطريق وان كانت لمسلم بالزرع فلا يصلح
ان يصلح فيها الا في الطريق ولا بأس بدفع التراب والطين من طريق المسلمين اذا نفع الطريق
تنقية وتسوية ونحو ذلك ويكره اذا اضروا كبدابة الغير بغير اذنه اذا ارسلها في ممرها
لا يضمن كذا قيل كتاب الوديعة التركة والوديعة المتروكة عند الاميرح
لا يضمن المودع بالمسافر عند انقضاء النهي والمخاطرة وعدم التقيد بكان وعدم

الذي تارة الشيخان

من هذا السفر بها لانعدام من يحفظها ما يحمله بفتح الحاء مصدر ويجعل ان هذه
وديعة مضمونة في كل ما يحمله مؤنة مؤنة اي ماله ثقل يحتاج في حمله الى ظهر
واجرة حمل وهو نظر الى اطلاق الامر بالحفظ والمؤنة من ضرورات حفظ ماله فلا ياباه
ومعاً بانه دلالة عند محمد مطلق وعند ابى يوسف عند كون السفر بعيداً كذا في الحيط
والودع ان اقتسم اثم وضع هذا الذي الاخر يضمن ما دفع اقتسما اي للحفظ كما لا يضمن
فانه لا يضمن بدفع الكل الى الاخر مثل المرتين والعدلين والوكيلين بالقبض اذا دفع احدهما
ما يمكن قيمته الى صاحبه يضمن اي الواضع والاخر مودع فان لا يضمن عنده الاصل ان
في علم المودع تعذر اجتماعهما على حفظه دلالة الرضا بالقسمه الا انه يقول ليس فيه
دلالة الرضا بوضع احدهما نصيبه لداخر واما الدلالة على المهايأة فانما هي فيما لا يقسم
لا فيما يقسم لو اودع اموالاً او غاب واحد لم يأخذ النصف الشريك الشاهد لو اودعها
عندنا واحد ما لا مطلقاً على ما في المبسوط والايضاح وميكلا او مودعاً يعني مثلياً
خاصة على ما في الهداية لان ما عليه الحفظ وليس له القسمه وقاسا على الدين المشترك
وفي توهم قوله في القيمي اظهر لان معنى البيع والمبادلة الموقوفة على التراخي فيه اظهر وقولها
في المثلي اظهر لان معنى الافواز الغير الموقوف على التراخي فيه اظهر بخلاف الدين المشترك
فان الدينون يسلم اليه مال نفسه لان الدينون تقضي بامثالها فليس فيه قسمه على الغائب
ولهذا الوقال رجل وكلني فلان الدين بقبض دينه فصدقه المديون يجبر القاضى على الاداء
ولا يجبر على رد الوديعة الى الوكيل بالنضادق لو اودع المودع عند الثاني فالاول للمغصوب
بالضمان من غير ضرورة بان لم يقع الحريق ونحوه وهلك عند الثاني بعد مفارقة الاول
لان الايداع لم ينعقد موجبا للضمان قبل المفارقة لحضور اي الاول في حفظها فلا ينقلب

من هذا سفر

موجباً له بعد ما لانه مستمر على الحالة الاولى ولم يوجد منه صنع ح ك الرجب اذا التقت
ثوب غيره في حجرة ولكن ظهر تعدى الاول بترك الحفظ بخلاف مودع الغاصب فانه لم يأخذ
من يد الامين وقال ان ضمن الاول لم يرجع على الثاني لانه ظهر انه اودع ملك نفسه وان ضمن
الثاني لاخذ مال غيره بغير اذنه يرجع به على الاول لانه عامل له فيرجع عليه بما حقه من المدة
بخلاف غاصب الغاصب فانه اخذ لنفسه نحو الفقير في اللقطة وفي منية المفتي بخير المالك
في اخذ الضمان من الغاصب او غاصب الغاصب وليس له ان ياخذ بعض الضمان من الاول
وبعض من الثاني وفيه اذا اصاب الودعة شيء فامر المودع رجلاً بان يعالجها فاعالجها
فعطب من ذلك فالمالك يضمن انهما شاء فان ضمن المودع لم يرجع على المعالج وان ضمن المعالج
رجع على المودع الا اذا علم المعالج انها ليست له ولودع الحائك الغزل الى غير فسرقة من يد
ان كان الثاني لجير الاول لا ضمان على الاول عند ابى حنيفة وعندهما يضمن وان لم يكن اجير له
ضمن الاول بخلاف هذه من الاجارة دون الودعة ثم للمودع ان يحفظ الودعة بمن في
عياله للمساكن معه فيصطفي المرأة زوجها الساكن معها وقيل للمساكن الذي نفقته عليه
بغير شهر خاص او غلاماً او ولد صغير يعقل الحفظ او زوجة امينة ولو علم انها غير امينة يضمن
بدفعها اليها كذا في الخلاصة وذكر في الجامع الكبير للامام خواهر زاده يجوز لمن في عيال الموت
ان يدفعها الى من في عياله وعن محمد حفظها بامين يشق في ماله وان لم يكن في عياله فهو شركه
العنان وعبد الماذون وعليه الفتوى كذا في النهاية ولهذا لم يشترط في التحفة كونه في عياله
ولا يحفظ بغيرهم الا خوفاً من حرق غرق وعدا مكان الدفع الى واحد من هؤلاء بان حضره
الموت ولم يجد عنده احد ممن في عياله فدفع الى جوار اجنبي حاضر عنده كذا في النبين ولو وقع
عند المدعى في النار او الماء ولم يصل اليه يد من اراد الدفع اليه يضمن ولا يسمع دعوى الخوف

لا يمينه ولا يعتبر نهى المودع عن دفعها في دار واحدة ويعتبر النهى في الدار وكذا يعتبر
الامر في الدار والانسان حتى لو حفظ في دار اخرى اخضر منها او اودع الى انسان اخر
او ثوب منه يضمن ولو قال كانت بين يدي ثم قتل فنسيته يضمن مطلقاً وكذا لو زاد قوله
في دارى فيما لا يحفظ بالدار نحو حرة الذهب ولا يضمن فيما يحفظ به الم ثم الحفظ انما يجب
او السكوت عالماً عند الوضع ولو بالسكوت واما لو قال لا اقبل وترى المالك عنده
لا يضمن بترك الحفظ كذا في المحيط وشرح قوله والمخط في الدراهم استهلاك وليس فيها
لها اشتراك يبيح في الصرف فيطلب ثم في تكرار المسائل بحسب المقالات المناسبة فائدة
كبيرة بل فوائد كثيرة **س** ح لو تلف الصبي العاقل لا كغير العاقل على ما ذكره في الإبداء
وصاحب الهداية وهو الذي لا يعقل سواء في الخلاف على ما في المحيط ثم المراد الصبي والمملوك
قد اودعاه ضمننا وغرما للمجور ان اى غير الماذون هما في اخذ الودعة وان كانا ماذونين
في التجارة مثل المدبر والمكاتب وام الولد المجورين كذلك وانما ترك قيد الحجر لكونه اصلاً
بدل عليه مطلق الذكر ما قد اودعاه او اعيراه او اقرضاه كذا في الحقايق والقنية وقيل لا ضمان
في القرض اصلاً اتفاقاً او دفع اليه مبيعاً او ثمناً بان كان مشترياً او بائعاً او غير ذلك من وجوه
التسليم طعماً ما كان المسلم اليه او غيره كذا في القنية وفيه ويصدق الصبي اذا بلغ ثمن الكفاية
التي كان يبيعها من الصبيان وقيل لا يكون هذا بيعاً وانما ثبت الملك بنمليك كهر الدراهم منه
لا بالبيع لانه نافه لا يقوم شرعاً فلو بلغ لا يجب عليه تلك الدراهم ولا التصديق بها وهذا
التعليل يدل على ان لا يضمن من تلف الكهاب كما اذا تلف ما اودع عند الاب والمولى وكذا اذا
تلف عبد اودع عندهما الا كما اذا تلفا وتلف عندهما ضمننا اى في الحال وعنهما الا ضمان
على الصبي اصلاً وعلى العبد الضمان بعد الفسخ الا اذا كان اذن المولى في اخذ الودعة فانه يضمن

ح في الحال قال انما المحرور في التحقين في الاقوال دون الافعال فانه لا يؤثر في حق العبد
 فان صح الابداع يضمن بترك الحفظ ولا فباستهلاكه بلا ايداع وقال ان الابداع مع العلم
 بالفخر عن الحفظ تسليط على الاستهلاك بمنزلة قوله ائلف مالي الا ان التسليط غير معتبر
 فيما لا يملك وهو روح العبد فالحاصل ان هذا ضمان عقد هما والصبي ليس من اهل العقد والقرن
 الضمان وعند ضمان فعل وهو من اهل التزام ضمان الفعل والروح من وديعة الانسان
 يطيب للعامل بال ضمان للعامل اي المتصرف فيها بال ضمان او براد العين بان باعها ثم اشتراها
 وملكها اخر ودفع الى مالكها وسلم له فضل الثمن وفيه اشارة الى محل الخلاف لان شرط طيبة
 الربح عند الضمان لا غير وعندهما الضمان والملك جميعا وقد تمكن الخل في الملك لان الملك
 للغاصب ثبت بطريق الاستفاد مقصور من وجه ظاهر من وجه فثبت شبهة بالنهي
 ويرجع ما لم يملك اولى لان الملك فوق الضمان في الاعتبار وكذا في المصنف **م** احسن ان اثبت
 ملك المودع قد مر في الغصب وسياتي نظيره في باب كل واحد من كتاب الدعوى **ح** ثم
 من المراد به الحر لا نصرا في المطلق الى الاصل وهو الحرية لو اودع العبد المحرور شيئا فوضع بقوة
 ذكر العتق عند مساوية فضاء ما دفع اي عند مجرور اخر يضمن الاول اذ عتق بدا وما على
 الثاني ضمان ابدأ اي لا قبل العتق ولا بعده كذا وقع في بعض النسخ المختلف والجامع الكبير
 لفخر الاسلام والجامع الكبير شمس الائمة السرخي ويساعده الدليل لانه مودع وفي المحرر
 وعامة نسخ المختلف ومختلف الفقيه نقلا عن الجامع الكبير يضمن الثاني في الحال وعدم يضمن
 الاول حتى يعتق فعلى هذا يكون معنى قوله وما على الثاني والذي على الثاني من الاحكام ضمان ابدأ
 اي قبل العتق ان استعمل المالك بالنهي وبعد ان امهل وغنى بعضهم النظم فقال يضمن الاول
 بعد عتقه ان شاء والثاني حال رقه وضمانا في الحال عند الثاني اي له ان يضمن انهما شاء

فان ورد العالم لرباني
 الذي يفتش كل واحد من

في الحال وبعد عتاق ادى الشيا في اي له ان يضمن واحدا منهما بعد العتق فان عتق الثاني
 وضمنه يرجع على الاول لانه غرة فيضمن بعد العتق وان عتق الاول ولا وضمنه لم يرجع هو
 على الثاني بحال لانه ظهر انه اودع ملك نفسه لوضع عند عبد مجرور ثالث امثلهما بان
 كان وضع الثاني عنده لم يك اي الثالث قط اي لا في الحال ولا بعد العتق عنده مغرما اي عند
 الحنفية رضه وحكمه في الاولين بطريق التغليب اي في الاول والثاني كذا في المصنف ولوقيل
 بالنسبة الى الثالث لكان معناه في السابقين قد علم والكل في الحال لدى الثاني غرم هذا على
 النثر الثاني ظاهر واما على النثر الاول فعناه قد علم في غير هذا الموضع من الاموال وغير
 لاي للسئلة الاول لا يضمن الثاني عنده على ذلك التقدير وفي هذه المسئلة يضمن في الحال
 وقد غير بعضهم النظم والحكم في الاول منهم قد علم والمودع الاوسط في الحال غرم ثم ان ابا
 يوسف مر على اصله في المستثنين ان المجور يضمن في الحال بالاتلاف والدفع الى الثاني
 اتلاف وكذا الاخر من الاول لان مودع المودع ضامن عنده وقالا لا ضمان على الاول لانه
 مجرور واما الثاني فيضمن في الحال بالدفع الى الثالث لانه اتلاف الاول ليس من اهل التسليط
 والثالث لا يضمن اصلا عند ابي حنيفة رضه لانه مودع المودع وهو يضمن عند محمد في
 الحال لاخذ من غير تسليط المالك وانما خالف هذا الاصل في الثاني في الاول لانه لو ضمن
 للحال يرجع على الاول لانه استعمله وغره فيصير ذلك تضمين للمودع قبل العتق وهو لا يقول
 بخلاف الثالث فانه لو رجع على الثاني لا يمكن له الرجوع على الاول لاستهلاكه بالدفع الى
 الثالث وهكذا الفرق له بين الثاني في الاول وبين الثاني في الثانية والاصل في ذلك ما
 من قوله لو اودع المودع عند الثاني البيت وقوله لو ائلف الصبي والمملوك ما قد اودعه
 البيت لو وجد الامانة المؤتمن عند سؤال الاجنبي يضمن كسؤال صاحبها وكونه

ويضمن الاول بعد العتق
 لدى الاخير وهما في الرق

ما حضر قلنا المحمود عند الاجنبى من باب الحفظ وكذا في المختلف وفي الايضاح ان
المحمود دفع العقد والعقد تام به وبالمالك فيرتفع عند حضوره دون غيبة ع
وكل ما سافر بالوديعة فانه يضمن في الشريعة نهي عنه اولا كان الطريق امنا اولا
لحملة مؤنة اولا يكون عرضا للثلف لقوله عم المسافر وماله على قلب الاما وقام الله تعالى
لنا ما مر في قوله لا يضمن المودع بالمسافر والحديث ورد في بدعي الاسلام ثم ظهر
الا من مودع كاستعير ومستاجر خالف بان لبس الثوب مثلا او اودعه عند غيره
في السباق اى في اول الامر لم يفقه اى لم ينقضه في البرادة عن الضمان لانه صار غاصبا
ينقض عقد الوديعة ورفعه كما لو وجد فلا يبرأ الا بالرد قلنا انما تجب الضمان للضرر
الواقع باعجاز المالك عن الانتفاع وقد ارتفع الاعجاز بارتفاع النقص المذكور فيعود حكم
العقد كذا في المختلف وقيل ان يده بمنزلة يد المالك لكونه عاملا له في الحفظ فبار الله تعالى
ارتدت الى صاحبها حكما بخلاف النقيضين فان قبضهما كان لانفسهما الاستيفاء المتنافع
فبازالة التعدي عن العين لم يوجد الرد الى صاحبها وهذا اوضح من كلام المختلف وبخلاف
الاعتراف بعد المحمود وبحضرة المالك وبخلاف قصد الرد بعد المنع عند طلب المالك لان
الشيء يبطل بما ينافيه والغصب بناء في عقد الوديعة واما الاستعمال فلا في الايداع ولهذا
صح الامر بالحفظ مع الاستعمال ابتداء كذا في شرح الجمع وفي المحيط لا يقبل البينة على
المالكة بعد جحود اصل الوديعة للتناقض ويقبل بعد انكاره بكونها عند لعدم التناقض
نظيره اقام البينة على ايضا الدين بعد انكاره يكون عليه دين وفي الخانية لو لم يدفع
الوديعة عند الطلب لامتناعه عن حملها وموتنها او مخوفه على نفسه او على مال له
محفوظ معها لكون الزمان زمان الفتنة وكنم المحفوظات وعدم اظهارها لا يكون

ضامنا **ك** لو سرق بغير مال المودع امانة ضمن ذلك فاعلم بغير مال المودع
لا زيادة التمتع وقول المتهم غير مقبول كما لو وجد قلنا القول للامان بمنزلة
قوله رد ديتها عليك ومنفق البعض من الوديعة بغير اذن ضامن جميعه ضامن
جميعه ان هلك الباقي لانه فان فزال الاثنان كالو انفق البعض ثم خلط بده بالباقي
قلنا لم يوجد النعدل في الباقي فيضمن قدر ما انفق اعتبارا للبعض بالكل بخلاف خلط
البدل لان ما ثبت دين في الذمة لا يؤدي الا بالتسليم الى صاحبه ولم يوجد فكان
خلط الباقي بملك نفسه فيكون استهلاكه كذا في الجمع وشرحه وليس فيه ذكر خلط
بين اتمنا الا ان الظاهر انه يكون في المثليات من قبيل قوله والخلط في الدرهم استهلاك
البيت **د** اذا قال المودع وضعت الوديعة في دارى فنسيت مكانها الختار انه
انه لا يضمن ولو قال لا ادرى في دارى وضعت ام في موضع اخر يضمن رجل اجر من
داره بيتا انسانا وخلق كل واحد ويدخل على صاحبه بلا حشمة والمستاجر بمنزلة
من في عياله في حفظ الوديعة بيده ولو كانت الوديعة مما يخاف عليه الفساد والهلاك
غائب الاول ان يرتفع الى القاضى حتى يبيعها ولم يرتفع حتى فسدت لا ضمان عليه لان
حفظ الوديعة على مقدار ما امرته اودع زنبلا فيه الات التجارين ثم ادعى عند الاستدلال
ذهاب قدوم منها وقال المودع لا ادرى فيه قدوم عند القبض ام لا لا ضمان عليه ولا
عين الا ان يدعى انه دفعه اوضيعه وكذا مودع الكيس ومدعى نقصان الدرهم اسل
رجلا لقبض دينه فقبض وانكر المرسل دفع ما قبض اليه فالقول قول الرسول مع يمينه
انه قد سلم ما قبض الى المرسل لان الرسول مودع ووضع الوديعة في الدار والخروج منها
وتركها مفتوحة الباب بلا حفاظ قضيع للوديعة اذا اطلع المودع على ثقب الفادة

ولم يخرج المالك ولم يسد الثقب حتى ضاعت الحنطة يضمن اذا قام الوارث البينة
على رد مورثه ووديعة او على قوله اني رددت الوديعة لقبول ومنع الوديعة عمن جاز
بعلاوة مثل قبل المالك مع ان المواعيد بذلك قد كانت جرت بين المالك والمودع ليس
بمنع موجب للضمان اذا قال وضعت الوديعة بين يدي ثم تمت فنية يضمن
ولو كانت الوديعة سيفاً فاراد المالك ان ياخذ ويضرب به رجلاً كان للمودع ان يمنع ولو
اودع صكاً عند رجل وامره ان سلم الصك الى غريمه ان دفع صاحب المال الدرهم قبل
مضى ثلاثة ايام خان علم المودع يقيناً ان المطلوب دفع اليه الدرهم التي في الصك كما
قبل مضى المدة او بعد لم يدفع اليه بل يدفعه الى الغريم لان الدفع الى الطالب اعانة
على الظلم وللشريك المحاضر استخدام العبد وسكنى الدار بقدر حصته حال غيبة الشريك
الاخر وليس له استيفاء حصته من منافع الدابة لاحتمال تضرر الغائب لظهور النقائص
بين الناس في استعمال الدواب ولو زرع المحاضر الارض بحصته يطيب له ولو قام على الكرم
وباع الثمار بعد الادراك واخذ حصته ووقف حصته الغائب وسع له ذلك اشاء الله
فاذا قدم الغائب ضمنته القيمة لانه باع ماله بغير اذنه او اجازته ولو ادى الخراج كان مقبلاً
لانه قضى دينه بغير امره وهو غير مضطر فيه وسئلة معالجة الوديعة المذكورة
في الوقعات ولو قال المودع حين طلبها غدا ثم قال غدا ضاعت قبل قولي اطلبها غدا
ضمن ولو قال ضاعت بعد ذلك الاعتبار بالنواقض وعدم كذا في الوقعات وهذا
انما يستقيم اذا كان عند الطالب الاول مانع عن الرد والافال منع والتاخير رفع التمكن من
الرد موجب للضمان واذا وعد المستعير الرد عند طلب المعير ثم اخبره بالضياع فهو ضامن
بلا تفصيل في ظاهر الرواية قال الرجل اسق ارضي يسرى ولا تسق به غيرها فسقاها

وشرع في سقي ارض غيره فضاء المضمن لانه وديعة ضاعت حالة المخالفة بالاسق
ولو ضاع بعد الفراغ من السقي الثاني لا يضمن لعود الى الوفاق وكذا الحكم في الرهن
واما الاعادة والاجارة فاذا دخل تحت الضمان لا يخرج ان عنه بترك الاستعمال
ويضمن بقوله لا ادرى اضيعتها ام لا لا بقوله اضاعت ام لا والاذن صريحاً بدخول
البيت اذن لانه ياخذ الكوز بشرب الماء واخذ الاذن للنظر فيه حق لا يضمن بالاكتم
مالم يمنع صريحاً ولا اذن في احد او في بيع الخزن مالم يؤذن صريحاً وتقليد السقا
الصبي الضابط حاله والحافظ ماله ليس بضييع ولا تضمن المرأة ما اعارت
من تباع الزوج بغيبة مما يكون في ايدي النساء عادة قال احفظ هذا حتى فصح
لا احفظه وترك صاحبه قيل صار مودعاً ويضمن وان ترك حفظه وقيل لا يبر
مودعاً ولا يضمن بترك الحفظ ولو قال ضاع في هذا الجانب من بيتي الا اني لا التزم
حفظه يصير مودعاً ويضمن الثياب في الثوب الضائع في الحمام وان يصرح صاحب
الثوب بالاستبداع ويضمن الحمامي ان لم يكن ثيابي وأشار الى موضع ليضعه
فيه وحضوره عند الوضع بمنزلة الاشارة والنوم مضطجعا ترك الحفظ دون
قاعدة وعدم تمييز صاحبه عن غيره ليس بغدر والخافى كالحامى والدابة كالنوق
كذا في الاختيار والوقعات ولو شرط الاجد بازام الانقاع بالحمام والحفظ يكون
من قبيل الاجبر المشير فيكون المسئلة على الاختلاف كذا في منية المفتي وما ترك
الذاهب عند الباقيين من اهل المجلس وديعة عندهم ثم عند الباقيين منهم ثم وثم الى
ان يبقى واحد منهم فيتعين ان يكون مودعاً كذا في الاختيار امرأة خرجت من منزلها
وتركت صبيها في المهد وسقط المهد ومات الصبي او طرطر في البيت لاشي عليها لانها

لأنها ثم تضيعة **كتاب** العارية بالتشديد سميت بها لتعريضها عن العوض وهي
 العرية أي العطية مستقنان من شئ واحد كذا في التصني وفي الصحاح كأنها منسوبة إلى العار
 لأن طلبها عار وقيل ما خوذ من النعاور والنداول لاستعارة هذا مرة وذلك أخرى وقيل ليد
 للنسبة كما أن بعض صيغة التصغير ليست للتصغير نحو الكيت بل هو اسم للعين المستعارة
 كما أن الأضحية اسم للشاة المعينة للضحية **ح** سم ويكتب المعار قد اطعمني أرضك
 لا يكتب قد اعترني قد اطعمني أرضك مجاز عن عارها للزراعة لقرينة أن ذات الأرض
 لا تطعم وهو ابلغ في إبانة المراد إذ لفظ اعترني يحتمل غير الزراعة لا كالدار **س** حم وفضله
 من زرع على البذر والمؤنة وغرم نقصان أرض الغصب يطيب بالغرم كل كسب أن ذكر
 في باب الغصب فظاهر ويناسب هذا الباب بأن خالف المستعير وزرع بعد ما أخذها
 بغير الزراعة فصار غاصبا والدليل ما مر في قوله والريح من رديعة الإنسان البيت
 ز وما المعير للبناء لو دفع موقنا بضما من إذا رجع وما المعير أي ليس المعير ضما
 قيمة البناء والفرس لو دفع موقنا لها ورجع قبل الوقت كما في غير الوقت لأن المستعير
 أن ظن ذلك فقد رضى به وإن ظن خلافه مع صله بأن له الرجوع متى شاء كان موقنا
 لا مفرودا قلنا أنه مفروور نظر إلى اعتماده على أن الظاهر وفاؤه فقليل يضمن من نفسه
 القلع وقيل قيمتها ويملكها ألا أن يرفعها المستعير والظاهر أن هذا عند عدم نقصان
 الأرض بالقلع حيث يختار المستقر وقيل أن ضر القلع الأرض بخير المالك بين الضمان المذكور
 وبين أن يترك حتى يكون الأرض لهذا والبناء لهذا والفرس لذلك الأصل أن الخيار للنهر وعند
 النعاور من في سبب الخيار يتوجه صاحب الأصل فيه وكراهة الرجوع قبل الوقت اتفاقه
 لما فيه من خلف الوعد وفي غير الوقت يضمن قيمتها مقلوعين أن ضر القلع والأرض

مقالة النعمان

مقالات الإمام الثاني

جواب مام زفر

والأفلاضمان اتفاقا والمراد من المقلوع المحكوم بالقلع إذ قيمة المقلوع أزيد من قيمة المأمور
 بقلعه يكون المؤنة مصروفة إلى القلع كذا في الكفاية وفي المحيط إذا كان البناء من أرض
 الأرض المستعارة فليس للمستعير هدمه ولا الرجوع بما انفق عليه المعير والزرع لا يقع
 ولا يضمن في المطلق والوقت بل يترك بأجر المثل إلى أن يحصد ورفع الدار ليسكنها ويرمى
 المادة والمستعير لو تعدى ما شرط من موضع وعاد فالغرم سقط والمستعير
 أو المستاجر من موضع بيان لما شرط وعاد إلى الموضع المشروط قيل هذا إذا استعارة
 ذاهبا لإجائيا لأنه ينشأ العقد بالوصول إلى الموضع المشروط وأما إذا استعار
 ذاهبا وجائيا يكون بمنزلة المودع وقيل الخلاف في الوجهين جميعا ونحن نقول
 أن الأمر بالحفظ ما ثبت فضا انما يثبت مقتضى للاجارة والاعادة فيرتفع بارتقا
 فاذا عاد عاد والأمر بالحفظ ليس بقاء فلا يكون ممثلا أمر المالك فلا يعود
 أمينا بخلاف المودع فإنه مأمور بالحفظ مطلقا مقصودا في تناول كل زمان
 قبل الخلاف وبعده فاذا عاد إلى الوفاق والأمر بالحفظ قائم صار ممثلا أمر
 المالك ويد المأمور يد الأمر فكان الرد إلى يد المأمور بمنزلة الرد إلى الأمر **ع**
 والمستعار عينه مضمون يعزم في هلاكه المأمون عينه أي لا يتفوق على
 التعدي في هلاكه تفسير فقوله عينه وقوله المأمور تأكيد له لأنه احتراز
 عن الإسهال المؤدى إلى الخيانة لا هلاكه من الاستعمال المادون هذا في
 المطلقه وأما في الموقنة فضا نحو استعارة الفاس ليستعمله يوما أو لالة نحو
 استعارة ليكسره حطباً فإنها يكون موقنة بكسر الحطب وقضاء الحاجة على رواية
 القاضي الإمام ظهير الدين فمن مشايخنا من قال إذا لم يرد بعد مضي الوقت مع الإمكان

جواب الشافعي

وانتفع به بعد يضمن اذا هلك لان ح يصير غاصبا ولو لم ينتفع به بعد يكون بمنزلة
 للودع اذا امسك بعد مضى المدة ومنهم من قال يضمن مطلقا لانه يسكنها بعد المدة
 لنفسه بخلاف المودع وفي القنية العارية كما ينوقت بالزمان ينوقت بالمكان والعمل
 فلو استعار ثوبا ليكره ارضه المعينة وكرب ارض اخرى وعطب يضمن وكذا لو استعار
 في حيتته ولم يكره لان الامسالك يحمل اخر وكذا لو لم يعلقه حتى مات ولو اعاده مرة
 في المدة او بعد ما او اعاد ما لا يختلف باختلاف المستعمل بعد المدة فضاء يضمن
 المالك ايها شاء والمستعير الدابة للحمل من القرية او اليها الركوب في الذها او الاباب
 في غير حالة الحمل للعرف وليس لمن في عيال مستعير الدابة لركوب نفسه ان يركب عند
 الرد قال انه قبضه لنفسه لا عن استحقاق فيضمنه كالمقبوض على سوم الشرى
 وفي المختلف كالغصب ولقوله عم لصفوان بن امية بل عارية مضمونة بمودة
 حين اخذ ذرعه فقال اغصب يا محمد قلنا المقبوض على سوم الشرى مضمونة بالعقد
 لان الاخذ للعقد له حكم العقد وانما يجب الضمان في الغصب لخراج العين من اذن
 يكون منتفعا به في حق المالك باثبات اليد المانعة ولم يوجد واحد الذرع كان بغير
 الاذن بحاجة للسليين الى ذلك وللإمام ذلك بشرط الضمان وانما يعيره للذرع
 اي ليس للمستعير ان يعير للمستعار مطلقا الا ان يكون مادونا بذلك لان الاعادة
 اباحة المنفعة عنده لان عقادها موقفة وبلفظ الاباحة وعندنا له ذلك فيما
 لا يختلف الانتفاع به الا اذا كان نهي عن ذلك لانها تملك المنفعة لوجود حد التملك
 والمحل جعل قابلا للملك شرعا وقد عرف في موضعه ولو قال فيما يختلف لينتفع به من
 شئت انما يقيد التعميم في تعيين المستعار له ابتداء حتى لا يجوز له النقل عن غيره له

لانتفاع وهو اختيار البرزوي وقيل يجوز وهكذا الكلام في اجارة المستاجر عند
 الاطلاق اعني به تعميم المستعمل اذ هي تفسد بالابهام وعدم التعيين والتعميم كذا
 في شرح المجمع وانما قيد في النظم بالاعادة لان في جواز ايداع المستعير قولين لمشاينا
 قال المانع ليس للمستعير الانتصاف ما يملكه وهو المنفعة والايداع تصرف في ملك الغير
 قصد وهو الصحيح فعلى هذا لا يجوز له ان يرد المستعار الى مالكه بالاجنبى والايير
 مياومة بمنزلة الاجنبى وقال المجوز ان الوديعة اذ في حال من العارية ومالك الاقوى
 يملك الادنى بالطريق الاولى فعلى هذا يبرأ بالرد المذكور كذا في النسيين وقيل انما كان
 يبرأ المستعير بالرد الى دار المالك او بغيره في عرف زمانهم واما في زماننا فلا يبرأ في
 الكل معنى في نحو الدابة والعقد الا بالتسليم الى المالك بمنزلة الوديعة ونحن الحقنا
 هذا المشطور لكون هذه المسئلة مذكورة في المختلف اذ ابنى المستعير في الارض
 حانظا من تراها بلا اذن المالك لا يبرأ ولا يرجع بما انفق عليه على المعير وقدم
 انفا اذا قرن الثور المستعار مع ثور اقوى منه لا يضمن اذا كان الناس يفعلون ذلك
 والا يضمن والمستعير الكتاب للنظر فيه اصلاح خطائه وسقامته وتزك الاصل
 اذا علم ان صاحبه لا يكره الاصلاح وان كره فليس له الاصلاح ويجوز اعادة الخنزير
 الشايع احتمل القسمة او لا من الشريك وغيره **كتاب** الشركة وهي الخلطة وفي الشرع
 اسم لهذه المعقود والمفاوضة وهي المساواة والعنان من عن اذا ظهر سمي به لان
 الشركة انما تثبت في الفرد الذي يظهرهما من المال ولعدم اشتراط المساواة تشبيها بان
 الفرس فالشركة على ستة اوجه بالاقتوال وبالاعمال وبالموجوه وكل على وجهين
 مفاوضة وعنان **حسم** ما دىن اى باع بالدين في العنان لا كالمفاضة

لم يملك الناجيل فيه لا في نصيبه ولا في نصيب صاحبه الثاني لا كالبائع فانه يملك لكن في النصيبين عنده وعند محمد رحمه الله وفي نصيبه فقط عند أبي يوسف رحمه الله لهما انه تصرف في حق نفسه له ان قيمة قسمة الدين قبل القبض لانه يتميز نصيب احدهما عن الآخر في تعجيل المطالبة وانه لا يجوز ان لم يكن قيل له اعمل ما تريد وصحيا في قسطه وقررا لو فاض لا كالعنان المرتد مع المسلم لا كالمتردة ثم يقتل بخلاف اسلامه فانها تنعقد فيه مفاوضة اجماعا قال العنان ذا اي يتبين ان الشركة الموقوفة كانت عانا ونفذت لعدم اشتراط التساوي في العنان وجواز انقلاب المفاوضة عانا عند فوات المساواة وقال يبطل لا يبقى موقوفه ولا تنفذ مفاوضة ولا عانا ويظهر الاختلاف فيها قبل الموت اذ بعد يبطل الشركة وهذا مبنى على ان العنان ايضا من تصرفاته الموقوفة ليس من الباطلة نحو النكاح والبيعة ولا من النافذة نحو الاستيلاء والطلاق وعندهما من النافذة فينقلب المفاوضة المذكورة عانا ويتبين الانقلاب بالقتل السكن ما يسكن اليه والمراد بالاستفرار مفاوض مطالب بالثمن في انة قد اشترى للسكن قصي من الشركة حق الطالب بالاذن لم يضمن نصيب الصاحب بالاذن اي اشتراطها للوطي بان الشريك وهذا وفق للشروح والهداية والايضاح او نقول علقه بقضي ضمن الاذن بالشر للوطي اذنا باداء الثمن من مال الشركة فلو اشتراها بغير اذنه يكون بينهما بالشركة لهما قضى دين نفسه بمنزلة ثمن الطعام والكسوة له ان التجارية ليست مما يمس الضرر وهي مما ينصرون ان يكون على الشركة فكانه قال اشترجارية بيتا وقد وهبت لك نصيب منها فاذا اشترى وقبض صحت الهبة فلا يرجع بشئ من الثمن لانه نقد المال

المشرك فيما واقع للشركة وانما قدرنا ذلك لان الوطى لا يحمل الا بالملك ولم يذكر العوض فكان تملكا بغير عوض وفي النوادر لو قال احد المعاضين اشترى هذه التجارية لنفسى فسكت شريكه لا يكون اذنا لاحتمال السكوت وهو لا يملك بغير موجب المفاوضة الا برضا صاحبه ولو قال الوكيل بشراء شئ بعينه اشترى هذا الى فسكت الموكل يكون اذنا لان الوكيل يملك عزل نفسه بعلم الموكل رضخ الموكل لا وقد وجد العلم ولازم تكفل المفاوض عن افسان باذنه شريكه وفي العنان لا يلزم لا في المال ولا في النفس وكذلك في عدم الاذن في الصحيح كذا في الهداية وعلى هذا يحتمل ان المصنف مال الى غير الصحيح لصحة عنده او اعتمد على الفهم بان التصرف الصادر من كل واحد عند الاطلاق يكون بالامر اذا الشركة معناها على الموافقة شريكه في المال لا كالنفس غير احضار باطل هذا الدفع توهم ان يكون عندهما غير لازم ولا احضار بل جاز ان نحو الاقرار حيث انه تريد بالرد ونحو البيع بخلاف الرؤية والعيب ونحو نكاح الصغير الصادر عن غير الاب والجد او يكون موقفاهما نظر الى كون الكفالة تبرعا ابتداء حتى تعتبر من الثلث اذا كانت في مرض الموت وهو نظر الى انقلابها تجارة في حالة البقاء لانه يودي فيرجع على الاصل بمثله والزم للزوم المذكور ثابت في هذه الحالة ولهذا يعتبر اقرار المريض من جميع المال ولو اقر بدين التجارة للاب او لمن في معناه ممن ترد بشهادته له بولاد او زوجية لا كالاقرار بدين الاجنبي ومبنى الاختلاف على انه هل يصح للوكيل التصرف مع هؤلاء المفاوضين واقرار شريك العنان لا يجوز مطلقا اجماعا واصله ما مر من تضمن هذه الشركة الكفالة فيما هو من ضمان التجارة وما يشبهها **م** لو فاض للمسلم والنصراني او اليهودي لا كالحرم

والعبد صح ويكره لعدم اهتداء الكافر الى الجواز والفساد في العقود فيما يصير سببا الى وقوع المسلم في الحرام ولم يصرف الى العنان لوجود المساواة في التصرف اذا المسلم يملك التصرف في الخمر والخنزير بالتوكيل وقال من تملك التصرف بنفسه وبالتوكيل لا يساوي لا يملكه بنفسه كذا في المختلف عبارة وفي المصنف مضمونا والعجب في هذا المجل يصح بين مسلم وكافر لتساويهما في اهلية الوكالة والحالة وزيادة احد هما في التصرف لا يمنعهما كما ان المفاوضة جائزة بين الحنفى والشافع مع انه ينصرف في متروكة التسمية عمدا ودون الحنفى وفيه عجب ايضا لعدم قول الشافع بالمفاوضة لا يلزم الشريك ما يغرمه مفاوض بالغصب هل تعلمه لانه ليس من ضمان التجارة كالادش والمهر وفا الاضمان الغصب ضمان المعاوضة على اصلنا لانه ثبت الملك في المضمون ببدل واجب عليه **س** لو شارك اى عقدا عقد الشركة في حصة ونحوها من الكيل والوزن والعددي المتقارب اذ في العروض لا يجوز الشركة قبل الخلط وبعده وفي الاثمان يجوز قبله واما قد خلط اى بعد الخلط كما لو شارك قبله وكما في حصة وشعير فلا يجوز فصل ربح شرط مشروط على اعتبار قدر امس المال مثل الوضعية بل الذبح بينهما والوضعية عليهما على قدر مالهما لكونهما مما يتعين بالثمن فيكون شركه ملك ومحمد يقول انها ثمن من وجه حتى جاز البيع بها دينارا في الذمة ومبيع من وجه حيث انها يتعين بالثمن فاعتبر جهة ثمنيتها بعد الخلط فيكون شركه عقد ومبيعية وتعتبها قبله فيكون شركه ملك لو اثبتت بحجة مفاوضة فقال ذلك الخصم في المعاوضة اى بعد ادعى انها مفاوضة وان المال الذي في يده مال الشركة فانك الاخر ملكك ذا العين مما في يدي بلا مفاوضة وجاز بالحجة فهي ذاهبة اى لا بطريق الشركة بل بالمبة

اول الارث وفي العقار المستحق هكذا اذا ادعى المجموع احدث اى المذعن اعليه النكر بعد ما ادعى المستحق انه ملكه وحقه وفي يده بغير حق فاقام عليه البينة كما اذا ذكر المستحق البناء والعين في الدعوى لان المفاوضة تنقضي بنحو واحد ما عند حضرت الاخر فلا يقضي لها في الحال لذلك ولا في الماضي لعدم فائدة بل القضاء انما وقع بكون هذا المال مشتركا بينهما كما اذا شهدوا على المفاوضة وعلى هذا المال مشترك بينهما فصار مقضيا في هذه الحادثة فلا يكون مقضيا له فيها ومحمد يصرف القضاء الى المفاوضة في الماضي لا الى الاشتراك في المال تطبيقا للقضاء بالشهادة فلا يكون مقضيا فيما كان مقضيا عليه لو شارك في الاخطار فاحتطب هذا اى قلع الحطب واذا اعانه على الحطب بان جمعه او جمعه حتى استحق العين اجر مثل ما كتب لفساد الشركة لتضمينها التوكيل في احد المباح لاستيفاء منفعة بحكم عقد فاسد لم تجاوز ذلك عن نصف الحطب اى عن ثمن مجموع الحطب كسائر الاجارات الفسادة وقال محمد للسنن هناك معلوم وهناك فافترقا مفاوض باع وجاء المشتري يرد بالعيب على ذال الاجر ويستخلف على البتات في الرد على البائع اجماعا فليس يستخلف اصلا فاشعر والحلف بالعلم لدى المؤخر اصلا على رواية الجامع الكبير ولا يحل الخلاف في كتاب الشركة واقصر على قوله اذا انكر البائع العيب فلم يشتري ان يحلفه على البتات والاخر على العلم وجه قول ابى يوسف رحم الله عدم جريان النية في الحلف وكل واحد بمنزلة الوكيل والنايب عن الآخر ومحمد يقول ان الكفيل يحلف على العلم لانه استخلاف على فعل الغير واحد فصارين بالشوكة مشتركين في القسامة بكونه عندهما لم يقصر اى يقر بانها جميعا فقبضاه للقسامة ومحمد شريكه لم يقصر على المقر بل ينفذ اقراره عليهما كاقرار احد شريكي العنان بدين لان العين في يد الاجير المشترك مضمون عندهما وهما يشتركان في ضمان الشركة فينفذ اقراره عليهما ذ

نوشارة الحياطة والاسكاف يفسد اذ في العمل اختلاف اذ في العمل اختلاف فيجوز كل
 منهما عن العمل الذي يقبله صاحبه فلا يتحقق ما هو مقصود الشركة نحو نقول جواز
 الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل يقبل العمل صحيح ممن يحس مباشرة ذلك العمل
 ومن لا يحس لانه لا يتعين على التقليل اقامه العمل بيده بل له ان يقيم باعوانه وكل واحد
 منهما غير عاجز عن ذلك هذا هو الاصل في الشركة التقليل حتى لا يجوز الشركة في الاصل
 والاحتشاش لعدم جواز التوكيل بهما كذا الدناير مع الدراهم والمخطوط شرط في اتحاد
 قائم في اتحاد اي في جنس مالهما لان الشركة هي المخططة لغه ولا عمل بدون المخطط
 ولا مخطط بدون الاتحاد ولن ينصور وقوع الفرع فالرجح على الشركة الابعث ثبوت
 الشركة في الاصل ورأس المال قلنا ان الشركة في الرجح سنة الى العقد دون المال لان
 العقد يسمى شركة فلا يشترط المخطط في الاصل والمساواة في الفرع عند المساواة
 في الاصل وانما قال لو كان رأس المال ثلاثا وقد قال الابان الرجح نصفان فسد وشرط
 ثلاث الرجح والمال سواء يفسد والعمالان هكذا ويفسد قياسا على ان اشترى الوضعة
 على هذا الوجه لا يصح لنا قول على رصه الله عنه الرجح ما شرط العاقدان والوضعية على
 المال والعمالان هكذا بان كانا قصارين او خياطين وشرطا العمل نصفين وفصل رجح
 لاحدهما وبالعكس لان الضمان تقدر العمل فالزيادة عليه رجح مالم يضمن قلنا انما
 الرجح عند اتحاد الجنس ولا اتحاد بين العمل والمال فيكون بدل العمل لاربحه والعمل يقو
 بالنقويم فيجوز تقويم عمل احدهما باليسير والاخر بالكثير ويبطل المعاوضات
فاعقل وشركة الوجوه والتقبل وشرط فضل الرجح والمالان على السواظ
البطلان وبطلان المقاضات لتعذر المساواة المذكورة في تفسيرها وتضمنها الوكالة

بجهول الجنس والكفالة لمجهول قلنا اننا لم نشرط المساواة في كل شئ حتى يعذر بل في
 مال التجارة فقط وان القياس يتركه بالتعامل والجملة المحتملة تبعاً بمنزلة تحملها في
 المضاربة ومسئلة شركة الوجوه والتقبل وشرط فضل الرجح مبنية على اشتراط
 المخطط وقد مر في باب زفرد ويجوز شركة الحالين اذا اشتركوا في التقبل والعمل جميعا
 دون الدلائل والسايدين اجر الشريك الحاضر الدار بلا اذن الغائب فالاجرة على الشركة
 وقيل على الموجر تصدق حصة الغائب للبحث كالمغاصب او رفعها اليه لان البحث لحقه
 وللشريك الحاضر ان يزرع نصف الارض ان كان حصته النصف وليس له في العام الثاني ان
 يزرع النصف الاخر بل يزرع النصف الذي زرعه او لا اب وابن يكتسبان في صنعه
 واحد ولم يكن لهما شئ فالكسب كله للاب اذا كان الابن في عيال الاب لكونه معينه
 الا يرى انه لو غرس شجرة تكون للاب وكذا الزوجان اذا لم يكن لهما شئ ثم اجتمع بينهما
 اموال كثيرة فهي للزوج ويكون المرأة معينة له الا اذا كان لها كسب على حدة فهو لها
 وقيل الكسب بينهما نصفان وما تغرله من قطن الزوج وينسجه هو كرايس فهو للزوج
 عندهم جميعا وقد من تفاصيل ذكر القطن في كتاب النكاح **كتاب الصيد والذبائح**
 الصيد الاصطياد ويطلق على ما يصاد وهو ما يمنع بجناحه او بقواميه والجنين
 الولد الذي في الرحم سمي به لاستتاره بالرحم وسر نفسه نحو الجننة والجننة والجننة
 ح سم ان الجنين مفرد بحكمه لا يندك بذكوة امه اذا وجد في بطنها ميتا كما اذا خرج
 حيا وعاش مقدار ما يمكن ذبحه ثم مات بلا ذبح والمصراع الثاني تفصيل للاول ولما
 انه بمنزلة ساير الاجزاء لتبعية لها حقيقة وحكما حيث يتغذا بغذاها ويتنفس
 بنفسها ويدخل في يعها ويعتق بعقتها فيعتبر الذبح فيها ذبحا فيه عند التعذر

لان مبنى الذبح على الوسع والامكان اعتبارا بالصيد وهو يقول انه اصل في الغزو
المقصود من الذبح وهو تطهير اللحم بسفك الدم المسفوح غير تابع لها في الحيوة والدم
حيث يصور حيوة بعد موتها ودمه لا يخرج بخروج دمها فلا يتزكى بركوتها واما
قوله عم زكوة الجنين زكوة الام فغناء النشبية ومالم يتم خلفه بنبات الشعر
لا يؤكل مطلقا اتفاقا واكل لحم الخيل قال يكره والحكمة اى كراهة تحريم المراد لا الترة
من مراد اى حيفه وهو قول مالك وقيل كراهة تنزية والاول اصح كذا في
المصنف والمختلف وذكر الامام الاسيحاى الصحيح انه مكروه كراهة تنزية وحكم
عن عبد الرحيم انه قال لى ابي حنيفة عنه في المنام انه كراهة تحريم وفي شرح الجمع
ان فاعل الحرام معاقب في الآخرة دون فاعل المكروه كراهة التحريم وقد مر الاشارة
الى الاثم في المكروه في باب يوسف من كتاب الحج في قوله لوطا قاسبوعين ويصل البيت
وفي باب ابي حنيفة منه في قوله وفي جواز المسجد الحرام البيت فانه مذكور في المختلف
بلفظ الكراهة ونذكر في الكتب في كتاب الكراهة لا كالا بل والغنم والبقر والبغل الثلاثة
منها نظر الى كونه حيوانا طاهرا بل كالحمير والبغال المشولة منها مثل البغال المشولة
من الرمال نظر الى انه تعارض دليل الاباحة وهو انه عم في لحم يوم خبير ودليل
التحريم وهو قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها فتدنة اذ يفهم منها
احرمه فوجنا التحريم بتقديره مؤخر ايكلا يتكر النسخ ثم قيل انما الاختلاف في الذبح
لحم وكان المصنف اشار اليه حيث ذكره في كتاب الذبايح دون الكراهة لادانته الى تعليل
الاجهاد للمفضى الى التحريم وعلى هذا يكتفى كراهة التنزية الى المدبوح عند
حضور الموت وبسبب الكراهة احترام نحو احترام بنى ادم حيث يسهم له من الغنم

وقول

وقول الشافعي كقول صاحبين ولا بأس بشرب لبنه على قوله على ما في الهداية ويكره كراهة
التحريم على ما في القاضى خان ولكن لا يجده اذ اسكر منه معلوم منه لصيد كل يحرم
ما قد صاده من قبل يحرم خبر وما بعد من الموصوفى والصفه مبنياء من قبل
اى من قبل اكله كحرمة ما اكل منه وما صاده بعد الى ان يكون معلما ثانيا وما صاده
قبل النعم الاول ومات بجرحه وتركه بلا اكل قبل الذى اكل منه ولم يصبه صاحبه
بعد فالمراد مما قد صاده من قبل المحذر في حرز الصاحب واما الماكول منه فلا يظهر
الحكمة فيه لالعدام المحلية وعلمه تعرف بالاجتهاد لا يشترط الثلث من اعداد وعلم
اى علم الكلب والمعرفة العلم المستحدث بخلاف العلم باجتهاد للصيادين والكلاب
وهو بذل المجهود لنيل المقصود لا يشترط الثلاث اى المرات الثلاث من ترك الاكل
حتى يحل الرابع رواية واحدة والثالث فى احدى الروايتين بل كفى غلبة ظن الصائد انه
معلم فالاختلاف الساويق مبنى على هذا لانه لا ينتقض الحكم بالعلم في حق الماضي عندها
بل يحكم بحدوث الجهالة وعنده ينتقض فيما لم يجعل فيه المقصود وهو الاكل بمنزلة تبدل
اجتهاد القاضى قبل الحكم بمحارثة **س م** لو ذبح المجرع حل ان علم حيوة يوم التلويح
عدم ان علم بطريق غلبة الظن حيوة يوم لانه زمان مديزول فيه الشك ويعلم انه
ما بالذبح لا بما صابه من نحو الجراحة واكثر اليوم لدى الثانى وفي بالنصب عن المصنف
اقام له مقام الكل قول الاخير فوق ما يحى الذكى لانه يعلم ح انه مات من الذبح اذ لو
لم يميت حين مات منه فلما تجل الذبح موته اسند الموت اليه وليس في الظاهر من خلا
بل ذبح ذاك وهو حى كافى وليس في الظاهر اى في ظاهر الرواية كافى لان قوله تعالى
لا ما زكيتم مطلق فكان الشرط علم الحيوة عند الذبح باى طريق كان والتحريم طريق

الذى يختص كل واحد المذهب

وسلام الدم طريق وليس واحد منهما بشرط كذا في النوازل وفي الوقعات رجل ذبح شاة
مريضه ولم يتحرل منها شيء قال محمد بن سبله ان فتحت فاهها او عينها او مدت رجلها او نام
شعرها لا يؤكل لان هذه الاشياء علامة الموت ولو ضم فاهها او عينها او رجلها او قام شعرها
يؤكل لانه علامة الحياة والمذبح المرئ والحلقوم والودجان عدد معلوم المرئ للزنا
العرق المنصل بالحلقوم الذي يجرى فيه الطعام والشراب والمرئ على فصيل غير مهور
الناقة الكثيرة اللبن والحلقوم يجرى النفس والاوراج يجرى الدماء من عروق الحلق
في المذبح وبالثلاث يكتفى الشيخ وعن يعقوب يروى ذالك ايضا فاعلمن وبالثلاث في ثلاث
كان وشرطه الحلقوم فيما يروى ايضا ويروى فيه عنه اخرى وشرطه اي شرط
ابي يوسف الحلقوم مفعول المصدر المضاف الى الفاعل فيها اي في الثلاث وفي بعض النسخ
فيما الاصل لكونه اعظمها ويروى فيه اي في هذا السؤال او في الذبح او الذبح والشرط
او المسئلة على تاويل المذكور عنه عن يعقوب اخرى اي رواية اخرى ان يقطع الحلقوم
والمرئ وودج ليؤكل الزكي والمرئ بغير هزمة للضرورة وودج لان احدهما من جنس
الاخر فيكتفى بامدهما والشرط في اكثر كل مفرد من هذه الاربعة عند محمد في اكثر اي في
قطع اكثر الاصل اذا المقصود من الذبح انهار الدم والاكثر يقوم مقام الكل في اكثر من
الاحكام واي ثلاث قطع فقد قطع الاكثر لان محمدا يقول ان كل فرد اصل براسه فيعتبر
اكثر كل فرد زورميا صيدا معا فوقعا على ارتداف لم يحل فاسمعا وعندنا حل وكان
من سبق ما لك دون الذي قد التحق فوقعا اي السهمان على ارتداف اي تعاقب لم يحل
نظر الى اعتبار حالة الاتصال بالحل لان الفعل انما يصير معتبرا باعتبار الاتصال
بالحل واذا اعتبر حالة الاصابة بالسهم الثاني اتصل به وهو غير منقطع خارج عن حد الصيد

جواب زفر

لان الاول الخنثى والشرط ح ذكوة الاختيار ولا يكفي ذكوة الاضطراب فصارك كما لو رمى الى
شاة وكما لو تعاقب في الرمي والاصابة الا ان صاحب الثاني لا يضمن لمعية الرمي ونحن
نعني بحالة الارسال لان الذكوة هو الفعل وقد وجد من كل واحد منهما ذكوة الاضطراب
في الصيد لان الاتصال بالحل يتجه الرمي فصارك مضافا اليه ولهذا انما يعتبر التسمية
والاهلية عند الارسال الا ان الملك لصاحب الاول لانه اخرجه من حيز الامتناع
فلما قبل اتصال الثاني به لسبق يدك الى مباح فحصل هذا لنا فنعتبر بحالة الرمي فيما يرجع
الى الحل والضمان لان الحل ثبت بالفعل وكذا الضمان ونعتبر بالاتصال بالحل فيما يرجع
الى الملك لان الملك متصل بالحل ولورمي الذنب ولكن فصله اصاب صيد لم يحل كله
ولورمي قاصد الذنب ونحوه مما لا يؤكل لحمه من الصيور وقد كان سمي كالرعي وغيره
صيد ما كول او غير ما كول ونحن نقول هذا الفعل وقع اصطيا دا حتى يؤثر في تطهير
جلد الذنب ولحمه لو اصاب بخلاف غير الصيد فافترا وفي الوقعات اذا رمى الى جراد
او سمك فاصاب صيدا مختارا نه يؤكل ولو ارسل بالتسمية على شجرة او انسان فاذا هو صيد
يؤكل ولو بشاة الغصب ضحى قدفع قيمتها لم يجزه ما قد صنع كضمه شاة الوديعة و
الفرق لنا ان الملك يثبت من وقت الغصب في المغضوب وفي الوديعة يصير غاصبا بالذبح
فيقع الذبح في غير الملك قال صمد الشريعة وهذا انما يصور فيما ذبح بلا تقديم عمل يصير
غصبا نحو الاضجاع وشدة الرجل على قاصد الذبح وهذا تضحية الغير عن نفسه ويجوز
تصدق لحم الاضحية عن غيره دون تضحية شاه نفسه عنه وهذا في الحي ولما اذا ضحى
عن لئيت فيجوز بالانفاق والمختاران لا يلزم النصدق بالكل لان الاجر لئيت والملك
للضحي ولهذا لو كان على المضحي اضحية واجبة سقطت عنه الا ان يكون بامر لئيت فلا يملك

التناول من لحمه وهو الخنزير لأن الاضحية تقع عن الميت ع قال داود الاصفهاني في سبع
آيات من القرآن يدل على ان متروك التسمية عامدا حرام ثلاث منها في سورة الانعام وثلاث
في سورة الحج وواحدة في سورة المائدة وقوله عم حين سئل عن متروك التسمية كلوه فان
تسمية الله في ثم كل امر مسلم محمول على التزك ناسيا وهو يقيس على الناس وعندنا العام
الذي لم يثبت خصوصه لا يحتمل الخصوص في خبر الواحد والقياس قال بعض العلماء من
اعتقد باحة متروك التسمية عامدا يكفر قال شمس الائمة السرحسي الا اننا كفرهم لا
يقولون بناويل والكفر يدركه باقل ما يدرك به الحدود فان السكران اذا رقا او سرق محمدا
ولو ارقد لا يكفر وقال علماءنا الفاضل لو قضى بجواز بيعه لا ينفذ قضاؤه كذا في الحقائق
وينقطع التسمية بالاشتغال بتجديد الشفرة واضمحاع البهيمه وتفسد بوصول غير اسم الله
باسم الله على طريق العطف حتى يحرم المذبوح متروك ذكر عند الفخر عدها حلال
وصيود البحر وصيود البحر مثل جواز بيعها لانه عليه الصلوة والسلام عني
السلطان وعن قتل الضفدع وعن الادوية التي تتخذ فيها الضفدع واما قوله عم في البحر
هو الطهور ماؤه والحل ميتة فمحمول على السمك وهو ايضا ينسك بهذا في الطافي وهو السمك
الذي مات في الماء بغير افة وعن النبي عم ما لفظه الماء فكلوا وما طفا فلا تأكلوا ولا فاء
للمذكورة انواع تعرف بالنظر فيما ذكر الان من عدة الشيا من الفروع وهي انه اذا التمسكة
فيجب ماء او جمع السمك في حظيرة لا يستطيع الخروج منها ويتمكن من اخذها بلا صيد
توكل ان ماتت تكون موته بسبب حارث ولد وجدت سمكة راسها على الارض والباقي
في الماء توكل وفي العكس انما توكل ان كان ما على الارض اكثر من النصف لان موضع النفس
في الماء فلا يكون الموت بافة ما لم يكن الاكثر خارجا وعامة المشايخ على انه لا بأس بكل الميت

جواب الشافعي متروك
التسمية

بحر الماء او برده ولليت تحت الحمد قيل توكل ويحل ما بين من السمكة ماتت الا ان ميتة
حلال بالحديث وهكذا الطافي وصيد الكلب ياكل بعض لحمه بالسلب اي حالة الاصطبار
وهو قول مالك بناء على ان فعله عندهما الاجابة عند الدعاء وانباع الصيد عند الارسال
كالباري ونحن نقول ان علامة النعم ترك العادة الاصلية وهي الاكل القطري يدل عليه قوله تعالى
فكلوا مما امسكن عليكم واما الانباع والاجابة فعادة اصلية له وانا تركنا طرد هذا
في الباري لعدم تحمله الضرب على الاكل والتعليم على وجه يمسه على صاحبه والكفينا فيه
بالاجابة لانها ليست بعبادة اصلية والضرب والتعذب والضباع كذا حلال طيب من
له كذا اي حلال مثل ما تقدم ثم قوله حلال لحرمة فيه طيب اي غير مستحب طبعاً فهو
الحشرات تمسك بقوله قل لا اجد فيما اوحى المحرم ما على عم يطعمه وليس في الآية هذه التثنية
وتسكتها ما روى انه عم نهى عن كل ذي ناب من السباع عايشة عن الضرب حين سألته
عن اكله ويوكل الخفاف والبوم والخفاش قيل يوكل وقيل لا ولوان جديا فقد عذب الخنزير
لا بأس باكله وكذا الدجاجة المخلاة ثلاثة ايام والابل الجلالة شهر والبقر عشرين يوماً
والشاة عشرة فمحمول على انها لا تأكل الا الحيف ويوجد بها ريحة منته فلا يشرب لبنها
ولا يوكل لحمها وتلك حالها ويكره بيعها وعرفها بنحو كذا في الحقائق وما بين ثلثة للخنزير
فما حل الثلث ايضا فاذا ذكروا ثلثة المؤخر كما في الثلث المقدم فمات من الابانة حل الثلث
ايضا اي حل الثلثين لانه مبان بزكوة الاضطرار لنا قوله عم وما بين من الحي فميت
فان المبان منه حي وقت الابانة حقيقة لقيام الحيوة فيه وحكما لانه ينوهم سلافة
بعد هذه الجراحة واما المبان من الحي صورة لاحكام بان يبقى في المبان منه حيوة بقدر
ما يكون في المذبوح فيحل فنقول اذا قطع نحويدا وثلثة مما يلي العجز او اقل من نصف الراس

يحرم البيان لنوهم بقاء الحيوة في الباقي أكثر مما يبق في المذبوح ولو قطعه نصفين أو قطع
الثالث مما يلي الراس أو قطع نصف راسه أو أكثر منه يحمل القطعتان جميعا لعدم النظم المذكور
وفي المنيه إذا ذبح شاة ثم أبان منها عضوا قبل الموت يحمل ولو قطع من سمكة قطعة وهي
حبة أكلت القطعة والبقيده وقد مر وما توارى عنك أذرمينه وانت تقفوه فقد اغنيته
فقد اغنيته إشارة إلى أن ابن عباس رضي الله عنهما كل ما أصابت ودع ما اغيت والإغناء
أن يغيب بعد ما أصاب ثم يموت ونحن نعلمه على ما إذا تعد عن طلبه ثم أصاب ميتا أو
به أفة سوى جراحة سمه لأن عدم النوازي منعذرو ومواضع الضرورة مستثناة عن
قواعد الشرع والكلب إن صاد سوى ما عينه مرسله فخرته مبنية فخرته مبنية لأن
أخذ من غير إرسال صاحبه كما إذا عدل بئمة أو بيرة ولم يذهب سنة وكما إذا سمي
على شاة فوقع السكين في شاة أخرى وحصل الزبح لا كما إذا أرسله على صيود فأخذ واحد
منها أو أرسل على واحد منها فأخذ غيرها كذا في المحصر قلنا إن التعليم على وجهه لا يأخذ
الأماعينه غير ممكن فسقط اعتباره على أن المشروط في الحديث الإرسال دون التسوية
فلا يزداد عليه لأنه نسخ وابن اللذين ذكبا في وذا غير كافي حرام صيد ذا حرام
صيد ذات غلبا للحرمة بلا نظر إلى أن الولد يتبع خير الأبوين دينا ويحمل ذبيحه الكافي
زمتا كان أو حرما لقوله تعالى وطعموا الذين أوتوا الكتاب حل لكم والمراد به من كلهم
لأن ما لا يترك من الطعام يحمل من أي كان وكان والجوسي من قبيل الكافي في الزكوة
والنكاح لقوله عم سنوهم سنة أهل الكتاب غير ناكح نسائهم وأكل ذبايحهم وإنما
يحرم ذبيحه المرتد لأن عدم ميتة لتركه المنفصل عنها وعدم قراره على المنفصل إليها
ولا يجوز الذبح بالظفر ولا بالسنة بعد النزاع أيضا فاعقلا أيضا أي كما لا يجوز

قبله لقوله عم كل ما أنهر الدم وأفوالا وداج الأسترة والظفر مطلقا قلنا المراد غير المنزوع
لأنه يموت به حنقا يدل عليه قوله عم في آخره فإنها ممدى الجثة وهم كانوا لا يعلمون إلا ظاهرا
ويجدون الأسنان ويضائلون بالحدش والعض فبقى المنزوع تحت عموم صدر الحديث
والكراهة اتفاقية لعدم الإحسان في الذبح وليس قطع الودجين شرطا للحل
أن قط سواه قطا سواه أي سوى المذكور أو سوى الودج باعتبار الجنس المتناول
لها والقط القطع عرضا والقط أي قطعاً تاما بلا اكفاء يقطع الأكثر من الحلقوم
وللرئ إذا بقطعهما يحصل المقصود وهو إزالة الروح وإسالة الدم السفوح قلنا
أن الودجين أصل في ذلك وأن الجمع في قوله عم أفري الودج بظاهره يتناول الثالث
وما الكلب الصيد من تقوم في حكم عقدا وضمان فاعلم في حكم عقد من فهو بيع أو إجارة
أو ضمان بالاتلاف كما في غير المعلم لقوله عم أن من السحت ثمن الكلب ومهي البقي وحملنا
الحديث على غير المعلم لأنه حيوان منفع به بمنزلة البغل والحمار وهي سنة وما ظهر
لهذا الضعيف في هذا المقام أن الاختلاف راجع إلى أن الوجوب الذي هو مرتبة بين
المرتبتين من الفرض والسنة لا يقول به الشافعي والفرضية منفية بالإجماع لقوله
عم ثلث كتب على ولم يكتب عليكم الاضحية والوتر وقيام الليل فاضطر إلى أن يقول
بالسنة وما روى أن العمري كان لا يضحيان السنة والسنتين مخافة أن يراها الناس
واجبة أي فرضها محمول على حال فقرها لأنه لا يظن بها ترك السنة بلا عذر وقد قال
عم من ذبح قبل الصلوة فليعد فإنما هي شاة لحم وقوله عليه الصلوة والسلام ضحوا
فإنما سنة أبيكم إبراهيم فالأمر للوجوب وقوله سنة أبيكم لا يفيده لأن السنة طريقة
النبى عم واجبة كانت أو غير واجبة وترك بعض عروق تقطع في الذبح تحريم وهن أربع

والسهم عن تسمية الله اذا ذك وذبح ماله الفخر كذا فحريم خبر تركه موت المستلة في باب
كل واحد وباب الشافع والسهم كذا تحريم موت ايضا وذبح ماله الفخر ونحو ماله نهر
الذبح كذا اي تحريم مخالفة المشروع واعتبارا بالخرج في غير محل الذبح لنا قوله عم ماله نهر
الدم وافرى الاوداج فكل الا انه يكره فعله لمخالفة السنة والسبع والاكثر يجرى بهم بقر
في اهل بيت واحد لا في نفر يجرى بهم بقر لانه شخص حقيقه واشخاص من حيث الضخامة
والقيمة فيجوز عن الاشخاص المخلطة معنى لاعتن الاشخاص صورة ومعنى لا في زمروهم
للمنفردون قلنا هذا اجتهاد بخلاف النص وهو قوله عم البدنة عن سبعة والبقرة عن
سبعة د حيد مرمى لمسلم بالتسمية وقع عند مجوسى مقدر ما يفدر على ذبحه فأت
لم يحل لانه قادر على ذبحه بتقديم الاسلام وكذا النائم عند ابى حنيفة رضى الله عنه والأول
ترك اصطياح الطير بالليل وذبح اضحية الغير بامر اذ انوى لنفسه لفت نية ولا بأس
بكل الخطاف والعقوق والفاخنة والدهد لانه ليس بذى ناب من السباع ولا بذى
مخلب من الطيور ويدخل الكراهة في بعض ما يصدق عليه هذا المذكور لنا ناول الجيف
وخلط الخبثات من الحشرات وكل بلدة لم تكنوا فيها من صلوة العيد في الوقت المسنون فهو
بمنزلة السواد في جواز التضحية بعد طلوع الفجر والوقت المسنون ما قبل الزوال من اليوم
الاول ولو ضحى اثنان الشانين المشتركين بينهما جاز لجرى ان الجبر في قسمة الشاة ولو اعتقا
عبدان مشتركين عن كفارتها لا يجوز لعدم الجبر في قسمة الرقيق اذا قتل السمك حر
الماء او برده لا يوكل عند ابى حنيفة رضه عنه خلافا لمحمد رحم وقد مروا بكسار رجل
الشاة واعوار ارجلها عند الاضجاع لا يمنع عن الجواز سواء ذبحت على الفور او بعد عند
ولو اكسر رجل الصيد بعد الرمي قبل الوصول يوكل وكذا اذا افارن سبها رجلين والرمي

الموت

وتعاقبا

وتعاقبا في الوصول لان العبرة لوقت الرمي دون الوصول وقد مر رجل نعلق شبكه صيد
وقد نصبها له فهو له على سبيل الاختصاص دون الملك فلو تخلص وصاده اخر فهو للاخر
ولو قدر الاول على اخذه بان قرب منه بحيث لو مديك اليه لا خذه فهو له على سبيل الملك
حتى لو حل الشبكة ففخلص الصيد فاصطاده غيره يسترد منه الاول والكلب بمنزلة
الشبكة وهذا انقل صاحب المحيط في واقعاته عن العيون لا باليوت ونقل فيه عن
واقعات الناطق انه ان اخذ الثاني بعد ما تخلص وطار فهو له لانه انتقض سبب ملك
الاول والا فلا الاول لان عقاد سبب الملك له والتهية للاشياء المباحة من الصيد
والطروا والشار ونحو ذلك بمنزلة نصب الشبكة للصيد نحو غلف باب الدار وتخاذ الحوض
وحفر البئر ورفع الذيل ونحو ذلك وحصول هذه الاشياء بلا قصد تلك الاشياء ليس
من اسباب الملك والناداة النادة تجزى عن الاضحية اذ امرها صاحبها بنية الضحية
ولو قطع الزابح اعلى من الحلقوم واسفل لا يحل اكل المذبح رجل باع درهما بدرهم فيه
فضل بقدر ما لا يدخل تحت الوزن فحليل صاحبه للاخر يجوز لانه هبة المشاع فيما
لا يقسم بخلاف لحم الاضحية لانه هبة المشاع فيما يقسم رجل شق بطن شاة واخرج
ولدها وذبح الولد ثم ذبح الشاة فان كانت الشاة تعيش بعد الشق يحل والا فلا لان
الزكاة هو الاول وهو لا يصلح زكاة اقول فعلى هذا ينبغي ان لا يحل المذبح بعد الضربة
بنحو السيف بحيث لا يعيش بعد اذ اسمى على شاة وذبح في فوره غيرها لا يحل لانه
لم يسم عليها شراء الاضحية بعشرة اولى من تصدق الفدا اسرقت اضحية الفقير
لم يجب عليه مكانها اخرى ولو وجدت بعد ما اشترى لغرى ضحى بها لان الوجوب عليه
بالشرى وهو متعدد بخلاف الغنى لان الوجوب عليه بايجاب الشرع وهو واحد ولو

ضمان

اضحية الغني وجب عليه مكانها اخرى ولو كان غنيا يوم التروية فاشترى اضحية ثم هتك
الاضحية وافنقر يوم عرفة لا يجب عليه المادة اخرى مكانها وذكر في شرح الاسيحاب كل
حيوان اذا ذبح بالتسمية طهر جلده ونحوه وسائر اجزائه سوى الخنزير سواء كان مأكول
اللحم ولا وفي الخانية كل مكان سور نجسا لا يطهر محم وشحم وجلده بالزكاة ومقطوع
الراس بغير ما انهر الدم وافرى الاوداج لا على طريق الذبح الاختيارى كالبعير النادر واللح
في البرقذ بحج الحج الذي موثر في تعجيل موته عزز ما ن بقطع راسه **كتاب الوقف**
ومواحبس ويقال للوقوف تسمية له بالمصدر ولا يستعمل فيه الافعال الا في لغة
ردية وهو الثلاثي بمعنى الدابة بمعنى **حسم** والوقف قال باطل اي يبطل ويلزم الوقف
الذي **يسجل** اي يبطل ويعاد الى اليد يسجل اي يحكم عليه ويقضى القاضي بلزوم لخيار
القول من يرى لزوم بعد ان يرجع الوقف بعد تسليمة الى المقولي محتجا بعدم اللزوم
وتخصما الى القاضي لانه مجتهد فيه ولا يلزم يحكم المحكم في الصحيح لان الوقف عند
حبس العين على ملك الواقف والنصدق بالمنفعة كالعارية وذا يقضى بفائه على
ملكه ولهذا اعتبر شرط الواقف فيه وبقي تدبيره بعك في نصب القيم وتوزيع العلة
فيكون جازا غير لازم ما لم ينضم اليه حكم الحاكم الا المسجد فانه لازم بالقبض لانه خاص
لله تعالى ولهذا لا ينفع به شئ من منافع الملك وعندهما حبسوا العين على حكم ملك
الله تعالى فيزول ملكه الى الله تعالى على وجه يعود منفعة الى العياد فيلزم وهو قول
الشافعي والعمل اليوم بقوله ويلزم ايضا الوقف المعلق باللوت بعده بان قال اذ امت فقد
وقفت على داري على كذا الوقف في فرضه بمنزلة المعلق بما بعده كذا قال الطحاوي والصحيح
عدم لزوم عندهما من الثلث الا ان يقول وقفته في حيوتي وبه موت مؤبد فيكون خذ

لازم ما عندك ايضا كذا في الخانية ذكر الامام السرخسي رحمه الله والذي جرى الرسم في زماننا
انهم يكتبون اقرار الواقف بان قاضيا قضى بلزوم هذا الوقف فليس بشئ لان اقراره لا يصير
حجة على القاضي الذي يريد ابطاله وفي المحيط لوقال ان مت من مرضى هذا فقد وقفت
داري على كذا لا يصح لان تعليق الوقف بالشرط غير جائز بما فيه من معنى تملك العلة
من الفقهاء ولو قال ان مت فاجعلوا هذه الدار وقف يصح لان هذا تعليق التوكيل بالشرط
وهو جاز اقراره الطريق شرط قادن عند اتخاذ مسجد في داره ولا يكره في الصلوة
فيه جماعة لانه ما لم يغرز عن حق العبد لا يكون خالصا لله تعالى ولهذا الوجه
ارضه مسجدا ثم استحق منها جزا يباع يعود الباقي الى ملكه وقالوا لا الرضا بكونه مسجد
ارضا بالطريق فيدخل الطريق فيه بالضرورة دخوله في الاجارة بلا ذكرهم وما الصلوة
لاتخاذ المسجد شرطها يلزم فاحفظ واجهد شرط اخر ما بها اي بالصلوة صفة
للخير او خبر بعد خبر بل يكفي قوله جعلته مسجدا اذ القبض ليس بشرط في كل وقف لانه
ازالة ملك لا تملك لا كالا عناق لها قول الصحابة رضه الله عنهم لاصدقة الامجوزة
مقبولة ولانه تقرب الى الله تعالى بعين ماله فيشترط القبض اشتراطه في الصدقة
والهبة ثم عند ابى حنيفة رضي الله عنه قبضه بالصلوة فيه جماعة باذان واقامة ولو جعل
رجل اما مؤذنا فصلى فيه باذان واقامة صار مسجدا اتفاقا ولو صلى مؤذنا في المسجد
على هذه الهبة ليس لمن يحيى بعده ان يصلي بالجماعة في ذلك المسجد على تلك الهبة ثم ان هذا
الشرط فيما اذا لم يسلمه الى قم فلو سلمه فالاصح ان قبضه ينوب عن قبض الناس ويصير
مسجدا من غير ان يصلي فيه كذا في المحيط فكان نظرا في حنيفة الى الصلوة المذكورة لانه
مبنى لها وعند محمد يكفي صلوة المنفرد لان استغراق الجنس غير ممكن فيكنفى باقله وهو الولد

اختلاف الآخرين
والقبض والثابت والافراز
بدون الوقف يجوز
حق يجوز وقفه المشاعا
وشروطه لنفسه انتفاعا

ونظرة الى المصلين لانهم بمنزلة المنولين **س** لم حتى يجوز بالرفع وقفه المشاع المحتمل
للقسمه كالذي لا يحتمل ما بناء على عدم اشتراط القبض والاقرار لان قسمه من تمام
القبض لانه للحيازة وتام الحيازة فيما يقسم بالقسمه فلما لم يمكن اصل القبض شرطه
فتمتد اولى وكذا استحقاق البعض للمشاع من ارض وقفها لا يبطل الوقف عند
مثل استثناء سها منها لنفسه عند الوقف ثم اذا طلب الشريك القسمه يصح مقايضته
عنده ولا يمنع عنها معنى المبادلة المانعة عن بيعه انتفاعا من الغلة او الولاية بناء
على الشرطين المذكورين الا انه لو لم يكن مبنا فللقاضي عزله ولو كان شرط ان لا يعزله احد
لانه مخالف للشرع ولو صار عند لا بعد لا ينتقل اليه الولاية كذا في المحيط ثم ان عبارة
النظم تشعير بان الخلاف فيما اذا شرط الولاية لنفسه وعند عدم شرطه لا يكون له الولاية
بل يكون الولاية له اتفاقا وتركه التسليم ليس ضارا وترك ذكر الفقراء اخر ليس ضارا
بناء على عدم اشتراط القبض ومشايخ يلح اخذوا بقول ابى يوسف ترغيبا ومشايخ بخارا
أخذوا بقول محمد وفي الخانية التسليم الى الموقوف عليه بمنزلة التسليم الى المنول
وفي الواقعات اذا لم يشترط الواقف لنفسه ان اليه عزل القيم واخرج الوقف من يده
ليس له ذلك عند محمد لان الوقف لا يصح الا بالتسليم الى المنول عندك والمنول لا يكون
وكيل الواقف حتى يعزله وعند ابى يوسف يصح بدون التسليم فيكون المنول وكلا يصح
عزله وترك ذكر الفقراء اخر بناء على عدم اشتراط الثابت فلو وقف داره على ابناء اولاده
ما عشت فاذا امتره على ردت على الورثة بجاز عنده وقيل الثابت شرطا اجماعا وانما
الاختلاف في اشتراط ذكره صريحا والفقول في كفاية ذكر الوقف فعلى هذا ينافيه التوقيت
اجما نحو مسئلة امهات الاولاد فانه لو لم يقل اذا امتن ردت الى الورثة لكان تابيلا

بعد انقراضهم الى الفقراء وان لم يذكر ذلك خلافا لمحمد وقيدنا الفقراء لان الغنى ليس
بمصرف للوقف حتى لو صرح الوقف على الاغنياء وحدهم لا يجوز والوقف على طائفة من
الاغنياء ثم بعدهم على الفقراء يجوز فيعتبر شرطه فيكون صلة الاغنياء كذا في المحيط ثم
ان الخلاف فيما اذا وقف مطلقا او على شخص بعينه ولم يذكر معه اسم الله او لفظه الصلة
حتى لو قال هذه موقوفه لله او قال هذه صدقة موقوفه على فلان جاز الوقف اتفاقا لان
المراد من ذكر اسم الله ان يكون للفقراء عادة وكذا عرف من ذكر الصدقة انه اراد به الوقف
على الفقراء دلالة لان الصدقة انما يكون للفقراء وذكر فلان يدل على انه يخص الغلة
مادام حيا فمات يصرف الى الفقراء بمنزلة جعل غلته لنفسه على قول ابى يوسف
كذا في المحيط وسياتي تمام الكلام في ذكر المصروف في الفوايح وان شاء الله تعالى ووقفه
النقل بالاصالة ليس يجوز فاحفظوا مقالة الذي جرى التعامل فيه نحو الفدوى
والمرجل والمصاحف والفاس والقندوم كالذي لا تعامل في وقفه نحو الثياب والفتوى
على جواز وقف الكتب وسائر ما جرى فيه التعامل بالاصالة لا كوقف البقر والعبيد
والاكرة بالفتحات جمع اكر وهو الزارع واللات المحرث مع الضيعة ولا يدخل الثمر المذكور
وقت وقف الارض بجميع ما فيها في الوقف ولكن يلزم التصديق به على الفقراء على معنى
النذر كذا المحيط مقالة اى قول ابو يوسف او مقالة له وجوز الشافع وقف كل عين
معينة مملوكة قابلة للنقل مفيدة باقية جري التعامل فيه او لا لا وقف ما في الزينة
والمنافع والمجهول نحو وقف احد عبيده وغير المملوك وام الولد وما لا ينفع به ونحو
الدرهم والطعام وعن زفر جواز وقفها لبيع الطعام في دفع ثمنه والدرهم مضاربة
ويصرف الذبح الى ما وقف عليه ثم ان المفهوم من الجمع ان وقف المكراع والسلاح

غير جائز عند أبي يوسف والذكو في الهداية جوازه عند لودوره الاثر فيه وسجد
 ما لا يعود ملكا بان خوى وتركوه تركا ما التاكيد التكرير خوى اى سقط وانهم اخذوا
 عن قوله تعالى كانهم اعجاز نخيل خاوية او معناه خلا عن الجماعة لاستغنائهم عنه اخذوا
 من قوله تعالى وتلك بيوتهم خاوية لا يعود ملكا لعدم اشتراط التسليم والقبض وقد
 استشهد بالكعبة وهو ضعف وعند محمد يصير مسجدا بالصلوة فيصير ملكا
 للواقف او ورثته بالتزك لانه يخرج من كونه مسجدا قائما على ملك الله ولم يكن من البيئات
 الاصلية يصير عن سبقت اليه يد فلا جرم يعود الى الملك الاصل وقد استشهد
 بهدى المحصر حيث يعود الى ملكه عند ادراك الحج بزوال الاحصار وهو ضعيف ايضا
 ويعود الحصر بعد خراب المسجد والكفن بعد ما اكل الميت سبع او وجد عندنا اثر
 الى الورثة او الشروع عند أبي يوسف ومحمد ولو نبش الميت وسرق كفنه يجبر الورثة على
 التكفين ثانيا وان كان قسم التركة ولا يسترد من المقسوم بين الغرماء لزوال ملك
 الميت عن ما خوذ الغريم دون ما خوذ الورثة ولو اشترى حصيرا او حشيشا او قنطرة
 للمسجد واذا استغنى هذا المسجد فالى مسجد اخر كذا في مينة المفتى وفيه اذا صار
 ديباج الكعبة خلقا لا يجوز اخذه ولكن يبيعه السلطان ويستغنى به على امر
 الكعبة ولو وضع خشبا في المسجد وعلق قنديل له الرجوع ولو علق حبلا للفنديل
 لا ولا يجوز بيع مسجد ضيق ليعتد ان يثمنه لبناء مسجد واسع بالاتفاق لكونه مسجدا
 عند أبي يوسف وانتقاله الى المالك عند محمد فينبغي ان يجوز باذن المالك عنده جعل
 خبازة وملادة او مغسلا ويقال بالفارسية حوض سير ووقف في محلة فمات اهله
 كلهم لا ترد الى الورثة بل يحمل الى مكان اخر بالاتفاق لان ذلك مما يمكن نقله وسيأتى بعض

مسائل العود وعدمه في فوايد كتاب الكراهة وفي الوقعات جمع الكفن ميت دراهم
 ففضل شئ ان عرف الذي اخذ منه رد اليه ولا صرف الى كفن مثله وان لم يمكن ذلك
 تصدق على الفقير رجل جمع ما لا لبناء المسجد فانفق منه في حاجة نفسه ثم رد بدله
 في نفقة المسجد لابيعة ذلك فان عرف صاحب ما انفقه رد عليه او سأل به تجديدا
 الاذن لانه دخل في ضمانه فلا يبرأ عن ضمانه الا بالرد الى المالك والى نائب المالك ولم
 يوجد فان لم يعرف صاحب ذلك المال استأمر الحاكم فيما استعمله وان تعذر عليه
 ذلك رجوت له في الاستحسان ان يتقف مثل ذلك من ماله على المسجد فيجوز لكن
 هذا واستيثار الحاكم يجب ان يكون في رفع الويال اما الضمان فواجب فانه ذكر في البسوط
 في كتاب الوكالة ان الوكيل بقضاء الدين اذا صرف مال المؤكل الى قضاء دين نفسه ثم قف
 دين المؤكل من مال نفسه ضمن وان كان متبرعا في قضاء دينه ولهذا العنى فسد امور
 البياعين والسماسرة ولودفع اليه رجلان كل واحد منهما دراهم ينصدق بهما عن يكون
 فخطا الدراهم قبل الدفع ثم تصدق فالوكيل ضامن وكذلك الثوبى اذا كان في يده اوقاف
 مختلفة وخط غلاتها صار ضامنا لها وكذلك السمسار اذا خلط غلات الناس او ثمن
 الغلات والبياع اذا خلط ثمن امثله الناس صار ضامنا لان الخلط استهلالا فيكون
 سبب الضمان الا في موضع جرت العادة والعرف ظاهريا باذن بالخلط كما جرت العادة
 بالاذن من ارباب المحطة للطنان بالمحطة اذا تركوا غلاتهم عند امانة ولا عرف في حق
 السماسرة والبياعين بخلط ثمن الغلات والامتنعة ويبنى على هذا مسائل ابن ابي اهل
 العلم والصلحاء منها ان العالم اذا سال للفقير اشياء وخط بعضها ببعض يصير
 ضامنا لجميع ذلك واذا ادى صار موديا من مال نفسه ويصير ضامنا لم ولا يخرجهم

عن زكوتهم فيجبان يا امر الفقير لا بذلك لانه اذا امره صار وكى لا يقبضه وبالنظر
له فيصير فالطاماله بماله ومحل بعض هذه المسائل قوله في الصرف والخلط في الدرهم
استهلاك الا انا تبادرنا الى افادتها مسارعة الى الخير تركا تاكيد بمعنى التوكيد اشارة الى ان
الخلافا فيما اذا لم يطع عود الاحتياج اليه وان طمع عود اهله اليه فلا يعود ملكا اتفاقا
كذا في المحيط وفي الكفاية حكماء المزبله والاصطبل من وضع الجهلة وليس من شأنهم
الطعن وفي الوقعات علو وقفانهم وليس من الغلة ما يمكن عمارته بطل الوقف وخرج
حق العماره الى الواقف او ورثته حوض في محله ضرب بحيث لا يمكن عمارته واستغنى اهل
الحلة منه بكون لواقفه او ورثته ان كان يعرف والا فهو كالقطعة في ايديهم يصدقون
على فقير ثم يبيعه الفقير فينتفع بالثمن حانوت احترق السوق والحانوت وصار بمال
لا ينتفع به ولا يسناجر شئ البتة مخرج من الوقفية واذا احترق الرباط يبطل الوقف
ويصير ميراثا منزل موقوف على مقبرة معلومة فخر ب هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به
معمود رجل وبني فيه بناء من ماله بغير اذن احد فالاصل لورثته الواقف والبناء لورثته البا
وقف على قوم مستمين فخر ب بحيث لا ينتفع به وهو بعيد من القرية لا يرغب احد في بناء
بطل الوقف ويجوز بيعه فان الوقف بعد ما صح بشرائه لا يبطل الا في هذه المواضع الخمسة
ح س م ويلزم الرباط والسقاية بالحكم ما في القول بالكفاية ولا يفعل واحد قبيل ما
يقبضه القيم او بعد امتهما الرباط وقفه وهو يبنى سكنى ابناء السبيل مثل الخانات
وهو المبني للتجارة كذا قاله الجوهري ومثل المقبرة والسقاية الذي يستق منه ما في القول
اي ليس في مجرد قوله وقفت بالكفاية ايضا كما قاله محمد لكون هذا الاستعمال قائما مقام قبض
النول وهذا القول معلوم مما سبق الا انا اوردنا تنميما للكلام وتوضيحا للزم اقداء

التي هي من كل واحد بمذنب

بصحة

بصاحب المجمع ولزيادة حكم فيه وهو استواء الغني والفقير فيه لكونه في العرف
عاما والمعروف كالمشروط وكذا الوقف داره لسكنى طلبه العلم واما الوقف ارضا
يصرف غلتها الى طلبه العلم فلا يصرف الى الغني منهم لان في تملك الغلة يراد به الفقراء
عادة بخلاف ما لو اوصى بثلاث ماله لطلبه العلم وهم يحصون يستوى فيه الغني والفقير
لان المراد الصلة ولو كان لا يحصون يصرف الى ذوي الحاجة منهم كذا في المحيط **ع**
يصير الوقف مملوكا لمن يكون موقوف عليه فاعلم ان كان معينا لكن ليس له ان
يبيعه فلو تعطل العبد الموقوف عن الكسب بحسبه نفقة على الموقوف عليه عند وفي
بيت المال عندنا وفي قول له بقي على ملك الواقف لانه لو خرج عن ملكه ويدخل في ملك
الموقوف عليه بقي مالا ايضا تعاونه لا يجوز وفي قوله ثالث له يكون لله تعالى وهذا يشبه
قولنا بانه ازالة تلك واسقاط لامتلاك بمنزلة الاعناق واتخاذ المسجد وشر العبد لخدم
الكعبة **د** سح شرط الواقف في اجارية مدة وان ماله في الخيار الى المتولي في تعيين المدة
لتنزل منزلة الواقف ويختار للفتوى ان يوجر ضياء الوقف ثلاث سنين لقلة الرغبة
في اقل واحتمال التغير الى الملك في اكثر وغير الضياع سنة الا اذا مست الحاجة ودعت
المصلحة الى ان يوجر الضياء اقل من ثلاث سنين وغيرها اكثر من سنة فانه يفعل وقف
المصلحة كذا في المحيط الاجارة الطويلة في الوقف باطلة فلو احتجج اليها فالوجه في ذلك
ان يعقدوا عقودا مترادفة كل عقد على سنة فيكتب استاجر فلان بن فلان كذا بثلثين
عقدا كل عقد على سنة من غير ان يكون بعضها شرطا في بعض ليكون العقد الاول
لازما لانه باجر والثاني لا لانه مضاف الى وقت كذا في الوقعات ولا يوجر باقرا لجر
لثل انضمته اضرب الفقراء ولا ينقض العقد الواقع باجر المثل ان زيدت الاجرة

جواب الشافعي

الفوائد

لكثرة الرغبة من طائفة في استيجاره الا ان يغلو السعر عند الكل وح اعتبار اجر المثل
 باعتبار هل الوقف دون العقد في حق النقص وكذا ينقص المستاجر بزيادة الاجر نحو
 ان يصير قيم البر المسمى للاجر ضعيف قيمته وقت العقد كذا في شرح ابن الملك ولم يذكر
 حكم نقصان السعر ولا يوجب الموقوف عليه الا بحكم او بانابة من الواقف والحاكم وقال
 الفقيه ابو جعفر ان كان الاجر كله له يجوز له ذلك فينفخ بموته ولا ينفخ ان كان عقد
 بالنيابة ولا يموت الحاكم المنيب والموجر وغد له ولا يموت الواقف الموجر ولا يعار الوقف
 ولا يرهن ويختار وجوب الضمان باجر المثل باتلاف منافعه وتعطيلها بالغصب وبه
 يفتى ويجوز الشهادة لاثباته بالشهرة والتسامع وقيل لا ان يفسر وجه العلم ولا يجوز
 لاثبات شرطه اوجهه الا بالعلم والاطلاع هذا في الحاشية وقف على امهات اولاده
 الامن تزوجت فلا شيء عن تزوجت وطلقت الا ان يشترط لها الواقف صريحاً او كان
 وقف على من لا زوج لها من امهات اولاده وكذا اذا وقف على بنى فلان الامن خرج من
 بالبلد لا شيء لمن خرج وعاد الا ان يشترط له الواقف او كان وقف على من لم يكن خارجاً
 من البلد من بنى فلان وكذا الوقف على بنى فلان ممن يعلم العلم لا يستحق من ترك العلم
 ثم اشغل به الى الاشتراط الصريح ويجوز ترك اطفاء سراج المسجد من وقت المغرب
 الى وقت العشاء ولا يجوز تركه من المغرب الى الصبح الا في موضع جرت العادة بذلك
 لمسجد بيت المقدس والمسجد الحرام ومسجد رسول صلى الله عليه وسلم ثم ان السراج اذا كان
 يضع للصلاة فلا يأس بالنداريس في ضوءه ولو لم يوضع لها بان كانوا في عوامها
 فلا يأس به ايضاً الى ثلث الليل فقط رجل يبيع ارضاً ثم ادعى اني كنت وقفتها اوقال
 هي وقف على فان اقام البينة المخنار انها تسمع لان الدعوى وان كانت باطلة

للتناقض الا انها ليست بشرط لقبول الشهادة على الوقف بمنزلة الشهادة على عنق
 الامة وطلاق المرأة ومتى قبلت ينقض البيع وان لم يقم البينة فليس له تخليف المدعي
 عليه لان الخليف يبتنى على صحة الدعوى خانوت وقف عمارته لاختار او صاحب العمارة
 ان يستاجر باجر اقل من اجر مثله ولورفعت عمارته يستاجر باكثر مما يستاجر كيف
 برفع العمارة ويواجر من غيره لان النقصان من اجر المثل لا يجوز من غير ضرورة وان لم
 يستاجر عند الدفع باكثر لا يكلف لان فيه ضرورة ولو كانت لواقف الضيعة ابنة
 صغيرة ضعيفة يجوز لقيم الوقف ان يصرفه اليها مقدار حاجتها مطلقاً وبه يفتى وقيل
 انما يجوز اذا وقف حال الصحة موضع بيت وقف في دار رجل لا يصل الى الموقوف عليه
 منه بشئ فارد صاحب الدار ان يستاجر مدة طويلة ان كان له مسلك الى الطريق
 الاعظم لا يجوز لانداس الوقف وصاحب المحيط احوال باقى التفصيل في واقعاته
 على كتاب المختصر والمواضع المشغولة بالبناء والاشجار من ارض جعلت مقبرة خارجة
 عن الوقف فللورثة قطع الاشجار ونقص البناء وينفذ اعتناق المشتري قبل القبض وادله
 الثمن وينوقف جعله وقف حتى اذا مات ولم يترك بالانباء الارض ويبطل الوقف ولا
 يأس لقيم المسجد ان يعمر ما خرب من خانوت له من غلة خانوت اخر له لتحذ واقف
 الخانوتين واخلف وما مصرفه الفقير اذا اريد صرفه الى بناء المسجد او الفطرة
 او نحو ذلك مما لا يجوز صرفه اليه يصرف الى الفقير ثم الفقير الى تلك الجهة نصراً
 وقف صيغة على اولاده فاسلم واحد منهم فهو على حصه وليس ذلك كبراً ثم والزرع
 لا يدخل تحت وقف الارض ولا تحت بيعها الا بالذكر وليس لاحد لاحد ان ينقض المسجد
 للبني يبينه ثانياً احكم من البناء الاول ان يخاف ان يهدم قال ان مت من مرض هذا فقد

وقف ارضي هذه لا يصح مات منه اولاد لان تعليق الوقف بالشرط لا يصح ولو قال ان
منه فاجعلوا ارض هذه وقف يصح لان تعليق الوكيل بالشرط صحيح وقد مر نظيره
وقول المريض جعلت نزول كرمي او غلة كرمي وقفا بمنزلة قوله جعلت كرمي بما فيه
من النزل والغلة وقفا فيكون الكرم وقفا وان لم يكن له ثمر والفنوى على ان لا يبيع
القيم الوقف ولو خاف من وارث او سلطان يغلب عليه رجل وقف صبيغة على اولاده
واولاده ابداننا سلوا وله اولاد قسم بينهم بالنسوية لا يفضل الذكور على الاناث ولا
يدخل اولاد البنات في ظاهر الرواية وعليها الفنوى وعلى هذا لو كان مكان الوقف وصية
صحيح وقف صبيغة للفقراء وادعى رجل بعد موته انها له وقول التورث بذلك لم يطل
الوقف فيضمنون قيمة الصبيغة من تركه الميت اتفاقا لان هذا اتفاق ليس مجرد غصب
حتى لا يقول به ابو حنيفة وابو يوسف ولو انكروا ذلك واراد تحليفهم لاختد القيمة عند
نكولهم حلفهم وان اراد تحليفهم لاختد الصبيغة عند النكول فليس له ذلك لانها لا ^{تصل}
اليه وان اكلوا مديون وقف صبيغته وشرط صرف غلاتها الى نفسه قصدا منه الى
المأطلة وماله مال سواها وشهدوا على افلاسه جاز الوقف والشهادة لانه تهرق
في ملكه وخرجت عن ملكه حتى لو حلف ان لا مال له كان بارا في ميمته فان فضل من
قوته شئ من هذه الغلات فللمرء ان يأخذ والغلات منه لانه ملكه وقول الرضا
اشترى الى من غلة دارى هذه كل شهر عشرة دراهم طبر او فرقوا على الفقراء جعلوا وقف
لا يقض القاضي بالوقف متعمدا على الصك والنخط في لوح على باب الدار الاباحجة وهي
اما البينة او الاقرار رجل وقف ارضا على اولاده وجعل اخره الى الفقراء فمات بعضهم
يصرف الوقف الى الباقي وان ماتوا صرف الوقف الى الفقراء لا الى ولد الولد ولو قال وقف

على اولادى فلان وفلان وفلان وجعل اخره للفقراء فمات منهم صرف نصيبه الى الفقراء
وقف على ولدك وولد ولدك وجعل اخره للفقراء فاذا مات ولد ولدك لا يصرف الى ولد ولد
ولد بل يصرف للفقراء ولو ذكر بلفظ الجمع يصرف الى اولاد اولاده ابداننا سلوا وقف
بلفظ الصدقة على ولديه فاذا انقرضا فعلى اولادهما واولاد اولادهما ابداننا سلوا
فاذا انقرض احد الولدين وخلف ولدا يصرف نصف الغلة الى الولد الثاني والنصف الى الفقراء
فان مات الولد الثاني من ولدى الواقف صرفت الغلة كلها الى اولادهما واولاد اولادهما
ليس للولدين حق السكنى بل حقهما في الغلة لا غير رجل وقف وقف على الفقراء وشرط ان
ويؤكل مادام حيا فاذا مات كان لولدك مثل ذلك وكذلك لولد ولدك مثل ذلك ابداننا سلوا
جاز الوقف على هذا الشرط واخره للفقراء وهذا قول ابى يوسف ومشايخ يلج اخذوا بقوله
ونحن نفق ايضا بقوله ترغيبا للناس في الوقف وقف على الفقراء حالة الصحة فاحياج
بعض ورثته يعطى له وهو اولاد من سائر الفقراء لان الصرف اليه صدقة وصله ولكن
يصرف البعض اليه والبعض الى الاجانب او الكل لكن في بعض اوقات تحرز عن ان يتجه مكا
لنفسه بطول الزمان ولو جعل النصارى اخر وقفه الى الفقراء او الى فقراء المسلمين جاز
وكان لفقراء النصارى لم يخرج هذا الوقف رجل بنى في ارض الوقف بنية الوقف يصير وقف
بتبعية الارض وان لم ينل لا يكون وقف وبطل وقف الارض استثناء اشجارها للجمالة
الناشئة من مواضعها ولو اذن واحد واقام وصلى وحده فيما جعل مسجدا فقد صلى فيه
بجماعة حتى يزول عن ملك الواقف ويكره لمن يحى بعد من اهل تلك المحلة ان يصلى بجماعة
في ذلك المسجد عند اصحابنا وقد مر نظيره ولا يدخل الواقف للفقراء تحت هؤلاء الفقراء
فلا يصل له الاكل مما وقف اذا انقر بعد ولا يجوز الوقف على اهل بيت النبى عم ولا يصير

وقف ولا يجوز الوصية لم محرقة الصدقة عليهم دون الصلة ولو اعطى دراهم لعمارة
المسجد ونقضه صح وتم ولزم بالقبض باع كرماء فيه مسجد قديم وقد اطلق البيع
ان كان المسجد عامرا كان كبيع القن مع الحر فسرى الفساد لقوته وان كان خرابا
كان كبيع القن مع المدبر فلا يسرى الفساد فنصفه وعلى يستعمل الوقف بشر او زبانا
اجر المثل في الهيا للاجر وغير الهيا له مبانة للوقف عن التعطيل وهو المختار للفقهاء
ولا بأس بان يكتب في صل الوقف انه قضى به قاض حذر عن ان يبطله الفاضل وقد
مزانه ليس بشئ والوجه في جعله لازما على الاتفاق ان ينكر الوقف ويدعى التناول
وثبت عند الفاضل فقضى بصحته عملا بمذهبهما فان اختلف فيه يصير بالحكم نقفا
عليه رجل ادعى دارا في يد رجل انها ملكه باصلها وبنائها وادعى ذواليد انها وقف
على مصالح مسجد كذا فاقام المدعى البينة فقضى الفاضل له بذلك وكتب له السجل
ثم اقر المدعى ان اصلها وقف والبناء له يبطل دعواه والحكم والسجل وقف ضيقة على
من يقرأ عند قبره لا يصح وكذا الوصفية وقيل يصح الوقف ويحل لمن يقرأ عند قبر
اخذ هذا الرسوم وشغل الارض باسجار الغير وزورعه لا يمنع الوقف والبيع ومنع
المبة وقف على مختلف هذه المدرسة او من عليها او علمائها يجوز للقيم ان يفضل البعض
على البعض وان يحرم البعض اذا لم يبين الواقف قدر ما يعطى كل واحد ثم الترجيح بالفضل
مع اصل الحاجة اولى من الترجيح بشرة الحاجة والعفة وقيل بالعكس قال الفاضل
خان اذ لم يدرس ويوم الامام ولم يؤذن المؤذن في اكثر السنة فلم يولى ان يعطى ماشاء
اذا كان الوقف على من يدرس ويؤم ويؤذن ولا يعتبر وقت خروج الغلة قيل له لو
كان حقه في الغلة لا يكفي الا بعض السنة فيشتغل بقدر ذلك هل يستحقه

قال

قال الجواب ما قلنا استخلف الامام في المسجد خليفة ليوم فيه زمام غيبة لا يستحق
الخليفة من اوقاف الامامة شيئا ان كان الامام ام اكثر السنة يدرس بعض السنة انهار
في مدرسة وبعض النهار في مدرسة اخرى لا يعلم شرط الواقف ومنعه عن مثل ذلك
يستحق غلة المدرس في المدرسين ولو كان يدرس بعض الايام في هذه المدرسة و
بعضها في الاخرى لا يستحق غلتها بنامها وحكم المعلم والمدرس في المستثنين سواء
سواء ولا يجوز اخذ غلة وقف المدرسة حتى يكون سكناه فيها اكثر مما في داره واكثر
ثقله فيها ولا يسع اخذ غلتها لمن قراء فيها كل يوم سبعا وسكن داره ام في المسجد
سنة فلما ادرك غلة الوقف مات فمى لورثته بخلاف رزق الفاضل ولو دفع القيم
مكان الحنطة دنانير فلم الخيار في اخذها وطلب عن الحنطة لا يحل للامام غلة
اوقاف الامامة اذا كان غنيا شرعا الا اذا كان الوقف عليه بعينه قال بعضهم لكن
استحسن في الغنى الذي لا يتجر وفتح نفسه للامامة ان يخل له كالمفتى والفاضل ما
يشبهه من المعلمين وكذا الاوقاف على الفقهاء يجوز للاغنياء بشرط التعيين
او تفرغ النفس للنفقة الوقف على الخفية المختلفين الى هذه المدرسة لا بأس لغنى
منهم ان يأخذ ^{ياخذ} وهذا الترخيص المذكور مذكور في القنية نقلا عن بعضهم بفتوى من
عنده حيث قال استحسن وفي الفاضل خان ولا يحل الوقف لمن كان له مسكن وخادم
وكذا من كان له ثياب كفاف لافضل فيها وان كان له مع ذلك من مناع البيت ما
لا غنى عنه فكذلك وان كان له فضل من مناع البيت دون الثياب وذلك الفضل
يساوى مائتي درهم فهو غنى لا يحل له الزكاة ولا اخذ الوقف وكذا لو كان له مسكن
او خادمان واحدهما يساوى مائتي درهم فهو غنى في حكم الوقف ولا يكون في وجوب

الزكاة في قول أصحابنا وقال أبو يوسف من خالده السمي إذا كان الفضل خمسين فهو غني
لا يحل له أخذ الزكاة والوقف وإن كان له فضل من الثياب وفضل مسكن وفضل كل
صنف بانفراده لا يساوي مائة درهم وإذا اجتمعت بلغت مائة درهم كان غنيا
وإن كان له أرض يساوي مائة درهم ولا يخرج من غلها ما يكفيه قال أبو يوسف هو
غني وبه أخذ هلال لا يعطى له من الوقف ولا من الزكاة شيء وقال محمد بن سلمة ومحمد
ابن مقاتل الرازي هو فقير وقال الفقيه أبو جعفر إن كان لا يخرج من غلها ما يكفيه
لفحصان في الأرض فهو فقير وإن نقصان الغلة لفلة تعاهاك ولقصور في الفيل
عليها فهو غني وما قال أبو يوسف أحوط وما قال محمد بن سلمة فهو واسع وفي الشهيل
ولا يحل الوقف للغني وإن كان مفرغا نفسه لرعاية شرط الواقف قال هذا الضعيف
فمن نظر في أقوال العلماء وعلم أن من اتخذ الوقف دولة ومنصبها وجاها مع أملاك
ومواش وقجارات وزراعات بلا تفرغ النفس لرعاية شرط الواقف بل ينفرقها بالبطالة
والتعطيل مع قطع الحقوق ومنعها عن أربابها ومستحقها وترك رعاية الشروط
بمراحل من الحلال بل في أوسط الضلال والوبال بل وإن قرع نفسه لما ذكره من أن
أنفسهم وليس عليهم إلبسهم من قولهم إن العزرا إذا استمرت مدة كان بمنزلة الإجماع
المعروف كالمشروط غرورا بفعل المشمين بسمه العلماء وسكوته عن الإنكار لا ينعقد
الإجماع فأكثرا يستند العرف ويستمر في قضية إنما يكون عن غل من أهل الزمان
ولغلة مبالاة في دينهم كما في التنزيل العام الذي بغض إلى إبطال القسمة المشروعة
في الغنمة والأعياد بترك الجماعة من الفضاة والكبراء المترينين بزينة العلماء والتخلفين
بجليتهم مع عدم اجتنابهم عن مكروهات الملابس والمأكول واختلافهم إلى الأمراء

الظلمة لكسبه التسبب في أخلاقهم وتحصيل الثوافق في مزاجهم والمخاطبة معهم بأخلاق
العنان في كل ما يخصون لا للامر بالمعروف والنهي عن المنكر والقول الحق ولو كان مراء
بلا مساهلة ولا مدهانة وقد قال رسول الله طعم العلماء أماناء الرسل ما لم يخالطوا
السلطان فإذا خالطوا فقد خانوا الرسل وكيفيك توضيح لما قلنا أنه لا فتوى إلا من
الفقيه وقد حوفا الفقه بأنه يعرف الأحكام الشرعية العلمية بالاتفاق والعمل بها
فعلى هذا الفقيه عارف الأحكام الشرعية العلمية بالاتفاق والعامل بها فاني يخفف
الإجماع بهذا العرف الواقع عن الغرور الخالي عن السند خصوصا إذا اقتص ببعض الدلائل
ولهذا كثيرا ما قال العلماء في مثل هذه القضية وهذه بينة وخواص الناس عنها غافلون
فكيف بعواقمهم كما في ركوب النساء على السروج ودخولهن الحمامات بلا إزار والبناء على
القبور وغير ذلك من البدع المحيية والسنن المماتة وأيضا قد حكموا بإبطال الوقف
على الأغنياء الغير المنعينة الفقري وإن وقع صريحا من الواقف فكيف يمكن بحوزه
بدلالة العرف من حاكم الشرع حيث ثبت به ما لم يثبت بعد بشئ من أدلة الشرع وليس
من الحاكم على الشرع فلا يرتفع به الحكم الثابت بشئ من أدلة الشرع ولهذا قالوا إذا قال أنا
أحكم بالعرف دون الشرع يكفر وما دون عن أبي يوسف من اعتبار العرف على خلاف
النصوص باعتبار أن النص على ذلك لمكان العادة وكانت هي المنظور إليها فقد نبذت
مفصوص على النص الوارد على وقف الفساد لكيالية الحثين وموزونية المحجوبين ومبني
على تنهاى الحكم بتناهي العلة على أنه موافق لما في أنه لا يجوز قطع الحكم عن النص إلى الوصف
لأنه إلى التعليل بالعلة الفاصلة وإلى تغيير القطع إلى الظن أو من الظن الغرور
إلى الضعيف والنصوص الواردة فيما قلنا أمشبه لهذه الأحكام ابتداء لا مقررة لعادة

مستمرة حتى يكون المنظور اليه تلك العادة على ذلك الاعتبار فيقبل الحكم البندل بها
وقد ذكرنا المحدث في قصر النظر اليها وقطعة عن النص فلو تبدل حكم النص بمحدث
عادت كانت العادة وهي ادنى ناسخة للنص وهو باطل خصوصاً عند انقضاء
وقت النص والنسخ فليس لاحد ان ينوهم ان هذه الرواية على ابي يوسف مخلص من هذا
امام اخذ غلة السنة ثم مات قبل تمام السنة وهي في يد فني لورثته ولو نصب
اهل المحلة اماماً وولد ام شيئاً قليلاً من تلك السنة ولم يؤم في الباقي فليس لهم ان ينفوه
عن غلة السنة المستقبلية لما اخذ في السنة الماضية بلا امامة في اكثر ايام شهر
او استوفى غلة السنة ثم نصب اهل المحلة اماماً اخر ليس لهم ان يستردوا ما اخذ
وكذا لو انتقل بنفسه وقيل يسترد وكذا الفاضل لا يسترد منه رزق باقي السنة
وكذا اذا كان العطاء مساهمة فاخذ المتعلم وقت القسمة ثم ترك المدرسة لا يسترد
منه غاب المنفقة شهر او شهرين يحرم عليه اخذ المرسوم بلا خلاف ان كان مشاهرة
وان كان مساهمة وحضر وقت القسمة وقد اقام اكثر السنة يحل ويسنوي
في الرباطات والخانات والمقابر والمساجد والسفاريات والفناطر والطاحون والفتى
الموقوفه الاغنياء والفقراء لم يأخذ الامام غلة الوقف سنين ثم مات لا نورث لانها
صلة لم تقبض ولا يجوز اخذ الامام الثاني فينبغي ان يصرف الى عمارة اوقاف الامانة
وما اجتمع من الغلات حال خلو المسجد عن الامام لا يصرف الى نصب امام بل يوقف
للعامة وقيل يصرف اليه والاولى ان يكون باذن الفاضل ويجوز شر الدار به للمسجد باذن
الفاضل وقف نصف غلته للمدرس ونصفها لمن يختلف اليه احدى السنة فخصهم
بمنزلة اللفظة تجب تصدقها على الفقراء سكن الدار ونعم الملك ثم استحققت للوقف

بالبينة لا يجب اجر ما مضى فاما اذا قرب بالوقف فيه وكان متعنتاً في الانكار وجبت
الاجرة امسك دار الوقف باجر قليل وخين فاحش وجب على من يفدر على دفعه
دفعه او رفعه والى الحاكم ووجب على السناجر تسليم زيادة السنين الماضية نصب
الفاضل فيما اخر لا ينزل الاول ان كان منصوب الوقف وان كان منصوبه ويعلم وقت
نصب الثاني ينزل بخلاف ما لو نصب السلطان قاضياً في بلدة حيث لا ينزل الاول
على احد القولين لانه قد يكون الفضاة في بلدة دون القوام في الوقف وقف بين اخوين
مات احد هما والحي لقيم مبنية على انه على بطن بعد بطن واولاد الميت يقيمون مبنية
انه مطلق عليك وعليها فبينة مدعى الترتيب والاباح ارض اثم اذ عارض اثم ادعى
انه وقفها قبل البيع لا يسمع وفي الجارية يسمع دعوى الحرية والاعتاق وفي العبد
اختلاف اذا بنى في ارض الوقف من غير تراها واجارها واشجار او غرس فهو له وان
نواه للوقف لان وقف البناء لا يجوز وقيل ان نواه للوقف يكون للوقف تبعاً وبه يفتي
ولو بنى الثولى في عرصه الوقف يكون للوقف الا اذا بنى لنفسه من مال نفسه واشهد
عليه بعث شمعاً الى سجد في شهر رمضان فاحترق وقبض منه ثلثة اودونه ليس للامام
ولا للوذن ان يأخذ بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والمؤذن
يأخذ من غير صريح الاذن فله ذلك قضى الفاضل بدخول اولاد البنات في الوقف على اولاد
الاولاد بعد مضى سنين لا يظهر حكمه الا في غلة المستقبل دون ما مضى وهذا عبادة
نجم الائمة البخاري وقال عمر الحافظ وغيره ان الحكم يظهر في الغلات القائمة دون المالكه
كذا في الفينة وفي منية المفتى وقف على اولاده واولاده لا بفضل الذكور على الاناث ولا
يدخل اولاد البنات فيه وبه يفتي ادعى ان ما في يده وقف جده على ابنه واولاد ابنه

خاصة واخراته وقفه على جميع اولاده واولاد اولاده وهو منهم واراد تخليف ذى
اليده لا فائدة في تخليفه لان صريح اقراره لا يلزم على الجدة فكذلك كوله الذى بمنزلة
الاقرار كره للموذن ان يسكن في بيت هو على المسجد باعها ثم ادعى انه وقفها تسمع
ولو شهد بعض اهل المسجد للمسجد بشئ صح وقف عند وفاته وقفا صحيحا فله ان
يرجع لانه وصية وان لم يرجع يعتبر من جميع المال وفي رواية من الثلث بنى الرباط
باسباب الدوام اولى من العلق **كتاب الهبة ح سم** من وهب الشئ للمملوك لا ب
كان له الرجوع فيما قد وهب للمملوك اجنبى لا ب له اولى من في معناه من ذى رحم محرم
منه كن وهب بنحو اية المملوك الاجنبى والاصل فيه ان الهبة تقع جائزة غير لازمة
واللزوم انما يكون بعارض التعريض او ما يقوم مقامه من صلة الرحم وتحقيق السكوت
والازدواج لانه يقصد بها العوض الدنياوى والثواب العاجل ولهذا امصرها الاختيار
وان كانت بلفظ الصدقة بخلاف الصدقة فانه يقصد بها العوض الاخرى
والثواب الاجلى ولهذا امصرها الفقهاء وان وقعت بلفظ الهبة لان كالا يستعار
للاخر معللة انه تمليك بغير شرط العوض والملك هنا يقع للعبد من وجه لان
له يد معتبرة ولهذا ليس للمولى ان يسترد من المودع ما اودعه العبد والقبول والقبول
اليه ولولا من وجه ان العبد ليس باهل لرقبة المال فلا يطل الرجوع بالشك
ولا يجوز هبه العفار لاثنتين فاحفظه ولا تمار ولا يجوز هبه نحو العفار
ما يقسم لاهبة ما لا يقسم ولا هبة اثنتين من واحد لاثنتين غنيين بان قال وهبت
لكما هذه الدار ونصفها لكذا في المصنف والمخالف وفي الغنى مصرح في المصنف ومنهم
من اختلف ولو قال وهبت لكما هذه الدار لهذا الثلثها ولهذا الثلثها ينفر محمد في القول

مقالة النجان

يجوز وسيأتى لهما انه لاشيوع في التملك لانه وقع على الجملة وانما الشيوع والملك
وهو لا ينافى القبض ولهذا الوقال بعث هذه الدار منكما بالف فقبل احدهما وحده
لا يجوز فصان منزلة رهن عين من رجلين وابو حنيفة رحم لقول لاسلم انه لاشيوع
في التملك لان الملك من حكم التملك والقبض في المشاع لا يتحقق على الكمال وانما المانع
من جواز البيع المذكور لزوم تفريق الصفقة قبل القبض واما الرهن فلا شيوع فيه
لكون كله رهنا من كل واحد منهما ولهذا الوقضى دين احدهما فلا يخرج بس كله وهكذا
تصدق بمال على غنيين من الرجال وهكذا لا يجوز تصديق بمال يحمل القسم لهما
لا يحمل ما على غنيين لكونها هبة كما ان الهبة لفقرين بن صدقة جائزة لكون البتغي
وجه الله تعالى وهو واحد والفقرين نائب عنه في القبض على رواية الجامع الصغير وفي
رواية الاصل يكون لله في ضمن ملك الفقير لا ابتداء والملك لا يثبت في الشائع وكان
الناظم اشار اليه حيث اطلق قوله لاثنتين ثم المفهوم من هذا ان يجوز الرجوع فيما
تصدق على غنى كما صرح به المنصور في بحث الحقيقة والمجاز وقد قال صاحب الجمع ولا
رجوع في الصدقة بعد القبض ولا في الهبة للفقير ولا في الصدقة على الغنى فلعلة اغبر
انضمام لفظ الصدقة الى كراهة الرجوع او هو قرينة قوية على عدم رجاء عوضا دينيا
فلا يرفوته وعدم حصوله وفي لفظ الهبة على الفقير اعتبار انضمام حال الموهوب له
الى كراهة الرجوع اذ هي قرينة قوية على عدم رجاء عوضا دينيا وايضا **ح سم**
عقد هبة معتبر واعلم ان هنا لفظين رقبى وجيس ولكل صلنا لك وعليك
فبا اعتبار تقدم الصلة وتاخرها يصير ثمانية والكل عارية عندهما وعند اثنتين
منها هبة لك لو قال دارى لك رقبى او ذكر لفظ جيس فهو عقد معتبر رقبى

مقالات الامام الثاني

رقيب لك جيسر اما الاول فلان قوله لك تمليك في الحال فيكون المراقبة والانتظار في الرجوع
الى الواهب فعلى هذا تفسيره وتفسير العمري واحد والعمري جاز اجماعا فكذا هذا وما
الثاني فلان قوله لك تمليك في الحال ايضا وقوله جيسر شرطا فاسد فصار كالموهوب
شرط ان لا يبيع وهما يجعلان المراقبة في نفس تمليك فيصير معناه ان مت قبلك فهو
لك فيكون تعليفا للتمليك بالخطر ولكنه اطلق له الانتفاع وهذا معنى العارية فيكون
عارية وكذلك في الثاني لان التمليك بطريق الحبس باطل وفي المختلف وعلى هذا اربك
لواوجب التصديق للموهوب له او كان صحى فالرجوع ابطله بان قال الله على ان تصدق
بالشيء الموهوب فالرجوع بالرفع والنصب ابطله ابو يوسف الرجوع لانه ازالة التملك
بانه صار الله تعالى حتى لا يجوز بيعه كما لو تصدق به وسلم وهما لا يجعلان النعيتين
للمصدق مخرجا عن الملك ويجعلان النضحية نقصانا في المالية بآراقه الدم والحم يافيا
على ملكه والنقصان لا يمنع الرجوع فصار بمنزلة النصاب الموهوب اذا وجبت فيه الزكاة
ومنزلة الخمر لعم دون النضحية وكان هذا مبنى على ما مر في اشتراط قبض المسجد ليخرج
عن الملك اذ لا مانع هنا من الرجوع سؤل الخروج عن ملك الموهوب له ثم اذ رجع
الواهب لاضمان على الموهوب له لان الاستحقاق بمنزلة الهلاك كما في نصاب الزكاة بخلاف
ما لو نذر تصدق بدنة فخر بدنة هو هوبة له حيث اذ رجع الواهب فعلى الموهوب
له قيمتها منخورة لانه بالنذر التزم تصدي لحم فارغ وهذا المحل مشغول بحق الواهب
فلم يوجد الوفاء بالنذور كذا المحيط واذا صح الرجوع في النضحية جازت النضحية
عن الموهوب له لان الاراقة حصلت له ولا رجوع فيها كذا في الحفايق وفي المحيط لو
الموهوب له من اخر ثم رجع فللاول الرجوع ولو باعه عن اخر فرد عليه بعيب ليس الواهب

ان يرجع هذا كلامه وفي هذا الرد في حق هذا الرجوع وفي حق الرد الى البايع الاول تفصيل
وفوق بين الرضا والفضاء **م جيسر** وجاز ان يهب الثلثين والثلث من عقاره لاثنتين
لاثنين بعقر واحد وقد مر ذكر الخلاف له انه تمليك منهما ولا شيوع فيه بل الشيوع
في الملك الفرق لابي يوسف انه متى افوز نصيب كل منهما ومبين على التفاوت كان الشيوع
في التمليك لو وهب الوالد مال الولد على اشتراط عوض غير ناقص عن قيمة المال
الموهوب لم يفسد اى الهبة نظر الى كونها بيعا انتهت وهما نظر الى الابتداء الى وقوع
الشك بالنظر اليها وفوائد الفيود ظاهرة وفي الذي يوجب للمكاتب يجوز بعد العجز
عود الواهب بعد العجز كما يجوز قبله وبعد العتق في الاجنبي لان الهبة وقعت للمكاتب
من وجهه ولمولاه من وجهه كسائر اكسابه ولهذا لا يملك المولى ان يتزوج امه من كسبه
ولا يملك المكاتب ذلك ولو تزوج المولى امه ثم اشتراها المكاتب لا يفسد والنكاح ولو فعل
المكاتب فكذلك وبالعنق يصير ملكا له من كل وجهه وبالعجز للمولى من كل وجهه واذا
ملك احداهما من كل بطل حق صاحبه وهو الملك من وجهه فاستوى الوجهان ثم لهما
لا يبطل رجوعه فكذا في الاخر وان كان المكاتب اخا للواهب لانه صار الاجنبي ومحمدين
بانقضاء الموهوب من ملك المكاتب الى ملك المولى بمنزلة بيعه والعدل بين الابن والبن
اعطاهما في النصف لاني الثلث ذا والنصف لان الانصاف منه والعدل الشسوية
لغة لاني الثلث اى للبنت اعتبارا بالميراث وتقسيم الشرع العادل وفي المحيط اذا كانت
النصف لزيادة فضل له في الدين فلا باس به وفي المنية ولا باس بان يفضل من كان مشغولا
بالعلم من اولاده على غيره بالعطايا وان يعطى العالم المنادى منهم ويجرد الفاسق الفاجر
واما قوله عم اعد لوائى اولادكم وقوله عم ان لا تشهد الاعلى الحق حين مال بشرى

فتاوى عالم الرباني

خلافه لاثنتين

ان ابنة فلان يعني روجه سالتني ان اخل ابنها غلامي واشهد عليه يارسول الله
فبدل على ان تخصيص بعض الاولاد بالعطا وبعضهم بالحرم ان خارج عن الحق من حيث
العدل والنصفه كذا في شرح المشارق للوجه وفي الوقعات امرأة اشهدت على نفسها
لابنها او اخنها بمال تريد بذلك قرار من الزوج والوالد وسعهم ان يشهدوا على ذلك
وان اعلوا بذلك لانه لا تتم في شهادتهم والكلام في الاساءة والاصابة في الديانة وما
نفاذ نصره قضاء كيف ما كان وجواز التفصيل في المحبة والكلام فيه وصاحب المصنف
ساكت عن مسئلة تضحية الشاة الموهوبة ههنا وفي المختلف ومسئلة التضحية مرت
في باب ابني يوسف ولو وهبت العبد ممن كان له دين على عبده وهو قبله وهو الذي
ويسقط الدين بملك العين لا مناع ان شئت للمولى على عبده دين وعدت فيه ذلك ذلك
وقال لا وقد روى هشام ان الرجوع عنده اى عند محمد حرام لان اسقوط الدين زيادة
فيه معين والزيادة المنصلة تمنع الرجوع ويسقط الدين بملك العين وعدت فيه
عاد كل الدين عاد كل الدين لان غلة سقوط الملك ويبقى وان الشئ ينهى بانتهاء علته
كمن له على اخه دين مؤجل ففرض قبل الاجل فاستحق ذلك عاد الدين والاجل بطلان الفها
وقال الى محمد غير رواية هشام لا يعود السافط بمنزلة زوال نجاسة الماء القليل بالكثر
او الجريان فان نجاسته لا تعود بعوده الى الفلة او الركود وقوله عند حضور ما وهب
قبضته قبض بلا فعل كسب وهذا مذكور في المنة والوقعات غنى عن الشرح
وان يهب شيئا بشرط العوض بان يقول وهبت هذا لك على ان تعوضني كذا كما قال
هذا لك بكذا وان شاء وان لم يقبض ويجبر على التسليم ويجرى الشفعة فيه قبل
القبض وبعده لكونه بيعا ابتداء وانتهاء لان العبرة في العقود للمعانى ولهذا كانت

جوابات ما

الكهالة

الكهالة بشرط براءة الاصيل حوالة والحوالة شرط مطالبة الاصيل كفالة وعندنا انما
يثبت احكام البيع اذا تقابضا لان الترجيح انما يكون بعد تعذر الجمع وقد امكن الجمع
بين الصورة والمعنى فلا يصير الى الترجيح وذلك لان الهبة ان كان من حكمها تأخر الملك
الى ما بعد القبض فقد بترأخي عن البيع الفاسد فلا منافاة بينهما اذا شرط القبض
في صورة من البيع ايضا والبيع ان كان من حكمة الزور فقد ينقلب الهبة لازمة بالتعويض
فمعنا بينهما باعتبار الابتداء والانتهاء والعوض الغير المشروط في الهبة ليس يعوض
في الحقيقة اتفاقا فبالنظر الى الصورة يمنع الرجوع من الطرفين تساوى العوض و
للعوض او تفاوتا بخائسا او تخالف بمحصول المكافاة وتاكد الملك وبالنظر الى الحقيقة
يشترط النصريح ببديليته او عوضيته او مقابليته عند التسليم ولا يكون هبة مبتدأ
فيصح التراجع وايضا يشترط قبضه ولا يثبت فيه الشفعة ويجوز باقل من الموهوب
الربوي من جنسه وفي المحيط لا يرجع المعوض الاجنبى على الموهوب له وان كان
تعويضه بامر له اذا كان قال عوض عنى على اى صامن وفي شرح ابن الملك يجوز ان يعوض
بعض الموهوب عن البعض الباقي عنده لانه بالقبض صار بمنزلة ساير املاكه قلنا
ان رد القبض فسخ في قدره وليس يعويض في الحقيقة ويرجع الواهب في نصف الهبة
اذا استحق النصف فاثوب في نصف الهبة اى بعضها اذا استحق النصف اى البعض
فما ثوب اى عوض وجوزى كاستحقاق كله حيث يرجع بكل الهبة وكاستحقاق
بعض الهبة حيث يرجع المعوض ببعض العوض وعندنا في الكل عاد ان يرد ما بقى
اى من العوض لان اى بعد الاستحقاق وله ذلك لانه ما سقط حقه في الرجوع
الا يسلم له كل العوض ولم يسلم فله ان يرد له والاى ولم يرد لم يعد لان ما بقى وان قل

يصلح عوض الكل وفي الاستحقاق الكل بغير بلا عوض وفي استحقاق بعض المبة ما لا ينضم
انما يرجع ببعض العوض لان العوض على اجزاء المعوض فيثبت الرجوع بقدره كذا في
الايضاح وهذا في العوض الغير المشروط وفي المشروط يرجع بقدر ما استحق كذا في الاسرار
وان يقل مالي ومالي صدقه تناول الكل لما قد اطلقه وان يقل جميع مالي او جميع مالي
تناول الكل من ماله وكل ما يملكه لعموم اسم المال والملك وعندني حيفه وصاحبه جميع
الله يقع على كل مال الزكاة والعشر ولا يدخل الارض الخراجية والديون على الناس كذا في المحيط
لان ايجاب العبد يعتبر بيجاب الله تعالى فينصر في ايجابه الى ما اوجب الشارع فيه الصدقة
من المال الا ان ابا يوسف يقول ان لفظ الملك اعم من لفظ المال اذ قد يملك غير المال نحو
الفصاير والنكاح فيقع على ما يملكه فيخرج الا قدر نفقه نفسه اذ قد وعياله وكذا
عليه دين فيمسك الدهقان قوت سنة والناجر قوت شهر والمحترف قوت يوم وقال
مالك ينصدق بثلاث ماله اعتبارا بالوصية وقال الشعبي لا يلزمه شيء لان عين ما تلفظ
به ليس له نظير في الشرع وقال الشافعي ان علفه بشرط المنع كان يمينا واذا حثت كان عليه
كان عليه كفارة لان النذر عند يمين وكفارة كفارة يمين والمستلة مسدسة ولو قال
جميع مالي او ما يملكه فلان كان كاهبة ولو قال ما ينسب الي او ما يعرف لي فلان كان
كاقرار كذا في الجمع ولو قال جميع ما في منزلي فلان وله دواب وغلان في الرستاق ان كانوا
يذهبون بالنهار ويا وون بالليل الى ذلك المنزل يدخلون في اقراره كذا في النوازل لو قال
عندي سمن العبد ولا رجوع للواهب فيه قبلا لو قال الموهوب له سمن او كبر ونحو
ذلك من الزيادة المنصلة المانعة عن الرجوع وكذب الراهب في مقاله معطوف على قبلا
كذا في المصنف والظاهر انه حال بتقدير قد ان الذي وهبته الى اخريه ان مقاله محاله ان الواهب

يدعي الاصل والزيادة وهو ينكر كما لو قال الموهوب له بنيت فيه او غرست او صفت
وانكر الواهب لما ان الموهوب له يدعي لزوما العقد وبطلان الرجوع وهو الحاصل
وهو ينكر ونحو السمن والكبر ليس بشئ يقصد ليصير مذكرا بخلاف ما استشهد به
وفي المنية تعليل الموهوب جرحه من الزيادة المانعة عن الرجوع دون دواء المرض وتحصيل
الشفاء والصحة ولو نقل الى مكان اخر وانفق في اسكر الا يرجع عندني حيفه ومحله رج
ح لا يرجع الواهب فيما قد وهب الا الذي يخله لابن اب يخله اى يعطيه به
اب وفي معناه الجحد والام والمجدة على الاصح الاصل قوله عم الواهب احق بهبة ما لم يثبت
منها وقد مر ذكر انواع الثبوت وما قوله عم لا يرجع الواهب في هبته الا الواهب في اب
لوله ففي الاستبدا في الرجوع بل يتوقف الرجوع على الرضاء او الفضا حتى يكون غصبا
بدون احدهما الا اب فان له ولاية الملك للحاجة او فخله على الكراهة واستثناء الاب
عن الكراهة باعتبار رجوعه برضا الابن دون الالتزام حالة السعة كما فخل قوله عم
العائد في هبته كالعائد في قيمه عليها ثم ان الموهوب يكون امانة في يد الموهوب له فيما بين
الحكم بالرجوع بين قبض الواهب وان وهبت بعض شئ يقسم اصبت والله تعالى اعلم
فيما يقسم كما لا يقسم والفرق اشتراط القبض الكامل لا مكانه في الاول وانفق في المشقة
ولا الزام على الواهب على تسليم غير المشاع مفضلا عن الزام على مونة القسمة في المشاع
وكفاية القبض الفاصر لتعذر الكامل في الثاني ووجوده في المشاع وكالبيع والفرق
عدم اشتراط القبض فيه ثم ذكر الشريك مع الاجنبي يوهبهم ان محل الخلاف التفصيل
ويؤيد هذا الوهم تعليلهم بما قلنا وجواز اجارة المشاع عن الشريك لاجتماع اصله
الهداية لو وهب من الشريك لا يجوز لان الحكم مدار على نفس الشيوع وهذا مبني

على ان النظر بعد كون العلة عليه لمعنى الى الوصف الذي جعل علة لا الى المعنى فلا ينظر
الى انعدام مؤنة القسم بل الى وصف الشيوع ويقرب من هذا معنى قولهم الحكم تراعى
في انواعها الا في اشخاصها واما اجارة المشاع من الشريك فان حكمها غير متعلق ،
بالقبض بل يثبت حكم العقد بنفس العقد كذا ذكر في حواش الهداية **ك** تغير الموهوب
في يد الموهوب له عن حاله زيادة منفصلة في نفس الموهوب بشئ موجب زيادة في
القسم نحو السمن والحمال والاسلام والعلم حتى لو زاد من حيث السعر فقط فله
الرجوع وكذا لو زاد في نفسه من غير ان يزيد في القسم وحين زاد زيادة سقط بها
الرجوع لا يعود بعد ذلك في الكفاية وفي المحيط لو منع الفاضل الرجوع للزيادة ثم ترك
عاد للواهب حق الرجوع ولو نقله الموهوب له الى مكان اخر بالكره حتى ازدادت قيمته
يرجع عند ابن يوسف خلافا لهما كذا في المشتق وفي المنفصلة نحو الولد والارض والعفر
يرجع في الاصل دون الزيادة وعليه ان يميل الى استغناء الولد عن الام بخلاف زوايد
البيع حيث يمنع الرد بالعيب لان البيع معاوضة فلورده الاصل بدون الزيادة يورده
الى الربوا لا يمنع الرجوع عن قيمته في قيمته لنعذر الرجوع في عينه لانه حق
يتعلق بالعين فلا يبطل بالتغير كما في الغصب لنا انه لا رجوع له في الزيادة لانه حق للموهب
له ومملكه على الخلو ولا يمكن الرجوع في الاصل بدونها فامتنع اصلا بخلاف الغصب
لانه اخذ بغير حق فيجب رده وعند العجز رده قيمته والتركيب بشئ بحيث لا ينفصل
بلا ضرر من قبيل الزيادة المنفصلة كذا في المشتق والمملك في الموهوب والموهوب له
ولذلك يثبت قبل قبضه اذ قبله كالجواز كما في البيع قلنا هذا اجتهاد في معارضة النص وقوله
لا يجوز الهبة الا مقبوضة المراد نفى الملك اذ الجواز ثابت بدون القبض وايضا

مطلب جواب امام مالك

لو افاد الملك قبله لزم الواهب تسليمه وليس كذلك ولو قال الموهوب له قبضته
والموهوب حاضر صار قابضا بمنزلة التولية في باب البيع وقال ابو يوسف رحم لا يصير
قابضا ما لم يقبضه بيده كذا في النوارد ويتم القبض بمجرد العقد اذا كان الموهوب
في يد الموهوب له او في يد من قبضه له نحو مودعه لا من قبضه لنفسه نحو الغائب
والمرتبهن والمسناجر منه ولا يدخل الثمار والاوراق المنقومة في هبة الاشجار بل اذكر
وتفسر الهبة لانه يمنع التسليم وقال هلال الهبة باطلة لشيوعه تصدق بامته
وعليه اثاب اوصلي جازوهي للنصدق وشغلها به لا يمنع التسليم لانها لا تسلم
عريانة بخلاف مناع الواهب في البيت وفي الفضية يصح تسليم دار فيها مناع لغير
المشتري وارضى فيها اشجار لغيره بحكم الشرى لا بحكم الهبة قال وهبت هذا السمن
الزرق لا يدخل السمن وفي هذا الزرق السمن لا يدخل الزرق دفع شيئا من المأكولات
الى ولدك الصغير على وجه الاباحة دون التملك يجوز له تصرفه في غير مصالح
الصغير انفق على معنثة الغير على طمع ان يتزوجها بعد عدتها ولم ياكل منها
قال الصدر الشهيدان ابتان يتزوجها وكان شرط في الاتفاق الزوج يرجع بما
انفق والا فالاصح ان لا يرجع وقال الاستاذ الفاضل خان الاصح انه يرجع
عليها زوجت نفسها اوله تزوجه لانها رشوه ابراه عن الدين ليصلح ممة عند
السلطان لا يبراه وهو رشوة ولو ابراه عنها المهر لم يضطجع معها فقييل بيد الا
للنود والنحات لا للرشوة قال لامرأته قولي وهبت مهرى لك فقالت وهي
لا تحسن العربية لا يصح ولو قال من لا تحسنها انت طالق او حرة يقع ما قال
لعدم توقفه على الرضا الكون هزله جدا وهب على انه بالخيار جازت الهبة وبطل

الخيار والابراء كالمهبة في ذلك وهب كرها وشرط ان ينفق عليه من ثمرها يصح للمهبة
وبطل الشرط لانه شرط رذ بعض المهبة ولو وهبت ارضا وشرط ان ينفق عليه من الخراج
فالمهبة فاسدة لانه شرط عليه عوضا مجهولا لان الخارج من بذر الموهوب له اشتد
دار فوهب قبل القبض جاز سقطت منه لؤلؤة فوهبها الرجل سلطه على الطلب والقبض
وطلبها وقبضها فالمهبة باطلة لان في قيامها وقت الطلب خطر وهبت للزوج على ان لا يطلها
الى وقت كذا فطلها قبل ذلك فالمهبة باطلة ولو لم يوقت صححت لانه وفي بالشرط
بالامساك ساعة وهب في مرض الموت ومات قبل التسليم بطلت مريض وهب عبدا
ولا مال له غيره فباعه الموهوب له او اعنته يضمن ثلثي العبد للورثة بعد الموت
ومتى رجعت الورثة بالثلثين لا يبطل المهبة في الكل ولا يبين انه وهب مشاعا لان
رجوعهم مقصور على الحال اعد لولده او تليكه ثيابا ثم اراد ان يدفع الى ولد الاخر
او تليكه الاخر ليس له ذلك الا اذا كان بين انه عارية فقير محتاج معه درهم فاراد ان يقر
الفقر على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فالاشارة افضل والا فالانفاق على نفسه
المكدي الذي يسأل الناس الحافا ويأكل اسرافا يوجب على الصدقة عليه ما لم يعلم انه ينفق
الى المعصية كذا في النية وفي الوقعات ما لم يعلم انه يعينه بهذه الصنعة والمعتبر
نية قبل قد كثرت السؤالات فمن نعطى يا رسول الله قال عم من رقب قلبك عليه لخرج
الدراهم من الكيس وانجز الى الباب ثم بداله او لم يجد مسكينا فلا شيء عليه في الحكم
ان لا يدفع الى مسكين اخر جعل ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز تصدق على ابنه
الصغير دارا والاب ساكنها جاز عند ابى يوسف وعند الامام لا يوبى بفقى اهدى شيئا
من المأكولات في انا فان كان غريدا في قصعة ونحوها يباح ان يأكل في تلك القصعة

وان كان من الفواكه الا الا ان يكون بينهما البساط دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه
او عن احد من اهل بيته لم ياتم اجاز ملك دارا الحرب ارسل ملك دارا الاسلام جازة
فهي له ولو هدى ملك العدد لا مير العسكر فهي لجميع العسكر جارية قالت بعنتي
مولاي اليك هدية وسعه ان ياخذها اهدى في ضيافة الختان فوضع بين يدي
الصبي او دفع الى والدته او والدته او في عرس فدفع الى الزوج او الزوجة او اب الزوج
او امه او ابيه او امها فاما يصح للصبي او يستعمله الصبي فهو له وفي العرس فما يصح للزوجة
فهو لها وما يصح لخدمة الزوج فهو له وما سوى ذلك فما كان من جملة اقارب الاب
ومعارفه فلا في الصبي وما كان من جهة اقارب الام واصدقائها فلا في الصبي ولو تزوج
سبب يتبدل به على غير ما قلنا بعد على ذلك وهب للصبي شيء من المأكولات قال لا يوبى
ان كان ياكل منه وقال اكثر مشايخ بخارا لا يحل قال رجل انت في حل مما اكلت من مالي
قله ان ياكل الا اذا قامت امانة النفاق ولو قال ما اخذت واعطيت من مالي ليس له
ذلك للجهالة قال اخرا دخل كرمي وخذ من العنب له ان ياخذ قدر ما يشبع به افسان
واحد سيب دابة فقال من اخذها فهي له لا يصح الا ان سئى قوما مخصوصين
والخمار ان لا يملك اخذ الصيد الذي ارسله صاحبه اخيارا كان واضطرارا بان كان
محرم حتى يكون لصاحبه حق الاسترداد ولو قال عند ارسال هولم اخذ فيه
اخلاق المشايخ وفي القر المرمي والنواة كلام من مسائل الوقعات وهبت جداتها
لزوجها في مرض موتها لم يصح الا باجازة الورثة ولا من الثلث لبطلان الوصية للورثة
قال لا خير حلتني من كل حقك على ففعل وابراهيم احكاما وديانة فيما كان معلوما صاحب
الحق وكذا فيما ليس بمعلوم له عند ابى يوسف وعليه الفتوى لان جهالة الساقط

لا يمنع عن صحة الاستقاط بمنزلة الزوج معها عن غيوب المبيع حيث يصح رواه
لم يفسر العيوب وعند محمد لا يبرأ وهبت دارها التي يسكن الزوج معها فيها ولها
امتنعة فيها صححت لانها وما في يدها في الدار في بد الزوج فكانت الدار مشغولة ببيعها
وهذا لا يمنع صحة قبضه وكذا اذا وهب داره للمشغولة بمناعه لابنه الصغير وهبت
مهرها الزوجها على ان يجعل امر من يتزوجها عليها يدها فقبل ثم تزوج ولم يجعل
امرها فالمهبة ماضية وان لم يقبل لا وكذا قولها على ان لا تقبلني حيث تفسد المهبة
اذا ضمنها قال لها برثنى عن مهره حتى اهب لك كذا وكذا فابراة فابى الزوج ان
يبرها يعود المهر عليه كما كان وكذا تركها مهرها عليه على ان يحج بها فلم يحج
وهو المختار للفقهاء لان الرضا بالمهبة كان بشرط العوض فاذا انعدم العوض
انعدم الرضا والمهبة لا يصح بدون الرضا وثواب التعليم للوالدين وثواب الاعمال من
الصلاة وغيرها للصبي اباح لفلان الاكل من ماله لا يباح له ما لم يعلم الاباحة
وقصارة الثوب مانعة عن رجوع المهبة دون الغسل من الدرن والاسلام زيادة
مانعة عن رجوع هبة العبد الكافر اذا ارادت ان تهب مهرها الزوجها على ان لا يبرأ
زوجها عن ذلك فالوجه في ذلك ان تصالح مع احد عن مهرها على تولوة او ثوب
اخر سراً من زوجها ولا تنظر الى ذلك بالشئ يرى الزوج عن المهر فالمهبة بعد ذلك
لم تصح ونقل الموهوب الى مكان واوفيه رغبة مانع من الرجوع وكذا تعليم القراءة
والكتابة والمشط ولو كان في الجارية هو المختار والامر بانفاق المثل قرص لانه اذ في
من المهبة لكونه تملك المنفعة والاقل المتيقن وفي القيم يكون هبة لغد راكحل
على الفرض قال لآخر على وجه المزاج هب هذا الشئ فقال وهبت فقال قبلت

وسلم اليه اجاز لانها هبة مستحقة للشرائط والاركان قال عبد الله بن المبارك رعد الله
لصاحب طنبور يضرب هبة منى حتى ترى كيف اضرب فدفعه اليه فضربه على الارض
فكسره فقال ليت كيف اضرب وانما قال ذلك لجواره عند ابى حنيفة رحم المختار ان لا يصح
هبة مهرها الذي على زوجها لانها الصغير منه وان قيل الاب وقبض الموهوب في حجر
المهبة يغني عن المهبة له على الخراف من نفد بيت المال والنف من غلة فقال وهبت منك
احد المالكين جاز واليه البيان وان مات قبل البيان قالى ورثته لان هبة الدين فمن عليه
الدين ابراء والجهاالة لا يمنع الابراء وهبت دار لابنيه الكبير والصغير الله في عياله
لا يصح بالانفاق ولا عقر على من وهبت له جارية فوطئها ثم استرد الوهاب
وان وهبها امر بضم فوطئها الموهوب له واستردها الغرماء بعد موته فعليه عقربا
اعطى رجلا دارا على ان نصفها صدقه ونصفها هبة جازت لان الشيوخ لا يمكن
وقت القبض صبي له مملوك وصية دين فوهب الوصى المملوك من الصبي جارية بطل
الدين فان اراد الوصى ان يرجع في مئنه ليس له ذلك وهو خلاف ظاهر الرواية وفي كتاب
حج الاصل انه لو وهبت نصف دار رجل وسلمها اليه فباعها الموهوب له لم يجز الشأ
الى انه لم يملك حيث ابطال البيع بعد التسليم فعلم ان المهبة الفاسدة لا يفيد الملك وهي
مضمونة بالقبض نص في المضاربة انه اذا دفع الى رجل الف درهم قال نصفها مضاربة
ونصفها هبة لك فملكك الالف في يده ضمن المضارب حصه الهبة وانما كانت هذه
المهبة فاسدة لانها هبة المشاع فيما تجتمعت القصة رجل قال القوم قد وهبت جارية
لاحدكم فليأخذ من شاء فاخذها رجل منهم كانت له ولو قال اذن الناس جميعا في تمي
نقل من اخذها شيئا فهو له فبلغ الناس واخذوا من ذلك شيئا كان لهم وتسليم الصنف

المفضل ليس تسليم لما فيه من الثياب الموهوبة وتسليم المفتوح تسليم لها والابرة
عن الدين عند سماع الخبر بموت المديون ابراء ولو ظهر انه حتى لم يميت **كتاب**
البيع **ح** اسم اعلام قدر راس المال كاعلام نوعه بخوان لقول عشرة دراهم في الكيل
والوزن والعددي المتقارب يعني المثل وهو ما يجب باستهلاكه المثل بخوان الجوز واليز
لا القمي والعدد المتفاوت وهو ما يجب باستهلاكه القيمة بخوان الثياب والدواب
فيما يسلم اى في السلم لان ما مصدرية في الكيل والوزن شرط يلزم لصحة السلم **ثالث**
في البيع حتى يكون فيه الاشارة لانه لو لم يعلم في السلم ربما يؤدي الى منازعة وخصوصا
تخير الحاكم عن فضله او ذلك انه اذا وجد البعض زبوا بعد اتفاق الباقي ولم يستند
في المجلس فلا يخلو اما ان ينفق بالعد والحساب ويصدق به رب السلم فيرتفع الاشكال
ويعلم في كم انفسخ العقد وفي كم بقي ولا تصدقه فلا يعلم ويحصل النزاع واما ان
ينفق بالاحساب فيكون الامر كذلك بخلاف البيع فانه يستند الى ذوق كيف كان
الوقت وكم كان الباقي وايضا اذا اتفق براس المال بفساد او بالجزء عن اداء السلم
فيه والاتفاق على الفسخ لا يدعى كم يرد ولا ينفع الاتفاق مقدار لانه ان زاد
ونقص فهو ربوا اذ لا يجوز الاستبدال بشئ اخر لقوله عم خذ سلك او راس مالك
بخلاف غير المثل لانه ليس بربوي وبخلاف البيع لان المبيع ان كان فانما رده والا
رد قيمته ولا ربوا في الزيادة والنقصان لان القيمة بمقابلة المبيع لا الثمن والبيع
ليس بربوي كذا بيان موضع الايفاء اى ايفاء المسلم فيه اذ لا تاخير عن المجلس
في ايفاء راس المال وعندهما يتعين موضع العقد للايفاء فلا حاجة الى التعيين
مطلقا فيما له حمل من الاشياء حمل بفتح الحاء مرسان في قوله في كل ما حمل

مؤنة واما ما لا حمل له بخوان عفران فالصحيح من مذهبه انه يسلم حيث لقيه
ومثل ذلك الثمن المؤجل محاله حمل في الصحيح ومنهم من نفي الخلاف في عدم اشتراط
مكان ايفائه والاجر الدين محمله مؤنة وعندهما يتعين الدار في اجارتها ومكان تسليم
الدابة في اجارتها والقسمة بان وقع في احد النصبين غرس او بناء قواد وفي القسمة الاخر
شيئا دينيا محمله مؤنة حال الامور جلا وعندهما يتعين موضع القسمة فيها اى في الكلام
الثلاثة السابقة المسلم فيه والثمن المؤجل والاجر تدخل اى القسمة لان شرعية للباقي
لقطع المنازعات فاذا عاد البيع على موضوعه بالنقص لا فضاء اليها فسد وقيم
الاشياء يختلف باختلاف الاماكن فعدم البيان يفضي الى النزاع والى جهالة قدر السلم
فيه ومالينه لا كالمبيع انه لا تاخير في تسليمه فيتعين موضع العقد في لحم ون بين جنه
ونوعه وسنه وصفه وموضعه وقدره لا خلافا به بالسمن والمهرال مثل الاقراض في
احد الروايتين عنه لا كاسلام في لحوم الطيور والضئاة في البيوت والوحشية بمنزلة
المنفعة ولا يجوز سلم في لحم وقيل جاز في تنزيع العظم لعدم اختلافه بعظم العظم
وصغره وكثرته وقلته والفتوى على قولهما الواجب استنصاعه فهو سلم يشترط فيه كل
ما يشترط ثم الصحيح وهو ما فيه تعامل نحو الحق كالفاسد وهو ما لا تعامل فيه
نحو الثوب الاصل فيه ان القياس بابي جواز الاستنصاع والسلم يكون كل بيع المعلوم
وامكن بصحة سلم او استنصاعا فرجاء الاستنصاع لكون اللفظ حقيقته فيه
وحمل الاجل على التجيل كذا في المصنف ورجح السلم لان جوازه بالكتاب والسنة والامام
وجواز الاستنصاع بالتعامل فيه وفيه خلاف زفر والشافعي لو نال اى وجد واصاب
المسلم اليه نصف راس المال اى كثيره والنصف منه في رواية عنه زيفا اى مزيفا لبيت

للمال راجعاً عند الفجار كما لو وجد سنوقة او مستحقة فرد الزيف بعد الافتراق عن
 مجلس العقد ولو قيل ولم يودجها زاجاً عافرد كان النصف من السلم اي قدر المردود
 وحصة للابطال لوقبها في الكل باستبدال في مجلس الرد بلا امهال استبدال في مجلس
 الرد اولاً وعند زفر بطل بقدر المردود قل او اكثر وعندها اذا استبدال في مجلس الرد
 لا يبطل قل المردود او اكثر احاقا لمجلس الرد لمجلس العقد لان وجوب القبض وان كان وجوب
 العقد لكن العقد لا يصير موجبا للقبض بعد وجوده الا بالرد وقد وجد لان القبض
 جنس حقه الا ان فيه عيب الزياقة فح لا يعمل العقد عمل الجواب القبض الا الرد والمعل للعل
 له حكم العلة وما لان القبض انقض من الاصل فكانما افترقا من غير قبض ولهذا
 يعود الاجل لو كان مؤجلاً ويعود الرهن والكفالة لكننا استحسننا في القليل ضرورة ان
 الدراهم لا ينضك عن قليل زيف عادة ان كان راس المال نوعين نحو ان يقول مثلاً
 اسلمت اليك هذه العشرة الدراهم العين والعشرة الدنانير التي عليك في كبر نقد في
 مجلس العقد هذا النوع وهو الدراهم والحال ان ذاك النوع وهو الدنانير دين على السلم
 اليه فالكل فسد اي فسد العقد في حق النقد كما فسد في حق الدين لا كاتحاد النوع
 ولا كتسليم البعض في المجلس وتأخير الباقي عنه بعد العقد على نوع واحد بخلاف
 نقدهما في المجلس فانه يجوز في الكل اتفاقاً لارتفاع الجمالة في المجلس بمنزلة الثمن
 ومبنى هذا الاختلاف الاختلاف المذكور في قوله اعلام راس المال البيت لان المسلم
 فيه اذا قيل بشيئين مختلفين كان الانقسام بطريق القيمة وهي يختلف باختلاف
 المفومين وذلك الفدر من الجمالة يفضي الى النزاع فيكون الفساد قوياً يمكن في صد
 العقد فيسرى ويشيع كما لو تباع دينين فمن الخلل فاذا اخد هما خمر وانما عدلنا

عن تعليل المختلف بان قبول العقد فيما فسد فيه شرط لصحة العقل في الاخر لانه
 باعها معا فكان شرطاً كما لو جمع بين حر ووعبد وباعها الا ان الفساد لو كان لهذا
 المعنى لكان التخصيص النوعين غير مفيد وبقى قوله ان لم يبين قسطاً وقسطاً
 والبر في الشعير والزيت كذا بلا فائدة وقال بعضهم هذا يعني تعليل المختلف في سواة الفساد
 المفارقات لانه يمكن في صلب العقد واما الفساد في اتحاد النوع فطاري لان قبض راس
 المال شرط لبقاء العقد على الصحة الى العقد في ذاته فصحيح ولهذا لو نقد راس المال
 قبل الافتراق صح اي بقي الصحة ودامت ولنا ان نقول على هذا يلزم ان يطرده الحكم في التوبة
 ويصح السلم في حصة النقد فيرجع التحقيق الى ما ذكرنا والله اعلم وانما الثاني في تعليل
 المختلف في البر بالشعير والزيت لان المسلم فيه بمنزلة المبيع فيؤدي الى تفريق الصفقة
 قبل القبض فيمكن الفساد في صلب العقد بخلاف الثمن الذي راس المال بمنزلة يوبده
 انه ذكر في المختلف مسئله النوعين ثم مسئله الشعير والزيت ثم اورد ريلان اخرهما
 هذا التعليل حرفاً الاول الى الاولى والثاني الى الثانية ثوبان لا كتب واحداً بالعشرين
 لاجلما فضل الثمن في باب السلم لاجلما في باب السلم مستويان جنساً وان اختلفا فيه فلا
 يجوز السلم فضلاً عن هذا النضرع الا ان يفضل الثمن ومستويان صفة ايضاً كاختلافها
 فيها قبضاً ولا مريم وقبله لا يجوز البيع فكيف المراجعة والامر ثم يكون القبض صحيحاً
 او سلامة العقد له عن العوارض والنواقص راجح او باع توليه لاجلما باع مطلقاً
 ثوباً منهما ذا العا عد لا كبيرهما معا على اعتبار العشر فهو فاسد كما اعتبار الاكثر منه
 فهو اي بيعه مريجه او توليه فاسداً ما لم يتبين وهذا يوافق ما قيل في الايضاع ومختلف
 ابني نصير لم يحز عند وقال لا يجوز ويمكن حمل هذا على الكراهة توفيقاً بينه وبين ما قيل

في الاسرار والمختلف يكره عنده وقال لا يكره الاصل ان مبنى المراجعة على الامانة والالتزام
عن الخيانة وشبهتها والتمن ينقسم في العين على القيمة وهي تختلف باختلاف المفهومين
والصفة وان كانت خير مختلفة الا انها انما يعتبر فيما كان موصوفا في الذمة دون
العين وفي مكان الدفع منهما اختلافا يختلف المطلوب بالرفع لكون الشرط ما ضا
لم يختلف ترك العطف كما لا اتصال ويحتمل العطف بلا حرفه نحو عطف الفطر
المهاجرين على ولذي القرنى والينامى والمساكين وابن السبيل على ما ذكر في التفسير
وفيه ان قوله تعالى ما افاد الله على رسوله موصول بالاول وان لم يكن فيه واو العطف
نظيره قولهم هذا المال لزيد لعمر وليكروا ايضا قيل ان ايضا غنله العذاب معطوف
على بلقاء ما بغير الواو والاصل ان الاختلاف فيما هو من قضيا بالعقد يوجب الخلاف
نحو الاختلاف في الثمن وراس المال والاختلاف فيما هو من موجب الشرط لا يوجب
ونحو الاختلاف في الاجل وشرط الخيار وتعيين مكان الدفع قضية العقد عند
وعنده قضية الشرط والقول في التاجيل اي اصل الاجل واما في مقداره فليس
مع اليقين لانكاره زيادة الاجل واما في مضية فلمسلم اليه لانكاره حقا عليه وهو
الايقاد وفي القضية وان اقاما البيئة فالسنة بيئة ايضا وكذا البايع والمشتري
اذا اتفقا على مدة الخيار واختلاف في المضى فالقول لمن ينكر المضى قول المدعى طالبا
كان او مطلقا بذلك اشارة الى التاجيل وهو في محل النصب مفعول المدعى لا للطلب
ورب السلم على التعيين واستواء كونه مدعى او منكرا للاجل المشنع بتزيف قول
المسلم له في دعوى الاجل او نفيه وانكاره وفي بعض النسخ لا للطلب النافي لسمع
وهو اوجود لوقوع وصف النفي والتقييد به توضيحا للحل الخلاف وهما قاسا بالسلم

على قرب مال المصاربة اذا قال بشرطك لك نصف الذبح الا عشرة وقال المضارب
شرطت الى النصف مطلقا وهو قاس على ما اذا اتفقا على النكاح فقال احدهما كان
بلاشهود وفاقول المدعى الشهود لان الظاهر شهد له بخلاف ما ذكر لان الاتفاق
على وقوع عقد المضاربة لم يوجد لان المضارب يدعى الشركة ورب المال الاجارة ولهذا
للقيام مزيد توضيح وتركار وما لا يجاب ولكن لما ادرا ما بقول الصاحباني كون
رب السلم مدعى حيث يجعل ان القول له ايضا والرطب الفض اي الطرى الذي
ينقص عند الجفاف كالبرسيم اى يبعه بتمر كبيع الرطب بالرطب والعنب بالعنب
مع ظهور التفاوت بعد الجفاف كيلا لا كالعدد والوزن والجزات وفي ذكر الكيل
ذكر المساواة له ان الرطب ان كان تمرا جازيا ول قوله عم التمر بالتمر مثالا مثل
بدايد واذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم والا فباخره وحديث سعد وهو
وهو ان عليه الصلوة سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال انقص اذا جف قالوا
نعم قال لا مطعون في نقله فهو غريب لا يعارض المشهور ونوقض بانه لا يلزم
من انتفاء كونه تمرا اختلاف النوعين وانما يختلف النوعان اذا لم يكن تمر من وجه
وارد عليه المقلية حيث لا يقال فيها ان كانت حنطة فيجوز بقوله عم الحنطة
بالحنطة والا فبقوله اذا اختلف النوعان واما بيع العنب بالزبيب فاتفق جوازا
في قول وفساد في رواية ابى جعفر قال الضعيف ولعل الايراد يندفع بقول
منصور القاسمي ان مسئلة المقلية بغير المقلية مخصوصة من عموم الحديث
بالاجماع ويدل على ان الخصوص لا يسقط الاحتجاج بالعام ان ابا حنيفة رضى
استدل بهذا الحديث في مسئلة الرطب بالتمر مع حقوق الخصوص المذكور فلم يظهر

ان سند الاجماع كون المقلية حنطة من وجه لا يعدى حكم التخصيص الى مسألة
الرتب بالتمر واما منع بيع حنطته بيع السويق بالدقيق مطلقا فلا لحاق الفرع بالأصل
اداصل السويق المقلية واصل الدقيق بالدقيق والسويق بالسويق نظر الى اصلا
يجوز والسويق اى سويق جنس ذلك بالدقيق وهو المطحون بعد ما قلى لا اى لا يجوز
مطلقا لان شبهة المجافسة كافية في اتحاد النوع على ان بيع اصيل السويق لا يجوز
باصيل الدقيق وهو غير المطحون لما ذكرنا انفا وهما يعتبران لاختلاف الاسم
والمقصود فيجوز بكل حال والخبر بالحنطة لا يجوز اذ فيه عن تسوية تجيز تعليل
وعندهما الاحاجة الى التسوية لكون الخبز عدد ديا او وزنيا والفتوى على جواز كيله
ما كان الا ان ابا يوسف تفرد في تجويز كون الخبز نسبية والفتوى على قوله لو وكل
المحرم غير المحرم بان يبيع صيد لم يحرم وجاز لمسلم ان يامر اذ ذمه بيع او شرا
لمسلم لا كما ردى مسلما بذلك بيع حمر وخنزير او بسلها الا لنكاح المجوسية بالنكاح
لكن هذا التوكيل مكروه وثن الخبز حيث يصدق به لانه عوض ما هو حرام بمنزلة الكلب
ومهر البغي ويخلل الخمر ويسبب الخنزير الاصل ان الوكيل اصل في حق نفس النصف ولهذا
لو حلق لا يبيع ولا يشتري فوكل به غيره لا بحث فيعتبر اهليته له ونائب عن الموكل
في حكم النصف وهو الملك فيعتبر اهلية الموكل له وهو اهل له لانه يرث الخمر ويبقى
في ملكه ويثبت له الملك ايضا اذا اشتراها عبده النصف انى الماذون والمكاتب واذا
عجز عبده وهما يجعلان الوكيل نائبا عن الموكل في نفس النصف فيعتبران اهلية
الموكل له وعلى هذا الخلاف توكيل محرم غير محرم ببيع صيد ولو وكله بالاستقرار
فما استقرضه يكون للوكيل دون الموكل بالاتفاق كما ذكر في شرح ابن الملك

في كتاب الوكالة لو قال اسلم او اصر فاويدل عبدا ما عليك في كذا من الدين لا كالغصب
والوديعة ولم يعين رجلا فقد هوى في اسلم ولم يعين العاقد والمعقود عليه في
وفي الابتاع ولا اشارة الى هذا حذف المفعول في الثاني لان تعيين احدهما تعيين
الاخر فيما عدا صورة تعدد المهيال للبيع من عبدا العاقد المعين كذلك الامر بان يباع
عبدا ولم يعين بطله ابطله اى التوكيل فيكون المعقود المذكورة للوكيل والدين
عليه بحاله حتى يدفع الى الامر ويصير بيعا بالثعاطى لان الدراهم والدنانير ان لم
يتعينا في المعاوضات دينا وعينا يتعينا في الوكالات حق لوقيد الوكالة بالعين
منهما او بالدين ثم استهلك العين او اسقط الدين بطلت الوكالة واذا تعينا كان هذا
تمليك الدين من غير من عليه الدين من غير ان يوكله بقبضه وذلك باطل والتوكيل
بالباطل باطل بخلاف ما اذا عين العاقد والمعقود عليه لانه يصير وكلا عن الامر
بقبضه ثم يملكه بخلاف المجهول وغير المعين وللوكيل بيع ما وكل به توكلا مطلقا
مثل شراى معين بالتوكيل لا كشرائه شى مطلقا به ما يعنى اى يكثر او فى نسخة
للمصنف وهو ان فانتبه اى يقل او غير الدراهم والدنانير وقال لا يجوز غيرهما
ولا يما لا يتعابن فيه وهو قول الشافعي وما يتعابن فيه نصف العشر على ما في شرح
الطحاوى وما لا يدخل تحت تفويم المفومين على ما في الهداية والجامع الكبير الاصل
فيه ان المطلق وان كان يحمل على التعارف الا ان الاحتياج ربما يؤدى الى البيع باقل من
القسيمة واطلاق الموكل واقدم الوكيل يدل على ذلك الاحتياج بخلاف التوكيل بشرط
غير المعين فان فيه تمة الشرائع وجعله للموكل بعد ظهور الغبن وهذا الخلاف
فيما لم يكن له قيمة معلومة في البلدة نحو اللحم والخنزير كذا في منية المفتى وفيه قيل

وعلى الخلاف البيع باجل طويل غير منعارف في مثل تلك السلعة وعن ابي يوسف ان
 وكله ببيعه للتجارة جاز بالنسيئة وان وكل به لحاجته او قضاء دينه لا يجوز ولو
 امر المتهن ببيع الرهن واستيفاء الدين خله البيع باجل ولو قال بعه وبعه بالنقد او بعه
 من فلان فله البيع بالنسيئة ومن غير فلان لان ذلك مشورة لا قيد وايضا لو قال
 خذ مضاربة واشتر به الزرع فله ان يشتري غير الزرع ولو وكله بان يبيع عبده من
 فلان ليس له ان يبيعه من غيره وفي الفقه وكله ببيع مناعه فقال بكم ابعة فقال
 انت اعلم بذلك وثمنه فباعه بثمن حقير فله الرد وبه يفتى ولو باعه من مجهول وسلم
 ولا يفدر عليه يضمن وفيه الوكيل بالقسمة لا يملك القسمة بغير فاحش واخذه الرهن
 اى اخذ الوكيل اليسير بالثمن الذى لا يساوى الثمن وقار كان قال الامر بعه وخذ وهنا
 بلا تسمية العين والفدر وبيعه النصف يجوز فاعلم ان اى بيع الوكيل وقال لا يجوز
 الا ان يبيع الباقي قبل ان يخصما ولا يجوز للوكيل صفقته صفقته اى عقد البيع والتمس
 والسلم والاجارة ونحو ذلك مع الذى تلغاله شهادة بولاد او زوجية كمن تلغاشها
 له بدق الصور الثمة ولو قال بعه ممن شئت يجوز بيعه منهم اتفاقا ولو باع منهم باكثر
 من مثل القيمة يجوز اتفاقا ولو اشترى منهم باكثر من مثل القيمة لا يجوز اتفاقا ولو باع
 باقل من مثل القيمة بغير فاحش لا يجوز اتفاقا وبغير يسير لا يجوز عنده خلافا لما اوفى مثل
 القيمة روايان ثم الكلام في كون الغبن عفو او غير عفو فيما يسعه غير معروف بين
 الناس ويحتاج فيه الى تقويم المفهومين واما اذا كان معروفا فالحق والخير واللم فلا يفتى
 غبنه وان كان فلسا واحدا وعلى هذا الخلاف المضارب كذا في منية المفتى وفي الواقعة
 اذا اعطى الوكيل بالنقد قابله او ابنة وهما كبيران محتاجان جاز بخلاف الوكيل بالبيع

اذ باع من هؤلاء وبيع المريض من وارثه لا يصح عند الامام وعندهما يصح بغيره وكذا
 وبيع المديون من هؤلاء بغير لا يصح عند ولو كان يسيرا وبيع الوصى وشرويه من
 اليتيم لا يجوز الا اذا كان خيرا لليتيم عنده وعندهما لا يجوز اصلا ولا يبيع المريض
 للمستغرق دينه مع ان يسير وبيع وصيته بعد موته لقضاء دينه ولا يجوز بيعه
 بالربح بعه اى بيع شخص بما اشترى منهم اى من جنس الله تلغاشها له
 نظير قوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا وقول الشاعر ان الذى حات بفلح دما فيهم
 هم القول كل القوم يام خال الدغير شرح وبيان انه اشترى منهم وهذا باع على ما
 ومشتري لا يحصل الملك بجهة اخرى نحو الاتهاب والارث وغير ذلك كذا في الكفاية
 ومشتري المعدود المنقارب نحو الجوز والبيض عدا كما المجازفة انه بيع من قبل عدا
 فالجوز ممنوع وينصرف بعد القبض لا كما لا اشتراء به كالكيل والوزن لا كالذرع
 المحاصل ان النصف قبل القبض ممنوع في الكل في كل حال وبعده جائز في الكل في حال
 اشتراط الذرع والعد من غير ذرع وعد في المذروع والمعدود المنفاوت لان
 الذرع آلة معرفة الطول والعرض وذلك لا يقابل له الثمن حتى يلزم تصرف حق الباع
 في الزيادة او استحقاقا استرداد بعض الثمن في النقصا بخلاف الكيل والوزن باشتراط
 الكيل والوزن فان تصرفها بعد القبض فيما سوى الشرا بهما لا يجوز من غير كيل ووزن
 للزوم المحذور المذكور على ان الحديث وارد في منعه واما العدد المنقارب فقد
 المحقق بالذرع نظر الى عدم تعلق جواز البيع فيه بالاستواء عدم تعلقه بالذرع
 حتى لا يجري الربو بين المذروعين ولا بين المعدودين والمحق بالكيل والوزن كونه
 نظيرهما في المعنى الذى تعلق به الفساد وهو جهالة المبيع باحتمال الزيادة

والنقصان المودى المحذور المذکور فيها هذا هو المأخوذ من تقدير اتم حذر من المحذور
 المذكور وعلا بظاهر قوله عم من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يكال حتى لا يكون
 كيل البائع بحضرة المشتري ويفسد البيع بلا إعادة الكيل على ما صرح به في التحرير
 لكن التحقيق ما ذكره صاحب الهداية من ان محل الحديث اجتماع الصفقتين للفقو
 لا اجتماع الصاعين لكل صفقة صاع بان باع المشتري مكيلة فان اجتماع الصاعين
 فيه انما يكون بطريق الاكتفاء والا فينبغي ان يجتمع فيه اربعة اصوع فيكون ان كيل
 البائع الاول عند مشترى ويجوز له التصرف في البيع بلا إعادة الكيل لان المقصود
 من الكيل هو كون البيع معلوما وكون التسليم تاما وقد حصل اكياله عنده وهذا
 هو الصحيح للوطى اى الوطى المشتري للنهى اى لنهى البنى عم عن بيع وشروط الرد
 به ما لا يلائم مقتضى العقد وهو الملك وملائم الحلاق في التصرف على التخيير لا الزام
 وما فيه نفع لاحد لبائع او مشتري او رفيق مبيع او انسان اخر وليس فيه عرف ظاهر
 نحو تشريك النعل لان فيه زيادة عارية عن العوض فيؤدي الى بوا او حق مطلوب
 لا يجد فيؤدي الى المنازعة وفي انتفاء النفع المذكور انتفاء المنازعة بان يشترط ان
 لا يبيع المشتري وهو هنا نفع للبائع حيث يمنع حق الرد بالعيب بالوطى وقال انه
 شرط يقضى العقد فلا يفسد وفي الوقعات رجل اشترى عبدا على ان يبيعه جاز
 الشر لان له ليس هنا خصم يستحق هذا الشرط فيطالبه فيتنازعان ولو شرط
 ان يبيعه من فلان لم يجز الشراء لان هنا خصما يستحق هذا الشرط فيطالبه
 ومشتريها شارط الوطى العقد منه فاسد للنهى وبيعه كذا ذراع من كذا
 من جملة المنزل لا يجوز كذا ذراع من كذا نحو عشرة اذرع من مائة ذراع

وان عرفت ذراعان اجملة هو الصحيح خلافا للخصاف فانه يجعله نظير كل شاة من
 القطيع بدرهم الاصل ان الذراع هنا اسم لما يذرع وهو موضع معين باعتبار انه غير
 مشايح مجهول باعتبار رجوانب الدار يفضى الى النزاع كبيت منكر من الدار بخلاف جزء
 الشايح نحو العشر قيل قوله من مائة قيد للذراع حتى لو لم يقله يفسد البيع اتفاقا
 فيعثر بمنزلة ما لو باع سهما من الدار لكن الاصح انه قيد اتفاق والبيع وجازع عندها
 وان لم يقل من مائة لان هذه الجملة لا تفضى الى المنازعة فانه يمكن ان يذرع جميع
 الدار ويعرف ان المبيع عشرة او خمسة اما اذا قال سهما لم يقل من كذا فجملة لان
 سهما يكون من سهمين نصف او من عشرة عشر كذا في الكفاية اذا اشترى عبدا او جارية
 على ان يعتق لا كشرائه على ان يدبر او يكاتب او يستولد جارية اى ينطلب العقد الموقوف
 جازا بالاعتناق بعد القبض ولا يجوز العتق قبله كذا في التحقيق لانه ان لم يلاير
 العقد لذاته فانه بملايمه من حيث حكمه وهو انها الملك والمنهى للشئ مفاد له
 فاذا وجد العتق تحققت الملائمة وارتفع نذاع العقد فيوجب عليه الثمن واذا تلف
 بوجه اخر لم يتحقق الملائمة فنقد الفساد فوجب عليه القيمة جازبه وفسدها واجبا
 عليه القيمة مطلقا اى قبل بالشرط البيع والفسمة والاجارة والاجازة والرجعة والصلح
 عن مال والاراء عن الدين وعزل الوكيل والاعتكاف والمزارعة والمعاملة والافرار
 والوقف والحكيم وما لا يبطل بالشرط الفساد القرض والهبة والصدقة والنكاح
 والطلاق والخلع والعتق والرهن والايضاء والوصية والشركة والمضاربة والقضاء ^{مادة} واللا
 والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكفالة واذن العبد في الفجاعة ودعوة الدار والصلح
 عن دم العمد والجراحة وعقد الذمة والرد بخيار العيب والرد بخيار الشرط وعزل الفاع

مطابقا بالشرط الفساد وما لا يبطل

وكل شاة بكذا او ابل او بقرا ورقيق من ثله بفتح الثاء او ثوب من عدل يفسدان لم يعلم
بالجملة في المجلس قبل الافتراق لا يكون هذا الحجر من السمن بهذه القبضة من الدرهم
باعثا حصول المعرفة بالاشارة الى الجملة لان كلمة كل متى اضيفت الى ما لا يعلم
منها فانما ينشأ اول ادناه وهو الواحد كاجارة الدار كل شهر بدرهم ثم ان ثمن الواحد
معلوم ولكن ذلك الواحد مجهول للنفقات وثن الكل مجهول كشرائه برقه بلا علم كمية
رقه وكل صاع بكذا من صبرته يجوز في الواحد دون جملة يجوز في الواحد
بكونه معلوما لعدم النفقات وكون ثمنه ايضا معلوما وتخير المشتري فيه وفيه
صور مجمع على جوازها منها ارتفاع الجملة في المجلس بعد العقد فيتحيز المشتري عنه
وانما الخلاف في بيان ثمن كل ققين لا غير وعدم بيان شيء منه ومن جملة الققين ان
وجملة الثمن كذا في المصنف فاعلم ان الجامع الصغير البرهاني وفيه نقلا عن المحيط انما
الخلاف في صورة واحدة وهي ما اذا لم يعلم جملة الثمن وجملة البيع وصل هذا الخلاف
في كل موزون ومعدود من جنس واحد اذا لم يكن مختلف القيمة كذا في الرعاية ثم في مسألة
الاجارة يعقد بدخول كل شهر ويجوز فسخا بحضرة المستاجر في الليلة الاولى ويومها
في الاصح ولو غاب وخلف في الدار اهله ومثاعه فجملة الفسخ ان يواجر هذه الدار من
الناس قبل راس الشهر الذي يد يد فسخه فيه فاذا دخل ذلك الشهر انفسخ الاجارة
الاولى وانقضت الثانية ويكون له اخراج اهله ومثاعه وتسليمها الى الثاني ونظيره
من باع شاة بخيار واراد الفسخ بغيبة المشتري لم يجز عندهما ملو بماعه من
غيره جاز وانقض البيع الاول كذا في منية المفتي والصبرتان انهما جنسان
يفسد في الكل بلا بيان جنسان حنطة وشعير وفي نسخة المصنف بلا بيان

اي يفسد في الكل لو لم يسم عدد تفرائها لكون الواحد المذكور مجهولا للنفقات
الحاصل من اختلاف الجنس وفي الوقعات رجل قال لا خريعت منكر عن هذا الكرم كل
وقر كذا والوقر معلوم والعنب جنس واحد فيجب ان يجوز البيع في وقروا واحد عندي خفيه
وعندهما يجوز في الكل وان كان العنب اجناسا مختلفة فينبغي ان لا يجوز عند ابي حنيفة
اصلا وعندهما يجوز في الكل قياسا على مسألة بيع كل شاة من ثله بدرهم وجعل ابو
الليث الجواز في الكل منثقا عليه في الوجه الاول وفي الوجه الثاني مخلفا فيه وليس
كذلك واخذ ابو الليث رحمه بظواهرها بتسير الناس وبه يفتي وشرطه خياره الى العقد
مستوعب للعقد فاحفظ واجهد مستوعب للعقد لانه جعل غاية الاستقلال ما
كمسئلة المرافق المذكورة في كتاب الصلوة اذ لو اقتصصر على قوله على ان بالخيار ان يثا بد لا فلو
الى الليل بعد قوله اتموا الصيام ولا تكا جيل الدين والاجارة الى رمضان لان ذلك عند
الحكم لان الصوم يحصل بالامسالة ساعة والمطالبة يثبت بنفس العقد والاجارة
تقع على المنافع الموجودة للحال شرط الخيار اربع فصاعدا معنى به البيع بصغير
اربعا اي اربع ليالى وذكر اعداد الليالى وارادة الايام من عادة العرب وعليه التزويل
لاعتبارهم الحساب القمري اذا القرابة يعنى اي علة قال صاحب المصنف النافع والفائدة
والمعاني للوجبة للوضوء والمعاني الموجبة للغسل انما عدل المصنف عن لفظه العلة
لان السلف كانوا يكرهون استعمال اصطلاح الغاسفة كخيار لا بد لا خيار العيب
لانه مخالف لقضية العقد على بعض الوجوه جوزناه ضرورة النظر للعاقبة في التلا
حديث جنان بن منفذ بن عمرو الانصاري كان يغبى في البياعات فقال النبي عم
اذا بايعت فقل لا خلا بة ولى الخيار الى ثلاثة ايام واما ما روى ان ابن عمر باع جارية

وجعل المشتري الخيار شرطاً فمحمول على التأجيل في الثمن وهكذا قول زفر والشافعي والشرط
عند الصالحين كون الملك معلومة قلت أو كثرت وقال إسقاط خيار الأبد بعد الثلاث
ليس رفع المفسد رفع نصب وذلك لأن الفساد تقدر عطى الثلاث عنده بناء على
أصله في سائر العقود الفاسدة فذلك أي الرد لأنه لا ولاية لأحد المتعاقدين على
الزام الضرر الآخر وفيه ذلك لأن البيع خرج عن ملكه غير معيب بعيب الشركة
مشترياً بالخيار واحد يختص بالرد فذلك فاسد فلورد أحد هادون الآخر
يوجب بعيب الشركة لا بالخيار له في نصف عبداً اشتراه وهذا ترجيح دفع ضرر
البائع على دفع ضرر الراد وهما يعكسان الحكم ويفلجان الأمر وذلك أنه لو لم يملك
فسخه كان الزاماً للبيع عليه لا برضاه وإبطالاً بما شرط وعلى هذا الخلاف خيار الروية
والعيب وأرى أن هذا بعد القبض والإفترق تفريق الصفقة قبل التمام يكتفي برد
الرد لا يملك السلعة مشترهاً أن هو كان بالخيار فيها وإن يملك الخيار في البيع لمن
باع فذلك مانع ملك الثمن لا يملك السلعة الأصل فيه أن الخيار شرع نظر المنزل
الخيار دون الآخر فيمنع خروج البذل الذي من جانب من له الخيار بالإجماع والبذل
الذي من الجانب الآخر يخرج عن ملكه بالإجماع للزوم البيع في جانبته ولا يملك
في ملك من له الخيار لئلا يجتمع البذل لأن في ملك واحد حكماً للمعاوضة وإيضار بما
يعتق عليه بالقرابة أو بالتعلق أو ينصرف فيه تصرفاً يمنع الرد فيكون الخيار بلا فائدة
وعندهما يدخل التلاقي بلا مال له وله عاة فروع وهي أن كسب المبيعة وولدها للزوج
في هذه المدة للبائع إذا فسخ البيع ويعتق البيع على المشتري بالقرابة ولا باليمين والتعلق
على الملك بخلاف التعلق بالشر لا يرتفع النكاح من بين المشتري والمبيعة ولا يصير له

وان كانت ولدت منه قبل الشر لا يسقط الخيار وطى المشتري المبيعة الثيب المنكوبة
ولا يعد الميضة في هذه المدة من الاستبراء موقوف على البائع ولو بعد المدة إذا قبضه ثم
أودعه عنده فيها لانقضاء القبض ويكون الخمر للبائع عند اسلام أحد المتعاقدين في مدة
الخيار ويجوز للماذون رد المبيع بالخيار وإن أرباب البائع أياه عن الثمن خلافاً لها في كل ذلك
والقول قول مدعي الخيار في غير ظاهر الرواية عنه لأنه يتركز واه عن ملكه أو وجود الثمن
عن لا قول من ينفيه بالانكار إشارة إلى تعليل ظاهر الرواية ورؤية المأمور بالنسليم
أي الوكيل بالقبض كروية الأمر فاسمع وافهم أي الوكيل كروية الوكيل بالشر لا كروية الرسول
ولا كروية الوكيل فأصداً إسقاط الخيار بعد القبض مستورا على ما قاله عامة مشايخنا ولا
كروية الوكيل بالروية دون القبض كذا في الخيانة لأن التوكيل بالشئ توكيل بتمامه بخلاف
الارسال وتمام القبض بإبطال خيار الروية لأنه يمنع تمام القبض والوكيل بالبيع بملك التليم
الذي هو تمام البيع بخلاف الرسول فافترقا وما اشترى بعشرة مثلاً فباعه بعد القبض
بأفضل الخمسة عشر مثلاً ثم اشتراه بما اشتراه أولاً أي بعشرة فانه يبيعه مراراً
وحد بمحصل الضمان وهو خمسة في هذه الصورة ولو كان باعه بعشرين لم يراجع فيه
وقال يبيعه عن الثمن الثاني في الوجهين لكونه شرا جديداً بمنزله بعد تداول الأبدى
للمناصفة إشارة إلى التعليل وهو المجري على موجب الأمانة والاحتراز عن شبهة الخيانة
حتى لا يجوز بيع المشتري بالنسيئة بالنقد مطلقاً بالبيان وإنما يناهز كما لو بيع وبسام عن
الطلاق بالرد بالعيب بالشر الثاني وللتأكيد شبهة الإيجاب ولذلك يعزم شهود
واطلاً قبل الدخول فصار بالعقد الثاني مشترياً كأنه اشتريه وخمسة دراهم بمشقة
فالخمسة باء الخمسة وبقي البيع بخمسة فلا يبيعه وحده مراراً أعلى خمسة

وفي الصورة الثانية كأنه اشترى عشرة دراهم بعشرة فالعشرة بالعشرة وبقي البيع بلا شيء بخلاف شرائه بعد ما تداوله الأيدي لأن التأكيد المذكور يحصل بالتداول ولا رجوع في الباس استعمالا بعلم عيب والطعام أكلا ولا رجوع أي بقصان العيب بدلالة السياق استعمالا حتى تحرق بالاستعمال الفريضة أكلا ويعلم عيب يتعلق بلا رجوع سواء وقع العلم بالعيب بظهور العيب بنفسه أو باقرار البائع بأن أخبر بوقوع الخسارة فيه أو نحو ذلك كالتمزيق والقتل لإكراهه لالهلاكه والعقود حتى يكون منها للملك ومزاها له باعتبار كونه شروعا معنادا مقصودا بالشر لا أنه كلام من الأكل والاستعمال المذكور فعمل مضمون عند وجوده في ملكه الغير وإنما سقط الضمان بالملك فصار يتناول الضمان بمنزلة البذل الحاصل له وأمسالك بدل المبيع في المعنى بمنزلة له أمسالك المبيع حقيقة فيكون الأمسالك بمقابلة الثمن المقابل للنقصان لا ينقدر الرد بشرط الرجوع بالنقصان أن لا يكون ممسكا للمبيع بخلاف الفعل الغير المضمون لأن الأمسالك المذكور غير منصوص فيه وهذا في أكل الكل وأما مسألة أكل البعض فسيأتي في باب كل واحد لو قتل العبد المقبوض ولو مات تقرر الثمن على المشتري في البيع ويروى عن المصنف بالبائع لو قتل قبل القبض بأن كان عند البائع مباحا منه بردة أو قتل أو قطع طريق ولو أقيم الحد عليه عند المشتري بسبب عند البائع فمات لا يرجع على البائع بشيء اتفاقا علم به أو لا كذا في الفتاوى فله أي للفايض والمشتري كل الثمن يرجع به على البائع ورد للمشتري العبد الذي قطعت يده عنده بسرقة كانت عند البائع والمشتري غير عالم بها كذا في الجامع الصغير واسترد فيمن يقطع المشتري جميع الثمن من البائع على ما في المحرر والهداية وشرح الجامع الصغير ونصف الثمن على ما في المختلف وما في بعض النسخ ويستتر النصف فيمن يقطع

أي يمسك العبد المفقوع يده ويستتر نصف الثمن لكون القطع تنفيرا للنصف في حكم فيكون فاعل رد البائع والتوفيق بينهما أن يحمل الرواية الأولى على اختيار رد العبد. والثانية على اختيار أمسائه على ما صرح به في شرح الطحاوي وفيها أي في المستلزم بالنقص لا يرجع أي بنقصان العيب فانهما يجعلان استحقا قاتل والقطع عبا وهو لا يمنع تمام التسليم فيكون الثلف بطريق الاختصاص لا بطريق البين والظهور فيقوم معصوم الدم واليد ومباحهما فيرجع بنقصان ما بينهما حتى لو كان التفاوت ربعا يرجع بربع الثمن واشتراط عدم العلم إنما يفيده على هذا لأن علم العيب رضاه على قوله لأنه أجرى هذا مجرى الاستحقاق والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع وعلى هذا لا يصح التسليم فيكون بمنزلة الثلف قبل القبض كن قتل مردودا إلى مالكه بسبب عند غاصبه فإنه يضمن قيمته مثل من مات بالولادة مردودا إلى مالكه بلوق عند غاصبها أو ببيعها ومثل من مات عند المشتري بحمي عند البائع على رواية ابن منذر عنه ولئن مسلم الفرق في مسألة الموت بالولادة والحمي فالسبب فيها غير موجب للموت إذا غالب فيها السلافة مبيعه بالبيع البات الصحيح وفي البيع بالخيار ففواصل وفي الفاسد للبائع اتفاقا إذا اردت إلى البائع وأكسب بالموهوبة في يد الموهوب له لا يكون للواهب اتفاقا وأكسب بالموهوب أن ضمن الغاصب للغاصب اتفاقا مانت ولم تسلم أو فسخ بيعها بخيار الرواية فكسبها لا كذا وإذا بدل النصلة وللنفضلة بها لمشتريها فاعلم لأنه حصل على ملكه والبعض إنما ورد على البيع وهو ليس مبيع وتعليقها مبنى على القول باستناد النقص إلى ما قتل الكسب والنقييد بالامة لوقوعه في المأخذ لبناء مسائل الوطئ من البائع والمشتري عليه والافغير مفيد هنا

لوقال حمل امتي منك فرد حمل بفتح الحاء لان ما بالفتح ما في البطن او على راس الشجر
وما بالكسر ما يحمل على الظهر او الراس واما قوله فيما له حمل من الاشياء وقوله في كل
ما لحمله مؤنه فبالفتح بمعنى للصدر لا الاسم فلا يصح بعد دعواه الولد اى دعوى
المقر لان الاقرار بما لا يحتمل النقص لا يبطل بالرد حتى لا يصح دعوى من ردت شهادته
على رجل بنسب صغير اليه ابنه والحق الاقرار المذكور بما يحتمل النقص لانه خبر يحتمل الصدق
ونقصه الا يرى ان الاكراه لا يبطل ما لا يحتمل النقص نحو الطلاق والعناق ويبطل
الاقرار بهما وانما ورده في كتاب البيوع اشارته الى ان قاصد النشر اذا خاف انتقال البيع
بدعوى البايع بعد البيع فاقول البايع لغيره يكون مخرجا للمشتري لا فسادا رباب دعوى
البايع صدق المقر وكذا وجهه انه صدق كذب وعندهما انما يفسد اذا صدق
او جهل ولو قال البيع البات الصحيح لا خيارا للبايع والبيع الفاسد قبل قبضها فالوطئ
للبايع بعد قبضها اى التجارية المبيعة كالاقالة بعد القبض لان الاستبراء حق الشرع
وهو ثالث والاقالة بيع في حق الثالث عندك وعندهما فسمح في حق الكل هنا بطريق الاستبراء
واما الانسان بالاضافة وفي بعض النسخ والامة بالالف واللام والانسان بالرفع
على الابتداء ويشترى ما خبره والجملة خبر الامة من عبده المازون وفي بعض النسخ
المديون وهو الاصح لا كغير المديون يستبرئها استينان كما لو لم تحض عند العبد لان
دين العبد يمنع ملك المولى خلافا لهما فكانت قد اشترى الاخ لا عجز والعم او الخالة
استبراء المالك بحضه لا كالام والبنت واحترز عن دواعي الوطئ قبل الاستبراء
لانها حرام عندنا وجعل نفسه في الحذر عن الوقوع في الوطئ المحرم لان سبب
وجوب الاستبراء وان كان في الحقيقة وطئ المالك والاول الا ان دليله وهو التمكن

من الوطئ اقيم مقامه لكونه امرا مبطنا وادير الحكم على الدليل حتى جعل السبب استحداث
الملك واليد مطلقا وهذا مبني على الاختلاف المذكور في قوله مكاتب قد اشترى لغاه
البيت لانه لا استبراء في نفس المكاتبه اجماعا وما على البايع عقر فاعلم في ووطئ
ما باع ولم يسلم وهو اجر الوطئ لو كان جائزا وقيل مهر مثلها وقيل في الحرمة عشر مهر
مثلها ان كانت بكر او نصف عشره ان كانت ثيبا وفي الامه عشر قيمتها ان كانت بكر
او نصفه ان كانت ثيبا كذا في شرح ابن الملك فله جميع الثمن في الثيب ويسقط عنه حصة
النقصان من الثمن وعليه حصة قيمة الجارية منه في البكر لا خيار له كذا في الاصل
والزيادات وعن ابى حنيفة رضي الله عنه ان له الخيار وكثير من مشايخنا افنوا هذه
الرواية كذا في الحقايق وعندهما يسقط حصة العقر من الثمن وعليه حصة قيمة
الجارية منه في الثيب ويسقط حصة الاكثر من العقر ومن قيمة النقصان من الثمن
وعليه حصة قيمة الجارية ناقصة منه في البكره الاصل فيه ان الجزء لا يخلو لفاكل
ومسائر الاجزاء غير مضمونة عليه بضمها القيمة فكذا هذا الجزء ولا يمكن جعله
مضمونا بالثمن لانه لا حصة له من الثمن كذا في المصنف ولهما ان منافع البضع بمنزلة
الجزء منها ولهذا لو وطئها المشتري ثم ظهر عيبها لا يجوز ردها فيسقط بانثائها
حصتها من الثمن وفي مينة المفتى وعلى هذا اذا وطئ جارية بكر الانسان ينبغي ان يجب
الاكثر من العقر ونقصان البكارة والاجل المطلق بان قال الى سنة او شهر
مثلا ولم يقينها واما المعين فان يقول الى رمضان او يقول من في سنة ثمانية واربعين
الى ثمانية وخمسين مثلا باعتبار تاريخ العامة في البيع اى في ثمن المبيع بعد ومحبس
من حين قبض العين لا يوم عقد اى المبيع حتى لو لم يقبض حتى متى قد اجل المذكور

لم يكن الثمن محالاً بل له قدر الاجل في المستقبل لا كالمعين لان الناجيل المطالبة ولا
مطالبة قبل التسليم ويسقط الاجل بموت المشتري دون البايع كذا في الروضة ومن
بيع شاة لا كالجارية فجاءت بجمل او شجرة فجاءت بتمر فانلف البايع هذا وقتل قبل
التسليم باخذها بقسطها من اشترى بقسطها اي من الثمن باعتبار قيمتها يوم
العقد ويسقط قسط الفرع منه باعتبار قيمته يوم الاستهلاك لان الغبن
له شبه بالعقد لان به استنفاد ملك اليد كما يستنفاد ملك الرقبة بالعقد فلما حدث
بين المقيّد من شبه بالحادث قبل العقد وشبه بالحادث بعده فعملنا بالشبه الاول
في الاستهلاك حتى جعلنا له حصة من الثمن وعملنا بالشبه الثاني في الهلاك ولم
نجعل له حصة من الثمن بلا خيار وهما قد خيرا لبقاء المقصود بالشر او لانه اذا لم
يختير في الاخذ بجميع الثمن اعنى في الهلاك واستهلاك الاجنبى ففي الاخذ ببعضه اولى
ان لا يختير ونظر الى الحاق الثاني بالاصل يكون زوايد المبيع في حكمه دون الاول **رحم**
لوصالح الكفيل رب السلم بالسلم فيه بامر المسلم اليه كذا في المصنف والمختلف **وقتها**
صاحب المجمع ولم يشرع من لفائدة قيد الامر في شرحه وما ذكر في الحاشية من انه سواء
كانت الكفالة بامر المطلوب او بغير امره وكذا الخلاف لو صالح اجنبى رب السلم على رد
المال يدل على انه لا حجة اليه برّد راس المال وهو مما لا ينعين بالنعين نحو الدرهم
والدينار لا كالدراهم نحو الثياب صحيح فاعلم وحق الكفيل وما على المطلوب اي المسلم اليه
من السلم فيه للكفيل ان اخذ راس السلم اخذ راس المال من الكفيل والا فالسلم بحاله
وبين الكفيل من راس المال اشترط اجازة الاصيل المسلم اليه وان اجاز يطالب رب السلم
براس المال يا شاء من الاصيل والكفيل والا فالسلم بحاله وهو يقيس على سائر الدنانير

حيث يجوز صلح الكفيل على اي مال كان وان ابي المديون وقال انه فسخ لانه ياخذ
راس ماله ولا يجوز الاستبدال فيها وحكم رضى السلم صالح ذا في قسطه باخذ ما
اعطا كذا بالاشترى صالح ذا اي احدهما مع المسلم اليه مثل صلح بالسلم فيه مع
احد رضى السلم في قسط كذا اي يجوز ولا يوقوف على اجازة الاخر مثل المسئلة للثقة
ثم ان صاحبه ان شاء شاركه فيما قبض ثم يتبعان المطلوب بنصف السلم وان شاء
سلمه له ويتبع للمطلوب بما معه الا اذا توى عليه فيرجع بحصة على الشريك الصالح
فاذا رجع عليه فهو بالخيار ان شاء دفع اليه نصف ما قبض وان شاء اعطاه ربح
السلم بناء على ما مر وقياسا على ما اذا صالح اخذ رضى الدين على ثوب مثلاً فشريكه
ان شاء اتبع المديون بحصته من الدين وان شاء اخذ نصف الثوب الا ان يضمن له
شريكه ربع الدين وقياسا على ما قالوا اشترى شيئا فقال احدهما في نصيبه وقال
ان اجاز صاحبه وقع الصلح منهما والمقبوض بينهما والباقي كذلك والا فالسلم بحاله
عالتام لان الصلح اذا كان في نصيبه خاصة يلزم قسمة الدين قبل القبض واذا كان
في نصيبهما جميعا يلزم فسخ العقد على الشريك بلا رضاه وكلاهما غير جائز بخلاف
الاقالة لان العين اصل لوجوه عقد البيع حتى لم يجز الوجودها فيكون اصلا في فسخه
فيكون الاقالة تصرفا في حكم العقد لا في ابطاله واورد الفدوى هذه المسئلة
في الصلح ولهذا كرهها صاحب المجمع يتسير اللطالب في كل موضع مناسب يجوز
خذ ثوبى وايضا درهما ان جاء بالانقص مما اسلما يجوز قول المسلم اليه لرب السلم
خذ ثوبى للسلم فيه ان جاء بالانقص من حيث الذرع او الصفة فقبل الاخر كما اذا
بين حصة كل ذرع وكذا في بحيته بازيد وصفا او قدر او قوله خذ ثوبى واعط درهما

او كذا في مال الربوا اي المكيلات والموزونات استرد المسلم اليه زيادة درهمين
رب السلم في مجيئه بالبر او يرد في الاجود مما وصف او رد درهما مع البر في مجيئه بالز
الاردا والانقص وصفا مما وصف كما في مجيئه بالزائد والنقص قدرا او قد استوفينا ذكر
الاقسام الثمانية له انه احسان في القضاء من الجانبين قال النبي عم خيركم احسكم
قضاء لهما انه اعتياض عن الجودة وانه لا يئمة لها في مال الربوا واقالة على ما لاحصة
له من الثمن ولهذا قلنا اذا تقيب البر عند الغاصب لا يرد معه شيئا اخر وقد مر نظير
هذا في قوله لا يمنع المالك عن قبض ذهب البيت ولكن اثر هذا الاعتبار عند المفاصلة
بالمجنس وبيعه الصوف على ظهر الغنم يجوز فاحفظ فهو حكم مغنم المعهود للثغين
بالاشارة او غيرها كقوائم الخلاف لا كالدين في الضرع والبة الشاة الحجة وقال ان
القوائم تنمو من اعلاها وتقطعها معلوم فلا يخلط المبيع بغيره بخلاف الصوف وفي
الوقائع اذا اشترى الاوراق والثمار على رؤس الاشجار وترك اياها فسد البيع لا يخلط
المبيع بغيره ولو اشترى مجدة ولم يقبضها ثلثة ايام انقضت البيع لان الطاهر ان ينقض
في تلك المدة نقصا نانا فاحشاله حظ من الثمن ما للوكيل بالشري اي بالبيع وما ذكر
في الشرحين من لفظ العقد محمول عليه الاقالة بعد قبض الثمن واحالة دايته على
المشتري قبض كذا في الخلاصة والخط اي حظ الثمن كلا وبعضها بلا اشارة الى المقبوض
وبالاشارة لا يجوز اتفاقا كذا في الخلاصة ويجوز للوكيل بالشراب البائع عن العيب فحق
نفسه دون مؤكله بالاتفاق ولا يجوز له الاقالة اصلا اتفاقا والناخير عن الاجل
المشروط كذا في الشرحين وليس في النمة هذا القيد والحالة اي قبولها وان كانت على من
دون المشتري في الملاءة كذا في المختلفات والتتمة انه تصرفا بغير ملك ولا امر وفيه

ضرر مخافة النوى فلا يصح كالا حنا ولها انه عاقد لنفسه في حق من يعاقد ولهذا ج
المحقوق اليه ويكون العهد عليه فيصح هذه التصرفات منه الا انه يضمن للوكيل
لانه عاقد له في حقه والمشتري يفسخ اي العاقد مطلقا والتخصيص للنظم بالخيار
اي بخيار الشرط والرؤية لا بخيار العيب فانه لا يفسخ به بلا علم صاحبه وان كان
قبل القبض بغيبة البائع والثوارى اي بغير علم العاقد الاخر في المدة كالاجارة فان يجوز
في المدة بالخضرة والغيبة وبالفقد والفعل بان ينصرف تصرف الملاك الا ان الاستد
مدة لا يدل على الاجارة لانه يكون للامتحان ولو استخدم مرة اخرى في ذلك النوع يد
على رضاه كذا في النهاية له صحة نصرف المسلط فيما سلط على تصرفه من غير علم
المسلط كالوكيل بالبيع وقال النسلط ههنا تقييد بالعلم دفعا للضرر والغدر
بمنزلة عزل الوكيل بخلاف الاجارة فانه تصرف على نفسه لا غير لنفاذ العقد في حق
شريكة وفي النهاية انما الخلاف في الفسخ بالقول واما الفسخ بالفعل فينفسخ بلا علم
الاخر اتفاقا وفي الجامع المحبوبي لو كان قبل القبض يصح الفسخ بغيبة الاخر فان قيل لو
لم ينصرف من له الخيار بالفسخ يلزمه ضرر ايضا فاعل من عليه الخيار يخفى حتى يضي
مدته فيلزم العقد شاء او لم يشا قيل انما يلزم ذلك بنقصير من جهانه حيث لم يأخذ
كفيلة ليحضره او وكيل لا يرد عليه اذا غاب وفي الخاتمة لينصب الفاضل خصما عن عليه
الخيار لا يرد عليه لو خان فيما باع بالرجح يحط بالرجح وفي التولية يوافق ابو حنيفة
رحم ما خان اي قدر الخيانة من الثمن والفسط اي حصته الثمن من الرجح فقط اي بقدر
الخيانة الثابت على مذهبهما وخيراه بين ان يقبضه بقبضه اي المبيع بأكمله وبين ان
ينقصه اي بكل الثمن فالحاصل انه يحط فيها وفي التولية لانها بناء على الثمن الاول

فيشكك بقدره ويحيط عنه الزيادة ومحمد يخير فيها لانهما تراضيا على مقدار
 الثمن وكان ذكر الثمن للترويج والترغيب فلا معنى للخط عنه الا ان المشتري يتخير دفعا
 للفرور وفوات الوصف المرغوب وابو حنيفة يحط في التولية لانه لو لم يحط لاسق قولية
 فيغير التصرف الى مراجه ويخير في المراجعة دفعا للفرور ولا يحيط لبفائها مراجه
 وان كان بثفاوت الربح ثم ان كان من المراجعة والتولية والوضعية يصح بالقياس على
 ما قام به على البائع من الثمن المثل ولو بضمنان الغصب حتى يربح الفاصب على ما ضمن
 بقضائه الفاضل من قيمة الايقاد ارجع من الاباق بعد الضمان كذا في الخيانة وضم الدلالة
 خيانة دون لجرة السمار المشروطة في العقد وفي غير المشروطة اختلاف المشايخ كذا
 في المحيط وفي الشين اذا فعل القتل وفعل السمار ونحو ذلك بنفسه لا يضمن وعلم منه
 انه لو فعل غيره تبرعا لا يضمن ايضا ويضمن نفقة البيع وكسوته وكراه كذا في المحيط
 ويلزم طرح حصة بيع حصلت بعد الشرا زيادة على نفقة الدجاج الا ان يضمنها
 اليها في البيع ولا يلزم طرح حصة اجرة حصلت من المبيع بعد الشرا وان زادت على
 الاتفاق كذا في الخيانة وصورة مسئلة الكتاب مثلا اذا خان من عشرة درهمن
 وقدرج عليها خمسة يحط الدرهمان من الاصل ودرهم من الربح ويؤخذ المبيع باثنى
 عشر وفي الخيانة بكم الاجل وزيادة الخيار دون الحط كذا في المحيط وما يوجب
 امتناع الفسخ سقط الخيار في مواضع الخيار اذا اراد الرد بالعيب ولم يدع من
 باع الرضا من خصم الرضا صريحا او دلالة ممن خصم اي المشتري او موجد بالرد
 ان لم يدع ما يوجب اسقاطا من نحو استعمال المبيع بعد العلم بالعيب او وطى الجارية
 قبل العلم او بعد مطلقه القاضى اي المشتري به اي باحد الشين احتياطا اشارة

الى التعليل

الى التعليل وهو صيانة الحكم عن النقص في ثانی الحال بظهور ذلك وقال انما نصب القاضى
 لقطع الخصومات وفي التعليل انشاؤها والظهور المذكور احتمال غير ناشئ عن دليل
 ولو جنى البائع بنحو الجرح دون القتل اذ يلزم البيع بالقتل من البائع او الاجنبى لفوات
 المحل القابل للفسخ في المسلم اي على المبيع المسلم الى المشتري او معناه على المشتري في
 المبيع المسلم اليه كغير المسلم حال خيار المشتري وفي خيار البائع يكون هذا منه
 للبائع لم يلزم البيع على المشتري ولا يسقط خياره لان البائع لا يتمكن من ابطال خيار
 المشتري قولا فكذا فعلا ولا يلزم البيع بجميع الثمن ويسقط خيار المشتري لان
 جنايته بعد القبض بمنزلة جناية الاجنبى وفيها الارش وذا يمنع الرد والفصل بين
 والد والولد وفي بعض النسخ والولد وعلى التقديرين تقديره وولده ومعناه بين قريين
 بقرابة الولاد صغيرين او صغير وكبير بعد ان اجتمعا في ملكه ولا يكره تفرقهما عن
 كبير ثالث بعد باقائهما مجتمعين وهذا رواية عنه وعنه انه لا يجوز ولاد كانت
 او غير ولاد ولو كان التفريق بحق مستحق لا بأس به كدفع احدهما بالخيار وبيعه بالرد
 بان كان مازونا واحاط به دينه ودفعه الى ولي الجناية او الى مثبت الاستحقاق لان
 للنظور اليه دفع الضرر عن غيره لا الاضرار به وكم من شئ يثبت ضمنا ولا يثبت
 قصدا بالبيع ونحوه لا نحو الاعناق لا بطلان فاحفظ واجهد كانه اراد به الفساد
 وقال ان البيع صدر من اهله مضافا الى محله فوجب ان يجوز وما تمسك به من ظاهر
 الخبر فمحول على الكراهة بمنزلة النهى عن السوم على سوم غيره ثم الكراهة تم البائع
 والمشتري الا ان يكون البائع حربيا مستمنا فح لا يكره اشتراؤه احدهما والحيض
 قبل القبض فرواية بذلك في استبرائها كفاية في رواية عن ابى يوسف مثل رواية عنه

في الشبهة من امرأة او مكاتب او عبده المديون وفي البكر والحرام على البائع بنسب او رضاء
او مصاهرة وفيمن ولدت وخرجت من نفاسها عند البائع او المشتري لظهور رواية الرحم
في هذه الصور بلا استبراء ووجود الحيضة بعد استحداث الملك في مسئلة الكتاب
ظاهر الرواية ما مر ان الثمن من الوطئ اقيم مقام الوطئ لكونه امرا مبطناً وجب
الاستبراء باستحداث الملك واليد مطلقاً فان الحكمة تراعى في الانواع لافي الاشخاص
واستحداث الملك يستقل بسبب وجوب الاستبراء بل السبب استحداث الملك
واليد جميعاً لان السبب الحقيقي ارادة الوطئ وهي غير منصورة قبل القبض هكذا
اي بالف المفصود بيع ارض ذات فخل بمبلغ من الثمن وكون قيمة الارض والفخل والثر
سواء السهل الضبط والا فالاخلاق ليس بمقصود على المساواة المذكورة ما تم بعد
البيع مرة او مراراً ما اي الذي ارض بالف ونحيل هكذا اثم ما القيمة الف في الشرا
القيمة اي قيمة الف فاكل البائع فالثلث سقط عندهما وعند الربع فقط فاكل
البائع اي اهلك اشارة كون الاستهلاك قبل القبض فالثلث اي ثلث الثمن وهو حصه
الثمر باعتبار انقسام الثمن على الكل اثلاثاً سقط بمنزلة كون الثمر موجوداً وقت
العقد وشرطهما اياه للمشتري لانه زيادة على الارض والفخل جميعاً لان الفخل
تابع للارض متى يدخل في بيع الارض من غير شرط فالزيادة بملكه زيادة على اصله
بمنزلة مبيعة ولدت قبل القبض ثم ولدت ولدها حيث ينقسم الثمن على الكل اثلاثاً
اذ السهم للبايع ولد الولد وعند الربع لان الثمن الحادث قبل القبض زيادة على
الفخل خاصة لانه قائم حقيقته ومتولد منها حتى لو كانت الارض لرجل والفخل لآخر
فالثمر لصاحب الفخل فينقسم الثمن على الارض والفخل ولا نصفين ثم النصف الذي

اصحاب الفخل ينقسم عليه وعلى الثمن فكان حصه الثمن ربع الثمن كما اذا اشترى جارين
قيمة ما على السواء فولدت احديهما ولداً قيمته مثل قيمة امها فاتفق البائع الولد فانه
يسقط ربع الثمن ان يعنق الوكيل بالعنق بلا قبض ولا نفذ يضمن فاعتقلا يعني
لواعنق المشتري غيره بامره قبل القبض والنقد يضمنه البائع قيمة المبيع ويجبها
مكانه الى ان يستوفي الثمن قياساً للقبض بالاعتاق على القبض باليد وقال لا يصح
الاعتاق الا باذن والقبض باليد قد يكفر بغير الامر فيقوم في العنق مقام المشتري
لا في القبض باليد فكون بمنزلة الغاصب في حق البائع بخلاف العنق لو اعنق الظن
ما اشتراه في حالة حبس فوفقوا المحبس اي حبس البائع المبيع عن المشتري اريد
به الاعتاق قبل القبض لا كما الاعتاق بعد القبض بايعه في القيمة استسعا ورجع
العبد على مولاه استسعا اي المعنق ما اليه احتسبت عنه ثم له اي للعنق على مولاه
اي على المشتري كما اذا اعنق الراهن المرهون وقال لا يجب الضمان الا بالنعدي ولا نقد
من العبد بخلاف المرهون فان حق المرتهن فيه اقوى من حق البائع في المبيع ولهذا يبطل
حقه في الحبس اذا اعاده المشتري ولا يبطل حق المرتهن في الحبس اذا اعاده الراهن
وفي المختلف انه لا يظدر عنه والضمان لا يجب بدونه وكان هذا في الضمان وان لم يوقف
على النعدي وهذا مضمون المذكور في الشرح ومضمون المذكور في الوقعات انه يجوز
اعتناق المشتري وتديره قبل القبض لانه تصرف في ملكه وليس للبايع ان يحبس
بالثمن لانه بيعها لا يجوز حبسها لاجل الثمن وكما به موقوفة فللبائع حبس
لاحتمالها الفسخ فلو نقد المشتري الثمن ففدت ولو وهبه ورهنه المشتري قبل القبض
وامر الموهوب له او المرتين بالقبض وفقبض نافذاً جاز ولو اجره وامر المستاجر بقبضه

لم يجز لان الرهن والهبة لا يصح قبل التسليم انما يصح بعد التسليم وعند التسليم
يصير قابضا فيكون الهبة والرهن نافذا بعد قبض المشتري ولا كذلك الاجارة ولو
كان للبيع جارية فوطئها ان لم تعلق ولم تلد فله بحبسها بجواز بيعها وان علفت وولدت
ليس له ان يحبسها لعدم جواز بيعها ولهذا المسئلة زيادة تفاصيل لم اذكرها وما
ذكرنا مذكور في النوازل والعيون وفي موضع اخر من العيون اذا كاتب المشتري البيع
قبل القبض والتفاد ورهنه او اجره فللبايع ان يبطل ذلك كله لان هذه النصرفات
يحمل البطلان فللبايع ولاية الابطال بالرفع الى القاضي فان لم يبطل القاضي حتى نفذ
للمشتري الثمن جازت الكتابة وبطل الرهن والاجارة لان الكتابة تجوز فيما يجوز العتق
وهما لا يجوزان فيما لا يجوز البيع شترى مقدرة بامر ثم بدا حرقا قسارى امره
ليس له حق على العبد وان باع وغاب غيبته خذ واسنين اى ليس للمشتري حق
الرجوع بالثمن على المضر بالرقبة وان باع وغاب بالبايع غيبة منقطعة بحيث لا يفر
مكانه كما لو لم يغيب وكما لو اشتراه بمجرد اقراره او بمجرد امره كذا قال الثمر تاشي لعدم
سبب الرجوع من الكفالة وغيرها كما في قوله ارتهن فاني عبيد وعندهما يرجع عليه
بالثمن ثم هو على بايعه ان يظفر به دفعا لضرر التقدير عن المشتري بقدر الامكان
ولهذا قالوا اذا قال البايع للمشتري قيمة متاعى كذا فاشترى بنا على ذلك ثم ظهر
خلافه فله الرد حكم التقدير وهذا هو الصحيح وكان صدر السلام بفتح يه كذا في التها
والسين وبعضهم جوز الرد اذا قال عند الشراء اشتريت على ان لا خداع فيكون حكمه
من اشترى بشرط الخيار كذا في النخبة ويدل عليه قوله عليه الصلوة والسلام
محبان ابن منقذ حين ذكر انه خدع في السوق اذا باعت فقل لا خلافة ولا زيادة

عليه في رواية الصنفاني وفي بعض الرواية ولم الخيار ثلثة ايام بخلاف الرهن لانه
ليس بعقد معاوضة ولم يجعل العبد باقراره ضامنا سلامة العوض وانما يرجع
العبد على البايع بما ضمن لانه قضى دين عليه وهو مضطر فيه نحو معير الراهن اذا
قضى الدين بتخليص الرهن يرجع على الراهن ثم ان الدعوى وان كانت شرطا لقبول
الشهادة بالحرية عند ابي حنيفة رضى عنه الا ان الناقض لا يمنع صحة دعوى
الحرية لان المولى قد يستبد بالعنق ويخفى الحال على العبد فيقترب منه رقيق ثم اذا علم
عتقه فادعيه يسمع دعواه نحو المختلعة اذا قامت بينة على ان زوجها طلقها اثلاثا
يسمع دعوها كذا في الخانية وهذا يشعر بان وضع المسئلة في دعوى الحرية يعنق
والنظم اعم منه فان عامة المشايخ قالوا ان الشهادة على حرية الاصل يقتل من غير دعوى
العبد عندهم جميعا لانها قائمة على حرية الام وحرمة زوجها وقال بعضهم ولئن كان
الدعوى مشرطا عند ابي حنيفة لكن الناقض غير مانع ايضا لانه امر لا يحمل التقدر
بعد الوقوع ويجرى فيه الخفاء فيجوزى دعواه بعد الاقرار لاحتمال غفله عنده عند
الاقرار وتنبه به ووقوفه عليه عند الدعوى فيعم مسئلة الكتاب ظهور الحرية
العارضة والاصليه ويتاى الاختلاف المذكور ههنا وفي البيت صنعة التقيس
والطباق والفلب في موضعين باعتبار صور الحروف نحو قوله ربك فكبر مشرط بالاستئذان
جاء ذى اى احدهما القبضه اى قبض البيع فلينفذ الكل اى كل الثمن لان البايع حق حبسه
بكل الثمن لاخذ بعضه ونصيبه لانه اشترى البعض لا غير وليس بوكيل عن صاحبه
وماله على الشريك مرجع بما ادى عنه من نصيبه ونفقه في حقه تطوع لانه لم يامر
بالاداء وثنان القبض في الجميع ويطلقان الحبس للرجوع للاذن الاستدلال الى

ولاداء كل البدل الجبس اى حبس حق الغائب بمنزلة الوكيل بالشرا الرجوع لانه منظر
في الاداء بمنزلة معير الرهن اذا اضطر في افتكاكه لو انفق واستهلك او هلك الزيف
كالرصاص والسنوفة الذي تسلمه وحقه الجيد ثم علمه وقبضه من الدراهم
فرد مثل ما اقضاه او اقضى من الغريم حقه يجوز اذا ما اقضاه وقبضه من
الزيف حقه وهو الجياد لان رعاية حقه في صفة الجودة ولجبة ولا يمكن الرجوع
الرجوع بقيمته لانه ربوا فنعين ما قلنا لهما ان حقه كان في الفسخ وقد تعذر فبطل
اصلا وبطل حق الرد والاقضاء ان تسلمه عالما بالزيادة بالاتفاق كذا في الجامع
المجوز وفي الواقعات الزيف بمنزلة في خمس مسائل رجل اشترى دارا بالجياد ونقد
الزيف اخذ الشفع بالجياد ورجل كفل بالجياد ونقد الزيف رجوع على المكفول عنه
بالجياد ورجل اشترى شيئا بالجياد ونقد الزيف يبيع مراهجة على الجياد دون الزيف
حلفا يفض من حقه اليوم وحقه جيار وففضاه الزيف لا يحنث والخامسة مسألة
الكتاب **م ح** والشاة الجنة كالمذبوحة الغير المسلوخة ويشترط في السلوخة
التساوي في الوزن اتفاقا باللمم اي اللحم الشاة وبيع الحية بالمذبوحة الغير المسلوخة
نحو اتفاقا يكون فاسدا في كل حالين احوال التساوي والنقصان والزيادة والمجرفة
الا اذا ما اللحم كان زائدا اي الا في حال زيادة اللحم على ما في الشاة من اللحم البقابل
الزائد بالسقط باعتبار بيع الموزون بالموزون وبغير الموزون كما في بيع الزيت بالزيت
لا كبيع الفطن بالثوب وهما يمنعان كون الشاة موزونة لتعذر معرفة ثقلها بالوزن
باعتبار انها تشغل نفسها وتخفف ولا يجوز الفلاس بالفليس **وجوز** ذلك في العينين
بالفلسين لكونه ثمنا قابلا بجنسه مثل السلم فيه في عينين لكونه معدودا في العرف

مطلب قول مام محمد

بمنزلة بيع جوزة يجوزين فلم يوجد القدر حتى يجوز بيع فلس اخف بعينه بفلس
اقل بعينه ولو كان موزونا لما جاز والتمنية باصلاح الناس لا يستلزم القدر على انها
على شرق الزوال باصطلاح العاقدين تصحيحا لغيرهما موافقا للاصل وهو كونه
عرضا قبل جعل الناس ثمنا ولو جعلوا الكاسد عند الناس ثمنا لا يعتبر لكونه مخالفا
للاصل مع مخالفة عرف الناس وفي دينين بيع الكالى بالكالى وهو لا يجوز وفي كون
احدهما دين حرمة النساء لوجود الجبس منقوع الزيب المنقوع او النمر بالمنقوع للمنقوع
او غير المنقوع او باليبين يجوز باو وبالواو لا يجوز فاسمع والرطب والمبلول في البركة
بالمثل واليابس لا يجوز ذا الاعتبار المماثلة عندك في الحال والمال وعندهما في الحال
الا ان ابا يوسف ترك هذا الاصل في الرطب الفضن بتمكيلا بالحديث ولا العقار الشتر
يباع يباع كما لو يوجد في الصحيح وقيل هو على الخلاف ايضا لا كما لو يوهب كذا في
الواقعات ووقفه موقوفان قبض نقد والا فلا كذا في الكافي من قبل ان يقبضه المتاع
كالمنفولات لا طلاق نفيه عليه الصلوة والسلام عن بيع ما لم يقبض وقالوا النهي
يحظر انفساخ البيع بهلاك المبيع وذلك في المنفولات دون العقار لندرة هلاكه
حتى لو لم يندربان كان على شط نهر او على جنب ارض منخفضة تهدم شيئا فشيئا
لا يجوز بيعه اتفاقا كذا في الشين على انه خص منه المهر وبذل الخلع والعنق على مال
فيخص البتامة فعلى هذا الاختلاف ابتدائي وعلل في المصنف بعدم تصور القبض
في العقار وعلى هذا يحتمل ان يكون بناء على تصور القبض عندك لما اشير اليه في كتاب
الغصب وفي الواقعات رجل اشترى عبدا ثمن معلوم فلم يقبضه حتى امر بالبيع
بان يؤخره من انسان معين او غير معين جاز ويصير المشتري قابضا والغلة التي

يأخذ بها البائع بحسب من الثمن لأن الأمر قد صح لأنه صادر قملكه وللمسافر
 بنصيب فاتباعه في القبض ثم يصير قابضا بحكم العقد وبيعه التمر على رأس الشجر
 التمر إشارة إلى شأه العظم والأفلا يجوز بيعه بشرط التركة بالاتفاق لأنه شرط
 فيه الجزء المعلوم مع الوجود بشرط أن يتركه شهر معتبر كشرط أن يقطع لأنه
 متعارف كشرط أن يجزوا البائع النعل لهما منى النبي عم عن صفقتين في صفقة فلا يجوز
 عقد البيع والإعادة في الإجارة في صفقة واحدة وإن التعارف في التركة دون شرطه
 في البلد منصل بباعه كبيعه خارج المصر بشرط الإيفاء فيه لو باعه وقطع في البلد
 في منزل المبتاع يوفيه أي طعام يوفيه في منزل المبتاع وهذا يؤدي معنى قوله بشرط
 أن يوفيه كشرط الحمل في رواية ومثله في أخرى فسد كبيعه بجنسه وكشرط تسليبه
 في مصر آخر لأن التسليم غير مكان العقد لما يقضيه العقد فيكون في الحقيقة
 صفقتين في صفقة وهو القياس وقالوا المصراع بباين أطرافه في حكم مكان
 العقد في حق التسليم وهو الاستحسان وبشرط أن لا يبطأ المشتري لا يفسد البيع
 في القضية لا يفسد لأنه لا نفع فيه لأحد وقال أبو حنيفة فيه خلاص البائع
 عن قيمة الأولاد عند الاستحفاق وقال أبو يوسف رحمه الله وأيضا فيه ضرر
 للمشتري والشرط الضار لأحد العاقلين يفسد عنه لإطلاق النهي عن بيع وشرط
 وقد مر توضيح الكلام في قوله وشترها شارطا للوطى البيت وقوله إذا اشترى
 عندا على أن يعنق البيت في البيع بعد الهلاك في يد المشتري تخالف عند الاختلاف في الثمن
 الدين كما في العين فإذا تخالفا فسخ البيع على قيمة الهالك لكون كل مدعي من وجه
 ومنكر من وجه كما كان قبل الهلاك لأن البائع يدعي عقدا بالاكتر والمشتري

عقدا بالاكل وكل ينكر دعوى الآخر وقالوا إن التخالف بعد القبض ثبت بالنص حال القلم
 السلعة بحالها على خلاف القياس فيقتصر عليه ودعوى المشتري وانكار البائع من
 حيث الظاهر وأما في الحقيقة فالبايع يدعي الزيادة والمشتري ينكرها ولا يدعي على
 البائع شيئا لأن البيع سلم له كله وأما التخالف في العين فليقام المبيع في أحد الجانبين
 الأمرى إنما لوقايلا بعد هلاك أحد العوضين يجوز إذا كان عينين ثم يرد مثل الهلاك
 المثلى وقيمة القيمة والتغير تخالف ولا يخص المشتري بعد القبض إلى زيادة منصلة
 نحو السمن والجمال أو منفصلة منوالة من عين البيع نحو الولد أو بدل العين نحو الأرض
 والعقار والتغير إلى الزيادة من حيث السعر أو من بدل منفعة حيث يتحالفان فيه
 إجماعا ويكون الكسب للمشتري عندهم جميعا وأما في التخالف قبل القبض فللبائع عند
 أبي حنيفة رضي الله عنه في جميع صور الزيادات وقد مر وجه قوله في قوله بيعة متا
 ولم تسلم البيت والزيادة سوى الزيادة من حيث السعر للبائع بالاتفاق ثم عند محمد
 في التخالف للفصوص على قوله يتراد أن القيمة ألا إن يشاء المشتري أن يرد العين مع الزيادة
 للمنصلة أو المنوالة وقيل يتراد أن العين رضوا للمشتري ولا كذا في المختلفات وبعد مسر
 المشترة المشتري كما إذا انكر المشتري أنها فعلت بشهوة لا كسبه إياها ولا كما إذا لم يكن
 لعدم دليل الرضا منه خياره باق بلا تغير خياره إلى السقوط فيكون للتأكيد ويحمل
 أن يكون إشارته إلى منع تعليلها بان ثبوت حرمة المصاهرة تغير في البيع على ما في المختلف
 وفي المصنف إنما ثبت حرمة المصاهرة باقاة المستم مقام الوطى والوطى منزل دليل الرضا
 والفسخ دون الخط حق للمشتري والفسخ أو الأخذ بجميع الثمن لو خان في تولية فاستبهر
 البائع في تولية أو مرابحه وقد مر في باب يعقوب في قوله لو خان فيما باع بالربح يحط

ملحان البيت بالعشر ثوبان بعقد واحد لأكال الشرايعقدين ولا كالمكيل والموزون للعقد
 بخمس واحد كما في انقضاء تفصيل الثمن لو راجع الواحد فهو فاسد إن مكروه لتمكن منه
 الخيانة بضم الردى إلى الجيد لترويح وجهه وقال فيه احتمال الغلاء دون الخيانة بتعين
 الثمن فظهر الفرق بين هذا وبين ما مر في قوله ثوبان بالعشرين في باب السلم البيت
 وقال في استبراء مشترأة يمتد فيها الطهر بالشكات بالشكاه أي بالمرض دون المهر
 ولا بأس بميكث أي المشتري والمشتراة فيذكر ويؤث قد رعد الوفاة للحر أربعة
 أشهر وعشر اعتبارا بأقصى مدة يطع به الاستبراء في قوله الأول والنصف عند أحد
 الرواة عنه وهو قوله الثاني اعتبارا بما هو المشروع في حق الماء ومشايخنا أخذوا
 بهذه الرواية لأن أطول مدة عدة الأمة في قول السبطين وهو النكاح هذا في أضعفهما
 وهو الملك أولى أن يزيد عليه والحقاها بالأيسة في حصول معرفة براءة رحم بثلاثة
 أشهر وعن زفر تفديره بسنتين لكونهما أكثر مدة الحمل وعن الشافعي بارسع سنين
 وعن أبي مطيع البلخي بتسعة أشهر اعتبارا بالاعتداد في وضع الحمل لو باع نفس العبد
 منه سادته أي من العبد بامة ثم استحققت أمته كان له قيمتها لا قيمته بامة معينة
 واعتقه بها ثم استحققت قبل القبض أو بعده أو ماتت قبله كان له قيمتها لا أنها بدل
 العنق وهو ليس بمال يرجع به عند عجزه عن تسليم التجارية فيرجع بقيمتها كما
 لو تزوج امرأة على جارية فاستحققت التجارية تحت قيمة التجارية لأمر المثل وكما في الخلع
 والصالح عن دم العمد وقال أنها بدل العبد وهو مال وقد عجز عن تسليمها فيجب العبد
 وقد عجز عنه بالعنق فيجب قيمته بمنزلة ما إذا باع عبدا بسكنى دار ومات قبل القبض
 ثم أنها مت الدار يرجع قيمة العبد لا قيمة المنافع وبمنزلة ما لو اشتري بابه جارية

فلكن قبل القبض فإنه يرجع البائع عليه بقيمة ما به لا قيمة التجارية وبيع دود الفز
 والبيض يصح فافهم واحفظه بطلب منشرح والبيض أي بيضه يصح وإن لم يظهر فيه
 الفز كما إذا ظهر مثل النخل المحذر وإن لم يكن قابعا لكواراته على ما اختاره صاحب الجمع
 وأورد المصنف في باب اختلاف الطرفين للتعارفيه والحاجة اليه والفنوى على قوله
 كذا في الذخيرة وقال إن جواز البيع يعتمد المالية وهي تعد الانقضاء ولا انقضاء في الحال
 وأرد الكرخي على قوله بما بان الشيء إنما يدخل في العقد تبعاً لغيره إذا كان من حقوقه نحو
 الشرب بالطريق وهذا ليس كذلك ونحو بيع العلق وبحم السباع والحمار مذبوحة
 وما يبيع فاسد ملكته وفي يدك ازداد فاستهلكته ازداد سعره لا كالأزيد في
 الغير حال الهلاك المطاوعة بلاحلاك إلى هذا التفسير أشار صاحب الجمع بقوله فاستهلك
 المشتري أو جها يوم الهلاك وليس في عبارة المختلف إلا الاستهلاك وفي المصنف قوله حال
 الهلاك أي حال الاستهلاك وفي شرح الجمع لابن الملك وكذلك الحكم في الهلاك كذا في المصنف
 ففي النقل بشئ من السهو وتفاوت النسخ له أن القيمة إنما تقررت عليه يوم الاستهلاك وقال
 إنما يجب في المشتري شرا فاسد القيمة دون الثمن لأعبار اعتبار المغضوب فالحكم
 في المغضوب ما قلنا وبشرط المضى في لفظيهما في الفسخ والإقالة اسمع وإنما كالبيع
 لأكال النكاح وقال إن غير الماضي في البيع لا يدل على التحقق لاحتمال المساومة وللعمامة
 بخلاف النكاح والإقالة لوقوعهما بعد نظر وتامل وسيأتي شئ من بقية الكلام في باب
 الشافعي رحمه الله تعالى في وفي المبيعين هلاك الواحد تغيير والقول قول الجاحد
 تغيير وقد مر أنه يمنع التخالف عندهما إلا أن أبا يوسف يمنع كون هلاك أحدهما تغييرا في
 حق الغاييم وهذا في التحقيق من هذا الباب وإن كان الظاهر من باب ما تفر كل واحد

وإنما قاضي عليك يفتي
 بعزم حال الهلاك دون القبض

مطلب قول أبي يوسف مع

او من باب الذي اخضر ابو حنيفة به اذا استحق المشتري ومن اخذ اجازة بعد القضاء
 ما نفذ ومن اخذ اي المستحق بعد القضاء بينة كذا في المختلف لان الدعوى وطلب
 القضاء دليل استبقاء المحل على ملكه وذلك اشارة الفسخ فلا يجوز بعد ذلك الاكثار
 والاستحقاق بالتصادق ومن يكتب ما اشترى او حررا بالمال لم يرجع بعينه
 او حررا مستقبل معنى لانه في موضع الشرط فيحسن عطفه على كاتب لم يرجع
 في غير ظاهر الرواية لان البذل والمبدل ملكه فلا يكون بدلا حقيقة كالاتفاق
 بلا مال الاكثار بالبيع بالعيب منصل بدرى وان درى بعد اباق المشتري بالعيب يرجع
 بنقص ما درى لم يرجع مادام حيا لا مكان العود والرجوع مبنى على تعذر الرد وبو
 يوسف ينظر الى العجز الحالي وهذا الظاهر لان الرد بعد اعود موقوف على رضا البائع
 بحدوث عيب الا باق عند المشتري لانه ان يكون العيب الظاهر هو الا باق ايضا
 ثم ان الا باق من المولى او مودعه عيب وان كان مادونا السفر دون الا باق من الغائب
 الى المولى وان ابق الى غيره ولم يخرج من البلد ان كانت صغيرة بحيث لا ينجى على امها
 لا يكون عيبا كذا في النبين وفي الفوائد البرهانية ليس للمشتري ان يطالب البائع بالتمن
 قبل عود من الا باق وان كان البائع اقرب البيت من قبيل الارصاد ورد العجز على الصدد
 نحو قوله تعالى لا تقنوا على الله كذا في استحقاقكم بعد اب وقد خاب من افترى وبيع
 دار بالفناء فاسد وعقدة ياشم فيها العاقد بالفناء اي موضع الفناء وهو سعة
 امام البيوت فاسد وهو قول زفر لانه مجهول القدر لا كذلك الطريق باعتبار
 ارادة حق وعقدة اي البيع الفاسد على العموم اذ لا وجه للتخصيص وكفى به زجرا عن
 للعاملات بالجهرالة وتركه قبض الفصيلات الى عقد الحبوب يبطل البيع بلى

لانه صار شيئا اخر وقد اشتراه باقا كذا في الوقعات وفيه انه اذا تركه قبض البائع
 تم بطل البيع لما قلنا وفي الزيادات انه لا يبطل ح م لو اشترى اثنين فكان واحد
 حرا فهدا اي الاشتراك في الجميع فاسد اي غير جائز اعم من ان يكون باطلا او فاسدا فانه
 في حق المحر بطل فيسرى الفساد الذي في ضمن البطان وبمنزلة جزية الى العبد بخلاف
 الجمع بين المكاتب واحد اخويه وبين القن لان بيع هؤلاء ليس باطلا في نفسه بل بطلانه
 لا من اخر فهم محل البيع في الجملة فلا يسرى فساد بيعهم وسيجي في باب زفر وذا اي
 الاشتراء في مفضل الاثمان وقيل يعقوب مع الشيبان بان قال اشترى بها بالف
 كل واحد بخمس مائة كما في محامها وقد مر وجهه في باب ابو حنيفة في قوله ان كان راس المال
 نوعين البيت وشرطه انتفاء البيع في تركه نقد الثمن فوق الثلاث مفسد فليعلن بان
 قال بعنك بالف على انك ان لم تنقد الثمن الى اربعة ايام فلا بيع بيننا لان هذا في المعنى اشترا
 الخيار حذر عن المماثلة وذكر انتفاء التقديرات سبب اشتراط الخيار واشتراط فوق
 الثلاث مفسد عنده واضطرب الرواية عن ابى يوسف نظر الى انتفاء النصريح في اشتراط الخيار
 واضطرب الاوسط فيه فاعقل ولا يجوز فحل العسل وان كان يخرجا مجموعا كسيار الفحل
 مثل براءة منلفه عن الضمان لا كاجاع كواراة فيها عسل ولا كالشرب البائع للارض
 ولا كالجنين ولله لان النول منه معدوم وتام الكلام مر في قوله وبيع دود القز وبيع
 يصح البيت فذلك لا يبطل حق رؤيته واضطرب الاخر في روايته فذلك اي ذلك النظر
 لا يبطل ما لم ير منه اخذ جاني الخارج في روايته اي في الرواية عنه باعتبار وفاقه في
 رواية هشام لقصور في الرواية وخلافه في رواية ابن سماعة نظر الى نفس الرواية والاضطرار
 في الظاهر في الرواية دون الاوسط ناكحها من بعد وطى المولى او بعد ما كان رأى منها الزنى

فصل في بيع

والدهن في الزجاجة ان رآه
 من خارج من بعد ما اشتراه

حل له الوطى بغير استبراء وقيل يعقوب يقول هكذا لا تنفاه موجبه وهو ارادة
الوطى عند استحداث ملك اليمين كذا في المختلف وفي المصنف ما شرع النكاح الاعلى
فارغ فقام جواز النكاح مقام الفراغ وقال محمد احب الى ان يستبرأ بها لاطلاق قوله
عم من سقى ماءه زرع غيره باع حلال من حلال صيد حل والحرم الموضع للعقد
يحل محل اى العقد لانه ليس ينهر من الصيد في الحرم حيث لم يكن جناية على الامر
ونظر محمد الى وجود فعلهما في الحرم فيكون تعرضا للصيد في الحرم **م** لو اثبتا اتفاقا
في السلم في طرفا وطرفين فاعلم في طرف اى في قدر راس المال او المسلم فيه او طرفين
اى في راس المال والمسلم فيه جميعا كما في كون راس المال ثوبا واحدا لا خلافا فيما يكون
احد التوبين لعدم اتفاقهما على عقد واحد يقضى لكل واحد بفضله واجمعهما العقد
غير قوله الا في خلافاهما بعد قبض راس المال والافتراق عن مجلس العقد فان روى
المسلم اليه الزيادة لراس المال لا يسمع لنضمامها فساد السلم له ان القضاء بالعقدين
قضاء بما لا يدعيه احدهما لحد ان العمل بكل مينة عند الامكان اولى من الاهداد وقد
امكن بما قلنا والمشتري عند الوكيل يهلك كالرهن لا كالمشتري اذ يمسك عند الوكيل
الذى ادى الثمن من مال نفسه كالرهن لانه ليس بما نفع حقيقة لكنه بمجسه بدين عليه
وهو الرهن فيكون حكمه حكم الرهن وهو معلوم وعند محمد كالمشتري لانه بمنزلة
البايع من الموكل فيكون حكمه حكم البيع وهو معلوم اذ يمسك بفتح السين وهو متعلق
بهلك قال الضعيف قيد الامساة ما فورد في المشتري الاول والثاني فاحرفه الى التما
شت فيكون التقدير والمشتري حين يمسك عند الوكيل لاستيفاء ما اداه من الثمن
من مال نفسه من الموكل يهلك كالرهن لا يهلك كالمشتري حين يمسك لاستيفاء الثمن

منه بالشيء
منه بقوله الامام الثاني على خلاف

من المشتري والاب باع بالخيار والوصى وفي الثلث كان ادراك الصبي بالخيار اى
ثلاثا بدلالة قوله وفي الثلث وهو ليس بقيد لان الزيادة على الثلث يجوز عندهما
والوصى الوابى معنى ولا ينقضه التحقيق ثم وفي قول الاخير قد بقي والفسخ لا التنفيذ
مملوك الولى ثم اى البيع لزوال ولايته كما في موته قد بقي اى الخيار للعاقبة لبقاءه والفسخ مملوك
الولى لانه امتناع عن ازالة ملكه والخيار باق لا التنفيذ لانه ازالة ملك المالك مع
انه لا ولاية عليه وفي بعض النسخ مملوك الصبي وليس له وجه لانه ان انقل الخيار اليه
على ما في ظاهر الرواية عنه فله ولاية الرد والاجازة كما ذكر في المحيط والتمت ولو بدل
لا بالواو ياباه قوله ويروى عنه بل يجوز اذ رضى فان مضى الميقات جاز بالمضى الميقات
اى وقت الخيار وهو الثلاث جاز اى لزوم البيع لزوال المانع وعنه يروى بل يجوز اذ رضى الولى
في الثلث لانه كان ناشيا عن المالك بمنزلة الوكيل ولو وكيل بشراء شئ موصوف غير معين
والمعين للموكل كيف كان بالاتفاق وان صرح باشترايه لنفسه بغيبة الموكل الا ان يكون
حاضرا او يعقد الوكيل بخلاف جنس ماسماه الموكل او بالتوكيل فيكون ح للوكيل بالاتفاق
وان صرح باشترايه لنفسه بغيبة الموكل الا ان يكون حاضرا او يعقد الوكيل بخلاف جنس
ماسماه الموكل او بالتوكيل فيكون ح للوكيل بالاتفاق وانما فرق بين الحضرة والغيبة
لانه لا يملك عزل نفسه في غيبة الموكل اشترى ولم يشر الى درهم احد وما نوى
نفسه او غيره حين اشترى وتصادق فيه كما اذا ائتمن اياه فيه فهو من ماله نقد
الثمن لا للتوكيل كيف كان فاعلم نقد الثمن فانه بحكم فيه لاحتمال المطلق كل واحد منهما
على السواء وعند محمد للتوكيل لان العاقل لنفسه حتى يقوم الدليل بخلافه من اشترى عبدا
وباع عبيدا حين يراد ان يرد او شيئا اخر عيبا يحدث مثله ويرهن المشتري الثاني ورد فاعلم ان له الرد على المقدم

على ان العيب كان عند البايع الاول لان الناقض يمنع صحة الدعوى الا انه ارتفع بكونه
مكذبا في زعمه بالفضاء بالينة كما في عيب لا يحدث لا كبرهانه على وجوده عند المشتري
الاول حيث لم يجعل مكذبا في اقواره بسلامة البيع عن العيب عند البايع الاول ولا كرد
بلا بقاء فيما يحدث وفيما لا يحدث ان كان بعد القبض وفي غير المقبوض يرد مطلقا عند
محد وفي غير العفار عنه كذا في النيين وهذا كله فيما ينعين بالنعين وفيما لا ينعين يرد
مطلقا اتفاقا كذا في المحيط وذا باع وذا مات وذا وارث ذ. ثم ادعى البائع عيبا فابي
مات اي احد البايعين وذا اي البايع الاخر فابي الوارث يحلف في نفيه بالجزم وليس
في الباقي يمين العلم بل سقط عنه اليمين في نفيه موثره والاصل مرفى هذا الباب من
كتاب الشركة من كل عيب لو تبرأت اذا بعت فابحدت من مشمول ذ اي ما يحدث بعد
العقد قبل القبض مشمول النبري ومثنا وله كالموجود وقت العقد لا كما اذا قال من كل
عيب بالبيع ومشتري المملوك مبداء من غير ما مور يا مرها او يا مر احد هما ثالثا كان
للباشر للبيع او احدهما مخير خيرا لم يندبر ان شاء اذا تفسير الخيار اجاز ذ في قسط وزنا
بمباشرة العقد او بعد عقد الثالث لانه تغير الى عيب الشركة والظاهر انه لم يكن رخصيا
بذلك لا قدامه راعيا في الكل راجعا ان يميز جميعا ومحمد يعثر عليه باحمال افتراقهما في الرد
والاجارة لكونه علامة الرضا بنفريق الصنفه وللمجوس بيع ما هم ذبحوا او خنقوا وقت
او جرحوا بيع بعضهم من بعض ما هم ذبحوا كالحمر والخنزير وقد واى ضربوا حتى مات
ولو راي الوجه بلا مؤخر في الحيوان ما كفى للنظر ما كفى اي ذلك النظر للنظر واسقاط
خيار الرؤية لان المؤخر مقصود في الروايات لا كالرقيق يجوز وعند محمد باطل وعليه الفتوى
كذا في الوقعات ويدخل التولوة في شراء الصدق ومن غير ذكرها وفي شراء الملد في لغة

اهل الحجاز وبالفصحى لغة اهل نجد كذا في الغاية ومهما بالمد للوزن النخل لا كما في
القسمه والاقرار بها لواطقتها من الفلع والفرار كما في شرط الفلع وقيل بمالك ما تعلقها
في شرط الفلع ايضا لا كما في شرط الفرار حيث يدخل ما تحت الشجرة من الارض بقدر
غلظها دون ما ينتمى اليه العدو وبالانفاق ملكت عين النخل لا ما تحتها اي ملتقى
النخل من الارض لعدم استتباع الفرع الاصل والتابع المتبوع وقال محمد ان الشجر اسم
للمستقر والفرار بالارض واما غير المستقر فخطب والفتوى على قوله ولو باع غلاما
يدخل ثوبه للبذلة عرفا ثم البايع بالخيار ان شاء اعطى ثوبه الذي عليه وان شاء اعطى
غيره لان الداخل يحكم العرف كسوة مثله لا يمينه ولو استحق ثوبه لا يرجع على البايع
بشيء ولا يرد الثوب بوجود عيب فيه اذ لم يكن له حصه من الثمن وغدار الفرس وكاف
الحمار يدخل العرف نحو كفا كان او عاريا في المختار ويدخل الحمار في بيع الام وفصيل الناقة
ان ذهب مع امه يدخل والا فلا كذا في النيين وسياتي نظائر هذا في الفوائد ويدخل الاغلا
المركية مع الباب والمفاتيح اتباع لها وكذا السريد والسلم المنصلا بالدار كذا في الكافي
وفي النيين ينبغي ان يدخل السلم مطلقا في بيوت اهل مصر لا انتفاء الانتفاء بدونه لكون
بيوتهم طبقات الابن ارى هذا مخالفا لعدم دخول الطريق بلا ذكر في بيع الدار مع عدم
الانتفاع بدونه بعله انه قد يقصد شراء الدار لاخذ الشفعة بها وينفع بها من هذا
الوجه الم لا ان لا يرى الشفعة بالعلويات والفوقانيات وقد ذكر ابن الملك في كتاب
الشفعة ان الشفعة يتحقق بالعلو في السفلى بجواره لان له حق الفرار فالحق بالعفار
وسيأتي فيها في مقالات الامام الثاني قوله وصاحب العلوان اتهم ما البيت واما قوله
بلا ذكر في الاجارة فلعدم الانتفاع بدونه اصلا ويدخل في بيع الارض الشجر وقيل انما

يدخل الكبار من اشجار الثمار بعللة شدة الاتصال والقرار وغيرها ينقل ويقطع للطب
وصناعة الخار ومابث من اصول شجرة من الاشجار ان كانت بحيث لو قطعت من
الشجرة يثبت من جملة اعضائها فيدخل في بيعها ولا فلا ولا يدخل الذرع على الاطلاق
على ما في عملة الكتب وفي شرح القدر يدرى يدخل في الاصح الذي ثبت ولم يصرف له قيمة
وانما لا يدخل الثابت المنقوع وغير الثابت ولا يدخل الثمر في بيع الشجر الا ان يشترط
للتباع والورد وورق الثوت والاس من قبيل الثمار فلا يدخل بالشراب كل حق ومجب التسليم
بقطعها وقال الشافعي لا يجب بل للمشتري ابقاؤها الى اوان القطاف اعتبار العرف بمنزلة
انقضاء مدة الاجارة وفي الارض زرع لم يستحصد قلنا هناك التسليم واجب ايضا
حتى يتراءى باجر وتسليم العوض تسليم العوض وسيأتى مسألة الظلة في كتاب الشفعة
في قوله اذا اشترى الانسان دارا ما استحق طلبها البيت وفي بيع الحانوت يدخل
الالواح في الخنار ويدخل كبير الحداد دون زقه الذي يفتح فيه ودون كبير الصانع ولا
يدخل قدر الفصار ومقلاة السواقين وهي التي يقلى فيها بالسوق وان كانت في البناء
لانها جعلت في البناء للعمل فلم يكن من جملة الدار وفي بيع الدار لا يدخل الشرب والطرق
الا بذكر الحقوق او يذكره صريحا وكذلك في الاقرار والوصية والصلح وغيره ويدخل
في الاجارة والقسمه والرهن والصدقة للموقوفه ويذكر الحقوق انما يدخل ما كان من الحقوق
يوم البيع لا ما كان منها قبله حتى يملك للمشتري الطريق الذي سده البائع قبل البيع
وانما يملك الطريق الذي اتخذ ثانيا ولو لو في الصدق اشتراه جاز ويخار اذا رآه
جاز لان الصدق وعادله كالحقة لا كالحين في بطن الام والاحتكار المنى وهو مبني
في الذي خبر للناس ضرر فيه ولا يخص اقوات البشر البنداء حتى يجرى في الدرهم والدنانير

والتياب لا طلاق النوى ولكون النوى للضرر وهو في الكل سواء ولو نوى بايع من شجته وشخان
بانتاجته من شجته اي شجرة الرقيق المبيع بجته اي بجحة البائع اي بجحة عليه والاضافة
بادنى ملائسة وقد تعذر رده عين ايا شاء للبراءة ولم يخص المشتري ما شاء عين
البائع الاصل ان بيان المجل على المجل ثم ان اشتراط البراءة من جرمه فيكون البيان اليه وقا
محمد ان حق الرد والرضا بالعيب كان للمشتري وقد رضى باحدهما فيكون البيان اليه وقا
فائدة الاختلاف في التفاوت بين الشجين **يوم** والخبر يستقرض بالوزن والعد
لم يطلق لدى النعمان لم يطلق لتفاوت الجملة وصفها والاحاد قدر فيلزم القيمة كما
في بيع الفاسد وجوز بالوزن باعنا عند الثاني سقوط اعتبار الجوزة عند المفايلة بالجنس
ومطلق كليهما الشيباني بكسر اللام لان اعتبار الفساوى ساقط شرعا للتعامل وحقا
الناس اليه سقوط اعتبار التفاوت في احاد الجوز والبيض وعليه الفتوى كذا في شرح
المجمع ويقرب من هذا استقرضهم الدرهم الذي جعلوه في عرفهم من المعداد وتركوا
العمل بالوزن لتعسر الجمع بين الوزن والعدد خصوصا في حق الفقراء واخذ المشايخ بقوة
ابن يوسف كذا في نظم الفقه قال الضعيف ورعاية الوزن والعد هما امكان اولي وفي
الوقائع اذا غاب احد شريك خبز فباع الشريك الحامل فاكل نصفه وضاع النصف
الاخر ضمن لصاحبه نصف ما اكل وتوى النصف الضائع عليها فاعلم من هذا انه ليس من
للتبلي كما امر الاشارة اليه انفا وفي الفنية قال بجدا لائمة الترحمان وصحتا المنق
قال ابن حنيفة رضي الله عنه لا بأس بالخبز قص بفدسين يدا بيد وان تفاوتا كثيرا ثم
قال بجدا لائمة وهذا ضرر على ان بيع الخبز يجوز كيف كان عند علمائنا الناشئة لانه ليس
بملك ولا موزون واما ما قال عمر الحاقط ان بيع الخبز بالربع لا يجوز كيف كان لانه

مطل
باب الذي يخص كل واحد بذهب
والباب ذو فوائد

خبر فيه رهن فجواب على قول زفوفيه قال الفاضل خان استقر من الدقيق وزنا يجوز
والاحياط ان يبرئ كل واحد صاحبه وقد مر ان مثل هذه المباداة فيما يقسم غير مفيد
لوقوع البراءة صاحب الفضل هبة شاع مقسم وفي مينة الفقهاء الجواز رواية عن ابي
يوسف ورواية الاصل بخلافه وفي المحيط استقر من الحنطة وزنا وعن ابي يوسف ومحمد
لا يجوز واستقر من الجبين وزنا يجوز لاجزافا ولم يضر من لاستقر من الحميرة وينبغي
ان يجوز من غير وزن وسئل عن النبي عم عن خيرة ينهاطها الجيران ان يكون ربو فاعا
ماراه المسلمون مجتسما فهو عند الله حسن وماراه المؤمنون قبيحا فهو عند الله قبيح وهكذا
ذكر في كتاب الكوى وشمس الائمة الحلواني وفي فتاوى العصر وغيره يجوز استقر من
الدبر وقال صاحب المنية كسبت في الغصب انه من ذوات القيم وقد مر في الغصب
انه مضمون بالقيمة لتفاوت النصل نعبه في الحداقة فينبغي ان لا يجوز استقر من
لارد بالغيب لما بقى ولا رجوع لما اكل به اى بالغيب اى بنقصانه من بعد اكل البعض فاعقل
وابنته واجبا نقصان ما كان اكل وجوز ارد البواقي ان قبل على اعتبار البعض بالكل
وقد مر ذكر الكلام في قوله ولا رجوع في اللباس استعمال البيت فان اى يرجع عند الثاني
ويمكن الرد لدا شيئا اى يرجع اى بنقصان الباقي ايضا لان استحقاق الرد في الكل
دون البعض فينوقت على رضاه ويملك الرد اى رد الباقي رضو البائع او لا لان رده يمكن
والنبيع من لا يضره ويرجع بالنقصان فيما اكل لتعد رادة والفنوى على هذا كذا في الواقع
وفي الحقايق الخلاف فيما اذا كان في دعاء واحد فان كان في دعائين ما كل ما في احدهما ثم
علم بعيب كان بكل ذلك فله رد الباقي بحصته من الثمن اتفاقا وفي شرح الجامع الصغير
للفقيه اى الليث المذرة في عشر بيضات يكون عيبا وسبعة فاسدة في مائة يجوز لا يكون

عيبا لانها لا يخاف عنها عادة وان كان الفاسد اكثر منها لا يصح في الكل عند اى حيفه
رحم ويرجع بكل الثمن لجمعه في العقد بين ماله قيمة وماله لا قيمته له كبيع حر وعبد ما
وعندهما يصح العقد فيما كان صحيحا وقيل يفسد العقد في الكل اتفاقا لان الثمن
لم يفضل لكن الاصح انه يجوز عندهما لان الثمن ينقسم على اجزاء بمنزلة المكيل واللوز
لا على قيمته قضاء كما لو فضل ثمنه قالوا هذا اذا وجدها خاوية وان كان فيها البت يصلح
للعلق ولا كل بعض الفقهاء لا يفسد العقد اتفاقا لان لها قيمة فيرجع منفصا للعيب
فيما كره ولا يرد الباقي الا اذا اقام البيته على ان الباقي معيب وفي الواقعات رجل اشترى
بغيره وقبضه فسقط فذبحه او غيره بامر فظهر ان امعاده فاسدة فسادا قد يما
يرجع على البائع بالنقصان عندهما لا عند بمنزلة ظهور العيب بعد اكل الطعام والفنوى
على قولهما فيما ولو ذبح غيره بغير امره بضمن الذبح قيمته ولا يرجع المشتري على البائع
بشيء وفي الحنطة المسلم فيها لو وجد عيبا وعيب فيه قبل الرد جدد فيه اى في المسلم فيه
المقبوض قبل الرد الى المسلم اليه بالعيب جدا اى حديث جديدا ان قبل الدافع اى المسلم اليه
مع العيب الحادث ان قبل الدافع عاد السلم وان اى فليس شيء يلزم عاد السلم لا نقض
اليض فليس شيء يلزم مما قاله صاحبان لان على رب السلم رد مثل ما قبض الا انه صار
قصاصا بماله عليه واخذ شيء اخر للعيب يكون ربوا وقال يعقوب بن ابي الدافع رد مثل الشيء
اعطى المسلم اليه اى مثل للعيب بالعيب الاول وبالشرط وفي اى يرجع عليه بما شرط في السلم
لما مر في قوله لو انقضا الزيق الذي تسلمه البيت قال الاخير ان اى فليعزم فليعزم المسلم اليه
نقصانه اى قدر نقصان السلم فيه من راس مال السلم الما لانه منع بعض المبيع فيرجع
ببعض الثمن لو باع شيئا فاشترى الوكيل له من قبل نقد الثمن بالاقبل مما باع قدر الاسرا

كالمساوي والاكثر والاقل سعرا وهذا اذا امر بذلك فلو لم يسم الثمن ولم يعين الذي
 باع لايتا في هذا الاختلاف كذا في المصنف وفي شرح المجمع جاز شراؤه باقل اتفاقا حل له
 بناء على قوله بتوكيل ما لا يملك مباشرة بنفسه وقد مر في قوله وجاز تسليم ان يامر ذاته
 ببيع خمر او شرا ويفسد البيع لدى الشيباني اى ينفذ شرا الوكيل على الموكل شرا فاسد اكثر
 الموكل بنفسه بخلاف التوكيل بشرا الخمر لانه لا يملك اصلا وبطل التوكيل عند الثاني لكونه
 توكيل ما لا يملك فينفذ على الوكيل وانما اخر قوله لوقوعه في طرف وهما في طرف في صحة التوكيل
 وعدمها اختلاف في ثمن العبد بعد هلاك احد الاثنين فالقول قول المشتري مع الحلف
 ولم يجب تحالفا كما عرف ولم يجب بحالف الا ان يرضى البائع ان لا يخذ من ثمن لئيت شيئا
 كما عرف بائنا ديمين المشتري وتحليف كل على دعوى صاحبه او كما عرف ان الخالف على خلاف
 القياس في قيام السلعة وهي اسم لجميع اجزائها فلا يبق لقوات بعضها وحلفا في الحى عند الثاني²
 وفيها في مذهب الشيباني وحلفا في الحى اعتبارا للبعض بالكل واجراء بعضهم على ظاهره
 بان التحالف في القائم لا في المالك وما قيل في الشرحين والقول قول المشتري مع يمينه في ثمن
 لئيت من هذا القبيل وهو من عذر في غير مفصل الثمن والخلاف فيه فالصحيح ان يحلف
 للمشتري بالله ما اشتريته بما يدعيه البائع والبائع بالله ما بقى ما بالثمن الذي يدعيه
 للمشتري فيضخان البيع في القائم ويسقط حصته من الثمن ويلزم حصته المالك بقدر
 ما اقرب المشتري وفيها ويرد الحى وقيمة المالك لما مر في قوله في البيع بعد الهلاك والتغير
 تحالف البيت لو باع نصف العبد شاري كله وختلفا لم يحلفا في قوله وختلفا في البيع
 الاول في ثمنه وحلفا في النصف يعقوب اغتفد ان رضى البائع بالنصف يرد واخذ بعد
 التحالف مع عيب الشركة والافال قول للمشتري ايضا وحلفا عند الاخير فيهما وقيمة نصف البيع^١

ونصفه الباقي اليه عودند فان ابى البائع ردت قيمته فان اتى البائع عن قبوله بعيب
 الشركة ردت قيمة هذا النصف ايضا اقالة البيع بكل حال فسخ لدى الصنوبر بلا اشكال
 وهي لدى يعقوب بعد القبض بيع وقبل القبض فسخ بكل حال من الاحوال
 المذكورة في قولها فسخ بالثمن الاول فيرد الثمن الاول لاخير ويلغو سائر الشروط المذكورة
 في قولها لان الاقالة مما لا يبطل بالشروط الا ان يحتمل المبيع الاقالة بان ولدت بعد القبض
 فح لا يصح الاقالة لان حقيقتهما الدفع والفسخ ولا يحتمل ابتداء العقد ليحمل عليه عند
 النعذر لانه ضده واللفظ لا يحتمل ضده فاذا تعذر جعله فسخا يبطل اصلا وللعاقدين
 ولاية الفسخ على نفسها فيكون فسخا لا في حقها فيجوز للبائع بيع المبيع قبل قبضه بعد
 الاقالة ويجوز تصرفه بلا اعادة الكيل ويجوز هبة للمشتري قبل قبضه ويكون بيعا
 في حق غيرهما لعدم ولايتهما عليه فيعود حق الشفع المسلم شفعه عند البيع ولا يرد
 البائع على بايعه الاول بالاطلاع على عيب قديم بعد بيعه قبل الاقالة او بعدها ولا يترد
 الواهب للبائع المفضل منه ويجوز ان يشتري البائع الاول من البائع المفضل باقل مما باع
 قبل نقد الثمن ويعتبر حول مضمي قبل الاقالة في حق وجوب الزكوة على المشتري دون البائع
 لكونه بيعا في حق الغير واذا حدث بالبائع عيب يجوز الاقالة باقل من الثمن الاول وفي الفتوى
 الفضلي اذا باع للثولى او الوصى شيئا باكثر من قيمته لا يجوز اقالته وان كانت بمثل الثمن الاول
 بعد القبض بيع بكل حال من احوال الزيادة والنقصان وخلاف الجنس والاجل ويصح للشروط
 من المذكورات لان في الاقالة معنى البيع وهو تملك المال بالمال وللعق مرجح على الصورة في
 بيع بعد وقبله وليس فسخا عند بيان بطل الاستثناء وذلك بجوار بيعه قبل القبض
 عنه بخلاف المنفولات الا العفار وهي غير جنس ذلك الثمن او زائد البائع لدى ابن الحز

بيع حملا على المعنى لتعذر العمل بالصورة والحقيقة وصونا للفظ عن البطلان وفيه ما يسمى
 قبل اقل فسخ وما اجل او حط بطل او اقل فسخ في احدى الروايتين عنه المذكورة
 في الحصر والهداية والتمه وتشرح الطحاوي اذ في السكوت عن كل الثمن يكون فسخا ففى
 السكوت عن بعضه اولى وفي خبرهما المذكورة في المختلف ومبسوط شيخ الاسلام الاقالة
 باقل من الثمن الاول بيع وما اجل او حط اى الناجيل والمحط بل يجب الثمن الاول حال الحمل
 انها عند الاول فسخ الا اذا تعذر بان ولدت فيبطل وعند الثاني بيع الا اذا تعذر بان يكون
 قبل القبض فيجعل فسخا الا اذا تعذر بان كان المبيع عرضا وقد هلك وثمنه درهم فيبطل
 وعند محمد فسخ الا اذا تعذر بان كان خلاف جنسه فيجعل بيعا الا ان لا يمكن فيبطل ثم ان
 الاختلاف انما هو في لفظ الاقالة واما الواقع بلفظ المفاسخة او المشاركة او الرد فيبطل
 او فسخ لا غير بالاتفاق ومن له حظ من الدار اذا باع فعلم العاقدان شرط ذا شرط ذا
 اى شرط البيع ازالة للجمالة المانعة جواز البيع وجاء عنه انه لا يشترط وجاء علم
 المشتري ذاك فقط وقوله الثاني جواب الثاني وذا الاخير مذهب الشيباني لا يشترط
 اى علمها الا نسدا باب المنازعة بتوضيحها بذلك علم المشتري اى اشتراط علمه لان ضرر
 الجمالة في حقه واما مطلوب البائع وهو الثمن فعلمه له وفي الفنية اشتراط معرفة
 للبيع فيما يحتاج الى التسليم حتى اقران لفلان مناعا عنده فاشترام منه ولم يعرف مقداره
 جاز على هذا ينبغي ان يجوز بيع النصيب المذكور من الشريك اتفاقا وان لم يعمل اقدروا
 ويجوز لو اسلم فيه عددا او بعض طير لم يميز بل فسد اسلم يجوز بالصيغتين عددا
 مثل سلمه كى لا في رواية لكونه عددا لا ميكلا وفيه الصغير والكبير فيجوز فيه المنازعة
 في التسليم والتسلم كالعدي للنفقات والنفقات والنفقات يعرفان بنفقات الامار في المالة

ما قول مام زفر

وعدم النفقات لا كسبله وزنا وفي رواية اخرى يجوز بمليك معروف او بعض مرفوع عطا
 على الجواز ومجرب وعطفا على الحجر وبلاعادة الجار على مذهب الكوفيين وعن ابن حنيفة مثل
 قوله في بيع الغافة الحاصل ان العددي المنقارب ليس من ذوات الامثال عددا عنه وعندنا
 من ذوات الامثال عددا ووزنا وكى لا لان اصله غير متفاوت ولهذا يضمن بالمثل عند الاكلا
 والتفاوت بين الشئيين انما يدعى بحق الناس وهم اصطلحوا على اهداره واكتفوا بذكر العدد
 ولما اسقطوا اعتبار التفاوت فيما بينهم صار من الامثال التساوية فيجوز عند وكى لا ووزنا
 بعد ان بين بعض اى طير بلا اشتراط بيان الصفة في غير ظاهر الرواية اعنى وان لم يسم وسطا
 ولا جيد لانه لما سقط اعلام القدر مع وقوع التفاوت من حيث القدر وان لم يقع من حيث
 المالة فلان يسقط اعلام الصفة اولى لو اخرج واسقط الخيار عن عقد السلم اى خيار
 الشرط لهما والا لحدما وهو مفسد للسلم لانه يمنع صحة القبض لانه انما يتم اذا كان بناء على
 الملك والخيار يمنع الملك وخيار العيب يدخل في راس المال والمسلم فيه وخيار الرقبة
 يدخل فيما يعين بالثمنين من راس المال دون السلم فيه لكونه غير متعين الى ان يرضى
 ويبيض بعد الدخول فالفساد ما انعدم بعد الدخول قبل افتراق الابدان كاسقاطه
 بعد الافتراق او بعد الاتفاق مثل اسقاط الاجل المجهول واسقاط شرط الخيار الابدى
 في ثلثة ايام في البيع لانه انعقد فاسدا فلا ينقلب جائزا كما لو شرط فيه رطل خمر واسقط لنا
 انه اسقط المفسد قبل تفرده فجعل كان لم يكن بمنزلة اسقاط الخيار الصحيح حيث يجعل
 كان لم يكن وقت الاسقاط ويتم العقد وفي الاسقاط بعد الافتراق تقرر المفسد وفي اسقاط
 بعد اتفاق راس المال اتمام العقد براس مال هو دين على السلم اليه فان الابدان بذلك لا يبيع
 فكذا الا اتمام وفي اشتراط رطل الخمر تمكن الفساد في صلب العقد لو عدم المسلم فيه وانقطع

عن الاسواق وان كان يوجد في البيوت بعد ما حل الاجل قبل القبض وقد كان موجودا من حين العقد الى وقت الحل فقد جاز الفساد فاعلم فيرد راس المال لانه بمنزلة السلم في النسخ وهذا البيع قبل القبض اذا القدرة على التسليم هنا بمنزلة الوجود في سائر البيوع فينتقض العقد وعندنا ان شاء رب السلم فسخ واخذ راس ماله وان شاء تبرص حتى يوجد جدي فياخذ ما سلم فيه لان العجز الطاري على شرف الزوال وفي الخلاف ان هذا تغير في حق العقو عليه بعد صحة العقد فيوجب التخيير دون الفسخ بمنزلة اباق للبيع وقال اسقاط خيار الابد قبل الثلاث ليس دفع للفسد قبل الثلاث وفي قوله ابي حنيفة رضى عنه بعد الثلاث وقد مر في بابه وقوله وليس دفع للفسد يدل على ان الفساد كان ثانيا فارتفع عندنا واليه مال اهل العراق لكن الاوجه ان يقال انه موقوف الى الاتصال بمجر من اليوم الرابع ليزول او يستقر واليه مال اهل خراسان كذا في الذخيرة لكن هذا القول انما يستقيم على قول ابي حنيفة رحمه الله ما مر في بابه ودرهم زفير في السلم بعد اقرار ثم يستبدل ثم يتم يستبدل ثم اى في مجلس الرد كما استبدل بعده فانه منتقض بقدره ولم يعد الى الجواز فادره بقدره اى بقدر المره ودقل او اكثر والاصل مرفى قوله لو نال زيفا نصف راس المال اليه ولو قال سلما ثم قبل مكان راس ماله الغير يحل ثم قبل اى رب السلم ويحل لانه متى انقصر صار راس المال دينامطلقا فيجوز الاستبدال به قياسا على بدل الصرف بعد الاقالة فلا يخالف قوله عم لا تأخذوا اسلمك او راس مالك قلنا هذا صرف الكلام عن ظاهره بالضرورة ورهنه اى رهن رب السلم براس مال السلم وفي السلم فيه عنه روايتان لغو سكونه استبدال العدم المجافضة وعندنا معتبر لانه استيفاء عين الدين لا بدله لان الدين جعل فيه فيملك بما فيه ثم ان ملك في مجلس العقد تم السلم وصار المرتهن مستوفيا

لتحقق القبض حكما وان لم يملك فيه بطل نفوات القبض حقيقة وحكما ولفظ البيع والشراء لغو ايضا فافهم لانه عقد خاص بخص بآسم خاص فغيره لا يورثى معناه كالمفاوضة لا ينعقد الا بلفظ المفاوضة وعندنا معتبر ويكون مسلما اذا وجد شرائطه بان يقول مثلا اشتريت منك قفيزا من البر صفتنه كذا بكذا دينارا الى كذا مدة على ان يؤديه الى مكان كذا او سلم راس المال في المجلس لان الاعتبار في العقود للمعاين يكون بيع العبد من نفسه اعناقا فيجوز ان يراد احدهما بالآخر لعلاق كون كل تملك مال بمال وفي المحيط في انعقاد السلم بلفظ البيع روايتان وفي انعقاد البيع بلفظ السلم اتفاق الروايات وفي الخلاف القول في قدر الاجل بعد اتفاقهما على عدم المضى لخلاف في قدر البديل في المعنى لان زيادة الاجل يوجب نقصان المالية ونقصانه يستلزم زيادتهما باعتبار عرف التجار ففيه تخالف كما في الثمن والمثل قلنا هو منصوص فيما على خلاف القياس وليس مورد النص الا المماثل في صورة والمعنى والاجل ليس كذلك واما الاختلاف في نفس الاجل والاختلاف في مضيه فقد مر ذكرهما في قوله والقول في الناجيل قول المدعى ذلك البيث ودعوى اجل اقل من شهر يلحق بالانكار لاستلزام كل فساد العقد لا قول من قال الاقل اى رب السلم وقد عين في نظم الذند ويسوق بالنظم ليس على اطلاقه اذ من الظاهر ان دعوى الاكثر للسلم اليه انصب فيرجح بينة عند التعارض بالاتفق لو شرط اختيار غير من عقد لم يثبت المشروط والعقد فسد والعقد ضد كاشتراط ملك البيع لغير المشتري او الثمن على غيره مثل قوله اعنق عبدك عني بالف درهم بناء على عدم قوله بالاقضيه ونحن نقول به تصحيحا للنص في العاقل فجعل تقديره بيع عبدك هذا منى بالف ثم كن ويكفي في اعناقه عني ونقول ايضا كانه قال بعت هذا على انى بالخيار ثم وكلت فلانا بالامر بحكم الخيار وان شاء اجاز وان شاء فسخ فيكون لكل منهما الخيار وان اختلف تصرفهما اعتبر السابق

وان حصل اعمار حج العقد في رواية والفسخ في اخرى وفي النوازل لو استرط الخيار بحجر
انه ان عدا سماءهم يجوز والا فلا ما لم يعلم اي ان لم يعلم والزيت بالنون ما لم يعلم فقد
ان فضل الزيت الخالص على ما في الزيتون من الزيت الخالص جاز فافهم كما اذا علم فضله عليه
لا كما اذا علم مساواته معه او نقصانه عنه مثل بيع السيف المحل بالفضه بفضه وشاه عليها
صوف بصوف وقطن فيه حياته بقطن خالص لان الاصل في البيع الجواز بالنصوص الظاهرة فلا
يفسد بالشك والاحتمال قلنا احتمال الفساد من وجهين المساواة والنفصا واحتمال الجواز
من وجه الزيادة فالاعتبار للغالب خصوصا في باب الربو فان شبهة بمنزلة الحقيقة ولا يعتبر
اختلاف القدر بالوزن والوكيل بعد ان كان المقصود الا هم منها الدس الموزون واما النعل
ويقال له التخير والكسب فقصود بالنوعية اذا كان له قيمة وان لم يكن له قيمة فلا يشترط الفضل
المذكور بالاتفاق بعد علم المساواة بين الزهين نحو تراب ذهب بذهب والصرف في السيف
المحل هكذا عند ازيد واد وانقص واستواء اي على كل التقادير للجهل المورث لاحتمال المذكور
وليس امساك المبيع بالثمن حق الوكيل بالشراء فاعلمن وهو بذل ارضا من لا الموتين
بذلك اي سبب الامساك ارضا من ضمان الغصب لا موتين اي لا غير ضمان ضمان الغصب و
تاويل هذه العبارة لا يخلو عن تكلف وقد مر في قوله والمشتري عند الوكيل يهلك لو باع عبدين
او كان واحد في صفقة بتفصيل الثمن او اجماله وقيد التفصيل في الشرحين غير مفيد مدبر افنى
الجميع فاسد او مكاشا او ام ولد كما في كونه حرا او معتق البعض كذا في الحقايق كما في البيع بالصفة
ابتداء يخون يقول بحث منك هذين بالالف الا هذا المحصة من الالف لا كما اذا مات احدهما
قبل التسليم لان قبول العقد في احدهما شرط في صحة العقد في الاخر قلنا فيهم قبول العقد في
الجملة لجواز بيع المكاتب بالرضا والمدير بالفضا كذا في الشروح وبيان القابلية في ام الولد مسكو

وعندنا ضد ما لم يعلم
زيادة زيت تأمل قسم

فيها وفي شرح ابن الملك مذكوم مع المدير فعلى هذا يكون بيعهم فاسد في نفسه فيتناولهم العقد
ثم يرتفع في حقهم لبطالانه بالنظر الى اتصال الحرية بهم من وجه بمنزلة نسخ الحكم بعد ثبوته
فيبقى الاخر في العقد بحصنه فيكون بيعا بالحصة بطله وانه جاز كما في الموت المذكور بخلافه
حيث لا يتناول العقد اصلا بمنزلة الاستثناء فيكون بيعا بالحصة ابتداء وانه غير جاز
للجهالة المبينة في قوله لو كان راس المال نوعين نفذ هذا البيت وهكذا المكاتب للعاقدة
للعاقدة بفتح القاف المبيع مع الفن وهو اوفق للشروح وابتعد عن التكلف من قوله لم يفسد القاف
اي العاقدة مع هؤلاء عقد الكتابة احتراز عن المستسعى لوقال ان حر الثالث والبدل لم تسلمه
فلا بيع بطل الثالث من الليالي والبدل اي الثمن فلا بيع جواب الشرط بطل جواب المسئلة كما
في عدم ذكر الوقت لان شرط الاقالة الصحيحة مفسد فشرط القاسدة اولى قلنا فيه معنى التثنية
الخيار للتروي في الثمن هل يصير منقودا ام لا وقد مر فائدة التقييد بالثلاث في قوله وشرط
في تركه نفذ الثمن فوق الثلاث البيت والاجل المجهول بتفاوت الوقوع في الافراد بعد ان يكون
مقطوع الوقوع في النوع نحو قدوم الحاج ووقت الحصاد والدياس كما في مشكولة الوقوع نحو
هبوب الريح ومجيء المطر في البيع اذا واما في الكفالة فلا اثر له في الفساد وكذا اذا ضرب هذا الاجل
بعد عقد البيع مطلقا اسقط لم يرتفع فساد العقد اذا اسقط من له الشرط ولا يوقف على
الاسقاط يعني ان الاسقاط قبل التفرق وقبل مضي الاجل المفسد كالاسقاط بعد واحد منها والفرق
لنا تقرر الفساد ولو تضاءل قبل التفرق كذا في الحقايق وكذا سقاط الزايد في بيع درهم بدرهمين وقوله
الاجل او بطلته اسقاط دون قوله برئت منه كذا في الخانية اذا اسقاط ويا في الوجهه تكلف
والثوبين روينه ان يشر والدان يدخلا في نظر ان يشر كما في ذي علم لا كما في الكيل والوزن وعندنا يكون ان الظاهر
كل ثوب وان كان مطويا بعض الثياب بعض ان يدخلوا الاصح ان القول قول زفر في دور اهل زماننا الظهور

التفاوت بتزيين ظاهرها أكثر من باطنها والاصل ان روية جميع البيع منعذر فيكون برؤية ما يدل على العلم
بالمقصود ومشتري شئين يرد ثمنه للعيب بحصة من الثمن بالعيب اي بعلمه قبل القبض فافهم راشد الوكيل
قبضها الواحد مما قدما كان العيب واحدا ثابعا العقد كما بعد قبضها على ما في الشرع بخلاف ما في
البسوط والهداية فان قوله فيما بعد القبض نحو قولنا فيما قبله وهو منع تفريق الصفقة بعد القبض
مشبه باله بنظرها قبله وهذه الرواية ويجوز قبل القبض قياسا على ما بعد في رواية الشرحين فالحاصل قوله
تجوز التفريق في الوقيين جميعا او منعه فيما او دليله عدم الخلوص من الضرر بناء على ان العادة جرت بضم
الى الردى ودليلنا تمام الصفقة بعد القبض بدليل انه لا يملك الرد بالعيب بغير رضا ولا قضاء وعده
تماما قبله بدليل انه يملك ذلك فيستلزم تملك ملك الغير بغير رضاه بمنزلة قبوله لبيعين
بإيجاب واحد ورد الاخر ثم اذا كان الميعان من التثنية من جنس واحد لا يرد للعيب خاصة اتفاقا وكذا لو
لم يكن افراد احدهما بالانقاع نحو الخفين تعيبا او وجهه معين كذا في المحيط فاكتبا الالف بدل من
النون الخفيف ولو راجع بالابا يغير المشتري ولا يسقط خياره الا بالهلالة او الاستهلال كما في تعيبه
وتعيب الاجنح وكما في كون الفائف مقصودا بالتناول قلنا لا يابطل الوصف بشئ من الثمن ما لم يكن مقصودا بالافلا
وهذا لا يسقط شئ من الثمن بقوانه قبل التسليم لا يجوز اي الشرط بطريق انقضاء الكل بانقضاء الكل بانقضاء
الجزء او يرجع الضير للمستقر الموصوف والصفة ولكون المراد الصفة وظاهره من الاحد قول الشافعي
وهو فساد البيع وفي قوله الاخر وهو قول زفر بنح البيع وبطل الشرط الا ان يسمى العيب ولو قيل وشرطه في
بيعه التبري لا يحتاج الى كلف التناول بل لو باع نصفا لمشتري ثم وجد او وهبه او صدقه وفيه احتراز عن الاكل
وقد مر كل الكل في قوله ولا رجوع في لباس استعمل البيت وكل البعض في قوله لا الا بالعيب ولا
رجوع به البيت عيبا بالنقص رجوع ان قصد اي من الثمن بحصة نقصان النصف الباقي لتعذر رده
بحدوث عيب الشركة لنا ان امتناع الرد في الباقي يثبت بفعله وهو ازالة البعض

ومشتري نفسه تعيبا
ما لم يبين له رايه فاكتبا

وبعه بشرط التبري
من كل عيب لا يجوز فادر

عن ملكه واحداث عيب الشركة فصار بمنزلة بيع كله لو باع بالفضة ثم الاقل من قيم
تبناع قبل النقد حل ثم بالاقل قيمة حل قياسا لان امتناع شرا ما باع باقل مما باع
باقل مما باع لكان الربوا ولا ربوا بين الثمنين لاختلاف الجنس لنا انهما جنس في كونهما
قيمة الاشياء حتى يضم احدهما الى الاخر في باب الزكوة وهو استحسان وان يقع مناة
زناها كان على سيدها استبرأها استبرأها بحضرة صيانة لما نفسه عن الخلط
بماء غيره ونحن ننظر الى عدم حرمة ماء الزاني اذا ما جعل له الاجر لو اشترى من
حيضها مرتفع فهو باحواين لا يستمتع مرتفع اي بالامتناد لا بالاياس وقد
في باب محمد في قوله وقال في استبراء المشترة البيت ولو اعاد الحبس اي اراد استرد البيع
من المشتري وحسبه بالثمن اذا نال الثمن من الزیوف جاز هذا فاعلمن كله زيوفا فرد
لانه لم يسوف فاحقه ولهذا يرد فلا يجب عليه تسليم البيع فكان له نقضه لنا ان
ابطال الاصل للوصف لا يجوز وقد استوفى اصل حقه لان الزیوف من جنس حقه
ولهذا لو تجوز به يجوز الا انه يرد بحكم العيب فكان تسليم صحيحا فلا يكون له حق
النقص عين بعين شرط الخير في واحد وهو عليه يقصر عين اي ثوب مثالا في واحد
اي في الثوب مثالا فهو اي الخيار عليه اي على الثوب يقصر حتى يخرج العبد عن ملكه ببيعة
فلا يجوز اعناقه ويجوز اعناق مشتريه وعندنا له الخيار فيهما فينفذ اعناقه لعدم
خروجه عن ملكه ولا ينفذ اعناق مشتريه مبناع خر قبل قبض من زنى اسما
اي الميثة تخللت بعد اسلام قبل القضاء ببعض البيع لم يملك التسليم بناء على اصله
ان ما انعقد فاسدا لا ينقلب جازا وعندنا ينقلب عند ارتقاء الفساد قبل النقر على
ان الفساد هنا اعترض على العقد الصحيح ثم ارتفع قبل النقر فتخير للتغير وقد مر ظاهر

عن ملكه

وان يسمى الهروي في الشراء فيبد ويخيا يخر وخيرا بليخا اي ثوبا بليخا مثل بدو علاجية
يجزكون الغات وصفا كون هذا اختلاف وصف دون جنس وخير الصوات وصف
المرغوب عند كبد والمشتري على انه خباز وكاتب وكيد والجارية الصغيرة بالغة والكثير
لعجة وعندنا لا بيع بينهما كون الغات المسمى بناء على ان هذا اختلاف جنس وان اتحد
اصلا التفاوت في الاستفاعة والاستعمال تفاوتا فاحشا بمنزلة بدو والياقوت زجاجة الجلال
القطار المذكورة وصل ذلك ما حران التسمية والاشارة اذا اجتمعنا في مختلف الجنس تعلق
العقد بالمسمى وهو معدوم وفي متحد الجنس يعلق بالمشار اليه وهو موجود والآلة
في نحو الخبز بالحدة حتى لو ظهر ان سده قطن لا يرد له ولو اشترى ارضا على انها خالية عن الثواب
الديوانية او على قانونها كذا فظهرت غير خالية واكثر رد في الخلاصة لا يجوز بيع دار بالطرف
شامل اهل الاق قليل للفساد لنا انه منصرف الى طرفها الخاصة بدلالة الحال ع
وقد كفي المضي في واحد من لفظي العقد من العاقد كما في النكاح نحو ان يقول المشتري يعني فبقول
البايع بعت قلنا عقد البيع انشاء تصرف بغنة فلا بد له من لفظ يدل على التحقق لتعين الحال
ويقطع احتمال الوعد والاستقبال بخلاف النكاح فان سبق الخطبة وتقدم المعاهدة في غالب
الامر قرينة دالة على ان المراد به فلا يعقد بقوله ابيع الا ان ينوي به الحال كذا في النخبة والكتابة
وعلى هذا ينبغي ان يعقد بقوله لا بيع لانه خلص للحال كون المسئلة غير مذكورة كذا في المصنف
وفيه واما انعقاده بقوله فبطريق الافتضاء كانه قال بعنه منك بكنا فخذ بناء على ان لم
له ولاية الامر بالاخذ بكذا دون البيع وليس للمور ولاية الاخذ بكذا ايضا بدونه ويقوم
النفس بعد الاجاب مقام لفظ الماضي الدال على التبول كذا في الخانيه ولم يذكر الرفع والتسليم بعن
والظاهر انه كذلك وكذا قوله فعلت ونعم وهات الثمن كذا في الوقعات وهذا كله كون الاخبار

مطلب في

في العقود بالمعاني ولهذا يعقد بالعاطي واعطاء البيع والتمن من الجانبين بلا لفظ ولا عبارة
في الاشياء النفيسة والخسيسة في الاصح وخص الكرخي بالخسيسة وقيل يكفي الاعطاء من
جانب نحو وضع فلس واخذ قطعة حلواء مقدرة به بلا اعطاء صاحب الحلواء والخلاف المذكور
في النظم الملتحى المذكور في الرعاية وقد الحفناه بالكتاب تاسيسا للقوايد المنفردة عند الزوايد
للمستتبة عليه كما كان دانا في سائر المواضع النساء بالمد الناهي وهو الفضل المعنوي احد
نوعي الربو المسمى بشبهة الربو الثابت بشبهة العلة وهي احد وصفي العلة الجنس وحده
او القدر اى الكيل وحده الوزن وحده عندنا وعند الطعم وحده او الثمنية وحده ما ثبت
بين نحو البر والشعر عند الكل وبين الذهب والفضة عند الكل ايضا وبين نحو الهروي ونحو
المروي عندنا خلافا له يجعله الجنسية شرطا لا وصفا للعلة وبين نحو التفاح ونحو البر
عنده وبين نحو الجص ونحو البر عندنا الجنس كالثوب الهروي بالثوب الهروي لا يكفي لثوب
النساء لكونه شرطا لعله وانما اختار هذه العبارة لنفي قولنا لا كون الجنس علة
عندك وهو اى الجنس مع الطعم والتمن فلا يجري في الفلوس عندك لتحريم الربو الحقيقي
والفضل القدرى الجامع للصورة والمعنى والنوع الاخر من نوعي الربو الثابت بحقيقته
العلة وهي ما ذكر في النظم سببا اى علة فلا يجري في بيع نحو التفاحه بنحو التفاحين والحنة
من نحو البر بالحفتين بعد ان لم يبلغ واحد من العوضين القدر الشرعي واقله نصفهما
وبعد ان لم يكن واحد من العوضين شبيهة كذا في النهاية ويجري في بيع قفيز بنحو جص بفتيز
ومن نحو جديد بنوي عندنا خلافا له ويجري بين نحو كاس فضة وذهب ونحو برهما
دون نحو كاس بنحو كاس ونحو برهما لعدم تاثير العرف في ترك وزن المنصوص عليه بالوزن
وتاثير غيره قوله لتحريم النساء التحريم الربو ابوهم ان الحرمة مختصة بالفضل حقيقيا او مقو

ونسر كذلك فانه ذكر في التحقيق والنلويح وغيرهما في مباحث شروعية المنهي عنه ان الرد
بيع الربو بالعقد اي بيع هو ربو فالشرط الفاسد في افساد البيع وعدم المنع عن الانقضاء
مثل الدرهم الزايد وقال الزردوي في نحي الفقهاء والعقود الربوية كسائر عقود البيع الفلانة
بملك العوض فيها بالقبض قال صاحب القنة اذا استهلكه الفاضل على ملك ضمن مثله ور
ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل يشترط مفيد الملك في العوض المقبوض فلم يكن
في رده فائدة فنقض عقد الربو فلا يكون الرد واجبا حقا للشرع حتى لا يصح الإبراء عنه
وانما الواجب حقا للشرع رد عين العوض الفاسد فلا يصح الإبراء عنه لذلك ولكونه مينا
قائمة ولقد احسن ولكن اوهم في تقديره ايضا ان الكل في الفضل دون غيره من العوضين
من الطرفين وليس كذلك وقد اختلفت ابا بنغير السوق ففني قول المصنف لتحريم النساء التحريم
الربو السببية النساء للتحريم وسببية الفضل له بقريته قوله والتمنى في الجين والذهب
وعندنا القدر مع الجنس سبب وعندنا القدر مع الجنس سبب وسيأتي تمام الكلام
في كتاب الصرف في باب الامام في قوله لو زاد بعد الصرف فيه درهما البيت وبيع ديناره ودرهم
بالضعف اي بدينارين ودرهمين عينا بالايحوز فاعلم لتقابض في المجلس كما في عدم التقا
فيه وان كانا متساويين مثل قفيزين وقفيزين شعيرين بقفيزي كل منهما ومثل سيف محلي
بفضة ولا يدرى كحليتها وهو قول زفرلان قضية مقابلة الجنس بخلاف انقسام البدل
على المبدل على الشيوع فيتحقق الربو من حيث مقابلة الجنس كما مر في شراء ما باع مع ما
يساوي في القيمة بما باع به بنصفه قبل نقد الثمن حيث ينقسم الثمن عليهما ويفسد فيما
باع عند كره ولا يصرف ما باع به والنصف الى الاخر لانه تغيير لنا انه مقابلة مطلقة فخل
على مقابلة الجنس بخلافه حملا لالامر العاقل على الصلاح بمنزلة بيع نصف عبد به

وبين اخر حيث يصرف الى نصيب نفسه بلا شيوع ولو اجاز بيع اجنبي ذلك انصرف
الى نصف شايع من النصيبين واما الفساد في مسئلة العيدين فجهاالة في الثمن
يجوز صرف بمقدار ثمنه اليه وصرف اكثر من ثمنه اليه وعن هذا قالوا الوضيم صاحب
القليل الى قليله فلسا في الصرف جاز لكن كرهه محمد حذرا عن وقوع الناس فيما
لا يجوز لرويتهم تعامل الناس بالفاضل وخفاء امر الضم عليهم واستخفافهم ذلك
الفدر من الاعتبار كذا في المحيط والشرط بيع طعام عين بمثله الجنس بخلافه تقابض
المالين قبل الصرف بالابدان لان مبنى البيع على المماثلة فيضوت المماثلة عند تعاقب القبض
لمزية في النقد فيتحقق شبهة الربو قلنا انما يكون ذلك في النقد والموجب واما في التعاقب
المذكور فلا يحصل التفاوت في المالية عرفا كذا في المصنف ويفهم من هذا التعليل ان النقد
اذا اضيف الى عينين غائبين وحصل التقابض معا في مجلس اخر ان يجوز عنده ايضا
الا انه مخالف لما في الشرحين من الاستدلال بقوله عليه الصلوة والسلام يد ايد
ومن القياس على الذهب والفضة ودليلنا المذكور فيها عدم توقف ركن العقد والصلحة
المقصودة منه وهو التمكن من الاستفاعة على القبض فلا يتوقف عليه صحة العقد
بمنزلة الشاة بالشاة والثوب بالشوب بخلاف الفضة والذهب فانها ينعيان في الصرف
الا بالقبض واما معنى الحديث فمحول على رواية عبارة بن الصامت عينا بعين والتمر
في نخل تمر قد فضل ولم يكن خمسة اوسق وله في خمسة اوسق قولان يحل بشرط
تسليم التمر والتخيل قبل التفريق وبشرط الفقر والحاجة اليه بان لا يكون له نقد وعنده
فضول قوت من تمر فيشتري رطبا في اوانه وبشرط الحرص وهو ان يكون قدر التمر الذي
يرجع اليه الرطب مثل التمر الموضوع على الارض دليله ترخيص النبي عم في العربا

وفسر العربية بما قاله وقاس بيع الذرع المستحصد بالخطبة حرصا من غير كيل ويقال
للاول المزبنة وللثاني المحاقلة وفسرها بهبة رطب النخلة لياكل الطيرى لان العربية عطية
في اللغة فلعل رجلا فعل ذلك ثم تاذى من دخوله في ملكه اوقانا فكره الرجوع عن قوله فوجب
له تمر المنع عن الدخول برضاه فجوز النبي عليه الصلوة والسلام وكان ذلك فيما دون خمسة
اوسق وهذا مظنة وقوع الراوى في غلط ولبن الشاة بالبان البقر فيه وفي اللحم اى في المذكور
من اللبن التساوى يعتبر عند المبادلة كاعتبار النفا بعض الاتحاد جنسهما كالفواكه
ونحن اعتبرنا اختلاف اصولهما حتى لا يضم بعضها الى بعض في الزكوة
فالغنم مع المعز جنس واحد في حق اللحم دون الصفو والشعر والسمن مع اللحم جنس واحد دون الشحم
مع الالية ويجوز النفاض في نحو الطيور عند العدم جريان الفدر فيها عرف كذا في المحيط ولبن
المرأة في قدح حرة كانت اوامة ووافقه ابو يوسف في لبن الامة قياسا على نفسها قد يباع دليله
الشرب والانتفاع كالعصير قلنا في بيع جزء المكرم اهانة ووصف الرق لا يصلح ما لا حيوة فيه
وسياتى في كتاب الاجارة ويصح الشاة بلم البقر لغو قولان له في الخمر اى في غير ما كول اللحم لنبي
النبي عليه الصلوة والسلام عن بيع اللحم بالحيوان وحملناه على حرمة النساء وجازى في الحال والمنقطع
والحيوان سلم فاستمع وجازى اى السلم في الحال بان يذكر انه حال قياسا على الثمن قلنا جواز
السلم بطريق لخصة للضرورة في الحاضر المفدور تسليم اذ البيع يغنى عنه والمنقطع وقت
العقد الموجود وقت وجوب التسليم والمنقطع بينهما الموجود فيهما كالموجود فيهما وفيما بينهما
لا كالمقطع عند فحول الاجل دليله القدرة على التسليم وقت وجوبه ونحن نمنعه
لاحتمال موت المسالم اليه قبل الاكتساب وحلول الاجل في حق الوارث ثم المضرات ترد
والحلب فان يكن فات فصاع من لب طب المصراة مشدودة الضرع نحو الضرة قلبت الزا

يا نحو تقضى وتمطى والمحفلة المتروكة اياما بلا حلب ليجمع وطائف اللبن في الضرع ليرغب
فيها المشتري ترد والحلب اى مع اللبن المحلوب الموجود اقل مما يحبس المشتري لغزو النظر
والحفيل ان كان اللبن باقيا بعد الاختيار الى ثلاثة ايام ولا يزد بدل لبن الا تان والامة شيئا
وله في رد نفس الامة قولان كما لو كان كونه غريزة اللبن مشروطا في العقد وكاشترائها على ان
لبنها كذا وكاشترائه دكان على ان اجرتة خمسة اطلق وقال للمستقبل كذا في الخلاصة لا
كالغزو ونجبر البايع بلا قصرية ولا تحصيل لقوله عليه الصلوة والسلام من اشترى شاة محفلة
فهو غير النظرين ثلاثة ايام ان ضربها امسكها وان سحقها ردها ورد معها صاعا من تمر
ولكونه مغرورا من جهة البايع لنا ان اللبن ثمرة لا يندم صفه الاسلامه بعد ما فقلنا
اولى ولا نسلم انه مغرور بل مفتر مقصر في النزول بمنزلة من التى للصر في طريق سلكه نجبر
واحد يامنه حيث لا ضمان على الخبير بخلاف اشتراط غرامة اللبن فانه مفسد للبيع عندنا فيكون
الرد للقساد لا للعيب وللمشتري شرا فاسد يرد بزوايد ثم في الرجوع بالتقصان روايان عن
ابن شاذى الاسرار لا يرجع والمخار ورواية الطحاوى انه يرجع ولداشترى عبدا على انه كاتب جاز لانه
شرط بقضية العقد لان المبيع ينبغي ان يكون معلوما باوصافه نحو شركاب على انه صائد وقرة
على انها لبون اى يذرم منها اللبن ويحلب بخلاف شرائها على انها حامل لاحتمال ان يكون انتفاخ بطيها
بخروج فيفسد العقد للحالة ولو ظهر ان العبد لم يكن كائنا وان الوصف المرغوب معلوما في قلة
ينجبر المشتري بين الاختيار جميع الثمن وبين الترتل لان للوصف المرغوب اثر في الحاجة الداعية الى الشراء
والرضا ولكن الثمن لا يقابل الوصف فلا يكون له حصته منه الا اذا تقدر الرد بسبب من الاسباب
فحين يرجع المشتري على البايع من الثمن بحصة الوصف الغائى ولو اشتراه على انه كافر فوجد مسلما
لا يردده عندنا خلافا للشافعي كذا في شرح الجمع وكذا ظهور سلامة المشتري على انه معيوب

بخو العي وغيره وكذا ظهور الامة هاملان فان يكن وفات اللبن فصاع يرد من رطب قل الدين
او كثر بما روى قلنا القياس الصحيح مقدم عندنا على حديث امثال ابي هديك من قل فقره
لا احتمال وقوعه في غلط في الرواية وهذا الحديث مخالف للكتاب والسنة لان ضمان الثلقا
فيها انما ينقدد بالمثل او بالقيمة والقول قول من عليه في بيان المقدار ومخالف للاصول
ايضا الفعلة الضمان بفلة المتلف وكثرته بكثرته فصاع من تمر بما لا تبلغه المصرة
قيمة فضلا عن لبنه فاعل رجلا اشتراها بالشرط فاحر النبي عم بردها للفساد وصاع
تمردل لبنها المشروب بما بطريق الصلح او لساواة قيمته قيمة صاع تمر واما قوله ان رضىها
امسكها فغير ثابت لمخالفة الاصول ايضا لان فيه توقيت خيار العيب ولا يفيد الملك
بيع يعقد على الفساد عند قبض يوجد عند قبض باذن البائع صريحها او دلالة كما
لا يفيد قبله وكذا في الخيار المؤبد للبائع بناء على عدم مشروعية المنهي عنه عند وقد عرف
في الاصول فكما ان العبادات اما فريض او سنن ولا منزله بين المنزلتين يعبر عنها بالوجب
فكذلك المعاملات اما صحيحة او باطلة ولا يقول بالامر المتوسط المعبر عنه بالفساد
وما وقع في الكتاب بعبارة الفساد فالمراد به البطلان فلا جرم لا يفيد الملك عنه العقد
الصحيح وعندنا ينقسم البيوع الى الصحيح والباطل والفساد الى قوى الفساد
والغير قوى فالباطل ان يكون احد العوضين غير مال عند احد نحو شاة مائت حنف
انفها ونحو جلد لها على رواية ابن زيروى وهو نحو الخى وجلد الخنوقة على رواية حميد
الحبيط او يكون ما هو مال عند بعض دون بعض مبيعاً بان يقابل بالنقد
وبيع المدبر واخويه ليس باطل في نفسه او ان يبقى الثمن وحكمه ان لا يفيد الملك
وان قبض العوض اليه هو مال بل يكون امانته عند القابض وقبل هذا قول ابي حنيفة

مضاد خوزيان بين الثمن

رحم وعندهما رحمها الله هو من قبيل المقبوض على سومه الشرا وهو الماخوذ للتردى بعد بيان
الثمن والماخوذ للشرا بلا بيان الثمن امانة كذا في العيون والماخوذ على سومه الشرا مضمون بالقيمة
وان كان الاخذ بشرط عدم الضمان كذا في فتاوى الشافى والفايد القوي فسادا ان يكون الثمن مالا
عند بعض دون بعض نحو لحم الشاة المخنوقة والخمر سواء كان ثمنها من وجه او من كل وجه وان
يسكت عن الثمن او يشتر تسليم المبيع او ان يكون احد العوضين مجهولا فيفسخ كل من المتعاقدين
عند بقاء العين ولو بعد القبض والفساد الغير القوي الفساد ان يقارن البيع بشرط لا يفقه
العقد وفيه نفع لاحد من البشرو منه الاجل المجهول وموضع النعامل للحاجة مستثناه في
القسمين فيفسخ كل من المتعاقدين ايضا مطلقا عندهما لانه حق الشرع ووافقهما محمد في منخ
من له الشرط وشرط منخ الاخر الرضا او الفضا لانه ابطال على من له الشرط حقه في انقضاء العقد
صحيحا باسقاط الشرط المفسد وهذا في المقبوض وفي غير المقبوض قوله كقولهما كذا في الايضاح
والكافي ولدارث الميت منهما الفسخ على المختار وبالفسخ ينفسخ اجارة المشتري دون تزويجه
كذا في النزين ثم انه يفيد ملك النصف في المبيع لملك العين بدليل من اشترى امة شرا فاسد الاجل
وطنها او طعا الاجل كله او دار الاجوز الشفعة بهما على ما قيل والاصح انه يفيد ملك العين بدليل
جواز اعناقها وانما لم النصف في المذكورة لان في الاشتغال بها اعراضا عن الرد ويكون مضمونا
بالقيمة في القيمة وبالمثل في الثقل وينقلب امانة اذا اعاد الى منزله بعد الرد على البائع وعدم قبوله فيما
كان فسادا متفغا عليه وفي المختلف فيه لا ينقلب الا بالرضا او بالفضاء على الفسخ وكذا الغالب
اذا رد واعاد لعدم القبول ينقلب مؤتمنا كذا في الخانية والاجل المجهول في البيع اذا سقط لم يرجع
فساد العقد اذا مر البيت بعينه في باب زفرو باطل شرا شى لم تره في احد قوله مثل بيع شى ثم تره
قولا واحدا ومثل شرا العبي بماله المبيع ومثل شرا الباقي والمخطة في قشرة وسنبلها والجوز واللوز

والفستق فشورها وخلافه في هذه الاشياء مذكور في الهداية وعندنا يجوز البيع بالخيار
والشراء بخيار والتمن العين بمنزلة للبيع دون الدين لقوله عم من اشترى شيئا لم يزد له فله الخيار
اذا رآه واما الجهالة للبنية على عدم الرؤية فنقداركه خيار الرؤية فلا يفضى الى المنازعة وانما
يفضى لما جمل المشتري غروره من جهة البائع عادة دون جمل البائع فلا يخير البائع ويجوز بيع
الاشياء المذكورة لان المقصود الاهم تلك دون فشورها ويدل عليه نهي عليه الهاتوة والسداد
عن بيع الحب حتى يشند وعلى البائع تخلصها من الفشر وتسليمها الى المشتري ولا يجوز بيع الحب في
الظن والنواة في التمر ونحو ذلك لكون المقصود الاهم الفشور ولا ينطلب بالاجراء والتسليم
صحيحا بخلاف جذع من السقف وذراع من كرباس والفرق الانصال الخلق والاتصال
الجعل والكفاية الخلاف فيما اذا كان البيع قائما بين يديهما مخوزيت في زق ويز في جوالق وثوب
في كم حتى لو لم يكن كذلك لا يجوز البيع اتفاقا ثم لا يسقط خياره باسقاطه بالقول قبل الرؤية
ويسقط باسقاطه بالفعل بان ينصرف فيه واما الفسخ قبل الرؤية فجائز قول لا وفعل بان
يدفع الى صاحبه ولو اشترى بصيرا ثم عمى انتقل الخيار الى النوصيف كذا في الذخيرة واذا اختلف
البائع والمشتري في غير بعد رؤيته قبل الشرا فالقول للبائع الا اذا طالت المدعة فيكون للمشتري
كذا في شرح الجمع وجائز شرطك ان يحرر عبدا كان او امته يجوز بيع العبد نسمة وهو بيعه بشرط
عنفه ولكونه مقتضى العقد لان البيع يقتضي ملك الاعناق قلنا البيع يقتضي ملك الاعناق
لانفس الاعناق ولزوم وتفسير البيع نسمة ان يبيعه ممن يعلم انه يعنفه لا ان يبيعه بشرط
العنف وايضا فيه منفعة للبيع والبائع وهو امتناع الرد بالعيب وقد مر ذكر اختلاف من
اخرين علما في قوله اذا اشترى عبدا على ان يعنق البيت وفي خيار المشتري اذا عطل في يده
فقيمة المالك يجب كما في خيار البائع والفرق ان موجب خيار المشتري الرد جبراً ولا يبق ذلك

بعد حدوث العيب في البيع في يده وهلاكه لا يعرى عن تقدم فيه فيملك والعقد قد انهم
فيلزمه الثمن بخلاف خيار البائع فان موجب خياره وهو الاسترداد جبراً باق بعد حدوث العيب
في يد المشتري فيملك والعقد موقوف فيلزمه القيمة لانه مقبوض على سوم الشري وفي خيار
الشرط ارتقا علم ان اذامات من له الخيار في المدة خيار العيب والنعين والرؤية قلنا الخيار
مشية من له الخيار وصفته والارث انما يجري فيما قبل الانتقال وما ذكر من الخيارات
يثبت للوارث ابتداء لا بطريق الارث ولا يجوز ان يزداد في الثمن والتمن من العاقد ومن اجبى
حال قيام البيع وعدم تغيير اسمه بالنصرف وعدم خروجه عن كونه محلاً للبيع لا بعد الهلاك
وطحسن البروتدبير العبد ونحو ذلك فان الزيادة فيها لا يلحق بالاصل اتفاقا على اعتبار الاحاق
بالاصل بل على اعتبار ابتداء الصلة لاستلزامه جعل ملكه عوضاً بملكه مثل الخط الامتاع
لاخراج بعض البدل عن كونه مقابلاً بالبدل الاخر بعد ثبوت المقابلة فيكون الخط
برامبتداً وهو قول زفر ونحن نقول كيف لا يملك تغيير العقد من صفته الخسران الى
صفة الربح او على العكس من علمك رفعه بالاقالة وما ذكره الاختلاف تظهر في لزوم
التسليم الزيادة وعند لزوم التراد وفي التولية والمرابحة وفي حق الشفيع في الخط والزيادة
التمن وخط المبيع فانه يأخذ بدونهما لما ان البائع والمشتري لا يملكان ابطال حقه الثابت
اولاً بالتمن الاول وفيما اذا استحق المبيع حيث يرجع المشتري على البائع بالزيادة عند الاول
يجوز بيع دهن النخس ويدخل البيع خيار المجلس مرة في باب في كتاب التحري كذا في البيع
الكل فافهم وقس اي فافهم يعني قوله عم ان من عدم جواز بيع العصور ودليلنا الاتفاق
الذي هو مدار المالية والنقوم والحديث محمول على الابتداء لقلع اعني ادا لا ضرورة
وحاجة على ان جواز بيعه لا ينافي خباثة ثمنه خيار المجلس لقوله عم المتبايعان بالخيار

مالم يفرقا ونحوه فحمله على التفرقة بالاقوال يعنى المنساومان في البيع بالخيار بعد وجود
 الاجاب من احدهما ان شاء المحيب شئت على ايجابه وان شاء بعض ايجابه مالم يقبل الاخر
 والاخر ان شاء رد وان شاء قبل مالم ينقض المحيب ايجابه والله اعلم وانما حملناه على هذا لان
 العقد بعد صدوره بركنية الاجاب والقبول من اهله مضافا الى محله بلا شرط الخيار
 وباطل ان تبرأ العاقد عن كل عيب فهو بيع فاسد فهو بيع فاسد في احد قوليه وقدم
 في باب زفو وباطل بيع الفضولي وان المالك الاهل لذلك فاستبين انه لو لم يكن المالك من
 اهل البيع والاجازة بان يكون مبيعا يبطل بيع الفضولي اتفاقا واما شراء الفضولي فيعقد
 على نفسه اذا صلح ان ينفذ عليه وذكر من اشترى له بنية دون لسان في العقد ويتوقف انفا
 على من اشترى له على اجازته ان كان من اهل الاجازة واما اذا لم يصلح ان ينفذ عليه بان يكون
 عبدا محجورا او ذكر من اشترى له في العقد باللسان بان قال اشتريت لقلا ن بكذا
 لا ينعقد عليه ويتوقف انعقاده على من اشترى له على اجازته ان كان من اهله ^{اطل}
 من اهله ويستلزم الاجازة قيام المحل على قول ابى يوسف فاذا كان في عدم علم حاله
 في قوله او لا او قول محمد وقيام المتعاقدين وقيام الثمن ان كان مما يتعين بالتعيين لكونه
 محلا ايضا وملك الفضولي فسخ البيع قبل الاجازة دون النكاح والوطى في الثيب
 ليس منع عن ردها بعينها بل يرجع في الثيب لا كالبكر بعينها بان وجدها مستحانة
 او منقطعة الحيض مثلا ثم في ظهور مثل هذه العيوب صعوبة لان قولها لا يقبل فيه
 في ظاهر الرواية ولا يسمع الشهادة ايضا على الانقطاع عند البائع وانما تسمع على الاستحانة
 كذا في الكافي وفي الغاية انما ثبت بشهادتين حق الخصومة في توجيه اليه على البائع لا
 في حق الفسخ وانما يسمع الشهادة اذا ادعى المشتري الانقطاع بسبب الجبل والداء

سنين عند ابى حنيفة وثلاثة اشهر عند ابى يوسف واربعة اشهر عند محمد والمرجع في الجمل
 الى قول النساء وفي الداء الى قول طيبين عدلين كذا في شرح المجمع بل يرجع الى الثمن بعد رد
 الجارية لا بنقصان العيب بعد امساكها وهو قول زفر لان وطى الثيب لا يوجب نقصانها
 كالاستخدام قلنا بالوطى استوفى ماءها وهو جزء منهما ولا يجوز رد البعض وامسأه
 البعض لو باع شيئا بالعشر من الدراهم او الدنانير والتسع من ذلك الجندل اشترى
 البائع او من لا يقبل شهادته له على قول ابى حنيفة او عبده او مكاتبه على قول الثلاثة جميعا
 ذلك الشيء من مشترية او وارثه او وكيله قبل انتقاد الثمن والمبيع بحاله لم يرد ولم ينقص
 بعيب كذا في المصنف وفي العيون ذكر الانتقاص دون الازداد صح هذا واستوى اي تم
 او استوى الشرا باقل او الشرا باكثر او بمثل الثمن الاول او بعوض واستوى الشرا من مشر
 والشرا ممن ملكه المشتري واستواء الشرا قبل نقد الثمن والشرا بعد واستواء الشرا
 قبل تغير المبيع والشرا بعد تغير لما اثر عايشه رضي الله عنه وقول الصحابي مقدم على القيا
 عندنا لكونه محمولا على السماع وقد مر في الكلام في باب زفر ومبطل العقد على الثمار
 من قبل ادراكه على الاشجار الا ان يشترط القطع وبعد بد والصالح يصح شرط
 القطع او لم يشترط وعندنا يجوز بعد الطلوع شرط القطع او لم يشترط وان لم يكن منفعا
 به في الحال لكونه منفعا به في المال وشرط بعض شايخنا لكونه منفعا بوجه من الوجوه
 الا ان هذا غير صحيح ويجب قطعه للحال الا ان يرضى البائع بتركه وان ازداد الثمن بعد
 الترتيل بلا اذن البائع تصدق للمشتري بالفضل ولا شيء عليه بازداد متناهي العظم
 البيع بتركه بلا اذن البائع واجازة الشجر الى وقت الادراك بعد البيع اذن لا اجازة لعدم
 التعارف في اجازة الشجر واجازة الارض مشتري الذرع الى وقت الادراك لا يكون

تجارة ولا اذا فسد المضمين بفساد المضمين بجهالة الاجل وما روى انه عليه الفتوة
والسلام نهي عن بيع الثمر حتى يزهى وعن العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشد حمول
على البيع بشرط التزك وذلك مفسد للبيع افلس اى مات مفلسا بعد القبض قبل النقد
ومشتري افلس كان المشتري لبايع السلعة يبيعها ويستوفي الثمن كما لو افلس قبل القبض وكما
المرتبه دون الغرماء اى لا يكون اسوة للغرماء له ان المشتري بخير في الفسخ اذا قدر تسليم
بدل الثمن بخلاف الباقي فكذلك انما يبيع اذا قدر تسليم بدل المبيع بالافلس انما مادون انه عليه
الصلوة والسلام قال المشتري اذا مات مفلسا فوجد البايع مبيعه فهو اسوة للغرماء ولا تسليم
ابطل حقه فصار كسائر الغرماء بمنزلة رد الرهن الى الراهن واما قبل الرد فحق المرتبه سابق
على حق الغرماء فيه واما قوله عم من ادرك ماله بعينه عند رجل افلس فهو احق بها من غيره
فحمول على نحو الوديعة والغصب والرهن فان الراهن احق بافتكاكه وكما في بيع عبد امسلا
او مصحفا لم يكن بيعا فاعلم لم يكن بيعا مثل شراء المحرم صيدا لانه ممنوع عن الانشغال به
فلا يكون متقوما في حقه فلا يكون العقد مضافا الى محله ولئن كان متقوما فهو كاشتراط ان
لا ينفع به المشتري بالمبيع وعندنا يكون بيعا ويجبر على البيع من مسلم ان لم يعنى العبد لانه اهل
ملكه بعد اسلامه في رده وبالأرض بعد اسلامه في يد المورث وان المبيع محل البيع يجوز بيع
الكافر عبده المسلم بالاتفاق ولا نسلم كونه كاشتراط المذكور لاحتمال ان يسلم وينفع
له ونظير المحرم اذا اخذ لصيدا يملكه ويؤمر بارساله ولو استاجر كافر مسلما يجوز بالاتفاق
لكونه عاملا لنفسه في المعنى ويكره للذلة صورة ثم الدناير والدرهم لو عيت في البيع فهو
لازم في البيع الصحيح كما في الفاسد وكما في مصوغ غير مضروب وكما في الركاب والوكالات
والغضوب والمتبرعات وسيأتي في كتاب الصرف في باب زفر والتخل ببيع بتمر فتخل التخل ترا

بالضعف قبل القبض المراد ما هو اكثر من الثمن فالفضل يحل لانه لا قسط له من الثمن
عنده وعندنا يصدق بالفضل تحريم الرهبان او يقتل العبد قبل القبض وفوق الثمن قيمته
بان كانت مثل الثمن وقت البيع ثم ازدادت قبل القبض كذا في الشرح طابا الفضل للمشتري
اذا اختار امضا البيع وتضمن الفاتل سكت الشارح عن بيان قوله وان لم يضمن لظهور
التكليف في تأويله او ولدت مبيعة ثم قبض قبل القبض المراد الزيادة المنفصلة المتولدة
من الاصل من الثمن والصف واللبن والارث والعقر فانه رد بعيب هو به فانه اى المشتري
به اى بالولد والفرع والام بالكل اى بكل الثمن ترد بعيب فانه هو بها وعندنا يرد كل من الاصل
والفرع بحصته من الثمن وليست الزيادة المنفصلة الحاصلة بعد القبض مانعة الرد بعيب
هو به اى للبايع بحدوثه عنده كالمنفصلة الغير المتولدة من الاصل كالكسب والغلة والمنفصلة
المتولدة من الاصل قبل القبض كالسمن والجمال فيمسك الزيادة للمنفصلة ويرد الاصل بكل
الثمن وعندنا يرجع بحصة العيب الا اذا تراضيا على الرد او هلك الزيادة بافة سماوية
والمنفصلة المتولدة من الاصل بعد القبض مانعة للرد بالعيب عندنا بحقيقة وابي يوسف يرجع
بنقصان العيب وعند محمد غير مانعة واما المنفصلة الغير المتولدة من العين نحو الصبي واللت
بالسمن والبناء فمانعة بالاتفاق وان كانت قبل القبض لان هذه التصرفات قبض فيرجع
بحصة العيب فهنا اربعة واصلا زوائد المبيع لا قسط لها اربعة والتخل او يقتل او ولدت
وليست الزوائد لا قسط لها اى من الثمن لانها ليست بمبيعة لعدم حاصل تناول البيع اياها
بعد هاعنده ولهذا لو هلك قبل القبض لم يسقط من الثمن شئ قلنا البيع ما فيه اثر البيع
وهو الملك وهو حاصل بواسطة الاصل الا ان السبع لا يساوى الاصل في الثبوت والنقد
الا بالناك بالقبض وعلة الربو اى الجنس اذا كان اقيات وادخال مع ذا هو الجنس

قال ابن لا قسط له من العرض

الى نخر فيه تصريح بان العلة هي الجنس واسارة الى ان الاقنيات والادخار شرط وهكذا
المذكور وفي الحصر واما المذكور في الخلفات والكافي والنبين فكون الاقنيات والادخار
علة وكون الجنس شرط له ان تحرم الربو الصيانة مصلحة العامة عن الفوات وذلك فيما
قلنا وقد مر بعض الكلام فيه في باب الشافع والبر والشعر جنس واحد ^{قائد} وبيع ذابذال فضلا
جنس واحد لانها طعام الناس غالبا قلنا هما مختلفان اسما ومعنى وان اختلفت حبات من
نحدهما بالآخر فلا اعتبار لها لان المغلوب بمنزلة المستهلك ولو كثر حتى خرج عن الغلوبة خرج
عن قبيل المثليات بمنزلة اختلاط الفضة بالنحاس على سبيل المساوي كذا في شرح المجمع
وترك قبض راس مال السلم يوما او يومين يجوز فاعلم يوما ويومين لان اللفظ وان كان متنا
عن التسليم الا انه لا يقبض ان يكون يدا بيد بل يقضى بتحويل التسليم وهذا العذر لا يضير
اجلا فانه يتعارف عاجلا قلنا انه يصير كالناجالي الا ان لا ينوارى احدهما عن الآخر
في هذه المدة كذا في الخانية ولا يجوز فسخ بعض السلم واخذ بعض الحق فاسمع وافهم
اي بعض السلم فيه وبعض راس المال لانه عقد واحد لا يتجزى ونحن جوزناه اعتبارا
لبعض الكل وفي رؤس الحيوانات السلم وفي الجلود جاز كما زعم جاز اي عدد ذاك الوزن
في الرؤس وبيان الطول والعرض والصفة في الجلود دليله التعارف وعدم التفاوت ودليلنا
التفاوت كذا فيهم مما ذكر في المصنف والمختلف ولا يجوز في الحيوانات ما تفاو بيننا وبينه خلافا
لشافع كذا في المجمع والهداية اذا فسر في الوقت والمدة وذو الخيارات تمت وانقرض
اوانه قبل الاجارة انقضى انقضى لفوات الاجازة وعندنا يلزم لعدم الفسخ ويطلب ان يخاف
ما عاب عند المشتري ثم علم عيا قديما ردد والنقص عزم ما عاب اريد معناه اللازم
اي عابا ذاعيب وقديمي متعديا يقال عبته اي صيرته ذاعيب والنقص عزم جبر الحققة

ثم جملة صور تعذر الرد اربع تعذر بلا زيادة للمشتري بان قطع الثوب فانه يرد ان تضي
البائع والاي رجوع بالنقصان وتعذر مع زيادة له بان خاطه او صبغه الحمر ولت السوق
بسمه ففيه الرجوع بالنقصان دون الرد وان رضى به المشتري وتعذر عرض بعد حبس
للبيع عن البائع بان سلكه من ثالث بعد الزيادة المذكورة ففيه الرجوع بالنقصان ايضا
لان التعذر صاحبا قبل التملك فلا يكون التملك حبس المبيع عن البائع في الحقيقة وتعذر
مع الجنس المذكور بان ملك الثوب بعد القطع قبل الخياطة فلا رد فيه ولا رجوع بالنقصان
لكونه حبسا في العنق وليس حبس العين والرجوع بالنقصان اذ للبائع ان يأخذ ويرضى بالعيب
الحادث وقطع الثوب لولئك الصغير تملك وحبس وان لم يسلم بخلاف الكبير لو هلك المبيع
قبل القبض لم يك ذلك موجبا للنقص فيثبت للمشتري خيار الفسخ والامضاء كما واللفظ
اجبني في يد البائع ولو تلف بفعل المشتري لا يبطل وعليه الثمن اتفاقا الا ان يكون البيع فاسدا
او البائع مخيرا فعليه الضمان اتفاقا كذا في الخلاصة وهذا لانه في ضمان البائع فيضمنه كما في
الفصيص فيكون للمشتري على البائع قيمته وللبائع على المشتري الثمن لنا ان اليد للبائع فلو وجب
عليه الضمان يجب حصاله في اليد والاسان لا يضمن لنفسه واذا لم يضمن بفوت المبيع لا الى
خلف فلان بقي البيع وان اراد بيعها واطشها فهو على الوجوب يستبرئها على الوجوب صيانة
لثمنه وعندنا على الاستحباب لكهاية اشتراء المشتري للصيانة وجاز تملكه ومن يلزم من غير
من عليه ذلك فاعلموا من غير من عليه كالعين وكمليك من عليه لانه مال قابل للتمليك
ولهذا يجوز الشراء به لنا انه عليك ما لا يقدر على تسليمه بخلاف العين وبخلاف تملكه فمن عليه
لانه في قبضه او اسقاط لا يقضى التسليم وبخلاف الحوالة لانه تملك ما لا يقدر في ضمن
التسليم على القبض وكمن شئ لا يثبت قصدا ويثبت ضمنا ولهذا اذا اراد المحيل اخذ من المحال

له اخذ منه كذا في الجامع الكبير للقاضي خان وفي الفقيه لو وهبت مالها على زوجها من ابنته
 تصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه يجوز ان يسقط على قبضه وتسليم حاصلها
 لقيام الاب مقام الابن ثم القبض السابق انما يقوم مقام القبض الا اذا اومع للقبض
 دون المالك وهذا اذا اشترى الا بقاء اخذه المشهد على انه اخذ ليرده يحتاج الى قبض جديد وغير
 المشهد لا يحتاج عندهما خلافا لابي يوسف بناء على ان الاشهاد ليس بلازم عنده ولا يجوز
 شرائه غير نعتد التسليم ويكون القدرة على التسليم شرط اقال بعض اصحابنا لا يجوز بيع الرهن
 والمستاجر والاصح انه موقوف على اجارة المهرن والمستاجر والمهرن يملك البعض دون المستاجر
 ينفذ بانفساخ الاجارة بمعنى المدة او قبله ولورد بالعيب بعد الاجارة يعود الاجارة والرهن
 كما اذا تم الرهن ثم تخلل وقبل يعود ويلزم الوالي ان يسعرا على الذي عام الغلاما حكر ان يسعرا
 دفعا لضرب العامة لنا قوله عليه الصلوة والسلام المسعر هو الله وبعد ما يظهر في الفاليز
 بعض بيع الكل وتجزؤ في الفاليز اي البستان بعض الثمار والبيوع الكل الى الوجود وما سيجد
 والظاهر فوق الارض والمستقر فيها نحو القل والجذر تبع للظاهر وقد افق بعض المشايخ يجوز
 هذا البيع استحسانا للعامل الناس فيه وتمسكا بما روى عن محمد بن جوير بن بيع الورد على الاشجار
 في الكل مطلقا وهو يخرج على سبيل التعاقب والتلاحق ودرق الثوت نظيره وقال بعضهم المصير
 الى هذا الطريق عند تحقق الضرورة ويمكن في البانجان والبطيخ ان يبيع والاصول حتى يكون ما يحدث
 في ملك المشتري له وهذا الكلام ظاهر الاستقامة او يبيع الموجود منها ومن باقى الثمار يبيع الثمن
 ثم يبيع المشتري ان ينفع بما يحدث وفي هذا الكلام شئ من الضعف وكان في قولهم وجه اخر
 اضعف من هذا لم اذكره وفي الخانية يجوز بيع نحو الشليم اذا علم حصول اصله في الارض وبطلان
 الرقبة بروية البعض عند ابي يوسف ومحمد وعليه الفتوى وعند ابي حنيفة لا يسقط الابروية الكل

وجاز بيع المبيع قبل ان يقبض في غير الطعام فاعلم ان بيع المبيع غير البايع كالا قراض والنصف
 عليه والهبة منه والوصية له على الاصح فيكون ذلك الغير نائباً له في القبض ثم يكون فأنضا
 نفسه ولو وهبه البايع فقبله انتقض البيع لان قبضه لا ينوب عن قبض المشتري فيجعل
 الهبة مجازا عن الاقالة وكبيع المهر والميراث وبذل الخلع قبل القبض كذا في النزين ثم القبض ان يلغى
 المبيع او يقول البايع خليت بينك وبين المبيع وهو مفرز فارغ عن الشغل بحق الغير بالكلية
 حاضرا بحيث يمكن من اخذك بلا مانع والتولية ليست بقبض في الدار عند ابي يوسف خلافا
 لمحمد والفتوى على قوله كذا في الاجناس في غير الطعام بالطعام لان مقتضى الشر المالك ومقتضى
 الملك اطلاق النصف لان هذا الاصل ترك في الطعام لقوله عم من اتباع طعاما فلا يبيعه
 حتى يستوفيه اقول في هذا التقدير نظر فان الحديث انما يدل على النهى عن بيع الطعام المشتري قبل
 القبض بلا اشتراط مفا بلنه بالطعام ولنا ما روى انه عليه الصلوة والسلام نهى عن بيع الفرد
 وهو البيع الذي فيه خطر انفساخه بهلاك المبيع ولا اختصاص بهذا المعنى بالمطعم بل يعم
 سائر المنقول وعند يجوز في الفرض الاجل كما يجوز ذلك في الدين اجل الاجل المضروب
 عند الاقراض وبعد كما يجوز في الدين لانه نوع دين فلان مطالبة قبل الاجل قلنا الفرض
 المادة والتأجيل فيها ليس بلازم لانها تبرع ولزوم الكف عن المطالبة الى مدة بناقص موضوع
 لتبرع ولكونه تبرعا لا يصح الاقراض الا من اهل التبرع ولو اوصى بان يقرض من حاله فلان الف
 درهم الى سنة يلزم ان يقرضوه من ثلث ماله ولا يطالبوه قبل المدة بمنزلة الوصية بالخبرة
 لبايع الثمار ان يستثنى اوطالة معلومة وادريا يعنى اذا باع ثمر على شجر او بعد الجذاذ او
 مستثنى منه اوطالة معلومة يجوز البيع والاستثناء وهو ظاهر الرواية عن ابي حنيفة ^{استثناء} كاستثناء
 اشجار معلومة وكالبيع بالمجازفة بعد الاشارة اذ للستثنى معلوم بالعبارة والمبيع بالاشارة بعد

لا تضر جملة الفدر وفي رواية الحسن وهو قول الطحاوي لا يجوز اعتبار جملة الفدر والخذ
مذكور في الهداية د وما كان العرف على بيعه في السوق على ظهر الدابة ونقله الى منزل المشتري
نحو الخطب والغنم والنبين يجبر على النقل شرط اولاً وفي غيره ان لم يشترط لا يجبر وإن شرط فسد
البيع لانه ليس من زعم انها ليست يعيب فعلم بعد القبض انها عيب له ان يرد ها ويجوز
بيع بناءه واشجاره في ارض غيره اذ لم يشترط تركها ولا يجوز بيع الكرم والكرى اذ لم يكن بمال ولا يؤخذ
معين اشترى فمار الكروم والاشجار وهي عليها يتم تسليمها بالتخلية وان كانت منفصلة بملك الباع
كالمشاع بخلاف المبة ولا يدخل طرف المبيع في البيع بلا ذكره نماب مشتري ما يتسارع اليه الفضا
فحشي الباع فساده يبيعه وينصدق بالزيادة ان باع بها والنقصان موضوع عن المشتري
ان باعه به اشترى حنطة لم يرها ولم يقبضها حتى باعها الباع من غيره وسلمها اليه وانفقها
انفسخ البيع وعليه رد الثمن على الاول ولو كان عبداً فمات عند المشتري ما للمشتري الاول ان يشاء
امضاد وان شاء نقض عقده واسترد ما دفع وبعد لجل الثمن من وقت تسليم المبيع ولو بعد
سنتين وعالب العصر من الدراهم والدنانير يراعى في بيع بعضه بيع بعضه النقصان كذا في شرح
الطحاوي وهو الاصح ولفظ الفدوري انه في حكم العروض ما اول بحكم نصاب الزكاة مع الجوز
بالغزل يجوز على وجه الاعتبار وقيل الاصح ان لا يصح وقيل يجوز كيف ما كان والديساج بالآدم
يجوز بثبوت الوزن لا يدس بغزل قطن ثياب قطن يداسيد وكذا غزل كل جنس ثياب اذا
كانت لا تؤزن تلك الثياب والاول رواية طهیر الدين المرغيناني والثاني رواية الكرخي عن
ابي يوسف وفي جمع النفاذ يقر بجوز كيف ما كان الا ما يوزن وينقص وبيع الدقيق بالخميم
يجوز لان الدقيق فيه صار مستهلكا ببيع العنب بالدبس ينبغي ان يجوز كيف ما كان لتغيبه بالناس
بدليل ان العصير من ذوات امثال والدبس من ذوات القيم اللبن والحليب جنس واحد

كذلك انواع الصابون ويدخل الولد الرضيع في بيع الام فيما يتعلق بمنفعة لبن الام بالولد
كالشاة والبقر والناقة والرمكة دون العظيمة ونحو ذلك الا ان قيل لا يدخل بلا ذكر كيف كان
وقد مر نظائر هذا في اختلاف الاخرين في قوله وفي شراء الفحل لو اطلقها البيت ببيع نصف
الذرع مشاعاً من غير شريكه قبل ان يدركه لا يجوز الا برضا صاحبه وكذا الشجر زرع
في الارض المشترية فاشترى احد في الارض والذرع جاز وفي الذرع وحده لا يجوز زرع
بين ثلاثة باع احدهم نصيبه من احدهم لم يجز ولو باع منهما جاز اشترى بمطخة قنبلة
يقطينها بجوز وما يحدث بعد من البطاطخ فعلى ملكه لان بالشرا ملك اصلها وهو الغنم
وللبايع ان يامر به بالقلع الا اذا استاجر للمشتري رضه او ائثال فاستاذن له في الترك
وقال له متى رجعت عن هذا الاذن ما ذوناله في تركه هذا اليفطين او الثمار او الثمار
او الزرع الى الوقت المذكور باذن جديد في المستقبل وقد مر نظيره في مسألة الغاليز في باب
مال الذرح ولا يجوز شراء ثور خر في الاستيناس الصبي وتلفه ولا يضمن مثله وقيل
يجوز ويضمن اذ في القيمة التي شرطت لجواز البيع فلس ولا يجوز بيع الهوام كالحية والغارة والورث
والضب والسحفات والتفند وكل ما لا ينفع به ولا يجلبك وبيع غير السمك من دواب البحر
ان لم يكن له ثمن كالضفدع واسرطان وحمل الماء وقيل يجوز حيا لامينا واحسن اطلاق الجوز
ويظهر بعض البعض مذرة لقيمة لها فسد البيع في الكل وكذا فساد البطيخ بخلاف التوت
في الحبوب لانه لا يضاف اليه العقد وقد مر في باب كل واحد انه يوجب خيار العيب
الا لفساد والرد بخيار الروية لا يسقط بالامساك بعد اظهر اعدم الرضا ما لم يتصرف
وبذوق المذوق لئلا يلا روية يسقط الخيار وابق الغلام من قوته المشتري في القرية
البايع عيب دون ابا قباقي البهيمه وقيل عيب فيها كما في خلع الرسن عن راسها وقيل ليس

في الغلام ايضا ما لم يخفف عند البائع عن المشتري ولو كان للدار كيف شارع في الطريق
او طلة شارع فامر الفاضل برفعه بخصوصه اهله لم ير الدار مشتريها لانه ليس من
حقوقها الواجبة ولو كان لها باب في الطريق الاعظم وباب في سكة غير نافذة واقام اهله
بينه انهم اعادوا البائع هذا الطريق فامر الفاضل بسكه يجبر المشتري ان يشاء رده وان
شاء رجع بنفسه ان ذلك الطريق والخير هنا بخلاف ساير العيوب وقد مر نظيره وتحقيقه
في مسألة شرا العبد على انه كاتب المذكورة في مسألة المصراة في باب الشافع رحم الله
حائونا فوجد على بابه مكتوبا انه وقف على مسجد كذا لا يرد له لانه علامة لا يبتنى عليها الاحكام
وبيع حلال الدم موقوف ان قتل بطل في الاصح ولا يجوز بيع الفرس الغاير الذي يغير ولا
يؤخذ الا بالحيلة وجدت في الضيعة المشتراة قطعة وقف قيد بطل البيع في الكل والاصح
جوازه في الملك بخلاف الجمع بين المسجد والملك فانه يبطل في الكل اذا كان مسجدا خاصة
وان كان للعامة لم يبطل في الملك شرطا في البيع ان يحيل البائع انسانا على المشتري بالثمن
لم يجز العقد ولو شرطا ان يحيل المشتري البائع بالثمن على غيره جاز استحسانا كما اشتراط
الكفيل بالثمن قال بيع عبد له من فلان على ان الثمن على العبد لفلان قيل جاز وهو خلاف
ظاهر الرواية قال بعثك هذا على الف وعلى ان تقرضني عشرة جاز ولا يصير شرطا في البيع
اشترى بشرط ان يكفل فلانا بالدرك فهو كالبيع بشرط ان يعطى المشتري بالثمن رهنا معيننا
او بنفسه كفيلا حاضرا فانه يصح ولو شرط رهنا مجهول فسد الا اذا اتفقا على تعيين
الرهن في المجلس او نقد الثمن ولو شرط رهن كبري جاز وان لم يعين ولو شرط تسليم
المبيع في بلدة اخرى بلا ذكر اجل فسد البيع ويجوز التحجير بعد انقضاء البيع ولو بعد ايام وكذا
التأجيل ولو باع ثوبا على ان يوزن بامثال فوجد هاما مثقالين سلمت الزيادة للمشتري بغير شيء

كما في المذروع وظهور من اشتراؤه على انه خفي فلا ليس بعيب وعكسه عيب والعنقبي
ولا يجوز بيع شجرة بشرط الطلع ويجوز بشرط القطع وقيل يشترط بيان موضع القطع
كذا في منية المفتي وفي موضع اخر منه ان اشتراؤه للطلع يؤخره وله الطلع بعروقها الا الى ما يأتى
اليه العروق بل على العادة الا اذا شرط البائع القطع عن وجه الارض او يكون في الطلع من
اصلا مضره للبائع من شق او اهدام حائطه فيقطع من وجه الارض وان قلع او قطع
ثم نبتت شجرة اخرى فهي للبائع الا اذا قطع من اعلى الشجرة فمانت عنها يكون للمشتري ولو
اشتراها مع قرارها على الارض لا يجبر فلعها ولو قلع له ان يفرس مكانها اخرى وقد مر
الكلام في الاطلاق في مسألة شرا النخل في باب اختلاف الاخرين اشتريا ارضا ذات اشجار على
ان لاحدهما الارض والاخر الاشجار جاز ويجوز بيع احد فرعى شجرة اذا بين موضع القطع والاخر
فيه بيع التمر بالتمركيلا او وزنا جاز لانه يكال ووزن وكذا كل ما يكال ويوزن ويجوز استيفاء
الطعام الفرص من غير عادة الكيل والوزن بخلاف شرا الطعام اعادة البيع من المشتري بطل
حق الحبس واعادة الرهن من الراهن لا يبطل الرهن اشترى قربة ولم يستثن المغابرو المساجد
فسد ولو استثنى ولم يبين الحد ودقيل يحذر وقيل لا ولا يسترد اجرة الدال بالاستحقاق
المبيع ويرده بالعيب باع الابا والوصى ثم بلغ الصبي رجع الحقوق اليهما اشترى الاب مال
ابنه لا يبرأ عن الثمن حتى ينصب الفاضل وكذا من الصغير ليقتضيه من الاب ثم بعد القبض
بامر الفاضل بالرد على الاب اشترى الوصى لاحد اليتيمين من الاخر لم يجبر وكذا الوارث لهما
فتبايعا باذن الاباذن الابن شهر لهما بيع الاب عليه وفيما دونه لا ولو ترك الدال للنساء
عنه صاحب دكان بعد عرضها عليه فذهب به صاحب الدكان يضمن الدال مال البائع
حدث عيب بالمبيع قيل التسليم وانكره المشتري قيمتها بانه يريد نقص البيع نادما قبضه

وتصرفه لا يكون رضا بالعيب ولكن الا حوط ان يقول له لا اعلم لي بذلك وانا لا ارد عليك
والسوس عيب في الحنطة دون الرداءة وكذا الكسر والفش عيب في انا الفضة دون الرداءة
والصهوبة في الشعر عيب في الجارية دون سواد الوجه والفتح والسمط وهو الشيب قبل وقته
عيب اشترى امرء فوجده مخلوق الحية له الرد النكاح في الذكر والانثى عدة الجارية عن طلاق
رجعي عيب دون بابت عدم الختان عيب في الغلام الكبير للمسلم اشترى بزر البطيخ فزرع فاذا
هو بزر الفشل يرد على البائع مثل ذلك واخذ ثمنه وجد الثمن زيو فافعال المشتري نفقه
فان مرج رده على له الرد ان لم يرج استحسن انا ويرجع بنقصان عيب الارض بعد الوقف
ولا يرد كما بعد اعناق العبد ضمن الغاصب لما لك بعد البيع والنسليم ثم رده عليه بعيب فله
ان يرد ويسترد القيمة لا ترد المرأة بقولها في وجع الفرس اشترى على ان يركبه وورما حادثا
فاذا هو قديم ليس له الرد وشرب لبنها ويبيعها وجرصوها بعد علم عيبها رضا به دون الامر
بالارضاع والخبر والطبخ وغسل الثوب وله بعض الاحارة دون الرهن يعلم العيب بعدهم الرد
على البائع ويسوغ للبائع ان لا ياخذ المبيع مع علمه بعيبه حتى يقضي الفاضلي عليه ليمكنه
الرد على بايعه اشترى بخلاف كل ثمره ثم وجد به عيبا لم يرد له وان احترق الثمرة رد اشترى كوما
مع غلاته لا يمكنه الرد بالعيب الا في ساعة ظهور العيب به ولو علم بعيب الارض بعد الزرع
رجع بنقصان العيب وكذا بعد صبغ الثوب اشترى ثوبا بخمسة وهو يساوي عشرة فوجده
عيبا ينقصه خمسة رجع بدرهمين ونصف لانه فات نصف المبيع اشترى خبز وظهر
سعره اقل من المهود يرجع بالباقي وكذا اكل ما ظهر سعره اشترى سمنا ذبا فاكله ثم اقر
البائع بموت الفارة فيه رجع بنقصان العيب عندهما وبه يفتى كثرة الملح في التخم خارج عن العادة
عيب خاصم المشتري البائع في عيب ثم تراء الخصومة اياما ثم خاصم فقال البائع لمسكت

في هذه المدّة فقال لا نظر هل يزول هذا العيب ام فله الرد استهلا لا المشتري كسب المبيع بعد علم العيب
لا يمنع الرد بخلاف استهلا لا بولد المبيع ازدياد المرض الذي كان اصله عند البائع بلا علم المشتري
لا يمنع الرد واقوال المشتري بان المبيع للبائع لا يمنع الرجوع بالثمن على البائع عند الاستحقاق اذا
اختلف الشبايعان في بيع الرواية منفردة او مع الماء وفي بيع المربلة منفردة او مع الارض يحكم الثمن
عند الغارض اشترى خلا في خابية فافرح في جرة فوجدها فارة ميتة فالقول للبائع انها كانت
في الجرة دون الخابية لانه منكر للعيب بايع بارضن قلم البينة على انه كان وقفها صحيحا ابطال
الفاضلي بيع قال للمشتري مات المبيع في يد البائع قبل القبض وقبل نقد الثمن وقال البائع ما في يدك
فالقول للمشتري سلم المفتح اي المشتري وقال خليت بينك وبين المبيع الذي في الدار فوسلهم
وان لم يقل خليت لا يكون تسليما الاستخدام واللبس والركوب في المرة الثانية اختيار واسقاط
الخيار والنقيل والتطير الى الفرج بشهوة مسقط له مطلقا والنظر من خارج الزجاج لا يسقط
خيار الروية زاد البائع في الثمن بعد ما ذبح الشاة المشتراة جازت وبعد ما ماتت لا وبعد ما
خاط الثوب بقيصا او جعل الجديد سيف جارت وبعد ما طخت الحنطة المشتراة لا ولا يجوز
بيع التبين قبل الكدس شري ما بهجرة من الاتون لا يجوز وينقلب بيع الحمل فاسدا باخير التسليم
الى ثلاثة ايام شري نصف حائط بارضنه جاز وبلاارضنه لا الا من الشريك اشترى صدفة
فيها لؤلؤة فبى له اصطاد سمكة في بطنها فبى للمشتري وكذا السمكة في بطنها قال للمشتري
للبيع استاجر على من يحمل المبيع المنزل فاستلجروا فدفع اليه صار مسلما الى المشتري
ويكون هلاكه على المشتري ويتم الاقالة بالنعاطي والنقابض بالتسليم من الجانبين
وما وجد المشتري في المبيع من المال المكثور بمنزلة اللفظة اذ لم يدعه البائع قوله بعث ما
في هذا المكان من الثياب والذئاع او نحو ذلك بيع صحيح في البيت والصندوق والجواريق

ونحو ذلك دون القرية والضبعة ونحو ذلك يسر الجهاالة في الاول وفحشها في الثاني الا يعلم
المشتري ما في الثاني فيصح ايضا الشراء من جلس على الطريق يبيع ويشترى وفي قعود ضرر
على الناس لضيق الطريق اعانة له على الاثم والعدوان اذ لم يجد مشتريا ما جلس وهذا هو
المخار والفتوى على جواز شراثة على انها ذات لبن بمنزلة شرا عبد على انه كاتب يبيع احد
شريكى الشجرة نصيبه من الاشجار بخير ارض بلا اذن شريكه جاز اذ كان بلغ الاشجار
او ان القطع او لا فالبيع فاسد وهكذا الذرع ولو اذرك قبل الفسخ انقلب جاز او عند صحة
البيع يجب على المشتري القطع قال لا خلك في يدى ارض خربة في موضع كذا لا يساوى شيئا
فبعها منى ستة دراهم فباعها ولم يعرف وكانت تساوى اكثر من ذلك جاز البيع اشترى
فلنسوة على حشوها قطن فاذا هو صدف جاز البيع ورجع بانقصان لان تغير
لا يفسد البيع والذرع قبل ان ينبت وبعد ما ينبت وصار له قيمة لا يدخل في بيع الاخر
وفي دخوله بعد البنات قبل ان يصير له قيمة اخلافاً والفصب مثل الذرع اشترت
ضبعة لولدها من مال ما وقع الشراء الام ويكون الضبعة للولد الهبة وقبضها قبض عنه
رجل وضع جذوعا على حائط جازه او حفرة سر دابحت دارة بانه قبايع جازه دارة فاشترى
طلب لرفع والازالة الا ان يشترط وقت البيع فح لم يكن له ذلك المراهق اذ باع او ابتاع
بدعوى انه بالغ لم ينفذ الى مجوره بعده ويصح تسليم دار فيها مناعة اذ اذن للمشتري
بقبض المناء لانه يصير ودعة في يد المشتري فيزول يد البائع من الدار والبستان الذى
في الدار يدخل في بيعها مطلقا والخارج منها المنفعة باب اليها ان كان اصغر منها يدخل والا فلا
وضم مستقرى الخلل على رأس دن الخلل وتركه في دار البائع قبض هو الخمار فصار كذا البائع
اعاد منه الدن والدار جميعا وكذا اذا قال البائع البركك في غدارك فكال والمشتري حاضر.

مشتري دفع مكان الثمن الدراهم دنانير غلطا في الكيس فوقف عليه البائع فضاعت
من يده وهو منوجه الى المشتري ليردها الاشئ عليه لكونه امينا فيها لاخذ بادن المالك
ولو دفع الثمن مع زيادة غلطا فالبيع امين في حق الزيادة فالمرسالم الزيادة الى المشتري
فالكل بينهما ما لا اشتراك عزل الزيادة او لا فالهلك عليهما بقدر حصصهما والباقي لهما
طريق شركتهما قال بعت منك هذا السفلى جاز البيع ووسطح السفلى لصاحب السفلى والمشتري
حق الفدر عليه فيترك بناءه على حاله لان العلوا سم للسقف الثاني ووسطح السفلى سفلى
للسقف الاول اذ اراد ان يبيع عشرة دراهم صحاح باثنى عشر درهما مكسورة ثم يقبض
صاحب المكسورة من صاحب الصحاح عشرة دراهم ويبرئ عن درهمين اذ انكر المشتري
شرا لامة فمادام البائع على خصومته ولم يغرم على تركه الخصومة ولم يرخص يمين المشتري
لا يحل له وطها ولن اراد النورع ان يسال عند الشرع عن حل الامنعة وحرمتها عند غلبة
الحرام باعتبار الزمان او المكان او باعتبار كليهما جميعا فيعرف احوال الامنعة بالسؤال
وهو حسن واما عند غلبة الحلال فلا يسال لان العمل بالظاهر واجب ما لم يوجد العارض
اذا وهب رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه فقبيل فعلية ان يرد راس المال لان قبول
هذه الهبة بمنزلة الاقالة وبيع المبيع من البائع قبل القبض ليس بيع ولا اقالة وهبة منه
اقالة المأمور بى التراب من المنزلة الى الخارج اذ باعه جاز الامر والثلث له ولو طلب عشرة
دراهم قرضا باثنى عشر فباع المستقرض من المقرض ثوبا بعشرة فقد فباعه من المستقرض
باثنى عشر نسبية جاز وان تقدم الشرط بينهما لانها بيعان خاليان عن الشرط دللت السئلة
على ان بيع الوفاء اذ لم يكن الوفاء شروطا في البيع يصح قال البائع عند المساومة بعت بعشرة وقا
الاخر اشتريت بتسعة فبثقا بضا ومضيا على ذلك كان بيعا بتسعة لانه ينظر الى الغرما

كلاما فيحكم بذلك وهذا يدل على انه اذا قال احدهما اشتريت بتسعة ثم قال الاخر بعت
بعشرة وتقا بضا ومضيا على ذلك كان بيعا بعشرة كذا في نوازل الفقيه وفي عيونه اذا
كان في يد المشتري حين ساومه فذهب به فهو بالعشرة وان كان في يد البائع ودفعه الى
المشتري فذهب به فبالسبعة لان في الاول قرينة تدل على رضى المشتري بالعشرة وفي
الثاني دلالة رضا البائع بالسبعة قال صاحب الوقعات هذا هو معنى الثفا بضا المذكور
في النوازل وفي الوقعات ابى العباس الناطق رجل قال بكم هذا الثوب فقال صاحبه بعشرة فاعذ
وذهب وسكت لزمه بعشرة لانه رضى بها ولو قال لا اريد بعشرة فذهب ثم جاء ولما
وذهب به وهلك في يده فهو بعشرة لانه رضى بها وهذا ايضا نظائر في الاجارة والمشتري
الاسير من دار الحرب اعطاه الدراهم الذيوف والسنوقه والعروض المغشوشة لانه طريق
التخلص فكيف ما يستطاع التخلص فله ان يفصل وعن هذا قالوا اذا اضطر المولى اعطاه
جعل العوان فله ان يعطى الذيوف والسنوقه وينقص الوزن ويجوز بيع ما انبت في رضه
بسقيه وبسعيه وليس لاحد اخذ بلا اذنه بمنزلة سملك اخذ والقباه في الماد فباع
حيث يجوز بيعه ولا يجوز بيع ما انبت بنفسه وللناس اخذ بلا اذنه لما روى عن مجاهد
عن ابن عباس عن النبي عم انه قال الناس شركاء في الثلاث الماء والكلاء والنار وثمانه حرام
قال بعثته على ان احط من ثمنه كذا جاز البيع بما وراء المخطوط ولو قال على ان اهب لك منه
كذا لا يجوز البيع ولو قال على ان حطت او وهبت جاز البيع بما وراء المخطوط لان الهبة قبل
الوجود انما يكون حط المشتري الى سنة فتمنع البائع حتى مضت فالاجل السنة المستقبل
عند ابى حنيفة ولو قال الى رمضان فدخل رمضان كان حالا في قولهم جميعا اجتمع المشتري
والمبيع في منزل البائع فقال البائع للمشتري حليت بينه وبينك فابى المشتري ان يقبضه كان

قابضا ورجله الضيعة وامنعها من حقوق الضيعة دون حقوق الدار حتى يدخل في بيع الضيعة
بحقوقها دون بيع الدار لانها من عمارة الضيعة وصلاتها وخراب الدار وفسادها اعتق المشتري
ما في بطنها قبل قبضها فولدت بعد العتق يوم ثم ما تافعل المشتري حصته الولد من الثمن لانه ما
قابضا للولد بالاعتاق والوكيل بالبيع اذا دفع اليه المبيع فدفعه الى المشتري قبل قبض الثمن لم
يضمن وان قال الامر لا تدفع اليه حتى يقبض الثمن لانه له ولاية التسليم لرجوع الحقوق عليه
ولو وضعه عند متوسطة ليوفيه المشتري ثمنه فقبض المتوسط بعض الثمن وسلم للبائع
الى المشتري يرد فان تعذر اذنه ضمن المتوسط قيمته للبائع لانه ليس له ولاية التسليم وليس
للبائع مطالبة ببقية الثمن ليس عليه وظهور حتى في يد المشتري انما بعد عيبا اذا اصاب
لوقتها في يد البائع والاعلم انها فولدت من سبب اخر فكانت حتى اخرى غير تلك الحكمي حكما
وفي هذه المسئلة تنبيه على الاحتمال في الفرق بين العيب القديم والحادث لديه وصعوبته
في بعض المواضع واصله امعان النظر في اتحاد السبب ومغايرته والبياض العايد في العين بعد
الانجلاء غير الاول وعود العيب واصابته ابتداء بعد الشراء قبل القبض بعيد من القديم ويرد به
والامر بالشراء لا يكون امرا بالقبض على سوم الشراء حتى لو هلك للقبوض على سوم الشراء في يد الوكيل
يضمن للبائع ولا يرجع بما ضمن على الموكل الا ان يكون اذنه له بالقبض على سوم الشراء المشتري
حيوانا بركيته ودم بقول البائع انه حدث بضرب وليس بقديم ثم ظهر انه لا يفسد البيع بهذا
الشرط ليس له ان يرد لانه رضى به بالاعتزال من نفسه دون تعذر من البائع ولا يلزم ضم
بدل النافع الى الرقبة في البيان في المراجعة فلوراجع على ثمنه بعد ما زاد عليه على ثمنه جاز امر
تليذ ان بيع السلعة وسلم ثمنها الى فلان فغاب وباع التليذ وامسك الثمن حتى هلك عند
لا يضمن لان الاسناد لا يضييق على التليذ الاداء عادة فلا يصير بناخير الاداء ضمانا بعث

لرجل شيئا يبيعه ويدفع ثمنه الى فلان فاخر الامر ادعى المأمور دفع الثمن الى فلان فلا
ينكر لا يضمن المأمور مطلقا المأمور مطلقا عند ابى حنيفة رحم وعندهما رحمهما الله يضمن
ان كان بايعا باجره على مسئلة الاخر لم يترك لان البيع كان امانة عنده فكذلك البذل وكان
مضمونا عندها فكذلك البذل ولا ضمان على فلان لانه لا يصدق المأمور في ضمن فلا اشتراك
شيئا ففالت كنت رسولا عن زوجي اليك فاشتريت له على وجه الرسالة ولا ثمن لك على انك
البائع الرسالة فالقول قد لها وعليه البيعة لانها تترك وجوب الثمن عليها وهو يدعيه واعتبار
التسليم بعد تمام العقد بالايحاب والقبول لا قبل تمامه وقطع المبيع جدا واخرجه من القمار
على الاشجار والاصول في الارض والقبول عليها على المشتري وفي البيع مكايلا او موازنة او عدا على
البائع وفي خيار الروية في المغيب اكثر من الثمن فان كان النقصان نصف القيمة يرجع بنصف
الثمن وان كان ربعها فربعه وعلى هذا اذا باضت دجاجة قدر ما يساوي درهمها ولم ينق
عليها شيئا لا يجوز ان يبيعها مرابحة وهذا يخالف ما مرنا ولعل الفرقان هذا البعض
المبيع لا منافعه وخصه البهمة اذا لم ينقصها لا يمنع الرد بالعيب اشتري جارية تركبه وهو
يعلم انها لا تحسن التركية ولكن لا يعلم ان هذا عيب في الجارية التركية عند التجار فعلم بعد
القبض انه عيب ان كان هذا عيبا بينا لا يخفى على الناس كالعور لم يكن له ان يرد لانه رضى بالعيب
وان لم يكن كذلك فله الرد لانه لم يرض بالعيب قال صاحب الوقعات ويعلم من هاتين المسائلين
سواء كثيرة وفي موضع اخر من الوقعات اشتري جارية هندية فاذا هي لا تحسن الهندية ولا تكلم
بيانا عن اهل البصرة عيبا فله الرد والافلا بخلاف الجارية التركية التي لا تعرف التركية
فان ذلك عيب عند اهل البصرة لا محالة وقول الطالب للمديون اعط كل شهر عشرة ليس
بناجيل فله ان يأخذ بجميع الدين في الحال ولا شيء على المشتري بعد تقاسم البيع بعد نقصان

وزن للبيع بالحفاف في يده رجل اراد ان يشتري اوراقا لتوت على ان يقطعها شيئا فشيئا ينبغي
ان يشتريها مع اصلها وشجرها فياخذ الاوراق ثم يبيع الشجر من البائع حتى لا يفسد البيع
اشتري شجرة للنجف فقطعها فوجدها لا يصلح الا للخطب يرجع بنقصان العيب والغلبة التي
يقوم مقام القبض ان يكون بحيث لو مديدة لئاله من غير حركة اليه واما نحو الفرس فتسليم
في محوطة معلق بابها بحيث يمكن للمشتري اخذه بلا عون احد تسليم رجل عنده بضاعة انسانا
امر ببيعها فباعها وعجل الثمن من ماله الى صاحبها على ان يصرف ثمنها الى نفسه اذا قبضه فافترس
المشتري وتوى ما عليه كان للبائع ان يسترد من صاحب البضاعة ما اعطاه اذ اذم المشتري
ورد المبيع الى البائع ولم يقبل الا لانه استعمله لا يكون استعماله دليلا على القبول ولا يفسخ البيع
اذا وجد المتبرع في شر الكفن عيبا فيه لا يرد ولا يرجع بالنقصان وكذا جاعل الارض مسجدا
على قول من يقول بعوده الى ملك الوقف بعد الخراب ودليله في الوقعات قال برئت اليك من كل
عيب بعين الجارية او سيدها فاذا هي عوراء او مقطوعة اليد لا يبرالان هذا عيب بالبدن وبها
اذا ظهر انها مقطوعة الاصبع او في عينها شيء من البياض باع خبا في بيته فاذا اخرجه من الباب
منعذريه فخذ البائع بتسليمه خارج البيت ولو سمع اهل المجلس قبول المشتري وقال البائع
لم اسمعه لا يصدق قضاء وان لم يكن في اذنه وقولان الظاهر يكذب ولو لم يسمعه احد
لا ينعقد البيع والاقالة بمنزلة البيع في كون الايجاب والقبول ركنا اما قول الام فعال وهو
الشعاع والقبول لا ينعقد البيع بمجرد قول النقص ودلالة كقبول البعض القبض
من الثمن حين رده البائع بتسليم اهله ونحو ذلك عند كون المبيع مقبولا وشر المفقود
اذا كان الغاصب مقرا وله بينة يفيد الملك حتى لو حلف المشتري عند الغاصب انه لم يسترد
منه لا يثبت رجل باع عقارا وبعض قاربه او ابنه او زوجته حاضر يعلم به وتفاضا

وتصرف المشتري زمانا ثم ان الحاضر عند البيع ادعى على المشتري انه ملكه ولم يكن للبائع وقت
 البيع اتفاق الناخرين من مشايخ سمرقند انه لا يصح هذا الدعوى وجعلوا سكوت رضا
 كايضا بالاقرار قطعا لا طماع الفاسدة وسد الباب للليس وافق مشايخ بلخ انه يصح
 ودعوى الرجل شيئا بعد استيائه لا تقص لان الاستياء اقرار بان لا يملكه ولدت
 المشتراة شرافا عند المشتري من غيره فانت يضمن قيمتها ويرد الولد لان رد قيمتها
 بمنزلة رد عينها والبراء عن قيمة المقصوب والمقبوض عن سرم الشراء والمقبوض ببيع فاسد
 قبل الحلال ليس ببراء والبراء عن عينه ابراء مغنية بجاز البيع ولا يرد رضاه بعينها وكذا
 اذا ظهر انها لم تكن معينة لظهور ما اشتراه مع العيب غير معيوب وبطل شر البذر في بطن
 البطيخ لتعذر التسليم بلا ضرر وجاز بيع الكرش في الشاة المذبوحة ببيع الدرة في الدجاجة
 المذبوحة لعدم التعذر المذكور وعلى البائع اخراجه لانه من التسليم كما في بيع الخنطة في سبيلها
 وبيع الدابة في البيت وهي لا تخرج من بابها ولا يجوز بيع الفطن المخلوج بغير المخلوج ولا بيع الدقيق
 المتحول الامثالا بمثل اعنق مشتراه شرافا سدا فاجازه البائع عتق على البائع ولا شيء على المشتري
 ولا يجوز استقراض الدقيق بالوزن لانه كيلي ولا يجوز بيع الخل العصر الامثالا اذا ظهر بعض المشتري
 فاسد بحيث لا ينفع به يفسد البيع كبيع الحمر والعبد صفقة تخو فساد جوزة وبهينة
 وبطيخة من الجملة وكذا بيع صبة بلا استثناء المقبرة والمسجد وبلا علم الجدد وبعد الاستاء
 وقد مر نظائر هذه المسائل باع مناعا وزينا من ثلاثة نفر يزعم انه ثلثون من كل نفر عشرة
 امنا فوجد ناقصا فان شاؤا اخذوا كل واحد منهم بالحصة من الثمن وان شاؤا تركوا ولو
 باعد منهم على الترتيب واحد بعد واحد يكون النقصان على الاخر ويكون له الخيار والتسخير
 في اخير منعار في كل البلاد فيرجع المشتري بحصة النقصان للعلوم بعد الشر من الثمن غريبا

كان او من البلدة وفي اللحم انما يكون منعارا فابصلاحهم على ذلك فيرجع من كان من اهل البلدة
 دون الغريب ذبح شاة مسرفة على الموت بعد ما اشتراها ثم وجد بها عيبا لا يرجع بالنقصان
 وفي الشر الخبيات في الارض من الحوايج النابتة في البساتين تفاصيل طويلة في الواقع والخلاف
 ان يبطل الخيار لجلب نحو الشاة اشتري جارية على انه بالخيار فرد غيرها وقال هي التي اشتريتها
 فالقول قوله وللبيع ان يملكها ويطاها لان المشتري لما رد ها فقد رضى بمليك البائع ايها
 بذلك الثمن وعلى هذا القياس الفصار اذا رد ثوبا خروكذا الاسكاف والغنوى على ان مشتري
 الارض المسنطرة يتبرص او يرفع الامر الى القاضي حتى يفسخ بينهما عند العجز عن التسليم وان
 علم المشتري ذلك وقت الشر في ظاهر الرواية لانه انما اشتري رجلا ان يميز المسنطرة فيفقد
 البائع على التسليم فاذا لم يميز لم يقدر فيكون له الفسخ وكذا الحكم في الارض المدفوعة الى المزارع
 والارض المرهونة كذا في الوقفات وفي موضع اخر منه انه اذا بيعت دار مسنطرة بغير ان المسنطرة
 فله بعض البيع ولا يعود بعد التفتن كذا ذكره الطحاوي وفي ظاهر الرواية لا ينتقض البيع بنقصه
 فيتم البيع بعد تمام مدة الاجارة بعض المسنطرة لا وعن ابي يوسف انه ليس له النقص ولكن
 للمشتري نقضه بخيار العيب اذا لم يعلم وقت البيع وله الصبر والتبرص ويتبرص البتة اذا كان
 عالما به ويستوى فيه الاجارة الحالية والمضافة بان يقول اجرتك دارى هذه شهر شوال وهما في
 رمضان ثم باعه من اخرها البيع موقوف على اجارة المسنطرة فلو دخل شوال له ان يسكن الدار لان
 العقد ينعقد وان كان لا يجب عليه التسليم ما لم ينجح ذلك الوقت رد المشتري المبيع بفساد
 البيع والغاصب المغضوب الى المالك ولم يضعه عنده بحيث يناله يد المالك ثم حمله الى منزله
 بتجدد الغصب فيضمن بالغصب الثاني وذكر في كثير من الكتب انه يجوز في الصحيح المشتري للمغضوب
 الموزون ان يكتفي بوزن البائع بمحضرة بعد البيع وعلى هذا الكيل خلاف ما دل عليه ظاهره في

عليه الصلوة والسلام عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان صاع البايع وصاع للمشتري
وقدم مثله وعدم التيقن في الحمار عيب وظهور صنعة غير صنعة بلد مسماة عيب وامتداد
طهر الجارية الماشية كل مرة عيب وظهور مضمرة عيب ظهر عيب الكرم المشتري مع الثمن بعد اكل
المشتري منه له ان يرد الكرم ولو رجع بنقصان العيب القديم ثم زال العيب الحادث عند المشتري
يرد للعيب مع قيمة النقصان وقبل لا مطلقا وقبل ان يرد ان كان بدل النقصان قائما وظهور
العيب بعد ما بل الجمل او الا برسيم يرجع بالنقصان صريح عن عيب ثم عيب اخر قديم ايضا
يرد مع بدل الصالح اذا غتر بقول البايع لمن يبايع عينه او ورثه جعله من الضرب يزول العشرة
ايام فظهر انه قديم ولم يزل لا يرد وقد مر مثله وتزوية في عيب غير بين عند اكثر الناس لا يسقط
حق الرد ويرد بظهور باق عند بايع بايعه ولا يرد للمشتري من جدي رابا روية ولا بالعيب زاد
بالنقل قيمة ونقص بل يرد في موضع العقد ويسقط خيار الشرط بتجديد السيف بالمبرد دون
انجر وفي انفجار قرحه او جدي كان عند البايع يرد لان انفجاره ليس بعيب حادث استعمال الدابة
اياما بعد ظهور العيب يسقط حق الرد دون استعمال العبد لكون التسامح عرفا فيه دونها وقد
بما لا يجري فيها الضئيلة وما لا يكون فيه دليل الرضا ولو قال البايع اطبخ البرصه فان ظهر بها عيب
اقبل او رد الثمن لا يرد وبعد الطبخ الا برضا بل يرجع بنقصان العيب ويرد الجارية بعد استقلالها
ويطبخ الغلة رد للعيب بقضاء او بغير قضاء او تقايلا ثم ظهر البايع بعيب حدث عند المشتري
فله رد قايض ثور ببقرة حامل فولدت عند المشتري فرد الثور عيب يرجع بقيمة البقرة قال ازرع
هذا البذر فان لم ينبت فانا ضامن لهذا البذر فلم ينبت ضمن النقصان لا غير قال لا تخف عن هذه
نجرجه فان مات الفرس منها فانا ضامن ومات منها الاشئ عليه والمشتري ان يرد على البايع
بالعين الفاحش وللبايع ان يسترد به قال القاضي خان وبه يفتى وجواب ظاهر الرواية انه

لا يرد ولا يسترد به وقال القاضي بديع وبه يفتى وقال وللشريك فسخ قسمة الارض بغين
فاحش عند بعض المشايخ وقال بعضهم ان غدا المشتري البايع فله ان يسترد وان غدا البايع
او الدال المشتري فله ان يرد المشتري فيلق الا برسيم خارج البلد ممن لم يكن عالما بسعر
البلد بغين فاحش فللبايع ان يرجع على المشتري بالفيلق وكذا المشتري اشترى طعاما في
حفرة ثم علم مقداره فله الخيار وهو خيار الكمية اشترى جارية بهذه الدراهم التي في الخاية
جاز وله خيار الكمية بخلاف الصرة لان ما في الصرة بمسرا منها بخلاف ما في الخاية قال صاحب
منية الفقهاء اسناد صاحب الفينة فعرق بهذا ان الحفنة اذا لم تكن في الحفرة بل كانت في موضع
يمكن الوقف عليها وحرزها بوجه من الوجوه فلا خيار له الا ان يكون تحنها دكان عظيم وظهور
الصغار تحت صبرة الجوز عيب والبيع في البحار ليس بعيب ولو ستر بالخديعة والاسفندنج
وكي استبرأ المشتراة في يد الوكيل ويرجع المشتري على البايع بقيمة نحو البناء والفرس يوم الاستحقال
ولا يرجع بشئ في نحو عمارة الخربة بالاصلاح بالنسوية والحفرو الكرى وتجهيز سقف الدار
وسطحها ولهذين النوعين تفاصيل مذكورة في الغنية وكذا الزيادة المانعة عن الرد بالعيوب وغير
المانعة ايضا تفاصيل في طلب ثم وكل شئ دخل في البيع ثعبا لا ذكره لاحصة له من الثمن فلا
يرجع المشتري على البايع ولا على المستحق بشئ لاجله ولكن يخير المشتري عند الاستحقاق قبل
في الاشجار في بيع الارض يسقط حصنها من الثمن عند الاستحقاق بها بعد القبض ولا روية في
البناء عند وينبغي ان يكون على هذا التفصيل واما بناء الدار فيدخل في البيع تسمية لا بنوع الشمول
الدار له والعروة اقام الحاج البينة على الملك المطلق فقصي له وقد كان اشتراه ذواليد من
زيد ثم اقرانه ملك المستحق لا يرجع على زيد لان باقاره ثبين ان الفضا لم يكن قضاء حقيقه
فلا يرجع زيدا اشترى جاريه من عمرو وكان عمر واشترىها من بكر فطلب زيد ثمنها من عمرو

وقال ظهري انك بعينها وهي حرة ولم يصدقه عمرو ثم اقامت الجارية بينة على زيدان بكر اعنقها
وهو يملكها وقضى القاضي بذلك فله ان يرجع بالثمن على عمرو وان كان عنقها ثابتا قبل ذلك باقراره
لان العنق الثابت بالبينة غير الثابت باقراره لان الولاء فيه لبكر واكسابها السابقة على الوارث
لها ولا كذلك في العنق الثابت باقراره فبين ان موجب الاقرار قد يتغير بالبينة وموجب البينة
يتغير بالاقرار فان الجدل المثبت بالبينة يسقط بالاقرار مرة رد بالعياب والاقالة وكان يجوز
البيع ولغز مكان الحياذ الزوف فلم يشترى ان يطلب الحياذ من البائع تفاديا لبيع البقرة وهي
بعد في يد المشتري يحلها او ياكل لبنا فللبائع ان يطلب منه مثل اللبن ولو هلك في يد المشتري
بطلت الاقالة ولا يسقط ضمان اللبن **كتاب الصرف** **ص** صرف وبيع باجماع عقدا صرف
اي بيع طوق من ذهب او حل سيف منه مثالا وبيع اي بيع جارية او نصف سيف مثالا بذهب او فضة
باجتماع وصفة واحدة بلا تفصيل الثمن وبدل الصرف والحل تخلص من البيع بلا ضرر بخلاف
خلافه فانه يكون بمنزلة بيع جذع من سقف نسبة اي مؤجلا كلاهما مفرد اللفظ مشي المعنى
فالفساد لا يفسد الاطلاق باعتبار اللفظ والتثنية باعتبار المعنى وقد مر مرارا بيان سرية الفساد
وعدمها ولا يلزم على قولنا تفريق الصفقة قبل التمام لانه انما كان ممنوعا لاستلزامه تملك ملك
الغير بغير رضاه نحو ان العبد احد المبيعين صفقة وورد الاخر ونظير هذا موت احد الماعز
حيث بقي البيع في الباقي محصة من الثمن ولو تفقد قبل حصصة الحلي من الثمن صح في الكل اتفاقا
وان صرح بانه ثمن المبيع دون بدل الصرف او لم ينوشنا نظيره قيام احدى سجدتي السهو مقام
السجدة الصلوية المتروكة ناسيا كذا في النهاية وقيام الحج المطلق مقام حج الفرض عند عدم التمتع
بالنفل ولو تفقد بعض بدل الصرف دون بعض في العقد لم يحدث الشركة ايفاقا ولو يسر
الفساد لكونه طاريا لا موجود في صلب العقد ولم يضره تفريق الصفقة لجية من قبل الشرع

في نقالة النعمان

باشترط القبض بمنزلة موت احد العبدین وافلس القرض اذا افلس كسد في جميع البلدان
كما في زيادة والنقصان بالغلاء والرخص كذا في المبسوط وعن ابی يوسف رحم وجوب القيمة
من الدراهم يوم وقع البيع في الرخص كذا في المنقذ فامثل لا القيمة يعطا ويرد تأكيد ومعناه
ويرد العين ان كانت قائمة لا القيمة من الدراهم يوم قبضها في قولها كذا في المختلف وفي المعنى
يوم القبض عند ابی يوسف ويوم الكساد عند محمد واعل ما اخذ قوله ويوم غصب العين عند
الثاني وحالة الفقد لدى الشيباني له ان القرض عارة والا يلزم بيع الدراهم بمثلها نسبية
وموجب العارية رد العين حقيقته او حكمها يرد مثلها لهما ان موجب الفرض الرد كما قبض وقد
تعد رقيب رد قيمتها بمنزلة انقطاع المتاع بعد الاستقراض وان يكن درهم غش ما كسب يطل
به البيع الذي به عقد اي وان كان الذي كسد درهما مغشوشا ولا يعد مغشوشا الا بغلبة الغش
بان يكون بحيث لو اذيب لاحترقت فضته ولم يتخلص منها شيء او كان المتخلص منها اقل من المتخلص
من الخاس وكذا الاعتبار في غلبة الفضة والتساوي ان لا يتخلص منها شيء لاحترق كل منهما
او يتخلص كل منهما عن الاخر على السواء ويجوز بيع المغشوش بجنسه متفاضلا متقابضا ولو كان
بحيث يحترق الفضة ولا يتخلص منها شيء من الخاس لا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا لا اتحاد
الجنس جزا وكلا ويجوز بالحال بشرط ان يزيد على ما في المغشوش من الفضة نحو بيع الزيت
بالزيتون واما المتساوي ففضة في البيع حتى لا ينقص به لانه لكونه ثمن في الذمة ومغشوش
في الصرف وقد مر ذكره وفي كتاب الزكاة في رواية وفي اخرى فضة فيها وقيل يجب في نصاب ذلك
درهمان ونصف ولو بلغ ما فيه من الفضة نصابا باعتبار التخلص قبل بلوغه اياه باعتبار
القيمة وجبت فيه الزكاة وتفسير الكساد ان لا يروج في بلد العاقدین عنده وعند ابی يوسف
وفي جميع البلاد عند محمد كذا في العيون ولو رخص ولم يكسر لا يبطل البيع اتفاقا فبطل اليه بما وقع عليه

باشترط

تعقد بذلك العيار الذي كان وقت البيع كذا في الفوائد الظهيرية يبطل مجزوم جزاء للشرط به
 أي سبب الكساد به أي بذلك الدرهم المعشوش لأن الثمنية له بعارض الاصطلاح فإذا كسد
 عاد إلى أصله ولم يبق ثمنه فبقى البيع بلا ثمن وقالوا إن الكساد عرض على الأعيان دون الذم وإنما
 لم يتمكن من تسليم الثمن لكساده وجب قيمته يوم العقد عند أبي يوسف اعتبارا بالنقص
 ويوم ترك التعامل به عند محمد لأن الثمن من رد المسمى إلى قيمته طاريا لانقطاع وجه العقد
 أن لا يوجد في السوق وإن وجد عند الصيارفة وفي البيوت وفي الواقعات رجل تزوج امرأة على ألف
 درهم من الدرهم التي هي نقد البلد فكسدت وصارت النقود غير ها كان على الزوج قيمة تلك الدرهم
 بوجب فسادده وفي باب النكاح لا يوجب فسادده وفيه رجل اشترى شيئا بدرهم هي نقد البلد
 فلم يقبض حتى تغيرت بحيث لا يزوج اليوم في السوق فسد البيع لأنه هلك الثمن ولو كانت بحيث
 تزوج ولكن انتقضت قيمتها لا يفسد البيع وليس له أن ذلك فان انقطع ذلك فغلبه قيمته في أخرى
 يوم انقطعت من الذهب أو من الفضة هو الخنار ونظيره إذا اشترى بالفلس ثم كسد قبل
 القبض فسد الشر ولو رخصت لا إلى هذا كلامه وفي موضع آخر من الواقعات إذا سلم البيع العرض
 ولم يقبض الدرهم حتى صارت لا تنفق في جميع البلدان فسد البيع لأنه هلك الثمن ولو كانت تنفق
 فيما سوى بلد العقد لم يفسد البيع لأنه ليس بهلك ولكن تعيب فان شاء البائع أخذ مثل النقد
 الذي وقع عليه البيع وإن شاء أخذ قيمته دنانير أو خلط في الدرهم الإمامة بمنسها من دراهم
 نفسه بحيث لا يميز البتة كذا في المصنف وعبارة المختلف وهي قوله إذا أخذ دراهم غيره وخلطها
 بدراهم نفسه تدل على أنه يعم الغصب المراد خلط المثل استهلاكه وليس فيها لها اشتراك من كل
 وجه موجب للضمان لأن الاستهلاك لا ينحصر على الأعدام كما خلط أذابة وخلط المايعين وكما خلط
 بخلاف الجنس نحو البر والشعير فان متعسر التمييز بمنزلة النعذر كذا في شرح المجمع وفيه أن هذا الخلط

يخرج عن كونه مثليا لا كما لا يختلط فانه يحدث به الاشتراك اتفاقا وقال إن شاء صاحب المثل
 ضمن الخاط نظر إلى كونه استهلاكا من وجده وإن شاء شاركه نظر إلى قيام عين حقه فيحل
 تناول لكل فيها من مقدار حقه قبل اختيار الضمان لكون القيمة فيه بمعنى الأقار كذا في شرح المجمع
 ولا يبر الخاط بالبراء عن الضمان حتى لو هلك بعد بيعه يضمن نصيبا لم يبرى وعند الأجل
 الانتفاع به قبل ذلك الضمان أو يبرى بالبراء وإنما أوردته هنا وإن موضعها كتاب الوديعه وقد اشترى إليه
 ثم وله مناسبة لكتاب العصب لأن الدرهم في يد الوكيل بالصرف أمانة كذا في المصنف قال الضعيف
 لأجله إلى تقدير الوكيل إذا خيار الشراء يحصل الصرف على مذهبهما فأملا وقد مر ذكر شيئا
 من جنس هذه المسئلة في الوقف قوله ومسجد ما لا يعود ملكا البيت والمشتري عينا بالامر لورضى
 والشركاء بشر ذلك العين بقا حاش العيب الغائب به جنس المنفعة نحو قطع الرجلين ولما يقبض
 أي وجده العيب ورضى به والحال أنه لم يقبضه جاز الرضا منه من الوكيل على الوكيل كما في العيب اليسير
 لا كما في الرضا بعد القبض في أصله المهرود فاسمع واعقل في اعتبار إطلاق الأمر وقد مر في كتاب
 البيوع في قوله وللوكيل بيع ما وكل به البيت وسيات في كتاب الوكالة في قوله ومن يوكّل بشر الأمانة
 البيت وكان مورد المسئلة هناك وإيرادها هنا وقع باعتبار إيرادها في المأخذ في هذا الكتاب على وجه
 التفرع لا بأس بالصالح عن العيب بأن زاد أي بدل الصالح على قيمة العيب كثيرا وهو من جنس الثمن
 أي قدوما لا يغبان الناس فيه كالقليل أما عدم التيقن بالفضل أو عدم دخوله تحت القدر والوزن
 وكلاهما لجنس لأن بدل الصالح يقابل بالجزء الغائب ولا يربو بينهما وعندهما يقابل بحصة العيب
 من الثمن وعلى هذا الخلاف الصالح على أكثر من قيمة ما تلفه الغاصب لوذا بعد الصرف أي بعد عقد
 فيه أي في الصرف درهما أو بعد بيع العبد خمر أو دما أي الزيادة بناويل الفضل لأن من يملك النسخ
 الأقوى يملك الإفساد الأدنى بالطريق الأولى وقالوا إن في صحيح الزيادة إبطا لما فلا تنفع والدرهم

الزائد في العقد بمنزلة الشرط الزائد في افساد البيع بجامع ان كلامهما افضل حال عن العوض
يستحق بعقد المعاوضة وفيه نفع لاحد من اهل الاستحقاق والربوا قد يكون اسم النفس الفضل
والمراد به العقد الذي فيه الفضل المذكور في قوله تعالى وحرر الربوا فانها نزلت ببيان الفرق بين
عقد البيع وعقد الربوا ردا على المستون بينهما وهذا كله من التحقيق وبعد تتبع باب الربوا والصرف
ينبغي ان لا يفتي بشبهة لبعض عوام الفقهاء فضلا عن بقاء زعم حرمة الفضل لاختلاف وحل
الب في التعاقدين ولا ينبغي ان يغيروا بقول الفقهاء حرمة الفضل لان معناه حرمة العقد
بسبب الفضل الحرام وانما الركبوا هذه المسألة اعتمادا على التزام حرمة الفضل حرمة العقد فان
ما ينسب اليه الحرام حرام ولا يقول صاحب الخلاصة لو باع درهما بدرهما اكبر وزنا وقطعة
لحم اكثرونا فهو حب صاحب الفضل الاخر يجوز في الاول دون الثاني لانه هبة مشاع
يحتل النصف في الثاني دون الاول لان كلامه في جواز الهبة وعدم جوازها باعتبار وقوع الشركة
دون جوازه فان البراء عن الفضل القائم غير جائز حقا للشرع وهذا حكم الربوا وما الرافض
للفقهاء في حق حصول الثوب دون الاصل الذي وقع على الاصل كذا قال الغزالي وقد مر هذا الكلام
في كتاب البيوع في باب الشافع في قوله لتقوم الربوا البيت **م حس** وللمشتري اي احد العاقدان الصرف
اختار اشباع من جن في الصرف لم يجعل الفيز المشتري اي على بدل الصرف الذي من قبل العاقد
الاخر كان له اختيار فسخ العقد وتركه مطالبة الجاني للبائع فلا يفارقه اي المشتري البائع
حتى يستوفي القيمة من الجاني لئلا يبطل الصرف واما مفارقه الجاني فلا تضرم ولا يستبدل
القيمة بشئ اخر قبل القبض حقيقة فليعلم ان الثواب الاول المشتري انه يرجع على البائع والمطلوب
الاخر عند كون الجاني والمطلوب الثاني مطلقا لعدم التسليم حقيقة وكون المطالبة قائمة كما في الحوالة
ببدل الصرف ولا تسليم البيع سقط عن البائع فخرج المبيع عن ضمانه ودخل في ضمان المشتري

هذا من ضمن خمسة اشياء

بمنزلة اساق للمشتري في نصف درهمي الفلوس ربع ونصفه ربع فساد لم يبيع اي في قوله
اعطى الفلوس بنصف درهمي والربع بنصفه فساد في النصف المقابل بالربع دون النصف المقابل
بالفلوس وعندهما يشيع الفساد في النصفين هكذا ذكر في المختلف في هذا الباب وفي الهداية يجوز
البيع في الفلوس وبطل فيما بقي عندهما بمنزلة تكرار لفظ الاعطاء فان تكراره على يدل على تكرار العقد
الحاصل بالنعاطي بعد وعي قاياس قول ابي حنيفة رحم بطل في الكل وهذا اسناد الحكم اليه بطريق
الذابة وجعل ابي يوسف مع محمد رحمهما في المختلف بطريق الرواية وجعل ابي يوسف مع ابي حنيفة
فالرواية اولى بجواز ان يترك كل صله لتكثرة فالحقنا البيت بهذا الباب دون باب ابي حنيفة رحم
ولو بشرى فأكهة بدرهم فليس يجوز كالاقفال فم كالاقل من الدراهم نحو الدانق والغير اطمنه
وهو اصح خصوص في ديارنا ودليل محمد عدم التعارف وانما اورد في كتاب الصرف لانه شبهه
مبادلة الدرهم الفلوس المجعولة من الاثمان وهكذا وافلس القرص اذا افلس كسد لوط
بعد الصرف شيئا وهو قد نفى التساوي صح والعقد فسد شيئا من احد البدلين بحاشا للاخر
نفى التساوي اشارة الى العلة ولا يصح الخط عند الثاني لان في تصحيحه ابطاله وضع ذاو الذي
الشيا في اي الخط والعقد لانه ان تعذر الاحتاق بالاصل يمكن جعله هبة مبداء بمنزلة اساقا
جميع البدل وقد مر الكلام في جانب الزيادة في قوله لو زاد بعد الصرف فيه درهما البيت ز تصرفا
اي عقدا عقد الصرف على بدلين وعيناها فاستقرضا فاديا فان هذا يجوز فاديا او استقرضا
لكون كل من البدلين او احدهما غالبا المراد اذ غير المعين بسبب من الاسباب نحو الهلاك والاستحقاق
وارادة امسالة المعين وكونه غلبا وغير ذلك فاستبدل من قبل ان موليا اي يفترقا فان هذا يجوز
ولو لم يكن المعين قبل القبض ينقض الصرف النعنين النفود في عقود المعاوضات وفسوخها بالنعنين
عنده وعند الشافع كما في غير المعاوضات من الذبوعات والشركات والمضاريات والنصوب حيث يبطل

لذي يفتقر كل واحد بمذهب

مطلب جواب امام زعفر

كذلك اذا استحق ما قد اعطيا

الوكالة المقيدة بالعين والدين باستهلاكها واسقاطها ولو هلك بعد البيع قبل التسليم يفسخ
 البيع ولا يبقى الوكيل مطالبا بتسليم مثله كذا في الحفائق ولا يرد الغاصب مثل الدرهم المفقود
 حال قيامه بل يرد عينها ولا يرجع الوهاب في مثل الدرهم الموهوبة بل يرد عينها وكان في غير النقود
 مطلقا ولا نأبئنا حكم العقد في العين فلا يثبت في غيره لنا ان شرط التعيين مخالف
 للمقتضى العقد لان قضية العقد في جانب الثمن وجوده ووجوبه في الذمة وفي التعيين بطلا
 ذلك فاما معنى تعيينه الا ببيان جنسه ووضعه وقدره وفي المقيدة اشترى ناد فضة بدرهم
 وليس معه الا قليل درهم كفيه ان يقدم ما عنده ثم يستقرض منه ثم ينقد ثم يستقرض ثم يثم
 الى ان يتم الثمن وهكذا يفعل في السلم وفي فدية الصلوة والصوم عن الموصى يدفع نصف صاع
 ملكا او قرضا الى فقير فيسئو به منه ثم يدفعه الى ثم يسئو به وثم يثم الى ان يتم حساب
 الفدية ولو كان استقرضه يدفع اخر الامر الى المقرض وفي الوقعات لان اعتبار العدد في
 المساكين انما عرف في كفارة اليمين فلم يعتبر في غيرها كما في صدقة الفطر وفيه رجل دفع
 الى اخر عشرة دراهم يشتري له بها ثوبا قد سماه فانفق المدفوع اليه الدرهم على نفسه واشترى
 له ثوبا من عنده يكون الثوب له دون الامر هو المختار لان الوكالة قد بطلت لانها تعلقت بالعشرة
 بعينه باصا في دينار بعشر من الدرهم يدفع الدينار ويجعل هذا اي العشر الذي هو بدل
 الصرف قصاصا ما عليه بطل من الدرهم العشر الثابت في ذمته قبل عقد الصرف لا كما اذا باع
 ثدينا ما عليه من الدرهم العشر استاء واذا وجب لمشتري الدينار على البائع عشرة دراهم
 بعد العقد فجعل العشر الذي هو بدل الصرف قصاصا بما وجب بعد العقد صح في اصح الروايتين
 دليله بطلان استبدال بدل الصرف قبل القبض قلنا هذا افسح للصرف الاول وعقد ثان
 في صرف العشرة بالعشرة بمنزلة البيع بالف ثم بالف وخمسائة فافسخ ثبت انقضاء وزفر

لا يقوز

لا يقول بالانقضاء فاذا اختلفا في بناء لا ابتدأ وان بيع شيئا بنصف درهم فلسا ولم
 يعبده ذكر الحريم يحرم كما في الدرهم والدرهمين على قول محمد وقد مر في باب مفايلات الامام الثاني
 له ان العقد انما يعلق بالفلس فلا بد من علم عددها وبذكر الدائق والدرهم لا يعلم لنا ان
 عدد الفلوس الموضوعه باذاه الدرهم والدائق باصلاح الناس معلوم عندهم فذكر الدائق والدرهم
 يعني عن ذكر عدد الفلوس وتبطل الفرقة قبل القبض قضاء من يعزم على يقضى قبل القبض
 قيمة الحلي قضاء من اي قاض من الفضاة ولعل النقييد به وقع نظرا الى ان الظاهر ان يكون التقويم
 عند الفاضل والا فالحال ايضا ثابت في صلاح الخصمين على القيمة يقضى بعد محلي من ذهب
 بقيمة من الدرهم باعتبار الصياغة تحرزا عن الروايات على اصلنا ان ضمان الغصب يوجب للمالك
 في المضمون وعند الشافع عليه قيمته من جنسه بالغة ما بلغت بناء على انه لا يوجب للمالك
 عند فلا يجزى الرواوية لزوانه صرف ونحن نسلم انه صرف بل بمنزلة استرداد العين فان
 القيمة انما سميت قيمة لقيامها بمقام العين وباطل تأجيل غرم لانه على امره مستهلك الدرهم
 بالفضاء او الاصلاح لكونه صرفا ووجب القبض في المجلس بمنزلة تأخير قبض عين المضمون
 عن المجلس **ل** ورد بعض بدل الصرف بان يوحى زيفا ففسح كل فاعلمن فسح كل لانه
 لا يجزى قلنا الانتقاض بالرد فينقد ربقدر المردود **كتاب** الشفعة هي تلك البقعة
 المشتراة بمثل الثمن الذي قام على المشتري وثبوته في البناء والاشجار والثمار وان حدث عند
 المشتري بركة العبيد والدواب ايضا على ما في البدنية انما هو بالبيع حتى يزول البيع بالانقضاء
 والانقضاء وللشفيع حظ حصته المنفصل من الثمن الا ان يضيع ولا يبقى للمشتري منه شيء الا ان
 ينفصل بفعل المشتري لان يكون المنفصل ثم احدثا في يد المشتري فانه لا يحط من الثمن ضاع
 الثمر او بقي الفصل نفسه او بفعل المشتري وانما يثبت الشفعة بسبب الشركة والجوار والشركة

مطلب احكام مالك

في نفس البيع اقدم منها في حقه نحو الشرب والطريق الخاص والشركة في البناء دون الارض
من قبيل الثاني كذا في الشيين وصاحب الدار المظلمة في السكة الغير النافذة جارا واتصال الطرف
المجذوع جوار ثم عند تسليم المظلم يجوز الطلب للموخر بشرط اشهاد عليه وقت علمه ولو قبل
التسليم المذكور كذا في التوفيق والوقعات ويجوز الفضاة للموخر لغيبة المظلم ولو حضر وطلب
قضى له بها ونقض الفضاة الاول ثم لو ترك بعد الفضاة له لا يعود حق الاول ولو لم يطلب للموخر
حتى حضر الغائب المظلم وسلم فليس له ان يطلب بعده كما مر كذا في الفنية ولو حضر الغائب المظلم
وقد اخذ الحاضر للموخر يطلب منه دون المشتري لانه من المشتري بمنزلة المشتري من البائع كذا
في الوقعات ولو اجتمع الشفعاء ينبغي لكل منهم ان يطلب كل الشفعة حتى لو طلب واحد نصيبه
فقد بطل حقه **م** اذ ان في فساد الشراء المشتري بعد القبض في الارض المشتراة شرافا
مثل المحبة والامهار والبيع فللشفيع الاخذ بالقيمة لانها هي الواجبة على المشتري للبائع الا ان
ياخذ بالبيع الثاني فانه ياخذ بالثمن لكون هذا البيع صحيحا بالبناء اي بسببه اذ به ينقطع
حق الاسترداد للبائع ويصير نظير الصحيح عنده وباسقاط البائع خياوه واما خيار المشتري
فلا يمنع الشفعة اتفاقا وكذا خيار العيب والروية ويهدم المشتري بناءه لانه لم يدخل في البيع
ولا يعود حق البائع في الاسترداد بالهدم لانه لحق الشفعيع فلا يؤدي الى بطلاله له ان الاسترداد
حق الشرع والبناء حق المشتري وهو حق الاحياء به وغنى الشرع وان المشتري بناءه بتسليط البائع
فلا يكون له نقضه فينقطع حق البائع في الاسترداد بخلاف الشفعيع فان حق الاخذ له لا الشرع
وهو لم يسقط المشتري على البناء فيكون له نقضه وقولها بناء على ان حق الاسترداد حق البائع فله
ان يسترد ويهدم البناء لكون حقه اقوى من حق الشفعيع حيث يحتاج حقه الى الفضاة والرضا
وبطل بالناخير واذا لم يطل لصعت الحفين بالبناء فالقول اولي اذ البناء واتخاذ المسجد

يبطل حق الفسخ فاحفظ واجهد بان يجعل على هيئة المسجد ولم يقل جعلتها مسجدا فيكون
رقبة الارض باقية على ملكه اما اذا قال ذلك وصلا وفيه بامر فانه يقطع حق البائع بالاتفاق
كذا في مبسوط شيخ الاسلام ويفهم من هذا ان لا يثبت للشفيع ايضا حق الشفعة ح يؤيده ما
ذكر في المختلف انه اخرجها عن ملكه على وجه التعرف كما في اعناق العبد وجه قوله فيه ان الله تعالى
لا يقبل الطاعة بالمعصية فصار بمنزلة ان وهب لغيره ولم يقبل ظننها وهي التي احدث طرفي مجذوعها
على حائط هذه الدار وطرفها الاخر على حائط المظالم من الجار او على الاسطوانة في السكة ومفجها
وهذه الدار التي مفجها اليس في هذه وكالكيف اذا اشترى الانسان دارا ما استحق ظننها ما لم
يقبل كل حق لكونها باعها هذه الدار من وجهه دون وجهه لكون قدرها بهذه الدار وبغيرها وهي ان
الى الاتفاق دون القرار وعلى تقدير الدخول ياخذها الشفعيع مع الدار وقد مرش من ذكر ما يدخل
وما لا يدخل الا بالذكر في البيوع في مقالات الامام الثاني في قوله وفي شر النخل لو اطلقها البيت وفي
فوائد البيوع ولا يجوز بيعه في علته مثاليه وصيته كذا في الفضول لوارث وجوز ابقية او اكثر
ويجب فيه الشفعة الاجنبى بمنزلة اجازة باقى الورثة حيث يجوز وان كان باقل وياخذ الشفعيع
بالثمن بالاتفاق واما اذا لم يجز باقى الورثة في صورة المحاباة فعندهما ان شاء المشتري اخذ تمام
القيمة وللشفيع الاخذ بذلك وان شاء ترك وللشفيع الاخذ بالقيمة لكون ذلك العقد تمليكاً بالقيمة
فساد المحاباة ولا يبطل حق الشفعيع يرد للمشتري وكذلك في الفصل الثاني في صورة المحاباة ياخذ
الشفيع بالقيمة في رواية عنهما وفي رواية لا ياخذ لان في الثمن محاباة والبيع ما قام على المشتري
بالقيمة وما شرها الشفعة الا ما قام على المشتري وهو اذا ما باعه لاجنبى بقيمة او باكثر
الوارث الشفعيع لم يستوجب لعدم جواز البيع من الوارث ابتداء فلا يجوز ان يبايعه بغيره الصنفعة
من الاجنبى الى الوارث لان الوصية للوارث باطلة بالحديث وفي البيع من الوارث شبهتها لانه

مطلب اثبات الامم الثاني

اشاره العين وشبهة الحرام حرام وقد مر في كتاب الكناح في قوله ولا يكون شفعة في بقعة البيت
 مخرج وجحة المنياع في فضل الثمن الحق من نقض الشفع فاعلم للنياع الحق كما ان قوله الحق عند
 عدم البينة اصلا لانها اكثر اثباتا وقد شرعت للاثبات وقال البينة الشفع ملزمة دون بينة
 المشتري حيث بترك الشفع اذا ترك ولا يترك المشتري اذا ترك وقد شرعت البينة للالزام ولا يصح
 تصديق البائع المشتري اذا كان بعد قبض الثمن الا في حق نفسه ولو تصادق المنياعان على ان
 البيع كان تلحمة لا يصح على الشفع الا ان يدل الحال عليه بان يكون التفاوت بين الثمن وقيمة البيع قسا
 فلا يكون فيه شفعة كذا في المحيط ذواليد خصم الشفع ان وهب اوباع هذا مشتريه وذهب
 والمشتري لو غاب فالموهور له اشترى دارا خصم الشفع في قبول البينة ذواليد اي الوهؤ
 له او المشتري الثاني هذا اي البيع وذهب اي غاب حتى لو صدق الشفع اخذ بالشفعة وان اكر
 فيقبل بينة عليه لانه يدعي رقبه الدار وهي يد الحاضر فلا يكون قضاء على الغائب ولكن يستوثق
 الفاضل بالثمن كذا لا نظر للغائب ويضع الثمن عند عدل وقال ان فيه ابطال حق الغائب قصدا
 بخير الشفع فان يأخذ بثمر الارض وقيمة البناء او الفرس مقلوعا من المشتري الذي يتوعد
 في الشر الصحيح او يترك الشفعة اذا كان البناء والفرس قائمين ولا يكلفه بالقلع لانه تصرف
 في الملك كما لو توو الموهور له في الارض الموهوبة حيث لا يكلفه الواهب بقلع البناء ويرجع في الارض
 لان يأخذ بالثمن والقيمة او ان يكلف الخصم والغريم وهو للمشتري قلع ذال قلع البناء والفرس
 نظر الى ان التصرف وقع في حق الغير من غير تسليط من جهة بمنزلة الراهن اذا باع في الرهون
 بخلاف الحبة فان التصرف فيه انما جعل تسليط من جهة من له الحق لواقعه بالثمن ما بناه
 او غرسه اي لواقعه مستحق ياخذ بالقيمة اي قيمة البناء والفرس من اعطاه اي من اخذ منه
 العفار من المشتري والبائع كما الثمن لانه غرة والشفيع بمنزلة المشتري منه وقال لا يرجع

بالقيمة

مطلب امام محمد عالم

بالقيمة لانه متملك على صاحب اليد جبراً من غير اختياره فلا يكون مغروراً من جهته بل مغرور
 من جهة نفسه **م** وليس للولد والوصي تسليم حق شفعة الصبي والوصي مثل الوكيل
 وهو قول لا كما اذا لانه لا يملك الاخذ فلا يملك التسليم بمنزلة الاجنبي كذا في الهداية وفي شرح
 الجمع وهو الصحيح فالصبي لاخذ بعد البلوغ كما اذا لم يكن له وفي سواء كان مولودا او حملا يولد لافل
 من ستة اشهر من البيع كذا في المحيط لان فيه ابطال حق الصبي والموكل كما في العفو عن القصاص
 والدية وقال ان في الاخذ بالشفعة مبادلة المال بالمال ويجري فيه خيار الرقبة والعيب فيكون
 بمنزلة الشر فليترك الشفعة نحو ترك الشر والفقوى على قولها كذا في الوقعات **ح** م للابح للنياع
 اي المشتري يفتق الرأ باليسير تسليم حق شفعة الصغير اي بالخل من القيمة بكثير لانه امتناع
 عن ادخاله في ملكه لا ازالة عن ملكه فلا يكون تبرعا بما لالصبي **س** م وصاحب العلو اذا نهاها
 اذا تهدم العلو قبل بيع السفل او بعد وقبل الاخذ بالشفعة لم يكن صاحب شفيعا في السفل فاعلم
 اذا بيع ولا يكون شفيع دار جارية بعت بجنسها انما شفيعها ذو السفل لا كلاهما وان تهدم السفل
 قبل البيع او بعد وقبل الاخذ بالشفعة لقيام الجواز بالارض في حق صاحب السفل والقوات يستحق
 به الشفعة في حق صاحب العلو في الفصاين الى ان يبنى وقال محمدان حق صاحب العلو قائم بخلاف
 السفل وله ان يرفع الى الفاضل لانه يبنى السفل فيبني عليه علوه وله ان يبنى السفل بنفسه وبني
 عليه العلو ويمنع صاحب عن الانقاع به حتى يعطيه حقه لانه ليس بمنشئ لا ضراره اليه
 احياء لحقه بمنزلة افكالك معير الرهن الرهن باء الدين بخلاف احد شرى كالحمام للمهدم
 فانه اذا بناه لا يرجع على شريكه بشئ لا مكان اقسام الساحة جبراً ورفهم من هذا ان ياتي الفاضل
 للاني يرجع على شريكه اذا كان ماؤه غير كاف لاطاحونين او لا يبيع مكان الطاحونين كذا في شرح
 الجمع وقد ذكرنا في فوايد كتاب التسمية بعض تفاصيل المسئلة نقلا من المنية وقوله اي قول الشفع

مطلب اختلاف الطرفين

مطلب اختلاف الاخيرين

خذ نصف الدار بالشفعة لا يقتضي تسليمًا للشاري في الكل بل حق الطلب في الكل باق كما في طلب الشفعة في نصف الدار لاكثرهما في الكل ولا تسليمها فيه لانه تصریح بالطلب فلا يثبت التسليم الذي منه دلالة وهو الاصح كذا في المحيط وقال محمد بن السكوت عن النصف تركه وتسليم وتسليم بعض ما لا يجزى تسليم لكل وبيع حق الشفعة من انسان ليس تسليم ولا بيع وقوله له عند قوله سلم حق الشفعة للمشتري سلمه لك تسليم استحسان لان اللام للتعليل لا للتفليك فكانه قال سلمه احتراماً لك كذا في المحيط لو ادعى شراء البناء او لا ثم اشتراه ارضه مفصلاً مفصلاً عن الدار في البيع والحق للشفيع في البناء ويدعى شفيعه اجماله وبرهنا فالمشتري يقضوله ولو وكيل للشفيع خصماً والمشتري قال للشفيع سلماً فالترك حتى يحلن الموكل لا الاخذ ثم الرد حين يتكل اجماله اي شراؤه جملة بصفقة واحدة وبرهنا ولم يورخه ان المشتري يدعى تفرق الصفقة والشفيع ينكر كما لو لم يبرهنا حيث يكون القول مع اليمين على عدم العلم لمحمد بن بينة الشفيع مثبتة الاستحقاق وحاصل الخلاف فيه فالترك اي ترك القضاء بالشفعة حتى بحضور وكيل الموكل اي الشفيع انه لم يسلمها صيانة للقضاء عن البطالان لا الاخذ اي لا اخذ الدار بالشفعة وتسليمها الى وكيل الشفيع ثم الرد اي رد الشفيع او وكيله الدار المشتري حين يحضر ويكمل الموكل وهو الشفيع عن اليمين وقال محمد بن الحنفية ثابت ظاهره فلا يؤخر لا يخرج **س م** لا يبطل الشفعة تاخير الطلب تاخير الطلب لاخذ الدار بالشفعة وان طال تاخير لكونه حقاً ثابتاً قوياً كسائر الحقوق وكالتاخير لعذر نحو الحبس والمرض بلا تيسر التوكيل من بعد اشهاد عليه اي على الطلب ومعناه قد وجب عليه اي على الشفيع ذلك الاشهاد وهو طلب التقدير وترك ذكر المواثبة اي المبادرة قبل فعل يدل على الاعراض اذا لا يناوله لفظ الاشهاد لانه ليس شرط فيه بل اظهر الطلب يكفي فيه لانه قد ينشأ محل الطلب بان يسمع عند

مطلب كذا واحد بذهب

البايع

البايع او المشتري او الدار فيشهد على انه ياخذ بالشفعة والغنوى على قوله ما في الهداية اعتبار بان الحق اذا استقر لا يسقط الا بالاسقاط ولو مضى مجلس حكم في رواية عنه وثلاثة ايام في اخرى وعقل عن طلب فعند يعقوب بطل اشارة الى انقضاء العذر المذكور كان ذلك دليل الاعراض فيبطل ولو مضى شهر ولم يطلب سقط عند الاخير فاحفظوا ما قد شرط فاحفظوا اشارة الى ان الغنوى على قوله على ما في النعمة وبسوط شيخ الاسلام والجامع الخاق وقول زفر كفوله ووجهه تضرر المشتري لعدم تمكنه من التصرف حذر نقص من جهة الشفيع بالتأخير مدة طويلة بلا عذر فقد رها بآداب في الاجال فان سلم لا يجوز باقل منه وبحيث من قال لا قضى بن حقيقه قريباً بالتأخير الى شهر وتغير احوال الناس في قصد الاضرار ثم لما كان لا الثلاثة منفقين على سقوط حق الطلب بالتأخير المذكور وكان فتوى اكثر العلماء على قولهم كما فعلنا عن الكتب المذكورة وكان قولهم موافقاً لقوله عليه الصلوة والسلام لا ضرر ولا ضرار حيث كانت الشفعة مشروعة استحساناً لدفع الشفيع عن نفسه الضرر لا الاضرار المشتري نذب لنا ان نميل الى قولهم ونقول فاذا تعارض الضرر ان تعذر العمل بالاستحسان فينزع العمل بالقياس وهو عدم جواز تملك ملك الغير جبراً ونفوذ تصرف المالك في ملكه واجمال هذا ما ذكر في الايضاح لو سلم الشفعة او به اي بالتسليم من الموكل اقر على الموكل وكيل ذاك اي في وكيل الشفيع عند قاض طرف الفعلين يعتبر اي كل من التسليم والاقرار وكان يعقوب بكل حال بكل حال اي عند قاض وغيره بلفظ وقد صح بكل حال في المال اي بعد زمانه الغايه ويبطل التسليم اصلاً عند الخاتم اي محمد وصحح الاقرار عند الحاكم الحاكم اي القاضي والاصل ما مر في باب ابى يوسف ومحمد اقوال انسان على من وكله البيت وليس للوالد والوصي البيت والوكيل ملحق بها عند محمد بن ليس للدينار الذي هو ثمن الدار حكم الدرهم الذي اخبر الشفيع بانه الثمن في تركه الشفعة فكر تفهم بذلك

مطلب امام زفر

الخبر فلا يبطل شفيعه كما في البر والشعير ولما ذكره على الصدهما فاقربا بالآخر كان مختارا وعند
 يبطل الا اذا كانت قيمة الدينار اقل لاتحاد جنسهما باعتبار الثنية وفي المحيط هذا يعني كون التسليم
 غير تسليم اذا كان التفاوت في الثمن ولو كان في البيع فقط كما اذا سمع انه بيع كل الدار بالف فسلم ثم علم
 انه بيع بعضها بطلت شفيعه لان الاعراض عما لا عيب فيه بالشركة اعراض عما فيه عيب بها
 وقال ولو كان بالعكس لا يبطل لان الاعراض عن العيب لا يكون اعراض عن السلامة عن العيب
 المذكورين وان نحوهما في مصرين اي في مكانين مباينين غير متلازمين وهذا هو الموافق
 للاصول ولما سبب التعليل وفيه صون التقيد من التفصيل والتعطيل بعباه اى صفقة
 واحدة يجوز اخذ واحد بالشفقة من ذينك البينين اى اخذ شفيع وسد لها واحد منهما كما اخذ
 شفيع احدهما مال شفيعه نظر الى التفريق الحكيم للصفقة باعتبار تفرق المكان فيكون اخذ
 احدهما تفريقا للتفريق ونحن ننظر الى اتحادهما حقيقة فيكون تفريق الجمع والمفرد واليدى
 حجة الجوار لشفقة تدفع بالانكار وهو قول الشافعي لكونها دليل الملك في الظاهر ولهذا قيل
 عن راي شينا في يد انسان ان يشهد له بالملك بناء على اليد لنا ان ظاهره يكفي للدفع لا للالزام
 لانه محتمل في الملك وغيره الا يرى انه لو انكر المشهود عليه حرته الشاهد لم يكن حجة الامل
 والاصل الاختلاف في مسألة الاستصحابات انه حجة ملزمة ام دافعة فلا بد من اقامة البينة
 على ان ما يدعى به الشفقة ملكه اذا انكر المشتري ذلك فان عجز المستخلف المشتري على عدم
 علمه بكونه استخلفا فعلى الغير ان يدعى انه يعلم انه غير مملوك للشفيع فيستخلف على
 الثبات كذا في فصول الاسترشاد وهذا بعد بيان العقار المشفوع وثبات الشرا باقرار المشتري
 لواقعة البينة عليه او ينكوله عن اليمين على السبب وهو ان يقول ما اشتريت على قول ابي يوسف
 او على حاصل وهو ان يقول ما استحق على هذه الشفقة على قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله

وان كان

وان كان دعوى الشفقة بالجواز والخصم من لا يراها يستخلف على السبب اتفاقا وكفى ذلك
 حضور المشتري ان كان بعد القبض والا فلا بد من احضار البائع ايضا كذا في النيين والامر كذلك
 لا كما ذكر في الكنز والجمع من ان الفاضل يسأل المدعى عليه عن ملك الشفيع او لا وبعد هذين
 الاثباتين يسأل الفاضل عن كيفية الاشهاد واحوال الطلب ثم يقضى بالشفقة للشفيع ان
 احضر الثمن عند محمد وهو اية عن ابي حنيفة مخافة النوى ولو قضى قبل الاحضار فلم يشتري جبر
 العفار يدفع اى الشفقة بالانكار من البائع او المشتري ان الذى يطلب به الشفقة ملكه لو اشتري
 الاب لابن الصغير دارا ما احتوى وما اخذ مال بشفقة لنفسه حال الصبا الصبا الا كما
 اذا بلغ بعد الاشترا واذا بلغ بعد اشترا الاب لنفسه لا ياخذ الابن بالشفقة اتفاقا له عدم
 تجوز اشترا الاب مال صغيره لنفسه قياسا على الوصى واستبعاد الكون الواحد بايها
 ومشتري او طالب او مطلوب اى قضية واحدة في حالة واحدة لنا انه بقرب قرابته وكمال ولايته
 صار بمنزلة شخصين وقامت عبارته مقام عبارتين بان يقول اشتريته له واخذت اى الشفقة
 ع وتثبت الشفقة في العقار في العقار اى فيما يقسم لدفع ضرر مؤنة المفاسمة بطلب المشتري
 لا فيما لا يقسم نحو البيز والحلم والرحى لا تنفاد ذلك فيه بشركة البقعة لا يشترط في حق البيع نحو
 الشرب والطريق لما قلنا لا الجوار لما قلنا ايضا لقوله عم لا شفقة الا لشريك لنا قوله عم
 الجار احق بسبقه اى بسبب قربه ولان علة الشفقة الاتصال بين المالكين لدفع ضرر الجار
 السوء ثم عندنا انما يستحق الجار الشفقة اذا لم يخرط طلب الاشهاد عن علمه الى تسليم الشريك
 وتسليمه قبل تسليم الشريك تسليم فليس له ان يطلب بعد تسليم الشريك والشفيع احق بالشفقة
 ولو كان المشتري ايضا شفيعا مساويا بطلب الشفقة في القرب والبعد وفي العقار شفقة وان
 ملك بخوص له عن دم عمدان سفك مثل المهر ويدل الخلع والعنف والاجرة لان هذه الاشياء مقنونة

مطلب امام الشافعي

في الشرع لنا ان قيمة الشيء ما يقوم مقام لاتحادهما في المقصود ولا اتحاد بين المال وبين هذه الاشياء فلا يكون قيمتهما في الحقيقة بل باعتبار ضرورة صيانة الدم عن المهدر وتظيم قدر البضع وحاجة الناس وما ثبت بالضرورة لا يبعدى عن موضعها فلا يكون منقومة في حق الشفعة ^{عقار} ولا استقاط المالية فلا يكون مالا وفي التجريد والمينة لا شفعة في الوقف ولا يجوز في شرح المجمع ولا شفعة في الاشجار ووجد ما والبناء ووجد ولا بالاشجار والبناء وهي على قدر سهام الشركاء دون رؤيتهم كالسب والغلة لانه من موافق الملك وحقوقه فيكثر بكثره ويقل بقلته بناء على قوله بالترجيح بكثر الدليل لنا ان علة الشفعة اتصال الملك بالقليل والكثير سواء وذلك حيث يستحق صاحب القليل الكل عند الانفراد ولا يستحقه عند في الكسب والغلة بناء على قولنا الترجيح بقوة دون كثرة وفي مينة المفتى ويقسم الطريق على عدد الرؤس لا بقدر مساحة الاملاك اذ لم يعلم قدر الانصباء وفي الشرب متى جهل قدر الانصباء يقسم على قدر الاملاك لا اعدادا والرؤس وتورث الشفعة ممن هلكا ممن هلكا اي بعد البيع قبل الطلبين او بعدهما قبل الفسخ كما بعد الفضا وكخيار الغصب مثل خيار الشرط فيقسم الشفعة بين الورثة بعد الرؤس الذكر والانثى فيه سواء لانها حق من حقوقه كالقصاص لانهما حق التملك ولا يثبته وهي لا تبقى بعد موته من له الولاية بخلاف موت المشتري حيث لا يبطل قبل الوارث او الفاضى وحط بعض ثمن البيع لا يوجب الحط عن الشفع قبل قبض الثمن وبعد كلك بناء على قوله ولا يجوز ان يزاد في الثمن وقد مر قلنا انما لا يلحق حط الكل باصل العقد لان احدا لا يصير مغبوا بالجميع الثمن وقد الحق حط البعض باصل العقد لدفع الغبن ولان النخاقة بالاصل يستلزم بفاء البيع بالثمن فيكون برامبدا والاخذ بالشفعة ان يوجد مشتري الدار عليه العهد ان يوجد اي من اين يوجد اي من البايع كان او من المشتري بناء على ان حقوق العقد ترجع الى المالك عند

ولا يفسخ

ولا يفسخ العقد الجارى بين البايع والمشتري بالاخذ من البايع لان الانفساخ يبطل حق الشفع وعندنا ترجع الى العاقد وينفسخ العقد فيكون متملكا على البايع كانه اشترى منها ولا نسلم انه يبطل حق الشفع لان الانفساخ وقع لحقه وقدم نظيره في قوله اذ انبى في فاسد الشراء البيت وللشفيع اخذ نصف المنزل من مشتر من باعين فاعقل من باعين كما في مستريين من بايع ولصد والفرق لزوم تفريق الصفقة على المشتري في الاول دون الثاني وقد يكون لصد للمشتريين سواد دون الاخر ولا اشرك هذا المعنى في البايعين ل وتثبت الشفعة في اقد وهب بمثل ما عوض وهو لم يجب بمثل ما عوض ان كان مثليا والا فقيمته وهو لم يجب اي العوض لم يثبت في عقد الهبة بالاشتراط كما في ثبوته بالاشتراط عند وجود الثغابض حتى اوقبض لصد هما دون الاخر لا يثبت الشفعة عندنا خلافا للزفر لكونهما معاوضه ابتداء عنه كذا في المحيط لا كاعطاء الموهوب للواهب شيئا بلا قرينة جعله عوضا عن الهبة فالتحالف في ان في التعويض بلا اشتراطه معاوضه او تبرعا من الجانبين ثم انه لو كان تبرعا من الجانبين لم يلزم الهبة والعوض بل كان ينبغي ان يرجع صاحب كل فيما اعطى بمنزلة عدم القرينة المذكورة ولو كان معارضة نحو البيع يجري فيه خيار الرؤية والعيب وليس كذلك فظهر انه لم يبق تبرعا ولم يبلغ من المعارضة حدا يجب فيه الشفعة فله منزلة بين المنزلتين اذ الشفع لم يرد فضل ما بنى الذي اتباع فحق الاخذ لا فحق الاخذ لانه كما ان ضرر المشتري مدفوع عنه بالشفعة يغرم البناء وعندنا للشفيع ان يامر المشتري بنقض بناءه ولاخذ لانه بنى فحل للغير حق الاخذ فله ولاية نقضه بمنزلة الغاصب اذ انبى في الارض المغصوبة وقرب من هذا قول ابي يوسف فيخير الشفع في ان ياتخذ البيت وقدم في بابيه والاجل الثابت في البيع للمشتري يثبت للشفيع في البيع اي البيع لان التاجيل فيه دون العين يثبت للشفيع لانه

مطلب قول امام مالك

انما يملك بمثل ما يملك به المشتري لنا ان الاصل في الثمن الحلول الناجيل انما يثبت بالشرط وهو
 في حق المشتري دون الشفيع لا يثبت الشفعة في الابار بل هي في الارضين والديار في الابار
 لعدم احتياها القسمة المؤدية الى المونة لا كالعقار وهذا موافق لقول الشافعي قلنا هي من
 العقار **وقد مر ذكر الحلية في دفع الشفعة في كتاب الزكاة في باب مقالات الامام الثاوي**
 في قوله والاحتيا الى الامتناع الشفعة البيت موافقا لما في الهداية وفي الجمع وكرو محمد الحلية
 في اسقاطها وفي شرحه لان ثبوتها لدفع الضرر فالحيلة في اسقاطها ابقاء للضرر وابطاء
 الحرار حرار كالحيلة في ابطالها بعد الثبوت بان يقول رضى ان ابيعها منك بما اخذت وقال
 نعم فانه يبطل به الشفعة بعد ثبوتها كذا في النهاية وقال لا يكره لانها امتناع عن ثبوت الحق
 وهو مشروع وقال شمس الانام لا باس بالحيلة لا بطلان حق الشفعة اذ كان قصده الدفع
 عن نفسه لان في اخذ داره بغير رضاه ضررا عليه واضرار الغير به ضمنى فلا يعتبر ثم ان
 حيلة العامة لدفع الشريك والجوار الخالية عن احتياط عهد الاستحقاق ان يباع لثمن غال
 من الدراهم ثم يدفع للثمن دنانير بقدر العقار فيكون صرفا بما في ذمته فاذا استحق العقار وثبت
 ان لا دين على المشتري لبطلان الصرف لا فترقا بلا قبض بدل الدنانير فيجب رد الدنانير لا غير واما
 في مسألة الثوب فيرد البائع ثمن الدار الذي جعل ثمن الثوب فيعود النفع على البائع ضررا في الواقع
 اذ قصد قبض الخياط الذي يلجأه على رجل بما تحته وقبضه ثم باع منه فلجأه بطلب بمنزلة
 المشتري بالله ما فعل الاول ضررا او فارا من الشفعة على وجه التلجئة فان حلف فلا شفعة
 له وان نكل كان له الشفعة واذا باع عشر ضيعه ثمن كثير وتسعة اعشرها ثمن قليل للشفيع
 ان يستحق المشتري بالله ما كان البيع الاول بيع التلجئة وليس له ان يستخلفه بالله ما اردت بذلك
 بطلان حق من الشفعة ولو خاف انه اذا اشترى السهم القليل ثمن كثير لا يبيع البائع ما يبيع

من ثمن قليل ينبغي ان يشتري السهم على خيار ثلثة ايام حتى يتمكن من الفسخ عند اداء البائع عن بيع
 ما يبيع من الثمن ولو خاف البائع انه اذا باع منه الباقي وثمن قليل فسخ المشتري السهم القليل ينبغي
 ان يبيع الباقي على خيار ثلثة ايام ثم يحيز ان الباعين معافان خاف كل ان لا يحيز صاحبها ينبغي ان يكل
 كل وكلا باجازه البيع بشرط ان يحيز ان اجاز صاحبها ولا يحيز ان يحيز صاحبها استلجرتوبا
 ليلبسه يوم ما يحيز من مائه جزء من دار بعينها ثم باع المشتري بقية الدار من الاجراء ثمن شاء
 لا يجب فيه الشفعة لان الجزء الاول ليس بمبيع والباقي فيه شركة للمشتري بيع دار مستأجرة والستة
 شفيعها فالبيع جائز بين البائع والمشتري موقوف في حق المستأجر وان اجاز فدا في حقه وبطلت ولا حيلة
 وله طلب الشفعة ولو لم يحيز وطلب الشفعة بطلت الاجارة ايضا بيع دار فيها دعوى شفيعها
 ينبغي له ان يقول في طلب الشفعة بطلت الشفعة ان لم يثبت الحق الذي ادعيه فيها او يقول هذه
 الدار اري فان ادعى رقبته انا فان وصلت اليها والافا نا على شفيعتي اذ لو طلب الشفعة وسكن
 عن باقي الكلام بطل دعواه للزوم التقاض اذ اجتمع خيار البلوغ وطلب الشفعة ينبغي ان يقول
 طلبتها جميعا الشفعة والخيار ولو طلب على النعاقب صح الاول وبطل الثاني قال البائع والمشتري
 للشفيع بعد البيع قبل علم الشفيع ابرا نا من كل خصوصية لك قبلنا ففعل سقط حق الشفعة
 قضاء وله الشفعة فيما بينه وبين الله تعالى ونظيره قوله لا خراج على من في حل ولم يبين
 ماله فجعله في حل يصير في حل ولا يبقى له قبله شيء في القضاء وينبغي فيما بينه وبين الله تعالى
 اذا كان بحال لو علم بذلك الحق لا يبرأه ولو سلم الشفعة ثم حط البائع ببعض الثمن للشفيع
 الرجوع اى طلب الشفعة وكذا لو سلم ثم ظهر ان المشتري اشتراها لغيره وهو المختار بيع مقصود
 من دار احد فلجأه الدار فيها الشفعة ولو سلم شفيعها او باعها المشتري فالشفعة لجأه
 لا لجأه الدار ويبطل خيار الشرط بطلب الشفعة لما اشتراها بالخيار دون خيار الرؤية اذا اشترى

قدى منلازقه والشفيع ملازق بعضها فليس له الا شفيعه ذلك البعض وان كان فيه تفرق
 الصفقة على المشتري اذا علم بالبيع ولم يعلم انه شفيعه فبعد ذلك علم انه شفيعه فلا شفيعه
 له لان الجمل ليس بعد رانك المشتري اشرا وقال ان الدار لا يخفى الصغير لا يحلفه الشفيع لان
 سبق الاقرار منه لابنه يمنع صحة اقراره لغيره والنكول بمنزلة الاقرار فكل موضع لا يفيد
 الاقرار الصريح لا يفيد فيه ما هو بمنزلة الاقرار بالطريق الاولى **كتاب القسمة ح سم**
 وعدد الرؤس لا السهم معبر في اجرة القسام في اجرة القسام في العفار وللنفول جميعا
 كما في الجراحات في القتل لا كاجرة الكيال والوزان والتمال وحافر البيرو والداعي في الحافظ ونفقة العبد
 المشترك واصله الخلاف في ان اجرة القسام مؤنة الملك عندهما ومؤنة النيز عنده ولا يجوز
 قسمة العفار لا كغيره من النفولات بين ذوي الميراث لا كغير الميراث من نحو الشراء والمبة
 وللملك المطلق بالاقرار اي باقرارهم وهم كبار حضور لا كاقامة البيعة على الموت وعدد الورثة
 فانه يقسم الفاضل العفارح ولو كان فيهم صبي او غائب وينصب وصيا او وكلا ينفض نصيب
 الصبي والغائب الا ان يكون العفار في يد الصبي او الغائب برهنوا الا في هذه الصورة في الصحيح
 او كون طالب القسمة واحدا وشريكه غائب او يكون لهما المشتريين وشريكه غائب فلا يقسم
 وهذه الصور الثلاثة انه قضاء على الميت بالحجة الفاصرة ولا نظير فيه للميت لان العفار لا يملك
 فيها بخلاف كنفول فان في قسمته وان كانت قضاء على الميت لكن له نظير فيما حيث لا يملك بعد
 عليه وذلك لان التركة قبل القسمة على ملك الميت ولهذا يكون زيادة العبد الثلث للوصي به
 اذا حدث بعد الموت قبل القسمة للوارث دون للوصي له وقال لا يقسم باعترافهم ويكتب
 الفاضل في صكه انه قسمها باعترافهم ليعلم ان حكم القسمة مقنصر عليهم غير منعذ الى
 شريك اخر لو ظهر ولا يعنق امهات ولاده ومدبروه لعدم ثبوت موته في حقهم

مطلب مقالة النعمان

والدور بين القوم كل واحد والدور في مصر واحد كما في مصرين لا كالبيوت في محلة او محال
 ولا كالمنازل المتلازقة بل مثل المنباينة يقسم فيما بينهم على حره ولا يقسم قسم او احد جهرا
 بان يجمع نصيب احدهم في احدهما والاخر في الاخرى نظر الى النخاقها بالاجناس المختلفة باعنا
 النفاوت الفاحش لا خلافا في نحو الحال والجيران والمسجد والماد في الاجناس المختلفة معنى للباد
 الموقوفة على التراضي وقالوا انشاء الفاضل اعتبر اتحاد الاسم والصورة وان شاد اعتبر خلافا
 للمفاد ولا يجوز قسمة الرقيق حكما على غير رضى الرقيق الرقيق اى العبد الصحرى ولا
 المحصر كما في المختلف كالعروض المختلفة والجواهر لا كما في المختلط بمال اخر فيما يقسم فانه يجوز
 القسمة بالنوعية اتفاقا ولا كسائر المواشي لقلة النفاوت ولا كرقيق المغنم لتعلق حق الغنائم
 بالمالية دون العين حتى كان للامام ان يتبع الغنائم ويقسم الثمن بينهم وبالتراضي الجمع بيع
 قاعلم وليس للنهر المحفور في ارض الموات باذن الامام حریم فافهم على سبيل الاستحقاق مثل
 النهر الواقع في نصيب واحد من الشركاء عند القسمة حين تنازع في المسناة مع من وقع الارض
 في نصيب وانفتحت الحجة اصلا او تعارض الجحان لان المسناة ليست من لوازم النهر اذ يمكن
 المدور في بطنه واخراج الطين الى موضع اخر ولا نها بالارض اشبه صورة وهو ظاهر ومعنى
 لصلاحية الفرس في الذراعة لوباع بعد الاقسام سهمه والمقتهري فيه بناورمه ورمه
 اى اصل البناء بعده ضمنه عيبا علم لم يتسع شريكه بما غرمه عيبا اى نقصان عيب لم يتسع
 اى البايع بناء على ما سياتى في كتاب الدعوى من قوله لو استرد المشتري المغدور من بايعه منقو
 البيت وفي كتاب الصلح من قوله وان بيع عبدا فباع المشتري البيت **ح من** اقتسم ادا بغير جبر
 بخوارث وشرأ على استواء قيمة لا قدر بان لهما احدهما ثلثا من الجانب المرغوب والاخر ثلثين
 من الجانب الاخر وقيمة كلا الجانبين سواء ثم استحق نصف ذى نصف نصيبا احدهما مشاعا

ح من الذى تنازع الشيطان

لم ينقص لقسمة جبر ككون ذلك النصف معيناً لا كاستحقاق بعض شايح في الكل لكن ينقص إذا
 ما شاء نقضاً يعترض وفي الرضا بقدر ذلك بعيب الشركة واختيار امضاء القسمة يتغلب يرجع
 على الشريك والاخير مضطرب على الشريك بقدر ذلك اي بقدر المستحق وهو الربع اعتبار البعض
 بالكل في نصيبه وابو يوسف يعتبر البعض بالكل في الكل معي محمل استحقاق بعض البعض شايحاً بمنزلة
 استحقاق بعض الكل شايحاً **م** لو قسموا ارثاً ونقص غائب بغير اذن الفاضل مات قبل العلم ذلك
 اذا هب المراد معناه اللازم وهو الاجازة ثم اجاز وارثوه الا اذا وارثوه اي وارثوا الغائب لليت
 الان اي بعد موت الغائب قسمة ذلك اي الارث جازت استحساناً لا كالباع قياساً لانهم قلم قياً
 فكانه اجاز بنفسه ولان في بطلان القسمة استينافها بالتراض والترضي حاصل فلا حاجة الى
 الابطال والاستيناف وفي الوقعات اذا طلب المحضون من شركاء الدار بالارث القسمة قسم الفاضل
 لان احد الورقة فيصيب خصماً عن الباقي بخلاف الشركاء بالشر اذا طلب المحضون والبعض غيب ولو
 كان اصل الشركة بالميراث فخرى فيها الشراء بان باع واحد منهم نصيبه قسم الفاضل يطلب الحاضر
 ولو كان اصلاً بالشر فخرى فيها الارث بان مات واحد منهم لا يقسم الا ان يحضر كل واحد ونصف عرض
 النهر من كل طرف حريم الاضعف ذاهب وسرق ذاهب النصف لان استحقاق الحزم لضرورة الحاجة
 الغالية ولا معتبر بالحاجة النادرة اذا غالب الفاء ثواب نصف عرضه الى جانب والاخر الى اخره
 فهو سرق اي منه الفصد والعدل **م** باعان من علو باع سفل في قسمة الدار بوصف عدل
 باعان اي قدر مرتين مرتين من علو مجرد باع السفل المجرى لان منفعة السفل ضعف منفعة
 العلو بناءً وسكنى وقوارا والبائع بالبايع ادى الثاني وفي لان المقصود الاصل منها السكنى ومما فيه
 سواء لان القسمة افراز الانصاف وهي الاعيان لا للقيم والمنافع قول الاخير قوماً متفاوت المنافع
 بحيث لا يعرف النسبة بين المنفعين الا بالتقسيم فليعرف ان الفتوى على قول محمد داران الجارين

س م خلاف لا خيرين

مفتي دار الفقهاء

مفتي

سطح احد هما اعلى ومسيله على الاخر فلصاحب السفل ان يرفع سطحه ويبنى عليه علواً وليس له ان
 يمنع ولكن يطالبه بوجه مسيله فان انهدم السفل لا يجبر صاحبه على البناء ولصاحب السيل
 ان يبنيه ويمنع صاحبه عن الانشغال به الى ان يعطيه ما انفق فيه طلب احد شريك في أرض القسمة
 عند الفاضل فاقام الاخر البينة على انه باع نصيبه لا تنقل لان منهم با رادة ابطال حق القسمة بفعل
 نفسه اذا عمر السلطان اهل قرية نظراً ان كانت الغرامة لتخصيص الاملاك كونه حفر النهر قدمت
 على قدر الاملاك وان كانت لتخصيص الابدان قسمت على قدر الزوس التي يوسع لهم فلا شئ على النسوة
 والصبيان اذا انهدمت دارين اثنين احدهما قادر على البناء لكن منعه الاخر قسمت وفي الرحي
 بنى القادر ونسرد ما انفق من الغلة وقد مر في الشفعة في اختلاف الاخرين والعيب لا يدخل
 في قسمة الكرم الا بذكر نحو القليل والكثير او بالنقصان اسر بعض الشركاء الى دار الحرب واراد الباقون
 افراز نصيبهم من الضيعة للشركة فللفاضل افراده اذا لم يعلم حيواته ولا موته وقيل لا يجوز
 قسمة الارض المشتركة مع غيبه بعض الشركاء الا ان يكون موروثاً فينصب الفاضل قسماً عن الغائب
 فيقسم نوح وللفاضل ان يأذن للشريك في زراعة كل الارض المشتركة اذا ارى ذلك كياناً يصح المراج
 استحق نصيب بعد الورثة بعينه في يده او المبيع في يدي المشتري بالبينة وهو يزعم ان المستحق اخذ
 ظناً بغير حق لا يرجع على بقية الورثة ولا على البائع بشئ عملاً بزم **كتاب** الاجارات هي
 بيع منفعة مقصود معلومة بذكر مدة او تسمية او اشارة بعوض مالى معلوم بمنزلة العين
 السبب الموجود منزلتها في اضافة العقد وانفاذه اجمالاً لا يظهر اثره وانفاذه شيئاً فشيئاً
 حسب حدوث المنفعة تفصيلاً لا لاجماع الامة على جواز ذلك وسند الاجماع جامعة الناس الدائمة
 الى ترك القياس وقوله عم اعطوا الاجرة قبل ان يحفر عرقه بخلاف العين الذي يوجد شيئاً فشيئاً
 نحو استئجار شاة للحلب شهر او استئجار الظئر لفعل الحضنة والذين اله تابعه لها كذا في الحديث

وبخلاف المنفعة الغير المقصودة نحو استيجار ترس او فرس ليظن الناس انه له فان تلك المنفعة ليست
بمقصودة من الترس والفرس **ح** سم لا يضمن العين الاجير للمشتري ان غاب لا بالصنع منه
او هلك المشتري يذكر بطريق النعت دون الاضافة وهو من يعمل غير واحد ولا يستحق الاجر
حتى يعمل وكذا الخاص بطريق النعت واما الواحد فبطريق الاضافة وهما من لا يمكنه العمل الا اولا
ويستحق الاجر تسليم نفسه في الملك والواحد مصدر بمعنى الوحيد ومعناه اجير المستاجر الواحد
ان غاب بسبب يمكن التحرر عنه نحو الغصب والسرقة كما فيمكن التحرر عنه كغلبه سرقا او غرق
او حرق او عدو مكابرو كما في الخاص لكن لا ضمان فيه فيما تلف من عمله ايضا عندنا خلافا لغير
وكما في الاجارة الفاسدة لا كما لو شرط ان يضمن اذا هلك على ما في الجامع وفي الثانية والتمتع الفئوي
على ان لا يضمن سواء شرط الضمان او لا وفي الظهيرة اخثار المتأخرون الصلح على نصف القيمة لا بالصنع
منه لا كما اذا تلف يصنع مخوق الثوب من دقة له انه امين لقبضه باذن مالكه وهو لا يضمن
الا بالحيانة الا انما تركاه بالاثرو في مينة المفتي ويفق بقول الامام في الهلاك عند الاجير للمشتري
وفي المزارعة والمعاملة والوقف بقولها والفئوي الصغيرى لو خلط الراعى المشتري الغنم بغيره
فالقول له في التعيين مع يمينه وان جهل فهو استهلاك يضمن قيمة الكل ولو ندغم فحاق ان يضيع
الباقي ان طلبه لا يضمن ولو ذبح غنما لا يرجح حيوة لا يضمن وكذا الاجنبى في الصحيح ولو كان البقر ارضل
البقر في السلك وكان العرق ذلك لا يضمن ما ضاع قبل الوصول الى منزل صاحبه والقول قوله
في ادخاله السكة اذا انكر صاحبه لو قال خطه اليوم والاجركذا ونصفه الاجر اذا خطت غدا
والاول الصحيح دون الثاني وصح في قولها الشرطان فالاول ان شرط الاول الصحيح لانه
لا خطر فيه دون الثاني لان فيه خطر لانه انما يوجد بفوات خياطة اليوم لا كالرومية
والفارسية فلو خاط اليوم فله درهم ولو خاط غدا فله اجر المثل لا يجاوز درهما ولا ينقص

عن نصف درهم وباطل اجارة المشاع الامن الشريك في الضياع الاصل بان اجر نصيبا من
داره او ثوبه او نصيبه من المشترك محملا كان للقسمه او لا كالتطاري في ظاهر الرواية بان اجر
الكل ثم فسخ في البعض وعنه تساوى الطاري والمفارق ولا كاجارة من اثنين او شريكه بشرط
معرفة النصيب ولا يجوز ان جهل في الصحيح ولا كالبيع واما الهبة فلا يجوز مطلقا اتفاقا
وقد ذكرناها في موضعها وفي المينة هبة مشاع يحتمل القسمه لا يجوز ولو من شريكه ولو قبضها
يفيد ملكا فاسد او بيقى وفيه ان الفرض للمشاع جاز اشار اليه في النوادر في الضياع نحو قوله ولا
يجوز هبة العفار البعث في كونه قيد انفايا ومجبا جرم المثل بالاستعمال في الصحيح لانه ان الغيب
المستاجر غير مفذور التسليم وحده ولا انتفاء الا بالتسليم والمالية انما استحق حكم العقد
بواسطة الملك والقدرة على التسليم شرط العقد والشرط سابق والحكم عاقب فالفساد يترتب
على فوات الشرط ولا ينفق الى وجود الحكم حتى يرتفع ولا يزل وانما لا يفسد الطاري لان قدرة
التسليم شرط الابتداء دون البقاء ولو كان البناء لرجل والعرصة لآخر ملكا او وقف لا يجوز
اجارة البناء وحده عند والفئوي على جوازها والفئوي في مسئلة الكتاب على قوله ولو طبق حكم
حالة او حكم ينقلب جواز اعند ايضا كذا في الحفائيق وفي الوافات الحيلة في ان يكون القدر الذي
اجره مضمونا على المستاجر ان يبيع نصفه منه بثلث الكل ويولجر نصفها بذلك الاجر لان هذا
اجارة من شريكه وانه جائز في قولهم جميعا وفي مينة المفتي اذا باع نصيبه من شريكه او من الاجنبى باذن
شريكه جاز وان كان بغير اذنه فان كانت الشركة بالخلط او الاختلاط لا يجوز وان كان بالارث
او الهبة والصدقة او الشراء جاز ولا يجوز بيع نصيبه من شجرة من الاجنبى ولا من له شريكه
اذا كانوا يجوز من شريكه ولا يجوز بيع الذرع المشترك لامن الاجنبى ولا من الشريك الا ان قطع
ولو لم يفسخ حتى ادرك جاز باع العامل من رتب الاشجار حصته من الثمر جاز وعكسه لا لانه

ليس للعامل تركها عليها ولكن لو لم يتنازل عا حتى ادرك جواز زوال المفسد وعلى هذا رب الارض
مع الاكار في الزرع كمن باع جذعا من سقف فخرج وسلم باع نصيبه من بناء من اجني غير
اذن شريكه لا يجوز واجارة المنقول بشئ للوَجْر قِيلَ يجوز ويلزم التفريع والفلسيم وقيل لا يجوز
الا باستيفاء العقد بعد التفريع والظن تستاجر للغلام مرة معلومة بالكسورة ببيان الجسد
والطعام كيف ما كان ولما الوسط وهو استحقاق لان الظاهر ان هذه الجهة لا تنفي الى النزاع
بناء على مسامحة الاطراف في العادة للشفعة على الضعاف وقالها الجرم مثل الوارضة وهو الفيل
الا ان يبين قدر الطعام ونوعه وصفته وبين نوع الثوب وصفته وزرعانه وبين مرة الارض
كذا في الحفايق ولا يمنع الزوج من الوطى وله النقص ان كان لم يرص الا ان يكون النكاح بينهما غير
معروف لا باقرارهما لا يكون له حق الفسخ ولصاحب الرضيع الفسخ اذا حبلت او مرضت
اصاب غدا الصبي وغسل ثوبه من البول والغائط دون الدرن والوسخ ولا اجر لارضاع ابر
الشاة في المدة وفي لبن امراه اخرى حال كون لرضاعها مشروط باختلاف ولا يضمن الظن ان رضاع
الصبي من يدها او سرق بشئ ذيابه او حليته لانها الاجرة الواحد ويستحق الاجر بالارضاع بيد
جارتها ولو شرط عليها ان ترضع بنفسها الخلف للشيخ والاوجه ان يستحق واشهر نيدا جعلت
مدة الاجارة او الاجل والعدة وبدت اى وقع ابتدائها بالاستئجار اى في غير زمان الاستئجار
وزوية اللال بل في اواسط شهر ^{تكون} فيجب بالايام ثلثون كمل اى حساب الايام ولم ينقص باعتبار
بعض الشهور تسعة وعشرين للعذر للصير الى الاصل الثابت بالنص لان تقيم الشهر الاول
يكون بعض ايام الثاني ويحتاج الثاني الى تميم بالثالث والثالث بالاربع وهكذا الخ الحدة وقال الا فقدر
في الشهور الا واسط وانما العذر في الاول في كل ايام والمتكرى يضمن ان مات الفرس من الاخر يضره
وكجه اى جذبه بالجام اذا شمس اى اذا امتنع ولو طمع ولم ينفذ الى ما اراد كما في ضرب العبد

المستاجر ليعمل وكما في ضرب الغير المنعارف شدة وكثرة وكغير المنعارف موضعاً فانه يضمن اتفاقاً
سواء كان ضربه بالاذن او لا مثل ضرب الاب والوصى الصغير للناديب لا كفصد القصد ولا كالضرب
للعناد بالاذن ولا كضرب المعلم الصبي لان الاذن معيد بشرط السلامة كالمرور في الطريق ودق
الفصار وهو القياس وهما تسكبا بالاستحسان فان المعروف عرف كالشرط شرطاً لو حمل السلم
خمر الذئبي بالآخر كان جائزاً في الحكم في الحكم اشارة الى اولوية الترتيب للاتفاق على الكراهة
لان العقد يرد على العمل دون الفصد والحرم في الفصد دون العمل والا يلزم ان لا يحمل حملاً للتسليم
والتحليل وعلى هذا اجارة البيت للتجار وعابد النار لان وجوب الاجرة لا يتوقف على العمل بل يكفي مجرد
التسليم ولا معصية فيه كعمل البيت لقبوله التاويل باماطة الاذى لا كعمل الفصولة وللروقة بالاجر
ولا استيجار النليحة والغنية وفاسد اجارة الممر ان لم يبين موضعه بالذكر موضعه اى
موضع المرور والطريق المستاجر وهو بناء على مسئلة اجارة المشاع مثل اجارة علوم منزل للمرور
لواليناء والسفل غيره اذ ليس للموَجْر وهو صاحب العلوان ايبني فيه عنده لما فيه من الضرر لصاحب
السفل ويجوز لصاحب ان يوجر علوم البناء بالاتفاق كذا في الشرحين وسيأتي في كتاب الدعوى قوله
وصاحب السفل اذا ما وقد البيت ولا يصح قوله لمسلم للنظم والاخراج مخرج العادة لغيره
او انقل من هنا الى كذا اليوم لا قوله في اليوم على ما قيل كذا بدرهم اى مقداراً من الوزن مثل استيجار
ذاته ثلاثة ايام لتقل طعم معلوم الى مسافة معلومة لجهة ان المعقود عليه العمل كما في الاجير
للمشتركة او تسليم النفس كما في الاجير الخاص فيغضى الى المنازعة لكونه نفع احد هما في احدهما والاخر
في الاخر وعندهما المعقود عليه العمل وذكر الوقت للاستعجال فلو فرغ في نصف النهار فله كل الايام
ولو لم يفرغ اليوم فعليه العمل في الغد بمنزلة جعل الفراغ اليوم شرطاً بالنصر لمدته تسليم اى تسليم
الاجر المشترك لا لاياب المضرورية في ملك المستاجر ان يقيمها فيستحق الاجر وهما كما جاهد على السناجر

دون العامل وجعلنا تشريحها تسليمها أي تصيد ما وضم بعضها إلى بعض وشرط التسليم
بالعد عليه بعد الإقامة عنده والتشريح عندهما إذا كانت في غير ملكه خلافاً للزفوسيا أي نحو
من هذا الكلام في بابه وفي البيت صنعة الارصاد وقد مر نظيره وان يضع في الحبس أي فحسب
الاجر ما أي الشيء الذي فيه اثر عمل الاجير نحو ثوب الصباغ لا يضمن الحابس للاجر قد روي
ولا تلحق بالتضمن لان له حق الحبس فلا يكون منعدياً به بقي امانه كما كان قبله على اصله في قوله
لا يضمن تعين الاجير المشترك البيت ولا اجر له لانه لا يعقود عليه قبل التسليم وعندهما كان مغنوا
نحو لنشأ في اثر وثوب الفسأل المنزلة للدرن اختلف المشايخ ومخار صاحب الهداية انه لا اثر
فيه وفي جامع الصغير للغاضي خان الاصح ان له حق الحبس على كل حال لان البياض كان هالكا
بالاستنار فانهما ظهر جملة وفي الخلاصة انما شئت حق الحبس اذا عمل في غير بيت المساجر وما
ما لا اثر فيه نحو بر الحمال فليس له فيه حق الحبس لان المعقود عليه نفس العمل وهو غير قائم
في العين فلا يصور حبسه فلو حبسه وهلك يضمن المساجر بالاتفاق على التخيير والتفصيل المذكور
في قولهما في كذا في لبنايع ولزاد الا بق الحبس لجعل وان لم يكن لعمله فيه اثر كذا في الهداية وفي الواقع
سمسار باع ما امر ببيعه وامسك الثمن عنده بامر صاحبه فسرق منه لاصمان عليه لانه مأمور
بالامساك وكذلك الحال اذا امسك الحمال بامر صاحبه لكونه امانة عنده لغدم حق الحبس له
ومن له حق الحبس لاستيفاء الاجرة اذا امسكه بامر بعد العمل فهلك ان قبض الاجر فهو على
ما ذكرنا وان لم يقبض فهو على الاختلاف المعروف لورده والاجر انه درهم او درهمان بترديد العمل
في الدار فهو جاز بلا خلل انه السكينة للحياطة او الفصارة مثلاً اتوانه زرع البر او الشعير او انه
حمل قفيز را كذا وحمل قفيز شعير اليه كالحياطة الرومية والفارسية وقد مر ترديد الزمان في قوله
لوقال خطه اليوم والاجر كذا البيت له اي اقل الاجرين مظلوم الوجوب بتسليم الحمال والزيادة موقوفة

على ظهور العمل ولو لم يسكن حتى انقضت المدة يجب الاقل وقيل من كل مسمى نفسه واعتبر كون كل من
المعقود عليه والاجر مجزئاً لا حال العقد لو ائلف الغاصب كما لو ائلف بنفسه من اجرة ما
يقبض من غلته لن يغير ما أي اجرة العبد الحاصلة باجارة نفسه كالحاصلة باجارة الغاصب
وذكر في المصنف نفلاً عن البرهاني والهداية انها يكون للغاصب ويفهم من هذا انه لا سبيل للمالك
عليها حال البقاء بخلاف الاولى وفي الفينة قال برهان الدين صاحب المحيط اجرا لغاصب ورد
الاجرة الى المالك يطيب له لان اخذ الاجرة اجازة للاجارة قال صاحب المنية فجعل اخذ الاجرة
اجازة من غير فصل وقال ابو الفضل الكرماني ومحمد الاية الترجمة في الاجر للمالك ان اجاز قبل
العمل وان اجاز بعده فلعاقد ولو قال للمالك كنت اجرت منذ اجرت يصدق ولا يلتفت الى قول
الغاصب ولو كان للغضوب الموجه صبيحاً حراً قال سرق الائمة المكي يكون الاجر للعاقدة وقال ركن
الائمة الصباغي وصاحب فتاوى العصر للصبي وان لم يلحق اجازة الاولى له ان العبد لا يجوز فنه
فضلاً عما في يده والغاصب لا يجوز عن نفسه للمالك فحيث لا احراز لا تقوم وحيث لا تقوم لا ضمان
وهما يعتبران اتفاق مال الغير بغير الامر ظاهر او ذكر في الفينة بناء على هذا ان يشتري العبد
لواثقه بمال اخذ منه ثم استحق العبد لم يرجع المستحق بالمال على العتق عند خلافاً لما
وحامل الكتاب المساجر للحواب اي يحمل الكتاب الى فلان بمكان كذا ويأتي بجوابه عادي الكتاب
كما في عوده بالطعام لا كما في تركه الكتاب في ذلك المكان للحواب ولو لم يكن رد الجواب مشروطاً
في العقد وترك الكتاب ثم ليوصل اليه يستحق تمام الاجر اتفاقاً ولو كان مشروطاً وترك الكتاب
في يد وارثه او وصيه يستحق اجرة الذهاب اتفاقاً لموت ذاك المكتوب اليه او عينه عن ذلك
المكان او لعدم دفعه اليه فيكون قيد الموت اتفاقاً له ان الاجر مقابلاً يحمل الكتاب لانه المقصود
وقد بعض المعقود عليه وعندهما بالذهاب وقطع المسافة لان المشقة فيه وفي الذخيرة

لو اجر الغضوب واستهلك ما سمي
لو ائلف الغاصب في الغضوب ما سمي

إذا قال استأجرتك من المصير لنحل الحنطة من القرية فذهب ولم يجد ها يجب لجر الذها ولو
قال استأجرتك لنحل من القرية لا يجب بشئ لأن العقد في الأول على الذهاب والحمل وفي الثاني
على الحمل فقط وإيراد هذه المسئلة في هذا الباب بناء على ما ذكره الفقيه أبو الليث والافوضها
باب محمد على ما ذكر في المختلف فذلك الإجر له في الباب ويوجب أن أجره الذهاب ومكثي
للمركب بالسرج إذا أو كفه بزم كل المكثي المركب المصاحب بالسرج أو كفه بأكثر من يوكف
بمثله المراكب فكانت الدواب توكف كما يكافه بما لا يوكف بمثله وكما يسرجه بما لا يسرج بمثله
وككون الدواب لا توكف وكما في حمل نحو الحديد مكان حمل البر لا كما في حمل البر مكان الشعير
الذي يد على المشروط والدابة يطيقه ولا ضمان في اسراج الموكف واسراج السرج بما يوسر
بمثله بالاتفاق ولو استأجر عر يانا ليركب إلى خارج للمصر فاسرجها لا يضمن اتفاقا وإن استأجر
ليركب في المصير فإن كان من الاشراق لا يضمن بوجود الاذن دلالة وإن كان من الاساقف يضمن
وعندهما يضمن الزيادة باعتبار الوزن وقيل باعتبار المساحة ولو عطبت برديف مستأجر وغيره
ضمن النصف إن اطاق ولا فالكل وعليه الإجر كما ملأ إن بلغ مقصوده ثم لما كان يضمن المستأجر
أو الرديف وإن كان صعبا لا يستمسك بنفسه يضمن الزيادة باعتبار الثقل بمنزلة الحمل الزايد
على السمي من جنسه وفي خلاف الجنس وحمل الزايد وحمل السمي وحمل الركاب لاخر على
عاقبه يضمن الكل وإن اطاق ولو استأجر ليطن بها فطن أكثر مما سمي ضمن الكل **س م**
ومجبر الظن على الإرضاع إن حيف في الرضيع بالضياع وهذا الخلاف مذکور في مينة المغني
حيث قيل فيه ظن أن رضعت صبيا شهر ثم ربت ولا يقبل الصبي ثدي غيرها تجبر على إرضاعه
عند أبي يوسف استحسانا **م حس** يجوز أن يستأجر المرء لأن يقبل أنسا ناقصا **قال**
كما في الأطراف وكذا في الشاة لكونه عملا معلوما ما وجوب أن الاستئجار على ذبح الشاة متعارف

فتوى حم لوبان

والذبح

والذبح معلوم والمقطع في الأطراف أيضا معلوم دون الاستئجار على القتل حيث لا تعارف فيه
وحمل القتل مختلف غير متعين وشروعية الإجارة الضرورة الحاجة والتعارف عند كون المنفعة
معلومة مع كونها معدومة عند العقد فإن استأجره من له القصاص فلا أجر له أصلا وإن استأجره
الفاضي فله أجر المثل كذا في المحيط **س م** لو أجزت مكانه أو مكاتب أمادها أو أمادها أو عبدا
أو عبدا أو نفسها أو نفسه أو شيئاً آخر ظن أو عملاً آخر في النظم قيود اتفاقية عارية عن الاحتراز
على المخاطبة أي المشافهة وهي وباقي الوجوه تكلف لم تنقص بعجزها وردها في رقبها ما بدمت
ولصحت من عقدها للإجارة بعجزها وردها في رقبها إشارة إلى أن الكتابة لم تنسخ بمجرد العجز
كالاستئجار المكاتب والمكاتب شيئا ولا موت العاقد الإجر وقد مر نظيره في هذا الباب في كتاب
الحبة في قوله وفي الذي يوجب للمكاتب البيت ومكثي الفسطاط أي الخيمة الفطيمة في فناء يضمن
بالدفع إلى سواء إجارة أو إعادة كالمركوب والمكبوس لا سكنى الدار لأن الناس يتفاوتون في ضربه
واختيار مكانه وضرباً وقادة فلا يلزم الإجر وقال محمد لا يضمن ويلزم الإجر كذا في الشروح ولو كان
الامر كذلك لم يكن بينهما خلاف في الحقيقة أو كلام إلى يوسف في دفعه إلى من يرتحل ومنزل ويصحب
الفسطاط وتنقص وكلام محمد في رفع الفسطاط المضروب يسكن فيه أياماً أو يسلمه إليه في مكان
وويد هذا تشبيهه بسكنى الدار والله أعلم استأجر أحد شرى الذرع المحصور حمار لينقل عليه
حزم البر فلا ضمان عليه بدفعه إلى شريكه لينقل البر إذا كان شركتهما على ذلك أي على أن يستعمل
كل منهما في ذلك ما استأجر ما أحدهما ولا يجوز صرفه أي صرف العاقد في جرفته من الدواهي
أو الدنانير قبل مضي مدة أي مدة عقد الإجارة ولم اشترط النجیل لاكتبد يطاغيرها من
غير التفود ولا كما في اشتراط النجیل لأن حاصله اشتراء مقدار من أحد الثمنين بمقدار من
الثمن الآخر وتسلم المشتري وتأخير البديل إلى أن يجب له على صاحبه مثل البديل فيقاسما

وقال محمد ان الاقدام على عقد الصرف منها باضافته الى الاجر يدل على تواضعها باستئجار الاجر
 وكونه واجبا ماليا فيستقيم المقاصة ويحصل التقابض لكون اشتراط النجيل سابقا على عقد
 الصرف السابق على المقاصة وانما قلنا يدل ولم نقل يقبض لان الاستئجار مؤخر عن المقاصة
 المؤخرة عن الملك المؤخر عن العقد في طريق الاقضاء فيكون الاجر غير واجب في مرتبة وجود العقد
 ويؤيد ما اشتهرنا به من ان التأخر لا يوجب في الاقضاء رتبة لازما في الفساد انما يمكن
 في التأخر الزمان دون الرتبة كذا الحكم وهو عدم الجواز في برائه اي ابراء الاجر المستأجر عن الاجر
 كله وهبته له قبل مضى مدة الاجارة بلا شرط النجيل وهذا الخلاف المذكور في الواقع وفيه
 اذا قال ابرأك عن تسعائة او عن الالف الادرها فانه جائز في قوله جميعا ويصير هذا بمنزلة الخط
 عن الاجرة ولو وهب العبد الاجرة قبل القبض من المستأجر وقبل كان هذا اقالة للاجارة بمنزلة
 هبة المبيع قبل القبض من البائع واستئجار مستأجرة قبضه به فسخ للاجارة سواء استأجره
 من مستأجرة او من مستأجر مستأجره ويقبضه بدون الاستئجار يسقط الاجر ولا يسقط
 بالاستئجار بدون القبض وهكذا قضية المزارعة واستعارته ليست بفسخ ولكن بالقبض
 يسقط الاجر لما ذكرنا في الجود في الطريق لا يجزى وجود المستأجر الاجرة في بعض الطريق عليه
 اجر في الذي بعد ركبا بعد الجود لا كوجوب الركوب قبله لان الجاحد غاصب واجتماع
 الغصب والاجارة يستلزم اجتماع الضمان والاجر ومستلزم الحال وسيأتي في قول الشافعي
 وبالنقد عي وجوب المغرم البيت لمحمد رحمه الله سلم من الاستعمال فسقط الضمان وقد انفع
 والعقد قائم فوجب الاجر كله وجاز اجارة من ام كما يجوز من الاب والتجد مطلقا كما لا يجوز
 من العم هو على صغير عند العم كالذي عندها لانها من باب الحفظ ولها ذلك وقال محمد ليس
 لها ذلك حال قيام العم على الحفظ كذا في المصنف والمختلف وشرح الجمع ان الام تملك اطلاقا منافع

ولدها بالاستخدام بلا عوض وفي عوض اولي ان تملك بخلاف العم فانه لا يملك استخدامه والاجر
 للراضي بعقد الغير في اثنان مدة الاجارة اعرف كالراضي قبل استيفاء المنفعة وان اجاز بعد
 فللمعاقد بالانفاق وعند محمد الباقي له والمأخوذ العاقد ولو اجر عبده سنة فاعثقه في وسطها
 فاجاز العبد الاجارة فيما مضى للولي وبقي للعنف ولودفع الغاصب الارض مزارعه فاجاز رب الارض
 فان كان الذرع قد تسبيل ولم يسمى فكله للمالك لو سمن ولم يلحقه الاجارة فهو للغاصب وهذا
 الخلاف والذي بعده مذكوران في منية المفتي لو سمن الغاصب للموكل يلزم الاجرة فافهم
 واعقل وقال محمد انها على الموكل لان قبضه كقبض الموكل والوكيل صار غاصبا ولا اجر عليه
ح س م في قوله خطت بلا اجر حلف لا تكاره حدوث العقد لاحين ما لم يحترق فيما سلف
 كقول يعقوب وان سبقت له عادة بالعل له بالاجرة فالقول قول الصانع يكون المدلول بمنزلة
 النطوق وعند الاخران صدق العرف بان كان شرا جعل تلك الصنعة بالاجرة فقول الاجر اي
 فالقول قول الصانع بشهادة الظاهر على دعواه ولو اختلف في الامر بالقيصر والقبض كان القول
 للمالك مع اليقين بالاتفاق لانه لو اكر اصل الاذن كان القول له فكذا اذا انكر وصفه ثم له ان
 ياخذ المحيط باجر المثل او يضمن الخياط ز وما جئت يد الاجير اي تلف شيء بعلمه نحو
 تخريق الثوب وزلق الحمال كما في سقوطه بمزاحمة الناس فانه لا ضمان عليه اجماعا كذا في الاصل
 وشرح الطحاوي والتمرتاشي وفي شرح الجمع لابن الملك لو وقع من الارز حام بلا تقريظه منه
 فلا يضمن عند أبي حنيفة خلافا لما هو في الخلاصة وكذا يضمن اذا ساق الكاري دابته فعشرت
 فسقطت الحمولة ونحو انقطاع الحمل الذي يشد به الكاري الحمل كما في كون صاحب المنافع او من
 يقوم مقامه على الدابة وصاحبها يسوقها او يفودها وصنديقها يكون اجير وحده ونحو غرق السفينة
 من مئة كما في كون صاحب المنافع او من يقوم مقامه فيها ويضمن الحمال الذائق عندنا وان كان

صاحب المنافع عند المشتري كالخاص وكالزراع والخنان والفضاد والمجتمعات إذا تجاوز
 الوضع المعتاد وكلف الآدي من عمله مستمسكا أو غيره لا كعقد الفساد وقد مر ذكره لاهلاك
 بلا جنائز وصنع منه في قوله لا يضمن العين الاجير المشتري البيت فليس فيه معزم ما فيه
 شك عند زولا بالنسبة الى غيره لان طرف نفي الغرم كان راجحا في اجتهاده وزعم والا فالا خلا
 يورث نوع شكر وشبهة ونظير هذا قولهم وغسل ما ورد العذار فوض عند ابى يوسف ونحو ذلك
 من النظائر الكثيرة مع ان الفرض ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه او معناه لاشك ان الجواب زور
 هكذا الكلام على لسان صاحب الباب وصاحب الكتاب له ان في العمل السالم عن الفساد والغيب
 حرجا مدنوعا بالنصر فيلحق بما ليس في الوسع ولا يدخل تحت العقد لاما في الوسع وهو العمل
 مطلقا بلا شرط السلامة لئلا ان المطلوب من العقد العمل المصلح دون الفساد فيكون بمباشرة العقد
 المذكور ملتزما للعمل المذكور بخلاف الخاص لان العقود عليه منافع نفسه مطلقا وذكر العمل
 لبيان الفرض لا لكونه معقودا عليه فينبو مناسب السناجر فلا يضمن الا بعد الفساد وبخلاف
 نحو الزرع لان منع السراية ليس في وسعة وبخلاف الآدي فان ضمانه انما يجب بالجنائز ودون
 العقد ولهذا يحمله العاقل وهو لا يحمل ضمان العقود لوقال خطبة اليوم والاجركذا والتفد
لوقال خطفت فندا فندا اي الشرطان جميعا كذا مما اختلف الفعلان بالرومية
 والفارسية مثلا واختلف الاجران يفسدان اي الشرطان ايضا لان البديل مختلف جهولا
 في حال العقد ثم لم يرتفع ارتفاع الجهالة بعد وقد مر ذكر قول الثلاثة في قوله لوقال خط اليوم
 والاجركذا البيت لو كسر احوال في الطريق اي في بعض الطريق بالعقد ولا ضمان في غير العقد عند
 ما يجله في السوق على عاتقه او على ابنته واجبر بعض الحمل اي اجر حمل بعض الطريق لنزولا
 غرم قيمته محمولا واجبر بعض الحمل لنزولا وعندنا المالك ان لم يرض ذا فغير محمول ولو لم يرض

اشارة الى انتفاء خيار السناجر عند وثبوتها عندنا بين ان يضمنه قيمته محمولا بالاجر وبين
 ان يضمنه قيمته غير محمول بالاجر بمنزلة المشتري عند فوات بعض البيع قبل القبض ولم يذكر
 والحكم كثرة عمد عند الوصول الى المكان المشروط وانكسر الدن فله الاجر ولا ضمان عليه غير
 مطابق لفيد العقد الا بالبناء على تاويله بانه من قبله اهتمام فكان من صنعه فصار في معنى العقد
 لو اكثري البغال نحو موضع فالاجر لا يطلب ما لم يرجع نحو موضع ذاهبا وارجعا او ذاهبا
 فقط ما لم يرجع الى مكان الاكتر في الاول وما لم يبلغ الموضع في الثاني وهو قول ابى حنيفة والا
 مثل اجارة الدار والارض والعبد كالحق في الخياط والقصار وبيع العين لانه لا يسلم جميع البديل
 فلا يطالبه ببديله لئلا يملك ووجوب التسليم في الاجر انما يترأخى عن العقد ضرورة تحقق
 المساواة فاذا استوفى شيئا من المنفعة في حق المنفعة ينقضي شيئا فشيئا يجب تسليم مقابلة
 من الاجر الا ان في الكسور الدقاق حرجا فقدر بالمرحلة استحسانا لا يثبوت نحو نصف الطريق
 والشهر حيث لم يكن له ان يطالبه قبله اتفاقا وبخلاف نحو الخياط فانه بخياطة بعض الثوب لا يكون
 مسلما الى صاحبه شيئا من العمل مادام الثوب في يده وان عمل في بيت السناجر لكونه غير منقطع به
 ح هذا هو المفهوم من الهداية وفي الذخيرة اذا خا ط البعوض في بيت السناجر يجب له الاجر بحسابه
 بمنزلة ما لو اسناجر رجلا ليبنى له حائطا فبنى بعضه ثم انهدم فله اجر ما بنى وهكذا الخبز بعد
 الاخراج من تنور صاحبه لكونه منفعا به ولو كان في بيت الخبز يجب التسليم بعد وتسليم
 الطباخ للموليم بالفرق ويطبخ الفدر الخاص بانزله من فوق النار وتسليم الفدر وفي الفنية لو
 لم يسلم الطباخ او الدقيق بعد الطحن مع القدرة عليه فسرقة منه يضمن بعد اخذ الاجرة طلبه منه
 المالك او لم يطلب وقبله لا واما المبيع فانه اذا قبض المشتري بعضه واسهله يضمن دفع حصته
 من الثمن وسيأتي قول الشافعي في استحقاق الاجرة في بابه ايضا كسط الميث لادائه الى اجارة الثاء

لنا ان الشيوع الطاري لا يفسد الاجارة بل الاصل ايضا عند صاحبين وقد مر في قوله وباطل الجارة
 للشاع البيت استاجر او اجرا او واحد مات فقط المحي ايضا فاسد لوقال السناجر عشر اجرة الى كذا
 من المسافة وقال ذلك العشر الاجر نصف ذاي ذلك الطريق والمسافة فان كان قبل المسير ولو كان
 بينة اصلا فالنصف والزيادة وان برهننا قبل المسير او بعده فللقام اي تمام المسافة الاجر خمس
 وعشر وموقوف اي حنيفه او لا لان السناجر ينكر كون نصف المسافة بخمسين بل يقرب خمسة وعلامة
 في حق ذلك النصف فيبينة الموجر ثبت الخمسة التي انكرها السناجر الزائدة على الخمسة التي اقربها وبينة
 السناجر ثبت النصف الاخر الذي انكره الموجر الزايد على النصف الذي اقربه فيكون مجموع للمسافة
 مجموع خمسة عشر عملا بالبحنين لا تمام بالبحر اي تمام المسافة الاجر العشر نظر الى ان بينة الشا
 مثبتة لزيادة المسافة وان اعمال البحنين يستلزم الحكم بعقدين وذلك حكم بما لا يدعيه احد ولو عدا
 مستاجر وقد مر في قوله والمسغير لو تعدى عما شرط من موضع وعاد فالعزم سقط البيت
 وحامل الطعام بالاجر الى زيد اذا ارد الموت زيدا ونحو ذلك له الاجر كما لو دفعه الى الفاضل لانه اوفى
 المشروط من العمل لانه نفق ماعمل واسترد ولو ادع بنفسه رجلا ضمن الا ان يكون عدلا بل اي نعم
 وقد مر وحامل الكتاب للجواب **ع** منافع الاعيان في الاجارة في الحكم كالايعان للتجارة وفي الحكم
 اي في حكم الملك والقبض وغيرهما من مواجب العقد كالايعان اي ملحقه بها لانها عقد تمليك لا بيع
 الا في ما لمعلوم موجود مقدور التسليم وقد مست الحاجة الى تجويزه فلو لم يلحق بالايعان لما
 صنع العقد عليها لانا ان الاجارة تنعقد شيئا فشيئا حسب جد وث للمنافع او يقام العين مقامها
 في قبول العقد وصحة مضافا اليه وعمله يظهر في حق للنفعة ملكا واستحقاقا لحال وجود ما فلا
 ضرورة الى تغيير الحقيقة بالحاقها بالايعان فإله نفق بعدد يعترض لانه عقد كالبيع وعندنا
 جاز لا انعقاد شيئا فشيئا ما عذر فيه بمنزلة العيب قبل القبض في البيع والجامع بحر العاقد

منقول الامام تقي

عن المضي في موجبه الاجل خدر زائد لم يستحق به وهذا هو معنى العذر عندنا وذلك بان استاجر
 ليقاع مرسه لوجع به فسكن او ذكاف في السوق يخبر فيه فذهب ماله وينفسخ بفوق المنفعة
 اتفاقا نحو خراب الدار وانقطاع ماء الضيعة وماء الرخي وقال بعض مشايخنا لا ينفسخ فالاستاجر
 ان ينفسخ بوجه اخر بمحضه ان كان له منفعة والا فبعد عود المنفعة بعود الماء وبناء الدار في بنية
 للذة بمنزلة الاباق كذا في البين بخلاف ما اذا لم يبق له منفعة ولا يمكن عودها ومن جملة لزوم
 من زائد لم يلزم بالعقد البدل وعلى السناجر دون الموجر وفي التجريد لو اجر نفسه في عمل وهو
 ممن يعاب به فله الفسخ وفي النوازل لو استاجر ابلا ثم اشترى بغلا لا يكون غدر في الفسخ ولو
 اشترى ابلا يكون عذرا ومنها لزوم دين يلحق بالبيع ما اجر قال الفقيه ابو الليث اذا قربا الدين
 ولم يكن ظاهرا وكذا به السناجر جاز اقراه ويكون عذرا عندنا بحنيفه خلافا لما تم الفسخ هذه الا
 انما يكون بفضاء الفاضل على رواية الزيادات وعلى رواية الاصل يكون بدونه ومنهم من قال الاول
 في العذر الخفي نحو الدين التابت باقراره والثاني في العذر الظاهر كذا في التجريد ولا يموت العاقد ينقضي
 او احد هما كالباع وكما اذا عقد ما غيره نحو الوكيل بالاجارة مثل الوكيل بالاستيجار كذا في الخيرة ونحو
 الاب والوصي والمنولي في الوقف ويملك الاجر بنفس العقد مثل المسمى ثمننا للعبد لنا ان من قضية
 المساواة في المعاوضة تراخي ملك البدل عند تاخر ملك البدل وفي اشتراط التجيل والتجيل بلا اشتراط
 اسقاط حق المساواة من صاحبه فيجوز والمر للسناجر ان مما نقله باجر مجاز للاجر الاول كما في
 المخالف كذا ذكره الطحاوي بفضل اجر جاز ما قد فعله اي طاب له الزيادة لانه ربح ما ضمن لكون
 المنافع مقبوضة حكما على اصله وربح ما لم يضمن على اصلنا لعدم ملك الاجر فلا يطيب له الا ان
 يضم اليه شيئا اخر وعقد عليها او يبيع ثم يؤخر نحو تخصيص الدار والكس ليس بشيء واما جواز
 الاجارة فلا خلاف فيه نفق عليه في شرح الطحاوي في القلم والشرمين ليس على ظاهره

وبالعدى ووجوب كونه لا يسطر الاجر المسمى فاعلم كمن البيع عند جناية المشتري على مال
لغير البائع لئلا ان هذا التلاف للنافع بطريق الغصب لاستيفاء للنافع المملوكه بالعقد وقد
مر نظيره في قوله وفي الجود في الطريق لم يجب عليه اجر البيت وجاز سكتى بسكنى فاعقل
فهذه الست فروع الاول بيع الجنس يد ابيه وعنده لا يجوز لانه فناء كذا في الشروح والظاهر
انه بناء على تفاوت المدين لما اذا تساوت ابدا وانتهى فيكون بيع الكالى بالكالى باعتبار وقت
عقد الاجارة وبيع الحاضر بالحاضر باعتبار انقضاء الاجارة شيئا فشيئا حسب جدو المنافع
فالاعتبار بالفسد مرجح على الاعتبار بالصحة عند تجانس المنفعين والصحة مرجح على الفسد
عند الخالف عملا بالاخبارين وشرطه الخيار فيها يفسد لانه عرف بخلاف القياس في بيع العين
الاصلى فلا يندى الى غيره من بيع العين المثل لئلا انه شرع لدفع الغين وهذا موضعه فيعتبر
اول المدة من وقت سقوط الخيار وقيل هذا فرع مسألة الاضافة المذكورة في قوله وان اضيف
لم يجز ما يعقد بان اضافة الى الاجارة الى رمضان وهو في شعبان مثالا كما في التعليق وكما في البيع
وعنده المطلق منه مضاف باعتبار الانقضاء وعلى حسب جدو المنافع شيئا فشيئا فاعلم على هذا
فرع سابع للاول واجرة المثل اذا ما تقرر ما بلغه فاعلموا وهو قول زفر باعتبار قيمته
لبيع في البيع الخامس كما اذا جهل مقدار المسمى على ما في الخلاصة وفي المحيط لو استاجر دارا كل شهر
بعشرة على ان يعمرها يفسد ويجبا جر المثل بالغاما بل لانه رضى ببدل الزيادة على المسمى
وما جنى به الاجير المشترك فليس فيه معرم ما فيه شك وقد مر وهو في هذا مع زفر
يصح بيع العين شايعا لئلا ان العمل حتى غير متميز لا ينصو في الشايع والبيع تصرف حكى
ينصو فيه فلا يسخق الاجرا صلا واوضح من هذا اعتبارا المختلف بان عمله لنفسه لا يفسد
من عمله لشركه وفي المحيط وكذا لو استاجر دابة لشركه لمحل طعام مشترك فيه وعن هذا

قالوا

قالوا ودفع ارضه لغيره شجرة على ان يكون الارض والشجر بينهما نصفين او دفع مد الى الطحان
ليطحن ويكون الاجر قفيزا من دقيقه يفسد العقد وجاز اجارة النفس على عبادة ليست عليه
فاعقلا نحو الحج والاذان والفنوى في زماننا على جوارها في الامامة وتعليم القرآن والفقه
بالاجماع لانه كان لم عطيات من بيت المال واليوم اندرس ذلك فجاز ذلك ويجبر اب الصبي على
اعطائه وللعلم ان يطالبهم بذلك واما الاذن فلا يشغل عن امر المعاش فلا يجوز الاجرة عليه
كذا في الوقعات وفي موضع اخر منه الدين ياكلون من بيت المال ويفضون ويفنون ويشغلون بالتعليم
والتعليم يسوا علمين بالاجر بل هم عاملون لله تعالى واجره على الله تعالى ولو قضى بالرشوة بطل
قضائه وان كان بحق لانه جعل كانه استاجر للفضاء والاستيجار على القضاء باطل لانه كان واجبا
عليه ولو تقلد القضاء بالرشوة لا يكون قاضيا لما قلنا ولا يجوز استيجار كتاب مطلق ومصحف
وقارى ليفر عليه شيئا هكذا في خلاصة الفتاوى ولا يجوز على المعاصى نحو الفناء والنوح اجاما
ولا يجوز استيجار دار لقيام شهر رمضان وقد مر نوع من هذا الكلام في اواخر فوايد الضلوة
وشرطه الاجر يحمل مطعم فيه له شره يصح فاعلم وجاز ان يستاجر العرس احد للخبر
والطبخ وارضاع الولد الغرس المنكوبة او المعنونة من طلاق رجعى وفي البائن روايتان عن
الثلاثة للخبر للاكل في البيت كالمخبر للبيع مثل سائر اعمال البيت كاستيجارها لتخدم وهي امه
واختلفوا في غزل الفطن ولو استاجرت للخدمة يجوز في ظاهر الرواية ولكن له ان يفسخها ولا يفسد
ولو استاجر رجل جده ولو استاجر امه لا يجوز حره كانت كاوامه ولو عملت فلها الاجر ولو استاجر
للخدمة تجاز ولكن لا يلزمها الاجر لان خدمه الام مستحقة على الابن الا اذا كان عبدا او مكابنا
لغيرها فاعليها الاجر ولو استاجر رجلا ليعسل ميتا فلا اجر له لوجوبه عليه ايضا وكذا
المحل اذا وجد من يحمله لان الحمل عليهم واجب قال صاحب الوقعات فينبغي ان يكون الفصل

على هذا التفصيل القول وبالله التوفيق ليس الحمل كالغسل اذ لا بد للميت من غسل وقد يستغنى عن الحمل
لا مكان دفنه في موضع مات فيه ويستحق الاجر اذ اشترط الحدف الغير لانه بمنزلة بناء المسكن
عليه اذ لو كان الحدف واجبا عليهم لما جاز دفته فيما حفر يد في حيوته والفاوة في البحر ونحو
ذلك وعدم جواز الاستيجار لغسل الميت وحمله مذكور في المنية وفي الوقعات نقلا عن نواز
الفقيه وذكر فيه نقلا عن الفناوى السمرقندية انه حمل له اخذ الاجر الولد اى ولد هامة لانها
غير واجبة عليها قضاء لنا انها واجبة شرعا فلا يستحق الاجر اصابا لئلا يلبس عليه الصلوة
والسلام جعل المال داخل الميت على قاطنة والاصل في فعل معلم الشرع ان يقع على وجهه تقليم
الشرع ما لم يعرف عن الاصل صارف وعدم الاجبار لتعسر الوقوف على قدرها الغلبة الضعف
والعجز في بيع البان نبات ادم يجوز ومن يرفها يعزم حالبان الشاة في الشرب والطهارة
والانقاع لا كشعر الادى وظفره لنا جز الادى ليس بمال منقلم وتغذية الاطفال بها
للضرورة ولانها ملحفة بالمنافع حتى جاز استيجار الظفر على الرضاع والاستيجار على الاروق
العين ما كل وبيع المنافع ايضا باكل كذا في المحصر وهذا القدر من المناسبة لورد هذه المسئلة
في الكتاب وقد ذكرناها ايضا في كتاب البيوع **ك** في اخذ الضمان او فضل الكرا ومكان
عدم مكانا ذكرنا فان من اجاره بخير في اخذ الضمان او فضل الكرا يخير بين ان يضمن القيمة
ويأخذ الاجر المسمى فلا افضل وبين ان يأخذ المسمى وفضل الاجر ولا يضمنه لانه توجه له وجهها
ضمان فتخير لنا ما مر في قول الشافعي وبالنعدى ووجوب المعزم البيت فتعين تضمن العين بالقيمة
د ولا يجوز الدوس بنصف الثين ولا بنصف الحب ولا جنى الفطن بالنصف عند مشايخ بخار
لوحوز مشايخ بل لا تعمل الناس اسنا جارا احدا من اهل السوق ليحرس السوق فالاجر على
الكل ولا عبرة الكراهتهم لان في هذا مصلحة لهم والنفع عائد اليهم والتعامل جاريه ولو رآى نفا

مطلب قول امام مالك

مطلب القوائد

الحمار المستاجر ولم يقطع صلوة الفجر ضمن لان الحفظ عليه واجب وهو قادر دلالا عن منيعة
على البلوغ زمانا وتركه ثم باعها دلالا اخر فليس للاول شئ من الاجر استحقا نا مجبرى العادة بين الناس
كذلك وبه اخذ الفقيه ابو الليث وفي القياس ان ينبغي في ذلك سعيا معتدلا به يجب الاجر فدفن عمله
وعناه اسنا جطر الارضاع ولده ان كان بمال ولد لا يبطل بموته وان كان بمال نفسه يبطل واجر
ما مضى من الدية عليه ولو قال وصيه ارضعني وان اعطيتك الاجر فالاجر فيما يستقل على الوصى
ويرجع على الصبي ولو قال ذلك غير الوصى فهو منبرع وعلى هذا اعتبار سائر الاجارات وكذلك
اذا اسنا جطر محفظ كرمه فباعه فقال له المشتري اعمل عمالك فانا اعطيتك الاجر ثم الواجب على
الوصى والمشتري ما شرط الاول ان علم مقداره والا فاجر المثل ويستعمل ما هي للاجر اذ قال
استعمله على وجه الفصيد ون الاجارة لا يعتبر قوله بل يجب عليه اجر المثل واشتراط الضمان
على الاين باطل الحمل والجوالق على المكاري ان حمل على دابته وان حمل على عاتقه اودابة المستاجر
فعلى السنا جطر الفقيه المعنبر في ذلك عادة تلك البلدة وفي ديارنا الجوالق لا يكون على الحال
في الاخوال كما لا بالاشتراط ورفع الحمل واصلاحه وشده على الظفر على الحال ولو اخذ احد المدينين
وارسل الاخر عند الوضع عن ظهر الدابة فانشق الزرق وخرج ما فيه من الحن او العصير ونحو ذلك
يضمن الزرق وما فيه خرق ثوب انسان خرق يسيرا فوضعه صاحبه عند الخارق ليصلحه فابمان يصلحه
فذلك في يده فلا ضمان عليه لانقصان الخرق وهذه المسئلة نظائر في الوقعات ولا يضمن مستاجر
الثوب ليلبسه في المسير اذ الب في المنزل ويضمن مستاجر الدابة ليركبها ويخرج من المهر اذ اركبها
في المهر وحامل القدر المستاجر على جارا لا يفدر على حمله ليرده الى الموجه يضمن اذا تلف بسقوط
الحمار واجارة النفس ليجل الخمر مكرهة دون ايفار نار الجوسة نظر الى حرمة تصريف الخمر دون
النار وليس لمنولى حمام الوقف ان ينقص الاجارة لزيادة الاجر من غير المستاجر لانه متعنت

الحمار

التم الا اذ كان اجر بنقصان ما لا يتغابن الناس فيه وح يجوز له النقص بل يجب استاجر رجلا
ليذهب بمحمله الى كذا بكذا فبعد توسط الطريق بداله ان يترك ذلك فطلب نصف الاجر
قسم المسمى على المسافتين المقطوعة وغير المقطوعة باعتبار السهولة والصعوبة دون المساحة
والطول والقصر فقط منج الثوب بالربع ونحوه لا يجوز عند المتقدمين من مشايخ بخارا وعند
مشايخ بلخ يجوز استحسانا لانها مع الناس وبه اخذ الفقيه وقد مر هذا الكلام في جنى الفطن
انما استاجر دابة ليركبها الى كذا ففادها اليه ومشى لرض في الدابة لا يجب عليه الاجر وجوز
الحفظ على الخياط وعلى صاحب الثوب مبنى على عادة اهل تلك البلد والقياس كونه على رب
الثوب لان الاجارة عقد لاستيفاء المنفعة العين استاجر المقرض اجيرا القرض الى منزل
المستقرض فالاجر على المقرض لانه هو العاقد وما فضل من نحو الثوب في يد نحو الخياط ممنون
في يده معاوضة الشيران في الاكدا لآخر فيه لانه معاوضة المنفعة بالمنفعة من جنسه
وانه باطل ولا باس بمعاوضته الثوب بالحمار ويضمن الحمال كل قيمة ما انكسر عند وضع الحمول
في منزل صاحبه بمعاونة الصاحب لعدم تمام التسليم والقياس ما اخاره الفقيه انه يضمن
النصف لانكساره بفعلها واما اذا انكسر عند ابتداء الحمل والدفع على ظهره يفعلها جميعا فلا ضمان
عليه لعدم تسليم الصاحب الى الحمال فكان ضايعا في يد صاحب ولو شقق الرق بنفسه لمعفه
فلا ضمان فيه وليس لصاحب حجرة في دار ان ينع صاحب اصطبل فيها ان يغلق باب الدار في وقت
يغلق الناس ابواب دورهم فيه في تلك الحلة وهو في النع متعنت استاجر حمارا ينقل حملا الى كذا
فنقل فركب في الرجوع لا يضمن لكونه يتعارف فيما بين الناس ولو شرط حمل عشرة اقفرة من الشعير
لا يضمن بحمل خمسة اقفرة من البروقيل فيه روايان وزوماد بحال الحمل في بيت صاحبه على الكاري
مبنى على التعارف ويلزم على من يحمل على الظهر لئلا يلزمها الصعود به على السطح الا بالشرط اهل قرية

كانوا يرعون دوابهم بالتوب فذهبت دابة في نوبة واحد فلا ضمان عليه لان كل واحد متعين في وجه
وليس هذا من المبادلة اذ لو كان مبادلة لزم ان يكون فاسدا لكونه مبادلة المنفعة بالمنفعة من جنسه
مكاري يحمل كراباس وجمل فاستقبله اللصوص فطرح الكراباس وهو بحجارة فلا ضمان عليه ان كان
يعلم انه لا تخلص عنهم بالكراباس والحمار وليس لغير الاب ان يسلم اليتم الى تعلم الحياكة ولا ان يوافق
اليتم التذ في حجره عمه اذ انكر صاحب الثوب كون الثوب الذي دفع اليه الفصار ثوبه فالقول قول
الفصار مع يمينه ولا اجر له لانه يدعي وجوب الاجر وصاحب الثوب ينكر ولو ادعى الفصار ردة
وانكر صاحبه لا يصدق الفصار الا بيينة وعن اب يوسف ان القول قول الفصار ولا يجوز دفع
الاجم والملاحمة معاملة بالنصف لانه مما يحتاج فيه الى العمل وعن محمد جواز في الاجم والسيد
عند من يصنع له غدا امانة اذا رد الرمح السفينة من منتهى المسافة وغاية المقصد الى المبدأ بما فيها من
الحمل المحمول بالاجر فان كان صاحب الحمل معها فلصاحبها الاجر والا فلا ولو ادعى صاحب الحمل بعد
بلوغ للفصد نقصا محله وانكر للملاح ان كان دفع الاجر اليه فالقول قول الملاح والا فقول صاحب
الحمل خياط قطع الثوب ولم يتمكن من ان يخطط لموت وغيره ليس له اجر القطع وروى عن بعض العلماء
وجوب اجر القطع وموجر الدار مشاهرة اذا اجرها من اخر يفسخ لاولى عند انطلاخ الشهر ونفذ
الثانية واستيجار نافذ الدار يقع على تمييز الجياد بين الزيوف والنهرجة فلو ظهر كمالا زيوفا ونهرجة
فلا يستحق الاجر استاجر ضياعا بعضها فارغ وبعضها مشغول صحت الاجارة في حصه الفارغ لصحة
التسليم وزوماد اجر البيت المستاجر ميوم عند طلوع الفجر وزوماد اجر الخادم عند طلوع الشمس
اذا انقطع الحمار المستاجر عن المسير في بعض الطريق من التقي فامر المستاجر رجلا هناك ان ينفق على الحمار
بعلفه كل يوم وقاطع اجرته الى ان يفيض صاحب الحمار حماره فانفق عليه ايا ما ان كان لما مور يعلم ان
الامر ليس بصاحب الدابة ليس له ان يرجع على احد بشئ لان الامر لم يصلح فكان متطوعا الا ان يكون الامر

ضمير له النفقة وان كان لا يعلم فله ان يرجع بما انفق على الامر ضمن له اولا منقول الوقف اذا جبره بافل
من اجر المثل يلزمه تمام ذلك عند بعض علمائنا وكذلك الاب والجدا اذا جبر دار ابنه الصغير بافل من اجر
المثل يلزمه المستاجر تمام اجر المثل وكذلك من غصب ارض الصبي او ارض الوقف على قول بعضهم لزوم
اجر المثل وقال بعضهم يصير غاصبا عند من يرى غصب الدور والعقار مستاجرا رضا فانقطع ماء
النهر والمطر فلا اجر عليه استاجر حائونا ممتزا كل شهر بخمسة دراهم على ان يعمره ويحسب بنفقة
من الاجرة فعمومات الموجر بعد وسمته فالاجارة فاسدة من الاصل وعلى المستاجر اجر مثل الحائون
بانعام ما بلغ والمستاجر النفقة واجر مثله في قيامه في عمارته لانه شرط العماره على المستاجر فقلد العقد
استقرض دراهم فسلم الى المقرض دار او حمارا ليستعمله حتى يوفيه دراهم فهو اجارة فاسدة لا لزوم
فعليه لاجر المثل بالاستعمال اجر اجارة صحيحة من آجر اجارة فاسدة لمصاحب الدار ان ينقص
الاجارة الثانية ولو باع بيعا فاسدا فاجره المشتري فله ان ينقض الاجارة ولو باع بيعا فاسدا
ثم باع المشتري بيعا صحيحا ليس له ان ينقض البيع لان الاجارة مما يفسخ بالاغدار دون البيع
استاجر مما سنة بستمائة دراهم على ان يحيط الاجر عنه اجر شهرين للتعطيل فان الاجارة فاسدة
ولو قال على ان مقدار ما يكون معطلا فلا اجر عليك فهذا جائز واذا اشترى زينا على ان يحيط عنه
لاجل الفرق خمسين رطلا فهو فاسد ولو قال على ان يحيط عنه وزن الفرق فهو جائز قال ان بعث ثوبين
هذا عشرة فلا شيء للتوالت بعثه بزيادة فني بيني وبينك نصفان ان باع بعشرة فلا شيء له لانه
شرط كذلك وان باع باثني عشر مثلا فله اجر المثل لا يجاوز درهما وهذا من نظائر مسئلة قفيز
الطحان واستيجار الشاة للرضيع فاسد لانه عقد على العين الحاصلة في المستقبل مع جهالة القدر
بالاشعية المحصنة المسوغة التنزيل العين المنفعة وبلاشدة احتياج الناس اليه بخلاف استيجار
الظفر والاجارة عقد على النفع الحقيقي او النواويل دون العين والاستيجار المرعى يدعى الدواب فاسد

ايضا لما قلنا قال طالب اضرال من دلتني عليه فله كذا ففي اجارة باطلة لان المستاجر غير معلوم
والدلالة والاشارة ليس بعمل يستحق به الاجر فلا يجب له شيء ولو قال ان دلتني عليه فلك كذا
فشيء محذور له يجب له اجر المثل دون المسمى لان ذلك عمل يستحق بعقد الاجارة الا انه غير مقدر
بقدر فيجب اجر المثل وان دله من غير مسمى فهو الاول سواد وبيان مدة لا يعيش اليها غالبا
مفسد للاجارة كذا خال ابو نصر الدبوسي وقيل يجوز رجل اقعد صبي حتى يعمل معه ويتخذ له
كسوة ثم بدا للصبي ان لا يعمل ان كان اعطاه ثوبا غطي صدقة او كذا باسا فخطه الصبي لا يستر
وان كان اعطى المحيط هبة او عارية فله ان يسترد تيمم صغير ليس له اب ولا ام ولا عم استعماله
اقرباؤه بغير اذن الفاضل وبغير الاجارة سنين فله ان يطالبهم بعد البلوغ باجر مثله فيما قيل
دار اليتيم كالوقف اذا سكن الشريك البالغ سنة يجب عليه اجر نصف نصيب اليتيم وقيل لا شيء
عليه بخلاف الوقف وشرط مرممة الدار لا يطلب الاعادة اجارة بمنزلة علف الدابة وفي اعادة
شيء المفرضة تفصيل واختلاف في عارته ام اجارة فاسدة اجرة الاديب والخنان في مال الصبي
ان كان له مال ولا فاعلى ابيه ولا يجبر الاب على اجرة القابلة لانها كالطبيب وهي على من دعاها
من الزوجين والمعتبر في الاجرة نفد مكان العقد عند الاهام وكذا في اجر المثل في الاجارة الفاسدة
يعتبر مكان الاستعمال رد الثوب الاجرة بعد المدة بخيار الروية فله اجر المثل لا قيمة الثوب اخذ
صاحب المحيط ان المراد باثر العمل الذي يكون به للصانع حبس العين للاجرة الاجزاء المملوكة للصانع
التي تحصل بعمل الصانع والعقد والاختار الفاضل خان والفاضل بديع وظهر الدين الثقاتي
ان المراد به ما يرى ويعاين في محل العمل كما ذكر وكسر الفسق والحطب وطحن الدقيق وهذا عم
من الاول مطلقا وفي المحيط وشرح خواهر راد لا اجر للفاضل وان تولي قسم الشركة وان يكن
مؤثته من بيت المال فالصاحب الفنية قال اسنادنا وهذا حسن في هذا الزمان لفساد القضاة

اذنواطلق لهم في ذلك لا يضمنون باجر المثل وقال ظهير الدين المرغيناني وشرق الانتم المكرة له الاجر
المر كيف مؤنثه من بيت المال ولكن المستحب ان لا ياخذ وفي المحيط اذا اراد الفاضل كنية السجلان
والمحاضر بنفسه وان ياخذ على ذلك اجر افله ذلك وانما ياخذ بقدر ما يجوز اخذه لغيره قال
صاحب الفقيه ولم يرد في اجرة الصكاكين مقدار معين سوى ما روى عن علي السعدي وبعد
للتقدمين مع انه غير مفهوم المعنى وهو ان الوشيفة بما لا اذا كان يبلغها الفا ففيها خمسة دراهم
وفي الفين الى عشرة الاف ففيها خمسون درهما ثم ماذا دفع كل الف درهم درهم وان كانت الوشيفة
بافل من الاف ان تحفه من المشقة ما يلحقه بوثيقة الالف ففيها خمسة دراهم وان كانت نصفها
ف عشرة وان كانت نصفها فدراهم ونصف وفي الزيادة والتقصان على الشار ذلك ثم قال وكل هذه
التقديرات غير مفهوم المراد لان مشقة الكنية لا يختلف بقله المال وكثرته ولا شك ان مشقة كنية
الف درهم دون مشقة كنية ثمانية وعشرين درهما الا ان يريد به كنية الاجناس والعروض
المختلفة بصفاتها وقيمتها واما اجر كاتب الفاضل وقسام فان راي الفاضل ان يجعل ذلك على الخصوص
فله ذلك وان جعله في بيت المال وفيه سعة فله ذلك وعلى هذا الصحيفة التي يكتب فيها دعوى المدعي
وشهادتهم ان راي الفاضل ان يطلب ذلك من المدعي فله ذلك لعود منفعة اليه ولا يجعله في بيت
المال وجره السجل قيل على المدعي وقيل على المدع عليه وقيل من اسنجره والافعل من اخذ السجل وفي
شرح الطحاوي يجوز للمفتي اخذ الاجرة على كنية الجواب باللسان وفي الفقيه قد ابلت العامة والخاصة
بان يستعينوا بالناس في الاحطاب والاحتشاش والاصطياذ واتحاد الجدة ونحو ذلك فتثبت
الملك للاعوان فيها ولا يعلم الكل فيها فينفقونها قبل الاستيذان بطريقه او الاذن فيجب عليهم
مثلا او قيمتها وهم لا يشعرون بحملهم وغفلتهم اعادنا الله تعالى من الجهل ووفقنا للعلم والعمل
ولو اسنجره ليحطب له كذا وقر من السطب جاز وكما لا يجوز بيع ما ليس عنده لا يجوز الاستيجار

على عمل في محل ليس عنده كاستيجار الحراج ممن لا فطن له والخياط ممن لا ثوب عنده قال اعمل
سنة حتى تزوجك بنتي فعلم له ثلاث سنين فعليه اجره سنة واحدة كذا قال الفاضل خان وقال
برهان الدين صاحب المحيط ان زوجها منه لاشي عليه ولا يجب اجر مثله سنة واحدة وقال
الفاضل يدع على الامر لجر المثل وفي اوله لان الحررة لا تصلح اجرة والمقبوض باجارة فاسدة في حكم
الضمان كالمقبوض باجارة صحيحة لانه مستعمل له باذن المالك فيكون فيه امتيا اعلم ان ما يختلف
باختلاف المستعمل لا يصلح اجارته حتى يعبر المستعمل فاذا عين نفسه بخالف بالدفع الى غيره وان
يعين فسد ثم ان استعماله او لا ثم دفعه الى غيره يضمن عند البعض وان دفعه الى غيره او لا فليس
بخالف وما لم يختلف باختلاف المستعمل صحت وان لم يعين للمستعمل ولا يضمن بالدفع الى غيره قبل
استعماله وبعد المسنجر لا يضمن بتركه لتخليص المستاجر من الغاصب بدفع دراهم وانكسار
الفدر المسنجر بانزلاق قدم المسنجر الحامل كانه لاق الحمال حتى يضمن والصحيح انه كتحريق الثوب
للمسنجر بلبسه حتى لا يضمن والصحيح ايضا الفصصة للمسنجر انما تضمن اذا سقطت من يده
في غير حالة الانتفاع بها ولو حمل صاحب الدابة حملا زائدا على قدر المسمى زعم انه قدر المسمى الشرط
لا يضمن المسنجر ومسئلة حمل المسنجر معروفة فصح الحائك الثوب روبا معيوب فان كان فاحشا
يضمن التقصان والطمان لا يضمن بطخه خشنا ولكن يؤمر بطخه ثانيا ويضمن الطمان ما ضاع
من اقتناح حلقوم الطاحونه اذا سلم اليه واما اذا طحن صاحب البر بنفسه بالامالة والادارة
من غير ان يكون معينا للطمان فلا ضمان فيه تقبل شريكا الفصارة ثوبا فاذهب به احمد هما ولا يدرى
ابن هولان ضمان على الثاني قال الصانع اعمل غدا واجي به فلم يجي به غدا حتى ملك يضمن ان امكته
بتسليم ولو غاب المسنجر بعد انقصاء الدلة ولم يسلم المفتاح الى الاجر فله ان يتخذ فيه مفتاحا
لغيره ولو اجر من غيره بغير اذن الحاكم ادعى التليذ الاجر وانكر ورثة الا اذا كان يعطى لمثل هذا التليذ

اجرة فله اجر المثل فبيع الكرياس بكذا على انه عشرة ازرع فاذا هو خمسة عشر لا يستحق الاجر الزيلة
لان الطول وصفه ولسنا جردا بانه تفضل البر من مكان الى منزله الركوب في الذهاب الى ذلك المكان
استحسانا لان ذلك دلالة بناء على العادة والقياس ان يركب نظرا الى استيجارها للحمل دون الركوب
ولو انهدم الدار المسنجة لجره لم تنفسخ وبفسخ المسنجر وبغيبه المؤجر ويسقط فسخ اول الاثام
موجب الدابة في الطريق ولا قاضي هناك ليرفع اليه الامر يركبها المسنجر حتى ياتي حضره وعليه الاجر
كذا في مينة المفتى وفيه يكتب الاجارة الطويلة هكذا استاجر منه جميع المنزل كذا اثنين سنة
متوالية ثلثين عقدا غير ثلثه ايام من اخر كل سنة شرط ان يسكن المسنجر الدار وحده ان
يسكن معه غيره ويجوز استيجار انسان على تعليم شئ من نحو الادب والحساب والحرفة بيان
لمدة ويستحق الاجر تسليم النفس في المدة وان لم يعلم ويستحق اجر المثل في التعليم عند فساد العقد
وشرط ان يحذره مفسد ولا اجر لوجر الكتاب للفران استاجر بعض اهل قرية امير الفطوح الاشجار
ويحفر عين ليزيد الماء فيها فزيادة لجميع اهل القرية جماعة استاجر واحد ليرفع امرهم الى السلطان
ورفع الظلم عنهم جاز وشرط التوقيت في مجهول الوقت كذا في مينة المفتى ويجوز اجارة المريض باقل من
اجر المثل من جميع المال وجوز مشايخ بلخ وابواليث وغيره استيجار الحائك ليفسخ غزله بالثلث ولا
يجوز استيجار البائع لحفظ البيع ولا الراهن لحفظ الرهن ويجوز استيجار البائع للذبح والفسل
استاجر طاحونة على ان عليه الاجر حال انقطاع الماء لم يجز ولا يجوز استيجار ماشطة لتزيين القروش
ولا يجوز استيجار شخص ليعلم ولد ويخدمه ولد دفع الى رجل ارضا ليغرس فيها اشجارا على ان
يكون الارض والشجر بينهما نصفين لم يجز وللعامل قيمة اشجاره ولغيره مثل عمله ولا يجوز اجارة البيع
قبل القبض من البائع ويطيب على تحت الطنبور والبربط ونحو ذلك الا انه اثم كذا في مينة المفتى وليس
لصاحب الشجر ان يعلم الصبي بحياكة الا ان يكون ابوه حايكا استاجر رجلا ليرعى غنمه جاز وان لم يكن

عدد دهاوله ان يزيد عليها استحسانا ولا يلزم على الاجير المشترك رعي ما يحدث من الاولاد الا
اذا كان مشروطا بذلك ويلزم ذلك على الاجير الواحد كذا في مينة المفتى وفي موضع اخر منه لو ولدت
شاة او بقر في يد الراعي المشترك فتركه الولد في الجبانة حتى ضاع لم يضمن لانه ليس عليه رعي
الاولاد الا ان يشترط عليه بخلاف اجير الواحد وفيه اشكال لانه وان لم يلزمه رعيه بلزم حفظه
الى ان يسلمه الى المالك بمنزلة ثوب القاء الذئب في حجره قد قال لخياط انظر الى هذا الثوب فان كان
قيصا فاقطعه بدرهم فقال بعد ما قطعه لا يخنك ضمن ولو قال انظر ايكفيقي قيصا فقال
اقطعه فقطعه فاذا هو لا يخنك فيه لا يضمن لانه اخرج الكلام مخرج المشورة دون الشرط استاجر
للركوب فحمل وركب يضمن قدر زيادة الحمل اذ لم يكن موضع الحمل والركوب واحد والدابة مطيعة
ولا يضمن تمام القيمة وانما يعرف قدر الزيادة بالسؤال عن اهل البصر ان هذا الحمل كيزيد في الحمل
وانقل استاجر ليركب الى موضع بدرهمين على ان يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة ايام لم
دبره لانه خالف في الرجوع فيلزمه اجرة الذهاب خاصة استاجر لحي بالجزع على التجملة فقام
به بالماء قيل له اجر المثل شرط الاثان بالحمل الى البلد شرط الاثان الى المنزل استحسانا اذا امتنع عن
تفريع بين الحلاء لم يجز لكن الساكن ان يفسخ الاجارة ولا يجبر على اصلاح الميزاب وتطيين السطح
ايضا ولا بأس بان يستنق ماء الوضوء بلا اذن رب الدار ومونة الرد على الاجير المشترك ومونة رد
الرهن على الراهن والوديعة على عارية والعارية على السعير والغضوب على الغاصب ولو وضع الكاري
متاعا له على حمل المسنجر على الدابة لا ينفص شئ من الاجر ولو شغل به الدار المسنجة يسقط
من الاجر بمحضته استاجر شهر افاستعمل شهرين كان عليه اجر الشهر الثاني في المعد للاجر والاشتغال
دون غير لاجر الغاصب سنتين ومضت ثم ادعى المالك اني كنت اجرت عقد لا يفضل الا بالينة ولو حال
كنت امرته تقبل كباثة ثم زوجها ابوها فمات الزوج فقال كنت اجرت لا يصدق الا بالينة

ولولا ذلك كان يامري بقبل وفما الميراث غصب دارا فاستأجرها ثم اشتراها فالإجارة ماضية
واستيت في أفضل أجر الغاصب ثم استأجر من المستأجر وأعطى الإجارة فله ان يسترد الإجارة لان
الاستيجارة استرداد الاستيجار في الحكم كما اشتراء البائع المبيع من المشتري بالبيع الفاسد فمخ
ونفسه تعقد نفقة الاجير ليست على المستأجر ولو شرطه عليه يفسد الإجارة على جواب الكاويقل
في زماننا لا نفسد انهدم بيت من الدار وسقط حائط للمستأجر ففسخ بضرته وبغيره ولا يفسخ
ما لم يفسخ ويسقط الاجر ففسخ او الحاصل ان الإجارة يفسخ بلا فسخ في عذر لا يمكن المنع فيه ونفرد
بالفسخ زور لعذر فيما يمكن للمنفى فيه لكن بضرر ما خلا الدين في الاصح كذا في مئة المنع ولو استأجر
حائوتا او بيتا ثم بدله السفر كان عذرا كذا في الفاضل خان استأجر دارا لم الفسنة ووقع الامن
فاراد الانتقال الى الرستاق فله الفسخ اذا كان بينهما مسيرة العقد وكذا المصري اذا اراد الانتقال الى
بلد اخر او قرية اراد المستأجر الخروج من المصرفه بعض الإجارة لانه لا يمكنه اسكنى الاجبى نفسه
وهو عقوبة وهذا يدل ان الفروي اذا استأجر واراد في الشئ واراد الخروج في الصيف الى قريته
او المصري اذا اراد الخروج الى الرستاق صيفا فله بعض الإجارة ولا يشترط ان يكون بين المصربين
مسيرة سفر اذا اراد المستأجر سفر فهو عذر في فسخ الإجارة سواء اراد للكت او لم يروا استأجر اجيرا
يوما للعل في الصحر اسقط ذلك اليوم بعد ما خرج الاجير الى الصحر اد ولم يعمل فلا اجر

كتاب ادب القاضي ح ان ناسيا بذهب الغير حكم فجاز لو قاضيا دون الحكم
وفي العمدرواينان وقال لا ينفذ مطلقا وينفى به كذا في الجمع وفي الفتاوى الصغرى على قوله وفي الخط
اذ لم يعلم بكونها مجتهدا فيها ينفذ عند بعض مشايخنا ولا ينفذ عند عامتهم واذ اعلم به ينفذ هذا
هو ظاهر المذهب وفي الوقعات يجوز القضاء يقول مرجوع عنه ويميلنا قول علما اذا كلف القاضي
من اهل الرأي والاجتهاد فاذا رفع حكم قاض ما خي الى قاضي الوقت معناه مطلقا الا ان يخالف الكتاب

والسنة المشهورة والاجماع او يخلو عن دليل واذ ارفع اليه حكم حكم امضاء ان وافق مذهبه ولا
يجوز حكم الحكم ابتداء وتنفيذ في الحدود والفصاص وفي الكفاية تخصيص الحدود والفصاص
يدل على جواز الحكم في سائر المجتهدات نحو الكامات بانهار واجع وغيرها وهو صحيح لانه
لا يفتى به دفعا لفساد العوام لا يسال القاضي عن عدالة الشهود ولا في السر ولا في العلانية وما
عنهما في السر ويتركهما في العلانية في الحدود والفصاص اتفاقا احتيا لا للداء الا بطن الخضم
ذبح الجحود اذ به يزول الظاهر والاصل الذي هو العدالة في المسلمين باعتبار شان الاسلام وهو
عليه الصلوة والسلام المسلمون عدول بعضهم على بعض فيسأل عنهما في السريان يبعث اليهما من الله
فيه اسم الشاهد ونفسه وهينته ومصلاة الى المعدل ويرده المعدل ويكتب فيمن يعرفه
بالفسق الله اعلم لان يكون له معدل يخاف ان يقضى به القاضي فيصرح بنفسه كذا في شرح الجمع
كل ذلك في السر ويتركهما في العلانية بان يجمع بين المعدل والشاهد فيقول هذا عدل جائز الشهاد
لها ان الطاهر باعتبار شان الاسلام يصلح للدفع دون الا لزام فعلى هذا يكون هذا الخلاف حجة
وبرهان والظاهر ما قيل انه اختلاف عصر وزمان فان تعديل الشارع اولى من تعديل الامة وطعنه
اشد من طعن الخضم وقد عدل على الصلوة والسلام اهل ما قبل القرن الرابع وكلام الخليفة رحم
فيه والحديث المذكور محمول عليه وطعن في اهل ما بعد القرن الثالث وكلام صاحبين فيه ولهذا
كان الفتوى اليوم على قولها وفي العقود ومن صدرها القضاء بالزوجية لرجل على امرأة او بالعكس
ومنها القضاء ببيع الجارية للمشتري على البائع او بالعكس والفسوخ لو خفى ومن صورها القضاء
يفسخ بيع الجارية على احد الشبايعين ومنها القضاء على الزوج بالفرقة بالتطليق ثلاثا بالشاهد
الكاذب اجاز ظاهر اى فيما بيننا ومضى ونقد باطنا اى فيما بينه وبين الله تعالى حتى يحل التكرار فيها
والوطى في حقه في الصورة الاولى وفي الثانية وفي حق المشتري وفي الثالثة في حق البائع وفي الرابعة

في حوز زوج آخر لا كما في الاملاية المرسله ولا كما للفضاء بزوجية منكوحة او معنده لاخر بلا
دعوى الطلاق وانفضاء العدة كذا في الطريقة البرهانية وفي مينة المفتي ادعى على البايح الاقالة
كاذبا وحلفه فكل ففضي القاضي بالاقالة بنكوله حل للبايح النصرف فيه اكلا ووطيا وغير ذلك
فهو على الاختلاف في القضاء بشهادة الذور الى هذا كلامه وباعتبار الظاهر يجب عليه القضاء
حتى لو لم ير اوجبا عليه يكفر ولو اخره يفسق والقضاء اظهر ما هو الثابت لا اثبات ما ليس
بثابت محالا وقد كلف الاظهار فيجب اثباته افضاء لئلا يكون تكليف ما ليس في الوسع كما في قوله
اعتق عبدا عنى بالف درهم وانه ممكن والقاضي نائب عن الله تعالى ولاية الاثبات فصار كان الشاغل
قال اثبت الحل بينهما ثم اظهر ويجوز ذلك وان لم يوجد الرضا لان للمولى ولاية اجبار العبد وكفانيه
واما وفي الهبة والصدقة روايتان عنه قال الفقيه ابو الليث بفتى بطلها كذا في الجامع المحبوب
لا تعمل الشهود والقضاة بالخط اذ ينسون الرواة اذ ينسون الحادثة ولم يتذكروا الانبى
هذه الامور على علم وايضا لا على تخمين وحسبان على ان ما قاله من انه يوجب غائب الظن وهو
موجب للعمل نحو خبر الواحد غير مستقيم لان هذا الظن يتعلق بانه خطه وبانه صادق فمضمون
باعتبار ان يكتب عن قلة المبايعة وعلى طريق المساهلة وترك الاحتياط في ابتداء الاحوال ولا يتعلق بان
الحادثة واقعة على وفق ما في الخط ومن قضى في حقوق العباد واما حقوق الله تعالى الخاصة فلا
فيها اصل الا بالشهود بالاتفاق بما راي علم في محل ولايته قبل تقلد القضاء كما في خارج ولايته قبله
او بعد على ما يفهم من المختلف ومثله على ما ذكر في الحفايق واليه اشارة النظم بالاطلاق وكما في الحكم
لان هذا علم شهادة لاعلم قضاء فان كسب العلم لتحمل الشهادة وتحصيل ثواب الاداء غير كسبه
للقضاء وتحصيل ثواب الا يرى ان العلم للفضاء يحصل بشهادة شاهدين والعلم لتحمل الشهادة
لا يحصل بها الا بشهادتهما واقامتهما مقاما فلا يكفي في الشهادة علم الواحد ويكفي

في القضاء اذ تحصيله للقضاء يكون بالاحتياط والمبايعة في الادراك فطريقة علم الشهادة ان يشهد
هو وخر عند حاكم فوجه او عند قاضي تلك الولاية الخارجية عن ولايته فيقضي به على ما ذكر في المختلف
ويضم من هذا النضمام شهادة شاهد واحد الى علمه لا يكفي لفضائه بلا شهود في الخصومات
اشارة الى ما قلنا من الامر الاتفاقي والخصم مما قال لا اعترف به ولا انكر ولا يستخلف
لا يستخلف لانه يصرح بانه لا ينكر واليمين على من انكر بل يحبس حتى يقدم او ينكر فيستخلف وقال
ان كلامه تعارضا وتساقطا فنزل منزلة الساكت والمدعى لو قال لي شهود فقصده تخليفه
مردود في شهود في المصر كما لو كانوا حضورا في المجلس لا كما خارج عن المصر لان قوله عليه الصلوة
والسلام اليمين على من انكر مشروط بعدم البيعة لقوله عم لك يمينه بعد قوله لك بيعة وقوله لا بل
له ان لا يلزمه بلا توقيت ان ابي اعطاء الكفيل نفسه الا ان يكون الخصم غريبا يديد السفر فيلازمه الى ان
يقوم القاضي عن مجلسه وذكر هذه المسئلة في هذا الباب بناء على ما ذكر الخطاف واما على ما ذكره الخطاف
من ان محمدا مع ابي حنيفة فوضعا باب الذي اخضع به يعقوب **م حسن** وجاز اجابة الولاية لدعوة
الارحام للصلوات اى للدعوت الخاصة بجواز اخذ هدية بم بشرط ان لا يكون له خصوم مع احد وقت
الاجابة وكجواز قبول قدر للمناد من هدية الاجتنى بالشرط المذكور وكاجابة دعونه العامة بالشرط
المذكور ايضا كذا في الكفاية والاستقراض والاستعارة بمنزلة قبول الهدية كذا في الوقعات والهدية
ما اعطى بلا شرط الاعانة والرشوة ما اعطى بشرطها واثر الهدية التهمة واثر الرشوة استحقاق العزل
ووجوب عزل على المظلم كتابة المحكي وكيفية الكتاب المحكي معروف في مواضعها اذ اى الكتاب المحكي مقبول
في قوله اى في قوله محمد وهو الخناز والمفتي به فيما هو المنقول لما في غير المنقول وفي الوقعات اذ التقا
قاضي بلدين فقال احدهما للاخران فلانا اقر فلانا بكذا لا يجوز للاخران يقضي بهذا القول المر
يبعث اليه الرقعة يديده كتاب القاضي الى القاضي من لواشهده المحكم قاض وهو لا يذكر الحكم لا يبيع

الشهادة فاسمع القول بعد السمع واعظ الان على هذا الخلاف مسائل في الجامع الصغير حكاها
 محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله وانكر ابو يوسف روايتها عن ابي حنيفة ولم يقبل
 شهادة على نفسه وثبت محمد بن علي ما رواه عن ابي يوسف بعد انكاره وقال رويث نسيب ونظيره
 ان ربيعة روى عن سهيل بن صالح عن ابي هريرة رضي الله عنهم ان النبي عم قضى بشاهد ويمين
 ولم يذكروا سهيل وكان يقول بعد ذلك حدثني ربيعة عن كذا في المغني وشرحه للنصوري القار
 اني ولو قال القاضي او المحكم حكمت عليك ما قد ارك بقبول قوله ولا ينافي الى انكار المغني عليه
 الفضا كذا في شرح الجمع وهذا بخلاف الشهادة على الشهادة حيث لا يقبل قول الفروع عند
 انكار الاصول اصل الشهادة بالانفاق ولا يصير حكما ان علق تحكما بالشرط فافهم وثقافت
 لا يجوز تعليق التحكيم بين اثنين بان قالوا اذا قدمت بلدة فاحكم بيننا في هذه الحادثة وما
 يغني والخلاف المذكور في منية المغني ويجوز تعليق تقليد الفضا والامارة بالشرط معنا قال
 وقت في المستقبل بان قال اذا قدمت بلدة كذا فانت قاضيا واميرها وتعلق عزل القاضي بان
 قال اذا وصل كذا اليك فانت معذول قيل بيع وقيل لا وبه يفتي قلنا انما الفضا يوم او محلة
 هذا يفتي بي يقضي بيمين المدعي في موضعين فاجتهد في ان يفتي به عند نكول المنكر المعاند
 لان الظاهر صار شاهدا له فيعتبر بيمينه قلنا كيف تجعل الظاهر شاهدا له مع انك تجعله مخالفا
 الى يمين ولم تفصل له بمجرد نكول المنكر مع ان قوله عم البينة على المدعي واليمين على من انكر يقضي
 قطع الشركة وانقضاء يمين المدعي بالكلية وحين ياتي المدعي فيما يقضي فيه بشهادة رجل وامرأتين
 وذلك لما يشاهد واحد بلا التفات الى يمين المنكر ونكوله كما في اثباته بشاهدين لما روي انه
 عم قضى بشاهدين ويمين قلنا طعن في هذا الجين بن معين ورده ولين لم يطعن فلا يعارضه
 الواحد السنة المشهورة التي رويها ولا يعارض المحمل الحكم فان قوله قضى بشاهد ويمين ان يكون

معناه قضا بشهادة عند وجودها وقضى بيمين عند عدمها وله يحكم لشيء اخر من مسننات
 وصاع وقربان والظاهر قلم على الماء واصابه سلسلة وغير ذلك على انه انكره المروي عنه وقد ذكرناه
 قيل هذا الباب وفي المحيط لو قضى القاضي بشاهد ويمين لا ينفذ لكونه مخالفا للكتاب والسنة
 المشهورة ولو قضى بالنكول عن اليمين بالطلاق والعناق عند طلب الخصم ذلك لا ينفذ بالايضا
 ولو قضى للدعا عليه بخلافه بذلك عند الطلب ينفذ كذا في التسهيل وشرح الجمع وفي الشين لوطب
 المدعا عليه تخليف الشاهد لا يجيبه القاضي وفي النهاية لواططحا على ان المدعي لو حلف بالدعا
 عليه ضامن لما لا كفا الصلح باطل ولا شيء على المدعا وبطل استقضاء غير العالم العالم بالغة
 والكتاب والسنة واجماع السلف ومسالك الفياس بحيث يستقبل بدرك احكام الشرع وسيلك
 مسلك الفتوى لقوله عم الفضا ثلثة قاضيان في النار وقاض في الجنة اما اللذان فاجاهل و
 الحائر واما الذي في الجنة فالعالم العادل قلنا المذكور في التوضيف والتقييد شرط الاولوية
 لان العلم يحتاج اليه للعمل ويمكن ان يبنى عليه على فتوى العالم والخبر محمول على الجاهل الذي يعمل
 بجهله ولا يرجع الى العلماء فيكون الفرق بينه وبين الجائر الجور عن عمد والجور لاعم وعمد
 علم انه جور وجور من قلده ليس بما يع اتفاق اذا لم يمنع عن اقامة الحق والا يجوز النقل منه
 لفوات المفصود من الفضا وقد تقلد بعض الصحابة من معاوية والامام الحق كان عليا ويجوز
 اماره العبد وله اقامة الجمع والاعياد ولا يجوز حكم السلطان بين الخصمين وانما ذلك الى الفضا
 كذا في نوازل الفقيه وذكر في شرح ادب القاضي للخصاف جواره نظر الى ان نفوذ قضاء غيره باعتبار
 تقلده منه فينفذ قضاؤه بالطريق الاولى وفي الواقعات اذا لم يكن غالب قضاؤه على الجور
 ويلزم للغائب عن مجلس الحكم وهو الصحيح كذا في الحفايق حكم الحاكم اي بالبينة اذا انكار والنكول
 غير منصوص في الغائب كما اذا كان ما يدعيه على الغائب سبب لما يدعيه على الحاضر فهو دعوى مشتركة

من الغائب في عين في يد الحاضر وفي منية المفتي ولو صدقه ذواليد لا بامر الفاضل بالسليم الى
 للدعي حتى لا يكون قضاء على الغائب باقراره ثم قال وهي عجيبة ولعل السرف في الفرق بين الاقرار
 والبينة الفصور والتعكف ونحو دعوى كفاية الحاضر عن الغائب بامر وعبارة المختلف لا يجوز
 الا ضمن القضاء على الحاضر وفي الجمع الابواب فانه الغائب نحو الوكيل او الشرع نحو الوصي من جهة
 الفاضل له ان البينة حجة مطلقة والعمل بها واجب وقد وجدت لنا ان العمل بالشهادة لقطع
 الخصومة ولا منازعة بدون الاكاد على تقدير الاقرار وهو الظاهر لا اعتبار بالشهادة في شبه
 وجه القضاء اقامت بينة على الطلاق والزواج غائب لا يقبل كذا اذا انكر ثم غاب فان اقر ثم غاب
 يقضي كذا في دعوى الامه المحرمة على المولى في الوجوه الثلاثة كذا في منية المفتي وفي الواقع اذا انقضى
 الخصم بعد ثبوت الحق وتوجيه القضاء ينصب الفاضل فيه خصما ويقضي عليه ولو اخفى وجسر
 خصمه في حقه ولم يتمكن المحبوس من اثبات الافلاس او اخضرار الحق وادام اخذ الفاضل منه
 الحق وخلى سبيله او اخذ منه كفيلا او خلاه رعايا الجانبيين ولو اخفى من حلف مديون ليقيم
 اليوم دينه يوكل الفاضل عنه رجلا ليدفع اليه ويبر كذا في اب الفاضل من الوقعات الناطقة وفي كتاب
 الايمان منه انه يبر بدفعه الى الفاضل وفي الفينة قامت البينة على الوكيل فغاب وحضر للوكل
 او بالعكس او على الورث فمات وحضر الورث او على وارث فغاب وحضر وارث اخر يقضي على من حضر
 بذلك البينة ولو كان اقرما ادعى عليه ثم مات يقضي عليه باقراره في قول ابو حنيفة ومحمد والظاهر والرايين
 عن ابى يوسف انه يقضي عليه في فضل البينة والاقرار حال غيبة ولو ظهر ثبوت من توارى بعد البينة
 اقامت عليه يقضي عليه حال غيبة ثم ان المذكور في هذا الكتاب اب الفاضل وينبغي ان نذكر اشياء
 من اذاب المفتي د الاصح ان الافتاء انما كمن لم يكن اهلاله لقوله عم من افق الناس غير علم
 لعنة ملائكة السموات والارض وعليه يحتمل قوله عم اجراكم على الدنيا وقوله عم المفتي يدخل

من الفتوى من الافتاء

بين الله وبين عباده واما من كان اهلاله فالفتوى منه تقع الناس وخير الناس من نفع الله قال
 الله تعالى فاستلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون فان الامر يسأل من لا عيب ولا يفتى لا يكون ثم الفتوى
 اما عن اجتهاد وحملة الاجتهاد معدوف في موضعه وسيل عن محمد بن الحسن متى يحل للرجل ان يفتي
 قال اذا كان صوابه اكثر من خطائه ثم ينبغي ان يرجع عنه اذا علم خطاؤه بلا استحياء والاستسكان
 واما عن تقليد ونقل قوله مجتهدا فيقدم به قول ابو حنيفة ثم قول ابى يوسف ثم قول محمد بن الحسن
 ثم قول زفر بن الهذيل والحسن بن زياد وقيل اذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبها وفي جانب المفتي
 بالخيار والاول اصح وعن بعضهم ان الرجل لو حفظ جميع كتب اصحابنا لا بد ان يثلم الفتوى حتى
 يهتدى اليه لان كثير من المسائل يجاب عنه على عادات اهل الزمان فيما لا يخالف الشريعة فينبغي
 ان يعرف عرف الناس ومقالاتهم ايضا ويحب ان يكون المفتي حليما رزينا لين القول منبط الوجه
 وينبغي ان يقدم من جاء اوله ولا يقدم الشريف على الوضع وينبغي ان يكون مناسيا غير عجول وعن
 ابو حنيفة عنه لان يخطي الرجل عن فهم خير من ان يصيب من غير فهم وقيل من قلت فكرته
 اشددت عشرته ومن ركب الجملة لم يامن الكبرة ويكتب عقيب جوابه والله اعلم ونحو ذلك و
 في المسائل الدينية التي اجمع عليها اهل السنة والله الموفق او والله العصمة ونحو ذلك ويجوز
 الفتوى بالايماء بالرأس دون الوصية والشهادة لانهما متعلقان باللفظ دون الفتوى ولو حلف
 ان لا يكذب فساله انسان عن امر فحرف راسه بالكذب لا يثبت ما لم يتكلم لان الكذب تكلم بكلام
 هو كذب وقد مر نظيره في فوايد كتاب الطلاق وسياتي في مسألة الصك في كتاب الاقرار استغنى
 مفتين حنفين في خلافة فافناه احدهما بالصحة او الحل والاخر بالفساد وفي المعاملات
 بالصحة وقيل ان كان المستغنى مجتهدا ياخذ بقول من ترضى عنه بدليل والعاصي ياخذ بقول
 من هرافقه منهما عنده وان استنوا عنه استغنى غيرهما وان لم يجد في بلد لم يكتب الى بلد

اخرى كان يفعلها الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم اجمعين وينبغي ان يفتى للناس بالاسد
 خصوصاً في حق الضعفاء لقوله عم يسرا ولا تفسر مفتق رأي جواب فتوى وفي زعمه انه خطأ لان
 النصوص عليه عند بخلافه يعذر في ترك الجواب ورده ان كان مجتهدا فيه وان كان منصوحا
 بكتاب الله تعالى فلا اذا علم انه يعمل به وقيل لا يعذر ان كان عالما بالخطأ علم انه يعمل به ومجوز
 ان يسع الاعتماد في الفتوى والرواية على الكتب المعتمدة بلا استناد وللرجل والمرأة ان ينتقل من مذ
 الشافعي الى مذهب ابي حنيفة وعلى العكس ولكن بالكلية لا في بعض المسائل ولا لغرض فاسد
 فلا يترك النوصي عن الخارج من غير السبيلين وان شق عليه ذلك ولا ينتقل للتزوج واستحقاق
 الوقف ونحو ذلك حق قيل ان ينتقل الى مذهب الشافعي للتزوج اخاف ان يموت مسلويا لا يمان
 لاهنته بالدين بحيفة قدرة وهذا فيمن هو اهل لزج الدليل وميل القلب واما العالمى للقلد
 فليس له الانتقال اصلا لانه يكون بخروج الهواء وداعية النفس ولكن اذا ائق له مفتى وافق
 لاهل الاستدلال قلبه بمذهب الشافعي فيمن علق الثلاث بتزوجها ونحو ذلك واتصل به حكم
 حاكم بفسخ التعليق فلا يباس به وفيه رخصة عظيمة لبلوى عام وفي الفصول اذا اراد كل من
 الخصمين ان يخاصم الى قاضي محلته وتحلة كل قاض فاراده المدعى اولى عند ابي يوسف والفتوى على
 قول محمد ان العبرة لارادة المدعى عليه وفي الفنية وينبغي ان ينصب القاضي انسانا حيا يعقد الناس
 بين يدي القاضي وقيمهم ويقعد الشهود وقيمهم ويؤخر من يسي بالادب ويسمى صاحب المجلس
 والمجلوس ايضا وياخذ من المدعى شيئا لانه يعمل باقعد الشهود على الترتيب وغيره لكن
 لا ياخذ اكثر من درهمين والرجال لا ياخذون اجورهم ممن يعملون لهم وهم المدعون سوا اجارهم
 المدعى عليه او امره او تمرده او جرح الى تكرار الدعوة وهو الفياس والاستحسان ان يكون على التمر
 زجر له لكنهم ياخذون في المهر من نصف درهم الى درهم واذا خرجوا الى الوسائق لا ياخذون

لكل فسخ اكثر من اربعة دراهم واما مؤنة استيفائهم حق المدعى من المدعى عليه فعلى المدعى
 في الاصح هكذا اوضحه العلماء الانقياء الكبار وهي اجور امثالهم واجرا الكاتب على من يكتب له الكتاب
 وجره كتابه الحاضر والسجلات على قدر العمل فان ذلك عمل فيه وقعة ولا ينبغي ان ياخذ اكثر من اجر
 المثل الذي ياخذ الناس بمثله ذلك العمل قال الضعيف ويكفي المذكورون لنظام المجلس فلا حاجة
 الى ما ذكر فيه من الوكلاء والامناء في التعديل ونحوه فان فيه تكثر المؤنة على الناس وايضا جعل
 جعل الامناء على المدعين يؤدي الى زوال الامانة ينبغي ان يكون مؤنة من زرق القاضي كما ان لجرة
 البواب الذي يقدم الاول فالاول ويمنعهم عن الدخول على المجلس جملة على وجه الازدحام على القاضي
 ولا ياخذ ممن يدخل شيئا وقد ذكرنا بعض هذا الكلام في فوايد كتاب الاجارة ولنفاضي ان يجيب الى
 من يطلب منه ان يحبس عزيمة في موضع اخر غير السبي حتى لا يضيع عرضه وكتبه الفقه يسار
 في قضاء الدين دون وجوب الزكاة واخذ الصدقة وتحبس لبيع ما فضل عن قوت يومه وبيع العطار
 وان كان لا يشتري الا بثلث قليل ولو ظهر افلاس المحبوس خلاه باخذ الكفيل بلا انتظار الى حضور
 الخصم ولو اخبره ثقة بحاجة المحبوس خلاه بمحضرة الخصم ولم يمنع لزومه واذا تعارضت دينته
 اليسار والاعسار فاليسار اولى وان اباهما مقدار ما يملكه ويدخل حصته الارض من الشرب
 في الحكم بها وفي دخول البناء والاشجار اختلاف المشايخ وفي المحيط وفناوى النسق حال الرجل
 والمرأة ما ذن وشربهم ففيه اختلاف المشايخ ولو قضى قاض بصفة هذا اللكاح ينفذ ويصح ثم قال
 ودلت المسئلة على ان قضاء القاضي في مثل هذه المجتهدات التي فيها اختلاف المناخرين صحيح وان
 يعرف فيها اختلاف المتقدمين اذا فوض قضاء ناحته الى اثنين لا ينفرد احدهما بالفض نحو
 ويكيلج ولا يتبع القول البلدة الا بالذكر في تعويض القضاء قول القاضي ثبت عندكم في الاصح
 ولا يجبر القاضي المدعى على بيان سبب الدعوى ولا يقضى ما شيا والاول مجيبا اول بالنقدم

الاغرياء الا ان ينضروا بهم لكثرتهم فرعاية التوبة يكون افضل ح واذ كان المدعى عليه خارج
للمصر بحيث لا يمكنه ان يحج الفاضل ويعود ويصل الى منزله فيما بين الصبح الى المغرب لا يعين الفاضل
في حضاره الا ان يفيم البيئة على موافقه دعواه ويكنى فيه المستور وقيل الا ان يحلف ويأخذ الفاضل
مال اليتيم من الاب المبذر للفسد له ويضعه في يد عدل الى وقت حكمة الصغير او بلوغه ويجوز
الفضاء ممن قلده القضاء ولئن انا به تفلد القضاء رخصه ممن لا يخاف العجز ويأمن على نفسه الخيف
والامتناع غزيرة هو الخوار ولا يقضى بما سمع نائبه من البيئة ما لم يعدها عنده عدل شاهد في
حادثة شهد في لغري فرائ الفاضل كفي في عداله وعدمها وقيل ان تنقل بين الشهادتين ستة اشهر
يحتاج الى التعديل ثانيا يسمع البيئة على الطلاق وعنف الام حسة من نير دعوى وهل يحلف حسة
من غير دعوى ذكر محمد ما يدل على انه يحلف تخليف الاخرس ان يقال له تملك عند الله وميثاقه ان كان
كذا فيشير به نعم الفاضل الفاسق اذا قضى فلما قضى اخر ان يبطل قضاءه اذا اقامت المحضات في مجلس
الفاضل ولم تتهبها به يحسن عفو ويحسن تعزيز بها صيانة الحرمه المجلس وان شتم لهما الاخر
لا يعزوه الا بطلب المشنوم اذا جلس السلطان في مجلس الفاضل ينبغي ان يجلس خصم السلطان في جنبه
والفضي الفاضل على الارض ان لم يسعه مجلسه معهما تسوية بين الخصمين والفاضل في تاخير دعوى
الا قارب قليلا في سعة كي يصطحو او يقع الامن عن حصول قطيعة الرحم وينبغي للفاضل ان يقول للمدعي
زد في الشهود ولا يقول شهودك مطعون ذرعاية للستر وفي اخر قول ابى يوسف انما يسوغ تعديل رجل
اذا لم يظفر منه ما يسقط العدالة الى سنة نظر الى وجوب بعض الفرائض في سنة مرة فلا يتم ظهور
العدالة ستة اشهر ولو طعن واحد وقال المدعي آتى بمن يعد له يسمعه الفاضل فاذا اتى به وعدله
سال الفاضل الطاعن عن سبب الطعن لاحتمال كونه سببا بخلافه ولا يترك على القضاء سنة
كيلا ينسى العلم كذا في الشهيل **كتاب** الشهادات هي اخبار عن عيان بلفظ الشهادة

في مجلس الفاضل فينضد اذا رها يطلب المدعي اذا كان قريبا من الفاضل بان كان قدر نصف يوم مسافرا
او اقل وعلم ان الفاضل يقبل شهادته ولا يفهم الحق بدونه ولا يكون من باب الحدود المنوى ستره
واى كاب المدعي البعيد مع القدرة على المشي بلا جرة مانع عن قبول شهادته كذا في النبيين والوقفا
حسم ان شهود الزور المقرين بانهم شهدوا زورا وكذب بالشهير اى بالبعث الى السوق
فمن كان سوفيا الى محله وفي غير السوق وبالفول انا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروا
الناس عنه لان ذلك كفي لدفع شره فيلتنفى به مجزون لا بالضرب والتعزير والتعزير اى الاطافه
والمحبس الى ان يحدث توبه وقال لا يفعل هذه الثلاثة لانه ارتكب محظورا احده فيه كذا في المختلف
وهذا تغليل غير شاق وقد لاح لهذا الضعيفان لاختلاف الزمان دخلا في هذا التخفيف والتشديد
والله اعلم وامرأة تشهد باستهلال باستهلال اى رفع صوته بالبكاء عند الولادة اريد به
علامة الحيوة كذا في شرح الطحاوى لم يعنبر في حوارث المال كشهادتهما بالرضاع لا كالصلوة عليه
لان هذا من باب القضاء والالزام والصوت مما يطلع عليه كذا في المختلف وهو مشعر بان الخلاف في
الصوت دون الحركة وشاهد عانة وشاهد بمائتين لا يصح واحد بمائتين والمدعي يدعى
المائتين اذ في دعوى الاقل تكذيب احد شاهديه الا اذا وفق يان قال كان مائتين كفى استوفيت المائة
او اراة عنها مثل شهادة احد هما بالنصب والاخر بالاقرار ومثل الهبة والعطية لا كدعوى النصب
والشهادة بالاقرار اذ كفى الموافقة المعنوية تبين الدعوى والشهادة بالاتفاق ولا كذا في شهادته
بمائة وشاهد بمائة ومائة او بمائة وخمسين لان في انقفاء موافقه شهادة الاخر لفضل افراد
الشاهد واعتبار مجرد المعنى غير مستقيم قياسا على ما اذا شهد احد هما بانه قال حال مذاكرة الخلاف
ان خليه وشهداخر بانه قال ان بدية حيث لا يقضى بشئ بالاتفاق والتفريق انه ما لم يشك الثمن
لا يطلب الموافقة بالمخون وقد مر نظيره في قوله وشاهد بطلقة وشاهد بطلقين البيت

شهادتهما بالبيض أو المجيد والآخر بالسواد والردى والمدعى يدعى البيض والمجيد يقضى بالسود
أو الردى شهادتهما أنه اشتراه بالف والآخر بالف وخمسائة بطلت مطلقا شهادتهما على
استيفاء الطالب والآخر على إيرائه لم يقبل لوشاهداهما بالنكاح اختلفا إشارة إلى أن الدعوى
للزوجة كما في دعوى الزوج الخلع عليها واختلاف الشاهدين في ذلك لا كما في البيع والشراء لا كدعوى
الرجل هذا ما في المختلف وفي كلام فخر الإسلام جازت الشهادة بالف إذا كانت للمرأة تدعى الأكثر وذكر
في الهداية أنه قبل الاختلاف فيما إذا كانت المرأة هي المدعية وقيل الاختلاف في الفصلين وهذا صحيح
وذكر فيها أنه يستوى دعوى أقل المالين وأكثرهما هو الصحيح في الألف والألف وفضل وصفا
وصفا أي وصف الشاهدان النكاح بالألف والألف وفضل فإن المراجع ووصف النكاح وصفا
وفضل ذكره ويقتضيه أحد الشاهدين فيكون الألف للأطلاق دون التثنية يحكم بالنكاح بالأقل
لأن من شرط البيع أن لا يغير الأصل والأصل فيه التحل والازدواج والملك لا يرى أنه لا يفسد
بفساده ولا يبطل بغيره فكذلك لا يخلط باختلافه بخلاف الثمن في البيع وإذا اختلف باختلافه
صار ملك البضع متفقا عليه في الشهادة فوجب القضاء به بقما لا منفرد فوجب القضاء بأقل
المقدار من كمال المال المنفرد ويفتيان بفساد الكل أي النكاح والمهر جميعا لأن هذا دعوى عقد
وهو المهر غير أن لوشهدا بوارث لم يعلما سواء في هذا المصير لهما لم يعلما بأن قال لا تعلم له وراثا
سواء في هذا المصير لهما بتخصيص النفي بهذا الموضع لأنه يكون للاحتراز عن المجازفة وبيان
انما تقتضيه في ذلك للموضع دون غيره لا لاهل انما يعلمان له وراثا غيره في غيره والدار
أن لم يذكر وصدورها لشبهة لم يجعلوا شهودها لشبهة لأن الشهرة لا تكن لمعرفة للقدار
لاحتمال أن يزاد وينقص وانما يكن لمعرفة العين ولو ذكروا ثلاثة وغلطوا في الرابعة لا يقبل إلا بما
ولو تركوا ذلك تقبل ويجعل أحد الرابع على قدر ما يجازيه من الحد الآخر حتى ينهي كذا في الواقعات

مقالة الإمام الثاني

لوشهد الوصي لابن محنم بما على مورثه لم يستقم محنم أي بالغ كشهادته لو ارث صغيرين على
الميتا وغيره لا كشهادة كبيرين على الأجني لأنه وإن كان الفضل له لا للوصي إلا أن فيه احتماله
تهمة اثبات ولاية الحفظ للوصي باعتبار غيبة الوارث بعد القضاء قبل القبض **سبحان** اشهد
في غير المشارذ وبصر يشهد من بعدهما يعتبر في غير المشار أي فيما لا يحتاج إلى الإشارة
نحو الديون فإنها تعرف ببيان القدر والوصف ونحو العتق فإنه يعرف بالتحديد لا بالإشارة لا كما
للمشار نحو النقول ولا كالحدد ولا كما إذا تحملها أعم وهو قول مالك والشافع لأن الإشارة
أن تعذر تمكن أداء الشهادة على الاسم والنسب لهما أنه لا يميز بين الخصمين إلا بالنعم وفيها
شبهة بخلاف الموت والغيبة فإن الشاهد يشير إلى من يقوم مقام من الوكيل أو الوصي أو الوارث
وقبول شهادة الأعمى فيما سبيله الشهرة والسماع نحو الوقف القديم أو الموت والدخول والنكاح
وولاية القاضي رواية عن أبي حنيفة وهو قول زفر كذا في الجمع وشرحه والهداية وفي الحفايق
يقبل فيه بالأحلاف ولو عني بعد الأداء يقضى بها عند أبي يوسف كما في موت الشاهد وغيبته بعد
الأداء لا كالخمس والجنون والفسق بعد قبل الحكم ولوشهد أعمى أو عبد أو صبي أو كافرا فردت
شهادته فزال العمى وعنف وبلغ واسلم وشهد بذلك لحادثه تقبل شهادته ولو ردت بالزوجة
والفسق والمالكية لا يقبل بعد الفرقة والنوبة والعنف وتحملها حال وجود هذه الموانع يسمع
وأدائه بعد رولها من خلاصة الفناوى والاختيار المختصر والواقعات شهد كافران على كافر فاسلموا
قبل القضاء بطلت تلك الشهادة ويعيدان الشهادة عليه وقال تالفين الشهود جيدة في غير الحدود
لاكتلفين المدعى وفي الواقعات إذا أمر القاضي رجلين بأن يعلما رجلا لا يحسن الدعوى فعلماه
دعواه ثم شهدا على ذلك الدعوى والخصومة لم يصيرامطعونين بما علما إذا كان عدلين فيقبل
بشهادتهما وفي الولاء بالسماع بشهادة أي لوشهد أنه عبق فلان بناء على أن السماع يجوز لأنه

ملحق بالنسب لانه ملحقة كلحم النسب وهما الحفاه بالاعناق لانه اثره وفي النبيين المختار
 في اصل الوقف قول محمد في انه يجوز بالنسب بشرط بيان جهته وما اشتراه الكافر المضلل من مسلم
 ثم ادعاء الرجل المضلل للنظم دفع احتمال ارادة المؤمن فانه كافر بالطاغوت ومومن بالله
 لو ارادة الزارع قال تعالى اعجب الكفار بنائه وقال الشاعر وكافرات على كفره وجنة الفردوس
 لكافر على انه عند الاطلاق ينصرف الى خلاف السلم خصوصاً عند ذكره في مقابلة المسلم رجل
 مسلم او زنى والكافرون يشهدون يقبل عليه مقصودا وقال لا يطل يقبل الشهادة عليه
 اي على الكافر في حق الاستحقاق مقصودا ذلك القبول غير معتدى الى البايع للسلم في حق الرجوع
 بالثمن لانها قامت على شخصين باعتبار حكيم فيعتبر في حق الغايل دون الاخ كشهادة بدين
 في تركه كافر وقد سلم احد اخيه بعد موته والحكم بالاستحقاق لا يكون حكما بالرجوع بالثمن على
 البايع ولو كان الحكم بالاستحقاق حكما بالرجوع لما ختاج الفاضل الى التصريح به وقال لا يطل في الشهادة
 لصلا لانها قامت على الحكم لانها تظهر انه باع ما ليس بملكه والمشتري بمنزلة الوكيل في الخصومة
 بخلاف ما ذكرنا انها قامت على المورث ولا وادعاه ظهوره في حق من اسلم لعدم جحته في حقه **حصر**
 ذواليد الحقيقي دون الناويل فان في البسوط والمشهور ما يوافق النظم وفي الشرحين والحصر
 السراجي الخارج مكان ذى اليد فقيل يحتمل ان يكون الخلاف في الفصل واحد فعلى هذا الحاجة
 الى الناويل المتوفيق ولا الى تغيير النظم الى قوله ومن يقول بعت وقوله لو ادعى التملك ذواليد
 قال بعت ذى العفة ويدعى ذاك اربابا بعده ذاك اي الخارج بعده اي في ذى الحجة مثلا
 ودين ذالفص من ذاك الثمن او زيدا ومساوي فيكون هذا قيدا اتفاقيا واشتباها للرهن ولو قلنا
 لان الاعمال لو من الاما دما امكن وقد امكن بحمله على الرهن بعد العود الى البايع وقال انما
 العمل للراجح وهو السابق والاكثر اثباتا رهن مثا صدقه وهبة وشاهد رهن وقبض عدا

لنرى العالم في

ذو الوقت والمال اختلاف

عدا خلافا

عدا خلافا اي اختلاف في الوقت والمال اي المكان لان القبض فعل وهو لا يكرر لهما انه قد يقع
 بقوله قبض والقول يكرر يعدل الواحد او يترجم له كيف والاشان شرط يلزم يعدل اي يركب
 الواحد العدل في الاشان او واحد واثنان مثل اشتراط الاربع في الزنا لان الشهادة تصير حجة به
 قصار الشهادة ولهذا يشترط الدكوة في باب الحدود والفصل لهما انه من حيث هو شهادة شرطت
 الشرط المعقولة من العدالة والاسلام والحرية ومن حيث انه ليس بشهادة باعتبار عدم اشتراط
 لفظها ومجلس القضاء لا يشترط العدد لانه ثابت في الشهادة بخلاف القياس فلا يديها
 وقاسما قاض اذا ما شهدا بفسمة لم يقبل بل طردا وقاسما قاض او قاسمان لا لفاضل فيكون
 قيد اتفاقيا كما اذا قسما باجر على ما قاله الطحاوي وقيل الخلاف في الكل بفسمة حين انكر الشراكا التهمة
 كذا في المختلف وفيه اشكال وفي المصنف حين انكر بعضهم ان يكون استوفى نضيبه لانها شهدا على فعل
 انفسهما فيورث التهمة لهما انهما شهدا على الاستيفاء والقبض وهو فعل غيرهما وانما فاعلها التمييز
س يجوز ان يشهد مولاها على طلاق زوجها اياها لكن اذا كان يلا دعواها يجوز لان
 الشهادة عليها باعتبار محودها واعتبر محمد تخليصها من حباله الزوج لو سكن الفروع في
 السؤال عن تركية الاصول جاز فاعلم ان ايجاز شهادتهم ولو قالوا لا تعرف الاصول اعدل ام لا
 لا يرد الفاضل شهادتهم ويسال عن الاصول غيرهم وهو الصحيح واوجب محمد التعديل ويكفي
 تعديل الفروع بالاتفاق لانهم من اهل التركيبة وكذا اذا عدل لصدا الشاهدين صاحبه ولا ينهم
 بان فيه تنفيذ شهادته لان العدل لا يتم بمثله اذ لو اتهم لا يفسد باب الشهادة ز وشاهدا
 بيع اذا ما خلافا في وقته او المكان صرفا صرفا اي رد الشاهد ان قياسا على الفعل وهو
 لا يكرر فيرجع الثاني الى الاول وقد مر نظيره قبل والطلاق والعناق والوصية والقرض والوكالة
 والكهالة والحالة من قبيل القول المتكرر والنكاح وان كان من القول لانه جعل في احكم الفعل

اختلاف الاخيرين

مقالة امام زفر

لا اشتراط الفعل فيه وهو حضور الشاهدين كذا في البين شهيد لحد هما بملك لدرعي والاخر باقرار
 ذي اليد به او شهيد لحد هما بان فيه التوب المصوب لهما لك كذا او شهيد الاخر على اقراره بذلك او شهيد
 احد هما بانه اشتراه وبه هذا الغيب والاخر على اقراره البايع انه اشتراه وبه هذا الغيب لا يقبل شهيد
 لحد هما على المولى بانه اذن عبده في اللبن والاخر في الطعام شهيد احد هما بصريح الاذن في البن
 والاخر بالسكوت عند رؤية اشتراه البن لا يقبل شهيد احد هما انه اعتق عبده هذا والاخر انه اعتق نفسه
 لا يقبل وليس تكفي للقبول فاشعروا ثلاثة من الحدود تذكر في الحدود المرتع كالغلط في الرابع
لأكثر من الثلث لان التعريف لا يتم لنا ان لا أكثر حكم الكاخر في الغلط فان فيه اختلاف المدعي وليس
للا تقيع الرجال شهادة فيما سوى الاموال فيما سوى الاموال اي فيما ليس بمال ولا يؤهل الى
مال ولا يتبعه نحو الاجل وشرط الخيار وقد مر في النكاح في قوله ولا اثنتان ضنا الى ذكر البيت
ويشهد الزوج لماله واهله ويلزم الفاضل ان يقبله هذا دفع توهم الجواز دون الوجوب وتوهم
لنقاء الجواز بناء على التهم مع حمل قوله يشهد على الاحتراز عن الكتمان المنهى وليس للكافر من شهادة
عموما لمبا انما كشهادتهم على مسلم وشهادة المسلمان على الحرني وعلى مستامن اخر من دار اخرى
لفسقه عقبه وعادة ولو قضى الفاضل بشهادة الفاسق على حرني صدقه لا ينفذ عنده وعند غيره
ويضرم من هذا ان الفرق بين العادل الفاسق فيما سوى الحدود والفضيل بوجوب القضاء وجوازه
ولو شهد اربعة من الفاسق على رجل بالزنا لا يجد الشهود عندنا خلافا له او تغاير اذا شهد لهم
اربعة فاسق لا يجد عندنا خلافا له وقلنا الفسق من حيث الاعتقاد غير مانع لانه يجنب محظور
دينه والكذب على الخصوص في الشهادة محظور الا ديان وحيث لا يطلع الذكر نحو عيون النساء
والبكاوة يشهدن والاربع شرط يذكر لان المشي منهن بمنزلة واحد لنا انه خبر لا شهادة ولهذا الاثر
 لفظة الشهادة وعن حذيفة رضي الله عنه ان النبي عم اجازة شهادة قابلة على الولادة

مقالة الامام الشافعي

وشاهد

وشاهد افرع على اصل ذا كانا على الثاني اي على الاصل الثاني ولا يصلح ذا في امد قوله لان كل
 شاهدين قائمان مقام واحد فصار كالمرايين لنا ان نفل شهادة الاصل ضرب جوق فاذا شهد الحق ثم
 شهد الحق لآخر قبلنا جميعا بمنزلة ان يشهد ابدن وليس هذا بشهادة على المال كما زعم الخصم بل
 شهادة على شهادة غيره ثم ان الشهادة من العباد البدنية الغير التجارية فيها النيابة فجواز الشهادة
 على الشهادة فيها لا يسقط بالشبهة من نحو الحدود والفضائل استحسانا لمسا من الحاجة صيانة
 للحقوق عن الضياع وذلك عند تعذر حضور الاصل الى مجلس الحكم لموت او غيبة مدة مسيرة
 سفر او مرض وعن ابى يوسف جوازه عند عدم قدرة الاصل على الذهاب الى مجلس الفاضل الاداء
 والايب الى منزلة الليتوتة وبه اخذ كثير من المشايخ وعن محمد جوازه كيف ما كان حتى اذا كان الاصل
 في رواية مسجد وشهد الفروع على شهادته في رواية اخرى منه يقبل وفي النهاية او شهد الفروع
 مع كون الاصول في المصر يجب اي لا يجوز عند ابى حنيفة ويجوز عند هانئ على ان الوكيل بغير رضا
 الخصم لا يجوز عنده وعند هانئ لا يملك الاصل اقامة غيره منابه نفسه في الشهادة بلا عذر
ك وحيث لا اطلاع للذكر ان تشهد ثنتان من النسوان ثنتان لان المرأة في هذه
 كالرجل ولا يلزم من سقوط اعتبار الذكورة للضرورة سقوط اعتبار العدد الذي لا ضرورة فيه
 وجوابه مرقيل وجازت شهادة العيان ولا يضر عدم العيان اي فيما لا يحتاج فيه الى الاشارة
 لان العلم في هذا يقع به بالسمع وجوابه مر في قوله اشهر في غير المشارذ وبو البيت ويشهد الصبيان
 فيما يقع لا كشهادة المجانين وفي المحيط من يحسن ساعة ويفيق ساعة فشهد في حالة الصحة قبل
 شهادته من الخراج فيهم فليستع لاستلزام الرد تعطيل الحق اذ قد لا يحضر هناك غيرهم لنا
 ان الشهادة من باب الولاية ولا ولاية الصبي على نفسه فكيف على الغير وفي الوقعات صبيان
 يلعبون بالرسمي فاصاب رعى لحد هرعين امرأة والراي ابن خمس عشرة سنة يجب الدية على عاقلة

مقالة الامام مالك

الصبي اذا شهد وبذلك وان لم يشهد وابل قربة الصبي او شهد الصبيان بذلك فانه لا شيء عليه
لان شهادتهم واقرة غير معتبرة. شهد والمدعى الف على رجل بالالف وشهد وابانه قضاه
خمسائة فقال المدعى صدقوا في الالف واوصموا في القضاء قبل شهادتهم ولو قال شهادتهم بالالف
حق وبالقضاء باطل وزور لا يقبل شهادتهم بالالف امرأة شهدت شهودا على نفسها لابنها او غيرها
بما لا تريد بذلك فزار من الزوج او الوالد وسعهم ان يشهدوا على ذلك وان علموا بذلك لان الشهادة
انما ترد بالنسبة ولا تتم في شهادتهم شهد بحق مفسر او قال اخر اشهد بمثل شهادة صاحب لا يقبل
ما يفسر وفيه تفاصيل في التوابعات ولو كان له شهادة في محدوداته فلان فاحبره عدلان ان
فلانا باع من ذي اليد ان يشهد بما علم ولا يلتفت الى قولهما ولو حضر تزويج امرأة من رجل
فاخبر عدلان ان الزوج طلقها ثلاثا او كان مشاهدا على شرا عبد فشهد شاهدان اذا غفقه
لم يسمع ان يشهد بذلك احتياطا ولو كانت الشهادة بدین فشهد رجلان وفي بعض الكتب عدلان
عنده انه قد قضاه فهو باختيار فلو اراد الشهادة به يشهد انه كان عليه ولا يفوله عليه كذا
مكذون عن محمد وفي بعض الكتب ونخير الحاكم بخبر الرجلين ليختص شهدا في غير مجلس
الفاضي ان فلانا الغريم ابراه عن الحق الذي عليه لا يجوز له ان يحج حقه الا ان يشهد الشهود
عند الفاضي بذلك لان الشهادة في غير مجلس الفاضي اخبار محتمل للصدق والكذب والحق ثابت
بتيقن فلا يزول بالاحتمال وقوله ليت في شهادة او الشهادة عليه زور لا يمنع الشهادة بعد
اقامة بينة على ان الدار له فردت بينة فشهد بها الغيب لا يقبل ما لم يظهر عدلته اقام المشهود عليه
شاهدين على ان الشاهد الاول قد ادعى المدعى لنفسه بطلت شهادته للثمة ولا يجوز الشهادة
على الشهادة في الوقف ولو اقام البينة على دعوى الدار لنفسه بعد ما قران فلانا يسكنها قبل و
شهد شاهدان ان الطالب ابد المطلوب لا يسع للشاهد ان يمنع عن الشهادة ما لم يسمع من الطالب

الاقرار او يعاين الاستيفاء وكذلك شاهد النكاح اذا اخبره عدلان الزوج طلقها ثلاثا لم يسمع
ان يمنع من الشهادة حتى الزوج بذلك ولا يقبل شهادته المغفل وان كان عدلا يرجا شفاعته يوم
القيمة الاشهاد في المدا منه والبيع فرض على العباد لانه يخاف عليه التلف وفي تلف الاموال تلف
الابدان وحراره على الرجل اتلاف البدن فيفرض الاشهاد الا اذا كان لا يخاف بان كان حقيقا مثل
درهم او نحوه ويجوز الشهادة على ان هذا الغلام مدر له محتمل وكذا الوفا لانه يحتمل لانه امر
كائن في وقته ولا نتم فيه ولا شهادة لمن يبيع المغنية على غنائها ولا لمن يسمع الغناء تاخير
الشهادة في الحرمة الغليظة بلا عز و تاويل عالمنا بعيش الزوجين عيش الزوج وبفريق
الفاضي يشهادته متعين للشهادة او اسرع لقبولها مانع عن قبول شهادته اغسقه به وكذا
في غنى الامة التي كان يحمل وطها المولا ما قبل العنق بلا علم تزوج المولى بها بعد العنق ثم ان بعضهم قد
والناخير المذكور بخمسة ايام واكثر المشايخ على انه ستة اشهر ويتم الشهادة بالملك في المحدود اذا شهد
حدون بالمحدود ورد الشهادة بنفس العداوة الدنيا وية قول الشافع واخيار المتأخرين والرواية
المنصوصة عن ابي حنيفة انها لا تمنع قبول الشهادة ما لم يفسق بسببها او يجلب بذلك منفعة او يمنع
عن نفسه مقترنة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وفي قبول شهادة رب الدين للمدينين اختلاف منهم من
منع اذا كان مفلسا ومنهم من قبل وان كان مفلسا ولا يجوز بعد موت المدين لتعلق حقه بالثركة
ولا يقبل شهادة رعية الامير الكبير وخدامه ونوابه وكتابه وشرفيه له ولا شهادة المزارع لرب
الارض وقبل اذا كان البذر من قبل رب الارض لانه اجبر وعنه بعضهم انه لا يقبل شهادة اهل الرعية
لوكيل الرعية وللشحنة وللداس وللعامل الجملهم وميلهم خوفا منهم اخ واخذ اذ عيا الرضا وشهد
زوجها واخر رد شهادتهما في حق الاخ والاخت فان الشهادة متى رد بعضها نرد كلها كذا في فتاوى
العصر وغيره وفي روضة القضاء اذا شهد لمن لا يجوز له الشهادة ولغيره لمن لا يجوز له الشهادة

بالإتفاق واختلف في حق الإفراد عي محمد ودافى يد رجل انه وقف على هذا المسجد فشهد
بعض محلة للسجد يقبل شهادتهم هو المختار لانهم لا يجوزون بهذه الشهادة الى انفسهم شيئا
قال عيسى لانه نكروا نسي وقضير الدين المدغيني في ركوب البحر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح ادب
الفاضي شهيد حرم لانه اسباب الجرح كثيرة منها ركوب بحر الهند لانه يخاطر بنفسه وانه
من سكنى دار الحرب وتكثر سواده وعددهم لاجل المال ومثاله لا يباي بشهادة الزور ومنها التجارة
في قري فارس فانهم يضمونهم الربوا وهم يعلمون وفي الاقضية شهادة من يفسح الثياب المصورة وتسميها
شهد قبل ان يستشهد يسمع شهادته بعد ذلك وللفاضي ان يسمع شهادة البينة للاجنبي ولا يقبل
شهادتهما بقضاء ايها المدعي على المدعى عليه قال العلامة الحياطي امتدت خصوصه ستين
ومع المدعي اخ وابن عم يتخاصمان له مع المدعى عليه ويفعلان معه ما يفعاله المدعي من التغيب
ثم شهد له في هذه الحارثة بعد هذه الخصومات لا يقبل شهادتهما قال الوكيل بالشر اشتريت
لنفسى وادعى الموكل اقراره بالشراله لا يقبل شهادة البائع له ولو ترك الشهود ذكر الحدود انكفاء
بذكر المدعي لا يقبل الا اذا قالوا شهد على الحدود الذي ذكر المدعي حدوده شهد احدهما بثبوت الحق
او سقوط والاخر بالاقرار به يقبل الا في موضع يكون بين موجب المطلق وموجب الاقرار فوق ظاهر
كما في الاموال الضيعة فان الشاهد بالملك المرسل يوجب قضاء يظهر في حق الزايد وهي الاولاد
والثمار والشاهد بالاقرار يوجب حكما لا يظهر في حق الزايد لاقتضاره على الحال وليس فيما
ذكرناه في باب زفر هذا التفصيل والشهادة ببراء الدين لا يخالف دعوى الايصال والايصال وقال
بعضهم شهد احدهما بالايصال والاخر باقرار رب الدين بالايصال لا يقبل واصله انه لو شهدا
على معاينة الفعل والاخر على الاقرار بذلك الفعل لا يقبل لانهما شهدا بامر من مختلفين ففي هذه
المسئلة اضطراب الروايات واختلفا فيما ادعى دفع ثلاثه من الفكر بضاعة قيمتها كذا وشهد

على وفقد عواء وتوفى في معرفة قيمتها يقبل ويجبر الخصم على بيان القيمة ولو تذكر قيمتها بعد
ذلك وبينما هما يقبل ادعى قضاء دينه الالف وشهد وادفع الف الى رب الدين ولم يقولوا عن الدين
فيه اختلاف المشايخ اقام اولياء المرحوم بيعة على موته بسبب الجرح اقام الصارب بيعة انه
برى ومات بعد عشرة ايام فبيعة الاولياء اولى اقام الصبي بعد البلوغ على الغبن فيما باع الوصي
من كرمه واقام المشتري بيعة ان قيمته في ذلك الوقت مثل الثمن فبيعة الغبن اولى قضى له بيعة ان الثور
له نتج عند من بقرته المملوكة وسلم اليه فلما اراد ذواليد الرجوع على بايعه بالثمن برهن البائع
ان هذا الثور نتج عندي من بغد في المملوكة لي وعند بايعي من بغرته المملوكة له فحضر منه ومن المستحق
فبيعة البائع اولى كان ذاليد اقامها وان لم يكن بحضور من المستحق قيل يسمع بيعة البائع وقيل لا
على رجل ستة دراهم فقال المدعى عليه انه ابدانى من هذه الدعوى واقام بيعة واقام المدعى بيعة
انه كان اقدى ستة دراهم بعد ابراي ياه يقبل بيعة في دفع الدفع وقبل لا يقبل يعني قبل يصح
دعوى الاقرار ثانيا وقيل لا يصح وقيل ان ذكر مدعى البراء قبوله او تصديقه في البراء لا يصح
والا يصح قال الضعيف هذا اذا كان الدفع اثبات البراء عن الدعوى ودفع الدعوى اثبات الاقرار
الواقع بعد البراء المذكور واما اذا كان الدفع اثبات البراء عن الاقرار المثبت بالبيعة ودفع الدفع
اثبات الاقرار الواقع بعد اثبات الاقرار والمدعى لا يحتمل التكرار والتعدد كالتشريك في تولية
قرية معينة من الواقف الميسا وذكروا فيكون فيه الاقرار الثاني عين الاقرار الاول فيكون البراء
عن الاول ابراء عن الثاني اتفاق فيصح الدفع الاول ولا يصح دفع اجماعا وهذا الفرق يظهر لمن نظر
في شروح قوله في كتاب الاقرار المال ما لان اذ تعدد البيت وتوضيح للفرق بين البراء عن دعوى
الدين وبين البراء عن الاقرار به ان الثاني ابراء عن الدين دون الاول وعلى هذا الورد الاقرار الاول يرتد
فلو اقر ثانيا وصدقه او ادعى اقراره ثانيا وقبوله وبرهن عليه ياخذ المفريه المحتمل للتكرار

او النعد وثبوت اوفه اتا كاشركة في التولية من جهة السلطان فانها يحتمل العزل والنصب مرارا
فلا يلزم من رد الاقرار الاول بها ارتداد الاقرار الثاني بها وكذا المنكر من الدين او العين يحتمل ان يكون
للمردود الف دينار او عبد او المقبول الف دينار اخرى او عبد اخر او ما الذي لا ينعقد ولا يتكرر لمالعه
الصور كالتولية من جهة الواقف الميتة او لاعادته معرفة فيلزم من رد الاقرار الاول رد الاقرار
الثاني تكون المذكور الثاني عين المذكور الاول كذا يستفاد مما ذكر في الفينة والمرأة التي تخرج من بيتها
لقضاء حاجتها ولاجل الحمل ونحوه تكون مخدرة بشرط ان لا تخالط الرجال الشهادة على الخلع بدو
دعوى المرأة مقبولة كما في الطلاق وعناق الامة ويسقط المهر عن زمة الزوج ويدخل المالك في هذه
الشهادة تبعا واصل القاضي في الدين بعد قيام البينة ليس بقضاء بها حتى لو جمع شاهد لا يرجع
المدعى عليه بشئ ويسمع البينة على اعناق المبيعة قبل البيع لا البينة على اعناق وتزوجها قبله ادعى
ابراء ما عن نصف المصدق وهي ميتة ثم برهن على ابرائها عنه قبل ذلك بستة لا يسمع لانه وان كان
المبرى يستبد بالابراء فينبغي ان لا يمنع لكن الظاهر علم الرجل به بذلك فيمنع ولو اسهل في قضاء الدين
ثم ادعى الابراء لا يسمع ولو اقر بانته حقه بالوصية ثم ادعى رجوع مورثه للوصى عن الوصية لا تسمع
وفي الفينة قال استاذنا الرجوع عن الوصية امر يفرد به الموصى فكان مما يجري فيه الخفاء ويفرض
عليه الظهور فينبغي ان يسمع دعوى الرجوع كالمختلفة اذا برهن على الطلاق الثلاث قبل الخلع
وللكتاب اذ برهن على النكاح السابق قبل الكتابة والوارث المفتر بائنا زوجة الميتا وزوجها اذا وجد
شهود على البينة في الصحة فان هذه الدعاوى مسموعة لما قلنا انقسموا تركه الى ابيهم فقال
واحد منهم ان جدها كان ملكا الى تملكها شرعا ومات ابى عنى فنى في خاصة وادعى انه لم يكن عالما
بهذه القضية وقت القسمة لا يسمع ادعى على تركه ديناً فصدقه الوارث ثم ادعى ان مورثه كان قد قضاه
لا يسمع بعد اقراره بوجوب المالك في التركة شهد لانه ملك للمدعى ولم يشهد انه في يده هذا بخلاف حق

لا يقبل

لا يقبل وبه يفتى شهد ان هذا وقف على كذا ولم يبين الواقف ينبغي ان يقبل وقيل اذا لم يكن الوقف
قدما لا بد من بيان الواقف شهد ان الضيعة وقف ولم يذكر الجهة لا يجوز ويشترط ان يقول لا على
كذا في فنية المفتي ان الشهادة على الوقف المشهور بالشهرة جائزة على اصل الوقف لاشتراطه وقيل
لا يجوز الشهادة على الوقف بالشهرة لانه لا بد من بيان الجهة ويقضى شهادة وشهدا على ان زيد باع
الثوب الذي في يده من عمرو ووالا لكن لا ندرى احوله ام لا لان اثبات اليد وقت البيع كى لاثبات الملك
ح ادعى عينا في يد انسان انه مشتريها من فلان الغائب انكره واليد ملك الغائب يحتاج المدعى الى
اقامة البينة انه كان لبايعه ولا حاجة الى التقييد بوقت البيع قال هذه العين لفلان اشترىها منه
وشهد اذ لك صرح لان كان قد يضمن شهد لان هذه الدار كانت لجدة المدعى لا يقبل ولو شهدا على اقرار
ذواليد انها كانت لجدة المدعى كناه ولو شهد انه كان في يد المدعى لا ولو شهدا على اقرار المدعى عليه انه
كان في يد المدعى او قول المدعى عليه بذلك يؤمر بالسليم الى المدعى ادعى الميراث فشهد انه كان في يد
مورثه لا يقبل ولو اقر به ذواليد يجبر على التسليم الى وارثه المدعى ادعى ملكا مطلقا فشهدا به بسبب
يقبل وبالعكس لا تشهد احدهما بالنكاح والاخر بالاقرار به يقبل كذا في الفينة وفي الوقعات ولو
شهدا احدهما انه عليه الف درهم وشهد الاخر انه اقرب بالف درهم يقبل ولو كانت الدعوى في الجارية
لا يقبل وقد مر نظيره من التفصيل ادعى الشراء فشهدا بالهبة والقبض لا يقبل الا بالنوفيق بان قال
اشترى منها منه فخذ الشرا فاستنوه منها منه ادعى رجوع الشهود عند قاض وانكروا استخافوا وقولهم
عند قاض بالرجوع في غير مجلس القاضي بمنزلة الانشاء شهدا بسرقة من هذا ثم قال غلط بل برق
من هذا امر يقضى بها اصلا لا يقبل شهادته لزوجه الامة ولا يقبل شهادة بعض اهل السجن على بعضهم
فيما وقع في السجن والصبيان فيما يقع في الملاعب والنساء فيما يقع في الحمامات احتاج الى تخرج
الشهود الى الضيعة فاستاجر لهم الدواب واركبهم ان لم يكن لهم قدرة المشى ولا مال ليكثروا يقبل

ولا لأصغر المدعى عليه في الشهود انهم عبيد فعلى المدعى اقامة البينة على حريتهم ولو قال بها
محدودان في قدق فعلى الطاعن البينة يقبل البينة العبد على عدم دخول المولى الذي قال ان له
ادخل اليوم الدار فانت حر لانه مما يعرف بدليله ويسقط العدالة بتأخير الصلوة عن اوقاتها
وترك الجمعة عند بعضهم وثلاث متواليات عند آخرين وبالجalous في مجلس شرب الخمر ولا بد بعد
بلوغ الصبي ونزول الغريب وتوبة الفاسق قدر ما يقع في قلوب اهل المسجد ومحله انه عادل
حتى يجوز لهم التعديل فقد ر بعضهم ذلك بستة اشهر وبعضهم بسنة وبه يقتضى كذا في سنة للفنى
وفي الوقائع لا يزكى احدا الا ان يصحبه سنة ولا يشاهد غير الصالح ولو مضى سنة بعد ذلك
بلا صحته ولا مشاهد لا بعد له ينالك المعرفة ولا تترك تعديل الشاهد العدل الشاهد للسوء
ومن عرف ان الفاضل لا يقبل شهادته تخفاء عدلته برجا ان يكون في سعة من ان لا يشهد لادائه
الى الضرر بالمرح اذا لم يكن الفاضل عدلا فالشاهد في سعة من كتمان الشهادة يشهد بذلك
عند قاض عدل لاحتمال ان لا يعمل بمشهادته فلا يفيد ويجلس الشهود بمجلس الشهود عليهم
واعتياد شتم اهلية ومما ليكه واولاده ويسقط عدلته لاصدوده منه احيانا والجalous
في الحريق العامة للنظر الى الامير القادوم وخوفه حرام مستقط للعدالة لان فيه شغل
الطريق ومنع العامة عن حقهم ويقبل شهادة الاقلاء اذا ترك الختان بعد زلا للاعراض
عن السنة كذا الخصى الذي يفعل ذلك اعراضا عن النكاح السنة وقس على هذا من قفل فوجه
اعراضا عنها وفي العيون شهد واحد بتطبيقه ثلاثا البينة واخر بتطبيقه اثنين البينة فله
الرجعة لو حدة مثبتة الثالثة وكون قوله البينة لغوا لعدم الاحتياج اليه رجل وقف على اصل
النكاح او قرار الرجل به فآخبره عدلان ان الرجل طلق امراته ليس له ان يشهد على ذلك النكاح
ولو كان المجبر واحدا ليس له ان يمنع عن الشهادة الا يرى ان المرأة اذا اخبرها رجل بذلك ليس لها

ان تزوج بالخمر ولوردة المشتري جارية بالخيار جارية اخرى مكانها بادا عاداتها في المشتراة وليجد
البايع بدا من قبضها جل له ان يطاها لان الاعطاء والقبض بمنزلة البيع بينهما وقد مر شهد رجل
وامرأتان ان فلانا شرب الخمر وقد كان قال ان شربها فعبدي حر عتق العبد ولا يحد وفي السرة
يعتق العبد ويضمن ما سرق ولا يقطع اذا عدل اثنان الشهود لا يعتن جرح واحد ولكن يريح
جرح اثنين على تعديل اثنين اذا عدل نصراني فاسلم قبل الحكم بشهادته فلا يعدل ثانيا ولا يقبل
شهادة اهل الذمة ان واحدا منهم مات على الاسلام فلا يصلى عليه ولا يقبر في مقابر المسلمين
الا اذا عامولى له مسلم وادعى ميراثه فيقبل شهادتهم وياخذ المولى الميراث ثم يصلى عليه
ويدفن في مقابر المسلمين ولو ادعاه المولى ولاشهود له يصلى عليه لاميراث له ويجوز على الاسلام
من شهد على اسلامه مسلم ومسلمتان لا من شهد عليه به اهل الذمة او المحدث في الفذوق والعبد
او النساء **الفصل** **كتاب الرجوع عن الشهادات** **ح** سم في شاهد وشاهدات عشر فالفرع
بالاسداس لا بالاشطر الفرع عند رجوع الكل بالاسداس سدسه على الشاهد وخمسة
اسداسه على الشاهدات العشر باعتبار جعل كل امرأتين بمنزلة رجل عند الاختلاط لهما ان نصف
الحق ثابت به لعدم حجيتهم بدون انضمام اليهن فلا يقمن الا مقام واحد ثم ان ضمان الشهود
مشروط بالرجوع بعد الحكم في مجلس القضاء اى قاض كان بعد قبض المدعى المال دين كان او عينا
على اختياره شمس الائمة واما على اختيار شيخ الاسلام فيجب ضمان العين بمجرد القضاء **سم** ح
لو ائتوا نكاحا فاوكسوا لم يضمنوا ان رجعا وما يضمنوا فاوكسوا اى نقصوا عن مهر مثلها الى ما يلد
الرجل وقد ادعت النكاح بما يساوى مهر مثلها اى رجعا اى بعد الدخول كما في الرجوع بعد
الطلاق قبل الدخول ففي النظم مساهلة بنجسوا اى نقصوا وقللوا بناء على ان القول للزوج عنده
فلم ينفعها عليه شيئا وقال القول لها الى تمام مهر مثلها وكان يقضى لها عايساوى مهر مثلها **الاشهاد**

فما اتلفا عليها الفضل على ما يدعيه الرجل ولو شهد على رجل بأنه تزوجها بأكثر من مهر مثلاً ثم رجعا ضمننا الزيادة بالانكلاف ولو شهدا على البائع بالبيع بمثل القيمة أو أكثر لم يضمنوا وبالفعل ضمننا النقصان ولا يضمن شاهد مدعى الشراء بأكثر من مثل القيمة للمشتري شيئاً ولو كان الدعوى للبائع ضمننا للمشتري ما زاد على القيمة **م حس** لو رجع الأصول بعد الحكم بأن قالوا شهدناهم وغلطنا كذا في الصنف وبأن قالوا شهدناهم بباطل كذا في المحيط لا كما في قولهم لم نشهدهم على شهادتنا بنايهم وقعوا في الغرم وقعوا في الأصول على تقدير تعلق بنايهم بالحكم أو الأصول والفروع على سبيل التخيير للضمن لا على سبيل التشريك والنزوع بينهما على تقدير تعلقه لرجع وقالوا لضمان في الأول وعلى الفروع لا غير في الثاني لأن القضاء وقع بشهادة الفروع والضمان إنما يجب على من وقع القضاء بشهادته لمحداً إنما الشهادة للأصول والفروع فقلوها ولا يعتبر قول الفروع بعد الحكم كذب الأصول أو غلطوا ولا يلزمهم ضمان لأنهم لم يرجعوا بل شهدوا على غيرهم بالكذب كذا وشرح الجمع **س م** لو شهد الفرعان من أصلين وأثنان عن أربعة بدين بدين متعلق بشهد فرجعوا لم يجعلوا قسمين في الغرم بل بالثلث والثلثين باعتبار استواء الفرعين في العدد وبالثلث على فرع الأصلين والثلثين على فرع الأصول الأربعة نظر إلى تفاوت الأصول بهذه النسبة وظاهر هذا يقتض أن نكاس اعتبار كل منها في المسئلة المتقدمة في باب المتقدم وشاهد من فرعي الأصلين وواحد كذا في الوصفين لو رجعا فالنصف يضمنان لأن نصف ثمن معه ثمنان وشاهد واحد كذا في أي من فرعي الأصلين الآخرين وبين وجه هذه المسئلة موكل إلى الشرح **ع** وفي رجوع شاهدي قصاص بعد قصاصه قصاص عاص أي قصاص قصاص العاصي إريد به المكروه بجامع التسبب إذا قالوا لا تعدنا بذلك قلنا الفرق إجماع الإكراه إلى القتل دون الحكم بالقتل بالشهادة فإن الولي مخير بين القتل والملاحقة والسفوف

نقد ودر علم تزيان

الاختلاف الأخيرين

مقالة الشافعي

مقالة النعمان

كتاب الدعوى ح م يقتض بالنكول في الأطراف وفي النفوس الحكم بخلاف بالنكول أي بالناخر عن اليمين الفاجرة المهلكة عند قصد إبطال حق الخصم وماله الذي هو شقيق روحه ووقاية نفسه وسبب بقاء شخصه فآخر القرن عن القرن المقابل المقاتل وفيه إشارة إلى هذا وهذا من جملة الدقائق المرعية في الأمور الشرعية في الأطراف اليدين والرجلين كذا في الصنف ووجه التخصيص غير ظاهر إلا أن تعدد مثل مضافاً محذوفاً وأوساطاً من الكتاب فلا يكون تخصيصاً وذلك لأنه يسلك به أسلك الأموال لكونها أيضاً وقاية النفس والنكول بذل يجري في الأموال دون النفوس بحسب كيقول لأن اليمين حق مستحق كالناكل في الفسامة أو كيقول وبالنكول فالأينما ينقطع الخصومة إجماعاً ابتداءً أو بعداً بحسب لهما أن النكول أقاربه شبهة يصلح لإيجاب المالدون الفصاص ومثبت الارش وإن لم يقل ما وارث غيره كذا في النسخ إلا أن غيره بإضافة غير إلى ضمير الغائب وفق المقصود لكون التقدير حينئذ لم يكفل الوارث ولم يطلب منه كميل وإن لم يقل مثبته من الشهود لوارث واحد لا أعلم له وارثاً غيره بل كفي الثاني إلى زمان النامل في أنه لو كان له وارث غيره يظهر لادائه إلى تأخير الحق الثابت قطعاً إلى زمان التكفيل بحق موهوم بمجرد الاحتياط على أن المكفول له مجهول بخلاف نفقة زوجة الغائب فإنه معلوم وفي منية المفتي أن كان ممن يجب بغيره نحو الجدة والأخ والقم لا يدفع المال إليه ولو شهد أنه وارثه ولا وارث له غيره لا يفضل ما لم يذكر الجدة فيقول أنه ابنه أو أبوه ولو ذكر الجدة ولم يذكر أنه وارثه يكفي إذا ادعى داراً بآثار عن أب لنفسه وللأخ الغيب داراً لا المكفول في الصحيح ثم أقام حجة لم ينزع من يد ذلك غير نصف المدعى ثم أقام حجة على الموت والارث وكونه مقصوداً فيها لأنه أمين الميث والغائب قد يرضى لكونه في يده فلا ينزع بالشك إذا الأصل في كل ثابت بقاؤه ولا نسلم أن الإنكار خيانة حتى يتخذ من يده ويوضع في يد عدل

كتاب

لان نكار الامانة بغيبة المالك عند دعوى الغير نوع صيانة فعلى هذا انما يكون الاختلاف
في اخذ نصيب الغائب وتركه في يد ذي دون الحكم للغائب لان احد الورثة ينصب خصما عن الباقيين
فيما يستحق لثيت وعليه حتى لا يحتاج الغائب الى اعادة الحجة عند القدوم وقيل هذا الاختلاف
بناء على ان الفضل للحاضر لا يكون قضاء للغائب عندها حتى ذكر الخصاف انه يجب عليه ان يعيد
البينة ولو صدق ذو اليد يتلوم الغاصبي سواء قال لثيت وارث اخر والادفع المال اليه وفوض الالم
تقدير مئة التلوم الى الغاصبي وهما قدره بالتحول كذا في مينة المفتي لوقال دامن امتي وعبدى
وقال ثاني هكذا عن عمد واثنائه اخذاه والولد منهم وقال انسب الامين رد اذا دعى دارا
ودانثيها والاخر النصف وكانوا فيها واثبتوا بالبينات الساطعة اقتسموا الدار على المنازعة
منهم اى من العبدين والامتين لاسنواء العلة في حق الكل رد اى مردود لعدم تصور الخلاف
ولم يحد في بضئ امين بخلاف اخلاقه من مائة رجلين خمسة اثمان وهي خمسة عشر لذى الكل اربع
وهو ستة لذى الثلثين وثمان من اربع ذاك وعشرين فصن واعتبرا عولا وقد صارت مائة
مع الثمانين سهاما للجنة اوسطها خمسون والاعلى مائة مع الثلث والاقلى الباقية وهو
ثلاثة لذى النصف والقابض الكامل والليث والنصر واصل الكلام ان مينة الخارج اولى من مينة
ذى اليد عندنا وفي يد كل ثلث سيمان من ستة مخرج النصف والثلثين فنصف احد سهمى الليث
بين الكامل والنصر لاستواء منازعتهما فيه لزعم النصر ان نصف السدس هذا ونصفه الاخر
في يد الكامل والثلث في يده والجملة نصف الدار والباقي مما في يد الليث للكامل بلا منازعة فانكسر
النصف بالنصف وهو الربع فيضرب مخرجه في ستة ويبلغ اربعة لا بلا منازعة وسبعة مما في يد
الليث واحد بالمنازعة مع النصر وستة لا بلا منازعة يبق في يده اثنان والجملة خمسة عشر والليث
اثنان مما في يد النصر بالمنازعة مع الكامل واربعة مما في يد الكامل بلا منازعة سعة في المال

والجملة

والجملة ستة والنصر واحد مما في يد الليث بالمنازعة مع الكل واثنان مما في يد الكامل بلا
منازعة لتوسعة في السهام والجملة ثلاثة وقد صارت مائة مع الثمانين لان الكامل يضرب
سهمى النصر من اصل الدار والليث ياخذهما فيقول مما في يدك الى ثلاثة اسهم والكامل تسعا الدار
والليث تسعا ويضرب الكامل ايضا بسهمى الليث والنصر بنصف احدهما فيضرب مخرج النصف
في اثنين يبلغ اربعة يضرب الكامل بكلها والنصر بواحد فيقول الى خمسة والكامل اربعة اثمان
ثلث الدار والنصرى خمس ثلثها ويضرب الليث باحد سهمى الكامل والنصر بنصفه وبقى النصف
للكامل فيضرب مخرج النصف في اثنين يبلغ اربعة يضرب الليث بسهمين منها والنصر بسهم وبقى
للكامل سهم فاكامل نصف سدس الدار والنصرى كذلك والليث سدسها فبين الاعداد للوقوف
الثلاثة والاربعة والخمسة مياينة فيضرب الثلاثة في الاربعة وبين المبلغ والخمسة مياينة
فيضرب فيها يبلغ ستين فيضرب ذلك في اصل الدار ما باعتبار الابدى وهو ثلاثة يبلغ مائة
وثمانين والليث تسع الدار ثلث مما في يد النصر وهو عشرون وسدسها نصف مما في يد الكامل
وهو ثلثون والجملة خمسون والكامل تسعا الدار ثلثا مما في يد النصر وهو اربعون واربعة
اخماس ثلثها اربعة اخماس مما في يد الليث وهي ثمانية واربعون ونصف سدسها ربع مما في
يد الكامل وهو خمسة عشر والجملة سبعة وعشرون وان تكن في يد غير ذى النفر فانه يبينهم
ان اخثاروا واخذها بالخصص من الثمن ولم يتركها لعدم رضاها بالنقص باثنى عشر لان اصل
الدار من ستة لما حتر يسئوى منازعة الكامل والليث في السهم الرابع فكسره التوزيع بالنصف
فيضرب مخرجه في ستة يبلغ اثني عشر فللكامل اربعة بلا منازعة واحد السابع والثامن
بالمنازعة مع الليث واثنان من الستة بالمنازعة مع الليث والنصر والجملة سبعة ثلاثة
اسداس الدار ونصف سدسها فعليه ثلاثة اسداس ما سمي من الثمن ونصف سدسها

والثالث سهمان بالمنازعة مع الكامل والنضر واحد السابع والثامن بالمنازعة مع الكامل
والثالث ثلث نصف الدار وعليه ثلث ما سمي من الثمن لهم على النظم لدى النعمان السبع والثلاث
والاثنان والست والاربع والثالث في قولها وزداد سهم فاعرف وزداد سهم اي على الثاني
عشرين صار ثلاثة عشر لان الكامل يضرب بكل الستة والثلث بثلاثها اربعة والنضر بنصفها
ثلاثة وعلى كل واحد من الثمن بقدر ذلك وان يقل هذا الى الكل وذا قال في النصف وجاء الفناء
وجاء الفضا اى اقاما البينة عند الفاضل على ذى اليد اما اذا كانت في ايديهما فنصفها الذى
في يد مدعى الكل بلا قضاء لان مدعى النصف لا يدعى هذا النصف والنصف الاخر بالفضا
فالحكم بالارباع لا الاثلاث والاصل ما مر بالايتكات بلا انتكات اى انتفاض الامل
الذى مراعاته المنازعة واعتبارها العول لما ان الدعوى باسم السهم والبعض ونحو ذلك دعوى
في جزء غير معين وطريقه القسمة باعتبار العول بمنزلة الموارث والديون المزدحمة في التركة
له الدعوى لما يصح الا باضافة نحو السهم والبعض الى محل معين نحو نصف هذه الدار تنزلت
منزلة دعوى الشيء المعين وطريقة القسمة باعتبار المنازعة كما في دعوى واحد كل العبد الثلاث
واخر اثنين منهم والاخر احدى من خلاف ازدحام الموارث والديون في التركة فان المنازعة فيه بمنزلة
هو السهم الذى في زمة الميت دون العين والحض اى الجدار المتخذ من القصب اذا كان بين الجارين
فتنازع فيه يقضى به للجارين لا الذى القمط اى لا لمن اليه عقد القصب بالقمط جمع قماط حبل
من نحو الليف يشد به نحو الحضر كذلك الحائط ذو الوجهين بين الجارين لا لمن اليه وجه الحائط
لا كلابس القميص والمتعلق لكمة لان الظاهر انما يدل على الملك ويكون من اسباب الترجيح اذا لم يكن
دلالة محتملة وقد حمل جعل القمط من ذلك الجانب لتعذر في جانب اى الملك وجعل تحمين
الحائط وتزمينه الى مرتى الناس ومنظرهم فخط اى فاحفظ بالاخطاة وجعله في الغضلة

وفيه صنعة التجنيس ولو كان بالاحد من تخصيص او تطيين لا يفضى له بالاتفاق كذا في منية
المفتى السفلى اذا ما وتدا بغير اذن صاحب العلو اعندى وتدا قد يفتح الناد او فتح كوة او دخل
فيه جذعا او صاحب العلو بنى عليه كنيفا او وضع جذعا كل بغير اذن صاحب الاخر اعند لان
خطر الاحرار اصل لانه تصرف في محل يتعلق به حق محترم للغير كحق الميراث والاطلاق بعارض عدم
النضر فاذا اشكل وجب المنع وقال الاطلاق اصل الوجود المطلق للنضر وهو الملك والحرمة
بعارض النضر فاذا اشكل ولم يكن ظاهرا لم يجز المنع وفي منية المفتى ليس لصاحب العلو ان يبنى شيئا
او يتد وتدا عند الامام الا برضا صاحب السفلى وعند هاله ذلك ان لم يضرب بالسفل وقيل قولها
تفسير قول الامام ولا خلاف والمخاران الخلاف فيما اذا اشكل ولا يمنع صاحب البناء ان يبنى صاحب
الساحة بيتا في ساحته يسد به الريح والشمس عن صاحب البناء في ظاهر الرواية وبه يفتى وقال
نصير والصفار يمنع ولو اراد ذلك احد الشريكين نظرا ان كان فعل ذلك في القديم لا يمنع والا
يمنع ولا يمنع جاره عن بناء حمام وتنور واصطبل اتفاقا ولا يمنع عن اتخاذ كانه بيت قهطار
بل اذا اراد موافقته اتخذ دكان نفسه بيت خياز وحكى ان رجلا شكى الى ابي حنيفة رحم
من بئر حضر جاره في داره فقال احضر في دارك بقرب تلك البئر بئر بالوعد ففصل وكان يتجمل البئر
الاولى فسواها فسد الشاكي ولا يمنع شريك الحائط ان يبنى غرفه على يمينه ما لم يضع الخشب على
هذا الحائط ولم يعتمد بناء الغرفه على الحائط الحاصل ان اكثر المشايخ افنوا بمنع فعل الجار اذا كان
فيه ضررين وبعضهم افنوا بمنع من باع حبله فجاءت بابن لاقل من ستة اشهر فملك
عند المشتري ولو هلك الولد لا يصح دعوى الانتفاء الاصل مثل اعناق المشتري اياها على ما في
الهداية وكالاعناق المذكور على ما في البسوط والنبين والكافي والفرق ان البائع لم يصير مكذبا شرعا
فيما زعم انه المالك وان في بيع جميع الثمن عنده وفي الاعناق صار مكذبا لان الفاضل كذبه وجعلها

معنفة المشتري ولم ينسخ البيع فاذا لم يطل البيع في الجارية فكيف يسترد جميع الثمن فقال هذا
 منى اى الابن كان ابنه ورد البائع كل ما قبض من الثمن لان نقاض البيع وعدم رد البيع للنقد
 واما الولد فيرد وهذا بناء على قوله وما الام ولد تقوم البيت واوجبا حصته من العوض
 اى حصته الابن من الثمن على البائع بناء على قولها بنقومها لو كاتبها وهي جات بولد فقال
 هذا اى احد الشريكين هو اى الولد منى لم يرد اى دعواه وهي مكاتبة لها كما كانت وقد قال الله
 كذلك قبل الدعوى ان اخذت الكتابة وياخذ عقرها منه والولاء لها بعد العنق بالاداء
 وان اخذت تعجز نفسها كانت كلها ام ولد له ويضمن شريكه نصف قيمتها ونصف عقرها
 على اذله اى على كونها مكاتبة للدعى صارت ام ولد له ايضا لعدم تحزى الاستيلاء
 وامكان كيلها بفسخ الكتابة في حق الاخر والاخر للكتابة فيه فيكون كلها ام ولد له ومكاتبة له
 بكل البدل وبغيره شريكه نصف وعنده تحزى الاستيلاء فيقتصر امومية الولد على نصيبه
 كما في المدبرة لان الكتابة المنع النقل من ملك الى ملك كالندير وقوله لعبد هذابنى عنق
 اى اعناق او ايجاب عنق بطريق الكتابة او الاضرار وتقديره حد والمضاف اذا قارنه في السن او وان
 قارنه او وان قارنه بالباء دون النون او وان جافوه والكل نسخ المراد من لا يولد مثله مثله
 كما في قوله لعبد هذابنى في رواية ومثله في اخرى ومثل قوله من لا يولد مثل ذلك القائل
 مثله هذابنى وهك افى وهذا بناء على ان المجاز خلف عن الحقيقة في حق التكلم عنه وفي حق
 الحكم عندهما وقد عرف في موضعه وعد المص من مسائل الدعوى والافوضه الاعناق لو استرد
 المشتري للغرور من بايعه منقوده اى الثمن وما ضمن للمشتق من قيمة الولد فهو اى المشتري
 الاول على بايعه بالثمن الاول لا غير بالرفع اى لا غير الثمن وهو قيمة الولد لان البائع الاول ضمن
 سلامه الولد الاول لا للثاني وقد انقطع ذلك ببيع الثاني من الثالث كما انقطع جناية هـ

بيع لا غير الا فاستيقن

حافو البز على الطريق بالفا انفسان اخر انفسانا فيها حيث لا ضمان على الحافو وهما نظر ان
 الغرور في المشتريين سواء وهذا نظير ما مر في كتاب القسمة في قوله لو باع بعد الاقسام
 سهم البيت ونسيان في كتاب الصلح في قوله وان بيع عبد ابيع المشتري لو قال هذابنى وقال
 الثاني هى ابنتى وحى بالبرهان وكان خنق فهو من هذا وذا واوجبا بكثرة البول القضا
 من الجانبين ولم يعتبر الكثرة لاداء تقيشها الى الامر المستقيم **رحم** نكاح حلى من زناهم
 مكره ما ذكر في كتاب النكاح وفسد نكاح حلى من زنا البيت على انه ليس مما يذكر في كتاب الدعوى
 والجر في الميراث ليس يلزم من الشاهد بان يقول مات وترك ميراثا له او كان في يد
 او ملكه يوم الموت والا لا يثبت بالهجة الاملك المورث قبل الموت وما بقى لاثبات ملك الوارث
 الا الاستصحاب وهو انما يصلح للدفع دون الاثبات وهو ينظر الى ان قضية الهجة على الملك
 والموت والوارثية اثبات الملك المنصل الى الموت واثبات العلة ومستلزم الحكم اثبات الحكم
 فيستد ثبوت ملك الوارث الى الشهادة دون الاستصحاب ولو اقام حجة على ذى اليد اليوم
 بان كان نفسه امر ولو اقام حجة بان ذا قد كان امر عنه حق القضا حق القضاء
 وامر ذى اليد بالتسليم اليه كما لو اقر ذى اليد بانه كان في يده امر وكا قام البينة على ان قلا قلا
 وهو في يده لان اليد حق مضمود كما في الرهن لهما ان مطلق اليد مجهولة لاحتمالها يد ملك ودر من
 وودعية وغصب وغير ذلك بخلاف الاقرار فانه بالمجهول جاز وبخلاف اليد عند الموت لان
 الايدى كلها عند الموت يد ملك لانه مات بمجهول فلكه بالضممان ثم على الاسباب دون الحال
 يستحق المتكرر عند الفاصل اى الفاضل الفارق بين الخصمين اذ وقع الدعوى في السبب وهو ما
 يتكرر نحو البيع واخوانه كما لو استقر المدعى بالتخليف على الحاصل نحو تخليف الشافع على عدم
 استحقاق المدعى شفعة الجوار وكفى السبب الغير المتكرر نحو العبد المسلم المدعى اعناق مولاه

لمفالات الامام الثاني

وهو ينكر عدم تكرار العتق في حقه لعدم تكرار رقة لان شأنه اما السيف والاسلام دون
الاسترقاق بعد سبييه من دار الحرب بعد حرقه بها بالارتداد بخلاف العبد الكافر المسي بعد الحق
بدار الحرب بنقض العهد ثم الاصل على المذهبين ان يحلف على فعل نفسه وعلى فعل غيره اذا ادعى عليه على
البينات وعين البائع المنكر باق العبد المبيع يمين على تسليمه بلا عيب وهو فعل نفسه وعلى فعل غيره
اذا لم يدع عليه على عدم كذا في البين وفي انكار وجود الشرط في تعليق الطلاق والعناق بالفعل
الموقت للغير يحلف على البينات كذا في الخلاصة فيحلف وارث المدعي عليه عدم العلم ومشتريه
على البينات كذا في الجمع لو شهد اقامات ذا المعسر قر كما قبل القضاء يحكم يعني اقامات المدعا
عليه بعد قيام البينة عليه او غاب ثم ركت البينة لا يفيضي بذلك البينة عندها خلافا لابي
يوسف فلو اقر ثم مات يقضى عليه بالاتفاق ولو مات بعد اقامه البينة وحصر ورثة يقضى
عليهم من غير اعادة البينة عليهم وهذا الخلاف المذكور في مينة المفتي لو ادعى كذبه في
اقراره يستعمل الخصم على انكاره اي يستحلف المقر له على انكاره كذب المقر في اقراره وعندهما
لا اثر لهذه الدعوى لانها رجوع عن الاقرار والرجوع عنه غير مسموع وهذا مذكور ايضا
في النسب م حسر ذواليد والخارج كل للشرا من خصمه يثبت ما تاتى ما تاتى اي ليس قاطعا
وذواليد المالك مهما اثبتا اي ذواليد والخارج قبضين لانه يجعل كان ذواليد باع من الخارج
وسلم اليه ثم هو باع من ذواليد وسلم اليه اعمالا للجنين ما امكن والخارج ولذلك الخارج
اي يقض بالملك للخارج مهما سكا عن القبضين لانه يجعل كان الخارج باع من ذواليد وسلم
اليه ثم هو باع من الخارج ولم يسلم اليه فيؤمر بالتسليم ولا يعكس الامر لان البيع قبل القبض
لا يجوز وقال الكل امرين لا يعرف سبق احدهما يجعل كأنهما وقعا معا وانما يعتبر امكن العمل
بالشباكين لما شهدوا به دون ما لم يشهدوا به والتاريخ لما لم يشهدوا به وما اذا شهدوا به انفيا

فنون عدة
منه

فيقضى بالبيعين والملك لذواليد ان كان السابق للخارج وللخارج ان كان لذواليد بالاجماع ومينة
المفتي اذا قال ذواليد اشترى المدعى من المدعي ولى عليه مينة قال محمدا دعه في يده واخذ منه كميلا
واوجله ثلاثة ايام فان حضر مينة والا قضيت بالدفع الى المدعي من العتق اي عن طلاقين
خمان الكمال الذي ينصرف اليه المطلق دون الرجعية فانها منكوبة من وجه لوجه مولود من
العتق قبل حولين بيوم وثان بعد اي لاكثر من الحولين من بطن واحد الاول مثل الثاني فعند
ثبوت النسب بلا دعوى وعدم وجوب حد القذف بغيرهما او احدهما الحاقا للاول بالثاني
كالوجودين لاكثر من سنين لان الولد لا يبقى وبطن الام اكثر من سنين بجديت عانته
رضي عنها ولا ينصهر العلوقان والنومين فعند الاول مثل الثاني اذا نفي ويعكس الشيخان
اي يتبتان نسبهما ونحوان بالنفي الحاقا للثاني بالاول نظر الى ان السابق من اسباب النفي جميع بمنزلة
الموجودين لاقل من سنين حيث تحد بالنفي ولا يقطع النسب اذ لا امان في المبوتة ح م
لو ولدت ثلاثة في بطن ورها ابصرهم في موطن فقال بعض هؤلاء ولدي ومات يعنق تلك
كل مفرد فقال اي في صحته بعض هؤلاء اي احدهم لانصراف البعض المطلق الى الاقل اليقين ومات
بلا بيان لا يثبت نسب واحد منهم لانه في المجهول لا يثبت ويعنق الام باموته الولد بلا سبيل انما
يعنق تلك كل مفرض في كل في ثلثي قيمته لانه لما تعذر صرف كلامه الى حقيقته اعني اعماله في النسب
صار مجازا عن الاعناق كما في قوله المعروف بالنسب هذا البني فصار حاصل المعنى احدهم حر والحكم فيه
هذا واعتق الاخر ثلث الاكبر ونصف ثانيهم وكل الاصغر ثلث الاكبر الى اخره تنزيلا للعتق
باعبار العلوق لا مكانه بمنزلة قوله هذا البني فلو اراد به الاكبر عنقوا جميعا ولو اراد الاوسط
فالاول وسط والاصغر وحدها ولو اراد الاوسط فالاصغر وحده فيعتق ثلث الاكبر باعبار حاله
الاصابة وسبق ثلثاه باعتبارهما التي احمرمان ويعنق نصف الاوسط باعتبار ان احوال الاصابة واحدة

لاختلاف الطرفين

بعدم تصور تعدد دعة الإصابة من نحو الشراء والانتساب بخلاف الحرمان فإن كلا من عدم
 الاشتراء وعدم الانتساب وغير ذلك علة لاستثناء الملك وبقي النصف باعتبار حالة الحرمان
 ويعتق الأصغر باعتبار أن له حالة الإصابة دون الحرمان وجاء عن يعقوب هذا فاعلم لكنه
 اعتق نصف الأعظم هذا أي تنزيل العتق باعتبار العلوق في رواية لكنه اعتق نصف الأعظم
 بناء على أنه جعل أحوال الحرمان حالة واحدة نحو أحوال الإصابة نظر إلى أن علة عدم العلم
 لا الأعداء ومعنى قولها وجوب بدل السعاية في هذا القدر وسقوطه في ذلك القدر دون
 تجزئ العتق ومدعى يقول مالى بينة أن يشهد ويمنع على بينة أي يمنع ويرد شهادتهم على ما بينة
 وأدعاء المدعى يعني لا يسمع منه إقامة البينة بعد هذا القول أو يمنع على ما بينة وأدعاء بخفيه
 من حصول التناقض لأن احتمال الإطلاع على الشهود بعد هذا القول يرجح قول محمد وهذا خلافاً
 المذكور في منية للفتي ولو قال لا أعلم حجة أو حق ثم ادعى حقاً أو جابجاً قبلت منه ^{بم} إذا ادعى
 الميراث بالزوجية وباعتراف ذي اليد الفضية فالربع دون النصف للزوج حصل ^{بم} والتميز بالزوجية
 لا الربع كحل وباعتراف أي والحال أن الفضية باعتراف ذي اليد دون الشهادة مثل كل من
 يحب بغيره حب النصفان كما لو شهد له وقال لا أعلم له وأرثا يوجب له الأفل ويشركه فيما
 يستحقه من الفرض أو العصبية لكن يجب بالغير حب الحرمان ونظر محمد في ظهور الاستحقاق وعدم
 المزاحم ظاهره أن بالشك لا يزول الثابت ولا يثبت غير الثابت لو قال يا زيد منك اتبعنا وهي
 أدعت أمها وورثها أمها أي أمها رضى اليد كان لها النصف وليست تحرم وقيمة النصف
 ولا يتم وقيمة النصف أي نصف المدعى على ذي اليد ولا يتم أي لا يفضى لها تمام قيمة المدعى على ذي
 اليد أعمالاً للجنين وقال محمد فيه إبطال نصف كل واحد منهما وأما في تقديم الشراء والحكم بالزوج
 على عين الغير ويجاب قسمة العين فلا يبطال الشيء من حقهما أصلاً فأعمال الجنين في هذا دون ذلك

مفالات لامام الثاني

لو ادعى

لو ادعى الخارج جرى الحكم له بشهادة ملك له واجله أي أبه كما إذا بين الشهود وجه
 القضاء بان ذكره أنه قضى بأقرار ذي اليد للملك أو ببيعة منه وقال ذو اليد إن فاتح أي ذى ونجاح
 وأثبتناه فالأحق الخارج صيانة القضاء عن الانقضاء ما لم يظهر خطأه بيمين وفيه يظهر كما
 لو شهد وأنه له ولم يزد وأعليه لأكمال الشهد وأعلى أقوال الفاضل بالقضاء لو ادعى ما ولدت
 مبيعته وقال يبيع منذ شهر مائة وأخصم قال نصف حول وقد مضى وبرهنا فالمشتري له
 القضاء نصف حول بالاضافة إلى ياء المتكلم وبلاضافة فالمشتري له القضاء كما في عدم البرهان
 لإثباته زيادة المدة ونظر محمد إلى إثبات برهان البائع نسب الولد واستيلاء الجارية وبعض
 البيع الزوجية أي المدخولة لو اعتق الزوجة بعد ما اشترى ثم اتت بولد فادعى أو اشترى
 ثم باع فادعى ما ولدت ولم يبيد ذوالشر فدون نصف الحول لا الحولين يلزمه المولود في الفلين
 فدون نصف الحول أي من وقت الشراء في المسئلة الأولى ومن وقت البيع في المسئلة الثانية يلزمه
 الموجود أي بدون الدعوة في الفصل الأول لظهور العدة فيه ومع الدعوة بدون التصديق في الفصل
 الثاني لعدم ظهور العدة فيه لأن فاش الامم ضعيف لا يثبت النسب بدون الدعوة والنكاح قد يقع
 بملك اليمين ومحمد يعطيه اعتبار العدة في حق مدة الحمل في الفصلين وفي حق انتفاء اشتراط الدعوة
 أيضاً في الأول لوجود اعتبار العدة فيها وعدم ظهورها في الثاني عبد يقول للقيط قدم ذوالدى
 من زوجتى وهي أم وهي أم أي المولى العبد وصدق المولى به من بعد وصحت الدعوة بجملة عليه
 أي ثبت النسب بالاتفاق فهو عبد عنده لأن ثبوت النسب منها يستلزم كونه ولداً لأمه والولد مع
 الأم في الرقية لمحمدان للقيط حر فلا يبطل إلا بالجملة وأقرار العبد والمولى لا يلزمه وقال بشره
 من بكر والثمان اختلاف في الذكر وأثبتناه وأخذاه فاعلمن ملكاً بلا بيع ونصف الثمن اختلافاً
 جنساً بان يقول أحدهما بأمه دينار والآخر بالفدر وهو وإنما ذكر هذا ليعلم الفائدة على قول محمد

لو أن عبد كان عند نصر
 فقال بكر بعنه من بشر

ملكا لهما ترهما في البيع وبفاه اصل الشهادة لهما وقال محمدان اعمالهما في حق وصف الشهادة بالثبات
 البيع في النصف ممكن فلا تها ترهما عند مكان العمل **ح م** لو قال في مودع اذ يدعا او مستعير او مستأجر
 او حرتهن او غاصب بخلاف قوله ان مشتري منه فانه اعتراف بيد الخصومة ما عنده بان قال رجل انه
 ملكي فيدل بغير حق ومخلوقا لعصبة او سرقته من لا يندفع الخصومة وان ثبت الوديعة ويريد
 مدفعا ويقول لخصومة لك معي كفي الشهود ان يقولوا اودعه من نحن ندرية اذ اكمامه اذ كان
 معه اي وجهه دون اسم ونسبه ولو لم يعلمه بالوجه ايضا لا يندفع لاحتمال ان يكون ذلك هو
 للدعي وعند ابن شبرمة لا يندفع وان برهن وعنده ابن ابي ليلى يندفع وان لم يبرهن ورد اي الدفع
 واثبات الوديعة في المختار عند الثاني المعروف بالاحتمال لاحتمال ان يغصب او يسرق ويدفع سرا
 الى من يريد سفر او يامر به بان يودعه علانية ويشهد عليه الشهود تهية لهذا الدفع وشروط
 تعريفه الشيباني اي تعريف المودع الغائب باسمه ونسبه لبطالان القضاء للمجهول كذا في المختلف
 وهذا تعليل لعدم الاندفاع بدون التعريف وفي المصنف لانه احال الى معين يمكن للدعي اتباعه
 كيلا يضر به خصمه وهو تعليل لان دفعه بالتعريف والمعرفة بالوجه ليست بمعرفة حتى
 من حلف لا يعرف وهو يعرفه بوجهه دون نسبه واسم لا يثبت كذا في شرح الجمع وقال ابو حنيفة
 انما القضاء الذي يدعي المدعي يقصده عند لا للغائب المجهول وقدر النظر مع التقدير في باب
 محمد في كتاب القصب وفي الوديعة بلا تقدير ويقال لهذه المسئلة الخمسة لان خمسة من العلماء
 فيها قول اولان انواع ما يذكر دفع خمسة وفي الفنية سئل شمس الائمة الاورجندى عن خياط عنده
 ثياب الناس غاب عن البلد هل الاصحاب الثياب الطلب من زوجته قال ان كان عين الثياب عندها
 فلم الطلب والاخذ قال استاذن وفيه نظر فان المسئلة الخمسة معروفة ولكن الصواب ما اجاب
 به شمس الائمة وبه كان يفتي مدعي الارث وملك وقتا فالحكم للسابق مما اثبتنا وملك الوارث

معنى او اي مدعي عاين بطريق الارث او بطريق الملك وقتا اي ردخا للسابق من الشايعين اثبتنا
 اي البينة وذكر وقت واحد لا يعتبر وكان يعقوب يرى الكل هدر لا يعتبر فيكون بينهما نصفان
 اذا كان في ايديهما او في يد ثالث وان في يد احدهما فالحارج في الارث والملك المطلق الكل لا ي ذكر الوقت
 والوقت فصارا كانهما اطلقا فاستولى ثم قصى بالسيف منها اوردا ولذلك وقت ان تقردا اوردا
 اي ذكر او قنا تقردا الالف للاطلاق روى ابو حفص عن الاخير مثل جواب شيخه الكبير اي حنيفة
 دون ابي يوسف لكما ابو سليمان ذكر الوقت والوقت في الارث هدر هدر فكانما اطلقا وقتا
 والملك فيه السبق اولى ان ثبت وان يوقت واحد فنسكت ان ثبت اي السبق فنسكت لو هو
 اولى ان كان ذاعندهما او عنده توقيت خصم واحد هذا من تفصيلات قول محمد على رواية ابي سليمان
 يعني ما مر كان اذا كان العين في يد ثالث وان كان الى اخر فكانما معا من الوقت فاستويا في ايديهما
 والحارج في يد احدهما وتفاصيل المسئلة تدق الى اربعة وعشرين وجها وكلها ها والادلة الى الشرح
 كالولد الواحد من كثير يثبت عند شيخنا الكبير والولد الموجود من جارية بين جماعة يثبت
 اي الواحد ان المراد نسبه وروى الحسن عنه انه يثبت الى وهو قول زفر لان علة الثبوت الاشتباه
 والدعوة والثلاثة والاكثر في ذلك سواء واثنين لا غير بفتوى الثاني وجوز الثلاثة الشيباني
 واثنين اي من اثنين لانه ثبت بخلاف القياس بالارث وهو قول عجز هو ابنه سائر ثم امر ثانه فيفتنهم
 على مورده وجوز الثلاثة لغريبه من اثنين والاربعة ضعفه فلا يتبعه المتقاي المخبر عوته وامرأة
 المنع بالكذب اذا تزوجت بعد اعتداده قد مضى فولدت فهو من المقدم في اي وقت كان عند الاعظم
 فهو اي الولد من المقدم كما ياخذ المرأه بان الولد للفراس بالحديث وهما يوافقانه جميعا فيما لا يحفل
 العلوق من الثاني بعد تكاثره ويخالفانه جميعا فيما لا يحفل العلوق من الاول ويخالف احدهما الاخر
 فيما يحفل ان يكون من الاول وان يكون من الثاني فالحق ابو يوسف بالثاني نظر الى الاستفراش دون

لهذا يخفى كل واحد منهما

نفس الفرس في الحق محمد بالاول ترجيحاً للصحيح على الفاسد وعلى هذا الخلاف لو سببت
فتزوجها رجل من اهل الحرب فولدت منه اودعت الطلاق واعدت وتزوجت زوج غير الاول
جاءه كذا في المحيط ولم يذكر واصلهم عود المفقود فيه وفي الميراث وبينه وبين عود المرندي فيهما
وقد مر بعض الكلام فيه في كتاب المفقود لو ادعى المسلم والزى ما قد ولدت جارية بينهما الحران
او العبدان فيكون للكافر احكاماً فاللعبد المسلم ولا للكاتبة المسلم ما لم يثنى ويكون للكاتب دون
المجوسى تساوي ولا خص المسلما نظر الى الملك المصحح للدعوة ولم ينظر الى الاسلام يعلم ولا يعلم
عليه ولو نفع الصغير والاب واجد حال انتفاء الاب والاب والابن كذا ادعى قلاب لا ينظر
بالتساوي بالتساوي لما مر ولم ينظر الى حجة دعوة الاب نسب ولد جارية الابن من غير عكر
وعندنا يملك نصيب الابن بالقيمة ويضمن كل واحد للآخر حصته نصيبه من العسر لانه بالملك
المذكور لم يسبق الاستيلاء لثبوت مبنى الفعل وهو ملك البعض لو ولدت ثلثة في بطن جارية
من غير زوج بين فادعى الاكبر مولاهما استقر على الجميع لاختصاصها من ذكر استقر على الجميع
لان الاخران ولدان الولد فيثبت نسبهما ما لم ينفي لنا ان التزام النسب بالبيان عند ظهور دليله واجب
شرافا فسار السكوت عند لزوم البيان لو كان النسب ثابتا نفيها حملا لامر على الصلاح حتى لا يصير تارك
للفرض ومنه على السكوت في موضع الحاجة الى البيان بيان بخلاف الموجود بعد الاستيلاء ويشبهه
ان هذا منبى على ان الاستيلاء مستدلى وقت الولادة ام مقتصر على وقت الدعوة المزمع ان يوجه
قولنا يحمل الاخرين على الولادة بالنكاح وان لم يكن بيننا والحلم في المدعين دارا الخارجين
يدعى كل الدار بغيره تظهر هذا اظهارا لانصافين وقد مر في باب في كيا العناق في قوله
وفي عبيد اعتقوا ولم يبع البيت والحكم في المدعين ولدا بقائه يلحق ذمهما لباقه مرفى به
في كتاب القيط وفي شهود خارج وذى يد ذواليد اولى بالقضاء شاهد بالقضاء بالملك المطلق

جواب مام زفر

جواب نشا فعي

كما في النالج تنفوز حجه باليد لنا ان حجة الخارج اكثر اثباتا حيث يثبت بها استحقاق الملك واليد معا
لاستحقاق الملك فقط واخذ خلاف جسر ماله على الغريم جائزا ناله جائزا كما في جنس حقه لانه
ما نال حقه في المالية لنا ان هذا النوع بيع فلا يجوز الا بالرضا بخلاف الجنس فان الفرائش ثبت عنده
بالاقرار بالوطى بلا دعوة الولد الا ان يقول استبرأنا بما يحضه بعد الوطى وحلف على ذلك لانه ان النسب
لما ثبت بمجرد عقد النكاح لا فضائه اليه فلان يثبت بالوطى في الملك وهو اكثر افضاء اولى لنا ان القاب
قصدا الولد في النكاح ومجرد قضاء الشهوة في الوطى بملك اليدين ويوجب العفر على المسئول جارية
للابن فاحفظ واجهد ويوجب اى الشافع رحم جارية مفعول المسئول كما في الجارية المشتركة
قلنا النكاح يسبق الوطى صيانة لما نه عن الفضياع ولفعلة عن الحرمة والحمل قديسي سنين اربعا
في رحم الام لديم فاسمعا لديم اى عند الشافع رحم وقدينا المذهب فيه في نظم الدر في علم الفرائض
بقولنا الصق الى بيان فصل الحمل اكثر وقنه مشنى الحول في قولهم واليت زاد السنة والشافع السنين
يا فتى وبعد الزهرى خمساً يسبع والحول نصفه اقله فعوال وخارجان ادعى وبرها فاعدا
الرهطين اولى بالقضاء فاعدل الرهطين اولى بتسبيها لقوة الشهادة بالعدالة بقوة الخبر بالاتصال
قلنا التمايز بين مراتب اتصال الخبر طاهر وبين مراتب العدالة خفي لا يوقف عليها فيغذر التزجيج
بكثره الحجج بالانفاق د ومدعى الدين على الميت محلف الوصى الوارث دون الاجنبى لعدم صحة
اقراره صريحا وصحة اقرار الوارث في حصته اذا قال المدعى عليه اذا حلفت فانت برى من الحق الذى
ادعيت قبلك او قال احلف وانت برى فحلفت ثم اقام البينة تسمع ولا يبر الا ان حاصله تعليق البراءة
بالشرط وهو غير صحيح اجر ملك الغير فادعى كونه بطريق الغصب ليكون الاجر له والمالك يدعى
الاذن ليكون له فالقول للمالك ولو كان نبي ثم اجر فادعى المالك الاذن بالبناء والاجارة وهو
ينكر فالقول قوله في البناء لان العاقل لا يعمل لغيره غالبا ثم يقسم الاجرة على قيمة الارض يوم البناء

جواب امام مالك

مطلب الفوائد

وعلى قيمة البناء فما اصاب قيمة البناء فهو للغاصب وما اصاب قيمة الارض فهو لصاحبها ادعى
 شرا شي مع ظرفه وانكر البائع بيع الظرف والظرف ولا يدخل في البيع المطلق في العرف ان كان بمثل
 ذلك الثمن لا يشتري ذلك الشيء وحده فالظرف يدخل تبعا والا فلا استاجر دارا اذا خبر بانه ما
 لبوه وتركها ميراثا له لا يسمع دعواه لان الاستيجار اقرا من ملك المجر والمجمل ليس بعقد روكنا
 جارية متفنة ودعواها بعد كشف وجهها وكذا دعوى الثوب بعد نشره بعد ما شره طويلا ولو
 قال قبل اثبات دعواه برئت من هذه الدار او من خصومتى فيها او من دعوى فيها او انا برى منها
 او خرجت منها صرح ولا يسمع دعواه بعد ذلك بخلاف قوله ابرائيل من هذه الدار اخره وقوله لا يثبت
 الا لشهادة من لا ينافى اقامة البينة والشهادة بعد وقيل يناقض ولو قال للغائبين من كان لي عليه
 شيء فهو في حل كان ابراهيم من الديون دون الاعيان حتى لا يسمع بعد ذلك دعواه وقال محمد لا يكون
 ابراهيم له نظاير يذكر في الوصايا اقام البينة وعلى دار في يد رجل واقام الرجل بينة على اقرا المدعى
 انها ليست له بطلت بينة المدعى ولو ادعى ملك الدار منذ سنة وشهدا بملكه منذ سنتين يقبل
 وفي العكس لا يقبل خاصم في دين نسبة وخاف الديون ان اقربه نسبة فحجز عن اثبات الاجل ان يلحقه
 القاضي ينبغي ان يقول للقاضي سله انه نسبة ام حال فان قال انه نسبة والا فيحلف بالله ماله عليه
 هذا الدين الذي يدعيه ولو جهل القاضي واراد تحليفه ينبغي ان يحلف ويقول ان شاء الله ومحرك لسانه
 على وجهه لا يعلم القاضي بذلك ادعى عليه الف درهم فقال المدعى عليه ان حلفت انك على الف درهم اتيته
 فحلفت فادى بناء على هذا الشرط فله ان يسترد حتى في دار رجل ان كان بامر فالبنا له والا فللباني لا ياتي
 صاحب الساحة لما القى عليه من الزماد والتراب والسرقين والكجاسة ونحو ذلك فهو له والا فلن
 سبقت اليده بمنزلة الخطب المباح وما اجتمع حول الطاحونة عن الدقيق قيل لصاحب الطاحونة
 وقيل عن اخذ وللرجل ان يخاضع من جهة بنه البكر بغيره وكأنه كان له ان يفيض مهرها بغير امرها

مات عن الف درهم وعليه الف درهم لرجل وادعى اخر الف درهم واعترف له الرجل كان الف بينهما
 او الورثة او انكره قال غصبت منك الف اوربحت فيها الف او قال المالك بل امرتك فالقول قول المالك عند
 زيت غيره فقال وقعت فيه نجاسة فالقول قوله لانه منكر لجوب الغصان ولا يبيع للشهود الا ان يشهدوا
 بالصباذ قد يخفى عليهم وقوع النجاسة ولو استهلك لحم رجل يطوف به في السوق للعريف على البيع وقال
 كان ميتة لا يسمع وللشهود ان يشهدوا على كونه زكية وان لم يشاهدوا الذبح لان طاهر الحال وهو
 وهو الطوف به شاهد للطائف قال اثنى فيما لك على فابراه و له عليه حقوق يعلمها وحقوق لا يعلمها
 يبرأ عن الكل قضاء ولا يبرأ عما لا يعلمها ديانة تجاوز عرق شجرة الى ارض اخر فثبت منه فيها الشجر ارفى
 لصاحب الاصل طلقا وقيل ان قام الاصل في له والا فلصاحب الارض الاخرى وقيل ان كانت تحت
 تيسن يقطع الشجرة الاولى فلصاحب الاصل والاخرى ادعى مشتري السناجر
 فصح الاجارة قبل الشرا والبائع غائب يسمع بينة على السناجر وسمع بينة المحبوس على ان لاسه بلا حضور
 رب الدين وسمع البينة القائمة على الورثة لاثبات الدين على الميت او لم يترك شيئا وعند الحجر عن اقامه
 البينة تحلفون على عدم العلم لان اثبات الدين مقصود وان ينصور الاستيفاء في الحال وقيل لا تخلف
 الا عند ظهور المال لا يندفع الخصومة عن وارث الاباثبات من يجبه ولا يسقط اليمين بقول المدعى
 اسقطت اليمين او حلف في اليمين وفي الفنية ما يدل على ان اندفع الصحيح بعد القضاء مسموع شرعا وتحلف
 للدعاه عليه للمدعى المنكر ما يوجب الدفع لا يسقط بالقضاء فله ان يحلفه بعد على انكاره ما يوجب الدفع
 وقد مر الدفع الصحيح مثال في فوائد كتاب الطلاق ولا يقبل شهادة المجرع في حادثة في تلك الحادثة
 عند ذلك القاضي الجراح ولو بعد خمس سنين وقال الوري من رة حاكم في حادثة لا يجوز لحاكم
 اخر ان يقبله في تلك الحادثة وان اعتقه عدلا اقام على دعواه بينة وكان في الدعوى والشهود او فيها
 خلل فادعوا تلك الدعوى في مجلس اخر والشهود بدون الخلل بالزيادة لا يقبل وان لم يكن بين الاولى والثانية

تناقض لان الظاهر انهم زادوه بتلفين انسان اياهم تزويدا واحيا لا واليه اشار محمد بقوله فلم
 يبرح حتى قال اوهمت بعض شهادتي جازت شهادته قيل فعرف بهذا انه لا يقبل الزيادة من الشاهد
 وحده بعد ما يرح وكذا لا يقبل الزيادة من الشاهد وان زاد المدعي في دعواه ما زاله الشهود سواء
 كانت الدعوى الاولى صحيحة او فاسدة ثم صححها المدعي بعد ذلك ولا يقبل زيادة الشاهد وان
 اعتذر بقوله انما تركت الزيادة اولالا انها لم يكن في الدعوى ولو شهد بلفظ مختلف فلم يسمع ثم اعاد
 شهادتهما بلفظ موافق يقبل ومسائل الكتب في الخلف في دعوى الاقرار متعارضة والظاهر انه يستلزم
 في دعوى الاقرار بالشكاح وفي دعوى ابطال الدعوى في مقام الدفع مثال ان يدعي عليه ضيعة ولاينة
 له فطلب بين خصمه فقال ان المدعي اقرا انه لاحقه وفي هذه الضيعة التي يدعيها فطلب عين المدعي له
 ان يخلفه لما يدعي عليه من الاقرار واما مدعي الاقرار لاستحقاق الملك بسببه فليس له ان يخلف منكر
 ذلك الاقرار اذا عجز عن اقامة البينة عليه واليمين بطلب المدعي بين يدي القاضي قبل طلبه غير معتبرة
 وعن ابي يوسف انه لا يمين على الموهوب به المدعي هلاك الهبة عند ارادة الواهب الرجوع ولا على منكر
 اشتراط العوض ولا على منكر الحجر بعد المبيعة مع العبد ولا على مشتري دار انكر الشرا وقال ابن
 الصغير رد فعلا للشفيع ولا على وصي ادعى اتفاق قدر على اليتيم وذلك نفقة مثله او ادعى اتفاقه على
 عبد من الزكوة وموت العبد بعد ملكه او اباقة او ادعى شراء العبد الفايح واداء ثمنه من الزكوة وانكر
 الصغير ما يظهر للوصي خيانة في الاستحسان وكذا المقيم في مال الوقف بل القول في ذلك كله قوله
 بلا يمين ويخلف الوصي على البتات في انكار عيب ما يباعه من الزكوة والوكيل على العلم ويخلف الساعي
 انكاره السعاية بما له الى السلطان قال ذواليد باعه مني وصي ابيك بعد موته حال صغير فانكر
 الوصاية والبيع جميعا او احدهما يخلف على انكاره ويترجح في جميع العقود دينة السبق وان لم يمينوا
 مدة السبق وفي الفناوى البخارية مسلم غصب من مسلم خمر او حي قاعة بعينها يسمع دعوى المضمون

هند عليه ويقبل بينة ويستلزم ان لم يكن له بينة وبعض بالنكول عليه ليرد ولا يكون عليه خلاف
 قيمتها ان لم تكن قائمة اسند الصحة الدعوى بسبب الاقرار بمسائل ونظر في ذلك الاستدلال فليل
 فالاشبه بالصواب اما الجواب به القاضي فان حيث قال ادعى شيئا في يد غيره ويد اقرار كرده است لا يصح
 دعواه ولو قال ملك من است ووي اقرار كرده است يقبل لانه اذا لم يذكر الواو صار علة للملك كانه
 قال كره ووي اقرار كرده است وهذا لا يصلح علة للملك لانه مظهر لا ثبت ولو قال انه حر الاصل ما زاد
 بوده است او قال انه حر الاصل كانه از ما زاد است يحتاج الى ذكر نسب الام لانه صار ذلك علة
 ولو قال انه حر الاصل وما زاد شرا زاد بوده است تقبل من غير ذكر اسم امه ونسبها لا بطلان حقه بقوله
 لا دعوى له ولا حق له في تركه ابي اقر بترك الدعوى على فلان او قال لا دعوى له عليه قال القاضي فان
 لا يسمع دعواه بعده في الفصلين وقيل يسمع في الاول دون الثاني ودعوى الطلاق بعد قوله ما كنت
 زوجة ابينا قط تناقض وكذا دعوى البراءة عن المهر في المحيط في هذا الاختلاف المشايخ ولا يسمع
 دعواه بعد قوله تركت دعوى على فلان وقوضت امرى الى الاخرة ودعوى بها كالح ميت باسم ثم باسم
 اخر يسمع مجوز ان يكون اسمان وقيل انما يسمع اذا وفتت وفي دعوى مدعي النصف الكل اختلاف في انه
 تناقض ام لا او اقدم الوصي على البيع لا يمنع دعوى الفساد والغبن الفاحش وكذا اقدام منولى الوقف
 على الاجارة وانكار البائع او المشتري امر المالك في بيع ملك الغير تناقض واثبات الرد بعد انكار اصل الوقف
 تناقض دون انكارها ودعوى الجار الدار المبيعة بعد سكوتة عند البيع والنسليم لا يسمع وقيل
 يسمع اذا لم يسكن عند تصرف المشتري ادعى انه دفع الى زيد عشرة دراهم ليدفعه الى دانيه وحلفه
 على انكاره ثم ادعى هذه الدعوى على عمرو واول المدعى الاولى الى الخطا والظن لا يسمع للتناقض وخلاف
 الذرع في اقرار الارض بغيري فلا يمنع دعوى المضرب بعده ان الذرع له اذا اقام البينة لو قال ليس لي
 معه امر شرعي يبرأ عن دينه وعن دعواه في العين ولو قال لا دعوى له عليك اليوم ليس له

ان مدعى عليه بعد اليوم ويصح لبعض الورثة دعوى الدين على الميت بعد تمام القسمة ولو ابرأ كل واحد
منهم صاحبه عن جميع الدعاوى ولا يصح في العين اذا قال سلمه الميت الى بيع او هبة والناقض في الدعوى
انما يثبتي يشترط فيه الدعوى فدعوى الامة المحرية وكون ولدها من مولاهما بعد موت المولى
مسموعة ولو كانت صدقة المولى في قوله انه من عبدى هذا والاقرار الواقع في ضمن الصلح يبطل بطلان
فيصح العود الى الدعوى وبراؤه بعد الصلح عن جميع دعاويه وخصوصا ته صحيح وان لم يحكم بصدقة
الصلح ادعى ملكا مطلقا فقال ذواليد قد ادعيتني على غير مجلس الحكم قبله بسبب فليس بدفع
وقيل دفع برهن على دعوى الشهود المدعى انفسهم او الشركة فيه قبل هذه الدعوى لا يكون دفعا
وفي المحيط انه جرح وبيع ما نتج عنه ثم الاقالة او الرد بالعيب يبطل دعوى النجاشية وبينه مدعى النجاشية
بائعة اولى من بينة الخارج الذي يدعى انه سرق منه واثبات قوله ليس له مطالبته لا يدفع دعوى
الدين لاحتمال كونه موجبا لاحين قاله ذلك وقوله كثر وقت الاقرار مصروعا وقد كان ظهر في هذا
النارح مرضه دفع واثبات اقوال المدعى بان لاحق له فيه وانما هو لفلان دفع لوقال ذلك وارث
لا يسطر حقه في الزكاة لانه كذب ظاهر وكذا الحكم في العين التي في يده برهن شره هذه الضيعة قيل
يكون دفعا وقيل لا لظهور للفتنة في ابواب القضاة وقيل ان قام البينة على انه اشتراه من فلان
وهو يملكه او هو في يده لا يكون الدفع دفعا ولا يكون دفعا ولو حال الدافع دفعه على شهود غيب
لا يكون دفعا اتفاقا ادعى ضيعه ارقا من جدته وبرهن ذواليد ان لمجدته انما مفقود لا يكون
دفعا وهو فضولي في اثبات ملك الغير فانه اثبت الدعوى للغائب على نفسه واقام مقام المتأخر الذي
يدعى وليس له اقامة الغير مقام الغير فلم يتم الغائب مقام اطاهر فلم يمنع دعواه وفيما ادعى على الخا
الميت فقامت بوازنة فان للميت اينا يحجني ولو برهن عليه يكون دفعا لانها تخرج نفسها عن
الدعوى ويقيم غيرها مقام نفسها وهي خصم عن نفسها فيكون دفعا كما في المسئلة الخمسة اثبت الحق

فقال المدعى عليه ان لي دفعا شرعيا فللمدعى ان يعنى ولا يلغى الى قوله وقيل يكلفه ان يأتى
بالدفع فان ابطال كان له ان يفض ويقتى له حق الدفع وحده الناخير ما قيل انه اذا ادعى الدفع وطلب
من المدعى الامهال يمهله الى المجلس الثاني وقيل لو طلب الفاضل من المدعى عليه الدفع فحجز عنه
يفضى ولا يؤخر فان بالتأخير ظلم اتى بدفع صحيح وقضى الفاضل بطلانه دعوى المدعى ثم اعاد
الدعوى عند قاض آخر لا يحتاج المدعى عليه الى اعادة الدفع عنده ولا يقضى الحكم اذا ثبت ذلك
بالبينة ادعى الشر من الميت منذ عشر سنين واثبت ذواليد موته منذ عشر سنة الصواب ان لا يبيع
لان زمان الموت لا يدخل تحت القضاء ادعى اقراره في وقت معين في مكان معين فقال المدعى عليه
لم اكن في ذلك المكان بل كنت غائبا عنه لا يسمع وقيل يسمع ادعى حمارا انه ملكه سرق منه منذ شهر
واقام ذواليد بينة ان هذا الحمار ملكه في يده منذ سنة وحين يزعم انه سرق منه كان في يده
لا يدفع به بينة المدعى ادعى ضيعه واثبت المدعى عليه انه اشتراه من فلان وكان المدعى راضيا به
ففضى عليه بالدفع فله ان يدعى ذلك الثمن على البائع يحكم ان الفاضل جعله راضيا به وان كان زعم
ان لا ثمن له اذ لا يبيع في زعمه الا انه مكذب شرعا ولدت انا رجلين احديهما بغلا والاخرى جحشا
او اماتهما احديهما ذكرا والاخرى انا اولدت الحرفان كذلك فادعيان البغل والذكر بالبغل والذكر بينهما
والجحش وبنت الامة البيت المال وبنت الحرة تربي من بيت المال وبرهان الدين صاحب المحيط ذكر فيه
اشكال الاول ان نقول انما يكون الشريك لقيام المعارضة عند النفاء القرائن الترجيع واسبابه مريض
اقول امرانه بعبداتها ومات من ساعته فقامت الورثة بينة على ايصال صداقها اليها في صحته وقضى
بها بطل حقه في المهر وفي قيمة الصغرى اقول امرانه في مرضه بمهر الف درهم وقد تزوجها بالف درهم ومات
فقامت بينة انها وهبت مهرها الزوجها في حياته لا يقبل لانه علم كذبها باقاربه المتأخر عنها جدار
مشترا بين اثنين هدم احدهما حتى وجب عليه بناؤه فبناء فهو مشترك بينهما ان بناهما كان والاذن

للمجاري بناء شيء على الجدار أو وضع الجدوع عليه إعادة له منه فله طلب دفعه متى شاء وكذا الوارث
ولشترى الجدار إذا لم يشترط في البيع ترك ذلك وفي الأذن للشريك في الجدار اختلاف المشايخ استحق من يد
الغاصب بالبيئنة لا يظهر القضاء في حق الغصب منه حتى لو أقام البيئنة على المستحق بفضل فعلي هذا ينبغي
أن لا يبر الغاصب عن الضمان ادعى على ذي يد وقف فاحد ود إلى آخره ثم ادعى انسداد الملك المطلق على المقتضى له
يفضل بخلاف العنق حيث يكون قضاء على الناس كافة قضى لاسنان بنكاح امرأة أو نسب أو ولاء عناقته ثم دأه
آخر لا يسمع كذا في منية المفتى ولا يصح أقارار المدعى عليه لغير المدعى بعد الدعوى قبل إقامة البيئنة أو بعدها
أقام بيئنة على أنه له سرقة منه منذ عام وأقام المدعى عليه بيئنة على أنه في يده على أنه في يد من دأه من سنين
لم يكن دفعا وقد من نظيره أنفا ادعى قيمة جارية مستهلكة وأقام المدعى عليه البيئنة أن الجارية قائمه رأينا
في بلد كذا لم يكن دفعا يهمل الدفع إلى المجلس الثاني أو إلى ما يراه القاضي أقام ذو اليد بيئنة على أنه باع من فلان
ولم يسلم إليه فهو خصم أقام البيئنة على أنه استأجر الشهود لم يقبل عين في يد أحد فيقول ليس فادعاه أحد
فقال هو في صح ذلك منه دعوى شيء على كوفي بعد نفقته في الكوفة لا يكون تناقضا دعوى الملك
المطلق بعد الدعوى بالسبب تناقض دون العكس ويدفع دعوى الملك المطلق بأقام البيئنة على أنه ادعاه
من قبل بسبب ادعى عينا في يد رجل بأنه اشتريها من أبيه في حيواته فجهر عن البيئنة ثم أقامها على أنها
كانت لبيئته فمات وتركها ميراثا له بفضل ولو ادعى الميراث أولا لا الأقدام على شراء شيء ليس باقروا بملكته
لبايعه في الأصح وكذا الأقدام على الإجارة والمزاعة اشتري ثوبا أو جارية في منديل أو نقاب فادعى
بعد الكشف أنه له يسمع في الأول دون الثاني ولو استأجر دارا فادعى أنها كانت لأبيه وانتقلت إليه بالميراث
لا يسمع وقد مر أمثال هذه المسائل من المقتضى عليه على أن البناء من أحدائه لنفسه وقد كان شهد
شهود المدعى بالأرض لا غير يسمع ولو كانوا شهدوا بالارض والبناء لا ولو برهن المقتضى عليه على أن البناء
من أحدائه لنفسه وقد كانوا شهدوا بالدار لا يسمع ولو كانوا قالوا لا تعلم حال البناء إلا إذا أقام المدعى عليه

البيئنة قبل القضاء على كون البناء له ح يقبل ولو أقام المقتضى عليه بالأرض البيئنة على زرعه في بيئته
قبل ادعى دارا فقتضى له بالبيئنة ثم أقارنها فلان يحوله فيها فمضى للمقر له ولا شيء على المقر ولو قال هي
لفلان فلم يكن لي قط وصدقه المقر له يرد الدار على المقتضى عليه ولو قال المقر له كانت للمقر وهبها
وقبضتها فمضى للمقر له والمقرضا من قيمة الدار للمقتضى عليه عند الكل هو الصحيح ولو كان الأقار
بين الشهادة والقضاء بطلت ولا يقضى له ويحضر الحاكم ما لم يكن حضاره أو يبعث أمينين
وفي العبد الغائب يبين جنسه وسنه وحلية وقيمه وفي لزوم بيان الزكوة والأمانة في دعوى
استهلاك الدواب اختلاف المشايخ وقد ذكر اختلاف الزوجين في مناع البيت في كتاب النكاح
ولا يصدق دعوى الابوة إلا بالبيئنة أو بصديق المدعى عليه ويصدق دعوى البنوة بدونها
استحسنا فاقال أن كان ما في بطن جارية غلاما فهو مني والأفلا فولدت يثبت النسب مطلقا من
المدعى عليه حفية إنكاره يبيع له اليمين دون شكه ووهم أخرج حثكا بأقارار رجل وادعى المقرن
المقر له رد أقارري وأراد تحليفه فله تحليفه بمنزلة من قال بعت عبدك مني فقال نعم لكنك اقلتي صح
ولم تحليفه أقر ثم مات فادعى الورثة كون الأقار تليقته يحلف المقر له بالله لقد أقر لك أقاررا صحيحا
قال أبو نصر الدبوسي يحلف من أنكر أقارره بحق عليه لرجل على أقارره وقال أبو الفاسم على الحق لا الأقار
كل من لا يجوز أقارره بشيء لا يستحلف عليه إذا أنكر ومن أمثلته أنه ادعى على ميت ما لا وقدم الوصي
إلى القاضي ولا يمينه للمدعى قال أراد يمين الوصي فإن كان الوصي وارثا حلفه لأن أقارره جائزة في حقة
نفسه وإن لم يكن وارثا لا يحلفه وقد مر مرة ادعى مدعى شيء أنه وصل إلى المدعى عليه بوجه يجب عليه
اليمين على إنكاره أنه في على البنات وادعى المدعى عليه أنه وصل إليه بطريق الإرث ويجب عليه اليمين
علم العلم حلف المدعى أولا على عدم علمه بوجود ذلك الشيء إلى يده بطريق الإرث فإن حلف يحلف المدعى
عليه على البنات والا فعلى عدم العلم بعت القاضي أمينا أو أمينين إلى امرأة أو مريض لا يخرج اليمين

فقال الامين حلفت لا يقبل قوله الا بشاهد من حلفه المحكم ليس للمدعي ان يحلفه ثانيا عند القاضي
قال بالله ماله على كذا باصبه في كذا الى غير المدعي يصدق ديانته لا قضاء ولدى الدين على الميت اقام
البينة ولو اقر بعض الورثة او كلهم انكر صبي ما دون عيب مبيعه فلا يمين عليه حتى يدركه وذكر عن محمد
انه لو حلف ثم ادركه فلا يمين عليه وعندنا الصبي اذا انكر ديننا عليه يحلفه القاضي ويقضي عليه بنكوله
بمنزلة البالغ وليس للمدعي الحق على الصبي المحجور احضاره الى باب القاضي الا ان يكون له بينة لانه لا يقضي
عليه بنكوله وان كان له بينة وهو يدعي عليه الاستهلال كان له حق احضاره بحضور معه ابوه
او من هو في معناه حتى ان الزم يوم من الالب بالاداء عنه من ماله يوعظ من شتم الناس مرة كذا لا يفعل
مرة اخرى ولو شتم مرارا حبس حتى يتوب ومن كان شقا ما ضرب وحبس ونحس مخاوع زوجة
ومخرجها من يذو زوجها وخادع الصبية حتى يموت او يظهر التوبة لانه ساع في الارض بالفساد
ويؤدب بالمسياط من لحال للهر من الحبس او يسأل قيم الحبس ان يخرجها لينتهي عن ذلك الناس كلهم
فقراء ما لم يظهر الغنا بالاقرار او بالبينة فلا يحبس المديون ما لم يظهر غناه ولا عرف كسنا الحل
من السؤال لان كل كسب يدخل فيه شبهة الاسواق كذا في الوقعات ولعل معناه عند انعدام
قوت يوم نقضا حائطا بينهما وامتنع احدهما عن البناء فحجبر ولو اراد ان يبني اطول مما كان جاز
لشريكه ان ينعه ولو انه لم ينعه نفسه لا يجبر الا على البناء ولكن ينعه الباقي بقضاء القاضي القاضي عن
الاشفاق به حتى يستوفي نصف ما التفت فيه وان كان بغير قضاء فحتى يستوفي نصف قيمة الجدار ولو كان
احدهما حمله ويصيبه بعد قتم الجدار مقدار ما يبنى عليه البناء يحكمك يطبق حمل الحولة ليس له
ان يرجع على شريكه شره لانه متبرع لكونه غير مضطر في بناء الكل ولو اشتريا غلاما مصفقا فادى
احدهما ثمنه وقبضه له ان ينعه من شريكه حتى يستوفي حصته من الثمن لا يضطره وذلك ولو
حيف من ضرر سقوط حائط مشترك فادى احدهما النقص وامتنع الاخر اجبر على ذلك ويجبر هاد

بينه على بناءه عند استضرار جواره به وقد رتبته على البناء وفي الوقعات المختار ان لا يؤخذ بذلك
وان قدر عليه لان المراه لا يجبر ببناء ملك نفسه اذا قال ان ذن لي ان انقض الجدار الذي بيني وبينك
وانا ضمان لك ما ينهدم من بينك لاشي عليه بذلك الضمان وكذلك لو ضمن اجير بما يملك من ماله
كان الضمان باطلا ومنع الوديعة من احد المودعين لا يوجب الضمان ادعى على رجل اشياء
من الدراهم والذئير والعروض والضياع وانكر المدعا عليه كله يحلف القاضي للكل مينا واحدة
لان المجلس واحد لحصول المقصود بنهاية مع قصر المسافة **كتاب** الاقرار وهو في الشرع
اخبار بما عليه من الحقوق وفي قيد الاخبار دلالة على انه ليس باشياء ولهذا فالواقواق مال
لغيره والمقر له يعلم انه كاذب لا يحل له في الباطن الا ان يسلمه بطيب نفسه فيكون هبة مبنية ولو
اقر بعين مملوكة لغيره يصح لان الاخبار في ملك الغير صحيح دون الانشاء فاذا ملكه ينفذ في حق
نفسه ولو اقر بالطلاق مكرها لا يصح ولو كان انشاء يصح وقيد الاخبار بما عليه لانه لو كان
لنفسه يكون دعوى الاقرار او عبارة المحيط حكم الاقرار شرعا لظهور المقر في اثباته في
الفنية الاقرار كاذبا لا يكون ناقلا للملك عند بعض مشايخنا وعند بعضهم لكونه ناقلا **سم**
المال المقر به ما لان اذا تعدد ادعى الطالب المالمين تساويا او تفاوتا ببيان سبب كل واحد في
السببين نحو ثمن العبد و ثمن الجارية مثلا لاتحادها نحو ان يقول في المرتين ثمن العبد وعندهما عليه
احد المتسولين واكثر المتفاوتين اشهاد في كل موضع شاهدين عدلين مغايرين لا كالمثد ولا كواحد
في كل موطن ولا كعدل وفاسق في كل موطن ولا كعدلين في احدهما وفاسقين في الاخر ولا كالمثد
عند القاضي بالف واقري في مجلس اخر بالف واشهد عليه شاهدين او فعل بالعكس وفي الوقعات قال
قتلت ابن فلان ثم قال بعد ذلك قتلنا ابن فلان او قال لها عبده وقال الولي قتلنا ابنين او عدينا لي
فهو اقرار يقبل ابن واحد وعبد واحد الا ان يكون المرفس مسمى اسمين مختلفين ولا يشبه هذا بالاقرار

بالأموال في موطنين معترفوا ولا يلزم بالشهاد على الإنكار شي والمشهد أي وتعدد المشهد
 لأوحدته ويفهم مما في المصنف أن تعدد المشهد يفران بالثقيد دون الإطلاق وذكر في الكافي بعد
 قوله والمشهد أي بضم الميم وفتح الهاء أربعاً مناسب الباب معطوف على شهادته أن الف تعدد المشهد
 الإطلاق فيشكل نصبه مع عطفه على المرفوع لامتناع حمله على المفعول معه ح المير إلا أن ينصب
 شهادته بمجعل عامله ناصباً بأن يقال إذا ما عدا تضميناً له معنى كذاله أنه ليس فيه معنى العهد لاختلاف
 المجلس والشاهدين والتكرار إذا عيدت تكرة كانت الثانية غير الأولى ما لم يدل دليل على إنها غير
 الأولى فيعمل على التأكيد دون التجديد لما ان العادة دليل العهد وتامم الأفاويل المذكور في فوائد كذا
 الشهادة وحصل التقدير والنوضح في مباحث العام المعروف باللام المذكور وفي شرح المعنى للصور
 وغيره مقرر الف هي فرض أو بدل أو بدل منافع لا كالغضب والودعة حيث يصد فيها بالأصل
 لأى السئوق والرصاص لانها لا يفتنضيان السلام ولو لم يذكر السبب قبل قصد لوقال هي
 أو لا انها زيفاً لم يجز وان وصل مردوده بين المال أو يخرج مردودة التجار أو سئوق أو رصاص
 مردود القيلين فالفيد اتفاقاً له أن مطلق العقد يفتنضى السلام عن العيب فكان مقراً بالسلام
 ودعوى العيب بعده رجوع لا يصح موصولاً ولا مفصلاً لما ان الدرهم عند الإطلاق ينصرف
 إلى الجهاد فكان بيان تغيير قبل موصولاً لا مفصلاً وفي مينة المفتى ولومات فقال وارثه زبونه يبيد
 في الضاربة والودعة والغصب إذا مات وصار ديناً في ماله لا يصدق الورثة في دعوى الزيادة أو
 بحر حنطة من ثمن بيع أو قرض ثم قال موردى فالقول له لأن الحنطة قد يكون ردياً في أصل الخلقة فلا
 يكون عيباً فلا يفيد بالجيد ولهذا لو اشترى بالحنطة لا يجوز ما لم يبين الصفة وكذا الكلي والوزني
 في هذا سوى الدرهم والدنانير ولو اقر بعشرة أفلس من قرض أو ثمن بيع ثم قال هي من الكاسدة لم يصدق
 وان وصل وقال لا يصدق إذا وصل كذا لم يجز ان وصل قول مقرر ثمن يقول امتناع غير معين بأن يقول

له على الف درهم من ثمن متاع وفي المعين أن سلم المقر له المتاع إلى المقر أخذ الثمن والأفلاما قبضة أي
 الثمن بدلالة الثمن أو يقول من ثمن خمر أو خنزير أو مينة أو درهم وهي مسلمان وقال المقر له بل هي من ثمن
 يد فالمال لازم عنده مع يمين الطالب وقال القول للمقر مع المين وفي المينة والدم ولا شيء عليه في
 الخمر والخنزير وأما إذا صدقه المدعي أنه من ثمن خمر فجيب المال عنده خلافاً لما بناء على مسألة توكل
 الذي بشر الخمر كذا في مينة المفتى ذلك أي القول على ذاعلاً أي على هذا الجواب يعني لم يصدق قوله
 لم يقبض وان وصل إذا قال المقر له قبضته سواء صدقه في الجهة أو كذبه وادعى أنه غصب أو بدل قرض
 وقال ان صدقه المقر له في الجهة يصدق ان فصل وان كذبه لا يصدق إلا في الوصل ولو قال اتعت
 من فلان جارية بالف إلا ان لم يقبضها يصدق إجماعاً ووصل أم لا كذا في مينة المفتى وفيه اشكال
 على أصلنا لو تركت الف وهذا يدعى بالموت وتأمينت الألف بأويل الدرهم وهذا أي الميث مودع
 بأياد هذا الألف أي حال حيوة أو هذا الألف بأويل المذكور والمتروك مودع أي ود يعنى
 عند والامن قد صدق هذين معا استنوايا واعطيا من أودعا معاً بان قال صدقاً كما إذا صدق
 الدين أو لا ثم المودع لا كنه صدق من عنده الألف أي حال حيوة لأن أقوال الوارث بالدين يتناول
 التركة لأنه حقه دون ذمة الميت الأيرى أنه ينفذ عليه في حصته لأعلى الوارث المستوفى الأسبق
 لو احدى في تعلق حقه في عين الألف لها اعتبار بثبوت الدين في الذمة ثم انتقاله إلى العين ولا يخفى ضعف
 هذا وقوة الأول لو كان عبداً فادعاه عاتقاً وذلك ديناً يوجب استغراقاً لو كان المتروك عبداً ولم
 يذكر تصديق الابن اكتفاء ما مر فالدين أولى حتى يسعى العبد في قيمته للغيرم ههنا أوله يستوي بالجملة
 للمسئلة المقدمة لأن الدين أقوى لاعتباره من جميع المال في جميع الأحوال واعتبار الأقوال بالعنف
 في المرض من الثلث وقضيته ان يدفع العتق الأدنى أصلاً إلا أنه بعد وقوعه لا يحتمل البطالة
 في دفع من حيث المعنى بالسعاية وقال العتق أولى فاحفظوا السؤال فلا يسعى بشئ نظراً

في معية ظهورهم بمنزلة معية وقوعهم فلم يكن ثبوت الدين حال ثبوت الدق يتعلق بدقية المبد
فيلحق قوله لهم من جميع الدار له سدس ذلك بالاقرار واشترط ابيان ذي الاخل
فسدس به شئوين في ذلك السهم المقرب سدس ثابت في الاقرار لا كالحزم والشقص والنيب
ونحوه فله ونقصه في الاجمال حتى يحتاج الى بيان الجار ليرجع احد الوجوه والاحتمالات
عند الاطلاق وهو الاضطرار الى اذ في ما يخرج من اعدل الخارج فان الاول ميثقن والستة مخرج
النصف والثالث والسادس وحملته مثل اصله لا يزيد ولا ينقص بخلاف غيره من الخارج وقد
مس ابن مسعود احم عمن اوصى بسهم من ماله فقال له السدس وقوله على ان اوعى هذا الجدل
ملزم وبطلا ملزم وقد مر في قوله لوقال عبدى او حمارى حر البئى كالأوصى ثلث ماله حتى
وليت ندل على لا كقوله لك على الف ولا شئ لان التردد ليس في الوجوب بل الموجب عليه وقد بطل ما
فنعين الآخر مقرر كخطه وكو من غيرها استثنى جميع البر وكرو هو اسم لاربعة اوستين
قفيز او قفيز ثمانية حكايك في الملوك صاع ونصف من غيرها بان قال مثلا الفلان على كز
خطه ذكر شعير الا كز خطه وقفيز شعير مثل الطلاق والعناق وقد مر في قوله لوقال انت طاق
واستثنى البئى والبعض من ذلك المالا ان وصححا ثمانية بعض الثمان لزوم المالا ان بطلا الاستثناء
فيها بمعنى الوجع في الاول والفصل بالكلام الغوى الثاني في كما في قوله مكانه سبحانه الله فان الكلام الغوى
اشد قاترا والفصل من السكوت بخلاف قوله يا فلان كان التنبيه يليق بالاقرار والاداء صحيح لفظا
الا انه لا يفيد فائدة شرعية ثم ان استثناء الكل من الكل انما يبطل اذا كان معين لفظ المستثنى منه واما
اذا كان بغير لفظه فصحيح كما لو قال ثلث مالى ازيد الالف وثلث ماله الف فانه لا يكون لزيد شئ وكما
لو قال انتاق ضوئى لاهذه الاربع فانه لا يقع الطلاق كذا في زيادات صاحب المدايم واستثناء
البعض انما يصح في المستقل دون التابع نحو الطوق والغصن والبناء ونحو ذلك وبطلان الصك بان الله

للصك كتاب الاقرار بالمال وغيره وهو مغرب جهك بان كتابان الفلان على كذا درهما الى سنة وكنت
في اخره ومن قام بهذا الذكر فهو ولي ما فيه ان شاء الله اى من يخرج هذا الصك وطلب ما فيه من ثمن
فله ذلك وهو وكيل فيه اى قبلك وكافه من طرف المقلوبه وانما يفيد هذا على قول اى حينه حيث يظل
وصحة التوكيل بالخصومة بلا رضا الخصم معدوم ولا يضر هذا القبول جرماله من يكون وكلا لانه
اسقاط حق المنع ولا يضرط لاسقاط المذكور لجرماله المذكورة بخلاف الاقرار للجهرول فانه انما يلاط
له ان الاصل في الكلمات المعطوق بعضها على بعض صرف الاستثناء الى الكل كما في قوله عبده خزوامر انه طاق
وعلى المشى الى بيت الله ان شاء الله والصك بعينه متصل ببعض فصار كثنى واحد حتى قال الوتر ك
فرجة لا يلحق الاستثناء بالكل كما في فصل النطق بالسكوت لهما ان الاصل في الكلام الاستبعاد والظاهر
في الذكر الكتابية للاستثنا لا لابطال وانما يظهر فائدة الخلاف في بطلان الاقرار وعدمه دون بطلان
قبول توكيل الخصم وعدمه ثم ان تعليق الاقرار بالشرط يبطله وان كان بمعنى استثناء الكل لان لزوم
حكم المخبر دون العلق ولا يمكن جعله اقرا عند وجود الشرط لانه ليس بموجود في تلك الحالة بخلاف
تعليق الطلاق والجناف فانه موجود من حيث انه يمين وله حكم في الحال وهو ايجل او المنع فابقيناه
فوقع عند مجي الشرط كذا في الغاية ولو قال له على مائه درهما ذامت وجهه رأس الشهر صحيح لانه تاجيل
لا تعليق لو انكر المقر له الاجل يكون حالا وفي الوقعات قوله ان شاء الله يعمل على الاستثناء وان كان
الفاعل لا يدري ان شاء الله كما ان سكوت البكر عند سماع الزوج رضوا وان كانت لا تدرى ان
السكوت رضوا اذا قالت لزوجها ارق صداع راس وقل آهيا شر آهيا اعتدى انت طالق ثلاثا
فقال طلقت في الفقه ثلاثا علم بذلك او لم يعلم وعلمت هي او لم تعلم ولا تطلق بينه وبين الله تعالى
اذا لم يعلم الزوج ولم ينوبه ولو قال ان خرجت بغير اذنى فاذن بالعربية وهي لا تعرفها بحث لان العلم
شرط صحة الاذن فيكون بمنزلة الناعة والمغايبة وقد مر نظير هذا في فوايد كتاب الطلاق

وفي ادب المفتي في كتاب ادب القاضي ولو اخذ احد فيه ومنعه عن الاستثناء او التعليق فخلأ
 فاستثنى او علق موصولا بالخلية صح كما في اخذ العطاس والجشام في هذا في الطلاق وفي قوله لله
 على ان تصدق بالف درهم فاخذ له فان ومنعه عن التعليق الاحوط ان يصدق لانه عبارة فلا
 يتكلف بعد ما خلا في الطلاق والظاهر ان العناق من قبيل النصدق والمين كالطلاق رجل قال انه
 طالق فاخذ احد فيه لا يقع الطلاق نوى او لم ينو حتى يحجر بالسلام ونوى الطلاق فان الترخيم واقع
 في كلام العرب وقد عبد الله بن مسعود رضه ونادى ايا مال ليفض علينا ربك لكنه بمنزلة الكتابة
 فيشترط النية وهذا اذا قال يا طال بكسر ولكن لا حاجة الى الكسر ولينة اذا كان في حال الغضب
 او مذكرة الطلاق وقوله ما شاء الله بمنزلة قوله ان شاء الله وقوله لا يشاء الله باطل لان
 الافعال كلها بمشيئة الله تعالى والعشر حد كثرة الدراهم اعتبارا برعاية صفة الكثرة من حيث
 اللغة فانه اقصى ما يذكر بلفظ الجمع عند قرائته بالعدد وما انصاب كما ملا بلازم بذلك من
 حيث الشرع وفي مائة المفتي مال عظيم من الدراهم مائتان عندهما وقيل هو كقولها وقيل الاصح
 ان يعتبر حال المرفقان الفقير يستعظم القليل والغني لا يستعظم وعن ابي يوسف في اموال عظام
 هي ستانة درهم والنفيس والكريم والخطير والجليل مثل الكثير الوق درهم ثلاثة الاف الوق
 كثيرة عشرة الاف درهم من عفه ستة دراهم اضعاف مضاعفة اضعاف ثمانية عشر
 شياء كثيرة اربعون شاء وابل كثيرة خمسة وعشرين واما حنطة الكثيره فخمسة اوسوق عندها
 وعلى قول البيان فيه الى المقربعدان يبين اكثر مما تناول اسم الحنطة ولو اقر بها مطلقا وهو
 ربع الصاع وقيل عشرة اقفره وكذا كل ما يكال ويوزن لو قال قد اسكنة في منزلي عارية وبالبسه
 ثوبي كذلك او خايط ثوبي مثل قوله اودعته عنده او كان لي ودیعة عنده ثم اخذت وهو قال
 هو لي ذلك الشيء معد وفا انه للمرفق لا كفوله اخذت منك الف درهم كانت ودیعة لي عندك

اذما اثبت اليد من جهته فيه وهو قال هو لي ولا كفوله اقصيت من فلان الف درهم كانت لي
 عليه وقوله اقضه الفاقم اخذت اذ هو مقر بالضم ان ومدعي بالبراء فالقول للمرفق لا كفوله
 وهكذا كل العواري بحمله كل العواري عارية الدار والدين والتوب وغير ذلك بحمله للايجاز
 فرار عن التطويل الحاصل من التفصيل له ان اليد في الاعارة ثبت ضرورة استيفاء المنفعة فيكون
 عدما فيما وراءه اذا ثبت بالضرورة لا يعد وموضعها بل ينقدر بقدرها فلا يكون اقرارا باليد
 مطلقا لها انه اقرب اليده وادعى استحقاقها عليه وانها تواضعا للنتيجة واطلأ بيها عند
 تواضعا وتساهل في السر بحضرة الشهود على ان يتبع منه هذا الشيء بجلية مخافة الناجح لجاء الى
 كذا او الجاه اضطره واكرهه ومعناه ههنا الا اضطرر الى ان ياتيا بامره باطنه خلافا ظاهره
 عند الفقه اى عند الناس في مجلس اخر بايجاب وقبول على ثمن معلوم يجوز البيع والقول المدعى
 الجواز لان العقد في الظاهر حجة وهو اخر فيفسخ الموضوعة المقدمة يجوز الا ان يقرب البناء وابطلا
 ان لم يقربا بابتدا وابطلا في جميع صور اتفاق البناء وعدم حضور شئ من البناء والاعراض
 والاختلاف فيهما ان لم يقربا بابتدا ولم يتفقا على الاعراض عن ذلك الموضوعة اعتبارا بان العادة
 تحقيق الموضوعة ما امكن ولم يشك خلافا لا بالابتداء والبيع بالالفين المذكورتين عند الناس
 سمعه والقصد بالالف التي تواضعا عليها في السر وتصادقا على ذلك القصد او قامت
 به نية فالقان الثمن بان يكون اى فالثمن القان لالف لا كما في النكاح لان البيع لا يصح الا بالثمن
 والتمن المذكور القان فيحلق العقد بكمه بخلاف النكاح فانه يصح بلا تسمية المهر لها انها اجلا
 الفاهو لا مع ان البيع يستغنى عنها فبشارت هذا وان اقرت بنكاح لاحد فصدق الزوج وقد كنت
 لا اقراه بعد موته حيث تاخذ المهر والميراث وقيل الخلاف في هذه الصورة على الاصح والصورة الاولى
 اتفاقه كذا في الجمع ولا كفول يقره قبل موته له بطلان اقرارها بالموت لانقطاع علايق النكاح

به اذا النكاح من احكام الاحياء بخلاف جهاتيه لقيام العدة وغيرها من علائق النكاح وجوز
 فله الميراث وعليه المهر الا اذا انكر الورثة الزيادة على مهر المثل فيجب بقدره بحر ما ذون وبالدون
 يقر وفي يديه المال صح واعتبر وفي يديه المال لا كقاره بعد اخذ المولى المال لان سبب نقاذ
 الاقرار اليد وعندهما الاذن اني لها ابن فيقول لاحد انا ابنه وهي له ام ولد لاخذ ذى اليد
 لو غيره وذلك قد صدق لكن ذواليد قال هالى فيما للسيد وذلك اى الغير في صورة الغيرة
 هالى اى هو عبدى وهي امق للسيد اى لذى اليد لانه اقرب بالرق حيث اقرب باللام ودعوى الحرية
 عارض ونظر الى دعواه انه علق حر اسم له على الالف فيما اذا علم ان قاله فهو صحيح ملزم
 فيما علم اوفى على كفاي قوله قد علمت في الضيق والتاكيد لا كقوليه فيما احسبوا ظن في التشكيك
 والترديد ولا كقول الشاهد ذلك ولو قال ليس لي علان شئ فيما علم يصح له ان يدعى عليه
 شيئا بعد بخلاف قوله علم فافترا وفي مينة المفتى قال لفلان على الف درهم في حسابي اوفى
 كتابي وقال اردت بذلك اخير بالباطل يلزم المالة القضاء ويصدق فيما عند الله تعالى ولو قال
 فيما ظن او احسب اوفى اورايت كان باطلا ولو قال بفضله فلان اوفى قوله اوفى حسابي او بحسابه
 لا يلزم وعن ابى يوسف لزوم في قوله في حسابيه ولو قال بفضله فلان اوفى بفضله اوفى كتاب
 بيني وبينه اوفى بفضله درهم او كتابا وحساب بالف درهم لزوم المال ولو قال في قضاء فلان
 لا يلزم ولو قال لفلان على كذا في شهادة فلان اوفى قوله لا يلزم وشهادته او بحكمه يلزم لو قال
 ما ذون ازال تصبى عذرتها يؤخذ للحال اسمع عذرتها اى بكاره حرة او امه الوصية يؤخذ
 اى المهر الحاقا له بالافضاء بالوطى تعظيما لحرمة البضع وقد نص في كثير من الفتاوى على ان مهر
 المثل واجب على من دفع اجنبية فسقطت فزال عذرتها ويحتمل لا يكون الواجب او شر الحاقفة
 حملا لما في الفتاوى على السهو نظر الى ما قال صدر الشهيد انه قال مشايخنا لا معنى لذكر المهر هنا

مقالات الامام الثاني

لان المهر مخصوص باقضاء الشهوة بالنكاح الخائنين له انه اقرار بضان المال لها انه جناية
 لا تعلق له بالبخارة اني تقول ذلك قد دبرنى ذلك اى غير ذى اليد او انه اسنولدا كذا
 كاتنى او اعقنى لذلك صدقها ذلك وقال ذواليد بل امتى ففى ذلك السيد من عنده
 مال فيقول هلكت اخذك تحتى ولنا ما نركب السيد الخارج دون ذى اليد كما لو ادعت حرة
 الاصل لا كما لو قال المقر له انت امتى لهما ان الاصل في الاملاك كونها في يدى الملاك فقال
 ما انت لها بالبعل فليست رد النصف دون الكل فليست رد الاخ دون الكل نفى لغيره اى جيفته
 ومحمد على ما في النظم وشروحه وذكر في الوقعات ان هذا قول ابى يوسف وعند محمد وزفر المال
 كله للاخ ما لم يثبت الزوجية فيكون هذا من باب مقالات الامام الثاني له انه ما قوله الابان نصف
 لهما ان الاخوة ثابتة بالنهادق والزوجية موقوفة الى الاثبات ولو كانت مكان الرجل امرأه اوتت
 ان الميت زوجها كان كل المال للاخ عندهما وربق للزوجة والباقي للاخ عنه كذا في مينة المفتى
 وفي الوقعات المال كله للاخ على قول محمد وزفر وعلى قياس قول ابى يوسف للراه الربع والباقي
 للزوج وفيه مجهول النسب قال ورثت ما في يدى من ابى فلان ثم اقرباخ لاب وامه فقال المقر له
 انا ابنه لانت فهو بينهما نصفان عندنا وفي الوقعات فهو على ذكرنا الا ان ههنا محمد مع ابى
م حس اقول بالبيت في الدار احد من صاحبيها والشريك قد جحد بالبيت للمعين واقنما
 والبيت بطلب المقر له او قبله لاقى سهمه فاسمت من اقول في قسمه ولو وقع سهم اخذه المقر له
 باعتبار اقراره له اى للمقر فاما وراء قدر البيت له وقدر نصف البيت لى لأكله ولو اقر رجل في
 العلة لوارث وغيره في الجملة وقدر نصفه الاخر بقى للمقر بدلالة قول فاسمت من اقول في قسمه
 نظيره قوله تعالى وَوَرِثَ آبَاؤُهُ فَاِذَا مِمَّا تَلْتَمَسُ حيث سبق الثلثان للاب حتى اذا كان البيت عشر
 الدار كان للمقر عشر نصيب المقر ثم قيل انما الخلاف في الوصية دون الاقرار وقيل فيه انه ان الظاهر

انصراف قراره الى ملكه وتوقفه في حق ما لا يملك ليصح عند وقوعه في نصيبه وبطل عند
 عدم وقوعه فيه لهما ان من اقر بما لا يملك ثم ملك يومه بالنسليم اليه لصحة الاقرار بملك الغير
 فاذ صح في كل البيت ووصل اليه بدله له ان ياخذ كل بدله بمنزلة من اقراره بعبد ثم قتل
 وضمن القاتل قيمته حيث يكون للمقر له فده الوارث اى جحد شركته وقال جميع الدين الى اوقال
 حتى وجب بسبب على حدة لا بالشركة والغير جحد شركته وقال مثل ما قال الوارث جازله ان
 للغير في حصته وما فسد اى اقراره اصلا كالوصية الوارث وغيره لا كما لو فساد في الشركة
 لانقاذ الشركة بانقاذ صحة اقراره للوارث لهما ان بطلان صفة الشركة مستلزم بطلان
 الاقرار المتعبد بها وبطل استثناء وزن قائم والكيل والدينار من دراهم وزن او وكيل او عد
 منفوت قائم اى ثابت كانه اراد به المعين مجازا كاستثناء نحو الثوب وما ليس بمقدور
 كاستثناء هذه الاشياء من الثمن في البيع لانه لا يدخل تحت الصدر لولا الاستثناء حتى تكون
 استخراج بعض ما تكلم به فيكون نفيا مبندا وفيه لا يؤثر في المستثنى منه لهما ان الاستثناء تكلم
 بالباقي بعد الشئ بمعنى لا صورة والمفدرات جنس واحد معنى حتى يصلح ثما ويصلح وجوها
 في الذمة بخلاف نحو الثوب ولكن الصور مختلفه فصح الاستثناء في المعنى فيطرح من المستثنى
 قدر قيمته المستثنى وان كان مساويا له تصحيح الكلام اذ لا يفسد الاقرار نوع جهالة بخلاف
 البيع وقد مر في باب الامام ان استثناء الكل يصح اذا كان بغير لفظ المستثنى لوقال من اسلم اثلث
 فاعل قال في الحرب مالا وهو في الحال ادعى معناه اسناد الاتفاق الى حال كون المثلث المقر
 حربا ويصلح ان يكون من اسلم مفعولا له بنزع الخافض فنقدمه لوقال لمن اسلم مخاطبا
 لغيره اثلث خنزير اذا بعد هذه قال بل قبل الهدى اى لذلك الذي اسلم مالا في الحرب اى مالا
 كونه حربيا وهو المقر له على كلا التقديرين خنزير الذي اوخره اوقال قد اثلث مالا اويدا

اوقال قد

لمعنى

نقله الى ما وجد في نسخة
 من نسخة علي بن ابي طالب

لمعنى فرقه واستندا واستندا اى الى مال الرق تاكيد الاول كقوله وطئها واخذت الضربة
 والغلة قبل العنق وكان القول قول العبد اذا قال قطعت يده ولاى واخذت ماله حاله له
 وكاستناده الى حال الضبي والجنون والمهرود واجمعوا ان الماخوذ لو كان قائما يومه بالرد الى المقر له
 انه اسنده الى حاله منافية للضمان وقال لا اسلم انما منافيه له مطلق فانه يضمن مثلث و
 دية المسن من بعد رجوعه الى دار الحرب وايضا يضمن يد عبد المرمون والمديون وماله
 فصار بمنزلة قوله فقات عينك وعيني صحيحة ثم ذهبت ولا ارش لك على ويعكس الخطاب ^{يطلب}
 الارش بخلاف الوطى والغلة لان ذلك لا يضمن في حال الرق بحال **س م** غصبت ثوبا في ثياب
 عشرة معترف بواحد من ذكره معترف بواحد خبر من ذكره اى ذكر المذكور وهو قوله غصبت
 ثوبا في ثيابه عشرة كما لو قال غصبت كفا على حمار لا كقوله حفظة في جوالق وفي النبيين بها قاله
 محمد منقوض بما اذا قال غصبت كرويا في عشرة اثواب حرير حيث يلزم الكل عنده مع انه خاص
 كذا في الجمع بلا اشارة الى خلاف وفي النبيين لان الاصطبل عقار لا يتحقق فيها الغصب عندهما
 وعند محمد يتحقق الغصب فيها فلزمه جميعا لابي يوسف ان المال لا يثبت بالشك لان الاصل
 براه الذم وقد ترددوه سائرين ان يكون ظرفا وبين ان لا يكون وحمل نظر الى ان ثوبا نفيا قد يلف في ثياب
 كثيرة وقوله على الف درهم يحمل هذا البطن غير ملزم الف درهم بايهام السبب كما في بيان
 سبب غير صالح لملكه نحو البيع والاقرار والغصب لا كما في بيان سبب صالح له نحو الارث والوصية
 لان مطلق الاقرار لينصرف الى ضمان العفود ولهذا يصح اقرار الماذون والعقد ليس بسبب صالح
 لما عر لمحمدان وجوب اعمال الحجاة اى الاقرار بوجوب صرفه الى السبب الصالح وحمله عليه وان قيل
 غصبت من ذا الورث هذا وكل منهما الكل ادعى واتفقا ان خذاه بعدما قد حلفاه لا يجوز فاعلا
 قد حلفاه اى الغصب فان لكلهما قضى به بينهما وقيمته ايضا بينهما وان نكل لاحد ما لا يؤمر

لا خلاف الاخرين

بالنسليم اليه ما لم يحلف للاخر فان حلف لاحد هما وكل للاخر قضى به للذي نكل له فان حلف
 لهما فلا شيء عليه كذا في الحقايق لابي يوسف انهما كانا فخيرين بين الاصطلاح والاستحلاف
 فلما اختارا احدهما لم يسبق لهما حق في الاخر لحدانه لما قررا لاحدهما فثبت لهما حق الاصطلاح
 لوقال هذا عبد زيد ودفع بالحكم لم يضمن اذا المولى رجع بالحكم لا كدفعه بغير قضاء لم يضمن
 قيسه تدل على ان الرجوع ليس عن الاقرار فقط بل معناه حرق الاقرار الى الغير بان يقول بل
 كان وديعة فلان او عارينه ولو لم يقيد بالوديعة والعارية بل اطلق الاقرار بان قال فلان
 بل فلان ودفع الى الاول بقضاء لا يضمن للثاني اتفاق وفي قوله غصبة من فلان لابل
 من فلان يضمن قيمته للثاني اتفاقا دفع بقضاء او بغير قضاء واطلاق المولى على المقر باعتباره
 اليد وهذا اقل تكلف من سائر الوجوه ومعناه لم يضمن للمقر له الثاني: الحكم قدم مضى فحق
 الاول لان الضمان انما يكن بالقبض وهو باذن المالك او بالدفع وهو بامر المأضي واجباره
 لحدان المرء مواخذ زعم وفي زعمه تصريح وديعه انسان للثالث باقراره للغير لوقال هذا
 الالف بالمضاربة عندى هذا بل ثلث الغايبة واستمر المال اصاب المشتراط هذا ومضمون
 لها الالف فقط اصاب المشتراط اي ما اشترط له من الربح هذا اي للمقر له الاول والالف ايضا
 على انه راس المال ومضمون لها الالف وليس براس المال فلا ربح لها ولم يكن هذا كالك فاعبر
 في ان مضمون الكا راس ماله لياخذ المقر الاصل مع الربح ويصدق بالربح لان اقراره على هذا
 الصفة الاقرار الاول بالسبق فلا يصح في حق غير المال كان اقراره على نفسه بالضمان ولا ربح
 لمضمون لحدانه اكلف على هذا باقراره لها واتفق عليها باقراره لهذا فصان بمنزلة اقراره بالغصب
 منها وقوله على الالف درهم له والالف غير ملزم غير ملزم اصلا مثل قوله فلان على مائة
 درهم والالف فلان على دينار لا كقوله فلان على مائة درهم والالف فلان على دينار حيث يلزم

الدرهم اتفاق كذا في المحيط كقوله فلان اول فلان نظر الى استعمال والالتخير المورث للشك
 نحو ركب هذه الدابة والاهذه انزل ههنا والاههنا لان علامة كونه للتخيير وهو ان لا يصلح خبرا
 وبدا عن الاول موجودة ههنا وفي مية المفتى قال لاحد كما على او قال لا يصلح لك على احدنا شيء
 لم يصح ولو قال لك على احدنا مائة دينار وعلى الاخر الف درهم لم يؤخذ بشيء ولو قال فلان على
 عشرة دراهم اول فلان على دينار لم يصح واوجب الاخر للمقدم الف بالاشك ففكر قافهم
 بلا شك لكونه للتأكيد نحو ان فعلت كذا او لا فعلت حجة والشك في العبد اذا اقر به نصف
 لم يؤمر بشرح فانبه اقر به بان قال فلان شرك في هذا العبد نصف لان الشك والشركة واحد
 لغة قال الشاعر وشاركنا قرفشا في ثفاها وفي انسابها شرك العنان اي شركة العنان والشركة
 تنبئ عن التسوية لمحمد قوله تعالى وما لهم فيها من شرك اي نصيب والنصيب مجمل بيانه على الجمل
 وقوله لم اقبض عقيب ان اقر بالثقة او بالدفع بان قال نفذ لي او دفع الي كذا درهم ودع
 اي القول المذكور كما لو فصل لانها اسمان مخفضان للنسليم فصا ركفوله قبضتها فلم يترك
 حتى اذهب بها لحدانها يمينان بمعنى التولية على انهما يمينان بمعنى الاعطاء لغة فيقولان يستما
 العقد بمنزلة اسم واسلف واقرض واعطى واستودع ووضع عندى فان كون هذه المذكورة
 عقودا ظاهرة وكذا الاعطاء لانه مبة والعقد لا يلزم القبض فلا يكون قوله لم اقبض رجوعا
 وفي مية المفتى قال ابو يوسف رح اذا قال اقرضتني او اورعنتني واعطيتني فلم اقبض فالقول له
 ما قوله لم ادع الالف ولي عليك مثلا باقرار لي وهذا الخلاف مذكور في المية وفيه وعلى هذا الخلاف
 اذا قال له رجل اعنتك عبدا فلانا فقال وانت ايضا اعنتك غلامك او قال قتل فلانا فقال
 وانت ايضا قتلت فلانا او قال لمن قال قتل فلانا كذا كان مكتوبا في اللوح المحفوظ ولو لم يرض
 قال هذا الفعلة ويدعون اي الورثة كذب وغلطه اي في اقراره بثلثه على تقدير عدم تركه غيره

فلو صدقوا تصدقوا فيكون وصية بالتصدق في الحقيقة لان حكم اللفظة في المسألة الاقوال
للجهول بخلاف قوله ليس في حيث لا يبطل الميراث لانه لا يقضي الصدقة ومن يقل على عبد ثم
انكر كذا في المحصر والمختلف وفي المختلف الفقيه مطلقا بدون الاكار كما في النظم يقضي اي يطلب
المفرقة بالنصب او يؤخذ فيكون قيمة بالرجع لان على ستمل في الديون والعبد لا يجب دينار
في الذمة الا في النكاح والمخلع والصلح عن دم العمد وفي هذه العقود يجب عبد وسط اوقية
لا ما يشاء القائل نظر الى ان بيان الحمل على الحمل مجهولة تقر بالرق وقد صدقها المذكور والزوج
محمد مجهولة النسب المذكور اي المقر له ثم ات نصف حول بولد فهو رقيق عنه فليعتقه
رقيق تزوجها على شرط حرية اولادها منه فلا يصدق على ابطال هذا الحق ولهذا لا يصدق على
ابطال حق النكاح ولو طلقها ثنتين حرمت عليه بالاجماع من مات عن ثلاثة من الولد بين
او بنات بشرط الاتفاق وعدم الاختلاط وعن الوف درهم هذا العدد اي ثلاثة الاف لم يعطه
اي الغريم وقال عمرو معنا ايضا عمر فالربع من حصه عمر ويعنور يعنور اي يؤخذ كذا وروي
عن شيخه وقد راي محمد في الربع خمس اورد روى وروي اي الفوائد **س م** مكاتب عليه غرم
فاسمع بقوله اقتضتها بالاصبع عليه غرم وهو مهر الثلث ماله لازالة البكارة وثلاث الدية
لكون جنائته في معنى الحائقة في الصغيرة الغير المنكحة التي لا يجمع مثلا ذكر كانت له الاقتضا
او نحو اصبع وحجر وشجر او غودفع وضرب واسقاط وهذا اذا كانت تستمسك البول بعد الاقتضا
ولا يجب الدية كاملة على الماكلة ويدخل المهر فيها عند ابن حنيفة وابي يوسف عنها الا في المنكحة
فان مهرها لا يدخل في الدية وعند محمد لا يدخل في الفضلين هذا هو المأخوذ من شرح الطحاوي
وفي المختلف حرة اوامة او صبية في فصل ما يفهم من ذلك ان المهر لا يخلو عن ازالة بكارة وعن اجماع
وبقي باقي التفصيلات على ايهامها من كونها كبيرة بكر امانة في حق الجائفة وغير ذلك

لأنه يخص كل واحد بمذ

اقتضتها

اقتضتها اي ازلت بكاتها يسقط بالعجز ولا يؤخذ به مثل ما قال فيما قضى عليه بارش جنابة
خطا ثم عجز وبقي الثاني وقد مر في بابه في قوله لو قال ما دون ازلت اصبع البيت وقبل حكم
اي واسقط الشيباني بالعجز قبل حكم القاضي بالجنابة وبعد لا يسقط نحو ما قال في ارش جنة
قضى عليه ثم عجز **ز** له على الالف بل القان تلك هي الثلاث لا الثمان اقربدين لاجنية م
في مرض وحدث زوجته هي الثلاث لان بل لا يثبت ما بعد والا عرض ما قبله على سبيل الله
ارسه ورجوع لا يصح كما في قوله انت طالق واحدة بل ثنتين لنا ان هذه افشاء لا يجري فيه القاط
فلا يقبل النداء واما الاقوال فاحبا ريجري فيه الغلط فيقبل النداء فيكون الاعراض عن العقد
الالف لاعتن نفسها بناء على العادة بمنزلة قوله سئستون بل سبعون حيث لا يستلزم كون
سنة مائة وثلاثين يبطل الاقرار بالمنية كنية الاموال والوصية وكاسلام ابن النضر
بعد الاقرار له اجماع طر ومانع الصحة والفرق لنا ان هبة المريض والوصية تمليك بعد الموت
والنبوة قائم ح والاقوال قبل التزوج اخبار عن حق ثابت قبل زمان الاقرار وسياتي في الوصية
وذلك قال الكل بالكمال مالى فالقول لرب المال وهو قول ابن حنيفة واولا لانه منكر الشركة فيما في يد
المضارب لا كالكار الكا ولا كالفاضل لنا ان المضارب ينكر قبض ما زاد على النصف من رب المال واولا
قال غصبا اذا قال معني يصح في الفضل نصف بالتخفيف ويحج بالشديد من واحد الى ثلاثة
وقيل ما بين العفدين واريد هنا الجماعة يصح اي قوله معني يصح ويلزم من الغرم حصه اذا ادعى
المالك انه هو الفاضل مثل اقضنا واودعنا واعرنا له علينا وعندنا كما في قوله غصبا كلنا بالاشارة
الى قوم لان اضافة الاقرار الى نفسه والى غيره يقتضي ذلك لنا ان الظاهر اشغال الانسان ببيان
فعل نفسه وقد يستعمل هذه الضيغة لنفس المتكلم وحده فاذا اضافة الاقرار الى غيره بعد اذ
الى نفسه رجوع لو قال ما عندى تراث عن ابي لي ولذا هو اولى في النسب وقال ابن لان تراث

جوابات امام زفر

مضارب قد قال نصف ما معي
رجح ونصف راس مال المدعي

منه جميع المال لا النصف فقد استرد اي المفرله منه اي من ذى اليد المفترقة بمعنى فقط
اي بحسب ثبوت نبوة الخارج بنصها وقها دون نبوة ذواليد لنا انه ما اقرله الا بالنصف والفرق
لابي حنيفة ومحمد بين هذه المسئلة وبين التي مرت في باب ابي يوسف في قوله من عنده مال يقول
هلك البعث حيث يمكن فيها باسترداد الكل ان القرابة سبب اصلي للاستحقاق غير منقطع بالموت
والزوجية سبب طاري ينقطع به والمضاف الى نفسه حق طاري فاطاري بالسبب الطاري للنفق
لا يعارض الاصل الا ببينة او تصديق والطاري بالسبب الاصل يعارضه وساوية في اليد
لاستحقاق الابينة او تصديق ويبطل الاقرار بالزيف اذا ما قال لابل جدي ذى وبطل الى
لا يلزم شي اصلا وعندنا يلزمه الذوق اذا ما قال اي المفرله كذلك الف تمان عن عرض فقال يلزم
انه او عرض كذلك باقراره بالفله لوقال لابل فلان ابطله عن امة اي ثمان امة ابطله اي لا يلزمه
شي وعندنا يأخذ ويسلمه الى فلان له انه رد اقراره بالزيف وثمن العرض واقاره له ثم ادعى
الجباة وثمن الامة او بدل الفرض وادعى ما لا يخبره والاقرار بما ردت بالرد لنا انه صدقه
في اصل الاقرار فكون تكذيبه في الوصف والجهة وبيان استحقاق الغير الاث المرفوب ردا
للاقرار لوقال هذا لك منك ابتعته منه لا قوله منك ابتعته بقوله هذا لك فحاشي فصل به
مبرهنا اي قال منك ابتعته حال اقامة البينة على ذلك القول دفعته اي منعت برهانه ودعوه
والابنياء منه وهذا تكلم على لسان زفرلان الاقرار له حال التكلم ودعوى الابنياء منه قبله
تناقض ظاهر والشاخص مما يمنع دعوى الملك حتى لو اشترى واستودع او استعار واستاجر حيازة
ورث وحرها بعد الكشف فقال هو جاري لا يسمع دعواه في الاصح لان الاقدام على هذه الافعال
اقرار منه بانه للذ افع لنا ان اول الكلام يتوقف على اخره اذا كان في اخره ما يغير اوله ومعنى هذا
الكلام عند الوصل انه كان لك فابتعته منك لكنه خلاف الظاهر فلا يسمع الابينة.

لوقال

لوقال اوصى مودلي بالثلث الى اخره كما لوقال للفضل على الف لابل للنفق لابل للث كذا في الشرح
ولم يبين حكم قوله اقرابي بالفضل فلان لابل فلان كان لكل واحد ثلث ولا يكفي ثلث منه يعطى
يبقى لابن شئ لصحة الاقارير كلها وعدم صحة الرجوع وقولنا مبني على نفاذ الوصية من
الثلث وقد استحققه الاول بالسبق فلا نسلم صحة الاقارير من الاخرين بخلاف الاقارير بالدين
فانه مقدم على الوصية وللارث ومتعلقه الذمة دون العين ع قال ومن في مرض الموت اقر
لوارث بالعين او بالدين قر وانما اقراره للفرما في مرض الموت ومن قبل سواء قد من ثبوت ويجاز
في احد قوليه كالاقرار في الصحة وكالاقرار للاجنبي لان داعية الصدق في المرض اقوى منها في الصحة
والمقر به ملكه فيستوى غرماء الاقرار في الصحة وغرماء الاقرار في المرض لنا قوله عليه
الصلوة والسلام لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين ولانه يتعلق حق ساير الورثة وحق
غرماء الصحة بالتركة استثناء على اعتبار الموت بدليل انه لا ينفذ تبرعه مع قيام الدين
وشروط نفاذ الاقرار الفلاخ عن تعلق حق الغير الا ان دين الاقرار في المرض مقدم على الارث
باعتبار بقا الذمة وقت الاقرار ثم ان كلا من تعلق دين الاقرار في الصحة ودين الاقرار في المرض
وحق الورثة نوع تعلق والتعلق الثام انما يظهر على هذا الترتيب بعد خراب الذمة وانتقال الحقوق
الى الاعيان سوى قدر الجهميز والتكفين فان الحاجة الضرورية مقدمة على الدين في الماتة لا حق
ويلزم المقر بالدين على مورثه بقسطه لا كلا بقسطه لانه اقر في التركة وفي يده قسط
واليه قال الفقيه ابو الليث بمنزلة ما لواقربوارث اخر حيث شركة في نصيبه عندنا لانه اقر
بالدين وهو مقدم على الميراث فالمرضى الدين لا يكون له شي فاحتج الى بيان الفرق لمحمد بين
هذه المسئلة وبين التي مرت في باب في قوله اقرله بالبيت في الدار احد من صاحبيها الى قوله قد
نصف البيت في لاكله ولم يحجج ببيان مقرر الف قال الا فذكر ما ليس مثليا فهذا معتبر

جواب الشافعي

ما ليس ثلثا نحو التراب والشاة وفي المثالي نحو الكيل والموزون اختلاف بينهما وبين محمد مر
في بابه بناء على الاستثناء عنه يجعل بطريق المعارضة فهو دليل على العمل به ما أمكن وقد يستخرج
قيمة الثوب من الألف لاستوفاها في المالية لم يشتركا في الإرث والوجدان أي وجدانه لأن في ثبوت
الإرث ثبوت النسب وفي ثبوت النسب ثبوت تكميله على غيره وهو لا يجوز فإن مستلزم المتع متع لنا أنه
يصح في حق استحقاق المال لولا أنه عليه في النسب لعدم ولايته عليه بمنزلة المشتري إذا
أقر بالعق على البائع لم يقبل أقاربه عليه حتى لا يرجع عليه بالثمن ولكنه يقبل في حق العتق على الذي
وكله سيأتي في كتاب الوكالة في باب زفر إذا أقر المريض بدين عند الوصي وأشهد عليه شاهدان
فقضية الوصي بعد الموت لا يضمن للورثة لأن الغريم يستوفيه بالحجة والالزام وإن لم يشهد
فأصلح الأقوال فيه أن يودع الوصي الغريم قدر الدين ثم الغريم يأخذ قساصا عما له على الميت ولا
يضمن الوصي لأن له ولاية الأيداع ولا يخاصم بنفسه بل يفوض الخصوم إلى الورثة أن شاؤوا
أخذوا وإن شاؤوا تركوا أمرين أقروا الف درهم وقررت زوجها على ذلك ثم قامت البينة بعد الموت
على أنها وهبته لزوجها في حال حيوته هبته صحيحة لا يفسل والمهر لازم قال لفلان على عشرة
الخمسة الأدرهم يلزم ستة قال لفلان على غير درهم يلزم درهمان وفي الوقعات خمسة
شياء يثقبها بالسكوت والقبول ويرتد بالرد والإقرار والبراء والتوكيل وهبة الدين من عليه
والوقف على رجل وقيل لا يبطل الوقف بالرد وقوله أبرأتني من الألف أقاربه بالأقوال من هذه الدار
لأن الأبراء إنما يصح بالدين دون العين وقوله لمن قاله عليك ألف أوقال أغنت غلامك فلانا
ليس بأقرار وعن محمد أن هذا كله أقاربه إذا ادعى ورثة المفتر بعد موته التجنة في الأقار يخلف المفتر له
على ذلك إذ لو أقر المفتر له بالتجنة يصح أقاربه فيلزم ينكوله والثمره القائمة على الشجرة القائمة على
الأرض المفتر بها المفتر له دون الثمرة المصروفة وكذا الذرع ويسمع بينة قبل القنفاء وبعده على

ولو أقر لابن بابين ثمان

ثمنه

أن الذرع له بخلاف الشجر ولا يدخل الشجر في الأقرار في قوله الأرض وشجرها وأقراره كان يقع
غلة هذه الدار إلى فلان ليس بأقرار بها له لأن الغلة قد تدفع إلى الغاصب وعن محمد أنه يكون
أقرارا ويرتد الأقرار بالمال بالرد دون الأقرار بالعق وأقرار المريض ببراءة الزوج عن المهر صحيح
وكذا في المريض ما يملكه لا يمنع مؤاخذه بعض الورثة في إظهار التركة أقوله بكذا أوله يعلم المقر له
ولا خلطة ولا معاملة بينهما لا يسعه أخذه عند أبي يوسف خلافا لمحمد رهما الله اعتبارا باحتمال
إرثه من قريبه أو جوبه باتلاف شيء له بلا علمه إلا أنه إذا كان الأقرار في المرض فمات المفتر يخلف
المقر له أنه لا يعلم أنه أقر بباطل ولا يصح أقرارها للمهر ما الذي على الزوج بها والديه ولا يصح إبداء
غريم غير معين وقوله تعالى في جواب من قال ابتعته مني واشتجره أو امرئك أو رفع إلى غله عبيد
هذا أو أعطى ثوبه أو فتح باب داره أو اسرج دابتي هذه أقوال لا وقوله ما في يدي من
من قليل أو كثير لفلان أقوار صحيح لأنه عام لا مجهول فإن اختلفا في عبده كان في يده يوم الأقرار
أولاً فالقول للمقر وكذا أقوله ما في حانوتي وقوله هذا البيت وما أعلق عليه بابه لزوجتي وفي البيت
مناع فلما البيت والمناع ولو كان بيع بهذا اللفظ لا يدخل المناع ولا يدخل في أقاربه لامرأته أو نية
وصحة بجميع ما في منزله عبيد ودوابه في غير ذلك المنزل ويدخل الذي يخرج بالنهار ويرجع
إلى ذلك المنزل بالليل فلو ادعى وارث أنه تركه فطريق الغنوى في الديانة أنها إن علمت أنه لها من قبل
الزوج بيع صحيح أو هبة تامة أو غير ذلك أو من غير قبله كانت في سعة من منعه والاحتجاج بهذا
الأقرار وما لم يكن ملكا لها لا يكون ملكا لها بهذا الأقرار فيما بينها وبين الله تعالى بل هو تركه كذا
في النية ومن هذا يعرف حكم القضاء والديانة فيما ذكر في الوقعات أنه إذا قال جميع ما يعرف لي
ويحسب لي لفلان يكون أقاربه أو أن يكون ملكا لغيره بخلاف قوله جميع ما أملكه لفلان حيث
يكون هبة حتى لا يجوز بدون القبض لأنه يقتضي الملك القاييم والمالك القاييم لا يصير لغيره إلا بالتفليس

فيكون هبة وفي موضع اخر منه رجل اقر رجل من غير ان يكون بينهما سبب سوى الاقرار ملك المقر
له ظاهر اما فيما بينه وبين الله فلا يملك ولا يسهه اخذه وان اراد به التملك لانه ليس بمثل كراه
بمنزلة ارادة العفود من لفظ قم وفي موضع اخر منه قال جميع ما في بيتي لامرأتي فكل ما علك انه
صار لها بملك الزوج اياها بيع او هبة او مهر فهي في سعة من اخذه وما لم يكن لها فيه ملك لا يصير
ملكها هذا الاقرار فيما بينها وبين الله تعالى ويكون ذلك من تركه الميث واما الحاكم فيحكم بالظاهر
وقوله اقضتني اقراؤون قوله استقرضت منك ولو حلف لا يستقرض فسال الفرض فلم يفرض
بحت والقرض لا يكون الا بالقبول فالقول اقضتني فلم اقض قوله ان وصل وقوله مالك على سوى
مائة درهم شيء اقرا بالمائة دون قوله مالك على اكثر من مائة درهم ولا اذ قال لفلان على الف
درهم ان مت لزمه مات او عاش وكذا اذا قال اذا افطر الناس لان هذا ضرب اجل لا تعليق وذكر خوامر
زاده ان تعليق الاقرار بالشروط باطل بان قال لفلان على الف درهم ان قدم فلان او ان شاء فلان
ولو قال لفلان على الف درهم اذا جاء راس الشهر او الفطر وعند الفطر والاضحى والغدا وان مات فلان
لزمه الف حال الان في العرف لا يريدون به التعليق وانما يريدون به تأجيل الدين الى هذه والاوقات
فصار مقدما لدين مدعي الاجل فالقول للمقر له في انكاره الاجل وقد مر مثله في باب الامام قضى
الدين واراد ان يلخذ صك الاقرار من المقر له فلم يدفع اليه لا يجبر اخذ الشفع الدار من المشتري يلخذ
منه صك الشرافان ان لا يجبر لكن يشهد بشهود الشرع على تسليم الدار بالشفعة وشهود قضاء الدين على
ايفائه ويكتب كتابا ويأخذ خطوطهم او دعه صكها باسم غيره وغاب فاحتاج الذي باسم الصك اليه
ليرى الشهود المختار ان يجبر المودع حتى يري ما فيه من الشهود ولا يدفع اليه لانه غير مودع والقول
في النيف قول المقر في اقل من درهم او اكثر والبضع لا ينقص من ثلاثة والاقرار بشئ لا يمكن تسليم
اقرار بالقيمة ومن امثله الاقرار بجذع في دار انسان قال لفلان على حق ثم قال اردت حق الاسلام

لم يقبل المقر بالدين اذا اقران الدين لفلان صدقه فلا يصح وحق الفضل الاول دون الثاني لكن
مع هذا الوادي الى الثاني برى وجعل الاول كالوكيل والثاني كالموكل دار في يد رجل اقرها فلان
لاحق في فيها فقال المقر له ما كانت قطركمها فلان وصدقه فلان فهي الثاني ادعى وارث
اقرار المورث له في صحته وادعى ياتي الورثة كون ذلك الاقرار في المرض ان اقام البيعة فيها والافله
تحليفهم ادعى الورثة اعتناق عبك في مرضه وادعى الموصل له كون ذلك الاعتناق في الصحة ان اقام
البيعة فيها والا فالقول للمقر له الا ان يفضل من الثلث شئ اقر من دابة ان يمرض اياها ويصح
اياها لابنه بدين فان صح بعد الاقرار صح الاقرار وان لزم القراض وانفصل بموته لامر بيعة متكو
او عقد اقرت باستيفاء المهر لا يصح اشتري عبدا بغبن فاحش على انه بالخيار ثلثه اياها ثم مرض
فاجاز او سكت حتى مضت المدة فالمحابة من الثلث ولو اعتق احد عبديه ثم مرض ثم بين في كثير
القيمة فالعتق من جميع المال ويصح من المريض باستيفاء دين الصحة **كتاب النوكيل** هو
ضم ذمة او ذمة في التصرف فلا يصح الا ان يكون الموكل مالكا لاصل التصرف لنفسه وان يكون الموكل
يعقل العقد ويقصده ويشعل حقوقا تصرفا العبد والصبي المحجورين بالوكالة لموكلهما فلو عتق
العبد المحجور الوكيل بعد التصرف لزمه الحقوق ولا يلزم الصبي الذي بلغ بعد التصرف ولو كانا ذميين
يلزمها حقوق البيع مطلقا وحقوق الشرا بالثمن الحال دون النوكيل كذا ذكر في شرح الجمع لابن الملك
نقلنا عن الذخيرة ولم يذكر حكم انهما او تجوز تصرفهما بعد التصرف والظاهر انه ليس كالعتق والبلوغ
فانه مستند وهما مقنصران ونظير ما ذكره من الفرق بين العبد والصبي انما لو احرم ما عتق وبلغ
ومضيا لم يجزها عن حجة الاسلام ولو جهد الاحرام وليا قبل الوقوف بعرفة اجزا الصبي عن حجة الاسلام
دون العبد والفرق في الموضعين اهلية العبد للزوم ما باشر من التصرف والنقل دون الصبي واما
حج الفطير فيجزيه عن حجة الاسلام وهو مذكور في محقه الملوك وغيره ويجوز النوكيل بالاقرار

دون الاستقراض وبيان الذكورة والانوثه شرط صحة التوكيل بشر الرقيق دون الفرس والحمار
وتوكيل احد الشخصين بالتزديد بخوا او يصح استحسانا لاقياسا ويجوز التوكيل ببيع احد الشئتين
بالتزديد بخوا وكله اليوم وفعل غدا جاز ولو وكله غدا كان وكلا غدا وبعد دون اليوم ولو
احرم ان يشتري له من فلان خادما بعينه فاشترى من وكيله او من اشترى منه فهو جاز ولو
وكله بان يعارض عبده هذا بانه فلان هذه قباعها فلان من غيره فالوكيل ان يعارضه به مع المشتري
ولا يجبر وكيله بالبيع على تفاضل الثمن واستيفائه الا اذا كان وكلا بالاجرا لبيع والسمار واللال
واذا لم يجبر بفعله اجل الموكل على المشتري ولو نفذ الوكيل بالبيع للثمن من ماله قضاء عن المشتري
جاز ولو لا يرجع به على ولو نفذ على ان يكون له ما على المشتري لم يجز ح ثم وصحة التوكيل من جانب
المدعى او المدعى عليه باخصومه الا التوكيل بالقبض الدين والتفاضي بالارضاء المحكم به معلوم
به اى التوكيل والصحيح ان الاختلاف في الزوم لا في الجواز وعلى هذا تقديره وصحة لزوم التوكيل الا
اذا كان موكل مريضا لا يستطيع المشي على قدميه او غائبا مسيرة ثلاثة ايام او يديد السفر او كانا
مخدرة لم يجز عاداتها بالبروز ولا يراها غيره وفي الفقيه التي تخرج من بيتها القضاء حاجتها او الاجل
الحام ونحوه تكون مخدرة بشرط ان لا تخاطب الرجال ولا كما اذا اشترط في اصل المداينة ورضي القلوب
به على ما روى عن ابو جازم لان التوكيل وان كان تصرفا في خالص حقه الا انه انما يجوز لو لم تضمن الزام
الضرر على الغير اما اذا تضمن فلا وهذا لان الناس يتفاوتون في الخصومة ولو رضى ثم معنى يوم فقال
لا ارضى له ذلك ما لم يسمع الدعوى عند الفاضل كذا في القنية والمختار للفنوي ان الفاضل ان علم من الوكيل
قصد الامر ان خصمه يعمل بفعله اى حيفه والا بفعله ارحم الله وفي الوقعات اذا وقعت لشريف
خصومه مع وضعه فما سواه في وجوب الخصومة بانفسها وقال بعض العلماء لقبيل الوكالة من الشريف
اذا اراد ان لا يحضر بنفسه وكيل قبض الدين خصمه يشته ثم ثم يستوفيه خصمه فيه حتى لو اقام

مقالة شعاع

المدعى

المدعى عليه البينة ان صاحب الدين قد استوفى منه او ابراء قبلت بينة عنده خلافا لما كان التوكيل
بالاخذ بالشفعة وبالرد بالعيب وبالقسم وبالرجوع في الهبة لا لو قيل قبض العين ثم بضم الناء
لان القبض ليس ملك للموكل وانما هو بدل حقه لان الديون مقضى بامثالها لكن الشرع جعل ذلك
طريق الاستيفاء فيكون التوكيل بالتملك دون استيفاء عين حقه والتملك انشاء تصرف وحقوق
العقد تعلق بالعاقلة والخصومة من جملة حقوق العقد لهما ان معنى التملك سقوط الحكم
فيعد استيفاء عين حقه ولهذا الوقض احد الشريكين شيئا من الدين كان للاخر ان يشار
فيه وفي الوقعات اذا انكر المدينون الدين والوكالة بالقبض فما لم يتم الوكيل البينة على الوكالة
لا يقبل ويدينه على الدين عنداى حيفه اذ لا يكون اثبات الدين الا بعد اثبات الخصمية
وما لا يقبل على الامر من برة واحدة والعزل اى عزل الوكيل لا كما التوكيل لا كما التوكيل مثل
اعتاق العبد الجاني بعد الاخبار بالخيانة وصيرورته مختارا للغداء وسكوت الشفيع والكفر
وقد زوجها الولي ومن اسلم في دار الحرب فاخبر بالشرايع وحجر العبد الماذون لا يثبت من جهة
الخبر حال غيبة الموكل لا يخبر الرسول اذا قال فلانا ارسلنى اليك قال اى عزلك عن الوكالة فلا
كان او فاسطاحرا او عبدا صغيرا او كبيرا الا بمشي او بعزل او بتصديق الوكيل معتبرا بظاهر
العدالة دون مسنور الحال الاصل فيه انه يشبه ما فيه الدام من كل وجه واشتراط لنقطة
الشهادة والعدالة عند الامكان والحربة والاسلام والعقل والبلوغ والعدالة يجامع ابطال
الولاية ويشبه ما ليس فيه الزام بوجه نحو الوكالات والمضاريات والرسالات في الهدايا
والاذن في التجارات واشتراط ما ذكرنا بل يكون خبر الواحد فاسقا كان او كافرا او صبييا يجامع
انه تصرف في ملكه فالحناء بهذا القسم الثاني وعمل ابو حنيفة بالشبهين حتى شرط احد شرطى
الشهادة اما العدالة او العدد وينفذ تصرف الوكيل والوصى والماذون بعد التوكيل والموت والاذن

قبل العلم بالتوكيل والايصاء والموت واحد والاذن ومن يوكّل بشراء الاماء يملك بشراء البشر
والعميا بشر الاماء ببيان الجفص والتمن الشلاء عديمة نفع اليدين او الغيبين او الرجلين او العفل
كالعواء وانشفاء نفع احدى العضوين الزوجين اذا اشترى لايغني فاحش والاصل ما حرق في البوع
في قوله وللوكيل بيع ما واكل به البيت وفي المنية اذا واكل ان يزوجه امرأة فوجهه صبية لا يجمع مثلا
او تقادح جاز وقد ذكرنا في النكاح بيتا من الزوايد وان يفيل للزوجة جنى امرأة يجوز للمامور تزويج
الامه واصطفا ان ما فيه دليل اعراض الموكل عنه فهو مستثنى عن التوكيل ومن امثله ما ذكر في الوقفا
من انه تزوجها ولها بلا اذنها فودت ثم قال ان اقواما يحيطونك فقالوا ان اراضية بما تفعل لا يجوز
له ان يزوجه من الاول لان مقصودا غيره ومن انه قال لرجل كرهت صبيحة فلانة فطلقها فزوجني
امرأة لا يجوز له ان يزوج المطلقة ومنها انه باع عبدا فامر اسنانا ان يشاع له عبد لا يجوز له ان يشتري
ذلك العبد وفي الوقفات امره بشراء عبد فلان بالالف ففطعت يد العبد ثم اشترى لا يجوز على الموكل
ولو واكله بان يشتري له عبدا بغير عين فاشترى عبدا قطوع اليد يجوز والفرق الاطلاق في الثاني
والثقيد بالسلاص بالاشارة الى المعين السالمة في الاول وفي شرح المغني اذا قال اشترى لي جارية
تخدمني لا يكون له شراء السلاص والعمياء ولو قال اشترى لي جارية او طواها لم يكن له شراء الغنم من الغنم
وهذا ما ذهب فيه الى تخصيص المطلق بطريق المجاز بقرينة سياق الكلام وقد ذهب اليه بدلالة
معنى يرجع الى المتكلم كما في يمين النور فهو موبد لفظا موقت معنى ولهذا لو وكل بشرا ثم يثقيد النخ
ان كان مقيما ممن يصلح اللحم للاكل وبالصالح للاكل ان كان مسافرا لا يصلح للاكل ولو وكل بشرا خادما
او فرى الامر من الاوساط واشترى الوكيل ما يطبق بالملوء لا يلزم الامر وفي شراء هذا وذا بالالف
يشتري بالنصف والفضل ضمن هذا وذا وقيمتها سواء والفضل لاكثره بالنصف واقل ضمن الموكل
ان ادى من ماله اذ هو مشتري لنفسه الا ان يشتري الباقي ببقية الف قبل ان ينقص كما لو صرح بان يشتري

كل واحد بنحسبانه حيث لا يجوز الزيادة وان قلت اذ الثابت دلالة كاتب كالثابت صريحاً وعندها
ان قل الفضل عما يغاب الناس فيه ويقي من الثمن ما يمكن شراء الاخر به جاز على الموكل لان المطلق
يثقيد بالمتعارف وهو تحصيلها بشرط ان لا يلحق به غبن فاحش وفي شراء هذا بنصف الفان
يشتري هذا وذا بالالف ضمن ضمن الموكل ايضا ما ادى الثمن من نصيبه وجوز ا على الموكل بشرط
انشفاء الغبن الفاحش في نصيبه بمنزلة انشفاء تسمية الثمن عند التوكيل حيث يجوز على الامر في انشفاء
الغبن وفي الغبن اليسير قد االف عدوا وعدا الى بالالف عرضا لوقال بع عبدي بالالف تعد
قباعه وعبده بالضعف رد وقيمتها سواء لا كما في عدم التسمية وجوز ايضا على الموكل بشرط
كون حصته عبده من السمي الفا او اكثر اكفاء لعدم ظهور المخالفة وهو ينظر الى عدم ظهور الموفقة
فان الانقسام باعتبار القيمة وانها يختلف باختلاف المقومين وان يفيل خذلي عبدا كذا فقال
فانفذ فلك اشتريت ذا عبدا لا كما لعبد المعين المحي عند الاختلاف فانفذ لا كما لو كان الثمن منفردا
من مال الامر في الاشارة الى المحي اذ لو كان هاكفا فان دفع اليه الف فالقول للمامور والافلا امره
ثماني مسائل في واحدة اختلاف والبواقي على الاتفاق وقال في كذبه من وكله لنفسه اشترينه
فالقول له من فاعل قال له اي الامر وعندها للمامور لها انه امين له انه يدعي الزم الثمن على الموكل
وهو سكر بخلاف ما لو دفع المال الى المامور لانه يحكون الامر مدعي الضمان لوقال بع بغيره
فالشرط الثلث جاز فادربخيار شهرا لالامر المامور بالبيع الفاسد ان يبيع بيعا صحيحا عنده وهذا
كذلك بناء على اصله وما على اصله فهو تعدا الى شر لوقال اعنقه وفي النصف فعل فهو على النصف
وقال قد كمل فهو على النصف بناء على تجري العنق عنده لان المامور باعناق الكل مامور باعناق
ما في ضمنه لوقال اعنق نصفه فكله فصاحبه جاز او باطله وابطله لان المامور باعناق
النصف ليس بما مور باعناق الكل عنده بناء على اصله فبطل المنضم يبطل لان المنضم

وللوكيل النكاح العقد بفاحش الغبن وقال ارد بفاحش الغبن كما في اليسير عند عدم تعيين
 المهر ولو زاد الوكيل بتزويج امرأة بعينها على ما عين من المهر خير الزوج بين الاجازة وبين الود بلا
 مهر قبل الدخول ولو علم الزيادة بعد الدخول كان له الرد بهر مثل كذا في التكملة مثل تزويج الشلاء
 والعمياء ومثل تزويج وكيل المرأة من غير كفور اي مردود خبر مبني على محذوف وهو ينظر الى
 الاطلاق بناء على اصله في البيوع الا انه يوافقهما في الشر النصد رتمة الشر نفسه بجواز اضافة
 العقد الى نفسه فيه وما ينظر ان القيد العادة وان يزويج بنته منه بطل وجوز ان بلغت ثم فعل
 هذا قبح قوله ولا يجوز للوكيل صفقته البيت وان يعين حرة ومن احربان قال فلانة بنت فلان
 زون بعد السبي صح واعبر بعد ما ارتدت وصحت بدار الحرب واصل ما عرف قوله وان يقبل
 للمزوجة امرأة البيت وكله بان يزوجه فلا فقه فاذ لما زوج فبانث منه فزوجها بعد العدة جاز
 ولو تزوجها الموكل نفسه ثم ابانها لم يكن للوكيل ان يزوجهما منه ولو تزوجها الوكيل ودخل بها ثم
 ابانها ثم تزوجهما منه جاز ولو تزوج الوكيل امها او ذات رحم محرمة منها او ربا سواها فقد اخرجها
 من الوكالة ولو تزوجت بنفسها قبل تزويج وكيلها فقد اخرجته من الوكالة لو قال اجرها فاجرته
 صح كما في البيع فاعلم وانبه فاجرته دراهم او دنانير او عرضا قليلا او كثيرا وعندها لا يجوز الا
 بالشعار في بعض ما يخرج من الارض من الفلانة بالمزراعة لفساد الزراعة عنده وعلى هذا يخرج ولا
 يجوز اخذ مزارعه وخصصها جواز هذا الشأن ببعض ما يخرج والاثمان ولا يجوز اخذ مزارعه
 في قوله استاجرته في مقاطعة والاثمان اي اذا كان يمثل لغيره مثلما فينفذ الصلح على القليل عن واجب
 الفحص للوكيل على القليل اي الغبن الفاحش للوكيل اي الوكيل الطالب على الموكل ولو صاح وكيل
 المطلوب باكثر غبن يسير يجوز اتفاقا وغبن فاحش لا يجوز اتفاقا ولو صاح الاب عن قصاص
 واجب الصغير وحط عن الديه شيئا لا يجوز ويتم لدية كذا في الحفايق والصلح عن موصحة كانت خطأ

عنها وما يحدث منها بكذا كانت خطأ وفي العقد الفصاح اتفاقا ولو لم يذكر ما يحدث منها يسلم له
 الكل اتفاقا بكذا اي بخسمائة كذا في الشرح ان برات فصف عشر يسلم ورد ما وراء هذا يلزم فصف
 عشر بدل الصلح عن جميع النفس وهو خمس وعشرون يسلم اي للموكل وهو المشجوع ما وراء هذا اي بعمائة
 وخمسة وسبعون يلزم اي على الموكل لان الصلح وقع عن جميع النفس وبدل النفس عشرة الاف وقد جعل
 الخمسمائة بازاء جميع النفس فيكون بازاء الموصحة عشر بدل الصلح ضرورية لها انه لو اقتص على ذكر الموصحة
 يسلم له كله فكذا في ذكر ما يحدث لان الصلح عن اشبه صلح عما يحدث منها ايضا على ما عرف من لهما
 فالذكر والاقتصار سواء عندهما ان ثبت النكاح والحق بعد اثباته للحق مثل ما شهد يعني اقامينة
 على الوكالة والحق على المدع عليه دفعة واحدة يقبل على الوكالة لا غير ويومر باعادة البينة على
 الحق عنده وعندهما تقبل على الامر من ويفض بالوكالة او لا ثم بالحق مثل امامه البينة على انه وصي
 الميت وان هذا مديونه ومثل اقامة البينة على انه ابن فلان مات ولا وارث له سواء ولا يديه على هذا
 كذا ولو اقول للطلوب بالدين وانكر الوكالة فلا يمين عليه عنده وعندهما يحلف على عدم العلم وهذا الخلاف
 المذكور في مينة المفقى وقد ذكرناه مرة اخرى في قوله وكيل قبض الدين خصم فيه البيت س ح م
 اقوال انسان بقبض الموكل المال ان كان من جانب المدعي وبوجوبه ان كان من جانب الامر على من وكاله
 اي بالخصومة قد كان يعقوب زمانا بطله ابطله وهو قول زفر والشافعي كالمصاحبة يحتاج ان كلا
 خلاف ما امر به ثم اجاز لثبانه عنده وقيام مقامه ثم اجاز ان كان وهما قد جوز عند الفضا فاعلم
 عند الفضا اي في مجلس القاضي وباقراره في غير المجلس يخرج عن كونه خصما وعبارة مينة المفقى
 وكلاهما انه وكيل يجوب الخصم بطريق المجاز اطلاق الاسم البعض على الكل لان حقيقته مجبورة شرعا
 لقوله تعالى ولا تنازعوا في العهود عداة والجواب المحتاج اليه المنع في الحكم هو الجواب
 في مجلس القضاء ففقد به كذا الوكيل بالخصام بعزل يشهد قال اخر الا يقبل لا يقبل للثمة

وصاحبه يقبل ان ما شهد ان لم يكن خاصم فاحفظ واجهد ان لم يكن خاصم لانقاذ الثمن
 ح ولو وكله بالخصوص واستثنى الاقرار تحت الوكالة والاستثناء في ظاهر الرواية ولو وكله بها واستثنى
 الاكراه عند محمد خلافا لابي يوسف رحمه الله ولو قال الوكيل قبضت هذا الحق من الغريم فضاء
 من اورفعته الى الطالب صح اقراره وبرى الغريم والفول للوكيل مع سميته في دعوى الضياع والدفع
 ونفيه دفع البيع قبل ان يقبض ما اثنى فاعلم ان اي نهي الموكل الوكيل عن دفع البيع قبل
 نقد الثمن نهي معتبر صحيح فاعلم ان سواه وقع النهي في عقد التوكيل ووقته اوبعد البيع قبل
 الدفع حتى لو دفعه كان له الاسترداد والحبس للثمن فلو ملك المبيع في يد المشتري تم البيع وعلى
 الوكيل الثمن لا امر ويرجع به على المشتري وليس للامر على المشتري شيء وعندهما يجوز دفعه قبل
 نقد الثمن حتى لو تروى الثمن على المشتري جاز البيع ولا ضمان على الوكيل وهذا كله مذکور في مينة المفتي
 وفيه انه لو قال لا تبعه حتى تاخذ الثمن لا يجزى الا ان ياخذ الثمن اولا ثم يقول بعته بهذه الدرهم
 ولو قال وكلتك ببيعه بشرط ان لا يقبض الثمن له قبضه والنهي باطل وليس للوكيل بالشراء
 اسقاط عيب بادي الاقبضه اى عيب مبيع ظاهر القبض يعنى الوكيل بالشراء يملك ابراء البايع عن
 العيب عندهما وعند ابي يوسف يملك قبل قبض المبيع لابعده وهذا الخلاف مذکور في مينة المفتي
 وقيل قوله نحو قولهما والوكيل بالبيع يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالاقالة والبراء والمفاصة بما
 على الوكيل عندهما ويضمن الثمن للوكيل وسبق المبيع في الاقالة عند الوكيل وعند ابي يوسف لا يملك اسقاط
 الثمن عن المشتري وبالاقالة يصير مشتريا من المشتري فيبقى الثمن على المشتري للوكيل والمشتري
 على الوكيل وكذا حظ بعض الثمن وتأجيله وقبوله الحوالة على من هو دون المشتري في الملاءة ولو فوف
 واخذ العوض عن الثمن والصلح منه على شيء وفي المفاصة تفصيل في نسبة الغائب والميث لا
 فقد اجمد هما التقبلا اى اذا شهد بحضور الوكيل او الوصى على الغائب والميث لا حاجة الى ذكر الجهد

لقيل النسبة او الشهادة بل يكفي في ذلك ذكر الاب وقيل محمد مع ابي يوسف وذكر الصانع لا ينشأ
 مقام ذكر الجهد الا ان يعرف بها الاحالة وهذا الخلاف مذکور في مينة المفتي **م** حص من كان مأمورا
 ببيع يفسد **خالف بالبيع الصحيح** يعقد خالف جواب المسئلة ببيع الوكيل بشرط اختيار بيعا بآنا
 يجامع ان كلا امر ببيع لا يذيل ملكه بنفسى العقد وهما لا يسلمان انه يذيل الملك كليا فان العبد
 يعق على قريبه بالشراء الفاسد قيل وعلى هذا الخلاف اذا قال بعه باجل فباعه بالنقد لكن **البيع**
 انه لا ينفذ اتفاقا كذا في المحيط ولو وكله بشراة بعشرة دنانير فاشترى بمائة درهم قيمتها
 عشرة دنانير او فعل بالعكس لزم الامر استحضارنا في قولهما خلافا لمحمد وزفر ولو اشترى بعرض
 قيمتها مثل الدرهم لم يلزم الامر **اجماعا ح** س توكيل اثبات قصاص قد وجب وحده الفذوف
 والسرقة كما في حضرة الموكل فيما قيل لا كالتوكيل بالاستيفاء يجوز والاخر في ذلك اضطرب
 يجوز حتى يجوز للموكل الاستيفاء بذلك الاثبات لان الخصومة شرط محض يجري فيه النيابة كغير
 المحقوق قد وجب اشارة الى علة الوجوب الجناية والحكم انما يضاف الى العلة دون الشرط وكونه
 بدلا لا يخل بالظهور كما اذا قضى به نائب القاضي وعدم قبول الشهادة على الشهادة لقصور فيها الاكراه
 بدلا جاد وكيل رب دين غائب ليقبض الدين بامر الطالب فانكر الامر والدين اقر ولا يمين هنا
 فليذكر فلا يمين لعدم ثبوت كونه خصما واليمين على المنكر انما يجب بشرط كونه خصما بل لا فائدة
 في تحقيق المنكر الغير الخصم اذ لا يلزم عليه بالنكول شيء الا ان المذكور في المختلف في هذه المسئلة بناء
 على ظاهر الرواية انه ان كل قضى عليه بالمال للوكيل **س م** ومن مضى لحاقه وردته لحاقه بفضاء
 القاضي وعاد مسلما بعد اى بعد لحاقه وردته لم يعد وكأنه الحاق الموت الحكيم بالحقيق لا كما
 المطبق الزايل بعد زمان ويبطل الوكالة بمجرد لحاق الموكل مرتدا ودا والحرى عند ابي حنيفة وعندهما انما
 يبطل بفضاء القاضي بالحاق ولو دمسلا لم تعد وكأنه وكيله في ظاهر الرواية عنهم ويعود اولى

فتاوى العالم الرباني

اختلاف الآخرين

عن أبي حنيفة وكلته ببيعه فبعت ذراعا بالعب على بالفضا ليس له بيع البيع ثانياً بخير اذ في ثانياً
ولو وكله بتزويج امرأة فتزوجها بنفسه ثم طلقها ليس للوكيل ان يزوجه اياها بذلك التوكيل ولو وكله
بطلاق امراته فطلقها واحدة ولم ينقض عدتها فللوكيل ان يطلقها اخرى لبقاء المحل ولا يعود الوكالة
بالرد بالعب لغير قضاء لكونه اقالة وسيعا جديداً في حق الوكيل والوكالة تغلقت بالملك الاول
وهذا مال جديد وكذا الرد بخيار الرقبة والشرط وفساد البيع لانه تصرف الموكل صار معذولاً
كذا الرد باليراث ولو وكله بهبة شئ فوهبه المالك ثم رجع فليس للوكيل ان يهبه ولو باع الوكيل
ثم رد عليه عيب جاز له البيع ثانياً اتفاقاً ولو وهبه الوكيل بالمهبة ثم رجع الموكل ليس للوكيل ان يهب
ثانياً سوم لو باع عبد بالخیل بكذا وكيله فازداد سوا المشتري بكذا اي مبلغ من الثمن المشتري
اي العبد ثم لجاز العقد هذا الوسكت حتى مضى المدة جاز وثبت هذا الوكيل وبثب البيع وتم
بناء على قوله وللوكيل بيع ما وكل به البيت ولم يحز غير السكوت اي الاجازة بالقول لانه اشاء البيع
بخلاف السكوت فان البيع يتم بغير صغره وتميز كليهما الشيباني اي الاجازة والسكوت لان كلا
منهما بمعنى البيع من الوكيل ولا يصح بيع الوصي اتفاقاً وفي المحيط الوكيل بالشر اذا اشترى على انه بالخيار
فانقضت قيمته في الثلاثه بطل البيع بالاتفاق ولو زادت قيمة المبيع بعد التوكيل قبل البيع ليس له ان
يبيعه بالقيمة الاولى كذا في مينة المفتي ز وكل من في مجلس الفاضل اقر على الذي وكله لا ينبر
اي بالخصومة وقد مر في باب أبي يوسف في قوله اقرا انسان على من وكله البيت وان توكل بالخصم شئ
فما لا بدون ذلك دعوى كما في البيع والشراء والخلع ونحو ذلك لان الموكل رضى رايها لا يراها احدهما
لنا ان اجتماع رايها لا يتوقف على اجتماع بدنهما وما تعذر احدهما عند اختلاف رايها فغير جائز
اتفاقاً ولا ينفرد احدهما في كل تمليك او عقد فيه بدل نحو البيع والطلاق بعوض وغيرهما وكذا الوفاء
الموكل في البيع له امتنان لان رايها يفيد الامن في اختيار العامل وفي غير هذين الموضعين ينفرد احدهما

الذي يخفى كواحد بنهيب

جواب ما مر

نحو الطلاق بلا عوض وفي الشين هذا اذا وكلها بكلام واحد وان وكلها بكلامين جاز ان ينفرد
احد لانه رضى برأى كل واحد منهما على الانفراد وقت توكيله بخلاف الموضعين حيث لا يجوز تفرد واحد
منهما وان وكلها بكلامين في الاصح وكيل عقد كوكيل نحو الطلاق والعناق والخصومة وبعض ولو
فعل الثاني بحضرة الاول او في غيبة فاجاز لكن الوكيل لقبض الدين اذا وكل من في عياله صحت حتى لو قبض
فهلك في يده لا يضمن كذا في الجامع البرهان وكل الغير بخير اذ الموكل ولو كان بالاذن جاز فصل
الثاني مطلقاً اتفاقاً بخلاف الفاضل فانه ليس له ان ينصب نائباً الا بتفويض المثل ولو استخلف الفاضل
غير بتفويض ذلك اليه ليس له ان يعزل لانه يكون نائباً عن المثل الا ان يقوله المثل استبدل من
شئت فح يمكن عزله ويضم من هذا انه لا يعزل بموت الفاضل ولا يعزل بموت المثل لموت المثل
لانه غير منصوب لمصلحة المثل خاصة نظيره منولى الوقف حيث لا يبطل اجارته ارض الوقف بموت
بخلاف موت الموكل فان التوكيل انما هو لمصلحة الموكل وينعزل الوكيل الاول والثاني بموت الموكل ولا يعزل
الثاني بموت الاول وانعزله وبملك الاول عزل الثاني لان يقول الموكل وكل فلان بخلاف قوله وكله
ان شئت فانه يملك عزله ايضاح واما الماذون باقامة الجمعة فله ان ياذن لغيره لانه على شرف
الفوات فالاقامتها اذن بالاستتخلاف فيها دلالة والتفويض بان يقول اعمل برايك اذن فعل
الغير ما قال الاول اي موجب قوله بحضرة الاول بطل مطلقاً وعندنا ان لم يخبر الوكيل الاول
والامر الاول على ما ذكر في موضع من وكالة الاول واليه ذهب عامة مشايخنا وفي موضع اخر منها
لا يشترط اجازته وما ذكر في المحيط ان المطلق محمول على المقيد مشكل لانه يفيد بالاشتراط وعدمه
فلا مطلق حتى يحل على المقيد وفي الفقيه انما يجوز عندنا اذ اجاز الاول عند العلم به او بعقد فضولي
وفي الجامع هذا اذا لم يبين الثمن فان كان بينة جاز بلا اجازته ثم ان المحقوق عندنا يرجع الى الثاني على
ما في بعض الفتاوى والى الاول على ما في بعضها انه ما رضى الا برأى الاول لانا ان رايه حاصل فثقتنا

والوكيل بالبيع يملك التوكيل بقبض الثمن كذا في مئة المفتى وفيه اذا وكل بالطلاق والعتاق
ففعّل الوكيل الثاني بحضرة الاول وفعّل الاجنبي فاجاز له مجزى خلاف البيع والنكاح والخلع والكاتب فانه
اذا فعّل الوكيل الثاني بحضرة الاول وفعّل الاجنبي فاجاز يجوز ثم التوكيل بشراء العين العين
اي شيء معين بثمن معين مخالف فيكون مشتريا لنفسه بالفعّل في العقدين بان عقده على العجز
ببعض المسمى من الثمن وعلى الباقي بباقي الثمن وعند اجاز على من وكله ان لم يخصم الى ان يملكه
الموكل الوكيل له انه خالف بالشراء الاول ونفذ عليه فلا يعود الى الوفاق بالشراء الثاني كذا انه يوقف
الشراء المأمور من جهة الغير ثم يزول التوقف بمحصل المقصود والنفاذ الموكل او بمحصل الغرض
والنفاذ على الوكيل ومن يوكّل بشراء فاشترى شرا وفي الوكيل بالبيع من قوله وللوكيل بيع ما وكل
البيت بالكيل اي بالكيل او بالوزن اي الوزن دينارا جاز اذا كان العين فانه بيع من وجهه لئلا
للتعلق ينصرف الى المعارف وهو الشراء بالاثمان المطلقة وهي الدراهم والدنانير لانه ان الدين
من الكيل والوزن ثمن كالدراهم والدنانير وقال مع في السوق هذا فعّل في داره الذي قال
او في سوق اخر ولو قال لا تبع الا في السوق فباع في سوق اخر لا يجوز اتفاق كذا في الخلاصة بطل
للمخالفة صورة لئلا وجود العقد الغير المفيد وعدم سواء بقي على اطلاقه وكل مأمور
بفعل لو فعل وخالف الامر خير بطل بطل للمخالفة صورة ايضا ونحن نظر الى الوفاق العتيق
هذا في الوصف والتدرو لو كان في الجسدي ان يبيع الوكيل بالبيع بالف درهم دينار لا ينفذ وان
كان خيرا كذا في الزيادات ولو اخبر الموكل ببيعه ولم يعلم بما باع فقال اجرت جاز وكذا في النكاح ولو
اجرت ما امرت به لم يجز كذا في مئة المفتى ولو اشترى المأمور شراء عشرة ارطال لحم بدرهم
عشرين به من ذلك اللحم يلزم الموكل عشرة بنصف عند ابى حنيفة وعشرين بدرهم عندهما
لا يقبض الوكيل بالدعوى لان الخصومة غير القبض وان كان من تمامها ويفق بقوله المأمور

الخيانة في الوكلاء وقد يؤتمن على الخصومة من لا يؤتمن على القبض وفي الفتاوى الصغرى لوقال
كل ذلك بالخصومة في كل حق قبل اهل بلدة كذا يكون وكذا في الموجود والحادث بعد التوكيل ولو قال
قبل فلان يكون وكذا في الموجود فقد ولا يمنع عما اشراه الموكل الى الحجة عنه لاستيفاء الثمن
منه وعندنا يجوز حبه لذلك سواء دفعه الى البائع او لا لان بينهما مبادلة حكيمة ولهذا لو
اختلفا في الثمن مخالفا ويرد الموكل بالعيب على الوكيل فله قبل الحبس على الموكل وكذا حاله الحبس
عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف هلك نحو هلاك المهرهون وعند زفر بن وهلال المصوب
ع وباطل بيع الوكيل بالنساء والعزل في الغيبة ماضية القضاء بالنساء ينعلق بيع لان المطلق
ينصرف الى الاصل وهو الحلو في الثمن وعند ابى حنيفة لجدي على اطلاقه وعندهما ينصرف الى
المعارف والتأجيل معارف بين التجار وفي العيون لوقال بعه بالنقد فباعه بالنسيئة بمبايع
نسيئة يجوز ولو قال لا تبع الا بالنقد فباعه بالنسيئة لا يجوز وفي المشتق هذا اذا كان للتجارة فان كان
للمحاجة نحو ان تدفع المرأة غزلا للبيع فلا يجوز بيعه بالنسيئة ولا يجوز اطالة الاجل متجاوزا عن المعتاد
الناس ويهتق ولو امر بالبيع بالنقد صريحا او اشار به بان قال مع عبيد فاني يحتاج الى النسيئة والغوا
بلازموني لم يجز بيعه نسيئة ولو وكله بالنسيئة فباعه بالنقد ان باع بمبايع نسيئة جاز والا فلا
وقيل جاز مطلقا ولو باع نسيئة وادعى طلاق الامر وادعى الموكل تقييد بالنقد فالقول للموكل ماض
نافذ قبل علم الوكيل ذلك كالطلاق لانه لا يتوقف على اختياره فلا يتوقف على علمه كما في عزل الوكيل
لئلا انه متى بعد الامر فلا يعمل بدون العلم بمنزلة او امر الشرع ونواهيته فهو على وكالته ما لم يعلم
بخلاف بيع الموكل ما وكله ببيعه فان العزل فيه ضمنى ثم للموكل عزل الوكيل ما لم يتعلق بالوكالة حق الغير
نحو الوكالة بالخصومة اذا ثبت من المطلوب بطلب فلا يملك عزل لما فيه من ابطال حق الغير بمنزلة
الوكالة التي تضمنها عقد الرهن وفي الفصول هذا اذا علم الوكيل بالوكالة وان لم يعلم به فله عزله على كل

حاله ولو وكله بلا طلب المدعي ملك الموكل عزله سواء كان الخصم حاضرا او غائبا ولو وكله الطالب
فله عزله عند غيبة المطلوب وما قاله بعض المشايخ من ان الزوج اذا وكل وكلا بطلاق زوجته
بالتامسها لا يملك عزله لتعلق حقها به فضعيف بل له عزله لان المرأة لان المرأة لاحق لها في الدلالة
كذا في النهاية ثم حقوق العقد فيما يضيف الوكيل الى نفسه نحو البيع والشراء والاجارة والصلح عن اقرار
والطلاق والعناق بالموكل تغلث دون الوكيل فاعقل انه كالذي يضيفه الوكيل الى الموكل من
نحو النكاح والخلع والصلح عن انكار وعن دم عمد والعنف على مال والكاتب والهبة والصدقة والاغا
والايداع والرهن والاقرض واما الاستقراض فباطل وقدم مرة والشركة والمضاربة وفي الفناء
الصغرى لا ينتقل الحقوق الى الموكل فيما يضاف الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا وفي المحيط
يكون العبد على وكيل الوكيل وان كان الاول صاحرا عند العقد وفي مية النفي ان مات الوكيل يبيع
عن وصي بالحقوق ينتقل الى الوصي دون الموكل ولو لم يكن له وصي بنصيبه الفاضل وقيل ينتقل الى
موكله ولا يهبط الثمن قال ابن الملك في النسخ المضاربة اجبر المضارب على اقفاء الديون ان كان
زحم والا وكل رب المال فيه لانه عاقد والحقوق راجعة اليه فيجبر على توكيله كيلا يضيع حقوق
المال ولا يجبر على الاقفاء لان الرجوع معدوم فكان المضارب وكلا محضيا ومنبرعا ولا يجبر على
المنبرع لا يقال رد امر المال واجب عليه وذلك انما يكون بالنسليم كما اخذ وكان ينبغي ان يجبر عليه
لان الواجب عليه دفع الموانع وذلك بالتخلية لا بالنسليم حقيقته ومن ظهر معنى تعلق العهدة
بالوكيل قاضا وامينا ببيع عبد الغرماء فضاء الثمن في يده واستحق العبد رجوع المشتري على الغرماء
ولو كان الوصي ببيع الغرماء بامر الفاضل ثم استحق او مات قبل القبض وضاع الثمن رجوع للمشتري
على الوصي والوصي على الغرماء ولو باع امين الفاضل للوارث والباقي بماله رجوع المشتري على الوارث
ان كان اهلا ولا ينصب الفاضل عنه من يفتقر ربه **د** لا يسترد المدعي الى الدلال بانفساخ البيع

مطلب حقوق العبد فيما يضيف الوكيل الى نفسه

مطلب الفوائد

بالاستحقاق ولود بالعيب قبل الوكيل بالبيع حوالة المشتري في الثمن فسوف المحال عليه دفعه
فلموكل باخذ الثمن في الحال من الوكيل وقيل لا وقول الدلال لا ادري اضاع عن كني ام يتي بالقرار
بالنقصير وفي انزال الوكيل بقبول الموكل لا ارضى بيعه اخلاف وقالوا لا نفى بصحة تعليق العزل
فلا ينزل بحج الغد في قوله اذا جاء غدا فانت معذول ذا الميحد الوكيل ببيع اجمار مشتري لا ينزل
وانما ينزل بنسليمه الى الموكل والرد الى الاصطبل ليس بنسليم ولو قال للوكيل كلما عزلك فانت وكلي
يجدد الوكالة عند كل عزل قال من جلد له بعلامة كذا او اخذ اصبعك كذا او قال لك كذا فادفع
ما لي عليك اليه ولم يعين انسانا لا يصح هذا التوكيل حتى لا يخرج عن العهدة بالدفع الى من فعل
ذلك ولودفع الى دينة شيئا فقال بعد وخذ ثمنه حفاك ففعل وضاع ضاع من المديون الا
اذا كان امر بقبضه اولاه ثم بقبضه ثانيا لا قفضاء الدين ففعل كذلك ولود دفعه الى الوكيل
بقبض الدين يهلك من مال المديون مطلقا لان الواحد ان يكون للطالب والمطلوب وكلا في القضاء
والا قفضاء وبعد دفعه الى اخر ليفضي دينه ليس له ان ياخذ منه وقيل له ان يرجع قال الطحاوي
التوكيل بالاقرار يصح عند ابي حنيفة ومحمد حتى يواخذ الموكل باقرار الوكيل وعند ابي يوسف لا يصح
ويخرج بالاقرار عن الوكالة وقيل التوكيل بالاقرار اقرار في المعلوم في رواية وان لم يقض الوكيل وفي رواية
لا يكون اقرار حتى تقر الوكيل بعينه على يد رجل فجاء به الى الطالب وامره الطالب بان يشتريه
شيئا فاشترى بقبضه وهناك الباقي الاصح انه في مال الطالب لان الامر بالشرا بمنزلة القبض وقوله
لانها لا عن طلاق امرق لا يكون توكيلا به وقوله لعبد لانها لا عن الفجأة يعني ان يكون اذنا
بها لانه فوق السكون عند روية بعبه وشراء ولا يخرج من الوكالة ببيع الموكل نفسه حتى لو رد
المبيع بعيب بقبضه الفاضل كان للوكيل ان يبيعه ثانيا قال اعشق عبدي هذا او بر هذا ابيع هذا من
فلان وطلق وادفع هذا الثوب الى فلان فقبل الوكيل وغاب الموكل لا الزام عليه في هذه الاشياء

بالاستحقاق

لا في دفع الثوب اذا باع المأمور ببيع الدينار دينار نفسه ليس له ان ياخذ دينارا الامر بدل ديناره
ولو امر بان يشتري بديناره فاشترى بدينار نفسه وحبس دينارا الامر بدل ديناره جاز باع
حظا الامر بنصفه على اقلان باع الاقلان بعد التصديق قبل القبض يقع البيع للأمر وينوقف على
اجازته لانه مأمور بالتصديق دون البيع والتصدق انما يتم بالقبض ولا يجوز لمن قبل له وكل ذلك في بيع
امور ان يطلق امرائه او يقف ارضه اذ لا يرد هذه اللقطة عادة الا انصرف في المال على سبيل
المبادلة ولو انكر الامر بشرائه ان المشتري اخوه فالقول قوله مع يمينه فاذا حلف كان الشر للوكيل
دفع اليه قفم ليدفع الى من يصلحها فدفع ونسي ولا يدري الى من دفعها فانه لا يضمن كما لو دفنها
في بئره ونسي مكانها ولو صار قيمة عبد امر ببيعه بالف وهي قيمته الفين تغير السعد لا يجوز للمو
از يبيعه بالالف لان الرضا بالالف حالة مساواة الالف وليس برضا بها حال مساواة الفين
وشر اجازة لا يصلح لو طئ الامر في الحال سبب سوى الجحش وقد امر بشر اجازة للوطئ مخافة فيلزم
الوكيل دون الموكل وكذا شراء جارية تن لا يجوز جمعها وطئا وقد امر بشرائها للوطئ وفي الرداء يلزم
الامر اذا لم يعلم المأمور ولا مرحق الرد ولو اشترى على ان البائع يرى من كل عيب فاذا هي تفتاه لزم
الوكيل علم او لم يعلم ويجوز بيع ما للتجارة نسبة دون الذي للحاجة وقد مر ولو وهب البائع كل الثمن
للكيل يرجع الوكيل به على الموكل ولو وهب بعضه لا يرجع به لانه حظ ونفع الخط للامر ولو وهب
بعضه ثم ذهب الباقي يرجع الباقي ولو ادى الوكيل كل الثمن من مال نفسه ودفع الموكل اليه نصفه هناك
المبيع في حبس الوكيل النصف الثمن سلم للوكيل النصف الذي قبض وبطل النصف الباقي ولو اجاز الوكيل التزويج
تزوج غيره بحضرة او غيبة او الوكيل بالبائع بيع غيره كذلك جاز وكذا الكفاية دون الفلاق والخلع
والعناق قال الوكيل بقبض الفرض قبضت وقال المستقرض دفعت وانكر المقرض فالقول قوله وعن ي
يوسف ان القول قول الوكيل امر بشر بعض المثل غير مفسوم فشرى وقاسم مع البائع جاز البائع

والقسم وفي غير المثل جاز البائع دون القسم امر بنصف درهم دفعها اليه فانفقها وتصديق بدرهم
نفسه لا يبرأ عن ضمان ما انفق ولو كان له ينفق جاز استحسانا لعدم التفاوت اذا اشترى نصف موكل
بشرائه ثم اشترى الموكل النصف الاخر لا يجوز ولو تقدم شر الموكل على شراء الوكيل جاز امر بشرائه وهو
صحيح فشرائه بعد تقيبه لا يجوز وقد مر مثاله ولو تضا عفت قيمته ما امر ببيعه بما يضره او يهون ولو سكت
حتى مضى مدة الخيار فعند محمد البيع باطل وعند ابى يوسف جاز ولو كان مكان الوكيل وصى لا يجوز له
ان يمضي البيع في قولهم جميعا ولو انقص ما امر بشرائه بعد ما اشتراه الوكيل وجعل لنفسه الخيار لا يجوز
له ان يمضي الشراء في قولهم جميعا ولو مات الوكيل بالشراء الذي اشترى وجعل لنفسه الخيار في مدة الخيار
مضى العقد على الصحة لان خيار الشرط لا يورث وقيد النقد في التوكيل بالبائع انما يعتبر اذا كان الحاجة
لا للتجارة اذ فيها يقع مشورة لا فيند او قد مر ان في باب الشافع اراد السفر فشغت عليه امرائه
فوكل رجلا ليطلقها اذ يرجع الى وقت كذا فلما خرج كتب اليه ان قد اخرجتك من الوكالة قال انصبر
يخرج وقال محمد بن سلمه لا يخرج وفي قوله كذا اخرجتك من الوكالة فانت وكيل اضطراب الاقوال ايضا
وقد مر فلو ارادت ان تامن من هذا المكر حلفته بان يقول اذ اخرجته من الوكالة الى وقت كذا فامر
طالق باين الوكيل يبيع شئ ببعينه اذ اخرجته من البدة التي فيها هو ولو كفل فضاء بضمن فيما له
حمل ومؤنة الا ان يكون ما ذونا بذلك وحكم ما قبضه الوكيل من الدين حكم الوديعة ما لم يسلمه
الموكل ولو اقال الوكيل بالبائع بعد البيع فالمبيع له وعليه الثمن للوكيل لانتهاء الوكالة بالبائع والامانة
ليست من تمتة بل هي بيع جديد بينه وبين المشتري وينعزل وكيل الرجل بالتزويج بارتداده دون
وكيل المرأة بارتدادها لانها لا تقتل ويجوز جعل الاجر لو كفل قبض الوديعة دون وكيل تفاخي
الدين الا ان يوقت وقتا معلوما اقتصر بعض الاولياء مع علم عضو الباقي ان علموا سقوط الفضا
بعضوا البعض يقتلون قصاصا والا فلا لان هذا مما يشكل على الناس ويجوز ان يجعل الوكيل

ثمن المبيع قصاصا بدينه دون دين الموكل لانه ليس للموكل ان يطالب المشتري بالثمن امر فقيرا
 باخذ زكوة دراهم على فلان فاخذ منه مكان الدرهم دنانير لم ولو وهب دراهم التي على فلا جاز
 اخذ الدنانير لان صرف الدنانير بالدرهم التي له عليه جائز وما الزكوة فلا يتم الا بالقبض دفع
 اليه درهما ليشتري بنصفه نحما ونصفه خبزا فاشترى بالنصف نحما والباقي فلوسا فاشترى
 بها خبزا او على عكسه لزم الوكيل ما اشتراه بالفلس وضمن نصف الدرهم لانه جائز وكان ينبغي
 ان يشتري اللحم والخبز ويسلم الدرهم ليدفعه الى بايعهما جميعا كره على الوكيل بالطلاق فقال
 انت وكيل ولم يزد على هذا الا يصدق في قوله ما اردت به وكيل بالطلاق لاجراجه الكلام مخير
 وبناء على ذكر الطلاق الان يكون من غير اكرام السلطان اذح لا يكون محبا كلامه جوابا قال
 اشترى عبد فلان ازوجني فلانة بعدك هذا ففعل كان العقد لا امر وعليه قيمه عبد المأمور
 بطريق الاقتضاء كما في قوله اعتق عبدك عنى الف امرأة لا تعرف بالخروج مخالطة الرجال في الحج
 اذا وكلت وكيلها بالخصومة حتى وجبت عليها اليدين بيعت الحاكم عد ولا يستخلفها احدهم ويشهد
 الاخر على يمينها ونكحها ومن دفع الى رجل عشرة لينفقها على اهله فانفق عليهم عشرة من عنده
 فالعشرة بالعشرة ولو كان لفضاء الدين تقضى بعشرة من عنده كان منبر عا في القضاء ويرد
 العشرة او يقضى ان كان اتلف بالخط او الصرف الى حواشيجه وعلى هذا امر الوصي والبيع والسمار
 وجامع الصدقات للفقير او الاتفاق على بناء المسجد ومنولى اوقاف مختلفة والطمان اذا خطوا
 البعض بالبيع او صرفوا الى حواشيجه ثم وضعوا موالهم مكان المصروف لا يبرون بذلك عن الغنما
 ولا يجزى عن زكوة الدافعين لاجل الزكوة الا اذا كان اذن الفقير الذي جمع لاجله او لا بالخط او كان
 في موضع جرت العادة بالاذن بالخط فيبراء بالايضاء من المخطوط او من مال نفسه والفرق
 بين المسئلة الاولى والمسائل الباقية ان الوكيل بالاتفاق وكيل بالشراء والفعال في المسائل الباقية

لا يكون شراء والضمنان بعد الاستهلال الى المالك او الحاكم فلا يبرأ بفعل يقتضى الامر السابق على
 الاستهلال ويصح التوكيل بقبض الفرض دون عقد وانشاء قال البايع اشترت المبيع مني فبها
 فقال ان وجدت من يشتريه بازيد فبعه فباعه بازيد لا ينفذ لان تعليق الاقالة دون الوكالة وضع
 الدلال المناع في دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه يضمن وفي مرید الشراء لا يضمن وكذا
 اذا ذهب به للنسأوم ولم يظفر به وهو الاحسن لان اخذ المساوم للضرورة امر متعاد وقال بعضهم
 يضمن وهو الضمان اذ ليس للامين الايداع ولو دفع الى ظالم معروف بالظلم يضمن واكتفاء المستبضع
 والمضارب للحمل وغيره بغير امر رب المال تبرع وبالاتفاق على مال المضاربة والبضاعة بعضها
 على بعض لا يكون ضامنا والطعام في التوكيل في ديار يظلمونه على الحنطة والحنطة وفي غيرها
 ما يمكن اكله بلا ادم كاللحم المطبوخ والمشوى فينصرف مطلق التوكيل اليه دون الحنطة والديق والخبز
 وبه يفتى ومنهم من حكم الثمن وحال الحاجة وكذا في اللحم يحكم الثمن وحال الحاجة ومتناول اللحم
 الطيور والوحوش ان كان يباع في السوق ويتناول الفأكة كل ما يباع في السوق وكذا الرهن
 والاضحية يفتقد بايام الاضحية في علم التوكيل والحمد يفتقد بوقته في عام التوكيل ايضا والادب
 يتناول المحلوف على عنقها بالملك وذات رحم محرر للموكل وكذا في حق الماذون اذا اشترى العبد
 فيعتق على مولاه وعلى الصبي الماذون اذا اشترى قريب نفسه وجاريه الوطى لا يتناول المغير
 ومن لا يحل وطئها ومن لا يمكن نجواته وقد مر ولا يتناول رقيق كفارة الظهار من لا يجوز الكفارة
 وليس للوكيل بشرى بعينه ان يشتريه لنفسه الا بالتوكيل والمخالفة الى الشر ونحوه وجس الثمن
 وله شراؤه لاحد اخر به بشرائه وله تزويج من وكل تزويجها ولا عبرة بيقيد اللون في شراء شاة
 الاضحية وبفترتها وبغيره قيد الذكورة والانوثة وكون الكباش اقرن ولا يحل الاجل على الامر بموت
 الوكيل بالشراء والابراء كالمهبة في الوكالة دون الكفالة حيث يرجع الكفيل على الاصيل بة

الطالب له دون الابداء ويرجع الوكيل فيها بالثمن على الموكل بالشرا اذا وقع على كل الثمن ولو وقع على الكل بالتفريق يرجع البعض الاخير لا غير لانه حط ونفقه للامر وقد مر ولا يرتفع للثمن بابرء البائع الثمن الزايد على ما قدره الموكل فيلزم البيع على المأمور الاصح ثبوته للموكل ابتداء حتى لا يعتق قريب الوكيل عليه ولا يفسد بطل منكوخته ولا ينفرد احد الوكيلين بالخصومة في القبض الوكيل يقض الدين لو وكل به من في عياله صح حتى لو هلك في يد الثاني يهلك على رب الدين اذا وكل اجنبيا بقبض نصيبه صح حتى لو هلك في يد الوكيل يهلك على الامر لكن اذا كان قائما للشريك ان يشارك كما لو قبض احد في الدين فذلك في يده من نصيبه وشاركه فيما كان قائما لا يسمع بينة الوكيل اذا انكر الخصم الدين وان اقر بالوكالة ساخر كوفي اقام بينة على انه وكيل فلان بطلب كل حقه في الكوفة وبقبضه والخصومة فيه يسمع ولا يحتاج الى اعادة البينة عند احضار غريم اخر ولمن في يده عين غيره ان يمنع عن دفعها الى الوكيل وان ففرا بالوكالة بخلاف الدين ويصح اقامة الوكيل البينة على الوكالة مع الاقرار بها ويصح اقامة البينة لمدعي دين في التركة على وارث حاضر مقر وقوله لمديونه ارسل وابتعت مائة مع فلان ليس بتوكيل يقبض دينه فلو ضاع في يد الرسول فن مال المطلوب وقوله ادفع الى فلان توكيل فلو ضاع في يد فلان فن مال الطالب ادعى انه قضى دين زيد بامر وطلب الرجوع عليه بما قضى وانكر زيد الدين والامر والقضاء والدان غايب يسمع بينة على ما ادعاه وتقضى بالدين على الغائب ويجوز المأمور على الامر به لان ما يدعيه للغائب سبب ثبوت ما يدعيه لنفسه فينوب عنه ويقوم مقامه ولا يكون قضاء على الغائب ولا يرجع المأمور بالهبة واداء الزكاة على الامر الا ان كان قال له على انضامن وكذا المأمور بتفويض الهبة والاطعام عن كاهارة يمين الامر القول للولي في انكره دون وكيل العتق في قوله اعتقت امس والقول لو وكيل البيع في قوله بعت امس دون الموكل في انكره وليس

لوكيل الاجارة قبض الاجرة وحسب المستاجر بها صح الرجوع عن الرسالة بلا علم الرسول دون عزل وكيل النكاح والطلاق بلا علمه ولا يجوز اخراج الوكيل نفسه عن الوكالة بلا علم الموكل وينعزل الوكيل فيما ينعزل بموت الموكل بجنونه جنونا مطبقا وعن ابى يوسف عدم جواز العزل عن الوكالة المعلقة قبل الشرط نحو ان يقول اذا جاء غدا فطلق امرأتى او اعتق عبدك بالف ولو قال وكلتك على اني كلما عزلتك فانني وكلتي فالطريق في عزله ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المنجزة المنقذة يستقيم بلفظ الرجوع على قول ابى يوسف ايضا وقد مر نظيره في مسئلة سفر الزوج وتوكيله بالطلاق ولو ادعى الوكيل بدفع مال دفعه الموكل اليه ليدفعه الى اخرائه دفعه اليه وانكر الامر والاخر فالقول قول الوكيل **كتاب الكفالة ح سم** ويبرأ الكفيل بالنفس متى يسلمها في اي مصر قداني سلمها نفسه او وكيله قداني التسليم وجعا وان شرط في مصر المكفول عنه لانهما سواء في وجوده قاهر فاصل لا كالتسليم في المغازاة والسود لان وجود التقييد الغير المفيد وعدمه سواء احتمل الكون شهوده فيما عتبه يعارضه احتمال كونهم فيما سلم فيه وبقي التسليم سالما عن العارضه لاكتسليم في غير بلده في غير بلده في سجن قاض اخر غير الطالب بل كالتسليم في سجن هذا القاضى او سجن امير البلد في هذا المصر وان كان المحبس غير هذا الطالب وقبول الطالب عند التسليم ليس بشرط للبرادة وفي الثنين ان سلم بغير طلب المكفول له لا يبرأ حتى يقول سلمته اليك بجملة الكفالة وان سلمه بعد طلبه برى وان لم يفعل ذلك وكذا يبرأ اذا دفع المكفول به نفسه الى الطالب او سلمه فوضوئى للكفيل فقبله الطالب منه ولا يجبر على قبول وان عين مجلس الحاكم فسلمه في السوق برى وقيل لا يبرأ وهو قول زفر بن ينفق في زماننا نهان الناس في اعانة الحق وهذا الكلام في قيود المكان ولو دفعه قبل الوقت المعين برى وان لم يقبله المكفول له ولو قبل ان شهر لم يبرأ بمعنى الشهر ما لم يسلم قسرا الخصم اليه وفائدة التاجيل تاخير المطالبة ولو قال على اني برى من الكفالة بعد الشهر يكون برئا

بعده كذا في النوازل محضه في الوقت المعين حبسه الحاكم اذا ثبت كفالته بالبينة ولم يظهر بحججه
 بان لا يعلم الكفيل مكانه او بشئ اخر فلا يحبس كذا في شرح الكنز للشيخ الزيلعي والايضاح وفي الذخيرة
 اذا رتد المكفول وثق بدار الحرب يوم الكفيل باحضاره ان لم ينعوا ولا يسط كفالته لانه انما اغبر
 ميتا حكا في قسمه ماله واما في حق نفسه ما ذون المديون ان كان كفلا عن باذن فلفه
قالوا بطل في المديون ويجوز في غير المديون عن قيد اتفاق اذ لو كفلا عن غيره فالحكم كذلك
 باذن وبدون الاذن لا يجوز اصلا لان الكفالة عقد تبرع فلا يملكه العبد والعبي بطل بحق الغرماء
 والمولى اسقط حقه بالاذن الا ان ياذن الغرماء ايضا فان حرره لدى الموت فلا ينفذ ما لم يبع
 ما قد كذلا لدى الموت اى مرضه ولو في الصحة يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين ما لم يبع
 اى مدة عدم السعاية ما قد كذلا اى كفالته وهو فاعل لا ينفذ تقديره لا ينفذ كفالته ما لم يبع
 الدين للغير لان النسعى في حكم المكاتب عنده وعندهما ينفذ لانه مديون حتى يجوز الكفالة
 بدين السعاية عندهما وبعد السعاية ينفذ لاجا عا وباطل اخذ الكفيل بالطلب جبرا بمعنى الامر
 بالملزمة لا بمعنى الحبس ونحوه كذا في التبيين لا كذا له اختيار بنفس من عليه حد القذف والفساد
 وحد السرقة كذا قال الامام الفخر رضى الله عنه كذا من الحدود او بنفس الفصاح في حد قذف
 او فصاح كسائر الحدود المحالصة لا كالغريم والجراحة والقتل الخفا كذا في الايضاح قد وجب
 بطريق التهمة بقول الخصم في بيعة حاضرة في المصرو طلبه الكفيل الى ان يحضر البينة فيلازمة الخصم
 نحو على قوله الى وقت قيام القاضي عن مجلسه فان احضر البينة والاخلى القاضي سبيل المدعى عليه
 لان اخذ الكفيل اخيا لا لاثبات ما يجب الاحتيال اورثة كذا بدين عن فقير قد هلك اى عريت
 مفلس لانه جعل قلبك المال والميت ليس من اهل التملك وفي عدم تركه لا يفهم الورثة مقامه
 فيه وليس في تبرع احد بقضاء دينه التملك والتملك بل تخليه عن العطار ولو ظهر له مال

بعد الكفالة صحف بقدر كذا في البينة وبالذى اى المتاع الذى عند الاجير المشترك لانه غير مضمون
 عنده والكفالة لا يصح بالاعيان الغير المضمونة بنفسها كالمبيع في يد البائع والمرهون في يد المرتهن
 والامانات من الوديعة والسناجر والسفعار وامثالها الا ان يتكفل بتسليم ما هو واجب التسليم
 منها ماله يسقط التسليم وعند سقوطه يبرأ كذا في الخفة بالاعيان المضمونة بنفسها نحو
 المشبوس على سوم الشر او بيع فاسد والمقصوب فضيحة وجعل ما في يد الاجير المشترك
 من هذا الضل ويجوز الرهن ايضا بالاعيان المذكورة بناء على ان الموجب الاصل فيها القيمة ورد
 العين مخلص عنه ولهذا صح البراءة عن الضمان حال القيام العين مع انه لا يصح عن العين نحو
 الوديعة بالاجماع وعند بعض الشايخ الموجب الاصل رة العين ورد القيمة مخلص عنه الا انها
 صارت مضمونة عند الهلاك بالقبض السابق ولهذا يعثر قيمتها يوم القبض فيكون رهنا وجود
 سبب وجوب الدين فيصح في التبين ويجوز الرهن ببدل الكتاب وان لم يجر الكفالة له س خم
وجاز كفالته بالانفس بلا خطاب قابل في المجلس بالانفس المراد الجسد او بالمال وذكر النفس
 للاحتراز قابل من طرف الطالب الغايب عملا بشبه النذر من حيث انه تصرف الزام فيتم الملتزم
 كالاقرار وقبل قبوله عنده ولا يشترط المجلس وعندها باطل الا ان يقبل عنه قابل في المجلس فتن
على اجارته الا في كالة الوارث عن الميراث بطلبه فانه وصية بفضاء الدين وكما عملا بشبه التملك
 لان فيه التزام المطالبة منه فيقوم بهما جميعا بمنزلة البيع وله ان يخرج عن الكفالة قبل الاجازة
 ولا يتوقف على اجازة المكفول له والمكفول عنه اتفاق كذا في الحقايق لو كان قال الرجل لم يخطب
 له ولا في عيال الامر ولا الامر في عياله لو كان قال اقضى فلانا ربعا ولم يقل عني فادى رجعا
 اقضى لا كقول له ارفع وارفعه عني وككونه خليطا اى شريكا ونحو الطافي الاخذ والاعطاء وككون
 احدهما في عيال الاخر كذا في الحقايق لان القضاء انما يكون بدين واجب والظاهر الامر بتقضاء دين

نفسه لم وهو قوله الاول انه قد يامر الرجل غيره بفضاء دينه نصيحة له م حس ويأطّل ان لم
 الحاضر هذا بنفسه هذا اي بنفس زيد مثلاً فعلى نفس ذى نفس عمر ومثلاً وقد قال اولئك
 لك بنفس زيد وعمر وعمر له اخر كونه غريباً طاباً اخر مثلاً قوله فعلى مالك على عمرو من الدين كونه
 فعلى ما على كبره وبشر غير الخاطب لا كونه فعلى مالك على زيد حيث يلزمه ما على زيد ان لم يوافق
 عندنا خلافاً للشافعي لا كونه اولاً بنفس زيد فانها صحيحة اجماعاً وهذا بناء على الخلاف في
 انه شرط ملائمة امر لا وفي المنة كنه نفس على انه ان لم يسلم اليه يوم كذا فماله عليه على فتاوى للكنة
 فنصب الحكم له وكذا في السلم المطلوب اليه برى عند بعضهم وهو خلاف جواب الكتاب ولو فعل به
 قاض فحسن والمحاضر الشهود لا يأخذ من معروف الكفيل في الحقيقين ي ليس للمدعى الذي له
 بينة حاضرة اخذ الكفيل من الخصم المعروف في المال الحفيظ لا كالجمل والمال الخطير حيث يجوز له
 اخذ الكفيل الى ثلاثة ايام او الى المجلس الثاني وليس له طلب الكفيل من القريب اتفاقاً قن اي حفظ
 الجواب البينة والخلاف مذكور في مئة المفتى والشدة يد بثلاثة ايام على تقدير جلوس القاضي
 للقضا في كل ثلاثة ايام مرة وطعن الكفيل بانه غير ثقة مسموع يرد ويطلب ثقة ح س
 لا تلحق الكفيل ما زوج تعذر زوجه الى الاياب من سفر واستحسن ابو يوسف ان يأخذ القاضي من
 يريد الغيبة كذا لا نفعة شهر اذا طلبت ذلك دفعاً بالناس وعلى قياس قوله لو فعل القاضي ذلك
 في سائر الديون لا بعد وقدم مرة في كتاب النكاح قال لامرأة كفلت لك بنفقك كل شهر لا يلزمه
 الا شهر واحد ولو قال انما من لك ابد يلزمه ذلك كله قال الامر ابنة ما دناحين فنفقك
 على سبع وقيل لا حتى يقول النفقة التي يجب على ابني على وفي الفتية له دين مؤجل الى شهر وثبت عند
 القاضي ان الديون يذهب سنة الى بعيد ويطلب الدين كذا لا بالدين يقضيه اذا حل الاجل فان عرف
 الديون بالطل والنسب يأخذ منه كذا لا والا فلا وقيل ليس له اخذ الكفيل مطلقاً في شرح الطحاوي

لديون السفر قبل حلول الاجل قرب حلوله ام بعد وليس للدين منعه ولكن ساقومعه
 الى ان يحل فيمنعه من السفر الى ان يوفيه حقه س م وقوله برأت للايفاء وليس للاسقاط
 والبراء للايفاء اي يكون اقارب الايفاء كما لو قال برئت الى لانه اقرار ببراءة ابنته اوها من الطلوع
 واليه الايفاء دون البراء فلا يرجع المكفول له على الاصيل بالدين بل يرجع الكفيل ان كان امره
 لا كونه ابراً لك لمجد ان البراءة يكون بالايفاء وبالبراء والبراء ادى في الاحتمالين المتفقين فيخرج
 الكفيل من البين ويرجع الطالب بدينه على الاصيل وهذا اذا كان الطالب غائباً والا فيرجع
 في بيان الجمل الى الجمل اتفاقاً لو ابرأ الميت والوارث رد فالدين غير ساقط فليست نفقة غير
 ساقط لان ابراء الدين وان كان اسقاطاً يتم بغير قبول الا ان فيه معنى التملك فيرتد بالرد
 والوارث قائم مقام المورث فيه ومحمد يقول ان الدين في ذمة المورث فلم يكن تملكاً للمورث
 وجوابه ان التركة انضمت الى ذمة المورث عند اشرافه على الموت تحراب ذمته بالموت فصار كان
 الوارث كمثل عن المورث باء الدين من التركة وهذه المناسبة اوردت هذه المسئلة في هذا
 الكتاب ولان الدين لما كان باقياً بعد رد البراءة كان مما يصح فيه الكفالة وانما خلافه في حقيقته
 في كفاية دين الميت الفلاس وان يفضل كفلت بالنفس الى شهر فالحال ما قد كفل لا يعني اذا كفل بنفسه وجعل
 الى شهر يصير كفيلاً للحال لكن لا يطالب به الا بعد الشهر ويكون ذكر الشهر تأخير المطالبة ويدل
 على كونه كفيلاً في الحال انه لو سلم نفسه له محبر على قبوله وعن مجد انه لا سبيل له عليه حق
 بمعنى الشهر ولو قال على نفسه الى شهر فاذا مضى الشهر فانا برأى منه يكون يطالب بالحال ويبرأ بمعنى
 المدة ولو قال الى ثلاثة ايام فعن ابو يوسف انه يصير كفيلاً للحال الى ثلاثة ايام فاذا مضت المدة يبرأ
 القاضي عن الكفاية ولو قال الى حد ذكر السر خشي انه يصير كفيلاً مطالباً في الحال وبه يفتي ولان
 طالق الى الليل او الى السنة يقع بعد الاجل الا عند ابو يوسف الا ان ينوى الوقوع للحال ولو جعل

امر المرأة بيده رجل الى سنة يصير الامر بيد الخال الى سنة فاذا تمت السنة لا يبقى الامر بيد كذا
 في النية **ح** **س** لو قامت الحجة بالفدق على من طرف من ادعى ان العبد قد فقه عبده وفي المجلس مولاه
 انى اى حضر عند قيام الحجة بحبس هذا العبد في فتواه الى حين التزكية ويؤخذ الكيل من مولاه
 لانه يرى اشتراط حضوره وعند يعقوب من العبد اى بنفس العبد اخذ اى الكيل لانه لا يشترط
 حضور المولى عند وقد مر في قوله ويؤخذ العبد بقطع السرقة البيت ومنها عند الاخير جنة
 اى بنفسها لانه يرى اشتراط حضور المولى ويرى الكيل في الحدود خلاف لابي حنيفة وقد مر
 في قوله وباطل اخذ الكيل والطلب البيت **ز** **ع** عبد عن السيد بالالف كمل وبعد نيل العفو
 ما قال فعل عاد على المولى عاقد ادى ان ضمن المال باذن المولى وان يفل كملت عنه كذا
 بامرهم وشهدوا اذ قال لا عبد غير مستغرق بالدين كالمستغرق ما قال فعل اى ادى دين الطالب
 باذن المولى لانها وقعت موجبة له فلا ينقلب موجبة ابد بمنزلة الكفالة التى اجيزت بعد
 وقوعها بغير الامر وطول الكيل للوجوب فماله العود على المطلوب فماله اى ليس له عود
 ورجوع نظر الى زعم قلنا بطل زعم بكونه مكذبا شرعا والدين لو حل بموت من كفل وعمل
 الوارث هذا لصين حل عاد على الاصيل من قبل الاجل الوارث اى وارث الكيل هذا الى الدين
 عاد اى وارث الكيل به بالدين قبل الاجل اى قيل حلوله لنا ان الاجل حق الغريم ولا يستلزم
 بطلان حق الكيل فيه لا انتفاء الفائدة بانتقال الحق الى التركة العين بطلان حق الغريم اذ في بطلان
 الاجل في حقه فائدة امكان الاكسباب في المدة ولومات المطلوب قبل الاجل حل الاجل عليه الا
 على الكيل اتفاقا **ع** وباطل كفالة بالانفس قول واحد والاعيان المضمونة بنفسها نحو المقيوم
 على سوم الشراء للعضوب والبيع ببيعا فاسدا على احد نقولين ولعل المصنف لم يتعرض له كذلك
 كالمضمونة بغيرها نحو البيع صحيحا قبل القبض والمرهون لا كالدبون لان نفس الغير

الذى يخفى كل واحد بذهب

وماله في يده بضايله ويدفعه لمساكن الحاجة الى هذه الكفالة ايضا ولا يعيد الدين عن ذمة
 المحال عليه الى ذمة المحيل موت للفلس المحال عليه فمفسا وفي اضافة الاعادة الى الموت اشارة الى افساخ
 الحوالة بمجرد الموت بلا توقف الى فسخ احد واما في الحلف على انكار الحوالة فيفسخ الحوالة ويعاد
 الدين عند بعض مشايخنا ولهذا لم يتعرض له المصنف مع انه على هذا الخلاف لان عدم افساخ
 في مجرد الحلف على الانكار متفق عليه بينه وبين بعض مشايخنا **ك** **و** براء الاصيل بالكفالة
 وحكمها كالحكم في الحوالة لئلا يصير الدين دينير قلنا الكفالة تنبئ عن ضم ذمة في المطالبة
 في دين واحد والحوالة تنبئ عن نقل الدين من ذمة الى ذمة حتى لو مات المحيل لا يأخذ المحال
 من تركته لكن محمد اجاز ابراء المحال المحيل عن الدين لكونه بمنزلة الباقي عليه لاحتمال عود
 بسبب الشوى وهذا اذا قضى المحيل الدين اجبر المحال على القبول لانه خير متبرع فيه بخلاف
 قضاء الاجنبى وانما بطل ابو يوسف البراء لعدم كون المحيل مديون عند البراء ولو توارى
 البائع والمشتري بخيرا والمكفول له بالنفس وقد قال الكيل ان لم او انكره في يوم كذا ففعل
 مالك عليه رفع الامر الى القاضي بنصب له وكيله يسلم اليه قال الفقيه هذا القول خلاف
 قوله اصحابنا في الروايات الظاهرة وانما هو في بعض الروايات عن ابى يوسف ولو فعله القاضي
 لم يمتنع الخضم فهو حسن اذا دفع المطلوب قدر الدين الى الكيل ان دفع على وجه الرسالة
 يسلمه الكيل الى الطالب فله ان يسترده منه قبل التسليم وان دفعه على وجه القضاء لا يسترد
 ولو كفل بمر على ابنه على انه لومات ابنه او امرأة ابنه قبل ان يبنى بها فهو رى من الضمان لازم
 والشرط باطل ولو كفل عن رجل بدين عليه على ان يكفل فلان عنه كذا من المال فلم يكفل
 فلان الكفالة لازمة لانها لا تتعلق بالشرط قالت ان مت من مرضك فمهرى عليك صدقة
 اوفانك في حل من مهرى اوقال الدين ان مت من مرضك او ان لم اقض جمالى عليك حتى تموت

جواب امام مالك

مطلب الفوائد

فانت في حل منه فهو باطل والمهر والدين لازمه مات اولاً ولو قال اذمت انا فانت في حل فهو جائز
ويكون وصية قال بنى الحمام ان خرب دار الجار بما صنعت فعلى ضمانه او قالها دم جدار مشترك ان
خرب شريك الجدار بما صنعت فاذا ضامن له وانا انصب خشبات وامنع داره عن الانهدام
ولم يفعل حتى خرب لا يضمن لانه ضمان ما ليس بواجب فلم يصلح وضمان معرفه رجل ليس بحالة
في رواية النواز وكهالة في رواية الفناوى السمرقندية ولو لازمه المكفول له بالنفس الكفيل وقد تقرر
تكفوله عنه فاقام الكفيل بينة على انه غاب بحيث لا يدري مكانه يندفع الخصومة ما لم يبين
الطالب موضعه واذا مات الكفيل بالمال فللدين ان يطلبه من ورثته يجوز ايراد الكفيل بالتشتر
من التريض ولا تارة الكفيل واجنبيا مات الطالب فسلم الكفيل نفس المطلوب الى وصية برى ولا
احد ورثته برى عنه دون الاخرين الكفيل بالنفس اذا صاح لم يصح في رواية ابى سليمان ويصح
في رواية ابى حفص وفيه يفتى ولو قال ما اقر لك فلان فهو على ثم مات الكفيل فاقر له فلان لزمه المال
من تركه الكفيل وكذا في ضمان الدرك قال المصنف المضيف ان اكل الذئب مارك فاذا ضامن
فاكل لم يضمن نفد الكفيل الزيف ورجع بالجيد ان كان الدين جياد اضمن على ان يعطى نفعها
هنا سمرقند ولم يوقت اخذه حيث شاء كل عن رجل يا امره بما ذاب فلان عليه فغاب المكفول
واقام فلان البينة على الكفيل بالغ لم يقبل حتى يحضر المكفول عنه وان كانت الكهالة بغير امره فتفى
على الكفيل خاصة قال المديونة اعط غزني هذا بالجياد الفانية بركة ففعل برى عن الجياد
كتاب الحوالة ح مم ولا يعاد الدين بالتقليس بالتقليس اي بحكم القاضي باقلا
الحا عليه بالشهادة حال حيوته لان مال الله تبارك وتعالى لا يكوته مفلسا لا سند باب الكب
في حق ولا يحجده الحوالة واقدم على اليمين لانقضاء البينة فهو الحال عليه على المحيل فهو ذو
ذوق ليس اي لا يتحقق افلاسه لاحتمال ان يظهر الفقر ولقدرة على قضاء الدين وهذا علاوة

مقالة النعمان

على التعليل المذكور **والاصل لا يبرأ بالحوالة** وحكمها كالحكم في الكهالة لان الحوالة عقد
استيشاق وذلك لبغاء الدين على الاذن لنا ما مر انفا في باب مالك والمشتري لورد بالعيب فيه
بعد القبض بقضاء او قبل القبض بغير قضاء او بخيار الروية او الشرط او تفاسى العقد او ما العبد
قبل القبض والمشتري لورد بالعيب بطل بطل حوالة المبتاع فيه اي احالة البائع عزيماله
على المشتري بالبدل والتمن ويحفل اضافة الحوالة الى المشتري بادي ملاسه لكونه قابلا للحوالة
بطلان التمن وقد تقيده بالحوالة كما لو استحق العبد او وجدا قلنا قد ظهر ان التمن لم يكن واجبا
فيما ذكر من النظيرين ولم يظهر ذلك في المنازع فيه بل سقط الحال بنفسها البيع فلا يظهر في حوالة
وبعد مات المحيل اي بعد موته قبل اداء المحال عليه المال وعليه ديون وبعد ما مات المحيل كان ما
احيل للمحال دون الغرما ما احيل اي الذي احيل به من المال للمحال كونه بعد القبض و
كالرهن لنا كونه ملكا للمحيل عند الموت لامتناع تمليك الدين من غير من عليه الدين بخلاف القبض
وبخلاف الرهن لان المرئ من صار مسئولاً دينه عند القبض **ح وبطلان كهالة بالانفس ولا يعيد**
الدين موت المفلس الى ذمة المحيل موت المحال عليه مفلسا لانقضاء شرط انقضاء الابداء ثم انا اعدنا ذكر مسئلة
الحوالة ههنا وصفها في موضعها وانما ذكرناها في الكهالة شرحا لما وقع في ترتيب المصنف على
وجه الاختصار **كتاب الصلح ح سم** تهايا اي تقاسم المتافع او تناوبا فيها في غلني عبدين
او في زكوب البغل والبغلين بينهما على ان ياخذ هذا غلة هذا العبد شهرا وذلك ياخذ غلة ذلك
العبد شهرا مثالا كما في غلة عبد واحد لا كالتناوب والنهاية في خدمت عبد واحد وعبدين ولا كما
في دار او دارين غلة وسكن في رواية او غلني بغلين ذلذا وذا كما في غلة بغل واحد لذالذا **الرجوع**
هكذا يجبر بل رضاه واختيار الحاق المتافع بالاعيان في القسم حيث يقول ولا يجوز قسمه الرقيق

البيت والدور بين القوم كل واحد البيت الامتاع الدار في ذلك الرواية فان التفاوت فيها قليل
 ولا خدعة العبد فانها تجري الشاسح وحله قلة التفاوت ^{ظاهرا} والعفو والصالح عن الشيخ وعن
 امثاله اذا سري الى البدن والصالح الى الصالح امثاله من نحو الضربة والجراحة وقطع
 اليد لا كما عن الجنابة او عن شبع وعما يحدث اذا اسرى لا كما اذا لم يسر وبرأوى له اثر ولو لم يبق
 له اثر بطل الصلح اتفاقا بطل لانه انما عينا وصالح عن الشيخ وظهر ان هذا قتل وللغبن في الجنائيات
 ما لها والقتل قياسا يلزم لان كلا من العفو والصالح جعل كان لم يوجد لكنه بالمال الى الدين فيه
 يحكم لان كلا من صورة العفو والصالح ارض شبهة وقال ان العفو عن حق لقطع عفو عن موجب
 ماله سواء كان ماله عين اشدائه او غيره والاخذ بالفصاح للكبار يطلق قبل كبر الصغار
 للكبار الاخوة للصغار ولا عمام لهم كما لو كان الكبير بالاصغير بان قيل عبد مشترك بينهما لا كما في
 الحاضر والغايب لرجاء العفو من الغايب لانه حق لا يجزى لعدم تجزئ سببه وهو الغيبة فيثبت
 الكل لا كان ليس معه غيره مدبر اتلف انسانا خطأ وصالح المولى على عبد بلا بلاكم تفسير
 لمعنى الصلح لا يكونه بالقضاء وادى اى اهلك ثانيا ايضا كذا اى خطا ايها المولى للمقتول الثاني
 نصف هذا ان يشأ اى نصف العبد المرفوع قالوا وقال الشيخ ان شأنا انى وقالوا اى بالاتفاق
 من ربه اى مولى المدبر قيمة نصف من حق اى قيمة المدبر ثم يرجع به المولى على ولى القتل الاول لان موجب
 جنائيات المدبر قيمة واحدة لنزول قيمته منزلة عبد العبد الجاني حيث يدفع مرة واحدة الى اولياء
 الجنائيات والجنائيات كلها مقارنة حكما فكان الجنائيتين وجدنا قبل الدفع فدفع الكل الى احدهما بلا
 حكم والزام تعدى على حق الاخر فيضمن ويرجع واخذ الاحد ذلك تعدى ايضا فيضمن ولا يرجع
 كظهور غريم اخر بعد صرف الوصى الزكاة الى غريم بغير قضاء فانه يضمن ولو بقضاء لا يضمن وما نظرنا
 الى عدم ظهور اطلاق المولى حق ولى الجنابة الثانية لثبوتها بعد الدفع والقياس معها

والدين بين اثنين هذا قد جعل نصيبه موجلا شهرا بطل بطل اى الناجيل وقد مر في قوله ما
 ابن الشريك في العنان البيت وان يزد في سلم اى في المسلم فيه وقد انقضى اى تم العقد ومعنى على ذلك
 زمان صح اى هذا التصرف في حق اخراج بعض راس المال من كونه من راس المال تصحيحا للفعل العاقل
 ما امكن ولا مانع من الاخراج بخلاف ادخاله في الزيادة لا في حق لزوم الزيادة ورد المسلم اليه قسطه
 ما زاد من العوض وانه لا يجوز فبقى خارجا بلا مفايلة بالزيادة فيلزم رده وقال الاخراج كان ضمنا
 لا ادخال وقد بطل المنضم لنفسه معنى اسلام دين على المسلم اليه في الزيادة والصلح بعد الغصب
 والموت لما زاد على القيمة ماض فاعلم والصالح اى النضمين بغير قضاء بما زاد قدر ما لا يتغابن الناس
 فيه كالفضل الذي يتغابن الناس فيه والفرق ظهور الزيادة على طريق اليقين في الاول دون الثاني
 وكالصالح على عرض الكثرة من قيمة المصوب وكالصالح عن مثلى على خلاف جنسه من المثليات
 يجوز الزيادة لا الصلح على جنسه حيث لا يجوز الزيادة ماض ونافذ لان المال في حكم الصلح كالقائم
 فيكون الحق في العين ما لم يفض الفاضل بالقيمة او لم يتراضيا عليها الا يرى اى لو احتار ترك النضمين بق
 العين في ملكه حتى يجيب الكفن عليه ولا ربو بين العبد والدارم وعندهما الحق في القيمة لان الواجب
 في الذم هي وهي مفطرة فالزيادة عليها ربوا وعلى هذا اقيدا اوجه يمين الخاصب بحلف على القوب والقيمة
 جميعا عنده وعلى القيمة فقط عندهما كذا في المحيط واما الصلح على الزائد على قدر الدية فلا يجوز اتفاقا
 في الخطا ويجوز اتفاقا في العمد لان الفصاح ليس بمال ولو فسدت التسمية في الخطا بان صالح على
 حرجب الدية ولو فسدت في العمد سقط الفصاح ولا يجب شئ لان اقدام على الصلح على الكثرة الدين
 باطل ووجب لكل واحد منهما خمسة الاف وان بيع عبد اقباع المشتري فمات عند المشتري والغريم
 فضمن البايع في عيب وجد لم يتبع بايعه بما نفد المخر بفتح الخاء وقيل بالكسرى الذي اخر شراره
 عن شراء المشتري وقد مر في كتاب الدعوى وكتاب القسم في بابيه لو زاد في البيع من الطعام بعد وجود

عيب فيه شينا طعاما وثوبا بطريق الصلح باجل في الزيادة من غير ذلك الجسري من
غير جنس الطعام البيع لا كما في جنسه بالنقد بطل بمعنى للصدر اي كان ثمن الكل غير منفرد
فنفقه في مجلس الصلح كما في المنفرد وهذا بناء على ان بعض الدراهم يصير بمقابلته الطعام الثاني
وهو موجب فيكون مسلما واعلام قدر راس المال شرط عنده خلافا لما **سح** لوقال ابرأت
عن النصف على على ان تعطى الباقي يومى كذا كما لوقال على ان تعطى الباقي بلا ذكر اليوم والوقت وتبين
التركيب في الجمع هكذا لوقال اذ الى غدا خمسمائة على انك برى من الباقي يحكم ابو يوسف بغيره مطلقا
وفي شرحه لوقدم الا برأيان قال ابرأتك عن خمسمائة من الالف على ان تعطى خمسمائة غدا يقع
الابراء اتفاقا اعطاها اوله يعطى وهذا عكس ذلك فطلقا يبرأة عند فاعرف ويسقط النصف
عطف تفسير ليرأى في اوله بقاالة البيع بكل حال بيع وقبل القبض الا بطل بيان للاطلاق
اشارة الى الاجماع على البرأة عند الوفاء بها ان على الشرط والمعلق بالشرط ينعدم عند عدم
منزلة قوله بعده فان تعطى فاكل عليك ولا يبرأ في قوله ان اريت ان ادى لان تعليق البرأة
بالشرط باطل **محس** وجاز صلح الاجير الواحد لك من بعد ما قال رددت او هلك مثل
المودع وفي وجود الضمان في حق الاجير المشترك لاختلاف لان الصلح لقطع المضمون وقد تحققت
لها ان الامين مصدق في قوله بمنزلة اقاله البيه عليه وقال في الصلح عن مال على النافع الزمته
معلوم ولو وقع عن معلقه على مال نحو ان يدعى سكنى دار سنة وصية من ما الكفا فاقرب واث
فصاحبه على مال يطل بموت احدهما اتفاقا لانه اجارة معنى ويرجع على دعواه بفدر مال يسئوف
من المنفعة كذا في النهاية ويجوز الصلح عن منفعة على منفعة بشرط اختلافهما ويجوز استيجار منفعة
منفعة بذلك الشرط نحو سكنى دار وخدمه عبد فلا يجوز عن سكنى دار على سكنى دار وخدمه
عبد فخدمه عبد هلاكه رب العين اي المدعى عليه قبل استيفاء المنافع غير قاطع الصلح في جمع

مقالات الامام الثاني

مقالة العالم الرباني

خلاف الاخرين

الفصول الاربعة فيسئوف المدعى المنافع لان ذلك نزل منزلة الوصية اذ هذه المنافع لم يقابلها
بدل في الظاهر موت الموصى لا يطل العقد فكذا هذا كذا في شرح ابن الملك كذا موت المدعى في الدار
في الدار اي في سكنها والعبد اي في خدمته لاني الثوب اي في لبسه والحجار اي في ركوبه لقيام الورث
مقام الورث في استيفاء المنفعة في الاولين لعدم اختلافهما باختلاف المستعملين بخلاف الامير
كذا لوفات محل المنفعة بفعل من يضمن فيها صنعه من يضمن بان كان اجنبيا او المدعى لكن
قال بعض المشايخ لا يتخير في فعل المدعى بل يسئوف المنفعة من العين المشتري بقيمة الهالك لان
التغير حصل بفعله فصار راضيا به لا كفصل المدعى عليه ولا كملكه بنفسه والمدعى بين شرائه
يقمنه الماخوذة من مثله واستيفاء منفعته في المدة فخير وبين دعوى اصله اي اصل المدعى لانه
تغير عليه وهلكه بلا ضمان يبطله ومالك العين له تقبله يبطله اي بالاجماع وقد ذكرنا
تقبله بالاستيجار من المدعى لان هذا الصلح في معنى البيع والعين في معنى البيع فيكون في معنى استيجار
البيع من المشتري وعند محمد في معنى الاجارة فيكون في معنى استيجار المسناجر من المسناجر ويجوز
بيعه بخدر عنه خلافا لابي يوسف وهو اي العين والمدعى لدى الاخير كالمسناجر بفتح الجيم
او بكسرهما وكل ذلك المذكور من العوارض مبطل فاستبصر للاجارة وان لم يكن دعواه في الثا
يجز يجر صلحا او يصح على الصوف يجر اي على صوفها حال كونه يجر ويقطع الصوف اي شارط بجره
لحال لانه في معنى احد بعض حقه وترك بعضه وهو معلوم كاللبن والولد فانها باطنان ولا
كصوف شاة اخرى لانه ليس بعض حقه ومحمد بن منعه على منعه ببعه وقيل بن ابو يوسف تجوز
على تجوز ببعه فيلزم تجوز الصلح على صوف شاة اخرى ولا رواية فيه ومنعه منصوص في الشرع
فعلم من هذا ان كون بدل الصلح معلوما بالاشارة او ببيان القدر والوصف شرط اذ كان في الذمة
ومحتاجا الى القبض فلو ادعى حقا في دار وادعى المدعى عليه حقا في حانوته فنفسها الحان على ان يقطع كل

منها ادعوا عن صاحبه صحيح ولو اخرج الورثة احدهم من التركة يصلح على شيء منها صحيح وان كان
 الباقي في ايديهم مجهولا في الاصح لعدم الاقتضاء الى المنازعة لعدم الاحتياج الى التسليم بمنزلة من اقر
 انه غصب من فلان شيئا فباعه المقر له من المقر حيث يجوز وان لم يعرف قدره ولو كانت التركة في يد
 من اخرجوه منها اشتراط كونها معلومة في جواز الصلح كذا في شرح الوافي وفي الفتاوى الصغرى اذا كان
 له على الغير الف درهم فاعطاه دراهم مجهولة الوزن على وجه الصلح يجوز ويحمل على انه اقل ليكون في معنى
 حظ بعض حقه ولو ظهر زيادته لا يصح لانه ربوا وهذا صلح مخلص في الاشكال الوارد في
 القروض الواقعة في عرف اهل بعض الديار ولو اعطاه على وجه القضاء لا يجوز الاداء وفي الهداية
 ومن وضع درهما عند فقال فاخذ منه ما شاء يكره له ذلك لانه ملكه قرضا وجبره نقعا وهو
 ان ياخذ به حال الحال وينبغي ان يستودعه ثم ياخذ به ما شاء فجر لانه وديعه وليس يفرض حتى
 لو هلك الاشئ على الاخذ الف على زيد لعمر و عمر احرق عمرو وثوب زيد بشر وصار قصاصا
 بالدين ضمان قيمته اي بحصنه منه لم يبنعه عمر حصنه الى اخره المحاقاله بما اذا جنى جناية موجبة
 للارش وصار قصاصا والحقه محمد بقبض حصنه من الدين باعتبار ملك العين بالافساد ولو اقر
 بعد غصبه يرجع عليه اتفاقا ولو تزوج المديونة على حصنه من الدين لا يرجع شريكه في ظاهر الرواية
 اتفاقا بمنزلة الابراء والصلح عن جناية عمد ولو تزوجها على دراهم مطلقة فوقع المفاسدة بنصيبه يرجع
 عليه شريكه اتفاقا كذا في الشين ولو صلح عن نصيبه على ثوب فللشريك اتباع المديون بنصيبه ^{اشبه} ولا
 في الثوب ان لم يضمن المصالح ربع الدين ولو اشترى بنصيبه ثوبا للشريك اتباع المديون او تضمنين
 المشتري ربع الدين دون الاشتراك في الثوب ولو تبرأ عن عيوب العبد ما اخفص بالموجود عند
 العقد ولو تبرأ بطريق الصلح بعد العقد قبل القبض لا كالحادث بعده لان الحادث بعده لان الحادث
 قبل القبض كالحادث قبل العقد لا يرى انه يرد بهما المحمدا ن شاول البراءة لهذا العيب يستلزم تعلها

بالخط

بالخط بمنزلة التعليق بقدم فلان بل دخل الحادث قبل القبض في ذلك والغاصي بهذا يقضي للنظم
 والاشارة الى انه المفتي به اولنا كيد بانه مذهب ابى يوسف الفاضل لو كان الف درهم وعشرة
 من الدنانير على من ذكره صاحبه منها بالف درهم والعشر من دراهم المسلم المسلم بفتح اللام
 اي من دراهم الشئ المسلم او بل كسراى من دراهم الرجل المسلم وليس له فائدة معند بها سوى النظم
 وبعضه نقد بان نقده في مجلس الصلح وبعضه باجل نحو ان يقول على ان تنقد نصفه في المجلس ونصفه
 الى شهر بطريق العطن لا كما اذا قال بطريق الشرط بان يقول على ان نصفه الى شهر فانه يجوز في الشرع باجل
 اجل اي نعم تصديق الحواز لان بدل الصروف في المقبوض وليس فيه شرط صريح ومحمد جعل الاجل شرطا
 في الصروف ولو صلح عن دنانير او دراهم حالة على مثقال قدر او وصفا مؤجلة او على انقص منها في النقد
 والوصف وفي احد هما جاز ولو صلح عن دراهم حالة على دنانير مؤجلة او عن مؤجلة على انقص
 قدرا معجلة او على اجود وصفا معجلة لا يجوز وباطل لو قال انت الحكم في غرة الشهر المستقل
 بان قال اذا اهل الهلال او قدم فلان او نحو ذلك فانت الحكم بيننا وحين تسلم بان قال المسلمان
 لذي اذا سلمت فانت الحكم بيننا فوجد الشرط لا يصير حكما كما لا يصح الصلح بالاضافة نحو قوله
 اذا جاء غد فقد صلحناك على كذا او بالتعليق نحو قوله اذا جاء فلان لان التحكيم صلح ففيه معنى التملك
 فلا يجوز تعليقه بالاخطار بخلاف القضاء والامارة فانها من باب التفويض والتوكيل قال عليه
 عم ان اصيب زيد فجعفر وان اصيب جعفر فعبد الله ابن رواحة حين بعث سرية الى غزوة
 سرية وامر عليهم زيد بن حارثة ويكون قاضيا عند وجود الشرط من قيل له اذا قدمت من الحج
 فانت قاضى بعد اذن الحق محمد بباب التفويض دون الصلح والفتوى على قول ابى يوسف ح دم
 عبدان في صلح دم العمد اذا ما ظهر الواحد حرا وبدا وبدا تاكيد ظهر او المعنى انه وبدا انه لم يصح
 جعله بدل الصلح فالعبد كل الحق والثاني قضا اي بدل الصلح بقيمة الحر قيضا اي لو كان رقيقا مع ذا

الذي يخفص كل واحد بذهب

اي مع العبد وواجب الاخرين العبد الى تمام ارشده من نقد الى بمعنى مع والارشاد هنا نظير
 من المثل في النكاح في قوله لو اهر العبد والواحد حر البيت **ع** وبطل المصالح على الاكار
 وذلك كالرشوة في اعتبار كالرشوة بالكسروا نفهم من الرشاحل الدولو والجمع رشى بفال رشوة
 رشاء الحاجة في اعتبار الشرع لانه في زعم المدعا عليه ما خوذ غير حق لعدم ثبوت المدعا وانما يعطيه
 ليتراء المحضومة الباطلة فكان رشوة وهو حرام ونفوله عليه الصلوة والسلام الصالح خير بين المسلمين
 الاما الحل حراما وحر محلا لا وهذا كذا في قولنا قوله تعالى والصالح خير من العبد لعموم اللفظ عند الالتصاق
 السبب وان بدل المصالح في زعم المدعي بعض حقه وفي زعم المدعا عليه انكاد اليدين فلا يكون رشوة
 وان كان رشوة فدفعها لدفع الظلم جاز ولها قالوا الودع الوصل الى السلطان شيئا من مال الينيم
 لدفع ظلمه وكان لا يقدّر على دفعه الا بدفع المال لا يضمن كذا في الفصول لكن هذا التمايشت باحة الدفع
 دون الاخذ ويسبق كلامنا في اباحة بدل المصالح للمدعي ولو علم زيادة المقبوض من الغير ثم اتفق فرد عليه
 لا يرد ولو قال دافع الديون انفقها فان لحت والا فرد على فقيل ولم يرجع له ان يردده استحسانا وكذا الو
 قال يبيع نحو الخنزير والقلنسوة جزيه ان كان سواد الرجل والراس والافرد على بخلاف ما اذا ظهر للبيع عيب
 فقال اعرض على البيع فان نفق والافرد على فان العرض على البيع رضا بالعيب عليه الف درهم فانكرتها
 الطالب على مائة درهم ورا عن البقية او سكت عن الابرار جاز في الحكم ولم يبرأ فيما بينه وبين الله تعالى
 لانه صلح بين الاكار وانه مما اختلف فيه العلماء وكذا لو اخذها الطالب فانكر الاخذ ثم صالحه للفلان
 على مائة قال رسول الله عم انما انا بشر وانه ياتى الخصم فلعل بعضهم ان ابلغ من بعض فاحسب ان مائة
 فاقضى له فمن قضيت له بحق مسلم فانما هي قطعة من النار فليجبرها اوليذرها واما حل المطاوعة والازدواج
 في النكاح الثابت بشهادة الذور من باب الاستحسان بالاثبت قوله شاهدك زوجه ادعا عليه
 ما لا فانكر وحلف ثم ادعاه المدعي عند قاض اخر فانكر فصريح وقيل يصح ولا يصح المصالح عن النكار

جواب الشافعي

على دعوى فاسدة لا يمكن ازالة الفساد بالمداركة ومن امثلة الامكان دعوى المنقول بلا احضاره
 ودعوى العقار بلا ذكر الحدود وجل في عين المبيع بياضا فصالح على دراهم ثم ذهب البياض من المصالح
كتاب الرهن ح س مرتهان الشيء بما يقسم هذا الى ذكاهه يسلم مما يقسم لا كما لا يقسم
 فانما الدافع نصفه بغيره وانما اخثار المحصر اشارة الى انه الاضمان على الاخذ اجماعا والودع ان مثل هذا
 فاعلموا مر في قوله والودع ان اقتسما ثم وضع البيت لوسلط الراهن الطفل الذي لا يعقل غير العاقل والكبير
 الغير العاقل الذي انفق الراهن والمرتين على وضع الرهن في يده وامره ببيع الرهن في الدين فباع المأمور
 بعد البلوغ والعقل فباعه بعد البلوغ بطل بيعه بذلك التوكيل كبطان الراهن اذ لا يصير رهنه الا
 بالنقص وقبضه ليس بنقص وكذا لو كاله ليست بوكالة اعدم الاهلية لانهما موقوفة على القدرة وهذا
 هو الفياسر لهما ان التوكيل قبل التعليق وفي هذا معنى تعليق الوكالة بالبلوغ والعقل وهو الاستسقاء
 وعلى هذا القول لوسلط الشخص الذي لا يعقل فباعه بعد الشعور بطل بيعه الطفل والكبير الغير العاقلين
 لكان اولي رهن جنى خطأ اذ في العهد الفصاح وبطلان الدين وفيه فضل على الدين والافضال اجنابة
 كله على المرتين فضمن بصيف المجهول اي توجه الضمان احتراز عن جنابة لا يتوجه الضمان بل يكون هذا
 نحو جنابته على نفس الراهن جنابة يوجب ما لا او على ماله فدين فعل ماض استيناف او بضيعة للعلم
 وقد امصدر مفعوله مضاعفا الى جميع وجميع مجرور وليس له الدفع الا برأى الراهن وبالدفع بالاتفاق
 يبطل الدين ولو فادى جميع المحتسبين الراهن رجوع على المرتين بحضنه حاضر كان او غائبا وغائب رهنه
 فان اتى مطلقا على ما في المبسوط والهداية والايضاح والشرح وغيبته منقطعة على ما في الاسرار
 كما لو كان حاضرا وفدى المرتين طال به اي الراهن هذا اي المرتين عنه اي عن الراهن فدى اي المرتين
 لانه مضطر اليه لاحياء نفسه لانه يصل اليه بامساكه وقال انه منبرع غير مغطر غيره بغير امره
 فصار بمنزلة الاجنبي وانما الاضطرار في قدر دينه مال الزبور المهرهون بالمجسر بن الدين انعدم

وفي نحو الانكسار التفاصيل المذكورة بعد هذا في مسئلة القلب فالدين بالقدر يزول لا القيم بالفدر
وزنا في كل وجه يكون بالدين وفاء باعتبار الوزن والقيمة يسقط الدين اجماعا ويكون زيادة الجودة
الى انه بمنزلة زيادة الوزن كذا في المصنف وان لم يكن له وفاء باعتبار كل واحد منهما وبينهما تفاوت
او باعتبار احد هما فخذ انما يسقط بقدر الوزن وعندهما يضمن المرتهن قيمته من خلاف جنسه
ويكون رهنا بكل الدين لان في اعتبار الوزن ضرر للراهن او المرتهن وكذا في اعتبار الجودة مع دخول الربو
فيه ان الجودة سافضة العبرة في الاموال الربوية عند الفابلة بمجسها واستيفاء الردي بالمجيد والمجيد
بالردي جاز كما اذ يجوز به القايض والدافع في الصرف واسلم مفاوضا في ما ارهن اى احد القايضين
فموجب كان الشريك والمفاوض الاخر ياذن حتى يجوز الاعادة وهذا نظير قوله كتاب الشركة ولازم
تكفل المفاوض البيث وما جنى الرهن على المرتهن كان جبارا مدهرا فاستيقن نفسه جناية يوجب مالا
ولا فضل في الرهن على الدين كجنايته على مثله جنايته على ماله على ما في المختلف وشرح الطحاوى وكجنايته
عليه على ما في الايضاح والهداية في انتفاء الفضل على الدين وفي الفضل روايتان عنه فيما لا كافي للفضل
في النفس حيث لا يبطل الجناية الا بردي المرتهن كالا من الدفع والفداء تحرزا عن سقوط الدين اما اذا قبل الدفع
وقد اختار الراهن فقد بطل الدين كله وصار العبد كله للمرتهن واما اذا قبل الفداء وقد اختار الراهن
فيبطل حصصة المرتهن والراهن يقدر بحصة والعبد رهن على ماله لها ان العبد ملك الغير فصار
بمنزلة جناية العبد الوديعة على المودع له انه مشغول بدينه ومحبوس في يده وحاصل الضمان
عليه فلا فائدة في اعتبار جنايته عليه **س ح م** لو زاد في الدين بجعل المرتهن ب كله فهو صحيح فاعلن
ب كله اى بالزيادة والمديد عليهم كما في الزيادة في الرهن اعتبارا بالثمن في البيع مجامع معنى المعاوضة
لها ان الشيوع يمنع الرهن الا الدين ولهذا يجوز الرهن ببعض الدين لو ادعى اربعة عشرين وقبضه واحد
ثان كذلك اى اربعة عشرين وقبضه بلا بيان تاريخ والغريم اى المديون الراهن فان الغرام اللزوم يطلق

مفالات الامام الثاني

على اللازم

على اللازم نحو العدل فيطلق الغريم على الدين اللازم على المديون المزوم قد مضى اى مات في الحي
والرهن ايديهما واشتاردا و قال لا يجعل بينهما رهنا وليس يبطل فالعين بعين الغرام بالحمد
وهو الفياس لان التعارض مانع عن الحكم برهن الكل لكل واحد منهما والشيوع مانع في عن الحكم
برهن كل نصف لكل واحد منهما وما قامت البينة على ان الكل رهن منهما جملة و قال لا يجعل بينهما
رهنا لكل واحد منهما نصفه ببيع في نصف دينه وهو الاستحسان لان المقصود بعد الموت
استيفاء الدين بالبيع لا الجنس فلا يمنع الشيوع نظيره دعوى رجلين كاخ امرأة بعد موتها
حيث يصح لاجل الميراث الذي هو المقصود بخلاف حال الحياة فان المقصود فيها الحل لوقال
امسك ذا الى ان اعطيتك مالا فالايديع لا الراهن سلك فالايديع لانه منيقن باعتبار انه
لا اقل فيه من ثبوت اليد وفي ثبوت حق الحبس شك و قال العبرة في العقود لمحاينها حتى لو قال
ملكك هذا العبد بالف يكون بيعا وقد ابيى بمعنى الرهن وهو الحبس الدائم الى وقت الفكاك باجماع
الحق لا يفسد الرهن شيوع طاريا بان تقاسمنا العقد في نصف الرهن المشبوه او بيع نصفه باذن المرتهن
كما يكون عن شيوع عاريا لان البقاء اسهل من الايفاء كما في الشيوع الطارى على الهبة و قال المشاع
ليس يحمل للرهن والابتداء والبقاء فيما ليس محل سوا من نحو الحرمة في النكاح بخلاف الهبة فان
المشاع قابل للحكم وهو الملك ولهذا اصح الرجوع في بعض الهبة **م ح س** رهن لجل بالاضافة
اى جماعة شاة وان كان للقطيع من البقر في الاصل كل بالرفع او الجدة ويجوز النصب عند نصيب اجلا
لقطع الاضافة اى كل شاة بكذا من الدين بان قال بعشرة مثلا و جله الدين الف والشيء مائة
مثلا فنقدر التركيب يفتك اى يخرج ويخلص من يد المرتهن ما قضى حصته منه من الدين من الشاة
حتى اذا قضى حصصة شاة بان دفع عشرة يلخذ شاة وان ادى عشرين فشاةين وهكذا لان كل شاة
محبوسة بعشرة فليس له ان يجسها باكثر منها الا يرى انها لو هلك لا تهلك الا بعشرة لها ان الرهن

فتوى العالم الرباني

محبوس بكل الدين فيكون محبوسا بكل جزء من اجزائه بمنزلة الحبس للبائع والعقد متحد غير منفرد
وان تفرقت التسمية ولهذا لا يصح قبل العقد في البعض دون البعض وقال في انكسار قلب الرهن يفتك
او يجعل في الدين اي سواره وزنه عشرة عشرة وقد حرّم الاغدام في قوله مال الربو الموهون
بالجنس انقدم البيت وضمناه بخلاف جنسه الا ان شاء الراهن ان يفتكه ناقصا لجميع الدين بخلاف
جنسه كذا في الشرحين ولو كان هذا العقد وقع اتفاقا وقد ذكر في الزيادات للفاضي خان والعنابة
انه اذا كان وزن الرهن مثل الدين وقيمنه مثل وزنه فان انكسر فعندها الراهن بالخيار ان شاء افتكه
بجميع الدين وان شاء ضمن المرتين قيمته من جنسه فاما اذا كانت القيمة اقل فيضمن القيمة من خلاف
جنسه او افتكه بجميع الدين اتفاقا نص عليه في الزيادات والايضاح اما اذا كانت اكثر فالمسئلة
تذكر في باب الثلاث ان شاء الله تعالى وافتكه الراهن بعد جنسه اي انتمون الا القلب المكسور او يكون
الواو بمعنى او يعني ان شاء ضمنه وان شاء افتكه القلب المكسور وقاتل العبد الرهن في يد المرتين الذي
بدفع به ان كان مثالا عشرة في قيمته اي العبد القاتل الذي بدف بالعبء الرهن المقتول فانه لو الرهن
تركه للمرتين يخير والفك بائجر بالكل اي بكل الدين وقال لا يجبر الراهن على افتكاكه بالدين لان
جعل الرهن بالدين جائزا لم يكن فيه ضرر بالراهن والمرتين وهما لا يجبران على ذلك لانه من
احكام الجاهلية وهو منسوخ **س م** لو اثبت ارتها مع امره مكذب لقوله مخطئ لو ثبت
بالنية مكذب جامد لقوله والرهن في ايديهما والراهن يحل لم يثبت الرهن بل يرد على الراهن
لعدم ولاية المدعي على الغير ولزوم الشيوع وفي بعض نضيبه ولا يقتضي بان يقبض هذا اي المدعي
للايمان بغير الجواز ثبوت الكل في حظه ان لم يثبت في حق الكوعلام بالبيعة مع عدل موثق نظرا
الى زعم المدعي وهو انضمام يد اخرى الى يده فيه فاذا قضى الراهن نضيب المدعي الدين اخذ الرهن وان
هناك الرهن عنده هلك بكل نضيبه وبعضه مرتها ارض بدين قال اذا تلج هذا ولا دين لنا

الاختلاف في الاخيرين

مستامن قدره من الشيء قفل عن دانا وسببه بعد حصول قال ذاي احد هما هذا اي كونه الا
في ايدينا تلجته لارهن فانكر الاخر فالرهن بطل التلجته لان يخص البطان دينه دون الكل اي دين
مدعي التلجته ومنكر الرهن لما مر في مسألة المتقدم فالرهن للفايض والدين بطل لا الدين يفتي
منه والفضل نقل واضطرب الفتوى من الصدر والاجل للفايض اي المرتين ملكا له بدينه لانه سببا
ستيلاه واستيلاء الغزاة بخلاف المودع والمستعير فانما استبانان لا يستولنان منه اي من الرهن
وثمنه والفضل عن الدين ان كان افضل وغنيمه لمن اسر نظر الى ان الاسد بمنزلة الموت وهذا لا يبطل
الرهن **ح س م** مرتين مبدا خبره بغرم قلبا بوزن عشرة اي سوارا بمثلا عشرة هي الدين والقيمة
اي قيمة القلب اثني عشرة الهاء للسكينة يغرم المرتين عند الانكسار وفي الاغدام يزول بالدين اتفاقا
قيمته وتلك رهن فاحفظوا مقالته من خلاف جنسه بالغة ما بلغت كذا في الزيادات الا ان يشاء
الراهن افتكاكه بجميع الدين اتباعا للنبع بالاصل للجودة بالوزن لعدم تقومها عند الافراد حتى لم يكن
لما لك ان يسلك العين ويضمن كاسر قيمة الجودة وقيمة الخمسة يجوز بالدفع والنصب من اسداسه
اي اسداس القلب غرم يعطوب اي المرتين من خلاف جنسه الا ان يشاء الراهن افتكاكه بجميع الدين
في قياسه واصله وهو ان يشيع الامانة والضممان في الوزن والجودة جميعا لان الجودة عنده عين
مال قائم حتى يعتبر بحاباة المريض بهما من الثلث بمنزلة تبرعه بالعين هذا اي الضمان وهو قيمة جنسه
اسداس من القلب وقال هذا مع سدس العين اي القلب رهن لديه اي عند المرتين مملوك بالدين
بالدين تأكيد وبيان لقوله رهن لديه والشيوع الطاري غير مانع في آخر قوله وان يك النقصان سدا
قد رد درهمين او اقل عند الاخير افتك جبر ان نكل قد رد درهمين النقصان من الامانة وبق
الباقى رهنا بحاله فان يزيد خير النقصان على السدس بين تركه بحجة الدين وبين فكه اي
القلب باعتبار اضافته الى المفعول او الراهن باعتبار اضافته الى الفاعل ومحمد صرف البيع لا النبع

الذي يخفى

والاصل الى الاصل اي صرف الجوده الى الامانة والوزن الى الرهن المضمون بعشر من الدين رهن بعشر
 بوزن اثني عشر قيمته اي وزن الرهن اثني عشر تزداد سهما فانكسر على اثني عشر كان ثلث ثلاث عشر
 خمسة الاسداس من قيمته عليه وهي الرهن في قبضته من قيمته اي الرهن من خلاف عليه
 اي المرتين بالغة ما بلغت لان الوزن هو المعين عنده وهو اثني عشر والمضمون منها عشرة وهي خمسة
 اسداسه وهي اي قيمة خمسة اسداسه مع سدسه والرهن الا ان يشاء الرهن افكاه بجميع الدين
 وقد وزن دينه من قيمته اي عشرة اجزاء من ثلاثة عشر جزا من الفل يجعله يعقوب في غرامته
 وان يك النصفان سهما او اقل عند الاخير افك جبران ان كل من خلاف جنسه الا ان يخار الرهن
 افكاه بجميع الدين لانه يعتبر الضمان في الوزن والجوده جميعا فيكون الضمان بقدر الدين والباقي
 امانة فيملك من الفل عشرة اجزاء من ثلاثة عشر جزا بالضمان والضمان مع ثلاثة اسهم اي ثلثة
 اجزاء من ثلاثة عشر جزا من سهم رهن عنده والاجزاء الثلاثة المستثناة ذهبت من الامانة فان
 يرد خير بين تركه خمسة اسداس وبين فكه فان يزد النصفان على السهم خمسة مفعول الزك
 السداس اي اسداس الفل جاعلا اياها بالدين واخذ اسدسه منه لما مر من اصله وبعد ابراء
 اذ الرهن عطب ابراء من المرتين عن دينه او هبة للرهن كما في ابقاء الرهن الدين عطب قبل الرد
 فرد قدر الدين في الشراء من قيمته في المساواة وفي ناز زيادة القيمة على الدين لان الفضل امانة وقد
 القيمة في نقصانها عليه يجب قياسا لان المرتين صار فايضا للدين بقبض الدين فظهر اثر الاستيفاء
 عند السقوط بخلاف ابراء ففي حكم الرهن وهو كون اليد استيفاء لا يدا امانة فلا يرد له مجانا لانه ان الدين
 صار كان لم يكن وانقض الرهن وانقلب امانة لظهور ان القبض لم يكن قبض استيفاء وهو الا
 بخلاف حقيقته الاستيفاء فان كون القبض استيفاء صار متحققا فلو هلك بعد القبض وضع
 الرهن قبل الاسترداد ويصير المرتين مستوفيا لدينه من الرهن ويرد ما اقتضاه من الدين اتفاقا

جوابت مسم زفر

ومن يوفى مهر غيره تطوعا وطلعت وهو بها ما استمنعا فصف ذالمهر الى الزوج يرد
 وعندنا المردود حق من نقد وهكذا الرد بعيب والتمن اي ورد الثمن بان اشترى شيئا فاد
 اخر ثمنه مطوعا ثم رد البيع بعيب فالتمن للمشتري عنده والمنطوع عندنا وانما ارد هاهنا في كتاب
 الرهن لكونهما قد عين المسئلة الرهن وهي ان يودي الدين غير الراهن تطوعا ثم يهلك الرهن
 في يد المرتض فان يرجع بالدين على المرتين الراهن عنده والمنطوع عندنا لانه ان هو لا يقضوا عن مو
 فكانهم قضوا بانفسهم كما انهم قضوا بامرهم لانا ان الفاضل بالامر يرجع على الامر بما ادى فيملك
 الا اللودي بالضمان بخلاف ما تنازعنا فيه وفاسد ما زاده فيما رهن قياسا على الزيادة في الدين
 وقد مر في باب ابى يوسف في قوله لو زاد بالدين يجعل المرتين البعث كذا في المصنف وفي المختلف لان
 جعل شئ لغيره ما كان الاول لا يصح حتى يرد الاول على الراهن فكذا اذا جعله ببعض الدين
 قلنا كانه رهن الزايد والمزيد عليه معافي الابداء لما مر في الزيادة في الثمن والثمن ولهذا لا يسترد
 الزايد باء احصته من الدين حتى يودي كله وكذا اي يسترد المزيد عليه الا باء الكل فجعله يعود
 اي يجعل الرهن باضافة المصدر الى المفعول والفاعل هو الفاضل لا يبطل ولا يعود رهنه بل يكون
 ملكا للمرتين ولان يجعل المذكور تمليك كما في المعصوب قلنا كون قبضه قبض استيفاء انا ينقرر
 بالهلاك وفي ظهور عدم الهلاك ظهور عدم النقرر فما لم ينقرر لم يزل عن كونه محبوسا بالدين قبل
 الجعل بالدين وقائل الرهن لذي يدفع به ان كان مثله عشرة وقيمته فان غير عشر دينه بطل فالعبد
 بالعشر رهين لا كمالا لانه هلك ثم حتى بهذا القدر كما في الشاة اذا صارت ميتة ثم دبح جلدها
 فانه يعود الدين بقدره وقولنا مر في باب عمد وهذا من ملحقاتنا اخذنا من المختلف ع والرهن
 لاستحقاقه ببيع العين لا ملك حبس دائم بالدين وحق المطالبة به وصيرورة المرتين احق
 بثمنه عند البيع لانه للاستيفاء بالدين كالحالة وعندنا ملك اليد والمحبس بحجة الاستيفاء

يا بق الرهن وبدين يجعل

جواب امام الشافعي

يداني الحال على وجهه بصير حقيقة الاستيفاء عند الحلاء فيسقط الدين بهلاكه لان الرهن ينبت
عن الحبس والزمانة وماها الابائيات ملك الحبس واليد واشباتها بمجبهة استيفاء الدين تحققتا
تتبع الوثيقة وفي الاجناس لو شرط ان لا يسقط الدين ان هلك الرهن كان شرط باطلا والرهن جائز
ونقصان الرهن من حيث السعد لا يسقط من الدين شي وبيني على هذا المسائل الآتية كلها وانه
امانة فلو ملك لم يسقط الدين الذي عليه هلك غير مضمونة الابائيات وليس سري حكمه
الى الولد لان تعيين عين لقضاء الدين لا يوجب تعيين عين اخر كجزة رهن وكسبه وغلة الارض
لا كالكبر والسمن والحمال وعند ناصفه شرعية للام فيسري بمنزلة ملك الرقبة والحرية والذبير
فان هلك الزايد بغير شي هلك منفردا اومع الاصل ولو هلك الاصل وبقي الزايد افتكه الراهن بجمته
بتقوم الرهن يوم قبضه والنماء يوم فكاكه فيسقط ما اصاب الاصل وفي المشاع لتصور بيعه
وان لم تصور حبسه وحده وما هو متصل بما ليس به من خلفه ملحق بالمشاع والتابع من ذلك
يدخل في رهن المتنوع عند الاطلاق ونحو المشاع لا يدخل في رهن الدار الا بالذكر لانه ليس
بتابع بالاتصال جائز ويسترد لانقضاء ملك اليد عنده وجائز للرهن ارتفاقه بعينه وبطلانها
ارتفاقه اي انتفاعه بعينه اشارة الى جواز شرب لبنه ونحو الركوب بالجواز وهذا اذا لم يضر للرهن
نحو لبس الثوب فانقص به لانه لم يقل يملك اليد فلا يبعد ذلك ابطاله وعندنا ينبغي ان يكون الدين
بمنزلة الولد ولا ينفع به المترين اتفاقا وانتفاعا الراهن بالوطني ممنوع اتفاقا كذا في الحقايق ولو هلك
الرهن حالة استعماله باذن المالك يهلك امانة ولو هلك بعده يهلك الدين ولو انتفع الغاصب باذن
المالك فبطلت المغصوب لا يضمن سواء هلك حالة العمل او بعده كذا في الجامع الكبير وجعل
الخاتم في الخنصر استعمال دون الثلاثة وقد مر في الوديعة اعناقها اي اعناق الراهن الرهن لانه
تصرف في حق المترين بالابطال كالمبيع كالنذير والاستيلاء ثم ان الدبر وام الولد مسحيان

وتعدى في حق الرجال وكل صبي
محل الاستعمال دون الحفظ
في حق النساء وتقتل السفاين

في جميع الدين ولا يرجع ان على مولاهما وان كان موسرا لانهما يؤديان الدين عن كسبهما وهو مال
للمولى كذا في الحامية قلنا انه لا في ملك الرقبة وهو حق الراهن دون ملك اليد الذي هو حق المترين ولكنه
يطلق في ضمنه بمنزلة اعناق المشتري العبد المبيع قبل القبض حيث يطلق حق الحبس للبائع ضمنها ثم ان كان
الدين حالا في الاصل او بحلول الاجل اجبر الراهن على قضاء الدين والاخذ المترين قيمة العبد رهنه امكنه
ثم اقضاء لحقه عند حلول الاجل ان كان من جنس حقه ورد الفضل هذا اذا كان للمعق موسرا والا
فلمترين ان يستسعى العبد في اقل من قيمته يوم العتق ومن قيمته يوم الرهن ومن الدين لم يرجع العبد
على الراهن بما سعى اذا يسر لانه ادى دين غيره مضطر بالزام الشرع بمنزلة تغير الرهن اذا افكه
فانه يرجع على المستعير الراهن لما اداه لا مضطرا فيه بخلاف العبد المستسعى اذا اعتقه احد الشركين
فيه حيث لا يرجع على مولاه لانه سعى في دين نفسه ليحصل لعنقه عند ابي حنيفة او لكيمله عندها
ويرجع المترين على الراهن ببغية دينه ان فضل الدين على السعاية ثم ان النظم مطلق والظاهر من قوله
المذكورة في كتبهم انه ينبغي ان كان موسرا الامكان تضييمه ولا ينفذ ان كان معسرا **ك** لو اثمر الكرم
الذي كان رهن لم يكن الثمار رهنها فاعلمن وقد مر في باب الشافع في قوله وليس سري حكمه
الى الولد البيت ولازم بالعقد دفع المترين حتى لو امتنع الراهن عن التسليم يجبر عليه لانه وثيقة
فاشبه الكفالة لنا قوله تعالى فرهان مقبوضة اي فارهنوا بوصف القبض والامر بالشئ الموصوف
يقضي اي يكون الوصف شرطافيه فاشبه الهبة وقيل ان القبض شرط الجواز دون الثمام وانه قال محمدا
في المفتى ويكتفي فيه بالتخلية برفع الموانع عن القبض في زمان لكنه القبض فيه في الاصح وعن ابي
يوسف اشتراط النقد بمنزلة الغصب دون المبيع اذا ادعى المالك في الاموال الباطنة لافي الظاهرة
لانه لا يتم فيها ولم يرهن لان الامين اذا ادعى هلاك الامانة عنده ولم يهلك معه شي لغرم ماله
لم يصدق وعليه قيمته عنده لما مر في باب في الوديعة وعندنا مضمون مطلقا فاذا كان فيه وفاء

جواب امام مالك

وقيمة الرهن على المترين
ان ادعى الهلاك ولم يرهن

بالدين سقط وقد مر في باب الشافعي د ولو لم يرضى الخاف بنزول رجل حتى اعطاه ثوبا فملك عنده
ان عطاء لاستيشاق الاجرة لا يضمن وان اعطاه لاستيشاق ان لا يكون سارقا يضمن قال الفقيه وشي
لا يضمن ايضا لعدم الاكراه قال الضعيف جامع هذه المسائل ان كان مضطرا في النزول في ذلك الحان
يضمن ولا فلا واجارة الرهن من الراهن باطلة فيكون بمنزلة العارية له ان يسترد من يده
وفي الوديعة الرهن على حاله ولو دفعه المدين الى اجنبي هذه الوجود يا امر الراهن في الوديعة
الرهن له حاله لان المودع بمنزلة العدل وفي العارية يخرج عن كونه رهنا ويعود بالاسترداد
وفي الاجارة يخرج عن كونه رهنا ولا يعود بالاسترداد الا بعقد رهن جديد ولا جرة للرهن
ولو مات الراهن بعد ما استعار الرهن يدفع الى المدين وهو سائر الغرماء لبقاء
حكم الفبض الاول اعنى الرهن وهو معسر يسعى العبد ولو اعق ما اشتريه قبل الفبض وهو معسر
لا يسعى وعن ابى يوسف انه يسعى الى الراهن ان ينفق على الرهن انفق عليه المدين يا امر القاضي
ثم رجع على الراهن بعد اقتضاء الدين بما انفق وليس له حبس الرهن لاجل بدل الفقه دفع شيئين
ليختار انهما شاء رهنا او ما تم ليأخذ منها عشرة لدينه فملكه قبل الاختيار وتبين عشرة هلك
على الدافع ولو رهن مال ابنته الصغير يد من نفسه فملك يضمن بفقد رما سقط من الدين لا ما زاد
على الدين بخلاف الوصي فانه يضمن الكل لان للاب ولاية تصرف ماله عند الحاجة بخلاف الوصي
غصب الدار المرهونة من يد المدين هلاك الا اذا كان حالة الانتفاع بالاذن رده مصيبا لقيمة
خمس وقال كذلك قبضه وقال الراهن بل قبضه سالما وقيمته عشرة فبينه الراهن اولى ولو
انكر الراهن كون الرهن هذا المردود فالقول للمدين انه هذا ولو استحق الرهن فليس للمدين ان
يطالب الراهن باقائه غيره مقامه صار الراهن مفقودا وصيف على الرهن التساوي بعبه باذن
القاضي ويأخذ الدين من ثمنه لانه جنس حقه وكذا المنافع المودع عنه لا على طريق الرهن فالقول

او الحكم انه مات ولم يظهر له وارث تصدق بما زاد على الدين ولا يبرئ المدينون باداء دين الصبي والمجنون
اليهما وهما يعطيان ما لم يصل الى يد الولي كسب الرهن ما وهب له ونهضت عليه لا يدخل في الرهن
وما تولد منه ومن جملته الارش والعقد يدخل في الرهينة ولا يفر في الرهن المحصف والكتاب الا
باذن فاما دم يفر بالاذن فهو عارية وبعد الفراغ يعود رهنا رهن فرد قيمته اربعون بعشرة فأكاله
الشوش وصارت قيمته عشرة يفتكه بدرهين ونصف رهن شجرة فصاد وهو مع الورق يساوي
عشرة فذهب فاستقص قيمته فالدين على حاله بمنزلة تغير السعد قال الراهن ملك الرهن في يد
المدين بعد ما قبضه بحكم الرهن وقال المدين لا بل في يده بعد فالفول للراهن والبينة للمدين
ولو قال المدين ملك قبل الفبض بحكم الرهن وقال الراهن بل بعده في يده فالفول للمدين والبينة
للمدين **كتاب المضاربة ح** م مضارب اثنى كل المال في البيع واستقرض للاعمال واستقرض
لا كما حاله بماله نفسه ولا كما حال الاجنبي راجع ان باع على المدين ولا يجوز ان يفضل الدين او خم
الفرض الى الاصل وقال قام على بكذا او قسم الربح على راس المال وعلى الفرض وحصته راس المال بينهما
على حسب الشرط وحصته الفرض له خاصة ويؤدي الفرض من ماله بناء على ان الفرض وقع له
خاصة لانه مما لا يملكه المضارب لا يصر برب المال في الاذن ولا يكتفي فيه قوله اعمل برايك وعلى تقدير
النصرح بالاذن لا يدخل في راس المال المضاربة بل يكون بينهما نصفين بمنزلة شركة الوجوه ولا
يكون مضاربة وتام الكلام ان اعمال المضارب على ثلاثة انواع نوع يملكه بمطلق المضاربة وهو
ما يكون من باب المضاربة وتوابعها نحو التوكيل والاجارة والاستيجار والايديع والابضاع ونوع
يملكه اذا قيل له اعمل برايك نحو ان يدفع المال مضاربة او شاركه مال المضاربة مع غيره شركة
حنان او يخلط مال المضاربة بماله او مال غيره ونوع لا يملكه الا ان ينص عليه رب المال وهو
الاستئانة التكميل ثمن المشتري براس المال او لفصارة منافع المضاربة او لاحاله والاقرض

والعق والكتابة والهبة ولا يجوز ان فضل الدين اى لا يجوز ان ضم الفرض الى راس المال في
الذكر والبيان عند البيع ولا يجعل ان له حصص من الربح فيودى من مال المضاربة بناء على انه
تبرع بغير الاذن **س م** لو زاد سدس الربح للمضارب لو زاد اى ربح المال للمضارب كما لو زاد
للمضارب لرب المال بعد اقتسام في الربح من المضارب ورب المال وبعد اخذ راس ماله لا كما قبل
الاقتسام فمواى تصرف الزيادة عين الصايب اى الصواب اذ هما والصيب بمعنى كما في الخط وهو
القياس لمجرد ان الزيادة تستدعى قيام العقد والمعقود عليه فايته فلا يصح بمنزلة الزيادة في
التمتع بعد هلاك المبيع وفي الاجر بعد تمام العمل وهو استحقاق وليس بالفلس المضاربات
والشيخ عنه النقي والاثبات بناء على ان بيع الفلس بالفلس يجوز عند جنيته وابي يوسف لان
التمنية ليست بلازمة له وانها تبطل باصطلاحهما فيكون كالعروض خلاف لمجرد في كل ما ذكره فلا
يعين بالتعيين لبقاء التمنية فصلحت راس المال مضارب بالنصف في الالف وقد اصحاب مثل
الالف رجحوا وانتقد اعطاء رب المال الف اخرى بالثلث والتفويض فيه اجري اعطاء
ولو اعطاها رجلا اخر ليعمل فيها برأى الاول فخطا الما لى لم يضمن الاذنه واذا هلك من ذلك
بشئ هلك على حصته بلا خلاف لان الالف الربح لا يكون تبعا للمال الثاني في انسان اخر الف اخرى
الثالث باعتبار المعنى وتاويل الدراهم وليس للحصر لا قليلا ولا كثيرا بل وقع اتفاق بالثلث
اريد به شرط غير الشرط الاول اذ لو شرط نحو الاول كانت الثانية زيادة على الاول اتفاق اى يصير
كانه دفع اليه في الابتداء الغين وربح القام هلك الف فيكون هلاكه من الربح بالاتفاق والتفويض
اى قوله اعمل برأيك فيه اى في المذكور وفى كل واحد من العقدين على المذكور في الشرحين وفي العقد
الثاني على المذكور في الاسرار جرى واطلق فتشابه نصف هذه بما سلف فضاء العقد الربح تلف
فتشابه اى خلط والخمسة من هذا لدى الشيبان وقيل قول الشيخ قول الثاني من هذا الى من المالا

الثاني فالحاصل ان الهلاك من ربح المال الاول عنده لان الالفين والخمسمائة واصل والربح تبع
فصرف الهلاك للربح دون الاصل وعند محمد يهلك من ذلك كله باحساب فيكون اربعة اخماسه
من المال الاول وخمسة من المال الثاني وهذا لانه يجعل الهلاك شايعا في المجموع فان خمسمائة
خمس الالفين وخمسمائة لان الربح تبع للمال الاول دون الثاني فلا يمكن ان يصرف الهلاك في حق
المال الثاني اليه فيجب صرفه الى الكل والاجر المشروط اجارة لا الزرع المشروط كان واجبا مضاربة
في جعله اجيره مضاربا بان دفع اليه في مدة الاجارة ما لا مضاربة وعمل فيها وربح كماله
دفع الى عبده ولا دين عليه بناء على ان دفع المال المضاربة الى من منافعه مملوكة له لا يجوز
كما لو دفع اليه غير المستاجر ما لا مضاربة حيث يصح على الشرط ويسقط اجره قدر مدة عمله
للمضاربة ولا يبطل الاجارة في الوجهين بالاجماع واجرم مثل فاسد المضاربة ان جاوز المشروط
في المحاسبة لم يجب الفصل فان لم يستعذ رجحا فلا اجر ففكر واجتهد ففكر واجتهد في انها
بحرارة مجرى سائر الاجارات الفاسدة فلا يزداد على المشروط في انه يعتبر حكم الشرط في المضاربة الفاسدة
اعتبارا بالصحة مع انها فوقها فلا يجب الاجر اذ لم يربح وقال محمد انما اعتبر في الاجارة الفاسدة
يمنع الزيادة كون المسمى معلوما وهما غير معلوم فالبحر مجرى بها وان اجر الاجير يجب تسليمه
النافع والعمل وقد وجد ولو قال رب المال قد قلت اعمل في نوع ذامن التجار على الخصوص وقد
خالفت فقال بل عمت لي او اطلقت كما في الوكالة صدق رب المال لا مضاربه وعندنا
صدق ذالا صاحبه ذالا مضاربة ترجيح المن يمسك بالاصل وهو في المضاربة العموم
والخصيص يعارض الشرط الا يرى انه يملك التصرف بمطلقها مضارب باع سياتر من مال المضارب
لصاحب المال اى منه لفا مخاطبة اى البيع الحاصل بها الا كالمولى مع المكاتب لان جواز البيع
تابع للفائدة ولا فائدة في شر الانسان مال نفسه قلنا فيه استفادة ولاية التصرف

بعد ما كان ممنوعا عنه مضارب مضارب وهو ما اذن ضاع لدى الثاني ولم يعمل ضمن
ما اذن ولم يقل له اعمل برايك ضمن لان الشيء لا يضمن مثله بخلاف لا يداع فانه دون
المضاربة لئلا انه ايداع قبل العمل وانما يصير مضاربة بعد وعن ابي حنيفة انه لا يضمن ماله
يربح فيه لانه توكل بالعمل وهو ملك ذلك وانما الشركة والمضاربة بعد الربح وفي هذا اتفاق
مذكورة في الشروح لو سلم المضارب المال الى ذي المال كي يعمل في العقد انتهى كي يعمل رب المال
مضاربة بالثلث وكان دفع الى المضارب لي نصف مثلا لا كدفعه ليعمل اعانة فالعقد الاول انتهى
وانقضى وما ربح رب المال فهو له لان تعهده وقع في ملك نفسه لنفسه كعمله فيه بعد ما اخذ
نقد بغير رضاه بخلاف اخذ عروضا حيث لا ينقص المضاربة اتفاقا وعندنا ما ربح كل من المضاربين
ورب المال على المضاربة الاولى والمال في يد رب المال بمنزلة البضاعة وهو معين للمضارب في العمل
لان المضاربة تنقذ شركة على مال رب المال وعمل المضارب ولا مال هنا للمضارب فلو جوزهناه
يودي الى قلب الموضوع واذا لم يمتنع بقي عمل رب المال امر المضارب فلا يبطل به المضاربة الاولى وذلك
لا يخل بالخلية بين المال وبين المضارب لان يدرب المال بعد ما وجدت الخلية في الابتداء يد المضارب
مضارب يتبع ماعنه ثم يبيع ذلك كيف يشئ فان اجاز فهو كالاذن به وان ابا
غربة فانه كالاذن به ابتداء حتى يكون المال على المضاربة والربح والوضعية على ما شرط غربة
ماله الذي اعطاه والربح للمضارب والوضعية عليه وعندنا لا اثر له الاجارته ويضمن والمضمون
كله لانه لا ينفذ الا التوقف الشرع عليها وليس كذلك بل ينفذ في الحال على المضارب ثم تكون
منصرفا لما لنفسه وهكذا لو خالف المستبضع فدفع المال كذا يصنع وهكذا اي وعلى
هذا الخلاف المستبضع بالكسرى اخذ بضعة او قطعه من المال ببضاعة ليعمل فيها لصاحبه
نعيلة في ان يكون المضارب ضامنا ان يفرض المال للمضارب ثم ياخذ منه مضاربة ثم يدفع اليه

جواب ما مالمالك

فقد

ثانيا

ثانيا مضاربة ولو خرج المضارب من حجرة الخان وترك فيها عند المئاع من معدن عليه في
الحفظ فخرج ايضا وتركه الباب غير منعلق لا يضمن المضارب ولو كان غير معدن عليه يضمن
وهذا كما قال محمد ان اهل السوق اذا قاموا واحدا واحدا وتركوا السوق مع واحد واقاموا مقام القسم
في الخط فسرقت منه شيء يضمن الذي بقي هناك **كتاب المزارعة** **سم** وباطل في قوله **سم**
المعاملة اي المعاوضة دفع الاشجار الى من يعمل على ان الثمر يبيعها على ما شرط والمساواة دفعها
الى من يسقيها كذلك المزارعات اي معاوضة دفع الاراضي الى من يزرع فيها نوعا وانواعا من اجوز
على ان الخارج بينهما على ما شرط فلما انواع كثيرة فاوردها المصنف بالجمع بخلاف المعاملة بلالة
اي فاسدة تاكيد وتصريح لما في ضمن التشبيه فيكون كل الخارج لرب البذر لان معنى الاجارة
فيها اغلب على معنى الشركة لاشتراط المدة من خصائص الاجارة بخلاف المضاربة فان نحو
الشركة فيها اغلب لعدم اشتراط المدة والفتوى على قولها الحاجة الناس اليهما ولظهور تعامل
الامة بهما والقياس يترك بالتعامل كما في التصناع والحيلة في جوازها على قوله ان يستاجر العمل
باجرة معلومة الى مدة معلومة وبعد معنى المدة يتراعيان على بعض الخارج كذا في شرح المحامد
وقال الشافعي لا يجوز المزارعة لاتباع المعاملة بشرط وحدة العقد والعامل وتخلل الارض
بين الاشجار وتعسر زراعتها على الافراد ولا يجوز المساواة عند الا في الكرم والخل وشرط
المزارعة عندهما صلاحية الارض واهلية العاقلين والخلية بينهما وبين العامل والشركة
في الخارج المضمود على الشيوع وبيان المدة وذكر جنس البذر ومن هو عليه ونصيب من
البذر ثم ما يشترط للعبد اي لعبد المزارع دين الدين بالا كما اشتراطه للاجنبي بلا عمل الا كما اشتراط
لعبد ولا دين عليه فالشروط للعبد فعل للبذر والسيد لانه نماؤه فيكون لصاحبه وهو
رب الارض لان الخارج انما يسمحق بالبذر او العمل ولم يوجد ولا هبة في المحدث والدين

يمنع ان يملك العامل كسبه فيكون بمنزلة المسكوت عنه ثم انه لو قال المزارع على ثلث الخارج
وسكت عن الثلثين يكون الباقي لرب البذر فكذا هذا على قول من يميز المزارع كذا في المختلف
كانه حمله على رواية الخصيري وفي المصنف كانه يقول يميز المزارع لو جاوز بها الكل يجوز هكذا
هكذا ولا يجوز هكذا او هكذا وعندها دين العبد لا يمنع ان يملك المولى كسبه فيكون المشروط
للعبد للسيد لو قال ان تزرع في الشهر كذا فحظك النصف والثلث ذا النصف اى نصف الخارج
فالاول صحيح حتى يجب تسمى ان وفيه دون الثاني وصح في قولهما الشرطان حتى يجابا بالمثل
ان وفيه وقد مر في قوله لو قال حطه اليوم والاجر كذا البيت وان يقل رفعت بالنصف وذا
قال بنصف ومن الكيل كذا اى رب الارض وذا قال الفول في ذلك اى المزارع قول الدافع واقفاده
اخذ بقول الزارع اى رب الارض مع ميمنه كما توقع هذا الاختلاف بعد العمل لا كما لو اقاما
البينة وقد مر نظير في البيوع في قوله والفول في التاجيل قول المدعى ذلك البيت له ان الظاهر
يشهد لمدعى الصحة لهما ان المزارع ينكر وجوب العمل عليه بواسطة فساد العقد ودفعه الا
الى اثنين على ان يزرعا بذرهما ان لدا ثلثا وتسعين لذا اى تسعين قضير الامدهما على رب الارض
او تسعين درهما مثلا يفسد في الكل وقالا اجاز في حواشي الثلث ففكر واعرف يفسد
اى الدفع بهذا الشرط او ابو حنيفه اى يحكم بفساده مثل ان يشترط ان الخارج بينهم اثلاثا ولرب
الارض على احد مما بعينه مائه درهم لان فساد البعض لعدم الشيوع في حقه لا لقطع التركة
بشرط مقدار معلوم عن الغفران او الدرهم يوجب فساد الكل عنده خلافا لهما وقد مر الكلام في
سراية فساد البعض الى الكل في البيوع والعشر في الحاصل بالمزارع يدفع ذوالارض سوا كان
ملكه لان عين البعض لرب الارض وبديل البعض الاخر وهو منافع العامل حصل له ايضا كما قال
في الاجارة وقد مر في كتاب الزكوة والعشر فيما زرعت غصبا على مالكها ان كان نقص حصلا

ومن الغاصب النقصان قل الضمان او كثر والخارج للغاصب وان لم ينقص الارض يكون العشر
والخارج على الغاصب كذا الخارج لازم صاحبها على رب الارض اذا نقصت الارض ومن النقصان
قل الضمان او كثر فالحاصل ان العشر والخارج لا يقفزان عنده بوجه ويلزم ان عشرها غاصبها
اى بكل حال لانه في الخارج كذا الخارج اى على الغاصب ان يكن الخارج فوق الذي يفرقه فالفرق عنه
ينبغي بدل النقصان وان يكن الخارج ادى من بدل النقصان او مساويا له فهذا يفرق القاب
الاصل ان الضمان عنده بمنزلة الاجرة والحكم فيه معروف **سوم** والبذر من هذا ومن ذاك
البذر والارض والفعل صحيح معتبر هذا هو المعروف المشهور وقيل في نسخة المصنف كذلك
فيكون الخلاف ثابتا في هذه الصورة على ما ذكر في الايضاح وشرح الطحاوى وفيما اذا كان البذر
والعمل من احدهما والبذر والارض من الاخر على ما في الشرحين فلاحاجة الى ان يحكم بالنقصان
الفعل معطوفا على البذر ولا الى وضع لا الفعل مكان والفعل ولا الى وضع العقد مكان
الفعل للتوفيق بين النظم والشرحين مع انه يودى الى ايهام من عليه الفعل الاصل ان المزارعة
لا تصح الا ان يكون مستأجر للبفر بعض الخارج قصد اى لا يجوز وهذا لان منفعة الارض
قوة في طبعها يحصل بها غاؤها ومنفعة البفر صلاحية يفاومها العمل فلا مجانسة بين
المنفعتين فلا يكون البفر تابعا للارض بخلاف العمل فان البفر الله والة العمل قد يجوز ان يكون
مشروطة على المستعمل كالمحيط في الحياطة فيكون البفر تابعا للعمل وابو يوسف يجوز شقعة البفر
للارض قياسا على جواز تبعينه للعامل هذا هو الدليل المطابق بما في الشرحين والمطابق بما في
الايضاح وشرح الطحاوى غير مذكور وشرط ان يحصده المزارع مجوز لا للجواز مانع من ايهامه
البذر لا كشرط ان يحصده رب الارض ولا كشرط الجداد على العامل مثل شرط الدياس والتقبة
والحمل الى هزل الاخر الحاصل ان ما كان من عمل قبل الادراك نحو السقي والحفظ فهو على العامل

قوله بالخارجها سلم

اختلاف الآخرين

وما كان منه بعد الادراك قبل القسمة فهو عليهما في ظاهر الرواية نحو المصداق والدياس وما كان
بعد القسمة فهو عليهما نحو الخبز والحفظ وقال محمد فيه شرط لا يقتضيه العقد وفيه نفع لآمد
العاقدين وابو يوسف نظر الى التعامل فيه وقاس على الاستصناع وخد والتعل وان تزوجت على
ان زرعت ارضك النصف ببذر دفعته واجرم مثل فاسد المزارعة لا يفضل المشروط في
الدافعة لرضاه به وقال محمد انه استوفى المنافع بعقد فاسد فيجب عليه اجر مثل كامل لا ثم
ان اجر المثل كان في الذمة ونفوت الخارج لا نفوت الذمة والاجرة في المزارعة الصحيحة هي المشروط
التعلق بالخارج وهو ليس في الذمة فينفوت نفوات الخارج حتى لا يكون شئ للعامل ولا لمصاحب
الارض وشرط الثنين لغير رب البذر مسفد لاحتمال ان لا يخرج الا الثنين وعند السكوت عنه لكون
لرب البذر وقيل يتبع الحب فنصف اجر الارض مهر اذ فسد وفي الطلاق ربعه فليعتقد اذ فسد
اي عقد المزارعة بئله على صحة التسمية وفي الطلاق اي قبل الدخول وكان مهر المثل عند ابن الحس
وفي الطلاق منعه فليعلن بناء على فساد التسمية على صدق متعلق باجوعوا وهذه ست مسائل
ثلاث منها اختلافية وثلاث اتفاقية اربع منها في المزارعة واثنان في المعاملة والاختلاف فيما
ذا لم يكن المذر من قبل الزوج وفي المسائل مزيد تقدير موكول الى الشرح **ك** واشتراط عليك
النفقات كاملة لكي يصح اخذك للمعاملة اي كلها لانه من تمام العمل وعندنا عليه العمل وضروته
ومؤنة الملك على المالك والارض لا تدفع الا ثبعا لضعفها كروما ونحوها فاسمعا لا تدفع مزارعة
لان الاصل في هذه المضاربة والمعاملة اشبه بها لان فيه شركة في الزيادة دون الاصل فجعلنا
المعاملة اصلا وجوزنا المزارعة تبعاله كالشرب في بيع الارض والنقل في وقف العفار وشرط النبعة
عندنا ان يكون الاصل ضعف النبع ليتحقق النبعة **د** دفع ارضه ليأخذها كروما بالنصف ففرض هو
لمصاحب الارض وللغارس قيمة ما احدثه واجرم مثل عمل للعامل شرط المصداق على المزارع فغافل

جواب امام مالك

مطلب الفوائد

عن مصداقه حتى ملك ضمن الا ان يؤخر تاخير بفعل الناس اكرت ذكر السقي متعمدا حتى فسد الذرع
ضمن قيمته نابئا وقت ما يترك السقي وان لم يكن له قيمه قومت الارض مزروعة وغير مزروعة
فيضمن فضل ما بينهما عقد المزارعة والمعاملة جازئلا بيان الوقت وهو على اول السنة لان الكل وقت
معلوم زرع ارض غيره بغير امره فالغلة له وعليه نفصان الارض بان ينظر كم يشتري هذه قبل
استعماله وكم تشتري بعد استعماله فيظهر التفوت والنقصان بالنسبة الى الوقتين بنت زرع واثنان
وقت المصداق فهو بين المزارع ورب الارض على ما شرط في الزرع الاول ويستحب للمزارع ان ينصفه بالفضل
من نصيبه وان بنت سقي رب الارض وقيام عليه فهو له وسقي الاجنبي تبرع ويكون الزرع بين المزارع
ورب الارض تجاوز عرق شجرة من ارض صاحبها الى ارض اخر فبنت منه فيها اخرى ان بنت بنفسها
فهي لمصاحب الاولى لانها هي الاصل والارض بمنزلة اشرط لها واما اذا بنت بسقي صاحب الارض
واسباته او انكر نباتها من اصل تلك الشجرة فهي لمصاحب الارض قال رب الارض كنت اجيرى زرعه
ببذري وقال الزرع كنت مزارعا لك زرعه ببذري فالقول قوله باع ارضا مبدورة لم يثبت ثم يثبت
فهو للبايع في الاحوال كما هو به اخذ الفقيه ابو الليث رحم والثريك الليث والغائب ان يزرع نصيبه
من الارض المشتركة وليس له ان يزرع في السنة الثانية النصف الذي لم يزرع في السنة الاولى
بل يزرع ما يزرع او لا ويطيب المسقى بالماء المسروق من الزرع والكرم ولو غصب شعيرا او تينا وسمن
به دابته فعليه قيمته العلف وما زاد في الدابة يطيّب له قال الفقيه وقد ذكر عن بعض الزهاد ان
الماء وقع في كرمه في غير يومه فامر بقطع كرمه ونحوه لانقول بقطع الكرم لانه افساد المال ولكنه لو تقيد
بثمره كان حسنا ولا يجب عليه في الحكم عبارة الوصي ارض اليتيم من نفسه يجوز فيجوز اخذ ارضه
مزارعة اذ كان البذر من جهته ولا يجوز اجارة نفسه من اليتيم فلا يجوز اخذ ارضه مزارعة اذ كان
البذر من قبل اليتيم والمزارعة بشرط المصداق على المزارع بجائزة عند ابن يوسف وكان محمد بن سلمه

ونصير بجيزان المزراع مع شرط الحصاد وبه اخذ الفقيه ابو الليث فلو تغافل المزارع في حصاده الى اخره وقد مر انفا وكذلك الحكم في تخفيف الجوز ونحو ذلك معامل قام على الاشجار سد فتلك حين كان ثمارها قيمة لا يبطل شركته وله منها حصته ولو ترك حين لا قيمة لثمارها فلا حصه له اذ تركه فسخ اهل قرية معاملتهم ان الحصاد والدياس على المزارعين من غير شرط فلو شرطوا ذلك لا يفسد مزارعهم لان هذا من تمام معاملتهم كالفصار يؤخذ بالدق لتخدير الثوب وكالتشريح على اللبان وعن ابى يوسف ان الحصاد والدياس على المزارع كره اوضحنا ذكرنا والزرع يدخل في الدهن والاقرار والفى بغير ذكر ولا يدخل في بيع والقسمه والوصية والاجارة والنكاح والوقف والهبة والصدقة وفي الفقهاء بالملك المطلق **كتاب الشرب** وهو بالكسر حظ الماء وفي عرف الفقهاء عبارة عن نوبة الانتفاع بالماء سفيا للذرع او الدواب **ح** سم حرزى مانع الاغيار او الممنوع عنهم من التواضى بيز وحرزى العين خمس مائة ذراع من كل جانب والذراع ست قبضات الناضح السنونا هو البعير الذى يستقى عندهما وقال له بعونا كما في العطن اخذ بالاقل المتيقن عند تعارض الآثار ويعلم فيما ذكر في صدر الشريعة في كتاب المأكل في مسالة تقدير الغدير العظيم بعشر في عشر ان يكون حرزها من كل جانب عشرة وكرى نهر القوم اى حفر بين العشر اى كرى بينهم وواجب عليهم ومن هذا يعلم انه كان مشتركين بينهم لها الشتر بينهم الا يرى ان صاحب العليا شفيع السفلى وبالعكس ولان صاحب السفلى حفر حاجة اقتناع ماء فعلى صاحب العليا ان يحفر حاجة انصباب مائه ان الحفر لضرورة الحاجة ولا حاجة بعد الاستغناء وانما الشفعة للاشتراك في المفتح والحاجة الى المنصب اذ يمكن سد فرجة النهر ونظيره ما ذكر في الوقعات جدار بين رجلين نصيب احدهما ارفع فانهدم فاحلما فلما بلغ البناء موضع سقف هذا ابى ان يبنى بعد ذلك فله ذلك لان ما زاد ليس له عليه جموله

مقالة النعمان

وفي موضع اخر منه حافظ بين رجلين وبين احدهما سفلى بزرع وزراع فانهدم فلان بيناه من اسفله الى اعلاه لان مثل هذا التفاوت لا يعتبر لانه لا يمكنه ان يتخذ فيه مينا اخر ولو كان قد رابعة ازرع يقال لصاحب السفلى ان حتى ينتهى الى موضع البيت الاخر فح لا يكون البناء عليهما لانه يمكن ان يتخذ فيه مينا اخر ويصير منزلة حانطين له سفلى وعلو **كتاب الاشربة** جمع شراب وهو كل ما يشرب حلالا كان او حراما في الاصل ثم صار عبارة عن الشراب المحرم للرد بيان احكامها **ح** سم وبيع غير الخمر مما يحرم من الشراب نحو المصنف الذاهب نصفه بالطبخ والباقي الذاهب اقل من ثلثه من ماء الغيب ونقيع التمر والذبيب اذا استذ وغلا خلا فاللوز اى في حرفه هذه الاشربة جازة ومحكم يجوز بيع الباذق وكل شراب ومحكم تاكيد يدفع توهم عدم اللزوم قياسا على بيع المباع اذا كان فيه غبن فاحش او خيار روية او شرط او عيب لانفاء دلالة على سقوط تقومها فانه ما لم ينتفع به في المال بالقليل وان كان نجسا في الحال كذا في المحصر وهذا هو القياس في الخمر الا فانزكناه لعوله عم ان الذى حرم شرابها حرم بيعها لا يجعل العصر خمر فاعرف وان غلا واشتد ما لم ينفذ لا يجعل اى ابو حنيفة ما لم ينفذ بالذبد اى في حق الحد والا فالخمر تثبت بمجرد الاشتداد نفحة بالفارسية بنير مايم وقيل هو اللبن يكون بعد الولادة قبل ان يشرب الماء وقيل هو شئ يستخرج من بطن الجدى اصفر يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ نحو الحبين وهو تشديد الحاء وتخفيفها وفي الصحاح بكسر الهمة وفتح الفاء مخففة كدش الحمل واجدن ما لم ياكل انقحة الميتة والالبان طاهرة ويستمر الشان في الحمامات غسلا وحرما في الذابيات كلها والالبان التى في خرج الميتة ويستمر الشان اى حكم الطهارة في الحمامة والزايبة وحده الجود والذوب ببقاء انخفاض موضع للدفع ومن وسطه واستواء من ساعته له ان النجس عندنا الدماء والرطوبات السيالة دون الموت وهو لا يقبل الرطوبات

مقالة النعمان

وهما يمكن تجسده بالمجاورة وكون الحل نجسا ولهذا الحق بهذا الموضوع قوله رطوبة السخلة
وتبعين سقط طاهرة في مذهب الشيخ فقط وهذا وان كان من الحي إلا أنه يخرج من موضع
البول والغائط ويجاوره وأورد ابن الملك في المابع أنه لو كان مما ينصهر ينبغي أن يطهر بالفصل عنهما
والأصح أن يوسف كما في الدبس والعسل **ح** لا يشرب المثلث أي الذائب ثلثه بالطبخ الفنى
أي المسك من ماء العنب لأن قليله وكثيره حرام وهو قول الشافعي وعند ما يحل ما دون السكر
لأحرار الطعام والندوى والنقوى على طاعة الله تعالى خصوصاً في ليالي رمضان أما الشرب
للسكر فالفدح الأول منه حرام بالاتفاق والجلوس والمشى هنالك أيضاً حرام ولا الزبي ولا الثرى
أما الطبخ إذ في طبخة كالتبي منه وعن الشيخ نجم الدين النسفي رحم الله أن هذه المسئلة مما يجب اعتقادها
في الدين كيلا يورث في التفسير الصحابة وعن بعض السلف استعظام تحريمه لهذا المعنى واستعظام شربه
لقوله **ع** كل مسكر حرام إلا أنها حرمتها إلى الفدح الأخير حتى لو شرب تسعة أقداح طوعاً
ولم يسكر وشرب العاشر كرها لا يجزى ولو شرب التسعة كرها والعاشر طوعاً واحداً وقال ابن الملك
والفنوى في زماننا على قول محمد **ح** لا يبلغ التفرير أبو حنيفة رحم الله أو الفاضل أربعمائة
نحو لقول أبي يوسف ولا يجزى الخمس والسبعين بيان لمذهبه في روايته عنه ولا الثمانين بطرح
مفرد والاضطراب فيه عن محمد بيان لمذهبه في رواية أخرى عنه وهو يعتبر حد الأحرار في الفدح
بنقص خمس أو فرد أبو حنيفة حد العبد فيه بنقص واحد ومعنى قوله ولا بأس ببيع العصير
من يتخذ خمر أن يبيعه من المجوس والافبيع ثوب محرم على مشربه مكروه إذا علم أنه يشتره ليلبسه
نفسه أفلا يكره بيع العصير من يتخذ خمر أو يشرب وهو مسلم وأما اتخاذ خمر تحليله فجائز فطرة خمر
وقعت في جرة في ماء نصيب في الحل لا يفسد لأن الكل صار حلالاً ولا يحل للإنسان أن ينظر إلى الخمر على
التحلي ولا أن يبل به الطين ولا أن يستقيها الحيوان وكذلك اللينة لا يجوز أن يطعمها الكلاب لأن في جميع ذلك

فتاوى العالم الرباني

قوائد

خرب

خرب من الانتفاع بها والله تعالى حرّم هذه الأشياء تحريماً مطلقاً معلقاً بأعيانها فصار وجوه الانتفاع
بها مغلوبة بظاهر اللفظ خرقه أو خبز أصابه خرقه في كل مله أما إذا المجن وخبر به فلا يطهر **أ** كتاب
الأكرام لو رضى بعد زوال الجبر دون الولي بانتقاص المهر وأكرام المرأة والولي على الكاح مبر فيه غبن
فاحتش فللولي طلب الفراق أن يبلغ كامل الصداق كامل المثل لأنه وإن كان تضرراً
منها في حقها إلا أن فيه أضراراً بالولي للحقوق العارية بنقصان المهر كما في عدم الكفاءة الحاصل من المهر إذا
حق الشرع وبفناء حقها وتكليفه إلى مهر المثل حق الأولياء لو أكره الإنسان بالسيف على دخول دار
أو وقوع من علا دخول نار أو ماء من علا بفتح العين أي موضع عال أو بالغيم جمع العليا تأتي الأعل
وفي الصحاح العلاء والعلاء دفعه وذلك أي الدخول والوقوع كما في ظن الانجاء لا كما في عدم المحنة
وذلك لا ينبغي ولكن ربما حفت نان لم يمنع لن يائماً لن يائماً وعلى المكره الفصام لأن العبد واللاء
سيان في كونها باختياره وللواقع بين البليين أن يختار إيتيها شاء وهما يجعلان العبد بامطراره
والالقاء باختياره فيأثم ولا قصاص وفي شرح الجمع لابن الملك إذا المجازى مسلماً إلى الماء فوقع
فيه لا يكون شهيداً ولم يذكر فيه خلاف ولو وقع في السفينة نار واستوى ظن الحرق والخرق خير أيضاً
عنده بين الثبات فيها والقاء نفسه في الماء وعند محمد يجب الثبات لا أكرام الأمن ملك وحقق من كل
عال منهمك من ملك أي من السلطان منهمك أي متمادي في الباطن على ما في الأساس والمجد
والملح على ما في الصحاح وهذا بناء على أن القدرة لم تكن في زمانه إلا للسلطان وبعده ظهر السلطان
وكثر وعليه الفنوى فإن من شرطه أن يغلب على ظنه أن المكره يفعل به ما توقعه به وذلك يوجد
من الكل وفي النبيين هذا إذا تخاف من وقوعه على نفسه ولا يكون كرهاً بالخوف عن وقوعه على أولاده أو والديه
والدأى في أي مقدار من الفعل أكراماً في أي شخص من الأشخاص مفوض إلى الإمام حتى يكون الغرض بوط
وتعديك الأذن أكراماً للشريف والديس بمنزلة التعزير ولا يكون أكراماً ولا تعزيراً في حق العوام إلا التعزير الشدة

ومعنى الكل وقد كان جبر
في الفصم فهو بادي لا مؤتمر

والجسد السديد وان يكلف عتق عبد ففعل في النصف فالمضمون لا الكمل يكلف بفتح اللام اي مولى العبد عتق
 بالنصف اي اعتاق عبده وهذا من مبنين على تحريم العتق وعدم ترك الموافقة فيما اذا انشاء المأمور اكثر مما امر
س لا يوجب الفحص قتل المكره وهو على الكره فلا فاقفه وقاطع اليد كرها لقطع رجلا بلاكه وفي الوت
 وقع قتل الكره بفتح الراء بل على الكره الدية في ماله على المكره بالكسر فافقه ان المكره بمنزلة الاله عندهما
 وعنده لا يستند النذر بالشبهات الى المضطرب ولا الى السبب واما الدية فيستند الى المختار دون المضطرب فدية الميت
 في ماله ولا قصاص من ماله عليهما في ماله لان اقتران ما يوجب الدية لما يوجب الفحص من وجوب سقوط
 الفحص ولا قصاص من خلافهما الاستواء الفعليين في الجواب الفحص من عدم **س** لو قال القاتل نفس من راس
الجبل او انا ارديك بسيف ففعل اي التوفيقه فهو على عاقلة المكلف وعند يعقوب على الخوف
 ووجب القتل الاخير فاعرف فهو اي موجب هذا القتل وهو الدية بدلالة ذكر العاقلة المكلف بكسر اللام
 بناء على ان القتل بالقتل عنده يوجب القتل على المباشر المختار والدية على المكره على الخوف نفسه دون العاقلة
 بناء على ما مر انما في بابيه ووجب القتل لا القتل بالقتل بوجوب الفحص من عدم بلافق بين طريق الاكراه وغيره
 ز وقوله اقتلني لا يفي القود بقتله وفي زنا المكره حد لا يفي القود وهو رواية عن الثلاثة لان البدل لا يفي
 في النفوس وفي رواية عنهم ورووا الشبهة بوجوب سقوط الفحص من وجوب الدية في ماله لانه عدم وعنه ان
 نفسه حقه فاذن بوجوب كون حد او هذا ليس من باب الاكراه الا ان فيه شبهة الاباحة كما ان في الاكراه حقيقة
 الاباحة او شبهة باق ورواها في كتاب الاكراه وفي زنا المكره حد وهو قول ابي حنيفة والا لان انتشار الاله دليل
 الطواغية قلنا لا انتشار قد يكون طبعيا لا طوعا فلا يخلو عن الشبهة **ع** ويقتل القاتل الاكراه ايضا
 مع الكره ذي السقاء اي السفاهة مع مدرسه بضم الفاء والسفم مصدر سفه بكسر هاء اي بامع
 المكره لان الاول قاتل حقيقته والثاني معنى فكلما قاتل وقد ندم مما مر اتفاق المكره عندنا بمنزلة الاله
 ولا يجوز النذر والعناق كرها ولا اليمين والطلاق كرها حاصلا من لاكراه والاصل عنده لان الاكراه

مقالة الامام الثاني

جوابات مام زفر

جواب الامام الشافعي

متى جعل

متى جعل عذرا شرعا كان مبطلا للحكم عن المكره اصلا فعلا كان او قولا لانه لا يحمل به الزنا والقتل فيجب
 الحد والقصاص على المباشر وانما تعطل المكره بالنسيب وعندنا ان في الاقوال كلها لا يصلح المكره الاله
 لغيره لعدم تصور التكلم بلسان غيره فاقصر على المتكلم فان كان مما لا يفسخ ولا ينقض ولا يوقوف على الضمان
 الطلاق والعناق لا يبطل بالاكراه وان كان مما يحمل الفسخ ويوقوف على الضمان نحو البيع فيقتصر الفعل
 على المكره الا انه يفسد لعدم الرضا وكذلك الافعال التي لا يصلح فيها الاله لغيره يقتصر الفعل على
 المكره نحو الزنا واما التي يصلح فيها الاله لغيره نحو اتلاف النفس والمال فيجب الفحص والضمان على المكره
 والامر دون المأمور وقد مر شيء من هذا في قوله وبطل طلاقه الاجبار البيت في كتاب الطلاق
د من غلب قال اما ان يتبع من هذه الدار بكذا او ادفعها الى خصمك فهو اكراه ان غلب على ظنه تحقيق
 ما اوعد فعلم ان الاكراه قد يكون باخذ المال تزوج امرأة سرا وقال اصدق الزوج الى ان يبرئ
 عن المهر او نظر للشبهة انك فعلت فاحشة فيسود وجهك ويفضحك فهو اكراه الخوف بالسلطان
 والاحبار للتبره وعما لم بان عنده اموال الناس الغيب بعد الفتنة العامة وهم يعذبونهم ويصادرونهم
 بجهد ذلك الخبر في معنى الاكراه الى ان يسكن الفتنة ويعود الامن في الاموال والارواح خاصم
 زوجته واذاها بالضرب والشتم حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها فالبراءة باطلة هدن
 بضرب حتى باع ماله او ابراه عما عليه فهذا يختلف باختلاف ذوى المروات ورب انسان يكون القول
 السديد في حقه اكراه او رب نسان لا يكون الضرب في حقه اكراه فاعلى هذا بين الاكراه والتعزير
 مشابهة ولو غير المكره بين بيع ماله وبين فعل محرم قطعي التحريم يكون اكراه على البيع وخيار
 فسخ عقد بين مكره وطابع للمكره لا الطابع وخيار فسخ عقد الفضولي للطرفين اكراه على قبل
 رجل فقتل الرجل المكره دفعا عن نفسه لا يجب دية على المكره **كتاب النجس** **س** واحران
ادرك عاقل الا انه سفیه فحرم ذی الحكم علیه باطل عن التصرفات التي يحمل الفسخ نحو البيع والشرا

الفوائد

مقالة النعمان

كأنه لا يحملة نحو النكاح والطلاق والعناق والأسباب الموجبة للعقوبة نحو الحدود والقصاص
وفوائد القيود ظاهرة لأنه بالبيان بأن الإنسان من الحيوان وفي الحجر أهدار أدميته والحاقة بالهائم
وهو أشد ضررا من البذر حتى لو كان في الحجر دفع ضرر عا نحو الحجر على المفتي الماجن والمطيب الجاهل
جواز في النية إذا رفع حكم حاكم الحجر إلى قاض آخر فامضاه نجر عند الامام ايضا **م** ونافذ تفرق
البذر في ماله بالشرع ما لم يجر والبذر أي المنفق ماله اسرافا بالشرع أي نافذ ما لم يجر
أي ما لم يجر الفاضل كما في الأفلاس لا كما في الجنون لأن السفه علة استحفاق الحجر لعله الحجر عند
محمد يبلغ محجورا في نفسه وكذا إذا حدث السفه بعد البلوغ يصير محجورا في نفسه عنده لأن علة الحجر
السفه وقد وجد وقال الشافعي يجر على الفاسق المصلح ماله طاريا كما فسقه أو أصليا زجره عنه
الفسق بمنزلة المنع عن الشهادة والولاية **كتاب الماذون** **م** والمجر لا يثبت من وجه الخبر
الابن أبي عبد الله معتبر بين وبين المرمي ماذون ولي عليه الفد وكذا الأجنبي فيبيع بالانفاق إلا
ترك من بعده أن لم يبع لكن هلك من وجه الخبر وإن ظهر صدقة كما في ظهور كذبه لا كما في صدقة
ولا كما في خبر الرسول وقد مر في قوله والعزل لا يثبت من وجه الخبر البيه في كتاب الوكالة فالثالث
وضعه لأجنبي وصاحبه أفتيا بالربع لي وبيعه من عبده المديون يفسد بالغبن اليسير الذي
فالثالث لي بطريق العول لأن الحق كان في الذمة وإن انتقل الآن إلى العين وإن نصف
حق المولى الدراين بطل فصار كما إذا ترك الميث مائة وعليه لرجل مائة
والآخر مائة بالربع باعتبار المنازعة لوقوفها في العين فللمولى
الداين نصف نصيب المولى الآخر إذا لا شيء له من نصيب نفسه
وقد مر ما يؤيد صحة في الدعوى كذا **الشراء** وخبره بين أن وخبره أي
المولى ينفذ أو يخلى البيع عن الغبن الثمن أي الثمن

المخلاف الأخيرين

مقالة النعمان

عن الغبن بأن يتم القيمة في الشراء أو يخط الزيادة في البيع وقد ليس باتفاق ويفهم منه بطريق الدلالة وفشا
عنده وتخيرهما في الفاحش وعلى هذا بيع المديون من المولى الأصل فيه كونه مظنة التهمة إلا أنها أوقف إلى
سبب التهمة ويطل الإقرار من ماله من الزوج والأولاد للمديون من ماله من مديون كان أو غير مديون
وهو بناء على مسألة بيع الرجل من يولاه **لوحج العبد** والالف في يده الماذون ثم أقرب إذا ن سببه
ثانيا بدين سابق على الحجر منه قضى أي من التقي في يده وأعطاه الف المولى فيبيع العبد في الدين أو في
بالدين وقد مر نظيره في كتاب الأقدور لو قال بعد الحجر هذا عندي ودبعة صح كلام العبد أنباء على ما
مر وغبن غنبا فاحشا كاليسير ما باع أو ابتاع رفيق وغبن يجوز لو كتب قبل البيع والشراء أو كان
أذن قبلها لا كبيع الأب والوصي والقاضي مال للصبي فإنه يتصرفون للغنير فتحترز فيه عن الضرر
وأما ما فينظران بما لكية أنفسهما أو قالان إن الفرض من تصرفهما الفضل لا النقصا كذا إذا قال
والعبد سمن وأذا أخبر عنه اسمع واستبين واستبين بان واستبنا وإيان وتبين كما لا فر
ومتعد وهو إلى العبد الماذون يترد البيع بالخيار بعد أن أبراه بايعه عن الثمن وشروطه بناء على
أن خيار المشتري يمنع دخول البيع في ملكه عنده خلافا لما فيكون معنى الرد الامتناع عن الملك
عنده والتبرع عندهما اعتناق عبد عبد الماذون لا كاعتناق عبده المديون حيث يعتق ويضمن
للغرماء الأقل من قيمته ومن الدين يبطل في مستغرق الديون لا كما إذا لم يحيط الدين بريقته وما حيث
يعتق ويضمن المولى قيمة ما اعتق للغرماء موصرا يستسر العبد ثم يرجع على المولى أن كان معسر
وهذا بناء على اختلافهم في ملك المولى كسب عبده المديون كذا قوله لهذا البني له أي العبد عبده
المديون وهو محجور بالنسب ولم يولد عند عبده فان لا كالمولود عبد عبده فان نسب ثبت
بالدعوة من المولى بالاتفاق صح الدعوة عنق ويضمن المولى قيمته للغرماء وقتله ليس كقتل
القتل المديون المملوك للقاتل حتى يجب القيمة فالأبل كقتل عبد الأجنبي حتى يلزمه قيمته **م**

عن الغبن

بازمه قيمته موجه وفي بعض النسخ بوجه اي ابو حنيفة او القتل في حج واوصيا محله اي ثلث سنين
 كما لو قتله اجنبى خطأ او قتل عبده مكاتبه س اذا قال العبد الماذون البيع بعد اسقاط البايع
 الثمن وهبة اياه قبل فقهه وبعد قبض المبيع لا كما اذا لم يقبض جاز لان بعد القبض مبيع عنده فير
 المبيع الى البايع ويأخذ مثل الثمن منه وقال لا يجوز فاعلم لان فسخ بلا ثمن عند حنيفة و
 بيع بلا ثمن عند محمد وكلاهما لا يجوز والاذن من المولى لرفيقه ومن الاب والوصى والقاضى
 الصغير في نوع من الانواع لا يشمل الانواع بالاستجماع التجارات بان قال مثلاً اشتري بالاذن
 غيره او اقد صباغاً او قصاراً او اذ الى الغلة كل شركذا واستوفى على هذا الحار وبعد ولا يكون
 مادوناً اصلاً في نوع من انواع الاستخدام بخوان يقول اشتري ثوباً لك ولاهل البيت او طعاماً
 لك ولاهل البيت او واشترى لحماً بدينهم او يقول لعهده اجر نفسك من فلان لرفق والشافع انه
 تفويض وتمليك للتصرف له على سبيل النيابة لان يستفيد الولايه من جهة المولى وثبت الحكم
 وهو الملك له فينقص بما خضه كالضارب والوكيل واشترى في العنان قلنا ان جهالة الماذون
 فيه لا يمنع صحة الاذن بخلاف جهالة الموكل به وان عهده التصرف لا يرجع على العبد ورجع
 على الوكيل وان النيابة لا تنصو في الصغير فاعلم ان الاذن اسقاط لا يضره الجهالة دون توكل
 وتمليك فانه اهل للتصرف بالنسبة الناطق والعقل المميز والحجارة لمولى دفعاً لتعلق الدين
 برقبته وكسبه فاذا رضى بتعلق الدين واسقط حق الدفع ظهرت الاهلية والمالكية للتصرف
 في كل الانواع اذ لا فرق بين الدين الذي يلحقه في هذا النوع ونوع اخر اذ نابذا وسكون العبد
 اذ اراه باع واشترى اذ نابذا اي اذن بالبيع والشر في المستقبل كما لا يكون اذ نابذا بذلك البيع
 والشر او لا فرق بين ان يكون عيناً مملوكاً للمولى او غيره باذنه او غير اذنه صحيحاً او فاسداً
 الاذن لا يثبت بالشك اذ السكون يحتمل الرضا والسخط خصوصاً في النيابة على مذهب قلنا

اختلاف في الدين

شرا ما زنى

سكوت

السكوت عند الحاجة الى البيان بيان وهذا من انواع الضرورة دفع الضرر والغدور عن
 الناس وصيانة حقوقهم عن الضياع وايضا احتمل الجانب الرضا راجح خلا لامر المسلم على الصلح
 وهو المنع عند عدم الرضا جرياً على موجب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عملاً بقوله عليه السلام
 الساكت عن الحق شيطان افسس واذن للعبد شره ايقصر وهي اذا ما استولدت لم تخبر يقصر
 لما في النوع وعندنا يصير مادوناً مطلقاً لان الاسقاطات لا يتوقف لا ينجر اعتبار البقاء بالاذن
 فانه لو اذن لام ولده يصح قصار كالتدبير قلنا في الاستيلاء دلالة الحج والمنع عن الخروج وسرو
 وهي لا تقابل الصريح فالابتداء ليس بمنزلة البقاء اذ البقاء بالاستصحاب وهو ليس بدليل فينبه
 الدلالة ويخرج الماذون بالبيع الصحيح والفاقد دون الباطل ثم اجاز وفي الصبي لو باع ثم بلغنا
 ثم اجاز لم يتم بل لغا ان الصبي بعد ما بلغ بل لغا يدفع توهم التوقف على اجازة المولى لان وقوع
 باطلا فلا ينقلب جائزاً انما انه قابل للتوقف على اجازة من يتولى الاجازة وقد تولى بنفسه فلا يكون
 اذنى مغا تولى الغير ما غريم العبد اخذ ما وجد من صدقات وهبات وولد وولد مولود الا انه
 مازون بعد لحوق الدين كالمولود قبله لان هذا دين التجارة فلا يقضى الا بما عنده من مال التجارة
 قلنا يتعلق بكسبه مطلقاً وكل ذلك من اكسابه الا ان يتعلق الدين بالمولود بطريق السرية فيسرى
 للمولى المتعلق برفقة الام الى المولود بعد دون المولود قبله وذلك لان اكسابه للعبد وانما يقع للمولى
 بطريق الخلافة وكان من شرط الفراغ عن حاجة من هو خليفة بفعل الخصم والسيدة اي اخذ من الثمن
 بحصة مما في المال لتحول الدين الى الثمن كتحويل دين الميت الى التركة بمسك حتى الاجل اي الى المؤجلاً
 مفعول لا بمسك اي لا بمسك حصه المؤجل الى الاجل اعتباراً بكون الدين في الذمة نظر الى ان الثمن
 لو كما اهلك كان جميع الدين على العبد ومسئلة التخصيص والسكوت مذكورة في باب زفر عنده
 والاذن في نوع من الانواع لا يشمل الانواع باستجماع وما سكون سيد العبد اذ اراه باع واشترى

لو بيع مازون دين كان حلال
وهو ان يضافه دين باجلاً

نحو زلفاء الشافعي

اذن ابدا ولا يباع عبد الماذون بالدين حين استغرق الديون بالنون او الباء الديون المحاققة بسبب
التجارة لا كدين الاستهلاك فتأخر مطالبته الى ما بعد العتق لان الوجوب على العبد بوصف كونه ادميا
لا بصفة المادية وصيرورة محلا للاستيفاء منه باعتبار صفة المادية ولا تعلق للوجوب به من هذا
الوجه وايضا لم يدخل رتبة في الاذن ولهذا لا يملك التصرف فيها فلا يتعلق دين التجارة بها استيقظنا
بيد القاضى بعد الانتظار الى ان ينقطع احتمال ظهور غريم اخر فاذا بيع فلا يصح اقراره لغريم والمولى
محجور عن بيعه في الدين المعجل لتعلق حقوق الغرماء به لكن حضوره شرط في بيع رقبته لانه هو
المضم في رقبته عبده ولعله اعتقه فيتوجه الضمين او الاستعانة او بقدر المولى بقضائيه
وفي هذا التفصيل المذكور في شرح الجمع وكذا حضور الماذون شرط في بيع كسبه لنا ان الوجوب
على العبد بوصف كونه ادميا وهذا العبد بعينه محل للاستيفاء فكان الاصل متحدا وان كان
اختلف الوصف منه ونفسه لا يقبل الاجارة منه فليست هي بالتجارة اى من الماذون هي
اى نفسه وهو قليل اى اذن له في التصرف في غير نفسه ولهذا لا يملك بيع نفسه قلنا هو من بيع
التجارة وهو تصرف في غير نفسه فان بيع المنافع لا النفس وانما لا يجوز بيع نفسه لانه يصير محجورا
به فيعود على موضوعه بالنقض وباطل تصرف الصبي بحكم اذن الاب والوصى تصرف الصبي مرتبة
السير والولى هو القاضى ومن له ولاية التجارة في مال الصغير نحو الاب والجد والوصى فلا
يجوز باذن الامام والاخ والعلم واذن القاضى للصبي جاز وان ابى ابوه او وصيته والمراد بالصبي
الذى يعقل وبالصرف الذى يتردد بين النفع والضر المحض نحو الطلاق وما هو نفع محض نحو
المهنة فجاز بدون الاذن اتفاق ثم ان الصبي يخرج بموت الاب والوصى دون القاضى كذا في المحيط
د وفي المنية اعتق المذون عالما بالدين لا يضمن الى الاقل من قيمته ومن الدين كما لو لم يعلم
ولو اعتق الجاني عالما بالجناية يضمن جميع الفاء والفرق ان الاعتاق اصله الاختيار ولو اختار

قضاء الدين لا يلزمه لانه وعد ولو اختار القضاء يلزمه لان موجب جنابة العبد على المولى اذن اعده
الجاني ولحقه دين او رهنه او اجره لا يصير مختارا القضاء الاذن في الاجارة والاختطاب والاستيفاء
اذن في التجارة اذن له احد موليه فلحقه دين قبل اذن له اذنيه ولا يعناضيبك فيه قال
لعبد اذا جاء عند فقد اذنت لك في التجارة فجاء عند صار ماذونا قال ذل جاء عند فقد حجت عليك
لم يصح جن العبد مطبقا صار محجورا لا يعود الاذن بالافاقه ولا يخرج بالاغناء ولو جن المولى طبقا
صار العبد محجورا ويعود الاذن بافاقة **اب** الديات الدية بدل النفس ولصاحبها الودية
نحو العدة والوعدة وراه يديره اى دية دية الدية اسم للمال وللصدر ايضا والارش اسم
للوالب بالجناية على ما دون النفس والقيمة اسم يقوم مقام الغائب ولم يستم الدية قيمة لان في
قيام مقام الغائب فصور لعدم المماثلة بينهما **سم** ان الديات من ثلاث اى ثلاثة اشياء فاعقل
فيه لطبعة ايهام من رهب اى الف دينار وفتة اى عشرة الاف درهم وابل اى مائة من الابل عشرون
بنت مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة
وجعلا من هذه وجل من غنم وبقر وحمل من بقراى ما في بقرة قيمة كل بقرة خمس درهما وغنم
اى النقيشة كل شاة خمسة دراهم وحمل اى ما في حلة كل حلة ثوبان ازار وروء قيمة كل حلة
خمسون درهما وقيل هذا بناء على ان غالب اموال اهل زمانه كان هذه الثلاثة استندلا لا بمغفه
الزيادة في الصلح على ما في بقرة او حلة وعلى النقيشة اذ لو لا انها جنس الدية لجوز الزيادة عليها
كما جوز في الصلح على جنس اخر وقطعة الكف وفيها اصبع او اصبعان الكف فيها ثبع وكان ارش
الاصبع عشر الدية والاصبعين خمسا وارش المفضل الواحد ثلث عشرها او نصف عشرها
اصلا وادخلا في الاكثر الاقلا وهذا من باب الاكتفاء كما لاكثر لان الاصابع اصول والكف ثمانية
حقيقة وشري والاصل وان قل يتبع الفرع وان جل كمنه مع الصغار في باب الزكوة فلا

يجب في الكف شئ وان كان فيها مفصل واحد في الاكثر من ارش الاصابع وحكومة العدل في الكف
لانما اجنابا في محل واحد مضارب بمنزلة الموضحة مع سقوط شعر بعض الراس لو اصبع ثلث
يقطع اصبع ففيها الارش ولما يقطع واوجبا في الاول القطع وفي تلك نسل ارش فاعرف بقطع
اصبع اخرى او يد ثلث يقطع يد اخرى ولما تقطع اي اصبع من اصابع القاطع او يد ما من يدي مثل
ذهاب السمع والبصر بشجة موضحة كاسوداد بعض سنه بكسر بعضه ويبسر الساعد بقطع
الكف ويبسر الكف بقطع اصبع وشئ باقي المفصل يقطع مفصل اصبع لا كما لو جنى عضو عدا
او على عضو اخر خطأ ولا كما لو رمى انسانا فنقد السهم منه الى اخر فاما لان بين المحلين ايضا لا حقيقة
لقيامهما بروح واحد والفعل الذي باشره واحد وقد وقع انتهاءه تسببا لا قصدا فتعذر الجواب
القصاص الذي يندري ياد في شبهته فانقلب موجب ابتداء ما لا ايضا وهما نظر الى تعدد المحلين
صورة ولو سقطت اصبع اخرى في جنبها الاقصاص في شئ من ذلك عنده وقال محمد يجب القصاص
فيهما وقال ابو يوسف يجب القصاص في الاولى والدية في الثانية كذا في نية المفتي وفي اصرار
وفي الاسوداد والاحمرار والاحفر ارش تمام نصف عشر الدية في كل سن على العاقلة في الخطا
وفي ماله في العمد ولا قصا فيه لتعذر الاستيفاء بخلاف القلع سن حر لو ضرب بعد لاشئ الى الحلا
وقوله من حكومة العدل يجب وحلق سود شعر لو بنت ابنته فيه ذلك لا قد ثبت من جد
القتيل في محلة فهو ادعى على سواهم قتله البيان من جهة ما وهذا يوافق ما في شرح الطحاوي ونود
هشام وكذا قوله وحلق سود شعر البيت يوافق ما في الايضاح والهداية لان في
الاحمرار يعتبر فوت المنفعة الجمال ولم يوجد لاهذا ولا ذلك لان الصفة لون السن في أصل
الحلقة فلا يؤثر في تقويت الجمال وفي العبد نقصا القيمة وقد وجدوها بعد ان الصفة نقصا
لحر والعبد وفي بعض النسخ ارش وما حكومة العدل يجب وهو يوافق ما في المحصر والمختلف ليليه

ان فيه تقويت منفعة الجمال وموجب الارش لهما ان الصفة قد يكون في الاسنان ولا تعد تقويت الجمال
على الكمال قال الفقيه ابو جعفر الهندواني جوابه في الصفة المشبعة وهو تقويت الجمال وجوابها في
التي يكون في الاسنان وفي الواقعات لو حلق لحية انسان او راسه يؤجل سنة فان مات الصبي قبل
نبات السن او مات المحلق راسه او لحيته قبل مضي السنة ولم ينبت فعلى قول ابى حنيفة لاشئ
عليه وقالا عليه حكومة عدل فجاء بعض اى ولى هو لا لجله يشهد فالشيخ يرد قوله اى اهل الحلة
لانهم تعينوا المحضومة لوجود القتل بين اظهرهم فلا يقبل شهادتهم وان خرجوا من المحضومة بعد
ذلك كالوكل بالمحضومة اذا شهد بعد المحضومة او الوصي بعد الخروج عن الوصاية وقالا اخر جوا عن المحضومة
ببرائتهم عنها اصلا بحيث لا يصح دعواه عليهم بعد ذلك فكان بمنزلة الوكيل المعزول قبل المحضومة لو
القتيل في مشواه لم في مشواه اى في منزل القتل لم يهدر بل يجب الدية خلافا لهما عاقله اى عاقلة
وانما اضافهم اليه لان الغالب اتحاد عاقلة الميت مع عاقلة الورثة وهذا الاعتبار اضافهم اليه
متره واليهم اخرى في الهداية واما اذا اختلفا فالدية على عاقلة الورثة للتقسم بفتح القاف اى الملقن والقسم
خلاف لهما ايضا لاحتمال اختيار الشيخ وجوب القسامة عنده لما هو اختيار البعض ويحتمل ان يراد
بالقسامة لانها هو الدية وان يكسر القاف ويراد العطايا باعتبار ان الدية تؤخذ من العطايا
وانها صلة وعطية بدليل عدم وجوب الركة وعدم صحة الكهالة اختيار الظاهر الرواية عنه
انه لا يجب القسامة عنده فيكون تفسيره بمنزلة التاكيد لقوله لم يهدر لان هذا مكان لو وجد فيه
غيره قتيلا كانت الدية على عاقلة فكذا هذا لهما انه لو وجد غيره قتيلا فيه جعل كانه هو القاتل فكذا
هذا فاضار بمنزلة قاتل نفسه قصاصا لا كما لقطع في السرقة والفرق القطع بالاذن بلا الزام
واستيفاء القاطع حق نفسه والقطع بالزام الشرع واستيفاء القاطع حق العاقلة والاول اقمه
بالسلامة دون الثاني فان يتضمن بالجرم للنظم دية النفس استحسانا والقياس ان يجب القصاص

من القطع قتل ففعل

الا انه يسقط بالشبهة الكل بالنصب والجر تأكيد اذا شئ عليه عندهما ومن له قصاص بنفس ومن له قصاص يد فقطع الاصابع ثم عفا لا يضمن ارش الاصابع اتفاقا فقطع اى طرفه ثم عفا ويضمن في العفو قبل القطع اتفاقا ولا يضمن في عدم العفو اتفاقا ولا فرق بين ان يقضى القصاص او لم يقض بارش ذى القربى قطع الطرف لا كما اذا اسرى لانه استوفى غير حقه وقال استوفى بعض حقه وابعن بافيه وما على القاتل بالمثل نحو البحر العظيم الذى لا يطبق البينة احتماله لا كما اذا اخرج به وهو قول زفر كذا في شرح المنصور للمعنى والخوف حتى مات لكن يقبل سياسة ان اعتاد ذلك وعندهما يقصان دام الخوف قد رما يموت به غالبا والتفوق قتل فاعقل الماء العظيم الذى يقتل مثله غالبا وهو لا يحسن السبأ او مشدود او مثقل لان المعنى المروى بالسيف في قوله عليه سلا لا قود الا بالسيف هو الجرح الذى ينقض البينة ظاهرا وباطنا فلا قود بغير نحو السيف ولا مماثلة في الاستيفاء بنحو السيف فلا قصاص فيما ذكرنا وقال المراد ما لا يطبق البينة لاحتماله فتهلك جرحا كان او لم يكن وذلك لانه الضم معلول لجماعا حتى يعدى الى الثواب والخير فعلم انه لم يرد به عين السيف وفي شرح المنصور للمعنى وعلم ان هذا الحديث يحتمل معنيين احدهما الا قومه يستوفى الا بالسيف والثاني لا قومه يجب الا بالقتل بالسيف فعلى الوجه الاول حمله صاحب الهداية حتى لجمع على الشافع في انه لا يستوفى القصاص الا بالسيف وعلى الوجه الثاني حمله الشيخ الامام فخر الاسلام حتى خرج عليه مسئلت المتقل على المذهبين وتابعة صفة المعنى في القطع عما تم القتل عمدا للولى قبل البرى عن القطع فعلها على سبيل الخير وهو من اضافة الجنس الى النوع ولا يعتبر المجلس اتحادا وتعدد لاهو الظاهر لان الجمع متعدر لاختلاف الفعلين لان الطرفين وقاية النفس كالمال فكان القطع مخافا للقتل والقصاص يعتمد المساواة في الفعل لانه جزء الفعل وذلك بان يكون القتل بالقتل والقتل

بالقطع بخلاف الخطا لان موجبه الدية وهي بدل المحل والمقتول واحد وهذا الجماعة قتلوا رجلا خطأ انه لا يجب على الكل لادية واحدة ولو ان جماعة قتلوا رجلا عمدا قتلوا به جميعا وخالفوا في الاول قالوا لا القطع يدخل في القتل وقال الجميع ممكن ان يكون الفعلين جنائيا واحدة لجناسهما وعدم تخلل البر اذا القاطع للسراية والمنازع عن كون الفعلين جنائيا واحدة لاختلافهما والبر قصاصا كما اذا كان خطأ حيث يجب دية واحدة وان كان احدهما عمدا والاخر خطأ يعتبر كل فعل جنائيا على حدة فيجب الخطا الدية وفي العمد القصاص فان تخلل بينهما بر يعتبر كل فعل حتى لو كان القطع عمدا والقتل خطأ يجب اليد القصاص وفي النفس الدية وان كان بالعكس يجب في اليد نصف الدية وفي النفس القصاص وان كانا عمدين يكون للولى القطع والقتل وان كانا خطأ من يجب دية ونصف دية ولا يقيد حاضر محجته اذا الخوف غاب عن حضورته بالاتفاق لكن يقبل بنية ويجيب ان القاتل فان بعد لابد من اعادة ليقبلا واكتفيا بحضرته اى اعادة الغائب العايد الحجة وهو الموافق لما في الهداية وشرح الجامع الصغير والمبسوط او معناه لابد من اعادة البرهان منهما جميعا وهو الموافق لما في المختلف حيث قيل فيه كافا جميعا اعادة البينة اذا قدم الخوف له ان القصاص حق الوارث ابتداء ولهذا الوعفا وارث المخرج عن القصاص قيل موت المورث صرح عفووه وكل واحد من الاخوين لا يصلح فاسبا عن صاحبهما في اثبات حقه بغير وكالة منه بخلاف الخطا فان قتل المال وهو حق الميت من كل وجه ولهها انه حق لميت بمنزلة الدية بدليل انه يعصم عفووه لو انقلب ما لا يقض ديونه منه وينفذ وصاياه وكل واحد من الورثة ينتصب خصما عن الميت فيما يثبت له وعليه وفي الواقعات رجل ادعى على رجل انه باعه وخالف الغائب عبدا بالثقة درهم واقام البينة يقضى على الحاضر بنصف الثمن لان الحاضر لا ينتصب خصما عن الغائب فاذا حضر الغائب ان اقام البينة ثانيا قضى عليه والا فلا وهذا اذا لم يضمن كل واحد منهما

ما على صاحبه اما اذا ضمنه بامر كان قضى عليه ما ولا يحتاج الى اعادة البينة لانه لا يملك اثبات الضمان
بامر الغائب على الحاضر لا باثبات الامر من الغائب والامر من الغائب اقرار بذلك وفي القنية نحو الابن
بكل التركة ثم ادعى رجل على الميت ديناً تنصب الزوجة خضماً عن الميت وان لم يكن في يدها
شيء وقيل لا تنصب الا اذا كان في يدها شيء وفي المخطط انما تنصب احد الورثة خضماً عن الميت
في دعوى العين اذا كانت في يده وفي الدين ينصب مطلقاً قال محمد بن سلمه رحم الله وارجوا
ان يكون الدين الذي لم يقض يوم القيمة للدين دون الوارث وقيل ان نوى قبل الموت ولا
فيجري فيه الارث ويقوم الوارث مقام المورث فيه وسياتي بمآله في فوائد الجلبات والاحذ
بالقضاء للكبار يطابق قبل كبر الصغار الصغير للتاكيد الناصي اي لاخذ بالنصية اشارة
الى كونه ولياً مواخذ الفاتن بالقصاص مساوياً للكبير في الولاية والاشارة الى الهدية اذا ولى
والشهود رجعوا رجعوا اوجاء المشهود بقتله جابداً القصاص وبعد اخذ الدية
صار للمال الذي اخذه الولي دية حق الشهود وملأكم لان المضمونات تملك عند ادائها
واذا صار ملأكم بالضمافله ان يطالبوا به ضمنوا ما صنعوا الولي او الشهود بخيار ولى المقتول
قصاصاً او ايه ضمن اي الى الفريقين من الاولياء والشهود لم يرجع وفي قوله ما هم رجعوا
على الولي على الاخر لان كلاهما اخذ بفعله مثل ان لا يرجع المحرم الاخذ صيداً على فاته وفيه
بما ضمن من الجزاء لهما ان الضمان انما تأكد على الشاهد والصائد بالقتل فيرجعان على
القاتل ومدخل الحصر للصلاة عليه والتعديل مسجد غير ضامن القتل الاستئذان
به كالمدخل للحفظ وكالباني والمخاف فيه وباسط الحصر في دار الغي كالمدخل بادن اهل المسجد
ولا كونه من اهل المسجد اهل ان المبتلى بمقيد بشرط السلامة كالدور في الطريق وهذه
الافعال منسوخة الى اهل المسجد لا الى غيره الا يرى ان اهل المسجد ان يمنعوا غيرهم عن ذلك

فكان فعل هذه الاشياء مطلقاً لم غير مقيد بشرط السلامة وفعل غيره هو ما حاق مقيداً بشرطه ان
كان بلا اذنهم وقصد الطاعة لا بناء في الغرامة كما اذا وقف في الطريق لا ماطة الاذى ومن بين ما يقع او يقع
او يرفيه اي في مسجد حبه ففي العبارة شيء من القصور كما في مسجد غير ذلك كما كان في الصلوة ويجلس للكلم
المباحة فانه ذكر في الجامع البرهان في الجلبوس في المسجد الحديث ما دون شرعاً لان اهل الصفة كانوا يلازمون
المساجد وكانون بنامون ويجدون ولذا لا يحل لاحد منعه ولما ما ذكر في جامع خراسان والاصد
الشهيدانه اذا جلس رجل من العشيرة في المسجد للحديث يضمن ما تلف به اجماعاً لانه غير مباح له قول
الكلام المخطوب بدلالة التعليل ويعطى المربع فقد غفر فيعطى بضم الباء بخط المصنف كانه جعله
استينافاً والوجه الكسر للعطف واذا صل ان المساجد بنيت للصلوة حتى يكون لمريد الصلوة ان يدخل المسجد
فيه اذا لم يجد موضعاً يصلي فيه وفرضية هذا ان يوصف غير الصلوة من الافعال التي تدعى بالصلاة
به فلا اقل من ان يكون مقيداً بشرط السلامة واعتبر كونه ما دون الدخول والقفود فيه عما من ما
في طريق غمافاً على المخاف شيء غماف بقبض النفس وهو حال او تمير او مفعول له لا كونه سقوطاً
تميز الاصل ان الحكم انما يضاف الى العلة او علتها لا غير الا اذا كان سبباً في معنى العلة او شرطاً في حكم
العلة نحو حقد البئر لان السقوط اضعف اليه اذا الارض كانت مسككة مانعة عن النقل وحفر البئر
ازالة للمانع وهنا التلغ لم يحصل من السقوط ولا يضمن وقالان الغم من هواء البئر فاضيف الى المانع
وفي الواقع وكذلك اذا دفنه حياً في قبر فانه فهو على هذا عبد بن المظفر فاختار ان لا يجبر على رفع
البدن لعجز عن اداء الدية في الحال التعين القداء باختياره كقبح الدفع عند اختياره فله النظرية
الى الميسرة لكونه ذاعسرة وقال لا يصح اختياره للقاء الا ان يرص الاولياء وهذا فرع عن تحقق كلاً
وعنده ما تاعلى التعاقب في البئر التي العبد حفر اعقبه بينهما اي بين الوقوعين والموتين وقد شعرنا
فلا بد من ان يكون الثاني مجزولاً وقت العقب لعدم وقوعه والثاني كان عليه دية والثاني اي ولى

الثاني يضرب في ذلك أي مشترك في الدية والفداء الذي اخذ الأول بقدر قيمته العبد الحافي فيقسم
لما اخذ على الدية وعلى القيمة في اخذ الثاني ما أصاب القيمة وهذا لأن العبد يصير قاتلا كليهما ومن
وقت الحفر لأن الأصل أن يتصل السبب بالسبب فيكون دفع الدية كدفع القيمة وعليه قيمة واحدة
لا غير لكونهما قاتلا اعطاء الدية في حق من اختاره فيه الفداء بالعلم به فعليه نصف القيمة لأنه لا يختر
الفداء فيه لعدم العلم به وفي الواقع مملوك محض بغير افعق المولى ثم دفع فيها مملوك فبات فاعق المولى
قيمه لا يربى العتق السابق بهار حقه فيضمن القيمة ووجب تمامها للأول وقيمة النصف بهذا عقل
وما جنى الغصب أي العبد المقصوب على مولاه معتبر ذلك وهدمه جناية موجبة للمال بان قتله
خطا وان تلف ما له فيضمن الغاصب لاقل من قيمة المقصوب ومن المال وفي موجبة القود والمولاه
وهو على الغاصب هدو وفتيا بان معتبر وهو أي ما يوجب المال ايضا ممد لا يخاطب المولى بالدفع
لوالفداء خلافا لما الأصل أن جنا المملوك على المالك هدم ثم اعتبر للمال وعوضته ان يملك الغائب
بالضمان مستند الى وقت الغصب وهما اعتبر للمال بخلاف الرهن فان جنا على الرهن نفسه وما له
هدم بالاجماع لا يبقى على ملكه ويملك على ملكه حتى تكون الكف عليه خطأ وخطا بعق نحو الخدمية
بقولنا خطأ وذا عمدا وذا البان له وابن عفا فلذلك لم يعف ثلث قيمته لا الربع والباقي لذات حصته
ثلث قيمته بطريق العول لا الربع بطريق المنازعة مثل تقسيم الف بين ولي الخطا وشريك العاذا
لخيار المولى الدفع ومثل التقسيم فيما رقى المادون في قوله يبيع وبين الرمادون ولي الخوة والفتا
على عكس هذا في مسألة الدار المذكورة في الدعوى وفيما اذا وصي بجميع ماله لانتسا ونصفه لآخر
فاجاز الورثة وفيما اذا وصي بعبد لانتسا ونصف لآخر ما العول الاتفاق فيهما اذا وصي بجميع ماله
عنها وفيما اذا وصي بالثلث عن سهام اصحاب الوصايا اذا لم يرد الوصية على الثلث ولم يتناول الحق الورثة
لفظ النحو الوصية بالربع والسادس وفيما اذا وصي بالثلث من الديون وفيما اذا دفع المولى قيمة مئة قتل

واحد خطأ وقضاه من آخر وفيما اذا دفع الفل الذي فعل هكذا ولما التزاع الاتفاق في اعتبار قيمته اذا
باع فضولي من رجل شيئا وباع فضولي آخر نصفه من آخر فاجاز للمالك العقد بين ويضمن الولد و
الوصي ان مات من ناديه الصبي وفي الوافعات على الاب الدية والكفارة وعلى الوصي الكفارة دون
الدية اذا ضرب باذن الوالدين وعلى الزوج الدية والكفارة ثم ان اذن الاب بالضرب اشددت اثر في هدم
الدم من ضرب نفسه لان غير نفسه مشروط بالسلافة لا يملكه نظر الصبي وليس في الاما لا نظره وضرب
المعلم ليس من فعل الاب والاذن سبب لاعلة وانما لا يضمن المعلم لوقوع فعله لنفع الصبي وسبب في
المجانب يا سحر لو ابواليمين في القضاة اباء يجب الغرامة ابوا الى اهل المحلة التي وجد فيها فتن يجب
الغرامة اي الدية كسائر الاموال ادعى الفصل على جميعهم او على البعض لا باعيانهم او خطأ وبعد حبس الحلق
ويقر واذا الزام وبالنكول افتيا ابرام اي الزام اي الزام العقل والعدم لان البمين هنا مستحق لعينه
تعظيما لامر الدم حتى يجمع بينه وبين الدية فيجب الجبر والحبس على ايفاء بخلاف البمين في الاموال فانه
يدل عن اصل حقه حتى يسقط ببذل المدعا وهذا لا يسقط بين الدية وانما قسامة القتل وديته
على ذوى الحظوة والذخيل اي المشتري بين والسكا على السوية لا التزام الحفظ ووجود القتل بينهم
وقالا القضاة على ذوى الحظ وان بقي واحد منهم والدية على عاقلته ولا فعلى المشتري لانهم اصل
في مبنى هذا الامر وهو التدبير والرى والتسمية وغيرهم اتباع لهم لا يرى انه لو وجد في داره وولى
ما الكهادون للدم والاجراء واذا وجد في مسجد محله فعلى اهلها ولو وجد في مسجد جامع
فعلى جماعة المسلمين وفي مينة المفق اذا وجد في دار امه فعليه اخم شوعينا عند ابى حنيفة ومحمد
والدية على عاقلته ولو وجد في دار صبي او معتوه فالقضاة والدية على عاقلته لا غير لاجماعه وقيمة
العبد فيه اسارة الى ان الفل خطأ في العمد يجب القضاة اتفاق القتل بترك قيمة المالك دفع
الغاصب بالغة ما بلغته فاعلموا لهذا كان الضمان المولى وهو لا يملكه الا من حيث المالية

يؤيد هذا القول وهو ان المال بازاء المال واجابه بمقابلة ما ليس به مخالف للقياس يؤيد
 الاحكام ارضا فان العبد المبيع اذا قتل قبل القبض بقي العقد على قيمته وكذا الموهون وبقي قيمة من قتل
 وهو للتجارة نضابا ويسقط ضمان من اذن المولى بقتله ووقع وعندهما ان الواجب ضمان النفس
 وضمان نفس من هو على حال امته وهو الحر لا يزداد على عشرة الاف فضمن العبد اولى وهذا لان ضمان
 القتل فيعتبر بالقص وهو انما يجب باعتبار الادمية لا غير وانما ينقص عشرة باثر ابن مسعود بخلاف
 قليل القيمة لان الشرع جعل القيمة والمالية معيار لهذا البذل ثم ويجب قيمة العبد على عاقلة الفاعل
 اما عند فظالم وكذا عند على اختياره الاسلاد وفي مال الجاني على اختياره الحيط وهو القياس
 ويشرك الراكب شخصا بخمس من غريم من يصد منه الفرس وشرحه ما في صدر الشريعة ومن
 ضرب دابة عليها ركب وتحسبها ففخت او ضربت بيدها الخ او تعرت فصدت فقتلته ضمن هو لا
 الراكب عندهما وعن ابي يوسف ان الضمان على الراكب والناض نصفين وهذا اذا تخسه بلا اذن الراكب
 اما اذا تخسه باذنه فلا ضمان عليه لانه امر بما يملكه اذا تخس في معنى السوق فانقل الى الراكب
 فلا يضمن النخعة كما اذا تخس الراكب ففخت فتاوى العالم الرباني محسن في شبه بعد ثلثون
 حنغ ومنها من الحفاق يتبع حنغ وهي الداخلة في السنة الخامسة من الحفاق الداخلة في
 الرابعة ثم الثنيات نبات خمس سنين الى البوازل نبات ثمان سنين وقيل الداخلة في السنة
 السابعة فاربعون ايام من الثني الى البازل وله ان يدفع اعلى من ذلك باقية اي با بدل الدم
 او با في موجب شبه العمد والكل وكل الباقي من الحوامل بطونها اولاد ثامن المختاض الى الجناء
 اي خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس
 وعشرون حقة الاصل في هذا الاختلاف الاثار وفي يميني حلين اثلثا وواحد بعد القضاء قد عفا
 اثلثا اي الفصول اعدا في زمان وزمانين فالالف للثنية او على صيغة المعلومات اي اثلثا شخص

واوجيا في حق الربا

فلا اله

فالالف للاشباع قطعت بينه لهما وعرف لهما نصف دية بينهما بعد القضاء قبل استيفاء الدية
 ولو قبل القضاء فلا اثر للقصاص الزوال الملاحم ولا شيء للعاقب لجماعه انه قضى لكل واحد نصف الدية
 ومن ضروريه بطلان حق كذا في نصف القصاص لهما ما امر في الحدود وان الامضاء في العقوبات من هقتنا
 فما قبل الامضاء بمنزلة ما قبل القصاص لو قتل المعضوب حرا وصنع كذا بعد الرد والمولى دفع لو قتل
 المعضوب عند الغاصب قد اخطأ وصنع كذلك اي قتل المخطأ ايضا بعد الرد الى المولى دفع
 الى ولي الجنائتين كان على الغاصب نصف قيمته ياخذ المولى على سلامته اي يسلم له هذا النصف
 لانه عوض ما سلم لولي الاول فلا بد دفعه اليه كي لا يورثي الى الجمع بين البذل والمبدل في ملك
 واحد وهو قول زفر والزهراء اي المولى دفعه اي دفع هذا النصف للاول اي الى ولي القاتل
 الاول ثم له اي للمولى به اي بنصف قيمة العبد الرجوع على الغاصب مرة اخرى فاعقل ان السالم
 للمولى هو هذا النصف دون ذلك النصف لان حق الاول في جميع العبد لانه حين جوف فحقه
 لا يزاحم احد وقد وصل اليه نصف العبد وقد وجد في يد المولى بدل نصفه في اخذه ليكمل
 حقه قطع سري في عبد غير وعنف بينهما وروحه منه نهق قطع واقع من رجل في يد عبد غير
 بينهما اي بين القطع والسرابة والوارث المولى على التقدير فيه ارش اليد دون القود ففيه ارش
 اليد وما انقصه ذلك الى وقت العتق دون القود لا اشتباه حتى الولاية الملك والولاية نظيره
 الى وقت القطع والسرابة كما في اشتباه الولي بالنظر اليها عند وجود وارث غير الولي وهما لا يعتبر
 ان اشتباه الجهة عند اتحاد الولي ومسلم يقطع يده ثم بشرى اي يرتد ثم يتوب اي يسلم ثم منه
 يهلك اي من القطع ففيه ارش اليد لكل الدية ويجعلان من حقا تقديرا لكل الدية لا لقطع
 حكم السرابة بالارتداد وعدم الفعل بعد مزهق اي مبطلا للحيوة بعد دية اي بعد الفاطح
 حتى يجب فكل الدية لان العبرة بالابتداء والانهاء لا فيما بينهما في كثير من المسائل والمحل معصو

في الحالين من مات في بئر طريق جوعا يرى على جوفها رجوعا جوعا اي سبيل الجوع وقد مر في قوله
 من مات في بئر طريق نما البيت والفرق لابي يوسف ان الغم من خواص البئر دون الجوع **لو وجد**
 القتيل في دار امرأ وماله في المصهره وطريق بئر طريق زل هذا فعلق بذوا ذاك والكل زلق
 في دار امرأ كذا الصبي لا كذا الرجل فعاقلوا وحلفوا وعقلوا لان القضا انما يجب على من هو من اهل
 الضره وهي ليست من اهل الخلاف ما اذا ادعى عليها لان ذلك عين واحدة من ايمان الدعوى
 دون القضا ولا يقول ابو يوسف حلفت خمسين بمينا وبذوا الى العاقلة اذ يبايعونها في النعمة
 ونعمة الفضل منها متحققة ووقع البعض على البعض ولا يعلم موت الكل كيف حصل اذ لو
 علم يكون على سبعة اوجه مذكورة في المصنف فغادر ثلث البدي من حفرة لان وقوعه في البئر سبب ظاهر
 وثلاثة الثاني اي غادر ثلث البدن الثاني لان جره الثالث عليه سبب ظاهر ايضا وثالث قد هدد لان
 جره الثاني على نفسه سبب ظاهر ايضا ويعزم الاول ايضا الثاني لجره والصف للبطلان لجره الثالث على
 نفسه ولا شئ على الحافر لان الحفر سبب الجرح والدفع علة والحكم انما يضاف الى العلة دون السبب عند
 الاجتماع والاولى الواقع وسط البئر يعزم كل دية الاخير لعدم ظهور جرحه وسوجه وهو القياس
 هذا في الاول سبق سقوط على وقوع الثالث عليه ثم هو الحافر الغارم هذا ثم هو الذي ثم يعزم الاول
 كل دية الثاني لكون جره سببا ظاهرا في حق ثم اذا اذاهم هلكوا اي ثم يعزم الثاني دية الثالث لما قلنا
 وهو القياس وباقي التفاصيل في الشروح رفيق حجة اي داخلين في بيت وليس معهما ثالث فوجد
 احدهما مذبحا لان الظاهر ان الانسان لا يقتل نفسه فكان احتمالا باسباب الاضرار ليل كما اذا وجد
 في محلة فان الضمان عليهم بعد خمسين حلقا والحق في الهداية **في المشتري يقتل قبل القبض**
 قتل يرد المشتري او يمضي في المشتري الذي او الالف واللام والياء يقتل عند اقل اي قصاص يرد للمشتري
 اي بنقض البيع او يمضي او يحجزه في الرد للبائع لان البيع صار كان لم يكن وفي الامضاء للمشتري وفيه

في المختار

يقتل كل مذبذب

وقية
 ان رد عند الثاني وفيها تلك لدى الشئ او قيمة للبائع ان رد المشتري البيع لان الملك لم يكن ثابتا للبائع
 عند الجناية فلم ينقض السبب وجب الحكم القصاص فيه القيمة على القاتل وان اجاز للمشتري فله القصاص
 لان الملك كان ثابتا له عند الجناية فيقر وفيها اي في الرد والامضاء تلك اي القيمة في الرد للبائع وفي
 الامضاء للمشتري لا اشتباه وفي القصاص الاحتمال النقض والاجازة وان يزعم ان الشئ فلم يلزم لها ارش ولا
 ارش لالم بزوال الشين وعدم القيمة بمجرد الالم كما لو ضرب مولدا ولم يؤثر فيه ويلزم الثاني وهو ارش
 لدى الثاني ومن اوجه اجر الطبيب الحسن بالتسبيب كان الساج اخذ ذلك القدر من ماله شئ
 لو ذهب العقل شئ وعزم للنفس فالارش ايضا لزم موضع خطأ ولو عد كانت عمدا فاختارها
 عضوبان ذهبت عيناه مثالا فلا قصاص عند ابي حنيفة فيجب الدية فيها وفاقالا في الموضحة قضا وفي
 البصرية كذا في الكافي وعزم للنفس كمال دية ما به اي بالشئ يعني ارش الموضحة وهو نصف عمر الدية
 كذا في السمع والبصر والكلام كما اذا مات لانها جنايات مختلفة في مواضع متعددة لنا ان العقل يميز
 الروح بقوت منفعة جميع الاعضاء بقواتها كباقي منفعة بقوات الروح ولو جرى الماء
 حكم ولو جرى الماء والنهر العظيم الذي لا يستحق الشكر فيه الشفعة وهو في غير دار الاسلا
 كالمجنس بالشاطئ وفي الذي في دار الاسلا يجب الدية في بيت المال وفي الصغير يكون القضا
 والدية على اهله اي بموجب القتل وهو القضا والدية على ابي القري اذا علم اي اهل او بقرى
 والارضين منه لنا انه ليس بيد احد ولا ملكه فلا يمكن صا دية عن المحدث وصالح قتل العمد حال
 العلة في قدر ثلث المال لافي الجملة حال العلة اي في عرض القاتل لانه تبرع لانه لا يقابل مال قلنا
 بقباله اعز من المال وهو النفس فلا يكون تبرعا ولو عفا ابن واخو العا في جهل فطالب الاخ
 الجاهل بالعفو القاتل بالقتل والقضا اي قتله قصاصا قتل الاخ المذكور وقصاصا نظر الى انه قتل
 نفسا معصومة لنا انه استوفى القتل بناء على انه حفر فاوشر شبهة فعليه في مال الجارة العبد الجاني

في المختار

بعد العلم بجنايته وافتكاك الرهن والاباء عن البيع به اي بالجناية فهو اختيار للفداء والرهن والعرض على
 البيع كذا لان ملكه في الظاهر وبالاقرار يجعله لغيره فصار كالبيع وعندنا ان كذبة الغير في الملك بطل
 اقراره وبقي اختياره وان صدقه اخذ ولا شيء على المقر فخير المقر بين الدفع والفداء لانه ليس فيه ابطال
 حق وفي الجناية لو علق العتق بقتل العبد زيد فجاء القتل بالعد لا بالعد الذي في العمد القصاص فان مولا
 عليه قيمته ولا اختيار لتؤدي دية ولا اختيار للفداء لانه لم يوجد الاختيار بعد الجناية لئلا يعلق
 بالشروط كالمفوض عند وجوده وهو يعلم انه يكون اعتاق فليكون للفداء مكاتب قد قتل ^{شئين}
 وما كان قضى القاضى بالقيمة لمن قدما كان عليه قيمتان فاعلمنا كذا في المدينين فاعلمنا
 اي الاول كما لو كان قضى به له وقدم في كتاب العتاق في قوله ولو سعى مكاتب مرار البيت وتمر
 ايضا حبسه في قوله مدبر تالف انسانا خطا البيت عدا كما خطا بجامع ان في النفس حق العبد
 وهو مضمون بالدية او القصاص وحق الشرع وهو مضمون بالكفارة وايضا ان الكفارة
 لرفع الذنب فاجابها في الذنب لا يبلغ او لمنا قوله ع من جنس من الكبار لا كفارة فيهن الحديث ولا
 عبارة فيها معنى العقوبة فلا يجب الاسباب دائرين الحظر والاباحة وليس والقتل العمد به فبأية
 وايضا ان شرعيتها الدفع ذنب الخطا الادنى لا تدل على شرعيتها الرفع ذنب العمد الاعلى لا يحسمان
 المسجدتين فخير ان نقصان السهو في الصلوة دون نقصان العمد فيكون حق الشرع في العمد
 مضمونا بالنوبة دون الكفارة والخطا خصوصا بالنقص والقتل عدا موجبا للتكفير والقتل
 المال على التخيير بالجر عطف على التكفير والاولى الدفع بالابتداء اي القتل والمال ثابت على
 التخيير لا لا تخيير في الكفارة وفي قوله موجبة القصاص عينا وله المصير الى المال من غير رضا القاتل
 لقوله عليه السلام من قتل قتيلا فاحله بين خيبر ان اجتوا قتلوا وان اجتوا اخذوا الدية قلنا لا
 توفيق بينه وبين قولنا مكاتب عليكم القصاص في القتل بعد التسليم والقبول لا يجره على هذا القاتل

وسيد الجاني اذا اقر به
 فهو اختيار فانتبه

نظرة

نظيره قوله عليه السلام لا تأخذوا منكم اي رضي السلم اليه ام لا اوراس مالك اي ان رضي وفي شريك
 الاب والمجنون او الصبي القتل بالتعيين او الصبي والمولى او السبع بالتعيين اي بتعيين الشريك
 اذا قتل غير متعين عنده كالعامدين الاجنبيين اذا عفا المولى عن احدهما لا كالعامد مع الخاطيء و
 مقضى عدا الصبي دية في ماله ولا تدى عاقلة دية اي دية المقول في حاله لان لعنه حكم العمد
 فيما سوى القصاص لانه عمد وفصد حقيقة مثل المجنون لنا انما ليس من اهل العقوبة واحكام قتل
 العمد ثابت بطريق العقوبة وذلك لانها انما ترتب على العلم والعلم بالعقل والصبي قاصر العقل
 والمجنون عديمه فاني يتحقق منهما العقد وفيه تكفير ومنع الارث ومثل المجنون عند البحث
 بناء على امر والفرد يقتل بالجمع اكفا ومجيب لا يجب الدية اصلا فاليد بالايدي كذا
 فاعرفا ذكره بالفداء للتعليل وجعله مقبسا عليه محامع عدم التماثل لكونه جمعا عليه غير ان
 سوتينا التفارق والتعاقب في ان يقطع ابده وبأخذ منه نصف الدية بينهما نصفين وان الشا للاول
 يقطع وفي التفارق يفرق المقص اي القاتل قصاصا لذات الاخر بقدر عاقبه فالقصاص من يخرج له
 القدر عد والمال للاخر وفي قول اخر للشافع هما اي القصاص والمال بينهما يخوف لنا في اليد بالايدي
 لنا ان قتل الفرد بالجمع بمنزلة قتل الفرد بالفرد في المعنى المقصود وهو الرجز والجبر ولا نسلم عدم تماثل
 فانه يقتل بالجمع بالفرد اجماعا ثم اليدان يقطعان باليد وسائر الاطراف فاحفظ واجهد اذا امر عليها
 سكين حتى تنقطع واما اذا وصف احداهما من شتا والاخر من اخر وامر حتى تنفي السكينان فلا قصاص
 فيه عنده ايضا هو يعتبر بالانفس نظر الى تبعية الايدي للانفس قلنا لا نسلم التبعية المذكورة
 في القصاص فان القتل بطريق الاجتماع غالب والقطع من المفضل بذلك الطريق نادر والاحتياط الى
 الزاجر فيما يعم لا فيما يندرو وليس في اللحية والمواجب للرجل لا يجب في العبد كمال القيمة بجامع عدا
 تقويت المنفعة من كل وجه ولهذا لا يجب علق نصفها نصف الدية بالخلق وعدا البنت الى ستة

قالوا المقص والمال للمالك
 هذا اذا ارتب فيها قد جبا

مال دية بواجب بل حكومة عدل كما في الحية قلنا فيه منفعة الجال وهي مقصودة معتبرة في الاحوار
دون المالك على انه يجب قيمة العبد كاملة ويكون العبد للمالك في رواية الكرخي عن ابي يوسف وقياس
الكل على البعض غير مطرد على انه قيل فيه حكومة عدل وقيل بصفاء الدية وقيل فيه دية كاملة لانه شرب
كامل ودية في ذكر الحصى لاحكم عدل قيم سوى لاطلاق قولهم وفي الذكر الدية ولان هذا نوع مرض
فلا يوجب نقضا الدية كمرض النفس قلنا فيه نقضا المنفعة على التاميد بمنزلة العين القائمة الرأ
بغيره او رجل العرجاء واليد الشلاء وما مرض النفس من جوار الزوال واما اطلاق الحديث فيقتصر الى الكامل
وما جرى القتل به يقتصر بمثله والسيف لا يختص يقتض بمثله حتى لو قطع يده ومات منه يقطع بدنه
لم يمت في مثل تلك المدة خزفتة ولو احرقة بالنار يلقى في مثل ذلك النار فان لم يمت في مثل تلك المدة قتل
وان غرق او غرق ولو قطع طرفه ثم قتل قطع ثم قتل وان سقاه خمر حتى قتله او لاط بصغير حتى قتله يقتل
بالسيف لقولهم من غرق غرقناه ومن احرق احرقناه ولرعاية المماثلة لنا قولهم لا قوة بالسيف
وكثيرا ما يعد عن المماثلة فيما قاله لادابة الى ريادة خز الراس والقتل دليل ان الحديث للياسد
والتهديد بدون وضع الشرع لضافته الى نفسه وكون الاحراق بالنار والتعذيب بهما مكرها بمنزلة
سقي الخمر والقتل بالسوط الصغير فانته به فخاص ان تولى الضرب به ان يولى الضرب كالقتال بالسيف
لا كالضرب برمة قلنا تمكن الخلل في عمدته لان الال ليس بموضوعة للقتل وبين عبد اذا قصا
في اليد قطع احداهما بالآخر عدا والحد والحرمة ايضا فاشهد اذا قطع يدها عمدا قياسا على النفس نظرا
الى تبعية الاطراف للانفس وقدم رجوايه فان الاطراف يسلك فيها مسلك الاموال لكونها وقاية للانفس
ففيها التفاوت المعقوت للمماثلة بدليل اختلاف الدية والقيمة فجاء الانفس والحر لا يقتل بالمسي عبد ولا
المسلم بالذبح بالمسي عبد احتراز عن العتق وعن التسوي من البغاة الحاصل ان الحر لا يقتل بالعبد لانه
مال من وجه ولا المسلم بالذبح بوجود الكفر البيع لنا ان المساواة ثابتة نظر الى التكليف او الدار

والدعي للقتل في محله اي على اهلها لوجود القتل فيهم يحلف خمسين يمينا جمل على دعواه اذا كان بين القتل
وبين اهل المحلة عداوة وهذا كعلامة القتل على رجل من نحو الدوث بالدم او اخبر عدل او جماعة غير
عدل عند القاتلهم قتلوه وقد مضى في المدعي في الدعوى ثم له القتل فاما لو نكل في قوله اذا حلف على دعوى
العد والدية في قوله وفي خلفه على دعوى الخطا فاما لو نكل او عدت المعاني الثلاثة للذكورة حلفهم خمسين
يمينا بالله قتلنا ولا علمنا له قاتلا والمق من القضا والدية بالحلف بطل لان اليمين شرع مبني على امر
كافي سائر الدعوى والرمو اعتقلا اذ لم نكلوا في دعوى العمد في قول وفي دعوى الخطاء ويجب القصاص
في دعوى العمد في قول اخر وعندنا هم حلفوا في كل الاحوال خمسين يمينا وعقلوا ولم يبرؤا بالحلف
ولم يقتصوا بالاباء ولم يحلف المدعي وقد مر مسألة ابائهم عن اليمين في باب ابي يوسف في قوله لو ابوا اليمين
في القضا البت قلنا اليمين انما شرع بظهور القضا لتحريم عن اليمين الكاذبة بفقرها بالقتل لا بجملته
فاذا حلفوا حصل البراءة عن القضا ثم الدية تجب بالقتل لوجود منهم ظاهر الوجود القتل بين اظهرهم
لا يكتولهم او يجب بتقصيرهم في المحافظة نحو ما في القتل الخطا وقال مما لم يكن عداوة فيهم ولا لغزو
ذو طرارة فهو ك انواع الدعوى وعرف ان القضا يشهد او حلف وقد راجع بيان هذين البينين
فيما سبق من التقدير وقال في المصطلح من هلكا الحرتين فارسين او راجلين خطا كما في العمد اوقع
كل على قتله ولا شيء في وقوعها على وجوهها وفي الاختلاف يندرج المنكب على وجهه ويجب دية
الواقع على قتله على عاقلة صا وفي قيد الحرية والخطا كلام طويل يعرف في الهداية وغيرها نصف الضمان
ساقطا اذا اشتركا اذا اشتركا اي شراكا صاحبه في قتل نفسه لنا فعل نفسه في قتل نفسه شرط
وفعل صاحبه في ذلك علة والحكم انما ايضا الى صاحب العلة دون صاحب الشرط خصوصا اذا كان الاول
جانبا والثاني غير جانبا فيجب كل دية كل لا وليا له على عاقلة صا وليس هذا من قبيل المقاصفة فلا يخفى
فائدة الوجوه وحكم هلاكه بخارج الجلب عكس الحكم فان وقع على وجوهها ضمن كل دية الاخر

وقع احدهما على وجهه والاخر على ظهره يضمن صاحب القفا صاحب الوجه ولو انقطع الجبل فوقهما
على انفسهما الاشئ على واحد منهما ولو قطعت ثالث حتى وقع على انفسهما يضمن القاطع دية ما وفيه
للجل كذا في الواقع وفي منية الفتى اذا عض يد رجل فانتزع العضو يديه فقلع سن العاض لاضمان
عند الامام وعند ابن ابي ليلى وفيه دية السن العاض ذراع انسان فخذ به من فيه فسقط بعض اسن
العاض قال محمد دية الاستناهد وعلى العاض ارش ذراع وهذا بخلاف ما لو ثبت ثبوت غيره فخذ
به صاحب الثوب فخرق يضمن المثبت نصف ذلك ولو جذبه من تثبت يضمن جميع الخرق
اذا الولي والشهود اعترفوا بكذبهم اي بكذب الشهود والولي للمقتل عما اتلفوا ويجوز ان يكون القتل
بكذبهم عما اذا العمد يقرهم من قوله اتلفوا حيث يقرهم منه ان الولي استوفى في القصاص قبل الرجوع
ويؤخذ هذا قول الشارح وقالوا نعم ناذلك لان المسبب كالمباشر عنه كما قال في المكره والمباشر
قاتل حقيقة قلنا انما المسبب فليس كالمباشر عندنا واما المباشر فقد باشر بناء على حجة ظاهرة
وهو قضاء القاضي فيورث شبهة ودية الحر الجيف المسلم هي اثنا عشرة الف درهم المسلم صفة
كاشفة للنفقة اذ معناه المائل عن الاديان الباطلة الى الدين الحق وهما الف دينار بالانفاق واليهود
والنصارى ثلثها وللجوف ثلث خمس كذا ثلثها الى اربعة الاف درهم فيها كان او مستامنا كل الى
كل المذكور من دية المسلم وضمانه وثلث خمسة ثمانمائة درهم والاختلاف مبني على اختلاف الخبر والاروغفة
للجنين اوديته عبدا وامة او فرس قيمته جنسها وفي المغرب غرة للمال خياره نحو العبد والامة والفرس
للام ولم يورث وفي ذلك تكفير نعم لانه كطرف من اطرافها الكالدية قلنا انه بدل نفسه وهو نفس على
حدة فكان ينبغي ان يجب فيه الكفارة عندنا الا انها بمعنى العقوبة فلا يتعدى موددها وهي القوس
الطلقه وكان ينبغي لا يجب عنده الا انه يقول انه قتل وفي الجمع ويورث الغرة وهو يصلح الصيغة للثأل
والوفاق وقال ابن الملك في شرحه وفي المنظومة ذكر خلاف الشافعي من ان غرته لامة عنده والصحيح

ان الاخلاق وفي جنين الرق قد اعيرته يؤخذ من قيمتها لا قيمته من قيمتها اي قيمة الام اي يؤخذ
عشر قيمة الام ذكر ان الجنين واثنى لان ضمان الاجز يؤخذ مقداراها من الاصل لا قيمته اي
لا قيمة الجنين لو كان حيا اي لا يؤخذ نصف عشر قيمته باعتبار جنين الحر حيث يجب ختمها
وهو نصف عشر دية الذكر وعشر دية الانثى وتعتل العاقلة الارش وان لم يكن نصف العشر
فاعلم واستنب فياسا على ارش الموصحة وما فوقها لنا قول ع م لا تعتل العاقلة عما ولا عفو
ولا صلحا ولا اعزافا ولا ارش ما دون الموصحة ولا الحمل على العاقلة للتخفيف على الجانب ولا حاجة
الى التخفيف في التقليل ثم ان العاقلة هم اهل العشيرة وليس اهل الديوان منهم عنده وعندنا على العقل
النصرة وهي تجعل بين اهل العشيرة والديوان والحرقة والحلف قال بعض المتأخرين لا عاقلة للجمع
لانهم لم يحفظوا انسابهم ولا يتناصروا وانما جاءت العاقلة في حق العرب وهو مختار ابي جعفر وفيه
افتح الامام ظهير الدين كذا في الخلاصة ومن لا عاقلة له ففي ظاهر الرواية يجب في بيت المال لانه لو ما
عن غير وارث يرث بيت المال والحق يغدره لان الغنم بازاء الغريم وعن ابي حنيفة رحم يجب في
لان الاصل ان يجب في مال الجانب الا ان عدلنا عن الاصل تخفيف عليه فاذا لم يكن له عاقلة عاد
الى الاصل والجبل الصائل من ذاقته دفعا فلا غرم بما قد فعله كالاشاحر كان اورقيا ونقيد
التركيب من قتل الجبل قتله على الاضمان على شريطة التفسير او الهاء للسكت والفعل مشغول
بنصب الظاهر المقدم وليس من قبيل الاضمان المذكور لا يقتله قبل الصيا لان اذن الشرع بالقتل
للدفع فيه اقوى من اذنه له ان في الاشيا قلنا فيما قلنا رعية الجانبين فان الصيا لا يرزى عصمة المال
بخلاف الاشيا وفي الوقاية ويجب الدية تقتل مجنون او صبي شهر سيفا على قتله هو عمد او في ماله
والقيمة في قتل حمل صاعليه لانه قتل شخصا معصوما لان فعل الصبي والمجنون والداية لا يسقط
واما لا يجب القضا لوجود المبيع وهو دفع الشرع عن ابي يوسف انه يجب الضمان في الدابة لاني الصبي

والمجنون لان عصمتها الحقة وعصمة الدابة لحق صاحبها فلا يسقط بغيرها وعند الشافعي لا يبيح الضمان
 في شئ أصلا لانه قتل لدفع الشر كما في العاقل البالغ حريق وقع في محلة فهدم رجل دار غيره بغير
 امره وبغير امر السلطان حتى ينقطع عن داره ضمن ولم يأنم كذا في المنية افسد دز عاتوره ليل اغرم
 كالبعث لا الاكل نهاري في العرم والحلاف المذكور في منية المفتق وفي الوفاية ولا ضمان في دابة منقلنة
 انما انفسا او مالها او نهاري او مسائل سائر لجناية البهية والجناية عليها في المختصر او من جعلها الهذا
 وصدر الشريعة في فقي عين نحو بعل بقصة لا الربع من قيمته هل ينفقه وفي الوفاية وفي فقي عين
 شاة القضا ما انقصها وكذا قطع اذن الحمار وزينه وفي عين بقرة الجزار وخزوره والحمار والبغل
 ونور الحارث ربع القيمة لانه يمكن اقتضا العمل بها باربع اعين عينيها وعينين المستعمل وعند الشافعي
 يجب النقص كما في شاة القضا قلنا في شاة القضا المقصود اللحم فقط وفي قطع احد قوائم الدابة
 ضمان جميع قيمتها وذلك لان مسائل لا يضمن في حال اذا تلف شيئا فاعرف اي فخال من
 احوال السقوط قبل الطلب وبعده وهو القياس وفي الاستحسان يضمن اذا تلف شيئا بالسقوط
 بعد الطلب ممن له حق الطلب والتمكن من النقص والحق لساكن الدار التي مال عليها مال الكاكان او
 مستاجر او مستصير اوله التأخير والامهال دون القاضى وواحد من العامة ولو نقرت دابة من
 سقوطه فقتلت انشا لا يضمن صاحبها ليط وكذا التفار من حجر في الطريق وسيا نظيره في قول
 الجنايا ولو اشهد على واحد من الشوكاء فاندم عليه على قدر حصته والاشهاد على الكلب العقور
 كالاشهاد على الحائط عند مشايخ سمرقند وقال حسا الدين فيه نظر وبعاد اسهاد على ولي الصبي بعد
 البلوغ عليه = والقتيل في الاحكام عدا وخطا وليس شرب الخمر شيئا غيرا غير اى غير المذكور
 وهو عندنا وهو القياس وتركه كتاب الاشر وفي ذيا المسلمين اثنا عشر حكما في باب الشافع الفا
 وفي الذمى نصف ما ذكر لقوله ع م عقل الكافر نصف عقل المسلم وعندنا دية المسلم والذمى سواء

جواب ما سألت

في كونه

في كون كل منهما عشرة الاف درهم لقوله ع م دية كل ذى عهد في عهد الف دينار وهو المشهور الموافق
 للاصول وذايح الابن به اى بالابن يقتض لانه قتل عبدا لا شبهة فيه ولا تاويل وضرب بالسيف فيه
 اى في الضرب بالسيف نقص اى نقص الجناية لقوله التاويل بقصد التاديب لنا قوله ع م لا يقاتل الوالد
 بولد ولا السيد بعبده وليس للزوجة ارث دينته ولا الزوج ارثا من زوجته ارثا اى ارث الدية
 لانهما بدل النفس ولا حق لاحدهما في نفس الاخر بعد ارتفاع الزوجية بالموت قلنا انها من التركة
 وهذا يقتضى ما يدورونه وينفذ وصاياه ويرثها افاربه فكذا الزوجة وابن اى ولي قتل قرية قال
 حصل اى قتل موجود في قرية قتل اى من وبالله اللوث استدل اقسام خمس من يمين او قتل وبالله اللوث
 والانتطاخ بالدم على من يدعى عليه على التعيين استدل على انه قتله وقد مر نظيره في ثالث
 رحمه الله **سورة الجنايا** قاتل من اعطفه في علمه بسعي لنقص عتقه في قيمته لنقص عتقه
 لبطان الوصية للقاتل بالحديث لان العتق بعد وقوعه لا يقبل النقص حقيقه فيجب بقضه وعنه
 يرد قيمته في قيمته اى بسعي في قيمته الاصل ان المكاتب اذا قتل مولاه فعليه الاقل من قيمته ومن الدية
 والمستسعى بمنزلة المكاتب عنه فيجب عليه قيمة واحدة نقصا للعتق الذي هو وصية وقيمة اخرى بالقتل
 وعندهما هو حرم دون فيجب عليه قيمة واحدة رد الوصية بعقده ويجب الدية على عاقلة بالقتل
 عاقلة مولاه والمسئلة الثانية مبنية على هذا الاصل ايضا وكان يستسعى بوزي قيمته ويلزمان
 دية عاقلة اى لا تخرج من الثلث بان مات مولاه ولا مال له سواء قسامة المقتول الموجود
 في مكان بيع ولم يقبض على عاقلة الكان وهم البايعون لان ايديهم قبل القبض اصلية دون
 ايدي غيرهم بانا كان البيع او بالخيار لان القدرة على الحفظ حقيقه باليد لا بالملك فلا يعتبر الملك
 مع وجود اليد وعينا عاقلة مالها اى مال الكال دار وهو المشتري في البيع البات لذلك اى الحلف
 وفي الخيار يتوقف على خيار الملك فيكون عاقلة من بصير مالكا لان ترك الحفظ انما يكون ضمن جمل

مقالات النعمان

هذا باجماع وسعي ثانيا
 قال بما صار عليه جانيا
 ويوجب القتل دية
 ويلزمان هذه عاقلة
 مدبر من بعد موت سيد
 يقتل ان انا بلا عتد

الشرع اليه المفظ وهو مال الرقبة دار ثلاث ولحد منهم حفر فيها بلاذن هوى فيها بشر ثلث
 النفس حفر وجى حائط بلاذن عن الشريكين هوى اى سقط بشر او مال قتل على عاقله
 الحافر ثلثا دية البشري بالارو ثلثا قيمة المال مثل ضمان متلف الحائط المائل الذى يبنم بعدما
 اشهد على احدهم بالمطالبة بالنقض اعتبارا بالملك وهما يعتبران بالملك للملة وعين هدر او معتبرا
 فكان على الحافر ثلثا دية وضمانا نصفها بقتله لو كان بين الرمي والوصول عنق فما القيمة للعلم
 فما القيمة للبطول لان الجنابة فعله الاختيارى وهى الرمي وقال عليه مفضل ما بين قيمته مرتبا
 وغير مرتب اى قدر النقص الحاصل بالرمي وبوافق الظم شرجه وشرح الطحاوى وفى سائر شرو
 الجامع الصغير والهداية ذكر ان قول ابى يوسف مع ابو حنيفة ومحمد يقول ان رمى السهم او اشارته
 على الملاك فصار بمنزلة جرح حل به ولو جرحه ثم اعقته مولاة لا تقطعت سرية جنابته ولا ينفذ
 دية ولا قيمته وانما يضمن النقص لان بالعنق يتبدل المستحق فيبطل السرية لان ذلك بمنزلة
 تبدل المحل ويتبدل المحل لا يتحقق السرية وان يقع المرمى اليه بينهما اى الرمي والوصول في رده
 فلا انتفاء ههنا الدية لان انتفاء الرمي موجب للضمان وقت الرمي وشبهته زوال العصمة وقت الانتفاء
 اسقطت القضا وشطرا لوجوب الضمان بقاء النجوم زمان الوصول ويجوز التكفير بين الرمي والوصول
 وكذا يعتبر حاله الرمي في حق الصيد بالانفاق من ادب الابن فانت غمهم كذا الوصى فاجتهدان تعلبه
 بالضرب المعتاد كما فى غير المعتاد لا كضرب المعلم الصبي والعبد باذن الاب او المولى له ان الناديب وان
 كان واجبا عليه لكن ذلك يحصل بالتهديد والتعريك فلا يكون الضرب فيه مادونا مطلقا بل بشرط
 السلامة والفرق بين الاب والمعلم ان يقع ناديه متوجه اليه وينفع المعلم بود الى الاب والمولى لا الى
 نفسه لهما ان ناديب الصبي لا يحصل عادة الا بالضرب فيكون مادونا مطلقا وقيل يرجع الاما الى
 قولهما فى الاب والوصى وقد مر فى الداء بالجامع امراته التى يجامع مثلها فانت لا شئ لا يضمن سرية

كان على الحافر ثلثا دية
 وضمانا نصفها بقتله

فغلام فان قطع الختان بعض الحشفة يضمن حكومة عدل وان قطع كلها يضمن كمال الدية اذ لم يسر
 فاذا سري ففيه نصف الدية لان التلغ حصل بفعلين احدهما ما دون فيه كذا فى مينة المقتضى **رحم**
 عبدهما اتلف مولى لهما وداعفا سلم ربعا او فدا مولى لهما اى قربا لهما نحو ما فى قوله تعالى وان
 خفت المولى من ورائى مسلم العاقى ربعا من العبد او فدا ربع الدية وعندهما بطل الدم ولا يجب
 شئ أصلا وهو الثابت فى بعض النسخ والاشهر الثابت فى بعضها ان قول محمد مع قول ابى يوسف
 وقوله المولى له ابنان كذا فالاولا ولا يبرئ شئ فى القضا وقوله اى قتل العبد له اى للمولى فالاب بطل الد
 كله ولا يبرئ شئ ومحمد مع ابى حنيفة فى هذه المسئلة رواية واحدة والادلة فى الشرح وسيد الجاني
 اذا اختار الفدا وصار قتلا لم يخبر بل ودى لاختار الفداء اى اعطى ارش الجنابة فصار اى الجرح **رحم**
 لم يخبر بين دفع العبد وبين اعطاء الدية وذى اى اعطى الدية لان لاختيار الاصل اختيار المتولد
 منه وقالوا لاختيار امسا العبد باقل المالكين لا بدال على اختياره باكثرهما اذا الجمع جمعتا قتل
 الردة والقضا قدم القضا ان تقدم خصومة الاولياء ولم تناخر ولا قتل بالردة صق لا يعقل شئ
 بان لم يكن ابن سبع سنين مات واقعا فى الماء او سافطا من السطح فعلى من كان فى حجره من الوالد
 الكفارة وان كان فى حجرها فعليه للتقصير بترك المفظ وهذا قول ضير وقال ابو القاسم الصغار
 يجب فيه التوبة والاستغفار دون الكفارة لان هذا ليس باقوى من حفر البئر على الطريق ولو سقط
 من يد فعليه الكفارة بالانفاق جماعة ومواكلبا عقورا بسهام فاصا اسهم جارية صغيرة فمجرد
 معرفة صاحب السهم لا يثبت الجرح عليه ولو علم راعى السهم وقد اطمها ابوها للتحذير فسقط مبنته
 ولم يعلم انها ماتت من اللطمة او الجراحة جعل القتل منها حتى عجز الاب عن ميراثها اذا اعفى الوتره **قضا**
 سيراعن القضا والدية ولا يبراعن حق المقتول بالظلم كابرهم عن الدين فانه لا يبراعن ظلم المظل
 والتاخير فى حق المورث فيستحق حقه فى الاخرة وقد مر بعض الكلام فيه فى الداء فى قوله ولا ينفذ سرية

بجثة البيت الخناق والساحر والزنديق المعروف والداعي يقتلون اذا اظفروهم ولا يقبل توبتهم بعد الظفر
 لان الظاهر انهم انما احدثوا التوبة واظهروها للدفع القتل عنهم وهذا لا يكون توبة وفي حلق الحية
 الكوسج وهو الذي يعد شعر الحية بسهوته وحلق شارب اذا لم يثبت الى سنة حكومت عدل في حيا
 ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطا قال بعثك دمي بالفا وبفلس فقتله فضليه القضا ولو قال
 اقتلني فضليه الدية وفي رواية اخرى لا يجب الدية انما وفيمادون النفس لاشئ عليه رواية واحدة
 وروى عن ابي يوسف ان من قلع سن انسان بالغ لا يؤجل انما يؤجل في سن الصبي ويؤجل في نزع
 السن سنة صغيرة كان او كبيرا هكذا ذكر في المجرى عن ابي حنيفة رضي الله عنه حلق كف دابة او تنف الشعر
 من ذنبها فانه يؤجل سنة كما في شعر الدابة فان لم يثبت يقوم مع الشعر ولا شعر ويرجع بنقصان
 ما بينهما عبد جنى فقال ابن السيد هو خرم مات السيد والعبد خربا فزالا من ووجبت الدية
 وهو مختار بقوله رجل اراد ان يستكن امرأة او غلاما على الفاحشة لهما ان يقتلاه لان الدفع
 واجب عليهما فان قاتله فقتله فانه هدر لان الشرع اطلق له الدفع ولا يقطع يد رجل بيد
 امرأة ولا يد صحيحة بيد سclave بل يجب الارش وفي العكس خنزير المقطوع قيل هذا قول الشافعي واما
 عندنا فيجب الدية دون القضا بالاختيار هكذا افق ابو بكر الاسكاف وكذا شيخ راس الامع وشيخ الاصم
 راس الصحيح ادخل عبرا في دار رجل غير اخرف فقتل البعير بعير صاحب الدار ينبغي ان يضمن كمال الوالقة
 حيه على رجل ففقتله بمخاض اسكين الى صبي حيث لا يضمن ما يتلفه الصبي بالكين لان فضل
 الصبي يعتبر وقد تخلص فقطع النسبة عندما فعل الدابة فغير معتبر فلا يقطع النسبة اشار صاحب
 البيت لمن دخل الى وسادة ليجلس عليه فاندفعت قارورة رهن كانت عند الوشاة وتلويث
 الوشاة بالرهن لا يضمن الجالس الوسادة ويضمن الرهن والقارورة مرشد غلام غيره الى حاجة
 بغير اذن سيده غاصب فيضمن يتلفه في تلك الجهة اذا اقض بقطع الاصبع من المفصل ثم قطع

مطلوع من

بدراسة
 لا يقطع يد رجل
 بدينه ولا بدنه

احدهما

احدهما يد الاخر ليس بينهما قصاص قال اقل ابن الصغير او قطع يده ففعل بقتل وعن ابي حنيفة
 رضي الله عنه انه قال استحسن ان اخذ منه الدية ولا اقل به وفي العبد لاشئ عليه وذكر انه لو قال اقلني فله
 عليه الدية في قطع اليد بامر القضا ولو جنى القاتل بعد القضاء بالقصاص قبل الدفع الى ولي القصاص
 لا يقتل بل يؤخذ منه الدية استحسانا ولا تقتضى ايج التام اذا ادعى كونه ميتا حال الذبح بل يؤخذ منه
 الدية استحسانا ولو ضاع مامع المقتول من الما لالة القتل يضمنه القاتل وفي شعبة الاذن قصاص
 وفي نصف الاذن قصاص وفي قطع الذكر من الاصل قصاص استيجار رجل ليقض له لا يجوز في النفس بقا
 وكذا الاطراف عند محمد ويجوز عند ابي يونس والقتل بالضرب بعد اسيف خطأ ولو شق السيف الغدق قطع
 المقتول ادخل نائما في بيته فسقط عليه البيت لا يضمن لانه بمنزلة المستيقظ وفي الصبي والمعتوه
 والمعمي عليه ولو نبت السن او الشعر بعد الصلح عنه على شئ يرد ما اخذ لظهور وقوع الصلح باطلا وان تلف
 بشلح دماه رجل من سطحه الى الطريق لا يضمن نافذة كانت السكة او غير نافذة في الصحيح وفي القتل بالمسلة
 القودرون القتل بالابره جنس من الاشياء نابعة للغير الكف مع الاصابع والشدى مع الملمة والمهدة
 مع الاشعار والذكر مع المشقة وفي موضحة الاصابع حكومة عدل ولا قصاص في اصل النساء ووسطه
 وفي راسه قصاص وفي احد حاجي العبد نصف القيمة في رواية عن ابي حنيفة وفي اخرى عنه وهو قول
 ابي يوسف ما نقص الاذن كالحاجب وفي الانف قيمة ما نقص وللاب ان يستوفي القضا لانه الصغير
 في النفس وفيما دونها وله الصلح والوصو القضا والصلح عمادون النفس وليس له القضا في النفس
 وفي الصلح عنها المختلا الرواية وليس للقاضي القضا ولا الصلح في النفس وفيما دونها ولا لام القضا
 والصلح صاحب صبي فاما على سطح فوقه منه لا يضمن ونواد ابن اسلم انه لو قال لا تقع فوقه لا يضمن
 ولو قال تقع فوقه ضمن ودية من سقط عليه حائط ما يل السجد بعد الاشهاد وعلى يديه ولو قف على
 واقفه وقع قايدهم في الطريق ثم وقع عليه الاذى فدينها على الما ضرب بطن شاة فالتفت جنينا

مينا ان تقضت الشاة بذلك يجب النقصا وان لم ينقص فلا شئ عليه وكذلك الجارحة تايم اخذ رجلا
في يديه ووضعه تحت حائط ووضعا عليه الحائط لا يضمن شيئا ما لم يقبضه ويشده
اختلف الجراح والامر بقتل سنه لوجعه في ان المقلوع هو المعين او لا فالقول للامر فاذا حلف الدية
في مال الجراح لانه عامد وسقوط القضا الشبهة وفي انتفاخ الخصبين او احدهما وارتفاع الخضر وخصو
الاشخاصة بالضرب حكومة عدل وفي اسقاط سن منخر حكومة عدل ومن ادخل راسه من باب
دار استا ولم يمكنه الدفع الا بقى عينه فراه بالجرح ففقا عينه لا يضمن بالاجماع ولو نظر من خارجها
ولم يندفع ففقا صاحب الدار عينه يضمن عندنا خلافا للشافع وفي شرح المسارق لوجه الدين
وذهب ابو حنيفة الى وجوب الضمان اجمالا لقوله عليه الصلاة والسلام من اطلع في نيت قوم بغير اذنهم
فقد حل لهم ان يفتوا عينه على المانعة في الرجز والمنع من ذلك الفعل فان النظر ليس فوق الدخول وفي ضمان
ما تلف من تعاد الدابة بصحة احدا وثبته من الحائط الى الطريق اختلا وقد مر نظيره في الدابة في باب الشافع
امر بغيره بان ياتي بئرا فيسقط منه على حشيش في نعدت الى الكدس فاحرق يضمن الصبي ويرجع
بعلى الامر ولو كان الامراه فالضمان عليه ابتداء ولو كان الابن بالغ اعطى الولى عن نصف القضا سقط ولا
ينقلب الباقي ما لا امره نزع احياها وكذلك الصغيرة التي يحتاج الى الحفظ وهي مسلة الى الزوج صبي ابن
ثلاث سنين وحق الحصانة للامم فخرجت وترك الصبي فوقع في النار يضمن الامم وفي المحيط لا يضمن
في بنت ست سنين معام بعث لئلا يبراد من اليها فاحترقت يضمن ان لم يمكن حفظ النفس
والافلا او رعت صبيته فوفعت في الماء فمات فان غابت عن بصرها فضمنت والافلا صبيته موت
لعابا فاضا ستم احد هم عين امرة وهو ابن تسع سنين وخوفه فالدية في مال الصبي وان لم يكن له مال
نظيره الى ميسرة قال ابو الليث رحم الله وانما اوجب ابو بكر الدية في مال الصبي لانه لا يرى للعم عاقلة
فاذا كان للصبي عاقلة وبثت بالبينة فعلى عاقلة وضع زقاق الطريق فغتر بئرا استا خسر

فهذا يضمن ان كان وضعه اعذر والافلا في المحيط ان ابصره وعثر عليه يضمن والافلا ولا اثر لاذن
غير الامام في وضع القنطرة على نهر عالا في حق الاذن ولا في حق غيره واحداث شئ في طريق القنطرة
الناس كاحداثه في طريق الامضاء عند بعضهم وقلنا يميل الى قول بعضهم ان الطرق التي في الغياق لها حكم
الغياق لان لهم ان يروا في موضع اخر فام تبعين للرو ونحوه في طرف الامصار وفيما بين الاراضي لانه لا يبيع
له الانتفاع بها الا بالجرور لتعينها للروور والضمان بالتقصير بعد الاشهاد انما يتوجه فيما يخاف تلف بني
ادم كالحائط المائل والثور الفطوح والكلب العقور فيضمن فيها النفس والاموال تبعالها ادخل ثورا
في السوق خائفا فرب منه واستهلك صبيا لا يضمن ربط كبتا على طريق العامة واشهد عليه فلم يبق له
حق نطح صبيا يضمن وراكبي العجلة يضمن ما اتلفه العجلة وان قال كنت نائما ويضمن سابق حمار عليه
وقرما اتلف بالصدفة بغنة وان كان يقول اليك اليك وقيل انما يضمن ما اتلفه بعد ابصاره وعلة
والاول صحيح لان سوق الدابة في الطريق مباح مقيد بشروط السلامة دخلت دابته زرع غيره نفعه
فلو دخله يخرجها يضمن ايضا الكدس اقل من الدابة يجب عليه اخراجها ويضمن ما اتلف ولو كانت دابته غيره
لا يجب ولو اخراجها فذلك لا يضمن لانه ما دون في ذلك دلالة من الجانبين راي حماره وياكل خنطة
غيره فلم يمنع حتى كلما فيه اختلا المشايخ والصحيح انه يضمن صبي اشلى كلبا على غنم اخر ففقت وغنم يضمن
وقبل ان شئ عند الاشلاء معه خطولت يضمن ونفع الدابة الخس مضمون على الناخذرون وارضع اليد على
ظهرها تعدي ما اوقد في ارضه لاحراق الحشيش الى كدس حماره وكان يوم ويحتمس الى جانب الكدس يضمن
والافلا في الاصبع الزائدة حكومة عدل ولو كانت للمقاطع عدا اصبع رائدة ايضا بحيث امكن الممانلة وضا
الاصبع الا بها بالابهام والتباحة بالثبوت على هذا وفي قصا السر الشبهة بالثنية والنار بالنار و
السفلى بالسفلى والعلوى بالعلوى وذكر العنين والحصى كدس صبي لم يعلم صحته بالحركة في جوارحه
عدل وقد مر في باب الشافع اتلف عضو صنيع لم يعرف سلا فقيه حكومة عدل وفي قطع معلوم

الصحة من الاصل والحشفة قصبا وفي قطع الحشفة خطا دية وفي قطع الذراع الاثنان ديتان وفي قطعها اولاً ثم قطع الذراع دية لها وحكمه عدل له غضب صبي آخر او غاب عن يده بحبس الغاصب حتى يجيء به او يعلم انه مات اعطى صبياً عصاً وشيئاً من السلاح لم يمسكه له ولم يامر بشئ فغضب الصبي بذلك فدية الصبي على عاقلة المعطى وكذلك لو قال الصبي محجور اصعد هذه الشجرة وانقضت ثم هلك عند فسقط وكذا شئ او كسر حطب بغير اذن وليه فتلصق الصبي بذلك ولو دفع اليه العصا او السلاح ولو قيل له امسكه لي فغضب بالسلاح او قال اصعد الشجرة ولم يقل انقضض او قال انقضض لنفسك فسقط لاختلاف المشايخ فيه والاختيار في المسئلةين الضمان وهذه المسئلة نظائر في المعنى في الاصول اعطى صبياً سلاحاً فقتل الصبي نفساً الاضماً على المعطى بالاجماع عزى بالغاصب بالقتل قتل ضمناً عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر ثلث سنين علم الصبي فساد الامر ولم يعلم داية ان يجبن او يضيّق اذا قتل انساناً في حالة الافاقة يقتل كما الصحيح فان جبن بعد ذلك جبناً مطبقاً يسقط ولا فلا ويؤخر الاستيفاء الى ان يفيق عن الجنون الغير المطبق وانما يجب قسماً قتل بين قريتين على اقرابهما اذا كان بحيث سمع الصوت ولا فلا قسماً على واحدة منهما ولو كان المكان الذي وجد فيه القتل مبليحاً غير مملوك لاحد فالدية على بيت المال ولو كان في ايدي المسلمين ولو وجد في الوقف فان كان ارباباً معلومين فالقسا والدية عليهم وان كان الوقف للمسجد فهو كما لو وجد في المسجد يكون على اهله وقسماً الوجوه ودار نفسه على عاقلة ولو كان عبداً فقد هدد ولا لفاء في نار لا يقدر الخروج عنها والريح بليطة ^{التي} وعذر نحو مسألة موجب للقسا شوقه حتى خرج حسوه ثم خزا راسه بالسيف ان كان لا يتوهم بقاء الحيوة مع الشوق فعلى الشاق القضا وعلى الحاز الغير والافعل الحاز القضا وعلى الثاني ثلث الدية وان كانت الجناتان معا فليهما القضا من اذا قتل انثى المحجور بنزعة قطع الطريق قتل به ولو اقيمت البينة على انثى قطع الطريق وليس له ان يقتل عبداً بامر مولاه فلو قتله لا يضمن ويضمن

قائل الحر بامر دية للزوج والزوجة ان يقتل من له القضا من التفاه في بيتاً او ضرب بجر او بنوع اخر فمات عزرو كان مستوفياً في قطع احد اذ في العبد نصف قيمته وكذا انتفا حد الحاجين بالعفو عن القضا ببراءته وعن الدية لاعتق ظلمه ويضمن ملق حامة على رجل وليس في اسالة كلب على رجل ضمناً الا ان يكون خلفه وعن ابي يوسف وجوبه في المال وذكر ابو الليث اذا ارسل كلباً فاصاب انساناً في فوره يضمن المرسل وان لم يكن سابقاً وارساله كسوفه وعليه القنوى ولو ربط دابة في غير ملكه في الت في رباطها يضمن ما تلصق بها ولو اوقفها في الطريق بلا شد فارت عن ذلك المكان فالتف شيئاً لا يضمن ولو ربط حماراً في موضع لم يكن له ذلك وربط في حنيه اخر وليس له ذلك ايضا وفي موضع كان لهما ذلك لكن المكان ضيق فعرض الحمار الثاني الاول صاحبه الضمان ولو ارسل حماره فاصاب انساناً في فوره بلا ميل عينة وبسيرة بلا ضرورة او جاج الطريق واخرافه او اصابه بسوفة يضمن ولربما الزرع خارج دابة دخلت فيه دون السوق بعد الاخراج وقيل يجوز له السوق الى ضامن فلا يضمن بالضياع الا ان يسوف لاجل المنع والمحبس او كان بالليل وهي غير معلومة الصاحب ولم يشهد على اخذها بالرد الى صاحبها مع الامكان لان حكمها حكم القطعة ساق دابة فوقع السرح على رجل فقتله ضمن شخص داية انثى بغير اذن فالت الركاب فمات ضمن الناحض ولو ضربت الناحض فمات قدمه هدد قال اسلك في هذا الطريق فانه امن فسلكه فاخذ اللص لا يضمن وكذا لو قال كل هذا الطعام فانه طيب وكان مسموماً فقامت شر الماء في الطريق فغضب به داية ضمن مطلقاً وكذا الادمي وقيل انما يضمنه اذا ارش كل الطريق ساق حماراً الخطب فقال حاشاك الا ان لم يسمع حتى تصابوه وخرق او سمع لكن لا يتيها له التخي ضيق المكان يضمن ويستوي للبول في الاضم وغيره اما اذا امكنه التخي بعد ما سمع ولم يتخ يضمن وضع قطرة على نهر خاص فمضى عليها انثى فاعتسف به او يعلق به فمات ان تعدل مرور عليها لا يضمن واضع القطرة وان لم يعلم المادية يضمن كمن وضع خشبة في طريق المسلمين او حديداً فمات به داية من غير سوق احد فغطيت ضمن وان كان

لا اعتبار للجمع والطلاق على اثنين في الموارث والوصايا من اجنبا الاقرب منهم اولا وما كان في الموارث ويستوفي فيه الكافر والمسلم والذكر والانثى والحرة والعبد والصغير والكبير لوجود المحرمية في ذلك اي في جنس الاقرباء ابن واب بالانفاق لانه لا ستم في سابع فاما في ذلك الوارث وغير ذى القرابة ايضا بالانفاق واكتفاء واحد وسواء بين جميع الاقرباء فادرا اقربهم وبعدهم ومحرمهم وغير محرمهم ويعرف من هذا البيت الامور الثلاثة الاختلافية ويبقى الامر ان القرابة وانتفاء الابن والاب في الانفاق وعدم الورثة غير محصور بهذه الوصية فلا يلزم التقيد بهنا لانفهامه من القاعدة الفقهية فتلا متفقته وثلاث مختلفة كذا في الزيادات وذكر في مبسوط شمس الائمة السحرى وشروح النظمومة ان الاختلاف في المحرمية واعتبار الاقرب ثم قيل على قولها يشترط اسلام الاب الاقصى حتى يصرف الوصية لذي قرابة رجل علوى الى اولاد وعلوى الى اولاد ابى طالب وقيل لا يشترط اسلامه بل يشترط ادراك الاسلام حتى يصرف الى اولاد ابى طالب فيدخل فيه اولاد عقبه وجعفر ولا يدخل فيه اولاد عبد المطلب بالاجماع لان لم يدرك الاسلام له ان المطلق يصرف الكامل وهو الاقرب والمحرم لهما انه يجري على طلاقه وشموله لكل فتلته بينهما نصفين بناء على قوله لا يضرب الموصى له بالاكتر البيت ليس على الثلاث والاثنين بالعدل من اثنين الى خمسة وصيرورة جميع المال خمسة عشر نبأ على ضرب جميع ما اوصى له واعتبار بان البطلان انما هو من حيث الاستحقاق والافاء في حق الضرب فقال الوصية عند عدم الاجازة بمنزلة حالها عند الاجازة فتلك هذا العبد الباقي له دون كله مثل دور ثلث كما في قول ثلاث من اجناس مختلفة لا كما فيهما من جنس واحد وفي ثلث غنمه ودرهم نبأ على قوله ولا يجوز قسمة الرقيق البيت وقوله والدور بين القوم كل واحد البيت قال فتشاه في الرقيق بطله بالفاء عن المصنف للتعليل بخوف قوله فليس يخلف في النكاح وجه البناء ان المشترك بهلك على الشركة عند استواء الحقوق او كونه مما لا يقسم قسمة واحد فجبر او على التبع والمرجع الموتر عند تفاوتها وكونه مما يقسم كذلك كما في باب المضاربة ثم ان الارث وان كان مرجوحا مؤخر عن الوصية

تقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها الا ان الدور والعبد لا يقسم قسمة واحدة جبراً عند قبيل هلاك البعض فكيف يقسم ويصرف المالك الى الارث بعد الهلاك فلا جبر بهلك المالك على الشركة ويبقى الباقي عليهم بخلاف ما يقسم ذكر في الغريب ضرب في الجبر اذا اشتراك فيها واخذ منها واخذ نصيبا وقال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث اي ياخذ منه شيئا يحكم به من الثلث لا يضرب الموصى له بالاكتر من ثلثه الا بثلث فاذكر من ثلثه اي ثلث المال او الميت لا يضرب الا بثلث الموصى له بالاكتر او تقديره لا يضرب بالاكتر من ثلثه الا بثلث لان بطلان المقتضى يدى على بطلان ما في ضمنه والضرب ثبت في ضمن الاستحقاق فاذا بطل الاستحقاق اعدم تصادفه المحل اذ محل نفاذ الوصية الثلث شرعا يبطل ما في ضمنه ايضا بخلاف مواضع الاجماع فان لها نفاذا في الجملة يدون اجازة الورثة ان كان في المال سعة ووسما يرعى اقصد الموصى وعرضه وهذا استحقاق الموصى له من النصف او الثلثين او الكل ونقصيله على صاحب الثلث ولا يلزم من امتناع الاستحقاق لاقى الضرب الاستثناء من الوصى له لانه جنس يتناول المستثنى وغيره فيكون في محل الدفع بانه بدل الا الذي يوصى له ان يعقبا ان يعقبا اي بان يعقبا بالعتق حتى لا اوصى يعق عبد يساوي تسعة دنانير ويعق عبد يساوي ثمانية عشر دينارا او لا مال له سواها ولم يجز الورثة يعق من كل ثلثه ويسعى في ثلثيه اوسع عن بالحر عطفاً على محل ان يعقبا باعتبار تقدير الباء المراد البيع بالمحاباة اذا الكلام في الوصية حتى اذا اوصى ببيع العبد الاول بسنة دنانير من الجدة والثاني باثني عشر من اخر فغلبت كل الثلثان من قيمته وله الثلث بطريق المحاباة او بالف اطلاقا عن التعبير والتخصيص حتى اذا اوصى بالواحد وبالفين لآخر وثلث الف ولم يخرج الورثة تكون الثلث بينهما اذ لا فيكون لكل ثلث ما اوصى له ثلثا ثلثا وثلاثة وثلاثون وثلث الاول وسما ثلثا وستة وثلاثون وثلثان للثاني فالنقص في هذه المواضع مرغى بالاجماع وقد بين وجه قوله فيها بانها غير باطلة لانها بل يقصر موقوفه لضرورة ومال اخر فيخرج هذا من الثلث اوصى بسبعين يسوى بمائة يسدس ماله

وله خمسة مائة درهم سوى السيف فسدس السيف يعني وينيك نصفان بالتزاع اذ العين المتناع فيه لا يعو
 قط فنصف سدس السيف والفضل على نصف السدس من السيف لك نصف السدس بالتزاع خمسة
 الاسدس الى التزاع فنخرج النصف الذي انكسر عليه الحسنا في المخرج الاصل وهو الستة بصير اثني
 عشر فاذا صار المائة التي هي السيف اثني عشر صار كل مائة من النقد اثني عشر فيبلغ الجلالة ستين فسد
 عشر واسمهم وكان في سهم من السيف وكان لك منه احد عشر فلي من جملة المال الذي اثنان وسبعون
 سهما احد عشر ولك ايضا ذلك ويبقى من الثلث للوارث سهمان واوجب الي سبعة اذ اهلك اي سبع
 السيف لضرب سهم منه وضربك بسنة عولا وحكم الشيخ بالتزاع فسد نقد لي بالاجماع عولا ثوب
 الحق في العين على سبيل الشوع دون التميز فيصير كل مائة من النقد سبعة فيبلغ الجلالة خمسة وثلاثين
 وليس له سدس صحيح فنضرب مخرج السدس الذي انكسر عليه الحسنا في جملة المال وهو اثنان واربعون
 يبلغ مائتين واثنين وخمسين ذلك ستة وثلاثون من السيف وهو اثنان واربعون من الجلالة وخمسة
 سبعة وخمسة وثلاثون سدس النقد فسهام الوصايا سبعة وسبعون ويبقى من الثلث للوارث سبعة اسهم
 وفائدة الاختلاف ظاهرة فان السبع واحد من السبعة وهو اكثر من نصف السدس اذ هو واحد من اثني عشر
 فنصف ثلاثة وستون لانه استوى منازعتك مع الثالث في السدس الثاني من السيف لكونه احد الثلث
 وعدم منازعتك معه كافيه بعد ما سلم الثلثان لك بلا منازعة فانكسر ذلك السدس نصفين فيخرج
 النصف في المخرج الاصل وهو الستة يصير اثني عشر فيزول كسر ذلك السدس ثم استوى منازعتك في السدس
 الاول من السيف وهو احد اسهمي الثلث ايضا من الستة فانكسر السهم بالثلث فنضرب مخرج السيف في اثني
 عشر فيبلغ ستة وثلاثين فلما صار المائة التي هي السيف ستة وثلاثين صار كل مائة من النقد كذلك
 فيبلغ الجلالة مائة وثمانين وبالسيف مائتين وستة عشر فلك من السيف اربعة وعشرون وثلاثة
 واثنان وله منه ثلاثة واثنان ومن النقد ستون ولى من السيف اثنان ومن النقد ثلاثون وثمنا

الوصايا مائة وستة وعشرون وهي اكثر من الثلث وهو ستة وستون فان اجازت الورثة تقسم
 كذلك ولا يجعل الثلث على قدر سهام الوصايا وجميع المال ثلثا ثمانية وسبعون فنصفه من ذلك
 المبلغ ثلاثة وستون فلكل مائة ما كنا نأخذ عند الاجازة من جميع المال فعلى هذا وان يكن اوصي بثلث
 ماله لثالث وفضلنا بحاله فنصفه ثلثة وستون حفظك منه تسعة وعشرون ومنه لى سهمان وخمسة
 له والسبع والعشرون حظ الورثة والنقد فاجعل مائتين ومائة وخمسة عشر تقسم بين الفئتين الى اخوة
 في ثلاثون اذ استوى له بقوماء عند الاجازة وماروا خطنا للورثة وهو مائتان وخمسة وعشرون وبما
 لهم من السيف مائتان واثنان وخمسون وسهوا الوصايا تسعون من النقد وستة وثلاثون من السيف
 وهما مائة وستة وعشرون فاستقام الثلث والثلثان واستوى الثلث وسهام الوصايا وتقسما السيف
 بالاثني عشر بالاثني عشر لان السيف يعول من ستة الى تسعة فيلزم جعل كل مائة من النقد تسعة
 فيصير خمسة واربعين في السدس سبعة ونصف فنضرب مخرج النصف فيها يبلغ تسعين بالسيف مائة
 وثمانية فلي من النقد خمسة عشر ومن السيف سهما وله من النقد ثلثون ومن السيف اربعة وثلاثون
 اثني عشر فسهام الوصايا ثلاثة وستون والثلث ستة وثلاثون فاجازت الورثة فلم يزل ذلك ولا يجعل
 الثلث على قدر الوصايا بالا على قدر سهامها وهي ثلث وسدس لان السيف سدس فيجعل كل سدس
 سهما لان السدس اقل فيصير ثلث المال اربعة اسهم وجميع اثني عشر سهما لك سهم من الثلث كله من السيف
 ولى سهم منه سدس في السيف وله سهما سدسهما في السيف فانكسر السهم بالاسدس فنضرب مخرج السدس
 في اثني عشر يبلغ اثنين وسبعين فيضرب سهمك من اثني عشر في المضروب في ستة يصير ستة كله في
 السيف ويضرب سهما فيها يصير ستة سدس في السيف ويضرب سهما فيها يصير اثني عشر سدس في السيف
 فكل من سهوا الوصايا وثلث المال اربعة عشر واستقام الثلث والثلثان واستوى الثلث وسهام الوصايا انطوية
 وقوله سدس ونصف سدس الى اخوة غير اى بقى ويسلم الربع لهم والنصف لك فالأكثر اجواب من مثلك والنقد

ستون له عشر وثلث وخمس والوارث منه ما بقي وان يكن اوصى بكل المال له وثلث واجاز الوارث له الورث
 جوابه وقيل في نسخة المصنف صوابه فواحد السنة في الجنس لير فان ابوا السدس والسدس له فواحد السنة
 وهو السدس وهو قول ابى يوسف على قياس قول ابى حنيفة اذ لا نص له فيه ووجه ظاهر لان المقولين هما هو
 فيه وهو الثلث ونصف السدس واستقر المصنف بن زياد لاستواء حالة الاجابة والرد في حق صاحب الثلث وقال بل
 يقسم الكل بينهما ارباعا كما في قوله ما وانما الاختلاف في التخرج وذلك لان اثر الاجابة فيما وراء الثلث فيبعد مقاسمتها
 الثلث بضعين تنازع صاحب الثلث في سدس لير لير السدس المأخوذ ذلك فيبعد التناصف وانكسار ذلك السدس
 بانصاف بغير مخرج الضيف في مخرج السدس الذي هو اصل المسئلة فيبلغ اثني عشر ويزول الكسر فيكون ايضا الثلث
 ثلاثة ارباع المال ولصاحب الكل تسعة ثلاثة ارباع ثم بعد معرفة النسبة بين الضيفين يمكن جعله من ربعه كما
 هو منهجهما في الفضل فان صا الثلث يضرب بالثلث من ثلاثة وصا الكل بكاه فيعول الى اربعة فالسدس و
 السدس بناء على قوله لا يضرب الموصى له الاكثر البيت ويقسم الكل ثم والثلث هنا على الارباع فاحفظ وبت
 ثم اى عند الاجابة هنا اى عند الابداء فاحفظ اى تعلمه وبت اى علمه وان يكن اوصى بظهر مركبه في سبيل الله
 فلا عبرة به وليس ففاني الجهاد فانتهى ويجعلان فيه وفاقا فانتبه فلا عبرة به ولا يمكن بحججه بطريق
 الوصية لهما من يتفق عليها الا ان يكون لرجل عينه ولا بطريق الوقف لعدم قوله به في المنقول اضا وهو قول
 ابى يوسف الا انه يوافق محمد في حبس الكراع لو روى الاثر فيه فيكون في نداء الامام يتفق عليها من بيت المال اوصى
 ماله لعبد ولو اوصى له بشئ من الدراهم والدنانير المرسله الاصح ان لا يصح نحو الوصية له بعين من اعيان
 ماله فثله يعق بعد فقده لشيوخه في نفسه في سائر الاموال بناء على ان ملك العبد نفسه عتق كالا في ملك
 بعضا في البعض بناء على خبري الاعتناء وصا في ثلثيه يسع ومالك الى اخره لكون معق البعض نحو المكاتب
 عنده وصحة الوصية للمكاتب من سائر الاموال ثلثا ان ترك الوصي خلافا لجنس القيمة من المال سوى
 العبد ورضى الورث بالمقاصة فان لم يخرج من الثلث سوى اربعة اقسام لا يخرج من الثلث فان كان سائر الاموال

من خمس

من جنس القيمة نحو الدراهم والدنانير وقعت المقاصة واعتقا جميعه وكلا بناء على عدم التفرق عندهما
 فبيد بالعتق من الثلث من ماله الثلث له ان فضلا اى الثلث عن العتق استجبا اى استحقاقا لا بعد
 تقدمهما على الوصا المطلقة للزوم ما بعد قبول الضيف في العتق وبالنبوت في ضمن المعاوضة في المحابة
 وعدم لزوم سائر الوصايا بتقديم المحابة على العتق عند المقارنة وعند تأخر العتق لانهما معاوضة معنى والعتق
 تبرع لفظا ومعنى ويجعلان متساويين عند تقدم الحصول للمعادلة بتقديم الضيف وتأخر الغد مع عدم
 قبول العتق الضيف والرفع لوجوده في وقت الامر لم له الا ان اثر التقدم انما هو عند اختلاف الجنسين فان تما
 اوله في الحق وابتداء العتق اى ما سبق فهو اى الفعل المذكور او التصرف الاول وفي بعض النسخ فها فلا
 حاجة الى التاويل ح اى بالتأويل عم بالعتق لهما قول عمر رضي الله عنه اذا كان في الوصا عتق بد بدين
 عتقين عبادا لها نصف ونصف لهما فانتهى ونصف لهما فجانسهما وعتق بين المحابطين نصف في الاول
 وهي هذين نصف اى الثلث في الاولى اى بين المحابة الاولى في هذين اى بين العتق والمحابة المتأخرة
 قال الله تعالى فادخلني في عبادي اى بين عبادي قيل بشكل قوله في صورة تغلل المحابة بين العتقين لانه
 الى التسوية بين الراج والمرجوح بناء على زعم ان التقدم بوجوب الترجيح وذلك لان العتق الاول سأل المحابا
 وهي راحة على العتق الثاني بلا والمساو للراج راجح فيلزم ان يكون العتق الاول راجحا على العتق الثاني وقد
 سوي بينهما وقد تجوابه بان شرط تأخير التقدم والترجح اختلاف الجنس ولا يظهر اثره في متحد الجنس ثم انه اذا
 لم يستراد شئ من الممن من المستحقين اذ اشترى الابن مريض هلك بمثل قيمته عن ثروة وغنى بحيث يخرج لان
 من الثلث لم يسع لان المستعنى غير وارث لكونه بمنزلة المكاتب عند دفع الوصية له فيكون في ايجاب السعاية
 نقض للوصية ابطا السعاية وتعيم الوصية والارث ملك بالانفاق لم يربطه لزوج من الثلث ولم يربطه اذا سعى بال
 ملك عن عسرة الرقة للمنفعة عن الارث واقتيا بالجمع بين الارث والسقافوتاه لكون المستعنى حراما بقرنا
 عند فيها اى في نحو الثروة والعسرة واستسجيا في جميع القيمة لطلان الوصية للوارث فثبت المقاصة بين

العتق الضيف ثم سأل
 تساوي في الثلث

الارث وبذل السعاية وود الفضل واستردان في الصورين اذ اشترى الابن بالعتق في المرض وقيمة الابن كصف
 ذال عوض بالف وقيمتها خمسمائة وكان اى وقع منه عتق بعد قيمته كقيمة الابن وحانت ميتته اى بعد هذا الشر
 ولا مال له غيرهما نفذ ما احاباه وهو خمسمائة مساو للثالث فيسلم للبايع كل الثمن لتقدم المحاباة المتقدمة
 على العتق عنده والابن يسعى في الكل قيمته ولا يرث والعبد كذلك فاسمعا بعدم بقاء شئ لهما من الثلث ولو
 كان له مال غيرهما كان ما فضل على المحاباة من الثلث مصروفا الى العبد الاجنبي في الابن على السواء ويسعى كل
 منهما في قديم المخرج من الثلث ولا يرث الابن الا ان يخرج من حصته من الثلث ولا يسعى قالا وما احاباه
 وهو يحقق والابن في الكل يسعى لا العتق يحقق اى يطل فيرد البايع الخمسمائة والابن في كل قيمته يسعى لبطالة الوصية
 للوارث ويرث لا العتق لا تصرف الثلث اليه وخروجه منه لتقدم العتق بكل حال عندهما ولو كان له ما غير
 فان خرج الابن من الثلث لاسعاية عليه وبصرف الفضل عنه من الثلث الى المحاباة ويرث وان لم يخرج الابن
 في قديم المخرج ويرث على سبيل القاصة وان ميراثه قيمتها الف ثم يخرج بمائة مثلا وذلك مهر مثلها في مرض
 الموت ونسعى لعدم خروج قيمتها من الثلث ما صلح النكاح وما احتج بل فسد لثروته من هي بمنزلة مكاتبته
 ويرفع لهما مهر مثلها ان كان دخل ثم يرجع الثلث مما بقى بعد المهر وتسعى فيما بقى من قيمتها لانه وصية وهي من
 الثلث ولا ميراث لهما الفسنا نكاحها ولو كان مخرج قيمتها من الثلث بعد رفع مهر مثلها من جميع المال ثلاثة
 الاف ومائة فلها المهر والميراث لصحة نكاحها العتقها من غير سعاية وجوز نكاحها بكل حال كونها غرمدية
 ولها مهر مثل والزيادة عليه باطلة لانها وارثة وسعى في جميع قيمتها البطالان الوصية للورثة ويرفع من قيمتها
 قديم مهر مثلها وميراثها فاصلا ويسعى في الباقي قال اشترى بكل الى عبدا واعتقه ردها ردا اذ لم يجز
 الورثة كذا بالف وعلى الثلث فما نفذ من ثلثه ما زعمنا وعلى الثلث ما زاد الالف على الثلث لان المشتري بالثلث
 غير المشتري بالكل فيكون فيه تحقيق غرض الوصية بناء على ان العتق حق المالك عنده ولهذا لا يقبل الشبهة على عتق
 العبد من غير دعواه بخلافه فان زيادته بيت الله تعالى بالثلث وبالكل وبالالف لا يختلف ومستحق الحج هو الشاع

لا يتبدل ما زعمنا اى ما قال الموصي في المستثنين والالف للاطلاق لان تحقيق بعض غرضا من ابطال اصلا
 ان مات ما مورث بعد ان قد صار عضدا وامن الوطن بدواى الورثة او الاوصياء من الوطى اى من
 وطن الموصي وقد مر في قوله ان يميت هذا فخرج يواتف البيت وكان من دأبهم ان يعيدوا مسئلة في موضعين
 او مواضع لشدة حرصهم على التعليم ونفع الخلق اذ ربما يطلبها الطالب في احد الموضعين لظنه انها هناك
 وكانت الموضع الاخر لما سبته ايضا منها فلا يظفر بالمقصود وكذا على العكس وجاز للز نضب عبده ككاتب
 لنفسه او غير حيث يجوز وان كان في الورثة كبار لا كعبد غيره وصى صبياله من بعده الا كالمالك في اولاده
 كبار لان العبد مخاطب مستبد في التصرف بلبس الناطق وعقله المميز فيكون اهلا للوصايا كالحرة البالغ
 وقالا لا يجوز اصلا وقيل يجوز حتى نفذ تصرفه قبل الخراج القاضى ولكن للقاضى ان يخرج من الوصاية
 لان الولاية المنعقدة فرع الولاية القائمة ولا نه ايضا الى عبد غيره في التحقيق بيع الوصى العتق والعقار
 وهو بلى الصغار والكبار اى وصى الابن بالاب حيث يجوز منه وان كان عتق على الصبي قد رما يتعاقب النكاح
 فيه عندنا خلافا للرقي حيث لا يجوز عنده اصلا كالقاضى لا كوصى نضبه القاضى وفي بيع الصبي مال الصبي من غيره
 تفاصيل يذكرك ان شاء الله تعالى يجوز بيع الوصى والشراء من الصبي مما ظفر النفع الوفى بان يبيع ما يملك
 عشرة بتسعة وقيل ما يملك خمسة عشر بعشرة او يشتري ما يملك تسعة بعشرة وقيل ما يملك عشرة
 بخمسة عشر ومنع يعقوب على القول بالبدن بكل حال وهو قول محمد وهو القياس وحسن ما قبله دليله
 انه قرآن ماله بالجملة القوي احسن وفي دليلهما انه بمنزلة الوكيل في كون كل ما مورثا بالحفظ بمنزلة وصى نضبه
 للقاضى وانه لا يجوز له ما لا يجوز للوكيل بيع الوصى الى اخيه اى بما يتوهم الناس في مثله كما في كونهم صفحا
 كلهم حضور او غيبا او بعضهم غيبا على الميت دين على الميت او لم يكن وكما في كونهم كبار غيبا في حق بيع كغير
 دون العقار اذ الم يكن دين ولا وصية لا كما في كونهم كبار حضر كلهم ولا دين ولا وصية الغائبين اى الكبار
 الغائبين مسيرة ثلاثة ايام عنه اى عن الوصى والمضار اى والكبار المضار المراد كون كلهم غيبا وبعضهم حاضرا

بالمذورة مال المودع بفتح الدال اي الوديعة واصنافه المال اليه اضافة الجنس لا النوع والمعين صفته او كسر
 الدال ويجوز ان يكون المعين صفته للمال وصاصله يرجع الى الوجه الاول والاختصاص الى الخصوص في حقوق
 المبت وقضاء الدين من جسد التركة ودفع ما اوصى به من عين من عين اي من شئ معين لرجل وهو
 يخرج من الثلث والاثنا للصغار والشراء حاجتهم من اللباس والغدا اي قبول الهبة حاجتهم منصوصا بالشراء
 وهو بالالف واللام يعمل في ضرورة الشعر خصوص في النكاح اعداءه بخلاف الغدا يراد بالاجل سواء اوصى اليهما
 او الى كل واحد منهما على حدة هو الصحيح كما في الوكيلين لان الولاية اذا ثبتت لاثنتين شرعا ثبتت لكل واحد
 على الانفraz كالأخوين في النكاح وقالوا انها تثبت بالتفويض فيراعي وصف التفويض وهو الاجتماع
 اذ هو شرط مقيد ومارضى الموصى لا باجماع رايها الا في موضع الضرورة او فيما لا يحتاج الى الرأى غو
 قبول الهبة **مرحس** الحد وابن الابن من قرابته في حكم ما اوصى اي في ثبوت الوصية
 وفي اصابته اي اخذ الموصى به واستقرار الوصية وليس فضية خوف ضيقه في العاقل في قاسمة المذورة ولا
 خوف ضيقه عبدا وكافرا وصى اليها حيث يصح الايصال ثم يخرجها القاض في فلا يستقر اهما ولا امر في العاقل
 لهما ان اصل المطلق ان يجري على الطلاق لهما قيداه بالعرف واسم المساكين بئال المتفق لا الواحد للثقة
 فيما اوصى المفرد كان اراد به التاكيد كما في قوله ثلث ما لم يولد المساكين حيث يجوز صرف الثلث كله الى
 واحد منهم ففضل وضع الثلث في فلان وفي المساكين على الشا على الشان اي على هذا الخلاف
 فجعلنا نصفي في الصنفين وعند الثلث والثلثين فيجعل تفسيره له ان اسم الجمع يراعي في الموارث والوصايا
 من جها لما بطلان معنى الجمعية بالالف واللام والواحد يصلح جنسا كاملا الا ان محمدا خضر الوصايا من
 الاصل لا يجرى فيها ما لا يجرى في غيرها فالوصية بالعدد صحيحة بخلاف البتة وغيره وكل من اوصى
 الى انسا في الدين والاخر في الاعيان في الدين وتفاصيله والاخر بالجر عطف على انشا صار كما قال وقال
 بلهما صار اوصيتين جميعا فيهما صار اي الامر في بعض النسخ اي الوصيا مثل ان يجعل احدهما وصيا

فتاوى العالم الرباني

لبعض

لبعض اولاده وميراثهم ولغير وصيا للبقية وميراثهم واضطراب الاوسط فيه فاعلموا لكن اورد هذه المسئلة
 في هذا الباب باعتبار موافقة ابا حنيفة في احد الروايتين عنه الاصل ان الوصية استخلاف فيها كان
 له من الولاية وليس بتفويض للتصرف اليه فان التفويض يستد بقاء ولاية الامر وهذا مضاف الى حين انقضاء
 ولايته والولاية لا يخرج في اثبتنا لكل واحد على المال **مرحس** ان امر اوصى بسكنى الدار لك وماله مال
 سواها وهلك فانه ليس لاهل الارث في الشرع بيع ما راء الثلث لحارة اوصى بسكنى داره لحارة وليس
 الا تلك في يساره لم يبيع الوارث ثلثي داره اعادنا رب الوري من ناره لحارة للنظم وليس له شئ في سائر
 الا تلك الدار له ان حقه في ثلث السكنى متايغا في كل الدار وفي بيع شئ منها ابطال السكنى في ذلك
 وقاس محمد على الوصية برقبة الدار **مرحس** والمبار في الايصال كل احد لازمة لكل اهل المسجد لازمة
 يقع الزاء وانفاق اي لاحق الموصى وكسر الزاء مع ضم القاف غير مسموع من الثقات لان اسم الجمع اذا
 تعذر حرفه الى الجميع يراد به اخص الموصى وهو المالا لصق وقد عذرنا لا يرى انه لا يدخل فيه حارة
 المحلة وغيره وثبت له الشفعة دون غيره ولمحمدان اهل المسجد جيران تسمية وعدف **مرحس** اوصى لثلاث
 من عنده ثم لثلاثة من بعده من عنده يفيد كونه معينا ومملوكا له من بعده تاكيدا لا يسقط
 من ثم من معنى التراخي كما في الموصول مثل الوصية بالدار لرجل ثم ببناءها لآخر ويجارية لاحد ثم بما
 في بطنها لآخر وبالتمر شخص ثم بقومته لآخر وبالنخل لانسائه لآخر فالفضل للثاني ولم يتسما
 ترجيحاً للنص على الدلالة ولان بيان المفضل فيه والموصول سواء لعدم لزوم الوصية في حال حيوة
 الموصى ومحمد نظر الى كون العام فيما يتناول قطعا كائنا خاص عندنا واما الموصوف فيه دليل التخصيص
 ومحمد ما اوصى رجوع فاعلم رجوع بالطريق الاول لان الرجوع نفى في المال فحسب والمجد نفى فيه في
 الماضي كما ان رجوع التوكيل عزل وجور المتابعين اقاله وجور الردة توبة ومحمد نظر الى كون الرجوع
 اثباتا في الماضي والمجد نفيا فيه ومنع حمل التقيص على النقص ولهذا فالواجب الرجوع لا يكون طلاقا

الذي تنازع الشيخان

في اختلافهم

في اختلاف الآخرين

واما صحة الرجوع فمفترده فيما بعد كل عقد قبل الزوم والمرد يوصي ابني فلان وهو ابو الرجال والنسول
 لبني فلان رجل معين لا كما في الوصية لولد فلان ولا كما في كون بني فلان اسم قبيلة محض واما الذي لا يحسن
 فالوصية لم باطلة وهو اى الدخول تحت الوصية وتناولها لان حقيقة الاسم المذكور وانتظامه الاناث
 تجوز ولهذا لو كان الكل انا لا يدخلن في الوصية اتفاق فهو على الخصوص للذكران واشترك الكل في
 الشبها واضطر بالقول عن النعمان اى استوى الذكور والاناث في الدخول تحت الوصية والاستحقاق
 اوصى لورثته فسمت الوصية للذكر مثل حظ الانثيين بالاتفاق وينبغي ان يكون الوقف على هذه التقا
 خلاف ووافق فقهاء اى عند ابى يوسف اوصى لمولاه ولا مولى له فقهاء مولا ابى نادر مولى ابى اى مقو
 ابى الذى تاوبى الولاء ميراثا لابنه لان الكلام يحل على المجاز اذا لم يمكن اعماله بطريق حقيقة ومولى ابى
 مولاه حكما كالمولى ماله لمجرد انه ليس بمولاه حقيقة ولا مجازا وانما عذر ميراثهم بسبب العضو ولو كان
 له مولى اعلى واسفل فعن ابى ابي حنيفة ان الوصية باطلة وعندنا لا على وعندنا لهما وثلاث ما في السبل
 يجعل فالذى يخرج ببذل في السبل اى في سبل ان يجعل اى يوصى كان في البيت ايجاز بخلاف ولهم هذا
 غيره بعضهم فقال وفي سبل الله عز وجل فاستمع ولا يجوز للجميع المنقطع وهذا الاختلاف بناء على ان هذا
 في المتعالم ينصرف الى اى اوصى لثلاثين سهم واحد منهم وهم ثلثة للوالد لذى اى رجل اجنبى منهم اى
 من الورثة للوالد الموصى وكان اوصى لامرء بالثلث ولم يجر ذلك اهل الارث لامرء فضا الثلث
 له ثلثاه والثلث للآخر في فتواه ثلثاه اى ثلث الثلث والثلث اى وثلث الثلث للاخران ايضا الضيب
 لانه يكون لصاحب الثلث في الكل سهما ولصاحب الضيب سهم عند الاجازة فكذا النسبة بين سهمهما في الثلث
 عند الرد فيكون مسألة الاجازة من ستة ومسألة الرد من ثلاثة وتصح من ثلثة وثلثة والآخر في هذا ثلاثة
 الا ان صاحب الثلث والخمسين ايضا الضيب لانه الثلث مع البنين يكون له الثلث والباقي البنين ثلثة وذلك
 يخرج من ثلثة وكل واحد من البنين سهما وصاحب الضيب كصاحب سهم وهو سهما فاذا كان لذلك ثلاثة ولهذا

سهما فانما اجتمع حقهما في الثلث كان الخماسا على هذا وفاسد ايضا للمسجد
 وذكره الاتفاق دفع المفسد بان قال اوصيت للمسجد بنفق عليه لان الوصية تملك
 والمجد ليس من اهل التملك وقال محمد يمكن تصحيحه بالحمل على الضرب الى مصالحه
 لو قال ادبت خراجا للصبي او جعل عبد ابى وهو وصى لو قال بعد بلوغ الصبي
 كما في نفقته ونفقة عبده لا كفقة محارمه في قوله قضى القاضي بما فاريتها صدق
 من غير قيام البينة اذ هو بعض الامناء الامنة الامتد جمع امن فيكون محرورا
 صفة للامناء جمع امين ورجل امنه الذى يثق كل انسان فيكون
 مرفوعا صفة لبعض وقال محمد هذا امر لا يكون وقد لا يكون فلا يصدق الا بحجة **س** اوصى بكل
 المال انشأنا وبيع عبد من فلان بكنا بكنا وهو قيمته ذكر اى العبد الذى ذكر الوصى
 وماله مال سوى العبد ذكر فانه بالفداء او ثم صورة المسئلة في قوله سوى العبد
 وذكر استيناف وشروع في الجواب اى ذكر ابو حنيفة فيكون بانه بالباء منقوطة
 من تحت كما هو كذلك في بعض النسخ لان الموصى له بجميع المال في الثلث لان الوصية
 يبيع ليس فيها محاباة لا يتوقف على اجازة الورثة وان استغفرت المال لتصارفها حق الميت
 لان حق الورثة في معاني الزكاة لا في اعيانها ولهذا الوباغ المريض جميع ماله بمثل القيمة تقديرا
 فيقسم الثلث بينهما على اربعة فيصير الجميع اثني عشر يجعل سهم منه في وصيته وبيع باقيه لدا حصته
 منه اى من المال الذى هو اثني عشر سهما في وصيته اى وصية الموصى له بالمال باقيه اى باقى
 العبد لذى اى للمولود يبيع العبد بحصته اى باحد عشر سهما من الثمن المذكور
 في الوصية ثم لمن اوصى اى الموصى له بالمال سهام ثلاث من الثمن صافية اى
 خالصة عن الشركة ومع السهم يكون اربعة ثلث ووارثه لهم الثمانية ثلثا المال

الذى يخص كل واحد منكم

فانه يقسم بالاثني عشر

فاستقام الثلث والثلثان فصف سدس العبد مع تفسير وحاصل لما سبق ربيع الثمن بدل
من الربع له اى الوصى له بالمال وثلثان لهم فاعلم اى الورثة وبيع كل العبد عند الثاني
بالكل اى بكل الثمن المذكور في الوصية منه من الوصى له بالبيع الثلث والثلثان وسدس العبد
وسدس الثمن لمن له اوصى لدى ابن الحسن والارث ثلثا ثمن العبد اعلم وخمسة اسدس
يبيع فافهم بدل من كل العبد اى ببيع الثلث والثلثان جميعا من الوصى له بالبيع وقال
محمد للوصى له بالمال يضرب بجميع الرقبة في الثلث كما هو مذهبه ولموصى له بالبيع
يضرب بجميع الرقبة ايضا فيقسم الثلث بينهما نصفين فيصير الكل على ستة
اسم للوصى له بالمال سدس العبد وبيع خمسة اسدس اسدس بخمسة اسدس
الثمن ويدفع سهم من الثمن الى الوصى له بالمال ليتم له الثلث ويبقى اربعة
اسم للورثة اتفقا ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله انه لا يباع جميع العبد لان اوصى
بجميع المال والعبد والثمن كلاهما من ماله فينفذ وصية فيها ولا يبطل
احدهما وقال ابو يوسف ان الوصى له شريك الورثة وحق الورثة لا يمنع البيع
وتحول حقه الى الثمن فكذلك الوصى له بالمال لو قال انت طالق او هو حر ولم يطقا
وبلا شرح يتر لو قال اى في صحة ولم يطاها اصلا لا قبل هذا الكلام ولا بعده وبلا شرح
وبلا صريحا لانقاء الطلق ولاد لالة لانقاء الوطى يتر من الدنيا ويموت عنها في الصف اى يسعى العبد
في نصف القيمة لانه يعق في حال ولا يعق في حال فالاولها اى اتفاق في قول اى قول ابو حنيفة المهر كاملا
وميراث النساء لانهم يطلقون فكذا المهر بالموت وهذا لازم اذ حيا فاحدهما غير واقع في المعين على
مذهبه والعق يقع بعد الموت كما في التدبير دون الطلاق لا يبرى انه اذا قال
لها انت طالق بعد موته لا يصح فصح المهر والميراث بعد

بعد الموت لبقاء النكاح ونصف ميراث وربع مهر عندهما قد بطل في القدر اى بطل نصف
الميراث وربع المهر فيبقى لها نصف الميراث وثلثا اربع المهر وهذا لان الطلاق يقع في حال
دون فان نحو العتق فان وقع بطل الميراث ويسقط نصف المهر وان لم يقع لا يبطل شئ من
الميراث والمهر في نصف الميراث ونصف نصف المهر لكن يعقوب ما وراء اذا فماسعى
العبد وغير ماسعى الا ما وراء ما يسقط يكون لها في جميع التركة في السعابة لان حقه
في التركة كيف ما كان والسعابة من التركة عند الاخرى عند محمد نصف المهر في جميع
التركة السعابة وغير السعابة كذلك نصف المهر عند الاخر وربعه اى وربع المهر
وارثها اى ارث المرأة في السائر التركة سوى السعابة لانها تدعى زيادة المهر والميراث
بسبب ان العتق في وقع في الصحة ولم يقع الطلاق والعتق في الصحة لا يوجب السعابة
فقد اقرت انه لاحق لها في السعابة فاما قدر نصف المهر فواجب بكل حال وقع الطلاق
لو قال اوجبت ثلثي عمر او عامر فبولدى الشيخ مدر امر لاهدر لان التملك من
المجهول لا يصح وخذا لا يصلح عند الثاني لان صاحب الحق دعى يجعل نصيبه للاخر
وقدر دعى الموحى بثبوت الحق لاحدهما والوارث لا خبر الشيا في الوارثين اقامه لهم مقام
المورث في البيان اوصى له بثلث تلك التلة فهلك الثلثان منها جملة اعطى ثلث
ما بقي لا كله بثلث تلك التلة اى الجماعة المعينة من الغنم كالوصية بثلث ماله لانه
مشارك بهلك الهالك على الشراكة ويبقى الباقي عليها واصلت متر في قوله وان يكون
اوصى بثلث اعبد البيت اقر بالدين كاجنبه في مرض وحدت زوجته الى اخره من
في الاقرار في يابه وعذر التكرار ما تقدم ولو محاباة وعتق جمعا في البسم فالاول
اولى فاسمعا فالاول اى الاسبق في الوجود لانه اهم حيث بدا به وكل منافيه

مر في الباب الاول والاب قدم كلاما في الوصي ايضا في الباب الاول والاب ان يشترى
 مال الولد لنفسه بغير عين يفسد من مات من ثلثه من الولد وعن الوفا درهم
 بدا العدد فاقسموها فادعى الثلث بشر وصية وواحدة اقر الولد اى الصغير
 لنفسه اى لنفسه من نفسه قرا الاصل في الشفعة في باب كانه اورد هذه المسئلة
 هنا في الاصل استطراد فتابعه المصنف ثلثه الاخماس اى ثلثه الاخماس ما في يده
 لان في زعه ان ثلث كل الزكة له وثلثا ما بينهما ثلثا فيحتاج الى حساب له ثلث وثلثه
 ثلث واقل ذلك من تسعة فثلثه ثلثه ونصيب كل ابن سهما فصار اخماسا دون
 ثلث ما في يده اعتبارا بانه اقر بالثلث في كل الزكة شايعا وفي يده من الزكة الثلث
 فصح اذا اقر في ثلث ما في يده ويبطل في حق ثلث ما في يد كل واحد منها فان لم يكن
 للثلاث انا وجد من المقر النصف لا الثلث فقد قال لو اوصى الى رجل فقال لا
 في وجهه لا قبل وبعده يقبل فهو يبطل وليس شرط فيه قاضي بعزل ولو ثبت ثلث
 لك اوصى رجل فقلت في صوته لا قبل وبعده ما مات فبطل وبابنا هذا
 بهذا يكمل والحمد لله على التمام وللرسول افضل السلام وقر هذا الباب يوم التزويج
 في سنة الثلاث واخمسة وجد اى اصاب الموصي له النصف لذمه ان نصيبه وحق
 الموصي له سواء لا الثلث لما مر فقد اى فقط ويستحق اى الموصي له به مع معتقبه اى
 معتق من اضيف اليه المولى موصيا كان او غير بان قال ثلث مال المولى او المولى فلان
 باسم المولى معتقوا ابيه الميت لانهم يستنون مواليه وقد صار ولاؤهم له حكى وكلامنا
 مر في مقالنا لامام الثاني في قوله اوصى لولاه ولا مولاه البيت وان يكون اوصى له
 يستنه الموصي له وورثه فعنده اى عند زفر يفتق البيت بعد موته اى بعد موت

اعطاء ما ناله بالارث
 ثلثه الاخماس دون الثلث

الموصي لانه تبرقتم بدون القبول الا انه مقيد بالموت فقال اى زفر قولنا ثانيا لا اى يفتق
 الا اذا ما قبل اى قبل الموصي فان يمت اى الموصي قبله اى قبل القبول فالعتق لا قبل بعد
 ام لا وعندنا في الموت والقبول يفتق لا الدد والعدول لانه يفيد الملك بنفسه الا انه
 يد تد بالد و هذا من المحلفات لافى وجهه لافى غيبة كما حضرته لانه حما يد تد
 لد فيه اى في البطلان باعتبار ان الايصاء شرع نفع الموصي وفي الاد تداد به دة
 يدون علم الموصي ضرره حيث لغيره عن نصب الغير ليطل لانه قد ارتد بدده
 لما مر فلا يصح قبوله بعده بمنزلة تصديق المقدله بعد ما رد الا قد رد لنا ان الوصية
 تمليك مضاف الى ما بعد الموت فاعتبار الرد والقبول بعده لا قبله ولما كان زفر
 من كبار اصحابنا رحمهم الله جعل ضم ابواب اصحابنا باعتبار ترتيب المصنف كنتم
 الكتاب واستغل بالتحميد والثناء على النبي عليه السلام وذكرنا في الح اتمام لحصول
 شبهة الفراغ **ع** ولو قضى بعض الديون في المض لم يشرك الباقيون فما قد قبض
 الباقيون اى من الغنم قد قبض بعضهم لانه قضى دينه من مال نفسه وملكه الغنم
 كما في صحة لنا ان حق الغنم يتعلق بماله فلا يجوز ابطال حق بعضهم ولا يجوز للموصي
 القيم ايصاؤه الى سواء فاعلم ولا يجوز للموصي الى اخره لان الشئ لا يتضمن مثله
 كالوكيل لا يملك التوكيل فلنا الموصي لما اعتمد عليه بعد موته مع علمه انه قد يعجز
 عن التصرف باسباب كان اذ نامته باقامة غيره مقامه دلالة وفي التوكيل يمكن
 رد الامر الى الموكل عند العجز وهذا في صورة التميم وقد مر الخلاف بين علمائنا
 في صورة التخصيص في باب الامام موصى بكل ماله ذوارث يبطل منه ما ورا
 الثلث بكل بالتوطين اى بكل ماله ما للنفي منه اى من الكل او من الموصي لان محل

نفاذ الوصية الثالث قلنا انه ترجح على العامة بايصائه له وترجحه عليهم وجاز
وصية الصبيان في البر والطاعة والاحسان لان ملكه لا يزول قبل موته وبعد
يزول بعوض وهو الثواب فلا يكون تبرعا قلنا هذا النوع من الثواب يحصل له
بتركه للورثة لقوله عليه السلام لان تدع ورثتك اغنيا خيبر لك من ان ندعم
عالة ينكفون الناس حقه اى حق الموصى له من الوصية وبالماله اى الذى ليس
حقه منها او معناه حق الجواب والحكم من باطله لانه لا يخرج بالقتل عن كونه محل
التبرع لنا انه لما حرره عن المنيرات حرم عما هو من اجب الميراث وقال عليه السلام
لا وصية للقاتل فهو اى النفع الموصى به نحو السكنى واللبس وان يمت موصى له
بمنفعه فمضى على وراثته موزعه وراثته اى وارث الموصى له بناء على الحقايق المنافع
بالاعيان كما في الارجاء وعندنا الارث يجري في الاعيان دون المنافع لانها تحدث
بعد الموت فيبطل الوصية بها بعد الموت المذكور ولهذا لا يجري في الاجارة والاعارة
والرهن من مغل للسان يكون في الابضاء كالبيان والرمز اى الاما كالبيان
كما في الاخرى وممتد لا اعتفال الى الموت لقيام الاشارة مقام العباد في حق العاجر
عن العباد والفرق لنا ان فهم المراد من الاشارة المعتادة المألوفة والمجربة بطول
العجز عن العباد وعدم انقضاء انقضاء ما معتبر من غير المعتادة **ك** وبعد نصف
الحول منذ جلت كحال سقم الموت فيما فعلت مذحبت اى من وقت العلوق
لكونها مشرفة على الهلاك لتوهم ولا ذنها ساعة فساعة لنا انها صحيحة حقيقة
حتى يضرب المطلق والوجع الذى ينفصل الولد عنها فيه وما اجاز الوارثون
في المرض لم يملكو ابطاله اذا انقضض ما اجاز الوارثون من تبرع المريض

وجاز ايضا له لقائله
فاسمع وميز حقه من باطله

جواب ما مالك

حال مرضه اذا انقضض اى مات المريض لانهم ابطالوا فقيم فلا يعود لنا ان اعتبار
النصرف بالرد والقبول مبنى على الملك فلا اعتبار له قبل وقته بمنزلة الوصية وقد
مر في باب زفره وقوله للموصى افعل بى فلان او بحضرتة او للوكيل بى برى
فلان او حضرتة او بشهود او مشورة فيجوز فعله ويبقى بلا رائه وعلمه وحضرتة
وبلا شهود ولو قال لا تفعل الا بما ذكر فليس له ان يخالفه ويكون الثاني وصيا
ايضا ولو قال للموصى اعط ^{كل} فقير رهما فداد الوصى لا يضمن ولو قال لا تعط كل
فقير الا درهمين فزاد ضمن والاستحسان ان ياكل الوصى من مال اليتيم بقدر ما
يحتاج اليه بالمعروف وبرك رابته لان نفقة العامل وموته على العمل قال تلى
ومن كان فقيرا فليس اكل بالمعروف والقياس ان لا ياكل حتى قال بعضهم ان الية
منسوفة بقوله تلى الذين ياكلون اموال اليتامى كلما الية الا ان الاكل بالمعروف عند
الاحتياج ليس ياكل ظلما وقول المريض درهمي او ثلث مالى وما له درهم وقف ليس
بقول معتبر والوصى ما مورثا بيب العبي وتعليمه القرآن بقدر قابليته وصالحته لذلك
ولو سمي للموصى شيئا على طريق الاجر لتنفيد وصاياه والقيام على عمل اليتام قال
صاحب الواقعات قال في النوازل الاستيجار باطل والسمي صلة من الثلث بل تسبته
باطلة اذ لا يجوز اخذ الاجرة على عمل يجب عليه رجل اوصى الى رجل فقال الوصى
انا اقبل وصيتك في انقاذ ما من ثلث مالك ولا اقبل في قضاء ديونك فاجابه الموصى
الى ذلك ومات ولم يسر قضاء الدين الى غيره فالوصى مكلف في جميع اموره بالانقاذ
لانه وصية قال وصى له على الميت دين يقول له القاضي اما ان تبرئه من الدين او تقم
الدين وبستوفى والا اخرجت من الوصاية وجعلت اخر مكانك لانه استحل الاخذ

مطلب نفقته

من مال الميت وقول المريض لوجعل على الف درهم ليس باقد ر صحيح بحالة المقر له
رجل ادعى ان له على الميت دينار وعليه دين مستغرق للتركة فان كان له بيعة
فالوصي حصمه وان لم يكن وصي نصب القاضي وصيا وان لم يكن له بيعة فليس
ان يخلف الورثة لان الوارث ليس بخصم له لانه لاحق له في التركة ولا يخلف للمغريم
لانه ليس بخصم له لانه لو قضى دينه من مال اخر جازوا البين انما يجب على الخصم
اوصى بثلاثة لفلان والبنى تميم فكل الثلث لفلان ولو كان مكان لبنى تميم رجل من
المسلمين فلا شئ له ولفلان نصف الثلث ولو كان مكان الرجل عشرة من المسلمين
لفلان جزء من احد عشر جزءا ولا شئ للعشرة لبطلان الوصية لهم للجهالة
اراد ان ينفذ الوصية من مال نفسه ويرجع بذلك على التركة فله ذلك سواء
كانت الوصية للعباد والله تلى وسواء كان الوصي وارثا او غيره لان للوصي ان يفعل
ذلك في نفقة لليتيم وغيره ولو قال اعطو فلانا الف درهم ليصبح عتي فابى فلان يعطى
غيره مكذادون عن محمد ولا ضمان على الوصي باخذ السلطان الجائر يده من
مال اليتيم ويضمن ما دفعه اليه بهت يده باخذ بعض ماله او بالقيد او الحبس
لا يهد يده بالقتل او اتلاف العضو واخذ كل المال ولو غاب الوصي او مات يفسد
بيع الوارثة شيئا من التركة لقضاء الديون وتنفيذ الوصايا بلا رفع الامر
الى القاضي ولو ادرك الصبي بعد الوصي فابوا المشتري عن الثمن برئ وكذا ابداء
الموكل بعد بيع الوكيل في الاستحسان ولو كان للمشتري على الموكل دين مثلا الثمن
يصير قصاصا به غصب قدر الثلث غاصب واستهلكه وهو فقير للوصي ان
يجعل عليه صدقة له حتى يخلص الباقي للورثة الوكيل من جاوز ثلثين سنة

وقيل بشرط الشيب وقبل ثلثه وثلثين سنة والشيخ من بلغ خمسين وقائده التعريف
يظهر في الوصية بعق الكهل والشيخ من عبده كذا في نوازل الفقيه ابو الليث وفي
عيونه ولو اوصى لاهل بيته فذلك من ثلثين الى الاربعين والشباب من
الاحتلام الى الثلثين واما الشيخ فمن كان شبيه اكثر واما من كان سواده اكثر
فليس بشيخ وفي الفتاوى السمرقندية ولو اوصى بمشايخ بني فلان فهم ابناء السنين
منهم ولو اعطى الوصي الموصى به للفقراء الاغنيا وهو يعلم بذلك لا يجزبه وهو
ضامن بمثله للفقراء في قولهم جميعا ولو جن بعد الوصية فوافق بطلت الوصية
بشرط امتداده شهرا فيما روى عن ابي يوسف وبشرط سنة اشهر فيما روى عن
محمد وليسنة في اخرى عنه الوصية بسبعين الكفن والنهي عن تكفين شئ بعينه
باطل بل للوصي ان يكفن بما شاء وصي يبيع شئ وتنفيذ الوصايا من ثمنه او وكيل
يبيع شئ اراد ان يكون الشئ له ينيق ان يبق من شخص تمام قيمه بلا شئ من الغبن
وسلم اليه ثم يشتري بما لم يعلم لنفسه وليثبته الوصاية بالايمان الى احد بحيث
يفهم منه ان يجعله وصيا اذا لم يقدر على التكلم اوصى بان يباع ما كان خارجا عن العلم
من كسبه وينفذ له وصاياه وله كتب من علم الكلام في ملك حين الوصية بخلاف
الوصية بشرا العبد واعتاقه حيث لا يجوز اعتاق من في ملكه ولو اخرج الى حمل
الحنطة الى المقسم ولم يذكره الموصى ينبغي للوصي ان يستعين من يحمل ذلك من غير
اجر ثم يعطى من ذلك على سبيل الصدقة لا على سبيل الاجر ولو اراد الوصي ان
يشترى عبد نفسه لتنفيذ وصية الميت بالاعتاق ينبغي ان يبيعه من احد بمثل
التمن في سلمه اليه ثم يشتريه منه لتنفيذ الوصية بالاعتاق والوصي في نوع وصي في

كل الأنواع كالمأذون ولو جاوز الوصي عن فقراء غنيتهم الموصى وأعطى غيرهم ابضا
 جاز وكذا الواعى الكل غيرهم ولكن هذا ترك الأولى أوصى بتصدق عشرة دراهم
 هذه عشرة أيام جاز أن يصدق في يوم واحد وصى ادعى على الميت ديناً يجعل
 القاضى وصياً أخر عن الميت حتى يقيم هو البيتة عليه فراعاً كإن شاء أخرجه
 عن الوصاية وإن شاء أعاده وقبل يجعل وصياً في مقدار ما خاصمه فيه ولا يخرج
 من الوصاية وهو أصح وبه أخذ الفقيه وقد مر نظيره وصى أتمه القاضى لا يخرج
 عن الوصاية بل يجعل معه وصياً أخر عند أبي حنيفة رحم الله رفع إليه الف درهم
 وأمر بأن يدفع إلى فلان إذا مات ثمان بطل الأمر ولم يكن وصية وللوصى له بغلة
 الدار أن يسكنها لنفسه ولو أوصى بشئ معين لوجعل معين ليس للورثة أن يسكوه
 ويدفعوا قبله لا يحتاج إلى القبول والقبول لكون ملكاً له بخلاف الوصية للفقراء
 حيث لا يحتاج فيه إلى القبول فيصح ويقبل التغيير أوصى بأن يحج عند وثله لا يحج
 بذلك فقال رجل أنا رجح عنه ما شئت لا يجوز ويحج عنه من حيث يبلغى راكباً
 ولو كان وافح ما شئت البقي بعض النفقة له فهو مخالف ضامن للنفقة أو
 صى إليه وجعل غزاه مشرفاً عليه فهما وصيان لا ينفردان فيما يحتاج إلى رأيهما
 والوصى أولى بالتصرف من المشرف إلا أن ما يفعل بجول بأمر المشرف إذا كثر
 الوصى والوارث أوقفى دينه واشترى طعام حبيته أو كسوته من مال نفسه
 فله أن يرجع في التركة ويرجع الوارث ولو فعل بلا أمر الوصى الأجبنى أوصى بأن يحج
 عند بالف من ماله فاجح الوصى بالف من مال نفسه ليرجع بها في مال البنييم
 ليس له ذلك وكذا إذا أوصى بتصدق الف من ماله لم يجز التصديق من غزاه ولو جنى

المأمور بأصح الدرهم المرفوعة إليه وانفق عليه نفسه من مال نفسه قال بعض
 العلماء استحسن أى لا يكون مخالف كما استحسن في الوكيل بقضاء الدين إذا قضاه
 من ماله نفسه وحبس المرفوع لنفسه ولو كان المرفوع لا يبق للبح به فانفق المأمور
 من مال نفسه أكثر من المرفوع فهو مخالف بخلاف اتفاق الأهل ولو انفق الوصى من
 مال البنييم على نفسه ووضع فيه مثل ما انفق لا يبرأ ما لم يبلغ البنييم فيه فعه إليه أو
 يبرئه في القياس وفي الاستحسان أرجوان يبرأ ويعطى من الثلث لولد الولد وللورثة
 الكبار أن يافذوه لأنفسهم إذا كانوا محتاجين وليس هذا كالوصية للورث وللوصى
 أن يرفع الثلث إلى أولاده الكبار وأما الصغار فليس يجزى ذلك لأن اتفاقاً للصفا
 هو ولو أراد الوصى صرف شئ من الثلث إلى بعض فقراء الورثة لم يجز إلا برضا الباقين
 واتفاقهم ذلك ولو أعطى المريض لأحد بنييه نصيبه على أن لا يكون له بعد موت
 الأب من الميراث نصيب جاز مريضاً باعتراضها من ابنها وأقرت بقبض الثمن
 لم يجز البيع عند أبي حنيفة وعندهما جاز البيع دون الإفراق بقبض الثمن ولو ادعى
 أحد على الميت ديناً والوصى غائب نصب القاضى أخر حتى يجاهم القديم قال زيد
 هو الوصى ما لم يقدم عمرو والغائب فإذا قدم كان هو الوصى يخرج زيد بقدم
 عمرو ولا ينقض اجارة دار البنييم إذا ريد في الأجر على أجر مثلها وللوصى أن
 يأخذ من التركة مقدار دينه لأنه طفر يحنس حقه وذلك في يده وفي القنية
 نصب القاضى وصياً أميناً كافياً ثم عزله لا ينفذ لأنه اشتغال بما لا يفيد
 قال الضعيف وعليه قياس منولى الوقف ونحوه وللوصى إخراج الثلث ثانياً
 بعه إخراج الورثة وحرقتهم إلى الفقراء بلا مشورته أوصى بكفارة صلواته لرجل

معين الصحيح انه ليس الموصى والقاضي ان يصرفه ولا يفتى الا بهذا الفساد الزمان
وطمع القضاء وغيرهم فيها قال بعض المشايخ باستحقاق المدبر وام الولد ثاب
البدن التي عليه عند موت مولاه وبعضهم قال ليس لهما الا ما يستر عورتها
وقال بعضهم لام الولد ثاب بدنها لانها يخرج جميع المال وليس للمدبر الا ما يستر
عورته لانه يخرج من الثلث وفي دخول ثوب الدقيق في البيع ايضا فلاف مذكور
في فوائد كتاب البيوع واباء مريض بقدر على التكلم براسه بجواب من قال حيث
لهذا بكذا غير معتبر واباء المفتي به بمعنى نعم معتبر اوصى لبني فلان يدخل فيه المذكور
دون الاناث في الاصح وكذا الوقت في ظاهر الرواية اوصى لولد فلان يدخل فيه
المذكور والاثاث ويكون الموصى به للذكر مثل خط الاثنين اوصى بتم يدخل فيه
الاثاث بالاتفاق اوصى بنحو ماله لفلان وبقية الثلث للفقراء وفلان فقير
هل يدخل فلان مع الفقراء اخلف المشايخ فيه اوصى بصدقه فللموصى ان يصدق
في ولده الكبار دون الصغار وقد مر رفع دينه الى بعض ورثة الدارين يدراعن
نصيب خاصة ولورفع الى الوصي يدراعن الكل تركه في هادين غير مستغرق قسمت
فجاء الغريم فانه ياخذ من كل ما يختص بنصيبه من الدين اذا اخذهم عند القاضي
جملة واما اذا ظفر باحد فياخذ دينه مما في يده اوصى بان يصلي عليه فلان او بجملة
الى بلد اخر او يكفن في ثوب كذا او يطيق قبره او يضرب عليه قبة او يدفع الى
انسان ليقرا على قبره فهي باطلة اوصى بعقب فصار زبنا بعد موت الموصى بطلت
الوصية والظرف لا يدخل في وصية الخطه ويدخل الخابية والقوصرة في الحلل
والتمراوصى بالدرهم فاعطى الخطه جاز ويكره اتخاذ الضيافة والولاية المؤدية

الى السرور في ايام المعصية وبحسن اتخاذ طعام للفقراء وللوصى ان يتخذ طعاما من
الثلث ويطعم الذين يحضرون من بعد للتغذية ويطول مقامهم قدر ثلثه ايام
ولو كانوا غنيا كذا في بعض الكتب وفي موضع من النوازل رجل وصى بان يتخذ له
طعاما للناس بعد وفاته ويطعمون الذين يحضرون التغذية فهم الذين يطول
مقامهم عنده والذين يحسنونه من بعد دون غيرهم وغير الفقراء وفي موضع اخر
منه رجل وصى بان يتخذ طعاما بعد موته ليطعم ثلثه ايام فالوصية باطلة الصحيح
ان قريبا للمريض اذا اجتمعوا لتعاوده وله حاجة الى ذلك لا يضمنون قد رما انفقوا
من ماله استحسننا لانه فيها الميث فيه بقيت الزكاة على ملكه وهم اكلوا بامر فلا
يضمنون سوا كان المنفق وارثا او غير وارث **كتاب الفرائض ح سم** ويجب الجملة جميع
الاخوة وفاسد الجلد عظيم الخطوة **يجب بنت الاخ وابن الاخت** وقد دووا
ذلك في ابن البنت جميع الاخوة اي بنى الاعيان والعلات والاختياق ويعرف
تمامه في باب المقيسة في كتاب الفرائض **ح سم** على اعتبار الاصل لا الابدال اي في توريث
ذوي الارحام ما جده لها قريبتان ومن لها واحد مثلا مثلان مثلا خبر ما
ورفعه على لغة تميم اولغة من قال اكلت الدجاجتان اختار للتيم بل السدس
بينهما على التفاد باعتبار تعدد درجة القرابة وعدم تعدد ما وبعد تعدد المهرتين
با اعتبار كثرة عدد الجهة **سم** ويجعل الشعبي ارث الخنثى نصف نصيباني
ونصفانثى ونصفانثى اي نصف نصيبانثى وقال يعقوب على تخرج ذا
للولد الخنثى مع ابن قد بدا **ثلاثة من سبعة فيذكر** لخمسة من جملة الانثى عشر
بوقف للحل نصيبا ربعة من البنين مع وراث معه **ذا اي قول الشعبي قد بدا اي**

وقسم الارث لدى الشيباني

اخلافه الاخرين

الذي يخص كل واحد بمذهب

جوابات الامام الشافعي

فظهر بيقينه وذكره ليس حاله كحال خنثى **ح** **س** من البنين والبنات ايهما اكثر
وحصة ابن في جواب الثاني وابنة ايتهما اكثر وحصة ابنين لدى الشبانى او البنين
ايهما اكثر وانما خص الابن بالذكر لما ان الغالب ان نصيب الذكر اكثر **ع**
لا مرد في الفضل على السهام او معناه لا مرد على اصحاب السهام في حق الفضل اى الذى
فضل عليها وعند برد الاعلى الذوجين على اصل الرواية والفتوى اليوم بالرد عليها
اذا لم يكن الباقي مستحق لان الظلمة لا يصرفون مال بيت المال الى مصرفه ولا تراث
لذوى الارحام على اصل الرواية عنه ايضا وفتوى العلماء الشافعية اليوم بتو
ريتهم لما قرئ من فساد بيت المال ولان والى من الاقوام وهو بيت المال
بالتمام اى الفضل على السهام ومال الزكة عند عدم صاحب الفرض وقد مرت
مسئلة موالاة في بابها في العتاق في قوله ولا تراث بالموالاة البيت وفي الجوس
في جوه القربى لارث في الجملة بل بالا قوى لارث بالجملة وان الجمع كما اذا لم
يمكن بان حجب الاقوى لا ضعف لان الشخص الواحد لا يرث الاميراث واحدا لثنا
ان الاستحقاق بالقرابة فاذا اجتمع سببان صار كتحصيل فان ابن محوسى من بنة
ترث منه بالنسوة ولا ترث بجهة انه ابن بنة اجماعا لا اعتباره الاقوى واعتبارنا
القرب فان مات الابن امه التى هى اخته فانها ترث بجهة الامية لا بجهة لان
الامية اقوى لان الاخت قد تجب بجهة الامية والنصف بالاختية والاخوات
لاب وام مع ابى الا لشريك قسم حين موت امرأة عن ام وزوجها وهؤلاء
القوم شركا قسم اى الثلث الباقي بعد سدس الام ونصف الزوج بينهما
على السوية وهو قول مالك لان عمر رجع الى القول بالشريك بعد ما قال الثلث

الباقى

الباقى لاختوين لام ولا شئ لاختوين لاب وام كما هو مذ هنا فقالت الاخوة هب
ان ابانا كان حمارا السنا من ام واحدة فسميت المسئلة حمارية ومشاركة لنا قوله عم
الحقوا الفرائض باهلها فما ابقى فلا دمى رجل ذكر ولم يبق هنا بعد الفرائض شئ
ك ابن اقرباخ ومجده اخوه اعطى ثلث ما قد وجدده وقد وجد اخوه
وصدقه المقر له ثلث ما قد وجد لان من زعم المقر ان حق المقر له وهو الثلث بعضه
وهو نصف الثلث في نصيبى وبعضه في نصيبى شريكى واقواره ينفذ على نفسه
فنصف الثلث السدس ثلثه نصف الستة وعندنا نصف الاثنين الذى هو
نصيبا المقربين وبين المقر له نصفان فيضرب مخرج النصف الذى وقع الكسر
به في الاثنين بصيراربعة ونصفه للمفكر وربعة للمقر له لان في زعم المقرات
حقى وحق المقر له سواء والوارث الاخرى لنا بالتكذيب ويقطع من حق كل
من نصف وان يكن اقربا بالاخت وذا انكر اعطى خمس ما قد اخذنا خمس
ما قد اخذنا على ما مر وذلك لان روسهم بعد البسط خمسة وبطل نصف
خمس الكل ونفذ نصف في نصيب المقر وهو خمس نصيبه وعندنا النصف
مكان الثلث والثلث لا الخمس لها من ارث والثلث لان النسبة بين الخمس
والخمسين ملكنا ابن و بنت باخ اقتر وابن و بنت كذا و فراق ربع
فما ناله هذان كذلك لان خمسة سهمان هذان اى المقران لذلك اى المقر له
لانه لو اقر له الجميع يعطى ربع جميع المال لكونهم اربعة روس بالقبض او
ثمانية بالبسط والمالم يكن ربع المال كان ربع ما في ايدي المقرين بناء على ما مر
ويصح من اربعة وعشرين نصفه للمكرين للذكر مثل حظ الانثيين ونصفه للمقرين

جوابات امام مالك

مع المقرلة ربعة ثلاثة للمقرلة وسنة للمقر وثلاثة للمقرة لامن خمسة سهامات
فما في ايديهما باعتبار ان المقرين يزعمان الحق الابن نحو حق المقرلة وحق البنت
نحو نصفه فيكون بين الابنين والبنت على خمسة اسهم ثلثان النصف الذي في
ايدي المقرين لما انقسم على خمسة صار النصف الاخر خمسة ايضا وصار الجميع
في عشرة ولا يستقيم خمسة على المنكرين وزوسهما ثلاثة بالبسط فيضرب
ثلاثة في عشرة يبلغ ثلثين فيصح ويستقيم خمسة عشر على رؤس المنكرين
وقد ذكرنا الكلام المنسوب الى الفريضي على طريق المسامحة كلمة لامر الى الشرح
الفريضي السراجي لانه هو موضع اهتمام ذلك **كتاب الكراهية** ح سم قال صاحب
المحيط الكراهية عند الاطلاق يراد بها التحريم توسد جعله تحت راسه متخذاً
وسادة او لا الديباج الثوب المنسوج من ابرسيم سداً ولحمة وعندهم اسم للمنقش
والحرير عمه والذي لحته ابرسيم دون سده والافتراش اي افتراش الديباج
والحرير والنوم عليهما جاز التقدير لا واجب الرد والانكار على من فعل ذلك
ولا يكره مثل ستر الحرير على الابواب وعند مما يكره وينكر على من فعل ذلك لان
النبي عليه السلام نهي ذكر راقته عن ليس الحرير الا قدرا حسب عين او ثلاثة
او اربعة يريد الاعلام وفي جميع الاعلام المتفرقة خلاف ولو كان القز في الخطوط
المتخللة ان كان بحيث يرى كله فزايكره وان كان كل من القز وعجزه مستينا فظاهر
لذمبانه لا يجمع وفاس ابو حنيفة انه قليل اللبس والاستعمال على قليل
الملبوس في جنس اللباس لا كالجلوس على كرسي فضة وايد قياسه باثر ابن
عباس وكون مرفقة الحرير على بساطه ذكر الغزودي قول ابى يوسف مع قول محمد

والفقيه ابو الليث مع ابى حنيفة وفي القية يكره المنطقة المفضضة والمرفقة
بالديباج وقبل لا باس بها اذ لم يكن عرضها اربع اصابع واما الشرب في الاناء
المفضض والجلوس على السرير المفضض فجاز عند ابى حنيفة بشرط الانتقاء
عن موضع الفضة ومكره عند ابى يوسف ومحمد معه في رواية ومع الامام
في اخرى ولا باس بالشرب من الاناء المنوء بالفضة بحيث لا يتخلص تقافا
ليس الحرير في الحروب يكره واطلقاه واجاز امره في الحروب كما في غير الحرير
في الجامع الصغير العنابي ويكره الدثار والشعار للرجال بالاجماع لانه ليس
كامل وقال صاحب المنية الصحيح ما ذكرنا ان الكلام يعني ما يمتس الجلد وما يلبس
فوق ثوب قطني ونحوه وكذلك يكره النكة من الحرير وفي القية ويكره النكة
المعولة من الابرسيم هو الصحيح وكذا قلنسوة وان كانت تحت العمامة وقد ثبت
انه يكره بيع شئ محرم للشري لبيه اذا علم انه يشتره ليلبس نفسه وكذا اللباس
الذكر من الصبيان فعلى هذا امر اكثر الفلاسبين مشكل واجاز امره تأكيد
لما سبق ومعناه بلبسه بخلاف بعض الباحات حيث لا يجوز الامر به قياسا
على سائر مواضع الضرورة كما لو كان له جرب كثير والخالص منه ادفع الغزة
السلاح واهيب في عين العتوة وقال الضرورة تندفع بالمخلوط بالطريق الاولى
لانه اثنان قال شيخ الاسلام ان كان يرى الابرسيم وهو سده ونحوه من الفطن
او الكتان يكره ولا يجوز وفي شرح القدوري عن ابى يوسف انه قال اكره ثوب
القر لكن المذكور في عامة الكتب ان ما سده ابرسيم والحمة غيره لا يكره مطلقا
لان الاعتبار للوصف الاخبار اذا الثوب بصير ثوبا بالنسيج بالحمية وما لحمة حرير

وسداه غيره فلا بأس به في الحرب دون غيره وفي الواقعات باع ثوبا على أنه حرز
 فاذا سداه فطن جاز لأن السدات تابع لأن الثوب ينسب إلى اللحمة لأنها تظهر
 والسد لا يظهر وفي القينة من لم يجد ثوبا طاهرا يصل في الديباج وفيه إذا
 لم يجد الاثوبا مقصوبا والوقت ضيق والمالك في الطلب مضائق حيث يلحقه
 بالتأخير خروفاً كان الرد إلى صاحبه أولى من الصلوة فيه لمرعات الوقت
 والستر لأن حق العبد لفقره أقدم من حق الشرع عند المزا حمة لغناه ولو صلى
 فيه يفهم منه جوارها وما إذا كان في الوقت سعة فلا يجوز الصلوة فيه قطعاً
 وأما الصلوة في الأرض المخصوصة فقد مر في باب زفر من كتاب الصوم وفيه
 لبس المخلوق عليه فوق ثوب أو لحاف لبس بالاجماع وقيل قياساً على مسألة
 لبس الحرير فوق الدثار فإنه يكره وهكذا فعله بعض المشايخ وقال برهات
 الدين صاحب المحیط لبس الحرير فوق الدثار إنما لا يكره عند أبي حنيفة لأنه
 اعتبر حرمة استعمال الحرير إذا كان متصلاً ببدنه صورة وأبو يوسف اعتبر
 المعنى قال صاحب المنية استناد صاحب الفقيه وفي هذا رخصة عظيمة
 في موضع عم فيه البلوى ولكن طلبت هذا القول في كثير من الكتب عن أبي حنيفة
 فلم أجده سوى هذا وكذا تجوز الأكل من الوقف للفقير الفارع عن الكسب
 مستحباً من عنده معللاً بأنه فقير معنى وجوزاً ولا يشد سنه بالذهب
 كوصل انف أي لما جوزا وصل انف مذهب من الذهاب إلى مقطوع وفي بعض
 النسخ في وصل انف وهو غلط قيل أبو يوسف مع محمد وقيل مع أبي حنيفة لأن
 استعمال الذهب والفضة حرام على الذكور في غير الأناة وعلى الذكور والأناث

في الأناة إلا عند الضرورة وهي تندفع بالأد في وهو الفضة وفي اللبن ضرورة
 محوجه إلى الأعلى والاحتكار في الذي قد اشترى ثراقي المصربه من القرى
 وللاحتكار شرى والفرق بين تعلق في القرى باشتري وبين تعلقه باقي قليل كالمشترى
 المجلوب من مصر آخر إلى مصره لا كالمشترى في مصره لأنه جالب والجالب عزوق
 وقال القرى من توابع المصر وفي المختلف ذكر محمد دون أبي يوسف ويكره التسعير
 لأن تقدير الثمن حق العاقد والمساومة إليه إلا إذا كان فيه ضرر المعاملة بأن يبيع
 من مائة ما اشتراه بخمسين فيمنع منه ويقدر له السعر بشورة مع أهل البصرة
 وفي الهداية من باع منهم من قدره الإمام صح لأنه غير مكره على البيع وفي المحيط
 وشرح المختار البائع إذا خاف أن يضره الإمام أن نقص من سعره لا يحمل ما باعه
 لأنه في معنى المكره فالحيلة فيه أن يقول له يعني بما نحب في بائى شئ باعه يحمل وقول
 صاحب الهداية بالتسعير المرخص أنسب وقول صاحب المحيط والاختيار
 بغير المرخص أنسب والله أعلم ولو اصطاح أهل بلدة على سعر الخبز مع اللحم
 وشاع وذلك فالمشترى إذا وجد المبيع نافعاً منه له أن يرجع على البائع بالنقصان
 لأن المعروف كالمشروط كذا في الشيبين **رحم** ومعه العز من العرش إذا
 دعا به المر فلا بأس بذلك ومعه العز بتقديم العين بأن قال اللهم أسالك
 بمعه العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك وبأسمك الأعظم وجبتك الأعلى
 وكلما نك التامة متمسكاً بما روى أنه ع م دعا به لا كما في تقديم القاف وقال يكره
 لا بها عهد وث عزه وتعلقه بالعرش وشرط قبول خبر الواحد أن لا يكون مخالفاً
 للكتاب ولم يوجد وتقديم القاف على العين تصحيفاً يؤدى إلى الكفر لأنه يكون

من القعود وفيه تشبيه بمخلوق ويكن ايضا ان يقال في الدعاء بحق نبيك او بحق
فلان لانه لاحق لمخلوق على الله تعالى كذا في شرح المجموع وتحديد ابي الفضل وفي
المنية جاء في الآثار ما دل على الجواز ونيتين من هذا ومن كذا الله ايها الحدوث
في مسئلة الكتاب تكفير المعتزلة والمثبة وليس بالعاق والتقبيل باس
فهذان من التجمل في العاق اي في المعانقة في ازار واحد كما في جبة او تبصر
لا كما لعاق بشهوة او متجردين عن الثياب وفي فتوى سمرقندان من قبل يدعبر
العالم وغير السلطان العادل واراد به اكرام المسلم وعظيمه فلا باس به وان
اراد شيئا من غرض الدنيا فهو مكروه وكان صدر الشهدا يفتي بالكراهة من غير فضل
له ان النبي عليه السلام عانق جعفر بن ابي طالب وقبل بين عينيه حين قدم من
الحبشة لهما انه عليه السلام نهى عن المكامعة وهي المعانقة المكامة وهي التقبيل
والداب ترجيح المحرم اذا اجتمع مع المبيع وجهل النايخ بلبا يودى الى الكرار النسخ
بناء على الاصل الا باحة واصاله عدم التكرار ولا باس بالمصافحة لقوله ع م
اذا التقى المؤمنان فصاحا ان تثارث زنوبهما كتناثر الورق النابس من الشجر
قال النووي في شرح الصحيح مسلم مصافحة الناس بعد الفجر والعصر ليس
بشيء لانه لا اصل له وما يفعله الجهال من تقبيل يد نفسه اذا القي غير فكرهه
ولا رخصته فيه وما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي العلماء فحرام وذكر
الصدر الشهيد لا يكفر بهذا السجود وقال شمس الايمه السرخسي لسجود
لغير الله على وجه التعظيم كفر ع واللعب بالشطرنج لا باس به ولا بيع العرق
في مذاهبه بالشطرنج بكسر الشين على مثال فقر طعب اذا كان لشخص هذا الخاطر

جوابات شافعي

ونزكية

ونزكية الافهام لان ذلك امر محمود لا كما اذا قام به او فوت وقت صلوة وعندنا يسقط
عدالته ويرد شهادته بالقمار به والنقوب والايعة من تكب احرام لقوله عليه السلام
من لعب بالشطرنج فكأنما غمس يده في دم الخنزير ولانه لعب داخل تحت قوله عليه
الصلوة والسلام لهو حرام بدليل استثناء الملاعبة مع الاهل والمناضلة والمثبة
اذا الاصل في الاستثناء الانصال ولا ينتفي الكراهة بقصد تعلم طرائق الحروب
وجملها الروث كالعذرة لانه نجس العين والنجاسة لشعره وان المحل وفي
الاعتباس عنه اعزازه لنا ان جواز البيع بعنده المالبة والانتفاع وقد وجد في الروث
وفي العذرة المخلوطة فيجوز بيعها ايضا بمنزلة الثوب النجس بخلاف غير المخلوطة
لانه لا ينتفع ومعهما وبمع الذوق والاجرام عن اقتراب المسجد الحرام ومنع
الذي لقوله تعالى انما المشركون نجس قلنا هي محمولة على الحضور الاستبلاء و
استعلاء من حيث التدبير والقيام بعمارة المسجد وروسا قريش كانوا يلون
ذلك قبل الفتح وبعده فهو اعنه الدليل عليه انه عليه الصلوة والسلام انزل
وقد ثقف في مسجده وهم كفار فقلوا انهم قوم النجاس فقال عليه الصلوة
والسلام ليس على الانفس من النجاسهم انما النجاسهم على انفسهم وسنة في
الولد العقيقه وربنا اعلم بالحقيقه العق الشق والقطع فيكون فعليه بمعنى
مفعولة والتاء للاسمية لنقلها من الصفة اليها واطلاقها على شعر المولود لقطعة
عنه يوم اسبوعه ثم اطلاقها على الشاة التي تذبح في ذلك الوقت لانه عليه السلا
عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا قلنا مجرد فعله عليه الصلوة والسلام
لا يدل على السنية بدون المواظبة والتعلق بالحبة في قوله عليه الصلوة والسلام

من ولده ولد فاحيان يسك عن الغلام ثاين وعن الجارية شاة ينفي
 السنة والوجوب **ك** وقال في الميتة قولاً يلبيس قولاً يلبيس من حيثانها
 نظيران في عدم حلول الحيوة والموت نحو ما قلنا وانها من اجزاء الميتة نحو ما قال
 الشافعي وهو قد احدثها نجسا والاخر ظاهر الشعر لا يجس لعدم حلول الحيوة
 فيه بدليل انه لا يتالم بقطعه والعظم نجس ونحن طهرناهما والشعفي يثبت
 نجسهما ويبدى لانه من الاجزاء التي فيها الحيوة ولهذا يتالم بقطعه لكنه
ومال في دخول مسجد لكنه يمنع فاحفظ واجهد يمنع معناه مع انه ليس
له دخول المسجد علينا ان تمنعه من دخول اذا اراد ذلك لان النض وان ورد
في المسجد الحرام لكنه معلوم بنجاستهم وصيانة كل المساجد عن النجاسة واجبة
وقد مر الجواب في باب الشافعي ونحن لا نرضى فيه اشارة الى على كل مجتهد ان يرى
مخالفة على الخطاء ويرى نفسه على الصواب ولا يكون كل مجتهد مصيبا والحق
عند الله واحد ولا يمكن المجتهد من اصابة الحق قطعا بل على غلبة الظن وعند
الناس متعدد ولهذا لا ياتر بالخطاء بل يوجب قران الصواب والخطا يستعملان
في المجتهدات والحق والباطل في المعتقدات حتى اذا استلنا عن مذهبنا ومذهب
مخالفيها في القروع يجب علينا ان نجيب بان مذهبنا صواب يجتمل الخطا ومذهب
مخالفيها خطأ يجتمل الصواب واذا استلنا عن معتقدنا ومعتقد خصومنا
في المعتقدات يجب علينا ان بقول الحق فيما نحن عليه والباطل ما عليه خصومنا
د والمستحب ان يرفع يديه عند الدعاء بخدا صدره كذا دون ابن عباس
 رضي الله عنهما قول النبي عليه السلام ومتر اليدين على الوجه عقيب الدعاء

سنة لان النبي عليه السلام قال اذا سالت الله تعالى فاسالوا بيطون الكفكم ولا
 تسئلوا بظهورها واذا دعا احدكم ففرغ من دعائه فليمسح بيديه على وجهه والا
 ان يبسط كفيه ويكون بينهما فرجة وان قلت فلا يضع احدي يديه على الاخرى ويجوز
 رفع الوجه الى السماء عند الدعاء فانج الصلوة لان السماء قبلة الدعاء كما ان الكعبة
 قبلة الصلوة وفي الواقعات ويكره الدعاء عند ختم القران جماعة وعند ختمه في
 شهر رمضان لان هذا لم ينقل عن النبي عليه السلام وعن الصحابة رضوان الله
 عليهم اجمعين فكان بدعة لكن هذا شيء لا يفني به لانه لا ينبغي ان يقال للامة
 ما لا يفهمون اقول لعل هذا محمول على ما تعارفوا من انهم يجتمعون ويقراون سور
 متخللة بالتهليل منا وبين في القراءة رافعين اصواتهم والا فالدعاء وبدر الصلوات
 وعند ختم القران وغير ذلك من الاوقات الشرفية ومستحب ومستحب كما ذكر
 في الشريعة وغيره من الكتب وقراءة الواحد واستماع باقي القوم اولى من قرانهم بالاجماع
 جملة ولا بأس بقراءة القران مضطجعا اذا اخرج راسه من الخاف لانه يكون كما
 للباس والا فلا ممانى ان المريض اذا لم يخرج راسه من الخاف لا يجوز صلوته لانه
 كالعارى لا يقر جهرا عند المستغسلين بالاعمال ومن حرمة القران ان لا يقرأ
 في الاسواق ولا في مواضع اللغو والمواضع الغير طاهرة وحالة الاشتغال بما
 يخل في الرعاية والترتيل وفي الحمام اختلاف ورخص محمد في القبور ويجوز قيام
 انفرادي للمخني ابيه واستاذة الذي علمه العلم وعالم ولا يجوز لغيرهم صتي بفردي البت
 واهله يشتغلون بالعمل بعدد في ترك الاستماع ان افتتحو العمل قبل القراءة
 والا فلا وكذا قراءة الفقه عند قراءة القران بدرس في المسجد وفيه بقران القران

بحث لو سكت عن درسه بسمع القرآن بعدد في درسه كتب الفقه ونجبه رجل
بقراءة القرآن ولا يمكنه الاستماع مع الكتابة ولا البراح عنه فالأثم على القاري في
المسجد غطاة وقراءة القرآن فالاستماع الى العظة اولى وعلى رجل ان يرشد من
يلحن عنده في القراءة وان لم يساله كارتداد الضال الى الطريق وان لم يساله من
ختم القرآن في السنة مرة لا يكون حاجرا وفي رواية من قرأ في السنة مرتين فقد
قضى حقه والاحسن الختم في كل شهر مرة ويكره ضمّه في يوم واحد ومن تعظيمه ان
لا يختم في اقل من ثلاثة ايام ولا يقرأ في السؤال والافضل من المصحف روى ان
عن النبي عليه السلام انه عرضت على اجور امتي حتى القذاة والبصرة يخرجها
الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب امتي فلم اذنبا اكبر من آية او سورة او نبيها
الرجل فنبها والنسيان ان لا يمكنه القراءة من المصحف وقبل الاعراض عن العمل
بها الصلوة على النبي عليه السلام والدعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن في الاوقات
التي نهى عن الصلوة فيها واما في الاوقات المستحبة للصلوة فالاشتغال بالقراءة
اولى من الاعية الماثورة في وقتها والاشتغال بالصلوة فيها اولى من جميع ذلك
فالاشتغال بالفقه اولى من الصلوة النافلة ويكره كتابة المصحف في قطعة
صغيرة بقلم رقيق وهو قول ابي يوسف قال الحسن وبه نأخذ وقيل لعنه اراكم اكرام
نثره والمشايع لم يروا باسا بالنقط والتعشير وكذا اسمى السور وذكر الاثني وعلاقتا
الوقف ونحو ذلك فهي بدعة حسنة عون على التلاوة للجمعي وفي مسالك المصحف
في البيت بلا قراءة بنية الخير والبركة رجاء الثواب وفي مسالك الخير للخلل لا باشم
بجلا فاسالك الله وفاته يا نعم وان لم يستعمل اللغة والنحو نوع واحد بوضع

بعضها فوق بعض والتعريف فوفهما والكلام فوق ذلك والفقه فوق ذلك والاختار
والمواظطة والدعوات الماثورة فوق ذلك والتفسير فوق ذلك والتفسير الذي
فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة ويجب تعظيم الحروف ولو مفردة وقبل لا يجب
في كلام الناس وهو احسن واوسع ويجوز لمحدث يقرأ من المصحف بتقليب
الاوراق بقلم او سكين ويجوز ان يقول للصبي احمل الى هذا المصحف ولا يجوز لفت
شي في كاغد فيه مكتوب من الفقه وفي كلام لا ولى ان لا يفعل وفي كتب الطب يجوز
اذا لم يكن فيه اسم الله واسم النبي عليه السلام والادب ان لا يضع فوق صندوق
الكتاب ثوبا ويجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور ولا يجوز في المصحف الخلق
الذي لا يصح للقراءة ان يجلبه به القرآن ولا يرى براية القلم وكناسة المسجد في موضع
يجل بالتعظيم والاشتغال بنحو التسبيح في مجلس والفسق اسواق الناس نبية
الاعراض مما كانوا فيه والترتيب لهم الى امر الاخرة حسن والقلة المبالة وترك
حرمة اسم الله وترويج السلعة عند العرض على البيع واستعماله في بذلة الكلام
لهم ومكره بل يجنب على الكفر لانه اهانة باسم الله تعالى وثياب الغازی
والذكر بقوله كبر ورو صلو على النبي عليه السلام ويجب تعظيم اسم الله تعالى
عند سماعه سبحانه الله وجل جلاله ونحو ذلك والصلوة على النبي عليه السلام
عند سماع اسمه وفي وجوب التكرار بتكرار السماع في مجلس اختلاف والفتوى على
انه كسجدة التلاوة وقد مر بعض الكلام فيه في كتاب الصلوة في باب الشافع ولا يجب
على القاري ان يقطع القراءة لاجل الصلوة عليه الصلوة والسلام وان صلى عليه
بعد الفراغ عن القراءة فحسن ويبقى الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام دنيا

في الذمة فيقف بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محل الاداء للذكر فلا يكون محلا
للقضاء ولا يجب الرضوان عند ذكر الصحابة وعن ابراهيم النخعي ان السلام يجزى
عن الصلوة على النبي عليه السلام والافضل في خارج الصلوة الجهد والامساك
عن القراءة لاستماع الاذان ولا ينبغي ان يسلم على القارئ فان سلم فالاصح وجوب
رده وثواب المسلم عشرة وثواب الراد واحد ولا ينبغي ان يسلم على المشقوب بحاجة
الانسان من البول والغائط فان سلم فلا يجب الرد اصل عند ابى يوسف ويجب
بالقلب عند ابى حنيفة وباللسان بعد الفراغ عند محمد ولا يجب رد سلام المسلم
وقت الخطبة اصلا اتفاقا ولا يجب رد سلام السائل على الاواب ولو سمى واحدا
من القوم بسلام بسقط عند بر داخر منهم وقيل لا يسقط في تصريح وبسقط
في التعيين بالاشارة وشرط سقوط الرد اسماعه وافهامه المسلم وكذا الامر في
جواب العاطس واذا كان للمسلم عند الذي حاجة فلا بأس بان يبدأ بالسلام عليه
ولكن يجب عن التجبين فانه كفر ويبدأ بالراكب على الراجل والرجل على المرة ويرد
سلام الجوز الاجنبية باسماع الكلام والشابة بالاختفاء وكذا التثنية العاطس
ويجب رد سلام الغائب عليه وعلى المبلغ وفي كفاية رد صبي بعقل من بين جماعة
سلم عليهم اختلاف وينبغي ان يكون قول الرجل لينا ووجهه منبسطة مع السبر
والعاجز السنتي والمنبوع من غير مداهنه ومن غير ان يكلم بما لا يظنه انه رضى
بمذهبه ويجب تكرير تثنية العاطس بال تكرار الى الثلاث مرات اذا حمد الله في كل مرة
ولا يجب الثلاث بل بسبح وقراءة قل هو الله احد ثلاث مرة عند ختم القرآن
لم يستحسنه بعض مشايخنا وقال الفقيه ابو الليث هذا شئ استحسنته اهل العراق

وايمه الامصار الا ان يكون ختم القرآن في الصلوة المكتوبة فلا يذيد على مرة واحدة
ويكره رفع الصوت بقراءة القرآن في الحمام دون رفعه بحيث يسمع نفسه وفي كراهة
الصلوة في مكان طاهر منه اختلاف وفي المنية والواقعات ولا بأس بالتسبيح
والتهليل ورفع اصوته ولا يسلم في الحمام وفيه خفاء فانه قد ذكر فيها الكراهة في غير
الحمام قال مشايخنا السامع وقارئ القرآن بالحان آفان لان فيه شبهة بعقل الفسق
في حال فسقهم ولهذا المعنى كره هذا النوع من الاذان وفي المنية والتحفة رفع الصوت
عند سماع القرآن والوعظ مكروه وينبغي الصوفية عن رفع الصوت وتخريق الثوب
وفي الاحياء مكروه وكره رسول الله صمعه رفع الصوت عند قراءة القرآن فاطنك
بالقضاء الذي يسمونه وحدا وفي القنية ويكره الصعق عند القراءة لانه من الربا
وهو من الشيطان وقد شدد الصحابة والتابعون والسلف الصالحون في المنع
عن الصعق والزئق والصبح عند القراءة وفيه نقلا عن فتاوى العصر وشمس
الائمة الحلوان في الصوفيين الذين اختصوا بنوع لبسة واشتغلوا باللهو
والرقص وادعوا لانفسهم المنزلة افتروا على الله كذا بامهم جنة فليس النبي
عليه السلام من الرد وليس الرد منه ونهى عن لبس الشترتين فلبسوا على شئ
الاسماء ما يزرون قيل له ان كانوا زائغين عن الطريقة المستقيمة هل ينفون
من البلاد تعطع فتتهم عن العامة فقال فقال ما طاة الاذنى بلغ في الصبابة وامثل
في الديانة وتمييز الخبيث من الطيب اذكى واولى قال محمد غزالي منهم من حرم السبع
والوحيد ومنهم من جوز ثريين وجهه الجواز تقدير مضمونه ان الوحيد تحرك الوحيد
وهيانه بتحريك قلبه وازداد شوقه الى مطلوبه باستماع صوت يفيد حماسه السمع

لذة تستلزم ذلك التحرك ولو طفلا او جملا وتحصيل هذا التحرك ان لم يكن فرضا
فلا اقل من ان يكون مباحا ثم لا فرق بين صوت الادمي والطير والطيور والغب
والدق وغير ذلك من اصوات الاحسام غير ان الاوتار والمزامير منصت بالنص
تعال للحر لان ما يكون من تمام الفعل يكون من تمام الترك ككسر الدنان والتخاذ
لنتم والدبا وبالغة في الغظام وقالت عائشة رضي الله عنها ان بابكر رضي الله
عنه دخل علينا وعندنا وجاريان تدنعان وتضربان وفي رواية تغتبان بما
نقاوت الانصار يوم بعاث والنبى عليه السلام متغش بثوبه فانتهرهما
ابوبكر فكشف النبي عليه السلام عن وجهه فقال ابا بكر ان لكل قوم عبدا وهذا
عندنا ومعنى قوله تدفقان تضربان بالدنو وقوله تضربان اي تدفعان ويسوم
بعث بالعين المهلة يوم وقعة على حصن للاوس ومحاربة عليه بينهم وبين
الخرزج ونقاو لهم تفاخرهم بالآيات والاشعار واورد هذا الخبر ليدل على
ما ادعاه حتى افنى بجوار سماع اصوات النساء عند الامن من الفتنة ونقل
عن بعض تجويز التواجد بالاختيار والتكلف ثم ان الظاهر ان نظر التهليل
بالوزن والتقطيع وتلاحق الاصوات وتوافق النغمات مبنى على هذا الاعتبار فانهم
ما قنعوا بالجهرات اذ ج فضلا عن الاخفاء ثم قال في موضع اخر من كلامه وادب
الاسلام اللهو الباطل والقناء والمعازف كلها وكل ذو بر وكل زجل ونحز
نقول وبالله التوفيق قال صاحب النجوه وهو من العلماء الشافعية في شرح
قول النبي عليه السلام لان يمتلي جوف احدكم فيما فيه خبره من ان يمتلي
معرا قبل القنا يثبت النفاق في القلب كما يثبت الماء الذرع وقيل القناء رقية الذنا

وجوز بعضهم استماع الحدا وتفقوا على تحريم المزامير والملاحى والمعارف وعن
ابن عمر رضي الله عنه انه سمع زمرا فوضع اصبعه في اذنيه ونأى عن الطريق
وخص بعضهم في صغارة الدعاء هذا كلامه وفي بعض الكتب عن بعض اصحاب
الشافعية جوازه فعلا فيه خلاف من لا يعتبر خلافة ومن ادلة التحريم الثقيلة
قوله عليه السلام كل لهو حرام الا المناضلة والمسابقة والملاعبة بالاهل وقوله
عليه السلام كل ما يلهيك عن الله فهو حرام وقوله عليه السلام استماع الملاهي
حرام والجلوس عند هافسق والالتذاذ بها كفر ثم انه اذا ادلة الحلال والحرمه
وجعل التاريخ اخرا دليل الحرمة لئلا يلزم تكرار النسخ بالظن والاحتمال بناء على
ان الاصل الاباحه كما قدر في الاصول على ان دليل الحلال محامل سوى ما قلنا منها
تأليف باعلام فحة الاسلام في زمان ضعفه كتأليف قلوبهم في العطاء والقسمه
يدل عليه قوله عليه السلام لخلفائه رضي عنهم يستروا ولا تقسروا اسكووا ولا
تنفروا يدل عليه سكوت النبي عليه السلام عن نغتي الجاريتين بالمفاخرات
الجاهليه اذ هي مكروهه قطعاً وما ذكر من السرور المكسب من اللهو فانما هو
محرك تحريكاً نفسانياً لان النفس لا تنعدم من احد بالكلية والكشف والالهام
غير حجة صالحة لاطهار الشرع ونصبه والفتوى بالحلل والحرمه ودعوى الفرق
بين لهو ولهو مع اثبات الالتذاذ فها نرى اختصاص النص باحدهما ليست بقوية
وقياسه على الاصوات المباحة والبصر لتسادة الخائنه عن النزاع قياس
مع الفارق فانه لو استوى اصول الاجسام في الاباحه لاسوئها في افادة السرور
ثم تختلف احكامها باختلاف كيفياتها مع اختلاف احوال مصادرها لاسوئ الاجسام

فيها في حق الأكل والشرب ولم يضر اختلاف كفياتها وخواصها لاستونها في الجسمية
 وصلاحيه النفدية والارواء والدواء ونحو ذلك من الاعراض الصالحة على ان اسمه
 ينبي عن حكمه واثره وهو الاغفال وفيه حيلة قوله تعالى الذين اتخذوا دينهم
 لعبا ولهوا فكيف بعد الله من محلات الدين ولا بعد الاقوال بما جاهد من مورثات
 الشهوة المحزنة لاهل الورع والتقوى اللهم ارنا الحق حق وان الباطل باطلا واحدا
 الصراط المستقيم واجتنبنا السبل النفرية والمذهب السقيم وقد مر بشئ من نظائر
 هذا الكلام في قوله ومبدأ التكبير فخر عرفه البيت ذكر الشاة وغددها طبخ في اللحم المرفقة
 لا يكره المرفقة وكراهة هذه الاشياء كراهة تنزيه لا تحريم رحم ما يוכל للحمة حلال
 ان كان متصلا به حين ذبحه وولحم وقع في مرقه لا يتنجس ولا يוכל وكذا المرفقة
 اذا فحش فيها وكذا الضفدع اذا مات في الماء وعن محمد اذا تقطع فيه كراهة على وجه
 التحريم وانما يكفي للسنة غسل اليدين الى الرسغين قبل الطعام دون غسل واحدة
 منها وغسل اصابعها ولا يمنع اكل طعام او عجين تقاطر فيه قليل من العرق وسقطت
 جلدة كف قدر جناح الذباب واختلط به وكذا النجاسة والربع الا اذا غلب وصار
 مستفذا رطبا ولا باس بشرب لبن امرأة بدواء وفي شربه للكبير من غير ضرورة
 اختلاف الناظرين ومن اصابته غمصة وعنده طعام رفيقه فلم يأخذ منه كرها
 بالقيمة بل صبر حتى مات جوعا يصاب قطع الخبز ياتسكين لا يكره وقيل يكره بطعم
 اللحم به لا يكره وفي الفرورس لا تقطعوا الخبر بالسكين اكرموه فان الله تعالى
 اكرمه وبروابة عائشة وام سلمة رضي الله عنهما لا تقطعوا اللحم عن الخوان فانه
 من ضع الاعاجم وانتهوه فانه انا واما ويجوز وضع الملح المظروف وغير المظروف

والقول على الخبر وليس للسترية والصغير تصدق شئ الا بقدر ما عرفه ان المولى
 والمولى يجيزه اذا عرق ولا يجوز اخذ المعلم من مال الصبي الا ان ياذن الاب ويجيزه
 اذا علم به والتعزيمات المرسومة فيما بين الاضياف باسباب مختلفة والمناجاة بين
 المسافرين على المسامحة وان يخرجوا انفقاتهم على قدر عدد الرفقة ولو راوا النساك
 ما قدر عليه تنفوتهم في الاكل جائزة فان الله تعالى اباح مخالطة النيام في هذا اول
 غلب على ظنه ان اكثر بيئات اهل السوق لا تخلو عن الفساد كما ان عقد المشتري الاخير
 صحيحا دفع الزيف الى من يأخذه مكان الجيد لعدم تجيزه الجيد من الردى غدر
 وتليس والمأخوذ بالقمار مملوك للاخذ ملكا خبيثا وطريقه التصديق دون الرد
 وقيل لا يملك فيرد ولا باس بالاستراحة بدكان الغير اوبيع منع فيه بغير اذنه اذا
 جرى التسامح من اهل تلك البلدة في مثلها زداع او محترف بعض الالة حرام الاستعمال
 ولم يصح يحفر في النهر وحفر سائر الناس ويبقى ارضه منه لا يتمكن في زدعه شبهة
 الخبث له مال فيه شبهة اذا تصدق على ابنه يكفيه ذلك ولا يشترط التصديق على
 الاجنبي وكذا اذا كان ابنه معه حين كان يبيع ويشترى وفيها يوح فاسدة فوهب
 جميع ماله لابيه هذا يخرج عن العهدة ولا ينصدق الخبث على زوجته انما اذا النعل
 من الخبث بدعة لا باس باستعمال منطقه حلقها حاضة اذا كان قليلا ومنطقه
 حلقها ما نحاس او حديد او عظم ويكره الصفر قليل وكذا النحاس والحديد والخام
 والسواد الذي يلبسه الشطار في ايدهم ويجوز بيعها ويجوز اتخاذها تمين كل
 واحد دون مشغال ولا باس بشد الخبز على ساق الصبي والمهد تقبلا له ولا باس
 بتعليق الاجساد من عنق الفرس والثور وقيل لا يجوز الخف الاحمر لغد عوت

والابيض لها مان والاسود للعلماء لف الا العامة الطويلة ولبس الثياب الواسعة
حسن في حق الفقهاء المتدين اعلام الهدى دون النساء والنساء فيما سوى الحق
من الاكل والشرب والادمان والقعود في الذهب والفضة بمنزلة الرجال في
الكراهية لعموم الاثر بخلاف الحديد ولا يجوز نسويد الثياب تاسفا على الميت
وفي كراهة التجرد في الخلوة للاغتسال وغيره بلا اذا زاد اختلاف والظاهر جوازه
في المدة يسيره ان امن دخول الناس عليه سواء كان في البيت الصغير والحمام
الصغير بان كان قد ر عشرة ازرع ولا يسل الشيع المازح او الدبد والكذب او
اللاغى ومن يستب الناس ونظر في وجوه النساء في الاسواق ولا يعرف توبتهم
لاباس بمصافحة المسلم النصارى اذا رجع بعد الغيبة وويتاذى بترك المصافحة
السلام تحية الزايد بن والدين جلسوا في المسجد للقراءة والنسج او الانتظار
للصلوة ما جلسوا فيه لدخول الذين عليهم فليس هذا وان الاسلام فلا يسل
عليهم ولهذا قالوا سلم عليهم الداخل وسعهم ان لا يجسوه ولا يكره قيام الجالس
في المسجد لدخول عليه تعظيما له وفي مشكل الآثار القيام لغير ليس بمكروه
بعينه انما المكروه محبة القيام من الذي يقام له وان لم يحب القيام وقاموا له لا يكره
وقيام قارى القرآن لمن يحى اليه تعظيما له لا يكره اذا كان ممن يستحق التعظيم
والسنة في المصافحة بكتا يديه طلب من عالم او زاهد ان يدفع اليه قد
ليقبله لا يرخص له فيه ولا يجيبه الى ذلك وقبل يرخص ويكره تقبيل المرأة في
امر اخرى وخذ ما عند اللقاء او الوداع وينتفع بالاوراث دون العذرات
وللجار منع دق الذهب بعد العشاء الى طلوع الفجر اذا تضرره وكذا النداء

اذا كان ضرره بيتا سطحه ميل ما سطح جاره فله ان يرفع سطحه او يبنى عليه
ولا يمنع له ان يبنى على حائط ازيد مما كان وليس لجاره منعه وان بلغ عنان
السماء قال احد الجارين للآخر هذا السابط الذي اخرجته محدث وقال الآخر
كان كذلك في القديم فالبيتة على مدعى الحدوث وقبل على مدعى القدم واستخلاف
الاندا لا يسطر بطن رضا الخصم ولا يعذر بالتأخير ومحل الخلطة في خلقوم
الطاحونة بقدر السعادة للضرورة وجريان التسامح فيه ولو كان المختاطان
جنبرا كالحنطة والشعير وكذا الوصلة في النسج اذا اختلط غزل احد بغزل غيره
ويجوز ذبح الهرة والكلب لنقع ما ويجوز الانتفاع بمسكها اخذت الهرة لم
الغير وطيره لا يجب على الرى اخذه منها اذا لم يعلم مالكة ولو كان الطير غير
مملوك فله اخذه من فها اذا كان يستنصره من بعدتها وركوب الثور ووضع الحمل
عليه مشروع واستعمال الحمر في الكراب والابل والثور في الدولاب مع شد
العين بشرط ان لا يجهد بجوز واحد الاجهاد ان يمنعه عن الاعتلاق ولا يضرب
راسها وعند ابى حنيفة لا يضرب اصلا وكذا حكم كل ما يستعمل من الحيوانات ولا يختم
ضارب الحيوان فيما يحتاج اليه للتأديب ونجاصم فما اذا د عليه تضرب حارية روجهما
ولا تسقط بوعظه فله ضربها ولا يجوز حبس بلبل في قفس وتعليقه ولا يجوز رمي
وكرا الخطاف من البيت وفيه اولاد صغار ويجوز رميه من المسجد بما فيه من الاولاد
ان كان بقدر منه وكذا الخفاش والافضل في تطبيق ما في البدن الاسبوع والاسطر
خمسة عشر يوما والابعد اربعون يوما ولا عذر في تركه ورا الاربعين ويسحق
الوعيد ونسف شعر الانف يورث لأكلة فيقص قصا ويجوز حلق الراس وترك

الغودين ان ارسلها وان شديها على الراس فلا اعاره ثوبا واقرضه درهم ثلاثة
ايام فنفقه اياها كثيرة وسرفه فوصفه عند الناس لكونه خائنا وكذا بابا بعد ذري في
ذلك ذكر مساوي فيه السلم بما ينبغي به على وجه الناسف والاهتمام دون السب
والنقص والاضرار والشماتة لا يكون غيبة السراج المسج الكثيرة ليلة البراءة
في السك والاسواق بدعة وكذا في المساجد وبضمن القيم خلط الكواجج بيوم
عاشرا الميرفة اترقوى ولا باس وربما ثاب وكان الاكتحال فيه سنة ولكن لما
صار علامة لمقبض اهل البيت وجب تركه بكم فعله وقبل ثم كان من سنة الخنثين
لانه ابن زياد بدم الحسين او بالامر لفرغ غيبه بقتله وبمع القاص الذي بذكرهم
قصة المقتل يوم عاشرا ويخرق ثوبه ويكشف راسه وبامرهم بالشتيع والغللو
في الناسف وبعدرون في استماعه فان هذا موافقه للمفريطين في اقبال اهل البيت
والاكتحال موافقه للمفريطين في الاعراض عنهم وليس من طريق الاقتصار واساط
الامور ولو كان له جيران وشفعا ان سالمهم ويتركون الشرجبا منه وان اظهر
خشونه تذيرون الفواحش بعد في هذه المسألة ظاهر ولودعا جاره الى ان
فقال نعم ثم لم يذبح اليه فهو خلف ولا ياتر ولو اتخذ في يده وسما ثم تاب لا يلزمه السك
يجوز شر العصا فير من الصياد واعتاقها اذا قال من اخذها فني له ويخرج عن
ملكه بالاعتاق كذا قال القاضي خان وقال برهان الدين صاحب المحيط لا يجوز
لان فيه تضيع المال شراء شي بتمن غال لشدة الحاجة يجوز ويكره وبمع اهل الذمة
عن لبس العامة وشدة الزنا الابرسيم والمسلم ان يعود ابو بوبه حاله العا من الكنية
الى البيت دون عسكه ولا ينبغي له ان يدل من مال عن طريق الكنية على طريقها

واخراج الشموع الى راس القبر لا استضاء الاحياء بدعة والخلوة بالاجنبية مكروية
وان كانت معها اخرى كراهة التحريم والحضي كالفحل والمحبوب والمخت كالفحل مطلقا
في الاصح والصبي الذي لا يجامع مثله والمعنوه الذي لا يعرف امور النساء ولا يقدر
على الوطى ولا له حاجة الى النساء لفقراته والشيخ الكبير الذي لا ينوهم منه
وطى لفقراته وانعدام حاجته الى النساء لا يجرد سيلان القلب محرم للاجنبية
وعزيمهم ليس بمحرم ولا يجب عليها الحج بالمحرم الفاسق ولا باس بان ينس بدا العجوز
التي لا تشتهي وان تظمن رجله وتعالج راسه وتحوذ لك ولا باس بدخول المحرم
على زوجين المستور في الحاق واحد الاحالة المجامعة والكشاف عورة منها وفي
الواقعات ويكره ان يجامعها وهما كرايم او يحنون او صبي يعقل او غمي عليه او عمي وان
ياخذ بيده جارية ويدخلها البيت ويغلق الباب ويعلموا انه يدب بجماعها وكذا وطى
الضرة بحضرة الضرة عند محمد ولهذا ذكره اهل بخارى اليوم على السطح بغير الخضر
ودخول الحمام في الغداة ينافي المروة لاظهار ما يجب اخفاؤه ولا بد من الاذن في دخول
المحرم والعبد على سيده الا الزوج على الزوجة وفي المنية العبد يدخل على مولاته
بغير اذنها بالاجماع وهو في النظر اليها كاجنبي وعند مالك وفي احد قولي الشافعي كالمحرم
واجمعو على انه لا يسافر بها وفي الحج المحيط نزحى المرأة على وجهه فرقه عن الاجنبى
وتجا في عن وجهها وهذا يدل على انه لا يسعها ان تظهر وجهها للرجال الا للضرورة
وفي الواقعات لانها نهيبة عن تعطية الوجه بحق النسك ولو لا ان الامر كذلك لم بهذا
الامراقبة ولا يحل وطى المفضة اذا اشكل عليه طريق الوطى كذا في المنية والواقعات ويكره
وطى امراته وامته وامراته الاخرى وامته الاخرى تربها وما لم يعلم الابن عدم وطى

ابدا الجارية المورية لا يسعه ويجبر الذكر على الختان دون الانثى لانه في حقه
 فطرة وفي حقها مكرمة ويكفي الولاده فمحتونا اذا ظن الناظر انه محتون بان يكون اكثر
 الحشفة مكشوفة واذا الختن كذلك لا يخنثا ثانيا ويترك شبح اسلم وهو لا يطبق الختان
 وتوقفها بوحيفة رحم في معرفة وفيه وحكامه فيما بين سبعة سنين الى عشر
 سنين وبظهر فائدة الحكم سوى رماية السنة فمن علق الطلاق او العتاق بوقت
 ختان ولده ولو تركه اهل بلدة فوثقوا عليه ومن استاجر اجنبا لخدم في بيته وبداخل
 على اهل فهو كختمان صبي جاري بقا لا يخرزا وفلوس يطلب شيئا من حوائج البيت
 كالمخ وغو وسعه ان يبيعه من غير سوال عن اذن اهله لا فيما ياكله الصبيان عادة
 من نحو الذبيب فانه لا يبيعه منه حتى يساله هل اذن له ابواه بذلك ام لا وبقبل قوله
 هذا الابي بعنه اليك هدية وصدقة لا قوله لي وقد اذن لي ابني ان احب لك تكلموا في
 جواز النسبة باسم لم يذكره الله تعالى في عبادة ولم يذكره رسول ولم يستعمله المسلمون
 والاولى عدم التفصيل ولا يجوز السابقة الا بالعبر والفرس والبغل والفضل والا
 قدام ولا يجوز شرط الجعل من جانبيين الا ان يكون بينهما محلل وهو الذي لا يأخذ شيئا
 وان سبقهما وفي المنية وهو الذي لو سبقهما اخذ منهما وان سبقاه لم يعطهما شيئا وهذا
 الجواز اذا كان فريسه قد سبق وقد لا سبق والمراه من الجواز المحل دون الاستحقاق فانه
 لا يصير مستحقا ولا باغم غاسل اذا ده في الحمام بكشف عورته للضرورة وباقه الناظر
 اليه لعدم الضرورة فيه اقول الاحكام المنية على الضرورات في مسائل الحمام منبئة
 ايضا على الضرورة في دخول الحمام وبكره التور واذا لة الشعر قبل الاغتسال من
 اجنابة وحلق الماشات بدعة وقبل سنة وبكره كتابة القرآن على الفرش والبسط وعلى

الجدار والمحراب لاحتمال وقوعه تحت لاقدام بل بكره الحروف المفردة ايضا لانها
 حرمة ولا يجوز لمن بلغ عشرين المضاجعة مع امرأة محرما كانت واجنبية وبكره
 غمز الاعضاء في الحمام لمن له احتمال ان يفعله عن شهوة اى للضرورة لا باس ان تغمر
 الامة الاجنبية الرجل فوق الثياب اذا لم يكن فيه حوق الفتنه ومن رفع الظلم
 المرخص فيه الكذب قول الشيع الذي علم البيع في الليل حيث لا يمكنه الاشهاد عند
 الاشهاد في الصحيح علمت الآن وقول البكر بالفتح في الصحيح بلغت لان خوفا من
 ان لا يقبلوا قولها اخترته نفسي وردت النكاح حين بلغت في الليل قال لاخركم
 اكلت من غدي فقال عشرة وقد اكل اكثر من ذلك لا يكون كاذبا مرض في دار ٢
 مفضوبة لا يعاد فيها ويجوز الفرار من موضع الذل لة الى موضع الفرار وفي المنية
 والواقعات بل يستحب ولا يضرب الفرار من ارض الطاعون ولا الفرار ولا الدخول
 فيها للعارف المتوكل بايضا الضعفاء في الاعتقاد فلا يدخل الخارج منهم ولا يخرج الداخل
 صيانة لا اعتقادهم عن رؤية النجاء الاتفاقي من الفرار واصابة المصيبة الاتفاقية
 من الدخول وهي عن الاشتغال بعلم الكلام والنظر والمناظرة به ولا قدر الحاجة
 اذ كل واحد يد يد ان يذل صاحبه ومن اراد ان يذل صاحبه فكانه اراد ان يكفر
 ومن اراد ان يكفر صاحبه فقد كفر قبله كذا روى عن ابني حنيفة ولو اختلف
 المتعلمون في التقدم الى موضع التعلم بعد ما اصطالحوا على ان سبق اول من سبق
 في الحضور الى ذلك الموضع يسمع قول من اقام البينة وان لم يكن بينة او تعارضت
 البينتان فرع بينهم وبكره الاختلاف الى اهل الباطل والشر لدفع شره وظلمه عن نفسه
 من كان مشهورا في الاقتداء به لظن الناس انه راض بامرهم وفيه مذلة لاهل الحق

ولا يكون مكروها ممن لم يشتهر في ذلك ان شاء الله ولو خاف المدعو الى الامير
ان يناله المكروه اذا تكلم بما يوافق الحق ويخالف زعم الامير ولم يخف القتل او تلف
العضو والمال لا يسعه ان يترك الحق ويتكلم بما يوضيه فلو فعل ذلك يعتبر الله قلب
الظالم ويسلط عليه وفي المنية العدالة في الامانة والامارة والقضا شرط الاولوية
لا شرط الصحة والعلم افضل من العقل عندنا خلاف للمعزلة والعلم مع اكل
المراتب وليس لافقه البلدة ان يتركها للفرد ولا لانفعه في اهلها بالعلم والاجتهاد
افضل من الجهاد ويجوز له الاختفاء للاشتغال بالعبادة ترك التعليم اذا
استغوان عنه بغيره وقع هذا التعليم افضل ان كان خالصا لله تعالى وقد فعله
داود الطالة ولا يجوز له ذلك اذا احتاجوا وقد فعله داود النبي عليه السلام
اياما فابتلى بما ابتلى به وهكذا الاشتغال بعلم العلم بنية التعليم افضل من نية
التبذل للعمل به ومن جميع اعمال السرو كذا الاشتغال بالزيادة على قدر الحاجة
اذا لم يدخل بها القصد في فرايضه ولا لباس بالسفر على قصد العلم اذا كان
الطريق امنا وان كره الوالدان او احدهما اذا استغنيا عنه اذا عالى فيه
السلامة واتخذ على الغيبة بقطع بالطمع في الرجوع الا ان يكون امره صيني
يخاف عليه الفتنة وعلى هذا سفر الحج والتجارة بخلاف الجهاد حيث لم يكن له ان
يخرج اذا كره الوالدان او احدهما الا ان يكون الفقير عاما لان فيه تعريض النفس
على التلف وفيه الحاق المشقة بهما فيكون حقوق وبر الوالدين اوجب من الجهاد
لكن الاول فرض عين والثاني فرض كفاية والجهد والجدة كالابوين عند عدما
ولا يلتفت الى منع غيرهما ولها ان تعصى زوجها ونطع اباهما الذي ليس

له من يقوم عليه اذا منع الزوج من نقاهة ما اياه مؤمنا كان ابوها او كافرا لان
القيام عليه فرض عليها في هذا الحالة وحج من استغنى ابواه عن خدمته اولى بها
وعليه الفتوى والتصدق افضل من الحج الثانية كذا في منية المفتي وفي الوافعات
نقل عن العيون قال ابو حنيفة رحم الحج افضل من الصدقة لانه فيه من التقى
ما ليس في الصدقة وقال محمد الصدقة افضل لانه انفع وفي الغيبة اي باخيفه
كما يقول الصدقة افضل من حج التطوع فلما حج وعرف مشاقه رجع وقال الحج افضل
وضع المعلقة على الكتاب في المصحف عند الكتابة نها ونما مكروه لا ضرورة ويكره للحديث
من المصحف بكلمة او بعض ثوبه لكونه نعا ليدع عند ما خلافا للمحمد ولا لباس يدفع
المصاحف والاسباع والالواح الى الصبيان بالكم وبدون اليكم ولا لباس بمن كتب
التفسير والفقهاء بالكر التكرار الحاجة ولا يجوز للجب من القربان ولا قرانه بغسل
فيه ويده كذا في المنية وفي الجامع الصغير التمرنا شئ روى ابو حنيفة رحم جواز قرانه
ويكره للجب قراءة التورية والانجيل والذبور كذا في المنية وفيه نيم الحنم في المسجد
للخروج وان خاف الخروج يجلس فيه بالنيم بلا صلوة ولا قراءة في صدر الشريعة الالة
ومادونها سواء عند الكرخي وهو المختار وعند الطحاوي يحل قراءة مادون الالة
حتى يجوز التعليم بقطع نصف آية عن نصفها الاخر وفي كراهة قراءة القنوت
اختلاف المشايخ ويجوز كتابة المصحف الموضوع على لوح بحيث لا يمس مكتوبة عند
ابي يوسف خلافا للمحمد ولا يجوز من ردهم فيه آية ويجوز النوم على السطح وفي
البيت فرط اس عليه اسم الله وفي وضعه تحت الطنفسة اختلاف ويجوز الركوب
على الدابة وفي الجوالق مصحف للضرورة توسد الخريطة التي فيها من كتب الحديث

والفقه الا ان يكون لاجل الحفظ ويجوز دخول الخلا وفي جيبه او كفيه درهم
عليه القرآن او اسم الله تعالى وقيل مسلم واما في القرآن فمكروه وفي جامع الصغير
لو كان على الخافق اسم الله يتحمله وجعل موضع الاسم الى باطن الكف ويكره جعل
كاغد عليه اسم الله ظرفا لشي ولا باس بكتابة اسم الله على الكبس ومد الرجل
الى المصحف اذا لم يكن مجذانه لا يكره كما لو كان معلقا وفي النية يكره مد الرجل الى
القبلة في النوم وغيره معمدا ويكره الذي الى هدف نحو القبلة ويكره الدمى عرض
كتب عليه حدوف ولو باسم فرعون او ابي جهل والدعاء بما يحضره افضل من الدعاء
بما استظهره بالحفظ وفي الصلوة المحفوظ افضل ولا يترك الصلوة والدعاء
لخوف الريا وسهو قلبه وغفلته وقد مر بعض هذا النوع من الكلام في اوائل الفوائد
وتجوز للضيف اعطاء لقمة للخادم القايم لما يذره والحرمة دون الكلب الا المحترق
من الخبز وقبل لا يجوز في الكل ولا يجوز اعطاء اهل هذا الخوان من طعامه لاهل
ذلك الخوان بلا اذن المصنف قياسا والاستحسانا جوازه ورفع الزلة بلا اذن
حرام وباترك اجابة العرس والصحيح عدم كراهة الاكل منكيا اذا لم يكن
عن تكبر ويكره وضع الملح على الخبز ولا يكره وضع الملح ويكره وضع الخبز تحت
الفصغة ومسح الاصابع والسكبين بالخبز الا ان ياكله ويكره السكون حالة
الاكل لانه تشبيه بالمجوس وقد مر جملة مسائل القتل في هذا الدفتر ومن جملة
المذكورة وغير المذكورة ان المرأة اذا علمت ان زوجها الذي لم يقها ثلثا يقربها
وليس لها بئنة ولا يندفع الا بالقتل يسعها ان تقتله بالسم ولا يسعها ان تقتل
نفسها وفي بعض التفاسير وكذلك اذا كان تارك الصلوة وهي محافظ عليها ولا

تخلص عنه الا بالقتل ولو كان بالعكس فتطبيقها وبقاؤه مديونا بدين المهر اولى
من مصاحبتها والمراد بجواز تزوج المذمومة الجواز مع الكراهة وليس له قصاص قاتل
ابيه بشهادة العدلين ما لم يقض القاض بالقصاص وبالا س بقتل النملة المتدبة
بالاذى في الخنار ولا باس بامراق حطب فيه النمل وبياح طرح القلة حبة ولا يكون
ادبا ومحتاج قتل الجداد للاكل ولدفع الضر ويذبح الفرة المؤذية ولا يضرب اذا استقر
الناس بكثرة الكلاب يوم راها بها بقتلها وسياتي مسائل القتل ايضا في مواضع
وفي الواقعات اذا كان لرجل كلب او دجاجة او حش او عجول يخرج من ملكه الى السكك
والزسانيق وينضر منه الجيران فلهم منعه فان امتنع والا فلهم دفعه الى القاض
او صاحب الجيش حتى يمنع من ذلك ولا يشق بطن المينة من جانب اليسر ويخرج
الولد المضطرب في بطنها ويقطع الولد المعترض الميت ليخرج وتسلم الام دون الحى
ولا يشق بطن من مات بسنعة ذرة غيره وان لم يترك شيئا بدلها ويضمن صاحب
البطل المبتلع قيمتها ان كانت اقل من قيمته او مساوية لها ولا يضمن صاحب الذرة
قيمة البسط ويضنع ماشاء وهكذا في ارحال شاة رجل راسها في ذره غيره وفي الواقعات
فان كانت قيمة اللؤلؤ اكثر فان شاء صاحبها اعطى قيمة الدجاجة وزجها وان شاء
ترقب الى ان تخرج اللؤلؤ منها وان كان قيمة الدجاجة اكثر فان شاء قيمة صاحبها
اعطى قيمة اللؤلؤ وان شاء ذبح الدجاجة واخرج اللؤلؤ وسلمها الى صاحبها
ولو ادخل رجل اترجة رجل في فارورة رجل يضمن المدخل قيمة كل لصاحبها ويكون
كلتا هاتاه اوصى بخاتم لاحد وبفضه لآخر ولا يتفصل بلا ضرر يضمن صاحب
الاكثر قيمة لصاحب الاقل فيكون الكل له اشترادا رافيا حجب للبايع لا يمكن الخراج

الابتلع الباب بملك المشتري بقيته ان كان نقصان هدم الباب اكثر من قيمته
وان كانت اكثر يخرج به البائع ويدفع نقصان الدم وقتل للمشتري ان يمنعه من قلع
الباب مطلقا فان قلعه خسر المشتري واما بيع هذا الخب من غير مشتري الدار
ففساد ولو باع الخب دون الدار كلف البائع تسليمه خارج الدار وفي جواز
خضاب الشعر واللحية في الحرب اتفاق وفي غيره اختلاف ولا يحل للمرأة قطع
شعرها ولو باذن الزوج ولا رجل قطع لحيته حلق المرأة براسها فنبهها بالرجل مكروه
وذلك في حقها مثله وينهى المسمى في حق عبده ولو ثبت باقذاره او بشهادة جيرانه
انه لم يترك الاسادة بعد النهي اذ به القاضى بالضرب والحبس وليس له الاحياس
على البيع ولو طلب العبد البيع من غير ادعاء اسادة المولى في حقه يعذر بطلب المولى
ومشتري الجارية للفراش ينزوجها احتياطا من ان تكون مرة او يعق ويتزوجها
احتياطا عن ان يكون مشتركة مستحقه البعض وقد يوجد هذا المعنى لفساد في
تقسيم الغنيمة اذا كان عرف الغذاء غير موافق للشرع في ذلك فيستقيم نكاحها على قول
ابي يوسف ومحمد دون قول ابي حنيفة على ذلك التقدير وقد مر بعض الكلام في السير
في باب الشافع رحم ويكره القعود للبيع والشراف في الطريق الغير الواسع بحيث يستنصر
المارة بقعوده وقبل مطلقا وبعد تعلم بعض القرآن اتمامه افضل من صلوة النطوع
وتعلم الفقه اولى من اتمام تعلم القرآن لان تعلم باقي القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا
بد منه من الفقه فرض عين ومن لم يقدر ان يصلي بالليل ولينظر في العلم بالنهار
وهو ذكي قابل للترقي في العلم كان النظر منه في العلم افضل من صلوة النطوع وفي
الحديث مذكرة العلم ساعة خير من احياء ليلة وفي الواقعات تعلم العلم التعليم

الناس بعد اداء الفرائض افضل من تعلمه للاستغفار النوافل بعد الفرائض اذا الفهم
من النوافل وفيه نفع عام للناس وخير الناس من ينفع الناس ويجوز رواية حديث
سمعه صبي لا يفهم بعد ما كره بخلاف الشهادة بما في الصك وقد مر نظاير هذه
الامثال في موضعين ويسلم من يدخل المسجد اذا كان فيه فارغ عن الصلوة والا
فلا يكون بتركه تارك السنة ويكره الكلام في المسجد وحلف الجنازة وفي الخلا وفي
الجماع وقد مر النظاير انفا وفي فوايد كتاب الصلوة ويكره تناول ما اشترى بالاضافة
الى الدراهم المغصوبة اذا دفعها ثلث بخلاف الاضافة اليها ودفع غير من الحلال
وبخلاف الاضافة الى غيرها من الحلال ودفعها حيث لا يحرم تناول المشتري ولو كان
مكان الغضب وديعة يتصدق بدع ما اشترى عند ابي حنيفة ومحمد في الوديعة
الاولى وفي الثاني والثالث لا يلزم التصديق بالاتفاق ولا باس باكل طعام قدم
اليه عند دخوله على السلطان ما لم يعلم انه غضب ومشتري بالاضافة الى المغصوب
ورفعه كذا قالوا الا انه بقيد يسان حله بالارث والاستفراض وغير ذلك من
وجوه الحل بشرط كونه مجتنباً عن التهنك والكذب في ظن الاخذ قول الفاسق
لا يقبل في البيانات التي من جملتها الحل والحرم والطهارة والنجاسة فلا يقبل قوله
ما لم ينضم اليه قرينة ترجح جانب الصدق وكون اكثر ما له حلا لا شرط وهو غير
مترجح احتمال الحل لانه معارض بكونه ظاهرا بخلاف العادل فانه اذا اخلط
بما له اقل منه من الحرام فاعطى رجلا شيئا يجوز اخذ وان سكت عن البيان
ولو كان المختلط اكثر لجل اخذه بمجرد قوله هو من الحلال وهكذا الاحتياط في كل
المهدي ولا ياخذ بعزيمة ان يفرقه بين الفقراء ايضا لا للحق الى المستحق وبلاغه

الى المصروف والمحل وتخفيفا لذمة الظالم عن المظلمة لان فيه افساد عقايد الظلمة
وعوام الناس على نفسه وعلى التمييز بين الحل والحرمه فان الاجتناب عن مواضع
التهمة واجب لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعن موقع
الهم ولا يقعن موافقها فانهم لا يعرفون دقائق طرق الفتوى ولا يعرفون انه يصرف
بالكلية الى الفقراء بل يزعمون انه يصرف او بعضه الى نفسه فيحترون على الظلم واكل
الغصوب بزعم الاباحة ويفعلون عن مضرات اجتماع التبعات وكثرتها وثقل الحل
على ذممهم وكثرة خصمايهم يوم القيمة وقد ذكرنا نظير هذا في ذكر الاختلاف الى اهل
الباطل والظاهر في الكلام في التصديق على الفقير انه اذا جمعه من الوجوه الغير
المشروعة ونعذر رده الى الخصماء وارضاهم لما نفع من الموانع فسيبيله التصديق
على غريمة القضاء مع التوبة الى الله تعالى ولو بخلاف جنس ما عليه باعتبار القيمة
ولو على والديه او المولودين له وللفقير اخذه وقد مر ذكر المحذور في هذا الكلام
في معرفة الفاظ الكفر في فوائد الكتاب السير وكذا اذا كان عالما بمواضعه وقادرا
على التردد على اصحابه ومات متجهلا وحصل التقدير المذكور للورثة اذا تورعوا تصدقوا
بنية خصماء مورثهم ويجوز لهم تصرفه اذ لم يتورعوا كذا في فتوى القاضى خات
والواقعات وكذا الاستهلاك بالتغير الفاحش وبالحلط على قول ابي حنيفة رحم
قنين ان باب الحل على المضطر واسع منه على الفقير وعلى الفقير واسع منه على الغنى
فمن اراد ان يكون اقرب الى الحلال وابتعد عن الحرام فليدعم في الدنيا على الاصطرار
وان لم يقدر فعلى الافتقار وفي الحديث اذا اخطأ الله امر ايجبه عن الدنيا كما يجي
احكم مريضه عن الماء وعن على رضيه الله عنه الدنيا ستم قاتل وترابها الذهد عنها

وعن حلف بن ابوب رحمهما الله انه كان لا ياكل الا حين حل له الميتة وفي الميتة
الصبر على الفقر افضل من الشكر على الغنى والامتناع من كسب الفضل على قصد
الاتفاق في الخير اولى من الامتناع به وفي النقاية الامتناع عن اخذ الصدقات
للاتفاق على المحتاجين اولى من الاخذ ويجوز اجابة دعوة الكافر للضيافة واكل
طعامه المتخذ من غير اللحم وكذا اكل اللحم في ضيافة اليهودي دون النصراني والمجوسي
وان قال اشترينه من السوق غناني للبث رحم انه قال كنت افتي بعدم جواز اخذ
الاجرة على تعليم القرآن ودخول العالم على السلطان وتذكير صاحب العلم في القرى
ليجوعوا له شيئا فرجعت عن ذلك كله اقول والله اعلم معناه ان في هذه الاشياء نفعا
عاما للغير وضررا خاصا لنفسه واخبار النفع العام بارتكاب الضرر الخاص اولى بالفتوى
وفي الحديث لا بد للناس من فاض وامبر وعريف والا تكن انت ولهذا امتنع ابو حنيفة
رحم عنه ولا بد للناس من سراج يستضيئون به ويحرق نفسه اشترى ما ينساع
اليه الفساد وغاب تخاف البايع ان يفسد بيعه من غيرة ويحل شراد ذلك منه وفي
الواقعات رجل اشترى طعاما للقدت مقدار ما يكفي شهرا يساوى ما درهم فصاعدا
فلا باس بان يعطى له من الزكاة وان كان اكثر من الشهر لا يعطى لان الشهر هو الوسط
فيما يد من الناس لانفسهم فوتا فكان معقولا بما جاحته والشجرة المغدوسة قبل ان
يجعل الارض معتبرة للفارس موثاقا كانت الارض او ملكا للفارس او غيره وكذا
المغدوسة بعده الا انه يلزمه التصديق بثمرها ولو نبتت بنفسها بعده فامر الى
القاضي ولا يجوز غرسها في المسجد الحاجة ومصلحة لمنافع المسجد ولو غرس
فيه فيكون للمسجد بمنزلة البناء للمسجد ولا باس بان ياكل ثوبه ولا يجوز اخذ

ورقة ولو النقط الجوزات والنواة بقدر ما يكون له قيمة من موضع واحد فهي واحد
فهي لفظة ولا إفاحه وقال الفقه أبو البث رحم الجوز لفظة بلا تفصيل وإنما
التفصيل في النواة وبلنقط من تحت الأشجار بعد الجذاذ مباح بمنزلة السنابل
بعد الحصاد ولصاحبها استرداد النائم لو كانت السنابل الساقطة للنائم كانت
بحال لو استاجر أجبر باقي بعد مونة الأجبر شئ ظاهر لا يجوز تركها ولا غيره ٢
التقاطها ولا يجوز تركها والتقاط ويجوز أخذ الثمار الساقطة على الطريق من
الأغصان الخارجة إليه أن أرض رجل وفي مينة المفتى والواقعات الزارع إذا
النقط السبل بعد ما حصد الذرع كانت له خاصة كقوب حلف رمي به صاحبه
أو نواة رمي بها صاحبه ولو سبب دابة وقال جعلها المزاح فلا يسبل لصاحبها
عليها وكذا الصيد وقد مر ذكر التفصيل والخلاف في جواز التسبب وكراهة أكل الطين
ويجوز كحفنه وعذر المعالج كعذر الطبيب ويكره الأكل فوق الشبع إلا للتقوى
لصوم الغدا والقي وياقر تارك الأكل قادر عليه بموته جوعا وضعفه عن الصلوة
قايمادون تارك النذاوى وإن ادعى الطبيب شفاؤه بالقداوى ويكره معالجة الجرح
بغضم الإنسان واختبر ويكره الحدى المدبى بلبن الأنان أو الخنزير إلا أن يامها
بعد الغضام بمنزلة الجلالة ويكره الأكل والشرب قبل غسل الفم للجنب دون
الحايض ويجوز للمفرض قبول مدية المستفرض التورع في الترك ولا يجوز للمضطر
قطع قطعه من لحمه للأكل ولا لحم غيره بأمه وأطعام كسيران الخنزير وأب البيت
وحشرات المغارة أولى من الألفاء في النهى والطريق ولو ظن قبول النهى عن المنكر
لا يسعه السكوت ولو ظن الرد أو خاف الضرب والشتم فالنهي عن غيبة وترك رخصة

وفي الواقعات رجل رال على ثوب إنسان نجاسة مانعة عن الصلوة وقع في قلبه
أنه لو أخبره بذلك يغسله لم يسعه أن لا يخبره ولا يفسعه ذلك وكذا اللحن والغناء
أن الحق وحشته بتعليمه وأعلام حسنه يسعه الترك فشا يخاف أسوا الأمر المعروف
على هذا أن كان يعلم أنهم يسمعون بحسب عليه والأفلا وفي التزبل إشارة إليه حيث
أمه نفع فذكر أن نفعت الذكرى وإن أولها بعضهم إلى غير هذا المعنى وينهى الإمام
مظهر الفسق في دار نفسه فإن انتهى والاحبس وادبه سياطا أو زججه عن داره
ولا بأس برفع المنديل معه للتمسح إذا لم يكن نغيا موصيا للتكبير ولا ينحس بمسح
بلل الغسل من الحي والميت كذا في الواقعات وكذا ربط الرق للذكر والأفضل ترك
النظر من كل من الزوجين إلى فرج الآخر وعن أبي حنيفة أنه قال لا رجوا الأجر في
نظرة إلى فرجها لا زربا لا انبعاث في الأزواج وكذا المتبر من الطرفين مرجوا الأجر
فيما روى أبو يوسف في الأما إلى عنه قالوا يباح في زماننا العذل عز امراته بغير إذنها
لسوا الزمان ولا بأس بشق المشاة ومعالجتها من خواصاة والجروح والفروج
المخوفة إذا قبل بنحو ولا يموت أو قد بنحو وقد يموت ويترك إذا قبل لا بنحو ويباح
قطع العضو للأكل وفي قطع أصبع زائد اشتراط غلبة ظن النجاسة ولومات ولومات
المقطوع يده ضمن القاطع إلا الأب والأم في المختار والأودفن ما جرت من البدن
والألفاء جاز إلا في الكنيف والمقتسل فإن ذلك يورث داه ونظويل الأظفار
يضيق الذرق ويكره ابصال شعرو غيرها إلى شعرها ولا بأس بالدبر ولا بأس
بمشى الغلام مع المولى الواكب إذا اطاق ذلك ولا يكره للمولى ذلك ولا يثبت غير
عدل الحربة ولا الرضاع ويثبت كون اللحم المشتري ذبيحة الجوسى في حق حرمة الأكل

دون الرد على البائع ولا يثبت الحرمة بخبر عدل بعد الملك بنسب من الاسباب انه
غضب لانه مكذب شرعا بدلالة اليد والاقدام على التصرف والتملك والموت
ساكن عن كونه لغيره على الملك وشهادة ظاهر الحال اقوى من شهادة عدل واحد
وكذا لو كان قبل الملك حيث يحل تملكه وان كان من يد غيره عن كان مثله لا يملك
مثل ذلك الشئ كالذرة النفيسة في يد فقير ولكن ترك التملك ولي وبثت حرمة
شر الحلم قال فصا به وهو عدل وانه ذبيحة وقال عدل اخر ذبيحة مجوسى وقيل لا
يثبت ان لم يقع تحربه على صدق الخبر انه ذبيحة مجوسى عملا بالاباحة الاصلية و
يجوز قبول قول ثقه هذا الشئ كان لغلان وقد ملكه او وكلنى بالبيع حتى حل الشرا
منه استحسننا ثقه واكثر رايه انه كاذب او اخبر عدل بانه غصبه منه لا يجوز الشرا
منه ويعمل بالعدالة او اكبر الوى فيما اذا اخبره انسان بانها التى زوجها ولم يرهما
بعد فى امر الوطى ويعمل باكبر الوى فيما اذا دخل عليه ليل شاهر سيفا شيرا اليه
انه لضر او هارب منه وانه يندفع بالزجرام يعاجل نقله فى امر القتل وفى المنية رآنى
رجلا يريد ان نعلب امراته او جاريته ويزنى بها له ان يقتله وان رايه مع امراته او محرمه
قتل الرجل والمرأة جميعا وكذا اذا عرض رجل فى الصحراء يريد ان ياخذ ماله ان كان
ماله عشرة دراهم قتله والا بقاءه ولا يقتله ويعمل بالعدالة او باكبر الرى فيما اذا
اخبره انسان بان امراته ارتدت فى تزوج اربع سواها كالمرأة التى اخبرت بارتداد
زوجها على ما ذكر فى استحسن الاصل وبخلافها على ما ذكر فى السير الكبير قال شمس
الايمة السرخسى الصحيح هو الاول فيجوز لها التزوج بزوجه اخر ولها تصديق عدل
اخبر بان زوجها الغائب طلقها او مات عنها وعمل باكبر رايها اذا اناها غير ثقه بكتاب

من زوجها بالطلاق وهي لا تدري انه كتاب زوجها ام لا وفى المنية شهد عدلان عندها
بان زوجها طلقها ثلاثا لا يسمعها المقام معه لكن لا يتزوج بزوجه اخر حتى حكم القاضي
بذلك وبفرق بينهما ولا يجوز تصديق الخبر بفساد اصل النكاح او حرمة الرضاع
او الارتداد وقت النكاح فليس لاحد ان يتزوج المرأة بذلك الخبر ويصدق الخبر
والعدل بعروض الرضاع بعد النكاح ويعمل بالعدالة او باكبر الراى فى قول امرأة
طلقتى زوجى وارتداد اسلمت وابى وانقضت عدلى وفى قولها زوجها الاول
الذى طلقها ثلاثا انقضت عدلى منك وتزوجت بزوجه اخر ودخل بى ثم طلقنى
وانقضت عدلى منه وكان ذلك فى مدة ينصون فيها نكاح الثانى وانقضاء العديتين
ولا بد عن الاستغفار فى قولها حدثت لك ويعمل بالعدالة واكبر الراى فى تزوج امرأة
قالت كنت امه غائب فاعتسفتى واختلوا فى جواز قول الرجل رايته الله فى المنام
قال ابو منصور لما تويدى رحمه الله هذا الرجل شر من عابد الوثنى وقال مشايخ
سمرقند روية الله فى المنام باطلة وترك الكلام فى هذه المسئلة احسن ولا باس
بالاستخبار عن الاخبار المحدث فى البلد والاخبار عنها فى الصحيح بوضع الجاهل فى
الذروع والبساتين لدفع ضرر العين ولا باس بيع الزنار والقلنسوة للنصارى
والمجوسى لان ذلك اذلال لها ولا يجوز لهما استئجار المسلم للخدمة لانه استدلاله
ويجوز لبناء الكنيسة والبيعة والكتابة غنا بالعربية والفارسية رسالة الى جيب امرأة
ولحن الطنبور فانه بطيب له الاجر فى هذه المسائل لانه باغم لانه اعانه على المعصية
ولو استاجر لحن له اصناما او يجعل فصاعه او ابوابه تماثيل بالصنع من جهة رب
الدار فلا شئ له كاستئجار الناجحة والمغنية ولا ينبغي للخطاط والاسكاف ان يجيب

طلب انسان ان يتخذ له ثوبا وخفا على رتي الفتاق ويكره بيع شئ محرم للشئ لبسه
 اذا علم انه يشربه ليلبس نفسه ويكره اجارة نفسه من كاف ليعصر له الغب فيتخذ
 خمر او يكره بيع الغلام الاحمد ممن عرف بالواطاة وله الاجر في ضرب طبل الغداة وفوق
 النحاح دون طبل اللهو ولا يحل لما خوذ بيع التعديذ فيه النورية والنجيل والقان
 ولو قال ارفع التعديذ هللرية واكثر ما يفعلونه في المسجد الجامع ويجرم تعلم النجوم
 زابدا على قدر الحاجة من معرفة القبلة واوقات الصلوة ولا باس بان يعلم الكاخر
 القرآن بشرط ان لا يمت المصحف الا بالغسل كذا في الوقفات وكذا الفقه في الدين
 ولو اوصى مريض بان يتصدقوا ما عنده من الاموال على الفقراء عن اربابها التقدر
 الرد والهم يتصدقوا تقدر ما صدقوه وان كذبوه فبقدر الثلث وكذا في قوله
 لفظة عند ابى يوسف وقال محمد لا يلزمهم تصديق شئ اذا كذبوه والجوز لا يحرم
 بمجرد لعب الصبيان به بل بالمغامرة واخذ البعض من البعض ويجرم ان تضع المرأة
 تعويذا لزالة بغض زوجها وتخصيل محبته ويقتل متخذ اللعة للتفريق بين الزوجين
 معتقدا بذلك ولا يستاب لانه غير مقربا له سحر حرام ولا يتكلف بالتوبة من لم يقربا
 لحرمة قال الفقيه ابوالث رحم لا لعقل توبة اساحر بعد الاخذ بل لعقل والفتوى
 عليه وقد مر في اخر الفصل الاول من فصول معرفة الفاظ الكفر في فوايد التفسير
 ويكره لها ارضاع صبي الغير غير اذن الزوج الا في الضرورة وناسى الدين والوديعة
 لا يواخذ به يوم القيمة فيما سوى الغضب وكذا ان اذامات قبل ان يودى ولو علم
 انه اذاه ولو نسيه ايضا لا يواخذ به ايضا اذا انكر المديون الدين حتى مات الطالب
 فالاجر له في الاخرة فلو قضى قربه بوى من الدين ولم ينج من الميت لما طله وحجده ومنعه

حتى مات وقال محمد بن سلمه ارجوان يكون الدين الذي لم يقض للدين يوم القيمة
 للدين دون وارثه وقيل ان نوى قبل الموت والايجري فيه الارث ويقوم الوارث مقام
 المورث فيه رجل قطع في رجل ظلما الا فضل لصاحب المال لا يحل له لانه لو اراده في نار
 الدنيا فابعد منها مكتب ثوبا عظيما فكذا اذا ابعد عن نار الاخرة والثواب الذي اكتسب
 في الدنيا اعظم مما ياخذ من ثوابه في الاخرة ولا يحل عليه من وزره فيها وهذا اذا دخل تحت
 قوله تعالى والعافين عن الناس وقوله تعالى وان تغنوا التوب للتقور وذكركم في
 موضع اخر اذا مات صاحب الدين ممنوعا من حقه فمخار الاقوال فيه ان الدين يوم
 القيمة للوارث لا تنقله في الدنيا اليه يموت صاحبه قبل المطلوب في الخصومة في
 الظلم بالنوع لصاحب الحق فالوارث خصم في نوع من الحق والمورث خصم في نوع اخر
 منه ولو اذاه الى الوارث يبرأ عن حقه ويبقى حق المورث اذا مات الدين وليس له وارث
 تصدق المديون عنه قدر دينه والتخيلة بين الدين وبين ما يقض به الدين عند
 مصادفة اللصوص في الطريق ليس باداء للدين الامناع عن القبول كسليم النفس
 المكفول بها في المفازة كذا قاله الفقيه ابوالث وقال بغضهم ليس له الامناع عن
 القبض رجل له على اخر دين ولا يقدر على استيفائه كان ابراهمه خيرا من ان يدعه
 عليه وله نصب الدمي في ارضه على الجبال المنشق من نهر العامة الى ارضه بلا
 صنعه ولا يجوز ذلك على نهر العامة ويكره رش الماء في السوق زابدا على قدر ما يسكن
 به الغيار ولا باس برفع الطين والذراب من طريق المسلمين اذا نفع الطريق تنقيه
 ونسويه ونحو ذلك ويكره اذا اخرج قال ابو نصر العياص من اخرج سؤال المسجد الجامع
 من المسجد ارجوان يغفر له قال بعض العلماء من تصدق بغلس في المسجد الجامع يوم

بجمعة لا يكفر تصدق أربعين فلسا وعن خلفه انه قال لو كنت فاضيا لأقبل شهادة
من تصدق على هؤلاء في المسجد الجامع أقول وبالله التوفيق هذا اذا كانوا يتخطون رقاب
الناس ويمشون بين يدي المصلين أو يسئلون الناس الحاقا واما اذا كانوا يفعلوا
ذلك فالتحاربوازه وقد روى انهم كانوا يسئلون في المسجد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
حق روى ان عليا رضي الله عنه تصدق بخمسة في الصلوة ومدحه الله تعالى
بقوله وبوتون الزكوة وهم راكعون كذا في الواقعات والاختيار وخفة الملوك وفي
الواقعات قال عبد الله بن المبارك يعجني اني سائل لوجه ولا يعطى شيئا لان الدنيا
حنيس فاذا سال الوجه الله فقد عظم ما حفره الله تعالى فلا يعطى شيئا ربحه الله
ولا يستر الجحام والكانوت البنيان في الارض المغصوبة هدم ما يبط رجل ملكا او
حفر في داره بئر ابيض النقصان ولا يؤمر بالبناء والتسوية وصاحب الارض المدفون
فيها ميت الغير يغبر اذنه ان شاء اخرج وان شاء سوى وضع بارضه ماشاء والحاصل
من الذرع بالبذ والجموعة من الجماعة للامام لاصحاب البذر وعلى قدر حصصهم
ما لم يسلموا الحاصل والبذر قبل الزرع الى الامام ومن سقط درهم في دار انسان
وخاف ان علم ان يمنعه ويكتم الدرهم وهو عاجر عن اثاب فله ان يدخل ويأخذ
درهم بلاذن صاحب الدار ولا علمه ويمنع احداث الدحي والاصطبل في داره
اذا اخر دارجاره خزايا وليس للجيران منع اتخاذ رجل داره حظيرة الغنم في
سكة غير نافذة وان تاذوا بئتن السرقين وعدم الامن عن الرعاة ولا اتخاذها
حما ما لم يزد دخانه على دخان الجيران وله ان يربط دابته على باب داره في سكة
نافذة بشرط السلامة وليس لاحد ان يصرفه عنه دون المسكة الغير النافذة

فكل واحد من اهلها طلب الصرف ولو حفر فيها بئر يومر بالتسوية وغرم النقصان
وعذا ابو حنيفة انه يؤخذ بغرم العاطب لدون ضمان النقصان وتجوز اتخاذ
الطين فيها بشرط رفعه سريعا ويمنع قاصد قطع شجرة غرس فيها اذا لم يعرض
لغيرها من الاشجار ما الظهور كونه منفئا ولا يؤخذ هادم داره بئنه لدفع ضرر
جاره الا ان يكون قادرا على بناءه وفي الواقعات والخنازان لا يؤخذ بذلك وان
قدر عليه لان المرء لا يجبر على بناء ملك نفسه ولا يمنع عن رفع بناءه بحيث يفسد
الشمس والريح على جاره وكذا انقب الجدار وفتح الباب لانه متصرف في ملكه والكل
واحد من شركاء الدار ان يربط الدابة فيها وينوضا ويضع الخشب فلا يضمن ما
عطب بذلك كذا اقاله ابن رستم وايضا قال في نوادره يجوز بيع ما غسل واكله
من الشعر المنقط من بعد الابل ونحوه دون اختار البقر واوراث الحمار والغرس
ولا يضيف عليهم بول الحمار حالة الدوس ما لم يتقنع الجبوب وقال ابن مقاتل لا يؤكل
المطخون مختلطا بعد القادرة وما لخصاعني لا احفظ قول اصحابنا وعندى لا
يفسد الا ان يكون كثير فاحشا بنسفه عنه ارفع وقيل يغير طعمه وجد في الخبز سرقين
الفارة ان كان على صلابته يرمى ويؤكل الخبز وقوله حلال الله على حرام او امراته
طالق طلاق مبهم اذا كانت امراته متعددة فيجبر على البيان كذا في الكافي وفي النوازل
في قوله حلال الله على حرام تطلق كل واحدة منهم تطليقه واحدة وفي قوله اول
ولد تلديه غلاما فعبد محر لا يعتق بالخنثى حتى ينبت امره ولا يعتق الخنثى بقوله كل
عبد لي حر ولا بقوله كل امة لي حرة حتى ينبت امره ولو قال القولين جميعا عتق
ولو ذبح نحو شاة ترك الى ان تعتبر بما فيه من الفريث وظهرت اوطم اولون لم يؤكل

ولا طريق الى اكل نحو الدجاجة والشاة اذا اغليت قبل شق رطنها وتطهير ما فيها
وتطهير ظاهرها عما اصابها من النجاسة وكذا اذا اغليت بيضه قبل غسلها وتطهير
لحم القدر بالفصل اذا وقع فيه نجاسة حالة السكون ولا يظهر اذا وقعت حالة
الغليان ويجوز بيع لحم الحمار المذبوح ويجوز ان يطعم سنوره منه ومن كلب مذبح
وليس له ان يطعمه من خنزير او شيا من البينة ولبايع خبطة بشمن مؤجل ان
ياخذ من المشتري بالشمن خبطة اكثر من خبطة اذا عجز المشتري عن الشمن
ارسال الكلب على اتلاف شئ موجب الضمان بشرط الاصابة على الفور كسوف
الدابة وقودها دون ارسال البازي ولا يضمن من حضر عنده موت بهيمة بالذبح
ولا يتركه وقبل لا يضمن المأمور بالحفظ بالذبح فان منع اللحم عن الفساد من باب
الحفظ فعلى هذا ينبغي ان يضمن بترك الذبح عند صحة الامو وغيره يضمن بالذبح سواء
برجاء جوفته او لا هذا هو المختار وكذا في الوقائع ووجهه انه تصرف في ملك الغير
بغير اذنه وبشكل بانه تعدى الى الخبر فينبغي ان لا يكون مواخذه عند ثبوت حضور
الموت ويوافق التعليل المذكور ما ذكر في القنية ان غير الداعي يضمن مطلقا والداعي
يضمن غير ما كول اللحم كالفرس والبغل والحمار في قولهم جميعا دون ما كول اللحم
والقول عند الاختلاف في حضور الموت وعدمه قول الراعي وفي الوقائع رجل
امر رجلا بذبح اضحية فقال بعد ما ذبح تركت التسمية عمدا يضمن ولعل التقبيد
بالاضحية لتفريع مسائل عليها ولا ينبغي ان يعم هذا الحكم شاة الاكل ولو اختلفا في
لموضع المأمور بالدعي بعد هلاك شاة لمدعي يكون القول لرب الغنم مع يمينه والينة
للداعي حارس البقر لا يكون تارسي للحفظ ما لم يرغب البقر عن بصره وان كان نايما ولا

يضمن البقر ما تلف من شئ دخل على النشئ وكذا ما نذ ولم يتبعه فراقا على الباقي
ولو غاب الحمار المستاجر ان ذهب تحت لا يشعرو ويعلم انه لو طلبه لا ينظر فيه لا يضمن
بترك الطلب ولو قال الداعي ذبحت الشاة وهي ميتة فالقول قول الداعي مع يمينه
ولا تتوكل لان المبيع وهو الذكوة ولم يثبت وان الداعي يكرسب الضمان كذا في الوقائع
ولعله بناء على قول من يرى الضمان بالذبح مطلق وموضع هذا النوع كان فوايد كتاب
الاجارة الا ان هذا الباب باب مسائل شتى ويحتم الكتاب بانواع مختلفة واجناس
مختلفة ولا بأس بثقت اذن الاطفال من النبات لارخار القرط ويضمن تارك
الصبرة في مسرح البهايم بلا حفظ ما تلف باكلها وما وجد في ملك رجل من الفصل
فهو له والنخل للآخر وعقر الكلب غير مضمون اذن با دخول او لا والصحيح عدم عود
اجل المهر الذي نجعل بالطلاق الرجعي بالرجعه وعدم عود اجل دين المرتد بالتوبة
وعدم عود ترتيب الصلوة بعد السقوط وعدم عود نجاسة الجلد المذبوح بالدباغة
الحكبة باصابة الماء وعدم عود نجاسة الثوب المفروق عن النشئ باصابة الماء وعدم
عود نجاسة بذر عادم ما بها بعد الفور والجفاف وكذا الارض ويعود ظهار من
طلقت ثلاثا وعادت بعد زوج اخر او ارتدت لم عادت مسلمة ويعود حق
الحصانة بعد التوبة عن الارتداد وبعد الفرقة عن الزوج الاجنبى من الصبي ويعود
حق الرد بالغيب بعد الرجوع عن هبة المبيع باع او رهن قبل الروية فرد عليه بقضاء
او افكك الرس لا يعود خيار الروية الا في رواية عن ابى يوسف له دين مؤجل اشترى
به ممن عليه شئ او قبضه ثم نقلا بلا لا يعود الاجل ولورده بقضاء يعود وكذا اذا
استحق او وجد حرا وان كان بالدين كقيل فيها كان فسخا من كل وجه يعود الكفالة

وفيما لا ولو كان به رهن فهو رهن على حاله بكل حال وفي المنية قضى بين غيره
بغير امره جاز فلو انتقض ذلك بوجه من الوجوه يعود الى ملك القاضى ولو قصي
بامر يعود الى من عليه الدين وعليه للقاضى مثله تبرع بقض المهر ثم رجع من ان
تكون مهر بردها او نصفه بالطلاق قبل الدخول يرجع الى ملك المتبرع وكذا المتبرع
بالثمن اذا انسخ البيع رجع الثمن وهب المتكوة لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجع يعود
النكاح ولو زال بناء الموهوب له عن الارض المصة عاد للواهب حق الرجوع ولو خرج
عن ملك الموهوب له ثم عاد عاد حق الرجوع رهن اذن المرتب باستعماله ثنى حاله
الاستعمال عاربه وبعد الفراغ يعود الى الرهن وحالة استعماله بلا اذن غصب
وبعد الفراغ يعود رهن ولو ابقى الرهن كان مستوفيا لدينه ولو عاد عاد الرهن
وليسقط الدين بقدر نقصان عيب الا باق اذا كان لم يبق عند الرهن حلف
رجلا ان لا يخرج الا باذنه ثم عزل سقط اليدين ولو اعيد في عمله لا يعود وقد مر
بعض مسائل العود وعدمه في قوله ولجده ما لا يعود ملكا البيت اذا اجتمع حقوق
على رجل بهذا الحق العبد في الاستيفاء ان كان شيئا يفضي جمعه مع حق اخر الى
تلف المحل يجبر حتى يبرأ عن الاول ثم ليذا بالمركب كذلك ثم يجال الص حق الله تعالى
وعند كونها من جنس واحد يبداء باعتبار قوة الدليل فيبدا بالثابت بالكتاب والسنة
المتواترة ثم بالمشهور ثم بالاجماع وان تساوت في ذلك فالامام مخير يبدى باى شاء
ويسقط بالقتل ما بقى بعده كذا في الاختيار ويخلق الكبير للحاضر من الورثة لم يدعى
الحق والدين على الميت وينظر وتحليف الصبي والغائب الى البلوغ والحضور وبعد
عدم حلفهم على عدم العلم بالحق والدين او اقامه البينة عليهم ان يخلفوه على

عدم الابراء والاسقاط والهبة والبيع وغير ذلك من اسباب براءة المسروق
منه بعد التوبى ان كان فقيرا ولا يصدق ثم يتهرب ويشتري من الفقير ان يحتاج
اليه ولا باس بكى البهايم للعلامة او الدوا وكذا الحضا ولا باس بان يجعل فض
خاتم فضة من عقيق او فبروزج او ياقوت وينقش عليه اسمه او ما بدله من اسم
الله تعالى ويلبس في خضرة اليسوى جاعلا فضها الى باطن الكف احتشا با
عن التشبه بالتروافض ولا ينبغي للصغير ان يخضب يده ولا رجله لان ذلك منى
عنه وانه مباح للنساء دون الرجال ويجوز قتل الجراد اصطيادا ودفعه للضرر
ولا يهلك الهرة المؤدية الا بالذبح بالسكين الحاد اكل عشرة من تمر واشترى
بعشرة فقيل كم اكلت او كم اشترت فقال خمسة او خمسة لا يكون كاذبا ولا يفتن
باليدين قضاء وديانة وقد مر ولا باس باكل دود الذنور قبل ان ينفتح فيه الروح
لان الميتة ماله روح فخرج منه بلا ذبح كذا علل ولكن هذا انما يتصور فيما يقبل البيع
ويحلب به ولو كان يجنب مسجد ضيق عن جماعة ارض لرجل يوخذ بالقيمة ولو كرما
لان عمر رضى فعل ذلك لا غيبة للفاجر وان كان من اهل الصلوة ولا اثر في رفع
حاله الى السلطان ليزجره قال عليه السلام اذكروا الفاجر بما فيه اهدى الصبي
على ارادة برابويه واستصغار الهدية يجوز لهما الاكل الهبة اذا اذن فيها صاحبها
جاز بها روى عن النبي عليه السلام انه نحر يوم النحر خمسة ابعير ثم قال من
شاء فليقطع ارض جعلت مقبرة وقد كان فيها قبور المشركين لا باس به اذا اندرست
اشاره ويجوز النش ورفع الاثار من نحو العظام واتخاذ موضعها سجدا لانه عليه
الصلوة والسلام فعل ذلك في مسجده والصحيح انه لا باس ان يكفى الصبي بالي بكر

ونحوه لان صلاحية التأويل بالنفال مخرجه عن الكذب ويدل عليه قوله عليه السلام يا با عميد ما فعل التعبير حين مات عصفور صبي واغتم لاجله الخطب الذي يوحد من الماء ان كان لاقية له حين اخذه فهو حلال لانه ما دون باخذه دلالة وكذا انخوا التفتح في النهر الجارى رجل يقرأ القرآن ولا يعمل به فقراته طاعة بثاب عليه ولا يكون مستهزيا وعسى يحمله ذلك على العمل به وكذلك من ارتكب ذنبا ولم يرتب حتى مات وكان مصليا لا يكون مستهزيا لانه مطيع لله بصلوته وان كان عاصيا بذنبه والحمد لله على الحالات السراء والضراء والبوس والرخا والصحة والسقم والشباب والهرم وغير ذلك ثم ان جمع العلوم بعد حصولها له نعمة ثانية لان فيه ارشاد الخلق ونفعهم حيا وميتا قال عليه السلام خير الناس من ينفع الناس وقال عليه السلام اذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله الا عن ثلاثة الا عن صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوه وقال الخليل صلوات الله عليه في دعائه واجعل لى لسان صدق في الاخيرين وازيد يار والعلوم له ورسوخا في قلبه بسبب المعاصرة والتكرار والشكر والتذكر نعمة ثالثة وحصول عشر حجت بكل مسألة نعمة رابعة وثنا الخلق له نعمة خامسة وقد تميتها الخليل عليه السلام كما ذكرنا والشكر حالب للمريد قال الله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم فكان المصنف على الواجب على المصنف التمجيد ابتداء حيث وقف لهذا وانتهى حيث وقف لاتمامه حتى يوقف على اصابة نعمة اخرى ففعل ثم وصف الحمد في صدر الكتاب بالكثرة وهنا بالتأيد والدوام ليكون الكثرة من جهتين وليكون اشارة الى الحمد ليس بتناهى نعم الكتاب لان الحمد نفسه نعمة مودية الى التسلسل الى غير النهاية

كما قال داود عليه السلام الهى كيف اشكره والشكر نعمة لنكرو قال قابل اذا كان شكرى نعمة الله نعمة على به في مثلها يجب الشكر فكيف بلوغى الشكر الا بفضله وان لمالت الايام واتصل العمر ثم دعاء من توسل في تبليغ العلوم من العالم بالذات الى العلماء بالكسب بالصلوة عليه فتمتها بالسلام لان المأمور كلاهما حكى عن واحد من اصحاب الحديث رايى النبي عليه السلام في المنام فقال له مالك لا تتم الصلوة على وقد كان يكتب عند ذكر النبي عليه السلام ولا يكتب وسلم عن ابي سليمان الداراني رحمه الله ان من اراد ان يستجاب دعاؤه فليصل على النبي عليه السلام قبل الدعاء وبعدة لان الله تعالى لا يرد صلوته على رسوله فان قبل الصلوتين لم يدع حاجته في خلا لهما غير مقضية فلا جرم جعل الله تعالى كتاب المصنف مقبولا مستجرا مستفعا غايه الانتفاع قال نصير الدين بنى بن مرسل التوقاى غفر الله لهما وعفا عنهما وانعم وعلى جميع المؤمنين هذا اخر ما ينسر لهذا الضعيف من جمع فوايد الكتب والشروح الاصول اغناء عنها بواحد سهل القياد والحصول ثم انا استحسننا هذا الترتيب وكنتا المتن ايضا عليه ليكون كل كتاب جامع لجميع مسائله بلا تكرار فيه وتفرقة فيها ويب على المحصلين تقديم الالهم فالاهم وبيان المذاهب في مسائل كتاب من داب المؤلفين وقد قال النبي عليه السلام عليكم بالسواد الاعظم واوردنا في الفر اكثر كتب هذا الدفتر فوايد لم تدخل تحت مسائلها المتقاربة تكميلا للاغناد و تنميما للاغناء ولم نجنب عن التكرارات الاستطرادية والقصدية تسهيلا للطالب في المواضع المناسبة ورجا للتكرار ثوابها ولزيادة تاشير تكرار الاخلاص

وفي الحفظ والاستظهار كما هو الداب في كتاب الله تعالى على ما ذكره القاضي
 البضاوي رحمه الله في بيان فوائد تكرارات الحروف المقطعة واللاي والقصر
 مع ان مبناه على الاجاز واسارة الى ان كل واحد رواية كتاب ليناكدا الروايات
 او تنبئة على اختلاف الاقوال وكناها على سبيل التفرقة وكتابة شتى فرار عن
 تكلف التفصيل والتبويت واستجلا احذر عن الموانع التي من جعلتها حلول
 الاجل عن قريب مع قلة الحاجة الى ذلك لتقارب اطرافها وربما وقع المناسب
 على الاتفاق وكنا ابواب الابهة في كتاب الصلوة كما ورد به النظم ثم كنا في سائر
 على صور الحروف التي بدل كل واحد منها على امامهم لدخوله في حروف اسمه
 طلبا للاختصار **وسم** لمقاولة النعمان **وسم** لمقاتلات الامام الثاني
وم وحرفناوى العالم الرباني **وح** وللذى تنازع الشيوخ **وح** وم لا اختلاف
 الطرفين **وسم** لا اختلاف الاخرين **وح** **وسم** للذى تخص كل واحد بمذهب
 وز لرفوع **لشافعي** المالك رحمه الله عليهم اجمعين ثم الوصية عن نظر
 في هذه المجموعة بعد الدعاء لجامعها ان يكون على تنبئة على ربط غير المرتبط من
 الكلام بالمتن ليكون مرتبطا منتظما لانا قد تركنا ربط بعض الكلام ببعضه
 في بعض المواضع وجعلناه موكولا الى الربط بالمتن طلبا للايجاز في الكلام وللخفيف
 في الكتاب والحمد لله الذي ادى الى سبيل الصواب ولمن يكون اليه المرجع والمآب والصلوة
 والسلام على خاتم الرسل وصاحب التبليغ والتوسل وعلى كلهم في كل حين وعلى ائمتهم
 واصحابهم اجمعين وقع الفراغ من تحرير الكتاب بعون الملك الجواد الوهاب على يد العبد
 الضعيف المسترشد للصواب محمد بن المصطفى حشرحا الله مع محمد المصطفى تمت

الحمد لله عز وجل الذي جعل في كتابه
 وكتبه في صحفها جميعا ما يهدى به
 بالبحر والقصير السبيل على رضاء من الامير المؤمنين
 نطقه عفو الله له ولو الدهر في حق المؤمنين
 وهو ميتا والميتة في الدنيا والآخرة
 منهم والاموات اجمعين
 محمد بن المصطفى
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠